

الدرر اللوامع

على

همع الهوامع شرح جمع الجوامع

تأليف

أحمد بن الأمين الشنقيطي

المتوفى سنة ١٣٣١ هـ

وضع حواشيه

محمد باسل عيون السود

الجزء الثاني

منشورات

محمد علي بيضون

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

الطبعة الأولى

١٤١٩هـ - ١٩٩٩م

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

العنوان : رمل الظريف، شارع البحتري، بناية ملكارت

تلفون وفاكس : ٣٦٤٣٩٨ - ٣٦٦١٣٥ - ٦٠٢١٣٣ (١ ٩٦١) ٠٠

صندوق بريد: ٩٤٢٤ - ١١ بيروت - لبنان

DAR al-KOTOB al-ILMIYAH

Beirut - Lebanon

Address : Ramel al-Zarif, Bohtory st., Melkart bldg., 1st Floore.

Tel. & Fax : 00 (961 1) 60.21.33 - 36.61.35 - 36.43.98

P.O.Box : 11 - 9424 Beirut - Lebanon



ISBN 2-7451-2246-0

90000>

9 782745 122469

http://www.al-ilmiyah.com.lb/

e-mail : baydoun@dm.net.lb

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

[شَواهِدُ نَصْب المُضَارِع]

٩٩٦ - (نَرضى عَنِ اللّهِ أَنّ النّاسَ قَدْ عَلِمُوا   أَنْ لا يدانينا مِنْ خَلْقِه أحدُ)[١]

[ص ٢ س ١٦]

استشهد به على جواز نصب أن للفعل المضارع بعد عَلِم، وهذا هو مفهوم قول ابن مالك:

وبلَنْ انصِبْهُ وكي كَذا بأَنْ   لا بَعْدَ عِلْمِ..........

قال الأشموني[٢]: أي ونحوه من أفعال اليقين، فإنها لا تنصبه لأنها حينئذ المخفّفة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن نحو ﴿علم أن سيكون﴾[٣]، ﴿أفلا يَرَوْن أن لا يرجع﴾[٤] أي أنه لا يرجعَ بالنّصب.

وقوله: «نرضى عن الله» الخ فمِمّا شذّ، نعم إذا أوّل العِلم بغيره جاز وقوع النّاصبة بعده، ولذلك أجاز سيبويه: «ما علمت إلا أن تَقُومَ» بالنّصب. قال: لأنه كلام خرج مخرج الإشارة فجرى مجرى قولك: أشير عليك أن تقوم. وقيل: يجوز بلا تأويل، ذهب إليه الفرّاء وابن الأنباري، والجُمهور على المَنْع.

وفي الصّبان[٥]: (قوله: «نرضى عن الله» يعني نُثْنِي عليه ونشكرهُ، وقوله: «إن الناس» الخ استئنافٌ بيانيّ مسوق للتعليل. وقوله: «أن لا يدانينا» أي يقاربنا في المفاخرة) اهـ.

---

(١) البيت من البسيط، وهو لجرير في ديوانه ١/ ١٥٧، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٣/ ٥٥١، (٤/ ٢٨٢).

(٢) شرح الأشموني ٣/ ٥٥١ (٤/ ٢٨٢).

(٣) ٢٠/ المزمل: ٧٣.

(٤) ٨٩/ طه: ٢٠.

(٥) شرح الصبان ٣/ ٢٨٢.

«وأحد» في البيت تحريف تبع فيه السيوطي أبا حيّان، لأن البيت من قصيدة رائيّة لجرير يهجو بها الأخطل، والصواب: «أن لا يدانينا من خَلْقِه بَشرُ».

* * *

٩٩٧ ـ وَلاَ تَدْفِنَنِي في الفَلاةِ فإنَّني (أخافُ إذا ما مِتّ أنْ لا أَذُوقُها)[1]

[ص ٢ س ٣٠]

استشهد به على جواز الرّفع بعد «أن» الواقعة بعد فعل خوف.

والبيت من شواهد الرّضي. قال البغداديّ: على أنّ «أنْ» مُخَفّفة لوقوعها بعد الخَوْف بمعنى العِلْم واليقين، واسْمُها ضمير شأن محذوف أو ضمير متكلّم، وجملة: «لا أذوقها» في محل رفع خَبرُها.

وقد نقل كثيرًا من كلام العلماء في «أن» الواقعة بعد الخوف اقتصرنا منه على ما نقل عن شرح الكافية للحديثي. قال: إن الخفيفة بعد فعل الخوف ناصبة لأنه يحتمل أن يقع وأن لا يقع، وبعد الظّنّ تحتملها، والمخففّة نظرًا إلى الرّجحان وعدمه، أو على معنى: فإنني أخاف الآن بتقدير: أن لا تدفنني إلى جنبها بل في الفلاة أن لا أذوقها إذا مت، أو فإنني أخاف إذا ما مت بهذا التقدير: أن تدفنني في الفلاة لا إلى جنبها أن لا أذوقها. انتهى.

وهذا الكلام يشمل تفسير بيت قبل الشاهد وهو:

إذا مت فادفني إلى جَنْب كَرْمَةٍ تُروِّي عظامي في الفلاة عرُوقُها

وهما من أبيات لأبي محجن الثقفي الصّحابيّ أحد الأبطال المشهورين، والشعراء المجيدين.

* * *

٩٩٨ ـ ربّيتُهُ حتّى إذا تَمَعْدَدا وآض نَهْدًا كالحصان أَجْردَا[2]

(كان جَزائِي بالعَصَا أنْ أجْلَدَا)

[ص ٣ س ١]

---

(١) البيت من الطويل، وهو لأبي محجن الثقفي في ديوانه ٤٨، والأزهية ٦٧، وخزانة الأدب ٨/ ٣٩٨، ٤٠٢، وشرح شواهد المغني ١/ ١٠١، والشعر والشعراء ١/ ٤٣١، ولسان العرب ٨/ ٢٥٧(فنع)، والمقاصد النحوية ٤/ ٣٨١، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٣/ ٥٥٢، ومغني اللبيب ١/ ٣٠، وشرح الرضي ٤/ ٣٤.

(٢) تقدم الشاهد برقم ٢٨٦، ٣٦٠.

[٣/٢] استشهد به على جواز تقديم معمول أن المصدريّة على مذهب الفراء.

وتقدم الكلام على هذا الرجز في صحيفة ٦٦ و٨٢ من الجزء الأول.

* * *

٩٩٩ ـ (أحاذِرُ أن تَعْلَم بها فتَرُدَّها) فَتَتْرُكَهَا ثِقْلاً عليّ كما هِيَا[١]

[ص ٣ س ١٠]

استشهد به على الجزم بأن في لغة بعض العرب.

وفي التسهيل وشرحه للدّمامينيّ: ولا يُجزم بها خلافًا للكوفيّين. وقد نقل اللّحياني الجزم بها عن بعض بني صباح من ضبّة. قلت: وعلى هذا فلا تتّجه المخالفة في أمر ثبت بالنّقل أنه لغة بعض العرب. وأنشدوا على ذلك.

إذا ما غَدَوْنا قال وِلْدانُ أَهْلِنا تَعَالَوا إلى أنْ يَأْتِنا الصَّيد نَحْطب[٢]

وأنشد أيضًا على ذلك قوله: «أحاذر أن تعلم بها» الخ. . . قال ابن هشام[٣]: وفي هذا نظر لأن عطفه المنصوب عليه يدلّ على أنه سكن للضرورة لا مجزوم.

والبيت من أبيات لجميل بن معمر العذريّ.

* * *

١٠٠٠ ـ (إني رأيت من المكارم حَسْبَكُمْ أن تلبسوا خَزّ الثّياب وتَشْبَعُوا)[٤]

[ص ٣ س ٨]

استشهد به على وقوع أن ومعمولها موقع معمولي رأيت.

وفي كتاب سيبويه: (هذا باب من أبواب «أن» التي تكون هي والفعل بمنزلة مصدر. تقول: أن تأتي خير لك، كأنك قلت: الإتيانُ خيرٌ لك. ومثل ذلك قوله تبارك

---

(١) البيت من الطويل، وهو لجميل بثينة في ديوانه ٢٢٤، وشرح شواهد المغني ١/٩٨، وبلا نسبة في الجنى الداني ٢٢٧، وشرح الأشموني ٣/٥٥٢، ومغني اللبيب ١/٣٠.

(٢) البيت من الطويل، وهو لامرىء القيس في ملحق ديوانه ٣٨٩، وخزانة الأدب ٤/٢٩٢، وسمط اللآلي ٦٧، وشرح شواهد المغني ٩١، والمحتسب ٢/٢٩٥، وبلا نسبة في الجنى الداني ٢٢٧، وجواهر الأدب ١٩٢، وشرح الأشموني ٣/٥٥٢، ومغني اللبيب ٣٠.

(٣) مغني اللبيب ١/٣٠.

(٤) البيت من الكامل، وهو لعبد الرحمٰن بن حسان في خزانة الأدب ٤/٧١، والكتاب ٣/١٥٣، ولسعيد بن عبد الرحمٰن بن حسان في شرح أبيات سيبويه ٢/١٦٨، ولبعض المحدثين في العقد الفريد ٣/٢٠، وبلا نسبة في تخليص الشواهد ٤١٨.

وتعالى: ﴿وأن تَصُوموا خيرٌ لَكُم﴾[1]. يعني: الصوم خير لكم. وقال الشاعر: «إنّي رأيت من المكارم حَسْبَكُم» البيت.. كأنه قال: حَسْبَكم لُبسَ الثّياب)[2]

قال الأعلم: الشاهد في قوله: «أن تلبسوا» ووقوع أن وما بعدها موقع المصدر.

والمعنى: رأيت حسبكم وكافيكم لُبس الثياب والشّبع.

وقوله: من المكارم أي بدلها كما قال الحطيئة:

دَعِ المكارِمَ لا تَرْحَلْ لِبُغْيَتِها ... واقْعُدْ فإنَّكَ أنْتَ الطّاعِمُ الكاسِي[3]

والبيت لعبد الرحمٰن بن حسان.

* * *

١٠٠١ ـ ألا يا اسْلَمِي يا دارَ مَيّ على البِلا ... (ولا زال مُنهلاً بجَرْعائِكِ القَطْرُ)[4]

[ص ٤ س ١٥]

استشهد به على طريق التنظير لـ«لَن» لأن البحث فيها، يريد أن الفعل بعد «لن» يكون للدعاء كما أنه بعد «لا» كذلك في البيت.

وفيه شاهد آخر: وهو حذف المنادى قبل الدّعاء وجوبًا عند ابن مالك.

وقال أبو حيّان: يجوز أن يكون للتنبيه.

و«مي»: اسم امرأة. و«منهلاً»: سائلاً. و«جَرْعًا»: هنا بغير إضافة: هي جَرْعاء مالك، فقد يذكرها مضافةً وغير مضافة اكتفاءً عنده بالعِلم.

أما «جَرْعاء» بغير إضافة أصلاً فهي من بلاد العِراق، وليست المقصودة هنا، لأنَّ البيت من قصيدة لذي الرمّة وهو نَجْدِيّ.

و«جَرْعاءُ مالك» قريبة من حُزْوى[5].

* * *

(١) ١٨٤/ البقرة: ٢.
(٢) الكتاب ٣/ ١٥٣ ـ ١٥٤.
(٣) البيت من البسيط، وهو للحطيئة في ديوانه ٥٤، والأزهية ١٧٥، والأغاني ٢/ ١٥٥، وخزانة الأدب ٦/ ٢٩٩، وشرح شواهد الشافية ١٢٠، وشرح شواهد المغني ٢/ ٩١٦، وشرح المفصل ٦/ ١٥، والشعر والشعراء ٣٣٤، ولسان العرب ١٠/ ١٠٨ (ذرق)، ١٢/ ٣٦٤(طعم)، ١٥/ ٢٢٤ (كسا)، وبلا نسبة في تخليص الشواهد ٤١٨، وخزانة الأدب ٥/ ١١٥ ـ وشرح الأشموني ٣/ ٧٤٤، وشرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٨٨.
(٤) تقدم الشاهد برقم ٣٥٣.
(٥) حُزْوى: موضع بنجد في ديار بني تميم، وجبل من جبال الدهناء. معجم البلدان ٢/ ٢٥٥.

١٠٠٢ - (لَن تَزالوا كَذلِكُم ثُمَّ لا زِلْـ ـتُ لكم خالِدًا خُلود الجِبَالِ)(١)

[ص ٤ س ٢٩]

استشهد به على أن الفعل قد يخرج بعد «لن» إلى الدّعاء كما مرّ في الذي قبله.

وفي التوضيح وشرحه: ولا تقع «لن» دعائيّة خلافًا لابن السّرّاج وابن عصفور وآخرين مُستدلّين بقوله تعالى: ﴿فلن أكون ظَهيرًا لِلْمُجْرِمين﴾(٢).

مُدّعين أن معناها فاجعلني لا أكون. ولا حجة لهم فيها لإمكان حملها على النفي المَحْض، ويكون ذلك معاهدة منه لِلّه تعالى أن لا يُظاهِرَ مجرمًا جزاءً لتلك النّعمة التي أنعم الله بها عليه، قاله الموضّح في شَرْح القَطْر.

واختار في المغني غيره فقال: وتأتي «لن» للدّعاء كما كانت «لا» كذلك وفاقًا لجماعة، والحُجَّة في قوله: «لن تزالوا كذلكم» الخ [٢/ ٤]... انتهى.

وهي بسيطة عند وضعها الأصلي عند سيبويه والجمهور. وفي شرح التّسهيل لأبي حيّان: ولا حُجّة في ذلك، أمّا الآية فلأن الدعاء لا يكون للمتكلّم لا يجوز أن تقول: لا أسقي زيدًا ولا سَقَيْتُ زيدًا على طريق الدّعاء؛ وإنما يكون ذلك للمخاطب والغائب أعني أن فاعل فِعْل الدّعاء إنما يكون مخاطبًا أو غائبًا نحو يا رب: لا غفرت لزيد، ونحو: لا غفر الله لزيد.

وأمّا البيت فيحتمل قوله: «لن تزالوا» أن يكون خبرًا، ومع احتمال ذلك سقط الاستدلال به.

والبيت من قصيدة للأعشى.

* * *

١٠٠٣ - (لَنْ يَخِبِ الآن مِنْ رجائك مَنْ حَرّك من دون بَابك الحَلَقَه)(٣)

[ص ٤ س ٢٩]

استشهد به على أن الجزم بلن لغة.

وفي شرح شواهد المغني: قال البطليوسي: وجزم الأعرابيّ بلَنْ. وذكر اللّحيانيّ أن ذلك لغة لبعض العرب يجزمون بالنّواصب وينصبون بالجوازم. وسكّن النّحويون لام الحلْقة، وفتحها الأعرابي.

---

(١) تقدم الشاهد برقم ٣٤٩. (٢) ١٧/ القصص: ٢٨.

(٣) البيت من المنسرح، وهو لأعرابي في شرح شواهد المغني ٢/ ٦٨٨، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ٣٣٦، وشرح الأشموني ٣/ ٥٤٨، ومغني اللبيب ١/ ٢٨٥.

قال ابن جِنّي: قال [ابن][1] الأعرابي: حَلْقة حديد، وحَلْقَة من النّاس بسكون اللاّم، والجمع: حَلَق بفتح اللاّم.

وحكي عن يونس: حَلَقة وحَلَق بفتح اللام.

وقال أبو عمرو الشّيبانيّ[2]: ليس في كلامهم حَلَقة بفتح اللاّم إلاّ في جمع حالق. انتهى.

ولهذا البيت حكاية تعرب عن جود سيّدنا الحسين بن عليّ رضي الله عنهما، وهي أن أعرابيًا دخل المدينة فبينما هو يَجُول في أزقّتها إذ مرّ بباب الحسين بن عليّ رضي الله عنهما فلمّا عرف الدار أنشد:

لـن يَـخِـب الآن مِـنْ رَجائـك مَـن ... حَـرّك مِـن دُونِ بـابـك الـحَـلَـقَـهْ
أنــت جَــوادٌ وأنــت مُـغْـتَـبَـرٌ ... أبُـوك مـذ كـان قـاتِـلُ الـفَـسـقَـهْ
لـولا الّـذي كـان مِـنْ أوائِـلِـكُـمْ ... كـانت عَـلَيْـنَا الجَحِيـمُ مُنْطَبِقهْ

فسمعه الحسين وهو يصلّي فأوجز في صلاته ثم خرج فإذا هو بأعرابيّ في أسمال: فقال: رُوَيْدًا يا أعرابيّ، ثم قال: يا قنبر ما معك من النفقة؟ قال: ألف درهم، قال: فأت بها فقد جاء مَن هو أحقّ بها منّا، ثم أخذها فصيرها في إحْدى بُرْدَتَيْنِ كانتا عليه، ثم دفعها للأعرابي مِن داخل الباب وقال:

خُـذْهـا فـإنّـي إلـيـك مُـعْـتَـذِرٌ ... وَاعْـلَـمْ بـأنّـي عَـلَـيْك ذو شَـفَـقَـهْ
لـو كـان فـي سَيْـرِنـا الـغَـداة عَـصًـا ... كـانـت سَـمـانـا علـيك مُـنْـدَفِـقَـهْ
لـكِـنْ رأيـت الـزّمـان ذا غِـيَـرٍ ... والـكَـفُّ مـنـا قَـلِـيـلـة الـنَّـفَـقَـهْ

فأخذهـا الأعرابي وقـال:

مُـطَـهَّـرونَ نِـقـيّـاتٌ جُـيُـوبُـهُـمُ ... تَجْري الصلاةُ عَلَيْهم أينما ذُكِروا
فـأنْـتُـمُ أنـتُـمُ الأَعْـلَـوْنَ إن لَـكُـمْ ... أم الكتاب وما جاءت به السُّوَرُ
مَن لَـم يَكُـن عَلَوِيًا حينَ تنسُبُه ... فلن يكونَ له في النّاسِ مُفْتخرُ

* * *

---

(١) سقطت من الأصل، وابن الأعرابي هو محمد بن زياد، كان نحويًا عالمًا باللغة والشعر. توفي ٢٣٠هـ، وقيل ٢٣٣، وقيل ٢٣٧. له: أسماء الخيل وفرسانها، وأبيات المعاني. انظر الأعلام ٦/ ٣٦٥.

(٢) أبو عمرو الشيباني: إسحٰق بن مرار الشيباني بالولاء، لغوي أديب، من رمادة الكوفة، سكن بغداد وتوفي بها ٢٠٦هـ. جمع أشعار نيف وثمانين قبيلة من العرب. انظر الأعلام ١/ ٢٨٩.

١٠٠٤ ـ إذا أنت لم تَنْفَعْ فَضُرَّ فإنَّما (يُرادُ الفتى كَيما يضُرّ ويَنْفَعُ)[1]

[ص ٥ س ١٠]

استشهد به على أنّ الدليل على أن كَيْ حرْفُ جرّ دُخولُها على ما المصدريّة.

واستشهد به أبو حيّان على هذه المسألة قال: فرفع الفعل على معنى: يراد الفتى للضرّ والنّفع.

قال العيني: قيل: إن قائله هو النابغة الذّبياني. وقيل: الجعديّ. والأصح أن قائله قيس بن الخطيم كذا ذكره البحتريّ في حماسته. [٢/ ٥].

* * *

١٠٠٥ ـ (كادوا بِنَصْر تَمِيمٍ كَيْ لِيَلْحِقَهُمْ)[2]

[ص ٥ س ٢١]

استشهد به على أنّ مجيء كي قبل اللاّم قليل.

ولم أعثر على قائله ولا تتمّته.

* * *

١٠٠٦ ـ فقالت أكُلَّ الناس أَصْبَحْتَ مانِحًا لِسانَك (كَيما أَنْ تَغُرَّ وتَخْدَعا)[3]

[ص ٥ س ٢٣]

---

(١) البيت من الطويل، وهو للنابغة الجعدي في ملحق ديوانه ٢٤٦، وله أو للنابغة الذبياني في شرح شواهد المغني ١/ ٥٠٧، وللنابغة الجعدي، أو للنابغة الذبياني أو لقيس بن الخطيم في خزانة الأدب ٨/ ٤٩٨، والمقاصد النحوية ٤/ ٢٤٥، ولقيس بن الخطيم في ملحق ديوانه ٢٣٥، وكتاب الصناعتين ٣١٥، وللنابغة الذبياني في شرح التصريح ٢/ ٣، والمقاصد النحوية ٤/ ٣٧٩، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ١٠، وتذكرة النحاة ٦٠٩، والجنى الداني ٢٦٢، والحيوان ٣/ ٧، وخزانة الأدب ٧/ ١٠٥، وشرح الأشموني ٢/ ٢٨٣، وشرح عمدة الحافظ ٢٦٦، ومغني اللبيب ١/ ١٨٢. وسيعاد برقم ١١١٠.

(٢) عجز البيت: (فيه فَقَدْ بلغوا الأمرَ الذي كادوا)، والبيت من البسيط، وهو للطرماح في ديوانه ١٢٩ «طبعة دار الشرق»، وبلا نسبة في الجنى الداني ٢٦٤، وفي ديوانه «لي» مكان «كي»، ولا شاهد بهذه الرواية.

(٣) البيت من الطويل، وهو لجميل بثينة في ديوانه ١٠٨، وخزانة الأدب ٨/ ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٨، وشرح التصريح ٢/ ٣، ٢٣١، وشرح المفصل ٩/ ١٤، ١٦، وله أو لحسان بن ثابت في شرح شواهد المغني ١/ ٥٠٨، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ١١، وخزانة الأدب ١٢٥، وجواهر الأدب ١٢٥، والجنى الداني ٢٦٢، ورصف المباني ٢١٧، وشرح الأشموني ٢/ ٢٨٣، وشرح التصريح ٢/ ٣٠، وشرح شذور الذهب ٣٧٣، وشرح عمدة الحافظ ٢٦٧، ومغني اللبيب ١/ ١٨٣.

استشهد به على أن المحفوظ في إظهار أن بعد كي أن تكون كي موصولة بـ«ما». وكلّ النحاة اتفقوا على أنه ضرورة.

والأصح أن هذا البيت لجميل بن مَعْمر العُذْري.

* * *

١٠٠٧ ـ (تُرِيدين كيما تَجْمَعِيني وخالدًا ... وهل يُجْمَعُ السَّيْفانِ وَيْحَكِ في غِمْدِ)[1]

[ص ٥ س ٣٠]

استشهد به على أنّ النحاة أجمعوا على جواز فصل «كي» مِن معمولها بما النّافية.

والبيت من شواهد الرّضي. قال البغداديّ: على أنّ كي جاءت من غير سببيّة بعد فعل الإرادة. و«ما» بعدها زائدة، والفعل منصوب بحذف النّون الموجودة للوقاية.

قال التّبريزيّ في شرح الكافية: جواز الفصل بين كي وبين الفعل بلا النّافية بالاتّفاق كقوله تعالى: ﴿كيلا يكونَ دُولة﴾[2].

وبلا الزائدة كقول قيس بن سعد بن عبادة:

أردت لكيلا يعلم النّاسُ أنّها ... سراويل قيس والوفودُ شُهودُ[3]

والخطاب في «تريدين» لامرأة يقال لها: أُم عمرو: و«خالد» قيل: هو ابن أخت الشاعر. وقيل: ابن عمه. وكان يبعثه إليها فعشقته. فلما أيقن بذلك صرمها، فبعثت إليه تترضاه، فامتنع.

وهذا الشاعر هو أبو ذؤيب الهذليّ المشهور.

* * *

١٠٠٨ ـ (أردت لكيما لا تَرى لِي عَثْرَةً ... ومَن ذَا الّذي يُعطى الكمَالَ فَيَكْمُلُ)[4]

[ص ٥ س ٣١]

---

(١) البيت من الطويل، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في خزانة الأدب ٥/ ٨٤، ٨/ ٥١٤، وشرح الرضي ٤/ ٥٦. وشرح أشعار الهذليين ١/ ٢١٩، ولسان العرب ٣/ ٢٦٦ (ضمد)، وللهذلي في إصلاح المنطق ٥٠.

(٢) ٧/ الحشر: ٥٩.

(٣) البيت من الطويل، وهو لقيس بن سعد بن عبادة في خزانة الأدب ٨/ ٥١٤، ولسان العرب ١١/ ٣٣٤ (سرل)، وبلا نسبة في رصف المباني ٢١٥.

(٤) البيت من الطويل، وهو لأبي ثروان العكلي في خزانة الأدب ٨/ ٤٨٦، ولسان العرب ١١/ ٨ (أثل).

استشهد به على أنه يفصل بين كي ومعمولها «بما» الزائدة و«لا» معًا. وعبارة التّبريزيّ: وقد فصل بينهما بـ«ما» الزائدة ولا النافية، وأنشد البيت.

واستشهد أبو حيّان بهذا البيت على هذه المسألة ثم قال: وقد تَجعل العرب «ما» اللاحقة لها كافّة كهي في نحو ﴿رُبَمَا يَوَدُّ﴾[١].

وكذلك قول الشاعر:

يُرَجّى الفتى كما يضرّ ويَنفَعُ[٢]

ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

١٠٠٩ - (وطَرْفك إمّا جئتَنا فاصْرِفَنهُ كما يَحْسِبوا أنّ الهوى حَيث تَنظُرُ)[٣]

[ص ٦ س ٨]

استشهد به على أن «كما» من حروف النّصب عند الكوفيين والمبرّد.

وبيّن في الأصل ما أوّل به البصريّون هذا البيت.

وهو من شواهد العَيْنِيّ، قال[٤]: والصحيح ما ذهب إليه البصريّون من أنه لا يثبت حَرْفٌ زائدٌ بمحتمل قليل. ولو كانت «كما» ناصبة مثل «كيما» لكثر ذلك في كلام العرب نثرًا ونظمًا كما كَثُر النّصب بغيرها من النّواصب ثم أتى بالاحتمالات المذكورة في الأصل فارجع إليها.

والبيت من قصيدة لابن أبي ربيعة.

* * *

١٠١٠ - (إذَنْ واللّهِ نَرمِيَهُمْ بِحَرْبٍ) تُشيبُ الطِّفلَ من قَبْلِ المَشِيبِ[٥]

[ص ٧ س ١]

---

(١) ٢/ الحجر: ١٥. (٢) تقدم الشاهد برقم ١٠٠٤.

(٣) البيت من الطويل، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ١٠١، وخزانة الأدب ٦/ ٣٢٠، ولجميل بثينة في ديوانه ٩٠، ولعمر أو لجميل في شرح شواهد المغني ١/ ٤٩٨، وللبيد أو لجميل في المقاصد النحوية ٤/ ٤٠٧، وبلا نسبة في الإنصاف ٢/ ٥٨٦، والجنى الداني ٤٨٣، وجواهر الأدب ٢٣٣، وخزانة الأدب ٨/ ٥٠٢، ١٠/ ٢٢٤، ورصف المباني ٢١٤، وشرح الأشموني ٣/ ٥٥٠، ومجالس ثعلب ١٥٤، ومغني اللبيب ١/ ١٧٧.

(٤) المقاصد النحوية ٤/ ٤٠٧.

(٥) البيت من الوافر، وهو لحسان بن ثابت في ملحق ديوانه ٣٧١، والأشباه والنظائر ٢/ ٢٣٣، وشرح=

استشهد به على جواز فصل إذا من الفعل بالقسم.

والشروط المعدودة في الأصل ثلاثة طِبقًا لما في الأشموني.

وزاد العينيّ رابعًا، وهو كونها جوابًا قال: وقال ابن عصفور: ويجوز الفصل بينهما أيضًا بالظّرف وحرف الجر، نحو إذًا في الدار أكْرِمَك بالنّصب وهذا البيت قيل: إنه لحسان بن ثابت، ولم نتحقق ذلك.

* * *

١٠١١ ـ (لَئِنْ عادَ لي عَبْدُ العَزِيزِ بِمِثْلِها وأَمْكَنَنِي منها إذًا لا أُقِيلُها)[١]

[ص ٧ س ١١]

استشهد به على إهمال إذن المتوسّطة.

وفي كتاب سيبويه: (ولو قلت: والله إذًا أفعل تريد أن تخبر أنك فاعل لم يجز كما لم يجز: والله أَذهب إذن إذا أخبرت أنك فاعل. فَقُبْح هذا يدلّك على أن الكلام معتمدٌ على اليمين. وقال كثير عزّة، وأنشد البيت)[٢].

قال الأعلم[٣]: الشّاهد فيه إلغاء إذن ورفع «لا أقيلها» لاعتماده على القَسَم المُقدّر في أول الكلام. والتّقدير: والله لَئِنْ عاد لي بِمِثْلها لا أقيلها إذًا.

وكان عبد العزيز بن مروان جعل له أن يتمنّى عليه وقد مدحهُ فتمنّى أن يجعله عاملاً مكان عامل كان له كاتبًا، وكثير أُمّيّ فاستجهله عبد العزيز وأبعده، فقال هذا. ويقال: بل أعطاه جائزة فاستقلّها فردّها عليه، ثم ندم.

ويروى لا أَفيلها. لا أفيل رأي فيها: أي لا أُخطّئه ولا أُضعفه وقبل البيت:

عَجِبْتُ لتركي خطّة الرُّشْد بعد ما بدا لِي من عبد العزيز قَبُولُها

* * *

= شواهد المغني ٩٧، والمقاصد النحوية ٤/١٠٦، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/١٦٨، وشرح الأشموني ٣/٥٥٤ (٣/٢٨٩)، وشرح التصريح ٢/٢٣٥، وشرح شذور الذهب ٣٧٦، وشرح قطر الندى ٥٩، ومغني اللبيب ٦٩٣.

(١) البيت من الطويل، وهو لكثير عزة في ديوانه ٣٠٥، وخزانة الأدب ٨/٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٦، وسر صناعة الإعراب ١/٣٩٧، وشرح أبيات سيبويه ٢/١٤٤، وشرح التصريح ٢/٢٣٤، وشرح شواهد المغني ٦٣، وشرح المفصل ٩/١٣، ٢٢، والكتاب ٣/١٥، والمقاصد النحوية ٤/٣٨٢، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/١٦٥، وخزانة الأدب ٨/٤٤٧، ١١/٣٤٠، ورصف المباني ٦٦، ٢٤٣، وشرح الأشموني ٢/٥٥٤ (٣/٢٨٨)، وشرح شذور الذهب ٣٧٥، والعقد الفريد ٣/٨، ومغني اللبيب ١/٢١.

(٢) الكتاب ٣/١٥.

(٣) شرح الأعلم ١/٤١٢.

١٠١٢ - لا تَتْرُكَنّي فيهِمُ شَطِيرا (إنّي إذًا أَهْلِكَ أو أَطِيرَا)[١]

[ص ٧ س ١٣]

استشهد به على جواز النّصب بإذن مع تقدّم اسم إنّ عليها وتقدّم أنّ من شروط النّصب بها وقوعها مصدّرة.

وفي التّوضيح وشرحه[٢]: وأمّا قوله: لا تتركنّي الخ بنصب «أهلك» بإذَنْ مع أنها وقعت حَشْوًا بين اسم إنّ وخبرها فضرورة، أو الخبر محذوف، أي: إنّي لا أستطيع ذلك أو لا أَقْدِر عليه، ثم استأنف بإذن فنصب. وجملة: «إني» على هذا معترضة بين «إذن» وما هي جواب له. والأصل: لا تتركنّي إذًا أهلك.

وذهب الفرّاء إلى عدم اشتراط التصدّر.

و«الشّطير» بشين معجمة: الغريب. وقال الأصمعي: البعيد، وهو مفعول ثان لتتركنّي لا حال.

ولم أعثر على قائله.

* * *

١٠١٣ - [سَمَوْتَ ولم تكنْ أهلاً لتسمو ولكن المضيَّعَ قد يُصابُ][٣]

* * *

١٠١٤ - فتِلْك وُلاةُ السّوءِ قَدْ طالَ مُكْثُهُمْ (فحتّامَ حتّامَ العَناءُ المُطَوَّلُ)[٤]

[ص ٨ س ٢٧]

---

(١) الرجز بلا نسبة في الإنصاف ١/١٧٧، وأوضح المسالك ٤/١٦٦، والجنى الداني ٣٦٢، وخزانة الأدب ٧/٤٥٦، ٤٦٠، ورصف المباني ٦٦، وشرح الأشموني ٣/٥٥٤، وشرح التصريح ٢/٢٣٤، وشرح شواهد المغني ١/٧٠، وشرح المفصل ٧/١٧، ولسان العرب ٤/٤٠٨ (شطر)، ومغني اللبيب ١/٢٢، والمقاصد النحوية ٤/٣٨٣، والمقرب ١/٢٦١.

(٢) شرح التصريح ٢/٢٣٤.

(٣) سقط البيت من الأصل، وتم استدراكه من الهمع ٢/٨، وهو من الوافر، وبلا نسبة في الجنى الداني ١١٩، وشرح التصريح ٢/٢٣٥، ولسان العرب (لوم). والشاهد فيه قوله: «ولم تكن أهلاً لتسمو» حيث صرح بخبر «كان» وهو قوله: «أهلاً» المتعلق به شبه الجملة من لام الجحود والمصدر المؤول بعدها.

(٤) البيت من الطويل، وهو للكميت في شرح شواهد المغني ٢/٧٠٩، وشرح عمدة الحافظ ٥٧١، والمقاصد النحوية ٤/١١١، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/٤٠٩، ولسان العرب ١٢/٥٦٣ (لوم)، ومغني اللبيب ١/٢٩٨، وسيعاد الشاهد برقم ١٥٦٦.

استشهد به على أن حتّى جارّة دائمًا عند البصريّين، والنّصب بعدها عندهم بأن مضمرة بدليل حذف ألف «ما» الاستفهاميّة بعدها.

وسنتكلّم على هذا البيت في باب شواهد التوكيد. إن شاء الله تعالى.

* * *

١٠١٥ ـ (حتّى يكون عزيزًا مِنْ نُفوسِهِمُ أَوْ أَنْ يَبِينَ جَمِيعًا وهو مُختارُ)[١]

[ص ٩ س ٣]

استشهد به على جواز إظهار أن بعد حتّى المعطوفة على أخرى قبلها عند البصريّين: أمّا الكوفيّون فيجيزون إظهارها من غير قَيْد.

وبيِّن ذلك في الأصل فارجع إليه.

والضّمير في «يكون» و«يبين» للجار المذكور في بَيْت قبل الشاهد.

وكذلك ضمير «نفوسهم» لبني شَيْبان في البيت الذي قبله أيضًا، وهو:

أنّى حَمَدْتُ بني شَيْبان إذ خَمَدتْ نيرانُ قَومِي وفيهم شبّت النّارُ
ومن تكرّمهم في المَحْل أنهم لا يَعْرِفُ الجارُ فيهم أنّهُ جارُ

وهما من أبيات أربعة قالها: يزيد بن حمار السكوني يوم ذي قار.

* * *

١٠١٦ ـ (ليس العطاءُ مِنَ الفُضُولِ سماحةً حتَّى تَجُودَ وما لَدَيكَ قَلِيلُ)[٢]

[ص ٩ س ٩]

استشهد به على النّصب بحتّى المرادفة لـ«إلاّ» عند ابن مالك. وقبله:

ذَهب الشَّبابُ فأين تَذْهَبُ بَعْدَهُ نزل المشيبُ وحان منك رَحِيلُ
كان الشّباب خفيفةً أيّامُهُ والشَّيْبُ مَحمَلُهُ عَلَيْكَ ثَقيلُ

الفضول: الزّيادة في المال وما لا يحتاج إليه منه. والسّماحة: الكرم و«ما» يجوز أن تكون موصولة وأن تكون نافية.

---

(١) البيت من البسيط، وهو ليزيد بن حمار (أو حمّان) السكوني في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٣٠١، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/٤٣٨، وشرح شواهد المغني ٢/٩٦٥، ومغني اللبيب ٢/٦٩٢.

(٢) البيت من الكامل، وهو للمقنع الكندي في خزانة الأدب ٣/٣٧٠، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٧٣٤، وشرح شواهد المغني ١/٣٧٢، وبلا نسبة في الجنى الداني ٥٥٥، وشرح الأشموني ٢/٥٦٠ (٣/٢٩٨)، ومغني اللبيب ١/١٢٥، والمقاصد النحوية ٤/٤١٢.

والمعنى على النّفي حتى تَجُودَ بكل شيء لك فلا يَبْقى قليلك أيضًا.

والأبيات للمقنّع الكِنْدِي. [٢/٧].

* * *

١٠١٧ - (واللَّهِ لا يَذْهَبُ شَيْخِي باطِلاً حتّى أُبِيرَ مَالِكًا وكاهِلا)(١)

[ص ٩ س ١٥]

استشهد به على أنّ «حتّى» قد تَرِدُ بمعنى إلاّ أن.

قوله: «شيخي» يعني أباهُ. و«أبير»: أهلك. و«مالك وكاهل»: قبيلتان.

والبيت من رَجَز لامرىء القيس بن حجر الكِنْديّ قاله لمّا قتل بنو أسد أباه حجرًا، وكان امرؤ القيس طريدًا في قبائل اليمن، فلمّا بلغه الخبر جمع جيشًا من صعاليك العرب فأدرك ثأره، وأخباره مشهورة فلا نطيل بها.

* * *

١٠١٨ - (يُغْشَوْن حتّى ما تهرُّ كِلابُهُمْ) لا يَسْألونَ عن السَّوادِ المُقْبِلِ(٢)

[ص ٩ س ٢٥]

استشهد به على أنّ الكسائي جوّز النّصب في لفظ حتى ما تَهِرّ. قال: ورُدّ بعدم السّماع. ويُغْشَون: بالبناء للمفعول معناه: أنهم كثيرو الطّرّاق، ومنازلهم لا تَخْلو من الأضياف، والطّراق، والعُفاة، فكلابهم لا تهرّ على مَن يَقْصِد منازلهم.

ومعنى «لا يسألون عن السّواد المقبل»: أنهم في سَعةٍ لا يبالون: كَمْ نزل بهم منَ النّاس، ولا يَهولهم الجَمْع الكثير، وهو السّواد إذا قصدوا نَحْوهم. والضّمير في يُغْشون لآل جَفْنة ملوك الشام.

والبيت من قصيدة لحسان بن ثابت رضي الله عنه يَمْدحهم بها.

* * *

---

(١) الرجز لامرىء القيس في ديوانه ١٣٤، والأغاني ٩/٨٧، وخزانة الأدب ١/٣٣٣، ٢/٢١٣، وشرح شواهد المغني ١/٣٧٢، ومعجم ما استعجم ٥٦، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٣/٥٦٠، ومغني اللبيب ١/١٤٤.

(٢) البيت من الكامل، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ١٢٣، وخزانة الأدب ٢/٤١٢، وشرح أبيات سيبويه ١/٦٩، وشرح شواهد المغني ١/٣٧٨، ٢/٩٦٤، والكتاب ٣/١٩، ومغني اللبيب ١/١٢٩، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٣/٥٦٢ (٣/٣٠١).

١٠١٩ ـ (لَأَسْتَهِلن الصّعب أو أُدْرِكَ المُنى) فـمـا انـقـادت الآمـالُ إلاّ لـصـابِـرِ[١]

[ص ١٠ س ١٢]

استشهد به على إضمار أن بعد أو حيث وقعت موقع «إلا أن» كالمثال في البيت على ما صرّح به في الأصل.

وصرّح ابن عقيل في شرح الألفيّة بأنّ المقدّر في البيت حتى، ونصّ عبارته: ويجب إضمار أن بعد أو المقدّرة بحتى أو إلاّ، فتقدّر بحتى إذا كان الفعل الذي قبلها مما ينقضي شيئًا فشيئًا، وتقدّر بإلاّ إن لم يكن إدرك المنى، كقوله: لأستهلن الصّعب الخ. . . أي لأستسهلن الصّعب حتى أدرك المنى، فأدرك منصوب بأن المقدّرة بعد أو التي بمعنى حتّى وهي واجبة الإضمار. والثاني: كقوله:

وكـنـت إذا غَـمَـزْتُ قـنـاةَ قَـوْمٍ كَسَرْتُ كُعُوبها أو تَستَقِيما[٢]

أي كسرت كعوبها إلا أن تستقيم، فتستقيم منصوب بأن بعد أو واجبة الإضمار.

ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

١٠٢٠ ـ (ولـولا رجـالٌ مـن رِزامٍ أَعِـزَّةٍ وآلُ سُبَيْعٍ أو أَسُوءَكَ عَلْقَما)[٣]

[ص ١٠ س ١٤]

استشهد به على أنه إذا لم يصحّ في موضع أو «إلى أن» أو «إلاّ أن» لا يجب الإضمار.

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ١٧٢، وشرح الأشموني ٣/ ٥٥٨ (٣/ ٢٩٥)، وشرح شذور الذهب ٣٨٥، وشرح شواهد المغني ١/ ٢٠٦، وشرح ابن عقيل ٥٦٨، وشرح قطر الندى ٦٩، ومغني اللبيب ١/ ٦٧، والمقاصد النحوية ٤/ ٣٨٤.

(٢) البيت من الوافر، وهو لزياد الأعجم في ديوانه ١٠١، والأزهية ١٢٢، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٦٩، وشرح التصريح ٢/ ٢٣٧، وشرح شواهد الإيضاح ٢٥٤، وشرح شواهد المغني ١/ ٢٠٥، والكتاب ٣/ ٤٨، ولسان العرب ٥/ ٣٨٩ (غمز)، والمقاصد النحوية ٤/ ٣٨٥، والمقتضب ٢/ ٩٢، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ١٧٢، وشرح الأشموني ٣/ ٥٥٨، وشرح شذور الذهب ٣٨٦، وشرح ابن عقيل ٥٦٩، وشرح قطر الندى ٧٠، وشرح المفصل ٥/ ١٥، ومغني اللبيب ١/ ٦٦، والمقرب ١/ ٢٦٣.

(٣) البيت من الطويل، وهو للحصين بن الحمام في خزانة الأدب ٣/ ٣٢٤، وشرح اختيارات المفضل ٣٣٤، وشرح التصريح ٢/ ٢٤٤، وشرح المفصل ٣/ ٥٠، والمقاصد النحوية ٤/ ٤١١، وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ١/ ٢٧٢، وشرح الأشموني ٣/ ٥٥٩ (٣/ ٢٩٦)، والمحتسب ١/ ٣٢٦.

والبيت من شواهد العينيّ، قال[1]: الاستشهاد فيه في قوله: أو أسوءك بالنّصب بتقدير «أن».

واعلم أنّ «أو» هذه ليست واقعة موقع «إلى أن» أو «إلاّ أن» ولكن هذا عطف في التقدير على اسم لولا بإضمار أن، والتقدير: أو أن أسوءك عَلْقما، فهذا معطوف على قوله: «رجال». وإضمار أن بعد أو هذه ليس بلازم بخلاف أو التي بمعنى: إلى أن أو إلاّ أن، فافْهَم.

و«آل»: بمعنى أهل، و«رزام»: ككتاب أبو حيّ من تميم، و«علقم»: منادى مرخّم على لغة من ينتظر، والألف للإطلاق.

والبيت لِلْحُصَين بن الحمام المرّي.

* * *

١٠٢١ ـ (يا ناقُ سِيري عَنَقًا فَسِيحا إلى سُليمانَ فَنَسْتَرِيحا)[2]

[ص ١٠ س ٢٩]

استشهد به على النّصب بأن مضمرة بعد الفاء السّبَبيّة بعد الأمر.

والبيت من شواهد العينيّ قال[3]: الاستشهاد فيه في قوله: «فنستريحا» حيث جاء منصوبًا لأنه جواب الأمر بالفاء. ولا خلاف في نصب الفعل جوابًا [٢/٨] للأمر إلى آخر ما نقله عنه السّيوطي في الأصل.

و«العَنَق»: ضَرْبٌ من سير الإبل، وهو هنا مصدرٌ نوعيّ، و«فسيحًا»: مُتّسعًا، و«سليمان»: هو الخليفة الأموي.

والبيت لأبي النّجم العِجْليّ.

* * *

١٠٢٢ ـ (سأَتْرُكُ مَنْزِلي لبني تَميمِ وأَلْحَقُ بالحجاز فأستريحا)[4]

[ص ١٠ س ٣٢]

استشهد به على أنه يصحّ لابن سَيّابة أن يتأوّل النّصب في البيت الذي قبله على أنه من ضرورة الشّعر كهذا البيت.

---

(١) المقاصد النحوية ٤/٤١١.

(٢) تقدم الشاهد برقم ٧١٦.

(٣) المقاصد النحوية ٤/٣٨٧.

(٤) تقدم الشاهد برقم ٢١٠، وسيعاد برقم ١٣٥١.

والبيت من شواهد العينيّ. قال[١]: الاستشهاد فيه في قوله: «فأستريحا». حيث جاء منصوبًا بعد الفاء، وليس هو بمسبوق بنفي، وهذا ضرورة.

وفي شرح التّسهيل: ويحتمل أنه مؤكّد بالنّون، فإنّه يجوز للمضطّر «أنت تَفْعَلَنْ»[٢].

وقال بعضهم: إنّما جاز النّصب، لأنّ سأترك منزلي، معناه: لا أقيم بمنزلي، وفيه نظر، لأنّ جواب النّفي مَنْفِيّ، لا ثابتٌ. والمراد إثبات الاستراحة لا نَفْيُها.

والبيت للمغيرة بن حنين التميميّ الحنظليّ.

* * *

١٠٢٣ ـ (رَبِّ وَفِّقْنِي فلا أَعْدِلَ عَنْ سَنَنِ السَّاعِين في خَيْرِ سَنَنْ)[٣]

[ص ١١ س ١٣]

استشهد به على النّصب بفاء السببيّة بعد فعل الدّعاء الأصيل. واستشهد به العينيّ على هذه المسألة قال[٤]: واحترز بالفعل من أن يكون الدّعاء بالاسم نحو سَقْيًا لك ورَعْيًا، وبقولنا: «أصيل» من الدّعاء المدلول عليه بلفظ الخبر، نحو: رحم اللَّهُ زيدًا فيدخله الجنّة.

ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

١٠٢٤ ـ (أَلَمْ تَسَلِ الرَّبْعَ القَواءَ فَيَنْطِقُ) وهل تُخْبِرَنْكَ اليومَ بيداءُ سَمْلَقُ[٥]

[ص ١١ س ٣٣]

---

(١) المقاصد النحوية ٤/ ٣٩٠.

(٢) نسب هذا القول إلى سيبويه في الخزانة ٨/ ٥٢٢، وجاء في الخزانة: (لقائل أن يقول: لا نسلم أن «أستريح» منصوب؛ بل هو مرفوع مؤكد بالنون الخفيفة موقوفًا عليها بالألف. وتأكيد مثل هذا جائز في الضرورة. قال سيبويه: يجوز للمضطر: أنت تفعلنْ).

(٣) البيت من الرمل، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني ٣/ ٥٦٣، وشرح شذور الذهب ٣٩٦، وشرح ابن عقيل ٥٧١، وشرح قطر الندى ٧٢، والمقاصد النحوية ٤/ ٣٨٨.

(٤) المقاصد النحوية ٤/ ٣٨٨.

(٥) البيت من الطويل، وهو لجميل بثينة في ديوانه ١٣٧، والأغاني ٨/ ١٤٦، وخزانة الأدب ٨/ ٥٢٤، ٥٢٥، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٠١، وشرح التصريح ٢/ ٢٤٠، وشرح شواهد المغني ١/ ٤٧٤، وشرح المفصل ٧/ ٣٦، ٣٧، ولسان العرب ١٠/ ١٦٤ (سملق)، والمقاصد النحوية ٤/ ٤٠٣، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ١٨٥، والجنى الداني ٧٦، والرد على النحاة ١٢٧، ورصف المباني=

استشهد به على أنّ النّفيَ المؤول يَعنِي الذّي دخلت عليه أداة الاستفهام التقريريّ، يجوز بعده الجزم والرفع كالبيت فإنه مثال للرفع.

والبيت من شواهد سيبويه والرّضي على ذلك. قال البغدادي[١]: (على أن ما بعد فاء السّببيّة قد يبقى على رفعه قليلاً وهو مستأنف).

وأنشد سيبويه هذا البيت. وقال[٢]: (لم يجعل الأوّل سبب الآخر، ولكنه جعله ينطق على كل حال كأنه قال: وهو مما ينطق كما قال: ائتني فأحدّثُك، فجعَل نفسَهُ مِمّن يحدّثه على كل حال. وزعم يونس: أنه سمع هذا البيت بألَم. وإنما كتبتُ ذا لئِلاّ يقول إنسان: فلعل الشّاعر قال: ألا). انتهى.

و«الرّبع»: المنزل. و«القَواء»: القَفْر. وجعله ناطقًا للاعتبار بدرُوسه وتغيّره، ثم حقّق أنه لا يجيب ولا يخبِر سائله لعدم القاطنين به.

و«البيداء»: القفر. و«السَّمْلق»: التيَ لا شيء بها.

والبيت من مطلع قصيدة لجميل بن معمر العذري.

* * *

١٠٢٥ ـ (يَا ابن الكِرام ألا تَـدْنُو فَتُبْصِر ما ... قَدْ حَدّثوك فما راءٍ كَمَن سَمِعَا)[٣]

[ص ١٢ س ٥]

استشهد على النصب بأن مضمرة بعد الفاء السببيّة في جواب العَرْض. ولم أعثر على قائله.

* * *

١٠٢٦ ـ (لولا تَعُوجِين يا سلمى على دَنِفٍ ... فتُخْمِدي نارَ وَجْدٍ كاد يُفْنِيه)[٤]

[ص ١٢ س ٧]

استشهد به على النّصب بأن مضمرة بعد الفاء الواقعة جوابًا لحرف التّحضيض.

= ٣٧٨، ٣٨٥، وشرح شذور الذهب ٣٨٨، والكتاب ٣/ ٣٧، ولسان العرب ١١/ ٣٠٠(حدب)، ومغني اللبيب ١/ ١٦٨، وشرح الرضي ٤/ ٦٦، ٧١.

(١) خزانة الأدب ٨/ ٥٢٥.

(٢) الكتاب ٣/ ٣٧ ـ ٣٨.

(٣) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني ٣/ ٥٦٣ (٣/ ٣٠٢)، وشرح التصريح ٢/ ٢٣٩، وشرح شذور الذهب ٣٩٨، وشرح ابن عقيل ٥٧١، وشرح قطر الندى ٧٤، والمقاصد النحوية ٤/ ٣٨٩.

(٤) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني ٣/ ٥٦٤ (٣/ ٣٠٣).

ونقل في الأصل كلامًا لابن حيّان في غاية الحسن فارجع إليه.

ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

١٠٢٧ - (ما أنتَ مِنْ قَيسٍ فَتَنْبَحَ دُونها) ولا مِنْ تَميمٍ في اللَّها والغَلاصِمِ(١)

[ص ١٣ س ٢]

استشهد به على النّصب بـ«أَنْ» مضمرةً بعد الفاء في جواب النّفي بعد المجرور.

«قيس»: قبيلة مشهورة منسوبة إلى قيس عيلان. و«تنبح دونها»: تُدافع عنها. و«تميم»: قبيلة الفرزدق صاحب البيت. و«اللَّها»: جمع [٢/٩]: لهاة، وهي اللحمة المشرفة على الحَلْق أو ما بين منقطع أصل اللّسان إلى منقطع القلب من أعلى الفم. و«الغلاصم»: جمع غلْصمَة وهي اللحم بين الرأس والعُنُق. والعُجْرة على مُلتقى اللّهاة.

* * *

١٠٢٨ - وقَوْلِي كُلَّما جَشَأَتْ وجاشت (مكانَكِ تُحْمَدِي أَوْ تَسْتَريحي)(٢)

[ص ١٣ س ٢]

استشهد به على أن العرب جزمت بعد الظّرف يعني الواقع اسمَ فِعل، وهذا معنى قول الألفيّة.

والأمر إن كان بغير افعَلْ فلاَ تَنْصِب جوابَهُ وجَزْمَهُ اقْبَلا

وهذا البيت من شواهد التوضيح على هذه المسألة: قال في التصريح(٣): فجزم «تُحْمَدِي» في جواب اسم الفِعْل، «مكانك» فإنه في معنى اثبتي.

---

(١) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ٢/٣١٣، والرد على النحاة ١٢٤، والكتاب ٣/٣٣، ولسان العرب ١٢/٤٤١ (غلصم)، وبلا نسبة في المقتضب ٢/١٧.

(٢) البيت من الوافر، وهو لعمرو بن الإطنابة في إنباه الرواة ٣/٢٨١، وحماسة البحتري ٩، والحيوان ٦/٤٢٥، وجمهرة اللغة ١٠٩٥، وخزانة الأدب ٢/٤٢٨، وديوان المعاني ١/١١٤، وسمط اللآلي ٥٧٤، وشرح التصريح ٢/٢٤٣، وشرح شواهد المغني ٥٤٦، ومجالس ثعلب ٨٣، والمقاصد النحوية ٤/٤١٥، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/١٨٩، والخصائص ٣/٣٥، وشرح الأشموني ٣/٥٦٩، وشرح شذور الذهب ٤٤٧، ٥٢٤، وشرح قطر الندى ١١٧، وشرح المفصل ٤/٧٤، ولسان العرب ١/٤٨ (جشأ)، ومغني اللبيب ١/٢٠٣، والمقرب ١/٢٧٣.

(٣) شرح التصريح ٢/٢٤٣.

و«قَوْلي» مصدر مبتدأ خبره: «مكانك تحمدي» على حدّ قولي: لا إلٰه إلاّ الله. و«جشأت»: بالجيم والشين المعجمة والهمزة: ارتفعت. و«جاشت»: بالجيم والشين المعجمة: غثت من الغَثَيان.

وقوله مبتدأ، الأظهر أنه عظف على «وضربِي».

والبيت من أبيات لعمرو بن الإطنابة الأنصاريّ وهي:

أبت لي عِفَّتي وأبى إبائي		وأخذي الحَمْدَ بالثَّمن الرّبيح

وإجشامي على المَكْرُوه نَفْسِي		وضَرْبِي هامَة البطلِ المُشِيح

وَقولي كلّما جَشَأَتْ وجَاشَتْ		مكانَكِ تُحْمَدِي أو تَسْتَرِيحي

لأدْفع عن مآثِرَ صالحاتٍ		وأحمي بَعْدُ عن عِرْضٍ صَحيحِ

يقال: إن معاوية رحمه الله يوم صفّين همَّ بالفِرار فما منعه إلا هذه الأبيات.

* * *

١٠٢٩ ـ (فَقُلْتُ ادْعِي وأَدْعُوَ إنَّ أَنْدى		لِصَوْتٍ أَنْ ينادِيَ دَاعِيَانِ)[1]

[ص ١٣ س ٨]

استشهد به على النّصب بأن مضمرة بعد الواو في جواب الأمر. والبيت من شواهد التّوضيح على هذه المسألة. قال في التّصريح[2]: فأدْعُوَ مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبًا بعد الواو. و«أندى» أفعل من النداء بفتحتين، وهو: بُعْد الصّوت. و«لِصَوْت»: بكسر اللاّم متعلّق به. و«أن ينادي»: بفتح الهمزة وكسر الدّال خبر إنّ. وداعيان: تثنية فاعل ينادي.

(١) البيت من الوافر، وهو للأعشى في الرد على النحاة ١٢٨، والكتاب ٣/ ٤٥، وليس في ديوانه وللفرزدق في أمالي القالي ٢/ ٩٠، وليس في ديوانه، ولدثار بن شيبان النمري في الأغاني ٢/ ١٥٩، وسمط اللآلي ٧٢٦، ولسان العرب ١٥/ ٣١٦ (ندىٰ)، وللأعشى أو للحطيئة أو لربيعة بن جشم في شرح المفصل ٧/ ٣٥، ولأحد هؤلاء الثلاثة أو لدثار بن شيبان في شرح التصريح ٢/ ٢٣٩، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٢٧، والمقاصد النحوية ٤/ ٣٩٢، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ٢/ ٨٦٤، والإنصاف ٢/ ٥٣١، وأوضح المسالك ٤/ ١٨٢، وجواهر الأدب ١٦٧، وسر صناعة الإعراب ١/ ٣٩٢، وشرح الأشموني ٣/ ٥٦٦، وشرح شذور الذهب ٤٠١، وشرح ابن عقيل ٥٧٣، وشرح عمدة الحافظ ٣٤١، ولسان العرب ١٢/ ٥٦٠ (لوم)، ومجالس ثعلب ٢/ ٥٢٤، ومغني اللبيب ١/ ٣٩٧.

(٢) شرح التصريح ٢/ ٢٣٩.

والمعنى: فقلت لها ينبغي أن يجتمع دعائي ودعاؤك، فإن أرفع صوتٍ وأبعده دعاء داعيين معًا. وقبله:

تقولُ حَلِيلتي لما اشتَكَيْنا سَيُدْرِكُنا بنو القرْم الهِجان

قيل هما للأعشى. وقيل: للحطيئة. وقيل: ربيعة بن جشم. وقيل: دثار بن شيبان النّمري. والله أعلم.

* * *

١٠٣٠ ـ (لا تَنْهَ عن خُلُقٍ وتأتِيَ مثلَهُ) عارٌ عليك إذا فَعَلْتَ عَظِيمُ[1]

[ص ١٣ س ٩]

استشهد به على النصب بأن مضمرة بعد الواو في جواب النّهي. والبيت من شواهد سيبويه والرّضيّ. قال البغداديّ[2]: على أنّ «تأتِيَ» منصوبٌ بأن مضمرة بعد واو الجمعيّة الواقعة بعد النّهي.

قال سيبويه[3]: واعلم أن الواو وإن جَرَتْ هذا المَجْرى فإن معناه ومعنى الفاء مختلفان، ألا ترى الأخطل قال: «لا تَنْهَ عن خُلُقٍ وتأتي مِثْلَه» ـ البيت ـ فلو دخلت الفاء ههنا لأفسدت المعنى، وإنما أراد لا يجتمعن النّهيُ والإتيانُ فصار «تأتي» على إضمار أن (انتهى).

ويجوز رفعه على أنه خبر مبتدأ محذوف، أي: وأنت تأتي. ولا يجوز جزمه لفساد المعنى «وعار» خبر مبتدأ محذوف أي هو عار و(عظيم) صفَتُهُ.

---

(١) البيت من الكامل، وهو لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ٤٠٤، والأزهية ٢٣٤، وشرح التصريح ٢/ ٢٣٨، وشرح شذور الذهب ٣١٠، وللمتوكل الليثي في الأغاني ١٢/ ١٥٦، وحماسة البحتري ١١٧، والعقد الفريد ٢/ ٣١١، والمؤتلف والمختلف ١٧٩، ولأبي الأسود أو للمتوكل في لسان العرب ٧/ ٤٤٧ (عظظ)، ولأحدهما أو للأخطل في شرح شواهد الإيضاح ٢٥٢، ولأبي الأسود الدؤلي أو للأخطل أو للمتوكل الكناني في المقاصد النحوية ٤/ ٣٩٣، ولأحد هؤلاء أو للمتوكل الليثي أو للطرماح أو للسابق البربري في خزانة الأدب ٨/ ٥٦٤ ـ ٥٦٧، وللأخطل في الرد على النحاة ١٢٧، وشرح المفصل ٧/ ٢٤، والكتاب ٣/ ٤٢، ولحسان بن ثابت في شرح أبيات سيبويه ٢/ ١٨٨، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٦/ ٢٩٤، وأمالي ابن الحاجب ٢/ ٨٦٤، وأوضح المسالك ٤/ ١٨١، وجواهر الأدب ١٦٨، والجنى الداني ١٥٧، ورصف المباني ٤٢٤، وشرح الأشموني ٣/ ٥٦٦، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٥٣٥، وشرح ابن عقيل ٥٧٣، وشرح عمدة الحافظ ٣٤٢، وشرح قطر الندى ٧٧، ولسان العرب ١٥/ ٤٨٩ (وا)، ومغني اللبيب ٢/ ٣٦١، والمقتضب ٢/ ٢٦، وشرح الرضي ٤/ ٧٥.

(٢) انظر الخزانة ٨/ ٥٦٤ ـ ٥٦٧.

(٣) الكتاب ٣/ ٤١ ـ ٤٢.

وهذه الجملة دليل جواب إذا.

ومعنى البيت من قوله تعالى: ﴿أَتَأمرون النّاس بالبرّ وتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكم﴾[١].

وهذا البيت وجد في قصيدة للأخطل، وفي أخرى للمتوكل الكناني، وفي أخرى [٢/ ١٠] لأبي الأسود الدؤلي، وهذا الأخير هو الصحيح.

* * *

١٠٣١ ـ (أَتَبِيتُ رَيَّان الجُفُونِ مِنَ الكَرى وأَبِيتَ مِنْك بِلَيلَةِ المَلْسُوعِ)[٢]

[ص ١٣ س ١٢]

استشهد به على النصب بأن مضمرة بعد الواو في جواب الاستفهام.

والبيت من شواهد الأشموني، قال الصّبان[٣]: (قوله: «أتبيت» التاء في الفِعلين لام الكلمة والخطاب في الأول مستفاد من تاء المضارعة، والتَّكلّم في الثاني من الهمزة، فاسْتِشْكالُ مَن قال: كيف ضمّ التاء من (تبيتُ) وهو للمخاطب وفَتَحَها من أبيات وهو المتكلّم غلطٌ.

و«الكَرى»: النّوم، وشبهه بالماء في أن بِكُلِّ راحة النفس، واستعاره له بالكناية، و«ريّان»: تَخْيِيلٌ، و«الباء» في بليلة الملسوع بمعنى في، و«ليلة الملسوع»، كناية عن السّهر).

ولم أعثر على قائله.

* * *

١٠٣٢ ـ (ألم أكُ جارَكُمْ وتكونَ بيني وبينكُمُ المودّةُ والإخاءُ)[٤]

[ص ١٣ س ١٥]

---

(١) ٤٤/ البقرة: ٢.

(٢) البيت من الكامل، وهو للشريف الرضي في ديوانه ١/ ٤٩٧، وحاشية الشيخ ياسين ١/ ١٨٤، وللشريف الرضي المرتضى في مغني اللبيب ٢/ ٦٦٨، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٣/ ٥٦٦ (٣/ ٣٠٧) وسيعاد برقم ١٤٥٠.

(٣) حاشية الصبان ٣/ ٣٠٧.

(٤) البيت من الوافر، وهو للحطيئة في ديوانه ٥٤، والرد على النحاة ١٢٨، وشرح أبيات الكتاب ٢/ ٧٣، وشرح شذور الذهب ٤٠٣، وشرح شواهد المغني ٩٥٠، وشرح ابن عقيل ٥٧٤، والكتاب ٣/ ٤٣، ومغني اللبيب ٦٦٩، والمقاصد النحوية ٤/ ٤١٧، وبلا نسبة في جواهر الأدب ١٦٨، وشرح الأشموني ٣/ ٥٦٧، ورصف المباني ٤٧، وشرح قطر الندى ٧٦، والمقتضب ٢/ ٢٧.

استشهد به على النصب بأن مضمرة بعد الواو الواقعة في جواب النّفي المؤول.

والبيت من شواهد العينيّ. قال[١]: الاستشهاد فيه في قوله: «ويكونَ» حيث نصب بتقدير أن لوقوع الفعل بعد واو المصاحبة الواقعة بعد الاستفهام.

والخطاب لبني عوف بن كعب بن سعد وهم قوم الزّبرقان بن بدر.

والبيت من قصيدة للحطيئة مدح فيها بغيضًا وعاتب الزّبرقان وقومه. وكان نازلاً عندهم.

وله قصّة ملخّصها: أنّه هجا الزّبرقان بإغراء بغيض وقومه فشكاه الزّبرقان إلى أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه فحبسه.

* * *

١٠٣٣ - (لعلّ التفاتًا منكِ نَحوِي مُيَسَّرٌ يَمِلْ بِكِ مِنْ بَعدِ القَساوَةِ لِلْيُسْرِ)[٢]

[ص ١٤ س ٢٤]

استشهد به على أن جزم الفعل بعد سقوط الفاء حال كونه واقعًا بعد التّرجي غريبٌ والرّواية المعروفة:

لعل التفاتًا منك نَحوِي مُيَسّرٌ يَمِلْ مِنْكِ بعد العُسْرِ عِطْفَيْكِ لِلْيُسْرِ

وهي رواية أبي حيّان.

ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

١٠٣٤ - (فلا يَدْعُنِي قَوْمي صَرِيحًا لِحُرّةٍ لَئِنْ كنتُ مقتولاً وَيسَلَم عامِرُ)[٣]

[ص ١٦ س ٤]

استشهد به على أنه يجوزُ نصب الفعل بأن مضمرة إذا وقع بين شرط وجزاء سواء كانا مذكورَينِ أم ذكر الشرط وحذف الجزاء كالبيت.

وقدّره بقوله: أي فلا يدعني قومي لدلالة ما قبله عليه.

---

(١) المقاصد النحوية ٤/ ٤١٧.

(٢) البيت من الطويل، ولم يرد في المصادر النحوية الأخرى.

(٣) البيت من الطويل، وهو لقيس بن زهير في الرد على النحاة ١٢٩، والكتاب ٣/ ٤٦، ولورقاء بن زهير العبسي في شرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٠٤، وبلا نسبة في أمالي المرتضى ١/ ٤٨٠، وتذكرة النحاة ٣٣، وخزانة الأدب ١١/ ٣٣٠، ٣٣٩.

وقدّره أبو حيّان: «لئن كنت مقتولاً، ويسلم عامر، فلا يدعني، قومي» وهما متقاربان. وهذا البيت لقيس بن زهير العَبسِيّ.

* * *

١٠٣٥ - (سَأَتْرُكُ مَنْزِلي لِبَني تَميمٍ وأَلْحَقُ بالحِجازِ فَأَسْتَريحا)[1]

[ص ١٦ س ٢٤]

استشهد به على جواز النّصب بأن مضمرة بعد فاء السَّبَبِيّة في غير جواب نَفْيٍ أو طَلَب.

وتقدّم الكلام على هذا البيت آنفًا في صحيفة ٨.

* * *

١٠٣٦ - (لَلُبْسُ عباءَةٍ وتَقَرَّ عَيْني أَحَبُّ إليّ من لُبْسِ الشّفوفِ)[2]

[ص ١٧ س ١٨]

استشهد به على النّصب بأن مضمرة جوازًا بعد عطف بالواو.

والبيت من شواهد التّوضيح على هذه المسألة.

قال في التّصريح[3]: فـ«تقرّ» منصوب بأن مضمرة جوازًا، وهي والفعل في تأويل مصدر مرفوع بالعطف على «لَلُبْس» بالواو العاطفة على قولها - يعني «ميسون» - قبله. [٢/ ١١].

لَبيتٌ تَخْفِقُ الأرواحُ فيه أَحَبُّ إليّ من قَصْرٍ مُنيفِ

وفي بعض النّسخ «لَلُبس» باللاّم وهو تحريف نبّه عليه الموضّح في شرح «بانت سعاد».

---

(١) تقدم الشاهد برقم ٢١٠، ١٠٢٢.

(٢) البيت من الوافر، وهو لميسون بنت بحدل في خزانة الأدب ٨/ ٥٠٣، ٥٠٤، وسر صناعة الإعراب ١/ ٢٧٣، وشرح التصريح ٢/ ٢٤٤، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٤٧٧، وشرح شذور الذهب ٤٠٥، وشرح شواهد الإيضاح ٢٥٠، وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٥٣، ولسان العرب ١٣/ ٤٠٨ (مسن)، والمحتسب ١/ ٣٢٦، ومغني اللبيب ١/ ٢٦٧، والمقاصد النحوية ٤/ ٣٩٧، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤/ ٢٧٧، وأوضح المسالك ٤/ ١٩٢، والجنى الداني ١٥٧، وخزانة الأدب ٨/ ٥٢٣، والرد على النحاة ١٢٨، ورصف المباني ٤٢٣، وشرح الأشموني ٣/ ٥٧١، وشرح ابن عقيل ٥٧٦، وشرح عمدة الحافظ ٣٤٤، وشرح قطر الندى ٦٥، وشرح المفصل ٧/ ٢٥، والصاحبي في فقه اللغة ١١٢، ١١٨، والكتاب ٣/ ٤٥، والمقتضب ٢/ ٢٧، وأمالي ابن الشجري ١/ ٢٨٠.

(٣) شرح التصريح ٢/ ٢٤٤.

والبيت من شواهد سيبويه على هذه المسألة، قال الأعلم[١]: نصب «تقر» بإضمار أن ليعطف على اللّبس لأنه اسم، وتقرّ فعل فلا يمكن عطفه عليه، فحمل على إضمار أن، لأنّ أن وما بعدها اسم، فعطف اسمًا على اسم وجعل الخبر عنهما واحدًا. وهو «أحبّ».

والمعنى: لُبس عباءة مع قُرّة العَين وصفاء العَيْش أحبّ إلي مَن لبس الشّفوف مع سخنة العين، ونكَد العَيْش.

و«العباءة»: جبة الصّوف. و«الشّفوف»: ثياب رقاقٌ تصف البدَن واحدها شفّ.

والبيت من أبيات لميسون بنت بحدل الكلابية زوج معاوية، وهي أُم يزيد وكانت بدويّة، فتسرّى عليها معاوية فضافت نفسها، فقال لها: أنت في مُلْكٍ عظيم وما تَدْرِين قَدْرَه، وكنت قبل اليوم في العباءة، فقالت الأبيات التي منها هذا الشاهد وهي مشهورةٌ فلا نطيل بها.

* * *

١٠٣٧ ـ (لولا توقّعُ مُعتَرٍّ فأرْضِيَهُ ... ما كُنتُ أوثِر إترابًا على تَرَبِ)[٢]

[ص ١٧ س ١٩]

استشهد به على النصب بأن مضمرة جوازًا بعد الفاء السببيّة واستشهد به في التّوضيح على ذلك.

قال في التّصريح[٣]: «فأرْضِيَهُ» منصوبٌ بأن مضمرة جوازًا بعد الفاء، «وأن أَرْضى» في تأويل مصدر معطوف على توقّع، والتّقدير: لولا توقع مُعْتَرٍّ بإرضائي إيّاه وتوقع لبس في تأويل الفعل.

و«المُعْتَرّ» بالعين المهملة والتاء المثنّاة فوق، وسكون الراء: المُعْتَرِضُ للسؤال. و«تِرْبُ الرَّجُلِ»: مَن يولد في الوقت الذي يُولد فيه فيساويه في سِنّه. والمعنى: لولا توقّع مَن يصرف عن فعل المعروف وإرضاؤه ما آثر الشاعر المساوي لغيره في السّن على المساوي له في سِنّه. انتهى.

---

(١) شرح الأعلم ١/٤٢٦.

(٢) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٤/١٩٤، وشرح الأشموني ٣/٥٧١، وشرح التصريح ٢/٢٤٤، وشرح شذور الذهب ٤٠٥، وشرح ابن عقيل ٥٧٧، والمقاصد النحوية ٤/٣٩٨.

(٣) شرح التصريح ٢/٢٤٤.

وهذا التفسير أعني قوله: «المساوي لغيره في السّن على المساوي له في سِنّه» لا يخفى أنه غلط. ولم ينتبه له يَسِ، والصواب أن إترابًا بكسر الهمزة مَصْدر أترب الرّجل بمعنى: اسْتغنى، والتَّرَبُ بالفتح: مصدر ترب الرّجل بمعنى: افتقر.

والمعنى: لولا توقّع معترٍّ فأرْضِيهُ ما آثرت الغِنَى على الفقر أي سواء عندي كنت غنيًّا أم فقيرًا. والله أعلم.

ولم أعثر على قائله.

* * *

١٠٣٨ - (إنّي وقَتْلِي سُلَيكًا ثم أعْقِلَهُ كالثَّوْرِ يُضرب لمّا عَافت البَقَرُ)[1]

[ص ١٧ س ٢٠]

استشهد به على جواز النّصب بأن مضمرة بعد ثُمّ العاطفة اسمًا مؤولاً وهو «ثُمّ أَعْقِله» على اسم صريح وهو «قَتْلي».

قال الأشموني[2]: (والاحتراز بالخالص مِن الّذي في تأويل الفعل، نحو: «الطّائر فيغضبُ زيدٌ الذّباب»: «فيغضب» واجب الرّفع، لأن الطائر في تأويل الذي يطير).

والبيت من شواهد التّوضيح أيضًا، قال في التصريح[3]: (فأعقله ـ مضارع عقل منصوب بأن مضمرة جوازًا بعد ثُمّ وأن، وأعقله في تأويل مصدر معطوف على «قتلي». والتقدير: وقتلي سليكًا، ثم عَقْلِي إياه، و«قتلي»: ليس في تأويل الفعل. و«سُلَيكًا» ـ بالتصغير: اسم رجل مفعول قَتْلي.

و«كالثّور»: خبر إن، والمراد بالثّور: ذكر البقر لأن البقر تتبعه فإذا عاف الماء عافته، فيضرب ليرد الماءَ فتَرِد معه. وقيل: المراد بالثور: ثور الطّحلب وهو الذي يعلو على الماء فيصدرُ البقر عنه فيضرب به صاحب البقر ليفحص عن الماء فيشربه، والمناسب للتشبيه الأول لأن الغرض من وقوع الفعل به تخويف غيره) .اهـ.

والبيت ثاني بيتين لأنس بن مدركة الخثعمي، قالهما في قتله للسليك بن السلكة المشهورة.

* * *

(١) البيت من البسيط، وهو لأنس بن مدركة في الأغاني ٢٠/ ٣٥٧، والحيوان ١/ ١٨، وشرح التصريح ٢/ ٢٤٤، ولسان العرب ٤/ ١٠٩ (ثور)، ٨/ ٣٨٠ (وجع)، ٩/ ٢٦٠ (عيف)، والمقاصد النحوية ٤/ ٣٩٩، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ١٩٥، وخزانة الأدب ٢/ ٤٦٢، وشرح الأشموني ٣/ ٥٧١ (٣/ ٣١٤)، وشرح شذور الذهب ٤٠٦، وشرح ابن عقيل ٥٧٧، ولسان العرب ٤/ ١١٠ (ثور).

(٢) شرح الأشموني ٣/ ٥٧١ (٣/ ٣١٤). (٣) شرح التصريح ٢/ ٢٤٤.

١٠٣٩ ـ (وَلـولا رِجـالٌ مـن رِزامٍ أَعـزَّة وآلُ سُبَيْعٍ أو أَسُوءكَ عَلْقَما)[1]

[ص ١٧ س ٢٢]

استشهد به على النصب بأن مضمرة جوازًا بعد العطف بأو على اسم صريح وهو رجال، والمعطوف اسم [٢/ ١٢] مقدّر هو إساءتك وتقدم الكلام على هذا البيت في صحيفة ٧.

* * *

١٠٤٠ ـ (ألا أيّها ذا الزّاجِرِي أَحْضُرَ الوغي) وأَنْ أشهدَ اللّذاتِ هل أَنتَ مُخْلِدي[2]

[ص ١٧ س ٢٥]

استشهد به على جواز النّصب بأن مضمرة في غير المواضع المذكورة وهي أن تكون بعد العطف بالواو أو الفاء أو ثُمَّ أو أو، وهذا على مذهب بعض النحاة. وتقدّم الكلام على هذا البيت مستوفًى في صحيفة ٣ من الجزء الأول.

* * *

١٠٤١ ـ (وهمّ رِجالٌ يَشفَعُوا لي فَلَمْ أَجِدْ شفيعًا إليه غَيرَ جُودٍ يُعادِلُهْ)[3]

[ص ١٧ س ٢٩]

الشاهد فيه كالذي قبله، فإن «يَشْفعوا» منصوب بحذف النون وليس بعد الأحرف المذكورة، ويجري فيه ما جرى في البيت قبله.

ولم أعثر على قائله.

* * *

١٠٤٢ ـ (فلم أرَ مِثلَها خُباسَة واحِدِ ونَهْنَهتُ نفسي بعدما كِدْتُ أفعَلَه)[4]

[ص ١٨ س ٣١]

استشهد به على ما في البيتين قبله وتقدّم الكلام على هذا البيت مستوفًى في صحيفة ٣٣ من الجزء الأوّل.

* * *

(١) تقدم الشاهد برقم ١٠٢٠.
(٢) تقدم الشاهد برقم ٣.
(٣) البيت من الطويل، ولم يرد في المصادر النحوية الأخرى.
(٤) تقدم الشاهد برقم ١٣٢.

١٠٤٣ ـ (أمـا والله أَنْ لَـوْ كُـنْـتَ حـرًّا) وما بِـالـحُـرِّ أَنْـتَ ولا الـعَـتِـيـقِ[١]

[ص ١٨ س ١٦]

استشهد به على زيادة أن بعد القسم. واستشهد به في التّوضيح على زيادة أن الواقعة بين فعل القسم المتروك، ولو قدّر الفعل بقوله: أي أقسم والله لو كنت حرًّا. هذا قول سيبويه وغيره.

وفي مقرّب ابنِ عصفور: أنها في ذلك حَرفٌ جيء به ليربط الجواب بالقسم، ويبعده أن الأكثر تركها، والحروف الرابطة ليست كذلك. قاله في المغني.

وفي شرح السّيوطي لشواهده: «الحُرّ»: يطلق على ضدّ الرقيق، وعلى الكريم. وكذا العتيق، وجواب لو محذوف أي لقاومتك.

قال أبو علي: في هذا البيت شاهد على نصب خبر (ما) مقدّمًا لأن الباء لا تدخل إلاّ عليه.

ومَن أنكر ذلك يقول: إن الباء دخلت على المبتدأ وحمل «ما» على أنها التّميميّة. ويقوّي أن ما حجازيّة أنّ «أنت» أخصّ من الحُرّ فهو أولى أن يكون الاسم. وروى الفارسيّ هكذا.

أمـا والـلّـهِ عـالـم كـل غـيـب ورَبّ الـحُـرّ والـبـيـت الـعـتـيـق
لَـوَ أنَّـكَ يـا حـسـينُ خُـلِـقْـتَ حُـرًّا ومـا بـالـحُـرِّ أَنْـتَ ولا الـعَـتـيـقِ

ولم أعثر على قائلهما.

* * *

١٠٤٤ ـ (ويـومًـا تُـوافـيـنـا بِـوَجْـهٍ مُـقَـسَّـمٍ كأنْ ظَبْيَةٍ تَعْطو إلى وارق السَّلَمْ)[٢]

[ص ١٨ س ٢٣]

استشهد به على زيادة أن بعد كاف الجر وتقدّم الكلام على هذا البيت مستوفًى في صحيفة ١٢٠ من شواهد الجزء الأول.

* * *

---

(١) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في الإنصاف ١/ ١٢١، وخزانة الأدب ٤/ ١٤١، ١٤٣، ١٤٥، ١٠/ ٨٢، والجنى الداني ٢٢٢، وجواهر الأدب ١٩٧، ورصف المباني ١١٦، وشرح التصريح ٢/ ٢٣٣، وشرح شواهد المغني ١/ ١١١، ومغني اللبيب ١/ ٣٣، والمقاصد النحوية ٤/ ٤٠٩، والمقرب ١/ ٢٠٥.

(٢) تقدم الشاهد برقم ٥٤٠.

١٠٤٥ ـ (فَـأَمْـهَـلَـهُ حـتَّـى إذا أن كـأنـه مُعاطَى يَدٍ في لُجَّة الماءِ غامِرُ)[١]

[ص ١٨ س ٢٤]

استشهد به على زيادة أن بعد إذا.

وهذا البيت رواه الدّمامينيّ بهذه الرواية وصاحب التصريح.

وهذه الرواية غير صحيحة، لأن البيت من قصيدة فائيّة لأوس بن حجر فصواب القافية غارف، وفاعل أمهله: ضَمير الصّيّاد، والهاء ضمير الأحقب.

وتقدّم ما يدل عليهما في أول القصيدة.

و«الأحقب»: حمار الوحش. و«حتّى» ابتدائية. [٢/ ١٣] غاية لما قبلها، و«إذا ظرفيّة وفعلها محذوف يفهم من المقام. تقديره: حتى إذا صار من الماء بالقُرب مثل الرجل الذي يتناول الماء بيده غَرْفًا. و«لجة الماء»: معظمُهُ، وروي جمّة الماء، وهي مجتمعه. و«مِن»: متعلق بغارف. و«معاطَى يد»: أي معاطًى في يده، والتّعاطي: التناول، فالإضافة ظرفيّة وإن بعد إذا زائدة ومطلع القصيدة:

تنكّر بعدي من أميمة صائِف فَبِرْكٌ فأعلى تَوْلَبٍ فالمخالِفُ

* * *

١٠٤٦ ـ (أَتَـغْـضَـبُ إن أُذنـا قُـتَـيْـبَـة حُـزّتـا جِهَارًا ولم تَغْضَبْ لِقَتْلِ ابن خازِمِ)[٢]

[ص ١٩ س ٨]

استشهد به على أنَّ «إن» تكون للشرط عند الكوفيّين والأصمعيّ مستدلّين بهذا البيت، وهو من شواهد سيبويه والرّضيّ.

قال البغداديّ: على أنه قد يستعمل الماضي في الشّرط متحقق الوقوع وإن كان بغير لفظ كان لكنّه قليل وهو هنا محذوف، مفسّر بالفعل المذكور.

---

(١) البيت من الطويل، وهو لأوس بن حجر في ديوانه ٧١ وفيه «غارف» مكان «غامر»، وشرح شواهد المغني ١/ ١١٢، وبلا نسبة في شرح التصريح ٢/ ٢٣٣، وشرح عمدة الحافظ ٣٣١، ومغني اللبيب ١/ ٣٤، وشرح الرضي ٤/ ١١٥.

(٢) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ٢/ ٣١١، والأزهية ٧٣، وخزانة الأدب ٤/ ٢٠، ٩/ ٧٨، ٨٠، ٨١، وشرح شواهد المغني ١/ ٨٦، والكتاب ٣/ ١٦١، ومراتب النحويين ٣٦، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/ ٢١٨، والجنى الداني ٢٢٤، وجواهر الأدب ٢٠٤، ومغني اللبيب ١/ ٢٦.

والتقدير: إن حُزّت أذنا قتيبة، فحزُّ أذنيه قد وقع فيما مضى من الزمان، وتحقّق معناه.

وقدّر المصنف في شرح المفصّل بما نقله الشّارح عنه وردّه، ويشهد لما قاله الشارح المحقّق ما نقله سيبويه عن الخليل، قال: سألت الخليل رحمه الله عن قول الفرزدق: أتغضب الخ... فقال[١]: (لأنه قبيح أن تفصل بين إن والفعل، كما قبح أن تفصل بين كي والفعل. فلما قَبُح ذلك، ولم يجز حملوه على أن، لأنه قد تُقدّم فيها الأسماء قبل الأفعال) .اهـ.

يريد الخليل أنّ «إن» في البيت لا يصح فتح همزتها للقُبح المذكور، وإنما هي أن المكسورة الهمزة لجواز الفصل بينها وبين الفعل باسم على شريطة التفسير نحو قوله تعالى: ﴿وإن أحدٌ من المشركين استجارك﴾[٢].

وفي المسائل القصريّة لأبي علي: اعترض أبو العبّاس المبرّد على إنشاد هذا البيت بالكسر، فقال: قَتْل قتيبة قد مضى، وإن للجزاء والجزاء يكون لما يأتي فلا يستقيم أن تقول إن قمت قمت، وقد مضى قيامه.

قال أبو عليّ: إنما يريد: أفتغضب كلّما وقع هذا الفعل أي مثل هذا الفعل وإن كان التأويل على هذا فصحّ الكسر.

وفاعل «تغضب» ضمير يعود على قبيلة قيس المقدّم ذكرها في بيت قبل الشاهد.

وقتيبة: هو ابن مسلم الباهلي أمير خراسان من قبل الدولة المروانية، وكان خلع سليمان بن عبد الملك فقتله سليمان.

والبيت من قصيدة للفرزدق مدح بها سليمان، وهجا جريرًا.

* * *

(١) الكتاب ٣/ ١٦١ ـ ١٦٢.   (٢) ٦/ التوبة: ٩.

[شَواهِدُ المَجرُورَات]

١٠٤٧ ـ (فلا تَترُكَنّي بالوعيد كأنَّنِي إلى النّاس مَطْلِيٌّ به القَارُ أَجرَبُ)(١)

[ص ٢٠ س ٦]

استشهد به على مجيء «إلى» بمعنى «في»، قال الدّماميني: وتأوّله بعضهم: على تعلّق إلى بمحذوف، أي مطليٌّ بالقار مُضافًا إلى الناس فحذف، وقلب الكلام.

وقال ابن عصفور: هو على تضمين مطليّ معنى مبغض. قال: ولو صحّ مجيء «إلى» بمعنى «في» لجاز: زيد إلى الكوفة.

و«الوعيد» التّهديد. و«القار»: القطران.

يقول: تَدَاركنِي بعفوك ولا تدعني تَحْتَ غَضبك، فأكون كالبعير الجَرِبِ الذي يتحاماه النّاس لئِلاّ يُعْدِي إبلهم، فهم يَطْرُدونَهُ عنها، وأنا إن لم تعف عنّي تَدافعني النّاس، وأبعدوني عن أنفسهم. والخطاب للنُّعْمان بن المنذر.

والبيت من قصيدة للنّابغة الذُّبيانيّ يَسْتَعْطِفه فيها.

* * *

١٠٤٨ ـ (تَقُولُ وقد عالَيتُ بِالكُورِ فَوْقَها أيُسْقَى فلا يَروَى إليّ ابنُ أَحْمَرا)(٢)

[ص ٢٠ س ١٤]

(١) البيت من الطويل، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ٧٣، وأدب الكاتب ٥٠٦، والأزهية ٢٧٣، والجنى الداني ٣٨٧، وخزانة الأدب ٩/ ٤٦٥، وشرح شواهد المغني ٢٢٣، ولسان العرب ١٥/ ٤٣٥ (إلى)، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ٧٩٨، وجواهر الأدب ٣٤٣، ورصف المباني ٨٣، وشرح الأشموني ٢/ ٢٨٩، ومغني اللبيب ٧٥.

(٢) البيت من الطويل، وهو لابن أحمر في ديوانه ٨٤، وأدب الكاتب ٥١١، والجنى الداني ٣٨٨، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٢٨٩، وشرح شواهد المغني ١/ ٢٢٥، ومغني اللبيب ١/ ٧٥.

استشهد به على مجيء «إلى» بمعنى «مِن» أي فلا يروى مِنّي.

وخرّجَهُ بعضُهم على حذف مضاف أي فلا يُروى ظَمؤُه إليّ. والبيت لابن أحمر الباهليّ.

* * *

١٠٤٩ - (أمْ لا سَبِيلَ إلى الشَّباب وذِكْرُهُ أَشْهَى إليّ من الرّحيق السَّلْسَلِ)(١)

[ص ٢٠ س ١٦]

استشهد به على مجيء «إلى» بمعنى «عند» أي عِنْدي.

والبيت من قصيدة لأبي كبير الهذليّ الصّحابي.

* * *

١٠٥٠ - (فَلَيْتَ لي بِهِم قَوْمًا إذا رَكِبُوا شَنُّوا الإغارة فُرسانًا ورُكبانًا)(٢)

[ص ٢٠ س ٢٠]

استشهد به على مجيء الباء لِلبَدل أي فليت لي بَدَلَهُم.

وتقدّم الكلام على هذا البيت في صحيفة ١٦٧ الجزء الأول.

* * *

١٠٥١ - [شَرِبْنَ بماء البَحْرِ ثم ترفعَتْ متى لججٍ خُضرٍ لَهُنَّ نَئيجُ](٣)

* * *

١٠٥٢ - فَلَثمْتُ فاها آخذًا بِقُرونِها (شُرْبَ النَّزِيف بِبَرْد ماء الحَشْرَجِ)(٤)

[ص ٢٠ س ٢٢]

---

(١) البيت من الكامل، وهو لأبي كبير الهذلي في أدب الكاتب ٥١٢، والجنى الداني ٣٨٩، وشرح أشعار الهذليين ٣/١٠٦٩، وشرح شواهد المغني ١/٢٢٦، ولسان العرب ١١/٣٤٣ (سلسل)، والمقاصد النحوية ٣/٥٤، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٥/٢٣٧، والاشتقاق ٤٧٩، ومغني اللبيب ١/٧٤.

(٢) تقدم الشاهد برقم ٧٥٩.

(٣) سقط البيت من الأصل، واستدرك من الهمع ٢/٢٠، وسيعاد البيت مع تخريجه برقم ١١٢٧.

(٤) البيت من الكامل، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ملحق ديوانه ٤٨٨، والأغاني ١/١٨٤، وجمهرة اللغة ١١٣٣، ولجميل بثينة في ملحق ديوانه ٢٣٥، ولجميل أو لعمر في البداية والنهاية ٩/٤٧، ولسان العرب ٢/٢٣٧ (حشرج)، ١٢/٥٣٣ (لثم)، ولعبيد بن أوس الطائي في الحماسة البصرية ٢/١١٤، والحيوان ٦/١٨٣، ولجميل أو لعمر أو لعبيد في شرح شواهد المغني ٣٢٠، والمقاصد=

استشهد به على مجيء الباء بمعنى «مِنْ» أي شُرْب النّزيف من بَرْد. وقرونها: ضفائر شعر رأسها. ونزيف: فعيل بمعنى مفعول أي منزوف من الخمر الممزوجة بالماء. والحَشْرَج: ما يكون فيه حصًى وقيل: هو ماء تشفّه الأرض من الرّمل. فإذا صار إلى صَلابته أمسكته فتحفر عنه الأرض فيستخرج.

وهذا البيت من أبيات ذكر صاحب الأغاني[1] قصة تتعلّق بها في ترجمة ابن أبي ربيعة تدلّ على أنها له، ونقل بعض الرّواة أنها لجميل بن معمر صاحب بثينة. والله اعلم.

* * *

١٠٥٣ - (أرَبٌّ يَبُولُ الثُّعْلُبانِ بِرَأْسِهِ لَقَد ذَلّ مَن بالت عليه الثّعالِبُ)[2]

[ص ٢٢ س ٢]

استشهد به على مجيء الباء بمعنى «على» والتقدير: على رأسه.

والمراد بالرّب: هنا الصّنم المعروف بسُواع. والثُّعْلبان: تثنية ثَعْلَب للحيوان المعروف. قال السّيوطي في شرح شواهد المغني: وضبَط الحافظ شرف الدين الدّمياطي: الثّعلبان في البيت بضم المثلثة واللاّم. وقال هو ذكر الثّعالب. وهو ما ذكره الكسائي وجماعة. وقال بعضهم: إنه وَهْم وأن أبا حاتم الرازي رواه بفتح الثّاء واللاّم وكسر النّون على أنه تثنية ثَعلب.

وهذا البيت لراشد بن عبد ربّه السّلمي، وكان قدم بهدية لسواع المذكور فنودي من جوفه بما يفهم منه أمر رسول الله ﷺ وقيل: إنه كان سادنًا لذلك، فألفى عنده في وقت من الأوقات ثعلبين يَلْحسانه، ويأكلان ما يهدى إليه ويبولان عليه، فقال البيت يُسَفّه مَن يعتقد أن مَن هذه صفته إلهٌ.

* * *

= النحوية ٣/٢٧٩، ولجميل أو لغيره في تهذيب تاريخ دمشق ٣/٤٠٦، ووفيات الأعيان ١/ ٣٧٠، وبلا نسبة في الاشتقاق ٣٩١، وإصلاح المنطق ٢٠٨، والجنى الداني ٤٤، وجواهر الأدب ٤٨، وعيون الأخبار ٤/٩٢، ومغني اللبيب ١٠٥.

(١) الأغاني ١/ ١٨٤ - ١٨٧.

(٢) البيت من الطويل، وهو للعباس بن مرداس في ملحق ديوانه ١٥١، وللعباس أو لغاوي بن ظالم السُلمي، أو لأبي ذر الغفاري في لسان العرب ١/ ٢٣٧، (ثعلب)، ولراشد بن عبد ربه في شرح شواهد المغني ٣١٧، وبلا نسبة في أدب الكاتب ١٠٣، ٢٩٠، وجمهرة اللغة ١١٨١، ومغني اللبيب ١٠٥.

١٠٥٤ ـ (فإن تسألوني بالنساء فإنني خبيرٌ بأدواء النِّساء طَبِيبُ)[1]

[ص ٢٢ س ٥]

استشهد به على مجيء «الباء» بمعنى «عن»، وعلى أنها في هذه الحالة مختصّة بالسؤال عند الكوفيين.

والبيت من قصيدة لعلقمة الفحل مدح فيها الحارث بن أبي شمّر الغسّاني.

* * *

١٠٥٥ ـ (فَأَصْبَحْنَ لا يسأَلْنَهُ عَنْ بِما به) أَصَعَّدَ في عُلْوِ الهَوَى أَمْ تَصَوَّبَا[2]

[ص ٢٢ س ١٣]

استشهد به على مجيء الباء زائدة في المجرور وعدّه من الغريب.

والبيت من شواهد الرّضيّ. قال البغداديّ[3]: على أنّ من الغريب زيادة الباء في المجرور، فإنها زيدت مع «ما» المجرورة بعن.

قال ابن جنّي في سر الصناعة[4]: وأما قول الشّاعر: «فأصبحن لا يسألنه»[5]. انتهى.

وقال الفرّاء في آخر تفسير سورة الإنسان: قرأ عبد الله: ﴿وللظّالمين أعدّ لَهُم﴾[6] فكَرّر اللاّم في الظالمين وفي «لهم».

وربّما فعلت العرب ذلك. أنشدني بعضهم: «فأصبحن لا يسألنه». البيت فكرر الباء مرتين. ولو قال: لا يسألنه. [٢/ ١٥] عما به لكان أبين وأجود ولكن الشاعر ربما زاد أو نقص ليكمل الشعر. انتهى.

---

(١) البيت من الطويل، وهو لعلقمة الفحل في ديوانه ٣٥، وأدب الكاتب ٥٠٨، والأزهية ٢٨٤، والجنى الداني ٤١، وحماسة البحتري ١٨١، والمقاصد النحوية ٣/ ١٦، ٤/ ١٠٥، وبلا نسبة في جواهر الأدب ٤٦، ورصف المباني ١٤٤.

(٢) البيت من الطويل، وهو للأسود بن يعفر في ديوانه ٢١، وشرح التصريح ٢/ ١٣٠، والمقاصد النحوية ٤/ ١٠٣، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ٣٤٥، وخزانة الأدب ٩/ ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ١١/ ١٤٢، وسر صناعة الإعراب ١٣٦، وشرح الأشموني ٢/ ٤١١، وشرح شواهد المغني ٧٧٤، ولسان العرب ٣/ ٢٥١ (صعد)، ومغني اللبيب ٣٥٤، وشرح الرضي ٤/ ٢٨٣، وسيعاد الشاهد بالأرقام التالية ١٠٩٤، ١٣٦٣، ١٧٥٣، كما سيعاد التعليق على الشاهد مع الشاهد ١٠٩٤.

(٣) خزانة الأدب ٩/ ٥٢٧.

(٤) سر صناعة الإعراب ١٣٦.

(٥) بعده في سر الصناعة: (فإنه أراد الباء وفصل بها بين «عن» وما جرّته، وهذا من غريب مواضعها). وانظر تعليق المؤلف على الشاهد ١٠٩٤.

(٦) ٣١/ الإنسان: ٧٦، وفي الرسم المصحفي ﴿والظالمين﴾، والقراءة التي ذكرها المؤلف هي لعبد الله بن مسعود، انظر البحر المحيط ٨/ ٤٠٢، ومعاني الفراء ٣/ ٢٢٠.

وعدّه ابن عصفور كالفراء من ضرائر الشعر: قال: ومنها، إدخال الحرف على الحرف على جهة التأكيد، لاتفاقهما في اللفظ والمعنى أو في المعنى لا في اللّفظ نحو قول بعض بني أسد:

فلا والله لا يلفى لما بي ولا للما بهم أبدًا دَواءُ[١]

فزاد على لام الجرّ لامًا أخرى للتأكيد.

قال: وهذا البيت لم أقف على قائله ولا تتمته.

* * *

١٠٥٦ ـ (ولا يُؤاتِيكَ فيما نَاب مِنْ حَدَثٍ إلاّ أخو ثِقَةٍ فانظُر بِمَن تَثِقُ)[٢]

[ص ٢٢ س ١٥]

استشهد به على زيادة الباء عِوَضًا. وفي الأشموني[٣]: (التاسع: ـ يعني من معاني الباء ـ التّعويض وهي الزائدة عِوَضًا من أخرى محذوفة كقولك: ضربت فيمن رغبت، تريد: ضَرَبْتَ مَنْ رغبتَ فيه.. أجاز ذلك النّاظم قياسًا على قوله: «ولا يؤاتيك» الخ... أي فانظر بمَنْ تثق به).

قال الصّبان[٤]: (قوله: «قياسًا»[٥] أَوْرَدَ عليه أنّ المقيس عليه لا يتعيّن زيادة الباء فيه لجواز أن تكون استفهاميّة لا موصولة، وأن الكلام تَمّ بقوله: «فانظر»، ثم ابتدأ مستفهمًا استفهامًا إنكاريًا بقوله: بمن تثق.

على أن زيادة الباء في مثل ذلك. غير قياسيّ فلا يقاس عليه غيره).

ومعنى يؤاتيك: يساعدك.

---

(١) البيت من الوافر، وهو لمسلم بن معبد الوالبي في خزانة الأدب ٢/٣٠٨، ٣١٢، ٥/١٥٧، ٩/٥٢٨، ٥٣٤، ١٠/١٩١، ١١/٢٦٧، ٢٨٧، ٣٣٠، وشرح شواهد المغني ٧٧٣، وبلا نسبة في الإنصاف ٥٧١، وأوضح المسالك ٣/٣٤٣، والجنى الداني ٨٠، ٣٤٥، والخصائص ٢/٢٨٢، ورصف المباني ٢٠٢، ٢٤٨، ٢٥٥، ٢٥٩، وسر صناعة الإعراب ٢٨٢، ٣٣٢، وشرح الأشموني ٢/٤١٠ (٢/٢١٩)، وشرح التصريح ٢/١٣٠، ٢٣٠، والصاحبي في فقه اللغة ٥٦، والمحتسب ٢/٢٥٦، ومغني اللبيب ١٨١، والمقاصد النحوية ٤/١٠٢، والمقرب ١/٣٣٨، وسيعاد الشاهد برقم ١٥٧٥، ١٧٥٢.

(٢) البيت من البسيط، وهو لسالم بن وابصة في شرح شواهد المغني ٢/٤١٩، والمؤتلف والمختلف ١٩٧، ونوادر أبي زيد ١٨١، وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/٢٩٢ (٢/٢١٩)، ومجالس ثعلب ١/٣٠٠، ومغني اللبيب ١/١٤٤.

(٣) شرح الأشموني ١/٢٩٢ (٢/٢١٩). (٤) حاشية الصبان ٢/٢١٩.

(٥) قياسًا: هي ما ذكره الأشموني قبل سطرين «وأجاز الناظم قياسًا على قوله..».

ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

١٠٥٧ ـ (أَتَجزَعُ إن نَفسٌ أتاها حِمَامُها فهلاّ التي عن بَيْنِ جَنبَيكَ تَدْفَعُ)[١]

[ص ٢٢ س ١٧]

استشهد به على زيادة «عن» وتعويضها «عن» أخرى.

والأصل: فهلاّ تدفع عن التي بين جَنْبَيْك.

وفي التّسهيل وشرحه للدماميني: وتُزاد هي أي: عن وعلى والباء عِوَضًا عن محذوف يماثلهن. أما زيادة عن فقوله أتجزع إن نَفْسٌ الخ.

قال ابن جني[٢]: أراد: فهلاّ تدفع عن التي بين جنبيك، فحذفت عن مَن أوّل الموصوف وزيدت بعده.

ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

١٠٥٨ ـ (إنّ الكريم وأبيك يَعْتَمِلْ إن لم يَجِدْ يومًا على مَنْ يَتّكِلْ)[٣]

[ص ٢٢ س ١٩]

استشهد به على زيادة (على) مُعَوّضة عن أخرى. والأصل: مَن يتّكل عليه كما هو مبيّن في الأصل.

ثم إنه نَقل تأويل أبي حيّان فارجع إليه.

والبيت من شواهد الكشاف في سورة المزمّل عند قوله تعالى: ﴿يا أيّها المزمّل﴾[٤] أي المتزمّل في ثيابه من تَزَمّل إذا التَفّ.

---

(١) البيت من الطويل، وهو لزيد بن رزين في جواهر الأدب ٣٢٥، وشرح شواهد المغني ١/ ٤٣٦، وله أو لرجل من محارب في ذيل أمالي القالي ١٠٥، وذيل سمط اللآلي ٤٩، وبلا نسبة في الجنى الداني ٢٤٨، وخزانة الأدب ١٠/ ١٤٤، وشرح الأشموني ٢/ ٢٩٥، وشرح التصريح ٢/ ١٦، والمحتسب ١/ ٢٨١، ومغني اللبيب ١/ ١٤٩.

(٢) المحتسب ١/ ٢٨١.

(٣) الرجز بلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ٢٩٢، والجنى الداني ٤٧٨، وخزانة الأدب ١٠/ ١٤٦، والخصائص ٢/ ٣٠٥، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٠٥، وشرح الأشموني ٢/ ٢٩٤، وشرح التصريح ٢/ ١٥، وشرح شواهد المغني ٤١٩، والكتاب ٣/ ٨١، ولسان العرب ١١/ ٤٧٥ (عملا)، والمحتسب ١/ ٢٨١.

(٤) ١/ المزمل: ٧٣.

والّذي قيل فيه هذا البيت هو سعد بن زيد مناة، أخو مالك بن زيد مناة الذي يقال له: آبل من مالك، لأنه كان آبل أهل زمانه، ثم إنه خرج وبنى بامرأته فأورد الإبل أخوه سعد، ولم يحسن القيام عليها، والرّفق بها فقال مالك: أوردها سعد اهـ أي أتى بها الورد، والحال أنه مشتمل ليس متشمّرًا فذمّه بالاشتمال، وجعل ذلك خلاف الجَلد والكيْس.

وهذا البيت صار مثلاً فيمن يشتغل بأمرٍ لا على وجه تَيَقّظ وتَشَمُّر فلذا ذم الشّاعر سعدًا بالاشتمال.

* * *

إن الـكـريـم وأَبِـيـكَ يَـغـتَـمِـلْ (إن لم يَجِدْ يومًا) على مَن يَتّكلْ[1]

[ص ٢٢ س ٢٧]

أعاد هذا البيت على أنه يحتمل أن يكون الكلام تمّ عند قوله: إن لم يجد يومًا، ثم استفهم: فقال: على مَن يَتّكل؟.

* * *

١٠٥٩ ـ (عَـيَّـنَـت لَـيـلَـةً فـمـا زِلْـتُ حـتـى نِـصْـفِـهـا رَاجِـيًـا فَـعُـدْتُ يَـؤُسـا)[2]

[ص ٢٣ س ٦]

استشهد به على أنه لا يشترط في مجرور «حتّى» كونه آخر جزء أو ملاقي آخر جزء به كما قال الزمّخشريّ. [٢/ ١٦].

واستشهد به الدّمامِينيّ على هذه المسألة قال: (قال ابن هشام: وليس هذا محلّ الاشتراط إذ لم يقل: فما زلت في تلك الليلة حتى نصفها وإن كان المعنى عليه، ولكنّه لم يصرّح بذلك)[3].

قلت: إذا كان المعنى عليه فهو مراد قَطْعًا فهو في حكم المنطوق، فصحّ الاعتراض. وهذا جمود على الظّاهر شديد، ثم قول المشترط لذلك: إن هذا الشرط خاصٌ بالمسبوق بذي أجزاء ليس فيه تصريحٌ بأن تكون سبقيّتُهُ صريحة بل هو شاملٌ للمسبوق بذي أجزاء لفظًا أو تقديرًا .اهـ.

---

(١) تقدم الشاهد برقم ١٠٥٨.

(٢) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الجنى الداني ٥٤٤، وشرح التصريح ٢/ ١٧، وشرح شواهد المغني ١/ ٣٧٠، ومغني اللبيب ١/ ١٢٣، والمقاصد النحوية ٣/ ٢٧٦.

(٣) انظر مغني اللبيب ١/ ١٢٣.

الضّمير في عيّنت لسلمى المذكورة في بيت قبل الشاهد وهو:

إن سلمى من بعد يأسِيَ هَمّت بوصالٍ لو صَحَّ لم يُبْقِ بؤسا

قال في شرح شواهد المغني[١]: (البؤس: الشّدة، ليلةً: مفعول به لا ظرف، ويؤسًا حال من ضمير «فعدت» من اليأس، وهو القُنوط خلاف الرّجاء.

والاحسن عندي أن يكون بؤسًا خبرًا لعُدْتُ لأن عاد تأتي كصار معنًى وعملاً).

ولم أعثر على قائله.

* * *

١٠٦٠ ـ (فلا والله لا يُلفي أناسٌ فتًى حتّاك يا ابنَ أَبي زِيادِ)[٢]

[ص ٢٣ س ١٢]

استشهد به على أن «حتّى» تجرّ المضمر عند الكوفيّة والمبرّد.

وفي ابن عقيل[٣]: وقد شَذّ جرّها للضّمير. قال الخُضريّ: قال ابن هشام الخضراويّ: وكذا لا تعطفه أيضًا فهي مختصّة بالظّاهر عاطفة وجارّة. وقيل: تعطف المضمر كضربتهم حتى إياك.

ولم أعثر على قائله.

* * *

١٠٦١ ـ (أَتَتْ حتّاك تَقْصِدُ كُلَّ فجٍّ تُرَجّى مِنكَ أنها لا تَخِيبُ)[٤]

[ص ٢٣ س ١٦]

استشهد به على أن ابن هشام استشهد به على انتهاء الغاية في «حتّى» هذا ما يقتضيه السياق.

ومَنْ أمعن النّظر علم أن المُراد صحة الاستشهاد لجرّها المضمر.

---

(١) شرح شواهد المغني ١/ ٣٧٠.

(٢) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في الجنى الداني ٥٤٤، وجواهر الأدب ٤٠٨، وخزانة الأدب ٩/ ٤٧٤، ٤٧٥، ورصف المباني ١٨٥، وشرح الأشموني ٢/ ٢٨٦، وشرح ابن عقيل ٣٥٥، والمقاصد النحوية ٣/ ٢٦٥، والمقرب ١/ ١٩٤.

(٣) شرح ابن عقيل ٢/ ١١ «طبعة عبد الحميد».

(٤) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٢٨٧ (٢/ ٢١٠)، وشرح التصريح ٢/ ٣، وشرح شواهد المغني ٣٧٠، ومغني اللبيب ١٢٣.

لأنه قال: فلعل الشّاهد قبله مصنوع، ولأن الدّمامِينيّ في شرحه للتسهيل استشهد على جَرّ «حتى» المضمر عند الكوفيّين، والمبرّد، ونقل كلامًا حسنًا أتى به في الأصل ببعض اختصار فليرجع إليه هناك.

الفج: الطّريق الواسع بين جبلين أو الواسع مطلقًا.

وفي البيت شاهدان على جَرّ حتى المضمر، وعلى مجيء اسم أن المخففّة ضميرًا مذكورًا لا محذوفًا.

ولم أعثر على قائله.

* * *

١٠٦٢ ـ (فما زَالت القَتْلَى تمُجُّ دِماءَها بِدِجلة حتى مساءُ دِجلَة أَشْكَلُ)[1]

[ص ٢٤ س ٩]

استشهد به على أن «حتّى» الابتدائيّة تليها الجملة الاسميّة.

وتقدّم الكلامُ مُستوفًى على هذا البيت في صحيفة ٢٠٧ من الجزء الأول.

* * *

١٠٦٣ ـ (فَوَاعَجَبًا حتَّى كُلَيبُ تَسُبُّنِي) كأن أباها نَهْشَلٌ أو مُجاشِعُ[2]

[ص ٢٤ س ١٠]

استشهد به على ما في البيت قبله، قال في شرح شواهد المغني: قوله: فواعجبا. قال التُّدْمِيريّ[3] في شرح أبيات الجمل: يروى بالتّنوين وطرحه، وقوله: «حتى كليب تسبني» استشهد به المصنّف في مبحث «حتى» على دخولها على جملة الابتداء.

وكليب بن يربوع: رَهْط جرير، جعلهم في الضعة بحيث لا يسابّون مِثْلَهُ لشرفه. ونَهْشل: ومجاشع: رهط الفرزدق، وهما ابنا دارم.

والبيت من قصيدة للفرزدق يهجو بها جريرًا ويردّ قصيدة له في هذا الرّويّ.

* * *

---

(١) تقدم الشاهد برقم ٩٦٩.

(٢) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ١/٤١٩، وخزانة الأدب ٥/٤١٤، ٩/٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٨، وشرح شواهد المغني ١/١٢، ٣٧٨، وشرح المفصل ٨/١٨، والكتاب ٣/١٨، ومغني اللبيب ١/١٢٩، وبلا نسبة في رصف المباني ١٨١، وشرح المفصل ٨/٦٢، والمقتضب ٢/٤١.

(٣) التُّدْميري: أحمد بن عبد الجليل بن عبد الله التدميري، أديب أندلسي، أصله من تُدمير في شرقي قرطبة له: شرح أبيات الجمل للزجاجي، وكتاب «نظم القرطين» جمع فيه أشعار الكامل للمبرد ونوادر القالي. توفي ٥٥٥ هـ. الأعلام ١/١٤٠.

١٠٦٤ ـ (ألقى الصحيفة كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ والـزَّادَ حـتـى نَـعْـلِـه ألـقـاهـا)[(١)]

[ص ٢٤ س ٢٣]

استشهد به على أن «حتّى» إذا دلّت قرينة على دخول ما بعدها عمل بها.

والبيت من شواهد سيبويه والرّضيّ.

قال البغداديّ[(٢)]: على أن حتّى وإن كانت يستأنف بعدها الكلام إلاّ أنها ليست متمحضّة للاستئناف، فلم يكن الرّفع بعدها أَوْلى، فهي كسائر حروف العطف، يعني أنه يجوز في «نعله» النصب والرفع. أما النّصب فمن وجهين.

أحدهما: نصبه بإضمار فعل يفسّره «ألقاها»، كأنه قال: حتّى ألقى نعله ألقاها كما يقال في الواو وغيرها من حروف العطف.

ثانيهما: أن يكون نصبه بالعطف على الصحيفة وحتّى بمعنى الواو وكأنه قال: ألقى الصحيفة حتى نعله، يريد: ونعله كما تقول: أكلت السمكة حتى رأسَها بنصب «رَأسَها» أي ورَأسَهَا، فعلى هذا الهاء عائدة على الفعل أو الصحيفة، «وألقاها» تكرير وتوكيد.

فإن قلت: شرط المعطوف بحتى أن يكون إمّا بَعْضًا من جمع كقدم الحُجَّاجُ حتى المشاة، أو جُزءاً من كُلّ نحو: أكلت السمكة حتى رأسها، أو كجزء نحو: أعجبتني الجارية حتى حديثُها، فكيف جاز عطف «نعله» مع أنه ليس واحدًا مما ذكر؟

قلت: جاز لأن ألقى الصحيفة والزّاد في معنى ألقى كُلّ ما يثقله فالنّعل بعضُ ما يثقله.

وأمّا الرّفع فعلى الابتداء وجملة «ألقاها» هو الخبر، فحتّى على هذا وعلى الوجه الأول مِنْ وَجْهَيِي النّصب حرف ابتداء، والجملة بعدها مستأنفة.

---

(١) البيت من الكامل، وهو للمتلمس في ملحق ديوانه ٣٢٧، وشرح شواهد المغني ١/ ٣٧٠، ولأبي (أو لابن) مروان النحوي في خزانة الأدب ٣/ ٢١، ٢٤، وشرح التصريح ٢/ ١٤١، والكتاب ١/ ٩٧، والمقاصد النحوية ٤/ ١٣٤، ولمروان بن سعيد في معجم الأدباء ١٩/ ١٤٦، وبلا نسبة في أسرار العربية ٢٦٩، وأوضح المسالك ٣/ ٣٦٥، والجنى الداني ٥٤٧، ٥٥٣، وخزانة الأدب ٩/ ٤٧٢، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤١١، وشرح عمدة الحافظ ٦١٤، ورصف المباني ١٨٢، وشرح الأشموني ٢/ ٢٨٩، وشرح قطر الندى ٣٠٤، وشرح المفصل ٨/ ١٩، ومغني اللبيب ١/ ٢٤، وشرح الرضي ١/ ٤٥٥.

(٢) خزانة الأدب ٣/ ٢٤.

وزعم ابن خلف[١]: أن حتّى هنا عاطفة، والجملة بعدها معطوفة على الجملة المتقدِّمة. وهذا شيء قاله ابن السيِّد[٢]، نقله عنه ابن هشام في «المغني».

وردّه بقوله: لأن «حتى» لا تعطف الجُمَل، وذلك لأن شَرْط معطوفها أن يكونُ جُزْءاً لما قبلها أو كجزء، وهذا لا يتأتى إلاّ في المفردات. وقد نازعه الدّمامينيّ في هذا التّعليل.

وأنشد سيبويه هذا البيت على أنّ «حتّى» فيه حرف جرّ، وأنّ مجرورها غاية لِمَا قبله، فكأنه قال: ألقى الصحيفة والزّاد وما معه من المتاع حتى انتهى الإلقاء إلى النعل.

وعليه فجملة «ألقاها» للتأكيد. والضمير، يجوز فيه أيضًا أن يعود على النُّعل وعلى الصحيفة. فقوله: «حتى نعله ألقاها» رُوِيَ على ثلاثة أوجه.

وهذا البيت لأبي مروان النّحوي وبعده:

ومضى يَظُنُّ بَرِيد عَمْرو خَلْفَهُ ... خوفًا وفارق أَرْضَهُ وقَلاَها

وهما في قصّة المتلمس حين فرّ من عَمْرو بن هند، وكان كتب له ولطرفة كتابًا إلى عاملة بالبحرين يريهما أنه أمر لهما بصلة، فأمّا المتلمس فدفع كتابه إلى مَن قرأه، فأخبره بأن المَلِك أمر بقتله، ففرّ إلى أرض الشام ونجا، وأما طرفة فقتل، وقصّتهما مشهورة فلا نطيل بذكرها. وصحيفة المتلمّس صارت مثلاً فيما ظاهره خير، وباطنه شرّ[٣].

* * *

١٠٦٥ ـ (سَقَى الحَيا الأرضَ حتى أَمْكُنٍ عُزِيَتْ ... لَهُمْ فلا زال عنها الخَيرُ مَجْذُوذَا)[٤]

[ص ٢٤ س ٢٦]

استشهد به على أن القرينة هنا دالّة على عدم دخول الغاية فيما قبلها.

وهو قوله: «فلا زال عنها الخيرُ مجذوذَا». وقد بسط في الهمع الكلام على هذه المسألة. فلا نطيل بها.

---

(١) ابن خلف: لعلّه محمد بن أحمد بن عمر بن الحسين بن خلف البغدادي القطيعي، الذي لازم ابن الجوزي مدة. له كتاب «تاريخ البغداديين». توفي ٦٣٤هـ. الأعلام ٦/٢١٦.

(٢) هو عبد الله بن محمد بن السيد، من علماء اللغة والأدب، وهو من بطليوس بالأندلس له كتاب «المسائل والأجوبة». توفي ٥٢١هـ. الأعلام ٤/٢٦٨.

(٣) انظر مجمع الأمثال ١/٣٩٩.

(٤) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني ٢/٢٨٩، ومغني اللبيب ١/١٢٤، وشرح شواهد المغني ١/٣٧١، والقافية في هذه المصادر: «محدودا» مكان «مجذوذا».

ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

١٠٦٦ ـ (إنْ يَقتُلوك فإنَّ قَتْلَكَ لم يَكُنْ عارًا عليك ورُبَّ قَتْلٍ عارُ)[١]

[ص ٢٥ س ١١]

استشهد به على أنّ «رب» اسم مبنيّ عند الكوفيّين وابن الطّراوة[٢] للإخبار عنها، فرُبّ عندهم مبتدأ وعار خبره، وتقدّم بسط الكلام على هذا البيت في صحيفة ٧٣ من الجزء الأول.

* * *

١٠٦٧ ـ (يا رُبَّ هَيجَا هِيَ خيرٌ مِنْ دَعَهْ) لا تُزْجَرُ الفِتْيانُ عن سوء الرِّعَهْ[٣]

[ص ٢٥ س ١٩]

استشهد به على أن «هي» مبتدأ و«خَيْر» خبر ليصحّح به قول مَن قال: «عار» في البيت السّابق خبر مبتدأ محذوف بدليل ظهوره في هذا البيت.

والبيت من شواهد سيبويه[٤] والرّضيّ.

قال البغداديّ: على أنه [١٨/٢] يجوز أن تقع الجملة الاسميّة نعتًا لمجرور «رُبّ» فهي مبتدأ و«خَيْرٌ» خبره، والجملة نعت «لهيجا» وهي الحرب تمدّ وتُقْصَر، وهي هنا مقصورة.

و«الدّعة»: الخفض والرّاحة. والهاء عِوَضٌ من الواو، تقول منه: وَدُعَ الرّجلُ بالضم فهوَ ودِيع أي ساكن، ووداعٌ أيضًا، والموادعة المصالحة.

و«يا»: حرف تنبيه أو حرف نداء. والمنادى محذوف. و«رُبّ» هنا للتكثير؛ و«هي» اسم مبتدأ على ما اختاره الشّارح المحقّق لا خبر لها. والجملة التي نعت مجرورها، قد سدّت مسدّ الخبر لا يقدّر لها جواب يعمل في محلّ مجرورها.

---

(١) تقدم الشاهد برقم ٣١٦.

(٢) ابن الطراوة: سليمان بن محمد بن عبد الله السبائي المالقي، أديب من كتاب الرسائل، له آراء نحوية تفرد بها، من كتبه: «المقدمات على كتاب سيبويه» توفي ٥٢٨هـ. الأعلام ١٩٦/٣.

(٣) الرجز للبيد في ديوانه ٣٤٠، والأغاني ٢٩٥/١٥، ومجالس ثعلب ٤٤٩/٢، ومجمع الأمثال ١٠٣/٢، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٦٧/٣، ٥٨٢، ٥٨٧، وشرح الرضي ٢٩١/٤، ٢٩٣.

(٤) لم يرد الشاهد في الكتاب لسيبويه. وهو في شرح الرضي ٢٩١/٤، ٢٩٣.

وهذا الشّاهد من رجز للبيد بن ربيعة الصّحابِيّ رضي الله عنه قاله وهو صغير، وكان وفد مع أعمامه على النّعمان بن المُنْذِر وكان عنده وفد بني عبس يرأسهم الرّبيع بن زياد العبسي فَأقْصى لبيدًا وأعمامه فرجز الرّجز فأقصى الرّبيع وقومه، وتقدّم طَرَفٌ من قِصّتهم في النّواسخ في صحيفة ٩ من الجزء الأول[1].

* * *

١٠٦٨ ـ (فـإنْ تَـكُـنِ الأيّـامُ شَـيَّـبْـنَ مَـفـرَقـي وأَكْـثَـرْنَ أشْـجَانِي وفَـلَّـلـنَ من غَـرْبِ
فـيـا رُبَّ يَـوْمٍ قـد شَـرِبْـتُ بِـمَـشْـرَبٍ شَفِيتُ به عني الصّدَى باردٍ عَذْبِ)[2]

[ص ٢٦ س ٢١]

الشّاهد في قوله: فيا رُبَّ يَوْمٍ الخ... فإن رُبَّ هنا للتّكثير، لأن الشّاعر في معرض الفخر، ولا يفتخر إلاّ بالكثير.

و«المَفْرَق»: كمَقْعَد ومَجْلِس: وسط الرأس وهو الذي يفرق فيه الشَّعَر. و«فلّلن»: ثَلَمْن. و«الغَرْب»: في الأصل الحدّ، ومراده حِدّته ونشاطُهُ في زمن شَبَابه، فاستعار الغَرْب للشّباب، والتّثليم لما حدَثَ به من الكِبَر ونَحْوِه. وهما لعمارة بن عقيل كما في الأصل.

* * *

١٠٦٩ ـ (فـيـا رُبَّ يَـوْمٍ قـد لَـهَـوْتُ ولَـيْـلَـةٍ بـآنـسـةٍ كـأنـهـا خَـطُّ تِـمْـثَـالِ)[3]

[ص ٣٦ س ٤]

الشاهد فيه كالذي قبله، فإن رُبّ هنا للتكثير.

«الآنسة»: ذات الأنس من غير ريبة. و«التمثال»: الصّورة. و«خطّها»: نقشها. والبيت من قصيدة لامرىء القيس.

* * *

---

(١) في التعليق على الشاهد ٤٠٥.

(٢) البيتان من الطويل، وهما لعمارة بن عقيل في ديوانه ٩٠، القصيدة ٩٣، ولم يردا في المصادر النحوية الأخرى.

(٣) البيت من الطويل، وهو لامرىء القيس في ديوانه ٢٩، وخزانة الأدب ٦٤/١، وشرح شواهد الإيضاح ٢١٦، وشرح شواهد المغني ٣٤١/١، ٣٩٣، وبلا نسبة في شرح التصريح ١٨/٢، ومغني اللبيب ١٣٥/١، والمقرب ١٩٩/١.

١٠٧٠ ـ (ألا رُبَّ مَـوْلُـودٍ وَلَـيْـسَ لَـهُ أَبٌ وذي وَلَــدٍ لــم يَـلِـدْهُ أَبَــوانِ
وذِي شـامَـةٍ سَوْدَاءَ فـي حُـرّ وَجْـهِـه مُـجَـلَّـلَـةٍ لا تَـنْـقَـضِـي لِأَوانِ)[1]

[ص ٢٦ س ٦ و٧]

استشهد به على مجيء رُبّ للتقليل، فإن الشاعر أراد عيسى وآدم والقمر. وتقدّم الكلام على هذين البيتين في صحيفة ٣١ من الجزء الأول.

* * *

١٠٧١ ـ (أمــاوِيّ إنّــي رُبّ واحــدِ أُمّــهِ مَلَكْتُ فلا أسْرٌ لدَيّ ولا قَتْلُ)[2]

[ص ٢٦ س ١٠]

استشهد به على مجيء «ربّ» خبرًا لأن، المخفّفة من الثقيلة[3] عند أبي حيّان. ونقض الدمامِينيّ ذلك بوقوعها خبرًا لأنّ في قوله: وأنشد البيت. قال: هذا عجيب منه رحمه الله فإنّ ما في البيت لا ينافي الصّدريّة بدليل: إنّ زيدًا ما قام، وقد تابعه بعض شُرّاح التّسهيل على هذا الوهم، وكلاهما روى البيت يجعل قافيته لامًا وسنبين غلَطهما في ذلك.

وروى الدّماميني: أخذت ـ بدل ملكت، ورواه الرضي ـ أَجَزْتُ ـ وهو الصّحيح.

وهذا البيت من شواهد الرضي في باب الإضافة: قال البغداديّ: على أن «واحد أُمه» نكرة لا يتعرّف بالإضافة، وإن أضيف إلى المعرفة لتوغّله في الإبهام، إذ لا ينحصر بالنسبة إلى مضاف إليه معيّن، إذ بعد [١٩/٢] الإضافة لا يتعيّن المضاف أيضًا فهو نظير: غَيْرُك ومِثْلُك.

ولذلك وقع مجرورًا لِرُبّ.

والشّارح المحقق نسب جعله منكّرًا إلى بعض العرب، واستدل له بدخول رُبّ عليه، فإنها لا تدخل إلا على نكرة.

---

(١) تقدم الشاهدان برقم ١٢٨.

(٢) البيت من الطويل، وهو لحاتم الطائي في ديوانه ٢٠١، والأغاني ٢٩٥/١٧، وخزانة الأدب ٢١٠/٤، ٢١١، ولسان العرب ٤٤٩/٣ (وحد)، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٥٦٧/٩، ورواية عجز البيت: (تركتُ فلا قتل عليه ولا أسرُ) وسيعاد الشاهد برقم ١٢١٥.

(٣) لم يتنبه المؤلف للخطأ الذي وقع في الهمع وهو «فقد وقعت خبرا لأن المخففة» وهذا الشاهد فيه إن بالكسر مشددة، ولا يصلح لأن المخففة. أما شاهد «أنْ» المخففة، فسيأتي برقم ١٠٧٢.

وغيره نسب التّنكير إلى بعض النّحاة ويؤيده قول ابن الأنباري في «الزّاهر»: إن الفرّاء وهشامًا قالا: نَسِيجُ وَحْدِه، وعُيَيْرُ وحده، وواحدُ أُمّه نكراتٌ. والدليل على هذا أن العرب تقول: رُبَّ نسيج وحده قد رأيت، ورُبَّ واحد أمه قد أجَرْت.

واحتج هشام بقول حاتم.

أمــــاويّ إنـــي رُبّ واحـــدِ أُمّـــه

البيــت.

قال شارح اللّبابِ وغيره: والأكثر أن يكون معرفة على قياس الإضافة إلى المعارف، وأما وروده نكرة فنادر، وإنّما جاء في الشعر.

وقول الشارح المحقّق: وليس العلّة في تنكيرهما ما قال بعضهم: إن «واحد» مضاف إلى «أم» إلى آخره وهو كلام عبد القاهر الجُرْجانيّ قال: والضّمير المتصل ببطن وأمّ لا يجوز أن يعود إلى نَفْس «واحد» «وعبد» لأن المضاف يكتسب من المضاف إليه التّعريف. فإذا كان تعريف «أمّ» بإضافتها إلى ضمير الواحد كان التماس تعريف الواحد منها مُحالاً، وكان بمنزلة تعريف الشّيء بنفسه. فوجب أن يعود الضمير إلى شيء غير «عَبْد» و«واحد»، يجوز أن تقول: زيدٌ عبدُ بَطْنِه فيكون تعريف «عبد» بغير ضمير.

قال: فإذا قلت: جاءني واحد أُمه، وعبد بطنه جاز أن يكون معرفة بأن يتقدّم الذّكر. كأنك قلت: جاءني الكامل النّبيل الذي عرفته.

وإذا جعل نكرة فعلى أنه يوصف به نكرة محذوفة كما في البيت.

كأنه قال: إنسانٌ واحد أُمّه بمنزلة قولك: رُبّ إنسانٍ عزيزٍ معظم، لأن «رُبّ» لا تدخل على المعارف. انتهى كلامه.

وقوله: أماويّ الخ الهمزة للنداء، و«ماويّ» منادى مُرَخّم ماوية وهي زوجة حاتم. والماويّة في اللّغة: المرآة التي يرى فيها الوجه كأنها منسوبة إلى الماء: مائي وماويّ. و«رُبّ» هنا لإفشاء التكثير والعامل في مَحَلّ مجرورها «أجرتُ» بالجيم والراء بمعنى: أمّنْته مِمّا يخاف، يقال استجاره أي طلب منه أن يحفظه فأجاره. وروي بدله: أخذت.

قال الزّمخشريّ في أمثاله[1] عند قولهم: أجود من حاتم: كان إذا قاتل غَلَب وإذا غَنِم أَنْهب، وإذا سُئِل وَهَب، وإذا ضارب بالقداح سبق، وإذا أسر أطلق، وإذا أثرى أنفق، وكان أقسم بالله لا يقتلُ واحد أمّه. انتهى.

(١) المستقصى ١/ ٥٣.

وروى صاحب اللباب المصراع الثاني هكذا.

قَتَلْتُ فلا غُرْمٌ عليّ ولا جدلُ

من جَدَل عليه إذا صال عليه بالظّلم، وليس كذلك فإن البيت من قصيدة رائيّة مطلعها:

أماوِيّ قد طال التّجنّبُ والهَجْرُ وقد عَذَرَتْنِي في طِلابكُم عُذْرُ[(١)]

* * *

١٠٧٢ ـ (تيَقَّنتُ أنْ رُبّ امرِئٍ خِيلَ خائِنًا أمينٌ وخَوّانٍ يُخال أمِينا)[(٢)]

[ص ٢٦ س ١١]

استشهد به على مجيء رُبّ خبرًا، لأن المخفّفة من الثقيلة، وتَقدّم الاستشهاد به أيضًا في النواسخ على مجيء خبر إنّ جملة مقرونة برُبّ، فظاهر ما هناك أن الخبر هو الجملة لا نَفسُ رُبّ، وظاهر ما هنا بالعكس فَلْيتأمّل.

* * *

١٠٧٣ ـ (ولوْ عَلِمَ الأقوامُ كَيفَ خَلَفْتُهُمْ لرُبّ مُفَدٍّ في القُبُور وحامِدِ)[(٣)]

[ص ٢٦ س ١٢]

استشهد به على مجيء رُبّ جوابًا للو.

«المفدّي»: الذي يقول: فِداك أبي وأُمي.

يقول: لو علموا كيف خلفتهم لأثنوا علي وفَدُوني وحمدوني.

ولم أعثر على قائله.

* * *

١٠٧٤ ـ (رُبّ مَنْ أنْضَجْتُ غيظًا قَلْبَهُ قد تمنّى لي مَوْتًا لم يُطَعْ)[(٤)]

[ص ٢٦ س ١٤]

---

(١) ديوان حاتم الطائي ١٩٨، واللسان والتاج (عذر)، والتنبيه والإيضاح ٢/١٦٦، وتهذيب اللغة ٢/٣١٠، والمخصص ١٢/٢٩٧، ١٣/٨٢.

(٢) تقدم الشاهد برقم ٥٣٥.

(٣) البيت من الطويل، ولم يرد في المصادر النحوية الأخرى.

(٤) تقدم الشاهد برقم ٣٠٢.

استشهد به على أن رُبّ لا تجرّ غير النّكرة. وتقدم هذا الكلام على هذا البيت مستوفى في صحيفة ٦٩ [٢/ ٢٠].

* * *

١٠٧٥ - (رُبّما الجَامِلُ المؤبّلُ فِيهِمْ وعنَاجِيجُ بَيْنَهُن المِهارُ)[١]

[ص ٢٦ س ١٦]

استشهد به على جواز جَرّ رُبّ المعرّف بأل.

وفي التّوضيح وشرحه[٢] في مبحث رُبّ: وندر دخولها في الجملة الاسميّة خلافًا للفارسيّ في المنع من الدخول. وأنشد البيت قال: فأدخل «ربّ» المكفوفة بـ«ما» على الجملة الاسميّة، فإنّ الجامل مبتدأ والمؤبل: نعته، وفيهم خبره.

و«الجامل» بالجيم: القطيع من الإبل مع راعيها. وقيل: اسم جمع الإبل لا واحد له من لفظه. و«المُؤبل»: بضم الميم وفتح الهمزة والباء الموحّدة المشدّدة: المُعَدّ لِلْقُنْية. و«العناجيج»: بعين مهملة فنون فألف فجيمين بينهما مثنّاة تحتيّة: جياد الخيل، واحدها عَنْجُوج كَعَصْفُور، وهي الخيل الطويلة الأعناق. و«المِهار»: بكسر الميم جمع مهر بضمها وهو: ولد الفَرس والأنثى مهرَة.

ودخول «رُبّ» المكفوفة بما على الجملة الاسميّة نادر جدًّا؛ حتى قال أبو علي الفارسيّ: يجب أن تقدّر «ما» اسمًا نكرةً مجرورًا بِرُبّ بمعنى شيء، ويقدّر الجامل خبرًا لضمير محذوف والجملة صفة لما. و«فيهم»: متعلّق بحال محذوفة أي: رُبّ شيء هو الجامل المُؤبّل كائنًا فيهم. وإنما قدّر الفارسي ضميرًا محذوفًا، ولم يَجْعَل الجملة على حالها صفة لما ليَحْصُل الرّبط بين الصّفة والموصوف.

والبيت من قصيدة لأبي دؤاد الإيادي.

* * *

١٠٧٦ - (رُبَهُ امْـرأً بِـكَ نَـالَ أَوْفَـى عِـزّةٍ وغِنًى بُـعَـيْـدَ خَـصَـاصَـةٍ وَهَوَانِ)[٣]

[ص ٢٧ س ٣]

(١) البيت من الخفيف، وهو لأبي دؤاد الإيادي في ديوانه ٣١٦، والأزهية ٩٤، ٢٦٦، وخزانة الأدب ٩/٥٨٦، ٥٨٨، وشرح شواهد المغني ١/٤٠٥، وشرح المفصل ٨/٢٩، ٣٠، ومغني اللبيب ١/١٣٧، والمقاصد النحوية ٣/٣٢٨، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/٧١، والجنى الداني ٤٤٨، ٤٥٥، وجواهر الأدب ٣٦٨، وشرح الأشموني ٢/٢٩٨، وشرح التصريح ٢/٢٢، وشرح ابن عقيل ٣٧٠.

(٢) شرح التصريح ٢/٢٢.

(٣) البيت من الكامل، ولم يرد في المصادر النحوية الأخرى.

استشهد به على جواز جرّ رُبّ للضمير المفرد المذكر وتفسيره بنكرة مطابقة له في المعنى.

ولم نعثر على هذا البيت بهذه الرّواية بل المعروف:

يـا يَـزِيـدا لآمـلٍ نَـيْـلَ عِـزٍّ وغِـنًـى بـعـد فـاقـةٍ وهَـوانِ[1]

ولا شاهد في هذه الرواية، وإنما يستشهد بها في باب الاستغاثة عند قول ابن مالك.

ولامُ مـا اسْتُغِيـث عـاقَبَت ألِـف

قال الأشموني: فكما تقول: يا لزَيد؛ تقول أيضًا: يا زيدا.

وقد يخلو منهما كقوله:

ألا يـا قَـوْمُ لِـلْـعَـجـب الـعَـجيـبِ ولِـلْـغَـفَـلات تَـعـرِض لـلأريـبِ[2]

لم نعثر على قائل هذا الشاهد.

* * *

١٠٧٧ ـ واهٍ رَأَبْـتُ وَشِـيكًـا صَـدْع أَعْـظُـمِـهِ (ورُبَّهُ عَطِبٍ أنْقَذْتَ من عَطَبِهْ)[3]

[ص ٢٧ س ٤]

استشهد به على جواز تمييز رُبّ بمن مضمرة، قال: وهو شاذّ. واستحسن الدّمامِينيّ القول بالجرّ، ولفظه: وأجيب على نيّة «مِن» كما يقال: نِعْمَ مِن رجُل. وهذا وجهٌ حَميد ولا يقال: إنه بدل كذا.

قال ابن هشام: وقوله وهو شاذ. فسّر الدّمامِينيّ ذلك الشذوذ.

قال: وصرّح يعني ابن مالك في غير هذا الكتاب بشذوذه.

قال الشارح: والنّحويون أوردوه على أنه فصيح لا شاذّ ولا قليل.

ولعله: أراد قلّته بالنسبة إلى الظاهر وشذوذه عن القياس.

---

(١) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ٤٩، والجنى الداني ١٧٧، وشرح الأشموني ٢/ ٤٦٣، وشرح التصريح ٢/ ١٨١، وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٩١، وشرح قطر الندى ٢٢٠، ومغني اللبيب ٢/ ٣٧١، والمقاصد النحوية ٤/ ٢٦٢.

(٢) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ٥٠، وشرح الأشموني ٢/ ٤٦٣، وشرح التصريح ٢/ ١٨١، وشرح قطر الندى ٢٢١، والمقاصد النحوية ٤/ ٢٦٣.

(٣) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٢٨٥، وشرح ابن عقيل ٣٥٦، وشرح عمدة الحافظ ٢٧١، والمقاصد النحوية ٣/ ٢٥٧، وتقدم برقم ١٨١.

«الواهي»: الضّعيف أي رُبّ شخص واهٍ. و«وشيكًا»: قريبًا. و«صدع أعظمه»: كسرها، يعني: أصْلَحْتَ حاله. وعَطِب بالكسر: صفة مشبّهة، و«عَطَبِه»: بالفتح مصدر: عَطِب عَطَبًا.

ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

١٠٧٨ ـ (رُبَّهُ فِتْيَةً دَعَوْتُ إلى ما ... يُورِثُ الحَمْدَ دائمًا فأجابُوا)[١]

[ص ٢٧ س ٦]

استشهد به على أن الضّمير تجوز مطابقته للتّمييز قياسًا وسماعًا. هذا ما يقتضيه قوله: وجوّز الكوفيّة مطابقته الخ ما في الأصل.

وهذا خلاف الواقع لأن الضّمير في «ربّه» مفرد وفتية جمع.

وفي التوضيح [٢/ ٢١] وشرحه[٢]: وقد تدخل في الكلام النّثر على ضمير غيبة ملازم للإفراد والتّذكير، والتّفسير بتمييز بعده مطابق للمعنى من إفراد وتذكير، وفروعهما كقولهم: رُبَّهُ رَجُلاً، ورُبَّهُ رَجُلَيْن. ورُبَّهُ رجالاً، وربّه امرأةً. ورُبّه امرأَتَين، ورُبّه نِساءً، كلّ ذلك بإفراد الضّمير استغناءً بمطابقة التّمييز لِلْمَعْنى المراد. قال الشاعر: رُبّه فتيةً الخ... فأتى بالضّمير مفردًا مفسّرًا بتمييز مجموع مطابقٍ لِلْمَعنى، وهو «فتيةً» هذا مذهب البصريين.

وحكى الكوفيّون جواز مطابقته لفظًا نحو: ربّه امرأةً ورُبَّهما رجلين، ورُبّهم رِجالاً، وربَّهُنّ نساءً.

واختلف في الضّمير المجرور برُبّ فقيل: معرفة، وإليه ذهب الفارسيّ وكثيرون. وقيل: نكرة، واختاره الزّمخشري وابن عصفور، لأنه عائد على واجب التّنكير.

وجعل ابن مالك دخول رُبّ والكاف على الضّمير نادرًا فقال:

وما رَوَوْا مِنْ نحو رُبّه فتى ... نَزْرٌ كَذا كَها ونحوه أَتى

ولم أعثر على قائل هذا البيت مع كثرة مَن استشهد به.

* * *

---

(١) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ١٩، وشرح الأشموني ١/ ١٨٧، وشرح التصريح ٢/ ٤، وشرح شذور الذهب ١٧٢، وشرح شواهد المغني ٨٧٤، ومغني اللبيب ٤٩١، والمقاصد النحوية ٣/ ٢٥٩.

(٢) شرح التصريح ٢/ ٤.

١٠٧٩ ـ (وسِنٌ كَسُنَّيقٍ سِناءً وسُنَّما ذَعَرتُ بِمِدْلاجِ الهَجيرِ نَهُوضِ)[١]

[ص ٢٧ س ٢٦]

استشهد به على أن مجرورها بحسب العامل بدليل العطف على محلّه.

واستشهد به الدّماميني، لأنه مفعول «ذعرت» أي ذعرت بهذا الفرس ثورًا وبقرةً.

وعن الأصمعي: أنه لم يعرف معنى هذا البيت.

و«سُنّيق»: اسم جبل بعينه، و«سناءً»: ارتفاعًا. بهذا استدل بعضهم على ذلك وهو ظاهر.

والبيت من قصيدة لامرىء القيس وقيل: لأبي دؤاد الإيادي إلا أنها موجودة في شعر امرىء القيس.

* * *

١٠٨٠ ـ (وَدِوّيةٍ قَفرٍ تُمَشّي نعامُها كَمَشي النّصارى في خِفافِ اليَرَنْدَجِ)[٢]

[ص ٢٨ س ٢]

استشهد به على ندور حذف جواب «رُبّ»، وهو في ذلك رادٌّ لقول لكذة القائل بالمنع.

وفي كتاب سيبويه[٣]: (وسألت الخليل عن قوله جلّ ذكرُه: ﴿حتى إذا جاؤوها وفتحت أبوابُها﴾[٤] أي جوابها؟

وعن قوله جلّ وعلا: ﴿ولو يَرى الذين ظَلموا إذ يَرَوْن العذابَ﴾[٥]. ﴿ولو تَرى إذْ وُقِفُوا على النّار﴾[٦].

فقال: إن العرب قد تترك في مثل هذا الخبر الجوابَ في كلامهم لِعِلْم المخبر لأيّ شيء وضع هذا الكلام، وزعم أنه قد وجد في أشعار العرب: رُبّ لا جواب لها، من

---

(١) البيت من الطويل، وهو لامرىء القيس في ديوانه ٧٦، وجمهرة اللغة ٨٦١، ولسان العرب ١٠/ ١٦٥ (سنق)، وله أو لأبي دؤاد الإيادي في شرح شواهد المغني ١/ ٤٠٣، ولم أقع عليه في ديوان أبي دؤاد، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٩/ ٥٦٧.

(٢) البيت من الطويل، وهو للشماخ في ديوانه ٨٣، وسر صناعة الإعراب ٦٤٩، والكتاب ٣/ ١٠٤، ولسان العرب ٢/ ٢٨٣ (ردج)، ١٤/ ٢٧٧ (دوا)، ١٥/ ٢٨١ (مشى)، والمعاني الكبير ١/ ٣٤٦.

(٣) الكتاب ٣/ ١٠٣ ـ ١٠٤.

(٤) ٧٣/ الزمر: ٣٩.

(٥) ١٦٥/ البقرة: ٢.

(٦) ٢٧/ الأنعام: ٦.

ذلك: قول الشّماخ. وأنشد البيت، قال: فهذه القصيدة التي فيها هذا البيت لم يَجِىء فيها جوابٌ لِرُبّ لعِلْم المخاطب أنه يريد قطعها أو ما هو في هذا المعنى).

قال الأعلم[١]: وقد ردّ عليه ما تأوله من حَذْف الجواب وزعم الرّاد أن بعده:

قطعت إلى معروفها منكراتها وقد خَبّ آل الأمعز المتوهجِ

والحجة: أنه لم يرو ما بعده، أو أخذ البيت مفردًا عمّن رواه له من العرب مع إجماع النّحويين على جواز الحذف في مثل هذا.

قال عزّ وجلّ: ﴿ولو أن قرآنًا سُيِّرَتْ به الجبالُ﴾[٢].

فلم يأت للو بجواب. والمعنى: لكان هذا القرآن.

و«الدّوية»: الصحراء، ومعنى «تمشّي»: تُكْثِر المشي.

وشبه أسوق النّعام في سوادها بخفاف الارندج، وهو: الجِلْد الأسود، وخصّ النّصارى، لأنهم معروفون بلباسها، بخلاف (لكذة) في منع الحذْف الذي تقدّم يبطل الإجماع الذي ادّعاه الأعلم. والارندج واليردندج سواء.

* * *

١٠٨١ ـ (ألا رُبّ مَنْ تَغْتَشُهُ لَكَ ناصِحٌ ومُؤْتَمنٍ بالغَيْبِ غَيْر أمينِ)[٣]

[ص ٢٨ س ٤]

[٢/ ٢٢] استشهد به على رَدّ (لكذة الأصبهاني) القائل بمنع حذف جواب رُبّ، ولم أقف على تقديره.

وفي البيت شاهدان آخران: أحدهما: مجيء (مَنْ) نكرة موصوفة، وتقدّم الكلام عليه في صحيفة ٢٩.

والثاني: كون متعلّق (رُبّ) يجوز أن يكون حالاً خلافًا لمن التزم مُضِيَّهُ.

قال الدمامينيّ: والمخالف يؤول ذلك، ثم ذكر الخِلاف في تعلّقها فتركناه لوجوده في الهمع.

ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

---

(١) شرح الأعلم ١/ ٤٥٤.

(٢) ٣١/ الرعد: ١٣.

(٣) تقدم الشاهد برقم ٣٠٠، وسيعاد برقم ١١٦٣.

١٠٨٢ ـ (يـا رُبَّ قـائـلـةٍ غَـدًا   يـا لَـهْـفَ أمّ مُـعـاوِيَـهْ)(١)

[ص ٢٨ س ١٢]

استشهد به على مجيء متعلّق «ربّ» مستقبلاً.

وفي البيت شاهد آخر، وهو عدم وصف مجرورها.

وفي الدّمامينيّ: قال المصنّف: وهو يعني: عدمُ الوصف ثابتٌ بالنّقل الصحيح، والكلام الفصيح، وأنشد على ذلك أبياتًا منها: «يا رب قائلة... البيت».

قال: وللخصم أن يقول: الموصوف محذوف أي رُبّ امرأةٍ قائلةٍ.

وكذا يقال في جميع الأبيات التي استشهد بها إذ هي قابلة لذلك.

والبيت من أبيات لهند بنت عتبة زوج أبي سفيان وأُمّ معاوية ابنه قالتها في وَقْعة بدر.

* * *

١٠٨٣ ـ (ألا رُبَّ مـأخـوذٍ بـأجْـرام غَـيْـرِه   فلا تَسْأَمَنْ هِجْران مَنْ كانَ مُجْرِما)(٢)

[ص ٢٨ س ٢٥]

استشهد به على أن رُبّ قد تسبق بألا الاستفتاحيّة.

ولم أعثر على قائله.

* * *

١٠٨٤ ـ (فإنْ أُمْسِ مكروبًا فيا رُبَّ بُهْمَةٍ)   كَشَفْتُ إذا ما اسْوَدّ وَجْهُ الجبانِ(٣)

[ص ٢٧ س ٢١]

استشهد به على مجيء رُبّ مسبوقة بـ«ياء»، و«يا» هذه حرْفُ تنبيه وليس للنداء.

البهمة: الأمر الذي لا يهتدى إليه.

يقول: إنْ أصابني الدّهر فأمسيت مكروبًا، فكم من أمرٍ لا يُهْتَدى إليه كشفت حقيقته، وبيّنت صوابَهُ. وفتية: تحريف.

والبيت لامرىء القيس.

* * *

(١) البيت من مجزوء الكامل، وهو لهند بنت عتبة والدة معاوية بن أبي سفيان في الجنى الداني ٤٥١، وشرح شواهد المغني ١/ ٤١٠، وبلا نسبة في مغني اللبيب ١/ ١٣٧.

(٢) البيت من الطويل، ولم يرد في المصادر النحوية الأخرى.

(٣) البيت من الطويل، وهو لامرىء القيس في ديوانه ٨٦.

١٠٨٥ ـ (فيومٌ علينا ويومٌ لنا ويومٌ نُساءُ ويومٌ نُسَرْ)[١]

[ص ٢٧ س ٢٣]

استشهد به على أنّ من معاني على المقابلة لِلاّم المفهمة لما يجب في قول ابن مالك. ولعلّه نص عليه في شرح التسهيل.

وفي البيت شاهدان آخران تقدم بيانهما في صحيفة ٧٦ من الجزء الأول.

* * *

١٠٨٦ ـ (إذا رَضِيَتْ عليّ بنو قُشَيرٍ لَعَمْرُ اللّه أَعْجَبَني رِضاها)[٢]

[ص ٢٨ س ٢٩]

استشهد به على مجيء علي بمعنى عن.

وفي الدّمامينيّ: ويحتمل: أن يكون قد ضمّن رضيت معنى: عطفت. وعن الكسائيّ حمل على نقيضه وهو سخط اهـ.

وفي الخصائص[٣]: (كان أبو عليّ يستحسن قول الكسائي في هذا، لأنه قال: لما كان رضيت ضد سخطت، عدّي رضيت بعلى حملاً للشيء على نقيضه كما يحمل على نظيره. وقد سلك سيبويه هذا الطّريق في المصادر كثيرًا، فقال: قالوا: كذا، كما قالوا: كذا، وأحدهما ضد الآخر).

وإذا: شرطيّة. وجوابها أعجبني، واللام في «لَعَمْرُ الله» لام الابتداء، و«عمر الله»: مبتدأ، وخبره محذوف أي: قسمي، وجواب القسم محذوف مدلول عليه بجواب إذا. و«قُشير» بالتّصغير هو قشير بن كعب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة.

يقول: إذا رضيت عنّي بنو قشير أعجبني ذلك.

---

(١) تقدم الشاهد برقم ٣٢٤.

(٢) البيت من الوافر، وهو للقحيف العقيلي في أدب الكاتب ٥٠٧، والأزهية ٢٧٧، وخزانة الأدب ١٠/١٣٢، ١٣٣، وشرح التصريح ٢/١٤، وشرح شواهد المغني ١/٤١٦، ولسان العرب ١٤/٣٢٣ (رضي)، والمقاصد النحوية ٣/٢٨٢، ونوادر أبي زيد ١٧٦، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/١١٨، والإنصاف ٢/٦٣٠، وأوضح المسالك ٣/٤١، وجمهرة اللغة ١٣١٤، والجنى الداني ٤٧٧، والخصائص ٢/٣١١، ٣٨٩، ورصف المباني ٣٧٢، وشرح الأشموني ٢/٢٩٤، وشرح شواهد المغني ٢/٩٥٤، وشرح ابن عقيل ٣٦٥، وشرح المفصل ١/١٢٠، ولسان العرب ١٥/٤٤٤ (يا)، والمحتسب ١/٥٢، ٣٤٨، ومغني اللبيب ٢/١٣، والمقتضب ٢/٢٠.

(٣) الخصائص ٢/٣١١.

والبيت من قصيدة للقحيف العقيليّ يمدح بها حكيم بن المسيب القشيريّ.

* * *

١٠٨٧ ـ (تـحِنُّ فتُبْدِي ما بها من صَبابةٍ وأُخْفِي الَّذِي لولا الأَسَى لقَضانِي)[1]

[ص ٢٩ س ٣]

[٢/ ٢٣] استشهد به على أن «على» تحذف ضرورة.

قال: أي يقضي عليّ وهذا تحريف، والموجودة في غيره من الكتب لقضى علي باللاّم.

والبيت من شواهد المغني.

قال شارحها: تحِنّ ـ من الحنان وهو الرحمة. والحُنُوّ ضميره للنّاقة. والأُسى: بضمّ الهمزة جمع: أُسْوة فُعْلة من التأسّي وهو الاقتداء.

قال ابن هشام: ومَن ظنّه بفتح الهمزة فقد أخطأ لأن ذلك بمعنى الحزن ولا مدخل له هنا من حيث المعنى.

وقوله: «لقضاني»، أصله لقضى عليّ، فحذف الجارّ، وعدي الفعل إلى الضمير. وقد قيل: إنه ضمّن قضى معنى: قتلني أو أهلكني فعدّاه بنفسه.

قوله: مِنَ الحنان وهو الرحمة غير ظاهر، لأن هذا من صفة العقلاء.

والأصوب لو قال: من الحنين، لأنه يصف ناقة.

والبيت من قصيدة لعروة بن حزام العذري. وقبله:

فَمَنْ يَكُ لم يَغْرَضْ فإنّي وناقتي بحَجْرٍ إلى أهْلِ الحِمَى غَرِضان[2]

قوله: لم يغرض بمعنى: لم يشتق. وغرضان: مشتاقان.

* * *

---

(١) البيت من الطويل، وهو لعروة بن حزام في خزانة الأدب ٨/ ١٣٠، وشرح شواهد المغني١/ ٤١٤، والمقاصد النحوية ٢/ ٥٥٢، ولرجل من بني حلاف في تخليص الشواهد ٥٠٤، وللكلابي في لسان العرب ٧/ ١٩٥ (غرض)، ١٥/ ١٨٧ (قضى)، وبلا نسبة في الجنى الداني ٤٧٤، وخزانة الأدب ٩/ ١٢٠، وشرح شواهد الإيضاح ١٣٨، ومغني اللبيب ١/ ١٤٢، ٢/ ٥٧٧، وسيعاد برقم ١٣٩٨.

(٢) خزانة الأدب ٨/ ١٣٠، وذيل الأمالي ١٦٠. الغرض: المشتاق.

١٠٨٨ ـ (أبـى الله إلا أنّ سَــرحــةَ مــالــكٍ عـلى كُـلّ أفـنـان الـعِـضـاهِ تَـروقُ)[١]

[ص ٢٩ س ٥]

استشهد به على زيادة «على» قال: لأن «راق» يتعدّى بنفسه.

وفي التسهيل وشرحه: وقد تزاد «على» دون تعويض كقول حميد بن ثور: «أبى الله» الخ... كذا أنشده المصنف شاهدًا على هذا المعنى.

قال ابن هشام: وفيه نظر، لأن راقه الشيء بمعنى أعجبه، ولا معنى له هنا. وإنما المعنى: تعلو وترتفع.

قلت: ويمكن أن يقال: السرحة كناية عن امرأته، وأفنان العضاه كناية عن نسوة، وحينئذ يصح الإعجاب إليهن، ولكن مع ذلك لا يرتفع احتمال كون تروق بمعنى تعلو، فتكون على بابها لا زائدة اهـ.

وما قاله ابن هشام يعضّده قوله بعد البيت:

فقد ذهبت عَرْضًا وما فوق طُولِها من السّـرْح إلاّ عَـشّـةٌ وسـحـوقُ[٢]

العشةُ: القليلة الأغصان والوَرق. والسّحوقُ: الطويلة.

وقوله: يمكن الخ لا وَجْه غيره، وعليه نصّ الثعالبيّ في «كتاب الكنايات».

واستشهد بالبيت على ذلك.

ونصّ غير واحد على أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه تقدّم إلى الشعراء أن لا يُشَبّب أحدٌ بامرأة إلاّ جَلَدَه.

فقال حُميد قصيدته التي منها هذا البيت ومطلعها:

نَـأَتْ أُمُّ عـمـرٍو فـالـفـؤادُ مـشـوقُ يَـحِـنّ إلـيـهـا والـهًـا ويـتـوقُ[٣]

ومـنـهـا:

سقى السّرحة المِحلالَ والأبرق الذي بـه الـسـرح غـيـثٌ دائـمٌ ويـروقُ

---

(١) البيت من الطويل، وهو لحميد بن ثور في ديوانه ٤١، وأدب الكاتب ٥٢٣، وأساس البلاغة (روق)، والجنى الداني ٤٧٩، وشرح التصريح ٢/ ١٥، وشرح شواهد المغني ١/ ٤٢٠، ولسان العرب ٢/ ٤٧٩ (سرح)، ومغني اللبيب ١/ ١٤٤، وبلا نسبة في جواهر الأدب ٣٧٧، وخزانة الأدب ٢/ ١٤٩، ١٠/ ١٤٤، ١٤٥، وشرح الأشموني ٢/ ٢٩٤.

(٢) ديوان حميد بن ثور ٣٩، وهو البيت رقم ٢٩ من القصيدة، أما الشاهد فهو رقم ٤٤.

(٣) ديوان حميد بن ثور ٣٣.

فيا طِيبَ ريّاها ويا بَرْدَ ظِلّها إذا حان من شمس النّهار شروقُ
فهل أنا إن عَلّلتُ نفسي بِسَرْحة من السّرْح مأخوذٌ عليّ طَريقُ
حمى ظِلَّها شَكْسُ الخليقَةِ خائفٌ عليها غَرامَ الطّائِفينَ شَفِيقُ

يريد: بَعْلها أو ذا مَحْرَمُها.

* * *

١٠٨٩ - (هَوّنْ عليكَ فإن الأمورَ بِكَفّ الإلهِ مَقادِيرُها)[1]

[ص ٢٩ س ١٤]

استشهد به على أن «على» تكون اسمًا إذا كان مجرورها وفاعل متعلّقها ضميري مسمًّى واحد. ثم علّل ذلك وتعقبه.

وهذا البيت للأعور الشّني، وبعده:

فليس بآتيك منهيُّها ولا قاصرٌ عنك مأمورها[2]

وكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه كثيرًا ما يَخْطُب ويتمثّل بهما على المنبر. وتقدم الاستشهاد بالثاني في النّواسخ [٢/ ٢٤] في صحيفة ١٠٢ من الجزء الأول.

* * *

١٠٩٠ - (دَعْ عَنْكَ نَهبًا صِيح في حَجَراتِه) ولكن حديثًا ما حديثُ الرّواحِلِ[3]

[ص ٢٩ س ٢٠]

استشهد به على إجراء «عن» مجرى «على» كما تقدّم في البيت قبله.

---

(١) البيت من المتقارب، وهو للأعور الشني في شرح أبيات سيبويه ١/ ٣٣٨، وشرح شواهد المغني ١/ ٤٢٧، ٢/ ٨٧٤، والكتاب ١/ ٦٤، ولبشر بن أبي خازم في العقد الفريد ٣/ ٢٠٧، ولم أقع عليه في ديوانه، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٧/ ٦٢، وأمالي ابن الحاجب ٢/ ٦٧٩، والجنى الداني ٤٧١، وخزانة الأدب ١٠/ ١٤٨، ومغني اللبيب ١/ ١٤٦، والمقتضب ٤/ ١٩٦، ٢٠٠، وسيعاد مع الشاهد ١١٣٥.

(٢) تقدم الشاهد برقم ٤٥٦.

(٣) البيت من الطويل، وهو لامرىء القيس في ديوانه ٩٤، وخزانة الأدب ١٠/ ١٥٩، ١١/ ١٧٧، وشرح شواهد المغني ١/ ٤٤٠، ولسان العرب ٢/ ٥٢٢ (صيح)، ٤/ ١٦٨ (حجر)، ٦/ ٩٧ (رسس)، ٧/ ٣١٨ (سقط)، ومغني اللبيب ١/ ١٥٠، والمقاصد النحوية ٣/ ٣٠٧، وبلا نسبة في الجنى الداني ٢٤٤، والمقرب ١/ ١٩٥.

والبيت من شواهد العينيّ على هذه المسألة. قال: الاستشهاد في قوله: دَعْ عنك فإن «عن» هنا اسم بمعنى جانب، وهذا متعيّن في ثلاثة مواضع: أحدها: أن يدخل عليها مِن كما في قوله:

ولقد أراني للرّماح دريئةً[1]

والثاني: أن يدخل عليها «على» وذلك نادرٌ والمحفوظ منه بيت واحد وهو:

على عن يميني مرّت الطّير سُنَّحًا[2]

وسنتكلم على هذين البيتين قال:

والثالث: أن يكون مجرورها وفاعل متعلّقها ضميرين لمسمًّى واحد، قاله الأخفش وذلك كقوله: «دَعْ عنك نَهْبًا» إلى آخره، وذلك لئلا يؤدّي إلى تعدي فعل المضمر المتّصل إلى ضميره المنفصل.

«دع»: بمعنى اترك، و«النّهب»: الإبل التي نهبها العدوّ. و«حجراته»: أي نواحيه. وقوله: «ولكن حديثًا»، أي حدّثنا عن الرواحل التي أخذت.

وهذا البيت مطلع قصيدة لامرىء القيس وكان أغار عليه قوم من جديلة، فتبعهم رجال من بني نبهان من طيىء ليردّوا له إبله. فنزعوا منهم الرّواحل أيضًا فقالها.

* * *

١٠٩١ - (دَعْ عَنْكَ لَوْمِي فإنّ اللّوْمَ إغراءُ) ودَاوِني بالّتِي كانت هي الدّاءُ[3]

[ص ٢٩ س ٢٠]

استشهد به على ما في البيت قبله.

وقوله: «داوني بالتي كانت هي الدّاءُ»، يريد: أعطني خَمْرًا أتداوى بها من الداء الذي هي سَبَبُهُ.

---

(١) عجز البيت: (من عن يميني مرة وأمامي) والبيت من الكامل، وهو لقطري بن الفجاءة في ديوانه ١٧١، وخزانة الأدب ١٠/ ١٥٨، ١٦٠، وشرح التصريح ٢/ ١٠، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٣٦، وشرح شواهد المغني ١/ ٤٣٨، والمقاصد النحوية ٣/ ١٥٠، ٣٠٥، وبلا نسبة في أسرار العربية ٢٥٥، والأشباه والنظائر ٣/ ١٣، وأوضح المسالك ٣/ ٥٧، وجواهر الأدب ٣٢٢، وشرح الأشموني ٢/ ٢٩٦، وشرح ابن عقيل ٣٦٨، وشرح المفصل ٨/ ٤٠، ومغني اللبيب ١/ ١٤٩.

(٢) عجز البيت: (وكيف سنوحٌ واليمينُ قاطعُ)، والبيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الجنى الداني ٢٤٣، وخزانة الأدب ١٠/ ١٥٩، وشرح شواهد المغني ١/ ٤٤٠، ومغني اللبيب ١/ ١٥٠، والمقاصد النحوية ٣/ ٣٠٦.

(٣) البيت من البسيط، وهو لأبي نواس في ديوانه ١/ ٢١، وخزانة الأدب ١١/ ٤٣٤، ولسان العرب ٨/ ١٨٤ (شفع)، ومغني اللبيب ١٥٠.

يحكى أن حامد بن العباس[١] سأل عليّ بن عيسى[٢] في ديوان الوزارة عن داء الخمّار، وعن دوائه فأعرض عن كلامه.

وقال: ما أنا وهذه المسألة؟ فخجل حامد منه، فالتفت إلى قاضي القضاة أبي عمرو، فسأله عن ذلك فتنحنح القاضي لإصلاح صوته، ثم قال: قال الله تعالى: ﴿وما آتاكم الرّسولُ فَخُذوه وما نَهاكُمْ عَنْهُ فانْتَهُوا﴾[٣].

وقال النّبي عليه الصّلاة والسلام: «استعينوا على الصّناعات بأهلها».

ويروى: «على كل صِنَاعَة». والأعشى هو المشهور في الجاهليّة بهذه الصناعة، وقد قال:

وكــأسٍ شَــرِبْــتُ عــلــى لــذّةٍ وأُخرى تَـدَاويْـتُ مِـنْـهـا بِـهَـا[٤]

لـكـي يـعـلَـمَ الـنّـاسُ أنـي امـرؤ أَتَـيْـتُ الـمُـروءَة مِـن بـابِــهـا

ويروى: «الفتوّة». قال: ثم تلاه أبو نواس، فقال: «دع عنك لومي».. البيت، فأسفر حينئذ وَجْهُ حامد، وقال لعليّ بن عيسى: ما ضرّك يا بارد أن تجيب ببعض ما أجاب به قاضي القضاة.

وقد استظهر من جواب المسألة بقوله سبحانه وتعالى أوّلاً، ثم بقول الرّسول عليه الصّلاة والسّلام ثانيًا: وبيّن الفُتْيا وأدّى المعنى، وتفصّى[٥] من العُهْدة، فكان خَجَلُ علي بن عيسى من حامد بهذا الكلام أَكْثَرَ من خجل حامدٍ منه لمّا ابتدأه بالمسألة.

* * *

١٠٩٢ ـ (لاهِ ابنُ عَمِّك لا أفضَلْتَ في حَسَبٍ عَنِّي ولا أَنْتَ دَيّاني فَتَخْزُوني)[٦]

[ص ٢٩ س ٢٦]

---

(١) حامد بن العباس: من وزراء المقتدر ٣٠٦هـ، وعزل من الوزارة ٣١١هـ وأرسل إلى واسط فمات فيها مسمومًا، وكان جوادًا ممدَّحًا. انظر الأعلام ٢/١٦٦.

(٢) علي بن عيسى بن داود بن الجراح، وزير المقتدر العباسي والقاهر وأحد العلماء الرؤساء من أهل بغداد. كان المقتدر يوليه الوزارة ثم يعزله، له: معاني القرآن، وديوان رسائل، توفي ٣٣٤هـ. الأعلام ٥/١٣٣.

(٣) ٧/ الحشر: ٥٩.

(٤) البيتان من المتقارب، وهما للأعشى في ديوانه ٢٢٣.

(٥) تفصى: تخلص من خير أو شر.

(٦) البيت من البسيط، وهو لذي الإصبع العدواني في أدب الكاتب ٥١٣، والأزهية ٢٧٩، وإصلاح المنطق ٣٧٣، والأغاني ٣/١٠٨، وأمالي المرتضى ١/٢٥٢، وجمهرة اللغة ٥٩٦، وخزانة الأدب ٧/١٧٣، ١٧٧، ١٨٤، ١٨٦، وسمط اللآلي ٢٨٩، وشرح التصريح ٢/١٥، وشرح شواهد=

استشهد به على مجيء «عن» بمعنى «على».

وفي التّسهيل وشَرحه للدّمامينيّ: وللاستعلاء نحو ﴿فَمَنْ يَبْخَلْ فإنّما يَبْخَلُ عَنْ نَفسِه﴾(١) وقول ذي الأصبع «لاه ابن عمك» الخ. . . أي: لله درّ ابن عمّك لا أفضلت في حَسَبٍ عليّ ولاَ أنت مالكي فتسوسني، وذلك لأن المعروف أن يقال: أفضلت عليه.

واستشهد به الرّضيّ في موضعين(٢). أحدهما: قريب من الاستشهاد المسوق له هنا وهو التّضمين. قال البغداديّ: على أن أفضلت ضُمّن معنى: تجاوزت في الفضل، فلهذا تَعدّى بعلى. ولولا التّضمين لقال أفضلت عليّ، لأنه من قولهم: أفضلت على الرجل إذا أوليته فضلاً. وأفضل هذه تتعدّى [٢/ ٢٥] بعلى لأنها بمعنى الإنعام، أو أنه من قولهم: أعطى.

وأفضل إذا زاد على الواجب، وأفضل هذه أيضًا تتعدّى بعلى يقال أفضل عليّ كذا أي زاد عليه فضله.

ومراده من ذِكْر التّضمين أنّ «عن» ليست بمعنى «على» خلافًا لابن السّكيت ولابن قتيبة، ومَن تبعهما، فإنهم قالوا: «عن» نائبة عن «على».

والأولى أن يكون «أفضل» من قولهم: أفضل الرّجل إذا صار ذا فَضْلٍ في نفسه، فيكون معناه: ليس لك فضلٌ تنفرد به عَنّي، وتَحُوزُه دوني، فيكون لتضمّنه معنى الانفراد تعدّى بعن، فتأمّل.

واستشهد الرّضي أيضًا بهذا البيت في آخر باب الظّروف: قال البغداديّ: على أن أصل: لاهِ ابن عمك: لله ابن عمّك فحذف لام الجرّ لكثرة الاستعمال، وقدّر لام التعريف فبقى لاه ابن عمك فبنى لتضمّن الحرف، وصريحه أنّ كسرة الهاء كسرة بناء. وظاهر كلام المفصل أنها كسرة إعراب. قال: وتضمر أي باء القسم كما تُضمر اللاّم في «لاه أبوك» فإن المضمر يبقى معناه وأثره بخلاف المحذوف، فإنه يبقى معناه ولا يبقى

= المغني ١/ ٤٣٠، ولسان العرب ١١/ ٥٢٥ (فضل)، ١٣/ ١٦٧، ١٧٠ (دين)، ٢٩٥، ٢٩٦ (عنن)، ٥٣٩ (لوه)، ١٤/ ٢٢٦ (خزا)، والمؤتلف والمختلف ١١٨، ومغني اللبيب ١/ ١٤٧، والمقاصد النحوية ٣/ ٢٨٦، ولكعب الغنوي في الأزهية ٩٧، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ٢٦٣، ٢/ ١٢١، ٣٠٣، والإنصاف ١/ ٣٩٤، وأوضح المسالك ٣/ ٤٣، والجنى الداني ٢٤٦، وجواهر الأدب ٣٢٣، وخزانة الأدب ١٠/ ١٢٤، ٣٤٤، والخصائص ٢/ ٢٨٨، ورصف المباني ٢٥٤، ٣٦٨، وشرح الأشموني ٢/ ٢١٥، وشرح ابن عقيل ٣٦٤، وشرح المفصل ٨/ ٥٣.

(١) ٣٨/ محمد: ٤٧.

(٢) شرح الرضي ٣/ ٢٣١، ٤/ ٣٢٠.

أثره، كذا حقّقه السيّد عند الكشّاف في تفسير: ﴿يَجْعَلُون أَصَابِعَهُمْ﴾[١] لأن المحذوف باقٍ بمعناه، وإن سقط لفظه، وبسط عليه الكلام هناك فلنقتصر على هذا القَدْرِ منه.

«الدّيّان»: القيّم بالأمر المجازي به، و«تخزوني»: تسوسني سياسة.

يقول: لله ابن عمك الذي ساواك في الحسَب وماثلك في الشّرف، فليس لك فضل تنفرد به عنه، ولا أنت مالك أمره فتتصرف به على حكمك. ومراده بابن العم نفسه، فلذلك ردّ الإخبار بلفظ المتكلّم.

والبيت من قصيدة مشهورة لذي الأصبع العُدوانيّ قالها في ابن عم له كان ينافسه ويناوئه.

* * *

١٠٩٣ ـ (وواسِ سَرَاةَ الحَيِّ حَيثُ لقِيتَهُمْ ولا تَكُ عَنْ حَمْلِ الرِّباعَةِ وانِيا)[٢]

[ص ٣٠ س ٢]

استشهد به على مجيء «عن» بمعنى «في» الظرفيّة.

و«واس»: من المواساة، و«سَراةَ»: جمع سَريّ على ما هو متداول بين الناس وقال السّهيلي: إنه مفرد. والسّريّ: الشريف.

قال الدّمامينيّ: والرِّباعة بكسر أولها: الحَمالة بفتح أولها.

وأيّد ذلك بقوله تعالى: ﴿ولا تَنِيا في ذِكرِي﴾[٣] هذا قول الكوفيّين، وعليه مشى المصنّف.

وقال بعض النّحويّين: تعدية «ونى» بفي وعن ثابتة، والفرق بينهما: أنك إذا قلت: وَنَى عن ذِكْر الله تعالى فالمعنى المجاوزة، وأنه لم يذكره.

وإذا قلت: وَني في ذكر الله تعالى، فقد التبس بالذكر ولحقه فتور. قلت: وعليه فلا يُحْمَلُ أحدهما على الآخر لثبوت التنافي بينهما.

ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

(١) ١٩/ البقرة: ٢.

(٢) البيت من الطويل، وهو للأعشى في ديوانه ٣٧٩، وشرح شواهد المغني ١/ ٤٣٤، وبلا نسبة في الجنى الداني ٢٤٧، وجواهر الأدب ٣٢٤، وشرح الأشموني ٢٩٥، ومغني اللبيب ١/ ١٤٨.

(٣) ٤٢/ طه: ٢٠.

١٠٩٤ ـ (فَأَصْبَحْنَ لا يَسْأَلْنَهُ عَنْ بما به) أَصَعَّد في عُلْوِ الهوى أمْ تَصوّبا[١]

[ص ٣٠ س ٨]

استشهد به على زيادة الباء ضرورة والأصل: عَمّا به.

والبيت من شواهد الرَّضِيّ[٢]. قال البغداديّ[٣]: (على أن من الغريب زيادة الباء في المجرور، فإنها زيدت مع «ما» المجرورة بعن).

قال ابن جنّي في سرّ الصناعة[٤]: (وأما قول الشاعر:

فَأَصْبَحْنَ لا يَسْأَلْنَهُ عَنْ بما به

فإنه أراد الباء وفصل بها بين «عن» وما جَرّته، وهذا من غريب مواضعها). انتهى.

وقال الفراء[٥] في آخر تفسير سورة الإنسان: (قرأ عبد الله: ﴿ولِلظّالمين أعدّ لهم﴾[٦] فكرّر اللام في «الظالمين» وفي «لهم»[٧] وربما فعلت العرب ذلك، أنشدني بعضهم:

«فأصبحن لا يسألنه»... البيت، فكرّر الباء مرتين. ولو قال: «لا يسألنه عن ما به» لكان أبين وأجود، ولكن الشاعر ربما زاد أو نقص ليكمل الشعر). انتهى.

وعدّه ابن عصفور كالفرّاء من ضَرائر الشّعر. قال: ومنها إدخال الحرف على جهة التأكيد لاتفاقهما في اللّفظ والمعنى، أو في المعنى لا في اللّفظ نحو قول بعض بني أسد:

فلا والله لا يلفى لما بي ولا لِلما بهم أبدًا دواءُ[٨]

[٢٦/٢] فزاد على لام الجرّ لامًا أُخرى للتأكيد. ونحوه قول الآخر أنشد الفرّاء:

فلئن قوم أصابوا غِرّةً وأَصَبْنا من زمانٍ رَنَقا
لَلَقَدْ كُنّا لدى أزمانِنا لِصَنِيعَينْ لبأسٍ وتُقَى[٩]

---

(١) تقدم الشاهد برقم ١٠٥٥، وسيعاد برقم ١٣٦٣، ١٧٥٣.
(٢) شرح الرضي ٤/٢٨٣، والتعليق التالي على البيت تقدم مع الشاهد ١٠٥٥.
(٣) خزانة الأدب ٩/٥٢٧.
(٤) سر صناعة الإعراب ١٣٦.
(٥) معاني القرآن ٣/٢٢٠.
(٦) ٣١/ الإنسان: ٧٦.
(٧) في الرسم المصحفي ﴿والظالمين﴾، والقراءة التي ذكرها المؤلف هي قراءة عبد الله بن مسعود. انظر معاني القرآن للفراء ٣/ ٢٢٠، والبحر المحيط ٨/ ٤٠٢.
(٨) تقدم مع الشاهد ١٠٥٥، وسيعاد برقم ١٥٧٥، ١٧٥٢.
(٩) تقدم ذكر الشاهدين برقم ٥٢٤.

فزاد على لام «قد» لامًا أخرى للتأكيد، ونحو قول الآخر:

فأصبحت لا يسألنه عن بما به...

البيت.

فأدخل عن على الباء تأكيدًا لأنهم يقولون: سألت عنه، وسألت به، والمعنى واحد. انتهى.

وصعّد في الجبل بالتثقيل: إذا علاه، وصَعِد في الجَبل من باب تَعِبَ لغة قليلة، وصعّد في الوادي تصعيدًا: إذا انحدر، والهواء ما بين السماء والأرض والتّصوّب: النّزول. ولم أقف على قائله ولا تتمته والله أعلم.

* * *

١٠٩٥ ـ (ويَرْكَبُ يَوْمَ الرّوع مِنّا فَوارسٌ بَصِيرون في طعن الأباهر والكُلَى)[١]

[ص ٣٠ س ١٢]

استشهد به على مجيء «في» بمعنى الباء أي بطعن.

والبيت من شواهد الرّضي[٢]. قال البغداديّ[٣]: على أنه قيل: إنّ «في» بمعنى الباء أي: بصيرون بِطَعْن الأباهر: والأولى أن تكون بمعناها أي لهم بصَارة وحِذْق في هذا الشأن.

قال ابن عصفور في الضّرائر: إنما عدّى بصير «بفي»، لأن قولك هو بصيرٌ بكذا يرجع إلى معنى هو حكيم فيه متصرّف في وجوهه.

والبيت من أبيات تسعة لزيد الخيل الطّائيّ قالها جوابًا لأبيات لكعب بن زهير قالها يحرّض بني ملقط عليه.

* * *

١٠٩٦ ـ (وهَلْ يَعِمَنْ مَنْ كان أحْدَثُ عَهْدِهِ ثلاثينَ شَهرًا في ثَلاثَةِ أَحْوالِ)[٤]

[ص ٣٠ س ١٤]

---

(١) البيت من الطويل، وهو لزيد الخيل في ديوانه ٦٧، وأدب الكاتب ٥١٠، والأزهية ٢٧١، وخزانة الأدب ٩/٤٩٣، ٤٩٤، وشرح شواهد المغني ١/٤٨٤، ولسان العرب ١٥/١٦٧، (فيا)، ونوادر أبي زيد ٨٠، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/٣٩، والجنى الداني ٢٥١، وشرح التصريح ٢/١٤، ومغني اللبيب ١/١٦٩.

(٢) شرح الرضي ٤/٢٧٩. (٣) خزانة الأدب ٩/٤٩٣ ـ ٤٩٤.

(٤) البيت من الطويل، وهو لامرىء القيس في ديوانه ٢٧، وأدب الكاتب ٥١٨، وجمهرة اللغة=

استشهد به على وقوع «في» موقع «من» أي ثلاثة أحوال.

وقيّد ذلك الصّبان بِمِنْ التَّبعِيضيّة. قال[١]: (وحملها الشُّمنيّ على الابتدائية، فالمعنى في البيت ثلاثين شَهْرًا مبتدأة من انقضاء ثلاثة أحوال، فتكون المدّة خمسة أعوام ونِصْفًا، وكذا عند مَن جعلها للمصاحبة).

والبيت من قصيدة لامرىء القيس.

* * *

١٠٩٧ ـ (أنا أبو سَعْدٍ إذا الليل دَجا يُخَالُ في سوادِهِ يَرَنْدَجا)[٢]

[ص ٣٠ س ٢٢]

استشهد به على زيادة «في» ضرورة. والأصل: تخال سوادَه يَرَنْدجا. وفي الأشموني[٣]: (وهي الزائدة لغير تعويض. أجاز ذلك الفارسيّ في الضّرورة). وأنشد البيت الصبّان[٤].

«دجا»: أظلم، «يُخال»: بالبناء للمجهول، «يَرَنْدجا»: بفتح الياء والرّاء وسكون النون أي: جلدًا أسْود، كذا قال البعض. وعبارة القاموس: الإرندج ويكسر أوله: جلد أسود؛ ثم قال: واليرندج السّواد يسود به الخُفّ أو هو الزّاج. انتهى.

ويحتمل أن تكون «في» سببيّة، فلا شاهد فيه.

والبيت لسويد بن أبي كاهل اليشكريّ.

* * *

١٠٩٨ ـ لَئِنْ كان مِنْ جِنٍّ لأبرحُ طارِقًا (وإنْ يَكُ إنسًا ما كَها الإنسُ تَفْعَلُ)[٥]

[ص ٣٠ س ٣١]

= ١٣١٥، وخزانة الأدب ١/ ٦٢، والجنى الداني ٢٥٢، وجواهر الأدب ٢٣٠، وشرح شواهد المغني ١/ ٤٨٦، وبلا نسبة في الخصائص ٢/ ٣١٣، ورصف المباني ٣٩١، وشرح الأشموني ٢/ ٢٩٢، ولسان العرب ١٥/ ١٦٨ (فيا)، ومغني اللبيب ١/ ١٦٩.

(١) حاشية الصبان ٢/ ٢١٩.

(٢) الرجز لسويد بن أبي كاهل اليشكري في خزانة الأدب ٦/ ١٢٥، وشرح شواهد المغني ١/ ٤٨٦، وبلا نسبة في جواهر الأدب ٢٣٠، وشرح الأشموني ٢/ ٢٩٣ (٢/ ٢١٩)، ومغني اللبيب ١/ ١٧٠.

(٣) شرح الأشموني ٢/ ٢٩٣ (٢/ ٢١٩)، وذكر الأشموني أن «في» عشرة معان، وهي في هذا الشاهد تحمل معنى التوكيد وهي الزائدة.

(٤) حاشية الصبان ٢/ ٢١٩.

(٥) البيت من الطويل، وهو للشنفرى في ديوانه ٧١، وخزانة الأدب ١١/ ٣٤٣، ٣٤٥، وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٠٠، ولسان العرب ١٥/ ٢٣٥ (كها)، ٤٧٩ (ها)، والمقاصد النحوية ٣/ ٢٦٩.

استشهد به على أن جرّ الكاف للمضمر ضرورة.

قال: وعبارة التسهيل: ودخولها على ضمير الغائب المجرور قليل إلى آخر ما نقل عن أبي حيّان.

والضّمير في «كان» و«يك» للطّارق المتقدم ذكره في بيت قبل الشّاهد: و«لأبرح»: أي لآتي بالبرْح، وهو الشّدّة. و«الطّارق»: الذي يجيء ليلاً. ومعنى ما كها: أي ما مثل هذه الفِعْلة.

والبيت من قصيدة الشّنفرى المعروفة بلامية العرب. [٢/ ٢٧].

* * *

١٠٩٩ ـ (فلا تَرَى بَعْلاً ولا حَلائِلا كَهُوَ ولا كَهُنّ إلاّ حاظِلا)[1]

[ص ٣٠ س ٣٢]

استشهد به على ما في البيت قبله.

واستشهد به سيبويه والرّضيّ على ذلك أيضًا. قال البغداديّ[2]: على أنّ الكاف قد تدخل أيضًا على الضمير المجرور في ضرورة الشّعر.

قال سيبويه[3]: (في باب ما لا يجوز فيه الإضمار من حروف الجَرّ، وذلك الكاف التي في: «أنت كزيد»، وحتى، ومذ، وذلك لأنهم استغنوا بقولهم: «مثلي» و«شبهي» عنه فأسقطوه.

واستغنوا عن الإضمار في حتى بقولهم: دَعْه حتى ذاك[4]، وبالإضمار في إلى بقولهم: دَعْه إليه، لأن المعنى واحد، كما استغنوا بمثلي وبمثله عن: كي، وكَهُ. واستغنوا عن الإضمار في مذ بقولهم: مذ ذاك، لأنّ ذاك اسمٌ مُبْهم، وإنما يذكر حين يظن أنك قد عرفت ما يعني، إلا أن الشّعراء إذا اضطروا أضمروا في الكاف، فيجْرُونها

---

(١) الرجز لرؤبة في ديوانه ١٢٨، وخزانة الأدب ١٠/ ١٩٥، ١٩٦، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٦٣، وشرح التصريح ٢/ ٤، والمقاصد النحوية ٣/ ٢٥٦، وللعجاج في الكتاب ٢/ ٣٨٤، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ١٨، وجواهر الأدب ١٢٤، ورصف المباني ٢٠٤، وشرح الأشموني ٢/ ٢٨٦، وشرح ابن عقيل ٣٥٧، وشرح عمدة الحافظ ٢٦٩، وشرح الرضي ٤/ ٣٢٦.

(٢) خزانة الأدب ١٠/ ١٩٥.

(٣) كتاب سيبويه ٢/ ٣٨٣ ـ ٣٨٤.

(٤) قبل هذا القول في الكتاب: «رأيتهم حتى ذاك، وبقولهم: دعه حتى يوم كذا وكذا، وبقولهم: دعه حتى ذاك».

على القياس. قال العجّاج:

وأُمَّ أَوْعَالٍ كَهَا أو أَقْرَبا[1]

وقال: «فلا ترى بعلاً». البيت، وهو لرؤبة بن العجّاج وقبله:

تَحْسَبُه إذا اسْتَتَبَّ دائِلا ... كأنّما يَنْحى هِجارًا مائلا

وهما في وصف حمار، وأتنه. وقوله: «تحسبه» بالخطاب والهاء ضمير العَيْر، وهو الحِمار. و«استتب»: جَدّ في عَدْوه حتى انقطع. وأصل التّباب: الخُسران والهلاك. و«دائِلاً»: حال مؤكدة لعاملها وهو من الدّألان بفتح الدّال المهملة، وفتح الهمزة، وهو العَدْو. وجملة «كأنما ينحى» الخ مفعول ثان لِحَسِب، وجواب إذا محذوف يدلّ عليه الفعل قبلها. و«ينحى»: بالنّون والحاء المهملة: يعتمد، و«الهِجار»: بكسر الهاء بعدها جيم: حبلٌ يشدّ به وظيف البعير، يريد أنه يعدو في شِقّ فكأنه مشدودٌ بِهجار.

وقوله: «فلا ترى بَعْلاً»، ترى: بمعنى تَعْلم متعدٍّ إلى مفعولين، أولهما بعلاً وثانيهما ما بعد إلاّ والجار والمجرور، وهو «كَهُ» صفة لبعل أي لا ترى بعلاً، كهذا الحمار، ولا حلائل كهذه الأتن إلا مانعًا لها أن يقربَها غيرُه من الفحول، لأن الحمار يمنع أتنه من حمار آخر.

و«البعل»: الزوج، و«الحلائل»: جمع حليلة وهي الزوجة. و«الحاظل»: بالحاء المهملة والظاء المعجمة المشالة. قال الأعلم: هو والعاضل سواء، وهو: المانع. وقوله: كه ولا كهن: أي مثله ولا مثلهنّ.

* * *

١١٠٠ ـ (وإذا الحَرْبُ شَمّرت لم تكن كِي ... حين يدعو الكُماةُ فيها نَزالِ)[2]

[ص ٣١ س ٢]

استشهد به على دخول الكاف على ضمير المتكلّم.

---

(١) الرجز للعجاج في ملحق ديوانه ٢/ ٢٦٩، وأوضح المسالك ٣/ ١٦، وجمهرة اللغة ٦١، وخزانة الأدب ١٠/ ١٩٥، ١٩٦، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٩٥، وشرح شواهد الشافية ٣٤٥، والكتاب ٢/ ٣٨٤، ومعجم ما استعجم ٢١٢، والمقاصد النحوية ٣/ ٢٥٣، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٢٨٦، وشرح ابن عقيل ٣٥٦، وشرح المفصل ٨/ ١٦، ٤٢، ٤٤، وشرح الرضي ٤/ ٣٢٦.

(٢) البيت في الخفيف، وهو لبشار بن برد في خزانة الأدب ١٠/ ١٩٧، ١٩٨، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٢٨٦ (٢/ ٢٠٩)، والمقاصد النحوية ٣/ ٢٦٥.

ونقل البغداديّ[١] عن أبي حيّان في التّذكرة أنه قال: واختلفوا في دخول الكاف على الياء والكاف، فأجاز سيبويه[٢] وأصحابه أنت كي، وأنا كك، وضعف هذا الكسائي والفراء وهشام واحتجوا بأنه قليل في كلام العرب. قال الفرّاء: وأنشدني بعض أصحابنا:

وإذا الحَرْب شَمّرت لم تكن كي. . .

البـيـت.

قال الفراء: وما سمعت أنا هذا البيت من العرب. وقال هشام: ما قالت العرب أنا كك، وأنت كي. قال: والبيت الذي ينشد في كي مؤلّف من قول بشّار لا يلتفت إليه.

وقال الفراء: قد يُحْكى عن الحسن البصري أنا كَكَ، وأنت كِي.

* * *

١١٠١ ـ (قلت إنّي كأنتَ ثمة لمّا) شَبَّت الحَرْبُ خُضْتُها وكَعَعْتا)[٣]

[ص ٣١ س ٣]

استشهد به على جَرِّ الكاف لضمير المخاطب المرفوع، وكذا استشهد به الدّمامينيّ في شرح التّسهيل وأبو حيّان.

وكَعَعْتُ من كَعّ يَكِعُّ ويكُعُّ: جَبُن وضَعُف. ولم أعثر على قائله.

* * *

١١٠٢ ـ (فَأَحْسِن وأَجْمِل في أَسِيرك إنّهُ ضعيفٌ ولم يأسِرْ كَإيّاك آسِرُ)[٤]

[ص ٣١ س ٤]

[٢/٢٨] استشهد به على دخول الكاف على الضّمير المنصوب.

والبيت من شواهد الرّضي. قال البغداديّ: على أن الكاف قد تدخل على الضّمير المنصوب المنفصل لضرورة الشّعر كما هنا.

قال ابن عصفور في كتاب الضّرائر: ومنه وضع صفة ضمير النصب المنفصل بدل صيغة ضمير الرفع المنفصل المجعول موضع خفض بكاف التّشبيه، وذلك قوله: «فأجْمِل وأَحْسِن». . . البيت.

---

(١) خزانة الأدب ١٠/١٩٧ ـ ١٩٨. (٢) الكتاب ٢/ ٣٨٥.

(٣) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في شفاء العليل ٦٧٠.

(٤) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب ١٠/١٩٤، ١٩٩، وشرح عمدة الحافظ ٢٧٠، ومجالس ثعلب ١/ ١٦١، وشرح الرضي ٤/ ٣٢٦.

يريد كانت آسِرٌ. فوضع «إيّاك» موضع «أنت» للضّرورة. وإنما قضى على إياك بأنها في موضع أنت، لأن أنت لا تدخل في سَعة الكلام على مضمر إلا أن تكون صيغتهُ صيغة ضمير رفع منفصل نحو قولهم: ما أنا كأنت ولا أنت كأنا .اهـ.

ومثله لثعلب في أماليه قال[1]: (ما رأيت كإياك لم يجيء إلاّ في الشعر). وأنشد هذا البيت.

وقال أبو حيّان في أماليه: أنشد الفرّاء وهشام عن الكسائي:

فَأَحْسِن وأَجْمِل في أسيرك إنّه ...

البيت.

نصب إياك في موضع الخفض لتقارب ما بين النّصب والخفض. والنّصب على إياك أغلب كما أنت بالرفع أشهر وأعرف. انتهى.

وقوله: «فَأَجْمِل»: بقطع الهمزة المفتوحة وكسر الميم أي عامل بالجميل، و«أَحْسِن»: بفتح الهمزة وكسر السين: أي افْعَل الحَسَن. و«أَسَرْتَهُ»: أَسْرًا من باب ضَرَبَ فهو أَسير، وذاك آسِرٌ، وهو فاعل يأسر.

يريد: لم يأسرني مثلك. ولم أطلع على قائله. والله أعلم به.

* * *

١١٠٣ ـ (بيضٌ ثلاثٌ كنِعاجٍ جُمٍّ يَضْحَكْنَ عَنْ كالبَرَدِ المُنْهَمِّ)[2]

[ص ٣١ س ٨]

استشهد به على مجيء الكاف اسمًا بمعنى مِثْل. قال: وحينئذ فتجرّ بالحَرْف.

وكذا استشهد به الدّمامينيّ في شرح التسهيل.

والبيت من شواهد الرّضِيّ. قال البغدادي[3]: (على أن الكاف يتعيّن اسميتها إذا انجرّت كما هنا، فالكاف اسم بمعنى مِثْل موصوف محذوف أي عن ثَغْرٍ مثل البَرَد.

---

(١) مجالس ثعلب ١/١٦١.

(٢) الرجز للعجاج في ملحق ديوانه ٢/٣٢٨، وخزانة الأدب ١٠/١٦٦، ١٦٨، وشرح شواهد المغني ٢/٥٠٣، والمقاصد النحوية ٣/٢٩٤، وبلا نسبة في أسرار العربية ٢٥٨، وأوضح المسالك ٣/٥٤، والجنى الداني ٧٩، وجواهر الأدب ١٢٦، وشرح الأشموني ٢/٢٩٦ (٢/٢٢٥)، وشرح المفصل ٨/٤٢، ٤٤، ومغني اللبيب ١/١٨٠، وشرح الرضي ٤/٣٢٤.

(٣) انظر الخزانة ١٠/١٦٨.

قال أبو حيّان في الارتشاف: واختلفوا هل تكون اسمًا في الكلام أو يختص ذلك بضرورة الشّعر؟.

فذهب الأخفش والفارسيّ في ظاهر قوله، وتبعهما ابن مالك: إلى أنها تكون اسمًا في الكلام وقد كَثُر جرّها بالباء، وعلى، وعن، وأضيف إليها فاعلة ومبتدأة ومفعولة، لكن كل هذا في الشّعر.

وذهب سيبويه[١]: إلى أن استعمالها اسمًا إنما يجوز في ضرورة الشعر). انتهى.

قوله: «بيض»: هو خبر مبتدأ محذوف أي هُنّ، والضمير للنساء، ولم يتقدّم لهن ذكر في الرّجز الذي منه هذا الشّاهد لعلمهن ذِهْنًا.

و«النِّعاج»: جمع نَعْجة وهي: البقَرة الوحشيّة. شبه النّساء بها في العُيون والأعناق.

و«جُمّ»: جمع جَمّاء: وهي التي لا قرن لها صفة النّعاج. و«البرَدَ»: حب الغَمام. و«المُنْهَمّ»: الذائب.

شبه ثَغْر النساء بالبَرد الذّائب في اللّطافة والجَلاء. والبيت من رجز للعجّاج.

* * *

١١٠٤ ـ (بِكَ اللّقوَة الشّغواءَ جُلْتُ فلم أكُنْ) لِأُولَعَ إلاّ بـالـكَـمـيِّ الـمُـقَـنَّـعِ[٢]

[ص ٣١ س ٨]

استشهد به على ما في البيت قبله.

واستشهد به الأشموني على ما هنا. وفي الصبان[٣]: (قوله: بِكَا للّقوة: أي بفَرس كاللّقوة بفتح اللاّم وكسرها وسكون القاف كما في القاموس وهي: العُقَاب، والشّغواء بمعجمتين: المعوجّة المِنْقار. وجُلت: من الجَولاَن. والكميّ: الشّجاع المتكمّي بسلاحه، أي المتغطي به. والمقنّع: المغطّي رأسَهُ بالبَيْضَةِ، قاله زكريّا). انتهى.

والبيت من شواهد العيني. ولخص الصّبان كلامه المتقدّم ذكره. ولم أعثر على قائله.

* * *

---

(١) انظر الكتاب ٢/ ٣٨٤.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الجنى الداني ٨٢، وشرح الأشموني ٢/ ٢٩٦ (٢/ ٢٢٥)، والمقاصد النحوية ٣/ ٢٩٥.

(٣) حاشية الصبان ٢/ ٢٢٥.

١١٠٥ ـ (تَيَّمَ القلبَ حُبٌّ كالبَدْرِ لا بَلْ فاقَ حُسْنًا مَنْ تَيَّمَ القَلْبَ حُبّا)(١)

[ص ٣١ س ١٠]

استشهد به على مجيء الكاف اسمًا مجرورة بالإضافة. وكذا استشهد به الدّمامينيّ في شرح التّسهيل وأبو حيّان. ولم أعثر على قائله. [٢/٢٩].

* * *

١١٠٦ ـ (أَتنتَهُون ولن يَنهَى ذَوي شَطَطٍ كالطَّعْنِ يَذْهَبُ فيه الزَّيتُ والفتُلُ)(٢)

[ص ٣١ س ١٢]

استشهد به على مجيء الكاف فاعلة لِينهى.

واستشهد به الرّضي على هذه المسألة. ونقل البغداديّ عن ابن عصفور أنه قال: ومنه استعمال الحرف اسمًا للضرورة كقول الأعشى «أتنتهون»... البيت، فجعل الكاف فاعلة لينهى. وقول امرىء القيس:

وإنّك لم يَفخَرْ عَلَيْكَ كفَاخِرٍ ضَعِيفٍ ولم يَغْلِبْكَ مِثْلُ مُغلّبِ(٣)

فجعل الكاف فاعلةً بيفخر.

والدليل على أنها فاعلة في البيتين: أنه لا بُدّ للفعل من فاعل فلا يجوز أن يكون الفاعل محذوفًا، ويكون تقديره: في البيت الأول ناهٍ كالطّعن، وفي البيت الثاني فاخر كفاخر، لأنه لا يخلو بعد الحذف أن يقام المجرور مقامه أو لا يقام.

فإن لم يقم مقامه لم يجز ذلك، لأن الفاعل لا يحذف من غير أن يقام شيء مقامه، وإن قدّر لزم أن يكون المجرور فاعلاً، والمجرور الذي حرف الجرّ فيه غير زائد لا يكون فاعلاً، فلمّا تعذّر حذف الفاعل على التّقديرين لم يبق إلا أن تكون الكاف هي

---

(١) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الجنى الداني ٨٢، وخزانة الأدب ١٠/١٦٨.

(٢) البيت من البسيط، وهو للأعشى في ديوانه ١١٣، والأشباه والنظائر ٧/٢٧٩، والجنى الداني ٨٢، والحيوان ٣/٤٦٦، وخزانة الأدب ٩/٤٥٣، ٤٥٤، ١٠/١٧٠، وسر صناعة الإعراب ١/٢٨٣، وشرح شواهد الإيضاح ٢٣٤، وشرح المفصل ٨/٤٣، ولسان العرب ١٤/٢٧٢ (دنا)، والمقاصد النحوية ٣/٢٩١، وبلا نسبة في الخصائص ٢/٣٨٦، ورصف المباني ١٩٥، وشرح ابن عقيل ٣٦٦، والمقتضب ٤/١٤١، وشرح الرضي ٤/٢٦٩.

(٣) البيت من الطويل، وهو لامرىء القيس في ديوانه ٤٤، والأضداد ٥٣ وخزانة الأدب ١٠/١٧٠، ولسان العرب ١/٦٥١ (غلب)، والمزهر في علوم اللغة وأنواعها ٢/٤٨٧، وبلا نسبة في رصف المباني ١٩٦.

الفاعلة، عوملت معاملة مثل؛ لأن معناها كمعناه، وحكم لها بحكمه بدلاً من حكمها، انتهى الغرض منه.

ومعنى البيت: لا يمنع الجائرين عن الجَوْر مثل طعن نافذ إلى الجَوْف يغيب فيه الزيت مع فتيلة الجراحة.

* * *

١١٠٧ ـ (بنا كالجَوَى مِمّا نَخاف وقَدْ نَرى شِفاءَ القُلوبِ الصّادياتِ الحَوائمِ)[1]

[ص ٣١ س ١٤]

استشهد به على مجيء الكاف مبتدأ، فإنها بمعنى مثل، وخبرها المجرور المتقدّم عليها.

«الصّاديات»: العطاش، و«الحوائم»: التي تحوم حول الماء. ولم أعثر على قائله.

* * *

١١٠٨ ـ (لَوْ كان في قَلْبي كَقَدْرِ قُلامةٍ فضلاً لغيرِكِ ما أَتَتْك رَسائِلي)[2]

[ص ٣١ س ١٦]

استشهد به على مجيء الكاف اسمًا لكان.

والبيت لجميل بن مَعْمَر العُذريّ، وقبله:

يا رُبَّ عارِضَةٍ عَلَيْنا وَصْلَها بالجدّ تخلطُه بِقَوْلِ الهازِلِ
فأَجَبْتُها بالقَوْل بعد تَأَمُّلٍ حُبيّ بثَنْية عن وِصالك شاغِلِي

* * *

١١٠٩ ـ (لا يبرمُون إذا ما الأفق جَلَّلهُ بَرْدُ الشّتاءِ من الإمحال كالأَدَمِ)[3]

[ص ٣١ س ١٨]

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شفاء العليل ٦٧١.

(٢) البيت من الكامل، وهو لجميل بثينة في ديوانه ١٧٨، والأغاني ٨/ ١٠٠، وخزانة الأدب ٥/ ٢٢٢، والزهرة ١/ ١٥٥، وبلا نسبة في الجنى الداني ٨٣.

(٣) البيت من البسيط، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ١٠١، والجنى الداني ٨٣، وخزانة الأدب ١٠/ ١٨، وبلا نسبة في لسان العرب ١١/ ٦١٧ (محل).

استشهد به على مجيء الكاف مفعولة. قال: وذلك في الشّعر كثير جدًا، ولم يرد في النّثر فاختص به: ولا يبرمون أي لا يكونون. أبرامًا: جمع بَرَمٍ: وهو مَن لا يدخل مع القوم في المَيْسرِ. وقيل: لا يَبْرَمُون أي لا يضجرون من النّاس.

والبيت من قصيدة للنّابغة الذبياني يمدح بها غسّان.

* * *

١١١٠ - إذا أنت لم تنفع فضُرّ فإنّما (يُرجّى الفتى كَيما يَضُرُّ ويَنْفَعُ)[١]

[ص ٣١ س ٢٩]

استشهد به على أنّ كي تختصّ بما الاستفهامية، وأن وما المصدريَّتَيْنِ وتقدّم الكلام على هذا البيت في صحيفة ٤.

* * *

١١١١ - (لِلَّهِ يَبْقَى على الأيام ذو حِيَدٍ) بِمُشْمَخِرٍّ به الظَّيّانُ والآسُ[٢]

[ص ٣٢ س ٩]

استشهد به على أنّ اللاّم تأتي للتعجّب مع اسم الله. وهذه رواية صحيحة. وروي أيضًا: تالله يبقى. [٢/ ٣٠] الخ.

والتاء فيه للقسم، وعليها استشهد الدّمامِينيّ بالبيت. قال عند قول التّسهيل: وتختصّ مكسورة الميم أو مضمومتها بالرّبّ، والتاء واللاّم بالله، أي يختصان بلفظ الله نحو ﴿تَاللهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾[٣] ونحو: «تالله يبقى» الخ...

---

(١) تقدم الشاهد برقم ١٠٠٤.

(٢) البيت من البسيط، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في شرح شواهد الإيضاح ٥٤٤، وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٧٤، ولسان العرب ١٣/ ٢٧٥ (ظين)، ولأمية بن أبي عائذ في الكتاب ٣/ ٤٩٧، ولمالك بن خالد الخناعي في جمهرة اللغة ٥٧، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٩٩،وشرح أشعار الهذليين ١/ ٤٣٩، وشرح شواهد الإيضاح ٣٠٤، ولسان العرب ٣/ ١٥٨ (حيد)، ٦/ ١٧٣ (قرنس)، ١٥/ ٢٦ (ظيا)، ولعبد مناة الهذلي في شرح المفصل ٩/ ٩٨، ولأبي ذؤيب أو لمالك في شرح أشعار الهذليين ١/ ٢٢٨، ولأبي ذؤيب أو لمالك أو لأمية في خزانة الأدب ١٠/ ٩٥، ولأبي ذؤيب أو لمالك أو لأمية أو لعبد مناف الهذلي أو لِلفَضل بن عباس أو لأبي زبيد الطائي في خزانة الأدب ٥/ ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ولأبي ذؤيب ولأمية أو للفضل بن العباس في شرح المفصل ٩/ ٩٩، وللهذلي في جمهرة اللغة ٢٣٨، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٦/ ٢٣، والجنى الداني ٩٨، وجواهر الأدب ٧٢، ورصف المباني ١١٨، ١٧١، وشرح الأشموني ٢/ ٢٩٠، والصاحبي في فقه اللغة ١١٤، واللامات ٨١، ومغني اللبيب ١/ ٢١٤، والمقتضب ٢/ ٣٢٤، وسيعاد برقم ١١٦٤.

(٣) ٨٥/ يوسف: ١٢.

قال: هكذا أنشده صاحب الصّحاح بالتاء. وغيره ينشده باللاّم.

وفي باب القسم من الارتشاف، قال قُطرب: التّاء لا تدخل إلا في موضع واحدٍ لمعنى التعجّب أو القسم. فالتعجّب نحو: تالله ما أكرم زيدًا، والقسم نحو: تَاللَّهِ ما علمت هذا. انتهى.

وهذا غريب جدًا فإنه يقتضي أن التاء تتمحّض للتعجّب وتَخْلو عن القسم، ولهذا لم يجيء بعدها ما يصلح للجوابيّة. وهو جملة التعجّب، فإنها لا يُقْسَم عليها.

وأمّا اللاّم فنحو: لله لا يؤخر الأجل، ولله لا يبقين. وهِيَ مخصوصة بما فيه معنى التعجّب كما مثلنا، فلا يقال: لله لقد قام زيد، ولا ليقومنّ زيد، نصّ عليه ابن الحاجب وغيره. وعلى هذا فكان ينبغي أن يقيّد بإرادة التعجّب، وكذا التّاء. وكلام الزمخشري جازم بذلك[1].

والبيت من شواهد الرّضي[2]، ورواه «تالله» كالدّمامينيّ.

قال البغدادي: على أنه حذف من يبقى (لا) والتقدير: تالله، لا يبقى. وأنشده سيبويه[3] بلفظ «لله يبقى على الأيّام»... البيت.

على أن اللاّم فيه حرف قسم وتعجّب وهذا نصه. وقد تقول تالله. وفيها معنى التعجّب. وبعض العرب يقول في هذا المعنى: لله، فيجيء باللاّم ولا يجيء إلاّ أن يكون فيه معنى التَّعَجُب، وأنشد البيت، وهو من قصيدة أولها[4]:

يا ميّ أن تَفْقدِي قَوْمًا وَلَدْتِهِم ... أو تُخْلَسِيهم فإنّ الدهر خَلاّسُ[5]

عَمْرٌو وعبدُ منافٍ والّذي عَهَدَتْ ... بِبَطْنَ عَرْعَرَ آبي الضّيمِ عبّاسُ[6]

يا مَيّ إن سِباعَ الجَوّ هالكةٌ ... والعُفْرُ والأدْمُ والآرام والنّاسُ[7]

---

(١) المفصل للزمخشري ٣٤٥.

(٢) شرح الرضي ٤/ ٣١٥.

(٣) الكتاب ٣/ ٤٩٧.

(٤) ديوان الهذليين ٣/ ١.

(٥) تخلسيهم: تسلبيهم. والخلس: أخذ الشيء بسرعة، والشاعر يقول ذلك لامرأته وقد فقدت أولادها، فبكت، فقال لها: يا مي إن تفقدي...

(٦) أراد بعمرو: عمرو بن عبد مناف بن قصي، وهو هاشم بن عبد مناف. والعباس هو ابن عبد المطلب، وكلهم من ولد مدركة بن إلياس بن مضر. آبي: من الإباء وهو الامتناع. الضيم: الظلم.

(٧) العفر: الظباء يعلو بياضها حمرة. الأدم: ضرب آخر منها في ظهورها مسكية، أي بطونها بيض وظهورها سمر. الآرام: البيض، والواحد رئم، وهو الذي لا يخالط بياضه شيء.

تـالله لا يُـعْـجِـزُ الأيـامَ مُـبْـتـرِكٌ في حَوْمة المـوْتِ رَزّام وفرّاسُ[1]

يَحْمِي الصَّرِيمة أحدانِ الرّجال له صَيْدٌ ومُسْتَمِعٌ بالـلّيل هَمّاسُ[2]

ثم وصف الأسد بثلاثة أبيات فقال:

يـا مـيّ لا يُعْجِزُ الأيّام ذو حِيَـدٍ بِـمُـشْـمَـخِـرٍّ بـه الـظَّـيَّـانُ والآسُ

قال: قال ابن السيِّد: ويروى بالجيم الموحّدة فعلمت أن للبيت روايات مختلفة.

قال: ويعني بقوله «ذو حِيَدٍ»: الوعل: قال المبرّد: الحَيَد بفتحتين: الرّوغان والفِرَار. والمشهور حِيَد بكسر المهملة وفتح المثناة التحتية جمع حَيْدَة كحِيَضٍ جمعُ حَيْضة. وهذه رواية ثعلب والسّكريّ.

قال اللخميّ[3]: قوله: ذو حِيَد، يُروى بفتح الحاء وكسرها، فَمَنْ رواه بفتحها فهو اعوجاجٌ يكون في قَرْن الوعل. وقيل: إنه مصدر من حاد يَحِيدُ حَيْدًا، وأصله السّكون، فلما اضطر حَرّك الياء. ومعناه: الروّغان. وقيل: هو جمع حَيْدة وهي العُقدة التي تكون في قَرْنه. وقيل: الحَيْد: القوة.

ومَن روى حِيَد بالكسر فهي نتوءات والوَحْدة حَيْدة. ويُرْوى: ذو جِيَدٍ بالجيم، وهو جناح مائل من الجبَل، وقيل: يعني به الظَّبْيُ، والوَعْل: التّيس الجبليّ، ويقال للأنثى، أُرْويَّة بضم الهمزة، وتشديد الياء، وربّما قالوا: وَعْلَة. انتهى.

وزعم الدّمامِينيّ في الحاشية الهنديّة: أن حِيَدًا بكسر الحاء جمع حَيْدَة بفتحها كبِدَر جمع بَدْرة، وهي الحرف النّاتىء في عَرْض الجبَل لا في أعلاه. هذا كلامه، وهو غير مناسب للمقام.

والمُشْمَخِرّ: الجبل الطويل. وقيل: العالي، والباء بمعنى في. والظّيّان: بفتح المعجمة وتشديد المثنّاة التحتيّة. ياسمين البر. وقيل: الرّمان الجبليّ.

---

(١) المبترك: المتعمد، وأراد به الأسد. الرزّام: المصوّت. والأسد إذا برك على فريسته رزم. الفراس: الذي يدق ما يصيبه.

(٢) الصريمة: رُمَيْلة فيها شجر. أحدان الرجال: الذي يقول أحدهم أنا الذي لا نظير له في الشجاعة والبأس. يقول: هذا الأسد يصيد هؤلاء الذين يدلّون بالشجاعة؛ وهو مع ذلك لا ينجو من الموت. وانظر الخزانة ٥/ ١٧٦ ـ ١٧٨.

(٣) اللخمي: محمد بن أحمد بن هشام بن خلف اللخمي، عالم بالأدب، أندلسي. له شرح فصيح ثعلب وغيره. توفي نحو ٥٦٠هـ. الأعلام ٦/ ٢١٢.

والآس: قال ابن السيد هو الرّيحان. وقيل: الآس: أثر النّحل إذا مرّت فسقَطَ منها بعض نُقَط من العسل حكاه الشيبانيّ[١]، وقال صاحب كتاب العين: هو شيءٌ من العسل.

وأوضحه ابن المستوفي[٢] في شرح شواهد المفصّل، فقال: هو [٢/ ٣١] نقط من العسل تقع من النّحل على الحجارة فيستدلّون بتلك على مواضع النّحل.

والبيت من قصيدة لأبي ذؤيب الهُذليّ. وقيل: لمالك بن خالد الخناعيّ. وقيل: لأميّة بن أبي عائذ الهذلي. وقيل: لعبد مناف الهُذليّ

* * *

١١١٢ ـ (فيَا لَكَ مِنْ لَيلٍ كأَنَّ نُجومَهُ بِكُلِّ مغارِ الفَتْلِ شُدَّتْ بيذْبُلِ)[٣]

[ص ٣٢ س ١١]

استشهد به على مجيء اللاّم للتعجّب مجرّدة عن اسم الله. واستشهد به الدّمامِينيّ على ما في الأصل عند قول التّسهيل في مبحث اللاّم مع قسم ودونه. فالأول نحو قوله: «لله لا يؤخر الأجل»، والثّاني: يُستعمل في النّداء كقولهم: «يا لَلْماء ويا للعشب» إذا تعجبوا من كثرتهما.

وقوله: «فيا لَكَ من ليلٍ...» البيت، وقولهم: «يا لَك رَجُلاً عَالِمًا»، وفي تمييزه كقولهم: «لله درّه فارِسًا»، و«لله أنت».

قوله: «بكلّ مُغار»: أي بكل حَبْل مُحْكم الفتل. و«شُدّت»: ربطت، و«يذبل»: جبل معروف.

والبيت من معلّقة امرىء القيس.

* * *

١١١٣ ـ (لِدُوا لِلْموتِ وابنُوا لِلْخرابِ) فكلُّكُمْ يَصِيرُ إلى ذَهابِ[٤]

[ص ٣٢ س ١٤]

---

(١) الشيباني: إسحٰق بن مرار، أبو عمرو الشيباني. تقدمت ترجمته في الشاهد ١٠٠٣.

(٢) ابن المستوفي: المبارك بن أحمد بن المبارك بن موهوب اللخمي الإربلي، من العلماء بالحديث واللغة والأدب. له: النظام في شرح شعر المتنبي وأبي تمام، توفي ٦٣٧هـ. الأعلام ٦/ ١٤٩.

(٣) البيت من الطويل، وهو لامرىء القيس في ديوانه ١٩، وخزانة الأدب ٢/ ٤١٢، ٣/ ٢٦٩، وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٧٤، وشرح عمدة الحافظ ٣٠٣، والمقاصد النحوية ٤/ ٢٦٩، وبلا نسبة في رصف المباني ٢٢٠، وشرح الأشموني ٢/ ٢٩١، ومغني اللبيب ١/ ٢١٥.

(٤) البيت من الوافر، وهو لأبي العتاهية في ديوانه ٣٣، وللإمام علي بن أبي طالب في خزانة=

استشهد به على مجيء اللاّم للصيرورة. واستشهد به في التّوضيح على هذه المسألة: قال صاحب التصريح: فإن الموت ليس علّة للولد، والخراب ليس عِلّة للبناء، ولكن صار عاقبتهما ومآلهما إلى ذلك.

ومن منع الصيرورة في اللاّم رَدّها إلى التعليل بحذف السبب، وإقامة المُسَبّب مُقامَه.

والبيت من شواهد الرّضيّ، قال البغداديّ: على أنّ اللاّم في قوله: للموت تسمى لام العاقبة، وهي فرع لام الاختصاص.

أقول: تسميتها بلام العاقبة وبلام الصيرورة هو قول الكوفيّين، ومثّلوه بقوله تعالى: ﴿فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَونَ لِيَكُونَ لهم عَدُوًّا وحَزَنًا﴾[1].

ويقـول الشّاعـر:

فَلِلْموت تَغذوا الوالداتُ سِخالها كما لِخراب الدُّور تُبْنى المساكِنُ[2]

ويقـول الآخـر:

فـإن يَـكُـن الـمـوْتُ أفـنـاهـم فَـلِـلْـمَـوْت مـا تَـلِـدُ الـوالِـدَهْ[3]

وقال ابن هشام في المغني: وأنكر البصريّون ومَن تبعهم لام العاقبة.

قال الزمخشري[4]: والتحقيق أنها لام العلة، وأن التّعليل فيها وارد على طريق المجاز دون الحقيقة، وبيانه أنه لم يكن داعيهم إلى الالتقاط أن يكون لهم عَدُوًّا وحَزَنًا، بل المحبّة والتّبنّي غير أن ذلك لمّا كان نتيجة التقاطهم له وثمرته شُبّه بالدّاعي الذي يفعل الفعل لأجله، فاللاّم مستعارة لما يشبه التّعليل كما استعير الأسد لِمن يُشبه الأسد.

والبيت من أبيات تنسب إلى أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب كرّم الله وجهه.

* * *

= الأدب ٩/ ٥٢٩ ـ ٥٣١، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ٣٣، والجنى الداني ٩٨، وشرح التصريح ٢/ ١٢، وشرح الرضي ٤/ ٢٨٤.

(١) ٨/ القصص: ٢٨.

(٢) البيت من الطويل، وهو لسابق البربري في خزانة الأدب ٩/ ٥٢٩، ٥٣٢، والعقد الفريد ٢/ ٦٩، وبلا نسبة في مغني اللبيب ١/ ٢١٤، ولسان العرب ١٢/ ٥٦٢ (لوم).

(٣) البيت من المتقارب، وهو لنهيلة بن الحارث المازني أو لشتيم بن خويلة في خزانة الأدب ٩/ ٥٣٠، ٥٣٣، ٥٣٤، ولشُتَيْم أو لسماك بن عمرو في لسان العرب ١٢/ ٥٦٢ (لوم)، وبلا نسبة في شرح شواهد المغني ٢/ ٥٧٢، ومغني اللبيب ١/ ٢١٤، وراجع خزانة الأدب ٩/ ٥٣٣ (الحاشية).

(٤) انظر الكشاف، تفسير سورة القصص، الآية الثامنة.

١١١٤ ـ (فلمّا تفرّقنا كأنّي ومالِكًا لِطُول اجتماعٍ لم نَبِتْ ليلةً معا)[١]

[ص ٣٢ س ١٨]

استشهد به على مجيء اللاّم بمعنى مع.

واستشهد به الأشموني على موافقة مع أيضًا.

والبيت من قصيدة لمتمّم بن نويرة الصحابي اليَرْبوعي يَرْثي بها أخاه مالِكًا.

* * *

١١١٥ ـ (لنا الفَضْلُ في الدنيا وأَنْفُك راغِمٌ ونَحْنُ لكم يَوْم القِيامة أَفْضَلُ)[٢]

[ص ٣٢ س ٢٠]

استشهد به على مجيء اللاّم بمعنى «مِن».

واستشهد به الأشمونيّ على هذا المعنى أيضًا. قال الصّبّان[٣]:

(راغمٌ: لاصِقٌ بالرَّغام بفتح الرّاء، وهو التراب كناية عن الذّلة والاحتقار).

والبيت لجرير. [٢/ ٣٢].

* * *

١١١٦ ـ (كَضَرائِر الحَسْناء قُلْن لِوَجْهِها حَسَدًا وبُغْضًا إنه لَدَمِيمُ)[٤]

[ص ٣٢ س ٢٧]

استشهد به على مجيء اللاّم بمعنى عَنْ: قال الصبان[٥]: (قوله: لدميم: بالدّال

---

(١) البيت من الطويل، وهو لمتمم بن نويرة في ديوانه ١٢٢، وأدب الكاتب ٥١٩، والأزهية ٢٨٩، والأغاني ١٥/٢٣٨، وجمهرة اللغة ١٣١٦، وخزانة الأدب ٨/ ٢٧٢، وشرح اختيارات المفضل ١١٧٧، وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٦٥، والشعر والشعراء ١/ ٣٤٥، وبلا نسبة في الجنى الداني ١٠٢، ورصف المباني ٢٢٣، وشرح الأشموني ٢/ ٢١٩ (٢/ ٢١٨)، وشرح التصريح ٢/ ٤٨، ولسان العرب ١٢/ ٥٦٤ (لوم)، ومغني اللبيب ١/ ٢١٢.

(٢) البيت من الطويل، وهو لجرير في ديوانه ١٤٣، والجنى الداني ١٠٢، وجواهر الأدب ٧٥، وخزانة الأدب ٩/ ٤٨٠، وشرح شواهد المغني ١/ ٣٧٧، ولسان العرب ٢/ ٢٤ (حتت)، ومغني اللبيب ١/ ٢١٣، وبلا نسبة في جواهر الأدب ٧٥، وشرح الأشموني ٢/ ٢٩١ (٢/ ٢١٨).

(٣) حاشية الصبان ٢/ ٢١٨.

(٤) البيت من الكامل، وهو لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ٤٠٣، وخزانة الأدب ٨/ ٥٦٧، وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٧٠، وبلا نسبة في تخليص الشواهد ٣٦٠، والجنى الداني ١٠٠، وشرح الأشموني ٢/ ٢٩١ (٢/ ٢١٨)، ولسان العرب ١٢/ ٢٠٨ (دمم)، ومغني اللبيب ١/ ٢١٤.

(٥) حاشية الصبان ٢/ ٢١٨.

المهملة من الدّمامة وهي القُبح، ومعناه: مطْلِيّ بالدِّمام ككِتاب وهو ما يُطْلى به الوجه لتحسينه).

والبيت من قصيدة مشهورة لأبي الأسود الدؤلي.

* * *

١١١٧ - [يـا بـؤس لـلـحـرب الـتـي وَضَعَتْ أَراهِطَ فاسْتَراحوا][١]

* * *

١١١٨ - (ومَـلَـكْـتَ مـا بـيـن العِـراق ويَـثْـرِبٍ مُـلْـكًـا أَجـار لِـمُـسْـلـمٍ ومُـعـاهِـدِ)[٢]

[ص ٣٣ س ٣]

استشهد به على مجيء اللاّم زائدة بين الفِعل المتعدّي ومفعوله.

والبيت من شواهد التّوضيح أيضًا على هذه المسألة.

قال في التصريح[٣]: أي أجار مُسْلِمًا، وهي بالجيم. وقال الدّمامِينيّ لا تتعيّن الزّيادة فيه لاحتمال أن يكون أجار بمعنى فعل الإجارة، واللاّم صلة له.

والبيت لابن ميّادة الرّماح بمدح عبد الواحد بن سليمان بن عبد الملك.

* * *

١١١٩ - (هَـذا سُـراقـةُ لِـلْـقـرآن يَـدْرسُـهُ) والمَرْءُ عند الرُّشا إن يَلْقَها ذِيبُ[٤]

[ص ٣٣ س ٩]

استشهد به على مجيء الهاء مفعولاً مُطلقًا.

---

(١) سقط البيت من الأصل، وهو من مجزوء الكامل، وهو لسعد بن مالك في الخزانة ١/٤٦٨، ٤٧٣، وشرح شواهد المغني ٥٨٢، ٦٥٧، والكتاب ٢/٢٠٧، وبلا نسبة في الجنى الداني ١٠٧، ورصف المباني ٢٤٤، وشرح المفصل ٢/١٠، ١٠٥، ٤/٣٦، ٥/٧٢، وشرح شذور الذهب ٣٨٩، واللامات ١٠٨، والمحتسب ٢/٩٣، ومغني اللبيب ١/٢١٦. والشاهد فيه: إقحام اللام بين المضاف والمضاف إليه، وهو يريد: يا بؤس الحرب.

(٢) البيت من الكامل، وهو لابن ميادة في الأغاني ٢/٢٨٨، وشرح التصريح ٢/١١، وشرح شواهد المغني ٢/٥٨٠، والمقاصد النحوية ٣/٢٧٨، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/٢٩، والجنى الداني ١٠٧، وشرح الأشموني ٢/٢٩١، ومغني اللبيب ١/٢١٥، وسيعاد برقم ١٧٤٦.

(٣) شرح التصريح ٢/١١.

(٤) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب ٢/٣، ٥/٢٢٦، ٩/٤٨، ٦١، ٥٤٧، ورصف المباني ٢٤٧، ٣١٥، وشرح التصريح ١/٣٢٦، وشرح شواهد المغني ٥٨٧، والكتاب ٣/٦٧، ولسان العرب ١٠/١٥٧ (سرق)، والمقرب ١/١١٥، وشرح الرضي ١/٣٠٤، ٢/٤٠٤.

والبيت من شواهد سيبويه والرّضيّ. قال البغداديّ: على أنّ الضمير في يدرسه راجعٌ إلى مضمون يدرس أي يدرس الدّرس، فيكون راجعًا للمصدر المدلول عليه بالفعل. وإنما لم يجز عوده للقرآن لِئلاّ يلزم تعدّي العامل إلى الضّمير وظاهره معًا.

واستشهد به أبو حيّان في شرح التسهيل على أنّ ضميرَ المصدر قد يجيء مُرادًا به التّأكيد وأنّ ذلك لا يختصّ بالمصدر الظّاهر على الصحيح. وأورده سيبويه على أن تقديره عنده: والمرء عند الرُّشا ذِئبٌ إن يَلْقَها[١].

وتقديره عند المبرّد: إن يَلْقها فهو ذئب.

وهذا من أبيات سيبويه الخمسين التي لم يقف على قائلها أحدٌ.

قال الأعلم[٢]: هجا هذا الشّاعر رَجُلاً من القُرّاء نُسِب إليه الرّياء، وقبول الرُّشا، والحرص عليها.

وكذلك أورده ابن السّراج في الأصول

وزعم الدّمامِينيّ في الحاشية الهنديّة: أن هذا البيت من المدح لا من الهجاء، وظنّ أن سراقة: هو سُراقة بن جُعْشم الصّحابيّ مع أنه في البيت غير معلوم مَن هو. وحرّف فيه تحريفات ثلاثة:

الأول: أنّ الرُّشا بضمّ الرّاء والقَصْر جمع رُشْوة قال هو بكسر الرّاء مع المدّ: الحَبْل، وقَصَره للضّرورة وأنّثه على معنى الآلة. وكلامه هذا على حدّ «زَنَّاه وحَدَّهُ»[٣].

والثاني: أن قوله: يَلْقَها بفتح الياء من اللُّقَى، وهو ضَبطَهُ بضمّ الياء من الإلقاء.

والثالث: أن قوله: ذيب بكسر الذّال وبالهمزة المبدلة ياء، وهو الحيوان المعروف، وهو صَحَفَهُ «ذَنَبًا» بفتح الذّال والنّون.

قال: قوله عند الرُّشا متعلق بذَنَب لما فيه من معنى التأخر، والمعنى إن يُلْقِ إنسان الرُّشا فهو متأخر عند إلقائها، يريد أن سراقة درس القرآن فتقدّم والمرء متأخّر عند اشتغاله بما لا يُهم كمن امتهن نَفْسه في السّقي، وإلقاء الأرْشِية في الآبار.

وهذا كلامه. وتبعه فيه الشّمنيّ، فاعتبروا يا أولي الأبصار.

* * *

(١) الكتاب ٣/٦٨.
(٢) شرح الأعلم ١/٤٣٧.
(٣) أي اتهمه بالزنا وأقام عليه الحد.

١١٢٠ ـ (أَحجّاجُ لا تُعطِ العُصاةَ مناهُمُ ولا اللَّهُ يُعطِي لِلعُصاةِ مُنَاها)[١]

[ص ٣٣ س ١١]

استشهد به على أن اللاّم قد تدخل على أحد المفعولين المتأخرين عن العامل: قال: لكنّ شاذٌّ لقوة العامل.

وفي التّصريح[٢]: ومنع ابن مالك زيادتها مع عامل يتعدّى لمفعولين وَرُدّ بقوله:

ولا اللَّهُ يُعطِي لِلعُصاةِ مناها

ولعل ابن مالك قال ذلك في غير التّسهيل، ونَصُّه فيه، و«سماعًا» في نحو: ﴿رَدِفَ لَكُم﴾[٣]. قال الدّمامينيّ: حيث يكون العامل باقيًا على قوّته ولم يعرض له ضَعْفٌ بتأخر ولا فرعيه. ومنه قول الشاعر: وأنشد البيت. [٢/ ٣٣] قال: فزاد اللاّم في أحد المفعولين مع تأخيرهما وهو شاذ لقوة العامل.

والبيت من أبيات لِلَيلى الأخيليّة تمدح بها الحجّاج بن يوسف الثّقفيّ.

* * *

١١٢١ ـ فقلت ادْعُ أُخرى وارفَعِ الصَّوْتَ جَهْرَةً (لعلّ أبي المِغوارِ منك قَرِيبُ)[٤]

[ص ٣٣ س ١٨]

استشهد به على الجرّ بلعل في لغة عقيل.

وفي الدّمامينيّ: وزعم الفارسيّ: أنه لا دليل في ذلك، لأنه يحتمل أن الأصل لعله لأبي المغوار جوابٌ قريبٌ إلى آخر ما في الأصل.

قال: وهذا تكلّف كثير، ولم يثبت تخفيف لَعلّ، ثم هو محجوجٌ بنقل الأئمة أن الجرّ بلعل لغة قوم بأعيانهم.

---

(١) البيت من الطويل، وهو لليلى الأخيلية في ديوانها ١٢٢، وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٨٨، ومغني اللبيب ١/ ٢١٨، وبلا نسبة في شرح التصريح ٢/ ١١.

(٢) شرح التصريح ٢/ ١١.

(٣) ٧٢/ النمل: ٢٧.

(٤) البيت من الطويل، وهو لكعب بن سعد الغنوي في الأصمعيات ٩٦، وخزانة الأدب ١٠/ ٤٢٦، ٤٢٨، ٤٣٠، ٤٣٦، وسر صناعة الإعراب ٤٠٧، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٦٩، وشرح شواهد المغني ٦٩١، ولسان العرب ١/ ٢٨٣ (جوب)، ١١/ ٤٧٣ (علل)، والمقاصد النحوية ٣/ ٢٤٧، وبلا نسبة في رصف المباني ٣٧٥، وشرح الأشموني ١/ ٥٦، وشرح ابن عقيل ٣٥٠، وشرح التصريح ١/ ٢١٣، وكتاب اللامات ١٣٦، ومغني اللبيب ٢٨٦، ٤٤١، وسيعاد الشاهد برقم ١٥١٦.

قال ابن هشام: واعلم أنّ مجرور لَعلّ في موضع رفع بالابتداء لتنزّل لعلّ منزلة الجارّ الزّائد نحو: بِحَسْبِك درهمٌ بجامع ما بينهما من عَدَم التّعلّق بعوامل. وقوله: «قريبٌ»: خبر ذلك المبتدأ.

قلت: اعتبار زيادتها من هذه الجهة أولى من عدم اعتبار زيادتها من جهة إفادتها لمعنى تأسيسيّ، وهو التّرجي كغيرها من الحروف التي هي غير زائدة. والبيت لكعب بن سعد الغنويّ.

* * *

١١٢٢ ـ (وكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلايَ طِحْتَ كما هَوى) بأَجْرامِهِ مِن قُنَّة النِّيق مُنْهوِي[1]

[ص ٣٣ س ٢٥]

استشهد به على أنّ لولا الامتناعية إذا وليها ضميرُ جَرٍّ مَوْضِعهُ جرٌّ بها.

وعبارة التّسهيل أوضح، ونصه مع شرح الدّمامِينيّ له: قد يلي عند غير المبرّد لولا الامتناعية الضّمير الموضوعُ لِلنّصب والجرّ.

قال الشّلَوْبين: اتّفق أئمة البصريّين والكوفيّين على أنهم يقولون: لولايَ ولولاكَ، ولولاهُ. فإنكار المبرّد هذَيانٌ.

وإذا وليها الضّمير فإنّهُ يليها مجرورُ الموضع عِند سيبويه والجمهور[2]، فيكون حرفًا جارًّا للضمير مختصًّا بجره دون الظاهر، كما اختصّت الكاف وحتى بجرّ الظاهر دون المضمر، ولا يتعلّق بشيء، ثم هذا الضّمير المجرور بلولا موضعه رفعٌ بالابتداء، والخبرُ محذوفٌ مرفوعه عند الأخفش والكوفيّين، فالضّمير مبتدأ ولولا غير جارة، ولكنهم أنابوا الضّمير المخفوض عن المرفوع كما عكسوا، إذ قالوا: ما أنا كأنت، ولا أنت كأنا.

ويرد عليه أن النّيابة إنما وقعت في الضّمائر المتّصلة، لشبهها بالأسماء الظاهرة في الاستقلال، فإذا عطف عليه اسم ظاهر تعيّن رفعه نحو: لولاك وزيد، لأنها تخفض الظّاهر. انتهى. والبيت من قصيدة ليزيد بن الحكم.

* * *

(١) البيت من الطويل، وهو ليزيد بن الحكم في الأزهية ١٧١، وخزانة الأدب ٥/٣٣٦، ٣٣٧، ٣٤٢، وسر صناعة الإعراب ٣٩٥، وشرح أبيات سيبويه ٢/٢٠٢، وشرح المفصل ٣/١١٨، ٩/٢٣، والكتاب ٢/٣٧٤، ولسان العرب ١٢/٩٢ (جرم)، ١٥/٣٧٠ (هوا)، وبلا نسبة في الإنصاف ٢/٦٩١، والجنى الداني ٦٠٣، وجواهر الأدب ٣٩٧، وخزانة الأدب ١٠/٣٣٣، ورصف المباني ٢٩٥، وشرح الأشموني ٢/٢٨٥، وشرح ابن عقيل ٣٥٣، ولسان العرب ١٥/٤٧٠ (إمّالا)، والممتع في التصريف ١/١٩١، والمنصف ١/٧٢.

(٢) انظر الكتاب ٢/٣٧٣.

١١٢٣ ـ (لَوْلاكَ في ذَا العامِ لم أَحْجُجِ)[١]

[ص ٣٣ س ٢٥]

استشهد به على ما مرّ في البيت قبله، وأنشده أبو حيّان على هذه المسألة أيضًا. ولفظ روايته كما في نسخة منه:

لولاك هذا العام لم أحجج

والأشبه أن يكون من جيميّة للعرجي. نقل في الأغاني[٢] بعضها لموافقته لأسلوبها وبحرها.

* * *

١١٢٤ ـ أَسْمَعْتُكُمْ يَوْمَ ٱدْعَوني مُرَبَّأَةً (لولاكُمُ ساغ لَحْمِي عِنْدها ودَمِي)[٣]

[ص ٣٣ س ٢٦]

استشهد به على ما في البيتين قبله. ولم نعثر على مَن خوطب به، ولا قائله.

* * *

١١٢٥ ـ خَليليَّ إنَّ العامِريَّ لَغارِمٌ (ولولاهُ ما قَلَّتْ لَدَيَّ الدَّراهِمُ)[٤]

[ص ٣٣ س ٢٦]

استشهد به على ما في الأبيات قبله. قال أبو حيّان: ويحتمل أن يكون فلولاه من باب: فبيناهُ يشرب أي فبينا هو يشرب. ولم نعثر على قائله. [٢/ ٣٤].

* * *

١١٢٦ ـ (فَلَولاهُمُ لَكُنتُ كَحُوتِ بَحْرٍ) هَوَى في مُظْلِمِ الغَمَراتِ دَاجِي[٥]

[ص ٣٣ س ٢٦]

استشهد به على ما في الأبيات قبله.

(١) صدر البيت (أومَتْ بعينيها من الهودج) والبيت من السريع وهو لعمر بن أبي ربيعة في ملحق ديوانه ٤٨٧، وخزانة الأدب ٥/ ٣٣٣، ٣٣٥، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤٢، وكتاب الصناعتين ١١٤، وبلا نسبة في الإنصاف ٦٩٣، وشرح قطر الندى ٢٥١، والمقاصد النحوية ٣/ ٢٦٤.

(٢) انظر الأغاني ١/ ٤٠٦ ـ ٤٠٧، ٢/ ٣٦٦، ٣/ ٣٤٧ «طبعة دار الكتب»، وديوان العرجي ١٩ ـ ٢٠.

(٣) البيت من البسيط، وهو للأخطل في ديوانه ٣١٣، وتذكرة النحاة ٤٤٧.

(٤) البيت من الطويل، ولم يرد في المصادر النحوية الأخرى.

(٥) البيت من الوافر، وهو لعبد الرحمٰن بن حسان في ديوانه ١٨، وجمهرة اللغة ٤٥٢، ١٠٣٨، وشرح المفصل ٩/ ١١٤، وبلا نسبة في الممتع في التصريف ٣٨٢.

وفي شَرح التسهيل لابي حيّان: فأمّا قوله: «فلولاهم لكنت كحوت بحر» الخ... فيحتمل أن يكون ضَمِيرَ رَفع، وضَمِير جَرٍّ، لأن «هم» ضمير يكون مرفوعًا ومنصوبًا ومجرورًا.

على هذا نقول: لولايَ ولولاكَ، ولولاكُما ولولاكُمْ، ولولاكُن، ولولاه، ولولاهما، ولولاهم، ولولاهُنّ.

والبيت من أبيات ثلاثة لعبد الرحمٰن بن حسّان بن ثابت هجا بها عبد الرحمٰن بن الحكم بن أبي العاصي، وهي(1):

فأمّا قَوْلُكَ الخلفاءُ منّا ... فهم منعوا وريدَك من وِداج

ولولاهم لكُنتَ كحُوتِ بَحْرٍ ... هوى في مُظلمِ الغَمَرات داجِي

وكنت أذلّ من وتَدٍ بقاع ... يُشَجِّج رَأْسَهُ بالفِهْر واجِي

والبيت الأخير من شواهد سيبويه(2). قال الأعلم: الشّاهد فيه بدل الياء من همزة واجىء ضرورة. والواجي: من وجأتُ الوتد أي ضربت رأسه ليرسب تحت الأرض. والتّشجيج: ضَرْب رأسه، ومنه الشّجة في الرأس.

يقول هذا لعبد الرحمٰن بن الحكم بن أبي العاصي، وكانت بينهما مهاجاة أي لولا مكانك من الخلفاء لعلوتك وأذلَلْتُك بالهِجاء.

والفِهْر: الحَجَر مِلءُ الكَف، وجعل الوتد بقاعٍ في الوصف بالذّل.

* * *

١١٢٧ ـ (شَرِبْنَ بماء البَحْرِ ثم تَرَفَّعَتْ ... متى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ)(3)

[ص ٣٤ س ٤]

---

(1) ديوان عبد الرحمٰن بن حسان ١٨. (2) الكتاب ٣/ ٥٥٥.

(3) البيت من الطويل، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في الأزهية ٢٠١، والأشباه والنظائر ٤/ ٢٨٧، وجواهر الأدب ٩٩، وخزانة الأدب ٧/ ٩٧ ـ ٩٩، والخصائص ٢/ ٨٥، وسر صناعة الإعراب ١٣٥، ٤٢٤، وشرح أشعار الهذليين ١/ ١٢٩، وشرح شواهد المغني ٢١٨، ولسان العرب ١/ ٤٨٧ (شرب)، ٥/ ١٦٢ (مخر)، ١٥/ ٤٧٤ (متى)، والمحتسب ٢/ ١١٤، والمقاصد النحوية ٣/ ٢٤٩، وبلا نسبة في أدب الكاتب ٥١٥، والأزهية ٢٨٤، وأوضح المسالك ٣/ ٦، والجنى الداني ٤٣، ٥٠٥، وجواهر الأدب ٤٧، ٣٧٨، ورصف المباني ١٥١، وشرح الأشموني ٢٨٤، وشرح ابن عقيل ٣٥٢، وشرح عمدة الحافظ ٢٦٨، وشرح قطر الندى ٢٥٠، والصاحبي في فقه اللغة ١٧٥، ومغني اللبيب ١٠٥.

استشهد به على أن «الباء» ترد بمعنى: مِن، ولم يقيّد «من» هذه وهي التّبعيضيّة كما نصّ عليه في التّسهيل.

قال الدّمامينيّ: وفي هذا المعنى خلافٌ، وممن ذكرَهُ الأصمعيّ والفارسيّ في التذكرة، ونقل عن الكوفيّين، وقال به القتيبيّ، والمصنّف، واستدلّوا عليه بقوله تعالى: ﴿عينًا يَشْرَبُ بها عِبادُ الله﴾[1].

أي منها، وبقول الشاعر: «شَرِبْن بماء البحر». البيت، وبقول الآخر:

(فَلَثَمْتُ فاها آخِذًا بِقُرونِها شُرْبَ النّزيف ببرد ماء الحَشْرَجِ)[2]

إلى أن قال: وقد صرّح ابن جِنّي بإنكار أن تكون «مِن» للتّبعيض، واعترض بأنها شهادة على النّفي فلا تقبل.

وأجيب بأن الشّهادة على النّفي ثلاثة أقسام:

في أمر عُلم بالقَطْع نحو: إن العرب لم تنصب المضاف إليه.

وفي أمر مظنون نشأ عن استقراء صحيح نحو: إنه ليس في كلام العرب اسم متمكّن آخره واو «قبلها ضمّة».

وفي أمر شائع غير منحصر نحو: لم يطلّق زيدٌ امرأته من غير دليل. فالشّهادة على النّفي في الأولين مقبولة، وفي الثالث مردودة.

وكلام ابن جنيّ من الثاني المقبول؛ لأنه شديد الاطّلاع على لسان العرب. انتهى.

والضمير في شربن للحناتم في بيت قبل الشاهد وهو:

سقى أُمَّ عَمْرٍو كُلَّ آخِرِ لَيْلَةٍ حناتِمُ سودٍ ماؤُهُنَّ ثَجِيجُ[3]

والحناتم: السّحاب في سواده، وثجيج: سائل.

---

(١) ٦/ الإنسان: ٧٦.

(٢) البيت من الكامل، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ملحق ديوانه ٤٨٨، والأغاني ١/ ١٨٤، وجمهرة اللغة ١١٣٣، ولجميل بثينة في ملحق ديوانه ٢٣٥، ولجميل أو لعمر في لسان العرب ٢/ ٢٣٧ (حشرج)، ١٢/ ٥٣٣ (لثم)، ولعبيد بن أوس الطائي في الحماسة البصرية ٢/ ١١٣، والحيوان ٦/ ١٨٣، ولجميل أو لعمر أو لعبيد في شرح شواهد المغني ٣٢٠، والمقاصد النحوية ٣/ ٢٧٩، ولجميل أو لغيره في تهذيب تاريخ دمشق ٣/ ٤٠٦، ووفيات الأعيان ١/ ٣٧٠، وبلا نسبة في الاشتقاق ٣٩١، وإصلاح المنطق ٢٠٨، والجنى الداني ٤٤، وجواهر الأدب ٤٨، وعيون الأخبار ٤/ ٩٢، ومغني اللبيب ١٠٥.

(٣) شرح أشعار الهذليين ١/ ١٢٩.

وهما من قصيدة لأبي ذؤيب الهذلي.

* * *

١١٢٨ ـ (بَذَلْنا مارِنَ الخَطِّيّ فِيهِمْ وكُلَّ مُهنَّدٍ ذَكَرٍ حُسامِ
مِنَا أن ذَرّ قَرْنُ الشَّمْسِ حتَّى أغابَ شرِيدَهُمْ قَتَرُ الظَّلامِ)(١)

[ص ٣٤ س ٨، ٩]

الشاهد في قوله «مِنا» بالألف، فإن الكسائي زعم أنها الأصل، وأن الألف حذف لكثرة الاستعمال، ونقل [٢/ ٣٥] في الأصل تأويل الجمهور له.

وفي الدّمامِينيّ، قال أبو حيّان: وخرّجه أبو الفتح بن جِنّي على «أن مِنَا» مصدر: مَنَى إذا قدّر، وأنه استعمل ظَرْفا كخُفوق النّجم. قال: قُلْتُ: وتخريجُهُ على ذلك غير جَيّد إذا حاصل الكلام حينئذٍ أوقعنا بهم زمن تقدير طلوع الشّمس إلى حين انتشار الظّلام ولا طائل تحته، وليس مرادًا، وإنما المراد أن الإيقاع بهم حصل من طلوع الشمس إلى حين فُشُوّ الظُّلمة، وإخفائها لشريدهم فـ«منا» حينئذ كمِنْ الابتدائيّة والبيتان لبعض قُضاعة.

* * *

١١٢٩ ـ (وإنّا لَمِمَّا نَضرِبُ الكَبْشَ ضَرْبةً على رَأسِهِ تُلْقِي اللِّسانَ مِنَ الفَمِ)(٢)

[ص ٣٥ س ٥]

استشهد به على مجيء «مِنْ» بمعنى: «رُبّما». والبيت من شواهد سيبويه.

قال الأعلم(٣): (الشّاهد في قوله: «لَمِمَّا» ومعناه: لرُبّما، وهي (مِن) زيدت إليها «ما»، وجعلت معها على معنى «ربّما» فركّبت تركيبها) .اهـ.

ونقل البغدادي عن البغداديّات لأبي عليّ الفارسيّ: (قال أبو العباس: إن أراد سيبويه أنّ «ما» كافّة لـ«مِن» كما أنّها كافّة «لِرُبّ» فهو كما قال سيبويه، وإن أراد أنه

---

(١) البيتان من الوافر، وهما لبعض قضاعة في لسان العرب ١٣/ ٤٢٣ (منن)، والتاج (منن). وسيعاد البيتان عرضًا مع الشاهد ١٧٨٧.

(٢) البيت من الطويل، وهو لأبي حية النميري في الأزهية ٩١، وخزانة الأدب ١٠/ ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، وشرح شواهد المغني ٧٢، ٧٣٨، والكتاب ٣/ ١٥٦، ومغني اللبيب ٣١١، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ٢٦٠، والجنى الداني ٣١٥، وشرح شواهد الإيضاح ٢١٩، ومغني اللبيب ٣٢٢، ٥١٣، والمقتضب ٤/ ١٧٤.

(٣) شرح الأعلم ١/ ٤٧٧.

للتّقليل كان ذلك مسوّغًا إذا ثبت مسموعًا، ويبعد ذلك في البيت، فإنه ينبغي أن يكون غير مُقلِّل لضربه للكبش على رأسه.

وإنما قال هذا، لأن ربّ، وربّما عنده لا تفيد إلاّ القلّة).

والبيت لأبي حيّة النُّميريّ.

* * *

١١٣٠ ـ (وكنت أرى كالموت مِن بَين ساعةٍ فكيف بِبَيْنٍ كان موعِدَهُ الحشْرُ)[١]

[ص ٣٥ س ١٤]

استشهد به على زيادة «مِنْ» وقدّره أي: كنت أرى بين ساعة كالموت.

والبيت من شواهد العينيّ أيضًا. قال: الاستشهاد في قوله: «من» بين ساعة فإن الأخفش احتجّ به على جواز زيادة «من» في الإيجاب.

وأجيب عن هذا بأنه يحتمل أن تكون «مِنْ» لابتداء الغاية، وتكون الكاف في قوله كالموت اسمًا، ويكون المعنى وكنت أرى من بين ساعة حالاً مثل الموت كما في قولهم: رأيت منك أسدًا.

وفي البيت استشهاد آخر وهو توسّط خبر كان.

والبيت من قصيدة لسلمة بن يزيد بن مجمع الجَعْفيّ.

* * *

١١٣١ ـ يَظل به الحِرْباءُ يمثُل قائمًا (ويكثرُ فيه من حَنينِ الأباعرِ)[٢]

[ص ٣٥ س ١٥]

استشهد به على ما في البيت قبله، وهو من شواهد العينيّ، أيضًا على زيادة مِن.

قال: وأجيب عن هذا بأن «مِن» هٰهنا لبيان الجِنس، ومتعلّقه محذوف وهو في موضع نصب على الحال من الضّمير الذي يكثر، وهو ضمير ما دَلّ عليه العطف على يَظّل به الحِرْباء، ويكون تقدير الكلام: ويكثر فيه شَيْءٌ آخر من حنين الأباعر.

قلت: هذا لا يخلو عن تعسّف والظّاهر مع الأخفش.

---

(١) البيت من الطويل، وهو لسلمة بن يزيد الجعفي في سمط اللآلي ٧٠٨، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٠٨١، والمقاصد النحوية ٣/ ٢٧٣، ولليلى بنت سلمى في حماسة البحتري ٢٧٤.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في جمهرة اللغة ٣١٦، والمقاصد النحوية ٣/ ٢٧٥.

قال: والحِرْباء: ذكر أم حُبَيْن وهو حيوان بَريّ له سَنام كسنَام الجَمل يستقبل الشّمس، ويدور معها كيفما دارت، ويتلوّن ألوانًا بحرّ الشمس وهو في الظِّل أخضر. ويُكنّى: أبا قُرّة. وبه يُضرب المثل في الحزامة لأنه يلزم ساق الشّجرة ولا يُرْسله إلا ويُمسك ساقًا آخر.

وجمع الحِرْباء: حَرَابي، والأنثى حِرْباءة، وألف الحِرْباء للإلحاق بقرطاس فلذلك ينوّن ويلحقه الهاء، ومثله العِلْباء.

وهذا البيت في صفة يوم حارّ، ولم أعثر على قائله.

* * *

١١٣٢ ـ (ومَهما يَكُنْ عِندَ امْرِىءٍ مِن خَليقَةٍ وإنْ خالَها تَخفَى على النّاسِ تُعْلَمِ)[1]

[ص ٣٥ س ١٧]

استشهد به على أن زيادة «مِن» في نكرة شرط.

والبيت من شواهد الكشّاف نقل شارحها أنه ذكره في سورة الأعراف عند قوله تعالى: ﴿وقالوا مَهْما تأتنا به مِن آيةٍ لِتَسْحَرنا بها فما نَحْن لَكَ بمؤمنين﴾[2] [٢/٣٦].

من جهة أن الضّمير في بِهِ وَبِهَا راجعان إلى مَهما، إلاّ أنَّ أَحَدَهما ذُكِّرَ على اللّفظ، والآخر أُنِّثَ على المعنى، لأنه في معنى الآية، ونظيره قول زهير:

ومهما يكن عندي امرىء من خليقة

يقول: مهما كان للإنسان من خُلقُ حسن أم سيىء ظنّ أنه يَخفى على الناس عُلِمَ ولم يَخْف.

والخُلق والخليقةُ واحد. وذكّر الضّمير في يكن حَمْلاً على المعنى، لأنه بمعنى الخُلُق، وأنّث الباقية على اللّفظ.

والبيت من معلّقة زهير المشهورة.

* * *

---

(١) البيت من الطويل، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ٣٢، والجنى الداني ٦١٢، وشرح شواهد المغني ٣٨٦، ٧٣٨، ٧٤٣، وشرح قطر الندى ٣٧، ومغني اللبيب ٣٣٠، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٣/٥٧٩، ومغني اللبيب ٣٢٣. وسيعاد الشاهد برقم ١٢٩١.

(٢) ١٣٢/ الأعراف: ٧.

١١٣٣ ـ [كُلُّ عِنْدٍ لَكَ عِنْدي لا يُساوي نِصْفَ عِنْدي][1]

[ص ٣٥]

* * *

١١٣٤ ـ فَلَقَدْ أراني للرِّماحِ دَريئَةً (مِن عَن يَميني مَرَّةً وأَمامي)[2]

[ص ٣٦ س ٢]

استشهد به على جَرّ عن بـ«مَن».

والبيت من شواهد الرّضِيّ[3]. قال البغداديّ[4]: على أنّ «عن» اسم بمعنى «جانب» لدخول حَرْف الجرّ عليها..

واستشكل هذا بأن الكلمة إنما تُعَدّ حَرْفًا واسمًا إذا اتّحد أصل مَعْنَيَيْهِما، والجانب ليس بمعنى المجاوزة.

وأجيب بأن الزّمخشريَ بَيّن في مُفصّلهِ[5] أنّ معنى: جَلَس عن يَمِينه: أنه جلس مُتراخيًا عن بدنه في المكان الذي بحيال يمينه. فمعنى جلست عن يمينه: جَلَست من جانب يمينه، وموضعٍ متجاوزٍ عن بدنه في المكان الذي بحيال يمينه، فيكون المراد بالجانب الجهة المجاورَة لبدنه، لا مطلق الجهة فينحد أصل معنى عن.

قال ابن هشام في المغني[6]: اسمية «عن» متعينّة في ثلاثة مواضع:

أحدها: آن تدخل عليها «مِنْ» وهو كثيرٌ، ومِن الدّاخلة على «عن» زائدة عند ابن مالك، ولابتداء الغاية عند غيره. قالوا: فإذا قيل: قعدتُ عن يمينه فالمعنى في جانب يمينه وذلك محتملٌ للملاصقة ولخلافهما. فإن جئت بِمِنْ تعيّن كون القُعود ملاصقًا، لأول الناحية.

والثاني: أن تدخل عليها «على» وذلك نادرٌ والمحفوظ منه بيت واحد وهو قوله:

على عن يميني مَرّت الطَّير

البيت الآتي[7].

---

(١) سقط البيت من الأصل، وورد في الهمع على أنه نص نثري مع أنه بيت شعر من مجزوء الرمل، وهو لبعض المولدين في مغني اللبيب ١/١٥٦. والغرض من البيت التمثيل على تصرف (عند) تصرف الأسماء.

(٢) تقدم الشاهد برقم ٦١١.

(٣) شرح الرضي ٤/٣٢٣.

(٤) الخزانة١٠/١٥٨، ١٦٠.

(٥) المفصل ٢٨٨، وانظر شرح المفصل ٨/ ٤٠.

(٦) مغني اللبيب ١/١٤٩.

(٧) انظر الشاهد الآتي برقم ١١٣٦.

والثالث: أن يكون مجرورها وفاعل متعلَّقها ضميرين لمسمى واحد. قال الأخفش: كقول امرىء القيس:

دع عـــنـــك نـــهـــبًـــا

... الخ البيت المتقدّم في صحيفة ٢٤[١].

و«أراني»: أعلمني، ولكونه من أفعال القلوب صَحّ أن يقع فاعلهُ ومفعولهُ لمسمًّى واحد.

وتقدّم الاستشهاد به على ذلك في صحيفة ١٣٨ من الجزء الأول[٢].

و«دريئة»: مفعوله الثّاني، ويجوز أن يكون حالاً، والرؤية بصريّة أو المضاف إلى الياء محذوف أي أرى نفسي.

قال ثعلب في أماليه[٣]: الدّريئة: بالهمزة: الحلقة يَرْمي فيها المعلّم ويَطْعن. والدّريَّة بلا همز: الناقة ترسل مع الوحش لتأنس بها ثم يستتر بها [ويُرمَى الوحش][٤].

والبيت من أبيات لقطري بن الفجاءة الخارجِيّ.

* * *

١١٣٥ ـ غَدَتْ (مِن عَلَيْهِ بعد ما تَمَّ ظِمْؤُها) تَصِلُّ وعَنْ قَيْضٍ بِزيزاء مَجْهَلِ[٥]

[ص ٣٦ س ٢]

استشهد به على مجيء «على» مجرورة بـ«من».

والبيت من شواهد سيبويه والرّضي. قال البغداديّ: على أنّ «على» يتعيّن أن يكون اسمًا إذا دخل عليها حَرْف جرّ كما هنا، إلى أن قال: قال الأعلم: الشّاهد فيه دخول «مِن» على «عَلى» لأنّها اسمٌ في تأويل «فوق» كأنّه قال: غَدَت مِن فوقِهِ.

---

(١) انظر الشاهد ١٠٩.

(٢) انظر الشاهد ٦١١.

(٣) مجالس ثعلب ٢٠٥.

(٤) زيادة في مجالس ثعلب؛ وبعده «وهي الدَّرِية والذريعة والسَّيِّقة والقَيِّدة، يعني الناقة».

(٥) البيت من الطويل، وهو لمزاحِم العقيلي في أدب الكاتب ٥٠٤، والأزهية ١٩٤، وخزانة الأدب ١٠/١٤٧، ١٥٠، وشرح التصريح ٢/١٩، وشرح شواهد الإيضاح ٢٣٠، وشرح شواهد المغني ١/٤٢٥، وشرح المفصل ٨/٣٨، ولسان العرب ١١/٣٨٣ (صلل)، ١٥/٨٨ (علا)، والمقاصد النحوية ٣/٣٠١، ونوادر أبي زيد ١٦٣، وبلا نسبة في أسرار العربية ١٠٣، والأشباه والنظائر ٣/١٢، وأوضح المسالك ٣/٥٨، وجمهرة اللغة ١٣١٤، والجنى الداني ٤٧٠، وجواهر الأدب ٣٧٥، وخزانة الأدب ٦/٥٣٥، ورصف المباني ٣٧١، وشرح الأشموني ٢/٢٩٦، وشرح ابن عقيل ٣٦٧، والكتاب ٤/٢٣١، ومجالس ثعلب ٣٠٤، ومغني اللبيب ١/١٤٦، ٢/٥٣٢، والمقتضب ٣/٥٣، والمقرب ١/١٩٦، وشرح الرضي ٤/٣٢٣.

وقال الخفاف[١] في شرح الجُمَل: وقال أبو عبيدة: المعنى غدت مِن عِنده، لأنها بعد خُروج الفرخ من البيضة انتقلتْ الفوقيَّةُ إلى العنديّة فسارت عنده، لا عَلَيْه.

قال الأستاذ ابن خروف[٢]: بل الفوقيّة ثابتة ما دام صفة الفرخ، وإن لم يكن تَحْتُ والفوقيّة بجناحها. انتهى.

وصريح كلام سيبويه: أن اسميّتها إذا دخلت عليها «مِن» غير مختصّ بالضّرورة. وهو ظاهر كلام غيره ايضًا خلافًا لابن عصفور، فإنه زعم أنّ «على» في هذا البيت وفي أبيات أُخَر أوردها استعملت اسمًا للضّرورة إجراءً لها مُجرى ما هي في معناه، وهو «فوق».

ولم أر مَن قال إنه ضرورة غيره.

ومذهب سيبويه: يردّ قَوْلين:

أحدهما: للفرّاء؛ ومَن تَبعه من الكوفيّين، وهو أنَّ «عن» و«على» إذا دخل عليهما «مِن» باقيان على حرفيّتهما لم ينتقلا إلى الاسميّة.

وزعموا أنّ «مِن» تدخل على حروف [٢/٣٧] الجرّ كلها سوى «مذ» و«اللاّم» و«الباء» و«في».

وثانيهما: لجماعة من البصريّين، وهم ابن الطّراوة[٣]، وابن طاهر، وابن خروف، وأبو علي الرّندي، وأبو الحجّاج بن معزوز، والأستاذ أبو عليّ في أحد قوليه: زعموا أنّ «على» اسم دائِمًا، ولا يكون حرْفًا.

وزاد الأخفش على سيبويه مَوْضِعًا آخر من اسميّتها، وذلك إذا كان مجرورها وفاعل متعلّقها ضميرَيْن لمسمًّى واحد. ومنه قوله تعالى: ﴿أمْسِكَ عَلَيْك زَوْجك﴾[٤] وقول الشاعر:

هَوِّنْ عَلَيْك فإنّ الأمورَ بِكَفّ الإلٰه مقادِيرُها[٥]

لأنه لا يتعدّى فعل الضّمير المتّصل إلى ضميره المتّصل في غير باب ظَنّ، وفقد، وعدم.

---

(١) هو أبو بكر بن يحيىٰ بن عبد الله الجذامي المالقي النحوي. توفي بالقاهرة ٦٥٧.

(٢) ابن خروف: علي بن محمد بن علي بن محمد الحضرمي، عالم بالعربية، أندلسي من أهل إشبيلية. له: «شرح كتاب سيبويه»، وشرح الجمل للزجاجي، توفي ٦٠٩هـ. الأعلام ٥/ ١٥١.

(٣) ابن الطراوة: تقدمت ترجمته مع الشاهد ١٠٦٦.

(٤) ٣٥/ الأحزاب: ٣٣.

(٥) تقدم الشاهد برقم ١٠٨٩.

قال أبو حيّان: ولا يدلّ على اسميّتها ما ذكره الأخفش، فقد جاء ﴿وهُزّي إليك﴾[١] ﴿وَاضْمَمْ إليك جَناحَك﴾[٢].

ولا نعلم أحدًا، ذهب إلى أن (إلى) اسم.

قال ابن هشام: فيما قاله الأخفش نظر، لأنها لو كانت اسمًا في هذه المواضع لصحّ حلول فوق محلّها، ولأنها لو لَزِمَتْ اسميّتها، لما ذكر لَزِم الحُكْمُ باسميّته إلى في نحو ﴿فَصُرْهُنّ إليك﴾[٣].

وهذا كله يتخرّج إمّا على التّعليق بمحذوف كما في «سَقْيًا لك»، وإمّا على حذف مضاف أي هون على نَفْسِك، واضْمُمْ إلى نفسك.

ولا يحسن تخريج هذا على ظاهره، لأن بابه الشّعر. انتهى الغرض منه.

الضمير في «غَدَت» للكدريّة المتقدم ذكرها في بيت قبل الشاهد وهو:

قطعت بِشَوْشاة كأنَّ قُتُودَها على خَاضبٍ يعلو الأماعز مُجْفِلِ[٤]

أذلك أم كدريّة ظلّ فرخُها لَقًى بِشَرُورَى كاليتيم المُعَيَّلِ

«غدت»... البيت.

والضمير في «عليه» للفرخ، و«ظمؤها» بالكسر: مدّة صَبْرها عن الماء. ورُوي «خمسها» بدل «ظِمؤها»، و«الخِمْس»: ظمؤٌ مِن أظماء الإبل معروف، وهو: أن تَرِد يومًا، وتمكث ثلاثة، ثم ترد في الرّابع. و«تَصِلّ»: تُصَوّت أحناؤها من اليَبَس. و«القَيْض»: قِشْر بيضها.

و«الزّيزاء»: ما ارتفع من الأرض. وقيل: ما غلظ منها. و«مجهل»: لا يهتدى فيها.

والأبيات من قصيدة لمزاحم العقيليّ شبّه فيها ناقته بقطاة واردة من عند أفراخها.

* * *

١١٣٦ ـ (عَلَى عَنْ يَمِيني مَرَّتِ الطَّيرُ سُنَّحًا) وكَيْفَ سَنُوحٌ واليَمِينُ قَطِيعُ[٥]

[ص ٣٦ س ٧]

---

(١) ٢٥/ مريم: ١٩.
(٢) ٣٢/ القصص: ٢٨.
(٣) ٢٦٠/ البقرة: ٢.
(٤) خزانة الأدب ١٠/١٤٧، ١٥٠.
(٥) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الجنى الداني ٢٤٣، وخزانة الأدب ١٠/١٥٩، وشرح شواهد المغني ١/٤٤٠، ومغني اللبيب ١/١٥٠، والمقاصد النحوية ٣/٣٠٦.

استشهد به على أنه سُمِع جرّ «عن» بعلى، وهو من شواهد العينيّ أيضًا.

قال: الاستشهاد فيه في قوله: «على عن يميني» فقط، فإن «عن» ههنا اسمٌ بدليل دخول «على» عليها، وهذا نادر.

والمحفوظ من دخول كلمة «على» على كلمة «عن» في هذا البيت فقط، فإن الأكثر أن يدخل عليه كلمة «من» عند كون «عن» اسمًا.

وقوله: «سُنَّحًا»: هو جمع سانح، والسانح: الذي يمرّ عن ميامنك إلى مياسرك. والبارح بعكسه. وبعض العرب يتيمّن بالسّانح. ويتشاءم بالبارح، وبعضهم بالعكس.

ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

١١٣٧ - (إذا قيل أيّ الناس شرُّ قبيلةٍ أشارت كليبٍ بالأكفّ الأصابعُ)(١)

[ص ٣٦ س ٢١]

استشهد به على أن الجارّ لا يحذف ويبقى عمله إلاّ في الضّرورة فالأصل: أشارت الأصابع إلى كليب. وكان حقّه أن ينصب بعد حذف «إلى». على أنّ حذف الجار لا يطّرد إلا في «أنْ وأنّ وكي» على المشهور.

والبيت من قصيدة للفرزدق يهجو بها جريرًا وقومه.

* * *

١١٣٨ - (وكريمةٍ من آل قيسَ ألِفْتُهُ حتى تَبذَّخَ فارتقى الأعلامِ)(٢)

[ص ٣٦ س ٢٢]

استشهد به على ما في البيت قبله.

وهو من شواهد العينيّ أيضًا، قال: وهذا مختصّ بالضرورة [٢/ ٣٨]، وهذا البيت مشتمل على أمور متعسّفة:

---

(١) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ١/ ٤٢٠، وتخليص الشواهد ٥٠٤، وخزانة الأدب ٩/ ١١٣، ١١٥، وشرح التصريح ١/ ٣١٢، وشرح شواهد المغني ١/ ١٢، والمقاصد النحوية ٢/ ٥٤٢، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ١٧٨، وخزانة الأدب ١٠/ ٤١، وشرح الأشموني ١/ ١٩٦، وشرح ابن عقيل ٣٧٤، ومغني اللبيب ١/ ٦١، ٢/ ٦٤٣، وسيعاد الشاهد برقم ١٣٩٧.

(٢) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٣٠٠، وشرح ابن عقيل ٣٧٥، ولسان العرب ٩/ ٩ (ألف)، والمقاصد النحوية ٣/ ٣٤١.

الأول: في قوله: «كريمة»، حيث أدخل الهاء فيه للمبالغة قياسًا، وذلك لأن أمثلة المبالغة ثلاثة وهي: فعّالة كنسّابة؛ وفَعُولة كفَروقَة؛ ومِفعالة كمِهْذارة. وهذا ليس منها.

والثاني: حذفه التنوين من «قيس» للضرورة.

والثالث: حذف إلى من قوله الأعلام.

قوله: «ألفته» أي صحبته. وقال العيني: إن معناه أعطيته ألفًا، ويدل على الأول الغاية. و«تبذّخ»: تكبّر يعني أنه صحبه حتّى أغناه، وشرّفه. ولم أعثر على قائله.

* * *

١١٣٩ - (فمِثلِك حُبْلى قد طَرَقْتُ ومُرْضِعٍ) فَأَلْهَيْتُها عن ذِي تَمائِم مُحْوِلِ[1]

[ص ٣٦ س ٢٦]

استشهد به على الجرّ برب مقدّرة بعد الفاء واستشهد به في التوضيح على ذلك أيضًا.

قال في التّصريح: فجرّ «مثل» بربّ المحذوفة بعد الفاء.

ومعنى «طرقت»: أتيتها ليلاً. و«ألهيتها». شَغلتها. و«التّمائم»: التعاويذ، واحدها: تميمة، وهي العَوْذَة التي تعلّق على الصّبيّ وقايةً من العَيْن أو السّحر. و«مُحْوِل»: من أحول الصّبي فهو مُحْوِل: إذا تَمّ حوْلٌ أي سنة، وإنما خَصّ الحُبْلى والمرضع، لأنهما أزهد النسَاء في الرجال وأقلهن شغَفًا بهم. والبيت من معلّقة امرىء القيس.

* * *

١١٤٠ - (بَلْ بَلَدٍ مِلْءِ الفِجَاجِ قَتَمُهْ) لا يُشْتَرى كَتّانُهُ وَجَهْرَمُهْ[2]

[ص ٣٦ س ٢٦]

---

(١) البيت من الطويل، وهو لامرىء القيس في ديوانه ١٢، والأزهية ٢٤٤، والجنى الداني ٧٥، وجواهر الأدب ٦٣، وخزانة الأدب ١/ ٣٣٤، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٥٠، وشرح شذور الذهب ٤١٦، وشرح شواهد المغني ١/ ٤٠٢، ٤٦٣، والكتاب ٢/ ١٦٣، ولسان العرب ٨/ ١٢٦، ١٢٧ (رضع)، ١١/ ٥١١ (غيل)، والمقاصد النحوية ٣/ ٣٣٦، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ٧٣، ورصف المباني ٣٨٧، وشرح الأشموني ٢/ ٢٩٩، وشرح ابن عقيل ٣٧٢، ومغني اللبيب ١/ ١٣٦، ١٦١.

(٢) الرجز لرؤبة في ديوانه ١٥٠، وشرح شواهد الإيضاح ٣٧٦، ٤٣١، ٤٤٠، وشرح شواهد المغني ١/ ٣٤٧، ولسان العرب ١١/ ٦٥٤ (ندل)، ١٢/ ١١١ (جهرم)، والمقاصد النحوية ٣/ ٣٣٥، وبلا نسبة في الإنصاف ٢٢٥، وجواهر الأدب ٥٢٩، ورصف المباني ١٥٦، وشرح الأشموني ٢/ ٢٩٩، وشرح شذرو الذهب ٤١٧، وشرح ابن عقيل ٣٧٣، وشرح عمدة الحافظ ٢٧٣، وشرح المفصل ٨/ ١٠٥، ومغني اللبيب ١/ ١١٢.

استشهد به على ما في البيت قبله كما يقتضيه السّياق.

والحق أن الأمر ليس كذلك، لأن هذه مسألة، وتلك أُخرى. وإنما الشّاهد في حذف رُبّ بعد بل، كما يقتضيه آخر كلامه، وعليه فلفظ «بل» سقط قبل الشّاهد من الأصل.

واستشهد به الأشموني على ذلك عند قول ابن مالك:

وحُذِفَتْ رُبّ فجرّتْ بعد بل والفا وبعد الواو شاع ذا العمل

ثم إن البيت في الأصل محرّفٌ.

قال في الصّبان[1]: (في قوله: «ملء الفجاج» بكسر الفاء: جمع فَجٍّ وهو الطّريق الواسع. و«القَتَم»: بفتحتين، والقَتْم بفتح فسكون، والقَتَام كسحَاب: الغبار. وقوله: «لا يشترى كتانه وجَهْرمه»: أي جهرميّه بحذف ياء النّسب للضرورة، والمراد به البسط المنسوبة إلى جَهْرم بفتح الجيم قرية بفارس. وقيل: «الجَهْرم»: البساط من الشّعَر، والجمع جهَارِم. وجواب «رب» قوله «قطعت» في بيت بعد) الشّاهد وهو من رَجز لِرؤبة بن العجّاج.

* * *

١١٤١ ـ (وقاتِمِ الأعماق خاوي المُخْتَرَقْ) مُشْتَبَهُ الأعلام لمّاع الخَفَقْ[2]

[ص ٣٦ س ٢٨]

استشهد به على القول بأن الجَرّ على الحروف الثلاثة نفسها أعني: الفاءَ والواو وبل، بدليل مجيئها في أول القصائد، فإن البيت مطلع قصيدة وهو من شواهد الرّضي[3].

---

(١) حاشية الصبان ٢/ ٢٣٢.

(٢) الرجز لرؤبة في ديوانه ١٠٤، والأشباه والنظائر ٢/ ٣٥، والأغاني ١٠/ ١٥٨، وجمهرة اللغة ٤٠٨، ٦١٤، ٩٤١، وخزانة الأدب ١٠/ ٢٥، والخصائص ٢/ ٢٢٨، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٥٣، وشرح شواهد الإيضاح ٢٢٣، وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٦٤، ٧٨٢، ولسان العرب ١٠/ ٨٠ (خفق)، ١٠/ ٢٧١ (عمق)، ١٥/ ١٣٣ (غلا)، ومغني اللبيب ١/ ٣٤٢، والمقاصد النحوية ١/ ٣٨، والمنصف ٢/ ٣، ٣٠٨، وبلا نسبة في الخصائص ٢/ ٢٦٠، ٣٢٠، ورصف المباني ٣٥٥، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٤٩٣، ٥٠٢، ٦٣٩، وشرح الأشموني ١/ ١٢، وشرح ابن عقيل ٣٧٢، وشرح المفصل ٢/ ١١٨، والعقد الفريد ٥/ ٥٠٦، والكتاب ٤/ ١١٠، ولسان العرب ١/ ٤٨٧ (هرجس)، ٣/ ٣٧٣ (قيد)، ١٢/ ٤٦١ (قتم)، ١٣/ ٥٥٩ (وجه).

(٣) شرح الرضي ١/ ٤٨، ٤/ ٢٩٧.

قال البغدادي[1]: على أن رُبَّ المحذوفة بعد الواو تُجَرّ في الشِّعر وقاتم: مجرور بها.

قال الأصمعي: «القَتَمة»: الغَبَرة، وأسود: قاتم، أيْ رُبّ بلد مغبرّ. و«الأعماق»: جمع عَمْق بفتح العين وضمّها، وهو ما بَعُد من أطراف المفاوز. و«الخاوي»: الخالي. و«المخترَق» بفتح الراء: مكان الاختراق من الخَرْق، وهو الشّق، استعمل في قطع المفازة، تقول: خَرَقْتَ الأرض: إذا قطعْتَها، ومخترَق الرّياح ونحوها بالفتح: مكان اختراقها أي مرورها.

وفي البيت شاهد آخر على رواية: «خاوي المخترق»، استشهد به الرّضي على أنّ تنوين الترنّم قد يلحق الرويّ المقيّد فيختص باسم: الغالي[2]. وهذان البيتان اول أرجوزة رؤبة بن العجاج المشهورة.

* * *

١١٤٢ ـ (دَعْ ذا وعَدِّ القَوْلَ في هَرِمٍ) خَيْرِ البُدَاةِ وسَيِّدِ الحَضَرِ[3]

[ص ٣٦ س ٣١]

استشهد به على طريق التنظير، لأن البحث في واو رُبَّ، فإن القائل بالعطف في الواو التي في أول القصائد نظر بهذا، لأن الشاعر عنده يمكن أن يعطف على ما في نفسه كالبيت السّابق كما يشير إلى ما في نفسه كهذا البيت.

وفي شرح التّسهيل لأبي حيّان في مبحث رُبّ: ولم يختلفوا في أنّ الجرّ بها لا بهذه الحروف، فالواو أسوة بها، ولا يمنع كونها للعطف مجيئها في أوائل القصائد لإمكان إسقاط الرّاوي شيئًا قبلها من القصيدة أو لإمكان عطفه على ما في خاطره مما يناسب ما عطف عليه، ومثال ذلك قول زهير:

دع ذا وعدّ القول في هَرِمِ

العرب تنشد هذه القصيدة، وأولها عندهم: «دَعْ ذا»، ولا يعرفون قبلها شيئًا، فهذا قد أشار بذا إلى شيء في نفسه، إذ كانوا يستقبحون القصائد بذكر شيء من الغَزَل

---

(١) خزانة الأدب ١٠/ ٢٥.

(٢) في شرح الرضي ١/ ٤٨: (وقد يلحق عند بعضهم الروي المقيد فيخص باسم الغالي، لأن الغلو تجاوز الحد، وحد هذا التنوين أن يكون بدلاً من حرف الإطلاق دلالة على ترك الترنم، فإذا دخل القافية المقيدة فقد جاوز حده).

(٣) البيت من الكامل، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ٨٨، والأغاني ٦/ ٨٦، وخزانة الأدب ٤/ ١٩٦، ٣٢١، ٩/ ٤٤٣ ـ ٤٤٦، وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٥٠، والمقاصد النحوية ٣/ ٣٢١.

وذِكْر الأطلال وغير ذلك مما يجري في أوائل قصائدهم. ومن العرب مَن يجعل أول القصيدة.

لـمـنِ الـديـارُ بِـقُـنَّـةِ الـحِـجْـرِ[١]

والحجة في رواية مَن روى أوّل القصيدة.

دَعْ ذا وعـدِّ الـقَـوْلَ فـي هَـرِمِ

وإضمار رُبّ بعد الواو، والخفضُ بها مضمرة مذهب البصريّين .اهـ.

قوله: من العرب مَن يجعل أول القصيدة:

لـمـن الـديـارُ بِـقُـنَّـةِ الـحـجْـرِ

الخ. تقدمت الإشارة في صحيفة ١٨٦ من الجزء الأول[١] إلى أنّ هذا البيت من وضع حمّاد الراوية، وسنسوق الآن تمام قِصّته ليتضح ذلك.

روى صاحب الأغاني[٢] عن جماعة أنهم كانوا في دار أمير المؤمنين المهديّ بعيساباذ[٣]، وقد اجتمع فيها العلماء بأيام العرب، وآدابها وأشعارها، ولغاتها؛ إذ خرج بعض أصحاب الحاجب فدعا بالمفضّل الضّبيّ الراوية [فدخل][٤]، فمكث مليًا، ثم خرج ذلك الرجل بعينه، فدعا بحمّاد الراوية، فمكث مليًا، ثم خرج [إلينا][٤] ومعه حماد والمفضل جميعًا، وقد بان في وجه حماد الانكسار والغَمّ، وفي وجه المفضّل السرور والنّشاط، ثم خرج [حسين][٤] الخادم معهما فقال: يا معشرَ مَن حَضرَ من أهل العلم: إن أمير المؤمنين يعلمكم أنه قد وصل حمّادًا الشاعر بعشرين ألف درهم لجودة شِعْره، وأبطل روايتَهُ لزيادته في أشعار الناس ما ليس منها، ووصل المفضَّل بخمسين ألف درهم لصدقه وصحة روايته، فمن أراد أن يسمع شعرًا جيّدًا مُحْدَثًا فليسمَعْ مِن حَمَّاد. ومَن أراد رواية صحيحة فليأخذها عن المفضّل، فسألنا عن السبب، فأخبرنا أنّ المهديّ قال للمفضل: إني رأيت زهير بن أبي سلمى افتتح قصيدته بأن قال:

دع ذا وعَـدِّ الـقَـوْلَ فـي هَـرِمِ

---

(١) انظر الشاهد برقم ٨٥٨.

(٢) انظر الخبر في الأغاني ٦/٨٦ (٦/ ٩٠ ـ ٩١ طبعة دار الكتب).

(٣) عيسى باذ: أي عمارة عيسى، لأن كلمة «باذ» فارسية معناها عمارة، وهي محلة كانت شرقي بغداد، ومنسوبة إلى عيسى بن المهدي؛ وكانت إقطاعًا له.

(٤) ما بين قوسين إضافة من الأغاني.

ولم يتقدّم قبل ذلك قول، فما الذي أمر نفسه بتركه؟ فقال المفضل: ما سمعت [يا أمير المؤمنين][(١)] في هذا شيئًا إلا أني توهَّمْتُهُ. كان [يفكر][(١)] في قول يقوله، أو يُروِّي في أن يقول شِعْرًا، فعدل عنه[(٢)] إلى مَدْح هَرِم [وقال][(١)]: دَعْ ذا، أو كان مفكّرًا في شيء من شأنه فتركه، وقال دع ذا، أي دع ما أنتَ فيه من الفِكْر، وعدّ القول في هرِم، [فأمسك عنه][(١)]، ثم دعا بحمّاد فسأله عما سأل عنه المفضل، فقال: ليس هكذا قال زهير يا أمير المؤمنين، قال: فكيف قال؟ فأنشده:

لِمَنِ الدِّيارُ بِقُنَّةِ الحَجْرِ ... أَقْوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ وَمِنْ دَهْرِ؟

لَعِبَ الرِّيَاحُ بها وغَيَّرَهَا ... بَعْدي سَوافي المَوْرِ والقَطْر

قَفْرٌ بمنْدَفَعِ النَّحائِتِ مِن ... ضَفْوى أُولاتِ الضَّال والسِّدْرِ

دع ذا... البيت.

قال: فأطرق المهدي ساعة، ثم أقبل على حمّاد فقال: قد بلغ أمير المؤمنين عنك خبر لا بد من استحلافك عليه، ثم استحلفه بأيمان البَيْعة [وكل يمين محرجة][(١)] ليصدُقنّه عمّا يسأل عنه، فحلف له بما توثّق منه. قال له: اصدقني عن حال هذه الأبيات ومَن أضافها إلى زهير، فأقر له حينئذ أنه قالها، فأمر فيه وفي المفضّل بما أمر به من شهرة أمرهما وكَشفه [٢/ ٤٠].

* * *

١١٤٣ ـ (رَسْمِ دارٍ وقَفْتُ في طَلَلِه ... كِدْتُ أَقْضِي الحياةَ مِن جَلَلِهْ)[(٣)]

[ص ٣٧ س ٥]

استشهد به على أن الجرّ برب محذوفة دون الأحرف المتقدمة أقل. وتقدّم الكلام على هذا البيت مستوفًى في صحيفة ٢١١ من الجزء الأول.

* * *

١١٤٤ ـ (ما لمحبٍّ جَلَدٍ أن هُجِرَا ... ولا حَبيبٍ رأفَةٌ فَيَجْبُرَا)[(٤)]

[ص ٣٧ س ١٠]

---

(١) ما بين قوسين إضافة من الأغاني.

(٢) في الأصل «قال عد» مكان «فعدل عنه» والتصويب من الأغاني.

(٣) تقدم الشاهد برقم ٩٨٧، وسيعاد برقم ١٣٤٢.

(٤) الرجز بلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٣٠١ (٢/ ٢٣٤)، والمقاصد النحوية ٣/ ٣٥٣.

استشهد به على أنّ حَرف الجرّ يحذف في جواب ما يضمر مثله، أو معطوف عليه متّصل أو منفصل بـ«لا».

واستشهد به الأشموني على هذه المسألة وروايته: «أن يَهْجُرا».

قال الصّبان[١]: (أيْ قوة لِلهَجْرِ. والشاهد في قوله: «ولا حبيبٍ»، وقوله: «فيجبرا» بالنّصب على إضمار أن) اهـ.

والبيت من شواهد العينيّ أيضًا، قال[٢]: الاستشهاد فيه في قوله: «ولا حبيبٍ» حيث جاء مجرورًا لكونه عطف على قوله: «لِمُحبٍّ» بحرف منفصل وهو قوله: «ولا». تقديره: ولا لحبيب رأفة كما ذكرناه فافهم. وروايته: أن يهجرا أيضًا كما رواه الدّماميني، كذلك.

«الجَلَد»: الصلابة، «الرأفة»: الرّحمة والشّفقة. ولم أعثر على قائله.

* * *

١١٤٥ ـ (متى عُذْتُمُ بنا ولو فئةٍ منّا) كُفِيتُمْ ولم تَخْشَوا هَوانًا ولا وَهْنا[٣]

[ص ٣٧ س ١١]

استشهد به على حذف الجارّ بعد لو.

وفي الأشموني في مبحث حذف الجار السادس في المعطوف عليه بحرف منفصل بلو كقوله:

متى عذتم بنا

البيت.

قال الصّبان: (أي: ولو عذتم بفئة. وعدم صحّة كون الجَرّ هنا العطف على «نا» لأنَّ «لو» لا تدخل إلاّ على الجملة دون المفرد، والغالب في مثل هذا النّصب كقولهم: ائتني بدابّة ولو حمارًا كما في الهمع).

ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

(١) شرح الصبان ٢/ ٢٣٤. (٢) المقاصد النحوية ٣/ ٣٥٣.
(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٣٠١ (٢/ ٢٣٤).

١١٤٦ ـ **(إنّ عمرًا لا خيرَ في اليومَ عَمرٍو)** إنّ عـمـرًا مُـكَـثِّـرُ الأَحْـزانِ[١]

[ص ٣٧ س ٢٧]

استشهد به على الفصل بين الجار ومجروره بالظّرف ضرورةً. وفي الأشموني: «تنبيه» لا يجوز الفصل بين حرف الجر ومجروره في الاختيار. وقد يفصل بينهما في الاضطرار بظرف أو مجرور كقوله: «إن عمرًا»... البيت.

* * *

١١٤٧ ـ **(رُبّ فـي الـنّـاسِ مُوسرٍ كَـعَـدِيـمِ** وعَـدِيـمٍ يَـخَـالُ ذا إيـسـارِ)[٢]

[ص ٣٧ س ٢٨]

استشهد به على فَصْل رُبّ من مجرورها بالجارّ والمجرور اضطرارًا واستشهد به الدّمامِينيّ في شرح التّسهيل على هذه المسألة.

ولم أعثر على قائله.

* * *

١١٤٨ ـ وإنّي لأَطْوي الكَشْحَ من دُونِ ما انْطَوى **(وأَقْطَعُ بالخَرْقَ الهَبُوعِ المرَاجمِ)**[٣]

[ص ٣٧ س ٢٩]

استشهد به على فصل الجارّ من مجروره بالمفعول به ضرورة[٤].

وكذا استشهد به الدمامينيّ مستدركًا على ابن مالك. ولفظه: وبقي عليه الفصل بالمفعول، وقد ذكره في الكافية الشافية وشرحها وأنشد البيت .اهـ.

«الخَرْق»: الموضع الذي تتخرّق فيه الرّياح، و«الهَبُوع»: صفة؛ أي بالجمل الهَبُوع، وهو الذي يَمْشي مشي حمارِ الوحش[٥]. و«المُراجِمِ»: بالجيم الذي يرجم الأرض بأخفافه. ويروى بالزّاي والحاء المهملة.

ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

(١) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٣٠٢.

(٢) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في شفاء العليل ٦٨٢.

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في لسان العرب ٨/ ٣٦٦ (هبع). وتاج العروس ٢٢/ ٣٨٠ (هبع).

(٤) أراد: أقطع الخرق بالهبوع.

(٥) الهبوع من الإبل: الذي يستعجل ويستعين بعنقه (التاج: هبع).

١١٤٩ - (وَأَعْلَمُ أَنَّنِي عمّا قَرِيبٍ) سأَنْشَبُ في شَبَا ظُفُرٍ وَنَابِ[(١)]

[ص ٣٧ س ٣٣]

[٤١/٢] استشهد به على أنّ «ما» تتصل بعن فلا تكفّها عن العمل. ومعنى: سأنشب سأعلق، وأثبت بأظفار المنيّة. وهذا مثل، وإنّما يريد أنه سيموت كما مات أبوه وأجداده.

والبيت من مقطّعة لامرىء القيس.

* * *

١١٥٠ - (فَلَئِنْ صِرْتَ لا تُحِيرُ جوابًا لَبِمَا قد تُرَى وأنتَ خَطِيبُ)[(٢)]

[ص ٣٨ س ٢]

استشهد به على كفّ «ما» للباء كما يقتضيه السياق. وكان السيوطيّ ترك بياضًا بالأصل قبل البيت.

والبيت من شواهد الدّمامِينيّ عند قول التسهيل في باب القَسَم: وقد يلي «لقد» و«لبما» المضارع الماضي معنًى.

وهذا البيت ساقه البغداديّ استطرادًا في شرح شواهد الرّضيّ. قال: تُحِير: مضارع أحار بالحاء المهملة أي أجاب. يقال: كَلّمته فلم يُحِرْ جوابًا أي لم يَردّه.

واللاّم في «لئن» موطّئة للقسم؛ لا للتأكيد، كما وَهِم العينيّ.

وقوله: «لَبِما» اللاّم في جواب القسم؛ لا جواب الشرط، كما وهم العيني أيضًا.

قد تُرَى بالبناء للمفعول. والرؤية بصريّة لا ظنية كما زعم العَيْنِي. وجملة «وأنت خطيب» حاليّة.

والبيت في رثاء ميت يقول: إن صِرْتَ الآن لا تردّ جوابًا لمن يكلمك فكثيرٌ ما ترى وأنت خطيب بلسان الحال، فإن مَن نظر إلى قبرك وتذكّر ما كنت عليه وما ألت الآن إليه اتّعظ بذلك.

---

(١) البيت من الوافر، وهو لامرىء القيس في ديوانه ١٠٠، ولم يرد في المصادر النحوية الأخرى.

(٢) البيت من الخفيف، وهو لصالح بن عبد القدوس في خزانة الأدب ٢٢١/١٠، ٢٢٢، ولمطيع بن إياس في أمالي القالي ٢٧١/١، وشرح شواهد المغني ٧٢٠، وبلا نسبة في مغني اللبيب ٣١٠، والمقاصد النحوية ٣٤٧/٣.

ويحتمل أن المراد: كثيرًا ما رثيت في حال الحياة خَطِيبًا، إلا أنه عبّر بالمضارع لاستحضار تلك الحالة.

والبيت من أبيات لصالح بن عبد القدّوس.

* * *

١١٥١ ـ (وإنّا لَمِمّا نَضرِب الكَبْشَ ضَرْبَةً) على رَأْسِهِ تُلْقِي اللّسانَ مِنَ الفَمِ[١]

[ص ٣٨ س ٣]

استشهد به على كَفّ مِن بما. وتقدّم الكلام على هذا البيت قريبًا في صحيفة ٣٥.

* * *

١١٥٢ ـ (رُبّما أوْفَيتُ في عَلَمٍ تَرْفَعَنْ ثَوْبِي شَمالاتُ)[٢]

[ص ٣٨ س ١٠]

استشهد به على أن (رُبّ) إذا زيدت بعدها «ما» الأكثر أن تكفها وأن يليها حينئذ الفعل الماضي.

والبيت من شواهد التّوضيح على ما هنا.

قال في التصريح: فكف رُبّ عن الجرّ، وأدخلها على الجملة الفعليّة، وهي: أوفيت أي: نزلت.

وعلم: أي جبل. وشَمالات: بفتح الشين: جمع شَمَال: ريحٌ تَهُبّ من ناحية القُطْب.

والبيت لجذيمة الأبرش.

* * *

(١) تقدم الشاهد برقم ١١٢٩.

(٢) البيت من المديد، وهو لجذيمة الأبرش في الأزهية ٩٤، ٢٦٥، والأغاني ١٥/ ٢٥٧، وخزانة الأدب ١١/ ٤٠٤، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٨١، وشرح التصريح ٢/ ٢٢، وشرح شواهد الإيضاح ٢١٩، وشرح شواهد المغني ٣٩٣، والكتاب ٣/ ٥١٨، ولسان العرب ٣/ ٣٢ (شيخ)، ١١/ ٣٦٦ (شمل)، والمقاصد النحوية ٣/ ٣٤٤، ٤/ ٣٢٨، ونوادر أبي زيد ٢١٠، وبلا نسبة في جواهر الأدب ٢٩٣، ٣٦٦، ٣٦٨، وأوضح المسالك ٣/ ٧٠، ورصف المباني ٣٣٥، وشرح الأشموني ٢/ ٢٩٩، وشرح التصريح ٢/ ٢٠٦، وشرح المفصل ٩/ ٤٠، وكتاب اللامات ١١١، ومغني اللبيب ١٣٥، ١٣٧، ٣٠٩، والمقتضب ٣/ ١٥، والمقرب ٢/ ٧٤. وسيعاد الشاهد برقم ١٣٧٩.

١١٥٣ ـ (رُبّما الجَامِلُ المُؤَبَّلُ فيهم) وعَنَاجِيجُ بَيْنَهُنّ المِهارُ[١]

[ص ٣٨ س ١١]

استشهد به على أنّ رُبّ إذا كفّت بما قد يليها الجملة الاسميّة. وتقدم الكلام على هذا البيت في صحيفة ٢٠.

* * *

١١٥٤ ـ (رُبّما ضَرْبةٍ بسيفٍ صَقيلٍ) بَيْنَ بُصْرى وطَعْنَةٍ نَجْلاءِ[٢]

[ص ٣٨ س ١٢]

استشهد به على أنّ «ما» قد لا تكفّ (رب) عن العمل.

والبيت من شواهد الرّضي. قال البغداديّ: على أنَّ «ما» المتّصلة بِرُبّ فيه [زائدة لا][٣] كافة، ولذا عملت ربّ الجرّ في «ضَرْبةٍ».

ومن العجائب قول العينيّ كلمة رُبّ دخلت عليها (ما) الكافّة، ولكنّ (ما) كفّها عن العمل ههنا، ولهذا جرّت «ضربة» انتهى.

وقوله: «بسيف»: متعلّق بِضَرْبة. و«صقيل»: بمعنى مصقول؛ أي مجلوّ صفة لسيف، و«طعنة» بالجر معطوف على ضَرْبة. و«نجلاء»: بالنون والجيم: واسعة بيِّنة الاتّساع، وجرّها بالكسر ضرورة. وقوله: «بين بُصْرى» ظرف متعلق بِضَرْبة، ويقدّر مثله لطعنة.

و«بُصْرى» بضم الموحّدة وسكون الصاد المهملة، والقَصْر: بلد قرب الشام، هي كرسيُّ حوران، كان يقام فيها سوق [٢/ ٤٢] للجاهليّة، وقَدْ قَدِمَها رسول الله ﷺ مَرّتين مرّة مع عمه أبي طالب، وأخرى في تجارة لسيِّدتنا خديجة أُم المؤمنين رضي الله عنها.

وإنما صحّ إضافة بين إلى بُصرى لاشتمالها على متعدّد من الأمكنة، أي بين أماكن بصرى ونواحيها. وروى الشريف الحسينيّ في حماسته «دون بصرىٰ»، ودون هنا بمعنى: قبل أو بمعنى خلف. وقال العينيّ بمعنى عند.

---

(١) تقدم الشاهد برقم ١٠٧٥.

(٢) البيت من الخفيف، وهو لعدي بن الرعلاء في الأزهية ٨٢، ٩٤، والاشتقاق ٤٨٦، والأصمعيات ١٥٢، والحماسة الشجرية ١/ ١٩٤، وخزانة الأدب ٩/ ٥٨٢، ٥٨٥، وشرح التصريح ٢/ ٢١، وشرح شواهد المغني ٧٢٥، ومعجم الشعراء ٢٥٢، والمقاصد النحوية ٣/ ٣٤٢، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ٤٩٢، وجواهر الأدب ٣٦٩، وأوضح المسالك ٣/ ٦٥، والجنى الداني ٤٥٦، ورصف المباني ١٩٤، ٣١٦، وشرح الأشموني ٢/ ٢٩٩، ومغني اللبيب ١٣٧.

(٣) إضافة من الخزانة.

والبيت أولُ أبيات لعديّ بن الرّعلاء الغسّاني.

* * *

١١٥٥ ـ (فَذلِك إنْ يَلْقَ المنيّة يَلْقَها حَمِيدًا وإنْ يَسْتَغْنِ يومًا فَرُبَّما)(١)

[ص ٣٨ س ١٤]

استشهد به على أن ربّ التي زيدت بعدها «ما» فكفّتها عن العمل قد يحذف الفعل بعدها.

والبيت من شواهد الرّضي أيضًا. قال البغداديّ: على أنه قد يحذف الفعل بعد «رُبّما» والتقدير: ربما يتوقّع ذلك.

وقدّره بعضهم: «رُبّما أعانك أو هو مُعينٌ لك».

والإشارة في قوله: «فذلك» للصّعلوك المذكور في بيت قبل الشّاهد وهو:

ولكن صُعْلوكًا يساور همه ويَمْضي على الهَيْجاء لَيْثًا مصمّما

وهما من أبيات نسبها بعضهم لحاتم الطّائي.

* * *

١١٥٦ ـ (ماويَّ يا رُبَّتَما غارةٍ) شَعْواء كاللّذْعةِ بالمِيسَمِ(٢)

[ص ٣٨ س ١٥]

استشهد به على أن (رُبّ) قد تلحقها التاء فلا تكفّها (ما).

والبيت من شواهد الرّضي، قال البغدادي: على أنّ التاء لحقت رُبّ للإيذان بأن مجرورها مؤنث «وما» زائدة بين رب ومجرورها كما قاله الشارح المحقّق.

---

(١) البيت من الطويل، وهو لعروة بن الورد في ديوانه ١٥، والأصمعيات ٤٦، وشرح التصريح ٢/ ٩٠، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٤٢٤، وشرح عمدة الحافظ ٧٥٥، والمقاصد النحوية ٣/ ٦٥٠، وله أو لحاتم الطائي في الأغاني ٦/ ٣٠٣، وخزانة الأدب ١٠/ ٩، ١٠، ١٣، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في الأغاني ٦/ ٢٩٦، وأوضح المسالك ٣/ ٢٦٠، وشرح الأشموني ٢/ ٣٦٤، وشرح ابن عقيل ٤٤٨، وشرح الرضي ٤/ ٢٩٦، وسيعاد الشاهد عرضًا مع الشاهد رقم ١٤٤٩، وقافيته: «فأجدرِ».

(٢) البيت من السريع، وهو لضمرة بن ضمرة في الأزهية ٢٦٢، وخزانة الأدب ٩/ ٣٨٤، ولسان العرب ١٣/ ٥٥٤ (هبه)، ١٤/ ٤٣٥ (شعا)، ١٥/ ٣٠٠ (موا)، ٤٧٣ (ما)، والمقاصد النحوية ٣/ ٣٣٠، ونوادر أبي زيد ٥٥، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ١٨٦، والإنصاف ١/ ١٠٥، وخزانة الأدب ٩/ ٥٣٩، ١١/ ١٩٦، وشرح ابن عقيل ٣٧١، وشرح المفصل ٨/ ٣١، ولسان العرب ١/ ٤٠٩ (ريب)، وشرح الرضي ٤/ ٢٤١، ٢٨٨، ٢٩٤، ٤٢٤.

قال: و«ماويّ»: منادًى مرخَّم. و«يا» في قوله: «يا رُبّتما». قال أبو زيد: للتنبيه لا للنّداء. وفي رواية أبي زيد: «ماويّ بل ربّتما».

قال أبو زيد: «الشّعواء»: الغارة المنتشرة وهي بالعين المهملة. و«اللّذعة» بالذال المعجمة والعين المهملة من لذعته النّار: إذا أحرقته. و«الميسم»: ما يوسم به البعير بالنّار.

وجواب رُبّ في بيت بعد الشاهد وهو:

نـاهَـبْـتُـهـا الـغُـنْـمَ عـلـى طَـيِّـعٍ أجْـرَدَ كـالـقِـدْحِ مِـنَ الـسّـاسـمِ[1]

«ناهبتها»: من المناهبة، و«الغنم»: الغنيمة. و«على طيّع»: أي على فَرَسٍ ليّن العِنان. و«أجرد»: قصير الشعر. و«القِدْح»: السهم قبل أن يُراش، شَبّه الفرس به في رقّته وصَلابته.

والبيت من أبيات لِضَمْرة بن ضمرة النَّهْشليّ.

* * *

١١٥٧ ـ (أخٌ ماجِدٌ لم يُخزِني يَوْمَ مَشْهَدٍ كما سَيْفُ عمرٍو لم تَخُنْهُ مَضارِبُهْ)[2]

[ص ٣٨ س ١٧]

استشهد به على أن «ما» تزاد بعد الكاف، فتكفّها عن العمل قال: ويليها حينئذ الجمل الاسميّة والفعليّة، وهذا مثال للاسميّة.

و«عمرو» في البيت هو: عمرو بن معد يكرب الزّبيديّ، و«سيفه»: هو الصّمصامة المشهور، و«مضاربه»: جمع مَضرِب، ومَضرِب السّيف: نحو شِبْر من طَرَفه كما قال العينيّ. وخيانته: نَبْوَه عن الضّربة.

والبيت من أبيات لنهشل بن حري يرثي بها أخاه مالكًا، وكان قتل بصفّين مع أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه.

* * *

(١) نوادر أبي زيد ٥٥، وخزانة الأدب ٩/ ٣٨٤.

(٢) البيت من الطويل، وهو لنهشل بن حري في شرح التصريح ٢/ ٢٢، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٨٧٢، وشرح شواهد المغني ٥٠٢، ٧٢٠، والمقاصد النحوية ٣/ ٣٣٤، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ٦٨، وجواهر الأدب ١٣٢.

١١٥٨ ـ (ألم تر أن البَغل يَتْبَع إلْفَهُ كما عامرٌ واللؤمُ مؤتَلِفانِ)[١]

[ص ٣٨ س ١٨]

استشهد به على ما في البيت قبله، واستشهد به الدمامينيّ على هذه المسألة.

ولم أعثر على قائله.

* * *

١١٥٩ ـ (وَنَنصُر مولانا ونَعلَم أنّهُ كما النّاس مَجْرومٌ عليه وجَارمُ)[٢]

[ص ٣٨ س ٢٠]

[٢/٤٣] استشهد به على أن الكاف قد تليها «ما» الزائدة فلا تكفها عن العمل.

واستشهد به الدّمامينيّ على هذه المسألة قال: سيبويه: وسألت الخليل عن قولهم: هذا حقٌّ كما أنك ههنا، فقال: أنّ مجرورة. بالكاف. و«ما»: لغو غير أنّها لا تحذف، لئلا تلتبس بأن. وقبل البيت:

إذا جَرّ مولانا علينا جريرةً صَبَرنا لها إنا كرامٌ دعائِمُ

وهما من قصيدة لعمرو بن براقة الهمداني.

* * *

١١٦٠ ـ (لا تَشْتُم النّاسَ كما لا تُشْتَمُ)[٣]

[ص ٣٨ س ٢١]

استشهد به على ما في البيت قبله.

والبيت من شواهد سيبويه، واستشهد به الرّضي أيضًا في ثلاثة مواضع، واقتصر على كلامه في هذا المحلّ.

---

(١) البيت من الطويل، وهو لزياد الأعجم في ديوانه ١٠٣، وتذكرة النحاة ٢١.

(٢) البيت من الطويل، وهو لعمرو بن براقة في أمالي القالي ٢/١٢٢، وسمط اللآلي ٧٤٩، وشرح التصريح ٢/٢١، وشرح شواهد المغني ١/٢٠٢، ٥٠٠، ٢/٧٢٥، ٧٧٨، والمؤتلف والمختلف ٦٧، والمقاصد النحوية ٣/٣٣٢، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/٩٧، والجنى الداني ١٦٦، ٤٨٢، وجواهر الأدب ١٣٣، وخزانة الأدب ١٠/٢٠٧، وشرح الأشموني ٢/٢٩٩، وشرح ابن عقيل ٣٧١، ومغني اللبيب ١/٦٥، وسيعاد برقم ١٥٩٤.

(٣) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ١٨٣، وجواهر الأدب ١٣١، وخزانة الأدب ٨/٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٣، ١٠/٢١٣، ٢٢٤، والكتاب ٣/١١٦، والمقاصد النحوية ٤/٤٠٩، وبلا نسبة في الجنى الداني ٤٨٤، ورصف المباني ٢١٤، واللمع في العربية ٥٨، ٥٩، ١٥٤، وشرح الرضي ٤/٣٢٧.

قال البغداديّ: على أن «كما» أصلها كاف التشبيه المكفوفة بما قد تغيّر معناها بالتركيب، فصارت بمعنى: لعلّ، أيْ لعلَّ لا تشتم، وهي جملة لا تعمل شيئًا.

ويلزم من كونها بمعنى لعلّ أن تعمل عملها.

قال: وفي الارتشاف لأبي حيّان: وذهب الفرّاء: إلى أن قولهم: انتظرني كما آتيك، و:

لا تَشْتُم النّاس كما لا تُشْتَمُ

الكاف فيها للتّشبيه، والكاف صفة لمصدر محذوف، أي انتظرني انتظارًا مثل إتياني لك أي: فِهْ لي بانتظار كما أَفِي لك بإتيان، وانته عن شتم الناس كانتهائهم عن شتمك .اهـ. وروي:

لا تَظْلِموا النّاس كما لا تُظْلَموا

والرّواية الأولى أصحّ.

وقوله: «لا تشتم الناس» «لا» ناهية، وقوله: «كما لا تُشْتَم» بالبناء للمفعول ورفع الفعل.

وهو من أرجوزة لرؤبة بن العجّاج.

* * *

١١٦١ ـ (فَقُلْتُ يَمِينُ اللّهِ أَبرَحُ قاعِدًا) ولو قَطَعُوا رَأسِي لَدَيْكِ وأَوْصالِي[١]

[ص ٣٨ س ٢٩]

استشهد به على أن «الباء» أصل حروف القسم، وأنّ ما بعدها ينصب بإضمار فعل القسم، أو يرفع بالابتداء والخبر محذوف، وأن البيت روي بالوجهين:

والبيت من شواهد سيبويه والرّضي أيضًا. قال البغداديّ: على أنّ «يمين الله» رُوِي مرفوعًا ومنصوبًا بالوجهين. أمّا الرفع فعلى الابتداء والخبر محذوف أي «لازمي» ونحوه.

---

(١) البيت من الطويل، وهو لامرىء القيس في ديوانه ٣٢، وخزانة الأدب ٩/٢٣٨، ٢٣٩، ١٠/٤٣، ٤٤، ٤٥، والخصائص ٢/٢٨٤، وشرح أبيات سيبويه ٢/٢٢٠، وشرح التصريح ١/١٨٥، وشرح شواهد المغني ١/٣٤١، وشرح المفصل ٧/١١٠، ٨/٣٧، ٩/١٠٤، والكتاب ٣/٥٠٤، ولسان العرب ١٣/٤٦٣ (يمن)، واللمع ٢٥٩، والمقاصد النحوية ٢/١٣، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/٢٣٢، وخزانة الأدب ١٠/٩٣، ٩٤، وشرح الأشموني ١/١١٠، ومغني اللبيب ٢/٦٣٧، والمقتضب ٢/٣٦٢، وشرح الرضي ٤/٣١٥.

وأما النّصب فعلى أن أصله أحلف بيمين الله، فلما حذف «الباء» وصَل فعْلُ القسم إليه بنفسه، ثم حذف فعل القسم، وبقي منصوبًا به.

وأجاز ابنا خروف وعصفور: أن ينتصب بفعل مقدّر يصل إليه بنفسه تقديره: ألزم نفسي يمين الله.

ورُدّ بأن ألزم ليس بفعل قسم، وتضمين الفعل معنى القسم ليس بقياس.

وجوّز النّحاس خفضه أيضًا بالباء المحذوفة ولم يذكر ابن مالك في تسهيله في نحو هذا إلاّ النّصب، وقال: وإن حذفا معًا نصب المقسم به يعني أن حذف فعل القسم وحرف الجر نصب المقسم به، وهو أعم من أن يكون المقسم به لفظ الجلالة أو غيرها.

قال الأعلم: النّصب في مثل هذا على إضمار فعل أكثر في كلامهم من الرفع على الابتداء.

وأنشده سيبويه بالرّفع. وقال: هكذا سمعناه من فصحاء العرب.

وقوله: أبرح قاعدًا ـ أي لا أبرح قاعدًا. فـ(لا) محذوفة من جواب القسم باطّراد. والبيت من قصيدة لامرىء القيس.

* * *

١١٦٢ ـ (لا كعبةَ اللّهِ ما هجرتُكم إلاّ وفي النفس مِنكم أرَبُ)[١]

[ص ٣٩ س ١]

استشهد به على جواز نصب كعبة الله ردًّا على مَن أنكر ذلك.

ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

١١٦٣ ـ (ألا رُبّ مَن تَغتَشُهُ اللّهِ ناصح ومُؤتَمَنٍ بالغيب غيْرِ أمينِ)[٢]

[ص ٣٩ س ٦]

[٢/ ٤٤] استشهد به على جَرّ لفظ الجلالة دون حرف ولا عرض.

وكلامه مختصر من كلام أبي حيّان في شرح التسهيل، ونصه: وقوله: ويجوز جَرّ «الله» دون عوض، حكَى سيبويه: «اللّهِ لأفعلنّ»، يريد: والله.

---

(١) البيت من المنسرح، وهو بلا نسبة في مجالس ثعلب ٣٩١.

(٢) تقدم الشاهد برقم ٣٠٠، ١٠٨١.

وحكى الأخفش في معانيه: أنّ من العرب مَن يَجرّ اسم الله مُقسمًا به دون جارٍّ موجود، ولا عوض.

وذكر غيره من الثقات: أنه سمع بعض العرب يقول: كلاّ اللّهِ لأخرجَنّ، يريد كلاّ والله. وأنشدوا على جرّه دون حرف ولا عوض قول الشاعر:

ألا رب مَـن تـغـتـشـه اللّـهِ نـاصـح[1]

... البـيـت:

وأما رفعه فأجازه بعضهم، تقول: «اللّهُ لأقومنّ»، ومنعه بعضهم. قيل: لأنه لا خبر له. وليس بشيء، لأنه يصح تقدير خبر له، كأنه قال: «الله قسمي به».

قال صاحب البسيط: وإنما امتنع لأنّ هذا الموضع للفعل إلى آخر كلامه.

وتقدّم الكلام على هذا البيت في صحيفة (٢١) وفي صحيفة ٦٩ من الجزء الأول.

* * *

١١٦٤ ـ (لـلّـهِ يَـبْـقَـى عـلـى الأيّـام ذو حِـيَـدٍ) بِـمُـشْـمَـخِـرٍّ بـه الـظّـيـان والآس[2]

[ص ٣٩ س ١٧]

استشهد به على أن اللاّم في القسم يكون للتعجب وغيره ـ وتقدّم الكلام عليه في صحيفة ٢٩.

* * *

١١٦٥ ـ (أَرِقْتُ ولـم تَـهْـجَـعْ لِـعَـيْـنـيّ هَـجْـعَـةٌ ووالـلّـهِ ما دَهْـري بِـعُـسْـرٍ ولا سَـقَـمْ)[3]

[ص ٣٩ س ٣١]

استشهد به على أن الواو في «واللّهِ» لو كان أصلها العطف لم يدخل عليها واو العطف كالمثال في البيت.

ولم أعثر على قائله.

* * *

(١) تقدم الشاهد برقم ٣٠٠. (٢) تقدم الشاهد برقم ١١١١.

(٣) البيت من الطويل، وهو لراشد بن شهاب في شرح اختيارات المفضل ١٣١٨.

١١٦٦ ـ (فقال فَريقُ القوم «لا» وفريقُهم «نعم»، وفريق لَيمُنُ اللَّهِ لا نَدْري)(١)

[ص ٤٠ س ١١]

استشهد به على أنّ همزة «أيمن» همزة وصل بدليل سقوطها بعد متحرك. وهذا لفظ أبي حيّان في شرح التّسهيل، قال بعد إيراد البيت: ولا خلاف أَنَّ «أيمن» اسمٌ، إلاّ ما حكى عن الرّمّاني أنه حرف جرّ، وهذا خلاف شاذّ.

وجمهور النّحويين على أن «أيمن الله» في القسم التزمت العربُ فيه الرّفع على الابتداء، ولا يستعمل إلاّ كما استعملته العرب.

وذهب ابن دُرستويه: إلى أنه يجوز أن يجر بواو القسم. والبيت من قصيدة لِنُصَيْب.

* * *

١١٦٧ ـ (لَيمُنُ أَبِيهم لبِئْس العذرةَ اعتَذرُوا)(٢)

[ص ٤٠ س ٢٤]

استشهد به على إضافة أيمن إلى غير الله شاذة عند ابن هشام.

وفي التسهيل وشرحه للدّمامِينيّ: وقد تضاف إلى الكعبة، فتقول: أيمن الكعبة لأفعلنّ، والكاف كقول عروة بن الزبير: «أيمُنُك لَئِن ابتلَيت لقد عَافيْتَ»(٣)، والذي كقوله عليه الصّلاة والسلام «أيْم الّذي نفس مُحمدٍ بيده».

قال الشارح: وقد يضاف إلى غير ذلك. أنشد الكسائي:

أيـمـن أبـيـهـم لـبـئـس الـعُـذرة اعْـتَـذَروا

ولم أعثر على قائله ولا تَتمته.

* * *

(١) البيت من الطويل، وهو لنصيب في ديوانه ٩٤، والأزهية ٢١، وتخليص الشواهد ٢١٩، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٨٨، وشرح شواهد المغني ١/ ٢٩٩، والكتاب ٣/ ٥٠٣، ٤/ ١٤٨، ولسان العرب ١٣/ ٤٦٢ (يمن)، ومغني اللبيب ١/ ١٠١، وبلا نسبة في الإنصاف ١/ ٤٠٧، ورصف المباني ٤٣، وسر صناعة الإعراب ١/ ١٠٦، ١١٥، ٣٨٣، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٩٠، وشرح المفصل ٨/ ٣٥، ٩/ ٩٢، واللمع في العربية ٢٦٠، ٣١٣، والمقتضب ١/ ٢٢٨، ٢/ ٩٠، ٣٣٠، والممتع في التصريف ١/ ٣٥١، والمنصف ١/ ٥٨.

(٢) الشطر من البسيط، وهو بلا نسبة في الجنى الداني ٥٤١.

(٣) ورد قول عروة بن الزبير في النهاية ٥/ ٣٠٢ (يمن).

١١٦٨ - (إذا قيل قَدْني قال باللّه حَلْفةً لَتُغْنِي عَنّي ذا إنائِكَ أجْمَعَا)(١)

[ص ٤١ س ١٠]

استشهد به على أنّ جواب القسم يفتتح بلام كي. ونقل في الأصل جواب أبي علي الفارسيّ فانظره.

وهذا البيت استشهد به الرَضِيّ في نون التّوكيد، وتكلم عليه البغداديّ من ذلك الوجه وأجاد، ولنقتصر على كلامه فيما يتعلق بالقسم خوف السآمة.

قال: واختلف في لام كَيْ فمنهم مَن أجاز أن يتلقّى بها القَسم، ومنهم مَن منع، قال ابن عصفور في شرح الجُمل: زعم أبو الحسن أن جواب القسم قد يكون لام كي مع الفِعل نحو: تالله ليَقوم زيدٌ، قال فَعَلى هذا [٢/٤٥] يكون الجواب من قبيل المفرد، لأن لام كَيْ إنما تنصب بإضمار أن، وأن ما بعدها يُتَأوّل بالمصدر، فكأنك قلت: تالله للقيام إلاّ أن العرب أجرت ذلك مُجْرى الجملة لِجريَان الجملة بالذّكر بعد لام كي، فوضعت لذلك: لِتَفْعَل موضع لتفعلنّ، ثم نقل كلامًا طويلاً لأبي علي الفارسيّ إلى أن قال: يحتمل أن يكون «لتغني» متعلّقًا «بآليت»، ولم يُرِد القسم، إنّما أراد أن يخبر مخاطبه أنه آلى كي يشرب جميع ما في إنائه، ورواه أبو علي «قُلْت بالله حلفةً».

ولا حُجّة فيه أيضًا لاحتمال أن يكون «بالله» متعلّقًا بفعل مضمر أيضًا، لا يراد به القَسَم، بل الإخبار، ويكون قوله: «لتغني عني» متعلّقًا به، والتقدير: حلفتِ بالله حلفة كي تغني عنّي.

ويجوز أيضًا أن يكون المقسم عليه محذوفًا، لدلالة الحال عليه، تقديره. لتشرّبَنّ لتغني عني.

وفي «لتغني عنّي» رواية أخرى وهي فتح اللام والياء على إرادة النون الخفيفة.

وفي «لتغني» رواية أخرى وهي لَتُغْنِنَّ بفتح اللام وكسر النون الأولى وتشديد الثّانية على لغة طَيّىء، فإنهم يحذفون الياء الذي هو لام في الواحد المذكّر بعد الكسر والفتح في المُعْرَب والمبنيّ.

---

(١) البيت من الطويل، وهو لحريث بن عناب في خزانة الأدب ١١/٤٤٣، ٤٣٥، ٤٣٩، ٤٤١، ٤٤٣، ومجالس ثعلب ٦٠٦، والمقاصد النحوية ١/٣٥٤، وبلا نسبة في تخليص الشواهد ١٠٧، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٥٥٩، وشرح شواهد المغني ٢/٥٥٩، ٨٣٠، وشرح المفصل ٨/٣، ومغني اللبيب ١/٢١٠، والمقرب ٢/٧٧، وشرح الرضي ٤/٤٩١.

وروي: «قَطْني» موضع «قدني»، وهما بمعنًى، ويستشهد به على ذلك، فإن نون الوقاية لحفظ السّكون عند البصريين. ومعناها عندهم: حَسْب. أو لأنها اسمُ فِعْل عند الكوفيّين، ومعناها: يَكْفي.

وذا إنائك بمعنى: صاحب إنائك.

والبيت من قصيدة لِحريث بن عنّاب الطّائيّ في صفة ضيف طَرَقَهُ ليلاً وما عامله به.

* * *

١١٦٩ ـ (أَمَا وَاللَّهِ أَنْ لو كنتَ حُرًّا ... وما بالحُرِّ أنت ولا العَتِيقِ)(١)

[ص ٤١ س ١٦]

استشهد به على أن جواب القسم يفتتح بأن عند ابن عصفور. قال: ورده ابن الصائغ. ونقل عن أبي حيّان أن ابن عصفور رجع عن ذلك.

وتقدّم الكلام على هذا البيت مستوفًى في صحيفة ١٠.

* * *

١١٧٠ ـ (رِدُوا فَواللَّهِ لا ذُدناكُمُ أَبدًا) ... ما دامَ في مائِنا وِرْدٌ لِنُزّالِ(٢)

[ص ٤١ س ٢٢]

استشهد به على أن الفعل الماضي يُنْفَى بلا.

وتقدّم الاستشهاد بهذا البيت في صحيفة ١٤ من الجزء الأول، والرّواية هناك لورّاد.

* * *

١١٧١ ـ (واللهِ لَنْ يَصِلوا إلَيكَ بجَمْعِهِم) ... حتى أُوَسَّدَ في التّرائِب دَفِينا(٣)

[ص ٤١ س ٢٤]

استشهد به على مجيء جواب القسم مصدَّرًا بلن.

(١) تقدم الشاهد برقم ١٠٤٣. (٢) تقدم الشاهد برقم ١١.

(٣) البيت من الكامل، وهو لأبي طالب في الجنى الداني ٢٧٠، وخزانة الأدب ٣/٢٩٦، وشرح شواهد المغني ٢/٦٨٦، ومغني اللبيب ١/٢٨٥.

وفي التّسهيل وشرحه: وقد تصدر الفعليّة الجوابيّة بلن كقول أبي طالب وأنشد البيت. والخطاب للنّبي ﷺ لما أرادت قريش أن يسلمه أبو طالب إليهم.

* * *

١١٧٢ - (بِـرَبِّـكِ هـل لـلـصَّـبِّ عِـنـدَكِ رَأْفَـةٌ) فَيَرْجُوَ بَعْدَ اليَأْسِ عَيْشًا مُجَدَّدا[1]

[ص ٤١ س ٣٢]

استشهد به على أنَّ القسمَ في الطلب يتلقى بأداته.

وكذا استشهد به الدّماميني في شرح التّسهيل.

ولم أعثر على قائله.

* * *

١١٧٣ - (بِعَيْنَيْكِ يا سَلْمى ارْحَمِي ذا صَبابة) أبى غَيْرَ ما يُرْضِيك في السرّ والجَهْرِ[2]

[ص ٤١ س ٣٢]

استشهد به على مجيء القسم الطّلبي مصدّرًا بفعله.

وكذا استشهد به في شرح التّسهيل. روايته: «بعيشك» وهي المشهورة فيما وقفنا عليه.

ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

١١٧٤ - (رُقَـيُّ بِـعَـمْـرِكُـم لا تَـهْـجُـرِيـنـا) ومَـنِّـيـنـا الـمُـنـى ثـم امْـطُـلِـيـنَـا[3]

[ص ٤١ س ٣٣]

[٢/٤٦] استشهد به على ما في البيت قبله.

وفي التّسهيل وشرحه للدمامينيّ: وجاز دخول الباء عليه (أي عمرك) كقوله: «رُقَيّ بعمرك» الخ..

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شفاء العليل ٦٩١.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في مغني اللبيب ١/ ٥٨٤.

(٣) البيت من الوافر، وهو لعبيد الله بن قيس الرقيات في ديوانه ١٣٧، والمحتسب ١/ ٤٣، وبلا نسبة في تذكرة النحاة ٤٣٤.

وقال أبو حيّان: وليس هذا بقسم. قلت: إن أراد عند أصحابه المغاربة فمسلّم ولا يضرّ، وإن أراد إجماعًا فغير صحيح، فقد سبق باعترافه أن من النحويّين من بسمّي ذلك قَسَمًا. والمصنف مِمّن يرى ذلك فما يَردُ عليه.

والبيت لابن قيس الرّقيات.

* * *

١١٧٥ ـ (قالَتْ لَهُ بِاللَّهِ يا ذا البُرْدَيْنِ لَمّا غَنِثْتَ نَفَسًا أو اثنَيْنِ)[١]

[ص ٤٢ س ١]

استشهد به على مجيء جواب القسم مصدرًا بلمّا.

وفي التّسهيل وشرحه: أو تصدّر الجملة بكلمة لمّا المشددة بمعناها أي بمعنى إلاّ كقوله: «قالت له بالله» ـ البيت.

قال: وتأويل هذا كالأول أي: ما أسألك إلا غنثك.

وتقدّم الكلام على هذا البيت في صحيفة ٢٠٠ من الجزء الأول.

* * *

١١٧٦ ـ (بــالله ربِّــكِ إلاّ قُــلْــتِ صــادقــةً هَلْ في لِقائِكِ لِلْمَشْغوفِ من طَمَعِ)[٢]

[ص ٤٢ س ٢]

استشهد به على مجيء جواب القسم مَصْدرًا بإلاّ.

وكذا استشهد به الدّمامينيّ. قال: واعلم أن التّقدير فيه: أسألك بالله إلاّ قلت. والاستثناء مفرّغ. والمعنى ما أسألك إلاّ قولك، فالمثبت لَفْظًا منفيٌّ مَعنًى ليتأتّى التّفريغ، والفعل مؤولٌ بالمصدر لتتأتّى المفعوليّة.

فإن قلت: تأويل الفعل بالمصدر بدون سابكٍ ليس قياسًا، فيلزم الشذوذ مثل: «تسمعُ بالمُعَيْدِيّ»[٣] برفع الفعل، أي سماعك.

وادّعاء الشّذوذ هنا غير مُتأتٍّ لاطّراد مثل هذا التركيب وفصاحته.

قلت: لا نسلم أن تأويل الفعل بالمصدر بدون حرف مصدريّ شاذٌّ على الإطلاق، وإنما يكون شاذًا إذ لم يتأت في باب.

---

(١) تقدم الشاهد برقم ٩٢٩.

(٢) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في شفاء العليل ٦٩١.

(٣) من الأمثال وتتمته: «خير من أن تراه» وهو في مجمع الأمثال ١/١٢٩.

أما إذا اطّرد في باب، واستمرّ فيه، فإنه لا يكون شاذًا كالجملة التي يضاف إليها اسم الزّمان مثلاً نحو: جِئتُك حِينَ رَكِبَ الأميرُ، أي في حين ركوب الأمير.

﴿هذا يوم ينفع الصّادقين صِدْقُهم﴾[1] أي يوم ينفع الصّادقين، فهذا مطّرد. ومثل: «لا تأكل السّمك وتشرب اللبن» فإنك إذا نصبت «تشرب» نصبته بأن مضمرة، فيصير اسمًا معطوفًا في الظاهر على فِعْل وهو ممتنع إلاّ عند التأويل، فاحتجنا إلى أن نتصيد من الفعل مَصْدرًا من غير سابك، ولا يعدّ مثل هذا شاذّ لاطّراده في بابه، وكذا مِثْل «سواء عليّ أقمت أم قعدت» أي قيامك أو قعودك، فهذا مؤولٌ بالمصدر، بدون أداة سَبْك لاطّراده، في باب التّسوية.

ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

١١٧٧ ـ (تـألّـى ابـنُ أوْسٍ حَـلْـفـةً لَـيَـرُدُنِي) إلــى نِـسْــوَةٍ كـأنّــهُــنّ مَـفـاوِدُ[2]

[ص ٤٢ س ٦]

استشهد به على أن الاستغناء باللاّم عن النون في هذا البيت ضرورة.

والبيت من شواهد الرّضي، قال البغداديّ: على أنه استغنى بلام التوكيد عن النّون وهذا ظاهر.

وروي أيضًا بكسر اللاّم وفتح الدّال على نصب الفعل بأن مضمرة على أنها لام كي.

قال الإمام المرزوقي: يُروى بفتح الدّال، وضَمّ الدال على أن يكون اللاّم لام اليمين.

وذكر سيبويه: أن لام القسم يلزمها إحدى النّونين. وقال أيضًا: وقد تحذف النّون في الشّعر، وقد جاء أعجب من هذا وأبعد في الاستعمال وهو حذف اللاّم وإثبات النون. قال:

وقَــتِــيــلِ مُــرّة أثــأرنْ

البـيـت الآتـي.

---

(١) ١١٩/ المائدة: ٥.

(٢) البيت من الطويل، وهو لزيد الفوارس في خزانة الأدب ٦٥/١٠، ٧١، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٥٥٧، وبلا نسبة في رصف المباني ٢٤٠، وشرح قطر الندى ٢٢٤، والمقرب ٢٠٦/١.

فأمّا مَنِ روى بكسر اللاّم، فالمعنى: حلف لهذا الأمر، وجواب القسم يكون محذوفًا مقدّرًا، ويستدل عليه بما ذكره.

وقال بعض المتقدّمين: تقول: حَلَف لَيَفعلَنّ، فإذا حذفت النّون كَسَرْتَ اللاّم، وأعملتها إعمال كي، والموضع موضع القسم. والمعنى معناه. وقيل: مثل: «تألّى ليردّني» أراد ليفعل كذا كأنّ الفعل دلّ على المصدر. واللام مع اسم المجرور به في موضع الخبر لذلك المصدر المبتدأ، كأنه قال: أراني كذا.

وتألى: بمعنى حلف. وقوله: حَلْفَةً [٢/ ٤٧] منصوب على المصدرية من تألى على غير اللفظ.

والمفاود: جمع المِفْأد بكسر الميم وفتح الهمزة وهي المسعّر والسفّود.

ومعنى البيت: حلف هذا الرجل حَلْفَةً ليأسرنني، ثم يمتن عليّ، فيردني إلى نسوة كأنهن مساعير لاحتراقهن وَجْدًا بي وغمًّا عليّ، ففعلت أنا به مثل ما هم به فيّ.

وابن أوس: هو قيس بن أوس بن حارثة الطّائي المشهور، وكان أقسم ليأخذنَّ زيد الفوارس أسيرًا في قصّة جرت له معه، فقتله زيد. وقيل: أسر.

والبيت من أبيات لزيد المذكور.

* * *

١١٧٨ - (وقَتِيلِ مُرّةَ أثْأَرَنَّ فإنّهُ) فِرْغٌ وإنَّ أخاكُمْ لم يُقْصَدِ[1]

[ص ٤٢ س ٦]

استشهد به على ما في البيت قبله.

والبيت من شواهد الرّضيّ. قال البغداديّ: على أنّه قد يخلو المضارع عن اللاّم استغناء بالنون كما هنا.

والأكثر لأثأرَنّ بهما جميعًا. وهذا كقول ابن مالك في التّسهيل: وإن كان أول الجملة: مضارعًا مثبتًا مستقبلاً غير مقارن حرف تنفيس، ولا مُقدّم على معموله لم تُغْنه اللاّم غالبًا عن نون التوكيد، وقد يستغنى بها عن اللام. اهـ.

ومثله لأبي عليّ في التّذكرة. قال: جاء بالنّون وحذف اللاّم؛ لأن النّون تدلّ عليه.

---

(١) البيت من الكامل، وهو لعامر بن الطفيل في ديوانه ٥٦، وخزانة الأدب ١٠/ ٦٠، ٦٥، وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٣٥، ومغني اللبيب ٢/ ٦٤٥، وبلا نسبة في رصف المباني ٢٤٠، وشرح شواهد الرضي ٤/ ٣١١.

وذهب ابن عصفور في كتاب الضّرائر: إلى أن حَذف اللام ضرورة. وتبعه ابن هشام في المغني فقال: حذف لام لأفعلنّ يختص بالضرورة وأنشد البيت. وهذا مذهب البصريّين، والأول مذهب الكوفيّين كما بيّنه الشارح المحقق.

قوله: وقتيل مُرّة الخ... قال ابن الأنباري: وروى الضَّبيّ: وقتيل بالخفض. وقالوا: لم يُقْصد: لم يقتل، يقال: أقْصَدْتُ الرَّجل: إذا قتلته.

ويروى: فإنه كَرَمٌ.

ورواها الحرمازيّ: «وقتيلَ» نَصْبًا. ورواها الأثرم والضبيّ خَفضًا، قال الأثرم: «وقتيلٌ» بالرّفع. ورواها: فإنه فِرْغٌ، وقال: فِرْغٌ وهَدَرٌ بمعنى واحد.

ومَن رواها فَرْع بالعين المهملة فإنه رأس عال في الشّرف.

والبيت من مقطّعة لعامر بن الطُّفيل العامريّ.

* * *

١١٧٩ - (يَميناً لَنِعْمَ السّيدان وُجِدْتُما) على كُلِّ حالٍ مِنْ سَحِيلٍ ومُبْرَمِ[١]

[ص ٤٢ س ١١]

استشهد به على أن جواب القسم لا يقترن بقد إذا كان جامدًا.

واستشهد به الرّضِيّ على أن نِعْم إذا وقعت جوابَ القسم لا يَرْبطها بالقَسَم إلاّ اللاّم وحدها.

وفي البيت شاهد آخر، وهو أنه قد يدخل الفعل النّاسخ على المخصوص بالمدح والذّم. وأصله: لَنِعْمَ السيّدان أَنْتُما، فأدخل عليه النّاسخ فصار: وجُدْتُما، فضمير التثنية نائب الفاعل لوُجِدَ، وهو المفعول الأول.

وقوله: «لَنِعْم السيّدان» جواب القسم، والقسم وجوابه في موضع المفعول الثّاني لِوُجِد، وجملة المدح خبره. والسَّحيل: بالمهملتين الخيط الذي لم يحكم فتله. والمُبْرَم: الخيط الذي أحكم فتله. وأراد بالأول الأمر السهل. وبالثّاني: الأمر الشّديد. وضمير المثنّى للحارث بن عوف. وهرم بن سنان.

والبيت من معلّقة زهير.

* * *

---

(١) البيت من الطويل، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ١٤، والأشباه والنظائر ٨/ ٢١٠، وجمهرة اللغة ٥٣٤، وخزانة الأدب ٣/ ٦، ٩/ ٣٨٧، وشرح عمدة الحافظ ٧٩٢، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٩/ ٣٩٠، وشرح الرضي ٤/ ٢٤٤، ٢٤٧، ٣١٣.

١١٨٠ ـ (لَئِنْ نَزَحَتْ دارٌ لِلَيلَى لَرُبَّما غَنِينا بِخَيرٍ والدِّيارُ جَمِيعُ)[1]

[ص ٤٢ س ١٣]

استشهد به على دخول اللاّم مع «ربما» في الماضي شاذٌّ. وفي الدّمامِينيّ: أن جواب القسم إذا وقع في كلام غير مستطيل ماضيًا مثبتًا فلا بد من أن يكون مقرونًا باللاّم وقَد جميعًا مثل: ﴿تالله لقد آثرك اللَّهُ علينا﴾[2].

ورُبّما كقوله:

لئن نزحت دار لليلى

البيت...

وهو لقيس بن ذريح.

* * *

١١٨١ ـ (فَلَئِن بان أهلَهُ لَبِمَا كان يُؤهَلُ)[3]

[ص ٤٢ س ١٤]

استشهد به على أن شذوذ دخول لام جواب القسم على بما.

واستشهد به الدّمامِينيّ على هذه المسألة [٢/٤٨] ثم قال: هذا كما قلنا: إذ لم يكن ثَمّ استطالة، وأما مع الاستطالة، فيجوز أن يخلو مِنَ اللاّم وقد، وأن يكون مع أحدهما دون الآخر. ونقل في الأصل أن أبا حيّان أوّله بتقدير فعِل بعد اللاّم وهو أي لبان.

والبيت لابن أبي ربيعة.

* * *

١١٨٢ ـ (لَئِن أَمسَتْ رُبُوعُهُمُ يبَابًا لَقَدْ تَدعو الوفودُ بها وفُودا)[4]

[ص ٤٢ س ١٦]

استشهد به على شذوذ دخول اللاّم في جواب القسم مع مضارع مقرون بقد.

---

(١) البيت من الطويل، وهو لقيس بن ذريح في خزانة الأدب ١٠/٧٦، ١١/٣٤٤، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في تخليص الشواهد ٤٨٨.

(٢) ٩١/ يوسف: ١٢.

(٣) البيت من مجزوء الخفيف، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ٣٤٠.

(٤) البيت من الوافر، وهو لأبي عطاء السندي في خزانة الأدب ٤/١٦٧ (بولاق)، وبلا نسبة في شفاء العليل ٦٩٦.

واستشهد به الدّمامِينيّ عند قول التسهيل. وقد يلي لقد ولبما المضارع الماضِيّ معنًى.

ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

١١٨٣ ـ (فلئن تَغَيّر ما عَهِدْتُ وأَصْبَحَتْ صَدَفَتْ فلا بَذلٌ ولا مَيسورُ
لَبِما يُساعِفُ في اللِّقاء وليها فَرِحٌ بِقُرب مَزَارِها مَسْرورُ)[1]

[ص ٤٢ س ١٧، ١٨]

الشّاهد في قوله: لبما حيث دخل اللاّم على «بما» مع الفعل المضارع في جواب القَسَم شذوذًا.

ونقل البغداديّ بعد أن ساق هذين البيتين عن أبي حيان أنه قال في لَبِما: أن الباء سَبِبيّة، وما مصدرية: ويقدر بعد اللاّم فعل أي لبان بما كان يؤهل.

ولم أعثر على قائلهما.

* * *

١١٨٤ ـ (أما والّذي لو شاءَ لم يَخْلُقِ النَّوَى لَئِنْ غِبْتِ عَنْ عَيْنِي لمَا غِبْتِ عَن قَلْبِي)[2]

[ص ٤٢ س ٢٠]

استشهد به على شُذوذ دخول اللاّم على المنفيّ.

ولم أعثر على قائله.

* * *

١١٨٥ ـ (حَلَفْتُ لها بالله حَلْفَةَ فاجِرٍ لنَاموا نمَا إن من حَديثٍ ولا صَالي)[3]

[ص ٤٢ س ٢٣]

استشهد به على شذوذ حذف «قد» من «لناموا».

وفي الدّمامِينيّ: ولا يجوز حَذْفُ اللاّم وقد بدون الاستطالة.

---

(١) البيتان من الكامل، وهما بلا نسبة في خزانة الأدب ٧٦/١٠.

(٢) البيت من الطويل، وهو لمسعود بن بشر في أمالي القالي ١٩٦/٢، وشرح شواهد المغني ٦٦٦/٢، وبلا نسبة في مغني اللبيب ٢٧٢.

(٣) تقدم الشاهد برقم ٤٢٧.

وقيل: لا بُدّ مع ذكر اللاّم من «قد» ظاهرةً أو مقدّرةً.

وزعم ابن عصفور أن القَسَم إذا أُجيب بماضٍ متصرّف مثبَت، فإن كان: قريبًا من الحال جيء باللام و«قد» نحو: ﴿لَقَد آثَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا﴾[1].

وإن كان بعيدًا جيء باللاّم وحدها كقول امرىء القيس.

حــلــفــت لــهــا بــالله...

البـيـت.

قال ابن هشام: والظّاهر في الآية والبيت عكس ما قال؛ إذ المراد: لقد فَضَّلك الله علينا بالصّبر وسيرة المحسنين، وذلك محكومٌ به في الأزل، وهو متّصف به مذ عقل.

والمراد في البيت: أنهم ناموا قبل مجيئه.

قلت: وقد يمنع أن المراد في الآية ما ذكره لجواز أن تكون مرادهم: لقد آثرك الله علينا في أرضك، وذلك قريب من حال تكلمهم.

وأمّا البيت فليس المراد أن نومهم كان قريبًا من مجيئه، لأنّ في ذلك تَنفيرًا، لها من قُرْبه إذ نَوْم الرقباء متى كان في ابتدائه كان غير مستثقل، فيوشك أن يذهب بأدنى محرّك، وذلك من موجبات الخوف المانع لها من الإقدام على مرامه.

وإنّما المراد أن زَمن النوم بَعُد بحيث صار مُتَمكّنًا ثقيلاً، فهو داعية إلى الطّمأنينة والأمن المقتضي لحصول المقصود.

* * *

١١٨٦ ـ (تـالله قَـدْ عَـلِـمَـتْ نَـفْـسٌ إذا قَـذَفَـتْ)   رِيحُ الشّتاءِ بيُوتَ الحَيِّ بالعُنَنِ[2]

[ص ٤٢ س ٢٤]

استشهد به على ما في البيت قبله.

ونقَل عبد القادر البغداديّ في شَرْح شواهد الرّضي: أن أبا حيّان قال في شَرْح التّسهيل: لا حاجة إلى قَيْدِ الطّول، فقد جاء في كلام الفصحاء حذف اللام وإبقاء قد، قال زهير:

تـالله قـد عَـلِـمـت نـفـس إذا قَذَفَت   ريحُ الشّتاء بيُوت الحَيّ بالعُنَنِ

[٢/٤٩].

* * *

(١) ٩١/ يوسف: ١٢.

(٢) البيت من البسيط، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ١٢١، وخزانة الأدب ١٠/٧٥.

١١٨٧ ـ (ورَبِّ السَمٰواتِ العُلَى وبُرُوجِها والأَرْضِ وما فيها المُقَدَّرُ كائِنُ)[1]

[ص ٤٢ س ٢٨]

استشهد به على شذوذ حَذف اللاّم من الجواب، لأجل الطول وهو مفهوم ما تقدّم.

وفي التسهيل وشرحه: ولا يستغنى عنهما بضمير الاثنين (أي عن اللام وعن أن مثقلة أو مخفّفة) غالبًا دون استطالة، يعني أنه لا يخلو إمّا أن يكون في المقسم به استطالة، فالحذف حسن كقول بعض العرب: أقسم بِمَنْ بَعث النَّبيين مبشّرين ومُنْذِرين، وختمهم بالمُرْسَل رحمةً للعالمين وهو سيدهم أجمعين.

وكقول ابن مسعود رضي الله عنه: «والّذي لا إلٰه غيره، هذا المقام الذي أنزلت عليه سورة البقرة». وقال الشاعر:

وَرَبِّ السّمٰوات العُلَى وبُروجِها. . .

البيت.

قال أبو حيّان: ولم يذكر أصحابنا الاستغناء عن اللاّم وعن أن في الجملة الاسميّة، فينبغي أن يحمل على النّدور بحيث لا يقاس عليه.

ومفهومه وإن لم تكن استطالة فالحذف قبيح.

ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

١١٨٨ ـ (فَوَاللّٰهِ ما نِلْتُم وما نَيل منكُمْ بِمُعْتَدِلٍ وفْقٍ ولا مُتقارِبِ)[2]

[ص ٤٢ س ٣١]

استشهد به على حذف النّافي من الجملة الاسميّة الواقعة جوابًا للقسم.

قال: والأصل «ما ما نلتم» فحذف ما النافية، وأبقى الموصولة. وكذًا قدّره الدّمامِينيّ في شرح التّسهيل عند قوله: وقد يحذف لأمن اللبس نافي الجملة الاسميّة.

قال: فإن قلت: ما الذي وقى اللّبس؟ قلت: وجود الباء في الخبر، والعطف بالواو المصاحبة للنافي من قوله: «متقارب». وإنّما لم تقدر «لا» لِئَلاّ يجب التّكرار.

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح شواهد المغني ٢/ ٩١٩، ومغني اللبيب ٢/ ٥٩١.

(٢) تقدم الشاهد برقم ٢٩٠.

وقد يتخيّل أنّ «لا» قد تكرّرت حيث قال: ولا متقارب، وليس كذلك، لأن هذا قسيم لمعتدل، لا قسيم للمبتدأ الذي قدّر أن «لا» داخلة عليه.

وجوّز المصنّف مع هذا الوجه وهو كون المحذوف ما النّافية وجهًا آخر وهو أن يكون المحذوف «ما» الموصولة بناءً على رأي الكوفيّين في تجوير حذف الموصول.

قلت: ويظهر لي وجهٌ ثالث أقرب من هذين الوجهين، وهو أن يجعل قوله «بمعتدل» مفعولاً به، والباء زائدة و«ما» المذكورة نافية في الموضعين، والفعلان تنازعا، وحُذِف المفعولُ من أحدهما فلا يحتاج إلى تقدير «ما» محذوفة لا نافية، ولا موصولة، فالجملة فعلية لا اسميّة.

وليس في هذا الوجه ما قد يتوقّف فيه إلاّ زيادة الباء في المفعول به، وهو كثيرٌ والحمل عليه عند التّردّد بينه وبين حذف حرف النفي أو الاسم الموصول لا شَكّ أنه خيرٌ، بل ينبغي أن يكون متعيّنًا.

والبيت لعبد الله بن رواحة رضي الله عنه.

* * *

١١٨٩ ـ (فإنْ شِئْتَ آلَيْتُ بَيْنَ المَقَا م والرّكْن والحَجَر الأسْوَدِ
نَسِيتُك ما دام عَقْلِي مَعِي أَمُدُّ به أَمَدَ السَّرْمَدِ)[1]

[ص ٤٢ س ٣٣]

الشّاهد في قوله: «نسيتُك» حيث حذف حرف النفي من الفعل الماضي الواقع جوابًا للقسم، والأصل لا نسيتك.

واستشهد به الدّماميني عند قول التّسهيل: «وقد يحذف نافي الماضي عند أمن اللبس» قال: وإنما سَهلَ الحذف في هذا، لأن الفعل من قوله: «نسيتك» ماض لفظًا مستقبل معنًى لعمله في ظرف مستقبل، فَسَهّل حَذْفَ النّافي معه كما سَهّل حذفه مع المضارع.

والبيتان لأميّة بن أبي عائذ الهُذليّ.

* * *

(١) البيتان من المتقارب، وهما لأمية بن عائذ الهذلي في خزانة الأدب ١٠/ ٩٤، وشرح أشعار الهذليين ٢/ ٤٩٣، وبلا نسبة في شرح شواهد المغني ١/ ٩٣١، ومغني اللبيب ٢/ ٦٣٧.

١١٩٠ ـ (واللَّهِ لولا اللَّهُ ما اهتَدَينا) ولا تَصَدَّقنا ولا صَلَّينَا[1]

[ص ٤٣ س ١١]

استشهد به على أنه إذا اجتمع قَسم وشَرْط، وأتى بجواب لا يصلح لِلْقسم، فإنه جواب للشّرط؛ والشرط وجوابه جواب للقسم.

واستشهد به الدّماميني عند قول التسهيل: وتصدّر في الشّرط الامتناعي بلو، ولولا ثم ساق [٢/ ٥٠] البيت والذي بعده.

قال: وظاهر كلامه أن لو ولولا، وما دَخَلَتا عليه جواب القسم. وكلامه في الجوازم يدلّ على أن جواب القسم محذوف أغنى عنه جواب لو ولولا. وكلام المغاربة على أنّ الجواب للقسم لا للو ولا لولا .اهـ.

وهذه المسألة تنظر في الأشموني والتّصريح في الجوازم عند قول ابن مالك:

واحذف لدى اجتماع شرْط وقَسَمْ جوابَ ما أخرت فهو ملتزم

والبيت نسبة الدّماميني لأحد الأنصار ولم يعيّنه، وهو لعبد الله بن رواحة. وقيل: لعامر بن الأكوع.

* * *

١١٩١ ـ (فوالله لو كُنّا شُهودا وَغِبْتُموا إذًا لملأنا جوف جِيرَانِهِم دَمَا)[2]

[ص ٤٣ س ١٢]

استشهد به على ما في البيت قبله. واستشهد به الدّمامينيّ مقرونًا بالبيت السّابق. وتقدّم كلامه وروايته: (خَبْرَائِهِم) بالخاء وهو القاع يُنْبِت السِّدْر. ولم أعثر على قائله.

* * *

١١٩٢ ـ (لَئِنْ كان ما حُدِّثْتُهُ اليَوْمَ صادِقًا أَصُمْ في نَهار القَيْظِ لِلشَّمس بَادِيًا)[3]

[ص ٤٣ س ١٨]

---

(١) الرجز لعبد الله بن رواحة في ديوانه ١٠٨، ولعامر بن الأكوع في المقاصد النحوية ٤/ ٤٥١، وله أو لعبد الله في شرح شواهد المغني ١/ ٢٨٧، وبلا نسبة في الأزهية ١٦٧، وشرح الأشموني ٣/ ٥٩٣، وشرح المفصل ٣/ ١١٨.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شفاء العليل ٦٩٠، وأشار المحقق في الحاشية أن البيت لسويد بن كراع في شرح التسهيل لابن مالك.

(٣) البيت من الطويل، وهو لامرأة من عقيل في خزانة الأدب ١١/ ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣١، ٣٣٦، وشرح=

استشهد به على جواز جعل الجواب للشّرط، وإن تأخّر عن القسم عند الفرّاء وابن مالك.

واستشهد به الدّماميني عند قول ابن مالك: «وقد يُغنِي حينئذٍ جوابُ الأداة مسبوقًا بالقسم، وهذا قَوْلٌ للفرّاء، وتأوّله الجمهور على زيادة اللاّم، فليست اللام الموطئة للقسم، ومعنى قوله: حينئذ أي حين إذ لا يسبق ذو خبر. وبعد البيت:

وأركَبُ حِمارًا بينَ سَرْجٍ وفَرْوَةٍ وأُعِرْ مِنَ الخاتام صُغْرى شِمالِيَا

«القيظ»: شدّة الحرّ، و«باديًا»: أي بارزًا للشّمس من غير شيء يقيني الشّمس. ورُوِي: ضَاحِيًا، وهو بمعنى باديًا.

ومعنى: «وأركب حمارًا، بين سَرْجٍ وفَرْوةٍ»: الدّعاء على نفسه بالهيئة التي ينادى بها على المُجْرِم. و«الخاتام»: لغة الخاتم ـ و«صغرى الشّمال»: هي الخنصر.

يقول: إن كان ما نقل لك أيها المخاطب من الحديث صحيحًا جعلني الله صائِمًا في تلك الصّفة وأركبني حِمارًا لِلْخِزْي والفضيحة والنّكال، وجعل خنصر شمالي عارية من حُسْنِها وزينتها.

والبيتان لامرأة من عقيل.

* * *

١١٩٣ ـ (فإمّا أَعِشْ حتى أدِبَّ على العَصا فوَاللّهِ أَنسى لَيلَتِي بالمَسَالِم)[1]

[ص ٤٣ س ٢٠]

استشهد به على أن ابن مالك جعل الجواب للقسم في هذا البيت.

ونقل في الأصل رَدّ أبي حيّان عليه فانظره. والبيت لقيس بن العيزارة.

* * *

١١٩٤ ـ (ولَمَا رُزِقْتَ لِيأْتِينَّكَ سَيْبهُ) جَلْبًا وليس إلَيكَ ما لَمْ تُرزَقِ[2]

[ص ٤٤ س ٢]

= التصريح ٢/ ٢٥٤، وشرح شواهد المغني ٢/ ٦١٠، والمقاصد النحوية ٤/ ٤٣٨، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ٢١٩، وشرح الأشموني ٣/ ٥٩٥، ولسان العرب ١٢/ ١٦٤ (ختم)، ومغني اللبيب ١/ ٢٣٦.

(١) البيت من الطويل، وهو لقيس بن العيزارة في شرح أشعار الهذليين ٢/ ٦٠١، ومعجم البلدان ٥/ ١٣٣ (مشرف).

(٢) البيت من الكامل، وهو للقطامي في ديوانه ١١٢، وخزانة الأدب ١/ ٣٣٨.

استشهد به على دخول لام القَسم على غير إن.

وفي شرح شواهد الرّضي: قال ابن مالك في شرح التسهيل: وأكثر ما تكون اللام مع إن.

ومِن مقارنتها غَيْرَ إن من أخواتها قوله تعالى: ﴿وإذ أخذ اللّهُ مِيثاق النّبيّين لَما آتيتكم مِن كتابٍ وحِكْمةٍ ثُمّ جاءكم رسولٌ مصدّقٌ لِمَا مَعكُم لَتُؤْمِنُنّ به ولتنصُرّنه﴾[1] ومثله قول القطامي:

ولـــمـــا رزقـــت...

البيت. قال: ومثله قوله الآخر:

لَمَتى صَلَحْتَ لَيُقْضَيَنْ لك صالحٌ...

البـيـت.

وكذا في المغني لابن هشام، لكنه قال: وعلى هذا فالأحسن في قوله تعالى: ﴿لما آتيتكم من كتاب وحكمة﴾ أن لا تكون موطّئة «وما» شرطيّة بل للابتداء، وما موصولة، لأنه حمْلٌ على الأكثر.

قال ابن جني في سر الصناعة: وقد شَبَّه بعضُهم إذ بإن، وقد أولاها اللام فقال:

غَـضِـبَـتْ عـلـيّ وقـد شَـرِبْـتُ بِـجَـزّةٍ

البـيـت الآتـي.

قال: وَوجْهُ الشّبه: أن إذْ ترد للتّعليل، وإن للشّرط، وهما متقاربان. [٢/ ٥١].

قال ابن هشام: وأغرب ما دخلت عليه اللاّم إذْ وهو نظير دخول الفاء في: ﴿فإذ لم يَأتوا بالشُّهدَاءِ فأولئك عِند الله هم الكاذبون﴾[2]، شبهت إذ بإن، فدخلت الفاء بعدها، كما تدخل في جواب الشّرط.

* * *

١١٩٥ ـ (لَمَتى صَلَحْتَ ليُقْضَين لك صَالِحٌ) وَلَـتُـجْـزَيَـنّ إذا جُـزِيـت جَـمِـيـلا[3]

[ص ٤٤ س ٢]

---

(١) ٨١/ آل عمران: ٣. (٢) ١٣/ النور: ٢٤.

(٣) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في الجنى الداني ١٣٧، وخزانة الأدب ٣٣٨/١١، وشرح شواهد المغني ٦٠٧/٢، ومغني اللبيب ١/ ٢٣٥.

استشهد به على ما في البيت قبله. وتقدم شرحه فيه. ولم أعثر على قائله.

* * *

١١٩٦ ـ (غَضِبَتْ عليّ وقد شَرِبْتُ بِجَزَّةٍ فَلَإِذْ غَضِبْتِ لأشْرَبَنْ بِخَرُوفِ)[1]

[ص ٤٤ س ٤]

استشهد به على أنّ بعض العرب شبه إذ بإن، فأدخل اللاّم عليها. وتقدّم وجه الشّبه بينهما قبل الذي يليه.

قال الدّمامِينيّ بعد ما علّله بما مضى أيضًا: بل ادّعى ابن الحاجب: أنّ معنى قولك: إن جئتني أكرمتك، وقولك: أكرمك لمجيئك لي واحدٌ.

وروي: لَئِنْ موضع لَإِذْ، وعليه فلا شاهد في البيت، وهي رواية أبي علي القالي في أماليه[2]. ولفظه: وحدّثنا أبو بكر قال: أخبرنا عبد الرحمٰن عن عمه أو أبو حاتم عن الأصمعي قال: اشترى أعرابيّ خمرًا بجزّة من صوف فغضبت عليه امرأتُه فأنشأ يقول:

غَضِبَتْ عليّ لئن شَرِبت بِصُوفِ ولَئِن غَضِبْت لأَشْرَبن بِخَرُوف
ولئن غَضِبْت لأَشربنَّ بنعجةٍ دهساء مالِئَة الإناء سحُوفِ
ولَئِن غَضِبْتِ لأَشربَنَّ بناقةٍ كوماء ناوية العظام صَفُوفِ
ولئن غَضِبْتِ لأشربنّ بسابحٍ نَهْدٍ أَشَمّ المَنْكِبَين منيْفِ
ولئن غضبت لأشربَنّ بواحدي ولأَجْعَلَنْ الصبر منه حليفي
ولقد شَهِدْتُ الخَيْلَ تَعْثُرُ بالقِنا وأَجبْتُ صَوْتَ الصّارِخِ الملْهُوفِ
ولقد شَهِدْتُ إذا الخُصومُ تَواكَلُوا بِخصامٍ لا نَزِقٍ ولا عُلْفوفِ

قال أبو عليّ: الصّفوف: التي تصف بين رجليها عند الحَلْب. ويقال التي تَصفّ بين محلبَيْها. والسّحوف: التي لها سحفتان، والسّحف ـ القَشْر، يقال سَحفَتْ الشيء قَشَرتُهُ. والعُلفوف: الجافي.

* * *

(١) البيت من الكامل، وهو لذي الرمة في ملحق ديوانه ١٨٩١، وله أو لأعرابي في شرح شواهد المغني ٦٠٧/٢، وبلا نسبة في الجنى الداني ١٣٨، وخزانة الأدب ٣٣٨/١١، ورصف المباني ٢٤٣، وسر صناعة الإعراب ٣٩٧/١، ومغني اللبيب ٢٣٦/١.

(٢) أمالي القالي ١٥٠/١.

١١٩٧ ـ (أخِلاَّيَ لا تَنسَوْا مَواثِيقَ بَيْنَنا فإنِّيَ لا واللهِ ما زِلْتُ ذَاكِرَا)(١)

[ص ٤٤ س ١١]

استشهد به على أن القَسم يقع بين منفيّين توكيدًا لنفي المحلوف عليه.

ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

١١٩٨ ـ (فلا واللهِ نادى الحَيَّ ضَيْفِي) هُدُوًّا بالمَساءَةِ والعِلاَطِ(٢)

[ص ٤٤ س ١٢]

استشهد به على أنه قد يُغني النّفي السّابق عن النفي المباشر للجواب، وقدّر النّفي بقوله: أي ما. وظاهر كلامه أن هذا الإغناء قليل لتعبيره بقد. ونَصّ في التّسهيل على كثرته ولفظه مع شرح الدماميني له: ويكثر ذلك أي حذف نافي الماضي لتقدم نفي على القسم كقول المتنَخِّل:

فلا واللهِ نادى الحي ضيفي....

البيت.

العلاط: بعين وطاء مهملتين: الخصومة، [وهو] مصدر علطهُ بِشَرّ: إذا ذكره بسوء.

قال الشّارح: أراد لا نادي، فجعل النّافي (لا) بخصوصها. وكذا ذكره ابن هشام في مغنيه.

قلت: والفعل في هذا البيت ماضٍ لفظًا ومعنًى. لأن الإنسان إنّما يتمدح بما وقع ولا ينبغي كون المقدّر «لا»، فإنها لا تَدخل على الماضي لفظًا ومعنى إلا مكرّرة، ولا تكرير في البيت، فينبغي أن [٢/ ٥٢] يقدّر (ما). وكلام المصنّف لا يأبى ذلك. ويُعْلَم من هذا أنه ربما كان النّافي غير (لا).

* * *

١١٩٩ ـ (قالوا قَهِرتَ فَقُلْتُ جَيْرِ لَيَعْلَمَنْ عمّا قليلٍ أيّنا المقْهُورُ)(٣)

[ص ٤٤ س ١٩]

---

(١) البيت من الطويل، ولم يرد في المصادر النحوية الأخرى.

(٢) البيت من الوافر، وهو للمنتخل الهذلي في خزانة الأدب ١٠/ ٩٤، وشرح أشعار الهذليين ٣/ ١٢٦٩، ولسان العرب ٧/ ٣٥٤ (علط)، وبلا نسبة في مغني اللبيب ٢/ ٦٣٧.

(٣) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في شفاء العليل ٦٩٩.

استشهد به على أن «جَيْرِ» تغني عن القسم.

واستشهد به الدّماميني في شرح التّسهيل على هذه المسألة قال: لأنّها للتّصديق والتحقيق، والقسم للتأكيد، فحسن إغناؤها. ولم أعثر على قائله.

* * *

١٢٠٠ ـ (وقَائِلَةٍ أَسِيتَ فَقُلْتُ جَيْرِ) أَسِـيٌّ إنَّـنـي مـن ذاك إنّـهْ[١]

[ص ٤٤ س ٢١]

استشهد به على أن جَيْر اسم عند سيبويه لدخول التّنوين عليها[٢]، كما في البيت.

واستشهد به الدّمامينيُّ على هذه المسألة قال: وخُرِّج على وجهين: أحدهما: أن الأصل: جَيْر إنَّ بتأكيد جَيْر بإنّ التي بمعنى نعم، ثم حذفت همزة إنّ وخُفّفت.

الثاني: أن يكون شبه آخر النّصف بآخر البيت، فنوّنه تَنوين التَرنّم وهو غير مختص بالاسم. قاله الشّلوَبين. ويكون الوصل بنيّة الوقف. قاله ابن هشام.

وناقش الدّمامينيّ في هذا...

قوله: «وقائلة» الواو واو رُبّ. وقائلة ـ صفة لمجرور رُبّ المحذوف أي رُبّ امرأةٍ قائلة.

و«أسيتَ» بالخطاب: جواب رُبّ. والأسى: الحُزن: و«أسيٌّ»: خبر مبتدأ محذوف أي أنا أسِيٌّ؛ أي حزين، وخبر إنّني محذوف مدلول عليه. و«مِنْ» متعلّقة بمحذوف تعليليّة؛ أي إنني أسِيٌّ من أجل ما لقي بنو أسد من التّزوج بالغربات من المصائب فاسم الإشارة راجعٌ إلى ما لقي بنو أسد بسببهن. و«إنّه» بمعنى نعم، والهاء للسكت، وبعد البيت:

أصـابَـهُـمُ الـحِـمـا وهـم عَـوافٍ وكُـنّ عـلـيـهـم تَـعْـسًـا لَـهُـنّـهْ

فَـجِـئْـتُ قـبُـورَهُـمْ بَـدْءًا ولـمّـا فـنـادَيْـتُ الـقـبُـورَ فَـلَـمْ يُـجِـبْـنَـهْ

---

(١) البيت من الوافر، وهو لأعرابي من بني أسد في الأشباه والنظائر ٦/ ٢٠٢، وبلا نسبة في خزانة الأدب ١٠/ ١١١، ١١٣، ورصف المباني ١٢٤، ١٧٧، ٤٠٠، وشرح شواهد المغني ١/ ٣٦٢، والصاحبي في فقه اللغة ١٤٩، ولسان العرب ١٤/ ٣٥ (أسا)، ومغني اللبيب ١/ ١٢٠، وشرح الرضي ٤/ ٣١٨، وسيعاد الشاهد برقم ١٣٤٥.

(٢) في كتاب سيبويه ٣/ ٢٨٦: (وقالوا: جَيْرِ فحرّكوه لئلا يسكن حرفان).

وكـيـف تـجـيـب أصـدأ وهـامٌ ... وأبـدانٌ بُـدِرْنَ ومـا نَـخَـرْنَـهْ

ألا يـا طـال بـالـغُـرُبـات لَـيْـلِـي ... ومـا يَـلْـقـى بـنـو أسـد بِـهِـنّـه[1]

وأول هـذه الأبيات:

ألا يـا طـال بـالـغـربات لَـيْـلِـي ... ومـا يـلـقـى بـنـو أسـد بِـهِـنَّـهْ

ولم أعثر على قائل هذه الأبيات.

* * *

١٢٠١ - (أبي كَرَمًا لا آلِفًا جَيْر أو نعم ... بأحسن إيفاءٍ وأنجزِ مَوْعدِ)[2]

[ص ٤٤ س ٢٥]

استشهد به على أن «جَيْر» لو لم تكن بمعنى نعم ما عطفت عليها. و(لا) مفعولٌ به لأبي، فهي هنا اسم على حدّ:

ما قال «لا» قَطّ، إلا في تشهّده ... لـولا التَّشهُّد كـانـت لاؤهُ نَـعَـمُ

و«آلفًا»: حال من فاعل أبي. و«جير»: مفعول به لآلفًا، و«بأحسن إيفاءٍ» متعلق بآلفًا.

يعني أنه لا يجيب مَنْ سأله بـ(لا) التي تدل على المنع، وإنما يجيبه بجَيْر وبنَعم الدّالان على الجواب بما يُحِب مع حسن الإيفاء إن كانت العطية نَقْدًا، وأنجز موعدًا إن كانت وَعْدًا. ولم أعثر على قائله.

* * *

١٢٠٢ - (وقُلْنَ على البَرْدِيّ أوّل مَشْرَبٍ ... نَعَم جَيْر إنْ كانت رواءَ أسافِلُهْ)[3]

[ص ٤٤ س٢٦]

[٢/٥٣] استشهد به على أن جير - لو لم تكن بمعنى نعم لم تؤكد بها.

---

(١) الأبيات من الوافر، وهي بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤/١١٣، وخزانة الأدب ١٠/١١٣، ١١٧، وشرح الأشموني ٣/٥٧٦، وشرح شواهد المغني ٢/٦٨١، والصاحبي في فقه اللغة ١٤٩، ولسان العرب ١٢/٥٥٤ (لمم)، ومغني اللبيب ١/٢٨٠.

(٢) البيت من الطويل، وهو لبعض الطائيين في الجنى الداني ٤٣٤، وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/٦.

(٣) البيت من الطويل، وهو للطفيل الغنوي في ديوانه ٨٤، والجنى الداني ٤٣٤، وخزانة الأدب ١٠/١٠٧، وشرح شواهد المغني ١/٣٦١، وسيعاد الشاهد برقم ١٣٤٣.

والبيت من شواهد الرّضي وروايته:

وقُلْن على الفِرْدوس أوّل مشرب   أَجَل جَيْرِ إن كانت أُبيحت دَعاثِرُهْ[١]

قال البغداديّ: على أن جير قد تستعمل في غير القسم كما هنا، فإنّها حرف تصديق بمعنى نعم بدون قسم.

وصنيع الجَوهريّ يوهم أنها مع القسم، لأنه قال: قولهم جيرِ لا آتيك بكسر الراء يمين للعرب. وأنشد هذا البيت بعينه. وفي رواية:

وقلن ألا الفردوس أوّل محضر   من الحيّ إن كانت أُبيرت دعاثره

وهذه ليس فيها شاهد.

وحقّق البغداديّ أن رواية الأصل أصح، إلاّ أنه روى ألا التنبيهية موضع على الجارة و - أجل - موضع نعم.

وهو من قصيدة لطفيل الغنويّ على تلك الرواية. والضمير في (قلن) للظّعائن في بيت قبل الشّاهد ببيتين وهو:

ظعائن أبرقن الخريف وشِمْنه   وخفن الهمام أن تقاد قنابلُهْ[٢]

«البرديّ»: غدير ينبت البَرْدي وهو مبتدأ، و«أول مشرب» خبره، والجملة مقول قلن. وقوله: «أجل جير» مقول لقول محذوف أي فقيل لهن، أجل جير الخ.

و«رواء»: بالكسر والمدّ جمع ريّان كعِطاش جمع عَطْشان، و«أسافل» جمع أسفل وهو المكان المنخفض. يريد اجتمع الماء في أراضيه المنخفضة حتّى صار غديرًا، فالبردي أول مشروب، وإلا فلا، فجواب الشّرط محذوف يدل عليه ما قبله.

وأما على رواية الرّضي فإن البيت من قصيدة لمضرّس الأسدي.

و«الفرْدوس»: ماء لبني تميم عن يمين الحاجّ من الكوفة. و«الهاء» في دعاثره يجوز أن تعود على لفظ الفردوس، ويجوز أن تعود على مشرب. و«أول مشرب» مبتدأ، و«الفردوس» خبره، ثم أخبر بأجل جَيْر أي نعم إن كانت دعاثره مباحة غير ممنوعة.

---

(١) البيت من الطويل، وهو لمضرس بن ربعي في ديوانه ٧٦، وخزانة الأدب ١٠/١٠٣، ١٠٦، ١٠٧، وشرح شواهد المغني ١/٣٦٢، والمقاصد النحوية ٤/٩٨، وبلا نسبة في الجنى الداني ٣٦٠، وجواهر الأدب ٣٧٣، وشرح الأشموني ٢/٤٠٩، وشرح المفصل ٨/١٢٢، ١٢٤، ولسان العرب ٤/١٥٦ (جير)، ٤/٢٨٧. (دعثر)، ومغني اللبيب ١/١٢٠، وشرح الرضي ٤/٣١٨.

(٢) ديوان طفيل الغنوي ٨٤.

وهذا من تسمية الشيء بما يؤول إليه، وجواب الشّرط محذوف أي إن كانت أبيحت دعاثره فانزلنّ به.

* * *

١٢٠٣ ـ (إذا تقول «لا» ابنة العُجَير تَصْدُقُ «لا» إذا تَقول: جَيرِ)(١)

[ص ٤٤ س ٢٨]

استشهد به على أن «جير» لو لم تكن بمعنى نعم لم تقابل بها (لا) وروى:

إذا يقول «لا» أبو العُجَيْر يصدُقُ «لا» إذ يقول: جَيْرِ

والشّاهد فيهما واحد. ولم أعثر على قائله.

* * *

١٢٠٤ ـ (قَالَتْ أراك هَارِبًا لِلْجَوْرِ مِنْ هدّةِ السّلطانِ قُلْتُ: جَيرِ)(٢)

[ص ٤٥ س ٥]

استشهد به على أنّ «جير» يجلب بها دون القسم.

هدّة السلطان: صوته.

والبيت نسبه في اللسان لبعض الأغفال.

* * *

١٢٠٥ ـ عَمَّرْتُكِ الله إلاّ ما ذَكَرْتِ لنَا هل كُنْتِ جارتَنا أَيَّامَ ذي سَلَمِ(٣)

[ص ٤٥ س ١٧]

استشهد به على أن جواب الطّلب يتلقّى بإلا. ومعنى «عمرتك الله» في الذي بعده. و«ذو سلم»: اسم موضع. ولم أعثر على قائله. [٢/ ٥٤].

* * *

---

(١) الرجز بلا نسبة في الجنى الداني ٤٣٤، وشرح شواهد المغني ١/ ٣٦٢، ومغني اللبيب ١/ ١٢٠. وسيعاد الشاهد برقم ١٣٤٤.

(٢) الرجز لبعض الأغفال في لسان العرب ٤/ ١٥٦ (جير)، وتاج العروس ١٠/ ٤٩٩ (جير).

(٣) البيت من البسيط، وهو للأحوص في ديوانه ١٩٩، وخزانة الأدب ٢/ ١٣، ١٤، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٢٧٥، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/ ٤٣٤، ٤/ ٢٥٠، والكتاب ١/ ٣٢٣، ولسان العرب ٤/ ٦٠٢، والمقتضب ٢/ ٣٢٩.

١٢٠٦ ـ (يا عَمْرَكِ الله إلاّ قُلْتِ صادِقَةً أصادِقًا وَصفهُ المَجْنون أَوْ كَذِبا)[١]

[ص ٤٥ س ١٨]

استشهد به على ما في البيت قبله.

وفي شرح شواهد الرّضِيّ: قال ابن مالك في شرح التّسهيل: معنى قول القائل نشدتك الله: سألتك مذكّرًا الله.

ومعنى: «عمرتك الله»: سألتك الله تعميرك. ثم ضمّنا معنى القسم الطّلبيّ.

قال أبو حيّان في شرحه: إن عنى المصنف أنه تفسير معنى لا إعراب فممكن، وإن عنى أنه تفسير إعراب فليس كذلك، بل نشدتك الله انتصاب الجلالة فيه على إسقاط الخافض. وأمّا عمرتك الله فلفظ الجلالة فيه منصوب بإسقاط الخافض أيضًا. والتقدير: عمرتك بالله أي ذكّرْتُك تَذْكيرًا يُعمِّر القلب ولا يخلو منه اهـ.

ولا يَخْفى أنه أراد تفسيرها لغةً قبل أن يضمّنا ما ذكره.

وقوله: ثُمّ ضمّنا يدفع أن يكون أراد تفسير الإعراب، وعمّرتك الله بتشديد الميم. واستعملوا عمرك الله بدلاً من اللفظ بعمرتك الله، قال الشاعر:

عَمْرك اللّه يا سعادُ عديني

الخ. البيت الآتي.

وقال آخر:

عمرك اللّه إلاّ قلت صادقة

الخ.

وقال الأخفش في كتابه الأوسط: أصله أسألك بتعميرك الله وحذف زوائد المصدر والفعل والباء، فانتصب ما كان مجرورًا بها. وقالوا: ويدلّ على صحة قول الأخفش إدخال باء الجر عليه. قال ابن أبي ربيعة:

بعمرك هل رأيت لها سَمِيّا فشاقك أم لقيت لها خدينا

قال ناظر الجيش[٢]: ويدلّ له أيضًا قولهم: لعمرك إن زيدًا لقائم: وقال تعالى

---

(١) البيت من البسيط، وهو للمجنون في ديوانه ٦٧، والأغاني ٢/ ٥١، وتزيين الأسواق ١٠٦، وخزانة الأدب ١٠/ ٥١.

(٢) ناظر الجيش: هو محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي المصري، عالم بالعربية، من تلاميذ أبي حيان، ولي نظر الجيش بالديار المصرية، شرح التسهيل لابن مالك، توفي ٧٧٨هـ. الأعلام ٨/ ٢٧، والدرر الكامنة ٤/ ٢٩٠.

﴿لَعمرك إنهم لفي سَكْرَتِهم يَعْمهون﴾[١] التقدير: لعمرك قسمي، إلى أن قال: والاسم المعظم في عَمْرك الله ينصب ويرفع: أما النّصب فقد قال صاحب اللّباب في إعرابه وجهان:

أحدهما: أن التقدير: أسألك تعميرك الله أي باعتقادك بقاء الله فتعميرك مفعول ثان، واسم «الله» منصوب بالمصدر.

والثاني: أن يكونا مفعولين أي أسأل الله تَعْميرَك.

وأمّا الرفع فقد ذكر ابن مالك عن أبي علي: أن المراد عمرك الله تعميرًا فأضيف المصدر إلى المفعول ورفع به الفعل. انتهى الغرض منه. والبيت للمجنون.

* * *

١٢٠٧ ـ (عَمْرَكِ الله يا سُعادُ عِدِيني بعض ما أبتغي ولا تُؤيِسيني)[٢]

[ص ٤٥ س ١٩]

استشهد به على ما في البيت قبله، ويجري فيه ما جرى فيه. ولم أعثر على قائله.

* * *

١٢٠٨ ـ (عَمْرَكَ الله أما تَعْرِفُني أنا حَرّاثُ المنايا في الفَزَعْ)[٣]

[ص ٤٥ س ٢٠]

استشهد به على أن عمرك الله من القسم غير الصّريح، وتقدّم ما قيل في ذلك قريبًا. ولم أقف على قائل هذا البيت ولم يتبادرْ لي معناه

* * *

١٢٠٩ ـ قَعيدَكما اللّهُ الذي أنتما له ألم تَسْمَعا بالبَيْضَتين المناديا[٤]

[ص ٤٥ س ٢١]

استشهد به على ما في الأبيات قبله.

---

(١) ٧٢/ الحجر: ١٥.

(٢) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب ١٠/ ٥٠.

(٣) البيت من الرمل، ولم في المصادر النحوية الأخرى.

(٤) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ٢/ ٣٦٠، ولسان العرب ٣/ ٣٦٤ (قعد)، ولجرير في لسان العرب ٧/ ١٢٩ (بيض)، وليس في ديوانه وبلا نسبة في لسان العرب ١٠/ ٢٥ (بقق).

والبيضتان: موضع[١]؛ قال ياقوت: إنما هو البيضة بالإفراد، وأن الشاعر ثنّاه كما قالوا: رامتان وإنما هو رامة. وقال: إن البيت رُوي بفتح الباء في بالبَيْضَتَين، وأنها في غيره تفتح وتكسر. وروايته:

حبيبٌ دعا والرّمل بَيْني وبَيْنَهُ وأسمعني، سَقْيًا لذلك داعيا

أعيذكما الله الذي أنتما له ألم تسمعا بالبيضتين المناديا[٢]

ونسبهما للفرزدق ولا شاهد فيها. [٢/ ٥٥].

* * *

١٢١٠ ـ قَعيدكِ أن لا تُسمِعيني ملامةً (ولا تَنكَئي قَرْحَ الفُؤاد فَييجعَا)[٣]

[ص ٤٥ س ٢٢]

استشهد به على ما في الأبيات قبله، واستشهد به الرّضي: قال البغداديّ: على أنّ «أن» فيه زائدة، والجواب إنما هو النّهي. وهذا جواب سؤال مقدر. وتقديره: أنك ذكرت أنّ جواب قَسَم السؤال أن يكون أمرًا أو نَهيًا أو استفهامًا أو مُصَدَّرًا بإلاّ أو لمّا. وهذا ليس أحد تلك الخمسة.

فأجاب أن أن زائدة. والجواب هو النهي. وهذا وإن أمكن هنا فلا يتأتى في نحو: نشدتك بالله أن تقوم. وقد اعتبره غيره.

قال أبو حيّان في شرح التسهيل: إن الجواب يكون بأحد ستة أشياء وهي: الاستفهامَ، والأمر، والنّهي، و:(إلاّ) و:(لَمّا) و:(إن). ومثّل له بما ذكرنا، ولم يذكر تصدّر الجواب بإن الشرطية نحو:

بالله ربّك إن دخلت فقل له هذا ابن هَرْمة واقفٌ بالباب[٤]

والظاهر أن إن إذا دخلت هذا المحل يجب أن يكون جوابها فعلاً طلبيًّا كما في البيت، لأن الطّلب هو المقصود من هذا الكلام، وجملة الشرط ليس فيها طلب، فتعيّن أن تشتمل جملة الجزاء عليه.

---

(١) البيضتان: موضع بين مكة والشام على الطريق. أو هو ما حول البحرين من برية. معجم البلدان ١/ ٥٣١.

(٢) معجم البلدان ١/ ٥٣١ (البيضتان).

(٣) البيت من الطويل، وهو لمتمم بن نويرة في ديوانه ١١، وخزانة الأدب ٢/ ٢٠، ١٠/ ٥٤، ٥٦، وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٦٦، ولسان العرب ١/ ١٧٣ (نكأ)، ٣/ ٣٦٣، ٣٦٤ (قعد)، ٨/ ٣٧٩ (وجع)، والمنصف ١/ ٢٠٦، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ٦٦٢، والمقتضب ٢/ ٣٣٠.

(٤) البيت من الكامل، وهو لابن هرمة في ديوانه ٧٠، وشرح المفصل ٩/ ١٠١، وكتاب الصناعتين ٦٨، وبلا نسبة في خزانة الأدب ١٠/ ٤٨، ٥٥، ورصف المباني ١٤٦.

وليس المراد بالطّلب هنا أن يكون بصيغته بل المراد به أن يكون الجواب مَطْلوبًا للمتكلّم سواء كان الطّلب بالصيغة أم بغيرها مما يفيدُه سياق الكلام، ولذلك جعلوا من صور المسألة: نشدتك إلاّ فَعْلت، أو لمَّا فعلت. وقالوا المعنى فيه: ما أسألك إلاّ أنْ تفعلُ أو ما أطلب منك إلاّ أن تفعل.

والبيت من قصيدة لمتمم بن نُويرة اليربوعي الصَّحابي يرثي بها أخاه مالكًا.

* * *

١٢١١ ـ (قـالـت لـه بـالله يـا ذا الـبُـرْديـن لـمَّـا غَـنِـثْـتَ نَـفَـسـا أو اثـنَـيْـن)[١]

[ص ٤٥ س ٢٤]

استشهد به على جواز حذف نشدت، وتقدم الكلام على هذا البيت في صحيفة ٢٠ وفي صحيفة ٢٠٠ من الجزء الأول.

* * *

(١) تقدم الشاهد برقم ١١٧٥.

[شَواهِدُ الإضافة]

١٢١٢ ـ (فالعَيْنُ منّي كأن غَرْبٌ تُحَطُّ بِهِ) دَهْماءُ حارِكُها في القِتب مَخْزُومُ[١]

[ص ٤٦ س ٢٢]

استشهد به على تقدير: «مِنْ» بين المضاف والمضاف إليه، ولم يكن الثاني بَعضًا للأوّل، ولا يصِحّ الإخبار به عنه بدليل ظهورها هنا.

وصرّح بأن ذلك رأي ابن كيسان والسّيرافي. وظاهره: إطلاق ذلك عندهما وقصر القَول به عليهما.

وفي الدّمامينيّ عند قول التّسهيل: وبمعنى (مِن) إن حَسُنَ تقديرُها مع صحّة الإخبار عن الأوّل بالثّاني.

ولم يعتبر قوم منهم ابن كيسان هذا القَيْد فجعلوا الإضافة بمعنى مِن: إن حسن تقديرُها، وإن لم يصحّ فيه الإخبار المذكور. والصّحيح خلافه وعليه أكثر المتأخّرين بدليل «لا يَدَ لَهُ» فأقحموا اللاّم.

وحجّة ابن كيسان قوله:

ففاضتْ دُموع العَيْنِ منّي صَبابةً على النَّحْر حتى بلّ دَمْعي مِحْمَلي[٢]

وعورض بقوله:

وإنّ حديثًا منك لو تَبْذُلِينَهُ

---

(١) البيت من البسيط، وهو لعلقمة بن عبدة في ديوانه ص ٥٣، وجمهرة اللغة ص ١٥٠.

(٢) البيت من الطويل، وهو لامرىء القيس في ديوانه ٩، وجمهرة اللغة ٥٦٧، والمقاييس ٢/١٠٧، والتاج (حمل)، وبلا نسبة في العين ٣/٢٤١، واللسان (حمل).

البيــت الآتــي:

و«فاضت»: سالت، و«دموع العين»: فاعله. و«صبابةً». قال الخطيب التبريزي: نصب «صبابة» لأنه مصدر وضع موضع الحال كقولك: جاء زيد مَشْيًا أي ماشيًا. ويجوز أن يكون مفعولاً له. و«المِحْمَل»: السّير الذي يحمل به السّيف والجمع: حمائل على غير قياس.

والبيت الشاهد من قصيدة لِعَلْقَمة الفَحْل.

* * *

١٢١٣ ـ (كأنّ على الكَفَّيْنِ مِنهُ إذا انْتَحَى)[1]

[ص ٤٦ س ٢٢]

[٢/٥٦] الشّاهد فيه كالّذي قَبْلَهُ، ويجري فيه ما تقدّم. «الكفَّين»: تثنية كفّ، وهي اليد، و«انتحى»: اعتمد.

ولم أعثر على تتمته ولا قائله.

* * *

١٢١٤ ـ (وإنّ حديثًا منك لَوْ تَعْلَمِينَهُ) جنى النَّحْلِ في ألبانِ عُوذٍ مطافِلِ[2]

[ص ٤٦ س ٢٣]

استشهد به على أنَّ ابنَ مالك ردّ به قول ابن كيسان والسّيرافيّ أنّ (مِنْ) تُقدّر إذا كان المضاف بعضًا من المضاف، ولَو لَمْ يَصِحّ الإخبار به عنه، واستدلاً بظهورها في الشاهدين المتقدّمين.

وقال ابن مالك: إن الفصل بمِنْ لا يدلّ على أن الإضافة بمعناها، وقد فصل بها ما ليس بجزء.

والمراد «بجنى النّحل»: عَسَلها. و«العوذ»: حديثات العهد بالنّتاج، وهي أطيب الإبل ألبانًا. و«مطافل»: جمع مُطْفِل وهو من الجموع النادرة؛ لأن قياسه الاستغناء بالتصحيح عن التكسير.

---

(١) عجز البيت: (مداك عروس أوْ صَلابة حنظل)، وهو من الطويل، وهو لامرىء القيس في ديوانه ص ٢١، وجمهرة اللغة ص ٣١٣، وخزانة الأدب ٣/ ٩٥، ٩/ ١٨٠، ولسان العرب ١٤/ ٤٦٩ (صلا).

(٢) البيت من الطويل، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ١/ ١٤١، وشرح شواهد الإيضاح ص ٥٨٧، وشرح شواهد الشافية ص ١٤٤، ولسان العرب ٤/ ٧٩ (بكر)، ١١/ ٤٠٢ (طفل)، وبلا نسبة في شرح شافية ابن الحاجب ٢/ ١٨٢.

ورواية المخصّص واللّسان: «لو تبذلينه» وهي أحسن. والبيت لأبي ذؤيب الهذليّ.

* * *

١٢١٥ ـ (أمــاوِيٌّ إنــي رُبّ واحــدِ أُمّــهِ) ملكْتُ فلا قَتْلٌ لَدَيْهِ ولا أَسْرُ[1]

[ص ٤٧ س ٢٢]

استشهد به على أن «واحد أمّه» ونحوه تفيد إضافته التّخصيص دون التعريف.

وتقدّم الكلام على ما يتعلّق بهذا البيت مستوفى في صحيفة (١٨).

* * *

وقـولـهـا:

(تَــرُبّ أبــيــه رُبّ أخــيــه)

[ص ٤٧ س ٢٢]

استشهد به على ما في البيت قبله، وظاهر الأصل أن هذا شعر وليس كذلك بل هو نثر.

وفي شرح التسهيل لأبي حيّان. قال الأصمعيّ لأعرابية: ألفلان أب أو أخ؟ فقالت: «رب أبيه» و«رُبّ أخيه»، أي رب أبٍ له ورُبّ أخٍ له فاسْتَعْمَلَتْهُما نكرتين، لحظت في رب أبيه = رُبّ مناسب له بالأبوة، وفي رب أخيه: رُبّ مناسب له بالأخوّة وعليه فالتاء في تَرُب: تحريف.

* * *

١٢١٦ ـ (يا رُبَّ غابِطِنا لو كانَ يَطْلُبكُمْ) لاقَى مُباعَدةً مِنْكُمْ وحِرْمانا[2]

[ص ٤٧ س ٣٢]

---

(١) البيت من الطويل، وهو لحاتم الطائي في ديوانه ٢٠١، والأغاني ١٧/ ٢٩٥، وخزانة الأدب ٤/ ٢١٠، ٢١١، ولسان العرب ٣/ ٤٤٩ (وحد)، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٩/ ٥٦٧، وتقدم الشاهد برقم ١٠٧١ ورواية عجزه: (ملكت فلا أسرٌ لدي ولا قتلُ).

(٢) البيت من البسيط، وهو لجرير في ديوانه ص ١٦٣، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٤٥٧، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٥٤٠، وشرح التصريح ٢/ ٢٨، وشرح شواهد المغني ٢/ ٧١٢، ٨٨٠، والكتاب ١/ ٤٢٧، ولسان العرب ٧/ ١٧٤ (عرض)، ومغني اللبيب ١/ ٥١١، والمقاصد النحوية ٣/ ٣٦٤، والمقتضب ٤/ ١٥٠، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ٩٠، وشرح الأشموني ٢/ ٣٠٥، والمقتضب ٣/ ٢٢٧، ٤/ ٢٨٩.

استشهد به على أن الصّفة لا تتعرّف بالإضافة بدليل دخول «رُبّ» عليها فهي غير محضة، وعلى هذه المسألة استشهد به في التوضيح. قال في التصريح: فأدخل رُبّ على (غابطنا)، ولو كان معرفةً لما صحّ ذلك. وهو من الغِبْطة وهو أن يتمنّى مثل حال المغبوط من غير إرادة زوالها، عكس الحسَد.

والبيت من قصيدة لجرير يهجو بها الأخطل.

* * *

١٢١٧ ـ (إنّ وَجْدي بِك الشَّديدَ أرانِي) عاذِرًا مَن وجَدْتُ فيك عَذُولا[1]

[ص ٤٨ س ٧]

استشهد به على أن إضافة المصدر تُفيد التّعريف بدليل نعته بالمعرفة وهذا هو مفهوم قول ابن مالك:

وإن يُشابه المضافُ يَفْعَلُ وصفًا فعن تنكيره لا يُعْزَلُ

قال في التصريح: فخرج بالصّفة المصدر المقدّر بأن والفعل، فإن إضافته محضةٌ خلافًا لابن طاهر، وابن برهان، وابن الطّراوة بدليل نعته بالمعرفة نحو قوله: «إن وجدي» البيت، فوصف «وَجْدي» وهو مصدر مضاف إلى ياء المتكلم بالشّديد. ومثله المصدر الواقع مفعولاً له نحو جئتك إكرامك، فإن إضافته محضة خلافًا للرّياشي. وخرج بشبه المضارع: اسم التّفضيل، وذكر السيوطي حكمه فارجع إليه.

ولم أعثر على قائل هذا البيت. [٢/ ٥٧].

* * *

١٢١٨ ـ (فلو كان حُبّي أمّ ذِي الوَدْعِ كُلُّهُ) لأَهْلَكَ ما لَمْ تَسْتَمِعْهُ المسارِحُ[2]

[ص ٤٨ س ٨]

استشهد به على أنّ الدّليل على تعريف المصدر بإضافته تأكيدُه بالمعرفة، واستشهد به أبو حيّان وبالذي قبله على ما أوردهما السّيوطي هنا. ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

(١) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٣٠٦، وشرح التصريح ٢/ ٢٧، وشرح قطر الندى ص ٢٦٤، والمقاصد النحوية ٣/ ٣٦٦. وسيعاد الشاهد برقم ١٤٦٥.

(٢) البيت من الطويل، ولم يرد في المصادر النحوية الأخرى.

١٢١٩ ـ (لَيسَ الأخِلاءُ بالمُصْغِي مسامِعِهم) إلى الوُشاة، ولو كانوا ذَوِي رَحِمِ[1]

[ص ٤٨ س ٢١]

استشهد به على أنّ الدليل على عدم تعريف الصّفة بالإضافة إلى معمولها جواز إضافتها مقرونة بأل إلى معرفة إذ لو لم يكن كذلك لزم اجتماع معرّفين على اسم واحد.

وهذه المسألة إحدى مسائل خمس، ذكر في التّصريح جواز اقتران المضاف فيها بأل، وعلّل ذلك بأن النّون لم تحذف للإضافة، بل لطول الصّلة. قال بعد إنشاد البيت: فالمصغِي صفة مجموعة جمع المذكّر السالم مضافة إلى مسامعهم، ولذلك حذفت النون منها. و«الأخلاّء»: الأصدقاء. و«الوشاة»: جمع واشٍ وهو النّمّام بين الأخلاّء. و«الرحم»: القرابة. وهذا البيت ذكر العيني أن قائله مجهول.

* * *

١٢٢٠ ـ (إن يَغْنَيا عَنّي المُسْتَوْطِنا عَدَن) فإنّني لست يومًا عنهُما بِغَنِي[2]

[ص ٤٨ س ٢٢]

استشهد به على أن إضافة الصّفة المثنّاة لا تعرّفها بدليل إضافتها مقرونة بأل، ويَجْرِي فيها ما جرى في مسألة الصّفة المجموعة المتقدّمة. وهذه رابعة المسائل التي تقدّم ذِكْر التّصريح لها، واستشهد بهذا البيت عليها قال: فالمستوطنا: صفة مثنّاة مضافة إلى عدن، ولذلك حذفت النّون منها، ويغنيا: مضارع غَنِي بكسر النون في الماضي وفتحها في المضارع، والألف فيه علامة التثنية على لغة «أكلوني البراغيث». و«المستوطنا» فاعله، وهي جملة شرطيّة وجوابها: «فإنني لست».

والمعنى: إن يستغن عني المستوطنا عدن، فإنّي لست مستغنيًا عنهما يومًا من الأيام. ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

١٢٢١ ـ (الودُّ أنتِ المستحِقةُ صَفْوِه) مِنّي وإن لم أَرْجُ مِنكِ نَوالا[3]

[ص ٤٨ س ٢٤]

---

(١) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ٩٧، وشرح التصريح ٢/ ٣٠، والمقاصد النحوية ٣/ ٣٩٤.

(٢) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ٩٦، وشرح الأشموني ٢/ ٣٠٩، وشرح التصريح ٢/ ٢٩، والمقاصد النحوية ٣/ ٣٩٣.

(٣) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ٩٥، وشرح الأشموني ١/ ٣٠٨، وشرح التصريح ٢/ ٢٩، والمقاصد النحوية ٣/ ٣٩٢.

استشهد به على أن إضافة الصّفة لا تعرّفها بدليل إضافتها إلى ما فيه ضمير يرجع إليها، وهذه هي المسألة الثّالثة من المسائل التي ذكرت في التّصريح وهي أن يكون المضاف إليه مضافًا إلى ما فيه أل.

قال في التّصريح: وأمّا الثالثة فاختلف فيها مدرك ومدرك الخلاف هل ينزّل الضمير العائد إلى ما فيه أل منزلة الاسم المقرون بأل أم لا؟ فالجمهور على الجواز، والمبرد على المنع. قال: فالمستحقّة صفة مفردة مقرونة بأل مضافة إلى صَفو، وصَفْو: مضاف إلى ضمير ما فيه أل، وهو الوُدّ بضم الواو، والنوال: [العطاء][1] ولم أعثر على قائله.

* * *

١٢٢٢ ـ (الواهِبُ المائةِ الهجانِ وَعَبْدِها) عُوذًا تُزَجّي بَيْنَها أطْفالَها[2]

[ص ٤٨ س ٢٥]

استشهد به على ما في البيت قبله، وهو من شواهد سيبويه والرّضِي.

قال البغداديّ: على أنه قد يجعل ضمير المعرّف باللاّم في التابع مثل المعرّف باللاّم. فإن قوله: «عَبْدِها» بالجرّ معطوف على المائة، وهو مضاف إلى ما ليس فيه أل، واغتفر هذا لكونه تابعًا، والتّابع يجوز فيه ما لا يجوز في المتبوع.

قال أبو بكر بن السّرّاج في باب العطف: وممّا جاء في العطف لا يجوز في الأول قول العرب: «كلُّ شاة وسَخْلَتِها بدرهم»[3] ولو [٢/٥٨] جعلت السّخلة تلي «كلّ» لم يستقم.

ومن كلام العرب: «هذا الضّارب الرجل وزيدٍ»، ولو كان زيدٌ يلي الضارب لم يكن جرًّا، وينشدون هذا البيت:

الواهِبِ المائةِ الهجانِ وعبدِها

وكان أبو العباس المبرّد يفرّق بين عبدها وزيد، ويقول[4]: إن الضّمير في عبدها هو المائة فكأنه قال: وعبد المائة، ولا يستحسن ذلك في زيد ولا يجيزه.

---

(١) إضافة من شرح التصريح ٢/٢٩.

(٢) البيت من الكامل، وهو للأعشى في ديوانه ص ٧٩، وأمالي المرتضى ٢/٣٠٣، وخزانة الأدب ٤/ ٢٥٦، ٢٦٠، ٥/١٣١، ٦/٤٩٨، والكتاب ١/١٨٣، والمقتضب ٤/١٦٣، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/٤٣٩، وجمهرة اللغة ٩٢٠، وشرح ابن عقيل ٤٢٧، وشرح عمدة الحافظ ٦٦٧، والمقرب ١/١٢٦.

(٣) ورد هذا القول في كتاب سيبويه ٢/٥٥، ٨٢، أراد: كل شاة وسخلة لها بدرهم.

(٤) المقتضب ٤/١٦٣.

وأجازه سيبويه والمازنيّ، ولا أعلمهم قاسوه إلا على هذا البيت.

وقال المازنيّ: إنه من كلام العرب، والذي قاله أبو العباس أولى وأحسن. انتهى.

وقال الأعلم[1]: قد غلط سيبويه في استشهاده بهذا، لأن العبد مضاف إلى ضمير المائة، وضميرها بمنزلتها، وهذا جائز بإجماع، وليس مثل الضارب الرجل، وعبدِ الله، لأن عبد الله علم كالمفرد لم يُضَف إلى ضمير الأول، فيكون بمنزلته، وإنما احتجّ سيبويه بهذا بعد أن صحّ عنده بالقياس جواز الجرّ في الاسم المعطوف. وأنشد البيت ليري ضَرْبًا من المثال في الاسم المعطوف، لأنه حجة، لا أنه ليس يجوز فيه غيره، هذا كلامه.

ومعنى البيت: أنّ هذا الممدوح يهب المائة من الإبل الكريمة ويهب راعيها أيضًا وهو المراد بالعبد، وخصّ الهجان لأنه أكرمها.

و«الهِجان»: البِيض يستوي فيه المذكّر والمؤنّث والجمع. وربما قيل: هجائن، وقيل: الهجان الكرام. و«عوذًا»: حال من الهجان وهي جمع عائذ، وهي الحديثة العهد بالنّتاج. سمّيت عائذًا، لأن ولدها يعوذ بها لصغره. و«تُزَجِّي»: تسوق، و«أطفالها»: أولادها. وهذا البيت من قصيدة للأعشى يمدح بها قيس بن معد يكرب الكنديّ.

* * *

١٢٢٣ ـ [وقـدَّدتِ الأديـمَ لـراهـشَـيْـه ... وألغى قولها كَذِبًا ومَيْنا][2]

* * *

١٢٢٤ ـ (إلى الحَوْلِ ثم اسمُ السّلامِ عليكُما) ... ومَنْ يَبْكِ حَوْلاً كَامِلاً فَقَدِ اعْتَذَرْ[3]

[ص ٤٩ س ١٢]

استشهد به على أن الخلاف بين النّحاة يجري فيما ألغي فيه المضاف: يعني أن ما كان المضاف فيه لَغْوًا اختلف في إضافته، فقيل: هي محضة. وقيل: لفظيّة.

---

(١) شرح الأعلم ١/ ٩٤.

(٢) سقط البيت من الأصل، وهو من الوافر؛ لعدي بن زيد في ديوانه ١٨٣، وسيعاد برقم ١٥٨٧ مع تخريج أوفى.

(٣) البيت من الطويل، وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه ٢١٤، والأشباه والنظائر ٧/ ٩٦، والأغاني ١٣/ ٤٠، وبغية الوعاة ١/ ٤٢٩، وخزانة الأدب ٤/ ٣٣٧، ٣٤٠، ٣٤٢، والخصائص ٣/ ٢٩، وشرح المفصل ٣/ ١٤، والعقد الفريد ٢/ ٧٨، ٣/ ٥٧. والمقاصد النحوية ٣/ ٣٧٥، والمنصف ٣/ ١٣٥، وبلا نسبة في أمالي الزجّاجي ٦٣، وشرح الأشموني ٢/ ٣٠٧، وشرح عمدة الحافظ ٥٠٧، والمقرب ١/ ٢١٣، برقم ١٧٥٦.

وصرّح في التّسهيل بأن هذه الإضافة شبيهة بالمحضة لا محضة، وعبارته: والملغى إلى المعتبر وهي أوضح.

وساق الدّمامِينيّ البيت على ذلك.

وهو من شواهد الرّضِيّ[(١)]. قال البغداديّ: على أن لفظ «اسم» مقحم عند بعض النحاة.

قال ابن جنيّ في الخصائص[(٢)]: هذا قول أبي عبيدة وكذا قال في: «بسم الله».

ونحن نحمل الكلام على أن هناك[(٣)] محذوفًا. قال أبو عليّ: وإنما هو [على][(٤)] حذ حذف المضاف، أي ثم اسمُ معنى السّلام عليكما، واسم معنى السّلام هو السّلام، وكأنه قال: ثُمّ السّلام عليكما، فالمعنى ـ لعمري ـ ما قاله أبو عبيدة، ولكنه من غير الطّريق التي أتاه هو منها، ألا تراه هو اعتقد زيادة شيء، واعتقدنا نحن نقصان شيء. انتهى.

قال: والمراد من قوله: «ثم اسْمُ السّلام عليكما»: الكناية عن الأمر بترك ما كان أمرهما به وهو سلام توديع، وأتى بثمّ لأنها للتراخي والمهلة.

والبيت من أبيات للبيد بن ربيعة رضي الله عنه قالها لابنتيه لما حضرته الوفاة أوصاهما أن لا تخمشا وجها، ولا تحلقا شعرًا، فكانتا تلبسان ثيابهما في كل يوم، وتأتيان مجلس جعفر بن كلاب فيرثيانه ولا تُعْوِلان، فأقامتا على ذلك حولاً، ثم انصرفتا.

* * *

١٢٢٥ ـ (أقـامَ بـبـغـدادِ الـعِـراقِ وشَـوْقُـهُ لِأَهلِ دِمَشْقِ الشّامِ شَوْقٌ مُبَرِّحُ)[(٥)]

[ص ٤٩ س ١٣]

استشهد به على أنّ إضافة المعتبر إلى المُلْغَى، وهي عكس ما تقدّم ـ يجري فيها ما جرى في تلك من الخلاف.

---

(١) شرح الرضي ٢/ ٢٤٢. (٢) الخصائص ٣/ ٢٩.

(٣) في الأصل «فيه»، والتصويب من الخصائص ٣/ ٣٠.

(٤) إضافة من الخزانة ٤/ ٣٣٧.

(٥) البيت من الطويل، وهو لبعض الطائيين في المقاصد النحوية ٣/ ٣٧٨، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٣٠٧.

وصرّح في التّسهيل بأنها شبيهة بالمحضة. قال مشبّهًا لها مع شرحه: وكذا إضافة المعتبر إلى الملغيّ الذي يُعْتَبر ولا يعتدّ به إلا كالاعتداد بالحرف الزّائد للتوكيد.

والبيت من شواهد العينيّ، قال: الاستشهاد فيه في قوله: «ببغداد العراق» في محلّ النّصب، و«دمشق الشام»: فإن الإضافة فيهما إضافة المعتبر إلى المُلْغَى [٢/ ٥٩] عكس البيت السابق، وذلك لأن دخول العراق والشّام وخروجهما سواء. والبيت لبعض الطّائيّين.

* * *

١٢٢٦ ـ (فتًى هو حقًّا غَيرُ مُلْغٍ فريضةٍ ولا تَتَّخِذْ يَوْمًا سِواهُ خَلِيلا)[1]

[ص ٤٩ س ١٩]

استشهد به على أنّ الزمخشريّ وابن مالك أجاز تقديم عامل المضاف إليه على المضاف إن كان المضافُ (غير) النّافية مِن غير قَيْدٍ بكونه ظرفًا أو غيره.

وهذا البيت استشهد به الدّمامِينيّ على هذه المسألة، وروايته:

فتًى هُوَ حقًّا غيرُ مُلْغٍ تولَّهُ

وهي الرواية المعروفة. ولم نعثر على رواية الأصل عند غيره. ولم أعثر على قائله.

* * *

١٢٢٧ ـ (إن امْرَءًا خصَّني عَمْدًا مودَّتَهُ على التّنائي لَعِنْدي غَيرُ مَكْفُورِ)[2]

[ص ٤٩ س ٢٢]

استشهد به على جواز تقديم معمول المضاف إليه إن كان ظَرْفًا أو مجرورًا.

ونقل في الأصل منع أبي حيّان لذلك.

واستشهد به الدّمامِينيّ بعد البيت السّابق أيضًا عند قول التسهيل المتقدّم.

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح شواهد المغني ٢/ ٩٥٣، ومغني اللبيب ٢/ ٦٧٥.

(٢) البيت من البسيط. وهو لأبي زبيد الطائي في سر صناعة الإعراب ١/ ٣٧٥، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٣٢، وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٥٣، والكتاب ٢/ ١٣٤، وبلا نسبة في الإنصاف ١/ ٤٠٤، ورصف المباني ١٢١، ٢٣٤، وشرح الأشموني ٢/ ٣٣٠، وشرح عمدة الحافظ ٢٢٣، وشرح المفصّل ٨/ ٦٥، ومغني اللبيب ٢/ ٦٧٦، وتقدم برقم ٥٢٠.

قال: قال الشّارح: واحترز بقوله: مرادٌ به نَفْيٌ مِن أن يراد به غير النّفي إلى أن قال: إن التّقدير في البيتين فتًى هو حقًّا لا يلغى، وإن امْرَأً صفته ما ذكر لعندي لا يُكْفر، فيكون معنى قوله: مرادٌ به نَفْيٌ: أنه يُقْصد به نَفْيٌ يَصِحّ التّركيبُ مع وجوده، وليس إلاّ بهذه الطريقة. ولم أعثر على قائله.

* * *

١٢٢٨ ـ (فإن لا أكن كُلَّ الشُّجاعِ فإنّني بِضَرْب الطُّلَى والهامِ حقُّ عَلِيم)(١)

[ص ٤٩ س ٢٥]

استشهد به على تجويز تقديم معمول المضاف إليه إن كان المضاف لفظة «حَقّ» عند قوم.

قال الدّمامِينيّ في شرح التّسهيل، وهو عندهم نادر إلى أن قال: ومن الغريب أن أبا الفتح بن جنيّ لما أنشد في التّنبيه على المشكل في الحماسة قول الأشتر.

فإن لا أكن كُلَّ الشجاع

البيت.

قال: أجازوا «أنت زيد غير ضارب» و«أنت زيد مثل ضارب» حملاً على معنى: لا تضربه ولا تسبّه.

وقال أبو بكر: الموضعان على إضمار فعل يفسّره الظّاهر، فقال أجازوا بالتعميم، ولم ينقل المنع إلا عن أبي بكر.

* * *

١٢٢٩ ـ وَتَشْرَقُ بالقول الّذي قد أذَعْتَهُ (كما شَرِقتْ صَدْرُ القَناة من الدّمِ)(٢)

[ص ٤٩ س ٢٩]

استشهد به على أن المضاف قد يكتسب من المضاف إليه تأنيثًا أو تذكيرًا، إن صح حذفه، وكان بَعْضًا أو كبعض.

---

(١) البيت من الطويل، وهو للأشتر في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٢٧٩.

(٢) البيت من الطويل، وهو للأعشى في ديوانه ١٧٣، والأزهية ٢٣٨، والأشباه والنظائر ٥/ ٢٥٥، وخزانة الأدب ٥/ ١٠٦، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٥٤، والكتاب ١/ ٥٢، ولسان العرب ٤/ ٤٤٦ (صدر)، ١٠/ ١٧٨ (شرق)، والمقاصد النحوية ٣/ ٣٧٨، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ١٠٥، والخصائص ٢/ ٤١٧، ومغني اللبيب ٢/ ٥١٣، والمقتضب ٤/ ١٩٧، ١٩٩.

ونص صاحب التوضيح على هذه المسألة على طريق الإجمال. قال في التّصريح: وحاصل ما ذكره الموضّح ثلاثةُ أنواع: الأول: ما كان المضاف بَعْضًا وهو مؤنث، والثاني: ما كان بَعْضًا وهو مذكّر: والثالث: ما كان وَصْفًا للمؤنث، وبقي عليه ما كان كُلاً كقوله تعالى: ﴿يَوْم تَجِدُ كُلّ نفس﴾[1] ﴿وَوُفِّيتْ كُلّ نَفْسٍ﴾[2]، وما لم يكن شيئًا من ذلك كقولهم: اجتمعت أهل اليمامة.

ومن الغريب أن المضاف إليه قد يكتسب التأنيث من المضاف كقوله:

فإلى ابن أُمّ أُناسَ أُرْحِلُ ناقتي عمرٍو فَتُبْلَغُ حاجَتِي أو تُزْحِفُ[3]

فمنع صرف أناس لكونه سرى إليه معنى التأنيث من الأم، ولا يبعد حمله على الضّرورة.

والبيت من شواهد العيني أيضًا. قال: الاستشهاد فيه قوله: شرقت، فإنها مؤنثة وفاعلها وهو الصّدر مذكّر، وكان القياس شَرِق، ولكن لما كان الصّدر الذي هو مضاف بعض المضاف إليه أعطى حكمه.

وتشرق من شَرِق بريقِهِ: إذا غُصّ من باب عَلِم يَعْلَم. وأذعته من الإذاعة وهي الإفشاء، وما مصدريّة أي كشرق القناة. والبيت من قصيدة للأعشى ميمون. [٢/ ٦٠].

* * *

١٢٣٠ ـ (رُؤيةُ الفِكْرِ ما يَؤُول له الأمْـ ـرُ مُعِينٌ على اجْتِنابِ التَّوانِي)[4]

[ص ٤٩ س ٣٠]

استشهد به على ما في البيت قبله، وهو من شواهد العيني أيضًا، وروايته له. قال: الاستشهاد فيه في قوله: له الأمر حيث قال: له ولم يقل: لها، فكأنه قال: الفكر الذي يؤول الأمر كذا.

قال البعليّ: ويجوز أن يكون الاستشهاد في قوله: «معين»، فإنه مذكّر مع أن المبتدأ مؤنّث، وذلك لسريان التّذكير إليه من المضاف إليه وهو الفكر. ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

(١) ٣٠/ آل عمران: ٣. (٢) ٧٠/ الزمر: ٣٩.

(٣) البيت من الكامل، وهو لبشر بن أبي خازم في ديوانه ١٥٥، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٤، ولسان العرب ٩/ ١٣٠ (زحف)، وبلا نسبة في الإنصاف ٢/ ٤٩٦، وشرح التصريح ٢/ ٣٢، والكتاب ٢/ ٩، وسيعاد الشاهد برقم ١٥٨٤.

(٤) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٣١١، والمقاصد النحوية ٣/ ٣٦٩.

١٢٣١ ـ (قَصْرُ الجَديدِ إلى بِلًى والعَيْشُ في الدّنيا انقِطاعُهْ)[1]

[ص ٥٠ س ٢]

استشهد به على أن «قُصَارى» التي تلزم إضافتها يقال فيها: قَصْر مع لغاتٍ عَدّها في الأصل.

وفي التسهيل وشرحه: ومنها: حُمادى وقُصارى بالقاف كالأول وَزْنًا ومعنًى، تقول: قصاراك أن تفعل، وقد يقال: قَصَارك بفتح القاف وحذف الألف الأخيرة، وقَصْرك بفتح القاف وحذف الألفين. قال الشاعر:

قَصْرُ الجَديدِ إلى بِلًى

البيت.

وعلى لغة «قصار» بنى الصاحب بن عباد حيث يقول لبعض عُمّاله: غَرّك عِزُّك فصار قصار ذَلِكَ ذُلّك، فاخْشَ فاحش فِعْلِك بِفِعْلِك، تُهْدى بهذا. ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

١٢٣٢ ـ (والذِّئب أخْشاهُ إن مَرَرْتُ بِه وَحدِي) وَأَخْشى الرِّياح والمطَرا[2]

[ص ٥٠ س ٤]

استشهد به على أن «وحده» يجب إضافته إلى ضميره، وتجب مطابقته لما قبله.

والأظهر أن الهاء من وحده تحريف. وعبارة التسهيل «ووحد» لازم النصب والإفراد والتّذكير وإيلاء ضمير.

والبيت من مقطّعة للرّبيع بن ضبع الفزاري أحد المعمّرين يصف فيها حاله لما كَبِر.

* * *

(١) البيت من مجزوء الكامل ولم يرد في المصادر النحوية الأخرى.

(٢) البيت من المنسرح، وهو للربيع بن ضبع الفزاري في أمالي المرتضى ١/٢٥٦، وحماسة البحتري ٢٠١، وخزانة الأدب ٧/٣٨٤، وشرح التصريح ٢/٣٦، والكتاب ١/٩٠، ولسان العرب ١٣/٢٥٩ (ضمن)، والمقاصد النحوية ٣/٣٩٧، ونوادر أبي زيد ١٥٩، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٧/١٧٣، وأوضح المسالك ٣/١١٤، والرد على النحاة ١١٥، والمحتسب ٢/٩٩.

١٢٣٣ ـ (وكُنْتَ إذْ كنتَ إلٰهي وَحْدَكا) لم يَكُ شَيْءٌ يا إلٰهي قَبْلَكا[1]

[ص ٥٠ س ٤]

استشهد به على ما في البيت قبله.

واستشهد به العينيّ أيضًا على ما في الأصل، قال: الاستشهاد فيه في قوله: «وحدكا» حيث أضيف لفظ وحد إلى كاف الخطاب وهو مما يضاف لكل مضمر إلى الغائب نحو: وحده، وإلى المخاطب نحو: وحدك، وإلى المتكلّم نحو: وحدي. والبيت لعبد الله بن عبد الأعلى القرشيّ.

* * *

١٢٣٤ ـ (أعاذِلَ هل يأتي القبائِلَ حظُّها من الموت أو خُلِّي لنا الموتُ وَحْدَنا)[2]

[ص ٥٠ س ٥]

استشهد به على ما في البيتين قبله فإن (وحد) أضيف إلى ضمير جمع. ولم أعثر على قائله.

* * *

١٢٣٥ ـ (كلانا غَنِي عن أخيه حياتَهُ) ونحن إذا مُتْنا أَشَدُّ تَغانِيا[3]

[ص ٥٠ س ١٦]

استشهد به على لزوم إضافة كلا وكلتا إلى معرفة مثنّاة لفظًا أو معنًى. وهذا هو المشار إليه في الألفيّة بقوله:

لمفهم اثنين معرّف بلا تفرّق أضيف كِلْتا وكِلا

---

(١) الرجز لعبد الله بن عبد الأعلى القرشي في شرح أبيات سيبويه ٢/٢٩، وشرح شواهد المغني ٢/٦٨١، وشرح المفصل ٢/١١، والكتاب ٢/٢١٠، والمقاصد النحوية ٣/٣٩٧، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/١١٢، وسر صناعة الإعراب ٢/٥٤١، ومغني اللبيب ١/١٧٩، والمقتضب ٤/٢٤٧، والمنصف ٢/٢٣٢.

(٢) البيت من الطويل، وهو لمعن بن أوس المزني في لسان العرب ١٤/٢٣٨.

(٣) البيت من الطويل، وهو للأبيرد الرياحي في الأغاني ١٣/١٢٧، ولعبد الله بن معاوية بن جعفر في الحماسة الشجرية ١/٢٥٣، وللمغيرة بن حبناء التيمي في لسان العرب ١٥/١٣٧ (غنا)، ولعبد الله بن معاوية أو للأبيرد الرياحي في شرح شواهد المغني ٢/٥٥٥، وبلا نسبة في أمالي المرتضى ١/٣١، وأوضح المسالك ٣/١٣٨، وتخليص الشواهد ٦٥، وشرح الأشموني ٢/٣١٦، ومغني اللبيب ١/٢٠٤.

وفي البيت شاهد آخر، وهو جواز مدّ المقصور عند الكوفيّين، وليس هذا موضع تحريره، ولم أعثر على قائله.

* * *

١٢٣٦ - (إنَّ لِلْخَيرِ ولِلشَّرِّ مدىً وكِلا ذلك وَجْهٌ وقَبَلْ)[1]

[ص ٥٠ س ١٧]

استشهد به على ما في البيت قبله.

وفي التسهيل وشرحه: ومنها أي من الأسماء اللاّزمة للإضافة لفظًا ومعنًى [٢/ ٦١] كلا وكلتا، وهما مفردان لفظًا مثنّيان معنًى، ولا يضافان إلاّ إلى معرفة مثنّاة لفظًا ومعنًى أو معنًى دون لفظ كقوله: «إن للخير وللشرّ» الخ، فإن (ذلك) حقيقة في الواحد، وأشير به إلى الاثنين على معنى: وكِلاَ ما[2] ذُكِر على حدّه في قوله تعالى: ﴿لا فارِضٌ ولا بِكْرٌ عوانٌ بين ذَلِك﴾[3].

وفي التّوضيح وشرحه بعدما أورد البيت السّابق على ما تقدّم: فإن كلمة (نا) مشتركة بين الاثنين والجماعة فلذا صَحَّ إضافة كلا إليها. وإنما صحّ قوله: «إن للخير وللشر مدى» الخ، لأن ذا وإن كانت حقيقة في الواحد إلا أنها مثنّاة في المعنى، لأنها مشارٌ بها إلى اثنين وهما: الخير والشر.

و«المدى» بفتح الميم وبالدال المهملة: الغاية. و«الوَجْه» بفتح الواو وسكون الجيم: مستقبل كُلّ شيء. و«القَبَل» بفتح القاف والباء الموحدة يطلق على أمُور: منها [المحَجَّة الواضحة، ذكر ذلك بمعناه في القاموس][4]، يقول: إن للخير والشر غايةً ينتهيان إليها، ويقفان عندها، وكلاهما أمر يستقبله الإنسان ويعرفه.

والبيت من قصيدة لعبد الله بن الزّبعرى القُرشي قالها في وقعه أُحد قبل إسلامه.

* * *

---

(١) البيت من الرمل، وهو لعبد الله بن الزبعرى في ديوانه ٤١، والأغاني ١٥/ ١٣٦، وشرح التصريح ٢/ ٤٣، وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٤٩، وشرح المفصل ٣/ ٢، ٣، والمقاصد النحوية ٣/ ٤١٨، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ١٣٩، وشرح الأشموني ٢/ ٣١٧، وشرح ابن عقيل ٣٨٩، ومغني اللبيب ١/ ٢٠٣، والمقرب ١/ ٢١١.

(٢) في الأصل «هما»، والتصويب من مغني اللبيب.

(٣) ٦٨/ البقرة: ٢.

(٤) سقط من الأصل، وتم استدراكه من شرح التصريح ٢/ ٤٣.

١٢٣٧ ـ (كلا أخي وخليلي واجِدي عَضُدًا) في النائبات وإلمامِ المُلِمّات[(١)]

[ص ٥٠ س ١٨]

استشهد به على إضافة كُلّ إلى مفرّق بالواو. وهذا مفهوم قول ابن مالك السابق: «لمفهم اثنين معرّف بلا تفرق» الخ.

قال في التّسهيل وشرحه: وقد يفرّق بالعطف المذكور اضطرارًا فلا يجوز كلا زيد فعمرو مثلاً، وإنما يفرّق بالعطف المذكور اضطرارًا كقوله: «كلا أخي» البيت.

وفي التوضيح وشرحه: والشرط الثالث أن يكون المضاف إليه كلا وكلتا كلمة واحدة فلا يضاف إلى كلمتين متفرقتين فلا يجوز: كلا زيد وعمرو فأما قوله: «كلا أخي» البيت. فمن نوادر الضرورات.

و«الخليل»: من الخُلّة، وهي كما قال ابن فورك: صفاء المودة التي توجب الاختصاص بتخلّل الأسرار، وقال غيره: أصل الخُلّة: المحبة. و«العَضُد»: والساعد بمعنى وهو من المِرْفَق إلى الكتف، وكنّى به عن الإعانة والتّقوية، فإن العضد قِوام اليد وبشدّتها تَشْتَدُّ. و«النائبات»: المصائب. و«الإلمام»: النزول. و«المُلِمّات»: جمع مُلِمّة وهي نوازل الدهر، و«كلا» مبتدأ، و«واجِدِي» بكسر الدال اسم فاعل مضاف إلى مفعوله الأول، و«ياء» المتكلّم خبر المبتدأ، و«عَضُدًا»: مفعوله الثّاني. ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

١٢٣٨ ـ (إنما يَعْرِفُ ذا الفضْلِ مِنَ النّاسِ ذَوُوهُ)[(٢)]

[ص ٥٠ س ٢٤]

استشهد به على أن المختار جواز إضافة ذَوُ وأولو ونحوهما إلى المضمر. ونُسِب ذلك إلى أبي حيان والجمهور.

وظاهر كلام التسهيل قلة ذلك ولفظه: وربما أضيفَ جمعه إلى ضمير غائب، وأنشد الدمامينيّ البيت على ذلك وقبله:

أنت ما استغنيت عن صا حبك الدّهرَ أَخُوهُ

---

(١) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ١٤٠. وشرح الأشموني ٢/٣١٧، وشرح التصريح ٢/٤٣، وشرح شواهد المغني ٥٥٢، وشرح ابن عقيل ٣٩٠، ومغني اللبيب ٢٠٣، والمقاصد النحوية ٣/٤١٩.

(٢) البيت من مجزوء الرمل، وهو بلا نسبة في شرح المفصّل ١/ ٥٣، ٣/ ٣٨، ولسان العرب ١٥/ ٤٥٨ (ذو). والمزهر ١/ ١٥٧، وعمدة الحفاظ (ذوو).

فـإذا احــتــجــت إلـيــه ســاعــةً مــجّــك فُــوهُ
أَفْـضَـلُ الـمـعـروف مـا لـم تُــبــتَــذَلْ فــيــه الــوجــوهُ

إنما يعرف.. البيت، ولم أعثر على قائله.

* * *

١٢٣٩ ـ صَبَحْنا الخزرجيَّة مُرْهفاتٍ (أبانَ ذَوي أرومتِها ذَووها)[1]

[ص ٥٠ س ٢٥]

استشهد به على ما في البيت قبله. ولم أعثر على قائله.

* * *

١٢٤٠ ـ وإنّا لَنَرْجُو عاجِلاً مِنْكَ مِثْلَ ما (رَجَوْناهُ قِدمًا من ذَويك الأفاضلِ)[2]

[ص ٥٠ س ٢٥]

[٢/ ٦٢] استشهد به على ما في البيتين قبله على ما يقتضيه السِّياق.

والظّاهر أن الأصل سقطت منه لفظة يتعلّق بها الشاهد لأن المثال في البيت يخالف المثالين المتقدّمين، ولفظ التسهيل وشرحه بعد ما تقدّم: إلى ضمير مخاطب كقول الأحوص: «وإنّا لنرجو عاجلاً..» البيت.

* * *

١٢٤١ ـ (فلا أعْنِي بذلك أسْفَلِيكُمْ ولكنّي أريد به الذَّوِينا)[3]

[ص ٥٠ س ٢٨]

استشهد به على أن جمع ذي قد استعمل مقطوعًا عن الإضافة.

وفي كتاب سيبويه[4]: وسأله يعني (الخليل) عن رجل سُمّي بأولي من قوله: ﴿نحن أولو قوة وأولو بأس شديد﴾[5] أو بذوي، فقال: أقول: هذا ذوون، وهذا أَلُون،

---

(١) البيت من الوافر، وهو لكعب بن زهير في ديوانه، وأمالي ابن الحاجب ٣٤٤، وشرح المفصل ١/ ٥٣، ٣/ ٣٦، ٣٨، ولسان العرب ١٥/ ٤٥٨ (ذو)، وبلا نسبة في المقرب ١/ ٢١١.

(٢) البيت من الطويل، وهو للأحوص في ديوانه ١٨٢، والعقد الفريد ٢/ ٩٠ وفيه «الأوائل» مكان «الأفاضل»، ولسان العرب ١٥/ ٤٥٨ (ذو) (وفيه «الأوائل» مكان «الأفاضل»).

(٣) البيت من الوافر، وهو للكميت بن زيد في ديوانه ٢/ ١٠٩، وخزانة الأدب ١/ ١٣٩، ١٤١، ١٤٣، ٤/ ٤٩٦، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٢٧، والكتاب ٣/ ٢٨٢، ولسان العرب ١٥/ ٤٥٧، ٤٥٩ (ذو)، وبلا نسبة في خزانة الأدب ١/ ١٧٩، ٧/ ٤٣٠، وما ينصرف وما لا ينصرف ٨٦.

(٤) الكتاب ٣/ ٢٨٢.

(٥) ٣٣/ النمل: ٢٧.

لأني لم أضف وإنما ذهبت النون في الإضافة، وقال الكميت:

فـلا أعـنـي بـذلـك أَسْـفَـلِـيـكُـم

الـبـيـت.

قال الأعلم[١]: الشاهد في جمعه لِذي جمعًا مُسلّمًا، وإفراده من الإضافة والتزامه الألف واللاّم لما نقله عمّا كان عليه وجعله اسمًا على حياله. وأصل ذُو: ذَوَى فلذلك قال في الجمع: الذّوينا فأتى بالواو متحرّكةً. ويدلّ على أن أصله: ذوَى قولهم في تثنية مؤنّثه: ذواتا.

وأراد بقوله الذّوينا: الأدواء من ملوك اليمن نحو: ذِي يَزَن، وذي فائش، وذي رُعَين وغيرهم من الأذواء.

والمعنى: أنه هجا اليمَن تعصّبًا لِمُضر، فقال: لا أعني بِهَجْوِي وذمّي سَفِلَتَكُم ولكني أعني به عِلْيَتَكُم وملوككم.

* * *

١٢٤٢ ـ (نَـحْـنُ آل الـلَّـهِ فـي بَـلْـدَتِـنـا ... لـم نَـزَلْ إلاّ عـلـى عَـهْـدِ إرَمْ)[٢]

[ص ٥٠ س ٣٢]

استشهد به على أن «آلاً» لا يضاف غالبًا إلا إلى عَلَم عالم، وهذا التعبير أحسن من تعبير التّسهيل: ولفظه مع شرح الدّمامينيّ له: ولا يضاف آل غالبًا إلا إلى عَلَمِ مَنْ يَعْقل. قال الشّارح: واحترز بقوله غالبًا من إضافته إلى الضمير كقول عبد المطلب:

وانـصـر عـلـى آل الـصـلـيـ ... ـب وعـابـديـه الـيـوم آلـك[٣]

وزَعم الزّبيدي صاحب مختصر العين: أن إضافته إلى المضمر من لحن العامّة وليس كذلك لثبوته بالسّماع عن العرب كما تقدّم إلى أن قال: واعلم أنّ لآل هذه أحكامًا، أحدها: أنها مضافة غالبًا، وقد تقدم.

وقد اجتمعا في قوله:

نـحـن آل الله فـي بَـلْـدتـه ... لـم نَـزلْ آلاً عـلـى عـهـد إرَمْ

---

(١) شرح الأعلم ٢/٣.

(٢) البيت من الرمل، وهو بلا نسبة في شفاء العليل ٧١١.

(٣) البيت من مجزوء الكامل، وهو لعبد المطلب بن هاشم في الأشباه والنظائر ٢/٢٠٧، وشرح الأشموني ١/٥، وبلا نسبة في الممتع في التصريف ١/٣٤٩.

والثاني: أنّ ما يضاف إليه لا يكون غالبًا إلا عالِمًا. وقد يضاف إلى علم من يعقل كقولهم: آل الوجيه وآل لاحق[١].

والثالث: أنه لا يكون إلا شريفًا نحو: آل الله وآل النّبي، فلا يقال آل الحجّام ونحوه. ولا يلزم في الشّريف الذي يضاف إليه آل أن يكون عَلَمًا. ثم تعقب كلام التّسهيل. ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

١٢٤٣ ـ [من الجرد من آل الوجيه ولاحق   تذكرنا أحفادنا حين تصهلُ][٢]

* * *

١٢٤٤ ـ (وانصر على آل الصّليـ   ـب وعابديه اليومَ آلكْ)[٣]

[ص ٥٠ س ٣٤]

استشهد به على أن الصّحيح جواز إضافة آل إلى الضّمير وتقدّم شرحه في الذي قبله. وهو من أبيات لعبد المطلب يدعو الله فيها، ويستنصره على أبرهة صاحب الفيل.

* * *

١٢٤٥ ـ فَلَئِنْ لَقِيتُكَ خالِيَيْن لَتَعْلَمَنْ   (أَيِّي وأيُّك فارِسُ الأحزابِ)[٤]

[ص ٥١ س ٩]

استشهد به على أن أيًا لا تضاف إلى مفرد معرّف إلا إذا كانت مكرّرة بالواو. وهذا معنى قول الألفية:

ولا تُضِفْ لِمفْرَدٍ معرّف   أيًا وإن كرّرتها فأضف

[٢/ ٦٣] أو تَنْوِي الأجزا الخ.

قال في التّصريح: والسِّرّ في ذلك أنّ أيًا الاستفهاميّة اسم عام لجميع الأوصاف، فلا يخلو إمّا أن يُراد به تعميم أوصاف بعض الأجناس أو تعميم أوصاف بعض ما هو

---

(١) انظر الشاهد التالي برقم ١٢٤٣.

(٢) سقط البيت من الأصل، وهو من الطويل، للكميت في تاج العروس (صهل)، وليس في ديوانه.

(٣) البيت من مجزوء الكامل، وهو لعبد المطلب بن هاشم في الأشباه والنظائر ٢/ ٢٠٧، وشرح الأشموني ١/ ٥، وبلا نسبة في الممتع في التصريف ١/ ٣٤٩.

(٤) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ١٤٢، وشرح الأشموني ٢/ ٣١٧، وشرح التصريح ٢/ ٤٤، ١٣٨، والمحتسب ١/ ٢٥٤، ومغني اللبيب ١٤١، والمقاصد النحوية ٣/ ٤٢٢.

متشخّص بأحد طرق التعريف، فإن كان المراد الأول أضيفت إلى منكّر، وطابقته في المعنى، وكانت معه بمنزلة كلّ لصحّة دلالة المنكّر على العموم مفردًا أو مثنًّى أو مجموعًا بحسب ما يراد من العموم، فيقال: أيّ رجل، وأيّ رجلين، وأيّ رجال على معنًى أي واحد من الرّجال، وأي اثنين منهم، وأي جماعة منهم.

وإن كان الثاني أضيفت إلى معرّف، وامتنع أن تطابقه في المعنى وكانت معه بمنزلة (بعض) لعدم صحة دلالة المعرّف على العموم، ولذلك وجب كونه إمّا مثنًّى أو مجموعًا وإمّا مكرّرًا مع أي بالواو، ولأن الواو مع المفردين مع الواو في حكم المثنّى، لكونها لمُطْلق الجَمْع، ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

١٢٤٦ - (بآيةِ تُقْدِمُون الخَيْل شُعْثًا) كأنَّ على سَنابِكِها مُدَاما[1]

[ص ٥١ س ١٣]

استشهد به على أنّ «آية» بمعنى علامة تضاف إلى الفعل بدون ما المصدريّة أو النّافية ومعهما.

وظاهر كلامه أنَّ المسألتين على حدّ السّوَاء.

وظاهر التّسهيل: أنّ الأولى قليلة، ولفظه: وقد يضاف آية بمعنى علامة إلى الفعل المتصرّف.

قال الدّمامينيّ: وزعم ابن جنيّ: أن الجملة بعد آية على تقدير ما المصدريّة، ولا يجيز إضافة آية إلى الفعل أصْلاً، ووجهه أن الإضافة إلى الجملة إنما ينبغي أن تكون في الظروف وما أشبهها بوجه وآية بعيدة من الظروف، وإنما قدّر ما المصدريّة دون «أن» المعهودة التقدير، لأن الفعل لم يرد منصوبًا في وقتٍ ما، ولأنه لا يختصّ بالمستقبل.

وفي كتاب سيبويه[2]: وممّا يضاف إلى الفعل أيضًا قولك: ما رأيته منذ كان عندي، ومنذ جاءني. ومنه أيضًا «آية»، قال: «بآية تقدمون الخيل شُعْثًا» الخ.

وقال الأعلم[3]: الشّاهد فيه إضافة «آية» إلى «تقدمون» على تأويل المصدر، أي بآية إقدامكم الخيل، وجاز هذا فيها، لأنها اسم من أسماء الفعل، لأنها بمعنى علامة،

---

(١) البيت من الوافر، وهو للأعشى في خزانة الأدب ٦/ ٥١٢، ٥١٥، ولسان العرب ١٢/ ٢٩٢ (سلم)، ليس في ديوانه، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ٢٥٠، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨١١، وشرح المفصل ٣/ ١٨، والكتاب ٣/ ١١٨، ولسان العرب ١٤/ ٦٢ (أيا)، ومغني اللبيب ١/ ٤٢، ٢/ ٥٣٨.

(٢) الكتاب ٣/ ٢١٧. (٣) شرح الأعلم ١/ ٤٦٠.

والعلامة من العَلَم، وأسماء الأفعال تضارع الزّمان، فمن حيث جاز أن يضاف الزّمان إلى الفعل جاز هذا في آية، وكأنّ إضافتها على تأويل إقامتها مقام الوقت فكأنه قال: بعلامة وَقْت تُقْدِمون.

يقول: أبلغهم عنّي كذا بعلامة إقدامهم الخيل للّقاء شُعْثًا متغيّرة من السّفر والجهد، وشبّه ما ينصبُّ من عرقها ممتزجًا بالدّم على سنابكها بالمدام وهي الخَمْر

والسّنابك: جمع سنبك وهو مقدّم الحافر.

ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

١٢٤٧ ـ (أَلِكْنِي إلى سَلْمى بآيَةِ أَوْمَأَتْ) بكفٍّ خَضِيبٍ تحت كُفَّةِ مِذْرَعِ[1]

[ص ٥١ س ١٣]

استشهد به على ما في البيت قبله، وكُفَّة القميص بالضمّ: ما استدار حول الذّيل أو كل ما استطال كحاشية الثّوب والرّمل. والمِذْرع: الثوب، ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

١٢٤٨ ـ ألا مَن مبلغ عنّي تميمًا (بآية ما يُحبُّون الطَّعاما)[2]

[ص ٥١ س ١٣]

استشهد به على إضافة آية إلى الجملة الفعليّة مقرونة بما المصدريّة.

قال الدّماميني: وزعم سيبويه: أن «ما» هذه زائدة، ولا حاجة إلى ذلك إلا على تقدير كونها لا تضاف إلى مفرد، وليس كذلك. قال الله تعالى: ﴿إن آية مُلْكه أن يَأْتِيكُم التّابوت﴾[3] بل ذلك هو الأصل والغالب، فإذا أمكن لم يجز العدولُ عنه.

واستشهد به سيبويه على ما في البيت الذي تقدّم نقل كلامه فيه.

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شفاء العليل ٧١٨، ولم يرد في المصادر النحوية الأخرى.

(٢) البيت من الوافر، وهو ليزيد بن عمرو بن الصعق في خزانة الأدب ٦/ ٥١٢، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٣، ٥٢٦، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٨٦، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٣٦، وشرح المفصل ٣/ ١٨، والشعر والشعراء ٢/ ٦٤٠، والكتاب ٣/ ١١٨، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ٢٥٠، ومغني اللبيب ٢/ ٤٢٠، ٦٣٨.

(٣) ٢٤٨/ البقرة: ٢.

قال الأعلم[١]: الشاهد فيه إضافة «آية» إلى يحبّون و«ما» زائدة للتّوكيد [٢/ ٦٤] والقول فيه كالقول في الّذي قبله. ويجوز: أن تكون (ما) مع الفعل بتأويل المصدر فلا يكون فيه شاهدٌ على هذا، لأن إضافتها إلى المصدر كإضافتها إلى سائر الأسماء.

وإنما ذكر حبّ تميم للطّعام، وجعل ذلك آية يعرفون بها، لما كان من أمرهم في تحريق عمرو بن هند لهم ووفود البُرْجُميّ عليه حين شم رائحة المحرّقين منهم فظنّه طعامًا يصنع [فقذف][٢] به في النار. وخَبَرُهُم مشهور. والبُراجم: حيٌّ من تميم. ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

١٢٤٩ ـ أَلِكْنِي إلى قَوْمِي السّلامَ رِسالةً (بآية ما كانوا ضِعافًا ولا عُزْلاَ)[٣]

[ص ٥١ س ١٤]

استشهد به على إضافة آية إلى الجملة الفعليّة مقرونةً بما النافية.

قال الدّماميني: وزعم ابن هشام أنّ البيت قاطع على إنكار ابن جنيّ إضافتها إلى الجملة. ودعواه أنها لا تضاف إلى المفرد إذ لا يتأتى كون (ما) مصدريّة في البيت.

قلت: بل هو متأتٍ على أنّ لا النافية محذوفة قبل «ضعافًا» لدلالة ما بعدها عليها.

والمعنى: بآية كونهم لا ضعافًا ولا عُزْلاً.

وألكني بمعنى: تحمّل رسالتي، والألوك: الرّسالة. وبآية: بمعنى بعلامة كونهم لا ضعافًا. ولا عُزْلاً: جمع أعزل، وهو مَن لا سلاح معه، والبيت لعمرو بن شأس، وبعده.

ولا سَيِّىء زِيٍّ إذا ما تَلَبَّسُوا إلى حاجةٍ يَوْمًا مُخَيِّسةً بُزْلا[٤]

* * *

(١) شرح الأعلم ١/ ٤٦٠.

(٢) إضافة من الخزانة، حيث نقل هذا النص.

(٣) البيت من الطويل، وهو لعمرو بن شأس في شرح أبيات سيبويه ١/ ٧٩، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٣٥، والكتاب ١/ ١٩٧، والمقاصد النحوية ٣/ ٥٩٦، وبلا نسبة في المنصف ٢/ ١٠٣، وفي لسان العرب ١٠/ ٣٩٣ (ألك)، والأشباه والنظائر ٨/ ٧٠، والخصائص ٣/ ٢٧٤، ومغني اللبيب ٢/ ٤٢٠.

(٤) البيت من الطويل، وهو لعمرو بن شأس في شرح أبيات سيبويه ١/ ٧٩، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٣٥، والكتاب ١/ ١٩٧، والمقاصد النحوية ٣/ ٥٩٦، وبلا نسبة في المنصف ٢/ ١٠٣، وسيعاد البيت مع الشاهد ١٥٣٨.

١٢٥٠ - (بآيةِ الخالُ مِنها عند بُرْقُعِها) وَقَوْلُ رُكْبَتِها قِضْ حينَ تَثْنِيها[١]

[ص ٥١ س ١٦]

استشهد به على جواز إضافة آية إلى الجملة الاسميّة. والقول بإضافتها إليها. نسبه الدّمامينِيّ إلى الفراء.

والخال بالمعجمة: معروف. والبيت من قصيدة لمزاحم بن عمرو السّلوليّ.

* * *

١٢٥١ - (عَشِيَّةَ فَرَّ الحارِثيُّونَ بَعْدَمَا قَضَى نَحْبَهُ في مُلْتَقى القَوْمِ هَوْبَرُ)[٢]

[ص ٥١ س ٢٣]

استشهد به على أن المضاف يحذف لغير دليل في الضرورة.

ونصّ في التّسهيل [يجوز حذف المضاف لِلْعِلم به مُلْتفتًا إليه ومطرّحًا، ويعرب بإعرابه المضاف إليه قياسًا إن امتنع استبداده به، وإلاّ فسماعًا][٣]، والتقدير في البيت ابن هوبر.

وهو لذي الرّمّة.

* * *

١٢٥٢ - (يَسقُون مَنْ وَرَدَ البَرِيصَ عليهِمُ بَرَدَى يُصفَّقُ بالرّحيقِ السَّلْسَلِ)[٤]

[ص ٥١ س ٢٣]

استشهد به على أن المضاف إليه يخلف المضاف في التّذكير إن حذف. قال: أي ماء بردى، وإلاّ لقال: تصفّق.

---

(١) البيت من البسيط، وهو لمزاحم بن عمرو السلولي، وبلا نسبة في لسان العرب ٧/ ٢٢٣ (قضض).

(٢) البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه ٢/ ٦٣٧، وخزانة الأدب ٤/ ٣٧١، وشرح المفصل ٣/ ٢٣، ولسان العرب ٥/ ٢٤٨ (هبر)، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ١٣٢٧، والمقرب ١/ ٢١٤، ٢/ ٢٠٥.

(٣) ما بين قوسين من التسهيل ١٦١ - ١٦٢، وفي الأصل بعد كلمة التسهيل: «على أن المضاف إليه إذا صح استبداده فحذفه سماع».

(٤) البيت من الكامل، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ١٢٢، وجمهرة اللغة ٣١٢، وخزانة الأدب ٤/ ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٤، ١١/ ١٨٨، وشرح المفصل ٣/ ٢٥، ولسان العرب ٣/ ٨٨ (برد)، ٧/ ٦ (برص)، ١٠/ ٢٠٢ (صفق)، ومعجم ما استعجم ٢٤٠، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/ ٤٥١، وشرح الأشموني ٢/ ٣٢٤، وشرح المفصل ٦/ ١٣٣، ولسان العرب ١١/ ٣٤٥ (سلسل)، ١٤/ ٤٧٨ (ضحا)، وشرح الرضي ٢/ ٢٥٧.

وفي التّسهيل وشرحه: وقد يخلفه في التّذكير إن كان المضاف مثلاً. وأنشد البيت. قال: بالياء التّحتيّة مَن يصفّق لما كان المعنى: مثل بردى.

والبيت من شواهد الرّضيّ. قال البغداديّ: على أنه قد يقوم المضاف إليه مقام المضاف في التّذكير، لأنه أراد ماء بردى، ولو لم يقم مقامه في التّذكير لوجب أن يقال: تصفّق بالتاء للتأنيث، لأن بردى من صيغ المؤنث وهو: نهر دمشق سمّي بذلك لبرد مائه. وروي: «كأسًا تصفق»، وعَلَيْه فلا شاهد فيه.

و«البريص»: موضع بدمشق. وقيل: نهر بها. و«يُصفَّق» بالبناء للمفعول: يحول من إناء إلى إناء ليصفى. و«الرّحيق»: الصّافي من الخمر. و«السلسل»: السهل. والضّمير في يسقون لآل جفنة ملوك الشام. وتقدّم ذكرهم في بيت قبل الشّاهد وهو من قصيدة لحسان بن ثابت رضي الله عنه يمدحهم بها.

* * *

١٢٥٣ ـ (والمسكُ مِنْ أَرْدانِها نافِحَة)[1]

[ص ٥١ س ٣١]

استشهد به على نيابة ثاني المتضايفين عن الأول في التأنيث. والأصل رائحة المسك نافحة من أردانها. [٢/ ٦٥] ولم أعثر على قائله.

* * *

١٢٥٤ ـ (أكُلَّ امرىءٍ تَحْسِبينَ امْرَءًا ونارٍ تَوَقَّدُ بالليلِ نارًا)[2]

[ص ٥٢ س ٣]

استشهد به على جواز إبقاء ثاني المتضايفين على جرّه بعد حذف المضاف بشرطه.

---

(١) البيت من السريع وصدره: (مرّتْ بنا في نسوةٍ خولة)، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٣٢٤ (٢/ ٢٧٢).

(٢) البيت من المتقارب، وهو لأبي دؤاد في ديوانه ٣٥٣، والأصمعيات ١٩١، وأمالي ابن الحاجب ١/ ١٣٤، ٢٩٧، وخزانة الأدب ٩/ ٥٩٢، ١٠/ ٤٨١، وشرح التصريح ٢/ ٥٦، وشرح شواهد الإيضاح ٢٩٩، وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٠٠، وشرح عمدة الحافظ ٥٠٠، وشرح المفصل ٣/ ٢٦، والكتاب ١/ ٦٦، والمقاصد النحوية ٣/ ٤٤٥، ولعدي بن زيد في ملحق ديوانه ١٩٩، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٨/ ٤٩، والإنصاف ٢/ ٤٧٣، وأوضح المسالك ٣/ ١٦٩، وخزانة الأدب ٤/ ٤١٧، ٧/ ١٨٠، ورصف المباني ٣٤٨، وشرح الأشموني ٢/ ٣٢٥، وشرح ابن عقيل ٣٩٩، وشرح المفصل ٣/ ٧٩، ١٤٢، ٨/ ٥٢، ٩/ ١٠٥، والمحتسب ١/ ٢٨١، ومغني اللبيب ١/ ٢٩٠، والمقرب ١/ ٢٣٧.

واستشهد به في التّوضيح على هذه المسألة؛ قال فيه وفيه شرحه: فأبقى «نار» على جرّه مع أنه مضاف إليه «كلّ» محذوفة معطوفة على «كلّ» المذكورة أي وكلّ نارٍ، وإنما قدّرناه مجرورًا بكل محذوفة، ولم نجعله معطوفًا على امرىء المجرورة بإضافة كُلّ إليه، لئلا يلزم العطف على معمولَيْ عاملين مختلفين، لأن امرأ المجرور معمولٌ لكل وامرأ المنصوب معمول لتحسبين، على أنه مفعول ثان ومفعوله الأول: كُلّ امرىء مقدّم عليه، فلو عطفنا نارًا المجرورة على امرىءٍ المضاف إليه كل، وعطفنا نارًا المنصوبة على امرىء المنصوب لزم أن نعطف بحرف واحد شيئين على معمولَيْ عاملين مختلفين، وذلك ممتنع لأن العاطف نائب عن العامل، وعامل واحدٌ لا يعمل جرًّا ونَصْبًا ولا يقوى أن ينوب مناب عاملين. والبيت لأبي دُؤاد الإياديّ.

* * *

١٢٥٥ ـ (وَلَمْ أَرَ مِثْلَ الخيرِ يَتْرُكُهُ الفَتى ... ولا الشَّرِّ يأتيه امرؤٌ وهو طائِعُ)[١]

[ص ٥٢ س ٦]

استشهد به على ما في البيت قبله.

قال: وشرط ابن مالك للجواز اتّصال العطف كما مثّل يعني البيت السابق أو فصله بلا كالبيت.

وفي التّسهيل وشرحه: ويجوز الجرّ بالمضاف محذوفًا إثر عاطف متّصل أو منفصل بلا، مسبوق بمضاف مثل المحذوف لفظًا ومعنًى، مثال المتّصل: ما مِثْل أبيك وأخيك يقولان ذلك، وقول الشاعر: «أَكُلّ امرِىءٍ» ـ البيت، أي ما مثل أبيك وأخيك يقولان، وأَكُلّ نار، فعطف مثل العاطف المتصل على مثل السابق لفظًا ومعنًى.

ومثال المنفصل بلا قولهم: «ما كُلُّ سوداءَ تمرةٌ ولا بيضاءَ شحمةٌ»[٢]، أي ولا كلّ بيضاء، فحذف بعد العاطف المنفصل، ولا نظير للمضاف السابق لفظًا ومعنًى وهو كلمة كُلّ.

ومثاله قول الشاعر: «ولم أر مثل الخير»... البيت.

قال الشّارح: والجرّ في هذا النوع بالشروط المذكورة مقيس.

---

(١) البيت من الطويل، وهو لبشر القشيري في شرح عمدة الحافظ ٥٠١، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٣٢٥ (٢/ ٢٧٣).

(٢) من الأمثال في مجمع الأمثال ٢/ ٢٨١، والمستقصى ٢/ ٣٢٨، وجمهرة الأمثال ٢/ ٢٨٧.

وظنّ بعضهم أن الحذف في هذا النوع مشروطٌ بتقدّم نَفْي أو استفهام وليس ذلك شرطًا بل يجوز مع عدمهما. ولم أقف على قائله.

* * *

١٢٥٦ ـ (لَوَ انَّ طبيبَ الإنس والجن داويا الّـ ـذِي بي مِن عَفْراءَ ما شَفَيَانِي)[1]

[ص ٥٢ س ٩]

استشهد به على جواز بقاء الثّاني على جرّه من غير أن يتقدّمه نَفْيٌ أو استفهامٌ كما مرّ بيانُه. والبيت من قصيدة لِعُرْوَة بن حزام العُذْرِيّ.

* * *

١٢٥٧ ـ (كُلُّ مُثْرٍ في رهطِهِ ظاهِرُ العزّ زِ وذِي غُربةٍ وفقرٍ مَهِينُ)[2]

[ص ٥٢ س ١٠]

استشهد به على ما في البيت قبله. ولم أعثر على قائله.

* * *

١٢٥٨ ـ الآكِلُ المالَ اليتيمِ بَطَرَا[3]

[ص ٥٢ س ١١]

استشهد به على أنّ الجرّ دون عطف ضرورةٌ. والأصل الآكل المالَ مالَ اليتيم. ولم أعثر على قائله ولا تتمته.

* * *

١٢٥٩ ـ قَدْ قُلْتُ لمّا جاءَني فَخْرُهُ (سُبْحانَ من عَلْقَمَةَ الفاخِرِ)[4]

[ص ٥٢ س ٢٠]

---

(١) البيت من الطويل، وهو لعروة بن حزام. في خزانة الأدب ٣/٢١٦، وذيل الأمالي ١٦١.

(٢) البيت من الخفيف. ولم يرد في المصادر النحوية الأخرى.

(٣) لم يرد الرجز في المصادر النحوية الأخرى.

(٤) البيت من السريع، وهو للأعشى في ديوانه ١٩٣، وأساس البلاغة ٢٠٠ (سبح)، والأشباه والنظائر ٢/١٠٩، وجمهرة اللغة ٢٧٨، وخزانة الأدب ١/١٨٥، ٧/٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٨، والخصائص ٢/٤٣٥، وشرح أبيات سيبويه ١/١٥٧، وشرح شواهد المغني ٢/٩٠٥، وشرح المفصل ١/٣٧، ١٢٠، والكتاب ١/٣٢٤، ولسان العرب ٢/٤٧١ (سبح)، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٣/٣٨٨، ٦/٢٨٦، والخصائص ٢/١٩٧، ٣/٢٣، ومجالس ثعلب ١/٢٦١، والمقتضب ٣/٢١٨، والمقرب ١/١٤٩، وتقدم برقم ٧٤٣.

[٢/٦٦] استشهد به على أن المضاف قد يبقى بعد حذف المضاف إليه بلا تنوين.

وتقدّم شرح هذا البيت مستوفًى في صحيفة ١٦٤ من الجزء الأول.

* * *

١٢٦٠ - فَرِشْنِي بِخَيْرٍ لا أَكُون ومِدْحَتِي (كناحِت يَومًا صَخْرَةٍ بِعَسِيلِ)(١)

[ص ٥٢ س ٢٣]

استشهد به على فصل المضاف من المضاف إليه بالظّرف فناحت مضاف وصخرة مضاف إليه، ويومًا ظرف فصل بينهما.

قوله: «فَرِشْنِي»: أي أصلح لي حالي، «لا أكون ومِدْحتي»: أي معها.

وضبطه العَيْنِيّ: «بأكونَنْ» بنون التّوكيد الخفيفة، وهو مفعول معه.

قال: قوله: بعسيل بفتح العين وكسر السين المهملتين وهو: قضيب الفيل، قاله الجوهري. وقال الجوهريّ: العسيل: هو مكنسة العطّار الذي يجمع به العطر، ثم أنشد البيت المذكور.

قلت: كلاهما يصلح أن يكون مرادًا هنا لأن المعنى: لا ينبغي أن أكون في مَدْحِي كمن نحت الصخرة بقضيب الفيل لاستحالته عادةً، أو كمن نحتها بمكنسة العطّار لعدم الفائدة، ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

١٢٦١ - (تَسْقِي امتياحًا نَدَى المِسْواكَ رِيقَتِها) كما تَضَمَّنَ ماءَ المُزْنَةِ الرَّصَفُ(٢)

[ص ٥٢ س ٢٦]

استشهد به على أن فصل المضاف من المضاف إليه بالأجنبيّ من الضرورة.

واستشهد به في التّوضيح على هذه المسألة أيضًا.

وفي التصريح: «فتسقي»: مضارع سقى متعد لاثنين، وفاعله ضمير يرجع إلى أُم عمرو في البيت قبله، و«ندَى»: مفعوله الأول، وهو مضاف، و«ريقتها»: مضاف إليه،

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ١٨٤، وشرح الأشموني ٢/ ٣٢٨، وشرح التصريح ٢/ ٥٨، وشرح عمدة الحافظ ٣٢٨، ولسان العرب ١١/ ٤٤٧ (عسل)، والمقاصد النحوية ٣/ ٤٨١.

(٢) البيت من البسيط، وهو لجرير في ديوانه ١/ ٧٧١، وشرح التصريح ٢/ ٥٨، والمقاصد النحوية ٣/ ٤٧٤، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ١٨٧، وشرح الأشموني ٢/ ٣٢٨.

و«المسواك»: مفعوله الثّاني، فصل به بين المضاف والمضاف إليه، أي تسقي ندى ريقتها المسواك، و«المسواك»: أجنبيّ من ندى، لأنه ليس معمولاً له، وإن كان عاملهما واحدًا وهو تسقي.

و«الامتياح» بمثنّاة فوقية فتحتانيّة فحاء مهملة: الاستياك. و«المزنة»: السّحاب، و«الرّصَف» بفتحتين: جمع رصفة وهي حجارة مرصوف بعضها إلى بعض، وماء الرّصف أرق وأصفى. اهـ.

والضمير في تسقي عائدٌ إلى أم عمرو المذكورة في البيت قبله:

ما استوصف النّاس من شيء يروقهم إلاّ رأوا أُمّ عمرو فوق ما وَصفُوا

وهما من قصيدة لجرير يمدح بها يزيد بن عبد الملك ويهجو آل المهلّب.

* * *

١٢٦٢ ـ (كما خُطَّ الكِتابُ بكفِّ يَومًا يَهُودِيّ) يُقارِبُ أو يُزِيلُ[1]

[ص ٥٢ س ٢٦]

استشهد به على ما في الشّاهد الذي قبل ما يليه.

واستشهد به في التّوضيح على هذه المسألة أيضًا. قال في التصريح: فأضاف كفّ إلى يهوديّ، وفصل بينهما بالظرف وهو أجنبي من المضاف، لأنه ليس معمولاً له، وخُطّ مبنيّ للمفعول، وبكف متعلّق به، ويقارب أو يزيل نعتان ليهودي. والبيت لأبي حيّة النّميريّ.

* * *

١٢٦٣ ـ (هُما أخوا في الحَرْبِ مَن لا أخَا لهُ) إذا خاف يَومًا نَبْوَةً فَدعاهُما[2]

[ص ٥٢ س ٢٧]

---

(١) البيت من الوافر، وهو لأبي حيّة النميري في الإنصاف ٢/ ٤٣٢، وخزانة الأدب ٤/ ٢١٩، وشرح التصريح ٢/ ٥٩، والكتاب ١/ ١٧٩، ولسان العرب ١٢/ ٣٩٠ (عجم)، والمقاصد النحوية ٣/ ٤٧٠، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ١٨٩، والخصائص ٢/ ٤٠٥، ورصف المباني ٦٥، وشرح الأشموني ٢/ ٣٢٨، وشرح ابن عقيل ٤٠٣، وشرح عمدة الحافظ ٤٩٥، وشرح المفصل ١/ ١٠٣، ولسان العرب ٤/ ١٥٨ (حبر)، والمقتضب ٤/ ٣٧٧.

(٢) البيت من الطويل، وهو لعمرة الخثعمية في الإنصاف ٢/ ٤٣٤، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٠٨٣، ولسان العرب ١٤/ ١٠ (أبي)، ولها أو لدرنا بنت عبعبة في شرح المفصل ٣/ ٢١، والمقاصد النحوية ٣/ ٤٧٢، والكتاب ١/ ١٨٠، ولدرنا بنت عبعبة أو لدرنا بنت سيار في شرح أبيات سيبويه ١/ ٢١٨، ولامرأة من بني سعد في نوادر أبي زيد ١١٥، وبلا نسبة في الخصائص ١/ ٢٩٥، ٢/ ٤٠٥، وكتاب الصناعتين ١٦٥.

استشهد به على أن فصل المضاف من المضاف إليه بالمجرور خاص بالضّرورة هنا، لأنه أجنبي كما في البيت قبله.

واستشهد به العينيّ على ذلك أيضًا قال: الاستشهاد فيه في قوله: «أخوا في الحرب مَن لا أخا له» حيث فصل بالأجنبي بين المضاف أعني قوله: (أخوا) وبين المضاف إليه أعني قوله: «مَن لا أخا له».

والضمير في قوله: (هما) لشخصين معلومين ذِهْنًا، ولم تُصرِّح قائلة البيت باسمهما قبل ذلك. وهي عمرة الخثعميّة ترثي ابنيها. وقيل: هي درنى بنت عبعبة. [٢/٦٧].

* * *

١٢٦٤ ـ (هُما خُطَّتا إمّا إسارٍ وَمِنّةٍ   وإمّا دَمٍ والقَتْلُ بالحُرِّ أَجْدَرُ)[١]

[ص ٥٢ س ٣٠]

استشهد به على جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بإمّا عند ابن مالك.

وتقدّم الكلام على هذا البيت مستوفًى في صحيفة ٢٢ من الجزء الأول.

* * *

١٢٦٥ ـ نَجَوْت وقد بلّ المُرَادِيُّ سَيْفَهُ   (مِن ابن أبي شَيْخِ الأباطحِ طالِبِ)[٢]

[ص ٥٢ س ٣٢]

استشهد به على الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالنعت ضرورة.

وفي التّوضيح وشرحه: الثالثة الفصل بنعت المضاف كقوله وهو معاوية بن أبي سفيان لمّا اتفق ثلاثة من الخوارج أن يقتل كلٌّ واحد منهم واحدًا من عليّ بن أبي طالب، وعمرو بن العاص، ومعاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهم، فَقُتِل عليّ، وسَلِم عمرو ومعاوية:

نجوت وقد بلّ المراديّ سيفه

البيت.

---

(١) البيت من الطويل، وهو لتأبط شرًا في ديوانه ٨٩، وجواهر الأدب ١٥٤، وخزانة الأدب ٧/٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠٣، وشرح التصريح ٢/٥٨، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٧٩، وشرح شواهد المغني ٢/٩٧٥، ولسان العرب ٧/٢٨٩ (خطط)، والمقاصد النحوية ٣/٤٨٦، وبلا نسبة في الخصائص ٢/٤٠٥، ورصف المباني ٣٤٢، وشرح الأشموني ٢/٣٢٨، ومغني اللبيب ٢/٦٤٣، والممتع في التصريف ٢/٥٢٦. وتقدم الشاهد برقم ٨٦.

(٢) البيت من الطويل، وهو لمعاوية بن أبي سفيان في شرح التصريح ٢/٥٩، والمقاصد النحوية ٣/٤٧٨، وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/٢٥٨، وشرح ابن عقيل ٤٠٤، وشرح عمدة الحافظ ٤٩٦.

ففصل بين المتضايفين وهما (أبي) و(طالب) بنعت المضاف وهو (شيخ الأباطح) أي من ابن أبي طالب شيخ الأباطح. وتجوز في جعل «شيخ الأباطح» نعتًا للمضاف وهو «أبي» دون المضاف إليه، وإنما هو نعت للمضاف والمضاف إليه معًا.

و«المُرادِيّ» هو: عبد الرحمٰن بن عمرو الشهير بابن مُلْجَم بضم الميم وفتح الجيم على صيغة اسم المفعول كما في تهذيب الأسماء وهو قاتل عليّ كرّم الله وجهه. و«الأباطح»: جمع بطحاء، والمراد بها مكّة، لأن أبا طالب كان شيخ مكة ومن أعيان أهلها وأشرافها.

* * *

١٢٦٦ ـ (كأنَّ بِرْذَوْنَ أبا عِصامِ زيدٍ حِمارٌ دُقّ باللِّجامِ)(١)

[ص ٥٣ س ١]

استشهد به على جواز فصل المضاف من المضاف إليه بالنّداء قال: أراد كأن برذون زيد يا أبا عصام.

ونقل في الأصل احتمال ابن هشام. ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

١٢٦٧ ـ (وِفاقُ كَعْبُ بُجَيرٍ مُنقِذٌ لك مِنْ تَعْجِيل تِهْلِكَةٍ والخُلْدِ في سَقَرا)(٢)

[ص ٥٣ س ٤]

استشهد به على ما في البيت قبله.

والأصل: وفاق بجير يا كعب، أي: وفاق بجير يا كعب منقذ لك أي مُنجٍ لك من تعجيل الهلاك في الدّنيا، والخلود في النّار في الآخرة.

والبيت من قصيدة لبجير بن زهير يحرّض أخاه كعبًا على الإسلام ويحذّره من القتل في الدّنيا، والنّار في الآخرة. وكان حضّه سببًا في إسلامه. وقصّته لمّا جاء تائبًا، وأنشد رسولَ الله ﷺ: «بانت سعاد» فكساه بردته مشهورةٌ، فلا نطيل بها.

* * *

(١) الرجز بلا نسبة في الخصائص ٢/ ٤٠٤، وشرح الأشموني ٢/ ٣٢٩، وشرح التصريح ٢/ ٦٠، وشرح ابن عقيل ٤٠٥، وشرح عمدة الحافظ ٤٩٥، والمقاصد النحوية ٣/ ٤٨٠.

(٢) البيت من البسيط، وهو لبجير بن زهير في المقاصد النحوية ٣/ ٤٨٩، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٣٢٩، وشرح ابن عقيل ٤٠٥.

١٢٦٨ ـ (ما إن وَجَدْنا للهوى من طبٌ ولا عَدِمْنا قَهرَ وَجْدٌ صَبٌّ)[١]

[ص ٥٣ س ٦]

استشهد به على أنه يجوز الفصل بين المتضايفين بفاعل يتعلّق بالمضاف أو غيره.

واستشهد به في التّوضيح على الفصل بفاعل المضاف.

قال شارحه: فأضاف قهر إلى مفعوله وهو «صبّ» وفصل بينهما بفاعل المصدر وهو «وجدٌ». والأصل: ما وجدنا للهوى طبًا ولا عدمنا قهر صَبٌ وَجْدٌ. والصّب: العاشق، ولم أعثر على قائله.

* * *

١٢٦٩ ـ (أَنجَبَ أيّام وَالِداهُ بِهِ إذْ نَجَلاه فَنِعْم ما نَجَلا)[٢]

[ص ٥٣ س ٧]

استشهد به على ما تقدّم في البيت قبله.

واستشهد به في التّوضيح على ذلك. قال فيه وفي التصريح: فأنجب: فعل ماض، ووالداه: فاعله، وبه: متعلّق بأنجب، وأيّام: ظرف زمان متعلّق بأنجب. وهو مضاف، وإذا: مضاف إليه، ووالده: فاصل بين المضاف والمضاف إليه، وهو أجنبيّ من المضاف لأنه معمول لغيره أي أنجب والداه به أيّام [٢/ ٦٨] إذ نجلاه يقال: أنجب الرجل: إذا ولَد نَجِيبًا ونجلاه بالنون والجيم: نسلاه.

والبيت من قصيدة للأعشى يمدح بها سلامة ذا فائش.

* * *

١٢٧٠ ـ (بأي تراهُمُ الأرَضين حَلُّوا) أألدبران أم عَسَفُوا الكِفَارا[٣]

[ص ٥٣ س ٨]

---

(١) الرجز بلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ١٩٠، وشرح الأشموني ٢/ ٣٢٩، وشرح التصريح ٢/ ٦٧، وشرح عمدة الحافظ ٤٩٣، والمقاصد النحوية ٣/ ٤٨٣.

(٢) البيت من المنسرح، وهو للأعشى في ديوانه ٢٨٥، وشرح التصريح ٢/ ٥٨، ولسان العرب ١١/ ٦٤٦ (نجل)، والمحتسب ١/ ١٥٢، والمقاصد النحوية ٣/ ٤٧٧، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ١٨٦، وشرح الأشموني ١/ ٣٢٨، وشرح عمدة الحافظ ٤٩٤، ولسان العرب ١/ ٧٤٨ (نجب)، ومجالس ثعلب ٩٦.

(٣) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٣٢٩، وشرح التصريح ٢/ ٦٠، والمقاصد النحوية ٣/ ٤٩٠، وفي الأصل (أبي الدبران) والتصويب من المقاصد النحوية وشرح الأشموني.

استشهد به على فصل المضاف من المضاف إليه بالفعل المُلْغَى. وعلى هذه المسألة استشهد به في التّصريح.

و«حلوا»: نزلوا، و«الدّبران»: اسم موضع، و«عَسفوا»: قَطعوا على غير هُدًى، و«الكِفَار» بكسر الكاف: موضع معروف، ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

١٢٧١ ـ (مُعاوِدُ جرأةً وَقْتِ الهوادي أَشَمُّ كأنّه رَجُلٌ عَبُوسُ)[١]

[ص ٥٣ س ١٠]

استشهد به على جواز الفصل بين المتضايفين بالمفعول له.

واستشهد به أبو حيّان على هذه المسألة، قال: أي معاود وقت الهوادي جرأة ففصل بالمصدر الذي هو مفعول من أجله.

ورواية الأصل تقديم الصّدر على العَجز[٢]، وهو في ذلك متّبع لأبي حيّان، وكلاهما غلط لأن البيت من قصيدة لأبي زبيد الطائيّ في صفة الأسد وهي سينية لا داليّة ومنها قبل البيت[٣]:

إلى أن عرّسوا فأغَبّ عنهم قريبًا ما يُحَسُّ له حَسيسُ
خلا أن العِتاق من المطايا حَسُنَّ به فهن إليه شُوسُ
معاود جرأة وقت الهوادي أشم كأنه رجلٌ عبوسُ

ورواه وقت. والرواية المشهورة وقف بالفاء.

* * *

١٢٧٢ ـ (سبقوا هَوَيّ وأعنقوا لِهَواهُمُ) فَتُخِرِّمُوا ولِكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعُ[٤]

[ص ٥٣ س ١٥]

---

(١) البيت من الوافر، وهو لأبي زبيد الطائي في ديوانه ٩٨، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٣٢٩، وشرح التصريح ٢/ ٦٠.

(٢) البيت بهذه الرواية في المقاصد النحوية ٣/ ٤٩٢، والمقتضب ٤/ ٣٧٧.

(٣) ديوان أبي زبيد الطائي ٩٨.

(٤) البيت من الكامل، وهو لأبي ذؤيب في إنباه الرواة ١/ ٥٢، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٧٠٠، وشرح أشعار الهذليين ١/ ٧، شرح شواهد المغني ١/ ٢٦٢، وشرح قطر الندى ١٩١، وشرح المفصل ٣/ ٣٣، وكتاب اللامات ٩٨، ولسان العرب ١٥/ ٣٧٢ (هوا)، والمحتسب ١/ ٧٦، والمقاصد النحوية ٣/ ٤٩٣، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ١٩٩، وجواهر الأدب ١٧٧، =

استشهد به على أن قلب ألف المقصور ياء لغة لهذيل وغيرهم. وهذا الحكم هو الذي يعنيه في الألفيّة بقوله:

وأَلِفًا سَلِّمْ وفي المقصور عن ... هُذَيلٍ انقِلابُها ياءً حَسَنْ

وفي التوضيح وشرحه: وأجاز هذيل في ألف المقصور وقلبها ياء عِوضًا عن كسرة الحرف التي يستحقّها ما قبل الياء، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

وعن هذيل انقلابها ياءً حَسَنْ

كقوله: «سبقوا هَوَيَّ» البيت. فهوَيَّ: أصله «هواي» فقلب الألف ياء، وأدغمها في ياء المتكلّم. والواو في سبقوا تعود إلى بنيه الخمسة في قوله:

أودى بَنِيّ وأعقبوني حسرةً ... عند الرّقاد وعَبْرَةً لا تقلعُ[(١)]

«أودى»: هلك. و«أعنقوا»: تبع بعضهم بعضًا في الموت. و«تخرّموا» بالخاء المعجمة والراء مبنيّ للمفعول: أي خرمتهم المنيّة واحدًا بعد واحد.

والبيت من قصيدة لأبي ذؤيب يرثي بها بنيه وكانوا خمسة فأصابهم الطاعون في سنة واحدة.

* * *

١٢٧٣ - (عَليّ لِعَمْرٍو نِعْمَةٌ بَعْدَ نِعْمَةٍ) ... لوالدِهِ لَيْسَتْ بِذاتِ عَقاربِ[(٢)]

[ص ٥٣ س ١٩]

استشهد به على أن الياء من عليّ سمع بكسر الياء.

وفي شرح التّسهيل لأبي حيّان: وربما كُسِرتْ مُدْغَمًا فيها، وذلك قراءة حمزة: ﴿بِمُصْرِخِيِّ﴾[(٣)].

= وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٥٢، وشرح الأشموني ٢/ ٣٣١، وشرح ابن عقيل ٤٠٨، والمقرب ١/ ٢١٧، وكتاب العين ١/ ٢٩٩، وأمالي ابن الشجري ١/ ٢٨١، وشرح التصريح ٢/ ٦١.

(١) البيت من الكامل، وهو لأبي ذؤيب في خزانة الأدب ١/ ٤٢٠، وشرح التصريح ٢/ ٦١، وشرح شواهد المغني ١/ ٢٦٢، ولسان العرب ١/ ٦١٣ (عقب)، والمقاصد النحوية ٣/ ٤٩٨، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ١٩٧، وشرح الأشموني ٢/ ٣٣١. وفي هذا البيت شاهد، هو قوله: «بني» حيث قلبت واو الجمع ياءً عند إضافة هذا الجمع إلى ياء المتكلم.

(٢) البيت من الطويل، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ٤١، وخزانة الأدب ٢/ ٣٢٤، ٤/ ٤٣٧، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٣/ ٣٢٠.

(٣) ٢٢/ إبراهيم: ١٤، وهي قراءة حمزة والأعشى ويحيى وابن وثاب. انظر الإتحاف ٢٧٢، ومعاني الفراء ٢/ ٧٥، والبحر المحيط ٥/ ٤١٩.

ومن كسر المدغم فيها أبو عمرو بن العلاء والفراء وقطرب، وهي لغة بني يربوع. قال الرَّاجز: [٢/٦٩]

قَالَ لَهَا: هَلْ لَكِ يَا تَافِيِّ قَالَتْ لَهُ مَا أَنْتَ بِالمَرْضِيِّ[١]

وقال الشاعر:

عليِّ لعمرو نعمة....

البيت هكذا روي بكسر الياء من عليِّ. وعمرو هو عمرو بن الحارث الأصغر بن الحارث الأعرج بن الحارث الأكبر الغسّانيّين.

ومعنى البيت: عليّ لعمرو نعمة حديثة بعد نعمة قديمة لوالده عليّ، وليست بذات عقارب أي لم يكدّرها مَنٌّ.

والبيت من قصيدة للنابغة الذّبياني يمدح بها الحارث المذكور.

* * *

١٢٧٤ ـ (أُطَوِّفُ مَا أُطَوِّفُ ثُمَّ آوِي إِلَى أمّا ويُرْوِينِي النَّقِيعُ)[٢]

[ص ٥٣ س ٢٥]

استشهد به على أن ياء المضاف إلى ياء المتكلّم قلّ قلبها ياءً. والأصل إلى أُمي. وسيأتي مزيد كلام عليه في الذي بعده.

ولم أعثر على قائله.

* * *

١٢٧٥ ـ (ولستُ بِمُدْرِكٍ ما فاتَ مِنّي بِلهفَ ولا بِلَيْتَ ولا لَو انّي)[٣]

[ص ٥٤ س ٢٧]

---

(١) الرجز للأغلب العجلي في ديوانه ١٦٩، وحاشية يّس ٢/ ٦٠، وخزانة الأدب ٤/ ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٣، ٤٣٥، ٤٣٧، وبلا نسبة في شرح عمدة الحافظ ٥١٣، والمحتسب ٢/ ٤٩. والشاهد فيه قوله: «فيِّ» حيث كسر ياء المتكلم على لغة بني يربوع.

(٢) البيت من الوافر، وهو لنقيع بن جرموز في المؤتلف والمختلف ١٩٥، ونوادر أبي زيد ١٩، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٣٣٢، وشرح عمدة الحافظ ٥١٢، ولسان العرب ٨/ ٣٦٠ (نقع)، والمقاصد النحوية ٤/ ٢٤٧، والمقرب ١/ ٢١٧، ٢/ ٢٠٦.

(٣) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٦٣، ١٧٩، والإنصاف ١/ ٣٩٠، وأوضح المسالك ٤/ ٣٧، وخزانة الأدب ١/ ١٣١، والخصائص ٣/ ١٣٥، ورصف المباني ٢٨٨، وسر صناعة الإعراب ١/ ٥٢١، ٢/ ٧٢٨، وشرح الأشموني ٢/ ٣٣٢ (٢/ ٢٨٢)، وشرح عمدة الحافظ=

استشهد به على قلّة حذف الألف مع فتح المتلوّ.

وفي شرح التّسهيل لأبي حيّان وقوله: وربّما وردت الثّلاثة دون نداء، يعني: الحذف، والقَلْب، والاستغناء.

فمن الحذف قوله تعالى: ﴿فبشّر عِبادِ الذينَ﴾[1] بحذف الياء وصلاً، ووقفًا، وخطًّا.

ومن القلب: قول الشاعر: «أطوّف ما أطوّف»... البيت - يريد إلى أمي.

وقال ابن عصفور: ويجوز أن تقلب ألفًا والكسرة فتحةً في الضرورة نحو قوله: «أطوّف» البيت.

ومن الاستغناء قوله: «ولست براجع»... البيت.

وقال بعض أصحابنا: يجوز في غير النّداء: جاء غلامِي وجاء غلامِيَ وجاء غلامُ، لكن هذا الوجه قليلٌ.

وأمّا الوجهان اللذان في النّداء وهو الضم نحو جاء غلامُ وأنت تريد الإضافة فأجازه أبو عمرو وغيره على قلّة. وأنشد:

ذريـنـي إنّـمـا خـطـئِـي وصَـوْبـي

البيت الآتي، يريد: مالي.

وردّه أبو زيد الأنصاري، وقال: المعنى: أن الذي أنفقته مال لا عَرَضَ.

وأمّا يا غلاما وهو الوجه الثّاني، فأجازه بعضهم مستدلاً بقوله:

إلـى أمّـا ويـرويـنـي الـنـقـيـع

ومنعه بعضهم، وخصّه بالضرورة.

ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

= ٥٢١، وشرح قطر الندى ٢٠٥، واللسان ٩/ ٣٢١ (لهف)، والمحتسب ١/ ٢٧٧، والمقاصد النحوية ٤/٢٤٨، والمقرب ١/ ١٨١، ٢/ ٢٠١.

(١) ١٧/ الزمر: ٣٩.

١٢٧٦ ـ (ذَرِيني إنما خَطَئِي وَصوبِي عليّ وإنما أهلكْتُ مَالُ)[١]

[ص ٥٣ س ٢٩]

استشهد به على قلّة حذف الياء من مالي، وتقدّم الكلام عليه في الذي قبله.

ولهذا البيت قصّة تدلّ على أن الملوك الأقدمين سببُ ارتقاء العلوم، لأنهم كانوا يقدّمون مَن ظهر منه تقدُّمٌ على غيره.

روي أن أمير المؤمنين المتوكّل لمّا أراد أن يتخذ المؤدبين لأولاده جعل ذلك إلى إيتاخ[٢]، فأمر إيتاخ كاتبه أن يتولّى ذلك، فبعث إلى الطوّال، والأحمر، وابن قادم[٣]، وأبي عصيدة[٤] وغيرهم من أدباء ذلك العصر، فأحضرهم مجلسه. وجاء أبو عصيدة، فقعد في آخر الناس. فقال له من قرب منه: لو ارتفعت؟ فقال: بل أجلس حيث انتهى بي المجلس. فلمّا اجتمعوا قال لهم: لو تذاكرْتُم وقَفْنا على مَوْضِعِكم من العَلْم واخترنا، فألقوا بينهم هذا البيت، فقالوا: ارتفع مالي بإنما إذْ كانت بمعنى الذي، ثم سكتوا. فقال لهم أبو عصيدة: هذا الإعراب، فما المعنى؟ فأحجم النّاس عن القول فقيل له: فما عندك؟ قال: أراد ما لومك إيّاي، وأنا إنما أنفقت مالاً ولم أُنفق عِرْضًا، فالمالُ لا أُلام على إنفاقه. فجاء خادم من صدر المجلس، فأخذه بيده حتى تخطى به إلى أعلاه. وقال له: ليس هذا موضعك. فقال: لأن أكون في مجلس ارتفع منه إلى أعلاه أحبّ إليّ من أن أكون في مجلس أُحَطّ عنه، فاختير هو [٢/ ٧٠] وابن قادم رحمهما الله. والبيت لابن غلفاء وقبله:

ألا قالت أمامة يوم غَوْل تقطّعُ بِابنِ غَلْفَاء الحِبالُ

* * *

(١) البيت من الوافر، وهو لأوس بن غلفاء في إنباه الرواة ١/ ١٢٠، وخزانة الأدب ٨/ ٣١٣، والشعر والشعراء ٢/ ٦٤٠، ولسان العرب ١/ ٥٣٥ (صوب)، والمقاصد النحوية ٤/٢٤٩، ونوادر أبي زيد ٤٦، ولابن عنقاء الفزاري في الأشباه والنظائر ٦/ ١٩٤، وجمهرة اللغة ٣٥١، ١٣١١.

(٢) هو إيتاخ التركي المعتصمي القائد، كان غلامًا خزريًا لسلام الأبرش، اشتراه منه المعتصم ثم رفعه، ومن بعده الواثق، وكان موكلاً بقتل مَن يأمره به المعتصم أو الواثق. تولى الحكم بالديار المصرية ٢٣٣هـ، ثم اتخذه المتوكل حاجبًا وقائد الحرس وصاحب شؤون القصر وصاحب البريد، قتله المتوكل ٢٣٤ هـ. انظر النجوم الزاهرة ٢/ ٢٧٥ ـ ٢٧٨.

(٣) هو محمد بن عبد الله بن قادم، مؤدب من أهل بغداد، كان يؤدب «المعتز» قبل أن يلي الخلافة، من كتبه: «الكافي» و«غريب الحديث». توفي ٢٥١هـ. الأعلام ٧/ ٩٤.

(٤) هو أحمد بن عبيد بن ناصح، أديب ديلمي الأصل، تولى تأديب «المعتز» العباسي، من كتبه «عيون الأخبار والأشعار»، توفي ٢٧٣هـ. الأعلام ١/ ١٥٩.

١٢٧٧ ـ (يا ابنَ أُمّي ويا شُقَيِّق نَفسي أَنتَ خَلَّيتَني لِدَهرٍ شَديدِ)[١]

[ص ٥٤ س ١٢]

استشهد به على قلّة ثبات ياء يا بن أُمّي.

وفي التوضيح وشرحه في مبحث يا بن أُم، ويا بن عم في باب المنادى المضاف إلى ياء المتكلم: والعرَبُ لا يكادون يثبتون الياء والألف فيهما إلا في الضرورة، وساقا البيت على ذلك.

وفي الأشموني: (قال في الارتشاف: وأصحابنا يعتقدون أن ابن أُم، وابنة أُم، وابن عمّ وابنة عم حَكَمَت لها العرب بِحُكْم اسم واحد وحذفوا الياء كحذفهم إيّاها من أحد عشر إذا أضافوه إليها.

وأمّا إثبات الياء والألف في قوله:

يا ابن أُمي

البيت، وقوله:

يا ابنة عمّا لا تلومي واهجعي

فضرورة أمّا ما لا يكثر استعماله من نظائر ذلك نحو: يا بن أخي، ويا بن خالي، فالياء فيه ثابتة لا غير).

قال في الصّبان[٢]: (قوله: فضرورة، وقال بعضهم: هما لغتان قليلتان. قيل: وقلب الياء ألفًا أجود من إثباتها. وإذا ثبتت الياء ففيها وجهان: الإسكان والفتح).

والبيت من قصيدة لأبي زبيد الطّائي يرثي بها أخاه.

* * *

١٢٧٨ ـ (يا بنةَ عمّا لا تَلُومي واهجَعِي وانمي كما يَنْمي خِضابُ الأشجَعِ)[٣]

[ص ٥٤ س ١٢]

---

(١) البيت من الخفيف، وهو لأبي زبيد في ديوانه ٤٨، وشرح التصريح ٢/١٧٩، والكتاب ٢/٢١٣، ولسان العرب ١٠/١٨٢ (شقق)، والمقاصد النحوية ٤/٢٢٢، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/٤٠، وشرح الأشموني ٢/٤٥٧، وشرح قطر الندى ٢٠٧، وشرح المفصل ٢/١٢، والمقتضب ٤/٣٥٠، وأمالي ابن الشجري ٢/٧٤، ١٣١.

(٢) شرح الصبان ٣/١٥٧.

(٣) الرجز لأبي النجم في ديوانه ١٣٤، وخزانة الأدب ١/٣٦٤، وشرح أبيات سيبويه ١/٤٤٠، وشرح التصريح ٢/١٧٩، وشرح المفصل ٢/١٢، والكتاب ٢/٢١٤، ولسان العرب ١٢/٤٢٤ (عمم)، =

استشهد به على قلّة قلب الياء ألفًا في قوله: يا بنة عمّا. وتقدم ما قيل في ذلك في الذي قبله.

ويـــروى:

لا يَـخْـرِق الـنـومُ حِـجـابَ مَـسـمِـع

والبيت من أرجوزة لأبي النّجم العجليّ.

* * *

١٢٧٩ ـ (كـــأن أَبِـــيّ كَـــرَمًـــا وسُـــودَا يُـلْـقِـي عـلـى ذِي الـلِّـبَـدِ الـجَـدِيـدَا)(١)

[ص ٥٤ س ٣١]

استشهد به على أن الكوفيّين والمبرد وابن مالك جوّزوا أن يقال: «أبيّ» بردّ اللاّم.

وهذا البيت استشهد به أبو حيّان والدّمامينيّ في شرح التسهيل على هذه المسألة. ولم يذكرا تجويز الكوفيين لها. ولعلّ السيوطي وقف على ذلك من وجه آخر.

قال الدّمامينيّ بعد الاستشهاد بالبيت: لأن «أبيّ» فيه متعين الإفراد بدليل «يُلقي».

وأمّا الأخ فإنه أجاز ذلك فيه بالقياس على أب.

قال ابن هشام: ولا أدري لِمَ خصّه بالقياس؟ قلت: في الكافية لابن الحاجب ما معناه: أن المبرّد وجد السماع في «أبيّ» وقاس عليه «أخيّ»، لأنه مثله في لغاته وأصله وكثرة استعماله.

و«السود»: السّيادة. وروي و«جُودًا» مكانه. و«اللبد»: جمع لِبْدَة، وهي الخِرْقة التي يُرقع بها صَدْرُ القميص. و«الجديد» بالجيم: خلاف البالي. وفي بعض الكتب: «الحديد» بالحاء المهملة، وذلك غير صواب، لأن الشاعر يفتخر بكرم أبيه وأنه يَكْسُو العريان ولو كان مراده بذي اللّبد: الأسد وأنه يرمي عليه درع الحديد لقال شجاعةً وإقدامًا. على أن السّبع لا يفعل به مثل ذلك، إنما يُضرَب بالسّيف أو يُطعَن بالرّمح. ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

= والمقاصد النحوية ٤/ ٢٢٤، ونوادر أبي زيد ١٩، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ٤١، ورصف المباني ١٥٩، وشرح قطر الندى ٢٠٨، والمقتضب ٤/ ٢٥٢.

(١) الرجز بلا نسبة في شرح عمدة الحافظ ٥١٥.

١٢٨٠ - (يَا صاحِ بَلِّغ ذوي الزّوجات كُلِّهِم أن ليس وَصْلٌ إذا انحلَّت عُرَى الذَّنَبِ)[1]

[ص ٥٥ س ٢]

استشهد به على أن الجمهور من البصريّين والكوفيين أثبتوا الجرّ بالمجاورة للمجرور في النّعت والتّوكيد. وهذا شاهد ثاني.

وفي شرح شواهد الرضي: وجرّ الجوار لم يسمع إلاّ في النعت على القلّة. وقد جاء في التأكيد في بيت على سبيل النّدرة.

قال الفراء في تفسيره: أنشدني أبو الجراح العقيليّ:

يـا صـاح بـلّـغ ذوي الـزّوجـات كُـلّـهـم

...الـبـيـت.

فأتبع كلّ خفض الزوجات، وهو منصوب، لأنه توكيد لذوي. انتهى.

وروي «استرخت» [٢/ ٧١] موضع «انحلّت». وأراد باسترخاء عُرَى الذَّنَبِ استرخاء الذّكَر.

والبيت لأبي الغريب، وله حكاية هزليّة في الشريشي على المقامات.

* * *

(١) البيت من البسيط، وهو لأبي الغريب النصري في خزانة الأدب ٥/ ٩٠، ٩٣، ٩٤، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ١١، وتذكرة النحاة ٥٣٧، وشرح شواهد المغني ٩٦٢، وشرح شذور الذهب ٤٢٨، ولسان العرب ٢/ ٢٩٢ (زوج)، ومغني اللبيب ٦٨٣.

[الجَــوَازم]

١٢٨١ ـ (مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ) إذا مـا خِفْـتَ مِنْ شَـيءٍ تَبَـالا[١]

[ص ٥٥ س ٣٣]

استشهد به على جواز حذف لام الأمر في الشعر فقط.

وفي كتاب سيبويه[٢]: (واعلم أنَّ هذه اللاَّم قد يجوز حذفها في الشِّعر، وتعمل مضمرةً، وكأنهم شَبَّهوها بأن إذا عَمِلتْ مُضْمرةً. قال الشاعر:

مـحـمـدُ تـفـد نـفـسـك...

الـبـيـت).

قال الأعلم[٣]: الشّاهد فيه إضمار لام الأمر في قوله: «تَفْدِ».

والمعنى: لِتَفْدِ نفسك. وهذا من أقبح الضّرورة، لأنّ الجازم أضعف من الجار، وحرف الجر لا يُضمر. وقد قيل: هو مرفوع حذفت لامه ضرورةً، واكتفى بالكسرة منها. وهذا أسهل في الضرورة وأقرب.

---

(١) البيت من الوافر، وهو لأبي طالب في شرح شذور الذهب ٢٧٥، وله أو للأعشى في خزانة الأدب ٩/ ١١، وللأعشى أو لحسان أو لمجهول في شرح الأشموني ٣/ ٥٧٥، وبلا نسبة في أسرار العربية ٣١٩، ٣٢١، والإنصاف ٢/ ٥٣٠، والجنى الداني ١١٣، ورصف المباني ٢٥٦، وسر صناعة الإعراب ١/ ٣٩١، وشرح شواهد المغني ١/ ٥٩٧، وشرح المفصل ٧/ ٣٥، ٦٠، ٦٢، ٩/ ٢٤، والكتاب ٣/ ٨، واللامات ٩٦، ومغني اللبيب ١/ ٢٢٤، والمقاصد النحوية ٤/ ٤١٨، والمقتضب ٢/ ١٣٢، والمقرب ١/ ٢٧٢، وعمدة الحافظ (فدي).

(٢) كتاب سيبويه ٣/ ٨. (٣) شرح الأعلم ١/ ٤٠٨.

والتّبال: سوء العاقبة وهو بمعنى الوبال، فكأن التاء بدل من الواو أي إذا خفت وبال أمر أعددت له.

وهذا البيت قيل: إنه لحسّان بن ثابت، وقيل: لأبي طالب عمّ رسول الله ﷺ. وقيل: إنّ قائله مجهول.

* * *

١٢٨٢ ـ (قُلْتُ لِبوّاب لَدَيْهِ دَارُها تِيذَنْ فإني حَمْؤُها وجارُها)(١)

[ص ٥٦ س ٤]

استشهد به على جواز حذف لام الأمر بعد القول اختيارًا.

والبيت من شواهد المغني، قال السيوطي: قال العيني: لم يسمّ قائله.

و«تيذن» بكسر التاء المثنّاة الفوقيّة وهو مقول القول، وأصله: «لتيذن»، فحذف اللاّم وأبقى عملها. قيل: وليس بضرورة لتمكّنه من أن يقول إيذن. قال أبو حيّان: وليس لقائل أن يقول هذا من تسكين المرفوع اضطرارًا، لأنه لو قصد الرفع لتوصل إليه باستغنائه عن الفاء، فكان يقول: تِيذَن إني حَمْؤُها .اهـ.

قوله: قال العيني: لم يسمّ قائله، الذي في العيني هكذا أقول: قائله: منظور بن مرثد الأسديّ.

* * *

١٢٨٣ ـ (وقالوا أخانا لا تَخَشَّعْ لِظَالِمِ عزيزٍ ولاذَا حَقّ قَومِك تَظْلِمِ)(٢)

[ص ٥٦ س ١٥]

استشهد به على فَصل (لا) النّاهية من مجزومها بمعموله.

واستشهد الأشموني بهذا البيت على أنه ضرورة.

ولم أعثر على قائله.

* * *

(١) الرجز لمنظور بن مرثد في شرح شواهد المغني ٢/ ٦٠٠، والمقاصد النحوية ٤/ ٤٤٤، وبلا نسبة في إصلاح المنطق ٣٤٠، والجنى الداني ١١٤، وخزانة الأدب ٩/ ١٣، وشرح الأشموني ٣/ ٥٧٥، ولسان العرب ١/ ٦١ (حمأ)، ١٢/ ٥٦٠ (لوم)، ١٣/ ١٠ (أذن)، ١٤/ ١٩٧ (حما)، ١٥/ ٤٤٤ (ثا)، ومغني اللبيب ١/ ٢٢٥.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني ٣/ ٥٧٤، والمقاصد النحوية ٤/ ٤٤٤.

١٢٨٤ ـ (فَأَضْحَتْ مغانيها قِفارًا رسُومُهَا كأنْ لم سِوَى أهلٍ مِنَ الوَحْشِ تُؤهَلِ)[(١)]

[ص ٥٦ س ٢٦]

استشهد به على أنّ فصل لم بمعمول مجزومها ضرورةٌ.

واستشهد به الرّضيّ والأشموني على هذه المسألة. قال البغدادي[(٢)]: على أن «لَمْ» قد فصلت في الضرورة مِن مجزومها، فإن الأصل: كأن لم توهل سوى أهلٍ من الوحش.

وقيّد ابن عصفور الفصل في الضرورة بالمجرور والظّرف وأنشد:

نوائبُ مِنْ لَدْنِ ابنِ آدَمَ لَمْ تَزَلْ تُباكِرُ مَن لَم بالحوادث تَطْرُقِ[(٣)]

وأنشد بعده:

فأضحت مغانيها...

البيت.

وقد فصل في الأول بين لم ومجزومها، وهو «تطرق» بالمجرور، وفصل في الثاني بالظرف بينهما.

وكذلك صنع ابن هشام في المغني، قال: وقد تُفصل من مجزومها في الضّرورة بالظّرف كقوله:

فذاك وَلَمْ إذا نَحنُ امتَرَيْنا تَكُنْ في النّاس يُدْرِكْك المِرَاءُ[(٤)]

وقوله: «فأضحت مغانيها» ـ البيت.

وقد يليها الاسم معمولاً لفعل يفسّره ما بعده كقوله:

ظُنِنْتُ فقيرًا ذا غِنًى ثم نِلْتُه فَلَمْ ذا رجاءٍ أَلْقَهُ غيرَ وَاهبِ[(٥)]

[٢/ ٧٢] انتهى.

---

(١) البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه ١٤٦٥، وخزانة الأدب ٩/ ٥، والخصائص ٢/ ٤١٠، وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٧٨، والمقاصد النحوية ٤/ ٤٤٥، وبلا نسبة في الجنى الداني ٢٦٩، وشرح الأشموني ٣/ ٥٧٦، ومغني اللبيب ١/ ٢٧٨، وشرح الرضي ٤/ ٨٢.

(٢) خزانة الأدب ٩/ ٥.

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب ٩/ ٥.

(٤) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب ٩/ ٥، وجواهر الأدب ٢٥٦، وشرح الأشموني ٣/ ٥٧٦، وشرح شواهد المغني ٦٧٨، والمغني ٢٧٨.

(٥) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب ٩/ ٥، ومغني اللبيب ١/ ٢٧٨.

وقوله: «إذا نحن امترينا» متعلّق بيدرك. والأصل: ولم تكن في النّاس يدركك المِرَاء إذا نحن امترينا.

و«الامتراء»: الشكّ، و«المِراء»: الجِدال.

وقوله: «ظُننت فقيرًا» الخ هو بالبناء للمجهول المتكلّم، و«فقيرًا»: حال من نائب الفاعل، و«ذا غِنًى»: مفعول ثان لظُننت، وضمير نلته للغِنى، و«ذا رجاء»: مفعول لفعل محذوف مفسّر بألقى[1] المذكور. و«غير واهب»: حال من فاعله، يعني أنه في حال فقره كان متعفّفًا، فكنى عن ذلك بظنّه ذا غِنًى، وأنه حين صار غنيًّا يعطي كل راجٍ لَقِيَه ما يرجوه اهـ.

والضمير في قوله: «فأضحت» للدار المذكورة في بيت قبل الشاهد وهو:

فيا كَرَم السَّكْنِ الّذين تَحَمّلوا ... عن الدار والمُسْتَخْلَفِ المتبدِّلِ[2]

والمغاني: جمع مَغْنًى، وهو مِن غَنِي بالمكان إذا أقام به. وقفار جمع قَفْر أي: خالية. ورسومها جمع رسم: وهو الأثر. وروي:

فأضحت مَباديها قِفارًا بلادُها

«مباديها»: حيث تبدو في الرّبيع، و«البلاد»: جمع بَلْدة، وهي القِطْعة من الأرض، و«تؤهل»: تسكن، والبيت من قصيدة لذي الرمّة.

* * *

١٢٨٥ ـ (احْفَظْ وَدِيعَتَك التي استُودِعْتَها ... يوم الأعازب إن وَصَلْتَ وإن لَمِ)[3]

[ص ٥٦ س ٢٧]

استشهد به على أن حذف مجزوم «لم» ضرورةً.

والبيت من شواهد الرّضي. قال البغداديّ: على أن حذف مجزوم «لم» ضرورة. والأصل: إن لم تَصل. كذا قدّره أبو حيّان فيكون: وصَلْتَ مثله بالبناء للمعلوم.

---

(١) في الأصل «بالغنى» والتصويب من خزانة الأدب.

(٢) ديوان ذي الرمة ١٤٦٥، واللسان ١٣/ ٢١٢ (سكن)، وديوان الأدب ١/ ١٣٢، وتاج العروس (سكن)، ومعجم البلدان ٣/ ١٣٧ (زرق).

(٣) البيت من الكامل، وهو لإبراهيم بن هرمة في ديوانه ١٩١، وخزانة الأدب ٩/ ٨ ـ ١٠، وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٨٢، والمقاصد النحوية ٤/ ٤٤٣، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤/ ١١٤، وأوضح المسالك ٤/ ٢٠٢، وجواهر الأدب ٢٥٦، ٤٢٤، والجنى الداني ٢٦٩، وشرح الأشموني ٣/ ٥٧٦، ومغني اللبيب ١/ ٢٨٠، وشرح الرضي ٤/ ٨٣.

وقدّره أبو الفتح البَعْلِي: «وإن لَمْ تُوصَل»، فيكون: وُصِلْت مثله بالبناء للمفعول.

وأنشد ابن عصفور في «الضرائر الشعريّة» قول ابن هَرْمة:

وَعَـلَـيْـكَ عـهـدُ الله إنَّ بـبـابـه أهلَ السَّيالة إنْ فعلتَ وإنْ لَمِ[1]

يريد: وإن لم تفعل. ومثله قول الآخر:

يا رُبَّ شيخٍ من لُكيز ذي غَنَمْ في كَفِّه زيغٌ وفي الفَمِّ فَقَمْ[2]

أَجْلَـحَ لـم يَـشْـمَـطْ وقـد كـاد وَلَـمْ

يريد: وقد كان ولم يَجْلَحْ ثم قال: وإنما لم يَجُزِ الاكتفاءُ بلم وحذفُ ما تعمل فيه إلاّ في الشعر، لأنها عاملٌ ضعيف فلم يتصرّفوا فيها بحذف معمولها في حال السّعة، بل إذا كان الحرف الجار ـ وهو أقوى في العمل منه، لأنه من عوامل الأسماء، وعوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال ـ لا يجوز حذف معموله، فالأحرى أن لا يجوز ذلك في الجازم.

فإن قال قائل: فلِم جاز الاكتفاءُ [بـ«لمّا»][3] وحذفُ معمولها في سعة الكلام وهي جازمة، فقالوا: قاربت المدينة ولمّا، أي ولمّا أَدْخلْها ولم يَجُز ذلك في لم؟ فالجواب أن تقول: إنّ الذي سوّغ ذلك فيها كونُها نَفْيًا لِقَد فَعَل. ألا ترى أنك تقول في نفي قد قام زيد: لم يقم، فَحُمِلت لذلك على قَدْ، فكما يقال: لم يأتِ زيدٌ وكأَنْ قدِ، أي وكأن قد أتى، فيكتفي بقد، فكذلك أيضًا قالوا: قاربت المدينة ولمّا أي ولمّا أدْخُلْها، فاكتَفوا بلمّا. هذا كلامه.

وقوله: «احفظ» أمر. و«استودعتها» على بناء المجهول. و«يوم الأعازب» لم أقف عليه في كتب أيام العرب. وقال العينيّ: هو يوم معهود بينهم.

ونسب البيت إلى إبراهيم بن هَرْمة اهـ وكذا نسبه إليه السّيوطيّ في شرح شواهد المغني.

* * *

---

(١) البيت من الكامل، وهو لإبراهيم بن هرمة في خزانة الأدب ٩/٩.

(٢) الرجز بلا نسبة في خزانة الأدب ٩/٩، وشرح المفصل ١١١/٨.

(٣) إضافة من خزانة الأدب ٩/٩.

١٢٨٦ - (لَـوْلاَ فَـوارِسُ مِـن ذُهْـلٍ وأُسْـرَتِـهِـمْ يـوم الصُّـلَيْفاءِ لـم يُوفُونَ بـالجـارِ)[١]

[ص ٥٦ س ٢٩]

استشهد به على أن «لَمْ» قد تهمل حملاً على «ما».

وفي التّسهيل وشرحه للدّمامينيّ: وقد لا تُجزم حملاً على «لا» فيقع الفعلُ مرفوعًا بعدها كقوله: لولا فَوارِسُ من قَيْسٍ الخ.

وفي المغني: لم حرف جزم لنفي المضارع وقلبه ماضيًا نحو: ﴿لم يلد ولم يولد﴾[٢] الآية.

وقد يرفع الفعل المضارع بعدها. وأنشد البيت وروايته: «مِن نُعْم».

قال السّيوطيّ [٢/ ٧٣] في شرحه[٣]: قوله: مِن نُعم، يُروى بدله: «مِنْ ذُهل»، وأسرة الرجل بضم الهمزة: رهطه، لأنه يتقوى بهم. والصُّلَيفاء بضم الصاد وفتح اللاّم وسكون التّحتيّة وفاء ومدٌّ: اسم موضع. وفي الأصل هو تصغير صَلْفاء، وهي: الأرض الصلبة. وقوله: لم يوفون جواب لولا.

والبيت استشهد به ابن مالك على أنّ «لم» قد تُهْمل فلا تجزم بقلّة، وخصه غيره بالضّرورة، وعليه الفارسي وأبو حيّان.

وذكر ابن جني في سر الصناعة[٤] هذا حَمْلاً على تشبيه «لَمْ» بـ«لا».

وفي الأشموني في مبحث الفرْق بين لم ولما... (وأنها قد تهمل[٥] فلا يجزم بها: قال في التّسهيل: حملاً على «لا». وفي شرح الكافية: حملاً على «ما» وهو أحسن، لأن «ما» تنفي الماضي كثيرًا بخلاف «لا». وأنشد الأخفش على إهمالها قوله: «لولا فوارس من ذهل» الخ. وصرح في أول شرح التسهيل: بأن الرفع لغة قوم)[٦] اهـ.

وذهل بضم الذال المعجمة: حيٌّ من بكر، ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

(١) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الجنى الداني ٢٦٦، وخزانة الأدب ١/ ٢٠٥، ٩/ ٣، ١١/ ٤٣١، وسر صناعة الإعراب ١/ ٤٤٨، وشرح الأشموني ٣/ ٥٧٦، وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٧٤، وشرح عمدة الحافظ ٣٧٦، وشرح المفصل ٧/ ٨، ولسان العرب ٩/ ١٩٨ (صلف)، والمحتسب ٢/ ٤٢، ومغني اللبيب ١/ ٢٧٧، ٣٣٩، والمقاصد النحوية ٤/ ٤٤٦.

(٢) ٣/ الإخلاص: ١١٢.

(٣) شرح شواهد المغني ٢/ ٦٧٤.

(٤) سر صناعة الإعراب ١/ ٤٤٨.

(٥) في شرح الأشموني: «قد تلغى».

(٦) شرح الأشموني ٣/ ٥٧٦.

١٢٨٧ ـ (فَجِئْتُ قُبورَهُمْ بَدءًا ولَمّا فناديتُ القُبور فَلَمْ يُجِبْنَه)[1]
[ص ٥٧ س ٥]

استشهد به على جواز حذف مجزوم «لمّا» لدليل. والتّقدير: ولم أكن سَيِّدًا.

و«البدء»: السيّد. والضّمير في «لهم» لقومه الذين يتحسّر عليهم.

ويقول: إنه صار سيّدًا بموتهم مع أنه لم يكن كذلك في حياتهم، وهذا كما قال الآخر:

خَلَتِ الدِّيارُ فَسُدْتُ غَيْرَ مُسَوَّدِ وَمِنَ الشَّقاءِ تَفَرُّدي بالسُّؤْدُدِ

وهذا البيت من أبيات تقدمت في صحيفة ٥٢[2].

* * *

١٢٨٨ ـ [أَزِفَ التَّرَحُّلُ غيرَ أنَّ ركابَنا لما تَزُلْ بِرِحالِنا وَكَأنْ قَدِ][3]

* * *

١٢٨٩ ـ (قد أَوبِيَتْ كلّ ماءٍ وهي ظامِيَةٌ مَهما تُصِب أُفُقًا من بارقٍ تَشِمِ)[4]
[ص ٥٧ س ٣١]

استشهد به على مجيء مهما للزّمان.

وهذا البيت استشهد به في المغني على أنّ ابنِ يسعون تبع السّهيليّ في زعمه أن مهما تأتي حَرْفًا، واستدلّ بهذا البيت على ذلك، لأنها لا تكون مبتدأ لعدم الرّابط في الخبر، وهو فعل الشّرط، ولا مفعولاً لاستيفاء فعل الشرط مفعوله، ولا سبيل إلى غيرهما فتعيّن أنها لا موضع لها.

---

(١) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤/١١٣، وخزانة الأدب ١٠/١١٣، ١١٧، وشرح الأشموني ٣/٥٧٦، وشرح شواهد المغني ٢/٦٨١، والصاحبي في فقه اللغة ١٤٩، ولسان العرب ١٢/٥٥٤ (لمم)، ومغني اللبيب ١/٢٨٠.

(٢) تقدم البيت عرضًا مع الشاهد رقم ١٢٠٠.

(٣) سقط البيت من الأصل، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ٨٩، وتقدم برقم ٥٤١، وسيعاد برقم ١٣٩٠.

(٤) البيت من البسيط، وهو لساعدة بن جؤية في خزانة الأدب ٨/١٦٣ ـ ١٦٦، وشرح أشعار الهذليين ٣/١١٢٨، وشرح شواهد الإيضاح ١٥٠، وشرح شواهد المغني ١/١٥٧، ٢/٧٤٣، ولسان العرب ١٤/٤ (أبي)، ٤٧٣ (صوي)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٧/٢٦٢، وخزانة الأدب ٩/٢٦، ومغني اللبيب ١/٣٣٠.

وأجاب بأن مهما مفعول تُصِب، وأفقًا ظرف، و«من بارق» تفسير لمهما أو متعلّق بتصب، فمعناها: التبعيض.

والمعنى: أي شيء تصب في أفق من البوارق تشم.

وقال بعضهم مهما ظرف زمان.

والمعنى: أي وقت تصب بارقًا من أفق فقلب الكلام، أو في أفق بارقًا فزاد مِن، واستعمل أفقًا ظَرْفًا اهـ.

«أَوِيَتْ»: مُنِعت. والضّمير للصّوار في بيت تقدّم قبل الشاهد متعلّق ببيتين قبله. وهما:

تـالله يَبْـقـى عـلـى الأيـام ذو حِـيَـدٍ أَذفَـى صـلـودٌ مـن الأوعـال ذو خَـدَمِ
يـأوي إلـى مُـشْـمَـخِـرّاتٍ مُـصَـعَّـدَةً شُـمٌّ بِـهِـنّ فُـروعُ الـقـانِ والـنَّـشَـمِ
ظـلَّـتْ صـوافِـنَ بـالأرزانِ صـاويـةً في ماحقٍ من نهارِ الصَّيْفِ مُحْتَدِمِ[1]

قد أوبيت كلّ ماء الخ. ظامية من الظّماء وهو: العطش. وروي: طاوية من الطّوى. وروي أيضًا: صاوية أي يابسة.

والأبيات من قصيدة لساعدة بن جؤية يرثي بها مَن أصيب من قومه في حرب كانت الدّائرة عليهم فيها.

* * *

١٢٩٠ ـ (وإنّـك مَـهْـمـا تُـعْـطِ بَـطْـنَـك سُـؤْلَـهُ وفَرْجَك نالا مُنْتَهَى الذّم أَجْمَعا)[2]

[ص ٥٧ س ٣٣]

[٢/ ٧٤] استشهد به على أن ابن مالك استدل به على ظرفيّة «مهما». قال: ورد بجواز كونها للمصدر أي إعطاءً كثيرًا أو قليلاً.

وفي المغني في مبحث «مهما»: الثاني الزّمان والشّرط، فتكون ظرفًا لفعل الشّرط. ذكره ابن مالك، وزعم أن النّحويين أهملوه، وأنشد لحاتم:

وإنـك مـهـمـا تُـعْـطِ بَـطْـنَـك سُـؤْلَـهُ

الــخ.

(١) شرح أشعار الهذليين ١١٢٨.

(٢) البيت من الطويل، وهو لحاتم الطائي في ديوانه ١٧٤، والجنى الداني ٦١٠، وخزانة الأدب ٩/ ٢٧، وشرح الأشموني ٣/ ٥٨١، وشرح شواهد المغني ٧٤٤، ومغني اللبيب ٣٣١.

وأبياتًا أُخر، ولا دليل في ذلك لجواز كونها للمصدر بمعنى أي إعطاء كثيرًا أو قليلاً.

وهذه المقالة سبق ابن مالك غيره إليها. وشدّد الزّمخشري الإنكار على مَن قال بها، فقال: هذه الكلمة في عداد الكلمات التي يحرّفها مَن لا يد له في علم العربية، فيضعها في غير موضعها، ويظنها بمعنى «متى» ويقول: مهما جئتني أعطيتك. وهذا مَن وضعه، وليس من كلام واضع العربيّة، ثم يذهب فيفسر بها الآية، فيلحد في آيات الله تعالى اهـ.

وروي: «وإنك إن أعطيت بطنك» الخ، ولا شاهد في هذه الرواية. والبيت من أبيات لحاتم الطائي. وتقدمت في صحيفة ١٨٦ من الجزء الأول.

* * *

١٢٩١ ـ (ومَهما تَكُنْ عِنْدَ امْرِىءٍ مِنْ خَليقَةٍ وإن خالها تَخفى على النّاسِ تُعْلم)[١]

[ص ٥٨ س ٣]

استشهد به على أنّ «مهما» تَردُ حَرْفًا بمعنى «إنْ» عند خطّاب والسّهيليّ. ونقل الجواب عن ذلك في الأصل. وتقدّم الكلام على هذا البيت مستوفى في صحيفة ٣٥.

* * *

١٢٩٢ ـ (مَهْمَا لِيَ الليلَةَ مَهْما لِيَهْ) أَوْدى بِنَعْلِي وسِرْبَالِيَهْ[٢]

[ص ٥٨ س ٥]

استشهد به على أن «مهما» ترد استفهامية عند ابن مالك.

وفي المغني في مبحث مهما: الثّالث الاستفهام. ذكره جماعة منهم ابن مالك، واستدَلّوا عليه بقوله: «مهما لي الليلة» الخ، فزعموا أن «مهما» مبتدأ، و«لي» الخبر، وأعيدت الجملة توكيدًا.

---

(١) البيت من الطويل، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ٣٢، والجنى الداني ٦١٢، وشرح شواهد المغني ٣٨٦، ٧٣٨، ٧٤٣، وشرح قطر الندى ٣٧، ومغني اللبيب ٣٣٠، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٣/٥٧٩، ومغني اللبيب ٣٢٣، وتقدم الشاهد برقم ١١٣٢.

(٢) البيت من السريع، وهو لعمرو بن ملقط في الأزهية ٢٥٦، وأمالي ابن الحاجب ٦٥٨، وخزانة الأدب ٩/١٨، ١٩، ٢٣، وشرح شواهد المغني ٣٣٠، ٧٢٤، والمقاصد النحوية ٢/٤٥٨، ونوادر أبي زيد ٦٢، وبلا نسبة في الجنى الداني ٥١، ٦١١، وخزانة الأدب ٩/٥٢٤، ولسان العرب ١٣/٥٤٣ (مهه).

وأودى بمعنى: هلك. ونَغْلي: فاعل، والباء زائدة مثلها في ﴿كفى بالله شهيدًا﴾[١].

ولا دليل في البيت لاحتمال أنّ التقدير: «مه» اسم فعل بمعنى: اكفف، ثم استأنف استفهامًا بما وحدها. والبيت مطلع مقطعة لعمرو بن ملقط الطّائيّ، وهو جاهليّ.

* * *

١٢٩٣ ـ (إن تَضرِمُونا وصَلْنَاكُم وإنْ تَصِلُوا مَلأْتُمْ أنفُسَ الأعداء إرْهابا)[٢]

[ص ٥٩ س ١]

استشهد به على أن فعل الشرط يجوز أن يكون مضارعًا، وجوابه ماضيًا عند الفرّاء وابن مالك. قال: وخصّه سيبويه بالضرورة.

وفي الأشموني عند قول ابن مالك:

وماضيين أو مضارعين تلفيهما أو متخالفين

وخصّه يعني كون الشرط مضارعًا وجوابه ماضيًا الجمهور بالضرورة.

ومذهب الفرّاء والمصنّف جوازه في الاختيار وهو الصّحيح لما رواه البخاري من قوله عليه الصّلاة والسلام[٣]: «مَن يقمْ ليلة القدر إيمانًا واحتسابًا غُفِر له». وقول عائشة رضي الله عنها[٤]: «إن أبا بكر رجل أسيف متى يقم مقامك رق». ومنه ﴿إن نشأ ننزل عليهم من السماء آية فَظَلَّت﴾[٥]، لأن تابع الجواب جواب، ثم أنشد البيت الشاهد وبيتين آخرين.

وفي التصريح: وقالوا ـ يعني الجمهور القائلين بالمنع في غير الضرورة ـ: لأنا إذا أعملنا الأداة في لفظ الشّرط، ثم جئنا بالجواب ماضيًا كنا قد هيأنا العامل للعمل، ثم قطعناه عنه، وهو غير جائز.

وللأكثرين أن يجيبوا عن الحديث بأنه تَجُوزُ روايته بالمعنى وليس نصًّا في الدليل، وعن الآية بأنه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع .اهـ.

ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

(١) ٢٨/ الفتح: ٤٨.

(٢) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني ٣/ ٥٨٥. والمقاصد النحوية ٤/ ٤٢٨.

(٣) أخرجه البخاري في الإيمان، حديث رقم ٣٥، وأعاده في الصوم برقم ١٨٠٢، ١٩٠١، وأخرجه مسلم في صلاة المسافرين برقم ٧٦٠.

(٤) ورد قول عائشة في النهاية ١/ ٤٨ (أسف). (٥) ٤/ الشعراء: ٢٦.

١٢٩٤ ـ (يُثنِي عَلَيك وأنتَ أَهلُ ثَنائِهِ وَلَدَيكَ إن هُو يَستَزِدْكَ مَزِيدُ)[١]

[ص ٥٩ س ١٩]

[٢/ ٧٥] استشهد به على جواز تصدير الشّرط بالفعل المضمر الذي فَسّره فعلٌ بعد معموله. قال: وكونه والحالة هذه مضارعًا دون لم ضرورةٌ. ومثّل لذلك بالبيت.

وهو من شواهد الرّضي، قال البغداديّ: على أن مجيء الشّرط المفصول باسم من أداة الشرط مضارعًا شاذٌ. وحقّه أن يكون ماضيًا سواء كان لفظًا ومعنًى نحو: إن زيد قام قمت، أو معنًى فقط نحو قوله:

وإنْ هُوَ لَمْ يَحْمِلْ على النَّفْسِ ضَيْمَها فَلَيْسَ إلى حُسْنِ الثَّناءِ سَبيلُ[٢]

وفيه نظر من وجهين: الأول: أنه عمّم في أداة الشرط. وسيبويه خصّه بإن كما تقدّم، وتبعه مَن بعده.

الثاني: أن مجيء المضارع ضرورة لا شاذّ سواء كانت الأداة إن أو غيرها. وروي:

وَلَدَيكَ إمّا يستزِدْكَ مَزِيدُ

فلا شاهد فيه، فإما هي «إن» الشرطية، وإما «إن» الزّائدة.

والضّمير في يُثني للسّائل المتقدم ذكره في بيت قبل الشّاهد. والخطاب لأبيّ الذي رثاه الشاعر: وهو عبد الله بن عنمة الضّبّيّ.

* * *

١٢٩٥ ـ (فإن أَنت لم يَنفَعْكَ عِلْمُك فانتَسِب لعلّك تهدِيك القُرونُ الأوائلُ)[٣]

[ص ٥٩ س ٢١]

---

(١) البيت من الكامل، وهو لعبد الله بن عنمة في خزانة الأدب ٩/ ٤١، ٤٢، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٠٤١، وبلا نسبة في الخصائص ١/ ١١٠، وشرح الأشموني ٣/ ٥٩٥ (٤/ ١٣٠)، وشرح الرضي ٤/ ٩٣.

(٢) البيت من الطويل، وهو للسموأل في ديوانه ٩٠، وسيعاد برقم ١٢٩٦.

(٣) البيت من الطويل، وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه ٢٥٥، وخزانة الأدب ٣/ ٣٤، وشرح الأشموني ١/ ١٨٨، وشرح التصريح ١/ ١٠٥، وشرح شواهد المغني ١/ ١٥١، والمعاني الكبير ١٢١١، والمقاصد النحوية ١/ ٨، ٢٩١، وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ١٨٨، وشرح التصريح ١/ ١٠٥، وتقدم الشاهد برقم ١٥٩.

استشهد به على أن فعل الشّرط الذي تقدّم الكلام عليه المختار فيه عند الإضمار والتّفسير كونه إمّا ماضيًا كما تقدّم يعني في قوله تعالى: ﴿وإن أحدٌ من المشركين استجارَك﴾[1] أو مضارعًا مقرونًا بلم كالبيت، وتقدّم الكلام على هذا البيت مستوفًى في صحيفة ٤٠ من الجزء الأول.

* * *

١٢٩٦ ـ (وإن هُوَ لَمْ يَحمِلْ على النَّفسِ ضَيمَها) فَلَيْس إلى حُسْنِ الثَّناء سَبِيلُ[2]

[ص ٥٩ س ٢١]

استشهد به على ما في البيت قبله، ويجري فيه ما جرى فيه وقد أَحَلْنا ذلك على رقم[3] ٤٠ من الجزء الأول.

والبيت من قصيدة للسموأل بن عادياء الغسّانيّ.

* * *

١٢٩٧ ـ (فَمَنْ نَحنُ نُؤمِنْهُ يَبِتْ وهو آمِنٌ) ومن لا نُجِزْهُ يُمْسِ مِنّا مُفزَّعا[4]

[ص ٥٩ س ٢٣]

استشهد به على أن تقدّم معمول فعل الشرط عليه إذا كان الشرط غير إن ضرورة. كالبيت. وبيّن في الأصل أن «إنْ» أُمّ الباب، فلذلك ساغ فيها دون غيرها.

واستشهد أبو حيان بهذا البيت على هذه المسألة وهو من شواهد سيبويه أيضًا. قال الأعلم[5]: الشاهد فيه تقدم الاسم على الفعل بعد مَن وهي للشّرط ضرورةً كما تقدّم. والعلّة واحدة يعني في البيتين الآتيين، لأنهما متقدّمان على هذا الشّاهد في ترتيبه، متأخّران عنه في ترتيب الهمع، والبيت لهشام المريّ.

* * *

---

(١) ٦/ التوبة: ٩.

(٢) البيت من الطويل، وهو للسموأل في ديوانه ٩٠، وله أو للجلاح الحارثي (عبد الملك بن عبد الرحيم) في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١١١، والمقاصد النحوية ٢/ ٧٧، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٩/ ٤٢. وتقدم عرضًا مع الشاهد ١٢٩٤، وتقدم برقم ١٥٨.

(٣) في الأصل «نمرة»؛ وهي كلمة غير عربية.

(٤) البيت من الطويل، وهو لهشام المريّ في خزانة الأدب ٩/ ٣٨، ٤٠، ٥/ ٧٧، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٨٩، والكتاب ٣/ ١١٤، وبلا نسبة في الإنصاف ٢/ ٦١٩، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٢٩، ومغني اللبيب ١/ ٤٠٣، والمقتضب ٢/ ٧٥، وشرح الرضي ١/ ٤٦١، ٤/ ٩٢.

(٥) شرح الأعلم ١/ ٤٥٨.

١٢٩٨ - (فمتى واغل يَنُبْهُمْ يُحيّو ... هُ وَيُعطَف عليه كأسُ السّاقِي)[1]

[ص ٥٩ س ٢٣]

استشهد به على ما في البيت قبله.

والبيت من شواهد سيبويه على هذه المسألة. قال الأعلم[2]: الشّاهد فيه تقديم الاسم على الفعل في «متى» مع جزمها له ضرورةً، وارتفاع الاسم بعدها بإضمار فعل يفسّره الظّاهر، لأن الشرط لا يكون إلاّ بالفعل.

والواغل: الدّاخل على الشّرْب ولم يُدْعَ.

ومعنى يَنُبْهُمْ[3]: ينزل بينهم.

والبيت من شواهد الرّضي أيضًا على هذه المسألة: قال البغدادي: على أنه فَصل اضطرارًا بين متى ومجزومه فعلُ الشّرط بواغل، فواغل فاعل فعل محذوف يفسّره المذكور، أي متى يزرهم واغل يزرهم وروي أيضًا - يجئهم - وروي أيضًا - يَنُبْهم - من نابَ ينوب. والواغل: الذي يدخل على مَن يشرب الخمر، ولم يُدْعَ؛ وهو في الشّراب بمنزلة [٢/ ٧٦] الوارش في الطّعام؛ وهو الطّفيليّ.

والبيت من قصيدة لعديّ بن زيد العباديّ.

* * *

١٢٩٩ - صَعدَةٌ نابِتَةٌ في حائرٍ ... (أينما الرِّيح تُمَيِّلْها تَمِلْ)[4]

[ص ٥٩ س ٢٤]

استشهد به على ما في البيتين قبله، وهو من شواهد سيبويه على هذه المسألة أيضًا. قال الأعلم[5]: الشّاهد فيه تقديم الاسم على الفعل في أينما ومعناها الشرط. والقول فيه كالقول في الذي قبله.

---

(١) البيت من الخفيف، وهو لعدي بن زيد في ديوانه ١٥٦، والإنصاف ٢/٦١٧، وخزانة الأدب ٣/٤٦، ٩/٣٧، ٣٩، وشرح أبيات سيبويه ٢/٨٨، والكتاب ٣/١١٣، وبلا نسبة في شرح المفصل ٩/١٠، ولسان العرب ١١/ ٧٣٢ (وغل)، والمقتضب ٢/٧٦، وتاج العروس (وغل).

(٢) شرح الأعلم ١/٤٥٨. (٣) في الأصل «بينهم».

(٤) البيت من الرمل، وهو لكعب بن جعيل في خزانة الأدب ٣/٤٧، وشرح أبيات سيبويه ٢/١٩٦، والمؤتلف والمختلف ٨٤، وله أو للحسام بن ضرار في المقاصد النحوية ٤/٤٢٤، وبلا نسبة في الإنصاف ٢/٦١٨، وخزانة الأدب ٩/٣٨، ٣٩، ٤٣، وشرح الأشموني ٣/٥٨٠، وشرح المفصل ٩/١٠، والكتاب ٣/١١٣، ولسان العرب ٤/٢٢٣ (حير)، والمقتضب ٢/٧٥.

(٥) شرح الأعلم ١/٤٥٨.

وصف امرأة، شبّه قدّها بالصّعدة، وهي القناة، وجعلها في حائر، لأن ذلك أنعم لها وأشدّ لتثنيها إذا اختلفت الرّيح، والحائر: القرارة من الأرض يستقر فيها السّيل فيتحيّر ماؤه أي يستدير، ولا يجري قُدُمًا.

وهذا البيت نسبه الأعلم لحسام ولم نَدْرِ مَن حسام هذا؟ والمتعارف عند الرواة أن هذا البيت من أبيات لكعب بن جعيل التغلبيّ.

* * *

١٣٠٠ ـ **(أنـا أبـو الـنَّـجـمِ وشِـعْـرِي)** لِـلَّـهِ دَرِّي مـا أَجَـنَّ صَـدْرِي[١]

[ص ٥٩ س ٣٣]

استشهد به على طريق التنظير، لأن الكلام في الشرط وجوابه.

والبيت شاهد في باب المبتدأ والخبر، يعني أنه يجوز أن يتّحد لفظ الشّرط بالجزاء إذا أفاد الاتّحاد معنًى كما أن الخبر كذلك كالبيت، فَشِعْري شِعْري أفاد الشهرة، وعدم التّغيير.

ومثّل للشّرط والجزاء بالحديث «فَمنْ كانت هجرتُهُ إلى اللّهِ ورسولهِ فهجرتُه إلى الله ورَسُوله»[٢]. وتقدّم بسط الكلام على هذا البيت في صحيفة ٣٥ من شواهد الجزء الأول.

* * *

١٣٠١ ـ **(إن تركبوا فَركُوب الخَيْلِ عادَتُنا)** أو تَـنْـزِلُـون فـإنّـا مَـعْـشَـرٌ نُـزُلُ[٣]

[ص ٦٠ س ٢]

استشهد به على أن الفاء تدخل في الجزاء إذا لم يصحّ تقديره شَرْطًا، وهذا مأخوذ من قول الألفية:

واقْرِن بفا حَتْمًا جوابًا لو جُعِلْ شَرْطًا لإنْ أو غيرها لم يَنْجَعِلْ

وعدّ في الأصل سبعة أنواع يجب اقتران الجزاء بالفاء فيها فارجع إليه.

---

(١) الرجز لأبي النجم العجلي في ديوانه ٩٩، وتقدم برقم ١٤١ مع تخريج وافٍ.

(٢) أخرجه البخاري في الإيمان، حديث رقم ٥٤.

(٣) البيت من البسيط، وهو للأعشى في ديوانه ١١٣، وخزانة الأدب ٨/ ٣٩٤، ٥٥٢، ٥٥٣، وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٦٥، والصاحبي في فقه اللغة ٢٧٦، والكتاب ٣/ ٥١، والمحتسب ١/ ١٩٥، وبلا نسبة في مغني اللبيب ٢/ ٦٨٣.

وهذا البيت مثال للجملة الاسميّة.

والبيت من شواهد سيبويه. قال الأعلم[١]: الشّاهد في رفع «تنزلون» حملاً على معنى «إن تركبوا»، لأن معناه ومعنى تركبون متقارب، فكأنّه قال: أتركبون فذلك عادتنا أو تنزلون في معظم الحرب فنحن معروفون بذلك. هذا مذهب الخليل وسيبويه. وحمله يونس على القطع. والتقدير عنده: أو أنتم تنزلون، وهذا أسهل في اللّفظ، والأول أصحّ في المعنى والنظم.

والخليل مِمّن يأخذ بصحة المعنى، ولا يبالي باختلال الألفاظ. والبيت من قصيدة للأعشى مشهورة.

* * *

١٣٠٢ ـ (مَنْ يَفعَلِ الحَسناتِ اللّهُ يَشكُرُها) والشَّرُّ بالشَّرِّ عند اللّه مِثْلانِ[٢]

[ص ٦٠ س ١١]

استشهد به على أن المبرّد يمنع حذف فاء الجزاء في الضّرورة، وأن الرواية عنده: مَن يفعل الخير فالرحمٰن الخ. وذكر قول أبي حيّان أن هذا ليس بشيء.

والبيت من شواهد سيبويه على هذه المسألة. قال الأعلم: الشاهد في حذف الفاء من الجواب ضرورةً. والتقدير: فالله يَشكُرُها. وزعم الأصمعي أن النّحويين غيّروه، وأن الرواية:

مَن يفعلِ الخَيْرَ فالرّحمٰن يشكُرُهُ

والسّيان في الرواية الأخرى: المِثْلان، واشتقاقه من السّواء لأن مثل الشيء مساوٍ له.

والبيت لحسّان بن ثابت رضي الله عنه.

* * *

---

(١) شرح الأعلم ١/٤٢٩.

(٢) البيت من البسيط، وهو لكعب بن مالك في ديوانه ٢٨٨، وشرح أبيات سيبويه ٢/١٠٩، وله أو لعبد الرحمٰن بن حسان في خزانة الأدب ٩/٤٩، ٥٢، وشرح شواهد المغني ١/١٧٨، ولعبد الرحمٰن بن حسان في خزانة الأدب ٢/٣٦٥، ولسان العرب ١١/٤٧ (بجل)، والمقتضب ٢/٧٢، ومغني اللبيب ١/٥٦، والمقاصد النحوية ٤/٤٣٣، ونوادر أبي زيد ٣١، ولحسان بن ثابت في الكتاب ٣/٦٥، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٧/١١٤، وأوضح المسالك ٤/٢١٠، وخزانة الأدب ٩/٤٠، ٧٧، ١١/٣٥٧، والخصائص ٢/٢٨١، وسر صناعة الإعراب ١/٢٦٤، ٢٦٥، وشرح شواهد المغني ١/٢٨٦، وشرح المفصل ٩/٢، ٣، والكتاب ٣/١١٤، والمحتسب ١/١٩٣، والمقرب ١/٢٧٦، والمنصف ٣/١١٨ ويروى «سيّان» مكان «مثلان».

١٣٠٣ ـ (وإن أتاه خليلٌ يومَ مَسْأَلَةٍ يقولُ لا غائِبٌ مالي ولا حَرِمُ)[1]

[ص ٦٠ س ٢٧]

[٢/ ٧٧] استشهد به على جواز رفع الجواب إن كان الشّرط فعلاً ماضيًا.

وفي التّوضيح وشرحه: ورفع الجواب المسبوق بماض أو بمضارع منفيّ بلم قويّ كقوله، وهو زهير يمدح هرم بن سنان.

وإن أتاه خليل يوم مسألة

الخ.

برفع يقول. وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

وبعد ماض رَفْعُك الجَزا حَسَنْ

والذي حسّن ذلك أن الأداة لمّا لم تعمل في لفظ الشّرط لكونه ماضيًا مع قربه فلا تَعْمَلْ في الجواب مع بُعْدِه.

والمراد بالخليل هنا: الفقير المختلّ الحال، وليس المراد به الصّديق، و«المسألة»: مصدر سأل يقال سأله سؤالاً ومَسْأَلَةً. ويروى «مَسْغبة» مكان «مَسْألة». وعلى هذا أنشد الجوهري. والمسغبة: المجاعة. و«الحَرِم» بفتح الحاء المهملة وكسر الراء مصدر كالحِرْمان. ومعناه: المنع، وهو مبتدأ حذف خبره، أي لا غائبٌ مالي ولا عندي حرمانٌ على أحد الاحتمالات.

وهو من شواهد سيبويه. أيضًا، قال الأعلم[2]: الشاهد فيه رفع «يقول» على نيّة التقديم، والتّقدير: يقول: إن أتاه خليلٌ. وجاز هذا، لأن إن غير عاملة في اللفظ. والمبرّد يقدره على حذف الفاء.

يقول هذا لهرم بن سنان المري.

---

(١) البيت من البسيط، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ١٥٣، والإنصاف ٢/ ٦٢٥، وجمهرة اللغة ١٠٨، وخزانة الأدب ٩/ ٤٨، ٧٠، ورصف المباني ١٠٤، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٨٥، وشرح التصريح ٢/ ٢٤٩، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٣٨، والكتاب ٣/ ٦٦، ولسان العرب ١١/ ٢١٥ (خلل)، ١٢/ ١٢٨ (حرم) والمحتسب ٢/ ٦٥، ومغني اللبيب ٢/ ٤٢٢، والمقاصد النحوية ٤/ ٤٢٩، والمقتضب ٢/ ٧٠، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ٢٠٧، وجواهر الأدب ٢٠٣، وشرح الأشموني ٣/ ٥٨٥، وشرح شذور الذهب ٤٥١، وشرح ابن عقيل ٥٨٦، وشرح عمدة الحافظ ٣٥٣، وشرح المفصل ٨/ ١٥٧.

(٢) شرح الأعلم ١/ ٤٣٦.

و«الخليل»: المحتاج ذو الخَلَّة. و«الحَرِم» بمعنى الحَرام، أي إذا سئل لم يعتلّ بغيبة مالٍ، ولا حَرَمَه على سائله، والبيت من معلقة زهير.

* * *

١٣٠٤ ـ (دَسّت رسولاً بأن القوم إن قَدَرُوا عَلَيْكَ يَشفوا صُدورًا ذاتَ تَوْغِرِ)(١)

[ص ٦٠ س ٣٢]

استشهد به على جواز جزم المضارع الواقع جوابًا للشّرط الذي فعله ماض.

والبيت من شواهد سيبويه على هذه المسألة. قال الأعلم(٢): الشّاهد فيه جزم يشفوا على الجواب، لأن الأول في موضع جزم، والتّوغير: الغضب والحقد. وأصله من وغرة القِدْر وهي فورتها عند الغَلْيْ، والبيت للفرزدق كما في الأصل.

* * *

١٣٠٥ ـ (يا أقْرَعَ بنَ حابِسٍ يا أقْرَعُ إنّك إن يُصْرَعْ أخُوك تُصْرَعُ)(٣)

[ص ٦١ س ٣٢]

استشهد به على أن رفع المضارع الواقع جوابًا لشرطٍ فعلُه مضارع ضرورة. وعبارة ابن مالك في الألفية: أنه ضعيف.

وفي التّوضيح وشرحه: ورفع الجواب في غير ذلك ضعيف، وإليه أشار الناظم بقوله:

ورفْعُه بعد مَضارِعٍ وَهَنْ

كقوله وهو أبو ذؤيب:

فقلْت تَحَمَّلْ فوق طَوْقِك إنّها مُطَبَّعَةٌ مَن يَأْتِها لا يَضِيرُها(٤)

---

(١) البيت من البسيط، وهو للفرزدق في ديوانه ١/ ٢١٣، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٩٠، وشرح عمدة الحافظ ٣٧١، والكتاب ٣/ ٦٩، ولسان العرب ٥/ ٢٨٦ (وغر).

(٢) شرح الأعلم ١/ ٤٣٧.

(٣) الرجز لجرير بن عبد الله البجلي في شرح أبيات سيبويه ٢/ ١٢١، والكتاب ٣/ ٦٧، ولسان العرب ١١/ ٤٦ (بجل)، وله أو لعمرو بن خثارم العجلي في خزانة الأدب ٨/ ٢٠، ٢٣، ٢٨، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٩٧، والمقاصد النحوية ٤/ ٤٣٠، ولعمرو بن خثارم البجلي في شرح الأشموني ٣/ ٥٨٦، وبلا نسبة في جواهر الأدب ٢٠٢، والإنصاف ٢/ ٦٢٣، ورصف المباني ١٠٤، وشرح التصريح ٢/ ٢٤٩، وشرح ابن عقيل ٥٨٧، وشرح عمدة الحافظ ٣٥٤، وشرح المفصل ٨/ ١٥٨، ومغني اللبيب ٢/ ٥٥٣، والمقتضب ٢/ ٧٢.

(٤) البيت من الطويل، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في خزانة الأدب ٩/ ٥٢، ٥٧، ٧١، وشرح أبيات=

برفع «يضيرها»، وعليه قراءة طلحة بن سليمان في الشّواذ ﴿أينما تَكونُوا يُدْرِكُكُم المَوْتُ﴾[١] برفع: (يُدْرِكُكُم). ووجهُ ضَعْفه أن الأداة قد عملت في فعل الشّرط فكان القياس عملها في الجواب.

وتخريجه عند سيبويه على نيّة التقديم والتأخير أو إضمار الفاء. والأول عنده أولى إن تقدّم على الشّرط ما يطلب المرفوع المذكور كقوله:

إنــك إن يُــصْــرع أخــوك تُــصْــرَعُ

والمبرّد يقطع بتقدير الفاء فيهما، لأن ما يحل محلاً يمكن أن يكون له لا ينوي به غيره.

وهذان التّخريجان ضعيفان، لأن التقديم والتأخير يحوج إلى جواب.

ودعوى حذفه وجعل المذكور دليله خلاف الأصل وخلاف فرض المسألة، لأن الفرض أنه الجواب، وإضمار الفاء مع غير القول مختصّ بالضرورة.

وتقدّم الكلام على هذا البيت في صحيفة ٤٧ من الجزء الأول.

* * *

١٣٠٦ ـ (عَلَى حِينَ مَن تَلْبَثْ عليه ذَنُوبُهُ يَرِثْ شِرْبُهُ إذ في المقام تدابُرُ)[٢]

[ص ٦٢ س ١٥]

استشهد به على أن أبا إسحٰق يجيز الجزم بمَنْ إذا أضيفت.

وأما سيبويه ومَن وافقه فإنّهم يمنعون ذلك ويجعلون البيت ضرورة.

والبيت من شواهد سيبويه على هذه المسألة، قال الأعلم[٣]: الشّاهد مُجازاته بمَن مع إضافة [٧٨/٢] حين إلى جملة الشّرط ضرورةً، وحكمها أن لا تضاف هي وإذا إلاّ

= سيبويه ١٩٣/٢، وشرح أشعار الهذليين ٢٠٨/١، وشرح التصريح ٢٤٩/٢، والشعر والشعراء ٦٥٩/٢، والكتاب ٧٠٣، ولسان العرب ٤٩٥/٤ (ضير)، ٢٣٣/٨ (طبع)، والمقاصد النحوية ٤٣١/٤، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٠٨/٤، وشرح الأشموني ٥٨٦/٣، وشرح المفصل ١٥٨/٨، والمقتضب ٧٢/٢.

(١) النساء: ٧٨/٤، وانظر هذه القراءة في البحر المحيط ٢٩٩/٣، والمحتسب ١٩٣/١.

(٢) البيت من الطويل، وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه ٢١٧، وإصلاح المنطق ٣٦١، وخزانة الأدب ٦١/٩، ٦٢، ٦٣، ٦٥، وسر صناعة الإعراب ٥٠٧/٢، والكتاب ٧٥/٣، وبلا نسبة في الإنصاف ٢٩١/١، وفي الأصل «سربه» مكان «شربه».

(٣) شرح الأعلم ٤٤١/١.

جملة مخبر بها، والمبهمات إنما تفصل وتوصل بالأخبار لا بحروف المعاني وما دخلت عليه كما بيّن في الباب.

وجاز هذا في الشّعر تشبيهًا لجملة الشرط بجملة الابتداء والخبر، والفعل والفاعل.

وصف مقامًا فاخر فيه غيره، وكثرت المخاصمة والمحاجة فيه. وضَرَب الذّنوب وهي الدلو مملوءة ماء لِما يدلي به من الحُجّة.

و«الشّرب»: الحظّ من الماء. و«الريث»: الإبطاء. و«التدابر»: التقاطع. وأصله: أن يولّي كلُ واحد من المتقاطعين صاحِبَه دُبَره. ويروى: «تداثر»، وهو التّزاحم، وأصله من الدّثْر وهو الماء الكثير. وأراد بالمقام: المجلس الذي جمعهم للخِصام، والبيت للبيد بن ربيعة الصحابيّ العامريّ.

* * *

١٣٠٧ - (فَطَلِّقْها فَلَسْتَ لها بِكُفْءٍ وإلاّ يَعْلُ مَفرِقَكَ الحُسَامُ)[١]

[ص ٦٢ س ٢٧]

استشهد به على حذف الشّرط وتعويض (لا) منه. والأصل وإلاّ تُطلّقْها.

وفي التوضيح وشرحه[٢]: فصلٌ: يجوز حذف ما عُلِم من شَرْط إن كانت الأداة إن حالَ كونها مقرونةً بلا النّافية كقوله؛ وهو الأحوص يخاطب مطرًا، وكان دميمَ الخِلْقَة، وتحته امرأة جميلة: فَطَلّقها... البيت، فحذف الشّرط لدلالة قوله: «فَطَلِّقْها» عليه، وأبقى جوابه، أي: وإلا تطلقها يَعْلُ.

وقد يتخلّف واحد من إن والاقتران بلا، وقد يتخلّفان معًا، فالأول: ما حكاه ابن الأنباري في الإنصاف عن العرب[٣]: «من يُسَلّمْ عليك فَسَلّمْ عليه ومَن لا فلا تَعبَأ به»، أي: ومَن لا يُسَلّم عليك فلا تعبأ به. قال الشاطبي وهذا نصٌّ في الجواز.

والثاني: نحو: ﴿وإن امرأةٌ خافت مِن بَعْلِها﴾[٤]، فحذف الشّرط مع انتفاء اقتران إن بلا.

---

(١) البيت من الوافر، وهو للأحوص في ديوانه ١٩٠، والأغاني ١٥/ ٢٣٤، وخزانة الأدب ٢/ ١٥١، وشرح التصريح ٢/ ٢٥٢، وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٦٧، ٩٣٦، والمقاصد النحوية ٤/ ٤٣٥، وبلا نسبة في الإنصاف ١/ ٧٢، وأوضح المسالك ٤/ ٢١٥، ورصف المباني ١٠٦، وشرح الأشموني ٣/ ٥٩١، وشرح شذور الذهب ٤٤٥، وشرح ابن عقيل ٥٩٠، وشرح عمدة الحافظ ٣٦٩، ولسان العرب ١٥/ ٤٦٩ (أمالا)، ومغني اللبيب ٢/ ٦٤٧، والمقرب ١/ ٢٧٦.

(٢) شرح التصريح ٢/ ٢٥٢.

(٣) الإنصاف ١/ ٧٢.

(٤) ١٢٨/ النساء: ٤.

والثالث: كقوله:

مَتى تؤخذوا قَسْرا بِظِنّة عامرٍ ولم يَنْجُ إلا في الصَّفاد يزيدُ[(١)]

أي متى تثقفوا تؤخذوا، فحذف الشّرط مع انتفاء الأمرين.

والقسر: القهر، والظِنّة بكسر الظاء: التهمة. والصّفاد بكسر المهملة ما يوثق به الأسير من قيدٍ وغيره.

* * *

١٣٠٨ ـ (قالت بنات العم يا سَلْمى وإنْ كان فقيرًا مُعْدِمًا قالت وإنْ)[(٢)]

[ص ٦٢ س ٣١]

استشهد به على حذف الشّرط والجزاء بعد إنْ، لأنها أُمّ الباب أي وإن كان كما تصفين فزوّجنيه.

والبيت من شواهد الرّضِيّ[(٣)]، قال البغداديّ: على أن فيه حذف الشرط والجزاء معًا لضرورة الشعر. والتّقدير: وإن كان كذلك رضيته أيضًا.

وكذلك قال ابن عصفور في كتاب الضّرورة: إنّ حذفهما خاص بالشعر.

وأورده ابن هشام في فصل الحذف من المُغني ولم يخصّصه بالشّعر.

وأمّا «إن» الأولى فإنما حذف منها جوابها. والتقدير: وإن كان فقيرًا أترضين به؟ لأن كان شَرْطُها، واسمها مستترٌ فيها يعود إلى بَعْل في بيت مقدّم وهو:

قالت سُلَيْمى ليت لي بعلاً يَمُنْ يَغْسِلُ جِلْدي ويُنسِّيني الحَزَن

وحاجةً ما إن لها عندي ثَمَن ميسورةً قضاؤها مِنْهُ وَمِن

قالت بنات العم الخ. وهذا الرّجز منسوب إلى رؤبة بن العجّاج.

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني ٣/ ٥٩٢، وشرح التصريح ٢/ ٢٥٢، والمقاصد النحوية ٤/ ٤٣٦، وسيعاد برقم ١٣٠٩.

(٢) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ١٨٦، وخزانة الأدب ٩/ ١٤، ١٦، ١١/ ٢١٦، وشرح التصريح ١/ ٣٧، وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٣٦، والمقاصد النحوية ١/ ١٠٤، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ١٨، ورصف المباني ١٠٦، وشرح الأشموني ٣/ ٥٩٢، وشرح التصريح ١/ ١٩٥، وشرح عمدة الحافظ ٣٧٠، ومغني اللبيب ٢/ ٦٤٩، والمقاصد النحوية ٤/ ٤٣٦، وسيعاد الشاهد برقم ١٣٩٣.

(٣) شرح الرضي ٤/ ٨٦.

و«سليمى»: مصغّر سلمى، و«البعل»: الزوج. و«يمن» فعل مضارع من المنّة وخفف النّون للضرورة، و«المنّة»: النعمة يقال منّ عليه أي أنعم عليه.

والمراد هنا يحصل منه المنّ والإنعام سواء كان عليها أو غيرها فهو مُطْلَق.

وقال العينيّ: هو بتقدير: يَمُنّ عليّ. وقوله: «يغسل جلدي» الخ تفسير لقولها: «يَمُنّ». وقولها: و«حاجةً»: منصوب بتقدير ويقضي لي حاجةً، وهي قضاء شهوة النّوم.

وقال العينيّ: حاجة معطوف على بعلاً، وما نافية، وإن زائدة.

وكون هذه الحاجة لا ثمن لها عندها لغلائها وعزتها. وميسورة [٢/٧٩] صفة حاجة وأرادت قضاءها من البعل ومنّي، فحذفت الياء مع نون الوقاية ضرورة.

وروي: قالت بنات الحيّ بدل بنات العم.

وروي: و«إنن» بزيادة نون في الموضعين[١]، وبها استشهد شُرّاح الألفيّة على أن هذه النون هي تنوين الغالي وبها يخرج الشعر عن الوزن ولا يستقيم إلاّ بحذفها.

* * *

١٣٠٩ ـ (متى تُؤخَذُوا قَسْرًا بِظِنّة عامِرِ وَلَم يَنجُ إلاّ في الصِّفادِ يَزِيدُ)[٢]

[ص ٦٣ س ١]

استشهد به على حذف الشّرط بعد متى، وتقدّم أن التّقدير: متى تثقفوا تؤخذوا. وتقدّم الكلام عليه قبل الذي يليه. والظِّنة بكسر الظاء: التّهمة، وعامر: اسم رجل. والصِّفاد بكسر الصاد المهملة وتخفيف الفاء: وهو ما يوثق به الأسير من قدّ وقَيْد وغُلّ. ولم أعثر على قائله.

* * *

١٣١٠ ـ (إن تَستَغِيثوا بنا إن تُذْعَروا تَجِدُوا مِنّا معاقِلَ عِزٍّ زانَها كَرَمُ)[٣]

[ص ٦٣ س ١٦]

استشهد به على أنه إن توالى شرطان فإن ثانيهما مقيّد للأول تقييد الحال.

---

(١) انظر الشاهد ١٣٩٣.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني ٣/٥٩٢، وشرح التصريح ٢/٢٥٢، والمقاصد النحوية ٤/٤٣٦، وتقدم مع الشاهد ١٣٠٧.

(٣) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٧/١١٢، وخزانة الأدب ١١/٣٥٨، وشرح الأشموني ٣/٥٩٦، وشرح التصريح ٢/٢٥٤، ومغني اللبيب ٢/٦١٤، والمقاصد النحوية ٤/٤٥٢.

وفي التّصريح: وإذا دخل شَرْطٌ على شرط فتارةً يكون بعطف وتارة يكون بغيره، فإن كان بعطف فأطلق ابن مالك أنّ الجواب لأولهما لسبقه.

وفصل غيره فقال: وإن كان العطف بالواو فالجواب لهما، لأن الواو للجمع نحو: إن تأتني وإن تحسن إليّ أحسن إليك. وإن كان العطف بـ«أو» فالجواب لأحدهما، لأن أو لِأحد الشّيئين نحو: إن جاء زيد، وإن جاءت هند فأكرمه أو فأكرمها. وإن كان العطف بالفاء فالجواب للثّاني، والثاني وجوابه جواب للأوّل، وإن كان بغير عطف فالجواب لأوّلهما، والشّرط الثاني مقيّد للأول كتقييده بحال واقعة موقعه كقوله:

إن تستغيثوا بنا...

البيت، فتجدوا جواب إن تستغيثوا، وإن تُذعَروا بالبناء للمفعول مقيّد للأول على معنى: إن تستغيثوا بنا مذعورين تجدوا. وإذا دل الاستفهام على الشرط فعن يونس أن الجواب للاستفهام لتقدّمه للشّرط قياسًا على مسألة تقدّم القسم على الشرط نحو: إن قام زيد تقوم انتهى. ولم أعثر على قائله.

* * *

١٣١١ ـ (ومَن لا يَزَل يَسْتَحْمِلُ النَّاسَ نَفْسَهُ ولا يُغْنِها يَوْمًا مِنَ الدَّهْرِ يُسْأَمِ)[١]

[ص ٦٣ س ٢٧]

استشهد به على أن يستحمل في موضع نصب على أنه خبر يزل.

وفي كتاب سيبويه[٢]: (هذا باب ما يرتفع بين الجزمين، وينجزم بينهما.

فأمّا ما يرتفع بينهما، فقولك: إن تأتني تسألني أُعْطِك، وإن تأتني تمشي أَمْشِ معك، وذلك لأنك أردت أن تقول: إن تأتني سائلاً يكون ذلك، وإن تأتني ماشيًا فعلت. وقال زهير:

ومَن لا يَزل يَسْتَحْمِل الناس نفسه

البيت.

وإنما أراد: ومَن لا يزل مستحملاً يكن من أمره ذاك.

ولو رفع يغنها جاز، وكان حسنًا، كأنه قال: مَن لا يزل لا يغني نفسه).

---

(١) البيت من الطويل، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ٣٢، وخزانة الأدب ٩/ ٩٠، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٦٤، والكتاب ٣/ ٨٥، ولسان العرب ١١/ ١٧٦ (حمل)، وبلا نسبة في المقتضب ٢/ ٦٥.

(٢) كتاب سيبويه ٣/ ٨٥.

قال الأعلم[١]: الشّاهد فيه رفع يستحمل، لأنه ليس بشرط ولا جزاء، وإنما هو معترض بينهما خبرًا عن يزل أي مَن لا يزل مستحملاً للناس نفسه ملقيًا إليهم بنوائبه.

* * *

١٣١٢ - (زعمت تُماضِرُ أنني إمَّا أَمُتْ يَسْدُدْ أُبَيْنُوها الأصاغِرُ خَلَّتِي)[٢]

[ص ٦٣ س ٣٠]

استشهد به على مجيء «ما» زائدة توكيدًا في إن، والفعل غير مؤكّد بنون التوكيد. وقال: إن ذلك كثير. وهذا لفظ أبي حيّان في شرح التسهيل من غير زيادة ولا نقصان.

وفي التبريزي: قال أبو العلاء: أُبَيْنُون تصغير أبناء.

ولما ذكر سيبويه هذا الجمع عبّر بعبارة تُوهِم أنه جمع أبناء على أفعل ثم صُغِّر كما يقال: أَعشى وأُعَيش، والجمع [٢/ ٨٠] أُعَيشون.

وإنما أراد أن الألف التي في أبناء، وبعدها الهمزة تحذف، فيصير تصغيرُه كتصغير أَفعل، كأنّ أبا العلاء يريد أن مُكَبَّر هذا الجمع أبني[٣] على وزن أفعل مفتوح العين بوزن: أعمى، ثم حُقِّر فصار أُبَيْن كأُعَيم، ثم جمع بالواو والنّون فصار أُبَيْنون، ثم حذفت النّون للإضافة. وكان الأصل أبناءً على أفعال، فالهمزة لام الكلمة وهي منقلبة من واو، فلمّا حذفت الألف من أفعال رجعت اللاّم إلى ما كانت فصارت ألفًا في آخر الكلمة فصار: أبنَى كأعمى، ثم صُغِّر على ما تقدّم.

وقال: ويحسن أن يقال: جمع ابنًا[٣] على أَفْعُل، لأن أصله: فَعَل كما يقال: زَمَنٌ وأزمُن، ثم صغّره وجمعه.

وقال قوم: إنما أراد: بُنَيُّون، وابن من ذوات الواو فنقلها إلى أوّل الاسم، ثم همزها للضمّة، كما قالوا وجوه وأُجوه، ووقّتت وأُقّتت. فقوله: أُبَيْنُوها على هذا تصغير أَبْنَى مقصورًا عند البصريّين، وهو اسمٌ صيغ للجمع كأَرْوَى وأَضْحَى، فهو على أَفْعَل بفتح العين.

---

(١) شرح الأعلم ١/ ٤٤٥.

(٢) البيت من الكامل، وهو لسلمى بن ربيعة في خزانة الأدب ٨/ ٣٠، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٥٤٧، ولسان العرب ١١/ ٢١٥ (خلل)، ونوادر أبي زيد ١٢١، ولعلباء بن الأرقم في الأصمعيات ١٦١، وبلا نسبة في شرح المفصل ٩/ ٥، ٤١.

(٣) في الأصل «أبناء».

وعند الكوفيّين: تصغير «ابن» مثل «دَلْو» و«أَذل» على أَفْعُل بضم العين.

فإن قيل: كيف ساغ أن يقول: خَلتي، وإذا مات لم تكن له خَلّة؟ قلت: أضافها إلى نفسه لما كان يسدّها أيّام حياته، فكأنه قال: الخلة التي كانت أسدها وهذا من إضافة الشيء إلى الشيء على حدّ قولهم: شهاب القَذْف، أُضيف الشّهاب إلى القَذْف لمّا كان من رَمي الرّامي، ووجوه الإضافات واسعة، وكان قوله: خلتي أي موضعي وهو الفرجة والثّلمة فيهم بموته.

والخَلّة: الحاجة.

والمعنى: زعمت تماضر أن أبناءها الأصاغر يقومون مقامي بعد موتي.

والبيت من مقطّعة لسلمى بن ربيعة.

* * *

١٣١٣ - (متى ما تَلْقِني فَرْدَيْن تَرْجُفْ) رَوَانِفُ أَلْيَتَيْكَ وَتُسْتَطَارا[1]

[ص ٦٣ س ٣٢]

استشهد به على زيادة «ما» بعد متى الشّرطية.

والبيت من الكشّاف: قال شارحها في سورة آل عمران عند قوله تعالى: ﴿إِلاَّ رَمْزًا﴾[2] حيث قرىء بفتحتين جمع رامز كخادِم وخَدَم، وهو حال منه ومن النّاس دَفْعة كقوله: متى ما تَلْقَني الخ.

الرّوادِف: جمع رَادِفة وهي أسفل الأَلْيَة وطرفها الذي يلي الأرض من الإنسان إذا كان قائمًا، وتستطارا أصله: تُسْتَطَارَنْ، فقلبت النون ألفًا للوقف، وفَرْدين: حالان أحدهما من ضمير الفاعل في تَلْقني، والآخر من النون والياء .اهـ.

قوله: «روادف» هذه الرّواية غير معروفة، والمعروف «روانف» بالنّون جمع رانفة، وهي أسفل ألية القائم.

---

(١) البيت من الوافر، وهو لعنترة في ديوانه ٢٣٤، وخزانة الأدب ٤/٢٩٧، ٧/٥٠٧، ٥١٤، ٥٥٣، ٨/٢٢، وشرح التصريح ٢/٢٩٤، وشرح شواهد الشافية ٥٠٥، وشرح عمدة الحافظ ٤٦٠، وشرح المفصل ٢/٥٥، ولسان العرب ٤/٥١٣ (طير)، ١٤/٤٣ (ألا)، ١٤/٢٣١ (خصا)، والمقاصد النحوية ٣/١٧٤، وبلا نسبة في أسرار العربية ١٩١، وأمالي ابن الحاجب ١/٤٥١، وشرح الأشموني ٣/٥٧٩، وشرح شافية ابن الحاجب ٣/٣٠١، وشرح المفصل ٤/١١٦، ٦/٨٧، ولسان العرب ٩/١٢٧ (رنف).

(٢) ٤١/ آل عمران: ٣، وهي قراءة المطوعي والأعمش. انظر الإتحاف ١٧٤، والبحر المحيط ٢/٤٥٣.

وقوله: (حالان) غير صواب، والصّواب حال من اسمين أحدهما ضمير الفاعل والآخر ياء المتكلّم، أمّا النّون فإنها حرف جيء بها لتقي الفعل من الكسرة. والخطاب للرّبيع بن زياد العبسي، والبيت من قصيدة لعنترة يتوعّده.

* * *

١٣١٤ - إذا النّعجة الأدماءُ كانت بِقَفْرَةٍ (فأيَّان ما تَعْدِلْ بها الرِّيحُ تَنْزِلِ)[١]

[ص ٦٣ س ٣٣]

استشهد به على زيادة «ما» بعد أيّان. ولم أعثر على قائله.

* * *

١٣١٥ - (ولو أن ليلى الأخْيَلِيَّة سَلَّمَتْ علَيّ ودوني جَنْدَلٌ وصفائِحُ
لَسَلَّمْتُ تسليم البَشَاشَةِ أو زَقا إليها صدًى من جانب القبرِ صائحُ)[٢]

[ص ٦٤ س ١١، ١٢]

استشهد به على أن «لو» قد ترد لشرط المستقبل. ونقل في الأصل كلام ابن مالك وأبي حيان فارجع إليه.

وفي الأشموني: وأنكر ابن الحاجّ في نقده على المقرّب مجيء لو للتّعليق في المستقبل، وكذلك أنكره الشّارح. وتأوّل ما احتجّوا به من نحو: ﴿وَلْيَخْشَ الّذِين لو تَرَكوا مِنْ خَلْفِهِم﴾[٣] وقوله: «ولو أنّ ليلى الأخيليّة» الخ. وقال لا حجّة فيه لصحة حمله على المُضِيّ. وما قاله لا يمكن في جميع المواضع المحتجّ بها فمما لا يمكن ذلك فيه. وصرّح [٢/ ٨١] كثير من النحويين بأن «لو» فيه بمعنى إن في قوله تعالى ﴿وما أنت بمؤمن لنا ولو كُنّا صادقين﴾[٤]، ﴿لِيُظهِرَه على الدِّين كله ولو كَرِه المشركون﴾[٥]، ﴿قل لا يَستوي الخبيثُ والطَّيِّب ولو أعجبك كَثْرةُ الخبيثِ﴾[٦] إلى غير ذلك من الأمثلة.

---

(١) البيت من الطويل، وهو لأمية بن أبي عائذ في شرح أشعار الهذليين ٢/ ٥٢٦، وشرح عمدة الحافظ ٣٦٣، وبلا نسبة في شرح قطر الندى ٨٨.

(٢) البيتان من الطويل، وهما لتوبة بن الحمير في الأغاني ١١/ ٢٢٩، وأمالي المرتضى ١/ ٤٥٠، والحماسة البصرية ٢/ ١٠٨، وسمط اللآلي ١٢٠، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٣١١، وشرح شواهد المغني ٦٤٤، والشعر والشعراء ١/ ٤٥٣، ومغني اللبيب ١/ ٢٦١، والمقاصد النحوية ٤/ ٤٥٣، وهما بلا نسبة في الجنى الداني ٢٨٦، وشرح الأشموني ٣/ ٦٠٠، وشرح ابن عقيل ٥٩٣.

(٣) ٩/ النساء: ٤.
(٤) ١٧/ يوسف: ١٢.
(٥) ٣٣/ التوبة: ٩.
(٦) ١٠٠/ المائدة: ٥.

قال الصبّان[١]: والجندل: الحِجارة. والصّفائح: الحجارة العراض التي تكون على القبور. وزقا: بالزاي والقاف صاح. إلى أن قال السندوبي: ومن اللّطائف ما حكي عن مجنون ليلى أنه لما مات وتزوّجت برجل من أقربائها مَرّا على قبره، فقال لها: هذا قبر الكذّاب فقالت حاشى الله أنه لم يكذب. فقال لها: أليس هو القائل «ولو أن ليلى الخ» فقالت له: تأذنني في أن أسَلِّم عليه. فقالت: السلام عليك يا قتيل الغرام، وحليف الوجد والهيام. ففرّ الصّدَى من القبر، فسقطت ميّتة ودفنت عنده، فطلع بعد موتها شجرتان يلف بعضهما على بعض فسبحان مَن حارت الأفكار في عجيب قدرته .اهـ كلامه.

وهذا لا يخفى أنه باطل، ومما يوضحه أن الأبيات لتوبة بن الحمير بدليل قوله: ليلى الأخيليّة، ومجنون ليلى معشوقته ليلى العامريّة. وتوبة صاحب الأبيات في مفاوز الدّهناء، فقبره غير معلوم.

* * *

١٣١٦ ـ (لَـوْ يَشَـأْ طارَ بِهِ ذو مَـيْـعَـةٍ) لاحِـقُ الآطـالِ نَـهْـدٌ ذو خُـصَـلْ[٢]

[ص ٦٤ س ١٦]

استشهد به على أن الجزم بلو ضرورة.

وفي التسهيل وشرحه للدماميني: واستعمالها في المضيّ غالبًا فلذا لا يجزم بها، ولو أريد بها معنى الشّرطيّة إلا اضطرارًا كقوله: لو يشأ طار به الخ.

يصف فرسًا سابقًا، و«الميعة»: النّشاط، وأوّل جري الفرس، و«لاحق الآطال»: أي ضامرها، و«الآطال»: جمع إطْل بكسر الهمزة وسكون الطّاء وهي: الخاصرة. ويقال: إطِل أيضًا بكسرتين كإبْل وإبِل. ويقال لها أيضًا: أيطل، والجمع: أياطل، و«النّهد»: المشرف المرتفع. و«الخُصَل»: جمع خُصْلة بضم الخاء وهي لفيفة من شَعَر، وكقول الآخر:

تامت فؤادك لو يحزنْك ما صنعت إحدى نساء بني ذهل بن شيبانا[٣]

---

(١) شرح الصبان ٤/ ٣٨.

(٢) البيت من الرمل، وهو لعلقمة الفحل في ديوانه ١٣٤، ولامرأة من بني الحارث في الحماسة البصرية ١/ ٢٤٣، وخزانة الأدب ١١/ ٢٩٨، ٣٠٠، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١١٠٨، وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٦٤، ولعلقمة أو لامرأة من بني الحارث في المقاصد النحوية ٢/ ٥٣٩، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ٣٣٤، وتذكرة النحاة ٣٩، والجنى الداني ٢٨٧، وشرح الأشموني ٣/ ٥٨٤، ومغني اللبيب ١/ ٢٧١.

(٣) البيت من البسيط، وهو للقيط بن زرارة في لسان العرب ١٢/ ٧٥ (تيم)، والعقد الفريد ٦/ ٨٤، =

وقد خرّج هذا على أن ضمة الإعراب سكنت تخفيفًا كقراءة أبي عمرو «يَنْصُرْكم[١]: ويُشْعِرْكم[٢]: وَيَأْمُرْكُم[٣]». والأول على لغة مَن يقول شاء يشاء، ثم أبدلت همزة ساكنة كما في العألم والخأتم فليس سكونها للجازم.

والبيت من أبيات ثلاثة نسبها أبو تمام لامرأة من بني الحارث.

* * *

١٣١٧ ـ (لو غَيرُكم عَلِق الزُّبير بِحَبْلِهِ أَدّى الجِوَارَ إلى بَني العَوّامِ)[٤]

[ص ٦٦ س ٥]

استشهد به على أن «لو» لا يليها إلا الفعل ظاهرًا، وأمّا إنْ وليها مُضمرًا فذلك خاصّ بالضّرورة كالبيت.

والأصل: لو علق بغيركم. وسيأتي مزيد كلام على هذه المسألة في الشّاهد الذي يليه.

والخطاب في البيت للفرزدق وقومه يعيرهم بقتل ابن جرموز للزّبير في جوارهم، والبيت من قصيدة لجرير يهجوهم بها.

* * *

١٣١٨ ـ (لَو بغير الماء حَلْقِي شَرِقٌ) كُنْتُ كالغصّان بالماءِ اعتصاري[٥]

[ص ٦٦ س ٦]

استشهد به على ما في البيت قبله.

= وبلا نسبة في جمهرة اللغة ٤١١، وشرح الأشموني ٣/ ٥٨٤، ٦٠٤، وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٦٥، ومغني اللبيب ١/ ٢٧١.

(١) ١٦٠/ آل عمران: ٣، وانظر الإتحاف ١٨١، والغيث للصفاقسي ١٨٥.

(٢) ١٠٩/ الأنعام: ٦، وانظر الإتحاف ١٣٦، ٢١٥، والبحر المحيط ٤/٢٠١.

(٣) ٦٧/ البقرة: ٢، وانظر الإتحاف ٣٦، والبحر المحيط ١/٢٤٩.

(٤) البيت من الكامل، وهو لجرير في ديوانه ٩٩٢، وخزانة الأدب ٥/ ٤٣٢، ٤٣٤، وشرح شواهد المغني ٢/٦٥٧، وبلا نسبة في اللامات ١٢٨، ومغني اللبيب ١/٢٦٨، والمقتضب ٣/٧٨.

(٥) البيت من الرمل، وهو لعدي بن زيد في ديوانه ٩٣، والأغاني ٢/ ٩٤، وجمهرة اللغة ٧٣١، والحيوان ٥/١٣٨، ٥٩٣، وخزانة الأدب ٨/٥٠٨، ١١/١٥، ٢٠٣، وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٥٨، والشعر والشعراء ١/ ٢٣٥، واللامات ١٢٨، ولسان العرب ٤/ ٥٨٠ «غصر»، ٧/ ٦١ (غصص)، ١٠/ ١٧٧ (شرق)، والمقاصد النحوية ٤/ ٤٥٤، وبلا نسبة في الاشتقاق ٢٦٩، وتذكرة النحاة ٤٠، والجنى الداني ٢٨٠، وجواهر الأدب ٢٦٣، وشرح الأشموني ٣/ ٦٠١، وشرح التصريح ٢/ ٢٥٩، وشرح عمدة الحافظ ٣٢٣، والكتاب ٣/ ١٢١، ومغني اللبيب ١/ ٢٦٨.

وفي التسهيل وشرحه للدّماميني في مبحث لو: وربّما وليها اسمان مرفوعان كقوله: «لو بغير الماء حلقي» الخ، لكن بعض الناس يجري ذلك على ظاهره من أن الاسمين مبتدأ وخبر، ويجعل ذلك خاصًا بالضرورة. وكلام المصنّف ساكتٌ عن ذلك.

وذهب الفارسيّ: إلى أنه من النوع الأول. والأصل: لو شرق حلقي هو شرق، فحذف الفعل أوّلاً والمبتدأ آخرًا.

وفي التصريح بعد إنشاد البيت [٢/ ٨٢] فَولِيَ «لو» اسم هو في الظاهر مبتدأ، وشرق خبره. وقيل: وهو مذهب الكوفيين.

واختلف البصريّون في تخريجه، فقال الفارسي: حلقي فاعل بفعل محذوف وشرق خبر مبتدأ محذوف. والأصل: لو شَرِق حَلْقي هو شَرِقٌ، فحذف الفعل أوّلاً، ثم المبتدأ آخرًا.

وخرّجه غيره على إضمار كان الشأنيّة واسمها وجملة ما بعد لو اسميّة خبر كان.

وقوله: شرق: من شَرِق بالماء إذا غَصّ، والغصّان بفتح الغين المعجمة وتشديد الصاد المهملة مِن غَصّ بالطعام، والاعتصار: المَلْجأ.

قال أبو عبيدة: والمعنى لو شَرِقْتُ بغير الماء أسغْتُ شَرَقِي بالماء، فإذا غصصت بالماء فَبِمَ أسيغه؟

والبيت من أبيات لعديّ بن زيد يخاطب بها النّعمان بن المنذر في قصّة مشهورة.

* * *

١٣١٩ ـ (فلو كان حَمْدٌ يُخَلِدُ النّاس لم يَمُتْ ولكنّ حمد النّاس ليس بِمُخْلِدِ)[١]

[ص ٦٦ س ٩]

استشهد به على أن الغالب في «لو» أن يجيء جوابها فعلاً مضارعًا مجزومًا بلم مثل «لم تمت» في البيت. وهو من قصيدة لزهير يرثي بها النّعمان بن المنذر.

* * *

---

(١) البيت من الطويل، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ٢٣٦، وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٤٢، وبلا نسبة في مغني اللبيب ١/ ٢٥٦.

١٣٢٠ ـ (ولو نُعْطَى الخِيارَ لما افترَقْنا) ولكن لا خِيارَ مَعَ اللَّيالِي[1]

[ص ٦٦ س ١٢]

استشهد به على أن اقتران جواب لو باللاّم من غير الغالب. وروي مع الزمان. ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

١٣٢١ ـ (فَلَوْ مُتُّ في يَوْم ولم آتِ عَجْزةً يُضَعِّفُنِي فيها امرؤٌ غيرُ عاقلِ
لأَكْرِمْ بها من مَيتَةٍ إن لَقِيتُها أُطاعِن فيها كُلّ خِرْقٍ مُنازلِ)[2]

[ص ٦٦ س ١٤، ١٥]

الشاهد في لفظ لأكرم بها حيث جاء جواب لو فعل تعجُّب وهو نادر.

وفي شرح التسهيل لأبي حيّان: ومن غريب ما وقع جوابًا للو أفعل في التعجب مصحوبًا باللام. قال عبيد الله بن الحرّ[3]: «فلو مت في يوم» الخ.

الخِرْق بالكسر: الذي يتخرّق للعطاء.

* * *

١٣٢٢ ـ (لو كان قتلٌ يا سَلاَمُ فراحةٌ) لكن فَرَرْتُ مخافةَ أن أُوسَرَا[4]

[ص ٦٦ س ١٦]

استشهد به على أن تصدير جواب لو بالفاء من غير الغالب.

وفي التسهيل وشرحه للدّماميني: وجوابها في الغالب فعل مجزوم بلم نحو: «لَوْ لَمْ يَخَفْ الله لم يَعْصِه».

قال الشّارح: واحترز بقوله في الغالب من جواب جاء على غير ذلك كقوله تعالى: ﴿ولو أنّهم آمنوا واتَّقَوْا لَمَثُوبةٌ﴾[5].

---

(١) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ٢٣١، وخزانة الأدب ٤/ ١٤٥، ١٠/ ٨٢، وشرح الأشموني ٣/ ٦٠٤، وشرح التصريح ٢/ ٢٦٠، وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٦٥، ومغني اللبيب ١/ ٢٧١.

(٢) البيتان من الطويل، وهما لعبيد الله بن الحر الجعفي في أشعار اللصوص ١/ ٢٧٩.

(٣) في الأصل «ابن الجد» وهو تحريف.

(٤) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في تذكرة النحاة ٨٣، وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٦٧، ومغني اللبيب ١/ ٢٧٢.

(٥) ١٠٣/ البقرة: ٢.

قلت: لكن في بعض النسخ أن هذا ونحوه على تقدير قسم تكون له الجملة الاسمية فيكون احترازه بالغالب من ورود الجواب جملة اسميّة بالفاء كقوله:

لـو كـان قـتـل يـا سـلام فـراحـة

الخ. أي: فذلك راحتها. كذا قيل.

قلت: ويمكن أن يكون «راحة» عطفًا على «قتل»، والجواب محذوف أي لو كان قتل تعقبه راحة من هموم الدّنيا لم أفر. ويدلّ عليه قوله: لكن فررت.

وأظن أن ابن المصنف حمل البيت على ذلك يعني أن «لو» تكون جوابًا لذلك القسم وقبل البيت.

قـالـت سَلامةُ لـم يكـن لـك عـادة أن تَـتْـرُكَ الأعـداء حـتـى تُـعـذَرا

وروي: الأبطال موضع الأعداء. ولم أعثر على قائلهما. [٢/ ٨٣].

* * *

١٣٢٣ - (لـو شِئْـتِ قـد نـقـع الـفـؤادُ بِـشَـرْبَـةٍ تَدَعُ الـحـوائِـمَ لا يَـجِـدْن غَـلـيـلا)[١]

[ص ٦٦ س ١٧]

استشهد به على مجيء جواب لو مصدرًا بقد نادرًا. وفي المغني: وورد جواب لو الماضي مقرونًا بقد وهو غريب كقول جرير: «لو شئت قد نقع الفؤاد» الخ.

قال السيوطي: شئت بكسر التاء خطاب لها يعني أمامة المتقدم ذكرها في بيت قبل الشاهد وهو:

لـم أر مِـثْـلَـك يـا أمـام خـلـيـلا أنـأى بـحـاجـتـنـا وأَحْـسَـن قِـيـلا[٢]

و«نقع» بالنون والقاف والعين المهملة: من نقعت بالماء: إذا رويت. يقال شرب حتى نقع أي شفى غليله. ويروى: «بمشرب» بدل «شَرْبةٍ». و«تدع»: تترك. و«الحائم»: الطالب للحاجة من حام يحوم حَوْمًا. وأصله من الحوم حول الماء.

---

(١) البيت من الكامل، وهو لجرير في شرح شواهد الشافية ٥٣، ولسان العرب ٨/ ٣٦١ (نقع)، ومغني اللبيب ١/ ٢٧٢، والمقاصد النحوية ٤/ ٥٩١، وليس في ديوانه، وهو للبيد بن ربيعة في شرح شافية ابن الحاجب ١/ ٣٢، وللبيد أو جرير في لسان العرب ٣/ ٤٤٥ (وجد)، وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٢/ ٥٩٦، وشرح الأشموني ٣/ ٨٨٥، وشرح المفصل ١٠/ ٦٠، والمقرب ٢/ ١٨٤، والممتع في التصريف ١/ ١٧٧، ٢/ ٤٢٧، والمنصف ١/ ١٨٧.

(٢) البيت لجرير في ديوانه ٣٦٤ (طبعة دار صادر)، وللبيد بن ربيعة في تاج العروس ٩/ ٢٥٣ (وجد).

ويروى بدله: الصّوادي جمع صادية من الصدى، وهو العطش، و«الغليل» بالغين المعجمة: حرارة العطش.

والبيتان من قصيدة لجرير يهجو بها الفرزدق وقومه.

* * *

١٣٢٤ ـ (لولا الحياءُ وباقي الدِّينِ عِبْتُكما) ببعض ما فيكما إذْ عِبْتُما عَوَرِي[١]

[ص ٦٧ س ٤]

استشهد به على أن حذف اللام من جواب لولا ضرورة أو قليل.

والبيت من شواهد الزّمخشري قال شارحها: هو لابن مقبل.

في سورة الحجر عند قوله تعالى: ﴿وقالوا يا أيها الذي نُزِّل عليه الذِّكر إنك لمجنونٌ لَوْ ما تأتينا بالملائكة إن كُنتَ من الصّادقين﴾[٢] كان هذا النّداء منهم على وجه الاستهزاء كما قال فرعون: ﴿إنّ رَسولَكُم الذي أُرْسِل إليكم لَمَجنون﴾[٣]، وكيف يقرّون بنزول الذّكر عليه، وينسبون إليه الجنون.

والتّعكيس في كلامهم للاستهزاء والتّهكم مذهب واسع نحو: ﴿فبشّرهم بعذاب أليم﴾[٤]، ﴿إنك لأنت الحليم الرّشيد﴾[٥].

والشاهد في «لو» رُكّبت مع «لا» و«ما» المبيّنين معنى امتناع الشيء لوجود غيره ومعنى التحضيض كما قال ابن مقبل، أي هلاّ تأتينا بالملائكة يشهدون بصدقك ويعضدونك على إنذارك كقوله: ﴿لولا أنزل إليه مَلَكٌ فيكونَ معه نَذيرًا﴾[٦] أو هلاّ تأتينا بالملائكة للعقاب على تكذيبنا لك إن كنت صادقًا، كما كانت تأتي الأمم المكذّبة برسلها.

والشاعر يخاطب رجلين ويقول لهما: لولا الحياء ولولا الدِّين عبتكما ببعض ما فيكما إذا عِبْتُما عَوَرِي.

* * *

---

(١) البيت من البسيط، وهو لابن مقبل في ديوانه ٧٦، والشعر والشعراء ١/ ٤٦٣، ولسان العرب ٧/ ١٢٠ (بعض)، وبلا نسبة في الجنى الداني ٥٩٨، ورصف المباني ٢٤٢.

(٢) ٦، ٧/ الحجر: ١٥. (٣) ٢٧/ الشعراء: ٢٦.

(٤) ٢١/ آل عمران: ٣.

(٥) ٨٧/ هود: ١١. وفي الأصل «أنت» بدون لام.

(٦) ٧/ الفرقان: ٢٥. وفي الأصل «عليه» بدل «إليه».

١٣٢٥ ـ ونُبِّئْتُ لَيْلى أرْسَلَتْ بِشَفاعَةٍ إليّ (فهلاّ نَفْسُ لَيلى شَفِيعُها)[1]

[ص ٦٧ س ١١]

استشهد به على أن «هلاّ» تختص بالفعل ولو مقدَّرًا ولم يبيّن تقديره هنا.

وفي التصريح: تقديره: فهلا كان هو أي الشأن.

وفي الأشموني: فهلاّ كان الشأن نفس ليلى شفيعها.

وفي المغني: أي كان أي الأمر والشأن.

والبيت من شواهد الرّضيّ. قال البغداديّ: على أن الجملة الاسمية قد وقعت فيه بعد أداة التّحضيض شذوذًا.

وهذا البيت أورده أبو تَمّام في أول باب النسيب من الحماسة مع بيت ثان:

أأكْرَمُ مِنْ لَيْلى عليّ فتبتغي به الجاهَ أم كنتُ امرأً لا أُطِيعُها[2]

قال ابن جنيّ: هلاّ من حروف التحضيض وبابه الفعل إلا أنه في هذا الموضع استعمل الجملة المركّبة من المبتدإ والخبر في موضع المركبة من الفعل والفاعل، وهذا في نحو هذا الموضع عزيز جدًّا وكذا قال شراح الحماسة.

وخرّجه ابن هشام في المغني على إضمار كان الشأنيّة، أي: فهلاّ كان هو؛ أي الشأن. ثم قال: وقيل التقدير: فهلاّ شفعت نفسُ ليلى، لأن الإضمار من جنس المذكور أقيس.

وشفيعها على هذا خبر لمحذوف أي هي شفيعها.

ونسب أبو حيّان الوجه الأول لأبي بكر بن طاهر، ونسب الوجه الثاني إلى البصريّين.

---

(١) البيت من الطويل، وهو للمجنون في ديوانه ١٥٤، ولإبراهيم الصولي في ديوانه ١٨٥، ولابن الدمينة في ملحق ديوانه ٢٠٦، وللمجنون أو لابن الدمينة أو للصمة بن عبد الله القشيري في شرح شواهد المغني ١/٢٢١، والمقاصد النحوية ٣/٤١٦، ولأحد هؤلاء أو لإبراهيم الصولي في خزانة الأدب ٣/ ٦٠، وللمجنون أو للصمة القشيري في تخليص الشواهد ٣٢٠، وللمجنون أو لغيره في المقاصد النحوية ٤/٤٥٧، وبلا نسبة في الأغاني ١١/ ٣١٤، وأوضح المسالك ٣/١٢٩، وتخليص الشواهد ٣٢٠، وجواهر الأدب ٣٩٤، والجنى الداني ٥٠٩، ٦١٣، وخزانة الأدب ٨/٥١٣، ١٠/ ٢٢٩، ١١/٢٤٥، ٣١٣، ورصف المباني ٤٠٨، والزهرة ١٩٣، وشرح الأشموني ٢/٣١٦، وشرح التصريح ٢/٤١، وشرح ابن عقيل ٣٢٢، ومغني اللبيب ١/ ٧٤، وشرح الرضي ٤/٥٥، ١٤٣.

(٢) انظر شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٢٢٠، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي ٣/ ١١٥.

ونُبِّىءَ يتعدّى لثلاثة مفاعيل، المفعول الأول: «التاء» وهي نائب الفاعل، و«ليلى» المفعول الثاني، وجملة «أرسلت» في موضع المفعول الثالث.

وقوله «بشفاعة»: أي بذي شفاعة، فالمضاف محذوف أي شفيعًا.

يقول: خُبِّرْتُ أنّ ليلى أرسلت إليّ ذا شفاعة تطلب به جاهًا عندي، هلاّ جعلت نَفْسَها شفيعها.

وقوله: «أأكرم من ليلى» الخ. الاستفهام إنكار وتقريع. أنكر منها استعانتها عليه بالغير.

وقوله: «فتبتغي» منصوب في جواب الاستفهام لكنّه سكّنه ضرورة.

و«أم» متّصلة، كأنه قال لها: أيّ هذين توهّمتْ، طَلَب إنسان أكْرَم عليّ منها أم اتّهامها لطاعتي [لها][1]. وخبر «أكرمُ عليّ» محذوف، والتقدير: أكرم من ليلى موجودًا في الدنيا.

قال: والبيتان نسبهما ابن جنيّ في إعراب الحماسة للصِّمَّة بن عبد الله القُشَيْرِيّ، ثم ذكر سببهما، وترجم الصمّة المذكور.

ثم قال: «تتمة» نسب العينيّ البيت الشاهد إلى قيس بن الملوّح، قال: ويقال: قائله ابن الدُّمينة، ونسبه ابن خَلِّكان في (وفيات الأعيان) ـ على ما استقر تصحيحه في آخر نسخة منها ـ لإبراهيم بن الصّولي، وأن أبا تمام أورده في باب النسيب من الحماسة. وذكر أن وفاة إبراهيم بن الصّولي في سنة ثلاث وأربعين ومائتين، ووفاة أبي تمام في سنة اثنتين وثلاثين ومائتين. والله تعالى أعلم.

* * *

١٣٢٦ ـ (رَأَتْ رَجُلاً أَيْمَا إذا الشَّمْسُ عارَضَتْ) فَيَضْحَى وَأَيْما بالعَشِيّ فَيَخْصَرُ[2]

[ص ٦٧ س ١٩]

استشهد به على أن أمّا بالفتح والتّشديد يقال فيها: أيما بإبدال ميمها الأولى ياء.

---

(١) إضافة من الخزانة.

(٢) البيت من الطويل، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ٩٤، والأزهية ١٤٨، والأغاني ١/٨١، ٨٢، ٩/٨٨، وخزانة الأدب ٥/٣١٥، ٣٢١، ١١/٣٦٧، ٣٦٨، ٣٧٠، وشرح شواهد المغني ١٧٤، والمحتسب ١/٢٨٤، ومغني اللبيب ١/٥٥، ٥٦، والممتع في التصريف ١/٣٧٥، وبلا نسبة في تذكرة النحاة ١٢٠، والجنى الداني ٥٢٧، ورصف المباني ٩٩، وشرح الأشموني ٣/٦٠٨، ولسان العرب ١٤/٤٧٧ (ضحا).

والبيت من شواهد الرضي. قال البغدادي: على أن ابن خروف قال: قد تبدل الميم الأولى من أمّا ياء كما في البيت. أقول: أورده أبو العباس المبرد في الكامل في ثلاثة مواضع[1]، فرواه في أول الثلث الثالث بالإبدال في الأول فقط، ورواه في الثلث الأول على الأصل في موضعين بلا إبدال، ورواه في أوائله بالإبدال في الموضعين.

والضمير في «رأت» يعود إلى نُعْم المتقدّم ذكرها قبل الشاهد؛ وهي محبوبة الشّاعر. وجملة «أيما إذا الشمس عارضت» صفة لـ«رجلاً»، والأصل: رجلاً يَضْحى وقت معارضة الشمس إياه، ويخصر بالعشيّ فهو أخو سفر يَصْلى الحَرّ والبرد بلا ساتر، فجيء بأيما للتفصيل. و«إذا»: ظرف ليضحى، قدّم عليه لوجوب الفصل بين أمّا والفاء، و«الشمس»: فاعل فعل محذوف أي عارضته. ومعارضة الشمس: ارتفاعها حتى تصير في حيال الرأس.

وقال ابن السيد: «عارضت»: صارت قبالة العيون في القبلة، و«يضحى»: أي يبرز، و«يخصر»: يبرد، يقال: خصر الرجل إذا آلمه البرد في أطرافه.

والبيت من قصيدة لعمر بن أبي ربيعة المخزوميّ.

* * *

١٣٢٧ ـ (مَن يَكُ ذا بَتٌّ فهذا بَتّي) مُقَيِّظٌ مُصَيِّفٌ مُشَتّي[2]

[ص ٦٧ س ٢٦]

استشهد به على أنه قد يجيء الشرط على ما ظاهره عدم التوقّف عليه. قال: ألا ترى أن بَتّهُ موجود؛ كان لغيره بتّ أم لم يكن؟.

وفي البيت شاهد آخر، وهو تعدّد خبر المبتدأ الواحد من غير عطف، وتقدّم بيانه في صحيفة ٧٨ من الجزء الأول.

* * *

(١) الكامل ٩٨، ٣٨٤، ١١٥٣.

(٢) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ١٨٩، وجمهرة اللغة ٦٢، والمقاصد النحوية ١/ ٥٦١، وبلا نسبة في الإنصاف ٢/ ٧٢٥، وتخليص الشواهد ٢١٤، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٣، وشرح الأشموني ١/ ١٠٦، وشرح ابن عقيل ١٣٢، وشرح المفصل ١/ ٩٩، والكتاب ٢/ ٨٤، ولسان العرب ٢/ ٨ (بتت)، ٧/ ٤٥٦ (قيظ)، ٩/ ٢٠١ (صرف) ١٤٠/ ٤٢١ (شتا)، وتقدم الرجز برقم ٣٣٨.

١٣٢٨ ـ (فأمّا القِتالُ لا قِتالَ لَدَيْكُمُ) ولكِنَّ سيرًا في عِرَاضِ المواكِبِ[(١)]

[ص ٦٧ س ٣٣]

استشهد به على أنه قد يحذف الفاء من جواب أمّا.

وفي البيت شاهد آخر وهو حذف الفاء الدّاخلة على خبر المبتدأ الواقع بعد أما ضرورةً، فإن «القتال» مبتدأ، وجملة «لا قتال لديكم» خبر. والرّابط العموم الذي في [٢/ ٨٥] اسم لا.

«المواكب»: جمع موكب، وهم الجماعة رُكْبانًا أو مشاةً أو ركّاب الإبل للزينة. وقبل البيت:

فضحتم قريشًا بالفِرار وأنتم قُمُدُّوَن سُودانٌ عظامُ المناكب[(٢)]

قال عبد القادر البغدادي: القُمُدُّ بضم القاف والميم وتشديد الدّال: الطويل. وقيل: الطويل العنق الضّخمة من القَمَد بفتحتين وهو الطول. وقيل: ضخامة العنق في طول. والوصف أقمد وقُمُدّ، والأنثى قَمْداء وقَمُدّة وقمدّانية.

و«السّودان»: أراد به الأشراف جمع سود، وهو جمع أسود أفعل تفضيل من السّيادة.

والبيتان للحارث بن خالد المخزومي. كذا قال ابن خَلَف.

وقال صاحب الأغاني[(٣)]: هما مما هجا به قديمًا [بني][(٤)] أسيد بن أبي العيص بن أُميّة بن عبد شمس.

وهذا الغلط لا ينقضي العجب من عدم تنبيه البغداديّ له مع حِدّة ذهنه، لأن سودان جمع أسود من السّواد بدليل أن الشّاعر يهجوهم، فكيف يناقض نفسه بأن يقول: إنهم

---

(١) البيت من الطويل، وهو للحارث بن خالد المخزومي في ديوانه ٤٥، وخزانة الأدب ١/ ٤٥٢، وبلا نسبة في أسرار العربية ١٠٦، والأشباه والنظائر ٢/ ١٥٣، وأوضح المسالك ٤/ ٢٣٤، والجنى الداني ٥٢٤، وسر صناعة الإعراب ٢٦٥، وشرح شواهد الإيضاح ١٠٧، وشرح شواهد المغني ١٧٧، وشرح ابن عقيل ٥٩٧، وشرح المفصل ٧/ ١٣٤، ٩/ ١٢، والمنصف ٣/ ١١٨، ومغني اللبيب ٥٦، والمقاصد النحوية ١/ ٥٧٧، ٤/ ٤٧٤، والمقتضب ٢/ ٧١، وأمالي ابن الشجري ١/ ٢٨٥، ٢٩٠، ٢/ ٣٤٨، وشرح التصريح ٢/ ٢٦٢، وشرح الأشموني (١/ ١٩٦، ٢٢٤، ٤/ ٤٥). والأغاني ١/ ٣٨ «طبعة دار الكتب».

(٢) ديوان الحارث بن خالد المخزومي ٤٥، والأغاني ١/ ٣٨ ضمن أخبار معبد.

(٣) انظر الأغاني ١/ ٣٨.

(٤) إضافة من خزانة الأدب ١/ ٤٥٢.

أسياد. وقوله: «مما هجا به» غلط أيضًا لأن الحارث بن خالد لا يعبّر عنه صاحب الأغاني بأنه قديم، بل مراده مما هجوا به في الجاهليّة[١]. وعليه فصواب العبارة: مِمّا هُجِي به بَنُو أسيد ببناء هُجِي للمفعُول، ورفع بَنِي على أنه نائبه.

* * *

(١) في الأغاني: (وهذا شعر هُجُوا به قديمًا).

[الحُرُوف غير العَاطِفة]

١٣٢٩ ـ (طَرِبْتُ وما شوقًا إلى البيضِ أَطْرَبُ   ولا لَعِبًا مِنِّي وذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ)(١)

[ص ٦٩ س ٤]

استشهد به على حذف همزة الاستفهام، لأنها أصل أدواته. والتّقدير: أو ذو الشّيب يلعب؟

وفي المغني: والألف أصل أدوات الاستفهام، ولهذا اختصّت بأحكام، أحدها: جواز حذفها سواء تقدّمت على أم كقول عمر بن أبي ربيعة:

بدا لي منها مِعْصَمٌ حِين جَمَّرَتْ   وكـفٌّ خـضـيـبٌ زُيِّـنَـتْ بِـبَـنـانِ

فـوالله مـا أَدْرِي وإن كـنـت داريًـا   بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الـجَـمْـر أم بِثَمانِ(٢)

أراد: أبسبع، أم لم تتقدمها كقول الكميت: «طربت وما شَوْقًا» الخ، أراد أو ذو الشّيب يلعب؟

قال السّيوطي في شرحه: قوله· طربت بكسر الراء. والطّرب: خِفّة تصيب الإنسان لشدّة سرور وحزن، وأطربه غيره وَتَطَرَّبه.

واستشهد أبو حيان بالبيت على تقديم المفعول له على عامله ردًّا على مَن مَنع ذلك، فإن «شَوْقًا» مفعول له مقدّم على عامله وهو «أطرب» والبيض من النساء: جمع بيضاء، واللّعب واللهو قيل: مترادفان.

---

(١) البيت من الطويل، وهو للكميت في جواهر الأدب ٣٦، وخزانة الأدب ٤/٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٩، ١١/١٢٣، وشرح شواهد المغني ٣٤، والمحتسب ١/٥٠، ٢/٢٠٥، ومغني اللبيب ١٤، والمقاصد النحوية ٣/١١٢، وتقدم برقم ٧٦١.

(٢) البيتان من الطويل، وهما لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ٢٦٦، وسيعاد البيت الثاني برقم ١٦١٠.

وفرقت طائفة بينهما بفرق دقيق بينته في «أسرار التنزيل». وقوله: «وذو الشيب» على حذف ألف الاستفهام الإنكاري. وهو محل الاستشهاد وتقدّم الاستشهاد بهذا البيت في صحيفة ١٦٧ من الجزء الأول.

* * *

١٣٣٠ ـ (أقبلْتُ من عند زياد كالخَرِفْ تَخُطُّ رجلاي بخطٍّ مختلفْ
تُكَتِّبان في الطريق لامَ الِفْ)[١]

[ص ٦٩ س ٢٩]

استشهد به على أنَّ قولَ المعلمين «لام الف» خطأ، وأنَّ أبا النجم لم يصب في هذا الرّجز، فلذلك قال: فلعلّه تلقاه من أفواه العامّة.

ونسب في الأصل هذا القول لابن جنّي[٢]. وظاهر كلام سيبويه أنه غير لَحْن، ولفظه[٣]: واعلم أن الخليل كان يقول: إذا تهجّيت فالحروفُ حالُها كحالها في المعجم والمَقْطَع، تقول لام ألف، وقاف لام قال:

تُكَتِّبان في الطَّريقِ لامَ الِفْ

قال الأعلم[٤]: ألقى حركة الألف على ميم لام، وكانت ساكنة. وليست هذه الحركَة بحركة يعتدّ بها، وإنما هي تخفيف الهمزة بإلقاء الحركة على ما قبلها.

يصف أنه شرب عند زيادٍ [٢/ ٨٦] فَسَكِر، فلمّا أراد المشي لم يملك نفسه كما لا يملكها الخرف، وهو الهَرِم والمتقارب اهـ.

والبيت من شواهد الرّضي أيضًا. قال البغدادي: على أن مقصود الشّاعر اللاّم والهمزة لا صورة (لا)، فيكون معناه: أنه تارة يمشي مستقيمًا فتخط رِجلاه خطًّا شبيهًا بالألف، وتارةً يمشي مُعْوجًّا فتخطّ رجلاه خطًّا شبيهًا باللاّم. وعليه فالظّاهر أن يقول: لامًا وألفًا. ووجهه أنه حذف التّنوين من الأول مِن باب الوصل بِنيّة الوقف، وحذف العاطف ووقف على الثّاني على لغة ربيعة. وليس في واحد من هذه الثلاثة ضرورة.

---

(١) الرجز لأبي النجم في خزانة الأدب ١/ ٩٩، والخصائص ٣/ ٢٩٧، وسر صناعة الإعراب ٦٥١، وشرح شواهد الشافية ١٥٦، وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٩٠، ولسان العرب ٩/ ٦٢ (خرف)، ومغني اللبيب ١/ ٣٧٠، وبلا نسبة في شرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٢٢٣، والكتاب ٣/ ٢٦٦، ولسان العرب ١/ ٦٩٨ (كتب)، ٧/ ٢٨٨ (خطط)، والمقتضب ١/ ٢٣٧، ٣/ ٣٥٧، والخصائص ٣/ ٢٩٧، وشرح الرضي ١/ ٦٦.

(٢) سر صناعة الإعراب ٦٥١.

(٣) كتاب سيبويه ٣/ ٢٦٦.

(٤) شرح الأعلم ٢/ ٣٤.

ووجّه هذا البيت ابن جِنّي في سر الصناعة بوجهين آخرين، فقال[1]: إنما أراد كأنهما تَخُطّان حروف المعجم، لا يريد بعضها دون بعض، وقد يمكن أنه أراد بقوله «لام الف» شكل «لا»، فإنه تلقّاه من أفواه العامة لأن الخطّ ليس له تعلّق بالعرب، ولا عنهم يؤخذ.

وقول مَن لا خِبْرة له بحروف المعجم كالمعلّمين. لام الف خطأ، وصواب النّطق به «لا»، فإنه اسم الألف اللّينة التي تكون قبل الياء في آخر حروف المعجم.

وفيما قاله نظر من وجهين:

الأول: قال الدّماميني في شرح المغني: نسبة العربيّ الفصيح إلى أنه اعتمد في النطق على العامّة أمر بعيد لا يلتفت إليه. وقوله لأن الخط لا تعلّق له بالفصاحة ساقط، لأنّ ما صدر عنه لفظٌ لا خَطّ.

والثاني: أن قوله: لام الف خطأ [ممنوعٌ][2]، فإنه قد ورد في الشّعر، أنشد أبو زيد في نوادره لراجزٍ يصف جندبًا، وقيل: غرابًا:

بِخَطِّ لامِ ألفٍ موصولِ والزّاي والرا أيّما تهليلِ[3]

* * *

١٣٣١ ـ (ألا يا عِبادَ اللّهِ قَلْبِي مُتَيَّمٌ) بأَحْسَنِ مَنْ صَلّى وأَفْضَلِهِمْ نَفْلا[4]

[ص ٧٠ س ١٩]

استشهد به على كثرة مجيء «ألا» الاستفتاحية قبل النّداء. ولم أعثر على قائله.

* * *

١٣٣٢ ـ (ها إنّ ذِي عِذْرَةٌ إنْ لا تَكُنْ نَفَعَتْ فَإنَّ صاحِبَها مُشارِكُ النَّكَدِ)[5]

[ص ٧٠ س ٢٢]

---

(١) سر صناعة الإعراب ٦٥١. (٢) إضافة من الخزانة ١/٩٩.

(٣) الرجز بلا نسبة في خزانة الأدب ١/١٠٠، ١١٢، ١١٧، وسر صناعة الإعراب ٢/٧٨٧، ولسان العرب ٥/٣٩٧ (قلز)، ١١/٧٠٣ (هلل)، ١٤/٣٥٢ (زيا).

(٤) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الحيوان ٣/٥٢٥، وشرح قطر الندى ٢٠٢، والدرة الفاخرة ١/٢٠٠، والكامل ٥٩٥، والحلل لابن السيد ١٩٣.

(٥) البيت من البسيط، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ٢٨، والجنى الداني ٣٤٩، وخزانة الأدب ٥/٤٥٩، وشرح المفصل ٨/١١٣، ولسان العرب ٤/٥٤٥، (عذر)، ١٥/٤٤٥ (تا)، ١٥/٤٧٥ (ها)، وبلا نسبة في خزانة الأدب ١١/١٩٤، ١٩٥، وشرح الأشموني ١/٦٦، ٣/٧٧٢، وشرح شافية ابن الحاجب ١/١٨٠، وشرح الرضي ٢/٤٨٣، ٤/٤٢٢.

استشهد به على قلة مجيء «ها» التي معناها التنبيه مع غير ضمير الرفع المنفصل واسم الاشارة.

والبيت من شواهد الرّضي أيضًا، استشهد به على هذه المسألة. قال البغداديّ: على أنّ الفصل بين «ها» وبين «تا» [بغير إنّ وأخواتها قليلٌ سواء كان الفاصل قسمًا كما تقدم أو غيره كما هنا، فإنّ الفاصل هنا إنَّ][1] و«تا» اسم اشارة بمعنى هذه لما ذكره قبله في القصيدة من يمينه على أنه لم يأت بشيء يكرهه.

و«تا»: مبتدأ، و«عِذْرَة»: خبرها. وهي بكسر العين اسم لِلعُذْر بضمّها.

واستشهد به[2] أيضًا في باب اسم الاشارة. قال البغداديّ: على أن الفصل بين ها وبين تا بغير إن وأخواتها قليل. سواء كان الفاصل قسمًا كما تقدّم، أو غيره كما هنا، فإن الفاصل هنا إن، وتا: اسم إشارة لمؤنث بمعنى هذه وروي: ها إن ذي عُذرةٌ.

وروى أبو عبيدة: وإنّ ها عِذرة، فلا شاهد فيه على روايته. اهـ الغرض منه.

قوله: «سواء كان الفاصل قَسَمًا كما تقدّم» يعني في قول زهير:

تَـعَـلَّـمَـنْ هـالـعـمـر الله ذا قَـسَـمًـا ... فاقْدِر بذرْعِك وانظر أين تَنْسَلِكُ[3]

والبيت الشّاهد من قصيدة للنّابغة الذبياني.

* * *

١٣٣٣ ـ (ألا يَا اسْلَمِي يا دَارَ مَيِّ على البِلَى) ... ولا زالَ مُنْهَلاً بجَرْعائِكِ القَطْرُ[4]

[ص ٧٠ س ٢٣]

استشهد به على أن «ألا» يلي فعل الأمر غالبًا. وتقدّم الكلام على هذا البيت مستوفًى في صحيفة ٣.

* * *

١٣٣٤ ـ (يـا لَـعْـنَـةُ الـلّـهِ والأقـوامِ كُـلِّـهِـمِ ... والصّالِحين على سَمْعانَ مِن جارِ)[5]

[ص ٧٠ س ٢٥]

---

(١) في الأصل: «على أن الفصل بين «ها» وبين «تا» بإن، وهي غير قسم وغير ضمير مرفوع منفصل قليل، والتصويب من الخزانة ٥/ ٤٥٩ فيما دونته في المتن.

(٢) يقصد الرضي في شرحه ٤/ ٤٢٢.

(٣) تقدم الشاهد برقم ٢٠٧.

(٤) تقدم الشاهد برقم ٣٥٣، ١٠٠١.

(٥) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ٤٤٨، والإنصاف ١/ ١١٨، والجنى الداني ٣٥٦، وجواهر الأدب ٢٩٠، وخزانة الأدب ١١/ ١٩٧، ورصف المباني ٣، ٤، وشرح أبيات=

[٢/٨٧] استشهد به على أن «يا» التي للتنبيه قد يليها الجملة الاسمية.

وتقدم الكلام على هذا البيت مستوفى في صحيفة ٥٠ من الجزء الأول.

* * *

١٣٣٥ ـ (أما والّذي أبكى وأَضحَك والّذي أمات وأحيا والذي أَمْرُه الأمْرُ)(١)

[ص ٧٠ س ٢٧]

استشهد به على أن «أما» التي للاستفتاح والتنبيه يكثر مجيئها قبل القسم كالمثال في البيت.

واستشهد به الدمامينيّ في شرح التسهيل على ما هنا، قال: وفي حاشية الكشاف للتفتازاني أن جواب القسم قوله:

لقد تَرَكْتِني أحسُد الوَحْش أن أرى أليفين منها لا يَروعهما الذّعْرُ

واستشهد به في المغني على هذه المسألة أيضًا. والبيت من قصيدة لأبي صخر الهذليّ.

* * *

١٣٣٦ ـ (ما تَرَى الدَّهرَ قد أباد مَعَدًّا وأباد السَّراةَ من عَدْنانِ)(٢)

[ص ٧٠ س ٢٩]

استشهد به على أن «أما» التي للاستفتاح والتنبيه تحذف همزتها كما في البيت.

والأصل: أما ترى الدهر. وكذا استشهد به فى المغني. قال السّيوطي في شرحه: أورده جماعة ولم يعزوه إلى قائله.

و«ما» أصلها «أما» حذفت منها الهمزة. وأباد: أهلك وأذهب. ومعد بن عدنان: أبو العرب، والسّراة بفتح السّين: جمع سَرِيّ، وهم الخيار والسادات، ولم يجمع فعيل

= سيبويه ٢/٣١، وشرح شواهد المغني ٢/٧٩٦، وشرح المفصل ٢/٢٤، ٤٠، والكتاب ٢/٢١٩، واللامات ٣٧، ومغني اللبيب ٢/٣٧٣، والمقاصد النحوية ٤/٢٦١. وتقدم برقم ٦٧٧.

(١) البيت من الطويل، وهو لأبي صخر الهذلي في الأغاني ٢٣/٢٨١، وشرح أشعار الهذليين ٢/٩٥٧، وشرح شواهد المغني ١/٦٩، ٢١٠، والشعر والشعراء ٢/٥٦٧، ولسان العرب ٢/١٥٥ (رمث)، وبلا نسبة في تخليص الشواهد ١٧٠، وجواهر الأدب ٣٣٦، ٣٣٨، ورصف المباني ٩٧، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٧٣٠، وشرح المفصل ٨/١١٤، ومغني اللبيب ١/٥٤.

(٢) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/٢٦١، والجنى الداني ٢٩٣ (وفيه «قحطان» مكان «عدنان»)، وشرح شذور الذهب ١٧٣، ومغني اللبيب ١/٥٥، وشرح شواهد المغني ١/١٧٣.

على فَعلة غيره. ومن ثَمّ قال في القاموس: إنه اسم جمع لا جمع. وأنكر السهيلي في الروض الأنف أيضًا كونه جمعًا.

* * *

١٣٣٧ ـ (أَحَقًّا أنّ جِيرَتَنا استَقلُّوا) فَنِيَّتُنا وَنِيَّتُهم فَرِيقُ[١]

[ص ٧١ س ٢]

استشهد به على أن أما نصب على الظرفيّة بمعنى حَقًّا على القول بأنها مركبة من همزة الاستفهام و«ما» التي بمعنى: شيء.

وفي المغني في مبحث أما: الثاني أن تكون بمعنى حقًّا، أو أحقًّا، على خلاف في ذلك سيأتي، وهذه تُفتح «أن» بعدها كما تفتح بعد حقًّا.

وهي حرف عند ابن خروف، وجعلها مع أن ومعموليها كلامًا تركّب من حرف واسم كما قاله الفارسي في يا زيد.

وقال بعضهم: هي اسم بمعنى حقًّا. وقال آخرون: هي كلمتان، الهمزة للاستفهام و«ما» اسم بمعنى شيء، وذلك الشّيء حقّ فالمعنى أحقًّا، وهذا هو الصواب. وموضع «ما» النّصب على الظرفية كما انتصب حقًّا على ذلك في نحو قوله:

أحقًّا أنَّ جيرتنا استقلوا

الخ.

وهو قول سيبويه[٢]، وهو الصّحيح بدليل قوله:

أفي الحقّ أنّي مغرمٌ بك هائم وأنك لا خلّ هواك ولا خمرُ[٣]

فأدخل عليها في وأن وصلتها مبتدأ والظّرف خبره.

---

(١) البيت من الوافر، وهو للمفضل النكري في الأصمعيات ٢٠٠، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٠٨، وشرح شواهد المغني ١/ ١٧٠، ولرجل من عبد القيس أو للمفضل بن معشر البكري في تخليص الشواهد ٣٥١، والمقاصد النحوية ٢/ ٢٣٥، وللعبدي في خزانة الأدب١٠/ ٢٧٧، والكتاب ٣/ ١٣٦، وبلا نسبة في الجنى الداني ٣٩١، وشرح الأشموني ١/ ٩٢، ولسان العرب ١٠/ ٣٠١ (فرق)، ومغني اللبيب ١/ ٥٤، ٦٨.

(٢) انظر كتاب سيبويه ٣/ ١٣٤ ـ ١٣٥.

(٣) البيت من الطويل، وهو لفائد بن المنذر في شرح التصريح ١/ ٣٣٩، والمقاصد النحوية ٣/ ٨١، ولعابد بن المنذر في شرح شواهد المغني ١/ ١٧٢، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٢٣٢، وتخليص الشواهد ١٧٧، وخزانة الأدب ١/ ٤٠١، ١٠/ ٢٧٤، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٢٦٧، ومغني اللبيب ١/ ٥٥.

وقال المبرّد: حقًّا مصدر لحقّ محذوف، وأن وصلتها فاعل.

قال السّيوطيّ في شواهده: والجيرة بكسر الجيم جمع جار. واستقلوا: نهضوا مرتفعين. والنّية: الجهة التي ينوونها.

يصف افتراقهم عند انقضاء المرتع ورجوعهم إلى محاضرهم.

قال الأعلم في شرح هذا البيت: والفريق يقع للواحد والمذكر وغيره كصديق وعدو.

قال: هو مطلع قصيدة للمفضل النكريّ من عبد القيس واسمه: عياض بن معشر بن سمي، وإنما سمي مفضّلاً لهذه القصيدة. وتسمى هذه القصيدة المُنْصفة.

وقال صاحب الحماسة البصرية[(١)]: هو لعامر بن أسحم بن عديّ الكندي، شاعر جاهليّ.

* * *

١٣٣٨ ـ (وَتَرْمِينَني بالطَّرْفِ أَيْ أَنْتَ مُذْنِبٌ) وتَقْلِينَنِي لكن إيَّاكِ لا أَقْلِي[(٢)]

[ص ٧١ س ١٣]

استشهد به على أنَّ «أي» تجيء لتفسير الجملة كما تفسّر المفرد.

واستشهد به في المغني على أنها تقع تفسيرًا للجمل. [٢/ ٨٨].

قال السّيوطي في شرحه: «ترمينني»: تشير إليّ، و«الطّرف»: البصر، و«تقلينني»: تبغضينني. يقال قلاه يقليهِ قلًى وقلاء، ويقال في لغة طيىء: قَلاه يَقْلاه. وقوله: «لكن إياك»، قال الزمخشري[(٣)]: «لكن أنا» فحذف الهمزة وألقى حركتها على النون فتلاقى النون. وإياك مفعول أقلي قدم عليه لرعاية القافية.

والمعنى لكن أنا لا أقليك.

والبيت استشهد به المصنّف على وقوع أي تفسيرًا للجمل.

---

(١) الحماسة البصرية ١/ ٥٣.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في تذكرة النحاة ٢٣، والجنى الداني ٢٣٣، وجواهر الأدب ٢١٨، ٤١١، وخزانة الأدب ١١/ ٢٥٥، ٢٢٩، وشرح شواهد المغني ١/ ٢٣٤، ٢/ ٨٢٨، وشرح المفصل ٨/ ١٤٠، ومغني اللبيب ١/ ٧٦، وشرح الرضي ٤/ ٤٣٨، وتقدم الشاهد برقم ٩٦٨.

(٣) هذا القول ليس للزمخشري، حيث ورد الشاهد في المفصل ٣١٣، وفي شرح المفصل ٨/ ١٤٠: (وقوله: «لكن إياك»، لكن بمعنى الشأن، والحديث والهاء منوية، وإياك: مفعول «أقلي» قُدِّم عليه، والمراد: لكنه، أي لكن الأمر والشأن لا أقليك فلما تقدم الكاف أتى بالضمير المنفصل).

وقد استشهد ابن الشّجريّ وغيره بالبيت على أنه يقال: قلى يقلي.

والبيت من شواهد الرّضي. قال البغداديّ: على أن «أي» فيه حرف تفسير للجملة قبله.

قال ابن يعيش[1]: قوله: أي أنت مذنب تفسير لقوله: ترمينني بالطرف إذ كان [معنى][2] «ترمينني بالطرف» تنظر إليّ نظر مُغْضَب، ولا يكون ذلك إلا عن ذنب.

وقد أطال البغدادي من كثرة النقول في شرحه فارجع إليه في حروف التفسير. قال: وهذا البيت لم أقف على تتمته وقائله مع أنه مشهور قلّما خلا منه كتاب نحويّ. والله أعلم.

* * *

١٣٣٩ ـ [ألا إنّني شَرِبْتُ أَسْوَدَ حالكا ... ألا بَجَلي مِنَ الشَّرابِ ألا بَجَلْ][3]

* * *

١٣٤٠ ـ (قَومي هُمُ قتلوا ـ أُمَيمَ ـ أخي ... فإذا رميتُ يُصيبُني سَهْمِي

فَلَئِنْ عَفَوْتُ لأعفُوَنْ جللاً ... ولَئِنْ سَطَوْتُ لأوهِنَنْ عَظْمِي)[4]

[ص ٧٢ س ٤، ٥]

استشهد به على أنّ «جلل» حرف جواب كنعم. ويرد اسمًا بمعنى عظيم كالمثال في قوله: جللاً.

وفي المغني: «جَلَلْ» حرف بمعنى: «نعم»، حكاه الزّجاج في كتاب «الشجرة»، واسم بمعنى: عظيم، أو يسير، أو أَجَلّ، فمن الأول قوله: «قومي هم» ـ البيتين.

---

(١) شرح المفصل ٨/ ١٤٠.

(٢) إضافة من شرح المفصل ٨/ ١٤٠.

(٣) سقط البيت من الأصل، وهو من الطويل، لطرفة بن العبد في ديوانه ٧٥، وجمهرة اللغة ١٢٧٥، والجنى الداني ٤٢٠، وخزانة الأدب ٦/ ٢٤٧، ٢٥٠، وشرح شواهد المغني ١/ ٣٤٥، ولسان العرب ٣/ ٢٢٧ (سود)، والمقاصد النحوية ١/ ٣٨١، وتاج العروس (بجل)، وبلا نسبة في رصف المباني ١٥٣، ومغني اللبيب ١/ ١١٢، ونوادر أبي زيد ٨٣.

(٤) البيتان من الكامل، وهما للحارث بن وعلة في سمط اللآلي ٣٠٥، ٥٨٤، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٢٠٤، وشرح شواهد المغني ١/ ٦٣، ولسان العرب ١١/ ١١٨ (جلل)، والمؤتلف والمختلف ١٩٧، وبلا نسبة في خزانة الأدب ١٠/ ٢٣، ولسان العرب ١٣/ ٤٥٣ (وهن)، ومغني اللبيب ١٢٠.

قال السيرطي في شرحهما: يقول: قومي هم الذين فجعوني بأخي، فإذا رمت الانتصار منهم عاد ذلك بالنكاية في نفسي لأن عز الرّجل بعشيرته. فإن تركت طلب الانتقام صفحت عن أمر عظيم، وإذا انتقمت منهم أوهنت عظمي.

و«السّطو»: الأخذ بعنف، و«الجَلَل»: من الأضداد يكون للحقير وللعظيم، وهو المراد هنا، و«أخي» مفعول قتلوا، و«أميم»: منادى حذف منه حرف النّداء، وهو مرخم أميمة على لغة الانتظار، والبيتان من قصيدة للحارث بن وعلة بن ذهل بن شيبان الذّهليّ.

* * *

١٣٤١ - بِقَتْلِ بَنِي أَسَدٍ رَبَّهُم (ألا كُلُّ شَيْءٍ سِوَاهُ جَلَلْ)[1]

[ص ٧٢ س ٦]

استشهد به على أن جللاً يجيء بمعنى حقير.

وفي المغني بعد كلامه السّابق: ومن الثاني نحو قول امرىء القيس وقد قتلوا أباه:

ألا كل شيء سواه جلل

وقبل الشطرين:

أرقت لبرقٍ بليل أَهَلْ يُضِيءُ سناه بأعلى الجَبَل[2]

* * *

١٣٤٢ - (رَسْمِ دارٍ وَقفْتُ في طَلَلِهْ كِدْتُ أَقْضِي الحياةَ من جَلَلِهْ)[3]

[ص ٧٢ س ٨]

استشهد به على أن جللاً تكون بمعنى: من أجل كذا.

وفي المغني بعد قسميه السّابقين: ومن القسم الثالث قولهم: فعلت كذا جللك: قال جميل: وأنشد البيت. وتقدّم الكلام على هذا البيت في صحيفة ٥٢.

* * *

(١) البيت من المتقارب، وهو لامرىء القيس في ديوانه ٢٦١، وخزانة الأدب ١٠/٢٣، وشرح شواهد المغني ١/٣٦٤، ولسان العرب ١١/١١٧ (جلل)، وبلا نسبة في مغني اللبيب ١/١٢٠.

(٢) ديوان امرىء القيس ٢٦١.

(٣) تقدم الشاهد برقم ٩٨٧، ١١٤٣.

١٣٤٣ ـ وقُلْنَ على البردِيّ أول مَشْرَبِ (أجلْ جيْرِ إن كانت رِوَاءَ أسافِلُهْ)[1]

[ص ٧٢ س ١٢]

استشهد به على أن جير لو لم تكن حرفًا ما وكدت «أجل» وتقدم الكلام عليه في صحيفة ٥٢.

* * *

١٣٤٤ ـ (إذا تقول «لا» ابنةُ العُجَيْرِ تصدقُ «لا» إذا تقول جَيْرِ)[2]

[ص ٧٢ س ١٣]

استشهد به على أن جير لو لم تكن حَرْفًا مَا قُوبِل بها «لا». وتقدّم الكلام عليه أيضًا في صحيفة ٥٣. [٢/ ٨٩].

* * *

١٣٤٥ ـ (وقائلةٍ أسِيتُ فقلتُ جَيْرِ) أَسِي إنّني من ذاك إنَّه[3]

[ص ٧٢ س ١٤]

استشهد به على أن تنوين جير للترنّم، فإنه لا يخصّ الاسم. وتقدّم بسط الكلام عليه في صحيفة ٥٢.

* * *

١٣٤٦ ـ (وما حالةٌ إلا سَيُصْرَفُ حالُها إلى حالةٍ أخرى وسَوْفَ تَزولُ)[4]

[ص ٧٢ س ٢٠]

استشهد به على أن السّين وسوف يتعاقبان على المعنى الواحد ردًّا على البصريين القائلين: إن معنى زمان المضارع من السين أضيق ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

١٣٤٧ ـ (وما أدري وسَوف إخال أدري) أَقَوْمٌ آلُ حِصْنٍ أم نِساءُ[5]

[ص ٧٢ س ٢٦]

---

(١) تقدم تخريج الشاهد برقم ١٢٠٢. (٢) تقدم تخريج الشاهد برقم ١٢٠٣.

(٣) تقدم تخريج الشاهد برقم ١٢٠٠.

(٤) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الجنى الداني ٦٠.

(٥) البيت من الوافر، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ٧٣، والاشتقاق ٤٦، وجمهرة اللغة ٩٧٨، وشرح شواهد الإيضاح ٥٠٩، وشرح شواهد المغني ١٣٠، ٤١٢، والصاحبي في فقه اللغة ١٨٩، ومغني اللبيب ٤١، ١٣٩، ٣٩٣، ٣٩٨. وتقدم الشاهد برقم ٥٩٩، ٩٦٣.

استشهد به على أن سوف يجوز فصلها من مدخلها بالفعل الملغى

واستشهد به في المغني على الاعتراض بين حرف التنفيس والفعل.

قال: وهذا الاعتراض في أثناء اعتراض آخر، فإن سوف وما بعدها اعتراض بين أدري وجملة الاستفهام.

وتقدّم الاستشهاد بهذا البيت في صحيفة ١٣٦ من الجزء الأول.

* * *

١٣٤٨ ـ (فإنْ أهلكْ فَسَوْ تَجِدُون فَقْدي) وإن أسلم يطِبْ لكُم المَعَاشُ(١)

[ص ٧٢ س ٢٨]

استشهد به على أن «سو» بحذف الآخر لغة في سوف، حكاه الكسائي وهو مثل «كي» في كيف. ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

١٣٤٩ ـ (أخالِدُ قد واللّهِ وُطِئتَ عَشوةً) وما قائل المعروفُ فينا يُعَنَّفُ(٢)

[ص ٧٣ س ٢]

استشهد به على جواز الفصل بين قد والفعل بالقسم وتقدم الكلام عليه مستوفى في صحيفة ٢٠٦ من الجزء الأول.

* * *

١٣٥٠ ـ (قَدْ أَتْرُكُ القِرْنَ مُصْفَرًا أنامِلُهُ) كأنَّ أثوابَهُ مُجَّتْ بِفِرصادِ(٣)

[ص ٧٣ س ١٩]

استشهد به على أنّ «قد» تجيء للتكثير.

---

(١) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في الجنى الداني ٤٥٨، ورصف المباني ٣٩٧.

(٢) تقدم الشاهد برقم ٩٦٤.

(٣) البيت من البسيط، وهو لعبيد بن الأبرص في ديوانه ٦٤، وخزانة الأدب ١١/٢٥٣، ٢٥٧، ٢٦٠، وشرح شواهد المغني ٤٩٤، وشرح أبيات سيبويه ٢/٣٦٨، ولعبيد بن الأبرص أو للهذلي في شرح شواهد المغني ٤٩٤، وللهذلي في الأزهية ٢١٢، والجنى الداني ٢٥٩، وشرح المفصل ٨/١٤٧، والكتاب ٤/٢٢٤، ولسان العرب ٣/٣٤٧ (قدد)، ومغني اللبيب ١٧٤، وبلا نسبة في تذكرة النحاة ٧٦، ورصف المباني ٣٩٣، وشرح شواهد الإيضاح ٢٢٠، ولسان العرب ١٣/١٧ (أسن)، والمقتضب ١/٤٣، وأمالي ابن الشجري ١/٢١٢.

وفي المغني في مبحث قد: الرّابع التكثير، قاله سيبويه في قول الهذلي «قد أترك القرن» الخ.

وقال الزمخشريّ في: ﴿قد نَرى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ﴾[(١)] ربّما نرى، ومعناه: تكثير الرؤية، ثُمّ استشهد بالبيت[(٢)].

وفي شرح شواهده أنه استشهد به في سورة البقرة عند قوله تعالى: ﴿قَدْ نرى تقلّبَ وَجْهِك في السّماء﴾ دليلٌ على مجيء قد للتكثير مع دخولها على المضارع.

وقوله: مُصْفَرًا أنامله: أي مقتولاً كما قال لبيد:

وكُلُّ أُناسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ دُوَيْهِيَةٌ تَصْفَرُّ مِنْها الأنامِلُ[(٣)]

والفِرْصاد: ماء التّوت. يريد أن الدّم على ثيابه كماء التّوت.

قال الزمخشريّ في شرح أبيات كتاب سيبويه: هو للهذلي، وقيل لعبيد بن الأبرص وهو من قصيدة طويلة.

وفي الدّمامينيّ على التسهيل قال سيبويه[(٤)]: وتكون قد بمنزلة ربّما. وأنشدوا على ذلك قول الهذليّ «قد أترك القرن» البيت.

قال المصنّف: فإطلاق سيبويه القوْلَ بأنها بمنزلة ربّما يوجب التسوية بينهما في التقليل والصّرف إلى المضيّ. واعترضه أبو حيّان بأن سيبويه لم يُبيّن الجهة التي فيها «قد» بمنزلة «ربّما».

ولا يدلّ ذلك على التسوية في كلّ الأحكام. بل يستدلّ بكلام سيبويه على نقيض [٢/ ٩٠] ما فهمه ابن مالك وهو أن قد تكون بمنزلة ربّما في التكثير فقط. ويدلّ على ذلك إنشاده البيت، لأن الإنسان لا يفخر بما يقع منه على سبيل القِلّة والنّدور، وإنما يفخر بما يقع منه على سبيل الكثرة، فتكون «قد» بمنزلة رُبّما في التكثير.

وراج هذا الاعتراض على ابن هشام مع كثرة انتقاده على أبي حيّان بظنّه صحيحا، وحمله على أن جَزَم بعدم التّكثير في معاني قد. وأنشد عليه البيت. بل ونسب القول بكونها للتكثير إلى سيبويه من غير تلعثم[(٥)].

---

(١) ١٤٤/ البقرة: ٢.

(٢) في كتابه المخطوط «شرح أبيات كتاب سيبويه، ومنه نسخة في مكتبة أحمد الثالث بإستانبول، وتقع في (١١١) ورقة.

(٣) البيت من الطويل، وهو للبيد في ديوانه ٢٥٦، وسيعاد الشاهد برقم ١٧٧٩ مع تخريج وافٍ.

(٤) كتاب سيبويه ٤/ ٢٢٤.

(٥) لم يذكر سيبويه أن من معاني «قد» التكثير.

هذا واعتراض أبي حيّان على المصنِّف وكلامه في هذا الموضع بمدرجة التزييف والرد فنقول: أما قوله لم يبين سيبويه الجهة إلى آخره فإطلاق سيبويه كافٍ في الأحكام كلها إلا ما تعيّن خروجه.

وأما قوله: «إنّ الإنسان لا يفخر بما يقع منه على سبيل القلة» إلى آخره، فجوابه أنّ ذلك فيما يمكن وقوعه قليلاً وكثيرًا فلا يفخر منه إلا بالكثير. وأمّا ما لا يقع إلا نادرًا فإنه يقع الافتخار منه بالقليل لاستحالة الكثرة فيه، وترك المرء قرنه مصفرّ الأنامل، كأن أثوابه مُجّتْ بفِرصاد يستحيل وقوعه كثيرًا، وإنما يتّفق نادرًا، فلذلك يفخر به لأن القرن هو المقاوم للشخص الكفء له في شجاعته. فلو فرض مغلوبًا معه في الكثير من الأوقات لم يكن قِرْنًا له فلا يكون المرء قِرْنًا لآخر إلا عند المكافأة غالبًا. ثم يفتخر بأنه غلب منه آونة.

إذا تقرر هذا فنقول: لمّا كان قوله «القرن» يقتضي أنه لا يغلب قرينه لأن القرينين غالبًا أمرهما التعارض، ثُمّ لما أخبر بأنه قد يغلبه، حملنا ذلك على القلّة صَوْنًا للكلام عن التدافع، وقلنا: المراد أنه يتركه كذلك تَرْكًا لا يخرجه عن كونهِ قرنًا، وذلك هو التّرك النادر، لئلاّ يكذب آخر الكلام أوّله - هذا ما قرره بعض الفضلاء.

* * *

١٣٥١ - سأتْرُكُ مَنْزِلي لبني تَميمٍ (وألْحَقُ بالحِجازِ فَأَسْتَريحا)[١]

[ص ٧٣ س ٢٣]

استشهد به على أن «قد» ترد للنفي فينصب الجواب بعدها كالمثال في البيت.

وتقدّم الاستشهاد به في النّواصب حيث نصب فنستريحا، لأنه جواب الأمر بالفاء في صحيفة ٨.

* * *

١٣٥٢ - (وإنّ الذي حانت بِفَلْجٍ دماؤُهم هُمُ القَوم كُلّ القوم يا أُمَّ خالدِ)[٢]

[ص ٧٣ س ٢٧]

---

(١) تقدم الشاهد برقم ٢١٠، ١٠٢٢.

(٢) البيت من الطويل، وهو للأشهب بن رميلة في خزانة الأدب ٦/ ٧، ٢٥ـ ٢٨، وشرح شواهد المغني ٢/ ٥١٧، والكتاب ١/ ١٨٧، ولسان العرب ٢/ ٣٤٩ (لحلج)، ١٥/ ٢٤٦ (لذا)، والمؤتلف والمختلف ٣٣، والمحتسب ١/ ١٨٥، ومعجم ما استعجم ١٠٢٨، والمقاصد النحوية ١/ ٤٨٢، والمقتضب ٤/ ١٤٦، والمنصف ١/ ٦٧، وللأشهب أو لحريث بن مخفض في خزانة الأدب ٢/ ٣١٥، ٦/ ١٣٣، ٨/ ٢١٠، وبلا نسبة في الأزهية ٢٩٩، ورصف المباني ٣٤٢، وسر=

استشهد به على مجيء كُلّ صفة للقوم.

وفي المغني: وترد كُلّ باعتبار كلّ واحد مما قبلها وما بعدها على ثلاثة أوجه، فأما أوجهها باعتبار ما قبلها، فأحدها: أن تكون نعتًا لنكرةٍ أو معرفةٍ فتدُلّ على كماله، ويجب إضافتها إلى اسم ظاهر يماثله لفظًا ومعنًى نحو: أطعمنا شاة كُلّ شاة، وقوله: «وإن الذي حانت بفلج».. البيت.

وتقدّم بسط الكلام عليه في صحيفة ٢٤ من الجزء الأول.

* * *

١٣٥٣ - (يَمِيدُ إذا مادَتْ عَلَيْهِ دلاؤهُم فَيَصْدُرُ عَنها كُلُّها وَهوَ نَاهِلُ)[1]

[ص ٧٣ س ٣١]

استشهد به على أن مجيء «كل» معمولة لغير الابتداء قليل.

وفي المغني في أقسام كُلّ التي تقدّم بعضها: الثالث: أن تضاف إلى ضمير ملفوظ به، وحكمها أن لا يعمل فيها غالبًا إلا الابتداء نحو ﴿إنّ الأمْرَ كُلَّه للَّه﴾[2] فيمن رفع كُلاً، ونحو ﴿وكُلُّهم آتِيه﴾[3] لأن الابتداء عامل معنوي.

ومن القليل قوله: «يميد إذا مادت». البيت.. ولم أعثر على قائله ولا متعلّقه.

* * *

١٣٥٤ - (وكلّ رَفِيقَيْ كُلّ رَحْلٍ وإنْ هُما تَعاطى القَنا قَوْماهُمَا أَخَوانِ)[4]

[ص ٨٤ س ٨]

[٢/ ٩١] استشهد به على وجوب مراعاة معنى ما أضيفت إليه كُلّ.

وفي التّسهيل وشرحه للدّماميني: ويتعيّن اعتبار المعنى أي اعتبار معنى ما أضيف إليه كل فيجعل معناها كمعناه فيما له من ضمير وغيره إن أضيف إلى نكرة فلذلك جاء

= صناعة الإعراب ٢/ ٥٣٧، وشرح المفصل ٣/ ١٥٥، ومغني اللبيب ١/ ١٩٤، ٢/ ٥٥٢، وتقدم الشاهد برقم ٩٣.

(١) البيت من الطويل، وهو لكثير عزّة في ديوانه ٥٠٦، وشرح عمدة الحافظ ٥٧٥، وبلا نسبة في شرح شواهد المغني ٢/ ٥٢١، ومغني اللبيب ١/ ١٩٥. وفي الأصل: «كلنا» مكان «كلها».

(٢) ١٥٤/ آل عمران: ٣.

(٣) ٩٥/ مريم: ١٩.

(٤) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ٢/ ٣٢٩، وخزانة الأدب ٧/ ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٩، وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٣٦، ولسان العرب ٥/ ٤٢٤ (يدي)، ومغني اللبيب ١/ ١٩٦.

الضمير مفردًا مذكّرًا في نحو: ﴿وكُلّ شَيءٍ فَعَلُوه في الزُّبُرِ﴾[1]، ﴿وكل إنسان أَلزمناه طائِرَهُ في عُنُقه﴾[2]. وقول لبيد رضي الله عنه:

ألا كُلُّ شيءٍ ما خلا الله باطِلُ   وكلُّ نعيمٍ لا محالَةَ زائِلُ[3]

ومفردًا مؤنّثًا في قوله تعالى: ﴿كُلّ نفسٍ ذائِقَةُ الموت﴾[4]، ومثنى في قول الفرزدق:

وكلّ رفيقي كُلّ رَحْلٍ...

البيت.

ومجموعًا في قوله تعالى: ﴿كلُّ حِزْب بما لَدَيْهِم فَرِحُون﴾[5]، وقول لبيد:

وكُلّ أُناسٍ سوف تَدْخل بينهم   دُوَيْهِيَة تَصْفَرُّ منها الأنامِلُ[6]

ومؤنّثًا في قول الآخر:

وكلّ مُصيبةٍ تُصيب فإنّها   سوى فُرْقة الأحباب هيّنةُ الخَطْبِ[7]

ويروى:

وكُلّ مُصيبات الزّمان وجَدْتُها

فلا يكون مِمّا نحن فيه.

ويشكل هنا أمور:

أحدها: قوله تعالى: ﴿وعلى كُلّ ضامر يَأْتِين من كُلّ فَجٍّ عميق﴾[8] فالمضاف إليه مفرد، والضّمير العائد إليه ليس كذلك.

وجوابه:

أن ضامرًا في معنى الجمع كالحامل، أو بتقدير كُلّ نوع ضامر، لأنه قسيم ﴿يأتوك رِجالاً﴾[8]. وسيأتي بقية كلامه بعد بيت واحد.

---

(١) ٥٢/ القمر: ٥٤.   (٢) ١٣/ الإسراء: ١٧.

(٣) البيت من الطويل، وهو للبيد في ديوانه ٢٥٦، وتقدم برقم ١، ٨٩٢، مع تخريج واف.

(٤) ١٨٥/ آل عمران: ٣.   (٥) ٣٢/ الروم: ٣٠.

(٦) البيت من الطويل، وهو للبيد في ديوانه ٢٥٦، وتقدم عرضًا مع الشاهد ١٣٥٠، وسيعاد مع تخريج أوفى برقم ١٧٧٩.

(٧) البيت من الطويل، وهو لقيس بن ذريح في ديوانه ٦٦، وسيعاد برقم ١٣٥٥.

(٨) ٢٧/ الحج: ٢٢.

ولنرجع للكلام على البيت الشاهد.

قال في المغني: وهذا البيت من المشكلات لفظًا وإعرابًا فلنشرحه.

قوله: كُلّ رحْل، «كلّ» هذه زائدة، وعكسه حذفها في ﴿كُلّ قَلْب مُتَكَبِّرٍ﴾[1] فيمن أضاف.

ورَحْل بالحاء المهملة. وتعاطى أصله: تعاطيًا فحذف لامه للضّرورة فيمن قال:

لـهـا مَـتْـنَـتـان خـظـاتـا[2]

إذ قيل: إن «خظاتا» فعل وفاعل، أو الألف من تعاطي لام الفعل ووحّد الضمير، لأن الرفيقين ليسا بائنين معينين بل هما كثير كقوله تعالى: ﴿وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا﴾[3]، ثم حمل على اللفظ. قال: «إذْ هُما أخوان». كما قيل ﴿فأصلحوا بينهما﴾[3]. وجملة «هما أخوان» خبر كُلّ. وقوله: «قوما هما» إمّا بدل من القنا، لأن قومهما من سببهما إذ معناه: تقاومهما فحذفت الزوائد، فهو بدل اشتمال، وإما مفعول لأجله، أي تعاطيا القنا لمقاومة كُلّ منهما الآخر، أو مفعول مطلق من باب ﴿صُنْع الله﴾[4] لأن تعاطي القنا يدل على تقاومهما[5].

ومعنى البيت: أن كُلّ الرفقاء في السّفر إذا استقروا رفيقين رفيقين، فهما كالأخوين، لاجتماعهما في السفر والصحبة وإن تعاطى كُلّ منهما مُغَالَبة الآخر.

* * *

١٣٥٥ ـ (وكُـلّ مُـصيبـاتِ الزّمـان وجَـدْتُـهـا سِوَى فُرْقَةِ الأحْبابِ هَيِّنَةَ الخَطْبِ)[6]

[ص ٧٤ س ١٠]

---

(١) ٣٥/ غافر: ٤٠. وفي الأصل «كل متكبر».

(٢) تمام البيت:

(لـهـا مـتـنـان خـظـاتـا كـمـا أكبّ عـلـى سـاعـديـه الـنـمـر)

والبيت من المتقارب، وهو لامرىء القيس في ديوانه ١٦٤، والأشباه والنظائر ٥/ ٤٦، وإنباه الرواة ١/ ١٨٠، والحيوان ١/ ٢٧٣، وخزانة الأدب ٧/ ٥٠٠، ٥٧٣، ٥٧٦، ٩/ ١٧٦، ١٧٨، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٢٨٤، وشرح اختيارات المفضل ٢/ ٩٢٣، وشرح شواهد الشافية ١٥٦، ولسان العرب ١٣/ ٣٩٨ (متن)، ١٤/ ٢٣٣ (خظا)، وبلا نسبة في رصف المباني ٣٤٢، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٨٠، وشرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٢٣٠، ولسان العرب ١٣/ ٢١٨ (سكن)، ١٥/ ٤٢٩ (الألف)، ومغني اللبيب ١/ ١٩٧، والمقرب ٢/ ١٨٧، ١٩٣، والممتع في التصريف ٢/ ٥٢٦.

(٣) ٩/ الحجرات: ٤٩. (٤) ٨٨/ النمل: ٢٧.

(٥) في الأصل: «تقاومها».

(٦) البيت من الطويل، وهو لقيس بن ذريح في ديوانه ٦٦، وشرح شواهد المغني ٥٣٨، ومجالس ثعلب ٢٨٦، وبلا نسبة في مغني اللبيب ١٩٧، وتقدم عرضًا مع الشاهد ١٣٥٤.

استشهد به على وجوب مراعاة المعنى في كُلّ حيث أضيفت إلى مجموع مؤنث: وكلامه في الأصل هو عبارة المغني بعينها وبقي منه: ويروى ـ «وكل مصيبات تصيب فإنّها». وعلى هذا فالبيت ليس مما نحن فيه. وتقدّم مثل هذا عن الدماميني. ويروى: وكل ملمات. والبيت من جملة أبيات لقيس بن ذريح.

* * *

١٣٥٦ ـ (جـادَتْ عـلـيـه كُـلُّ عَـيْـنٍ ثَـرَّةٍ فَتَرَكْنَ كُلّ حَدِيقةٍ كالدِّرْهَمِ)(١)

[ص ٧٤ س ١٢]

استشهد به على جواز مراعاة اللفظ والمعنى عند أبي حيان قال: فقال: تركن، ولم يقل: تركت، فدلّ على جواز: كلّ رجل قائم وقائمون. وهذا الكلام نقله السّيوطيّ عن المغني بلفظه وبقي عليه تفصيل جيّد فارجع إليه [٢/ ٩٢] في المغني.

ولنعد لبقيّة كلام الدّمامينيّ المتقدّم قبل البيت الذي يلي الشاهد.

قال: الثّاني قول عنترة:

جَـادَتْ عـلـيـه كُـلّ عَـيْـنٍ ثَـرّة

الـــخ.

وجوابه: أن مراده أن الأعين تركن لا أن كُلّ واحدة تركت، فالضّمير لم يعد لكُلّ عَيْن، بل لما أفهمه كُلّ عَيْن من المجموع أي مجموع الأعين؛ إذ ترك كُلّ حديقة كالدرهم منسوب إلى مجموع الأعين، والجود منسوب إلى كُلّ فرد من أفراد الأعين.

وعلى هذا فيقال: جاد عليّ كُلّ رجل فأغنوني، إذا كان الغنى إنما حصل من المجموع. فإن حصل من كُلّ واحد منهم قلت: فأغناني، ولكن هذا التّفصيل لم يقل به المصنّف، وإنما فصّله ابن هشام. وقد يجاب بجواب آخر يشمل الآيتين، وهو أن يقال: إن الظاهر أن اعتبار المعنى إنما هو بالنّسبة إلى ما يقع في جملة كُلّ لا في جملة أخرى غير جملتها، فيجعل يأتين استئنافًا لا صفةً، و«تركن» ليس من جملة كُلّ، فخرج ذلك أن يكون ممّا الكلام فيه.

---

(١) البيت من الكامل، وهو لعنترة في ديوانه ١٩٦، وجمهرة اللغة ٨٢، ٩٧، والحيوان ٣/ ٣١٢، وسر صناعة الإعراب ١/ ٨٨١، وشرح شواهد المغني ١/ ٤٨٠، ٢/ ٥٤١، ولسان العرب ٤/ ١٠١ (ثرر)، ١٨٢ (حرر)، ١٠/ ٣٩ (حرق)، ومغني اللبيب ١/ ١٩٨، والمقاصد النحوية ٣/ ٣٨٠، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ٤٢٥، وشرح الأشموني ٢/ ٣١٠.

والثالث قول فاطمة الخزاعيّة:

إخـوتـي لا تَـبْـعَـدوا أبـدًا ... وبَـلـى والـلّـهِ قـد بـعـدُوا

كـلّ مـا حـيٌّ وإن أُمِـرُوا ... وارد الـحَـوْض الّـذي وَردُوا[1]

فالظّاهر أن الحيّ فيه ضد الميّت، وليس المراد به القبيلة، فالمضاف إليه مفرد. والضّمير من قوله: أمروا، ووردوا ليس كذلك. وأما ضمير وَرَدوا فعائد إلى الإخوة فليس ممّا يعترض به.

وجوابه: أنا لا نسلّم أن المراد بالحيّ فيه ضد الميّت لا القبيلة، سلّمنا أن المراد به ضدّ الميت، لكن لا نُسَلّم أنّ اسم الفاعل من قولها: وارد الحَوْض جمعٌ[2] بل هو مفرد، ولا عبرة بوجوده في بعض الكتب. مكتوبًا بالواو والألف، لأن كتابته كذلك مبنية على جعله جَمْعًا، وهو ممنوع. وأمّا الضمير في قوله: وإن أُمِرُوا فهو من جملة أخرى مُعْتَرِضَة اهـ.

والضمير في «عليها» عائد على الروضة المتقدّمة في بيت قبل الشاهد وهو:

أو روضـةً أُنُـفًـا تـضـمّـن نَـبْـتَـهـا ... غيثٌ قليلُ الدِّمْن ليس بمعلم[3]

وروي: (قرارة) موضع حديقة. وهما من معلّقة عنترة.

* * *

١٣٥٧ ـ (ما كُلُّ رَأْيِ الفتى يَدْعو إلى رَشَدِ)[4]

[ص ٧٤ س ٢١]

استشهد به على أن «كُلاًّ» إذا وقعت في حيّز النّفي توجّه النّفي إلى الشّمول خاصة، وأفاد بمفهومه ثبوت الفعل لبعض الأفراد. ولم أعثر على قائله ولا تتمته.

* * *

١٣٥٨ ـ (وكـائـن بـالأبـاطِـح مِـن صَـدِيـقٍ ... يَرَاني لـو أُصِبْتُ هـو المُصابا)[5]

[ص ٧٦ س ١٧]

---

(١) البيتان من المديد، وهما لفاطمة بنت أحجم (أو الأخرم) الخزاعية في شرح شواهد المغني ٢/ ٥٤٣، ومغني اللبيب ١/١٩٨، وبلا نسبة في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٩١٢.

(٢) في الأصل «جمعا» بالنصب.

(٣) ديوان عنترة ١٩٦.

(٤) الشطر من البسيط، وهو بلا نسبة في مغني اللبيب ١/ ٢٠٠.

(٥) البيت من الوافر، وهو لجرير في خزانة الأدب ٥/٣٩٧، ٤٠١، وشرح شواهد الإيضاح ٢٠٠، وشرح شواهد المغني ٧٨٥، ومغني اللبيب ٤٩٥، ولم أجده في ديوانه، وهو بلا نسبة في أمالي ابن=

استشهد به على أن كائن على وزن فاعل. وتقدّم الكلام على هذا البيت في صحيفة ٤٦ من الجزء الأول.

* * *

١٣٥٩ ـ يَقُول إذَا اقْلَوْلَى عَلَيْها وَأقْرَدَتْ (ألا هَلْ أخُو عَيْشٍ لَذيذٍ بدَائِم)(١)

[ص ٧٧ س ٨]

استشهد به على أنّ (هل) يراد بالاستفهام بها النّفي، بدليل دخول الباء على خبرها كما في البيت. وتقدّم الكلام عليه في صحيفة ١٠١ من الجزء الأول.

* * *

١٣٦٠ ـ (وإنّ شِفاءً عَبْرَةٌ مُهَراقَةٌ وهَل عِنْدَ رَسْمٍ دارِسٍ مِنْ مُعَوَّلِ)(٢)

[ص ٧٧ س ٩]

استشهد به على أنّ الدليل على أن (هل) يراد بالاستفهام بها النّفي صحة العطف في البيت، لأن الإنشاء [٢/ ٩٣] لا يعطف على الخبر.

والبيت من شواهد سيبويه والرضيّ.

قال البغداديّ: على أنه يجوز أن يخبر في باب إنّ أيضًا عن النكرة بالنّكرة كما هنا، فإن شفاءً وقع اسم إنّ منكّرًا، وأخبر عنه بـ«عَبْرة».

= الحاجب ٦٦٢، وخزانة الأدب ٤/ ٥٣، ٥/ ١٣٩، ورصف المباني ١٣٠، وشرح الأشموني ٣/ ٦٣٩، وشرح المفصل ٣/ ١١٠، ٤/ ١٣٥، وتقدم برقم ١٨٩.

(١) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ٨٦٣، والأزهية ٢١٠، وتخليص الشواهد ٦٨٦، ٢٩٠، وجمهرة اللغة ٦٣٦، وخزانة الأدب ٤/ ١٤٢، وشرح التصريح ١/ ٢٠٢، وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٧٢، ولسان العرب ١٥/ ٢٠٠ (قلد)، والمقاصد النحوية ٢/ ١٣٥، ١٤٩، وبلا نسبة في أساس البلاغة ٣٦١ (قرد)، والأشباه والنظائر ٣/ ١٢٦، وأوضح المسالك ١/ ٢٩٩، والجنى الداني ٥٥، وجواهر الأدب ٥٢، وخزانة الأدب ٥/ ١٤، وشرح الأشموني ١/ ١٢٤، ولسان العرب ٣/ ٣٥٠ (قرد)، ١١/ ٧٠٧ (هلل)، والمنصف ٣/ ٦٧. وتقدم برقم ٤٥١.

(٢) البيت من الطويل، وهو لامرىء القيس في ديوانه ٩، وخزانة الأدب ٣/ ٤٤٨، ٥/ ٢٧٧، ٢٨٠، ١١/ ٢٩٢، وسر صناعة الإعراب ١/ ٢٥٧، ٢٦٠، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٤٩، وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٧٢، والكتاب ٢/ ١٤٢، ولسان العرب ١١/ ٤٨٥ (عول)، ٧٠٩ (هلل)، والمنصف ٣/ ٤٠، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٩/ ٢٧٤، ١١/ ٢٩، وشرح الأشموني ٢/ ٤٣٤، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٧٢، ومغني اللبيب ٢/ ٣٥٠، وشرح الرضي ٤/ ٢٠٦، ٣٧٩، وسيعاد برقم ١٦٥٣.

قال الشارح المحقق: وكذا أنشده سيبويه. أقول: هذا نصّه في «باب ما يحسن عليه السّكوت في هذه الأحرف الخمسة»[١] إنّ وأخواتها. قال: وتقول: إنّ قريبًا منك زيدًا إذا جعلت قريبًا منك مَوضِعه[٢]. وإن جعلت الأول هو الآخر، قلت: إن قريبًا منك زيدٌ. وتقول: إن بعيدًا[٣] منك زيد.

والوجه إذا أردت هذا: أن تقول: إن زيدًا قريبٌ أو بعيدٌ منك، لأنه اجتمع معرفة ونكرة. وقال امرؤ القيس:

وإنّ شــفــاءً عَــبْــرَةٌ مُــهَــرَاقــةٌ

الــخ.

فهذا أحسن لأنهما[٤] نكرة. وإن شئت قلت: إن بعيدًا منك زيدًا. وقلّما يكون (بعيدًا) منك ظرفًا، [وإنما قَلَّ هذا][٥] لأنك لا تقول: إنّ بُعْدَك [زيدًا][٥] [زيدٌ][٥]. وتقول: إن قُرْبَك فالدُّنو أشدُّ تمكينًا في الظرف [من البعد][٥]. انتهى كلامه.

والرواية المشهورة: «وإنّ شفائي» بالإضافة إلى ياء المتكلم. يعني أن هذا الذي مضى على رواية: وإن شفاءً عَبْرَةٌ قال: وهذا هو المشهور المعروف.

والبيت من أول معلّقة امرىء القيس، ولم يذكر شُرّاحُها تلك الرواية، إلاّ أن الخطيب التّبريزي قال: روى سيبويه هذا البيت «وإنّ شفاءً عبرةٌ» واحتجّ فيه بأنّ النّكرة يُخْبَر عنها بالنّكرة. ويُروى:

وإن شـفـائـي عَـبْـرَةٌ لـو سَـفَـحْـتُـهـا

أي صببتها. ولو للتّمَنّي لا جوابَ لها. والعَبرة بالفتح: الدمعة، وجمعها عِبَر كبَذْرة وبِذَر. ومُهَراقة بفتح الهاء أي مصبوبة.

قال ابن السيّد في شرح أدب الكاتب: قد ذكر ابن قتيبة في باب فعلت وأفعلت[٦]: «هَرَقت الماء وأهرَقته». وقد قال مثلَه بعضُ اللغويين[٧] ممن لا يحسن التصريف، وتوهّم أن هذه الهاء في هذه الكلمة أصل، وهو غلط، والصّحيح: أن هَرَقْت وأهرقت فعلان

---

(١) كتاب سيبويه ٢/ ١٤١.
(٢) في الأصل «موضعًا» والتصويب من كتاب سيبويه ٢/ ١٤٢.
(٣) في كتاب سيبويه «قريبًا» مكان «بعيدًا».
(٤) في الأصل «لأنه» والتصويب من كتاب سيبويه ٢/ ١٤٢.
(٥) إضافة من الكتاب ٢/ ١٤٣.
(٦) أدب الكاتب ٤٦٢.
(٧) انظر كتاب الجواليقي «ما جاء على فعلت وأفعلت» ص ٧٥، فقد ذكر مثل ابن قتيبة.

رباعيّان معتلاّن أصلهما: أرقت، فمن قال: هَرقت فالهاء عنده بدل من همزة أفعلت كما قالوا: أرحت الماشية وهَرَحتها، وأَنَرْتُ[١] الثّوب وهَنَرتَهُ.

ومَن قال: أهرقت فالهاء عنده عوضٌ من ذهاب حركة عين الفعل عنها، ونقلها إلى الفاء لأن الأصل: أَرْيَقْتُ أو أَرْوَقْتُ بالياء أو بالواو على الاختلاف في ذلك، ثم نُقِلت حركةُ الواو أو الياء إلى الرّاء فانقلب حرْفُ العِلّة ألفًا لانفتاح ما قبلها ثم حذف لسكونه وسكون القاف.

والسّاقط من أرقت يحتمل أن يكون [واوًا فيكون مشتقًّا من راق الشيء يروق ويحتمل أن يكون][٢] ياءً، لأن الكسائي حكى: رَاق الماءُ يَرِيق: إذا انْصَبَّ.

والدّليل على أن الهاء في هرقت وأهرقت ليست فاء الفعل على ما توهّم مَن ظنّها كذلك: أنها لو كانت كذلك للزم أن يجري هرقت في تصريفه مُجْرى ضربت، فيقال: هَرَقتُ أهرِق هَرْقًا كما تقول: ضرَبت أضرب ضَرْبًا، أو مُجرى غيره من الأفعال الثلاثية التي يجيءُ مضارعُها بضمّ العين، وتجيء مصادرها مختلفة. وكان يلزم أن يُجري أهرقت في تصريفه مُجرى أكرمت ونحوه من الأفعال الرباعيّة المصحّحة، فيقال أهرقت أُهرِق إهراقًا، كما تقول: أَكْرمت أُكْرِم إِكْرامًا. ولم تقل العرب شيئًا من ذلك، وإنما يقولون في تصريف هَرَقت أَهَرِيقُ يفتحون الهاء، وكذلك يفتحونها في اسم الفاعل فيقولون مُهَرِيق وفي اسم المفعول مُهَرَاقٍ؛ لأنها بدل من همزةٍ، لو ثبتت في تصريف الفعل لكانت مفتوحةً. ألا ترى أنك لو صرّفت: أرقت على ما ينبغي من التصريف ولم تحذف الهمزة منه لقلت في مضارعه يُؤرِيق، وفي اسم فاعله مُؤرِيق وفي اسم مفعوله مُؤرَيَقٌ.

وقالوا في المصدر: هِراقة كما قالوا: إراقة، وإذا صرّفوا أهرقت قالوا في المضارع [أَهريق][٢] وفي المصدر إهراقة: وفي اسم الفاعل مُهْرِيق، وفي اسم المفعول مُهْراق، فأسكنوا الهاء في جميع تصريف الكلمة. فهذا يدلّ على أنه رُباعيّ معتلّ وليس بفعل صحيح، وأن الهاء فيه بدل من همزة أَرقتُ، أو عوضٌ كما قلنا. قال العُدَيل بن الفَرْخ:

فكنت كمهريق الذي في سِقائه ... لرقراق آلٍ فوقَ رابيةٍ صَلْدِ[٣]

---

(١) أنرت الثوب: جعلت له منيرًا، والنير: القصب والخيوط إذا اجتمعت.

(٢) إضافة من خزانة الأدب، حيث ينقل المؤلف.

(٣) البيت من الطويل، وهو للعديل بن الفرخ في خزانة الأدب ٩/ ٢٧٩، ولسان العرب ١٠/ ٣٦٧ (هرق)، وبلا نسبة في رصف المباني ٤٠١.

[٢/ ٩٤] وقال ذو الرمّة:

فلمّا دَنَتْ إهراقةُ الماء أَنْصَتَتْ[(١)]

وقال الأعشى:

في أراكٍ مَرْدٍ يكاد إذا ما ذَرّت الشمس ساعةً يُهْراقُ[(٢)]

انتهى كلامه ولجودته سقناه بتمامه.

وقوله: «فعل عند رسم» الخ. «الرسم»: الأثر، و«الدارس»: المنطمس، و«الفاء» في جواب شرط مقدّر.

قال ابن جني في سر الصناعة[(٣)]: ومن ذلك قول امرىء القيس:

وإن شفائي عبرة...

البيت.

ففي قوله: (معول) مذهبان:

أحدهما: أنه مصدر عَوّلت بمعنى أعولت أي بكيت أي فهل عند رسم دارس من إعوال وبكاءٍ.

والآخر: أنه مصدر عَوّلت على كذا أي اعتمدت عليه كقولهم: إنما عليك مُعوَّلي أي اتكالي.

وعلى أيّ الأمرين حملتَ المعوَّل فدخول الفاء على: فهل عند رسم دارس حسنٌ جميلٌ، أمّا على الأول فكأنه قال: إن شفائي أن أسفح عَبرتي. ثُمّ خاطب نفسه أو صاحِبيه فقال: إذا كان الأمر على ما قدَّمتُ من أنّ في البكاءِ شفاءَ وَجْدي، فهل من بكاءٍ أُشفي به غليلي؟ فهذا ظاهره استفهامٌ لنفسه، ومعناه: التّحضيض لها على البكاء، كما تقول: قد أحسنْتَ إليّ فهل أشكرك؟ أي فلأشكرنّك. وقد زرتني فهل أكافئك؟ أي فَلأُكافئنّك.

وإذا خاطب صاحبيه فكأنه قال: قد عرّفتُكما سَبَب شفائي، وهو البكاءُ والإعوال، فهل تُعوِلان وتَبْكِيان معي لِأَشْفِي وَجْدي ببكائكما.

---

(١) عجز البيت: (لأنزعَه عنها وفي النفس أَنْ أثني) والبيت من الطويل، وهو لذي الرمة في تتمة ديوانه ١٧٨٣، وخزانة الأدب ٩/ ٢٧٩، وسر صناعة الإعراب ١/ ٢٠٢، ولسان العرب ١٠/ ١٣٥ (روق)، ٣٦٧ (هرق)، وبلا نسبة في تذكرة النحاة ٦٩٤، ورصف المباني ٤٠١.

(٢) البيت من الخفيف، وهو للأعشى في ديوانه ٢٦٠.

(٣) سر صناعة الإعراب ١/ ٢٥٧، ٢٦٠.

فهذا التفسير على قول مَن قال: إنّ مُعوّلي بمنزلة إعوالي. والفاءُ عَقَدتْ آخرَ الكلام بأوّلِه، لأنه كأنه قال: إن كنتما عَرَفْتما ما أُوثره من البكاء فابكيا معي. كما أنه إذا استفهم نفسه فكأنّه قال: إذا كنتُ قد عَلِمتُ أنّ في الإعوال راحةً لي فلا عذرَ لي في ترك البكاء.

وأمّا مَن جعل مُعوَّلي بمعنى تعويلي على كذا، أي اعتمادي واتكالي عليه، فوجه دخول الفاء على «فهل» في قوله: إنه لما قال: إن شفائي عَبْرةٌ مهراقة فكأنه قال: إنما راحتي في البكاء، فما معنى اتّكالي في شفاء غليلي على رسم دارس لا غَنَاء عنده عنّي. فسبيلي أن أُقبل على بكائي ولا أُعوِّل في بَرْد غليلي على ما لا غَنَاء عنده، وهذا أيضًا معنى يحتاج معه إلى الفاء لتربط آخر الكلام بأوّله، فكأنه قال: إذا كان شفائي إنما هو في فيض دمعي فسبيلي أن لا أُعوِّل على رَسم دارس في دَفع حُزني، وينبغي أن أجدَّ في البكاء الذي هو سبب الشّفاء. انتهى كلامه.

ووقع في رواية ابن هشام «وهل» بالواو قال في المغني: في بحث «هل» وفي عطف الإنشاء على الخبر من الباب الرابع أنّ «هل» فيه للنّفي، ولذا صح العطف إذ لا يُعْطف الإنشاء على الخبر.

* * *

١٣٦١ ـ (أم هَلْ كَبِيرٌ بكَى لَم يقْضِ عَبْرَتَهُ) إثْرَ الأَحِبَّة يَوْمَ البَيْنِ مشكومُ[1]

[ص ٧٧ س ١٢]

استشهد به على أن «هل» تختص بأنها لا تدخل على اسم في حيّزه فعل.

وفي الشّواهد الكبرى: قال ابن عصفور في (الضرائر): تقدّم «كبير» على «بكى» ضرورة. وإذا وقع بعد أدوات الاستفهام ـ ما عدا الهمزة ـ اسم وفعل فإنك تقدّم الفعل على الاسم في سعة الكلام، ولا يجوز تقديم الاسم على الفعل إلا في ضرورة شعر كالبيت، ولولا الضّرورة لقال: «أم هل بكى كبير». وهذا كلامه.

وتبعه ابن عقيل والمرادي في شَرْح التّسهيل.

(١) البيت من البسيط، وهو لعلقمة الفحل في ديوانه ٥٠، والأزهية ١٢٨، والأشباه والنظائر ٧/ ٤٩، وخزانة الأدب ١١/ ٢٨٦، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٣، ٢٩٤، وشرح اختيارات المفضل ١٦٠٠ ـ ١٦٠١، والكتاب ٣/ ١٧٨، ولسان العرب ١٢/ ٣٧ (أمم)، واللمع ١٨٢، والمحتسب ٢/ ٢٩١، والمقاصد النحوية ٤/ ٥٧٦، وبلا نسبة في الاشتقاق ١٤٠، وجواهر الأدب ١٨٩، وشرح المفصل ٤/ ١٨، ٨/ ١٥٨، والمقتضب ٣/ ٢٩٠، وسيعاد الشاهد برقم ١٦١٤.

وأقول: هذا ليس منه، فإن «هل» داخلة على جملة اسميّة نحو هل زيد قائم أي هل كبير موصوف بهذه الصفة مشكوم، فكبير مبتدأ وبكى صفته ومشكوم خبره، فإن المحدّث به «مشكوم» لا «بكى» كما يشهد به المعنى.

ولو كان (بكى) هو المحدث به نحو: هل زيد قام لكان ـ كما قال ـ ضرورةً في الشعر قبيحًا في الكلام.

وقال الأعلم: أراد بالكبير نفسه أي هل تجازيك ببكائك على أثرها وأنت شيخ.

والمشكوم: المجازى، والشّكم: العطية جزاءً، فإن كانت ابتدائيّة فهي الشّكد. والبين: الفراق.

والبيت من قصيدة لعلقمة الفحل. [٢/ ٩٥].

* * *

١٣٦٢ ـ (سائل فَوارِسَ يربُوعٍ بشدَّتِنا أَهَلْ رَأَوْنا بِسَفْحِ القاعِ ذي الأكَمِ)[1]

[ص ٧٧ س ٢٧]

استشهد به على مجيء «هل» مقرونة بهمزة الاستفهام. ونقل في الأصل كلام ابن هشام فارجع إليه.

والبيت من شواهد الزمخشري قال شارحها[2]: استشهد به في سورة الشعراء عند قوله تعالى: ﴿هل أُنبِّئُكم على مَن تَنَزَّلُ الشّياطين﴾[3] حيث دخل حرف الجرّ على مَن لتضمنه لمعنى الاستفهام، والاستفهام له صدر الكلام، لكن الأصل: (أفمن) فحذف حرف الاستفهام، واستمر الاستعمال على حذفه كما حذف من «هَل». والأصل أهل كما في البيت، فإذا أدخلت حرف الجرّ على (مَن) فقدر الهمزة قبل حرف الجر في ضميرك، كأنك تقول: أعلى مَن تَنَزّل الشياطين، كقولك. أعلى زيد مررت.

---

(١) البيت من البسيط، وهو لزيد الخيل في ديوانه ١٥٥، والجنى الداني ٣٤٤، وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٧٢، وشرح المفصل ٨/ ١٥٢، وبلا نسبة في أسرار العربية ٣٨٥، والأشباه والنظائر ٢/ ٤٢٧، ٧/ ٥٥، وتذكرة النحاة ٧٨، وجواهر الأدب ٢٨١، وخزانة الأدب ١١/ ٢٦١، ٢٦٣، ٢٦٦، والخصائص ٢/ ٤٦٣، ورصف المباني ٤٠٧، وشرح عمدة الحافظ ٣٨٥، واللمع ٣١٧، ومغني اللبيب ٢/ ٣٥٢، والمقتضب ١/ ٤٤، ٣/ ٢٩١.

(٢) ليس المقصود شرح المفصل، بل شرح أبيات كتاب سيبويه للزمخشري، ومنه نسخة في استانبول بمكتبة أحمد الثالث.

(٣) ٢٢١/ الشعراء: ٢٦.

وقد استشهد بالبيت المذكور في سورة الإنسان عند قوله تعالى: ﴿هل أتى على الإنسان﴾[١] هل بمعنى قد في الاستفهام خاصة، والأصل: أهل بدليل قوله: أهل رَأَونا اهـ.

فالمعنى قد أتى على التقرير والتقريب جميعًا. ويربوع: أبو حيّ من اليمن. والشدة بفتح الشين، ويُروى بكسرها وهي القوة. وسفح الجبل: أسفله. والقاع: المُسْتوى من الأرض. والأكَمُ: تلّ من القُف والجمع آكام، وأُكُمْ. وقوله: أهل رأونا: أي قد رأونا. ولا يجوز أن يجعل هل استفهامًا، لأن الهمزة للاستفهام وحرف الاستفهام لا يدخل على مثله اهـ.

والبيت من قصيدة لزيد الخير.

* * *

١٣٦٣ - (فَأَصْبَحْنَ لا يَسْأَلْنَهُ عَنْ بِمَا بِهِ) أَصَعَّدَ في عُلْوِ الهَوى أمْ تَصَوَّبا[٢]

[ص ٧٨ س ٤]

استشهد به على أن دخول همزة الاستفهام على «هل» في البيت المتقدّم إنما هو للتأكيد كدخول حرف الجرّ على مثله يعني في قوله: «عن بما به»: وتقدّم الكلام على هذا البيت مستوفى في صحيفة ٢٥.

* * *

١٣٦٤ - فَلا واللَّهِ لا يُلْفَى لِمَا بِي (ولاَ لِلِمَا بِهِم أبدًا دَوَاءُ)[٣]

[ص ٧٨ س ٤]

---

(١) ١/ الإنسان: ٧٦.

(٢) البيت من الطويل، وهو للأسود بن يعفر في ديوانه ٢١، وشرح التصريح ٢/ ١٣٠، والمقاصد النحوية ٤/ ١٠٣، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ٣٤٥، وخزانة الأدب ٩/ ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ١١/ ١٤٢، وسر صناعة الإعراب ١٣٦، وشرح الأشموني ٢/ ٤١١، وشرح شواهد المغني ٧٧٤، ولسان العرب ٣/ ٢٥١ (صعت)، ومغني اللبيب ٣٥٤، تقدم البيت برقم ١٠٥٥، ١٠٩٤، وسيعاد برقم ١٧٥٣.

(٣) البيت من الوافر، وهو لمسلم بن معبد الوالبي في خزانة الأدب ٢/ ٣٠٨، ٣١٢، ٦/ ١٥٧، ٩/ ٥٢٨، ٥٣٤، ١٠/ ١٩١، ١١/ ٢٦٧، ٢٨٧، ٣٣٠، وشرح شواهد المغني ٧٧٣، وبلا نسبة في الإنصاف ٥٧١، وأوضح المسالك ٣/ ٣٤٣، والجنى الداني ٨٠، ٣٤٥، والخصائص ٢/ ٢٨٢، ورصف المباني ٢٠٢، ٢٤٨، ٢٥٥، ٢٥٩، وسر صناعة الإعراب ٢٨٢، ٣٣٢، وشرح الأشموني ٢/ ٤١٠، وشرح التصريح ٢/ ١٣٠، ٢٣٠، والصاحبي في فقه اللغة ٥٦، والمحتسب ٢/ ٢٥٦، وشرح المفصل ٧/ ١٨، ٨/ ٤٣، ٩/ ٢٥، ومغني اللبيب ١٨١، والمقاصد النحوية ٤/ ١٠٢، والمقرب ١/ ٣٣٨، وتقدم البيت عرضًا مع الشاهد ١٠٥٥، ١٠٩٤، وسيعاد برقم ١٥٧٤، ١٧٥٢.

استشهد به على ما في البيت قبله وسيأتي مزيد كلام عليه في شواهد التوكيد.

* * *

١٣٦٥ ـ فَثَبِّتِ الأقدام إن لاقَيْنا (وَأَنزِلَنْ سَكِينَةً عَلَيْنَا)[1]

[ص ٧٨ س ١٥]

استشهد به على جواز دخول نون التّوكيد الخفيفة على الأمر.

وهو من رجز لعبد الله بن رواحة. وقيل لعامر بن الأكوع. روي أن النّبي ﷺ كان ينقل التُّرابَ حتى وارى صَدْره يَوْمَ الخَنْدَق وهو يرتجز بهذا الرّجز وهو:

تالله لولا الله ما اهْتَدَيْنا ولاَ تَصَدقْنا ولا صَلَّينا

الكافرون قد بَغوا عَلَيْنا إذا أرادوا فِتْنة أَبَيْنَا

ونَحْنُ عَنْ فَضلِك ما اسْتَغْنَيْنا فَثَبِّتِ الأقدامَ إن لاقَيْنَا

وَأَنْزِلَنْ سَكِينةً عَلَيْنَا[2]

* * *

١٣٦٦ ـ (فإيَّاكَ والمَيتَاتِ لا تَقرَبَنَّها) ولا تَعْبُدِ الشَّيْطَان والله فاعْبُدَا[3]

[ص ٧٨ س ١٦]

---

(١) الرجز لعبد الله بن رواحة في ديوانه ١٠٧، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٢٢، والكتاب ٣/ ٥١١ وشرح شواهد المغني ١/ ٢٨٦، ٢٨٧، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٢٣٤، وتخليص الشواهد ١٣٠، وخزانة الأدب ٧/ ١٣٩، ومغني اللبيب ١/ ٩٨، ٢٦٩، ٣١٧، ٢/ ٣٣٩، ٥٣٩، ٦٩٤، والمقتضب ٣/ ١٣.

(٢) الرجز لعبد الله بن رواحة في ديوانه ١٠٨، ولعامر بن الأكوع في المقاصد النحوية ٤/ ٤٥١، وشرح شواهد المغني ١/ ٢٨٧.

(٣) البيت من الطويل، وهو للأعشى في ديوانه ١٨٧، والأزهية ٢٧٥، وتذكرة النحاة ٧٢، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٦٧٨، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٤٤، ٢٤٥، وشرح التصريح ٢/ ٢٠٨، وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٧٧، ٧٩٣، والكتاب ٣/ ٥١٠ولسان العرب ١/ ٧٥٩ (نصب)، ٢/ ٤٧٣ (سبح)، ١٣/ ٤٢٩ (نون)، واللمع ٢٧٣، والمقاصد النحوية ٤/ ٣٤٠، والمقتضب ٣/ ١٢، وبلا نسبة في الإنصاف ٢/ ٦٥٧، وأوضح المسالك ٤/ ١١٣، وجمهرة اللغة ٨٥٧، وجواهر الأدب ٥٧، ١٠٨، ورصف المباني ٣٢، ٣٣٤، وشرح الأشموني ٢/ ٥٠٥، وشرح قطر الندى ١٤٩، وشرح المفصل ٩/ ٣٩، ومغني اللبيب ١/ ٣٧٢، والممتع في التصريف ١/ ٤٠، وأمالي ابن الشجري ١/ ٣٨٤، ٢/ ٢٦٨، وشرح التصريح ٢/ ٢٠٨.

استشهد به على إدخال النّون الخفيفة في المضارع الخالي من تنفيس ذا طَلب سواءً كان ذا طَلَبٍ أمْرًا أم نَهْيًا تَحْضِيضًا أَمْ تَمَنِّيًا أم استفهامًا بحرف. هذا كلامه قبل إيراد البيت، ولا يخفى أن الشاهد عنده في [٢/٩٦] قوله: لا تَقْرَبَنّها لكن النون إذًا شديدة.

والبيت من شواهد سيبويه. قال الأعلم[١]: الشّاهد فيه إدخال النّون الخفيفة على قوله: فاعْبُدَنْ، لأنه أمر فأكّده بالنّون وأبدل منها ألفًا في الوقف كما يبدل من التّنوين في حال النصب.

والبيت من قصيدة للأعشى قالها حين عزم على الإسلام مدح بها النّبيّ ﷺ وتَوجّه إليه فردّته[٢] قريش ومات علَى شِرْكه.

* * *

١٣٦٧ ـ (هلا تُمِنُّنْ بوعِدٍ غَيْرَ مُخْلِفَةٍ) كما عَهِدْتُكِ في أيّام ذِي سَلَمِ[٣]

[ص ٧٨ س ١٦]

استشهد به على توكيد الفعل بالنّون الشديدة بعد أداة التحضيض، والحال أنه أمر.

وهو من شواهد الأشموني أيضًا. قال الصّبان: تُمِنُّنْ أصله: تُمِنِّينَ فلمّا أُكّد بالنّون حذفت نون الرفع تخفيفًا، فالتقى ساكنان الياء والنّون فحذفت الياء.

وذِي سَلم: موضع بالحجاز. ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

١٣٦٨ ـ (فَلَيْتَكِ يَوْمَ المُلْتقَى تَرِيْنّنِي) لِكَيْ تَعْلَمي أنّي امرؤ بِكِ هائِمُ[٤]

[ص ٧٨ س ١٧]

استشهد به على توكيد الفعل بعد ليت، وهي دالّة على التّمني وهو من أنواع الطّلَب.

---

(١) شرح الأعلم ٢/١٤٩.
(٢) في الأصل: «فردّه».
(٣) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٤/٩٩، وشرح الأشموني ٢/٤٩٥، وشرح التصريح ٢/٢٠٤، والمقاصد النحوية ٤/٣٢٢.
(٤) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٤/١٠٠، وشرح الأشموني ٢/٤٩٥، وشرح التصريح ٢/٢٠٤، والمقاصد النحوية ٤/٣٢٣.

وهو من شواهد الأشموني. قال الصّبّان[1]: قوله: ترينني فيه الشّاهد وأصله قبل نون التوكيد: تَرْأَيين، نُقِلَت حركةُ الهمزة إلى الرّاء، ثم حُذفت الهمزة فصار: تَرَيِّينَ، فقلبت الياء ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم حذفت لالتقاء الساكنين، فصارَ: تَرِين، فلما أكد بالنون حذفت نونُ الرفع لتوالي الأمثال وكسرت الياء للتخلص من الساكنين، ولم تحذف لعدم ما يدلّ عليها، فلما أتى بياء المتكلم لحقت نون الوقاية فصار: تَرَيِنَّني.

ويوم: ظرف لغو متعلّق بترينني. ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

١٣٦٩ ـ (وهل يَمنعنّي ارتيادي البِلا دَ مِنْ حذَر الموت أَنْ يأتِيَن)[2]

[ص ٧٨ س ١٨]

استشهد به على توكيد المضارع بعد هل.

والبيت من شواهد سيبويه. قال الأعلم: الشّاهد فيه توكيد يمنعنّي بالنّون الثقيلة، لأنه مستفهم عنه غير واجب كالأمر، فيؤكّد كما يؤكّد الأمر. والارتياد: المجيء والذّهاب، أي لا يمنع من الموت التّجوّل في آفاق الأرض حذرًا منه، ولا الإقامة في الديار تقرّبه قبل وقته، فاستعمال السّفر أجمل (لأن) الموت بأجل.

والبيت من قصيدة للأعشى.

* * *

١٣٧٠ ـ (أَفَبَعْد كِنْدة تَمْدَحَنَّ قَبِيلاَ)[3]

[ص ٧٨ س ١٩]

استشهد به على ما في البيت قبله.

والبيت من شواهد سيبويه والرّضيّ. قال البغدادي: على أنه أكّد الفعل وهو تمدح بالنّون لوقوعه بعد الاستفهام وهو الهمزة.

---

(١) حاشية الصبان ٣/ ٢١٣.

(٢) البيت من المتقارب، وهو للأعشى في ديوانه ٦٥، ٦٩، والكتاب ٤/ ١٨٧، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٤٦، وشرح المفصل ٩/ ٤٠، ٨٦، والمقاصد النحوية ٤/ ٣٢٤، والمحتسب ١/ ٣٤٩، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٤٩٥.

(٣) صدر البيت: (قالت فطيمةُ حَلِّ شِعْرَك مَدْحَهُ)، وهو من الكامل، وهو لامرىء القيس في ديوانه ٣٥٨، وهو للمقنّع (؟) في الكتاب ٣/ ٥١٤، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ١٠١، وجواهر الأدب ١٤٣، وخزانة الأدب ١١/ ٣٨٣، ٣٨٤، وشرح الأشموني ٢/ ٤٩٥، وشرح التصريح ٢/ ٢٠٤، والمقاصد النحوية ٤/ ٣٤٠، وشرح الرضي ٤/ ٤٨٥.

قال سيبويه[١]: (ومن مواضعها الأفعال غير الواجبة التي تكون بعد حروف الاستفهام، وذلك لأنك تريد: أعلمني إذا استفهمتَ، وهي أفعال غير واجبة، فصارت بمنزلة أفعال الأمر والنهي.

فإن شئت أقحمت النون، وإن شئت تركتَ، كما فعلت ذلك في الأمر والنّهي وذلك قولك: هل تقولنّ؟ وأتقولنّ ذاك؟ وكم تمكثنّ؟ وانظر متى تفعلنّ، وكذلك جميع حروف الاستفهام).

قال الأعلم[٢]: الشاهد في قوله تمدحنّ بالنون الثقيلة.

وكندة قبيلة من اليمن. من كهلان بن سبأ. والقبيل: الجماعة من قوم مختلفين. والقبيلة بنو أب واحد. وأراد بالقبيل ههنا: القبيلة لتقارب المعنى فيهما .اهـ.

قال البغدادي[٣]: وبعد ظرف يتعلّق بتمدح محذوفًا لا بتمدحن لأن المؤكد بالنون لا يتقدّم معموله عليه. وقيل إذا كان ظرفًا يجوز وقد علقه به العيني.

وهذا الشعر من أبيات [٢/٩٧] سيبويه الخمسين التي لا يعرف لها قائل[٤]، والله أعلم اهـ.

وزعم بعض المعاصرين أن هذا الشطر مطلع مقطعة لامرىء القيس وأن صدره هكذا:

قالت فُطَيْمَةُ حَلِّ شِعْرَكَ مدْحَه ... أَفَبَعْدَ كِنْدَةَ تَمْدَحَنَّ قبيلا

* * *

١٣٧١ ـ (فأَقْبِلْ على رَهطي وَرَهطِك نَبْتَحِثْ ... مَساعِينَا حتى تَرى كَيف نفعلا)[٥]

[ص ٧٨ س ٢٠]

استشهد به على تأكيد المضارع بعد الاستفهام بكيف.

واستشهد به سيبويه على هذه المسألة: قال الأعلم: يريد كيف نَفْعَلَن بالنون الخفيفة، والبدل منها.

---

(١) كتاب سيبويه ٣/ ٥١٢ـ ٥١٣.
(٢) شرح الأعلم ٢/ ١٥١.
(٣) خزانة الأدب ١١/ ٣٨٣ ـ ٣٨٤.
(٤) نسبه سيبويه إلى المقنع.
(٥) البيت من الطويل، وهو للنابغة الجعدي في شرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٥١، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٤٩٥، والكتاب ٣/ ٥١٣، والمقاصد النحوية ٤/ ٣٢٥.

يقول لمن فاخره: أقبل على مفاخر قومك وأقبل على مثل ذلك من قومي، وابحث عن مساعيهما حتى يتبيّن فضل بعضهما على بعض، وترى فعلك في مفاخرتك وفعلي في مفاخرتي.

والبيت من شواهد سيبويه الخمسين التي لا يعرف قائلها.

* * *

١٣٧٢ ـ (ألا ليت شعري ما يَقولَنْ فوارِسٌ إذا حارب الهام المُصَيَّحَ هامتي)[١]

[ص ٧٨ س ٢١]

استشهد به على توكيد المضارع: بعد ما الاستفهامية بالنّون الخفيفة.

واستشهد به الدّمامينيّ على أن التوكيد بعد الاستفهامِ لا يختص بهل والهمزة خلافًا لمن خصّه بهما.

والهامة: طائر تزعم العرب أنه إذا قتل الرجل فلم يدرك بثأره يخرج من قبره فلا يزال يصيح: اسقوني اسقوني فلا يزال على ذلك حتى يقتل قاتله. ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

١٣٧٣ ـ (إمّا تَرَيْ رَأْسي تَغيَّر لونُهُ) شَمَطًا فأَصْبحَ كالثَّغام المُمْحِلِ[٢]

[ص ٧٨ س ٢٧]

استشهد به على أن حذف نون التوكيد بعد «إمّا» خاصّ بالضرورة عند المبرد والزّجاج[٣]. ونص في الأصل على أن الفعل بعد إمّا لم يقع في القرآن إلاّ مؤكّدًا بالنون ويأتي ما يخالف ذلك.

واستشهد سيبويه والرّضيّ على هذه المسألة بقول الشاعر:

فإمّا تَرَيْنِي ولي لِمَّة فإنّ الحوادثَ أودى بها[٤]

---

(١) البيت من الطويل، وهو لرجل من ضبة في نوادر أبي زيد ٢٣.

(٢) البيت من الكامل، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ١٢٤، وخزانة الأدب ١١/ ٢٣٤. وتاج العروس (محل، ثغم)، واللسان ١٤/ ٤٧ (أما).

(٣) في شرح الرضي ٤/ ٤٨٨: (وعند الزجاج هي لازمة مع «إما» خلافًا للمبرد).

(٤) البيت من المتقارب، وهو للأعشى في ديوانه ٢٢١، والخزانة ١١/ ٤٣٠ ـ ٤٣٣، والكتاب ٢/ ٤٦، وشرح الرضي ٤/ ٤٨٨، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٧٧، وشرح شواهد الإيضاح ٣٤٦، وشرح المفصل ٥/ ٩٥، ٩/ ٤١، واللسان ٢/ ١٣٢ (حدث)، ١٥/ ٣٨٥ (ودي)، والمقاصد النحوية=

قال البغداديّ: على أن إن الشرطيّة المقرونة بما الزائدة يلزم توكيد شرطها بالنّون عند الزّجّاج وترك توكيده جيّد عند غيره.

وهذا البيت يدل لغير الزجاج فإنه لم يؤكد فعل الشرط فيه.

قال ابن الناظم: وأمّا الشّرط بإمّا فتوكيده بالنون جائز قال تعالى: ﴿فإمّا تَثْقفنَّهم في الحَرْب﴾[1]، ﴿وإمّا تخافَنّ من قوم خيانةً﴾[2] وقد يخلو من التّوكيد بها كقوله:

فـإمـا تَـرَيْـنِـي ولـي لـمّـة...

البيت، وقول الآخر:

يا صاح إمّا تجدني غير ذي جِدَةٍ   فما التَّخَلّي عن الخُلاّن من شِيمي[3]

وقال ابن هشام في المغني: يقرب التوكيد من الوجوب بعد إمّا، وذكر ابن جنيّ أنه قرىء ﴿فإمّا تَرَيْن﴾[4] بياء ساكنة بعدها نون الرفع على حدّ قوله:

... لـم يـوفـون بـالـجـار[5]

ففيها شذوذان: ترك نون التّوكيد، وإثبات نون الرّفع مع الجازم.

و«الثّغام»: نبت يشبه به الشيب. و«الممحل»: صفة له.

والبيت من قصيدة لحسان بن ثابت يمدح بها الحارث بن أبي شمر الغسّانيّ.

* * *

١٣٧٤ - نَبَتُّم نَباتَ الخَيْزُرَانيِّ في الوَغَى   (حَدِيثًا متَى ما يأتِكَ الخَيْرُ يَنْفَعا)[6]

[ص ٧٨ س ٣٠]

= ٢/ ٤٦٦، وبلا نسبة في الإنصاف ٧٦٤، وأوضح المسالك ٢/ ١١٠، وشرح الأشموني ١/ ١٧٥، وشرح المفصل ٩/ ٦، ورصف المباني ١٠٣، ١١٦.

(١) ٥٧/ الأنفال: ٨.   (٢) ٥٨/ الأنفال: ٨.

(٣) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ٩٧، وخزانة الأدب ١١/ ٤٣١، وشرح الأشموني ٢/ ٤٩٧، وشرح التصريح ٢/ ٢٠٤، والمقاصد النحوية ٤/ ٣٣٩.

(٤) ٢٦/ مريم: ١٩، وهي قراءة طلحة. انظر المحتسب ٢/ ٤٢.

(٥) تمام البيت:

(لولا فوارس من قيس وأسرتهم   يوم الصليفاء لم يوفون بالجار)

وتقدم تخريجه برقم ١٢٨٦.

(٦) البيت من الطويل، وهو للنجاشي الحارثي في ديوانه ١١٠، وخزانة الأدب ١١/ ٣٨٧، ٣٩٥، ٣٩٧، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٠٨، والمقاصد النحوية ٤/ ٣٤٤، وبلا نسبة في الكتاب ٣/ ٥١٥.

استشهد به على أن دخول نون التوكيد في جواب الشرط ضرورة.

والبيت من شواهد سيبويه على [٢/ ٩٨] الضّرورة أيضًا.

قال الأعلم: الشاهد في إدخال النّون في ينفعن، وهو جواب الشّرط، وليس من مواضع النون، لأنه خبر يجوز فيه الصّدق والكذب إلا أنّ الشّاعر إذا اضطر أكّده بالنّون تشبيهًا بالفعل في الاستفهام لأنه مستقبل مثله.

هجا قومه فوصفهم بحدثان النعمة، والخَيْزُرانيّ: كل نبت ناعم، وأراد بالخير المال اهـ.

يقول: لستم بأرباب نعمة قديمة، وإنما حدثت فيكم عن قرب فقد نَمَيْتُم كما ينمي الخَيْزَران بنعومة وطراوة، فإن المال متى ما جاء نفع.

والبيت للنّجاشي الحارثيّ، وهو شاعر في صدر الإسلام وهو الذي جلده أمير المؤمنين علي بن أبي طالب لما شَرِب في رمضان ثمانين جلدةً، وزاده عشرين للانتهاك.

* * *

١٣٧٥ - (فلا ذا نعيمٍ يَتْرُكَنْ لِنَعيمِه)[١]

[ص ٧٨ س ٣١]

استشهد به على ما في البيت قبله، ويَجري فيه ما جرى فيه. ولم أعثر على قائله ولا تتمته.

* * *

١٣٧٦ - (يَحْسبُهُ الجاهِلُ ما لم يَعْلَما) شيخًا على كُرسيِّه مُعَمَّما[٢]

[ص ٧٨ س ٣٢]

---

(١) عجز البيت: (وإن قال مَرِّطني وخذ رشوةً أبى)، والبيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شفاء العليل ٨٨٣، والبحر المحيط ٤/ ٤٨٣.

(٢) الرجز للعجاج في ملحق ديوانه ٢/ ٣٣١، وله أو لأبي حيان الفقعسي أو لمساور العبسي أو للدبيري أو لعبد بني عبس في خزانة الأدب ١١/ ٤٠٩، ٤١١، وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٧٣، والمقاصد النحوية ٤/ ٨٠، ولمساور العبسي أو للعجاج في المقاصد النحوية ٤/ ٣٢٩، ولأبي حيان في شرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٦٦، وبلا نسبة في الإنصاف ٢/ ٦٥٣، وأوضح المسالك ٤/ ١٠٦، خزانة الأدب ٨/ ٣٨٨، ٤٥١، ورصف المباني ٣٣، ٣٣٥، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٦٧٩، وشرح الأشموني ٢/ ٤٩٨، وشرح ابن عقيل ٥٤٦، وشرح المفصل ٩/ ٤٢، والكتاب ٣/ ٥١٦، ولسان العرب ٣/ ٣٢ (شيخ)، ١٤/ ٢٢٩ (خشي)، ١٥/ ٩٩ (عمي)، ٤٢٨ (الألف اللينة)، ومجالس ثعلب ٦٢٠، ونوادر أبي زيد ١٣٢، وشرح الرضي ٤/ ٤٨٧.

استشهد به على توكيد المضارع المنفي بلم ضرورةً.

والبيت من شواهد سيبويه على الضّرورة أيضًا. وفسّرهُ الأعْلَم تفسيرًا أخطأ فيه.

وهو من شواهد الرّضي أيضًا. قال البغداديّ: على أنّ نون التوكيد تدخل بعد لَمْ تشبيهًا لها بلام النهي.

قال[1]: قال ابن الأنباري في مسائل الخلاف[2]: يدلّ على أن النون الخفيفة ليست مخفّفةً من الثقيلة أنها تتغير في الوقف ويوقف عليها بالألف، قال تعالى: ﴿لنسفعًا بالنّاصية﴾[3] وقال تعالى: ﴿لَيُسْجَنَنّ وَلَيَكُونًا من الصّاغرين﴾[4]، أجمع القراء على أن الوقف فيهما[5] بالألف لا غير. وقال الشاعر «يحسبه الجاهل» الخ، ولا يجوز أن يكون هٰهنا بالنّون لمكان قوله: «معمما» بالألف، لأن النون لا تكون وصلاً مع الألف في لغة من يجعلها وَصْلاً، ولا رويًا مع الميم إلا في الإكفاء وهو عيب في قوافي الشّعر[6]

ولو جاز أن تقع رويًا معها لما جاز ههنا، لأن النون مقيّدة والميم مطلقة. فإن أتى بتنوين الإطلاق على لغة بعض العرب فقال: مُعَمَّمَنْ جاز أن يقول: يَعْلَمَنْ، لأنهم يجعلون في القافية مكان الألف والواو والياء تنوينًا، ولا فرق عندهم في ذلك بين أن تكون هذه الأحرف أصليّة أو منقلبة أو زائدة في اسم أو فعل كقوله: والعتابن، ولقد أصابن، ونحو ذلك اهـ.

الضمير في يحسبه للثّمال المتقدّم في بيت قبل الشاهد. والثُّمال بالضم: الرغوة، واحده ثُمالة.

يصف هذا الشاعر قُمْعًا وهو آلة تجعل في فم الوطاب تُحْلب فيه الإبل، وقد علا ذلك القمع رغوة شبهها بشيخ على كرسيّ متزمّل في ثياب. وهذا الشّاهد من أرجوزة قيل إنها لمساور العبسي وقيل للعجاج.

* * *

(١) انظر خزانة الأدب ٨/ ٣٨٨، ٤٥١.
(٢) الإنصاف ٦٥٣ ـ ٦٥٤.
(٣) ١٥/ العلق: ٩٦.
(٤) ٣٢/ يوسف: ١٢.
(٥) في الإنصاف ٦٥٣: (على أن الوقف في هذين الموضعين (لنسفعًا، وليكونًا) بالألف لا غير.
(٦) في الإنصاف: (وهو عيب من عيوب الشعر).

١٣٧٧ ـ ومُسْتَبدلٍ من بعد غَضْيا صُرَيْمةً (فَأَحْرِ به من طول فَقْرٍ وَأَحْرِيا)(١)

[ص ٧٨ س ٣٢]

واستشهد به على شذود توكيد فعل التّعجب. والأصل: فأحرين فأبدلها ألفًا في الوقف. وجعله في المغني مستثنى مِمَّا تلحقه النّون ولفظه. قال الخليل: والتّوكيد بالثّقيلة أبلغ ويختصّان بالفعل. ولما قوله:

أَقَائِلُنّ أَحْضِرُوا الشُّهُودا(٢)

فضرورةٌ سَوّغها شبه الوصف بالفعل، ويؤكّد بهما صيغ الأمر مطلقًا، ولو كان دعائيًا كقوله:

فَأَنْزِلَنْ سكينةً عَلَيْنا(٣)

إلا أفعل في التعجب، لأن معناه كمعنى الفعل الماضي، وشذّ قولُه:

فأَحْرِ به من طُول فَقْرٍ وَأَحْرِيَا

قال السّيوطي في شرحه: قال الشّارح: اختلف الناس في إنشاد هذا البيت في موضعين: في غُضيا، وفي أحريا بالمثنّاة التحتيّة فقيل غَضْبى بالموحدة، وفي أحريا، وعليه صاحب الصحاح. قال في باب الباء [٩٩/٢] الموحدة، غَضْبى: اسم مائة من الإبل، وهي معرّفة لا تنوّن ولا يدخلها أل، وأنشد البيت، ثم قال: أراد النون الخفيفة فوقف.

وقيل: غضيا بالمثنّاة التحتيّة، وأحربا بالموحدة، وعليه صاحب المُحْكم وابن السكّيت في إصلاحه.

وقال ابن السّيرافيّ في شرحه: أراد رُبّ إنسانٍ كان ماله قليلاً بعد أن كان كثيرًا، فأحر به، تعجّب كما تقول، أكرم به، يريد: ما أحراه أن يطول فقره. وقوله: وأحربا تعجّب من قولهم: حرب الرّجل إذا ذهب ماله وإذا قَلّ.

قال المصنّف: وعلى هذا فلا تأكيد ولا نون، ثم قال: لم يذكر في الصحاح حَرِب بالكسر إلاّ بمعنى اشتدّ غضبه، وأما حَرَب بمعنى أخذ ماله فبالفتح، وقد حرب ماله أي سلبه انتهى.

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في جواهر الأدب ٥٨، وشرح الأشموني ٢/ ٥٠٠، وشرح شواهد المغني ٢/٧٥٩، وشرح ابن عقيل ٤٤٦، ولسان العرب ١/ ٦٥٠ (غضب)، ١٤/ ١٧٣ (حرى)، ١٥/ ١٢٩ (غضا)، ومغني اللبيب ١/ ٣٣٩، والمقاصد النحوية ٣/ ٦٤٥.

(٢) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ١٧٣، وسيعاد الرجز مع تخريج واف برقم ١٣٨٤.

(٣) تقدم برقم ١٣٦٥.

وصُرَيْمة: تصغير صِرْمة بكسر الصّاد المهملة وسكون الراء قِطْعةٌ من الإبل نحو الثلاثين، صغّرها للتقليل. ويقال: فلان حَرِيّ أن يفعل كذا أي جديرٌ ولائق. ولم أعثر على قائله.

* * *

١٣٧٨ ـ (دَامِنَّ سَعْدُكِ إنْ رَحِمْتِ مُتَيَّمًا) لولاكِ لم يَكُ للصَّبابَةِ جَانِحَا[(١)]

[ص ٧٨ س ٣٢]

استشهد به على أن توكيد الفعل الماضي شاذّ.

وفي الأشموني: ولا يؤكدان (يعني الخفيفة والثّقيلة) الماضي مطلقًا. وأما قوله:

دامَنّ سعدك إنْ رَحِمْتِ مُتَيَّمَا

فضرورة شاذّة، سهّلها كونه بمعنى الاستقبال. وهذه العبارة في المغني بعينها.

وقال السيوطي: قال العيني في شواهده الكبرى: لم أقف على اسم قائله.

و«سعدك» بالكسر: خطاب لمحبوبته، و«المتيّم»: من تيّمه الحب: إذا عبّده بالتشديد. و«الصّبابة»: المحبة والعشق، و«الجانح»: من جنح إذا مال. وجواب لو دلّت عليه الجملة قبلها وهي دعائيّة.

والبيت أورده المصنّف شاهدًا لدخول نون التّوكيد في الماضي شذوذًا. وقال: إن الذي سهله كونه بمعنى الأمر.

وفيه شاهد[(٢)]: على إيلاء لولا ضمير الجرّ. وثالث على حذف نون يكن لاجتماع شروطه.

* * *

١٣٧٩ ـ (رُبَّمَا أوْفَيْتُ في عَلَمٍ تَرْفَعَنْ ثَوْبي شَمالاتُ)[(٢)]

[ص ٧٨ س ٣٣]

(١) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في الجنى الداني ١٤٣، وشرح الأشموني ٢/ ٤٩٥، وشرح شواهد المغني ٧٦٠، ومغني اللبيب ٢/ ٣٣٩، والمقاصد النحوية ١/ ١٢٠، ٤/ ٣٤١.

(٢) تقدم الشاهد مع تخريجه برقم ١١٥٢.

استشهد به على شذوذ توكيد المضارع، وليس بعد إما ونحوها من الأشياء المبين بعضها في الأصل وهي المذكورة في الألفيّة:

يؤكّد أن أفعلْ ويفعل آتيا ذا طلبٍ أو شرطًا إمّا تاليا

أو مثبتًا في قَسَمٍ مُستقبَلا

وتقدّم الكلام على هذا البيت في صحيفة ٤٦.

* * *

١٣٨٠ - (قليلاً بِهِ ما يَحْمَدَنَّكَ وارِثٌ) إذا نَالَ مِمّا كُنْتَ تَجْمَعُ مَغْنَما[1]

[ص ٧٨ س ٣٣]

استشهد به على شذوذ توكيد المضارع بعد ما. والبيت من شواهد العيني.

قال: الاستشهاد في قوله: يَحْمَدَنّك حيث أكده الشاعر بالنون الثقيلة. والتأكيد في مثل هذا الموضع قليلٌ وهو أن يكون بعد «ما» الزائدة التي لم تسبق بإن. قال قوله: قليلاً نصب على أنه صفة لمصدر محذوف أي حمدًا قليلاً. والضمير في «به» يرجع إلى المال في البيت الذي قبله وهو قوله:

أَهِنْ لِلّذي تَهْوى التِّلادَ فإنه إذا متّ كان المالُ نَهْبًا مُقَسّما

وكلمة (ما) زائدة، وقوله: وارث فاعل يحمدنّك، أي لا يحمدك وارثك بعد استيلائه على مالك حَمْدًا قليلاً، والبيت من قصيدة لحاتم الطائي. [٢/ ١٠٠].

* * *

١٣٨١ - (مَن يُثقَفَنْ مِنهُم فليس بآيبٍ) أبدًا وَقتلُ بني قُتَيْبَةَ شافِي[2]

[ص ٧٩ س ١]

استشهد به على شذوذ توكيد: يثقفن، لأنه ليس بَعد ما بيِّن في الأصل قياس التوكيد بعده.

---

(١) البيت من الطويل، وهو لحاتم الطائي في ديوانه ٢٢٣، وشرح التصريح ٢/ ٢٠٥، وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٥١، والمقاصد النحوية ٤/٣٢٨، ونوادر أبي زيد ١١٠، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ١٠٥، وشرح الأشموني ٢/ ٤٩٧، وشرح التصريح ٢/ ٢٠٥.

(٢) البيت من الكامل، وهو لبنت مرّة بن عاهان في خزانة الأدب ١١/ ٣٨٧، ٣٩٩، ولبنت أبي الحصين في شرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٦٢، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ١٠٧، وشرح الأشموني ٢/ ٥٠٠، وشرح التصريح ٢/ ٢٠٥، وشرح ابن عقيل ٥٤٧، والكتاب ٣/ ٥١٦، والمقتضب ٣/ ١٤، والمقاصد النحوية ٤/ ٣٣٠، والمقرب ٢/ ٧٤.

والبيت من شواهد سيبويه، قال الأعلم: وروايته: «من يُثقَفَنْ» بالبناء للمجهول.

الشاهد في إدخال النّون على فعل الشرط وليس من مواضعها إلا أن يوصل حرف الشرط بما المؤكدة، فيضارع ما أكّد باللاّم لليمين.

يقول: مَن ظفر به من آل قتيبة بن مسلم فليس بآيب إلى أهله لما في قتلهم من شفاء النّفوس. يصف قتله وانتقال دولته وإظهار الشماتة به اهـ.

قال عبد القادر البغدادي بعد ما ساق كلام الأعلم: وليس قتيبة ما ذكره ولو اطّلع على الشعر ما قاله.

والبيت أحد أبيات ثلاثة لبنت مرة بن عاهان الحارثي قالتها لما قتل أبوها وهي[1]:

إنّا وباهِلَةَ بن أعصر بيننا ... داء الضّرائر بغضة وثقافي[2]

من يثقفن منهم فليس بآيب ... أبدًا وقتل بني قتيبة شافي

ذَهَبَتْ قُتَيْبَةُ في اللقاءِ بِفارِسٍ ... لا طائش رعِش ولا وقّافِ

«من يثقفن»: من نظفر به، و«آيب»: راجع. و«ليس بآيب»: ليس براجع إلى أهله سالمًا؛ لما بيننا من العداوة. وروي «من تثقفن» بالمثناة الفوقية، وفاعله ضمير يعود على باهلة، أي من أخذوا منا قتلوه. وروي: «من يثقفوا منا فليس بوائل» أي ملتجىء. وهاتان الروايتان لا تناسبان المقام.

* * *

١٣٨٢ ـ ومَهما تَشأ منه فَزَارةُ تُعْطِكُم ... (وَمَهما تَشأ منه فَزَارةُ تَمْنَعا)[3]

[ص ٧٩ س ١]

استشهد به على شذوذ توكيد المضارع بعد أداة الشّرط.

---

(١) خزانة الأدب ١١/٣٨٧، ٣٩٩، وبلاغات النساء ٢٣٩.

(٢) في بلاغات النساء «وتناف» مكان «وثقافي».

(٣) البيت من الطويل، وهو للكميت بن معروف في حماسة البحتري ١٥، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٧٢، وللكميت بن ثعلبة في خزانة الأدب ١١/٣٨٧، ٣٨٨، ٣٩٠، ولسان العرب ٨/ ٢٧٣ (قزع)، وللكميت بن معروف أو للكميت بن ثعلبة الفقعسي في المقاصد النحوية ٤/ ٣٣٠، ولعوف بن عطية بن الخرع في الكتاب ٣/ ٥١٥، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٧/ ٥٠٩، ٥١٠، وشرح الأشموني ٢/ ٥٠٠.

والبيت من شواهد سيبويه والرّضي. قال البغداديّ: على أنه يجوز أن تدخل نون التوكيد اختيارًا في جواب الشرط إذا كان الشّرط مما يجوز دخولها فيه، وهو أقل من دخولها في الشرط.

وقوله: تمنعا جواب الشرط، وقد أكد دون الشرط بالنون الخفيفة المنقلبة ألفًا للوقف.

وقوله: «إذا كان الشرط مما يجوز» الخ، احترز به عمّا إذا كان الشرط ماضيًا أو مضارعًا بمعنى الحال وحينئذ لا يؤكد جوابه.

وقوله: «اختيارًا» مع قوله: «وهو أقل من دخولها في الشرط» مذهب ابن مالك، وهو مخالف لقول سيبويه أنه ضرورة.

قال سيبويه[1]: وقد تدخل النّون بغير ما في الجزاء، وذلك قليل في الشعر، فشبّهه[2] بالنهي حين كان مجزومًا غير واجب، وأنشد الأبيات السابقة، ثم قال: قوله: «يحسبه الجاهل» الخ شبهه بالجزاء حيث كان مجزومًا، وكان غير واجب، وهذا لا يجوز إلا اضطرارًا[3]، وهي في الجزاء أقوى.

وقال الأعلم[4]: أراد: مهما تشأ فزارة إعطاءه تُعْطكم، ومهما تشأ منعه تمنعكم، فحذف الفعل لَعلْم السّامع، وأدخل الخفيفة على «تَمْنَعا»، وهو جواب الشّرط ضرورة وليس من مواضع النّون لأنه خبر يجوز فيه الصّدق والكذب إلا أن الشاعر إذا اضطرّ أكّده بالنون تشبيهًا بالفعل في الاستفهام لأنه مستقبل مثله.

والبيت نسبه سيبويه لعوف بن الخرع. والصحيح أنه من قصيدة للكميت بن معروف.

* * *

١٣٨٣ ـ (لَيتَ شِعْري وأَشْعُرَنَّ إذا ما)   قَرَّبوها مَنْشُورَةً ودُعِيتُ[5]

[ص ٧٩ س ١]

استشهد به على شذوذ توكيد أشعرن.

قال العيني: وهو مثبت عارٍ عن معنى الطلب والشرط ونحوهما. وهذا في غاية النّدرة.

---

(١) كتاب سيبويه ٣/ ٥١٥.
(٢) في الكتاب: «شبهوه».
(٣) في الكتاب: «في اضطرار».
(٤) شرح الأعلم ٢/ ١٥٢.
(٥) البيت من الخفيف، وهو للسموأل بن عادياء في لسان العرب ٢/ ٧٥ (قوت)، والمقاصد النحوية ٤/ ٣٣٢، وبلا نسبة في إصلاح المنطق ٢٧٧، وشرح الأشموني ٢/ ٥٠٠.

والضمير في قوله: قرّبوها لصحيفته المعلومة، ولم يتقدّم ما يدلّ عليها لفظًا.

وبعد البيت:

أَلِيَ الفضلُ أم عليّ إذا حُو سِبْتُ إنّي على الحساب مُقِيتُ

وهما من قصيدة للسموأل بن عادياء اليهوديّ الغسّاني الذي يضرب به المثل في الوفاء.

* * *

١٣٨٤ ـ أَرَيْتَ إن جاءت به أُمْلُودَا مُرَجَّلاً ويَلْبَسُ البُرُودا[1]

(أقائِلُنّ أَحْضِروا الشُّهودَا)

[ص ٧٩ س ٢]

استشهد به على شذوذ توكيد اسم الفاعل، وهو من شواهد الرّضي، قال البغداديّ: على أن نون التّوكيد قد تلحق اسم الفاعل ضرورةً تشبيهًا له بالمضارع.

قال ابن جنّي في باب الاستحسان من كتاب الخصائص[2]: (الاستحسان عِلّته ضعيفةٌ غير مستحكمة إلا أن فيه ضَرْبًا من الاتساع والتصرّف، ومن ذلك.

أريت إن جاءت به أُملودا

الخ.

فَأَلْحق نون التّوكيد اسم الفاعل تشبيهًا له بالفعل المضارع، فهذا استحسان لا عن قوة عِلّة، ولا عن استمرار عادة، ألا تراك لا تقول: أقائمنّ يا زيدون، ولا أمنطلقنّ يا رجال، إنما تقوله بحيث سمعته، وتعتذر له، وتنسبه إلى أنه استحسان منهم على ضعف منه واحتمال بالشبهة له). انتهى.

وقال أيضًا في سرّ الصناعة[3]: وشبه بعض العرب اسم الفاعل بالفعل، فألحقه النّون توكيدًا فقال:

أريت إن جاءت به أُملودا

(١) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ١٧٣، وشرح التصريح ١/ ٤٢، والمقاصد النحوية ١/ ١١٨، ٣/ ٦٤٨، ٤/ ٣٣٤، ولرجل من هذيل في حاشية يس ١/ ٤٢، والخزانة ٦/ ٥، وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٥٨، ولرؤبة أو لرجل من هذيل في الخزانة ١١/ ٤٢٠، ٤٢٢، وبلا نسبة في اللسان ١٤/ ٢٩٣ (رأي)، والأشباه والنظائر ٣/ ٢٤٢، وأوضح المسالك ١/ ٢٤، والجنى الداني ١٤١، والخصائص ١/ ١٣٦، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٤٤٧، وشرح الأشموني ١/ ١١٦، والمحتسب ١/ ١٩٣، ومغني اللبيب ١/ ٣٣٦.

(٢) الخصائص ١/ ١٣٣، ١٣٦.

(٣) سر صناعة الإعراب ٢/ ٤٤٧.

إلى آخر الشعر. يريد: أقائلون، فأجراه مجرى: أتقولون.

وقال الآخر:

يا ليت شعري عنكم حنيفا أشاهرنّ بعدنا السّيوفا[1]

اهـ.

وهذا من رجز أورده السّكريّ في أشعار هذيل[2] لرجل منهم بلفظ «أقائلون». قال: وقال رجل من هذيل: «أريت إن جاءت به» الخ أي إن جاءت به ملكًا. أملودا: أملس.

ولا ترى مالاً له معدودا

أي لا يعدّ ماله من جوده.

أقائلون أعجلي الشهودا فظلّت في شرٍّ من اللّذْ كيدا

كاللّذ تزبّى زبية فصيدا[3]

ويروى فاصطيدا.

تزبى زبية: حفر زبية. واللّذ: يريد: الذي، يقول: أرأيت إن ولدت هذه المرأة رجلاً هذه صفته أيقال لها: أقيمي البينة أنك لم تأت به من غيره. اهـ.

وكذا أورده ابن دريد في أماليه بدون:

ولا ترى مالاً له معدودا

قال: أتى رجل من العرب أمةً له فلما حبلت جَحَدها، فأنشأت تقول: «أريت إن جاءت به» إلى آخره وعلى هذا فلم تلحق النون اسم الفاعل فلا ضرورة فيه.

وعلى رواية النون فقوله: أقائلنّ جمع، وأصله أقائلون كما وردت به الرّواية وصرّح به ابن جنّي، ويلزم منه أن تكون لامُه مضمومةً، فلما أكّد، وصار: أقائلون حذفت نون الجمع لتوالي الأمثال، وحذفت الواو، أيضًا لاجتماعها ساكنة مع نون التّوكيد، وبقيت

---

(١) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ١٧٩، وخزانة الأدب ٤٢١/١١، ٤٢٧، ٤٢٨، والمقاصد النحوية ١/ ١٢٢، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ٦٧٣، والجنى الداني ١٤٢، وسر صناعة الإعراب ٤٤٧/٢، وشرح الأشموني ١٦/١، ولسان العرب ٤٣٣/٤ (شهر). وتاج العروس ١٧٦/١٢ (شعر)، ٢٦٤ (شهر)، ٣٩٤/٢٤ (ندف).

(٢) شرح أشعار الهذليين ٦٥١.

(٣) الرجز لرجل من هذيل في خزانة الأدب ٤٢١/١١، وشرح أشعار الهذليين ٦٥١/٢، وبلا نسبة في الأزهية ٢٩٢، والإنصاف ٦٧٢/٢، وخزانة الأدب ٣١٦، ورصف المباني ٧٦، وشرح المفصل ١٤٠/٣، ولسان العرب ٣٥٣/١٤ (زبي)، وما ينصرف وما لا ينصرف ٨٣.

الضمّة دليلاً عليها. ولا يجوز أن يكون أصله: أقائل أنا لأنه مقام الخطاب لا مقام التكلّم.

وبما نقلنا يردّ على الدماميني قوله: ولقائلٍ أن يقول لا نسلّم أن في قوله: (أقائلن) توكيدًا لاحتمال أن يكون أصله: (أقائل) أنا فحذفت الهمزة اعتباطًا، ثم أدغم التّنوين في نون «أنا» على حدّ: ﴿لكنّ هو اللّهُ ربّي﴾(١) كما قيل فيه. اهـ.

قوله: أريت أصله أرأيت حذفت الهمزة تخفيفًا، وقوله - إن جئتُ - بالتكلّم على لسان المرأة، هذا إذا كان القائل غيرها. فإن كانت هي القائلة فهو على مقتضى الظّاهر.

ورواه السّكري وابن دريد: إن جاءت فهو على رواية السّكري يكون على لسانها، وعلى رواية ابن دريد يكون كلامها نزلت نفسها منزلة الغائب فأخبرت عنها.

والمرجَّل: بفتح الجيم المشددة اسم مفعول من: رجّل شعره [٢/ ١٠٢] ترجيلاً أي سرّحه.

* * *

١٣٨٥ - (وابكِنّ عَيشًا تولّى بعد جِدّته) طابت أصائِلُهُ في ذلك البلَدِ(٢)

[ص ٧٩ س ٥]

استشهد به على أن حذف آخر الفعل، إذا كان ياء تلو كسرة لغة لفزارة.

وفي الدّمامينيّ عند قول التسهيل: وحذفه إن كان ياء تلي كسرة لغة فزارية فتقول في: ارمي يا هند: ارمِنّ بحذف الياء وعليه جاء قوله: «وابكِنّ عَيْشا»... البيت.

وهذا صريح منه في أن الخطاب لامرأة كما نقل ذلك البغداديّ عنه في الحاشية الهنديّة. ثم بيّن غلطه. قال: والبيت خطاب لمذكّر بدليل ما قبله:

يا عمرو أحْسِنْ نماك الله بالرُّشْدِ وأقر السَّلامَ على الأنْقاء والثّمدِ

كذا أنشدهما ابن الأنباري في شرح المفضليّات. وبه يُرَدّ على الدّمامينيّ في الحاشية الهنديّة في زعمه أن قوله: «وابْكِنّ» خطاب لامرأة، مع أن سياق كلام المغني يأباه. إلى أن قال: فإنه إذا كان الخطاب به مع امرأة كان المحذوف ضميرًا لآخر الفعل، فإنك إذا قلت: «ابكين يا هند» كانت الياء ضمير المخاطبة، وأما لام الكلمة فهو محذوف

---

(١) ٣٨/ الكهف: ١٨.

(٢) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب ١١/ ٤٣٥، وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٦١، ولسان العرب ١٢/ ٥٥٩ (لوم)، ومغني اللبيب ١/ ٢١١، والمقرب ٢/ ٧٧.

لالتقاء الساكنين، وأصله تبكيين[١] على وزن تفعلين، تحركت الياء الأولى وهي لام الفعل وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا، وحذفت لالتقاء الساكنين.

ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

١٣٨٦ ـ لا تُتْبِعَنْ لَوْعَةً إثْرِي ولا هَلَعا (ولا تُقاسِنّ بعدي الهَمَّ والجَزعا)[٢]

[ص ٧٩ س ٥]

استشهد به على ما في البيت قبله.

وفي الأشموني في مبحث: حكم آخر المؤكد: ولا فرق بين أن يكون صحيحًا كابْرزَنّ أو معتلاً نحو: اخْشَيَنّ وارْمِينّ واغْزُوَنّ أمرًا كما مثّل أو مضارعًا نحو: هل تبرزَنّ، وهل تَرْمِيَنّ. هذه لغة جميع العرب سوى فزارة فإنها تحذف آخر الفعل إذا كان ياء تلي كسرة نحو ترمين فتقول هل تَرْمِنّ يا زيد ومنه قوله:

ولا تُقاسِنّ بعدي الهمّ والجَزَعا

وظاهر هذا السياق أن الخطاب في البيت لِمُذكّر. وتقدّم من كلام البغداديّ في البيت السابق ما يجنح إلى ذلك، ولا يتأتى ذلك في هذا البيت.

قال أبو علي القالي في أماليه[٣]: وحدّثنا الأخفش، قال: أنبأني أبو الفياض بن أبي شراعة عن أبي شراعة قال: حدّثني عبد الله بن محمد بن بشير البصري، قال: علق أبي جارية لبعض الهاشميين فبعثت إليه أُمي تعاتبه فكتب إليها:

لا تَتْبَعِن لوعةً إثري ولا هلَعا ولا تُقاسِنّ بعدي الهمَّ والجَزَعا

بَلِ ائْتَسِي تَجِدي إن ائْتَسَيْت أُسًا بمثل ما قد فُجِعْتُ اليوم قد فُجِعا

ما تَصْنَعِين بعينٍ عنك طامحةٍ إلى سواكِ وقلبٍ عنك قد نَزَعا

إن قُلْت قد كُنْتُ في وُدّ وتَكْرِمَةٍ فقد صَدَقْتِ ولكنْ ذاك قد مُنِعا

وأيُّ شيءٍ من الدّنيا سَمِعْت بِه إلا إذا صار في غاياته انْقطَعَا

لم تُبْق عينا حُسَيْنٍ عند لَحْظِهما لغيرها في فؤادي بعدها طمَعَا

---

(١) في الأصل: «تبكين».

(٢) البيت من البسيط، وهو لمحمد بن يسير في سمط اللآلي ١٠٤، ولمحمد بن بشير في أمالي القالي ١/٢٢، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/٥٠١.

(٣) أمالي القالي ١/٢٢.

ومَنْ يُطِيقُ مُذكٌ عند صَبْوتِهِ ومن يقومُ لمستور إذا خَلُعا

* * *

١٣٨٧ ـ (لا تُهينَ الفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ تَرْكَعَ يَوْمًا والدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهْ)[1]

[ص ٧٩ س ١٨]

استشهد به على أنّ نون التوكيد الخفيفة تحذف لملاقاة ساكن.

قال الأشموني: لأنها لو لم تصحّ للحركة [٢/١٠٣] عوملت معاملة حرف المدّ، فحذفت لالتقاء الساكنين.

والبيت من شواهد الرّضي. قال البغداديّ: على أن نون التوكيد الخفيفة تحذف لالتقاء الساكنين. والأصل: لا تهينَنْ الفقير فحذفت النّون وبقيت الفتحة دليلاً عليها لكونها مع المفرد المذكر.

ورواه الجاحظ في البيان[2]: «لا تحقرنّ الفقير». ورواه غيره[3]: «ولا تعاد الفقير»، ولا شاهد فيه.

والبيت من أبيات للأضبط بن قريع السّعدي. وتقدّم في صحيفة ١١١ من الجزء الأول.

* * *

١٣٨٨ ـ (اضرِفْ عَنْكَ الهُمومَ طارِقَها) ضَرْبَكَ بِالسَّيْفِ قَوْنَسَ الفَرَسِ[4]

[ص ٧٩ س ١٩]

---

(١) البيت من المنسرح، وهو للأضبط بن قريع في الأغاني ١٨/٦٨، والحماسة الشجرية ١/٤٧٤، وخزانة الأدب ١١/٤٥٠، ٤٥٢، وشرح التصريح ٢/٢٠٨، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١١٥١، وشرح شواهد الشافية ١٦٠، وشرح شواهد المغني ٤٥٣، والشعر والشعراء ١/٣٩٠، والمعاني الكبير ٤٩٥، والمقاصد النحوية ٤/٣٣٤، وبلا نسبة في الإنصاف ١/٢٢١، وأوضح المسالك ٤/١١١، وجواهر الأدب ٥٧، ١٤٦، ورصف المباني ٢٤٩، ٣٧٣، ٣٧٤، وشرح الأشموني ٢/٥٠٤، وشرح شافية ابن الحاجب ٢/٣٢، وشرح ابن عقيل ٥٥٠، وشرح المفصل ٩/ ٤٣، ٣٣، ولسان العرب ٦/١٨٤ (قنس)، ٨/١٣٣ (ركع)، ١٣/٤٣٨ (هون)، واللمع ٢٧٨، ومغني اللبيب ١/١٥٥، والمقرب ٢/١٨، وشرح الرضي ٤/٤٩٤. وتقدم برقم ٤٩٥.

(٢) البيان والتبيين ٣/٣٤١. (٣) أمالي القالي ١/١٠٨.

(٤) البيت من المنسرح، وهو لطرفة بن العبد في ملحق ديوانه ١٥٥، وخزانة الأدب ١١/٤٥٠، وشرح شواهد المغني ٢/٩٣٣، وشرح المفصل ٦/١٠٧، ولسان العرب ٦/١٨٣ (قَنَس)، ١٣/٤٢٩ (نون)، والمقاصد النحوية ٤/٣٣٧، ونوادر أبي زيد ١٣، وبلا نسبة في الإنصاف ٢/٥٦٥، وجمهرة اللغة ٨٥٢، ١١٧٦، والخصائص ١/١٢٦، وسر صناعة الإعراب ١/٨٢، وشرح=

استشهد به على ندور حذف نون التّوكيد في الوصل دون ساكن. وهذا مفهوم ما استشهد عليه بالبيت السابق.

وفي شرح الشّواهد الكبرى: فإن لم تلاق النّون ساكنًا فلا تحذف إلا للضرورة.

قال ابن عصفور في كتاب الضّرائر: وذلك نحو ما أنشده أبو زيد في نوادره:

اضْرِبَ عنك الهموم طارقَها ضَرْبَك بالسّيف قَونَسَ الفَرَسِ

قال ابن خروف: إنما جاز ذلك على التّقديم والتأخير فتوهّم اتصال النّون من اضربن بالسّاكن بعده. والصّحيح أنه حذفها تخفيفًا لمّا كان حذفها لا يُخِلّ بالمعنى، وكانت الفتحة التي في الحرف قبلها دليلةً عليها.

والبيت من شواهد الكشّاف، قال شارحها: استشهد به في سورة (صّ) عند قوله تعالى: ﴿وإنّ كثيرًا من الخلطَاء لَيَبْغِي بَعْضُهم على بَعْض﴾[1] على تقدير القراءة بفتح الياء. ووجّه بأن الأصل «ليبغينْ» بنون التوكيد الخفيفة، والفعل جواب قسم مقدّر تقديره: وإن كثيرًا من الخلطاء والله ليبغين، فحذف كما حذف من قوله:

اضْرِبَ عنك الهُموم طارِقَها

قوله: «اضرب» على تقدير النون الخفيفة وحذفها أي اضربن. و«طارقها»: بدل من الهموم بدل البعض من الكلّ. و«القونس»: موضع ناصية الفرس.

يقول: ادفع طوارق الهموم عن نفسك، واضربها عند غشيانها كما تضرب قونس الفرس عند السوق.

وقد استشهد بالبيت المذكور في الزخرف عند قوله تعالى: ﴿أَفَنضْرب عنكم الذِّكر صَفْحًا﴾[2] بمعنى أَنُنَحّي عنكم الذّكر، وندروْه عنكم على سبيل المجاز من قولهم: ضرب الغرائب عن الحوض.

وقال طرفة:

اضرب عنك الهموم

= الأشموني ٢/ ٥٠٥، وشرح المفصل ٩/ ٤٤، ولسان العرب ١١/ ٧١١ (هول)، والمحتسب ٢/ ٣٦٧، ومغني اللبيب ٢/ ٦٤٣، والممتع في التصريف ١/ ٣٢٣.

(١) ٢٤/ صّ: ٣٨، وهذه القراءة وردت في الكشاف ٣/ ٣٧١.

(٢) ٥/ الزخرف: ٤٣.

أراد: اضربن. فحذف النون الخفيفة وحرّك الباء بالنصب. والقونس: عظم ناتىء بين أذني الفرس. والقونس أيضًا: أعلى البيضة وقيل: الشّعر بالعنق.

ونسبة البيت إلى طرفة اختلف في صحتها.

* * *

١٣٨٩ - (أَقِلّي اللّوم عاذِلَ والعِتَابَنْ وقُولِي إنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصابَنْ)[1]

[ص ٨٠ س ١٠]

استشهد به على أن تنوين الترنّم والغالي يلحقان المعرف بأل والفعل كما في البيت، فإنه مثال لهما فالعتّاب معرّف بأل وأصاب فعل ماض.

قال البغداديّ: والفعل سواء كان ماضيًا كما ذكر يعني في البيت أو مضارعًا كقوله:

دايَنْتُ أَرْوى والدُّيون تُقْضَيَنْ[2]

وقد لحقت المضمر أيضًا كقوله:

يا أبتا عَلَّك أو عَسَاكَنْ[3]

قال: وأَقِلّي: فعل أمر مسند إلى ضمير العاذلة، يقال: أقلته وقلّلته بمعنى جعلته قليلاً، بتعدية قَلّ بالهمزة والتّضعيف.

وهذا المعنى ليس بمراد بل المقصود: اتْرُكي اللّومَ، فإن القِلّة يعبّر بها عن العدَم كما هو مستفيض.

---

(١) البيت من الوافر، وهو لجرير في ديوانه ٨١٣، والخزانة ١/ ٦٩، ٣٣٨، ٣/ ١٥١، والخصائص ٢/ ٩٦، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٤٩، وسر صناعة الإعراب ٤٧١، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٩٣، ٥٠١، ٥٠٣، ٦٧٧، ٧٢٦، وشرح الأشموني ١/ ١٢، وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٦٢، وشرح المفصل ٩/ ٢٩، والكتاب ٤/ ٢٠٥، ٢٠٨، والمقاصد النحوية ١/ ٩١، وبلا نسبة في الإنصاف ٦٥٥، وجواهر الأدب ١٣٩، ١٤١، وأوضح المسالك ١/ ١٦، والخزانة ٧/ ٤٣٢، ١١/ ٣٧٤، وشرح ابن عقيل ١٧، ورصف المباني ٢٩، ٣٥٣، وشرح المفصل ٤/ ١٥، والمنصف ١/ ٢٢٤، ٢/ ٧٠، ونوادر أبي زيد ١٢٧. وسيعاد الشاهد برقم ١٧٢٥، ١٨٠٥.

(٢) الرجز لرؤبة في ديوانه ٧٩، والخصائص ٢/ ٩٦، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٥٥، وشرح شواهد الشافية ٢٣٣، والمقاصد النحوية ٣/ ١٣٩، وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٢/ ٤٩٣، ٥٠٢، ٥١٣، ٥١٤، وشرح المفصل ١/ ٢٥، ٩/ ٣٣، والكتاب ٤/ ٢١٠.

(٣) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ١٨١، وتقدم مع تخريج وافٍ برقم ٤٩٠.

و«اللوم»: مفعول أقلّي وهو مصدر لام يلوم. ومعناه العَذْل والتّوبيخ. و«عاذل»: منادى محذوف منه حرف النّداء، ومرخم عاذلة من عذل يعذل من بابي ضرب وقتل بمعنى: لام. و«العتاب»: معطوف على اللّوم: مصدر عاتب معاتبةً وعتابًا.

قال الخليل: العتاب مخاطبة الإدلال ومذاكرة الموجدة. وجملة «لقد أصابن»: محكية بقولي. «وإن أصبت» معترض بينهما [٢/١٠٣] وجواب «إن أصبت»: محذوف وجوبًا يفسره جملة القول.

وتقدّم الاستشهاد بهذا البيت في صحيفة ٤٦ من الجزء الأول(١)، وهو من قصيدة تسمى الدّامغة لجرير يهجو بها الفرزدق والرّاعي النّميري.

* * *

١٣٩٠ ـ أَفِدَ التّرحُّلُ غَيْرَ أنّ رِكابَنا (لَمّا تَزُلْ بِرِحالِنا وكأَنْ قَدِنِ)(٢)

[ص ٨٠ س ١١]

استشهد به على أن تنوين الترنّم والغالي يكونان في الحرف أيضًا كما في قوله: وكأن قدن.

وفي شرح شواهد الرضي(٣): قال الشّارح: ولم يسمع دخولها الحرف ولا يمنع ذلك في القياس.

أقول: قد سمع في الحرف أيضًا كما مثّله شُرّاح الألفيّة بقول النابغة: وأنشد البيت.

قال: ولحاق هذا التّنوين لما ذكر إنما هو عند بني تميم كما قال الشّارح وعند قيس أيضًا كما قاله ابن جنّي في سرّ الصّناعه.

وفي البيت شاهد آخر وهو حذف مدخول «قَدْ» للدّليل. والأصل وكأن قد زالت. نصّ عليه في التّسهيل وشروحه.

واستشهد به في المغني على ذلك أيضًا. قال السّيوطيّ: «أفِد»: بكسر الفاء: قرب ودنا. ويُرْوى بدله. «أزف»، وهو بمعناه. و«التّرحّل»: الرحيل. و«الرّكاب»: الإبل لا واحد لها من لفظها. وقيل جمع: رَكُوب. و«الرّحال» من الرحيل، وجمع رحل أيضًا وقيل: مسكن الرّجل ومنزله. والاستثناء منقطع أي قرب ارتحالنا، لكن رحالنا بعد لم

---

(١) لم يذكر الشاهد فيما سبق، ولعله يريد أن يشير إلى الشاهد رقم ١٨٩، وهو والشاهد هنا من قصيدة واحدة.

(٢) تقدم الشاهد برقم ٥٤١، ١٢٨٨.

(٣) شرح الرضي ٣/٢٤١، ٤/٨٣، ٣٧١، ٤٤٥.

تزل مع عزمنا على الانتقال. «وكأن» مخففة من الثقيلة. وقوله: «قد» أي قد زالت بقرينة: لما تزل.

وفيه شواهد حذف الفعل الواقع بعد قد، وعلى ذلك أورده المصنّف في حرف التّنوين وتخفيف كأن وحذف اسمها، والإخبار عنها بجملة فعلية مصدّرة بقد. والبيت من قصيدة للنابغة الذبياني.

* * *

١٣٩١ ـ (وقاتمِ الأَعماقِ خاوِي المُخْتَرَقَنْ)   مُشْتَبِهِ الأعْلامِ لَمّاعِ الخَفَقَنْ[(١)]

[ص ٨٠ س ١١]

استشهد به على أن تنوين الترنّم يلحق المعرف بأل كالمخترقن والخفقن وتقدّم الكلام على هذا البيت مستوفى في صحيفة ٣٨.

* * *

١٣٩٢ ـ أحارِ بنَ عَمْرٍو كأنّي خَمِرَنْ   (ويَغْدُو على المَرْءِ ما يَأْتَمِرَنْ)[(٢)]

[ص ٨٠ س ١١]

استشهد به على أن تنوين الغالي والترنّم يلحقان الفعل والحرف والمعرف بأل والشّاهد عنده في «يأتمرن» حيث لحق التنوين الفعل المضارع.

وفي الأشموني[(٣)] في تعريف التنوين: (وهو في الأصل: مصدر نَوّنت أي أدخلت نُونًا، ثم غلب حتى صار اسمًا لِنُون تَلْحق الآخر لفظًا لا خَطًّا لغير توكيد. فقيدُ «لا خطًّا» فصلٌ مُخْرِجٌ للنّون في نحو ضَيْفَن: اسم للطّفيليّ وهو الذي يجيء مع الضيف متطفّلاً، وللنّون اللاّحقة للقوافي المطلقة أي التي آخرها حرف مدٌ عِوَضًا عن مدّة الإطلاق في لغة تميم وقيس كقوله: «أقلي اللّوم» الخ الأصل: «العِتَابا»، و«أصابا». وقوله: «أفد التّرحل» الخ، الأصل: «قَدِي». ويسمّى تنوين الترنّم على حذف مضاف أي قطع الترنّم؛ لأن الترنّم مدّ الصوت بمدّة تجانس الرّويّ، ومُخْرِجٌ أيضًا للنّون اللاّحقة

---

(١) تقدم الشاهد برقم ١١٤١.

(٢) البيت من المتقارب، وهو لامرىء القيس في ديوانه ١٥٤، وخزانة الأدب ١/ ٣٧٤، ٢/ ٢٧٩، واللسان ٤/ ٣٠ (أمر)، ٤/ ٢٥٤، ٢٥٥ (خمر)، ٦/ ٢٣٩ (نفس)، والمقاصد النحوية ١/ ٩٥، ٤/ ٢٦٤، وللنمر بن تولب في ملحق ديوانه ٤٠٤، واللسان ٤/ ٢٩ (أمر)، وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ١٢، والمقتضب ٤/ ٢٣٤، وأساس البلاغة (أمر). والبيت من قصيدة رائية ساكنة، (ويعدو على المرء ما يأتمر).

(٣) شرح الأشموني ١/ ١١ ـ ١٢.

للقوافي المقيّدة وهي التي رويّها ساكن غير مدّ كقوله: «أحار بن عمرو» الخ الأصل: «خَمِرْ» و«يَأْتَمِرْ»،) وستأتي بقية كلامه في الذي بعده.

قال الصبّان[1]: «حار» منادى مرخم حارث، و«خمر» بفتح فكسر: أي مخمور، أي مستور العقل مغلوبه. و«يعدو»: يسطو. و«الواو» استئنافية أو تعليلية على مذهب الأخفش والكوفيين. «ما يأتمرن»: ما مصدرية؛ أي ائتماره لأمرٍ غير رشيد.

قال في التصريح: والمشهور تحريك ما قبله أي ما قبل التنوين الغالي بالكسرة كما في: صهٍ ويومئذٍ.

واختار ابن الحاجب الفتح حملاً على فتح ما قبل [٢/ ١٠٥] نون التوكيد الخفيفة.

قال في التّوضيح: وسمعت بعض العصريين يسكن ما قبله، ويقول: الساكنان يجتمعان في الوقْف، وهذا خلاف ما أجمعوا عليه. اهـ.

ويظهر لي جواز تحريكه بضمّته الثّابتة له قبل لحوق التنوين فيكون رجوعًا إلى الأصل، والبيت من قصيدة لامرىء القيس.

* * *

١٣٩٣ ـ قالَتْ بناتُ العَمِّ يا سَلْمى وإِنْنْ ... كانَ فَقِيرًا مُعْدِمًا قالَتْ وإِنْنْ[2]

[ص ٨٠ س ١٢]

استشهد به على أن تنوين الترنّم والغالي يكونان في الحرف كما في: «وإنن».

والبيت من شواهد الأشمونيّ على هذه المسألة أيضًا، قال بعد إيراده[3]: فإن هاتين النونين زيدتا في الوقف كما زيدت نون ضيفن في الوصل والوقف، وليستا من أنواع التنوين حقيقة لثبوتهما مع أل وفي الفعل والحرف، وفي الخطّ والوقف وحذفهما من الوصل. انتهى الغرض منها.

وفي البيت شاهدان آخران، وهما: حذف كان واسمها وخبرها بعد إن. والأصل: وإن كان فقيرًا معدمًا رضيت به، وهذا المثال متضمن للشاهد الثالث وهو حذف الشرط وجوابه بعد إنْ. وتقدم الكلام على هذا البيت من هذا الوجه في صحيفة ٧٨.

* * *

(١) حاشية الصبان ١/ ٣٢.

(٢) تقدم الشاهد برقم ١٣٠٨، وهو لرؤبة في ملحق ديوانه ١٨٦.

(٣) شرح الأشموني ٣/ ٥٩٢ (٤/ ٦٢).

١٣٩٤ ـ (سَلامُ اللَّهِ يا مَطَرٌ عَلَيها) وليسَ عَلَيْكَ يا مَطَرُ السَّلامُ[1]

[ص ٨٠ س ١٧]

استشهد به على أنّ تنوين الضرورة من أنواع التنوين.

واستشهد به العينيّ على ذلك أيضًا. قال: الاستشهاد في قوله: «يا مطر»، فإنه منوّن في غير محلّه، فقيل: إنه ضرورة، وليس هو تنوين تمكين لأن الاسم مبنيّ على الضم، وقد عدّه بعضهم من أقسام التنوين، وسمّاه تنوين الاضطرار.

قلت: مثل هذا ضرورة. فلا يحتاج إلى عدّة من أقسام التنوين.

وتقدم الكلام على هذا البيت مستوفى في صحيفة ١٤٩ من الجزء الأول.

* * *

(١) البيت من الوافر، وهو للأحوص في ديوانه ١٨٩، والأغاني ١٥/ ٢٣٤، والخزانة ٢/ ١٥٠، ١٥٢، ٦/ ٥٠٧، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٦٠٥، وشرح التصريح ٢/ ١٧١، وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٦٦، والكتاب ٢/ ٢٠٢، وبلا نسبة في الأزهية ١٦٤، والأشباه والنظائر ٣/ ٢١٣، والإنصاف ١/ ٣١١، وأوضح المسالك ٤/ ٢٨، والجنى الداني ١٤٩، ورصف المباني ١٧٧، ٣٥٥، وشرح الأشموني ٢/ ٤٤٨ (٣/ ١٤٤)، وشرح شذور الذهب ١٤٧، وشرح ابن عقيل ٥١٧، ومجالس ثعلب ٩٢، ٥٤٢، والمحتسب ٢/ ٩٣، وتقدم الشاهد برقم ٦٧٠.

[العَـوَامــل]
[التعدّي واللُّزوم]

١٣٩٥ ـ (وما زُرْتُ ليلى أَنْ تَكونَ حَبِيبةً   إليّ ولا دَيْنٍ بِهـا أنـا طَالِبُهْ)[1]

[ص ٨١ س ٢٠]

استشهد به على أنّ محَلّ المنصوب بنزع الخافض بعد «أَنْ» و«أَنّ» و«كي» جرٌّ عند الكسائيّ بدليل ظهور الجرّ في المعطوف عليه في البيت.

ورُوِي «سَلْمى» موضع «لَيْلَى».

والبيت من شواهد العينيّ. قال: الاستشهاد فيه في قوله: «أن تكون حبيبةً»، حيث حُذِف منه حَرْف الجرّ، إذ أصله: لأن تكون.

وفيه خلاف، فادّعى الخليل: أن محلّه الجرّ بدليل عطف قوله: ولا دَيْنٍ بالجرّ عليه، وهو مذهب الكسائيّ أيضًا.

ومذهب سيبويه والفراء: أنه النصب.

ويقال: مذهب سيبويه هٰهنا احتمال الأمْرَين: ويقال: لا دليلَ في ذلك لجواز أن يكون عَطْفًا على توهّم دخول اللام كما قال زهير بن أبي سلمى.

بَدا لِيَ أَنّي لستُ مُدْرِكَ ما مضَى   ولا سابِقٍ شَيْئًا إذا كان جَائِيا[2]

---

(١) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ١/ ٨٤، والإنصاف ٣٩٥، وتخليص الشواهد ٥١١، وسمط اللآلي ٥٧٢، وشرح أبيات سيبويه ٢/١٠٣، وشرح شواهد المغني ٨٨٥، والكتاب ٣/٢٩، ولسانِ العرب ١/٣٣٦ (حنطب)، والمقاصد النحوية ٢/٥٥٦، وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ١٩٧، ومغني اللبيب ٥٢٦.

(٢) البيت من الطويل، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ٢٨٧، وسيعاد البيت برقم ١٦٦٢ مع تخريج أوفى.

بجرّ «سابق» عَطفًا على «مُدْرك» على توهّم دخول الباء عليه فَافْهَم.

والبيت من قصيدة للفرزدق يمدح بها المُطلب بن عبد الله المخزومي.

* * *

١٣٩٦ ـ لَدْنٌ بِهَزِّ الكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ فيه (كما عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ)[1]

[ص ٨١ س ٢٤]

استشهد به على شُذوذ حذف الجارّ في غير ما تقدّم. والأصل كما عسل في الطّريق. وتقدّم بسط الكلام على هذا البيت في صحيفة ١٦٩ من الجزء الأول [١٠٦/٢].

* * *

١٣٩٧ ـ إذا قيل أَيُّ النّاسِ شَرُّ قَبيلَةٍ (أشارتْ كليبٍ بالأكُفّ الأصابعُ)[2]

[ص ٨١ س ٢٤]

استشهد به على شذوذ حذف الجارّ مع غير ما تقدّم بيانه.

وفيه شذوذ آخر، وهو بقاء الاسم على جرّه بعد حذف الجارّ.

وتقدّم الاستشهاد بالبيت من هذا الوجه في صحيفة ٣٧.

وفي الصبّان[3]: روي «كليب» بالرّفع على أنه خبر المحذوف، أي هي كليب، فيكون جمع بين العبارة والإشارة.

* * *

١٣٩٨ ـ تَحِنّ فَتُبْدِي ما بها من صبابَةٍ (وأُخفِي الّذِي لولا الأسى لقَضَانِي)[4]

[ص ٨١ س ٢١]

---

(١) البيت من الكامل، وهو لساعدة بن جؤية الهذلي في تخليص الشواهد ٥٠٣، وخزانة الأدب ٣/ ٨٣، ٨٦، وشرح أشعار الهذليين ١١٢٠، وشرح التصريح ١/ ٣١٢، وشرح شواهد الإيضاح ١٥٥، وشرح شواهد المغني ٨٨٥، والكتاب ١/ ٣٦، ٢١٤، ولسان العرب ٧/ ٤٢٨، (وسط)، ١١/ ٤٤٦ (عسل)، والمقاصد النحوية ٢/ ٥٤٤، ونوادر أبي زيد ١٥، وبلا نسبة في أسرار العربية ١٨٠، وأوضح المسالك ٢/ ١٧٩، وجمهرة اللغة ٨٤٢، والخصائص ٣/ ٣١٩، وشرح الأشموني ١/ ١٩٧، ومغني اللبيب ١١، وتقدم برقم ٧٦٩.

(٢) البيت للفرزدق في ديوانه ١/ ٤٢٠، وتقدم برقم ١١٣٧ مع تخريج أوفى.

(٣) حاشية الصبان ٢/ ٢٣٣.

(٤) تقدم الشاهد برقم ١٠٨٧، وهو لعروة بن حزام.

استشهد به على قياس حذف الجارّ عند الأخفش في غير ما ذكر. والأصل لقضى عليّ. وتقدّم بسط الكلام عليه في صحيفة ٢٢.

* * *

١٣٩٩ ـ (أستغفِرُ الله ذَنْبًا لَستُ مُحْصِيَهُ) ربَّ العباد إليه الوجهُ والعمَلُ[(١)]

[ص ٨٢ س ٢٣]

استشهد به على أنه سمع حذف الجارّ من ثاني مفعولي أستغفر الّذي تعدّى إليه بواسطة الحرف. واستشهد به سيبويه على ذلك. قال سيبويه: أراد: «من ذنب»، فحذف الجارّ، وأوصل الفعل، فنصب.

والذّنب هٰهنا: اسم جنس بمعنى الجمع، فلذلك، قال: لست مُحْصِيَهُ.

والوجه هٰهنا: القَصْد والمراد، وهو بمعنى التّوجه.

ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

١٤٠٠ ـ (أَمَرْتُك الخيرَ فافْعَل ما أُمِرْتَ بِهِ) فقد تَرَكْتُك ذا مالٍ وذا نَشَبِ[(٢)]

[ص ٨٢ س ٢٤]

استشهد به على أنه سُمِع حذف الجارّ من «أمر» وتعبيره بـ«سُمِع» في هذا وفي الذي قبله يقتضي أنه ضعيف. وظاهر كلام سيبويه يقتضي أنه غير ضعيف. ولفظه[(٣)]: (هذا باب الفاعل الذي يتعدّاه فعله إلى مفعولين، فإن شئت اقتصرت على المفعول الأول، وإن

---

(١) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في أدب الكاتب ٥٢٤، والأشباه والنظائر ٤/ ١٦، وأوضح المسالك ٢/ ٢٨٣، وتخليص الشواهد ٤٠٥، وخزانة الأدب ٣/ ١١١، ٩/ ١٢٤، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٢٠، وشرح التصريح ١/ ٣٩٤، وشرح شذور الذهب ٤٧٩، وشرح المفصل ٧/ ٦٣، ٨/ ٥١، والصاحبي في فقه اللغة ١٨١، والكتاب ١/ ٣٧، ولسان العرب ٥/ ٢٦ (غفر)، والمقاصد النحوية ٣/ ٢٢٦، والمقتضب ٢/ ٣٢١، والخصائص ٣/ ٢٤٧.

(٢) البيت من البسيط، وهو لعمرو بن معدي كرب في ديوانه ٦٣، وخزانة الأدب ٩/ ١٢٤، وشرح شواهد المغني ٧٢٧، والكتاب ١/ ٣٧، ومغني اللبيب ٣١٥، ولخفاف ابن ندبة في ديوانه ١٢٦، وللعباس بن مرداس فى ديوانه ١٣١، ولأعشى طرود في المؤتلف والمختلف ١٧، وهو لأحد الاربعة السابقين أو لزرعة بن خفاف في خزانة الأدب ١/ ٣٣٩، ٣٤٢، ٣٤٣، ولخفاف ابن ندبة أو للعباس بن مرداس في شرح أبيات سيبويه ١/ ٢٥٠، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤/ ١٦، ٨/ ٢٥١، وشرح شذور الذهب ٤٧٧، وشرح المفصل ٨/ ٥٠، وكتاب اللامات ١٣٩، والمحتسب ١/ ٥١، ٢٧٢، والمقتضب ٢/ ٣٦، ٨٦، ٣٢١، وشرح الرضي ١/ ٢٢٠. ٤/ ١٣٩.

(٣) الكتاب ١/ ٣٧ ـ ٣٨.

شئت تعدّى إلى الثاني كما تعدّى إلى الأول، وذلك قولك: أعطى عبدُ اللّهِ زيدًا درهمًا، وكسوت بِشْرًا الثيّابَ الجيادَ.

ومن ذلك: اخترت الرّجالَ عَبْدَ الله. ومثل ذلك قوله عزّ وجلّ: ﴿واختار مُوسى قومَهُ سبعين رَجُلاً لميقاتِنا﴾[١]، وسمَّيْتُهُ زيدًا وكَنَيْتُ زيدًا أبا عبد الله، ودعوتُهُ زيدًا. إذا أردت: دَعَوْتُه التي تجري مجرى: سَمَّيْتُهُ وإن عنيت الدّعاء إلى أَمْرٍ لم يجاوز مفعولاً واحدًا.

ومنه قول الشاعر:

أَستغفر الله ذنبًا...

البيت.

وقول عمرو بن معد يكرب الزبيدي.

أمرتك الخير...

الخ.

وإنّما فُصِلَ هذا أنّها أفعالٌ تُوصَلُ بحروف الإضافة، فتقول: اخترتُ فلانًا من الرّجال، وسميته بفلان، ومنه[٢] كما تقول: عرّفته بهذه العلامة، وأوضحته بها، وأستغفِرُ الله من ذلك، فلمّا حذفوا حَرْفَ الجرّ عَمِل الفعل) اهـ.

قال الأعلم[٣]: أراد بالخير فحذف، ووصل الفعل، ونصب.

وسوّغ الحذف والنّصب أن «الخير» اسمُ فِعْلٍ يَحْسُنُ «أن» وما عَمِلَتْ فيه في موضعه، وأن يحذف معها حرف الجرّ كثيرًا، تقول: أمرتك أن تفعل، تريد: بأن تفعل، ومن أن تفعل فحسن الحذف في هذا لطول الاسم ويكثر، فإذا وقع موقع أن اسمُ فِعْلٍ شُبِّه بها فحسن الحذف، فإن قلت: أمرتك بزيد لم يجز أن تقول أمرتك زيدًا لما بَيّنت لك.

والنّشب: المال الثابت كالضِّياع ونحوها، وهو من نشب الشيء: إذا ثبت في موضع ولزمه[٤]، وكأنّه أراد بالمال ههنا: الإبل خاصّة، فلذلك عطف عليه النّشب.

وقد قيل: النّشَب: جميع المال فيكون على هذا التّقدير عطفه على الأول مبالغة وتوكيدًا، وسوغ ذلك اختلاف اللفظين.

---

(١) ١٥٥/ الأعراف: ٧.
(٢) لم ترد كلمة «ومنه» في كتاب سيبويه.
(٣) شرح الأعلم ١/ ٥١٧، وانظر خزانة الأدب ١/ ٣٤٢ ـ ٣٤٣.
(٤) في الخزانة: «من موضع لزومه».

وهذا البيت من شواهد الرّضِيّ.

قال البغداديّ: على أن الجُزوليّ منع نيابة المنصوب بسقوط الجارّ مع وجود المفعول به [٢/١٠٧] المنصوب من غير حذف الجارّ، وأصله. أمرتك بالخير. وهذا يرجع إلى الخلاف في نيابة حرف الجر ومجروره عن الفاعل مع وجود المفعول به.

وتقدم بيان ذلك في موضعه.

وقد نقل البغداديّ كلام الأعلم السّابق وتابعه في أن «الخَيْر» اسمُ فعل. ولم يتبادر لي ذلك: قال وروى الهَجَرِيّ في نوادره[١]: ذا نَسبٍ بالسّين المهملة. قال اللّخْمِيّ وأبو الوليد الوَقّشِيّ فيما كتبه على كامل المبرد: هذا هو الصّحيح لأنه لا معنى لإعادة ذكر المال: وإنما يقول: تركتك غَنِيًّا حَسِيبًا. يخاطب ابنه.

قال: وهذا البيت وقع في شعرين، أحدهما في شعر أعشى طَرود ثم ساق الشّعر المنسوب للأعشى ثم ساق أبياتًا أخر فيها الشّاهد.

قال: وهذا الشّعر نسب لعمرو بن معد يكرب، وللعباس بن مرداس، ولزرعة بن السائب، ولخفاف ابن ندبة.

* * *

١٤٠١ ـ (تمرّون الديارَ) ولَنْ تَعوجُوا كلامُكُمُ عليَّ إذًا حرامُ[٢]

[ص ٨٣ س ٤]

استشهد به على أن قول المنهاج: وما ضبّب بذهب أو فضّة [ضبة][٣] أولَى أن يُجعل من باب: أمرتُهُ الخَيْر وبالخَيْر مِمّا يتعدّى للثاني بنفسه وبالحرف مِن أن يدّعي أنه من باب: تمرّون الدّيار، يعني أن «تمرّون الدّيار» يصح أن يبنى منه اسم مفعول تام بأن يقال: الدّيار ممرورة لكنه غير مطّرد كما نَصّ عليه صاحب التصريح.

والبيت من قصيدة لجرير.

* * *

(١) الهجري: هارون بن زكريا، وقد نشرت نوادره بتحقيق علاّمة الجزيرة الشيخ حمد الجاسر ١٩٩٢ في الرياض بعنوان «التعليقات والنوادر»، وانظر عن الهجري: بغية الوعاة ٢/٣١٩.

(٢) البيت من الوافر، وهو لجرير في ديوانه ٢٧٨، والأغاني ٢/١٧٩، وتخليص الشواهد ٥٠٣، وخزانة الأدب ٩/١١٨، ١١٩، ١٢١، وشرح شواهد المغني ١/٣١١، ولسان العرب ٥/١٦٥ (حرر)، والمقاصد النحوية ٢/٥٦٠، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٦/١٤٥، ٨/٢٥٢، وخزانة الأدب ٧/١٥٨، ورصف المباني ٢٤٧، وشرح ابن عقيل ٢٧٢، وشرح المفصل ٨/٨، ٩/١٠٣، ومغني اللبيب ١/١٠٠، ٢/٤٧٣، والمقرب ١/١١٥.

(٣) في الأصل: «ذهب»، والتصويب من الهمع. والضبة: حديدة عريضة يضبب بها الباب والخشب.

١٤٠٢ ـ صَدَدْتِ فَأَطْوَلْتِ الصُّدودَ (وقلّما وِصالٌ على طُولِ الصُّدودِ يَدومُ)[(١)]

[ص ٨٣ س ١٥]

استشهد به على أن «قلّما» يليها الفعل ضرورة. وفي المغني في مبحث «ما»: الثالث أن تكون زائدة، وهي نوعان: كافّة، وغير كافة.

والكافّة ثلاثة أنواع: أحدها الكافّة عن عمل الرفع ولا تَتّصلُ إلا بثلاثة أفعال: قَلّ، وكثر، وطال. وعِلّة ذلك شبههن بربّ، ولا يدخلن حينئذ إلاّ على جملة فعليّة صرّح بفعليتها كقوله:

فلمّا يبرَحُ اللّبيب إلى ما يُورِثُ المَجْدَ داعيًا أو مُجِيبا[(٢)]

فأما قول: المرّار:

صددت فأطولت الصدود. . .

الخ.

فقال سيبويه: ضرورة، فقيل: وجه الضرورة: أنّ حقّها أن يليها الفعل صريحًا، والشّاعر أولاها فعلاً مقدّرًا وأن «وصال»[(٣)] مرتفع بيدوم محذوفًا مفسّرًا بالمذكور.

وقيل: وجهها: أنه قدّم الفاعل. وردّه ابن السيد بأن البصريّين لا يجيزون تقديم الفاعل في شعر ولا نثر.

وقيل: وجهها: أنه أناب الجملة الاسميّة عن الفعليّة كقوله:

فهلاّ نَفْسُ لَيْلى شَفِيعُها[(٤)]

وزعم المبرّد: أن «ما» زائدة «ووصال» فاعل لا مبتدأ.

وزعم بعضهم: أنّ «ما» مع هذه الأفعال مصدريّة لا كافّة اهـ.

---

(١) البيت من الطويل، وهو للمرار الفقعسي في ديوانه ٤٨٠، والأزهية ٩١، وخزانة الأدب ١٠/٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٩، ٢٣١، وشرح أبيات سيبويه ١/١٠٥، وشرح شواهد المغني ٢/٧١٧، ومغني اللبيب ١/٣٠٧، ٢/٥٨٢، ٥٩٠، وبلا نسبة في الإنصاف ١/١٤٤، وخزانة الأدب ١/١٤٥، والخصائص ١/١٤٣، ٢٥٧، وشرح المفصل ٧/١١٦، ٨/١٣٢، ١٠/٧٦، والكتاب ١/٣١، ٣/١١٥، ولسان العرب ١١/٤١٢ (طول)، ٥٦٤ (قلل)، والمحتسب ١/٩٦، والمقتضب ١/٨٤، والممتع في التصريف ٢/٤٨٢، والمنصف ١/١٩١، ٢/٦٩، وسيعاد برقم ١٨١٤.

(٢) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في تذكرة النحاة ٣٠٤، وشرح التصريح ١/١٨٥، وشرح شواهد المغني ٣٠٦.

(٣) في الأصل «وصل».

(٤) صدر البيت: (ونبئت ليلى أرسلت بشفاعة)، وتقدم البيت برقم ١٣٢٥.

قال الزمخشريّ: يخاطب نفسه ويلومها عن طُول الصدود: أي لا يدوم حال الغواني إلاّ لمن يلازمهن ويخضع لَهُنّ.

* * *

١٤٠٣ - ألا عِـمْ صـبـاحًـا أيّـهـا الـطَّـلـلُ الـبـالـي
(وَهَـلْ يَـعِـمَـنْ مَـنْ كـان فـي الـعُـصُـرِ الـخـالِـي)[1]

[ص ٨٣ س ٢٩]

استشهد به على أنّ «عِمْ صبَاحًا» سمع لها مضارع كالمثال في البيت وهو من شواهد سيبويه وروايته: يَنْعِمن: قال الأعلم: الشّاهد فيه بناء نَعِم على يَنْعِم بالكسر والأصل في فَعِل أن يبنى مستقبله على يَفْعَل بالفتح إلاّ أن هذا جاء نادرًا.

ومثله حَسِب يَحْسِبَ ويَئِس يَيْئِسَ والفتح فيها كلها على الأصل جائز.

والمعنى: مَن خلا عصرُ نَعيمهِ وصلاح حاله، فكيف يَنْعَمُ.

وروي: «وهَلْ يَعِمَنْ» ومعناه. يقال: وعِمَ يَعِم في معنى. نَعِم يَنْعِم ويقال عُصْرٌ وعُصُرٌ اهـ.

قوله: «ألا» هو حرف استفتاح وتنبيه، و«عِمْ صبَاحًا»: كلمة معناها التّحيّة [٢/١٠٨] عند العرب. يقال: عِمْ صباحًا، وعِمْ مساءً، وعِمْ ظلامًا.

و«الصباح»: من نصف الليل الثّاني إلى الزوال، و«المساء»: من الزوال إلى نصف الليل الأول.

و«عِمْ صباحًا»: عدّه ابن مالك من الأفعال الجامدة في «التسهيل». وقال أبو حيّان: ليس الأمر كما زعم، بل هو فعل متصرّف. و«الطّلل»: ما شخص من آثار الدّار. و«البالي»: الخَلَق.

والبيت من قصيدة مشهورة لامرىء القيس.

* * *

(١) البيت من الطويل، وهو لامرىء القيس في ديوانه ٢٧، وجمهرة اللغة ١٣١٩، وخزانة الأدب ١/ ٦٠، ٣٢٨، ٣٣٢، ٢/ ٣٧١، ١٠/ ٤٤، وشرح شواهد المغني ١/ ٣٤٠، والكتاب ٤/ ٣٩، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ١٤٨، وخزانة الأدب ٧/ ١٠٥، وشرح الأشموني ١/ ٦٩، ٢/ ٢٩٢، وشرح شواهد المغني ١/ ٤٨٥، ومغني اللبيب ١/ ١٦٩.

١٤٠٤ ـ (جَــرَى وهــو مَــوْدُوعٌ ووادع)[1]

[ص ٨٤ س ٤]

استشهد به على أنّ مجيء مودوع ووادع من غير الغالب، لأن الغالب الاستغناء عن ودَع بِتَرَك، وعن مودوع بمتروك، وعن وادع بتارك.

وفي التسّهيل: واستغنى غالبًا بترك عن وَزَر ووَدَع.

واستشهد الدّمامينيّ على ذلك ببعض الأحاديث التي نقلها السّيوطيّ في الأصل وبقول الشاعر:

لَيْت شِعْري عن خَلِيلي ما الذي غـالَـهُ فـي الـحُـبِّ حـتـى وَدَعَـهْ[2]

وقد أكثر في اللّسان النّقل من الأبيات الشّاذّة من هذا القبيل في مادّة: ودع، فارجع إليه.

ولم نعثر على تتمة هذا البيت ولا قائله.

* * *

---

(١) تمام البيت:

(إذا ما استحمت أرضه من سمائه جرى وهو مودوع وواعد مصدقِ)

والبيت من الطويل، وهو لخفاف ابن ندبة في ديوانه ٣٣، وإصلاح المنطق ٧٣، والأصمعيات ٢٤، والخزانة ٦/ ٤٧٢، واللسان ٧/ ١١٢ (أرض)، ٨/ ٣٨١ (ودع)، ١٠/ ١٩٥ (صدق)، ولسلمة بن خرشب في المعاني الكبير ١٥٦، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٤٠٤، والمحتسب ٢/ ٢٤٢، والخصائص ٢/ ٢١٦.

(٢) البيت من الرمل، وهو لأبي الأسود الدؤلي في ملحق ديوانه ٣٥٠، والأشباه والنظائر ٢/ ١٧٧، والإنصاف ٢/ ٤٨٥، وخزانة الأدب ٥/ ١٥٠، والخصائص ١/ ٩٩، ٣٩٦، والشعر والشعراء ٢/ ٧٣٣، والمحتسب ٢/ ٣٦٤، ولأنس بن زنيم في حماسة البحتري ٢٥٩، وخزانة الأدب ٦/ ٤٧١، ولأبي الأسود أو لأنس في لسان العرب ٨/ ٣٨٤ (ودع)، وبلا نسبة في شرح شافية ابن الحاجب ١/ ١٣١، وشرح شواهد الشافية ٥٠، وشرح الرضي ٤/ ٢٣٩.

[نِعْم وبِئْس]

١٤٠٥ ـ صَبَّحَك اللَّهُ بِخَيْرٍ باكِرِ (بِنِعْمِ طَيْرٍ وشَباب فاخِرِ)[١]

[ص ٨٤ س ١٧]

استشهد به على أنّ حرف الجرّ قد يدخل على ما لا خلاف في فعليّتِهِ رادًّا بذلك على الفرّاء القائل باسميّة نعم لدخول حرف الجرّ عليها.

والبيت من شواهد الأشموني على هذه المسألة أعني اسمية: نِعْم وبئس عند الكوفيّين غير الكسائيّ.

والبيت من شواهد العينيّ أيضًا قال: الاستشهاد فيه في قوله: «بنعم طير» حيث أدخل حرف الجرّ على نِعْم وذلك لا يدلّ على اسميّة نِعْم، لأن تأويله أنه نزّل نِعْم منزلة خَيْر، أي بخير طائر، فجعل نِعْم اسمًا للخير، وأضافها لطير، ولو كانت نِعْم هنا على أصلها لجاء بعدها اسم معرب اهـ.

ومعنى باكر: أي سريع ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

١٤٠٦ ـ (ما أَقَلَّتْ قَدَمٌ أَنَّهُمُ نَعِمَ السّاعونَ في الأَمْرِ المُبِرّْ)[٢]

[ص ٨٤ س ٢٧]

---

(١) الرجز بلا نسبة في لسان العرب ١٢/٥٨٢ (نعم)، والمقاصد النحوية ٤/٢، وشرح الأشموني (٣/٤٧).

(٢) البيت من الرمل، وهو لطرفة بن العبد في ديوانه ٥٨ (مع اختلاف كبير في الرواية)، والإنصاف ١/ ١٢٢، وخزانة الأدب ٩/٣٧٦، ٣٧٧، ولسان العرب ١٢/٥٨٧ (نعم)، والمحتسب ١/٣٤٢، ٣٥٧، وبلا نسبة في الخصائص ٢/٢٢٨، والمقتضب ٢/١٤٠.

استشهد به على أنّ نِعْم وبِئْس، أصلهما: فَعِل بكسر العين، وقد يردان كذلك كالبيت فإنه شاهد لنعم.

والشّطر الثّاني من شواهد الرضيّ: قال البغداديّ على أنّ طرفة استعمل نَعِم على الأصل بفتح النون وكسر العين.

قال ابن جِنّي في المحتسب عند قراءة يحيىٰ بن وثاب: ﴿فَنَعِم عُقْبى الدّار﴾[1] أصل قولنا: نِعْم الرجلُ زيدٌ: نَعِمَ كعَلِمَ. وكلّ ما كان على فَعِل وثانيه حرف حَلْقِيّ فلهم فيه أربع لغات، وذلك نحو: فَخِذ ونَغِر[2] بفتح الأول وكسر الثّاني على الأصل. وإن شئت أسكنت الثاني وأقررت الأوّل على فتحه، وإن شئت أسكنت ونقلت الكسرة إلى الأول، وإن شئت أتبعت الكسر الكسر. وكذلك الفعلُ نحو: ضَحِك وإن شئت ضَحْك وإن شئت ضِحْك [وإن شئت: ضِحِك][3]، فعلى هذا القول نَعِم الرجل وإن شئت نَعْم الرجل، وإن شئت نِعم وعليه جاء: ﴿فَنَعِم عُقْبى الدّار﴾ قال: وروينا عن قطرب: نَعِيمَ الرّجل زيد بإشباع كسرة العين وإنشاء ياء بعدها كالمطافيل والمساجيد[4]، ولا بد من أن يكون الأمر على ما ذكرنا لأنه ليس في أمثلة الأفعال «فعيل» البتّة.

وقال: إن ابن الشّجري قيّد قراءة يحيىٰ بن وثاب بفتح الفاء وسكون العين.

قوله: ما أقلت (ما) دواميّة [٢/ ١٠٩]، والإقلال: الرّفع، وقدّم فاعل أَقَلّت.

وروي: قدماي بالتّثنية وعليهما فمفعول أقلّت محذوف، التّقدير: أَقَلّتْنِي وإنّهم تعليل لقوله: ففداء[5]. وروي فقط أيضًا:

مـا أَقـلّـت قَـدَمِـي نـاعِـلَـهـا

والنّاعل: لابس النّعل أي ساتر القدَم بالنّعل.

وروي أيـضًا:

ثـم نـادوا أنّـهـم فـي قَـوْمِـهِـم

---

(١) ٢٤/ الرعد: ١٣، وليست هذه القراءة منسوبة إلى يحيىٰ بن وثاب في المحتسب ١/ ٣٥٦، وإنما إلى يحيىٰ بن يعمر، أما القراءة المنسوبة إلى يحيىٰ بن وثاب فهي (نَعْم) بسكون العين. انظر: المحتسب ١/ ٣٥٦، والبحر المحيط ٥/ ٣٨٧.

(٢) في الأصل: «معز»، والتصويب من المحتسب ١/ ٣٥٦. والنّغر: الغضبان.

(٣) إضافة من خزانة الأدب ٩/ ٣٧٦.

(٤) في الأصل «والمساعيد» والتصويب من خزانة الأدب.

(٥) من بيت سيأتي في تتمة التعليق على هذا الشاهد.

أي قالوا: هؤلاء القوم هم الذين قال النّاس في حقهم: نَعِم السّاعون هم في الأمر المُبِرّ، فالمخصوص بالمدح محذوف، والمُبِرّ اسم فاعل من أبرّ فلان على أصحابه أي غلبهم، أي هم نعم السّاعون في الأمر الغالب الذي عَجَز النّاس عن دفعه. ورواية البيت الصحيحة هي:

خَالَتِي والنَّفْسُ قِدْمًا إنَّهُم نَعِم السّاعون في القوم الشُّطُرْ

والبيت متعلق ببيت قبله وهو:

فـفـداءٌ لـبـنـي قَـيْـسٍ عـلـى ما أَصاب النّاس من سُرٍّ وضُرّ[1]

يقول: نفسي فداء لبني قيس على ما أصاب الناس من أَمْر يسرُّهُم أو يضرُّهم والسُّرُّ والضُّرُّ: السّرّاء والضّراء.

وقوله: «في القوم الشّطُر» يعني: البُعداء من الناس الغُرَباء. وواحد الشُّطُر: شطير. وأصل الشّطير الناحية، وكلّ مَن بعد عن أهله فقد أخذ في ناحية من الأرض.

يقول: سعيهم في الغرباء أحسن سعي.

وقوله: «خالتي» مبتدأ، و«النفس» عطف عليه، و«فداء» خبر عنهما مقدّم.

والبيت من قصيدة لطرفة بن العبد.

* * *

١٤٠٧ - (إذا غاب عنّا غاب عنّا رَبِيعُنا وإنْ شِهْدَ أَجْدى خَيْرُهُ ونوافِلُهْ)[2]

[ص ٨٤ س ٣١]

استشهد به على إسكان الهاء من شهد. وتقدّم في الذي قبله جواز الأوجه الأربعة في أمثاله:

والبيت من شواهد سيبويه على هذه المسألة وروايته:

إذا غـاب عـنّـا غـاب عـنـا فـراتُـنـا وإنْ شِهْد أجدى فَضْلُهُ وجداولُهْ

قال الأعلم: الشاهد فيه تسكين الهاء من شَهِدَ بعد تحريك الشّين بالكسر إتباعًا لحركة عينها قبل السّكون. وهذا الاتباع يطّرد فيما كان ثانيه أحد حروف الحلق وكان مبنيًا على فَعِل فِعْلاً كان أو اسمًا في لغة بني تميم، يقولون: شِهْد وفِخْذ، وإذا توالت الكسرتان سكّنوا الثّاني للتخفيف.

---

(١) البيت من الرمل، وهو في خزانة الأدب ٩/ ٣٧٦.

(٢) البيت من الطويل، وهو للأخطل في ديوانه ٢٢٤، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٤١، والكتاب ٤/ ١١٦.

يقول هذا لِبِشر بن مروان بن الحَكَم أي هو كالفُرات في سعة معروفه. والفرات: نهر بالعراق وأَجْدى: أغنى ووسع. والجَدا: العطيّة. والجَداء بالمدّ: الغِناء والنفع. والجداول: مجاري الماء، واحدها جدول.

والذي في ديوان الأخطل: فراتُنا وفَيْضهُ: موضع فَضْلُه وخَيْرُه في الرّوايتين.

* * *

١٤٠٨ ـ (فَنِعْمَ ابنُ أُختِ القَوْم غَيرَ مُكَذَّبِ) زهيرٌ حُسامًا مفردًا من حَمائِلِ[1]

[ص ٨٥ س ٥]

استشهد به على مجيء فاعل «نِعْم» مضافًا لِما أضيف إلى ما فيه «أل» كالمثال في البيت.

واستشهد به في التّوضيح على ذلك: قال صاحب التّصريح: فـ«غَيْر» حال، وزهيرٌ مخصوص بالمَدْح مرفوع على الابتداء، وخبره ما قبل، أو خبرٌ لمبتدأ محذوف، وحسامٌ مُفْرَدٌ خبران لمبتدأ محذوف أي هو حسامٌ مفردٌ لا نعتان لزهير، لأن المعرفة لا تنعت بالنّكرة.

وفي شرح الشواهد الكبرى للبغداديّ: قال ابن هشام في السّيرة: زهير هو ابن أبي أُميّة بن المغيرة بن عبد الله بن عمرو بن مخزوم، وأُمه عاتكة بنت عبد المطلب. انتهى.

و«زهير»: هو المخصوص بالمدح مبتدأ، وجملة: «نعم ابن أُخت القوم» هو الخبر، و«غَيْرَ مكذّب» بالنصب حالٌ من فاعل نِعْمَ وهو «ابن»، و«مكذَّبٌ»: على صيغة اسم [٢/ ١١٠] المفعول يقال: كذَّبتُهُ بالتّشديد: إذا نسبته إلى الكذب ووجدته كاذبًا أي هو صادق في مودّته لم يُلْف كاذبًا فيها.

و«الحسام»: السّيف القاطع، وهو منصوب على المدح بفعل محذوف، أي يشبه الحُسام المسلول في المضاء.

ورواه العينيّ في شرح شواهد الألفيّة: حسام مفرد برفعهما. وقال: حسام صفة لزهير، وقوله: «مُفْرَدٌ من حمائل»: صفة للحسام. وهذا على تقدير صحّة الرّواية خَبْطُ عشواء فإن زُهير عَلَمٌ وحسامٌ نكرة.

---

(١) البيت من الطويل، وهو لأبي طالب في خزانة الأدب ٢/ ٧٢، وشرح التصريح ٢/ ٩٥، والمقاصد النحوية ٤/ ٥، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ٢٧٢، وشرح الأشموني ٢/ ٣٧١.

و«المفرد»: المُجَرّد. و«الحمائل»: جمع حِمالة وهي عِلاقة السّيف؛ مثل المِحْمَل بكسر الميم هذا قول الخليل.

قال الأصمعي: حمائل السّيف لا واحد لها من لفظها؛ وإنما واحدها مِحْمل، كذا في «العباب» اهـ.

وزهير المذكور: أحد الخمسة الذين سَعَوا في نقض الصحيفة التي تعاقد فيها قريشٌ على قطيعة بني هاشم.

والبيت من قصيدة لأبي طالب يمدح بها رسول الله ﷺ، ويذكر مقاطعة قريش لهم، وهي من أجود الشِّعر.

* * *

١٤٠٩ ـ فإن تك فَقْعَس بانت وبِنّا (فَنِعْم ذَوو مجاملةِ الخَليل)[1]

[ص ٨٥ س ٥]

استشهد به على ما في البيت قبله.

وفي شرح التَّسهيل لأبي حيّان: ومثال ما عرّف بأل ﴿نِعْم المولى ونِعْم النّصير﴾[2]، ﴿وبئس المهاد﴾[3] ومثال ما أضيف إلى ذي أل مباشرة: ﴿ولَنِعْم دارُ المتّقين﴾[4]: ﴿فَبِئس مَثْوى المتكبّرين﴾[5].

ومثال ذلك بواسطة قول الشاعر:

فإن تك فقعس...

الخ.

وقول الآخر:

فنعم ابن أخت القوم...

الخ.

ولم يتعرّض المصنف لأل هذه الخ ما هو مستوفى في الهمع.

ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

(١) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في شرح عمدة الحافظ ٧٨١.

(٢) ٤٠/ الأنفال: ٨.

(٣) ١٢/ آل عمران: ٣.

(٤) ٣٠/ النحل: ١٦.

(٥) ٧٦/ غافر: ٤٠.

١٤١٠ ـ (فَنِعْم أَخُو الهَيجا وَنِعْم شَبابُها)[1]

[ص ٨٥ س ٧]

استشهد به على مجيء فاعل نِعْم مضافًا إلى ضمير ما فيه أل.

وفي الأشموني: وأجاز بعضهم أن يكون ـ يعني مرفوع نعم ـ مضافًا إلى ضمير ما فيه أل كقوله: «فنعم أخو الهيجا» الخ.. والصّحيح أنه لا يقاس عليه لقلّته.

قال الصّبان[2]: قوله: ونعم شبابها كذا بخط الشّارح.

وفي بعض النسخ: «شهابها» بالهاء بدل الموحدة الأولى.

وفي شرح شواهد الرضي: وأجاز بعض النحويين أن يكون فاعل نعم وبئس مضافًا إلى ضمير ما فيه الألف واللام فأجاز القوم: نعم صاحبهم أنت وأنشد:

فنعم أخو الهيجا ونعم شبابها

قال بعضهم: والصحيح المنع وهذا مما يحفظ ولا يقاس عليه.

ولم أقف على تتمة هذا الشاهد ولا قائله.

* * *

١٤١١ ـ لَعَمْرِي وما عَمْرِي عليّ بهيّنٍ (لَبِئْسَ الفَتى المَدْعُوُّ باللّيل حاتِمُ)[3]

[ص ٨٥ س ١٨]

استشهد به على مجيء فاعل بئس معرّفًا بـ«أل» الجنسيّة متبعًا بـ«المدعو».

واستشهد به العينيّ. قال: الاستشهاد فيه في قوله: لبئس، حيث دخلت عليه لام القسم الدّال دخولها على فعليّة أفعال المَدْح، والذمّ وهذا يخالف ما ساقه السيوطي له.

وهذا الاتباع الذي تقدّم يحتمل أن يكون بدلاً أو نعتًا، والأكثر على منع نعته.

وفي شرح شواهد الرضي عند قوله:

نِعْمَ الفتى المُرّيُّ أَنْتَ إذا هُمُ عَمدُوا لدى الحُجُرات نارَ المُوقِدِ[4]

(١) الشطر من الطويل، وهو بلا نسبة في المقاصد النحوية ٤/١١، وشرح الأشموني ٢/٣٧١ (٣/٢٨).

(٢) حاشية الصبان ٣/٢٨.

(٣) البيت من الطويل، وهو ليزيد بن قنافة في خزانة الأدب ٩/٤٠٥، ٤٠٧، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٤٦٤، والمقاصد النحوية ٤/٩، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/٣٧٣، (٣/٣١).

(٤) البيت من الكامل، وهو لزهير في ديوانه ٢٧٥، وخزانة الأدب ٩/٤٠٤، ٤٠٧، ٤٠٨، وشرح شواهد المغني ٢/٩١٥، والمقاصد النحوية ٤/٢١، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٥/٧١، وشرح الأشموني ٢/٣٧٣، ومغني اللبيب ٢/٥٨٧.

وحمل ابن السّرّاج وأبو عليّ مثل هذا على البدل وأَبَيَا النّعت.

ولا حُجّة لهما. اهـ.

قيل: أما مَنْعُ وصفه فَهو قول الجمهور.

وقال بعضهم: لا يجوز عند البصريين اهـ.

وأجاز أبو الفتح في بيت الحماسة:

لبئس الفتى المدعوّ بالليل حاتم

أن يكون المدعو وصفًا للفتى، ومقتضى سكون المصنّف عن البدل والعطف جوازهما. قيل: وينبغي [٢/١١١] أن لا يجوزَ منهما إلاّ ما يباشر نِعْم وبئس.

وفي التّبريزيّ قوله:

... وما عَمْرِي عليّ بهيّن

تحقيق لليمين وأنّ عمره ليس يهون عليه، فيحلف به كاذبًا.

قال المرزوقيّ في قوله: المَدْعُوّ بالليل، كثير من النّحويين يذهبون في مثله إلى أنّه بدلٌ لا صفةٌ، لأن نعم وبئس يرفعان من المعارف ما فيه الألف واللاّمُ ودلّ على الجنس، وما يدلّ على الجنس لا يتأتّى فيه الوصفيّة.

قال: والصّواب عندي تجويز كونه وَصْفًا له بدلالة أنه يثنّى ويجمعُ فيقول: نِعْم الرّجلان الزيدان، ونِعْم الرّجال الزّيدون، والتّثنية والجمع أبعد الأشياء من أسماء الأجناس إلاّ إذا اختلفت، فكما يجوز تثنية هذا وجمعه لدخول الاختلاف فيه، كذلك يجب أن يجوز وَصْفُه لمثل هذه العِلّة ولاَ فصْل، وإذا كان كذلك كان قوله: المدعوّ بالليل صفة للفتى، كأنه قال: مذموم في الفتيان المدعُوِّين باللّيل حاتم وذكر اللّيل لشدة الهول فيه.

والبيت من أبيات ليزيد بن قنافة بالفاء ابن شمس الطّائيّ يهجو بها حاتمًا الطّائِيّ المشهور.

* * *

١٤١٢ ـ فَبَادَرْن الدِّيار يَزِفْنَ فيها (وَبِئْس من المليحاتِ البديلُ)[١]

[ص ٨٥ س ٢٦]

---

(١) البيت من الوافر، وهو لرفاعة بن عاصم الفقعسي في تذكرة النحاة ٨٩.

استشهد به على جواز فصل نِعْم من فاعلها، وعزا ذلك لأبي حيّان، ولفظه في شرح التسهيل: وينبغي أن لا يفصل بين نعم وبئس، وفاعلهما بظرف ولا مجرور ولا غيرهما إلا بسماع من العرب. وقد قال ابن أبي الرّبيع: ولا يجوز أن يفصل بين نعم وبئس، وفاعلهما بشيء ولا بالظرف والمجرور، لا تقول: نعم في الدار الرجل، وتقول: نعم الرّجل في الدار زيد.

وقال في البسيط: ويصِحّ بين الفعل والفاعل لتصرّفه في رفع الظّاهر والمضمر وعدم التركيب. انتهى.

فإذا كان معمولاً للفاعل نحو: نِعْم فيك الراغب زيد، فمنع ذلك عامّة النّحويين.

وأجازه الكسائي، وردّ لأجل الفصل، ولأن فيه تقديم معمول صلة أل عليها، وقد جاء في الشعر ما يدل على الجواز.

قال رفاعة الفقعسي وأنشد البيت.

ويزفن: يرقصن، والضّمير يرجع إلى ظباء في بيت قبل الشاهد.

* * *

١٤١٣ ـ أَرُوح ولـم أحـدِثْ لِـلَـيْـلـى زيـارَةً (لَبِئْس إذًا راعِي المودَّةِ والوَصْل)(١)

[ص ٨٥ س ٢٧]

استشهد به على فصل بئس من فاعلها بإذن، وعزا ذلك في الأصل لأبي حيّان. والظّاهر أنه في غير التّكميل لأنه زاد على ما فيه. وعبارته في التكميل: ووجدت في شِعْر العَرب الفصل بين بئس وفاعلها بإذن: قال الشّاعر وأنشد البيتُ ولم يزد عله ولم ينسبه إلى أحد.

* * *

١٤١٤ ـ (بِـئْـسَ عـمـرُ الـلّـهِ قَـوْمًـا طُـرِقُـوا) فَـقَـرَوا جَـارَهُـمُ لَـحْـمًـا وَحِـرْ(٢)

[ص ٨٥ س ٢٧]

استشهد به على فصلها من مرفوعها بالقَسَم على ما يقتضيه المثال، أمّا السياق فإنه يقتضي أنّ الشاهد فيه كالّذي قبله وذلك غير صحيح. وفي الأشمونيّ: وقد جاء ما ظاهره

(١) البيت من الطويل، وهو لأبي هلال الأحدب في طبقات الشعراء ٣٢٩، وللمجنون في ديوانه ١٨١، وبلا نسبة في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٣١٨.

(٢) البيت من الرمل، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٣٧٢، والمقاصد النحوية ٤/ ١٩.

أن الفاعل علمٌ مضاف إلى عَلَم كقول بعض العَبَادلَة: بئس عبد الله أنا إن كان كذا، وقوله عليه الصّلاة والسّلام: (نِعْم عبد الله هذا)، وكقوله:

بـئـس قَـوْمُ الله قـومًـا طُـرِقـوا

الـخ.

وكان الذي سَهّل ذلك كونه مضافًا في اللفظ إلى ما فيه أل، وإن لم تكن معرفة.

والبيت من شواهد العينيّ، وروايته توافق رواية الأشموني. قال: الاستشهاد فيه في قوله: «بئس قَوْمُ الله» حيث أسند بئس إلى قوم أضيف إلى لفظة «الله». ومثل ذلك لا يجوز، لأن الشرط: أن يكون فاعل بئس ونعم إذا كان ظاهرًا أن يكون معرّفًا بأل نحو: نِعْم المولى، أو مضافًا إلى المعرف بالألف واللاّم نحو:

فـنـعـم ابـن أخـت الـقـوم...(١)

الـخ.

وههنا ليس كذلك، لأن القوم معرّفًا بالألف واللام ولا مضافًا إلى ما عرف بهما كما لا يجوز أن يُقال: نِعْم [٢/ ١١٢] عبد الله هذا، لأن عبد الله ليس معرّفًا بالألف واللاّم ولا مضافًا إلى ما عرف بهما خلافًا لِلجَرْميّ وإنما ذلك ضرورة. والذي سَهّل ذلك كون «قوم» يقع على ما يقع عليه القَوْم معرّفًا بالألف واللام، وهو مع ذلك مضافٌ في اللّفظ إلى ما فيه الألف واللاّم، وإن لم يكن تعريفه بهما. وبعد البيت:

وسَـقَـوْهُ فـي إنـاء كَـلِـعٍ لَـبـنًـا مـن درّ مِـخْـراطٍ فَـئِـرْ

طُرِقوا من الطّروق وهو: الإتيان ليلاً. وَقَروا: مِن قِرى الضّيف. والوَحِرْ: اللّحم الذي دبّت عليه الوحرة وهي دابّة تُشبه العِظَاية. وكَلِع بفتح الكاف وكسر اللاّم وفي آخره عين مهملة، يقال: إناء كَلِع إذا التبد عليه الوسَخ. قوله من درّ مخراط: أي من لبنِ مِخْراط، يقال: شاة مِخْراط من الخَرَط وهو داء يصيب الضَّرْع، فيخرج اللّبن منعقدًا كقطع الأوتار.

قال ابن فارس: يقال: شاة مُخْراط بضم الميم، فإذا كان عادة لها فهي مِخْراطٌ بكسر الميم. وفَئِر سقطت فيه فأرة. ولم أعثر على قائلهما.

* * *

(١) انظر الشاهد رقم ١٤٠٨.

١٤١٥ ـ (والتَّغْلَبِيُّون بئسَ الفَحْلُ فَحْلُهُم فَحْلاً) وأُمُّهُم زَلَّاءُ مِنْطِيقُ[1]

[ص ٧٦ س ٧]

استشهد به على جواز الجمع بين فاعل بئس الظّاهر والتمييز. وهذا هو المشار إليه في الألفيّة بقوله:

وجمعُ تمييز وفاعل ظَهَرْ فيه خلاف عنهم قد اشْتَهَرْ

وبَيّنَ السيوطي في الأصل القولين فارجع إليه.

والبيت من شواهد العينيّ. قال: الاستشهاد فيه في قوله: «فَحْلاً» حيث جمع بينه وهو تمييز وبين الفاعل الظّاهر على سبيل التأكيد.

وقد ذهب بعضهم إلى أنّ «فحلاً» حال مؤكدة فافهم اهـ.

وسيأتي تأويل لأبي حيّان غير هذا.

«الزّلاء»: الرّسحاء: وهي اللاصقة العَجُز، الخفيفة الألْية. و«المِنْطيق»: التي تأتزر بحشيّة تعظم بها عجيزتها.

والبيت من قصيدة لجرير يهجو بها الأخطل.

* * *

١٤١٦ ـ (نِعْم الفتاةُ فتاةً هِنْدُ لو بَذَلَتْ) ردّ التَّحِيَّة نُطْقًا أو بإيماءِ[2]

[ص ٨٦ س ٧]

استشهد به على ما في البيت قبله، وفي التوضيح وشرحه: وأجاز المبرّد وابن السّرّاج والفارسيّ أن يجمع بين التّمييز والفاعل الظاهر توكيدًا كقوله:

نِعْم الفتاة فتاة هند...

الخ.

فجمع بين الفاعل والظّاهر وهو «الفتاة» والتمييز وهو «فتاة».

(١) البيت من البسيط، وهو لجرير في ديوانه ١٩٢، وشرح التصريح ٢/٩٦، وشرح عمدة الحافظ ٧٨٧، ولسان العرب ١٠/٣٥٥ (نطق)، والمقاصد النحوية ٤/٧، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/٣٧٦، وشرح ابن عقيل ٤٥٥.

(٢) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٣/٢٧٧، وخزانة الأدب ٩/٣٩٨، وشرح الأشموني ١/٢٦٧، وشرح التصريح ٢/٩٥، وشرح شواهد المغني ٨٦٢، ومغني اللبيب ٤٦٤، والمقاصد النحوية ٤/٣٢.

وورد من هذا النوع أيضًا قول جرير:

تَــزَوَّدْ مِــثْــلَ زادِ أَبِــيــكَ فِــيــنــا ... فَــنِــعْــمَ الــزَّادُ زادُ أَبــيــك زَادَا[1]

وفي البغداديّ نقلاً عن المرادي: وحُكِي من كلام العرب: نِعْم القتيلُ قتيلاً أصلح بين بَكْر وتَغْلِب. وهذا واردٌ في الاختيار.

وقد تأوّل المانعون السمّاع، أمّا فَحْلاً وفتاة فعلى الحال المؤكّدة، وأما زادًا فعلى أنه مصدر محذوفُ الزوائد منصوب بـ«تزوّد»، وقد حكى الفراء استعماله مَصْدرًا أو على أنه مفعول به، ومِثْلَ منصوب على الحال لأنه لو تأخّر لكان صفة.

قال أبو حيّان: وعندي تأويل غير ما ذكروه وهو أقرب، وذلك أن يُدعَى أن في نِعْم وبئس ضميرًا، وفحلاً وفتاةً وزادًا تمييز لذلك الضمير. وتأخّر عن المخصوص على جهة النّدور، فالفحل والفتاة والزّاد هي المخصوصة، وفَحْلُهم وزاد أبيك إبدال من المرفوع قبلها.

ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

١٤١٧ ـ تَــخَــيَّــرَهُ فــلــم يَــعْــدِلْ سِــواهُ ... (فَنِعْم المرءُ مِن رجُلٍ تِهاميّ)[2]

[ص ٨٦ س ٨]

استشهد به على جواز الجمع بين الفاعل الظاهر والتمييز إن أفاد.

واستشهد به في التّوضيح على هذه [٢/ ١١٣] المسألة، قال في التّصريح: فجمع بين الفاعل الظّاهر وهو المرء والتّمييز وهو رجل المجرور بمن. وقد أفاد التّمييز معنى زائدًا على الفاعل، وهو كونه تهاميًا نِسبةً إلى تِهامة بكسر التاء، وهو اسم لكل ما نزل عن نجد من بلاد الحجاز. وفي النسبة إليها لغتان: تِهاميّ بكسر التاء وتَهاميّ بفتحها، فإن كسرت شَدَّدْتَ ياء النّسب وإن فتحت لم تشدّدها اهـ.

---

(١) البيت من الوافر، وهو لجرير في خزانة الأدب ٩/ ٣٩٤ ـ ٣٩٩، والخصائص ١/ ٨٣، ٣٩٦، وشرح شواهد الإيضاح ١٠٩، وشرح شواهد المغني ٥٧، وشرح المفصل ٧/ ١٣٢، ولسان العرب ٣/ ١٩٨ (زود)، والمقاصد النحوية ٤/ ٣٠، وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ٢٦٧، وشرح شواهد المغني ٨٦٢، وشرح ابن عقيل ٤٥٦، ومغني اللبيب ٤٦٢، والمقتضب ٢/ ١٥٠.

(٢) البيت من الوافر، وهو لأبي بكر بن الأسود المعروف بابن شعوب الليثي في شرح التصريح ١/ ٣٩٩، ٢/ ٩٦، وشرح المفصل ٧/ ١٣٣، والمقاصد النحوية ٣/ ٢٢٧، ٤/ ١٤، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٣٦٩، وخزانة الأدب ٩/ ٣٩٥، وشرح الأشموني ١/ ٢٦٥، والمقرب ١/ ٦٩.

وهشام المذكور هو هشام بن المغيرة وكان من أشراف قريش. قيل: إنه لمّا هلك نادى منادٍ بمكّة: «اشهدوا جنازةَ ربّكم».

فقال بجير بن عبد الله بن سلمة الخير بن قشير يرثيه:

فَدَعْنِي أصْطَبِحْ يا بَكْرُ إنّي رأيت الموتَ نَقَّب عن هِشَامِ
تَخَيَّره فلم يَعْدِلْ سواهُ فنِعْم المرءُ من رَجُلٍ تَهامِي
فودّ بنو المغيرة لو فَدَوْهُ بألف مقاتلٍ وبألفِ رَامِي
وود بَنُو المغيرة لو فَدَوْهُ بألفٍ من رجال أو سوام
فبكّيه ضباعُ ولا تملّي هِشامًا إنه غَيْثُ الأنامِ

وروي البيت الشاهد: تَعَمّده، ولم يعظم عليه، الخ.

وقيل: قائل الأبيات أبو بكر بن الأسود المعروف بابن شعوب اللّيثي، وشعوب أُم الأسود.

* * *

١٤١٨ - (بِئس قرينا يَفَنٍ هالِكِ) أُمُّ عُبَيْدٍ وأبو مالِكِ(١)

[ص ٨٦ س ١١]

استشهد به على أن فاعل نعم وبئس لا يكون نَكِرَة إلا في الضّرورة.

«اليفن» محركة: الشيخ الكبير، و«هالك» صفة له. و«أُم عبيد»: الفلاة. وقيل: هي الخالية من الأرض أو ما أخطأها المطر. و«أبو مالك»: كنية الجوع، أو هو كنية السنّ والكبر والهرَم. وروي:

بئس قرينُ اليفَن الهالكِ

ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

١٤١٩ - (فَنِعْمَ صاحِبُ قَوْمٍ لا سِلَاحَ لَهُم) وصاحبُ الرّكب عثمانُ بن عفّانا(٢)

[ص ٨٦ س ١١]

---

(١) الرجز بلا نسبة في أمالي القالي ٢/ ١٨٣، وشرح عمدة الحافظ ٧٨٩، ولسان العرب ١٠/ ٤٩٦ (ملك).

(٢) البيت من البسيط، وهو لكثير بن عبد الله النهشلي في شرح شواهد الإيضاح ١٠٠، والمقاصد النحوية ٤/ ١٧، وله أو لأوس بن مغراء أو لحسان بن ثابت في خزانة الأدب ٩/ ٤١٥، ٤١٧، =

استشهد به على مجيء فاعل نعم منكّرًا ضرورة.

وهذا البيت من شواهد الرّضيّ.

قال البغدادي: على أن مجيء فاعل نعم نكرة مضافة إلى مثلها قليل.

قال المراديّ في شرح التسهيل بعد قول ابن مالك: «وقد ينكّر مفرّدًا أو مضافًا»: حكى الأخفش أن ناسًا من العرب يرفعون بنعم النّكرة مفردةً ومضافةً، فيقال على هذا: نِعْم امرُؤٌ زيدٌ، ونِعْم صاحبُ قومٍ عَمرٌو.

ووافق الأخفش في كون الفاعل نكرة مضافةً.

وإلى هذا ونحوه أشار بقوله: «وفاعل في الغالب».

ونُقِل إجازة كونه مضافًا إلى نكرة عن الكوفيّين وابن السّراج. ومنع ذلك عامّة النّحويين إلا في الضّرورة كقوله:

فنعم صاحب قوم...

الخ.

وقد كان يمكن تأويل هذا البيت على حذف التّمييز لولا أن الأخفش حكى أن ذلك لغةً للعرب.

وزعم صاحب البسيط أنه لم يرد نكرة غير مضافة. وليس كما زعم، بل ورد ولكنّه أقل من المضاف. ومنه قوله:

وسَلْمَى أكْمَلُ الثّقَلَيْنِ حُسنًا وفي أثوابها قَمَرٌ وَرِيمُ
نِيافُ القُرْط غَرّاءُ الثّنايا ورِئْدٌ للنّساء ونعم تِيمُ[1]

والتّيم: الضّجيع والضجيعةُ. اهـ.

كذا هو مرسوم في تيم بالمثناة الفوقيّة وهو تحريف إنما هو بالنّون.

= وشرح المفصل ٧/ ١٣١، وليس في ديوان حسان، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٣٧١، والمقرب ١/ ٦٦.

(١) البيتان من الوافر، وهما لتأبط شرًا في ديوانه ٢٠٢ (وفيه «خيمُ» مكان «تيم»)، ولسان العرب ١٢/ ٥٩٨ (نوم)، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ٩٩٣، وخزانة الأدب ٩/ ٤١٦، وشرح الأشموني ٢/ ٣٧٢، وشرح عمدة الحافظ ٧٨٩.

قيل معناه الضجيع كما تقدم، وقيل: معناه القطيفة، وهو الصّحيح. وفسّره بعضهم بأنه الفرو. وقبله: [٢/١١٤].

ضَحُّوا بأَشْمَط عُنوانُ السّجودِ به يُقَطِّعُ اللّيل تَسبيحًا وقُرآنا[1]

يعني عثمان بن عفان. وهما لكثير بن عبد الله النهشلي.

* * *

١٤٢٠ - (بِئْس الّذِي ما أَنْتُمُ آلَ أَبْجَرا)[2]

[ص ٨٦ س ١٤]

استشهد به على مجيء الذي الجنسية فاعلاً لِنِعْم وَبِئْس. ولم أعثر على قائله ولا تتمته.

* * *

١٤٢١ - فَنِعْمَ مَزْكَأً مَن ضاقَتْ مَذاهِبُهُ (وَنِعْمَ مَن هُو في سِرٍّ وإعلانِ)[3]

[ص ٨٦ س ١٨]

استشهد به على مجيء «مَنْ» و«ما» فاعلين لنعم وبئس مرادًا بهما الجنس عند من أجاز ذلك.

والبيت من شواهد الرّضِيّ. قال البغداديّ على أنّ «مَن» الثانية موصولةٌ بمعنى الّذي وقعت فاعلاً لنعم عند أبي عليّ والمبرّد، وهو مبتدأ، وخبره محذوف تقديره: مِثْلُه، والجملة صلة «مَن»، والمخصوص بالمدح محذوفٌ، تقديره: بِشْرٌ.

وأما قوله: «في سِرٍّ وإعلان»، فهو متعلّق بِنِعْم، ولا يجوز أن يتعلّق بمحذوف على أنه خبر «هو»، الواقع صلة الموصول لما بيّنه أبو عليّ، ثم نقلَه بِرُمّته فارجع

(١) البيت من البسيط، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ٢١٦، ولسان العرب ١٣/٢٩٤ (عنن)، ١٤/٤٧٧ (ضحا)، ولكثير بن عبد الله النهشلي في المقاصد النحوية ٤/١٧، ولأوس بن مغراء في خزانة الأدب ٩/٤١٨، وبلا نسبة في إصلاح المنطق ٢٩٠.

(٢) صدر البيت: (لعمري لئن أنزفتم أو صحوتم) والبيت من الطويل، وهو للأبيرد في لسان العرب ٩/٣٢٧ (نزف)، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ٨٢١، وخزانة الأدب ٩/٣٨٨، وشرح عمدة الحافظ ٧٩٣، والمحتسب ٢/٣٠٨.

(٣) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في جمهرة اللغة ١٠٩٨، ١٣٠٨، وخزانة الأدب ٩/٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٤، وشرح الأشموني ١/٧٠، وشرح شواهد المغني ٢/٧٤١، وشرح عمدة الحافظ ٧٩٠، ولسان العرب ١/٩١ (زكأ)، ومغني اللبيب ١/٣٢٩، ٤٣٥، ٤٣٧، والمقاصد النحوية ١/٤٨٧.

إليه. وقبل البيت:

فـكـيـف أرهـبُ امْـرَأ أو أُراعُ لـه وقـد زَكَـأْتُ إلـى بِـشـرِ بـن مَـرْوانِ

أَرْهَب من الرَّهَب محرّكة، وهو الخوف. وأُراع بالبناء للمفعول من الرّوع وهو الفَزَع، وزَكَأ بالزاي المعجمة والهمز في آخره أي: لجأ. يقال: زكأت إليه أي لجأت إليه. والمَزْكأ مَفْعَلٌ اسم مكان منه بمعنى الملجأ.

وبِشْر بن مروان: أحد أجواد قريش وهو أخو عبد الملك. ولم أعثر على قائل هذين البيتين.

* * *

١٤٢٢ ـ (بِـئْـسَ هـذا الـحـيُّ حَـيًّـا نـاصِـرًا) لَـيْـتَ أحـيـاءَهُـمُ فـيـمَـن هَـلَـكْ[١]

[ص ٨٦ س ٣٢]

استشهد به على شذوذ مجيء فاعل نِعْم وبئس إشارة متبوعًا باللاّم.

وفي شرح التّسهيل لأبي حيّان: وقد جاء اسم الإشارة معمولاً لِبِئْس في الشعر كقوله: «بئس هذا الحَيُّ» الخ.

وهذا البيت فيه شذوذٌ من حيث رفعت بئس اسم الإشارة، ومن حيث الجمع بين الفاعل والظّاهر والتمييز، وهو محتملٌ للتأويل بأن في بئس ضميرًا، «وحيًّا ناصرًا» تمييزه تأخّر في الشّعر وهذا الحَيّ هُو المخصوص بالذّم والتقدير: بِئْس حَيًّا هذا الحيّ.

ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

١٤٢٣ ـ (بِـئْـسَ قَـومُ الـلَّـهِ قَـوْمًـا طُـرِقُـوا) فَـقَـرَوْا جَـارَهُـمُ لَـحْـمًـا وحِـرْ[٢]

[ص ٨٧ س ١]

استشهد به على شذوذ كون فاعل نعم وبئس مضافًا إلى الله سواء، كان نكرة كالمثال أو معرفة كنعم عبد الله خالد بن الوليد.

وتقدّم الكلام على هذا البيت في صحيفة ١١١.

* * *

(١) البيت من الرمل، ولم يرد في المصادر النحوية الأخرى.

(٢) تقدم الشاهد برقم ١٤١٤.

١٤٢٤ ـ (إنّ ابـــنَ عَـــبْـــدِ الله نِـــعْـــ ـــمَ أَخُو النَّدَى وابنُ العَشِيرَهْ)(١)

[ص ٨٧ س ٩]

استشهد به على أن نِعْم وَبِئْس يذكر المخصوصُ قَبْلَهما منسوخًا كالمثال في البيت.

وهو من شواهد العينيّ قال: الاستشهاد فيه في جواز دخول إن على نِعْم، وتقديم المخصوص.

وقال ابن مالك: يجوز إدخال النواسخ على المخصوص فإذا دخل يجوز تقديمُه، ويجوز إبقاؤه مؤخّرًا إلاّ «إنّ» فإنها إذا دخلت يجب تقديمُهُ كقوله:

إنّ ابـــن عـــبـــد الله...

الـــخ.

والبيت من أبيات لأبي دهبل الجُمحيّ يمدح بها المغيرة بن عبد الله. [٢/ ١١٥].

* * *

١٤٢٥ ـ (إذا أرْسَلُونِي عند تَعْذِير حاجةٍ أمارسُ فيها كنتُ نِعْمَ الممارِسُ)(٢)

[ص ٨٨ س ١٠]

استشهد به على ما في البيت قبله، فالمخصوص هو اسم كان، وتقدّم على نِعْم والبيت من شواهد العيني، قال: الاستشهاد فيه في قوله: «كنت نِعْم الممارس»، فإنّ نِعْم كلمة المَدْح، والممارس بالرّفع فاعلُهُ، والمخصوص بالمَدْح مقدّم، وهو الضمير في: كنت.

والبيت ليزيد بن الطثريّة وهو شاعر إسلاميّ.

* * *

١٤٢٦ ـ (بِئْسَ مقامُ الشّيخ أمْرِسْ أمْرِسِ) بـيـن حـواشـي خَـشَـبـاتٍ يُبَّسِ

إمَّا عـلـى قَـعْـوٍ وإمّـا اقْـعَـنْـسَـسِ(٣)

[ص ٨٨ س ٢٦]

---

(١) البيت من مجزوء الكامل، وهو لأبي دهبل الجمحي في ديوانه ٩٦، والمقاصد النحوية ٤/ ٣٥ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٨/ ٢٠٩، وخزانة الأدب ٩/ ٣٨٨، وشرح الأشموني ٢/ ٣٧٩، وشرح عمدة الحافظ ٧٩٣.

(٢) البيت من الطويل، وهو ليزيد بن الطثرية في ديوانه ٨٤، والمقاصد النحوية ٤/ ٣٤، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٩/ ٣٨٨، والأشباه والنظائر ٨/ ٢٠٩، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٧٩.

(٣) الرجز بلا نسبة في إصلاح المنطق ٨٢، ١٩٧، والإنصاف ١/ ١١٦، وسر صناعة الإعراب ١/ ٣٨٩، وشرح عمدة الحافظ ٧٩٦، ومجالس ثعلب ١/ ٢٥٦، والمنصف ٣/ ١٤.

استشهد به على قِلّة حذف المخصوص وصفته، وبقاء متعلّقهما. والأصل مقامٌ مقولٌ فيه: أمْرِس، أَبْقى مقول القول.

وفي القاموس وشرحه: اقعنسس: تأخّر ورجع إلى الخلف. قال الراجز: «بئس مقام الشيخ» الخ، وإنما لم يُدْغم هذا، لأنه ملحق باحْرَنْجَم.

يقول: إن استقى ببكرة وقع حَبْلُها في غير مَوْضعه، فيقال له: أمرس، وإن استقى بغير بكرة: ومتح ظهره، فيقال له: اقعنسس واجذب الدّلو.

قال أبو عليّ: نون افعنلل بابها إذا وقعت في ذوات الأربعة أن تكون بين أصلين، نحو اخرنطم، واحرنجم. واقعنسس ملحق بذلك، فيجب أن يحتذى به طريق ما ألحق بمثاله، فلتكن السّين الأولى أصلاً كما أن الطّاء المقابلة لها من اخرنطم أصل. وإذا كانت السين الأولى من اقعنسس أصلاً كانت الثانية الزائدة بلا ارتياب ولا شبهة.

ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

١٤٢٧ ـ (يا حبّذا جَبلُ الرَّيّانِ من جَبَلٍ ... وحبّذا ساكِنُ الرَّيّان مَن كانا

وحبّذا نفَحاتٌ مِنْ يمانِيَةٍ ... تَأتيك من قِبَلِ الرَّيّانِ أحيانا)[1]

[ص ٨٨ س ١٢، ١٣]

استشهد بهما على أن «ذا» لا تتبع، وتلزم الإفراد والتّذكير، وإن كان المخصوص بخلاف ذلك. فجبل مخصوصٌ حبّذا الأول، وهو مفرد، ونفحات مخصوص حبّذا الثّاني، وهو مجموع. والرّيان: جبل معروف.

والبيتان من قصيدة لجرير يهجو بها الأخطل.

* * *

١٤٢٨ ـ (حبّذا أنتما خليليّ إنْ لَمْ ... تَعذُلاني في دَمْعِيَ المُهراقِ)[2]

[ص ٨٨ س ١٤]

---

(١) البيتان من البسيط وهما لجرير في ديوانه ١٦٥، وشرح شواهد المغني ٢/٧١٣، ولسان العرب ١/٢٩١ (حبب)، ومعجم ما استعجم ٦٩٠، ٨٦٧، والمقرب ١/٧٠، والأول منها بلا نسبة في أسرار العربية ١١١، والجنى الداني ٣٥٧، وخزانة الأدب ١١/١٩٧، ١٩٩، وشرح المفصل ٧/١٤٠، والثاني منهما مع نسبته إلى جرير في شرح شواهد المغني ٢/٨٩٨، وبلا نسبة في مغني اللبيب ٢/٥٥٨.

(٢) البيت من الخفيف، ولم يرد في المصادر النحوية الأخرى.

استشهد به على ما في البيتين قبله، وخليليّ يصح أن يكون منادى، وأن يكون مفعولاً به لفعل محذوف. وتعذلاني من العَذْل، والمهراق: المصبوب، مأخوذ من هَراق الماءَ أي صَبّه. وأصله: أراق فأبدلت الهمزة هاء.

ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

١٤٢٩ ـ (ألا حَبّذا هندٌ وأرضٌ بها هِندُ) وهِنْدٌ أتى من دونها النَّأيُ والبُعْدُ[١]

[ص ٨٨ س ١٥]

استشهد به على ما في الأبيات قبله.

وهو من قصيدة للحطيئة.

* * *

١٤٣٠ ـ باسم الإلٰه وبه بدِينا ولو عَبَدْنا غَيْرَهُ شَقينا[٢] [٢/١١٦]

(فحبَّذا رَبًّا وحبَّ دِينا)

[ص ٨٨ س ٢٠]

استشهد به على أنّ الذّال من «حبّذا» لو كانت إشاريّة ما حذفت.

والبيت من شواهد العينيّ. قال الاستشهاد فيه في قوله: «حب» حيث جاء للمدح مفتوح الحاء مع غَيْرِ «ذا»، وكان الأصل ضمّ حائه، وقد فتح هٰهنا كما ذكرنا في البيت السّابق يعني قوله في شرح:

فَقُلْتُ اقْتُلُوها عَنْكُمْ بِمِزَاجِها[٣]

البيت الآتي.

وهذا الرجز لعبد الله بن رواحة الأنصاري رضي الله عنه.

* * *

(١) البيت من الطويل، وهو للحطيئة في ديوانه ٣٩، ولسان العرب ٣/٢٢٣ (سند)، ٤/١١٣ (جدر)، ١٥/٣٠٠ (نأي)، وبلا نسبة في شرح المفصل ١/١٠، ٧٠، والصاحبي في فقه اللغة ٩٧.

(٢) الرجز لعبد الله بن رواحة في ديوانه ١٠٧، ولسان العرب ١٤/٦٧ (بدا)، والمقاصد النحوية ٤/٢٨، ولبعض الأنصار في شرح عمدة الحافظ ٨٠٢، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/٣٨٢.

(٣) سيأتي ذكر هذا الشاهد برقم ١٤٤٣.

١٤٣١ ـ (وحبّذا نفحاتٌ) من يمانيّة تَأتيك مِن قِبَل الرَّيَّان أحيانا[1]

[ص ٨٨ س ٣١]

استشهد به على أن المخصوص بعد «حبّذا» لو كان عطف بيان ما ورد منكّرًا، لأن عطف البيان لا يكون نكرةً.

وتقدّم الكلام على هذا البيت آنفًا.

* * *

١٤٣٢ ـ ولو عَبَدْنا غيره شَقِينا (فحبّذا ربًّا وحبَّ دِينا)[2]

[ص ٨٩ س٢]

استشهد به على حذف المخصوص استغناءً بما دلّ عليه قليلٌ. والأصل: حبّذا ربًّا الإله. وتقدم شرحه آنفًا.

* * *

١٤٣٣ ـ (ألا حبّذا لولا الحياءُ وربّما) مَنَحتُ الهوَى مَن لَيس بالمُتقارِبِ[3]

[ص ٨٩ س ٣]

استشهد به على ما في البيت قبله. والأصل ألا حَبّذا حالتي معك، قال العيني: يشير إلى هواه إياها وزيارته لها وما ترتب على ذلك في قوله.

هويتُكِ حتى كاد يَقْتُلني الهوَى وزُرْتُكِ حتى لامني كلُّ صاحبِ

وحتّى رأى منّي أعاديك[4] رِقّةً علَيكِ لولا أنت ما لان جانبي

ألا حبّذا لولا الحياءُ وربّما مَنَحتُ الهوى من ليس بالمتقارِب

بأهلي ظباءٌ من ربيعة عامرٍ عِذابِ الثّنايا مُشْرفاتِ الحقائب

وهذه الأبيات لمرّار بن همّاس الطّائيُّ.

* * *

(١) تقدم الشاهد برقم ١٤٢٧. (٢) تقدم الشاهد برقم ١٤٣٠.

(٣) البيت من الطويل، وهو لمرار (أو لمرداس) بن هماس في شرح شواهد المغني ٨٩٨، والمقاصد النحوية ٤/ ٢٤، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٣٨٢، ومغني اللبيب ٥٥٨.

(٤) في الأصل «أدانيك».

١٤٣٤ ـ (ألا حَبّذا يا عَزَّ ذاكَ التَّساتُرُ)[١]

[ص ٨٩ س ٤]

استشهد به على جواز فصل المخصوص من حبّذا بالنّداء كما في الشّاهد. ونسبَهُ في الأصل إلى كثيّر بن عبد الرحمٰن.

ولم أعثر على تتمته.

* * *

١٤٣٥ ـ لقد بَسْمَلَتْ لَيْلى غداة لَقِيتُها (ألا حبّذا ذاك الحبيبُ المُبَسْمِلُ)[٢]

[ص ٨٩ س ٥]

استشهد به على جواز كون المخصوص اسم إشارة كما في الشّاهد والّذي قبله.

قال أبو حيان: ويقوّي هذا كان (حبّذا) مركبة، وأن «ذا» ليس فاعلاً لحبّ لتخالفه مع ذاك رتبةً، لأن «ذا» موضوع للقريب، و«ذاك» موضوع للبعيد على قَوْل، أو لِلوسَط على قول، ولا يمكن أن يكون الشّيء في الحالة الواحدة قريبًا بعيدًا، أو قريبًا متوسّطًا إلا بتجوّز.

ولم أعثر على قائل هذا البيت [٢/١١٧].

* * *

١٤٣٦ ـ (ألاَ حَبّذا قَوْمًا سُلَيمٌ فإنّهُمْ) وَفَوْا إذْ تواصَوْا بالإعانةِ والصَّبْرِ[٣]

[ص ٨٩ س ٦]

استشهد به على أنّه يكون قبل المخصوص أو بعده نكرة منصوبة بمطابقة «وقومًا» في البيت منصوبٌ على التّمييز، وكان حقّه أن يتأخر عن سليم. والكوفيّون يجيزون ذلك. ووافقهم المازنيّ والمبرّد وابن مالك. أمّا البصريُّون فذلك عندهم ضرورة.

ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

---

(١) صدر البيت: (وقلت في الأحشاء داءٌ مخامرٌ)، وهو من الطويل لكثير عزة في ديوانه ٥٠٢.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في تذكرة النحاة ٢٤، وسمط اللآلي ٩٠٩، ولسان العرب ١١/٥٦ (بسمل).

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح عمدة الحافظ ٨٠٥.

١٤٣٧ ـ (حبّذا الصّبر شِيمةً لامرىء را م مُباراةَ مُولَعٍ بالمعَالِي)[1]

[ص ٨٩ س ٨]

الشّاهد فيه مجيء «شيمة» منصوبًا على التّمييز بعد المخصوص، وهو نكرة ومطابقة له. ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

١٤٣٨ ـ (ألا حبّذا حَبّذا حَبّذا حَبيبٌ تَحَمَّلْتُ منه الأذى)[2]

[ص ٨٩ س ١٧]

استشهد به على أنّ «حبّذا» تؤكّد التوكيد اللفظيّ. وروي تحملت فيه الأذى يعني من العوازل وهو أنسب. وبعد البيت:

وحبذا بـرد أنيـابـه إذا أظلم اللّيلُ واجلوَّذَا[3]

ولم أعثر على قائل هذا الرّجز.

* * *

١٤٣٩ ـ (لا حَبّذا أَنتِ يا صَنعاءُ من بَلَدٍ) ولا شَعوبُ هوًى مِنّي ولا نُقُمُ[4]

[ص ٨٩ س ١٩]

استشهد به على أنّ «حَبّذا» تدخل عليها «لا» فتساوي بِئْس في العمل، والمعنى. وهذا هو المشار إليه في الألفيّة:

وإن تُرِدْ ذَمًّا فقل لا حبذا

وصنعاء: مدينة باليمن مشهورة، وشعوب: قصر باليمن معروف بالارتفاع، قاله ياقوت. قال: أخبرني الفضل بن أبي الحجّاج، قال: أخبرني كثيّر من أهل اليمن أن

---

(١) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في شرح عمدة الحافظ ٨٠٥.

(٢) البيت من المتقارب، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ملحق ديوانه ٤٩٢، والكامل ١٤٣٦، ولإبراهيم بن سفيان في بغية الوعاة ١/ ٤١٤، وبلا نسبة في لسان العرب ٣/ ٤٨٢ (جلذ)، والمنصف ١/ ٧٢، وتاج العروس ٩/ ٣٩٠ (جلذ).

(٣) البيت لابن أبي ربيعه في ديوانه ٤٩٢، وهو بلا نسبة في اللسان ٣/ ٤٨٢ (جلذ)، والتاج ٩/ ٣٩٠ (جلذ).

(٤) البيت من البسيط، وهو للمرار العدوي، ويقال زياد بن منقذ، ويقال: زياد بن حمل، ويقال: المرار بن منقذ في خزانة الأدب ٥/ ٢٥٠، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٣٨٩، والمقاصد النحوية ١/ ٢٥٧، وله أو لبدر أخي المرار بن سعيد في شرح شواهد المغني ١/ ١٣٤، وبلا نسبة في شرح المفصل ٧/ ١٣٩.

شعوب بساتين بظاهر صنعاء، وهو الذي أراد بقوله زياد بن منقذ: «لا حبَّذا أنت يا صنعاء من بلد».

وفي العيني قوله: لا حبذا أنت، أشار به إلى الشيء، والتقدير: لا أنت يا صنعاء محبوبة في الأشياء. ولمّا كان «ذا» يشار به إلى الشيء وقع للمذكّر والمؤنث على حالة واحدة، لأن لفظ الشيء عام يشمل الكلّ. وصنعاء مدينة باليمن. وشعوب بفتح الشين المعجمة وضم العين المهملة وفي آخره باء موحدة: موضع باليمن. ونُقُم بضم النون والقاف أيضًا موضع اليمن.

وهذا البيت أول قصيدة. قال العيني: لزياد بن حمل بن سعد بن عميرة بن حريث. ويقال: زياد بن منقذ، وهو أحد العدوية من بني تميم أتى اليمن فنزع إلى وطنه ببطن الرمث، وهو من بلاد بني تميم.

وقال ياقوت: قال أبو عبيدة: وكان زياد بن منقذ العدويّ نزل صنعاء فاستوبأها، وكان منزله بنجد في وادي «أشى» فقال يتشوّق إلى بلاده.

وأنشد بعض القصيدة التي تقدّم مطلعها وهو الشّاهد.

* * *

١٤٤٠ ـ ألا حبّذا عاذِرِي في الهَوَى (ولا حبَّذَا الجاهِلُ العاذِلُ)(١)

[ص ٨٩ س ١٩]

استشهد به على ما في البيت قبله. ولم أقف على قائله.

* * *

١٤٤١ ـ (ألا حبَّذا أهلُ الملا غيرَ أنَّهُ إذا ذُكِرَتْ ميٌّ فلا حبَّذَا هِيَا)(٢)

[ص ٦٩ س ٢٠]

[٢/١١٨] استشهد به على ما في البيتين قبله هذا البيت، من أبيات لذي الرمّة يقال: إن سببها أنّ محبوبته ميّة مكثت زمانًا لا تراه، وهي تسمع مع ذلك شعره،

---

(١) البيت من المتقارب، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٣/٢٨٣، وشرح التصريح ٢/٩٩، وشرح عمدة الحافظ ٨٠٢، والمقاصد النحوية ٤/١٦.

(٢) البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ملحق ديوانه ١٩٢٠، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٥٤٢، وله أو لكنزة أم شملة في المقاصد النحوية ٤/١٢، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/٣٨١، وشرح التصريح ٢/٩٩.

فجعلت لله عليها أن تنحر بَدَنَةً يوم تراهُ، فلمّا رأته رجلاً دميمًا أسود وكانت من أجمل الناس قالت: واسوأتاه، واضيعة بدنتاه، فقال:

ألا حـبـذا أهـل الـمـلا...

الخ، فكشفت عن وجهها فقالت له، ويحك أفي مثل هذا يقال هذا فقال:

علی وَجْهِ مَيٍّ مَسْحَةٌ مِن مَلاحةٍ ‏ ‏ ‏ ‏ وتَحْتَ الثّيابِ الشّينُ لو كان باديا[1]

فكشفت ثوبها عن جسدها فقالت أشينًا ترى لا أُمّ لك فقال:

ألـم تَـرَ أَنَّ الـمـاءَ يَـخْـبُـثُ طَـعْـمُـهُ ‏ ‏ ‏ ‏ ولو كانَ لَوْنُ الماءِ أَبْيَضَ صافيا[1]

فقالت: أمّا ما تحت الثياب فقد رأيته وعلمت أن لا شَيْن فيه، ولم يَبْق إلاّ أن أقول لك: هلم حتى تذوق ما وراءه، والله لا ذُقْت ذاك أبدًا.

* * *

١٤٤٢ ـ (حُسْنَ فِعلاً لِقاءُ ذي الثّروة المـ ‏ ‏ ‏ ‏ ـلق بـالـبِـشْـرِ والـعـطـاءِ الـجـزيـلِ)[2]

[ص ٨٩ س ٢٩]

استشهد به على أنّ فَعُلَ الذي يستعمل كنِعْمَ وبئس في المدح والذّمّ يجوز نقل ضَمّة عينه إلى الفاء فتسكن، وكذا شَرط في التّسهيل أن يراد به المدح والذمّ. قال أبو حيّان: وليس مختصًا بذلك، وجوّزه في كل فَعُل أَصْلاً أو تحويلاً لمدح أو ذم.

ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

١٤٤٣ ـ فـقـلْـت اقـتـلـوهـا عـنـكـمُ بـمـزَاجِـهـا ‏ ‏ ‏ ‏ (وحُبّ بها مقتولةً حين تُقْتَلُ)[3]

[ص ٨٩ س ٣٢]

استشهد به على أن يجوز جرّ فاعل «حَبّ» المفرد عن «ذا» وفَعُل بالباء تشبيهًا بفاعل أَفْعِل في التّعجب.

---

(١) ديوان ذي الرمة ١٩٢١.

(٢) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في شرح عمدة الحافظ ٨٠٧.

(٣) البيت من الطويل، وهو للأخطل في ديوانه ٢٦٣، وإصلاح المنطق ٣٥، وخزانة الأدب ٩/٤٢٧، ٤٣٠، ٤٣١، وشرح شواهد الشافية ١٤، ولسان العرب ١١/٥٥١ (قتل)، ١٥/٢٢٧ (كفى)، والمقاصد النحوية ٤/٢٦، وبلا نسبة في أسرار العربية ١٠٨، وسر صناعة الإعراب ١٤٣، وشرح الأشموني ٢/٣٨٢، وشرح شافية ابن الحاجب ١/٤٣، ٧٧، وشرح ابن عقيل ٤٦١، وشرح عمدة الحافظ ٨٠٦ وشرح المفصل ٧/١٢٩، ١٤١، وشرح الرضي ٤/٢٥٧.

والبيت من شواهد الرّضِيّ. قال البغداديّ: على أن «حُبّ» فيه للمدح والتّعجّب. وأصلها: حَبُب بضمّ العين للتّحويل. فإن نقّلنا حركة العَين إلى الفاء بعد حذف حركتها صار حُبّ بضم الأول. وإن حذفنا ضمّة العين صار حَبّ بفتح الأول. والإدغام في الصّورتين واجبٌ لاجتماع المِثْلَيْن والأول منهما ساكن. وفاعلها الضّمير المؤنّث المجرور بالباء، لأن هذه الصيغة تعجّبيّة لكونها بمعنى: أَحْبِبْ بها.

قال ابن الحاجب في أمالي المفصّل: مقتولةً نُصِب على الحال من الضّمير في بها، وبها فاعل حُبّ، زيدت فيه الباءُ على غير قياس كقوله: ﴿كفى بالله شهيدًا﴾[1].

وقال صاحب التّخمير[2]: الباء في بها ههنا للتعجب، ونظيره قولهم: كفاك بزيدٍ رَجُلاً. وقال ابن السّرّاج: الباء دخلت لأنها دليل التّعجب كما قالوا: إنك من رَجُل عالم لم تسقط «مِن» لأنها دليلُ التّعجب. وقيل: هي كالباء في ﴿كفى بالله شهيدًا﴾ ومقتولةً حال. انتهى.

قال ابن يعيش[3]: حَبّ من المضاعف الذي عينُه ولامه من بابٍ واحد وفيه لغتان حَبّ وأَحَبّ، وأَحَبّ أكثرُ في الاستعمال. وأمّا حَبّ فوزنه فعَلَ بفتح العين، قال الشاعر:

فَوَاللَّهِ لولا تَمْرُهُ ما حَبَبْتُه ... ولا كان أدنى من عُبيد ومُشْرِقِ[4]

فإذا أريد به المدحُ نقل إلى فَعُل، فتقول: حَبّ زيد أي صار محبوبًا. ومنه قوله:

وحَبّ بها مقتولةً حين تُقْتَلُ

ومنه قوله:

هَجَرَتْ غَضُوبُ وحَبّ مَن يتجنّبُ[5]

---

(١) ٧٩، ١٦٦/ النساء: ٤.

(٢) صاحب التخمير هو القاسم بن الحسين الخوارزمي المتوفى ٦١٧هـ. انظر بروكلمان ٥/ ٢٢٥.

(٣) في شرح المفصل ٧/ ١٣٨: (حبذا مركبة من فعل وفاعل، فالفعل حبّ وهو من المضاعف الذي عيّنه ولامه من واد واحد، وفيه لغتان: حببت وأحببت، وأحببت أكثر في الاستعمال... فأما حببت فمتعد في الأصل، ووزنه فعَل بفتح العين، قال الشاعر:).

(٤) البيت من الطويل، وهو لغيلان بن شجاع النهشلي في لسان العرب ١/ ٢٨٩، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٤١٠، وخزانة الأدب ٩/ ٤٢٩، وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٨٠، وشرح المفصل ٧/ ١٣٨، والخصائص ٢/ ٢٢٠، ومغني اللبيب ١/ ٣٦١.

(٥) عجز البيت: (وَعَدَتْ عوادٍ دون وَلْيِكَ تشعب)، والبيت من الكامل، وهو لساعدة بن جؤية في الأشباه والنظائر ٦/ ٢١، وشرح أشعار الهذليين ٣/ ١٠٩٧، ولسان العرب ١/ ٢٩٢ (حبب)، ١/ ٤٩٩ (شعب)، ١/ ٦٥٠ (غضب) ١٥/ ٤١١ (ولى)، وبلا نسبة في تذكرة النحاة ٥٩٩، وخزانة الأدب ٩/ ٤٢٩، وشرح المفصل ٧/ ١٣٨، ولسان العرب ١٥/ ٤٢ (عدا).

وذهب الفرّاء: إلى أنّ حبَّ أصله حَبُب مضموم العين.

واستدلّ بقولهم: حبيب، وفعيل بابه فَعُل كظريف وكريم من ظَرُف وكَرُم. والصّواب ما ذكرناه، لأنه قد جاء متعدّيًا [وفعل لا يكون متعدّيًا](١) فأما قولهم: حبيب فلا دليل فيه، لأنه مفعول، فحبيب ومحبوب واحد، فهو كجريح وقتيل. وحَبيبٌ مِن حُبّ [١١٩/٢] إن أريد به المدح فاعلٌ كظريف. وحَبَّ فعل متصرّف تقول منه: حَبَّهُ يَحِبُّهُ بالكسر وهو من الشّاذ لأن فَعَل إذا كان مضاعفًا متعديًا فمضارعه يَفْعُل بالضمّ نحو ردّه يَرُدّه وشدّهُ يَشُدُّه. وقالوا في المفعول مَحْبوب وقَلّ مُحَبٌّ. وجاء مُحِبٌّ في اسم الفاعل وقلّ حابٌّ. انتهى.

هذا والرّواية في البيت:

وأَطْيِبْ بها مقتولةً حين تُقْتَلُ

بصيغة التعجب. وقتل الخمر مَزْجها وكَسْرُ قُوّتها بالماء، جعَل مَزْجها بالماء قتلاً لَها.

والبيت من قصيدة للأخطل مدح بها خالد بن عبد الله بن أسيد القرشي الأمويّ.

* * *

١٤٤٤ ـ (حبَّ بالزَّوْرِ الذي لا يُرى) منه إلاّ صفحةٌ أو لِمامْ(٢)

[ص ٨٩ س ٣٢]

استشهد به على ما في البيت قبله.

قوله: حُبّ بالزّور.

قال العينيّ: قوله بالزّور بفتح الزاي وسكون الواو بمعنى الزّائر.

قال الجوهريّ: الزّور: الزائرون. يقال: رَجُلٌ زَور وقوْمٌ زور. وصفحة كُلّ شيء جانبه. واللمام بكسر اللام وتخفيف الميم جمع لِمّة بكسر اللام وتشديد الميم، وهو الشَّعَر يجاوز شَحْمة الأذن، كذا قال. والأظهر أن معنى لمام: زيارة غير دائمة.

والبيت للطرماح بن حكيم.

* * *

(١) إضافة من خزانة الأدب ٤٢٩/٩.

(٢) البيت من المديد، وهو للطرماح بن حكيم في المقاصد النحوية ١٥/٤، وبلا نسبة في تذكرة النحاة ٦٨٧، ولسان العرب ٣٣٥/٤ (زور).

[صيغتا التّعَجُّب]

١٤٤٥ ـ ومُـرَّةُ تَـخـمِـيـهِـم إذَا مـا تـبـدَّدُوا وتَطْعَنُهم شَزْرًا (فَأَبْرَحْتَ فارِسا)[1]

[ص ٩٠ س ١]

استشهد به على أنّ الكوفيين قالوا: إن أفعل بدون ما من صيغ التّعجب.

وفي شرح التسهيل لأبي حيّان: وزاد الكوفيون أَفعل بغير ما مسندة إلى الفاعل نحو قوله: «ومرّة تحميهم» الخ... قال بعض أصحابنا: وما ذكروه فيه معنى التّعجب لكنه ليس من هذا الباب بل هو من باب: «للّهِ دَرُّه فَارِسًا»، و«كفى بك فارِسًا».

ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

١٤٤٦ ـ (يـا مـا أُمَيْـلِـحَ غِـزْلانـاً) شَـدَنَّ لـنـا مِـنْ هَـؤُلَـيـائِـكُـنّ الـضَّـالِ والـسَّـمُـرِ[2]

[ص ٩٠ س ٣]

---

(١) البيت من الطويل، وهو لعباس بن مرداس في ديوانه ٧١، وخزانة الأدب ٣/ ٣٠٢، ٣٠٧، وسمط اللآلي ٣٨٨، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٥٠٧، والكتاب ٢/ ١٧٤، وبلا نسبة في المقتضب ٢/ ١٥١.

(٢) البيت من البسيط، وهو للمجنون في ديوانه ١٣٠، وله أو للعرجي أو لبدوي اسمه كامل الثقفي أو لذي الرمة أو للحسين بن عبد الله في خزانة الأدب ١/ ٩٣، ٩٦، ٩٧، ولكامل الثقفي أو للعرجي في شرح شواهد المغني ٢/ ٩٦٢، وللعرجي في المقاصد النحوية ١/ ٤١٦، ٣/ ٦٤٣، وصدره لعلي بن أحمد العُريني في لسان العرب ١٣/ ٢٣٥ (شدن)، ولعلي بن محمد العريني في خزانة الأدب ١/ ٩٨، ولعلي بن محمد المغربي في خزانة الأدب ٩/ ٣٦٣، وبلا نسبة في أسرار العربية ١١٥، والإنصاف ١/ ١٢٧، وخزانة الأدب ١/ ٢٣٧، ٥/ ٢٣٣، وشرح الأشموني ٢/ ٣٦٦، وشرح شافية ابن الحاجب ١/ ١٩٠، وشرح المفصل ٥/ ١٣٥، ومغني اللبيب ٢/ ٦٨٢، وتقدم برقم ٢٠١، ٢٠٦، وسيعاد برقم ١٧٨٠.

استشهد به على أن أفعل اسم عند الفرّاء بدليل تصغيره في البيت.

وتقدّم الكلام على هذا البيت مستوفًى في صحيفة ٤٩ من الجزء الأول.

* * *

١٤٤٧ - (يا سَيِّدًا ما أَنتَ مِنْ سَيِّدٍ) مَوَطَّأَ البَيْتِ رحيبِ الذِّرَاعْ(١)

[ص ٩٠ س ١٧]

استشهد به على أن «ما» في «ما أحسن زيدًا» لو كانت استفهاميّة صح أن تخلفها أي في المعنى.

وتقدّم الكلام على هذا البيت في صحيفة ١٤٩ من الجزء الأول.

* * *

١٤٤٨ - وقال نَبيُّ المُسْلمين تقدّموا (وَأَحْبِبْ إِلَيْنا أنْ يكونَ المُقَدّما)(٢)

[ص ٩٠ س ١٩]

استشهد به على جواز حذف الباء التي تجرّ المتعجّب منه بعد أنّ وأنْ المصدريتين.

وفي الأشموني: وأما الصيغة الثّانية فأجمعوا على فعليّة أَفعِل ثم اختلفوا، فقال البصريون: لفظه لفظ الأمر، ومعناه الخبر، وهو في الأصل ماض على صيغة أَفْعَل بمعنى صار ذا كذا «كأغدّ البعير» إذا صار ذا غدّة، ثم غيّرت الصيغة فقبح إسناد صيغة الأمر إلى الاسم الظاهر فزيدت الباء في الفاعل ليصير على صورة المفعول به «كامرر بزيد»، ولذلك التزمت بخلافها في نحو ﴿كفى بالله شَهيدًا﴾(٣) فيجوز تركها كقوله:

كفى الشَّيبُ والإسلامُ للمَرْء ناهِيَا(٤)

---

(١) البيت من السريع، وهو للسفاح بن بكير في خزانة الأدب ٦/ ٩٥، ٩٦، ٩٨، وشرح اختيارات المفضل ١٣٦٣، وشرح التصريح ١/ ٣٩٩، وشرح شواهد الإيضاح ١٩٥، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ١٨٥، وخزانة الأدب ٢/ ٣٠٨، وشرح شذور الذهب ٣٣٦، وشرح قطر الندى ٣٢٠، والمقرب ١/ ١٦٥، وتقدم برقم ٦٧٣، ٩٧٢.

(٢) البيت من الطويل، وهو لعباس بن مرداس في ديوانه ١٠٢، والمقاصد النحوية ٣/ ٦٥٦، وبلا نسبة في الجنى الداني ٤٩، وشرح الأشموني ٢/ ٣٦٤، وشرح التصريح ٢/ ٨٩، وشرح ابن عقيل ٤٥١، ولسان العرب ١/ ٢٩٢ (حبب)، والمقاصد النحوية ٤/ ٥٩٣، وسيعاد برقم ١٨١٥.

(٣) ٧٩، ١٦٦/ ١٧/ النساء: ٤.

(٤) صدر البيت: (عميرة وَدِّعْ إن تجهَّزْت غازيا)، والبيت من الطويل، وهو لسحيم عبد بني الحسحاس في الإنصاف ١/ ١٦٨، وخزانة الأدب ١/ ٢٦٧، ٢/ ١٠٢، ١٠٣، وسر صناعة الإعراب=

وإنما تحذف مع أنّ وأنْ [٢/ ١٢٠] كقوله:

وأَحْبِب إليـنـا أن يـكـون الـمـقـدّمـا

لاطّراد حذف الجار معهما كما عرف.

وقال الفرّاء والزّجاج والزّمخشري وابنا كيسان وخروف: لفظه ومعناه الأمر، وفيه ضمير، والباء للتّعدية.

والبيت من شواهد العينيّ على فصل أفعل التّفضيل من معموله بالظرف وهو قوله: «إلينا». وقد منع من ذلك الأخفش والمبرّد. والبيت حُجة عليهما. وهو من قصيدة لعباس بن مِرداس الصحابي قالها في غزوة حنين.

* * *

١٤٤٩ ـ تَـرَدَّدَ فـيـهـا ضَـوْءُهـا وشـعـاعُـهـا (وأَحْسِن وأَزْيِنْ لامرىءٍ أَنْ تَسَرْبلاَ)[١]

[ص ٩٠ س ٢٠]

استشهد به على ما في البيت قبله. وكلاهما مثالٌ لحذف الباء من فاعل: أَفْعِلْ به بعد أن المخفّفة.

وفي شرح التّسهيل لأبي حيّان: وقوله: وإذا علم جاز حذفه مطلقًا، يعني بقوله مطلقًا أي معمولاً لأَفْعَل أو لأَفْعِل. ومثّل لحذفه بعد أَفْعِل بأبيات منها قوله:

جـزى الله عَـنّـا والـجَـزاء بـفـضـلـه[٢]

الـــخ.

البيت الآتي. قال: ومثال حذفه بعد أَفعِل قوله تعالى: ﴿أَسْمِع بِهِم وأَبْصِرْ﴾[٣] وقال:

أَعْـزِز بـنـا وَاكْـفِ إن دُعـيـنـا يَـوْمًـا إلـى نُـصْـرة مَـنْ يَـلـيـنـا[٤]

= ١/ ١٤١، وشرح التصريح ٢/ ٨٨، وشرح شواهد المغني ١/ ٣٢٥، والكتاب ٢/ ٢٦، ٤/ ٢٢٥، ولسان العرب ١٥/ ٢٢٦ (كفى)، ومغني اللبيب ١/ ١٠٦، والمقاصد النحوية ٣/ ٦٦٥، وبلا نسبة في أسرار العربية ١٤٤، وأوضح المسالك ٣/ ٢٥٣، وشرح الأشموني ٢/ ٣٦٤، وشرح عمدة الحافظ ٤٢٥، وشرح قطر الندى ٣٢٣، وشرح المفصل ٢/ ١١٥، ٧/ ٨٤، ١٤٨، ٨/ ٢٤، ٩٣، ١٣٨، ولسان العرب ١٥/ ٣٤٤ (نهى).

(١) البيت من الطويل، وهو لأوس بن حجر في ديوانه ٨٤، وشرح ديوان زهير ٢٠١، ولسان العرب ١١/ ٤٤٢ (عزل)، وبلا نسبة في المقرب ١/ ٧٧.

(٢) سيأتي ذكر الشاهد برقم ١٤٥٢. (٣) ٣٨/ مريم: ١٩.

(٤) الرجز بلا نسبة في شرح التصريح ٢/ ٨٩.

وقــال الآخــر:

تـردّد فـيـهـا ضَـوْءُهـا وشـعـاعُـهـا وأَحْصِن وأَزْيِن لامرىء أنْ تَسَرْبلا

وقــال الآخـر:

فـذلـك إنْ يَـلْـقَ الـمَـنِـيّـة يَـلْـقـهـا حميدًا وإنْ يَسْتَغْنِ يَوْمًا فَأَجْدِرِ[1]

أي: أَسْمِع بهم، وَأَكْفِ بنا، وفَأَحْصِن بها، وأَزْين بها، وفأَحْرِ به.

ومَن زعم أن المجرور في موضع رفع استعذر لحذفه بأنه لمّا لزمه الجرّ اكتسى صُورة الفضلة، فلمّا عرف جاز حذفه، ولأنه في المعنى كمعمول أفعل، فجاز حذفه حملاً عليه. انتهى. فرواية الأصل: «فَأَحْسِن» من الحُسْن، ورواية أبي حيّان «أَحْصِن» بالصاد من حصنت المرأة فهي حَصان، وكلاهما يصحّ في المعنى.

ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

١٤٥٠ ـ (أَهْوِنْ عليّ إذا امتلأتَ من الكَرَى آنـي أَبِـيـتُ بـلـيـلـة الـمَـلْـسُـوعِ)[2]

[ص ٩٠ س ٢١]

استشهد به على حذف الباء من المتعجّب منه مع أنّ المشدّدة.

المعنى: أن محبوبه إذا بات ناعم البال مسرورًا لا يبالي هو بما أصابه في نفسه مِمّا يؤلمه.

والبيت نسبه في الأصل لبعض المولّدين ولم يُعَيِّنْه.

* * *

١٤٥١ ـ (لَـقَـدْ طَـرَقَـتْ رجـالَ الـحـيّ لَـيْـلَـى وابْــعَــدْ دارَ مُــرْتَــحِــلٍ مَــزارَا)[3]

[ص ٩١ س ٣]

استشهد به على أن الدّليل على كون المجرور بعد أَفْعِل نصبُ حذفُ الجارّ ونصبُه على إسقاط الخافض.

---

(١) تقدم الشاهد برقم ١١٥٥، وقافيته: «فربما».

(٢) تقدم الشاهد برقم ١٠٣١.

(٣) البيت من الوافر. ولم يرد في المصادر النحوية الأخرى.

قال أبو حيّان في شرح التسهيل: والدّليل على أنّ المجرور في موضع نصب شيئان: أحدهما جواز حذفه اختصارًا كقوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بهم وأَبْصِرْ﴾[1]، واقتصارًا كقوله:

وإن يَـسْـتَـغْـنِ يَـوْمًـا فَـأَجْـدِرِ[2]

والثاني: أنهم لما حَذَفُوا الباء نصبوا الاسم نحو قول الشاعر:

لـقـد طَـرَقَـتْ رجـالَ الـحـيّ لَـيْـلَـى

الـخ.

وقـول الآخـر:

فـأَجْـدِرْ مـثـل ذلـك أن يـكـونـا[3]

أي ما أَبْعد دار مُرْتَحِلٍ مزارًا، وما أَجْدَر مثل ذلك.

وأيضًا فإنه لا يعهد صيغة أمر ترفع الاسم الظاهر، وإن كان خبرًا في المعنى دون لام الأمر.

وقد تأوّل هذين البيتين مَن ذهب إلى أن المجرور ليس في موضع نصب [٢/ ١٢١] بأن.

قوله: «فأبعد دَارَ مُرْتَحِلٍ مزارًا» يمكن أن يكون أبعد فيه دعاء على معنى: أبعد الله دار مُرْتَحِلٍ عن مزار محبوبه، كأنه يحرّض نفسه على الإقامة في منزل طروق ليلى، لأنه صار بطروقها مزارًا، وبأن أَجْدِر أمر عارٍ من التعجب أي اجعل مثل ذلك جديرًا، وأجدر به أي اجعله جديرًا بأن يكون أي حقيقًا بالكون. يقال: أَجْدِر بكذا إجدارة أي صار جديرًا به، وأجدرته به أي جعلته جديرًا به أي حقيقًا، وبأنه تعجّب.

و(مِثْلَ) في موضع رفع وهو مبنيّ لإضافته إلى مبنى مثل قوله تعالى. ﴿إنه لحقٌّ مِثْلَ ما أنكم تَنْطِقون﴾[4] في قراءة مَن فَتح اللاّم.

ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

---

(١) ٣٨/ مريم: ١٩.

(٢) تقدم عرضًا مع الشاهد ١٤٤٩.

(٣) صدر البيت: (فإمّا زال سرجي عن مَعَدّ)، والبيت من الوافر، وهو لابن أحمر في ديوانه ١٦١، والمنصف ٣/ ١٩، واللسان (معد)، والتاج (بلل، معد).

(٤) ٢٣/ الذاريات: ٥١.

١٤٥٢ - (جَزَى اللّهُ عنّا والجزاءُ بِفَضْلِهِ ربيعَةَ خَيْرًا ما أَعَفَّ وَأَكْرَمَا)[١]

[ص ٩١ س ٥]

استشهد به على جواز حذف المتعجّب منه مع أفعل لدليل. والأصل: ما أَعفَّها وأَكْرَمَها.

والبيت من أبيات أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب كرّم الله وجهه يمدح بها ربيعة في وقعة صفّين، وكانوا أبلوا بلاءً حسنًا، وكانت رايتهم يومئذ بيد الحصين بن المنذر فقال فيه عليّ رضي الله عنه:

لمن راية سوداء يخفِقُ ظلّها إذا قيل قدمها حصينٌ تقدّما

يقدمها في الموت حتى يزيرها حِياضَ المنايا تَقْطُر الموْتَ والدّما

جزى الله الخ.

وما في القاموس من أنه لم يصحّ له من الشّعر إلاّ قوله:

تِلْكُم قريشٌ تمنّاني لتقتلني فلا وَرَبِّك ما بَروا ولا ظفروا

فَإِنْ هَلَكْتُ فَرَهْنٌ ذمّتي لَهُمُ بذات وَدْقَيْن لا يَعْفُو لها أَثَرُ[٢]

فغير صواب، بل ثبتت له مقطّعات، نعم وضع كثيرٌ من الشعر على لسانه، ولكنه لا يخفى على الخبير.

* * *

(ما أحسن في الهيجاءِ لقاءها)

[ص ٩١ س ١٤]

استشهد به على جواز فصل التّعجب من معموله بالظّرف والمجرر.

وظاهره أنّ هذا شعرٌ وليس كذلك بل هو نثر من كلام عمرو بن معد يكرب الزّبيدي، وكان أتى مجاشع بن مسعود بالبصرة يسأله الصّلة فقال له: اذكر حاجتك، فقال: حاجتي صلة مثلي فأعطاه عشرة آلاف درهم وفرسًا من بنات الغبراء، وسيفًا

(١) البيت من الطويل، وهو للإمام علي بن أبي طالب في ديوانه ١٧١، وتخليص الشواهد ٤٩١، وشرح التصريح ٢/ ٨٩، والعقد الفريد ٥/ ٢٨٣، والمقاصد النحوية ٣/ ٦٤٩، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ٢٥٩، وشرح الأشموني ٢/ ٣٦٤.

(٢) البيتان من البسيط، وهما للإمام علي بن أبي طالب في ديوانه ٨٠، واللسان والتاج وأساس البلاغة (روق، ودق)، وتهذيب اللغة ٩/ ٢٨٧.

قَلَعِيًا[١] وغلامًا خبّازًا، فلما خرج من عنده، قال له أهل المجلس: كيف وجدت صاحبك؟ فقال: لله درّ بني سليم: «ما أشَدّ في الهيجاء لِقاءَها»، وأَكْرَم في اللّزبات عَطاءها، وأثبت في المكرمات بناءها. والله لقد قاتلتها فما أَجْبَنْتُها وسأَلْتُها فما أبخلتُها، وهاجيتها فما أَفْحَمْتُها ثم قال:

ولِلّه مسؤولاً نوالاً ونائِلاً وصاحبَ هَيْجا يَوْم هيجا مُجاشِع[٢]

* * *

١٤٥٣ - فقال نَبِيُّ المسلمين تَقَدّموا (وأَحْبِبْ إلينا أن يكون المقدّما)[٣]

[ص ٩١ س ١٤]

استشهد به على ما فى المثال قبله وتقدّم الكلام عليه آنفًا.

* * *

١٤٥٤ - (خَليلَيّ ما أحرى بِذِي اللُّب أن يُرى صبورًا ولكن لا سبيل إلى الصّبر)[٤]

[ص ٩١ س ١٨]

استشهد به على وجوب تقدّم المجرور بالباء إذا تعلّق بالمعمول ضمير يعود على المجرور كالمثال [٢/ ١٢٢] في البيت.

ولم أعثر على قائله.

* * *

(١) السيف القلعي: نسبة إلى القلعة، وهي بلد بالهند تنسب إليها السيوف.
(٢) البيت من الطويل، وهو مع الخبر السابق في ديوان عمرو بن معدي كرب ١٥١ نقلاً عن أمالي القالي ٢/ ١١٤، والبيت بلا نسبة في العقد الفريد ٢/ ٦٧، والخبر دون الشعر في الأغاني ١٥/ ٢٢٢، والنقائض ١/ ١٢٩.
(٣) تقدم تخريج الشاهد برقم ١٤٤٨.
(٤) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٣٦٨، وشرح ابن عقيل ٤٥٢، والمقاصد النحوية ٣/ ٦٦٢، وحاشية يس ٢/ ٩٠.

[المصـــدر]

١٤٥٥ - يُحايِي بِهِ الجَلْدُ الَّذي هُوَ حازِمٌ (بضَرْبَةِ كفَّيْهِ المَلاَ نَفسَ رَاكِبِ)[١]

[ص ٩٢ س ١٩]

استشهد به على شذوذ إعمال المصدر المحدود بالتّاء.

والبيت من شواهد العينيّ. قال: الاستشهاد فيه في قوله: «بضربة كفّيْه»، فإن «ضَرْبَة» مصدرٌ محدودٌ أضيف إلى فاعله، ونصب «الملا» وهو مفعوله، وهو شاذّ، لأن المصدر المحدود لا يعمل، فإذا ورد حُكِم بشذوذه.

وفسر «يحايي» بيُحيي من الإحياء. و«الجَلْد»: الصّلب. و«الحازم»: الضّابط. و«الملا» بالقصر: التّراب.

قال: قوله: «يحايي به» أي بالماء. يصف مسافرًا معه ماء فتيمم وأحيا بالماء نفس راكب كاد يموت عطشًا، هذا تفسيره. وفيه غَلَط، وهو أن الماء لم يتقدّم له ذكر حتى يرجع إليه الضّمير، والرواية الصحيحة: «بها» أي بالدّاوية المتقدّمة الذكر في بيت قبل الشاهد وهو:

وداوِيّةٍ قَفْرٍ يحارِبُها القَطا أدلة ركبيها بنات النَّجائِبِ

وتبعه الصّبّان[٢] في هذا الغلط. وبضميمة هذا البيت إلى الشّاهد لا يمكن غير تأنيث الضّمير في «بها»، لأن الكلام لا يستقيم إلا به لكونه جواب رُبّ. والضّمير للدّاوية وهي الفلاة الواسعة الأطراف. والقفر: المفازة لا ماء فيها ولا نبات.

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في حاشية يس ٢/ ٦٢، وشرح الأشموني ٢/ ٣٣٥، وشرح قطر الندى ٢٦٣، والمقاصد النحوية ٣/ ٥٢٧.

(٢) حاشية الصبان ٢/ ٢٨٦.

والمعنى: أن الجَلْد الحازم يحايي نفسه بالتيمم بهذه المفازة لكونه يقي له الماء.

ولم أعثر على قائلهما.

* * *

١٤٥٦ ـ (وما الحربُ إلاّ ما عَلِمْتُم وَذُقْتمُو وما هو عنها بالحديث المُرَجّم)[1]

[ص ٩٢ س ٢٢]

استشهد به على أنّ الكوفيين يجيزون إعمال المصدر. هذا ما تقتضيه عبارته، وليس الأمر كذلك، بل هو شاهد على إعمال ضمير المصدر عند الكوفيّين، وعليه ففي العبارة سقط، وصوابها: وقال الكوفيون: يجوز إعمال ضمير المصدر.

وهذا البيت شرحه عبد القادر البغداديّ في شرح شواهد الرّضي، قال: يقول: ما الحرب إلاّ ما جربتم وذُقتم فإياكم أن تعودوا إلى مِثْلها.

وقوله: «ما هو عنها» أي ما العِلْمُ عن الحرب بالحديث أي ما الخبر عنها بحديث يُرجَّمُ فيه بالظّن، فقوله: «هو» كناية عن العِلْم، لأنه لما قال: «إلاّ ما علمتم» دلّ عن العلم. كذا قال الخطيب وأبو جعفر النّحوي.

وقال صعودًا في شرحه: هو ضمير «ما» وكأنه قال: وما الذي علمتم؟

وقال الزّوزنيّ: هو ضمير القول لا العلم، لأن العِلم لا يكونُ قَولاً، أي وما هذا الذي أقول بحديث مرجّم أي هذا ما شَهِدَتْ عليه الشّواهد الصادقة من التّجارب، وليس من أحكام الظُّنون.

وقال الأعلم: هو كناية عن العِلم، يريد: وما علمتم بالحرب «وعن» بدل من الباء، أي ما هو بالحديث الذي يرمي بالظّنون بشَكٍّ.

وأورد الشارح المحقّق هذا البيت في باب المصدر على أن ضمير المصدر يعمل في الجار والمجرور، وقال: أي ما حديثي عنها، فجعله ضمير الحديث.

والمرجّم الذي يُرْجم بالظّنون، والتّرجيم: الظّنّ.

والمعنى: أنه يحضهم على قبول الصّلح ويخوفهم من الحرب.

والبيت من معلّقة زهير.

* * *

(١) البيت من الطويل، وهو لزهير بن أبي سلمى في خزانة الأدب ٣/ ١٠، ٨/ ١١٩، وشرح شواهد المغني ١/ ٣٨٤، ولسان العرب ١٢/ ٢٢٨ (رجم)، وبلا نسبة في خزانة الأدب ١٠/ ٤٧٣، وشرح قطر الندى ٢٦٢.

١٤٥٧ - وقد وَعَدَتْك مَوْعِدًا لو وَفَتْ به (مواعيد عُرقوبٍ أخاه بيثربِ)[1]

[ص ٩٢ س ٢٧]

استشهد به على جواز إعمال المصدر المجموع مكسّرًا.

وفي الأشموني في مبحث الشروط التي يعمل بها المصدر، خامسها: أن يكون مفردًا وأما قوله: [١٢٣]

قد جرّبوه فما زادت تَجارِبُهم أبا قدامةَ إلا المجْدَ والفَنعا[2]

فشاذ.

قال الصبان[3]: (قوله أن يكون مفردًا أي لأن تثنيته وجمعه يخرجانه عن صيغته الأصليّة التي هي أصل الفعل.

وجوّز عمله مجموعًا جماعةٌ منهم ابن عصفور والنّاظم).

قوله: «وعدتك» هو من الوعد، و«لو» هذه للتّمنّي فلا جواب لها. و«مواعيد»: جمع موعد. و«عرقوب» فاعله في المعنى، وهو مجرور بإضافته إليه و«أخاه» مفعوله، وفيه الشاهد. و«يثرب» يروى بالمثلثة وهي مدينة الرّسول ﷺ. ويروى بالمثناة الفوقيّة وهي قريةٌ باليمامة.

ولنَعُد لتفسير عرقوب، هو عرقوب بن صخر. وقيل: ابن معدّ بن أسد من العمالقة. وقيل من بني عبد شمس بن سعد. وقيل: إنه من الأوس، وبه يضرب المثل في الخلف. وقد ذكرت خُلْفه الشعراء قال كعب بن زهير:

كانت مواعيدُ عرقُوب لها مثلاً وما مواعيدُها إلا الأباطيلُ[4]

---

(١) البيت من الطويل، ونُسب لأكثر من شاعر، فهو لابن عبيد الله الأشجعي في خزانة الأدب ١/٥٨، وللأشجعي في لسان العرب ١/٢٣١ (ترب)، ١/٥٩٥ (عرقب)، ولعلقمة في جمهرة اللغة ١١٢٣، وللشماخ في ملحق ديوانه ٤٣٠، وشرح أبيات سيبويه ١/٣٤٣، وللشماخ أو للأشجعي في شرح المفصل ١/١١٣، (بروايتين مختلفتين في الصدر). وبلا نسبة في جمهرة اللغة ١٧٣، ٢٥٣، ١١٩٨، وشرح قطر الندى ٢٦١، والكتاب ١/٢٧٢، والمقرب ١/١٣١. (وراجع ديوان الشماخ ٤٣٠ - ٤٣٢).

(٢) البيت من البسيط، وهو للأعشى في ديوانه ١٥٩، وتذكرة النحاة ٤٦٣، وشرح عمدة الحافظ ٦٩٤، ولسان العرب ١/٢٦١ (جرب)، ٨/٢٥٧ (فنع)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/٣٩٤، والخصائص ٢/٢٠٨، وشرح الأشموني ٢/٣٣٥.

(٣) حاشية الصبان ٢/٢٨٦ - ٢٨٧.

(٤) البيت من البسيط، وهو لكعب بن زهير في ديوانه ٨، واللسان والتاج (عرقب)، وجمهرة اللغة ١١٢٣، ١١٩٨.

يروى أنه أتاه أخ له يسأله شيئًا، فقال له: إذا أطلع نَخْلي، فلما أَطلع قال: إذا أبلح، فلما أبلح قال: إذا أَزْهى، فلما أَزْهى، قال: إذا أَرْطب، فلما أَرْطب قال: إذا أَتْمَر، فلما أَتْمَر جَدّه ليلاً ولم يُعْطِه شيئًا.

والبيت من قصيدة لامرىء القيس.

* * *

١٤٥٨ ـ (أَمِنْ بَعْدِ رَمْيِ الغانِيَاتِ فُؤادَهُ) بِأَسْهُمِ إِلْحاظٍ يُلامُ على الوَجْدِ[١]

[ص ٩٢ س ٢٩]

استشهد به على أن المَصْدر العامل يقدّر بأن المصدريّة والفعل. والأصل:

أَمِنْ بعد أن رَمت الغانياتُ فؤادَهُ

ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

١٤٥٩ ـ (فَرُمْ بيديكَ هل تَستطيعُ نَقْلاً جِبالاً من تِهامَةَ راسياتِ)[٢]

[ص ٩٢ س ٣١]

استشهد به على أنّ المصدر يقدّر بأن والفعل المستقبل. والأصل: أن تنقل جبالاً. و«تهامة»: أرض معروفة. و«راسيات»: ثابتات وهو نعت لجبال، وجمع بالألف والتاء على المقابلة، لأنه لا يقال جبلٌ راسية. ومثل هذا عندهم جائز ومنه: ﴿فَعِدّةٌ من أيّام أُخَر﴾[٣] وأُخَر: جمع أُخْرى. وكذلك: ﴿أيّام معدودات﴾[٣] ولا يقال: يوم معدودة، فمن الشائع في كلام العرب مقابلة الجمع بالجمع من غير نظر للآحاد.

ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

١٤٦٠ ـ (عَلِمْتُ بَسْطَك للمعروف خَيْرَ يَدٍ) فلا أرى فِيكَ إلاّ باسطًا أَملا[٤]

[ص ٩٢ س ٣٣]

استشهد به على أنّ المخففة تجيء للأفعال الثّلاثة.

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شفاء العليل ٦٤٤.

(٢) البيت من الوافر، وهو للفرزدق في ديوانه ١٠٩/١.

(٣) البقرة: ١٨٤/ ٢.

(٤) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في شفاء العليل ٦٤٤.

ومقتضى هذا أن الشاهد مثال للمخفّفة، وليس كذلك بل هو مثال للمشدّدة. وعليه ففي العبارة تحريف لأن شاهد المخفّفة قد تقدّم في قوله:

أَمِــن بَـعْــد رَمْــي الــغــانــيــات فــؤادَهُ

ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

١٤٦١ - (لَوْ عَلِمْنا إخلافكم عِدة السِّلْـ ـمِ) عَدِمْتُم على النّجاة مُعِينا[١]

[ص ٩٢ س ٣٣]

استشهد به على ما في البيت قبله. ويجري فيه مجرى ما جرى فيه. ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

١٤٦٢ - (لَوْ عَلِمَتْ إيثارِيَ الّذي هَوَتْ) ما كُنْتُ منها مَنْفِيًا عن القَلَتْ[٢]

[ص ٩٣ س ١]

[٢/ ١٢٤] استشهد به على ما في الشّاهدين قبله.

ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

١٤٦٣ - (وَرأيُ عَـيـنَـيَّ الـفـتـى أبـاكـا يُـعْـطِي الجَزيلَ فَعَلَيك ذاكا)[٣]

[ص ٩٢ س ٥]

استشهد به على أنّ المصدر قد لا يقدّر بأنّ، وأنْ، وما، ولا غيرها كالمثال في البيت.

فَرَأي مصدر مضاف إلى فاعله، وهو عَيْنَيّ. والفتى مفعوله الأول، ويعطي الجزيل في موضع الثّاني.

---

(١) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في شفاء العليل ٦٤٥.

(٢) في الأصل «إلفِ» مكان «القلت»، والتصويب من شفاء العليل ٦٤٥ حيث ورد الرجز بلا نسبة. لم يرد الرجز في المصادر النحوية الأخرى.

(٣) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ١٨١، والكتاب ١/ ١٩١، والمقاصد النحوية ١/ ٥٧٢، وبلا نسبة في تخليص الشواهد ٢١٢، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٩٨، وتقدم برقم ٣٣٤.

ويستشهد بهذا البيت أيضًا في باب المبتدأ والخبر حيث وقع حالاً سادّة مسدّ الخبر. وتقدم الكلام عليه في صحيفة ٧٧ من الجزء الأول.

* * *

١٤٦٤ - (وبَعْضُ الحِلْمِ عِنْدَ الجَهْـ ـلِ لِلذِّلَّـةِ إذْعانُ)[١]

[ص ٩٣ س ٨]

استشهد به على أن ما ورد من المصدر عاملاً فيما قبله بحسب الظّاهر ويؤول بإضمار فعل يفسّره ذلك المصدر، فإذعان مصدر، وللذلّة معمول له مع تقدّمه عليه عند ابن السّراج، وأمّا غيره فيجعله معمولاً لفعل محذوف.

قال التبريزيّ: يقال أذعن لكذا، إذا انقاد له، وأذعن بكذا أقرّ به.

قيل: وصف هذا البيت رديء، ومعناه: إذا حلمت عن الجاهل ركبك فلحقك مذلةّ. والجيّد في هذا المعنى قول الآخر:

إذا الحِلْمُ لَمْ يَنْفَعكَ فالجَهْلُ أَحْزَمُ

وقول الآخر:

تَرَفَّعْتُ عَنْ شَتْمِ العَشِيرَة إنّني رَأَيت أبي قد كفّ عن شَتْمِهم قَبْلي
حَلِيمٌ إذا ما الحِلْم كان جلالةً وأَجْهل أحيانًا إذا الْتَمَسُوا جَهْلِي

والبيت من قصيدة للفند الزمانيّ.

* * *

١٤٦٥ - (إنّ وَجْدي بِكَ الشّديدَ أراني) عاذِرًا مَن عَهِدْتُ فيكِ عَذُولا[٢]

[ص ٩٣ س ١١]

استشهد به على أنّ المصدر يشترط في إعماله أن لا يتبع قبل تمامه.

(١) البيت من الهزج، وهو للفند الزماني (شهل بن شيبان) في أمالي القالي ١/٢٦٠، وحماسة البحتري ٥٦، وخزانة الأدب ٣/٤٣١، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٣٨، وشرح شواهد المغني ٢/٩٤٤، والمقاصد النحوية ٣/١٢٢، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٦/١٤٧، وشرح الأشموني ٢/٣٣٨.

(٢) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني ٢/٣٠٦، وشرح التصريح ٢/٢٧، وشرح قطر الندى ٢٦٤، والمقاصد النحوية ٣/٣٦٦، وتقدم برقم ١٢١٧.

وفي الأشموني في عدّه لشروط إعماله: رابعها: أن يكون غير منعوت قبل تمام عمله فلا يجوز: أعجبني ضربُك المبرّحُ زيدًا، لأن معمول المصدر بمنزلة الصّلة من الموصول، فلا يفصل بينهما. فإن ورد ما يوهم ذلك قدّر فعل بعد النعت يتعلّق به المعمول المتأخر، فلو نعت بعد تمامه لم تمنع.

ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

١٤٦٦ ـ **(أزمعت يأسًا مُبِينًا من نَوَالِكُمُ)** ولن تَرَى طارئًا للحُرّ كاليأسِ[١]

[ص ٩٣ س ١٢]

استشهد به على أنّ المصدر يشترط في إعماله أن لا يُتْبَع قبل أن يستكمل عمله، فإذا ورد ما يوهم خلاف ذلك يؤوّل بإضمار عامل، فـ«يأسًا» مصدر، و«مُبِينًا» صفة له، ومبينًا متعلّقة بيئست مَدلُولاً عليه بيأس المذكور؛ لِما تقدّم بيانه. وهذه المسألة عكس ما تقدّم في الشّاهد قبله.

وفي المغني: ومن الوهم قول بعضهم في قول الحطيئة: «أزمعت يأسًا» الخ إن «مِنْ» متعلّقة بـ«يأسًا». والصّواب أن تعلّقها بـ«يئست» محذوفًا، لأن المصدر لا يوصف قبل أن يأتي معموله. وروايته مبينًا. وروي: «مُرِيحًا» وهي أحسن. والخطاب في قوله: «من نوالكم» للزّبرقان وقومه.

والبيت. من سينية الحطيئة المشهورة التي مدح بها بغيضًا وحطّ من الزّبرقان، فاستعدى عليه عمر بن الخطاب وقصّتهما مشهورة.

* * *

١٤٦٧ ـ **(ضَعِيفُ النِّكَايَةِ أَعْداءَهُ)** يَخَالُ الفِرارَ يُراخِي الأجَلْ[٢]

[ص ٩٣ س ٢٢]

---

(١) البيت من البسيط، وهو للحطيئة في ديوانه ١٠٧، والأغاني ٢/ ١٥٤، وحاشية يس ٢/ ٦٣، وحماسة البحتري ١٦٦، والخصائص ٣/ ٢٥٨، وشرح شواهد المغني، ٢/ ٩١٦، ولسان العرب ٦/ ٢٣٠ (نسس)، والمحتسب ١/ ٣٠٧، ومغني اللبيب ٢/ ٥٨٨.

(٢) البيت من المتقارب، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ٢٠٨، وخزانة الأدب ٨/ ١٢٧، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٩٤، وشرح الأشموني ١/ ٣٣٣، وشرح التصريح ٢/ ٦٣، وشرح شذور الذهب ٤٩٦، وشرح شواهد الإيضاح ١٣٦، وشرح ابن عقيل ٤١١، وشرح المفصل ٦/ ٥٩، ٦٤، والكتاب ١/ ١٩٢، والمقرب ١/ ١٣١، والمنصف ٣/ ٧١، وشرح الرضي ٣/ ٤١٠.

[١٢٥/٢] استشهد به على أن إعمال المصدر مقرونًا بأل في المرتبة الثّالثة، يعني أن الأولى إعماله مضافًا، ثم إعماله منوّنًا، ثم مقرونًا بأل، وهذا هو معنى قول الألفيّة:

بفعْلِهِ المصدَرَ أَلْحِق في العمل ... مضافًا أو مجرّدًا أو مع أَلْ

وفي الأشموني: لكن إعمال الأول أكثر نحو: ﴿ولولا دَفْعُ اللّهِ النّاس﴾[(١)].

والثّاني: أقيس نحو: ﴿وإِطْعامٌ في يوم ذي مَسْغَبَة يتيمًا﴾[(٢)].

بضرب بالسُّيوف رؤوس قَوْمٍ[(٣)]

وإعمال الثالث قليل كقوله:

ضعيف النّكاية أعداءه

وقوله:

لقد علمت أولى المغيرة أنّني[(٤)]

البيت الآتي.

وقوله:

فإنك والتأبين عروة بعد ما ... دعاك وأيدينا إليه شوارعُ[(٥)]

وقد أشار إلى ذلك في النظم بالترتيب.

(تنبيه): لا خلاف في إعمال المضاف. وفي كلام بعضهم ما يشعر بالخلاف.

والثاني: أجازه البصريون، ومنعه الكوفيون. فإن وقع بعده مرفوع أو منصوب فهو عندهم بفعل مضمر. وأمّا الثالث فأجازه سيبويه ومَن وافقه، ومنعه الكوفيون وبعض البصريّين انتهى.

---

(١) ٢٥١/ البقرة: ٢، ٤٠/ الحج: ٢٢. (٢) ١٤ ـ ١٥/ البلد: ٩٠.

(٣) عجز البيت: (أَزَلْنا هامَهُنَّ عن المقيل)، والبيت من الوافر، وهو للمرار بن منقذ التميمي في المقاصد النحوية ٤٩٩/٣، وبلا نسبة في شرح أبيات سيبويه ٣٩٣/١، وشرح الأشموني ٣٣٣/٢، وشرح ابن عقيل ٤١١، وشرح المفصل ٦١/٦، والكتاب ١١٦/١، ١٩٠، واللمع ٢٧٠.

(٤) سيعاد الشاهد بتمامه في الشاهد التالي رقم ١٤٦٨.

(٥) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني ٣٣٣/٢، وشرح ابن عقيل ٤١٢، وشرح عمدة الحافظ ٦٩٧، ولسان العرب ٤٠٤/٨ (وقع) والمقاصد النحوية ٥٢٤/٣.

والبيت من شواهد سيبويه على هذه المسألة، قال الأعلم[1]: الشّاهد في نصب الأعداء بالنّكاية لمنع الألف واللام من الإضافة، ومعاقبتهما للتنوين الموجب للنّصب.

ومن النحويين مَن ينكر عمل المصدر وفيه الألف واللاّم لخروجه عن شبه الفعل فينصب ما بعده بإضمار مصدر منكور، فتقديره: ضعيف النّكاية نكاية أعدائه، وهذا يلزمه من تنوين المصدر، لأن الفعل لا ينوّن فقد خرج المصدر عن شبه الفعل بالتنوين، فينبغي على مذهبه أن لا يعمل عمله.

يهجو رجلاً فيقول: هو ضعيف من أن ينكى أعداءه، وجبان عن أن يثبت لقرنه، ولكنه يلجأ إلى الفرار، ويخاله مؤخّرًا لأجله.

والبيت من شواهد الرّضي على هذه المسألة، وساق شارحها كلام الأعلم المتقدّم، ثم قال: وأراد ببعض النحويّين أبا العباس المبرّد. وجعل السّيرافيّ نصب «أعدائه» على حسب الخافض، أي ضعيف النكاية في أعدائه: قال: والبيت من أبيات سيبويه الخمسين التي لا يعرف قائلها، والله أعلم.

* * *

١٤٦٨ ـ لقد عَلِمَت أولى المغيرة أنّني
لَحِقْتُ (فَلم أنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعا)[2]

[ص ٩٣ س ٢٣]

استشهد به على ما في البيت قبله واستشهد به سيبويه على هذه المسألة أيضًا. قال الأعلم[1]: الشّاهد فيه نصب «مِسْمع» بالضّرب على نحو ما تقدّم.

ويجوز أن يكون بِلَحِقْت، والأول أولى، لقرب الجوار، ولذلك اقتصر عليه سيبويه.

يقول: قد علم أول مَن لقيت من المغيرين أنّني صرفتهم عن وجهم هازمًا لهم، ولحقت عميدهم فلم أنكل عن ضربه بسيفي. والنّكول: الرّجوع عن القِرْن جبنًا.

---

(١) شرح الأعلم ١/٩٩.

(٢) البيت من الطويل، وهو للمرار الأسدي في ديوانه ٤٦٤، وشرح أبيات سيبويه ١/٦٠، والكتاب ١/١٩٣، وللمرار الأسدي أو لزغبة بن مالك في شرح شواهد الإيضاح ١٣٦، وشرح المفصل ٦/٦٤، والمقاصد النحوية ٣/٤٠، ٥٠١، ولمالك بن زغبة في خزانة الأدب ٨/١٢٨، ١٢٩، وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/٢٠٢، وشرح ابن عقيل ٤١٢، واللمع ٢٧١، والمقتضب ١/١٤، وشرح الرضي ٤/٤١٠.

والبيت من شواهد الرّضي على هذه المسألة، وساق البغداديّ كلام الأعلم السّابق ونقولاً غيره، تركناها خوف الإطالة. و«مِسْمع» هذا هو مسمع بن شيبان أحد بني قيس بن ثعلبة.

والبيت من قصيدة لمالك بن زغبة الباهلي ولها قصة أوردها البغدادي فانظرها.

* * *

١٤٦٩ ـ أفنى تِلادي وما جَمَّعْتُ مِنْ نَشَبِ (قَرْعُ القَـوَاقِيـزِ أفـواهُ الأبـاريـقِ)[1]

[ص ٩٤ س ١١]

استشهد به على جواز إضافة المصدر إلى مفعوله وتكميله بفاعله كما قال في الألفية:

وبعـد جـرّه الـذي أضـيـف لـه كـمّـل بِـنَـصـبٍ أو بِـرَفْـعٍ عَـمـلَـهْ

[١٢٦/٢] قال الأشموني: اعلم أن للمصدر المضاف خمسة أحوال:

الأول: أن يضاف إلى فاعله ثم يأتي مفعوله نحو ﴿ولولا دَفْعُ اللّهِ الناسَ﴾[2].

الثّاني: عكسه نحو: أعجبني شُربَ العسلِ زيدٌ. ومنه قوله:

قـرع الـقـواقيـزِ أفـواهُ الأبـاريـق

ومنه قـولـه:

تَنْفِي يداها الحَصى في كل هاجرة نَفيَ الدراهِيم تنقادُ الصياريفِ[3]

---

(١) البيت من البسيط، وهو للأقيشر الأسدي في ديوانه ٦٠، والأغاني ٢٥٩/١١، وخزانة الأدب ٤٩١/٤، وشرح التصريح ٦٤/٢، وشرح شواهد المغني ٨٩١/٢، والشعر والشعراء ٥٦٥، ولسان العرب ٣٩٦/٥ (قفز)، والمؤتلف والمختلف ٥٦، والمقاصد النحوية ٥٠٨/٢، وبلا نسبة في إصلاح المنطق ٣٣٨، والإنصاف ٢٣٣/١، وأوضح المسالك ٢١٢/٣، وشرح الأشموني ٣٣٧/٢، وشرح شذور الذهب ٤٩٣، واللمع ٢٧١، ومغني اللبيب ٥٣٦/٢، والمقتضب ٢١/١، والمقرب ١٣٠/١.

(٢) ٢٥١/ البقرة: ٢، ٤٠/ الحج: ٢٢.

(٣) البيت من البسيط، وهو للفرزدق في الإنصاف ٢٧/١، وخزانة الأدب ٤٢٤/٤، ٤٢٦، وسر صناعة الإعراب ٢٥/١، وشرح التصريح ٣٧١/٢، والكتاب ٢٨/١، ولسان العرب ١٩٠/٩ (صرف)، والمقاصد النحوية ٥٢١/٣، ولم أقع عليه في ديوانه، وبلا نسبة في أسرار العربية ٤٥، والأشباه والنظائر ٢٩/٢، وأوضح المسالك ٣٧٦/٤، وتخليص الشواهد ١٦٩، وجمهرة اللغة ٧٤١، ورصف المباني ١٢، ٤٤٦، وسر صناعة الإعراب ٧٦٩/٢، وشرح الأشموني ٣٣٧/٢، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٤٧٧، وشرح ابن عقيل ٤١٦، وشرح قطر الندى ٢٦٨، ولسان=

وليس مخصوصًا بالضّرورة خلافًا لبعضهم، ففي الحديث «وحجّ البيتِ مَن استطاع إليه سبيلاً» أي وأن يَحجّ البيتَ المستطيعُ، لكنه قليل.

الثالث: أن يضاف إلى الفاعل ثم لا يذكر المفعول نحو ﴿وما كان استغفارُ إبراهيمَ لأبيه﴾[١] ﴿ربّنا وتقبلْ دُعاءِ﴾[٢].

الرابع: عكسه نحو ﴿لا يسأم الإنسان مِنْ دُعاء الخير﴾[٣].

الخامس: أن يضاف إلى الظّرف فيرفع وينصب كالمُنَوَّن نحو: أعجبني انتظار يوم الجمعة زيدٌ عمرًا.

قال الصّبّان[٤]: التلاد بكسر الفوقيّة المبدلة من الواو، والتّليد كأمير: المال القديم، وضده الطارف والطريف. والنّشب بفتح النون والشين المعجمة: المال الثابت كالدّراهم.

والقواقيز بقافين وزاي معجمة جمع قاقوزة، وهي القدح التي يشرب فيها الخمر، وأفواهُ بالرفع فاعل قَرْع. انتهى.

والبيت من أبيات للمغيرة بن الأسود الأسديّ وهو المعروف بالأقيشر.

* * *

= العرب ١/ ٦٨٣ (قطرب)، ٢/ ٢٩٥ (سحج)، ٣/ ٤٢٥ (نقد)، ٨/ ٢١١ (صنع)، ١٢/ ١٩٩ (درهم)، ١٥/ ٣٣٨ (نفي)، والمقتضب ٢/ ٢٥٨، والممتع في التصريف ١/ ٢٠٥.

(١) ٢١٤/ التوبة: ٩.

(٢) ٤٠/ إبراهيم: ١٤.

(٣) ٤٩/ فصلت: ٤١.

(٤) حاشية الصبان ٢/ ٢٨٩.

[اسم المصدر]

١٤٧٠ - (أظلُومُ إنَّ مُصابَكُمْ رَجُلاً أهدى السّلامَ تحيّةً ظُلْمُ)[١]

[ص ٩٤ س ٢٩]

استشهد به على أن المصدر يعمل مثل المصدر ولم يتعرض لقلّة ذلك ولأكثريّته. وهذا هو معنى قول الألفيّة:

ولاسم مَصْدَرٍ عَمَل

قال الأشموني: واسم المصدر هو ما ساوى المصدر في الدّلالة على معناه، وخالفه بخلوّه لفظًا وتقديرًا دون عوض من بعض ما في فِعْله. كذا عرّفه في «التّسهيل» فخرج نحو: قِتال، فإنه خلا من ألف قاتل لفظًا لا تقديرًا، ولذلك نطق بها في بعض المواضع نحو: قاتل قيتالاً، وضارب ضيرابًا، لكنها انقلبت ياءً لانكسار ما قبلها. ونحو: «عدة» فإنه خلا من واو «وعد» لفظًا وتقديرًا، ولكن عوّض منها التّاء، فهما مصدران لا اسما مَصْدَرٍ، بخلاف الوضوء والكلام من قولك: توضّأ وضُوءًا وتكلّم كلامًا، فإنهما اسما مصدر لا مصدران بخلوّهما لفظًا وتقديرًا من بعض ما في فعلهما.

---

(١) البيت من الكامل، وهو للحارث بن خالد المخزومي في ديوانه ٩١، والاشتقاق ٩٩، ١٥١، والأغاني ٩/ ٢٢٥، وخزانة الأدب ١/ ٤٥٤، ومعجم ما استعجم ٥٠٤، وللعرجي في ديوانه ١٩٣، ودرّة الغواص ٩٦، ومغني اللبيب ٢/ ٥٣٨، وللحارث أو للعرجي في إنباه الرواة ١/ ٢٨٤، وشرح التصريح ٢/ ٦٤، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٩٢، والمقاصد النحوية ٣/ ٥٠٢، ولأبي دهبل الجمحي في ديوانه ٦٦، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٦/ ٢٢٦، وأوضح المسالك ٣/ ٢١٠، وشرح الأشموني ٢/ ٣٣٦، وشرح شذور الذهب ٥٢٧، وشرح عمدة الحافظ ٧٣١، ومجالس ثعلب ٢٧٠، ومراتب النحويين ١٢٧.

وحقّ المصدر أن يتضمّن حروف فعله بمساواة نحو توضأ توضُّؤًا، وبزيادة نحو أغلَم إغلامًا. ثم اعلم أن اسم المصدر ثلاثة أنواع: عَلَم نحو: يسارِ وفجارِ وبرّة، وهذا لا يعمل اتّفاقًا، وذو ميم مزيدة لغير مفاعلة كالمضرب والمحمدة وهذا كالمصدر اتّفاقًا. ومنه قوله:

أظـلـومُ إنّ مـصـابَـكـم...

الخ. والاحتراز بغير مفاعلة من نحو: مضاربَة من قولك: ضاربَ مضاربةً فإنها مصدريّة.

وغير هذين؛ وهو مراد النّاظم فيه خلاف، فمنعه البصريّون، وأجازه الكوفيّون والبغداديّون وساق شواهد سيجيء بعضها ثم قال:

(تنبيه): إعمال اسم المصدر قليل. وقال الصيّمريّ: إعماله شاذّ. وقد أشار النّاظم إلى قلّته بتنكير «عَمَل».

ولهذا البيت حكاية مشهورة بين أهل التاريخ وهي أنّ جارية غنّت بحضرة الواثق فأنشدته ونصبت «رجلاً» فرد عليها التّوزيّ نَصْبَهُ ظانًّا أن «رجلاً» خبر «إنّ» فقالت: لا أقبل هذا ولا غيره، وقد قرأته على أعلم الناس بالبصرة أبي عثمان المازنيّ، فأحضر من «سُرّ مَن رأى»: قال المازنيّ: لما دخلت على الخليفة قال لي: مِمّن الرجل؟ قلت: من بني مازن. قال مازن تميم أم شيبان؟ قلت: مازن شيبان، فقال لي: بِاسْمُك؟ يريد: ما اسمك؟ وهو لغة قومنا يبدلون الميم باء وعكسه، فكرهت أن أقول «مكر» مواجهة له بالمكر، فقلت: بكر بن محمد فأعجبه ذلك فقال: اجلس فاطْبِئَنّ [٢/١٢٧] أي: اطمئن: فجلست فسألني عن البيت فقلت: صوابه «رَجُلاً» فقال: ولِم؟ فقلت: إن مصابكم مصدر بمعنى إصابتكم. فأخذ التّوزيّ في معارضتي، فقلت: هو بمنزلة قولك: إن ضَرْبِك زيدًا ظلمٌ؛ «فالرجل» مفعول «مُصابكم»، و«ظلم» الخبر. والدليل عليه أن الكلام معلّق إلى أن تقول: «ظُلْمُ»، فيتم، فقال التّوزي: حسبي وفَهِم، واستحسنه الواثق. وقال: مَن خَلَّفْتَ وراءك؟ قلت: خلّفت أُخَيّة إليّ أصغر مني أقيمها مقام الوَلَد. قال: فما قالت لك حين خرجت؟ قال: طافت حولي وهي تبكي وقالت: أقول لك: يا أخي كما قالت بنت الأعشى لأبيها:

تقول ابنتي حين جَدّ الرّحيلُ	أرانا سواءً ومَن قد يَتِمْ
أبانا فلا رِمْتَ مِن عِنْدنا	فإنّا بخير إذا لم تَرِمْ
أرانا إذا أَضْمَرَتْك البلا	دُ نُجْفَى وتُقْطَعُ منا الرَّحِمْ[1]

(١) الأبيات من المتقارب، وهي للأعشى في ديوانه ٩١، والثاني في اللسان والتاج (ريم)، والثالث في=

قال: فما قلت لها؟ قال: قلت: ما قال جرير لابنته:

ثِقي بالله ليس له شَريكٌ ومِن عند الخليفةِ بالنّجاحِ[١]

فقال: لا جَرَم، إنها ستنجح، وأمر لي بثلاثين ألف درهم.

وهذه الرواية هي المشهورة بين الناس ونقَلَها السيوطي في طبَقاته[٢] وهي التي نقل ابن هشام في المغني[٣]، إلا أنه جعل المازنيّ أشخص من البصرة، ونقلها السيوطي أيضًا في شرح شواهد المغني[٤]. وحكى: أن المُغني بالبيت مخارق المشهور.

وذكرها في الفنّ السابع أيضًا من كتاب الأشباه والنظائر[٥] مختصرة. ثم قال: قال أبو الطّيب وقد شجر بين محمد بن عبد الملك الزّيات وأحمد بن أبي دؤاد في هذا البيت الّذي غلط فيه الواثق، فقال محمد: إن مُصابكم «رَجُلاً». وقال أحمد: «رجل» فسألا عنه يعقوب بن السّكيت، فحكم لأحمد بن أبي دؤاد عصبيّةً لا جَهْلاً، فأخبرونا عن ثعلب قال: لقيت يعقوب فعاتبته في هذا عِتابًا مُمِضًا، فقال لي: اسمع عذري، جاءني رسول ابن أبي دؤاد، فمضيت إليه فلما رآني بشّ بي، وقربني ورفعني وأحفى في المسألة عن أُخباري. ثم قال لي: يا أبا يوسف ما لي أرى الكسوة ناقصة؟ يا غلام، دستًا كاملاً من كُسْوتي فأحضر، فقال: كيسًا فيه مائتا دينار. ثم قال لي: أراكب؟ فقلت: بل راجل، فقال: حماري الفلاني بِسَرْجه ولجامه، فأحضر، وقال: تُسلّم الجميع إلى غلام أبي يوسف فشكرت له ذلك ثم قال لي: يا أبا يوسف أنشدت هذا البيت: «أظَلُوم إنّ مصابكم رَجُلٌ» فقال الوزير: إنما هو «رجلاً» بالنصب وقد تراضينا بك، فقلت: القول ما قلت، فخرجت من عنده، فإذا رسول محمد بن عبد الملك فقال أجب الوزير، فلمّا دخلت إليه بَدرني وأنا واقف فقال: يا يعقوب أليس الرواية «أظلوم إن مصابكم رَجُلاً» فقلت: لا بل «رجل»، فقال: أغرب، قال يعقوب: فكيف كنت ترى لي أن أقول؟ انتهى.

وأكثر الرواة على أن الرواية «أظلوم» كما في الأصل، وبعضهم قال[٦]: إن الصحيح: أَظُلَيمُ بالياء المثنّاة التحتية.

وهذا البيت نسبه في المغني للعرجي، وفي شرح شواهده هو للعرجي، كذا قال الحريريّ في درّة الغوّاص[٧] وغيره.

= اللسان والتاج وأساس البلاغة (ضمر)، وتهذيب اللغة ١/ ٣٧.

(١) البيت من الوافر، وهو لجرير في ديوانه ٨٩. (٢) طبقات النحويين ٩١ ـ ٩٣.

(٣) مغني اللبيب ٢/ ٥٣٨. (٤) شرح شواهد المغني ٢/ ٨٩٢.

(٥) الأشباه والنظائر ٦/ ٢٢٦. (٦) الأغاني ٩/ ٢٢٥.

(٧) درة الغواص ٩٦.

قال العيني[1]: الصحيح أنه للحارث بن خالد بن العاص وهو من قصيدة مشهورة ومطلعها:

أَقْوَى مِنْ آل ظُلَيْمة الحُرَمُ فالعيرتان فأوحش الحُطْمُ

* * *

١٤٧١ - أَكُفْرًا بَعْدَ رَدِّ المَوْتِ عَنِّي (وَبَعْدَ عَطَائِكَ المائةَ الرِّتَاعَا)[2]

[ص ٩٥ س ٢]

استشهد به على إعمال اسم المصدر المأخوذ من الإحداث لغيره، يعني أنه مأخوذ من مادّة أعطاه [١٢٨/٢] إعطاءً، ثم استعمل لما يعطي.

والبيت من شواهد الرّضي. قال البغداديّ: على أنّ العطاءَ هنا بمعنى الإعطاء، ولهذا عمل عمله، والمفعول الثّاني محذوف، أي بعد إعطائك المائة الرّتاع إيايّ.

وأورده شُرّاح الألفيّة على أن العطاء اسم مصدر. وتقدّم الاستشهاد بهذا البيت في صحيفة ١٦١ من الجزء الأول.

* * *

١٤٧٢ - (فَإِنَّ ثَوابَ اللَّهِ كُلَّ مُوَحِّدٍ) جِنانٌ مِنَ الفِرْدَوْسِ فيها يُخَلَّدُ[3]

[ص ٩٥ س ٣]

استشهد به على ما في البيت قبله، فإن ثواب اسم مصدر أثابه، ثم صار اسمًا لما يصيب اللّهُ به الموحّد.

والبيت نسبه أبو حيان لحسان بن ثابت رضي الله عنه.

* * *

(١) المقاصد النحوية ٣/٥٠٣.

(٢) البيت من الوافر، وهو للقطامي في ديوانه ٣٧، وتذكرة النحاة ٤٥٦، وخزانة الأدب ٨/١٣٦، ١٣٧، وشرح التصريح ٢/٦٤، وشرح شواهد المغني ٢/٨٤٩، وشرح عمدة الحافظ ٦٩٥، ولسان العرب ٨/٣٨ (عطا)، ٩/١٤١ (رهف)، ومعاهد التنصيص ١/١٧٩، والمقاصد النحوية ٣/٥٠٥، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/٤١١، وأوضح المسالك ٣/٢١١، وشرح الأشموني ٢/٣٣٦، وشرح شذور الذهب ٥٢٨، وشرح ابن عقيل ٤١٤، ولسان العرب ٨/١٦٣ (سمع)، ١٥/١٣٨ (غنا). وشرح الرضي ٣/٤١٢، وتقدم برقم ٧٣٠.

(٣) البيت من الطويل، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ٣٣٩، وشرح عمدة الحافظ ٦٩٤، ولسان العرب ٦/١٦٤ (فردوس)، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/٣٣٦، وشرح شذور الذهب ٥٢٩.

١٤٧٣ ـ ألا هَـلْ إلـى مَـيٍّ سـبـيـلٌ وسـاعَـةٌ **(تُكَلِّمُنِي فيها شِفاءٌ لما بِيا)**[1]

[ص ٩٥ س ٣]

استشهد به على ما في الشّاهدين قبله، فإن كلامها اسم مصدر: كَلّمه تَكْلِيمًا ثم صار اسمًا لِنَفْس نُطقها.

وهذه الرواية هي المستقيمة بخلاف رواية الأصل. والبيت لذي الرّمة.

* * *

(١) البيت من الطويل، ولم يرد في ديوان ذي الرمة، وهو بلا نسبة في شرح المفصل ١/٢١.

[اسم الفاعل والمفعول]

١٤٧٤ ـ (أناوٍ رجالُكَ قتلَ امرِئٍ) مِنَ العِزِّ في حُبِّك اعتاضَ ذُلاً[1]

[ص ٩٥ س ١٦]

استشهد به على أن اسم الفاعل يشترط في عمله أن يكون معتمدًا على نفي أو استفهام، اسمٌ أو حرْفٌ ظاهر أو مقدّر. وهذا مثال لاعتماده على الاستفهام بالحرْف الظّاهر.

والبيت من شواهد العينيّ قال: الاستشهاد فيه في قوله: أناوٍ رجالُك، فإن قوله: أناوٍ اسم فاعل، وقد عمل فعله، حيث اعتمد على حرْف الاستفهام، وذلك لما قد علم أنه لا يعمل حتى يعتمد على أحد الأشياء السّتة، منها الاستفهام. انتهى.

والأشياء التي ذكرها هي المنظومة في قول ابن مالك:

كفعلهِ اسم فاعل في العملِ إن كان عن مُضِيِّه بمعزِل

أو ولَى استفهامًا أو حَرْف ندا أو نفيًا أو جا صفةً أو مُسْندا

ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

١٤٧٥ ـ (لَيتَ شِعري مُقِيمُ العُذْرَ قَوْمِي لِيَ أم هم في الحبّ لي عاذلونا)[2]

[ص ٩٥ س ١٨]

(١) البيت من المتقارب، وهو بلا نسبة في شرح شذور الذهب ٥٠٠، والمقاصد النحوية ٣/٥٦٦.

(٢) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في شذور الذهب ٥٠٢.

استشهد به على اعتماد الوصف على الاستفهام المقدّر. والأصل: أمقيم العذر قومي، فالعذر مفعول به لمقيم، وهو مبتدأ، وقومي فاعل أغنى عند الأخفش والكوفيين.

ولا يجوز أن يعرب: «مقيم» بالابتداء عند غيرهم.

ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

١٤٧٦ ـ وما كُلُّ ذِي لُبٍّ بِمُؤْتِيك نُصْحَهُ (وما كُلّ مُؤتٍ نُصْحَهُ بِلَبيبِ)[١]

[ص ٩٥ س ٩]

استشهد به على أن اعتماد اسم الفاعل على الوصْف المقدّر مما يسوغ عمله كالمثال في البيت، أي ما كل رجل مُؤتٍ نصحه.

والبيت من شواهد سيبويه في باب الإدغام. قال الأعلم[٢]: الشاهد فيه وقوع الياء ساكنة، وقبلها كسرة لما فيها من المدّ موقع الحرف المتحرّك في إقامة الوزن، ولذلك لزمت هذه الياء حرف الرّويّ، وكانت رِدْفًا له لا يجوز في موضعها إلاّ الواو إذْ كانت من المدّ بمنزلتها.

والمعنى: أن الإنسان قد ينصحُ من يستغِشُّه، فينبغي للعاقل اللبيب أن يرتاد [١٢٩/٢] موضعًا مستحقًّا للنصيحة.

ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

١٤٧٧ ـ (فما طَعْمُ راحٍ بالزّجاجِ مُدامةٍ تَرَقْرَقُ في الأيدي كُميتٍ عصيرُها)[٣]

[ص ٩٥ س ٢٨]

استشهد به على أنّ اسم الفاعل يعملُ مصغّرًا إذا كانت العرب لم تنطق به مكبّرًا.

---

(١) البيت من الطويل، وهو لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ٤٥، والحيوان ٦٠١/٥، وشرح أبيات سيبويه ٤٣٨/٢، وشرح شواهد الإيضاح ٦٣٦، ولأبي الأسود أو لمودود العنبري في شرح شواهد المغني ٥٤٢، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢٦٩/٦. والكتاب ٤٤١/٤، ومغني اللبيب ١٩٨.

(٢) شرح الأعلم ٤٠٩/٢.

(٣) البيت من الطويل، وهو لمضرس بن ربعي في المقاصد النحوية ٥٦٧/٣، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٣٤٠/٢.

وفي الأشموني: الثاني من شروط إعمال اسم الفاعل المجرد أيضًا: أن لا يكون مصغّرًا ولا موصوفًا خلافًا للكسائي فيهما، لأنهما يختصان بالاسم فيبعدان الوصف عن الفعليّة. ولا حجة له في قول بعضهم: أظنّني مُرْتحلاً وسُوَيْرًا فَرْسخًا، لأن فرسخًا ظرفٌ يكتفي برائحة الفعل.

وقال بعض المتأخرين: إن لم يحفظ له مكبّر جاز كما في قوله:

ترقرق في الأيدي كميت عصيرُها

حيث رفع عصيرُها بكميت.

قال الصّبان[1]: الرّاح والمدامة من أسماء الخمر. وجملة ترقرق أي تتلألأ في الأيدي صفة «مدامة» و«كميت» بالجرّ صفة «راح». وروي بالرفع كما ذكره شيخنا. ولا شاهد في البيت عليه، لأن «كميت» حينئذ خبر مقدّم، وعصيرها مبتدأ مؤخر. و«الكميت»: الذي يخالط خمرته سواد، قاله العيني مع زيادة. ويلزم على جعله (كميت) صفة (راح) تقديم غير النّعت من التّوابع عليه، مع أن تفرقته بين الصّفتين تحكّم. و«ترقرق»: بفتح التاء مضارع ترقرق الشّيء أي تلألأ ولمع، حذف منه إحدى التاءين. هذا هو الموافق لكتب اللغة وفي الاستشهاد ما مرّ .اهـ.

والبيت نسبه العيني لمضرّس بن ربعيّ.

* * *

١٤٧٨ ـ (والله لا يذهب شَيخِي باطلا حتى أَبير مالِكًا وكاهِلا
القاتِلَين الملِكَ الحُلاحِلاَ)[2]

[ص ٩٦ س ٧ و٨]

استشهد به على أن اسم الفاعل صلة أل يعمل عند الجمهور ماضيًا كان أو حالاً أو مستقبلاً. والبيت مثال للمضي.

وتقدّم الكلام على هذا البيت في صحيفة ٧.

* * *

(١) حاشية الصبان ٢/ ٢٩٤.

(٢) الرجز لامرىء القيس ١٣٤، والأغاني ٩/ ٨٧، وخزانة الأدب ١/ ٣٣٣، ٢/ ٢١٣، وشرح شواهد المغني ١/ ٣٧٢، ومعجم ما استعجم ٥٦، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٣/ ٥٦٠، ومغني اللبيب ١/ ١٤٤، وتقدم برقم ١٠١٧.

١٤٧٩ ـ (إذا كُنتَ معنيًا بمَجدٍ وسُؤدَدٍ فلاَ تكُ إلا المُجْمِلَ القَوْلَ والفِعْلا)[١]

[ص ٩٦ س ١١]

استشهد به على إعمال اسم الفاعل الواقع صلة لأل حَالَ كونه للاستقبال رادًّا بذلك على الرّمّاني القائل: إنه لا يعمل في هذه الحالة إلا إذا كان للماضي.

ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

١٤٨٠ ـ (وتَخرُجْن من جعْدٍ ثَرَاهُ مُنَصَّبِ)[٢]

[ص ٩٦ س ٣٢]

استشهد به على إعمال اسم الفاعل الموصوف بعد استكمال عمله، فجَعْد اسم فاعل، وثراهُ فاعله ومُنَصّب صفة «جعد».

ولم أعثر على تتمّته ولا قائله.

* * *

---

(١) البيت من الطويل، ولم يرد في المصادر النحوية الأخرى.

(٢) في الأصل: «منتصب» مكان «منصّب»، والتصويب من ديوان امرىء القيس ص ٥٠، وصدر البيت فيه: (وولّى كشؤبوب العشي بوابلٍ)، والبيت في أساس البلاغة (نصل)، وروايته: [الطويل]

(تراهن من تحت الغبارِ نواصلا ويخرجن من جعد الثرى مُتَنَصِّبِ)

[صِيـغ المبالغـة]

١٤٨١ ـ (أخا الحربِ لبّاسًا إليها جِلالَها) وليس بولاّجِ الخَوالفِ أَعْقَلا[1]

[ص ٩٦ س ٣٣]

استشهد به على عمل اسم الفاعل الدّالّ على المبالغة فـ«لبّاسًا» وصف دالّ على المبالغة، وجلالها مفعوله.

والبيت من شواهد سيبويه أيضًا على عمل الوصف الدّال على المبالغة.

قال الأعلم[2]: الشّاهد في نصب جلالها في قوله: «لبّاسًا» لأنه تكثير لابس فعمل عمل فعله.

وصف رجلاً بالشّجاعة والإعداد للحرب، فيقول هو أخوها لملازمته لها معدّ لآلتها، لابس لعُدّتها، وجعل ما يلبسه لها من السّلاح كالدرع ونحوها جلالاً وهي جمع [٢/ ١٣٠] «جلّ» على طريقة المثل والاستعارة. و«الولاّج»: الكثير الولوج في البيوت، المتردّد فيها لضعف همّته، نفى ذلك عنه. و«الخوالف»: جمع خالفة، وهي عمود في مؤخر البيت. ويقال: هي شِقّة في مؤخر البيت. و«الأعقل» الذي تصطك رُكْبتاه عند المشي خَلْقة أو ضعفًا.

---

(١) البيت من الطويل، وهو للقلاخ بن حزن في خزانة ٨/١٥٧، وشرح أبيات سيبويه ١/٣٦٣، وشرح التصريح ٢/٦٨، وشرح المفصل ٦/٧٩، ٨٠، والكتاب ١/١١١، ولسان العرب ١١/ ٨٣ (تعل)، والمقاصد النحوية ٣/ ٥٣٥، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/٣١٩، وأوضح المسالك ٣/ ٢٢٠، وشرح الأشموني ١/٣٤٢، وشرح شذور الذهب ٥٠٤، وشرح ابن عقيل ٤٢٣، والمقتضب ٢/١١٣.

(٢) شرح الأعلم ١/٥٧.

قال: والبيت للقلاخ بن حزن المنقري، والقلاخ بالخاء المعجمة وهو من: قَلخ البعيرُ قُلاخًا: إذا هدر.

* * *

١٤٨٢ ـ (ضَروبٌ بِنَصْلِ السَّيف سُوقَ سِمانِها) إذا عـدمـوا زادًا فـإنّـك عـاقِـرُ[١]

[ص ٩٧ س ١]

استشهد به على عمل «ضروب» عمل فَعْله.

وهو من شواهد سيبويه والرّضي على ذلك. قال الأعلم[٢]: مدح رَجلاً بالكَرم، فيقول: يضرب بسيفه سُوقَ السمّان من الإبل للأضياف إذا عدموا الزّاد، ولم يظفر بجواد لشدّة الزّمان وكلبه، وكانوا إذا أرادوا نَحْرَ النّاقة ضربوا ساقها بالسّيف فخرّت، ثم نحروها اهـ.

قال البغداديّ: على أن ضروبًا اسم فاعل مُحوّل عن ضارب، ولهذا عمل عمله. «وسوق» نصب به على المفعوليّة ولهذا أورده سيبويه.

والبيت من مقطّعة لأبي طالب بن عبد المطلب يرثي بها أبا أُميّة بن المغيرة القرشيّ المخزوميّ، وهو أحد أزواد الرّكب من قريش.

الثاني: مسافر بن أبي عمرو بن أُميّة بن عبد شمس.

الثالث: زمعة بن الأسود بن المطلب بن أسد بن عبد العزّى.

وإنما قيل لهم: أزواد الركب، لأنهم كانوا إذا سافروا لم يتزود معهم أحد.

* * *

١٤٨٣ ـ (أتـانـي أَنّـهـم مَـزِقـون عـرضـي) جِـحـاشُ الـكِـرْمِلَيْـنِ لـهـا فَـديـدُ[٣]

[ص ٩٧ س ٢]

---

(١) البيت من الطويل، وهو لأبي طالب بن عبد المطلب في خزانة الأدب ٤/ ٢٤٢، ٢٤٥، ٨/ ١٤٦، ١٤٧، ١٥٧، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٧٠، وشرح التصريح ٢/ ٦٨، وشرح شذور الذهب ٥٠٥، وشرح المفصل ٦/ ٧٠، والكتاب ١/ ١١١، والمقاصد النحوية ٣/ ٥٣٩، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ٢٢١، وشرح الأشموني ٢/ ٣٤٢، وشرح قطر الندى ٢٧٥، والمقتضب ٢/ ١١٤، وأمالي ابن الشجري ٢/ ١٠٦، وشرح الرضي ٢/ ٢٢٢.

(٢) شرح الأعلم ١/ ٥٧.

(٣) البيت من الوافر، وهو لزيد الخيل في ديوانه ١٧٦، وخزانة الأدب ٨/ ١٦٩، وشرح التصريح ٢/ ٦٨، وشرح شذور الذهب ٥٠٧، وشرح عمدة الحافظ ٦٨٠، وشرح المفصل ٦/ ٧٣،=

الشاهد فيه نصب «عِرْضي» بـ«مزقون». وهو من شواهد التوضيح على ذلك أيضًا.

قال في التصريح: فنصب «عرضي» بمزقون، جمع «مَزِق» بالزايّ مبالغة في مازِق لاعتماده على اسم أنّ المفتوحة على الفاعليّة لأتاني.

وعِرْض الرّجل: جانبه الذي يصونه من نسبه وحسَبِهِ، ويحامي عنه. والجِحاش بجيم ثم حاء مهملة وآخره شين معجمة جمع جَحْش، وهو الصغير من الحَمير خبر مبتدأ محذوف أي هم جحاشٌ. والكِرْمِلَيْن بكسر الكاف وفتح اللام: اسم ماء في جبل طيىء. والفديد بالفاء: الصياح والتّصويت.

يقول: إن هؤلاء القوم عندي بمنزلة جحُوش هذا الموضع الذي تصوّت عنده.

وإعمال أمثلة المبالغة: قول سيبويه وأصحابه.

وحجتهم في ذلك: السّماع والحَمْل على أصلها وهو اسم الفاعل، لأنها محولة عنه لقصد المبالغة.

ولم يجز الكوفيّون إعمال شيء منها لمخالفتها لأوزان المضارع ولمعناه، وحملوا المنصوب بعدها على تقدير فعل، ومنعوا تقديمه عليها.

ويردّ عليهم قول العرب: «أما العَسَل فأنا شرّاب»[1].

ولم يجز بعض البصريين إعمال فَعيل وفَعِل.

وأجاز الجَرْميّ إعمال فَعِل دون فَعيل، لأنه على وزن الفعل كعَلِم وفَهِم وفَطِن.

والبيت لزيد بن مهلهل الطّائي الصّحابيّ المعروف في الجاهليّة بزيد الخيل ثم سمّاه رسول الله ﷺ زيد الخير.

* * *

١٤٨٤ - (لاَ تَـنْـفُـرِي يـا نـاقُ مـنـه فـإنـه شِـرِّيـبُ خَـمْـرٍ مِـسْـعَـرٌ لِـحُـروبِ)[2]

[ص ٩٧ س ١٣]

استشهد به على أنّ فعيلاً سمع إضافته إلى معموله كشرّيب خمر في البيت.

= والمقاصد النحوية ٣/ ٥٤٥، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ٢٢٤، وشرح الأشموني ٢/ ٣٤٢، وشرح ابن عقيل ٤٢٥، وشرح قطر الندى ٢٧٥، والمقرب ١/ ١٢٨.

(١) ورد هذا القول في الكتاب ١/ ١١١.

(٢) البيت من الكامل، وهو لحفص بن الأحنف الكناني في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٩٠٦، ولحسان بن ثابت في العقد الفريد ١/ ١١٦.

قال: فعلى هذا لا يبعُدُ عن عمله نَصْبًا «المسعر» الذي كأنه آلة في إيقاد الحرب.

والضمير في «منه» لربيعة بن مكدم المقدّم في أول المقطعة في قوله:

لا يبعدن ربيعة بن مكدم وسَقى الغَوادي قبرَهُ بذَنُوبِ

[٢/ ١٣٠] وهذه المقطّعة قيل: إنها لحفص بن الأحنف الكنانيّ. وقيل لحسّان. قال التبريزيّ: ويروى لأخيف وهو الصحيح.

* * *

١٤٨٥ ـ (ثم زادوا أنهم في قَوْمِهِمْ غُفُرٌ ذَنْبَهُم غير فُخُرْ)(1)

[ص ٩٧ س ١٥]

استشهد به على جواز إعمال أمثلة المبالغة مجموعة، فغُفُرٌ جمع: غَفُور، وذنبهم: مفعوله.

وفي كتاب سيبويه(2): وأجروه حين بَنَوْه للجمع كما(3) كان أُجري [في الواحد ليكون كفواعل حين أجري](4) مثل فاعل.

من ذلك قول طرفة:

ثم زادوا أنهم...

الخ. قال الأعلم: الشّاهد في نصب ذنبهم «يغفر»، لأنه جمع غفور وتكثير غافر، وعمل عمله، فجرى جمعه على العمل.

مدح قومه فيقول: لهم فضل على النّاس وزيادة عليهم بأنهم يغفرون ذنب المذنب إليهم ولا يفخرون بذلك سترًا لمعروفهم. ويروى: «غير فُجُر» بالجيم أي يغفرون الذنب، ويعفون عن الفحشاء. والرّواية الأولى أصحّ وأحسن.

* * *

(١) البيت من الرمل، وهو لطرفة بن العبد في ديوانه ٥٥، وخزانة الأدب ١٨٨/٨، وشرح أبيات سيبويه ٦٨/١، وشرح التصريح ٦٩/٢، وشرح عمدة الحافظ ٦٨٢، وشرح المفصل ٦/ ٧٤، ٧٥، والكتاب ١١٣/١، والمقاصد النحوية ٥٤٨/٣، ونوادر أبي زيد ١٠، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ٣٥٧، وأوضح المسالك ٢٢٧/٣، وشرح الأشموني ٣٤٣/٢، وشرح ابن عقيل ٤٢٦.

(٢) الكتاب ١/ ١١٢.

(٣) في الأصل قبل كلمة «كما» وردت كلمتان حذفتهما وهما: (يعني فعولا)، وصرح محقق الكتاب أن (هذه العبارة دخيلة، ثم إن القضية تعليل لإعمال جمع المبالغة مهما تكن صيغتها، لا لإعمال صيغة فعول).

(٤) إضافة من الكتاب.

١٤٨٦ ـ (رأى النـاس إلاّ مَن رَأى مِثْلَ رَأْيِـهِ خَوَارِجَ ترَاكِيـن قَصْدَ المخارِجِ)[(١)]

[ص ٩٧ س ١٦]

استشهد به على ما في البيت قبله فإنّ تَرّاكين جمع: «ترّاك»، فعّال من التَّرك، وقَصْدَ مفعولَه.

ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

١٤٨٧ ـ (شُـمٌّ مَهـاوِيـنُ أبـدانَ الـجَـزُورِ مـخـا ميصُ العَشِيّات لا خُورٌ ولا قُزُمُ)[(٢)]

[ص ٩٧ س ١٧]

استشهد به على ما في البيتين قبله. واستشهد به سيبويه على ذلك أيضًا. قال الأعلم[(٣)]: الشاهد في نصب أبدانَ الجَزور بقوله: مهاوين، لأنه جمع مِهْوان ومِهْوان تكثير مُهِين، كما كان مِنْحار، ومضراب تكثير: ناحر، وضارب، فعمل الجمع عمل واحده كما تقدَّم.

وصف قومًا بالعزّة والكرم، فيقول: هم شم الأنوف أعزّة، فجعل الشَمَم كناية عن العزّة والأنفة، كما يقال للعزيز: شامخ الأنف، وللذليل خاشع الأنف ثم قال: يهينون للأضياف والمساكين أبدان الجَزور وهو جمع بَدَنة وهي الناقة المتخذة للنّحر المسنّة، وكذلك الجَزور.

وقوله: «مخاميص العشيّات»: أي يؤخرون العشاء تربّصًا على ضيف يطرُق، فبطونهم خميصة في عشيّاتهم لتأخيرهم الطّعام.

و«الخُور»: الضُعفاء عند الشدّة، و«القُزُم»: الحقراء الأرذال. وأصل القزم: أرذال الغنم. ويُروى: أبداء الجَزور، وهو أفضل أعضائها إذا فصلت، واحدها: بَدْءُ. ومنه قيل للسيّد: بَدْءُ لِفضلِه.

والبيت نسبه سيبويه للكميت من غير إضافة.

---

(١) البيت من الطويل، وتقدم برقم ٨٥٦، ولم يرد في المصادر النحوية الأخرى.

(٢) البيت من البسيط، وهو للكميت بن زيد في ديوانه ٢/ ١٠٤، وخزانة الأدب ٨/ ١٥٠، ١٥٨، وللكميت في شرح المفصل ٦/ ٧٤، ٧٦، والكتاب ١/ ١١٤، ولسان العرب ١٣/ ٤٣٩ (هون)، وللكميت بن معروف في المقاصد النحوية ٣/ ٥٦٩، ولابن مقبل في شرح أبيات سيبويه ١/ ٢١٥، ولتميم العجلاني في شرح عمدة الحافظ ٦٨٣، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/ ٣٩٦، وشرح عمدة الحافظ ٤٧٠.

(٣) شرح الأعلم ١/ ٥٩.

وقال عبد القادر البغدادي: نسبه سيبويه إلى الكميت بن زيد وليس كذلك كما عرفت، ثم قال: وقال ابن المستوفى كابن خلف رواه سيبويه للكميت، ولم أره في ديوانه. وأنشده ابن السيرافيّ لتميم بن مقبل ولم أره فيما كتبه من شعره ونسبه العينيّ للكميت بن معروف الأسديّ.

* * *

١٤٨٨ ـ (وَنَحْنُ تركنا تَغْلِب ابنة وائلٍ كمضرُوبةٍ رجلاهُ منقطعِ الظَّهرِ)[1]

[ص ٩٧ س ٢١]

استشهد به على أن اسم المفعول يعمل عمل فعله، فمضروبة اسم مفعول، ورجلاه نائبُه.

ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

(١) البيت من الطويل، وهو لتميم بن مقبل في ديوانه ١٠٧.

[الصّفة المشبّهة]

١٤٨٩ ـ سِيري أَمامُ فإنّ الأكثرين حَصًى (والطَّيِّبون إذا ما يُنْسَبون أبا)[1]

[ص ٩٧ س ٣٣]

[١٣٢] استشهد به على أنّ الصّفة المشبّهة لا يُفْصل بينها وبين معمولها إلاّ في الضّرورة كالمثال في البيت، فالطَّيِّبون صفة مشبّهة، و«أبا» تمييز لها، وفصل بينهما بإذا ومتعلّقها.

وفيه شاهد آخر: وهو إفراد أبًا مع أنه تمييز لِجَمْع.

وأورده الرَّضيّ على ذلك. قال البغداديّ: على أنه كان الظاهر أن يقول: آباء بالجمع، وإنما وحّد الأب؛ لأنهم كانوا أبناء أب واحدٍ.

وقوله: «سيري»: فعل أمر للمؤنّثة. و«أمام» بضمّ الهمزة: منادى مرخّم، أي يا أمامة. و«حصًى»: تمييز للأكثرين. وكذلك «أبا» تمييزٌ للأكرمين.

ومعنى الحصى: العدد وإنما أطلق على العدد، لأن العرب أُميّون لا يقرؤون، ولا يعرفون الحساب، إنما كانوا يعدّون بالحصى، فأطلق الحصى على العدد، واشتق من الفعل فقيل: أَحْصَيْت الشيء، أي: عددتُهُ.

وإذا ظرف للأكرمين. ويُنْسَبون بالبناء للمفعول، والأكرمين معطوف على اسم إنّ. وخبره «قوم» في البيت الذي بعده وهو:

قَوْمٌ هم الأنفُ والأذناب غَيْرُهُمُ ومَن يُسَوِّي بأَنْف النّاقةِ الذَّنَبا

---

(١) البيت من البسيط، وهو للحطيئة في ديوانه ١٦، وخزانة الأدب ٣/٢٨٦، وشرح الرضي ٢/٦٨.

قـومٌ إذا عَـقَـدُوا عَـقْـدًا لِـجـارِهِـمُ شدّوا العِناجَ، وشَدُّوا فَوْقَهُ الكَرَبَا[١]

وفي هذا البيت المشتمل على خبر «إنّ» شاهدٌ لم نتكلّم عليه في موضعه، لأنه لم يرد هناك.

قوله: «هم الأنف» هو محل الشاهد، والشّاهد فيه أنّ اللّقب: كلّ ما أشعر برفعة مُسمّاة أوضعته.

قال في التّصريح وشَرْحه[٢]: كَزَيْن العابدين، وأنف الناقة وهو لقب جعفر بن قُرَيْع تصغير: قَرْع بفتح القاف وسكون الراء، وبالعين المهملة وهو أبو بطن من سعد بن زيد مناة.

وسبب جريان هذا اللّقب عليه أن أباه ذبح ناقةً وقسّمها بين نسائه فبعثته أُمه إلى أبيه ولم يبق إلاّ رأس الناقة، فقال أبوه: شأنك به، فأدخل يَدَه في أَنْف النّاقة، وجعل يجرّه فلقّب به. وكانوا يغضبون من هذا اللّقب. فلما مدَحهم الحطيئة بقوله: «قوم هم الأنف» الخ. صار اللّقب مَدْحًا والنّسبة إليه: أَنْفِيّ.

* * *

(وصَـوْغُـهـا مِـنْ لازمٍ لـحـاضـرِ) كـطـاهِـرِ الـقَـلْـبِ جَـمـيـلِ الـظّـاهِـرِ

[ص ٩٨ س ٥]

استشهد به على تعيين زمن الصّفة المشبّهة عند ابن مالك.

قال الأشموني: عند قوله: «وصوغها» الخ أي ومما تتميّز به الصّفة المشبّهة أيضًا عن اسم الفاعل: أنها لا تصاغ قياسًا إلا من فعل لازم كطاهرٍ: مِن طَهُر، وجَمِيلٌ من جَمُل، وحَسَنٌ من حَسُن. وأمّا رحيم وعليم ونحوهما فمقصور على السماع بخلافه فإنه يصاغ من اللازم كقائم، ومن المتعدّي كضارب، وأنها لا تكون إلاّ للمعنى الحاضر الدّائم دون الماضي المنقطع والمستقبل بخلافه كما عرف، وأنها لا تلزم الجَرْي على المضارع بخلافه، بل قد تكون جارية عليه كطاهر القلب، وضامر البطن، ومستقيم الحال، ومعتدل القامة، وقد لا تكون وهو الغالب في المبيّنة من الثّلاثي كحسن الوجه، وجميل الظّاهر، وسبط العظام وأسود الشعر اهـ.

وقد بيّن في الهمع الخلاف في زمنها فلا حاجة إليه.

---

(١) العِناج: حبل يُشدّ أسفل الدلو العظيمة إذا كانت ثقيلة. والكرب: الحبل الذي يشد وسط العراقي في الدلو.

(٢) شرح التصريح ١/ ١٢٠.

وهذا البيت من الألفيّة.

* * *

١٤٩٠ ـ (أَمِنْ دِمْنَتَيْنِ عَرّج الرَّكْبُ فِيهما بِحَقْلِ الرُّخامى قد عفَا طَلَلاَهُما
أقامَتْ على رَبْعَيهِما جارتَا صفًا كُمَيْتا الأعالِي جَوْنَتَا مُصْطلاَهُما)[1]

[ص ٩٩ س ١٩، ٢٠]

استشهد به على قبح إضافة الصّفة مجرّدة من أل إلى مضاف لضمير وأن جواز ذلك خاصّ [٢/ ١٣٣] بالضّرورة. وقد بيّن الخلاف في ذلك في الهمع وابن مالك في الكافية أيضًا حيث يقول:

ونحو زيد شَثْنُ كَفِّهِ أَبَى في النشر سيبويه أن يرتكبا
وابن يزيد مطلقًا أَبَى ومَن رأى الجواز مُطلقًا فما وَهَنْ

وفي كتاب سيبويه[2]: وقد جاء في الشّعر: حَسَنَةُ وَجْهِها؛ شبّهوه بحسنةِ الوجهِ، وذلك رديء لأنه بالهاء معرفة كما كان بالألف واللاّم، وهو من سبب الأول، كما أنه من سببه بالألف واللام قال الشّماخ:

أَمِن دِمْنَتَيْنِ عَرّس الرّكب فيهما

البيتين.

قال الأعلم[3]: الشاهد في قوله: «جَوْنتَا مُصْطلاهما» فجونتا بمنزلة «حسنتا» و«مصطلاهما» بمنزلة وجُوهِهما. والضمير الذي في مُصطلاهما يعود على قوله: «جارتَا صفًا»، وهما: الأثفيتان. و«الصّفا»: الجبل؛ وهو الثّالث إليها.

وقوله: «كميتا الأعالي» يعني أن الأعالي من الأثْفِيّتَيْن لم تسوّد لبعدها عن مباشرة النّار فهي على لون الجبل. و«جَوْنتا مصطلاهما»، يعني مسودتي المُصْطَلى، وهو موضع الوقود منهما. وأنكر بعض النحويين هذا على سيبويه، وجعل أن الضمير من

---

(١) البيتان من الطويل، وهما للشماخ في ديوانه ٣٠٧ ـ ٣٠٨، وخزانة الأدب ٤/ ٢٩٣، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٧، وشرح المفصل ٦/ ٨٣، ٨٦، والصاحبي في فقه اللغة ٢١٠، والكتاب ١/ ١٩٩، والمقاصد النحوية ٣/ ٥٨٧، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٨/ ٢٢٠، ٢٢٢، وشرح الأشمونى ٢/ ٣٥٩، والمقرب ١/ ١٤١، والخصائص ٢/ ٢٤٠.

(٢) الكتاب ١/ ١٩٩.

(٣) شرح الأعلم ١/ ١٠٢.

«مصطلاهما» عائد على الأعالي، لا على الجارتين، فكأنه قال: كميتا الأعالي، جونتا مُصْطلى الأعالي، كما تقول: حسنتا الغلام، جميلتا وجهه أي وجه الغلام. وهذا جائز بإجماع.

وجَعْلُ الضّمير في «مصطلاهما» وهو مثنًّى عائدًا على الأعالي، وهو جمع، لأنها في معنى الأعليين فردّه على المعنى.

والصّحيح قوله سيبويه، لأن الشاعر لم يرد أن يقسم فيجعل بعضها كميتًا، وبعضها جونًا مسوّدًا، وإنما قَسّم الأثفيتين فجعل أعلاهما كميتًا لبعده عن النّار، وأسفلهما جَوْنًا لمباشرته النّار، وقد بيّنت صحة مذهبه واختلال مذهب غيره في كتاب «النّكت».

وصف دِمْنَتَيْ دارين خلَتا من أهلهما. والرّبع: موضع النزول منهما. والدّمنة: ما غير الحيّ من فنائها بالرّماد، و«الدّمن»: وهو البَعْر ونحو ذلك. و«حَقْل الرّخامى»: موضع بعينه. و«الطّلل» ما شخص من علامات الدّيار وأشرف كالأثفيّة والوَتِد ونحوهما، وإن لم يكن له شخص كأثر الرماد وملاعب الغلمان فهو رَسْمٌ.

ومعنى «عفا»: درس وتغيّر. وجعل الأثْفِيَّتَيْن جارتَيْ الصّفا لاتصالهما به ومجاورتهما له. و«الجونة»: السوداء، وهي أيضًا: البيضاء في غير هذا الموضع انتهى.

قوله: وحَقْلُ الرُّخامى: موضع. وكذا قال ياقوت أيضًا ولم يزِد على ذلك، وضبطه بالفتح.

وقال عبد القادر البغدادي: والحقل: بفتح المهملة وسكون القاف: القَراح الطّيب، وهي المزرعة التي ليس عليها بناءٌ ولا شجر. والرُّخامَى بضم الرّاء بعدها خاء معجمة وآخره ألف مقصورة، وهو شجر مثل الضّال وهو السِّدر البرّيّ. و«أَنى» بالنون فعل ماض بمعنى: حان. و«البِلا» بكسر الموحدة: الفَناء والذّهاب بالمرة، واللاّم زائدة، أي قد حان بلاهما.

ورواية الهمع هي رواية سيبويه بعينها وهي غير صواب ولعل سيبويه سمعه ممن رواه كذلك والصحيح كما في ديوانه:

بِحَقْلِ الرُّخامَى قد أنى لبلاهما

ومضى شرحه. وما في الأصل عجز بيت آخر من القصيدة وهو:

أقاما لِلَيْلَى والرّباب وزالتا ... بذات السّلام قد عفا طَلَلاهما

* * *

١٤٩١ ـ (بِثَوْبٍ ودِينارٍ وشاةٍ ودِرْهَمٍ فهل أنت مرفوعٌ بما هٰهنا رَاسُ)(١)

[ص ٩٩ س ٢٩]

استشهد به على جواز: زيدٌ حسنٌ الوجهُ بالرّفع على قُبْحٍ عند الكوفيّين. وسيأتي مزيد كلام على ذلك في الذي بعده.

ولم أعثر على قائله [٢/ ١٣٤].

* * *

١٤٩٢ ـ (بِبُهمةٍ مُنِيتُ شَهْمٍ قَلْبُ مُنَجَّذٍ لا ذي كَهامٍ يَنْبُو)(٢)

[ص ٩٩ س ٣٠]

استشهد به على ما في البيت قبله.

وفي الأشموني عند قول ابن مالك:

وما لم يخل فهو بالجواز وُسِما

أي عُلِم لكنه ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

قبيح، وضعيف، وحسن، فالقبيح رفع الصفة مجرّدةً كانت أو مع أل المجرّد من الضّمير، والمضاف إلى المجرّد منه وذلك ثمان صور، هي:

الحسنُ وجهٌ: الحسنُ وجهُ أبٍ: حَسَنٌ وجهٌ: وحسنٌ وجهُ أبٍ: الحسنُ الوجْهُ، الحَسَنُ وجهُ الأب، حسنٌ الوجهُ ـ حسنٌ وجهُ الأب.

والأربع الأولى أقبح من الثانية لما يرى من أنّ أل خلفٌ عن الضّمير، وإنما جاز ذلك على قبحه لقيام السّببيّة في المعنى مقام وجودها في اللّفظ لأن معنى: حَسَنٌ وَجْهٌ: حسنٌ وجهٌ له أو منه.

ودليل الجواز قوله: «ببهمة» الخ فهو نظير: حَسَنٌ وجْهٌ والمجوّز لهذه الصورة مجوّز لنظائرها إذ لا فرق.

والضّعيفُ نصبُ الصّفة المنكّرة المعارفَ مطلقًا، وجرّها إياها سوى المعرف بأل، والمضاف إلى المعرّف بها، وجرّ المقرونة بأل المضاف إلى ضمير المقرون بها، وذلك خمس عشرة صورة ثم ذكر تلك الصّور، وتركناها لعدم تعلّقها بالشّاهد.

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح التصريح ٢/ ٧٢.

(٢) الرجز بلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٣٥٨، ٣٦٠، والمقاصد النحوية ٣/ ٥٧٧.

وهذا البيت من شواهد العينيّ أيضًا، قال: الاستشهاد في قوله: «شَهْم قَلْبُ» فإن فيه شاهدًا على جواز حسنٌ وجْهُ بالرّفع وهو ضعيف لعدم رابطٍ في اللّفظ بين الصفة وموصوفها.

قال قوله: ببهمة. البُهْمة بضم الباء الموحّدة: الفارس الذي لا يُدْرى مِن أين يؤتى من شدّة بأسه؟ والجمع: بُهَم. ويقال أيضًا للجيش بُهْمة. ومنه قولهم: فلانٌ فارسٌ بُهْمَة، ولَيْث غابة.

قوله: مُنيت بضم الميم وكسر النون بعدها ياء آخر الحروف ساكنة، ومعناه: ابتليت مِن مَنَوْتُه ومَنَيْتُه: إذا ابتليته.

قوله: «شَهْم» بفتح الشين المعجمة وسكون الهاء. يقال: رَجُلٌ شَهْمٌ أي جَلْد ذكِيّ الفؤاد مِنْ: شَهُم الرّجل بالضّم شهامة فهو شَهْمٌ.

قوله: «مُنَجَّذ» بضم الميم وفتح النون وتشديد الجيم المفتوحة وفي آخره ذال معجمة، يقال: رجل مُنَجّذ أي أحْكمته الأمورُ.

قوله: «كَهام» بفتح الكاف وتخفيف الهاء. يقال: سيف كَهَام أي كليل، ولسانٌ كَهام أي عَيِيّ، وفرس كَهام أي: بطيء.

قوله: «ينبو» أي: تجافى وتبَاعد.

ولم أعثر على قائل هذا الشّاهد. وهذه المسألة هي التي نظم في الكافية بقوله:

ونحو جَمٌّ فضله والفضل أو فضل ضعيف ونظيره رَوَوْا

ببهمةٍ مُنيت شَهْمٍ قَلْبُ منجّذ لا ذي كَهامٍ يَنْبُو

* * *

١٤٩٣ ـ بِثَوْبٍ ودينارٍ وشاةٍ ودِرْهَمِ (فهل أَنت مرفوعٌ بما هٰهنا راسُ)[1]

[ص ١٠١ س ٢]

استشهد به على أن اسم مفعول المتعدّي إلى واحد أجرى مجرى الصّفة المشبهة كما في المثال في البيت.

وفي شرح التّسهيل لأبي حيّان: وأمّا مررتُ برجل حسن وجهً فأجازه الكوفيّون، ومنعه أكثر البصريّين. والمنع اختيار ابن خروف.

(١) تقدم الشاهد برقم ١٤٩١.

ومما استشهد به على جواز الرّفع ما أنشده الفرّاء عن بعض العرب: «بثوب ودينار» الخ.

وقوله: «ببهمة مُنِيت» البيت المتقدّم.

قال: وقول ابن هشام في مثل هذا لا يجوز الرفع في قول أحد، إذ لا ضمير في السّبب ولا ما يسد مسدّه ليس بصحيح، إذ جوازه محكيّ عن الكوفيّين وبعض البصريين: وقد تقدّم الاستشهاد بهذا البيت آنفًا.

* * *

١٤٩٤ ـ لو صُنْتَ طَرْفَكَ لم تُرَعْ بصِفاتِها (لـمّـا بَـدَتْ مَـجْـلُـوّةً وجَـنَـاتِـهـا)[١]

[ص ١٠١ س ٣]

[٢/ ١٣٥] الشّاهد فيه كالذي قبله «فمجلوة» اسم مفعول، فلما صار بمعنى الثّبوت والدّوام صار صفة مشبّهة، وفاعله ضمير يعود على محبوبته المتقدّمة الذكر في بيت قبل الشّاهد لم يحضرني الآن، ووجناتِها منصوب على التّشبيه بالمفعول به.

وفي شرح التّسهيل لأبي حيان: وأما النّصب فمن شواهده ما أنشده الكسائيّ وأبو عمرو الزّاهي[٢].

أنــعــتُــهـا إنّــي مــن نُــعّــاتــهــا مُــدارة الأخــفــاف مُــجْــمــراتِــهــا
غــلــب الــذّفــاري وعَــفَــرْنــيَــاتِــهــا لــمّــا بَــدَتْ مَجْلُوّة وجناتها[٣]

وقال المصنف في الشرح: وأما رَأيت رجلاً حسنًا وَجْهَهُ فهو مثل قراءة بعض السّلف: ﴿وَمَنْ يَكْتُمْها فإنه آثمٌ قَلْبَهُ﴾[٤]. انتهى.

ولا يتعيّن ذلك لأنه يجوز أن يكون انتصاب قَلْبَهُ على أنه بدل من اسم إنّ. انتهى كلامه.

وهذه الأبيات ليست من قافية واحدة بل هي مركّبة من قافيتين، وسقط شطرين الأولين فيه شاهد النصب وهو هكذا:

أنــعــتــهــا إنّــي مــن نــعــاتــهــا كُــوم الــذّرى وادقــةَ سُــرّاتِــهــا[٥]

---

(١) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في شرح التصريح ٢/ ٧٢.

(٢) هكذا في الأصل، ولعل الصواب: «أبو عمر الزاهد، وهو محمد بن عبد الواحد بن هشام، المعروف بغلام ثعلب، توفي ٣٤٥ هـ. البغية ١/ ١٦٤.

(٣) الرجز لعمر بن لجأ التيمي في ديوانه ١٥٣ ـ ١٥٤ ـ ١٥٥، والأصمعيات ٣٤.

(٤) ٢٨٣/ البقرة: ٢، وهي قراءة ابن أبي عبلة. انظر البحر المحيط ٢/ ٣٥٧.

(٥) ديوان عمر بن لجأ ١٥٣، ١٥٥، والأصمعيات ٣٤، والخزانة ٨/ ٢٢١، والمقاصد النحوية=

فوادقة اسم فاعل فصار صفة مشبهة لدلالته على الثّبوت والدّوام وقد عقده ابن مالك في الكافية عاطفًا على بيت آخر وهو:

والطّيبون انصِب به معاقِدَا ... وَسَيىء زِيْ رَوْه شاهِدَا

وهكذا إني من نُعَاتها ... كَوم الذرى وادقة سُرَّاتِها

والنّصب في الشُّعْر الرّقاب واردُ ... على الجميل الوجهِ فيه شاهدُ

والرّفع والنّصب حَكَوا والجرّا ... في قول مَن قال أجَبّ الظّهرا

يشير بالشّعر الرقاب إلى قول الحارث بن ظالم:

فما قَوْمِي بِثَعْلَبَةَ بِن سَعْدٍ ... ولا بفَزَارَة الشُّعْرِ الرّقابا[1]

وبأجب الظهر إلى قول النابغة:

فإن يهلك أبو قابوس يهلك ... ربيعُ الناس والشَّهر الحَرامُ

ونأخذ بعده بذِناب عَيْشٍ ... أجبّ الظّهر ليس له سنامُ[2]

أما قوله:

لما بدت مجلوة وجناتها

فهو من قافية أخرى وهو من بحر الكامل، وفيه أيضًا شاهد النّصب. وتمامه هكذا:

لو صُنْتَ طَرْفَكَ لَمْ تُرَعْ بصفاتها ... لَمّا بَدَتْ مَجْلُوّةً وَجَناتِها

والأشطار الأولى من بحر الرّجز ونسبها العينيّ لعمر بن لحاء التميميّ. وضبطه بالحاء المهملة، ولعله غير الذي كان هاجى جريرًا فإن ذلك بالجيم[3]. والله أعلم.

* * *

= ٣/٥٨٣، وبلا نسبة في شرح المفصل ٦/٨٣، ٨٨، واللسان والتاج (نعت، ودق).

(١) البيت من الوافر، وهو لحارث بن ظالم في الأغاني ١١/١١٩، والإنصاف ١٣٣، وشرح أبيات سيبويه ١/٢٥٨، وشرح اختيارات المفضل ٣/١٣٣٥، والكتاب ١/٢٠١، والمقاصد النحوية ٣/ ٦٠٩، والمقتضب ٤/١٦١، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٧/٤٩٢، وشرح المفصل ٦/٨٩.

(٢) البيتان من الوافر، وهما للنابغة الذبياني في ديوانه ١٠٦، والأغاني ١١/٢٦، وخزانة الأدب ٧/ ٥١١، ٩/٣٦٣، وشرح أبيات سيبويه ١/٢٨، وشرح المفصل ٦/٨٤، ٨٥، والكتاب ١/١٩٦، والمقاصد النحوية ٣/٥٧٩، ٤/٤٣٤، وبلا نسبة في أسرار العربية ٢٠٠، والأشباه والنظائر ٦/١١، والاشتقاق ١٠٥، وأمالي ابن الحاجب ١/٤٥٨، والإنصاف ١/١٣٤، وشرح الأشموني ٣/٥٩١، وشرح ابن عقيل ٥٨٩، وشرح عمدة الحافظ ٣٥٨، ولسان العرب ١/٢٤٩ (حبب)، ١/٣٩٠ (ذنب)، والمقتضب ٢/١٧٩.

(٣) هو عمر بن لجأ التيمي، والرجز الذي تقدم له من قصيدة في الأصمعيات ٣٤ ـ ٣٥.

١٤٩٥ - (تمنّى لِقائي الجونُ مغرورَ نَفْسِه) فلمّا رآني ارتاع ثمّة عَرَّدَا[1]

[ص ١٠١ س ٣]

استشهد به على ما في البيت قبله، فإنّ «مغرور نفسه» اسم مفعول فصار صفة مشبهة لدلالته على الثّبوت والدّوام، ثم أضيف إلى نائبه في المعنى وتقدّم ما في هذه المسألة فانظره عند قول الشّماخ: «أمن دمنتين» الخ.

ولم أعثر على قائل هذا البيت [٢/ ١٣٦].

* * *

١٤٩٦ - فلولا اللّهُ والمُهْرُ المُفَدّى (لأُبْتَ وأنتَ غِرْبالُ الإهابِ)[2]

[ص ١٠١ س ٥]

استشهد به على أن الجامد المضمّن معنى المشتق يَجْري مَجْرى الصفّة المشبّهة كما في قوله: «غربال الإهاب».

وفي شرح التّسهيل لأبي حيّان: وقوله: وقد يفعل ذلك بجامد لتأوّله بمشتقّ مثاله: وردنا مَنْهلاً عسلاً ماؤهُ وعسل الماء أي حلو، ومَرَرنا بقوم أسد أنصارهم، وأسد الأنصار أي شجعان، ومررت بحي أقمار النساء، وأقمار نساؤهم، أي حسان. وقال الشاعر:

فلولا الله والمهر المفدّى

الخ. وقال آخر:

فرَاشَةُ الحِلْم فرعونُ العذاب...[3]

الخ.

أي: مُثَقّب، وطائش ومهلك.

ومن ذلك النّسب تقول: مررت برجل هاشميّ أبوه، تميميّة أُمه. وتضيف، وتقول: هاشميّ الأب، تميمي الأم، لأنه مقدّر بمنتسب إلى هاشم ومنتسبة إلى تميم: وفي

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح التصريح ٢/ ٧٢. عرّد: فرّ.

(٢) البيت من الوافر، وهو لمنذر بن حسان في المقاصد النحوية ٣/ ١٤٠، ولعفيرة بنت طُرامة الكلبية في الوحشيات ٨، وفي الأغاني ١٧/ ١١٦ لعميرة بنت حسان الكلبية وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٤١١، والخصائص ٢/ ٢٢١، ٣/ ١٩٥، وديوان المعاني ٢/ ٢٤٩، وشرح الأشموني ٢/ ٣٦٢، ولسان العرب ١/ ٦٣٢ (عنكب)، ٣/ ٣٧٢ (قيد)، ١١/ ٤٩١ (غربل)، والممتع في التصريف ٧٤.

(٣) انظر تمام البيت في الشاهد التالي رقم ١٤٩٧.

«الغُرّة» مررت برجل أسد: إذا شبهته به لا يرفع ظاهرًا لا تقول برجل أسد أبوهُ. فأما قول الشاعر:

سَلِ المَرْءَ عَبْدَ اللّهِ إذْ فَرَّ هَل رأى كتيبتنَا في الحَرْبِ كَيْفَ قِراعُها
لَوْ قامَ لَمْ يَلْقَ الأحِبَّةَ بَعْدَنَا ولاقى أسودًا هَصْرُها ومصاعُها[1]

فقال قوم: «هصرها، ومصاعها» بدل من «قراعها». وقيل: هما مرفوعان بأسود.

وفي الأشموني: «خاتمة» قال في الكافية:

وضُمّن الجامِدُ معنى الوَصْفِ واستُعْمِل استعمالَهُ بِضَعْفِ
كأنت غِربال الإهاب وكذا فَرَاشةُ الحِلْم فَرَاع المأْخَذَا

أي: من تضمين الجامد معنى المشتق وإعطائه حكم الصّفة المشبَّهة قوله:

فَراشة الحِلْم فرعونُ العذاب...

الخ.

وقوله:

فلولا اللَّهُ والمُهْرُ المفَدّى

الخ.

ضمّن «فراشة الحلم» معنى: طائش، و«فرعون» معنى: أليم، و«غربال» معنى: مثقّب، فأجريت مجراها في الإضافة إلى ما هو فاعل في المعنى، ولو رفع بها أو نصب جاز. والله أعلم.

ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

١٤٩٧ ـ (فَرَاشة الحِلْمِ فرعونُ العَذاب وإنْ تَطْلُبْ نَداهُ فكلْبٌ دُونهُ كَلِبُ)[2]

[ص ١٠١ س ٥]

استشهد به على ما في البيت قبله وتقدّم شرحه فيه، وكَلِب صفة لِكَلْب. وتقدّم تفسير الكلب الكِلب في صحيفة ٥٤ من الجزء الأول.

---

(١) مصاعها: من: صيت القوم: فرقتهم.

(٢) البيت من البسيط، وهو للضحّاك بن سعد في الحيوان ١/ ٢٥٧، ولسعيد بن العاصي في ديوان المعاني ١/ ١٩٦، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٣٦٢.

ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

١٤٩٨ ـ (ما الرَّاحِمُ القَلْبِ ظلاَّمًا وإن ظُلِما) ولا الكريمُ بمنّاعٍ وإنْ حُرِما[1]

[ص ١٠١ س ١٥]

استشهد به على أنه سمع استعمال الوصف المتعدّي صفة مُشَبّهة مع أن المفعول حذف اختصارًا.

ونقل في الأصل بحثًا طويلاً مفصّلاً لما قيل في المتعدّي، وهو مأخوذ من شرح أبي حيّان للتسهيل وترك قوله مع أن هذا البيت يحتمل التأويل. والأحوط أن لا يقدّم على جواز ذلك إلا بسماع، فيقاس على الكثير، لأن القليل يقبل الشذوذ.

والبيت من شواهد العينيّ: قال: الاستشهاد فيه في قوله: «ما الرّاحم القَلْب» فإن الرّاحم: اسم فاعل أضيف إلى فاعله، وإضافة اسم الفاعل إلى فاعله لا تجوز إلا إذا أمن اللّبس وفاقًا للفارسِيّ ومَن تَبِعه. والجمهور على منعه.

وقال جماعة إن حذف مفعوله اقتصارًا جاز وإلاّ فلا.

ومن هذا القبيل البيت المذكور، فإن قوله: «الراحم» اسم فاعل أضيف إلى فاعله، وحذف مفعوله اقتصارًا.

والصحيح أن جواز ذلك متوقف على أمن اللّبس. ويكثر أمن اللّبس في اسم [٢/١٣٧] الفاعل غير المتعدّي فلذلك سَهُل فيه الاستعمال المذكور، وأما في اسم الفاعل المتعدّي فقليل كما في قوله: ما «الراحم القلب» الخ..

ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

١٤٩٩ ـ [تباركْتَ إني مِنْ عَذابِكَ خائفٌ وإني إليك تائبُ النَّفْسِ باخعُ][2]

* * *

١٥٠٠ ـ [ومَن يَكُ مُنْحَلَّ العزائمِ تابعًا هواه فإنَّ الرُّشْدَ منه بعيدُ][3]

* * *

(١) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني ٢/٣٤٦، والمقاصد النحوية ٣/٦١٨.
(٢) سقط البيت من الأصل، وهو من الطويل، وهو لعبد الله بن رواحة في شرح التصريح ٢/٧١.
(٣) سقط البيت من الأصل، ولم يرد في المصادر النحوية الأخرى.

١٥٠١ ـ [ما الراحمُ القلبِ ظَلاّما وإنْ ظُلِما ولا الكريم بمنَّاعٍ وإن حُرِما][١]

* * *

(١) تقدم الشاهد برقم ١٤٩٨.

[أفعل التفضيل]

١٥٠٢ ـ (ما عَلِمْتُ امرَأً أَحَبَّ إلَيهِ الـ ـبذْلُ منه إلَيك يَا ابْنَ سِنانِ)[1]

[ص ١٠٢ س ٢]

استشهد به على رفع أفعل التفضيل الاسم الظّاهر. وهذه هي مسألة الكُحل المشهورة بين النّحاة. وقد بيّنها في الأصل فارجع إليه.

ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

١٥٠٣ ـ سَقَيْنَاهُمُ كأسًا سَقَوْنا بِمثلِها (ولكنّهم كانوا على الموتِ أصْبَرا)[2]

[ص ١٠٤ س ١٠]

استشهد به على أنه يكثر حذف «مِن» مِن أفعل التفضيل إذا كان خَبر النّاسخ كالمثال في البيت. والأصل: ولكنّهم كانوا على الموت أصبر مِنّا.

والبيت من قصيدة للنابغة الجَعْديّ الصحابيّ.

* * *

١٥٠٤ ـ (فقالت لنا أهْلاً وسَهلاً وزوّدَتْ جَنَى النَّحل بَل ما زَوَّدَتْ منه أَطْيَبُ)[3]

[ص ١٠٤ س ١٦]

---

(١) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في شرح التصريح ١/٢٦٩، وشرح شذور الذهب ٥٣٣، وشرح عمدة الحافظ ٧٧٣، وشرح قطر الندى ٢٨٢.

(٢) البيت من الطويل، وهو للنابغة الجعدي في ديوانه ٧٢، وبلا نسبة في أمالي الزجاجي ١٠، وحاشية يّس ١/٢٤٩.

(٣) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في خزانة الأدب ٨/٢٦٩، وشرح المفصل ٢/٦٠، والمقاصد=

استشهد به على أن تقديم مِن على أفعل التفضيل إذا كانت في الخبر ضرورة كالمثال في البيت، فإن الموصول مبتدأ، وزودت صلته، وأطيب خبره، ومن متعلّقة بـ«أطيب».

وفي الألفيّة: إنه نَزْرٌ أي نادر. قال:

وإن تكن بِتِلْو مَن مستفهما ... فلهما كن أبدًا مقدّما

كمثل مِمّن أنت خيرٌ ولدى ... إخبار التّقديم نَزْرًا وُجِدَا

وشاهد الإخبار البيت.

وفي التوضيح وشرحه: إن ذلك ضرورة عند الجمهور ونادر عند الناظم حيث قال:

ولدى إخبار التقديم نزرًا وردًا

وذلك لأن أفعل عامل غير متصرّف في نفسه فلم يكن له أن يتصرف في معموله بالتّقديم عليه كسائر العوامل غير المتصرّفة.

وفي العيني: وذكر في كتاب (الضيفان) لأبي عبيد: ضاف الفرزدق ميّة الضّبيّة بالمعلّى، فلم تَقْرِه، ولم تَحمِلْه ولم تزوّده فأتي عزيزة من بني ذُهل بن ثَعْلبة، فَقَرَتْه وحَمَلَتْهُ، وزودته فقال في ذلك:

لأخت بني ذُهل غداةَ لقيتُها ... عزيزة فينا منك يا مَيّ أرغب

أتينا بحلبها وافقرنا ابنها ... مُروجًا بَرخلَيْها تجولُ وتجذبُ

وقالوا لنا أهلاً وسهلاً وزوّدت ... جَنى النحل أو ما زودت منه أَطْيَبُ

أبوها ابن عَمّ الشعثمي وحَسْبُها ... إذا كان من أشياخ ذُهْل لها أَبُ

قال وعلى ما ذكره أبو عبيد لا شاهد فيه.

* * *

١٥٠٥ ـ (ولَقَوكِ أَطْيَبُ لَوْ بَذَلْتِ لنا ... مِنْ ماءِ مَوْهَبَةٍ على خَمْرِ)[(١)]

[ص ١٠٤ س ١٩]

= النحوية ٤/ ٣، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٨/ ٢٩٤، ٢٩٥، وتذكرة النحاة ٤٧، وشرح الأشموني ٢/ ٣٨٩، وشرح ابن عقيل ٤٦٨، وشرح عمدة الحافظ ٧٦٦.

(١) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في الاشتقاق ٣٧٤، وجمهرة اللغة ٣٨٣، وشرح الأشموني ٢/ ٣٨٥، وشرح عمدة الحافظ ٧٦٤، ولسان العرب ١/ ٨٠٤ (وهب)، والمقاصد النحوية ٤/ ٥٤.

استشهد به على فصل مِن من أفعل التفضيل بغير معموله ضرورة.

والبيت من شواهد العيني، قال: الاستشهاد فيه في قوله: «أطيب»؛ فإنه أفعل التفضيل، وقد فصل بينه وبين «مِن» التي هي صلته بكلمة «لو» وهي قوله: «لو بذلت لنا». والأصل: أن لا يفصل بينهما.

قال: «مَوْهَبة» بفتح الميم وسكون الواو وفتح الباء الموحدة وهي نقرة في الجبل يستنقع فيها الماء، والجمع: مواهب. ولم يتعرض لضبط الهاء.

وفي القاموس وشرحه: ومن [١٣٨/٢] المجاز الموهبة: غدير ماء صغيرة في الجبل يستنقع فيها الماء، والجمع: مواعب. كذا في الصحاح. وفي التهذيب: وأما النقرة في الصخرة فَمَوْهَبَة بفتح الهاء جاء نادرًا قال: «ولفوك أطيب» الخ. أي موضوع على خمر ممزوج بالماء. ونصّ الصحاح[١]:

ولـفـوك أشـهـى لـو يـحـل لـنـا مـن مـاء مَـوْهَـبَـة عـلـى شَـهْـدِ

وفي الأساس عند ذكر الموهبة هذه قال: فرقوا بين هذه الهبة، وسائر الهبات ففتحوا فيها وكسروا في غيرها.

ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

١٥٠٦ - (لـم أَلْـقَ أَخْـبَـثَ يـا فَـرَزْدَقُ مِـنْـكُـم لـيـلاً وأَخْـبَـثَ فـي الـنَّـهـارِ نـهـارًا)[٢]

[ص ١٠٤ س ٢٠]

استشهد به على قلّة الفصل بين أفعل التفضيل ومِن بغير المعمول.

وعبارة أبي حيّان في شرح التّسهيل: وجاء الفصل بالمنادى كقول جرير «لم ألق أخبث» الخ.

وفي البيت شاهد آخر، وهو حذف (مِن) مِن أفعل التفضيل لتقدّم ما يدلّ عليها، أعني في قوله وأخبث في النهار فإن الأصل: وأخبث منكم، فحذف (مِن) لدلالة مِن عليه في قوله:

ولـم ألـق أخـبـث يـا فـرزدق مـنـكـم

* * *

(١) الصحاح: «وهب».

(٢) البيت من الكامل، وهو لجرير في ديوانه ٥٢٢، وتذكرة النحاة ٤٧، وخزانة الأدب ٢٦٣/٨، وشرح عمدة الحافظ ٧٦٤.

[أسماء الأفعال]

١٥٠٧ - وَلَنِعْمَ حَشْوُ الدِّرعِ أَنتِ إذا (دُعِيَتْ نَزالِ ولُجَّ في الذُّعْرِ)[١]

[ص ١٠٥ س ٥]

استشهد به على أن قول: «دُعِيت نَزَالِ» من باب الإسناد اللفظيّ لا المعنويّ، لأن أسماء الأفعال لا يسند إليها ولا يخبر عنها.

والبيت من شواهد سيبويه في باب ما جاء معدولاً عن حدّه من المؤنث من قسيم ما جاء اسمًا للفعل، وصار بمنزلته. وأنشد على ذلك أبياتًا منها هذا الشّاهد قال: ويقال نزالِ أي انزل، وقال زهير: «ولنعم حشو الدّرع» الخ.

قال الأعلم[٢]: الشاهد في قوله: «نزال» وهو اسم لقوله انزل على ما تقدّم[٣] ودلّ على أنه اسم مؤنث دخول التّاء في فعله وهو «دُعِيت» وإنما أخبر عنها على طريق الحكاية وإلاّ فالفعل وما كان اسمًا له لا ينبغي أن تخبر عنه.

---

(١) البيت من الكامل، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ٨٩، وإصلاح المنطق ٣٣٦، والإنصاف ٢/ ٥٣٥، وخزانة الأدب ٦/ ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٣١، وشرح التصريح ١/ ٥٠، وشرح شواهد الشافية ٢٣٠، وشرح المفصل ٤/ ٢٦، والشعر والشعراء ١/ ١٤٥، والكتاب ٣/ ٢٧١، ولسان العرب ١١/ ٦٥٧، ٦٥٨، (نزل)، ١٢/ ١٨ (أسم)، وما ينصرف وما لا ينصرف ٧٥، والمقتضب ٣/ ٣٧٠، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٧/ ٢٤٧، ورصف المباني ٢٣٢، وشرح المفصل ٤/ ٥٠، ٥٢.

(٢) شرح الأعلم ٢/ ٣٧.

(٣) علّق صاحب الدرر في هامش الأصل على هذا بقوله: «يعني قوله: في شرح قول الشاعر: (حذار من أرماحنا حذار)، قال: الشاهد في قوله: حذار، وهو اسم لفعل الأمر واقع موقعه وكان حقه السكون، لأن فعل الأمر ساكن، إلا أنه حرّك لالتقاء الساكنين، وخصّ بالكسر لأنه اسم مؤنث، والكسرة والياء مما يخص به المؤنث كقولك: أنت تفعلين، ونحوه.

يقول هذا لهرم بن سِنان المرّي أي أنت شجاع مقدام إذا لبست الدرع فكنت حشوها، واشتدّ الحرب فنادى الأقران: نزال وصار النّاس من الذّعر في منزله البحر.

وهذا التفسير فيه غلط كما لا يخفى. قال هو نفسه في شرح ديوان زهير يقول: نعم لابس الدّرع أنت إذا اشتدّت الحرب وتزاحمت الأقران فتداعَوْا بالنّزول عن الخيل والتضارب بالسيّوف. وكانوا إذا ازدحموا فلم يمكنهم التطاعن تداعوا نزالِ، فنزلوا عن الخيل وتقارعوا بالسيوف.

ومعنى لجّ في الذعر تتابع الناس في الفزع وهو من اللجّاج في الشيء. انتهى.

وهذا التفسير الأخير للجّ أصوب.

* * *

١٥٠٨ - (يا أيها المائِحُ دَلْوي دُونَكا) إني رأيتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكما[١]

[ص ١٠٥ س ١٦]

استشهد به على جواز تقديم معمول اسم الفعل عليه. ونقل تجويز ابن مالك كون «دلوي» معمولاً [٢/١٣٩] لاسم فعل محذوف.

واستشهد في الأصل بقوله تعالى: ﴿كِتابَ اللَّهِ عليكم﴾[٢] وهما مؤولان.

قال في التصريح: وتأويل الآية أن «كتابَ الله» مصدر منصوب بفعل محذوف، وعليكم متعلّق به أو بالعامل المحذوف والتقدير: كتب الله ذلك كتابًا عليكم، فحذف الفعل، وأضيف المصدر إلى فاعله على حدّ ﴿صِبْغَةَ اللَّهِ﴾[٣]، ودلّ على ذلك المحذوف قوله تعالى:

﴿حرَمت عليكم أُمهاتكم﴾[٤] لأن التحريم يستلزم الكتابة، قاله الموضّح في شَرح القطر. وتأويل البيت: أنّ «دلوي»: مبتدأ، و«دونك»: خبره. وفيه نظر، لأن المعنى ليس على الخبر المحض حتى يخبر عن الدلو بكونه دونه.

---

(١) الرجز لجارية من بني مازن في شرح التصريح ٢/ ٢٠٠، والمقاصد النحوية ٤/ ٣١١، وبلا نسبة في أسرار العربية ١٦٥، والأشباه والنظائر ١/ ٣٤٤، والإنصاف ٢٢٨، وأوضح المسالك ٤/ ٨٨، وجمهرة اللغة ٥٧٤، وخزانة الأدب ٦/ ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٦، وذيل السمط ١١، وشرح الأشموني ٢/ ٤٩١، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٥٣٢، وشرح شذور الذهب ٥٢٢، وشرح عمدة الحافظ ٧٣٩، وشرح المفصل ١/ ١١٧، ولسان العرب ٢/ ٦٠٩ (ميح)، ومعجم ما استعجم ٤١٦، ومغني اللبيب ٢/ ٦٠٩، والمقرب ١/ ١٣٧؛ وتهذيب اللغة ٥/ ٢٧٩، ومقاييس اللغة ٥/ ٢٧٨.

(٢) ٢٤/ النساء: ٤.

(٣) ١٣٨/ البقرة: ٢.

(٤) ٢٣/ النساء: ٤.

وجوّز ابن مالك أن يكون «دلوي» منصوبًا بدونك مضمره مدلولاً عليها بدونك الملفوظة مستندًا لقول سيبويه في: زيدًا عليك كأنك قلت: عليك زيدًا، وفيما قاله نظر، لأن اسم الفعل لا يعمل محذوفًا كما صرّح به الموضح في متن القطر.

وأما ما استند إليه من كلام سيبويه فمحمول على تفسير المعنى لا على تفسير الإعراب.

وجوز بعضهم أن يكون «دلوي» منصوبًا بفعل محذوف دلّ عليه السياق أي تناول دلوي، وسكت عن دونك.

و«المائح» من ماح بالحاء المهملة وهو الذي ينزل البئر فيملأ الدّلو إذا قَلّ ماؤها .اهـ.

وهذا البيت من شواهد العينيّ، ولم يزد على ما تقدّم فتركنا كلامه من جهة الاستشهاد.

قال: أقول: قالت هذا جارية من بني مازن وقصّته ما روى البراء بن عازب رضي الله عنه أنه قال: أتى رسول الله ﷺ على بئرٍ ذَمَّةٍ فنزلنا فيها[1] ستة ماحَة، ونزل فيها ناجية بن جندب السّلمي[2] رضي الله عنه بأمر رسول الله ﷺ فأدلت جاريةٌ من بني مازن دَلْوها، وقالت:

يا أيها المائح دَلْوي دُونَكا إنّي رأيت النّاس يَحْمدُونَكا
يُثْنُون خيرًا ويمجِّدونكا خُذْها إليك اشْغَل بها يَمِينكَا

فأجابها ناجية:

قد علمتْ جاريةٌ يمانيه أنّي أنا المائِحُ واسمي ناجِيَه
وطعْنَةٍ ذات رشاشٍ واهيه طعنتُها تَحْت صُدور العاديه

كذا ذكره الصاغاني في العباب. قوله: بئر ذَمّة أي: قليلة الماء. وكذا بئر ذميمٌ. انتهى الغرض منه.

* * *

١٥٠٩ ـ (وا بأبي أنت وفوك الأشنَبُ كأنما ذُرّ عليه الزَّرنَبُ)[3]

[ص ١٠٦ س ١٠]

---

(١) في الخزانة: «فنزلناها» مكان «فنزلنا فيها». (٢) في الخزانة: «الأسلمي».

(٣) الرجز لراجز من بني تميم في شرح شواهد المغني ٢/٧٨٦، والمقاصد النحوية ٤/٣١٠، وبلا نسبة=

استشهد به على أن أسماء الأفعال قد تضمّن معنى التّعجب.

قال العيني: كلمة وا للتّعجب وأسماء التعجب هي: وَيْ، وواهًا، ووا.

وقال ابن مالك: إنّ (وي)، (وواهًا) أكثر من (وا).

قال وروى الجوهريّ يا بأبي ولا استشهاد فيه على هذه الرواية.

و«الزّرنب» بفتح الزاي المعجمة وسكون الراء وفتح النون وفي آخره باء موحّدة على وزن فَعْلل: ضَرْب من النّبت طيب الرّائحة وبعده:

أو أقحوان عابق مطيّب   أو زَنْجبيل وهو عندي أطيبُ

وهذا الرّجز لأحد تميم.

* * *

١٥١٠ - (سألتاني الطّلاقَ أنْ رأتاني   قلَّ ما لي قَدْ جِئْتُماني بِنُكْرِ[1]

وَيْكَأنْ مَنْ يَكُنْ لَهُ نَشَبٌ يُحْـ   ـبب ومَنْ يَفْتَقِرْ يَعِشْ عَيْشَ ضُرِّ)[2]

[ص ١٠٦ س ١٢ و١٣]

[٢/ ١٤٠] استشهد به على أن أسماء الأفعال ترد للتندّم.

والبيت من شواهد سيبويه والرّضِيّ، قال البغداديّ: على أن «وي كأن» عند سيبويه والخليل مركّبة من وَيْ التّعجبيّة، وكأن المخفّفة من المثقلة إلى آخره ما ذكره. وهذا نصّ سيبويه. ونقله ابن السرّاج في الأصول بحروفه: «سألت الخليل عن قوله تعالى: ﴿وَيْكأنّهُ لا يُفْلِح الكافِرون﴾[3] وعن قوله تعالى: ﴿وَيْكأَنّ الله﴾[3] فزعم أنها «ويْ» مفصولة من

= في أوضح المسالك ٤/ ٨٣، وجمهرة اللغة ٣٤٥، ١٢١٨، والجنى الداني ٤٩٨، وجواهر الأدب ٢٨٧، وشرح الأشموني ٢/ ٤٨٦، وشرح التصريح ٢/ ١٩٧، وشرح قطر الندى ٢٥٧، ولسان العرب ١/ ٤٤٨ (زرنب)، ومغني اللبيب ٢/ ٣٦٩.

(١) البيت من الخفيف، وهو لزيد بن عمرو بن نفيل في الكتاب ٢/ ١٥٥، ٣/ ٥٥٥، وله أو لسعيد ابنه أو لنبيه بن الحجاج في خزانة الأدب ٦/ ٤١٠، ٤١٢، ولنبيه بن الحجاج في شرح أبيات سيبويه ٢/ ١١، وبلا نسبة في شرح شافية ابن الحاجب ٣/ ٤٨، والصاحبي في فقه اللغة ١٧٦.

(٢) البيت من الخفيف، وهو لزيد بن عمرو بن نفيل في خزانة الأدب ٦/ ٤٠٤،٤٠٨، ٤١٠، وذيل سمط اللآلي ١٠٣، والكتاب ٢/ ١٥٥، ولنبيه بن الحجاج في الأغاني ١٧/ ٢٠٥، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١١، ولسان العرب ١٥/ ٤٩٠ (وا)، ١٥/ ٤١٨ (ويا)، وبلا نسبة في الجنى الداني ٣٥٣، والخصائص ٣/ ٤١، ١٦٩، وشرح الأشموني ٢/ ٤٨٦، وشرح المفصل ٤/ ٧٦، ومجالس ثعلب ١/ ٣٨٩، والمحتسب ٢/ ١٥٥.

(٣) ٨٢/ القصص: ٢٨.

كأنّ، والمعنى: وقع على أن القوم انتبهوا، فتكلّموا على قَدْر علمهم أو نبّهوا فقيل لهم: أمّا يُشْبِهِ أن يكون هذا عندكم هكذا. والله أعلم.

وأما المفسرون فقالوا: «ألم يَعْلم أن الله»[1]، وقال زيد بن عمرو بن نفيل:

وي كــأن مَــن يَــكــن لَــه نَــشَــبٌ

انــتــهــى.

وقال النّحاس: يريد أن معنى «وَيْ» تنبيه بقولها: الإنسان حين يستنكر أمرًا أن يستعظمه فيقول: «وي» فتكون «ويكأن» مركّبة من «وَيْ» للتّنبيه ومِن «كأنْ» للتّشبيه.

وكذلك قال الأعلم. وأطال البغدادي من النقول والرّدود فانظره.

والضمير في سألتاني لعرسيّه المتقدّم لفظهما في بيت قبل البيتين. وهذان البيتان بينهما ثلاثة أبيات، وهما من جملة أبيات لزيد بن عمرو بن نفيل القرشِيّ وهي:

تلك عِرْسايَ تَنْطِقان على عَمْـ ـدِ إلى اليوم قَوْلَ زُور وهَـتْـرِ[2]

سـألـتـانـي الـطّـلاقَ أَنْ رَأَتَـا مـا لـي قـلـيـلاً قَـدْ جِـئْـتُـمـانـي بِـنُـكْـرِ

فـلـعـلّـي أَنْ يـكـثـرَ الـمـالُ عـنـدي ويُـعَـرّى مِـنَ الـمـغَـارِمِ ظَـهْـري

وتُــرى أَعْــبُــدٌ لَــنــا وآواقٍ ومـنـاصـيـفُ مِـنْ خـوادِمَ عَـشْـرِ

ونـجـرُّ الأذيـالَ فـي نَـعْـمـةٍ زَوْ لِ تـقـولان ضَـعْ عـصـاك لِـدَهْـرِ

وَيْ كَـأَنْ مَنْ يَكُنْ لـه نَشبٌ يُحـ ـبَبْ ومَنْ يَفْتَقِرْ يَعِشْ عَيْشَ ضُرِّ

ويُـجَـنَّـبُ سـرّ الـنَّـجِـيّ ولـكـ ـنّ أخـا الـمـالِ مُـحْـضَـرٌ كُـلّ سِـرِّ

قوله: «تلك عِرْساي»: مثنى عِرس، والعرس بالكسر: الزّوجة، أي هما عرساي، ويجوز أن يخالف اسم الإشارة المشارة إليه كقوله تعالى: ﴿عوانٌ بَيْن ذلك﴾[3] والعمد: القصد. و«الهَتْر»: بفتح الهاء وسكون المثناة الفوقيّة: مصدر هَتَرهُ يَهتُرهُ؛ من باب نَصر إذا مَزقَ عِرْضه.

---

(١) في سورة العلق، الآية ١٤: ﴿ألم يعلم بأن الله يرى﴾.

(٢) في الأصل «العمد» مكان «عمد» والتصويب من خزانة الأدب.

(٣) ٢٨/ البقرة: ٢.

والهِتْرُ: بالكسر: الكذب والدّاهية والأمر العجَب، والسَّقط من الكلام، والخطأ فيه. وبالضم: ذهاب العقل من كبِر أو مَرض أو حزن. وروي أيضًا:

تـلـك عـرسـاي تـنـطـقـان بـهُـجْـرِ وتـقـولان قـول أثَـرٍ وعَـثْـرِ[١]

والهُجْر بالضمّ: اسم من الإهجار وهو الإفحاش في المنطق والخنَى. والأثر مصدر أثرت الحديث: إذا ذكرته عن غيرك والأثر بالضمّ. أثر الجراح يبقى بعد البرء.

و«العَتْر» بمثناة فوقية بعد المهملة مصدر عَتر الرمحُ: إذا اضطرب واهتزّ [من باب: ضرب][٢]. والعثر بالمثلثة: الاطلاع على الشيء.

قوله: ومناصيف جمع مَنْصَف وهو الخادم وأصله مناصيف، فالياء زائدة [لضرورة الشعر. وفعله: نصفَه ينصفُهُ من باب نصر ونصافا ونصافة بكسرهما وفتحهما. و«نعمة زول» في البيت الرابع، هي النعمة الحسنة الجيّدة][٢]. ومجنّب: مباعد. والسّر: هو الحديث المكتّم. والنّجِيّ: من يُفْشى له الحديث.

يعني أن الفقير يحتقره صاحبه فلا يفشي له سِرّه.

* * *

١٥١١ - (ولـو تَـرى إذْ جُـبَّـتِـي مِـنْ طـاقِ (ولِـمَّـتـي مِـثْـلُ جَـنـاحِ غَـاقِ)[٣]

[ص ١٠٧ س ١١]

استشهد به على شذوذ إعراب أسماء الأصوات لوقوعها موقع متمكّن.

قال: إعراب (غاق) لوقوعه [٢/ ١٤] موقع غراب. وكذا وجّهه ابن سيده في المخصص، وعبارته فسمى الغراب بصوته.

وفي القاموس وشرحه الغاق: طائر مائي كالنّاقة، نقله الليث.

ويقال: هو صوت الغاق، وهو الغراب. قال ابن سيده: وربما سُمّي الغراب بصوته وأنشد البيت قال أي مثل جناح غراب.

والبيت لرؤبة بن العجّاج.

* * *

---

(١) في الأصل «لهجر» مكان «بهجر» والتصويب من خزانة الأدب.

(٢) سقط من الأصل، والاستدراك من خزانة الأدب.

(٣) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ١٨٠، وبلا نسبة في تخليص الشواهد ١٥٢، وشرح الأشموني ٢/ ٤٩٤.

١٥١٢ ـ (سألتُ هَلْ وَصْلٌ فقالت مِضْ وحرّكت لي رأسها بالنَّغْضِ)[1]

[ص ١٠٧ س ١٦]

استشهد به على أنّ «مض» بالميم والضّاد المعجمة يعبّر بها عن صوت.

وفي اللسان[2]: (وإذا أَقَرَّ الرجل بحقّ قيل: مِضّ يا هذا، أي: قد أقررت، وإن في «مض» و«بضّ» لمطمعًا. وأصل ذلك: أن يسأل الرّجلُ الرجلَ [الحاجة][3] فيعوّج شفَتَه فكأنّه يطمعه فيها.

الليث: المِضُّ: أن يقول الإنسان بطرف لسانه شِبْه «لا» وهو «هِيج» بالفارسيّة، وأنشد: «سألتها الوصل» الخ.

النغض: التّحريك. قال الفرّاء: مِضّ كقول القائل يقولها بأضراسه. إلى أن قال الجوهريّ: مِضّ بكسر الميم والضاد: كلمة تستعمل بمعنى «لا» وهي مع ذلك كلمة مُطْمِعَةٌ في الإجابة).

ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

(١) الرجز بلا نسبة في شرح المفصل ٤/٧٥، ٧٨، ولسان العرب ٧/٢٣٣ (م)، وتهذيب اللغة ١١/٤٨٣، وتاج العروس ١٩/٦١ (مضض)، ٧٨ (نغض).

(٢) لسان العرب ٧/٢٣٣ ـ ٢٣٤ (مضض). (٣) زيادة من لسان العرب.

[الظّرف والمجرور]

١٥١٣ ـ (أنا أبو المِنهال بَعْض الأحيان)[1]

[ص ١٠٧ س ٢٨]

استشهد به على تعلّق الظّرف بما فيه رائحة الفعل فبعض ظرف لإضافته إلى الأحيان. أبا المنهال مؤول بالمشتق أي أنا الجواد المشهور.

ولم أعثر على قائل هذا البيت ولا تتمته.

* * *

١٥١٤ ـ (أنا ابن مَأوِيَةَ إذ جَدّ النَّقُرْ) وجاءَتِ الخَيْلُ أثابِيَّ زُمَرْ[2]

[ص ١٠٧ س ١٩]

استشهد به على ما في البيت قبله «فإذْ» متعلّق بابن مأويّة لتأوّله بالشجاع.

وفي البيت شاهد آخر وهو الوقف بنقل حركة الحرف إلى ما قبله، فالقاف في النَّقُر أصلها السّكون. فنقلت إليها ضمة الراء.

قال في التصريح: والنَّقْرُ: بسكون القاف: صوت مَخرجُه من طرف اللسان وما يليه من الحنَك الأعلى يسكّن به الفرس إذا اضطرب بفارسه.

---

(١) الرجز لأبي المنهال في لسان العرب ١٣/٤٢ (أين)، وبلا نسبة في الخصائص ٣/ ٢٧٠، وشرح شواهد المغني ٣/٨٤٣، ومغني اللبيب ٢/ ٤٣٤، ٥١٤.

(٢) الرجز لعبد الله ابن مأوية في لسان العرب ٥/ ٢٣١، وله أو لفدكي بن أعبد المنقري أو لبعض السعديينَ في المقاصد النحوية ٤/ ٥٥٩، ولبعض السعديين في شرح شواهد الإيضاح ٢٥٩، والكتاب ٤/ ١١٧٣، وبلا نسبة في أسرار العربية ٤١٤، والإنصاف ٢/ ٧٣٢، وأوضح المسالك ٤/ ٣٤٦، وشرح التصريح ٢/ ٣٤١، ولسان العرب ١٠/ ٦٣ (حلق)، ومغني اللبيب ٢/ ٤٣٤، وسيعاد برقم ١٧٩٦.

واختلف في قائل هذا البيت، فقال الصاغاني: قائله فدكيّ بن عبد الله المنقري.

وقال ابن السيد: أظنه لعبد الله ابن مأوية الطّائيّ. وجزم بذلك الجوهري.

وقال سيبويه هو لبعض السعديّين، ومأويّة اسم أمّه.

وذكر الموضح أنه وجد حاشية بخط بهاء الدين بن النحاس إذ وجد النّفُر بالفاء المضمومة يريد النفر بإسكانها.

والعامل في «إذْ» ما في ابن مأويّة من معنى شُجاع أو بطل أو مقدام أو مشهور. انتهى.

* * *

١٥١٥ ـ (وما سعادُ غَداةَ البَينِ إذْ رَحَلُوا إلا أَغَنُّ غَضِيضُ الطَّرْفِ مَكْحُولُ)(١)

[ص ١٠٨ س ٢]

استشهد به على أن الظرف يتعلّق بالحرف من غير قَيْدِ نيابته عن الفعل كما في حرف النداء. قال: غداة البين ظرف للنفي أي انتفى كونها في هذا البيت إلا كأغن.

«سعاد»: اسم امرأة. و«الغداة» اسم لمقابل العَشِيّ، وقد يراد بها مُطلق الزمّان؛ ووزنها فعَلَة بالتحريك، ولامها واو لقولهم في جمعها: غَدَوات.

قال ابن هشام في شرح بانت سعاد: المسألة الرّابعة عاملها التّشبيه إذ المعنى أنها تشبه غداة بانت ظَبْيًا من صفته كيت وكيت.

فإن قلت: الحرف الحامل لمعنى التشبيه مقدّر بعد إلاّ لا يعمل فيما قبلها إذا كان فِعْلاً مذكورًا بالإجماع فما ظنك به إذا كان حَرْفًا محذوفًا؟

قلت: المخلّص من ذلك أن يقدر حرف التشبيه قبلها، وقبل الظّرف أيضًا داخلاً على سعاد أي وما كسعاد في هذا الوقت إلاّ ظبي أغنّ.

فإن قلت: هذا عكس المعنى المراد، قلت بل هو [٢/ ١٤٢] محصل للمراد على وجه أبلغ، وذلك أنهم إذا بالغوا في التشبيه عكسوه فجعلوا المشبّه أصلاً في ذلك المعنى والمشبَّه به فَرْعًا عليه وفي ذلك من المبالغة ما لا خفاء به.

---

(١) البيت من البسيط، وهو لكعب بن زهير في ديوانه ٦٠، وشرح شواهد الإيضاح ١٣٩، وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٢٥، والشعر والشعراء ١/ ١٦٠، ولسان العرب ١٣/ ٣١٥ (غنن)، وبلا نسبة في مغني اللبيب ٢/ ٤٣٨.

قال قوله: (إذْ) يحتمل ثلاثة أوجه:

أحدها: وهو الظاهر أن يكون بدلاً من غداة.

والثاني: أن تكون ظرفًا ثانيًا للتشبيه لا بدلاً من الظّرف الأول.

والثالث: أن تكون ظَرْفًا للبين أي وما هي غداة بانت وقت رحيلهم قوله إلا أغن - إلا إيجاب للنّفي.

وفي قوله: أغن مسائل:

الأولى: الذي في صوته غُنّة والغُنّة صوت لذيذ يخرج من الأنف.

الثانية: في موقعه من الإعراب وهو صفة لمحذوف أي إلاّ ظبي أغن.

وغضيض الطرف: فاتره ومكحول في عينه كحل.

والبيت من قصيدة لكعب بن زهير التي مدح بها رسول الله ﷺ.

* * *

١٥١٦ - فقلْتُ: ادْعُ أُخْرى وارْفَعِ الصَّوْتَ جَهْرَةً (لعَلّ أبي المِغْوارِ مِنْكَ قَرِيبُ)[١]

[ص ١٠٨ س ١٠]

استشهد به على أن «لعل» الجارة في لغة عقيل لا تتعلّق بشيء، لأنها زائدة بدليل رفع الخبر بعدها. وتقدّم بسط الكلام عليه في صحيفة ٣٣.

* * *

١٥١٧ - لكَ العِزّ إنْ مولاكَ عَزّ وإن يَهُنْ (فأنت لدى بَحْبُوحَةِ الهُون كائِنُ)[٢]

[ص ١٠٨ س ١٩]

استشهد به على جواز إظهار متعلّق الظرف عند ابن جني - وتقدم بسط الكلام عليه في صحيفة ٧٥ من الجزء الأول.

* * *

(١) البيت من الطويل، وهو لكعب بن سعد الغنوي في الأصمعيات ٩٦، وخزانة الأدب ١٠/٤٢٦، ٤٢٨، ٤٣٠، ٤٣٦، وسر صناعة الإعراب ٤٠٧، وشرح أبيات سيبويه٢/٢٦٩، وشرح شواهد المغني ٦٩١، ولسان العرب ١/٣٨٣ (جوب)، ١١/٤٧٣ (علل)، والمقاصد النحوية ٣/٢٤٧، وبلا نسبة في رصف المباني ٣٧٥، وشرح الأشموني ١/٥٦، وشرح ابن عقيل ٣٥٠، وشرح التصريح ١/٢١٣، وكتاب اللامات ١٣٦، ولسان العرب ١٢/ ٥٥٠ (لمم)، ومغني اللبيب ٢٨٦، ٤٤١. وتقدم الشاهد برقم ١١٢١.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح شواهد المغني ٢/٨٤٧، وشرح ابن عقيل ١١١، ومغني اللبيب ٢/٤٤٦، والمقاصد النحوية ١/٥٤٤، وتقدم الشاهد برقم ٣٢١.

[التنازع في العمل]

١٥١٨ ـ (نحن بما عِندنا وأنت بما عِندك راضٍ والرَّأي مُختَلِفُ)[1]

[ص ١٠٩ س ١٨]

استشهد به على طريق التنظير، لأن البيت من شواهد حذف الخبر للدّلالة. والأصل: نحن راضون بما عندنا، وأنت راضٍ بما عندك، فحذف «راضون» من الأول لدلالة راض عليه، وبما عندك من الثاني لدلالة بما عندنا في الأول عليه، يعني أن الكوفيّين أجازوا الحذف كما جوّزوا الإظهار في المسألة التي نظمها في الألفيّة بقوله:

وأظهر إن يكن ضمير خبرا لغير ما يطابق المفسّرا

نحو أظن ويظناني أخا زيدًا وعمرًا أَخَوَيْن في الرّخا

وفي الأشموني: وأجاز الكوفيّون الإضمار على وَفْق المخبر عنه نحو: أظن ويظنانى إياه الزّيدين عند إعمال الأول وإهمال الثاني، وأجازوا أيضًا الحذف نحو: أظن ويظناني الزيدين أخوين.

---

(١) البيت من المنسرح، وهو لقيس بن الخطيم في ملحق ديوانه ٢٣٩، وتخليص الشواهد ٢٠٥، والكتاب ١/ ٧٥، والمقاصد النحوية ١/ ٥٥٧، ولعمرو بن امرىء القيس الخزرجي في شرح أبيات سيبويه ١/ ٢٧٩، وشرح شواهد الإيضاح ١٢٨، ولدرهم بن زيد الأنصاري في الإنصاف ١/ ٩٥، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ١٠٠، ٦/ ٦٥، ٧/ ١١٦، وأمالي ابن الحاجب ٢/ ٧٢٦، وخزانة الأدب ١٠/ ٢٩٥، ٤٧٦، وشرح الأشموني ١/ ٤٥٣، وشرح ابن عقيل ١٢٥، والصاحبي في فقه اللغة ٢١٨، ولسان العرب ٣/ ٣٦٠ (قعد)، ومغني اللبيب ٢/ ٦٢٢، والمقتضب ٣/ ١١٢، ٤/ ٧٣، وأمالي ابن الشجري ١/ ٣١٠.

والبيت من شواهد سيبويه. قال الأعلم[١]: استشهد به مقوّيًا لما جاز من حذف المفعول الذي هو فضلة مستغنًى عنها في قولهم: ضربت وضربني زيدٌ، لأنه حذف في البيت خبر المبتدأ الأول الذي هو محتاج إليه لا يتمُّ الكلام إلاّ به. وجاز هذا الحذف لأن خبر المبتدأ الثاني دالّ عليه إذ كان معناه كمعناه. والتقدير: نحن راضون وأنت راضٍ، وهذا يقوّي مذهب سيبويه في تقدير الحذف من الأول في قوله عزّ وجلّ: ﴿والله ورسولُه أحَقُّ أَنْ يُرْضُوه﴾[٢] لأن قوله: «راضٍ» لا يكون خبرًا البتَّة لنحن، ولا بدّ من تقدير حذف خبره ضرورة.

والبيت من قصيدة لقيس بن الخطيم.

* * *

١٥١٩ ـ (بِعُكاظَ يُعْشِي النـاظـر ين إذا هُمُ لَمحوا شُعاعَهْ)[٣]

[ص ١٠٩ س ٢٣]

استشهد به على أن الضمير من «لمحوا» جائز الحذف على قَوْلٍ. وأجاب بأن ذلك ضرورة[٢/ ١٤٣].

وفي التوضيح وشرحه: فإن تنازع اثنان وأعملنا الأول في المتنازع فيه على اختيار الكوفيّين أعملنا الأخير في ضميره مرفوعًا كان أو منصوبًا أو مجرورًا، نحو: قام وقعد أخواك، أو قام وضربتهما أخواك أو قام ومررت بهما أخواك.

وبعضهم كالسيرافيّ يجيز حذف غير المرفوع وهو المنصوب والمجرور لأنه فضلة وهو الذي يفهم من كلام التسهيل؛ كقوله: وهو الشّخص المسمّى بعاتكة بنت عبد المطلب: «بعكاظ يُعشي النّاظرين» الخ. فأعملت الأول وهو «يعشي» فرفعت «شعاعُه» وأعملت «لمحوا» في ضميره وحذفته. والتقدير: لمحوه.

وعُكاظ: بضم العين المهملة وتخفيف الكاف وبالظاء المشالة: موضع بقرب مكّة كان سوقًا في الجاهليّة.

و«يُعْشي»: مضارع أعشى بالعين المهملة وقيل بالمعجمة، وشعاعُه بالشين المعجمة: ضوؤه. والضمير المضاف إليه للسّلاح فيما قبله اهـ.

---

(١) شرح الأعلم ١/ ٣٨.

(٢) ٦٢/ التوبة: ٩.

(٣) البيت من مجزوء الكامل، وهو لعاتكة بنت عبد المطلب في شرح التصريح ١/ ٣٢٠، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٧٤٣، والمقاصد النحوية ٣/ ١١، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٥/ ٢٨٤، وأوضح المسالك ٢/ ١٩٩، وشرح الأشموني ١/ ٢٠٦، وشرح شذور الذهب ٥٤٤، وشرح ابن عقيل ٢٨٠، ومغني اللبيب ٢/ ٦١١، والمقرب ١/ ٢٥١.

وفي المعجم: وعكاظ اسم سوق من أسواق العرب في الجاهليّة. وكانت قبائل العرب تجتمع بعكاظ في كل سنة ويتفاخرون فيها، ويحضرها شعراؤهم، ويتناشدون ما أحدثوا من الشّعر ثم يتفرقون.

وفي التبريزي: الباء في «بعكاظ» متعلّقة بقولها في «مجمع». ويجوز أن يتعلق بـ «ملتمع»[1]، و«شعاعُهُ» يرتفع بيعشي. والضّمير في «منه» يجوز أن يعود إلى عكاظ؛ لكون الشعاع به. ويجوز أن يعود إلى القاع؛ لأن اللّمعان له.

والبيت من أبيات لعاتكة بنت عبد المطلب لا بأس بإيرادها ليعلم ما يتوقّف عليه معنى البيت الشاهد منها. وهي[2]:

سـائِـلْ بـنـا أقـوامَـنـا	وَلْـيَـكْـفِ مِـنْ شَـرٍّ سـمـاعُـهْ
قـيـسًـا ومـا جَـمَـعـوا لـنـا	فـي مَـجْـمَـعٍ بـاقٍ شـنَـاعُـهْ
فـيـه الـسَّـنَـوَّرُ والـقـنـا	والـكُـبـشُ مُـلْـتَـمِـعٌ قِـنـاعُـهْ[3]
بِـعُـكـاظ يـعْـشـي الـنـاظـر	يـن إذا هُـمُ لـمـحـوا شُـعـاعُـهْ
فـيـه قَـتَـلْـنـا مـالـكًـا	قَـسْـرًا وأَسْـلَـمَـه رعَـاعُـهْ
ومَـجَـدلاً غـادَرْنَـهُ	بِـالـقـاعِ تَـنْـهَـشُـهُ ضِـبـاعُـهْ

* * *

١٥٢٠ ـ (خالَفاني ولم أُخالِفْ خليـ ـليّ ولا خَيرَ في خِلافِ الخليلِ)[4]

[ص ١٠٩ س ٢٦]

استشهد به على إعمال الثّاني في المتنازع فيه، وإعمال الأول في ضميره، فالأول يطلب خليليّ فاعلاً، والثّاني يطلبه مفعولاً ففعل ما تقدم.

وهذه إحدى المسائل التي يتقدّم فيها الضّمير على مفسره، وقد ذكرت في أول الهمع.

ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

(١) في الأصل: «ملتمعًا».
(٢) شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٧٤٣.
(٣) السّنور: الدروع، أو جملة السلاح.
(٤) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في تذكرة النحاة ٣٥٩.

١٥٢١ - (جَفَوْني ولم أَجْفُ الأَخِلّاءَ إنّني) لِغَيْرِ جَميلٍ من خَليلي مُهْمِلُ[(١)]

ص ١٠٩ س ٢٧]

استشهد به على ما في البيت قبله. وتقدّم الكلام على هذا البيت في صحيفة ٤٥ من الجزء الأول.

* * *

١٥٢٢ - (هَوَيْنَنِي وهَوَيْتُ الخُرَّدَ العُرُبا)[(٢)]

[ص ١٠٩ س ٢٧]

استشهد به على ما في البيت قبله، ولم أعثر على قائل هذا البيت ولا تتمته والشاهد المعروف هو:

هوينني وهويت الغانيات إلى أن شبت فانصرفت عنهن آمالي[(٣)]

وهو أعني البيت الذي ذكرت من شواهد العيني.

قال: الاستشهاد فيه في قوله: «هوينني» و«هويت» حيث [٢/ ١٤٤] أعمل الثّاني: وأضمر في الأول. ولم ينسبه لقائله.

* * *

١٥٢٣ - (إذا كُنت تُرْضِيه ويُرْضِيك صاحِبٌ) جِهارًا فكُنْ في الغَيْبِ أَحْفَظَ لِلْوُدِّ[(٤)]

[ص ١١٠ س ٥]

استشهد به على جواز تقديم الضّمير المنصوب بأول المتنازعين ضرورة.

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ٧٧، ٥/ ٢٨٢، وأوضح المسالك ٢/ ٢٠٠، وتخليص الشواهد ٥١٥، وتذكرة النحاة ٣٥٩، وشرح الأشموني ١/ ١٧٩، ٢٠٤، وشرح التصريح ٢/ ٨٧٤، وشرح قطر الندى ١٩٧، ومغني اللبيب ٢/ ٤٨٩، والمقاصد النحوية ٣/ ١٤، وتقدم برقم ١١٨.

(٢) عجز البيت: (أزمان كنت منوطًا بي هوًى وصبا)، والبيت من البسيط، وهو بلا نسبة في تذكرة النحاة ٣٥٩.

(٣) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٥/ ٢٨٣، وتخليص الشواهد ٥١٥، وشرح الأشموني ١/ ٢٠٤، والمقاصد النحوية ٣/ ٣١.

(٤) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٥/ ٢٨١، وأوضح المسالك ٢/ ٢٠٣، وتخليص الشواهد ٥١٤، وشرح الأشموني ٣/ ٢٥، وشرح التصريح ١/ ٣٢٢، وشرح شذور الذهب ٥٤٣، وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٤٥، وشرح ابن عقيل ٢٧٩، ومغني اللبيب ١/ ٣٣٣، والمقاصد النحوية ٣/ ٢١.

وفي التّوضيح وشرحه: وإن كان العامل من غير بابي كان وظنّ، ولم يلبس وجب حذف المنصوب لفظًا ومحلاً، لأنه فضلةً مستغنًى عنه فلا حاجة لإضماره قبل الذّكر كضربت وضربني زيد، ومررت ومرّ بي زيد.

وقيل: يجوز إضماره. كقوله: «إذا كنت ترضيه» الخ فأعمل الثّاني وأضمر في الأول المفعول.

وهذا البيت ضرورة عند الجمهور. ولم يوجب في التّسهيل حذفه بل جعله أولى.

ولم أعثر على قائل هذا البيت وبعده:

والغِ أحادِيثَ الوُشاةِ فَقَلّما يُحاوِلُ واشٍ غَيْرَ هِجْرانِ ذي عَهْدِ

* * *

١٥٢٤ - (ما صابَ قَلْبِي وأَضْناه وتَيَّمَهُ إلاّ كواعِبُ مِنْ ذُهْلِ بنِ شَيْبانَا)[١]

[ص ١١٠ س ١٨]

استشهد به على أن الصّحيح أن ما في البيت من باب الحذف العام لدلالة القرائن.

وفي التصريح: ولا يقع التنازع في الاسم المرفوع الواقع بعد إلاّ على الصحيح، كقوله: «ما صاب قلبي» الخ، والمانع من كونه من التنازع أنه لو كان منه لزم إخلاء العامل الملغيّ من الإيجاب، ولزم في نحو ما قام وقعد إلا أنا إعادة ضمير غائب على حاضر. قاله المراديّ في شرح التسهيل على الحذف. وقال في شرحه: على تأويل ما قام أحد وقعد إلا أنا فحذف أحد لفظًا، واكتفى بقصده ودلالة المعنى ولا استثناء عليه.

وفي الصبّان[٢]: أن جعل هذه المثل في البيت من باب الحذف يلزم عليه حذف الفاعل.

قال: وأجيب بأنه سوّغ ذلك وجوده معنى باعتبار المذكور، وفيه ما فيه فتأمل.

ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

(١) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الجنى الداني ٢٨٧، وشرح التصريح ٣١٩/١.

(٢) حاشية الصبان ١٠٩/٢.

١٥٢٥ - (ما جادَ رأيًا ولا أجدى مُحاولةً إلا امرؤ لم يُضِع دُنيا ولا دِينا)[١]

[ص ١١٠ س ٢٩]

استشهد به على ما في البيت قبله، ويجري فيه ما جرى فيه.

«ما جاد» بمعنى: ما أصاب في رأيه. و«أجدى» بمعنى: أغنى. و«رأيًا»: مفعول به لجاد. وكذلك «محاولةً» مفعول به لأجدى، ومحاولة: هو المتنازع فيه، فإن أعملت فيه أحد الفعلين أعملت الثاني في ضميره. وتقدّم قول البصريين والكوفيين في اختيار الأول أو الثاني. ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

١٥٢٦ - فَلَوْ أنَّ ما أَسْعى لأَدْنى مَعِيشَةٍ (كَفاني ولَمْ أطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ المالِ)[٢]

[ص ١١٠ س ٢٤]

استشهد به على أنّ الأصح أن هذا البيت ليس من باب التنازع. ونقل القول بأنه من باب التنازع في الهمع أيضًا.

وفي كتاب سيبويه: ولا يكون الفعل بغير فاعل. وأما قول امرىء القيس:

«فلو أنّ ما أسعى» الخ. فإنما رفع لأنه لم يجعل القليل مطلوبًا، وإنما كان المطلوب عنده الملك، وجعل القليل كافيًا. ولو لم يُرد ذلك ونَصب فسد المعنى.

قال الأعلم[٣]: أراد كفاني قليلٌ من المال، ولم أطلب الملك. وعليه معنى الشعر. ولو أعمل الثاني ونصب به القليل فسد المعنى.

وصف بُعْد همّته. يقول: لو كان سعى في الدنيا لأدنى حظّ منها كفتني البلغة من العيش، ولم أتجشم ما أتجشم اهـ. وبعده بيت يتعلّق به وهو: [٢/ ١٤٥]

ولكنّما أَسْعَى لمجْدٍ مُؤَثَّلٍ وقد يُدْرِكُ المَجْدَ المُؤَثَّلَ أَمْثالي[٤]

---

(١) البيت من البسيط، ولم يرد في المصادر النحوية الأخرى.

(٢) البيت من الطويل، وهو لامرىء القيس من ديوانه ٣٩، والإنصاف ١/ ٨٤، وتذكرة النحاة ٣٣٩، وخزانة الأدب ١/ ٣٢٧، ٤٦٢، وشرح شذور الذهب ٢٩٦، وشرح شواهد المغني ١/ ٣٤٢، ٢/ ٦٤٢، وشرح قطر الندى ١٩٩، والكتاب ١/ ٧٩، والمقاصد النحوية ٣/ ٣٥، وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ٢٠١، ٣/ ٦٠٢، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٨٠، ومغني اللبيب ١/ ٢٥٦، والمقتضب ٤/ ٧٦، والمقرب ١/ ١٦١، وتقدم مع الشاهد برقم ٥٤٣.

(٣) شرح الأعلم ١/ ٤١.

(٤) البيت من الطويل، وهو لامرىء القيس في ديوانه ٣٩، وإصلاح المنطق ٢١، والإنصاف ١/ ٨٤، =

«المَجْد»: نيل الشرف والكَرم، أو لا يكون إلا بالآباء، أو كرم الآباء خاصّة. و«المؤثّل»: المستمرّ المثبت. يقال: قد تأثّل فلان بأرض كذا وكذا: أي ثبت فيها. وقال أبو عبيدة: مجد مؤثّل: قديم له أصل. والتأثّل: اتخاذ أصل مال. وهما من قصيدة لامرىء القيس.

* * *

١٥٢٧ - فأَيْنَ إلى أَيْنَ النَّجاةُ ببغلتي (أتاكَ أتاكَ اللاَّحِقُون) احْبِسِ احْبِسِ[(١)]

[ص ١١١ س ٦]

استشهد به على أن ابن مالك منع التنازع في التأكيد.

قال في التوضيح وشرحه: «فاللأَّحقون» فاعل «أتاك» الأول. و«أتاك» الثاني لمجرّد التّقوية فلا فاعل له، لأنه ليس من التنازع، ولو كان من التنازع لقال: أتاك أتوك على إعمال الأول، أو أتوك أتاك على إعمال الثاني وليس بمتعيّن لجواز أن يضمر مفردًا في المهمل منهما ويستتر كما حكى سيبويه: ضَرَبَني وضربْتُ قَوْمَكَ بالنصب. وقيل: المرفوع في البيتين فاعل بالعاملين، لأنهما بلفظ واحد ومعنى واحد، فكأنهما عامل واحد.

ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

١٥٢٨ - (فَهَيْهَاتَ هَيهاتَ العَقِيقُ وأَهْلُهُ) وهَيْهَاتُ خِلٌّ بِالعَقيقِ نِواصِلُهْ[(٢)]

[ص ١١١ س ٦]

= وجمهرة اللغة ١٢١، وخزانة الأدب ١/ ٣٢٧، ورصف المباني ٣١٩، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٨، وشرح شواهد الإيضاح ٩٢، وشرح شواهد المغني ١/ ٣٤٢، ٢/ ٦٤٢، ولسان العرب ١١/ ٩ (أثر)، وبلا نسبة في تذكرة النحاة ٣٤٠، ومغني اللبيب ١/ ٢٥٦، وتقدم برقم ٥٤٣.

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٧/ ٢٦٧، وأوضح المسالك ٢/ ١٩٤، وخزانة الأدب ٥/ ١٥٨، والخصائص ٣/ ١٠٣، ١٠٩، ٦/ ٤٤، وشرح الأشموني ١/ ٢٠١، وشرح ابن عقيل ٤٨٧، وشرح قطر الندى ٢٩٠، والمقاصد النحوية ٣/ ٩، وشرح الرضي ٢/ ٣٦٦، وسيعاد برقم ١٥٦٥.

(٢) البيت من الطويل، وهو لجرير في ديوانه ٩٦٥، والأشباه والنظائر ٨/ ١٣٣، والخصائص ٣/ ٤٢، وشرح التصريح ١/ ٣١٨، ٢/ ١٩٩، وشرح شواهد الإيضاح ١٤٣، وشرح المفصل ٤/ ٣٥، ولسان العرب ١٣/ ٥٥٣ (هيه)، والمقاصد النحوية ٣/ ٧، ٤/ ٣١١، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ١٩٣، ٤/ ٨٧، وسمط اللآلي ٣٦٩، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٠٠١، وشرح شذور الذهب ٥١٦، وشرح قطر الندى ٢٥٦، والمقرب ١/ ١٣٤.

استشهد به على ما في البيت قبله.

وفي التّوضيح وشرحه: وعلم من اشتراط كون المعمول مطلوبًا لكل من العاملين من حيث المعنى أن التنازع لا يقع في نحو قول جرير:

فهيهات هيهات العقيقُ ومَن به

الــــخ.

خلافًا للفارسيّ وللجرجانيّ، لأن الطالب للمعمول وهو «العقيق» إنما هو «هيهات» الأول، وأمّا «هيهات» الثاني فلم يؤت به للإسناد إلى العقيق بل لمجرّد التّقوية والتوكيد لهيهات الأول فلا فاعل له أصلاً، ولهذا قال الشاعر: «فأين إلى أين» الخ، فاللاّحقون فاعل أتاك الأول الخ ما تقدم.

* * *

١٥٢٩ ـ (أرواحٌ مُــــوَدِّعٌ أم بــــكُــــورُ أنت فانظر لأيّ ذاك تَصِيرُ)[1]

[ص ١١١ س ١٤]

استشهد به على أنّ السّيرافيّ أجاز التنازع في المصدرين كالمثال في البيت، فرواح وبكور تنازعا عند السّيرافيّ في (أنت).

وفي شرح التسهيل لأبي حيّان في مبحث عمل المصدر المتبوع، ولذلك ردّ أبو عليّ الفارسيّ على أبي سعيد السّيرافِيّ ما أجازه في قوله:

أَرَوَاحٌ مُــــوَدِّع أم بُــــكُــــورُ

الخ. مِن أنّ «أنت» مرفوعٌ على الفاعليّة بالمصدر. قال: لأنّ المصدر المنحلّ لأن والفعل لا يوصف.

قال: لأنه عند النّحويين بمنزلة المضمر، فكما أن المضمر لا يوصف فكذلك هذا. وزاد الأستاذ أبو عليّ أن قال: إذا ارتفع «أنت» على الفاعليّة بقي المبتدأ الذي هو المصدر بلا خبر.

وأقول: هذا لا يلزم لأنه نظير: أقائم الزيدان فالفاعل يسدّ مسدّ الخبر.

---

(١) البيت من الخفيف، وهو لعدي بن زيد في ديوانه ٨٤، والأغاني ٢/ ١٢٦، والجنى الداني ٧١، والرد على النحاة ١٠٦، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤١٤، ٤١٥، وشرح شواهد المغني ١/ ٤٦٩، والشعر والشعراء ١/ ٢٣١، والكتاب ١/ ١٤٠، ولسان العرب ١٣/ ٤٢١ (منن)، وبلا نسبة في تذكرة النحاة ٣٦٢، وخزانة الأدب ١/ ٣١٥، والخصائص ١/ ١٣٢، ومغني اللبيب ١/ ١٦٦، وتقدم برقم ٣٤٤.

وقال: سَمِيّنا الأستاذ أبو الحسن الأبذي[(١)]: يمتنع أن يكون «أنت» مرفوعًا على الفاعليّة بالمصدر، لأنك لا تقول: ضَرْبًا أنت من حيث إن الفاعل شديد الاتّصال. والضّمير يمكن اتّصاله فتقول: زيد أحسن، فيلزم اتّصاله لا فصله، كما فعلت العرب في الفعل في «ضربت زيدًا»، لأن التّنوين يقطع الاسم عما بعده، فيجب امتناعه.

وقد خرّج رفع «أنت» على وجوه:

أحدها: أنه فاعل بفعل محذوف يفسّره «فانظر»، أو مبتدأ محذوف الخبر أي أنت الهالك، أو خبر محذوف المبتدأ أي الهالك أنت، وهذه الأوجه لسيبويه.

وأجاز السيرافيّ والأعلم أن يكون: «أنت» مبتدأ وخبره «رواح» إمّا على المبالغة نحو: زيد رضي، أو الحذف أي: أنت ذو رواح.

وتقدم الاستشهاد في هذا البيت في صحيفة ٧٩ من الجزء الأول. [١٤٦/٢].

* * *

١٥٣٠ ـ قضى كُلُّ ذي دَيْنٍ فَوَفَّى غَرِيمَهُ (وَعَزَّةُ مَمْطولٌ مُعَنًّى غَريمُها)[(٢)]

[ص ١١١ س ٢٢]

استشهد به على أن لا تنازع في السببي المرفوع. وبيّن في الأصل علّته وتكلّم على مفهومه وهو السببيّ المنصوب.

وفي التّسهيل وشرحه للدمامينيّ فيما يقع فيه التّنازع غير السببي مرفوع.

قال المصنّف في شرحه: نبّهت بذلك على أن نحو: زيد منطلق مسرع أخوه لا يجوز فيه التنازع، لأنك لو قصدت فيه التّنازع لأسندت أحد العاملين إلى السببي وهو الأخ، وأسندت الآخر إلى ضميره، فيلزم عدم ارتباطه بالمبتدأ، لأنه لم يرفع ضميره ولا ما التبس بضميره ولا سبيل إلى إجازة ذلك. فإن سمع مثله حمل على أنّ المتأخر مبتدأ

---

(١) هو علي بن محمد بن عبد الرحيم الخشني الأبذي، أبو الحسن، توفي ٦٨٠هـ. انظر بغية الوعاة ١٩٩/٢.

(٢) البيت من الطويل، وهو لكُثَيِّر عزة في ديوانه ١٤٣، وخزانة الأدب ٢٢٣/٥، وشرح التصريح ٣١٨/١، وشرح شواهد الإيضاح ٩٠، وشرح المفصل ٨/١، والمقاصد النحوية ٣/٣، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢٨٢/٥، ٢٥٥/٧، والإنصاف ٩٠/١، وأوضح المسالك ١٩٥/٢، وشرح الأشموني ٢٠٣/١، وشرح شذور الذهب ٥٤١، ولسان العرب ٣٣٤/١٤ (ركا)، ومغني اللبيب ٤١٧/٢.

مخبر عنه بالعاملين المتقدّمين عليه. وفي كلّ واحد منهما ضمير مرفوع، وهما وما بعدهما خبر عن الأول. ومنه قول كثير:

قـــضـــى كُـــلّ ذي دَيْـــنٍ

الـــخ.

أراد وعزّة غريمها معنًى. وفي تقييد السببي بمرفوع تنبيه على أن السببيّ غير المرفوع لا يمتنع من التنازع فيه كقولك: زيد أكرم وأفضل أخاه، هذا كلامه يعني ابن مالك.

قال: قلت: وهو مشكل من وجوه:

الأول: أنّا لا نسلّم أنه لم يرفع ما التبس بضميره وذلك لأنه رفع الضمير العائد إلى الآخر الذي هو مضاف إلى ضمير زيد فيكون رافعًا لما التبس بضميره، فيرتبط بالمبتدأ. ولو كان الضّمير راجعًا إلى الأخ المجرّد عن الإضافة لزم عدم الارتباط لكن ليس كذلك.

الثّاني، أنّ هذا معارض لما قاله في باب المبتدأ: إن الجملة إذا قام بعضها مقام مضاف إلى العائد استغنت عن العائد. ومثّله بقوله تعالى: ﴿والّذين يُتَوَفَّوْنَ منكم ويَذَرُون أزواجًا يَتَرَبَّصْنَ﴾[1] جاعلاً الذين مبتدأ، ويتربّصن خبرًا، والأصل: يتربّصن أزواجهم، ثم جيء بالضّمير مكان الأزواج لتقدّم ذكرهن، فامتنع ذكر الضّمير، لأن النون لا تضاف لكونها ضميرًا، وحصل الرّبط بالضمير القائم مقام الظّاهر المضاف إلى الضمير العائد، فهلاّ قال بذلك هنا لا سيّما وقد قالت العرب: زيد قائم أبواه لا قاعدان، فجعلوه ضمير المرتبط مرتبطًا.

الثالث: أن الذي يمتنع على تسليم ما قاله هو نحو: زيد قائم وقاعد أبوه.

فأما زيد يقوم فيقعد أبواه فلا، إذ العطف بالفاء يربط فكيف أطلق القول؟

الرابع: أنّ قوله: فإن سمع مثله حمل على المبتدأ مخبر عنه بالعاملين المتقدّمَيْن؛ فيه نظر، لأنه أراد بالعاملين المتقدّمين العامل فيه، فلم يصحّ قوله: إنّ المتأخر مبتدأ، لأن المبتدأ مجرّد عن العامل اللفظي فكيف يكون مبتدأ مع كونه معمولاً لعامل لفظي غير زائد.

وإن أراد العاملين في ضميره لم يكن المتأخر مخبرًا عنه بالعاملين بل المجموع الحاصل من العاملين والضمير الذي هو معموله.

---

(١) ٢٣٤/ البقرة: ٢.

الخامس: أنّ قوله: إنّ تقييد السببي بالمرفوع تنبيهٌ على أن السببيّ غير المرفوع لا يمتنع من التنازع فيه يُشْكل بأن السببي المنصوب كذلك في نحو: زيدًا ضرب وأكرم أخاه، لأنك إذا أعملت الأول تقدّر الإضمار في الثاني ولا رابط له، لأن الفعلين مسندان للمتكلّم لا لزيد، نَعَمْ يجوز إعمال الثّاني فيحتاج الأول لمنصوب فضلة فتحذفه ولا تضمره، والمحذوف يجوز كونه كلمة أو كلمتين بخلاف المضمر، وعلى هذا فهلاّ نبّه على أن التنازع هنا ممتنع إن أعملت الأول للزوم المحذور الذي ذكره. وفيه نظر. انتهى.

ولهذا البيت حكايتان ظريفتان[1]:

إحداهما أن (كثيرًا) كان له غلامٌ عَطّار وكان ربما باع نساء العرب بالنسيئة، فباع لعزّة شيئًا من العطر، فمطلته أيّامًا ثم حضرت إليه فاستقضاها ماله عليها، وأنشد البيت متمثّلاً، وكان لا يعرف أنها هي عزّة صاحبة مولاه، فقلن له: أتعرف مَن غريمتك؟ فقال: لا، فقلن: هي صاحبة كثير، فقال: أُشهِدُكُنَّ أنها في حلّ مما عندها. فلمّا وصل كثيرًا الخبر قال لمن حضر: وأنا أشهدكم أنّه حُرٌّ، وما عنده له. وقال في ذلك: [٢/١٤٧]

سيهلَكُ في الدّنيا شفيقٌ عليكم ... إذا غاله مِن حادثِ الدّهر غائلُه[2]

يَوَدُّ بِأَنْ يُمسي سقيمًا لَعَلَّها ... إذا سَمعَتْ عَنه بشَكْوى تُراسلُه

ويَرْتاح للمَعْروفِ في طَلَبِ العُلى ... لِتَحْمدَ يومًا عِندَ عَزَّ شمائلُه

وساق العيني هذه القصة على غير وجهها، لأنه قال: إنّ سبب قول كثيّر للقصيدة أنه لمّا بلغته القصّة قالها، وكيف ذلك والعبد تمثّل بالبيت قبل تحليل عزّة مِمّا في ذمّتها، بل سبب تحليل العبد لها أنه لما تمثّل بالبيت قلن له: إنها هي عزّة، وهذا دليل على أن البيت نظم قبل عِتْقه.

والصحيح: أن القصيدة التي منها البيت قالها كثيّر قبل قصة العبد مع عزة، فلذلك تمثّل به العبد، ثم ذكر العينيّ أنه قال لمن حضر: إنه حُرّ لوجه الله.

وفي الأبيات التي سقت أنه فعل ذلك للذكر الحسن عند عَزّة.

---

(١) انظر الحكايتين في تزيين الأسواق ٧٦ «طبعة دار الهلال»، وعيون الأخبار ٤/ ٩٢، ومصارع العشاق ٢/ ٨٤، والأغاني ٩/ ٢٤ ـ ٢٧، والخزانة ٥/ ٢٢٣، ونهاية الأرب ٣/ ٧٨، وزهر الآداب ٢٩١، ووفيات الأعيان ٣/ ٢٦٣.

(٢) ديوان كُثيّر عزة ٤٢٠.

القصّة الثانية، أن عزّة دخلت على سكينة بنت سيدنا الحسين فقالت لها: ما الذي مطلت به كثيرًا؟ فقالت: وعدته قُبْلة فتحرّجت منها، فقالت: نجزيها وعليّ إثمها، ويقال: إنها أعتقت جملة من العبيد ليكفّر الله عنها بها هذه الكلمة.

وقيل: إن الذي قال ذلك لعزة أُم البنين بنت عبد العزيز بن مروان.

* * *

[الاشتغـال]

١٥٣١ ـ (فإِنْ أَنتَ لم يَنفَعْكَ عِلْمُك فَانْتَسِبْ)   لَعلّك تَهْديك القرونُ الأوائلُ(١)

[ص ١١٤ س ١٧]

استشهد به على أن فعل الاشتغال إذا كان له مطاوع جاز أن يضمر.

وتقدّم بسط الكلام عليه في صحيفة ٤٠ من الجزء الأول.

* * *

(١) البيت من الطويل، وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه ٢٥٥، وخزانة الأدب ٣/ ٢٤، وشرح الأشموني ١/ ١٨٨، وشرح التصريح ١/ ١٠٥، وشرح شواهد المغني ١/ ١٥١، والمعاني الكبير ١٢١١، والمقاصد النحوية ١/ ٨، ٢٩١، وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ١٨٨، وشرح التصريح ١/ ١٠٥، وتقدم برقم ١٥٩.

[التوابع وعوارض التركيب]

(وَيْـلٌ لَـهُ وَيْـلٌ طـويـلُ)[1]

[ص ١١٥ س ١٦]

استشهد به على تقديم التأكيد اللفظيّ على النّعت، «فويل» الثاني تأكيد للأول، وطويل صفة لويل الأول. وبين في الأصل كيفية ترتيب التوابع كلها إذا اجتمعت. وقد نظمها بعضهم فقال:

إنَّ التّوابِعَ إنْ جاءَتْ بِأَجْمَعِها ورُمْتَ تحوي مِنَ التَّرْتيبِ ما نُقِلا

فانْعتْ وَبَيِّنْ وأَكِّدْ وابدِلَنْ وجِيء بالعَطْفِ بالحَرْفِ تحوي العِلْمَ والعَمَلا

ومثال اجتماعها: جاء زيد العاقل أبو بكر نفسه أخوك وعمرو.

وأجاز بعضهم تقديم التّوكيد على الصفة. ولم أعثر على قائل هذا الشاهد ولا تتمّته.

* * *

١٥٣٢ ـ (قُلْتُ لِقومٍ في الكَنيفِ تَرَوَّحُوا عَشِيَّةَ بِتْنا عِنْدَ ماوانَ رُزَّحِ)[2]

[ص ١١٦ س ٩]

استشهد به على شذوذ فصل النعت من منعوته بأجنبيّ، فرزّح صفة لقوم، وفصل بينهما بأجنبيّ.

---

(١) الشطر من مجزوء الكامل، وهو شاهد نثري من شواهد سيبويه في الكتاب ١/ ٣٣٢.

(٢) البيت من الطويل، وهو لعروة بن الورد في ديوانه ٣٩، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٤٦٤.

قال التّبريزيّ: تقدير البيت: قلت لقوم رُزّح عشية بتنا عند «ماوان» في الكنيفِ: تروّحوا. يقال: رزح البعير رُزُوحًا: إذا أعيا، وإبلٌ رَزْحى، وقوم رِزاح، أي مهازيل ساقطون. والكنيف: الحظيرة من الشّجر. اهـ.

و«ماوان»: قرية في أودية العلاة من أرض اليمامة.

والبيت أول أبيات أربعة لعروة بن الورد العبسيّ المعروف بعروة الصعاليك.

* * *

النّــعــت

١٥٣٣ ـ لابْنِ اللَّعِينِ الّذي يُخبا الدُّخانُ لَهُ (وَلِلْمُغَنّي رَسُولِ الزُّورِ قَوّادِي)[١]

[ص ١١٧ س ٣]

استشهد به على جواز نعت المعرفة بالنّكرة من غير قيد كَوْن الوصف خاصًّا بها، فقوّاد صفة للمغني. كما في الأصل.

وذكر أبو حيّان في شرح التسهيل: أن أبا جعفر بن الزّبير قال: إن «قوادًا» بدل من المُغنّي.

«ابن اللّعين» يعني به ابن صائد النّجاري. و«يخبأ الدّخان له»: إشارة إلى ما في الصّحيح من أن رسول الله ﷺ لما جاءه وكان في النّخل خبأ له سورة الدخان، فقال: الدّخ، فقال له النبيّ ﷺ: «اخسأ فلن تعدو طَوْرك أو قَدْرك». هذا معناه.

و«المغنّي» يعني به «معبدًا»[٢] المشهور.

وهذا البيت من أبيات رواها المبرّد في «الكامل»[٣] مع قصة لا يتمّ معناها إلا بها.

وملخصها: أنّ الأحوص ومَعْبدًا المغنّي ذهبا إلى امرأةٍ يقال لها عقيلة ليتحدّثا إليها، فألفيا على بابها معاذًا الأنصاري، ثم الزّرقي، وابن صائد النّجاري، فاستأذنوا عليها

---

(١) البيت من البسيط، وهو للأحوص الأنصاري في ديوانه ١١٢.

(٢) هو: معبد بن وهب، أبو عباد المدني، نابغة الغناء العربي في العصر الأموي، كان أديبًا فصيحًا، توفي ١٢٦هـ. الأعلام ٨/١٧٧.

(٣) الكامل ٨١٧ ـ ٨١٨.

جميعًا، فأذنت لهم إلا الأحوص، فإنها قالت: نحن غضاب على الأحوص، فانصرف الأحوص وهو يلوم أصحابه على استبدادهم فقال:

ضَنَّتْ عَقيلَةُ لما جِئْتُ بالزّادِ — وآثَرَتْ حاجةَ الثّاوي على الغادي

فقلْتُ واللّهِ لولا أَنْ تَقولَ لَهُ — قَدْ باحَ بالسِّرِّ عُوّادي وحُسّادي

قُلْنا لِمَنْزِلِها حُيِّيتَ مِنْ طَلَلٍ — ولِلْعَقيقِ ألا حُيِّيتَ مِنْ وادي

إِنّي جَعَلْتُ نَصيبي مِنْ مَوَدَّتِها — لِمَعْبَدٍ ومَعاذ وابن صيّاد

لابنِ اللّعين الّذي يخبأ الدخان — له وللمغني رسول الزُّور قوّادي

أما مُعاذٌ فإني لست ذاكره — كذاك أجداده كانوا لأجدادي

وكان معاذ جَلْدًا، فخاف الأحوص أن يضربه، فلذلك استثناه.

* * *

١٥٣٤ ـ فَبِتُّ كأنّي ساوَرَتْني ضَئيلَةٌ — مِن الرُّقشِ (في أنيابها السُّمُّ ناقِعُ)[1]

[ص ١١٧ س ٥]

استشهد به على جواز نعت المعرفة بالنّكرة إذا كان الوصف خاصًا بالموصوف، فإن «ناقعًا» خاص بالسّم.

وأوّله أبو جعفر بن الزّبير بأنّ «ناقعًا» خبر ثانٍ للسّمّ وأن المجرور خبره، وتقدّم عليه ليسوّغ الابتدائية به.

والبيت من شواهد سيبويه. قال الأعلم: الشاهد في رفع الأول ناقع خبرًا عن السّم على إلغاء المجرور. ولو نصب على الحال والاعتماد في الخبر على المجرور لجاز وصف خوفه للنّعمان بن المنذر وأنه يبيت هيبة له مبيت السّليم.

و«المساورة»: المواثبة. والأفعى لا تلدغ إلا وَثْبًا. و«الضئيلة»: الدّقيقة من الكِبَر وهو أشد لسمّها. و«الرّقش»: المنقّطة بسواد. و«الناقع»: الخالص. ويقال: هو الثابت. والمستنقع من الماء: ما ثبت في القرارة من الأرض.

والبيت من قصيدة للنّابغة الذّبياني يتذلّل فيها للنّعمان المذكور ليَرْضى عنه.

* * *

(١) البيت من الطويل، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ٣٣، وخزانة الأدب ٢/ ٤٥٧، والحيوان ٤/ ٢٤٨، وسمط اللآلي ٤٨٩، وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٠٢، والكتاب ٢/ ٨٩، ولسان العرب ٤/ ٥٠٧ (طور)، ٥/ ٢٠٢ (نذر)، ٨/ ٣٦٠ (نقع)، ومغني اللبيب ٢/ ٥٧٠، والمقاصد النحوية ٤/ ٧٣، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٣٩٤.

٥٣٥ - بِتْنَا بِحَسَّانَ ومِعْزَاهُ يَئِطْ ما زِلْتُ أَسْعى بَيْنَهُمْ وأَلْتَبِطْ[1]
حتَّى إذا جَنَّ الظَّلَامُ واختَلَطْ (جاؤوا بمذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطْ)

[ص ١١٧ س ١٠]

استشهد به على أنه إن وردت جملة طلبيّة بمعنى النعت تؤول بأنها نعت لمحذوف كالمثال في البيت فالتقدير: مقول فيه: هل رأيت الذئب قط؟

والبيت من شواهد الرّضِيّ. قال البغدادي: على أن قوله: هل رأيت وقعت صفة مذق بتقدير القول، يعني أن الجملة التي تقع صفة شرطها أن تكون خبرية لأنها في المعنى كالخبر [٢/١٤٩] عن الموصوف، فجملة هل رأيت الخ ظاهرها أنها وقعت صفة لمذق مع أنها استفهاميّة، والاستفهام قسم من الإنشاء.

فأجاب بأن التحقيق أنها معمولة للصّفة المحذوفة أي مذق مقول فيه: هل رأيت: أو يقول فيه مَن رآه هذا القول ونحوه.

وروي: «جاؤوا بضَيْحٍ هل رأيت الذئب قطّ؟».

وقال الدينوري: نزل هذا الشاعر بقوم فَقَرَوْهُ ضياحًا، وهو اللّبن الذي قد أكثر عليه الماء.

وقال ابن جنّي[2]: قوله: هل رأيت الخ جملة استفهاميّة إلاّ أنّها في موضع وصف الضيح حملاً على معناها دون لفظها، لأنّ الصفةَ ضربٌ من الخبر فكأنّه قال: بضيح يشبه لون الذئب.

و«الضّيح»: هو اللبن المخلوط بالماء؛ فهو يضرب إلى الخُضْرة والطُّلْسة، «حسّان»: اسم رجل. و«معْزاه»: اسم جمع عنز. وقيل: هو جمع لها. و«يئط»: يصوّت جوفه. والمراد به حسان على هذا. وروي: «تئط»، وهو خبر معزاه. والمراد: معزاه.

---

(١) الرجز للعجاج في ملحق ديوانه ٢/٣٠٤، وخزانة الأدب ٢/١٠٩ وشرح التصريح ٢/١١٢، والمقاصد النحوية ٤/٦١، وبلا نسبة في الإنصاف ١/١١٥، وأوضح المسالك ٣/٣١٠، وخزانة الأدب ٣/٣٠، ٥/٢٤، ٤٦٨، ٦/١٣٨، وشرح الأشموني ٢/٤٩٩، وشرح ابن عقيل ٤٧٧، وشرح عمدة الحافظ ٥٤١، وشرح المفصل ٣/٥٢، ٥٣، ولسان العرب ٤/٢٤٨ (خضر)، ١٠/ ٣٤٠ (مذق)، والمحتسب ٢/١٦٥، ومغني اللبيب ١/٢٤٦، ٢/٥٨٥، وتهذيب اللغة ٧/١٠٦، وتاج العروس ١١/٨٢ (خضر)، (مذق)، والمخصص ١٣/١٧٧، وأساس البلاغة (ضيح)، وشرح الرضي ١/٣٣٤، ٢/٢٥٦، ٣/١٠، ٦٢، ٢٢٥.

(٢) المحتسب ٢/١٦٥.

و«ألتبط»: أعدو، يعني أنه ما زال يدور بين حيّهم. وروي: «وأَخْتَبِطْ» أي: أسأل معروفهم من غير وسيلة.

وهذا الرجز قيل: إنه للعجّاج. وقيل: لغيره.

* * *

(وَجَدْتُ النَّاسَ أَخْبِرْ تَقْلُهْ)[1]

[ص ١١٧ س ١١]

استشهد به على ما في البيت قبله، وهو أنّ خبر «تَقْلُهْ» صفة للناس؛ مع أنّها جملة طلبيّة وهي مؤولة بـ«مقولا فيهم أخبر تَقْلُهْ».

وظاهره أنه شعر وليس كذلك إنما هو مثل. وفي الميداني: ويجوز «وجدت الناسُ» بالرفع على وجه الحكاية للجملة كقول ذي الرمّة:

سَمِعْتُ النّاسَ يَنْتَجِعونَ غَيْثًا ... فَقُلْتُ لِصَيْدَحَ انْتَجِعي بلالا[2]

أي: سمعت هذا القول.

ومن نَصب «النّاس» نصبه بالأمر، أي أَخْبِر النّاس تَقْلُ. وجعل وجدت بمعنى: عرفت هذا المثل.

والهاء في «تَقْلُه» للسكت بعد حذف العائد أعني أن أصله: أخبر الناس تقلهم، ثم حذف الهاء والميم، ثم أدخل هاء الوقف، وتكون الجملة في موضع النصب بوجدت أي وجدت الأمر كذلك.

قال أبو عبيدة: جاءنا الحديث عن أبي الدّرداء الأنصاري رضي الله عنه. قال: أخرج الكلام على لفظ الأمر ومعناه الخبر، يريد: أنك إذا خبرتهم قليتهم. يضرب في ذم النّاس وسوء معاشرتهم.

* * *

(١) هذا الشاهد ليس شعرًا، بل من الأمثال في مجمع الأمثال ٢/ ٣٦٣، وفصل المقال ٣٩١، وأمثال ابن سلام ٢٧٦، والمستقصى ١/ ٩٣، وجمهرة الأمثال ١/ ١٠٥.

(٢) البيت من الوافر، وهو لذي الرمة في ديوانه ١٥٣٥، وجمهرة اللغة ٥٠٣، وخزانة الأدب ٩/ ١٦٧، ١٦٨، وسر صناعة الإعراب ١/ ٢٣٢، وشرح التصريح ٢/ ٢٨٢، ولسان العرب ٢/ ٥٠٩، ٨/ ٣٤٧، والمقتضب ٤/ ١٠، ونوادر أبي زيد ٣٢، وبلا نسبة في أسرار العربية ٣٩٠، وخزانة الأدب ٩/ ٢٧٨، ٣٩٣، وشرح الأشموني ٣/ ٦٤٤.

١٥٣٦ - قَدْ أَصْبَحَتْ بِقَرْقَرى كَوانِسا (فلاَ تَلُمْهُ أَنْ يَنامَ البائِسا)[١]

[ص ١١٧ س ١٨]

استشهد به على أنّ الكسائي جوّز نعت ضمير الغائب إذا دلّ على مدح أو ذمّ أو ترحّم. والبيت مثال للأخير.

وتقدّم الكلام على هذا البيت مستوفى في صحيفة ٤٥ من الجزء الأول.

* * *

١٥٣٧ - ظَلَلْنا بمسْتَنِّ الحَرُورِ كأنّنَا (لَدَى فَرَسٍ مُسْتَقْبِلِ الرّيحِ صائِمِ)[٢]

[ص ١١٨ س ١٧]

استشهد به على وصف الصّفة، فصائم صفة لمستقبِل، وهو وصف.

والبيت من شواهد سيبويه. قال الأعلم[٣]: الشاهد فيه جرى «مستقبل الرّيح» نعتًا، لأنه منفصل في التقدير فكأنه قال: لدى فرس مُسْتقبِل الريح صائم.

وصف خيمة أقامها له ولأصحابه يستظلّون بها من حرّ الشمس، ولها فُرَجٌ يخلص لهم الحرور منها، فشبّهها بفرس قائم يستقبل الريح فتنفذه بين فروجه، وتأخذه من كل وجه.

و«مستنّ الحرور»: طريقه ومسلكه. و«الحرور»: شدّة الحرّ. و«الصائم»: الممسك عن المشي والرّعي.

والبيت من قصيدة لجرير يهجو [٢/ ١٥٠] بها الفرزدق.

* * *

١٥٣٨ - (لاَ يَبْعَدَنْ قومي الّذين هُمُ سُمُّ العُداةِ وآفةُ الجُزُرِ

النّازلين بكلِّ مُعْتَرَكٍ والطّيِّبُون معاقِدَ الأُزُرِ)[٤]

[ص ١١٩ س ٢٤، ٢٥]

---

(١) الرجز بلا نسبة في رصف المباني ٦٨٩، والكتاب ٢/ ٧٥، ومغني اللبيب ٢/ ٤٥٥، ٤٩٢، وتقدم برقم ١٨٢، وسيعاد برقم ١٥٧٩.

(٢) البيت من الطويل، وهو لجرير في ديوانه ٩٩٤، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٥٣٩، والكتاب ١/ ٤٢٥، ولسان العرب ٤/ ١٧٧ (حرر)، ١٣/ ٢٢٦ (سنن). وبلا نسبة في مجالس ثعلب ٧١.

(٣) شرح الأعلم ١/ ٢١١.

(٤) البيتان من الكامل، وهما للخرنق بنت هفّان في ديوانها ٤٣، والأشباه والنظائر ٦/ ٢٣١، وأمالي المرتضى ١/ ٢٠٥، والإنصاف ٢/ ٤٦٨، وأوضح المسالك ٣/ ٣١٤، والحماسة البصرية ١/ ٢٢٧، =

استشهد به على جواز الإتباع بعد القَطْع، فالنّازلينَ، بالنّصب صفة «لقومي»، وقَطَع بالنّصب، و«الطيبون» عطف على لفظ «قومي».

وفي شرح التسهيل لأبي حيّان عند قوله: وإن كثرت نعوتُ معلوم أو منزل منزلته، كقوله:

لا يَبْعَدن قومي الّذين هُمُ

البيتان.

هكذا قال المصنّف. وليس من قبيل ما نزّل منزلة المعلوم وهو مجهول، لأنَّ قومَ الخرنقِ معلومون، وهي أخت طرفة بن العبد، وهم بنو قيس، فهذا من قبيل المعلوم لا من قبيل ما نزّل منزلة المعلوم.

وضابط الإتباع والقطع أن تقول: المنعوت إن كان مجهولاً عند المخاطب والنّعت واحد فالإتباع في نعته، نحو: مررت برجل كريم وبزيد العاقل، إذا لم يكن زيد معلومًا عند المخاطب. إلا أن ينزّل المجهول منزلة المعلوم فيجوز الإتباع والقطع. انتهى الغرض منه.

وهذان البيتان أوردهما سيبويه في باب الصّفة المشبهة. قال الأعلم: الشاهد فيه نصب «معاقِد الأزر» بقولها: «الطيّبون» تشبيهًا بالمفعول به، لأنّه معرفة بإضافته إلى «الأزر»، فهو كقولك: الحسنُون أوجه الأخ.

وصفت قومها بالظّهور على العدوّ، ونحر الجُزْر للأضياف، والملازمة للحرب، والعفّة عن الفواحش، فجعلت قومها سُمًّا لأعدائهم يَقْضِي عليهم، وآفة للجزر لكثرة ما ينحرون منها.

و«المعترك»: موضع ازدحام النّاس في الحرب. ويقال: فلان طيّب معقد الإزار إذا كان عفيفًا لا يحلّه لفاحشة.

وهذا البيت هو المشار إليه بقول الكافية الذي تقدّم وهو:

والطّيبون انصِب به معاقِدا وسَيِّيءِ زِيٍّ رووه شاهِدا

= وخزانة الأدب ٥/٤١، ٤٢، ٤٤، وسمط اللآلي ٥٤٨، وشرح أبيات سيبويه ٢/١٦، وشرح التصريح ٢/١١٦، والكتاب ١/٢٠٢، ٢/٥٧، ٥٨، ٦٤، ولسان العرب ٥/٢١٤ (نضر)، والمحتسب ٢/١٩٨، والمقاصد النحوية ٣/٦٠٢، ٤/٧٢، وبلا نسبة في رصف المباني ٤١٦، وشرح الأشموني.

يشير إلى قوله:

ولا سَيِّىء زِيّ إذا ما تَلَبَّسوا إلى حاجة يومًا مُخَيّسة بُزّلا[1]

وهو لعمرو بن شأسٍ كما تقدّم في صحيفة ٦٤.

وخِرنق المذكورة: أخت طرفة لأمه، واسم أبيها: هفّان البكريّ، ثم اليشكرِيّ.

* * *

١٥٣٩ - (يا وَيحَ زَيَابَة للحارِثِ الصَّا بِحِ فالغانِمِ فالآيِبِ)[2]

[ص ١١٩ س ٣٢]

استشهد به على جواز تعاطف الصّفات بالفاء. وصواب عبارته: النّعوت.

وفي شرح الشّواهد الكبرى للبغداديّ أن عطف الصّفات يجوز بالواو إن قُصِد الجمع وبالفاء إن قصد التّعقيب.

وقال الخطيب التّبريزيّ في شرح الحماسة: لما كانت هذه الصّفات متراخية حَسُن إدخال فاء العطف، لأن الصابح قبل الغانم، والغانم أمام الآيب.

ويقبح أن تدخل الفاء إذا كانت الصّفات مجتمعة في الموصوف فلا يحسن أن يقال: عجبت من فلانٍ الأزرقِ العين فالأشم الأنف، فالشّديد الساعد إلا على وجه يبعد، لأن زرقة العين وشمم الأنف، وشدة الساعد قد اجتمعن في الموصوف. انتهى.

«زيّابة»[3]: أُم الشاعر صاحب البيت الشاهد. و«الحارث»: هو الحارث بن همّام بن مُرّة بن ذهل بن شيبان.

والبيت من أبيات ثلاثة لابن زيابة المذكور، واسمه: سلمة بن ذهل[4]، وقيل:

---

(١) البيت من الطويل، وهو لعمرو بن شأس في شرح أبيات سيبويه ١/ ٧٩، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٣٥، والكتاب ١/ ١٩٧، والمقاصد النحوية ٣/ ٥٩٦، وبلا نسبة في المنصف ٢/ ١٠٣، وتقدم البيت مع الشاهد ١٢٤٩.

(٢) البيت من السريع، وهو لابن زيابة في خزانة الأدب ٥/ ١٠٧، وسمط اللآلي ٥٠٤، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٤٧، وشرح شواهد المغني ٤٦٥، ومعجم الشعراء ١٥، وبلا نسبة في الجنى الداني ٦٥، وخزانة الأدب ١١/ ٥، ومغني اللبيب ١٦٣.

(٣) في نوادر المخطوطات ٢/ ٣٢٠: (هي زيابة بنت شيبان بن ذُهْل بن ثعلبة).

(٤) في نوادر المخطوطات ٢/ ٣٢٠: (سلمة بن مالك بن ذُهْل بن تيم الله)، وفي السمط ٥٠٤: (هو الحارث بن همام أحد بني تيم اللات بن ثعلبة)، وفي معجم الشعراء ١٥ (عمرو بن الحارث بن همام).

اسمه عمرو بن لأي، وقيل: اسمه عمرو بن الحارث، وهو من بني تيم اللاّت بن ثعلبة وبعد البيت: [٢/ ١٥١].

والـلّـهِ لـو لاقـيـتـنـي خَـالِـيًـا لآب سَـيـفـانـا مـع الـغـالـب
أنـا ابـن زيـابـة إن تـدعُـنـي آتـك والظّنُّ عـلـى الـكـاذبِ

وهي جواب لبيتين قالهما الحارث بن همام في ابنِ زيّابة، وهما[1]:

أيـا ابـنَ زيّـابَـةَ إنْ تـلـقَـنِـي لا تَـلْـقَـنِي في النَّعم الـعـازبِ
وتـلـقـنـي يـشـتـدّ بـي أجـرُدُ مُـسـتـقـدِم الـبـركـة كـالـرّاكِـبِ

* * *

١٥٤٠ ـ ولَـسْـتُ مُـقِـرًّا لِـلـرِّجـالِ ظُـلامَـةً (أبي ذَاك عَمّي الأكرمانِ وخالِيا)[2]

[ص ١٢٠ س ١٥]

استشهد به على جواز تقديم نعت المثنى أو المجموع إذا تقدّم عليه أحد متبوعيه كالمثال في البيت، فالأصل: عمّي وخالي الأكرمان.

والبيت من شواهد الأشموني والعينيّ على هذه المسألة. قال العيني: الاستشهاد فيه حيث قدم الصّفة على أحد الموصوفين، فإنّ قولَه: «الأكرمان» صفة لقوله: «عمي وخاليا»؛ وقد تقدّمت على قوله: «وخاليا»، وذلك نحو قولك: قام زيد العاقلان وعمرو.

ومنع ذلك جمهور النُّحاة.

ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

١٥٤١ ـ (ومـا الـدَّهـرُ إلاّ تـارَتـانِ فَـمِـنْـهُـمـا أَموتُ وأُخرى أَبْتَغي العَيْشَ أَكْدَحُ)[3]

[ص ١٢٠ س ٢٣]

---

(١) معجم الشعراء ١٥، والخزانة ٥/ ١٠٧.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني ٣٩٢، ومغني اللبيب ٢/ ٦١٧، والمقاصد النحوية ٤/ ٧٣.

(٣) البيت من الطويل، وهو لتميم بن مقبل في ديوانه ٢٤، وحماسة البحتري ١٢٣، والحيوان ٣/ ٤٨، وخزانة الأدب ٥/ ٥٥، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١١٤، وشرح شواهد الإيضاح ٦٣٤، والكتاب ٢/ ٣٤٦، ولسان العرب ٢/ ٥٦٩ (كدح)، وللعجير السلولي في سمط اللآلي ٢٠٥، وبلا نسبة في خزانة الأدب ١٠/ ١٧٥، وشرح عمدة الحافظ ٥٤٧، ولسان العرب ٤/ ٩٧ (تور)، والمحتسب ١/ ٢١٢، والمقتضب ٢/ ١٣٨.

استشهد به على جواز حذف المنعوت، وإقامة النعت مقامه. والمنعوت في هذه الحالة بعض اسم تقدّم مجروره بِمن لدلالة التّبعيض عليه.

والبيت من شواهد سيبويه على هذه المسألة. قال الأعلم[1]: الشاهد فيه حذف الاسم لدلالة الصّفة عليه. والتقدير: فمنهما تارة أموت فيها.

ومعنى أكدح: أسعى وأجهد في طلب الرزق.

ونقل عبد القادر البغداديّ عن الزجّاج أنه قال: إن المعنى منهما تارة أموت فيها، فحذف تارةً وأقام الجملة التي هي صفتها نائبة عنها، فصار: «أموت فيها»، ثم حذف حرف الجرّ فصار التقدير «أموتها»، ثم حذف الضمير فصار التقدير. «أموت».

وقال الفراء: كأنه أراد: فمنها ساعة أموتها وساعة أعيشها.

والبيت من قصيدة لتميم بن أُبيّ بن مقبل يصف القحط.

* * *

١٥٤٢ - (لو قُلْتَ ما في قَوْمِها لم تِيثَمِ يَفْضُلُها في حَسَبٍ ومِيسَمِ)[2]

[ص ١٢٠ س ٢٥]

استشهد به على جواز حذف المنعوت، وهو بعض اسمٍ تقدّم مجرورٍ بفي أي ما في قومها أحد.

والبيت من شواهد سيبويه والرّضي. قال البغداديّ[3]: على أن جملة «يفضلها» صفة لموصوف محذوف هو بعض المجرور بفي.

قال سيبويه: يريد: ما في قومها أحدٌ يفضلها[4]، [فحذفوا هذا] كما قالوا: لو أن زيدًا ههنا وإنما يريدونَ لكان كذا. انتهى.

قوله: «لم تيثم» جواب «لو» الشرطية، أي لم تكذب فتأثم، فكسر التاء على لغة مَن يكسر حروف المضارعة إلا الياء للكراهة، وهم بنو أسد.

---

(١) شرح الأعلم ١/ ٣٧٦.

(٢) الرجز لحكيم بن معيّة في خزانة الأدب ٥/ ٦٢، ٦٣، ولأبي الأسود الحماني في شرح المفصل ٣/ ٥٩، ٦١، والمقاصد النحوية ٤/ ٧١، ولأبي الأسود الجمالي في شرح التصريح ٢/ ١١٨، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ٣٢٠، والخصائص ٢/ ٣٧٠، وشرح الأشموني ٢/ ٤٠٠، وشرح عمدة الحافظ ٥٤٧، والكتاب ٢/ ٣٤٥، وشرح الرضي ٢/ ٣٢٥.

(٣) الخزانة ٥/ ٦٣.

(٤) لم ترد كلمة «يفضلها» في الكتاب ٢/ ٣٤٥، وما بين معكوفين بعدها زيادة من الكتاب.

قال ابن يعيش(١): وذلك إذا كان الفعل على فَعِل نحو عَلِم يَعْلَم وسَلِم يَسْلم. انتهى.

وقبل كسر التاء قلبت الهاء ألفًا، وبعد كسر التاء قلبت الألف ياءً لانكسار ما قبلها.

وقوله: «ما في قومها» خبر لمبتدأ محذوف وهو الموصوف بقوله: «يفضلها». وقدّره ابن يعيش: «بإنسان يفضلها»، والجملة المنفيّة مقول القول. وقوله: «في حسب» متعلق بـ«يفضلها». و«الحَسَبُ»: ما يعدّه الإنسان من مفاخره، وأراد به الشرف النَّسَبِي، وهو شرف الآباء، وأراد بـ«الميسم»: الشرَفَ الذّاتي، فإن الميسم الحسن والجمال من الوَسْم، وهو الحسن.

وهذا الرّجز قيل إنه [٢/١٥٢] لحكيم بن مُعَيّة الرَّبَعِي، وقيل: لحميد الأرقط.

* * *

١٥٤٣ - (وقُصْرَى شَنِجِ الأَنسا ... ءِ نبّاحٍ مِنَ الشُّعْبِ)(٢)

[ص ١٢٠ س ٢٨]

استشهد به على أنّ حذف المنعوت إذا لم يكن بعض اسم تقدّم مجرور بـ«من» أو «في» ضرورةٌ كالمثال في البيت، فـ«شِنج» صفة لثور، وليس فيه ما تقدم الاستشهاد بالبيتين السابقين عليه.

وفي شرح التسهيل لأبي حيان: وقال ابن عصفور: إذا كانت الصفة اسمًا لم يجز إقامتها مقام الموصوف إلا بشرط أن يتقدّم الموصوف نحو: أعطني ماء ولو باردًا، فحذف ماء لدلالة ماء المقدم عليه، أو تكون الصفة خاصة بجنس الموصوف نحو: مررت بكاتب، يريد برجل كاتب لأن الكَتْب خاصٌ بجنس العقلاء، أو تكون الصفة قد استعملتها العرب استعمال الأسماء وحفظ ذلك عنها نحو: الأبطح، والأبرق في صفة المكان، والأدهم يعنون: القيد، والأخيل يعنون: الطائر، وما عدا ذلك لا يجوز فيه حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه إلا في ضرورة الشعر وأنشد البيت.

قال: يريد: وقُصْرى ثور شَنِج الأنساء. وشنج الأنساء ليس بخاص ببقر الوحش؛ بل قد يوصف بشنج الأنساء الفرس والغزال.

---

(١) شرح المفصل ٣/٦١.

(٢) البيت من الهزج، وهو لأبي دؤاد الإيادي في ديوانه ٢٨٨، وأدب الكاتب ١١٧، ولسان العرب ١/٥٠٢ (شعب)، ٢/٣١٠ (شنج)، ٢/٦٠٩ (نبح)، ٥/١٠٣ (قصر)، والمعاني الكبير ١٤٢، وبلا نسبة في المقرب ١/٢٢٨.

وإن كانت الصفة في تقدير اسم فلا يجوز حذف الموصوف مقامه إلا مع مِن، نحو قولهم: مِنّا ظَعن ومِنّا أقام، تريد: مِنّا إنسان ظَعن ومِنّا إنسان أقام، أو تكون الصّفة صفة لتمييز نعم، نحو: نعم الرجل يقوم، تريد: نعم الرجل رجلاً يقوم، وما عدا ذلك لا يقوم مقامه إلا في ضرورة كقوله:

ترمي بكفَّيْ كان مِنْ أرمى البشر[1]

يريد: بكفّي رجلٍ كان. وقول الآخر:

والله ما زيدٌ بنام صاحِبُهْ[2]

يريد: برجل نام. وقول الآخر:

لو قلت ما في قومها[3]

الخ.

يريد: أحدٌ يَفْضُلها. وهذا البيت لأبي دؤاد الإياديّ.

* * *

١٥٤٤ - ما لَكَ عِنْدِي غَيْرُ سَهْمٍ وَحَجَرْ وَغَيْرُ كَبْداءَ شَدِيدةِ الوَتَرْ

(تَرْمِي بِكَفَّيْ كانَ مِن أَرْمَى البَشَرْ)[4]

[ص ١٢٠ س ٢٩]

استشهد به على حذف الموصوف وإقامة الصّفة مقامه، وهو ضرورة لخروجه عمّا تقدّم بيانه.

والبيت من شواهد الأشموني والعينيّ. ورواية الأول: «تَرْمي». قال الصبّان[5]: (قوله: «ترمي» بالتّاء الفوقية لرجوع ضميره إلى مؤنّث وهي الكَبْداء في قوله قبل «ما لك عندي غير سهم» الخ.

(١) انظر الشاهد التالي رقم ١٥٤٤. (٢) انظر الشاهد رقم ١٥٤٥.

(٣) انظر الشاهد السابق رقم ١٥٤٢.

(٤) الرجز بلا نسبة في الإنصاف ١/ ١١٤، ١١٥، وخزانة الأدب ٥/ ٦٥، والخصائص ٢/ ٣٦٧ وشرح الأشموني ٢/ ٤٠١، وشرح التصريح ٢/ ١١٩، وشرح شواهد المغني ١/ ٤٦١ وشرح عمدة الحافظ ٥٥٠، وشرح المفصل ٣/ ٦٢، ولسان العرب ١٣/ ٣٧٠ (كون)، ٤٢١ (منن)، ومجالس ثعلب ٢/ ٥١٣، والمحتسب ٢/ ٢٢٧، ومغني اللبيب ١/ ١٦٠، والمقاصد النحوية ٤/ ٦٦، والمقتضب ٢/ ١٣٩، والمقرب ١/ ٢٢٧، وشرح الرضي ٢/ ٣٢٦.

(٥) حاشية الصبان ٣/ ٧١.

و«الكبداء» بفتح الكاف وسكون الموحدة بعدها دال مهملة: القوس الواسعة المقبض.

قال الدّماميني والشمُنّي وغيرهما: (وقوله: «بِكَفّي كان» أي بكفّيْ رجل كان).

والبيت من شواهد الرّضي وروايته:

جادت بكفّي كان من أرمى البشر

قال البغداديّ[1]: على أن جملة كان مع ضميره المستتر لموصوف محذوف ضرورةَ، أي: بكَفّيْ رجل أو إنسان كان، والأَوْلى: بكَفّيْ رامٍ للقرينة.

قال ثعلب في أماليه[2]: لم أسمع «مِنْ» في موضع الاسم إلاّ في ثلاثة مواضع: قوله:

جادتْ بكَفّيْ كان من أرمى البشر

وقـولـه:

ألا ربّ منـهـم مَـن يقـوم بـمـالـكـا

وقـولـه:

ألا رُبّ مـنـهـم دارعٌ وهـو أَشْـوَسُ

انـتـهـى.

وإنما قال: لم أسمع، لأن كل فعل وربّ حرف ولا يليها إلا الأسماء وبهذا يستدلّ على حرفيّةِ مِن التّبعيضيّة، لأن رب لا تجرّ إلا النكّرة.

أقولُ: لولا وقوع هذا الموصوف مضافًا هنا لجاز أن يكون من قبيل.

وكـلـمـتـهـا ثِـنْـتـيـن كـالـمـاء مِـنْـهُـمـا

وقال في الخصائص[3]: روي أيضًا بفتح ميم «مَنْ» أي بكفي «مَنْ» هو أرمى البشر و(كان) على هذه زائدة. [٢/ ١٥٣].

أقول: جَعْل من على هذه الرواية نكرة موصوفة أَوْلى من جعلها موصولةً.

وقـولـه:

مـا لـك عـنـدي . . .

---

(١) الخزانة ٥/ ٦٥. (٢) مجالس ثعلب ٥١٣.
(٣) الخصائص ٢/ ٣٦٧.

الخ. «لك» ظَرْف مستقر فيه. و(غَير) فاعله. وعند متعلّق بـ«لك». وكبداء: أي قوس كبداء، وهي التي يملأ الكفَّ مقبضُها. «وجادت» أي أحسنت وهذه رواية ثعلب وابن جنيّ وغيرهما.

ووقع في رواية ابن هشام في المغني «ترمي» بدل جادت. ويروى في بعض نسخ هذا الشرح «كانت»، وهذا لا يناسب المعنى.

وقوله: «بكفَّيْ» متعلّق بمحذوف على أنه حال وهو مثنّى كَف، وحذفت النّون للإضافة: وقوله: «جادت» أي أحسنت. هذا مثل قول الشّماخ:

وذاقَ فأَعْطَتْهُ من اللِّين جانِبًا كَفَى ولهَا أَن يُغْرِق السَّهْمَ حاجِزُ[1]

وهذا الشّاهد قلّما خلا منه كتاب نحوي لكنه لم يعرف له قائل، والله أعلم.

* * *

١٥٤٥ ـ (والله ما زَيدٌ بِنامَ صاحِبُهْ) ولا مُخالِطِ اللّيانِ جانِبُهْ[2]

[ص ١٢٠ س ٣٠]

استشهد به على ما في البيت قبله والأصل: ما زيد برجل نام صاحبه وتقدّم الكلام على هذا البيت في صحيفة ٣ من الجزء الأول.

* * *

١٥٤٦ ـ وقد كُنتُ في الحرب ذا تُدْرَإٍ (فَلَمْ أعْطَ شيئًا ولم أُمْنَعِ)[3]

[ص ١٢٠ س ٣٢]

استشهد به على أنّ النعت إذا علم يجوز حذفه بقلّة. والأصل: فلم أعط شيئًا طائلاً.

---

(١) البيت من الطويل، وهو للشماخ في ديوانه ١٩٠، وأساس البلاغة واللسان والتاج (ذوق)، وبلا نسبة في مقاييس اللغة ٢/ ٣٦٥، والمخصص ٦/ ٤٧.

(٢) الرجز للقناني (أبي خالد) في شرح أبيات سيبويه ٢/ ٤١٦، وبلا نسبة في أسرار العربية ٩٩، ١٠٠، والإنصاف ١/ ١١٢، وخزانة الأدب ٩/ ٣٨٨، ٣٨٩، والخصائص ٢/ ٣٦٦، وشرح الأشموني ٢/ ٣٧١، وشرح عمدة الحافظ ٥٤٩، وشرح المفصل ٣/ ٦٢، وشرح قطر الندى ٢٩، ولسان العرب ١٢/ ٥٩٥ (نوم)، والمقاصد النحوية ٤/ ٣، وتقدم برقم ٥.

(٣) البيت من المتقارب، وهو للعباس بن مرداس في ديوانه ٨٤، وشرح التصريح ٢/ ١١٩، وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٢٥، وشرح عمدة الحافظ ٥٥١، والشعر والشعراء ٢/ ٧٥٢، ولسان العرب ١/ ٧٢ (درأ)، والمقاصد النحوية ٤/ ٦٩، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ٣٢٢، وشرح الأشموني ١/ ٤٠١، ومغني اللبيب ٢/ ٦٢٧.

قال العيني: ولولا هذا التقدير لتناقض مع قوله: ولم أُمْنَع فافهم.

وذا تُدْرإٍ: ذا قوة على دفع الأعداء.

وهذا البيت من أبيات قالها العباس بن مرداس يعاتب بها رسول الله ﷺ في قصة غنائم حنين. وتقدمت قصتها مختصرة في صحيفة ١١ من الجزء الأول[1].

* * *

(١) وردت هذه القصة مع الشاهد رقم ٤٣.

عطف البيان

١٥٤٧ ـ إنــي وأَسْـطارٍ سُـطِّـرن سَـطْـرا (لَـقـائِـلٌ يا نـصْـرُ نَـصْـرٌ نَـصْـرَا)[١]

[ص ١٢١ س ٦]

استشهد به على أن عطف البيان يجري مجرى النّعت توكيدًا.

وبيّن في الأصل تعليل ابن مالك اختيار جعل المثال في البيت من التّوكيد اللّفظيّ. وتقدّم بسط الكلام عليه في صحيفة ٢١٥ من الجزء الأول.

* * *

١٥٤٨ ـ (فـيـا أَخَـوينـا عَـبْـدَ شَـمْـسٍ ونَـوْفَـلاً) أُعـيـذكُـمـا بـالله أَنْ تُـحْـدِثـا حَـرْبـا[٢]

[ص ١٢١ س ٣١]

استشهد به على أنّ عبد شَمْس ونَوْفلاً لا يصحّ إعرابهما بدلاً من أخوينا بل المتعيّن فيهما عطف البيان.

---

(١) الرجز لرؤبة في ديوانه ١٧٤، وخزانة الأدب ٢/٢١٩، والخصائص ١/٣٤٠، وشرح شواهد الإيضاح ٢٤٣، وشرح المفصل ٢/٣، والكتاب ٢/١٨٥، ١٨٦، ولسان العرب ٥/٢١١ (نصر)، ولذي الرمة في شرح شذور الذهب ٥٦٤، وليس في ديوانه وبلا نسبة في أسرار العربية ٢٩٧، والأشباه والنظائر ٤/٨٦، ولسان العرب ٤/٣٦٣ (سطر)، ومغني اللبيب ٢/٣٨٨، والمقاصد النحوية ٤/٢٠٩، والمقتضب ٤/٢٠٩، وتقدم برقم ٩٥٧.

(٢) البيت من الطويل، وهو لطالب بن أبي طالب في الحماسة الشجرية ١/٦١، وشرح التصريح ٢/١٣٢، والمقاصد النحوية ٤/١١٩، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/٣٥٠، وشرح الأشموني ٢/٤١٤، وشرح قطر الندى ٣٠٠.

قال في التصريح: فعبد شمس ونوفل يتعيّن كونهما معطوفين عطف بيان على «أخوينا»، ويمتنع فيهما البدليّة، لأنهما على تقدير البدليّة يحلاّن محل أخوينا؛ فيكون التّقدير: يا عَبْدَ شمسٍ ونوفلاً بالنّصب وذلك لا يجوز، لأن المنادى إذا عطف عليه اسم مجرد من أل يعطى ما يستحقه لو كان منادى، ونوفل لو كان منادى لقيل له: يا نوفَلُ بالضم لا يا نوفلاً بالنصب.

والبيت لطالب بن أبي طالب القرشيّ الهاشميّ أخي سيدنا علي وجعفر وعقيل.

* * *

١٥٤٩ ـ (أنا ابن التّاركِ البكريِّ بِشْرٍ) عَلَيه الطَّيْرُ ترقُبُه وُقُوعا[1]

[ص ١٢٢ س ١]

استشهد به على ما في البيت قبله، فـ«بِشْر» لا يصحّ أن يكون بدلاً من «البكري»، لأنه لا يصحّ أن يحل محله؛ فلا يقال: أنا ابن التارك. وهذا هو معنى قول الألفيّة. [٢/ ١٥٤].

وصالحًا لبدليّةٍ يُرى في غَيْر نَحْوِ يا غلامُ يَعْمُرا

ونحوُ بِشْرٍ تابع البكريّ وليس أن يُبْدَل بالمرضِيّ

وهذا البيت من أبيات لمرار بن سعيد الفقعسي.

* * *

١٥٥٠ ـ (يا زيدُ زيدَ اليَعْملاتِ) الذُّبَّل تَطاوَلَ اللَّيْلُ عَلَيْكَ فَانْزِلِ[2]

[ص ١٢٢ س ١٩]

(١) البيت من الوافر، وهو للمرار الأسدي في ديوانه ٤٦٥، وخزانة الأدب ٤/ ٢٨٤، ٥/ ١٨٣، ٢٢٥، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٦، وشرح التصريح ٢/ ١٣٣، وشرح المفصل ٣/ ٧٢، ٧٣، والكتاب ١/ ١٨٢، والمقاصد النحوية ٤/ ١٢١، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٤٤١، وأوضح المسالك ٣/ ٣٥١، وشرح الأشموني ٢/ ٤١٤، وشرح شذور الذهب ٣٢٠، وشرح ابن عقيل ٤٩١، وشرح عمدة الحافظ ٥٥٤، ٥٩٧، وشرح قطر الندى ٢٩٩، والمقرب ١/ ٢٤٨.

(٢) الرجز لعبد الله بن رواحة في ديوانه ٩٩، وخزانة الأدب ٢/ ٣٠٢، ٣٠٤، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٧، وشرح شواهد المغني ١/ ٤٣٣، ٢/ ٨٥٥، ولسان العرب ١١/ ٤٧٦ (عمل)، ولبعض بني جرير في شرح المفصل ٢/ ١٠، والكتاب ٢/ ٢٠٦، والمقاصد النحوية ٤/ ٢٢١، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ١٠٠، وشرح الأشموني ٢/ ٤٥٤، وشرح ابن عقيل ٣٩٧، واللاهات ١٠٢، ولسان العرب ١١/ ٤٧٦ (عمل)، ومغني اللبيب ٢/ ٤٥٧، والمقتضب ٤/ ٢٣٠، والممتع في التصريف ١/ ٩٥، وشرح الرضي ١/ ٣٨٥.

استشهد به على أنّ اللّفظ المكرّر إذا اتّصل به ما لم يتصل بالأول اتّجه كونه بيانًا لما فيه من زيادة الفائدة، رادًا بذلك على مَن قال: إن عطف البيان إذا أتى بلفظ الأول تعين للبدليّة، لأن الشيء لا يبيّن نفسه.

والبيت من شواهد الرّضي على أنّ زيدًا الأول يجوز فيه الضمّ والنصب وفي الثّاني النصب لا غير.

قال البغدادي: واليعملات بفتح الياء والميم: الإبل القويّة على العمل. والذّبل: جمع ذابل أي ضامرة من طول السّفر، وأضاف زيدًا إليها لحسن قيامه عليها ومعرفته بحدائها.

وقوله: تطاول اللّيل عليك الخ، رُوِي «هديت» بدل عليك وهو المناسب أي: انزل عن راحلتك احْدُ الإبل، فإن اللّيلَ قد طال وحدث للإبل الكلال، فنشّطها بالحداء وأزل عنها الإعياء.

وزيد المذكور في البيت هو زيد بن أرقم، وكان يتيمًا في حُجْر عبد الله بن رواحة رضي الله عنهما، فخرج به يحمله على حقيبة رحله في غزوة مؤتة التي استشهد فيها عبد الله، فكان يأمره بِحُداء المطايا. وسمعه زيد ليلة يقول[1]:

إذا أَدَّيْـتِـنِـي وحَـمـلـتِ رَحْـلـي ... مَـسِـيـرةَ أَرْبَـعٍ بـعـد الـحِـسـاءِ[2]

فَـشَـأْنَـكِ فـانْـعَـمِـي وخَـلاكِ ذَمٌّ ... ولا أَرْجِـعْ إلـى أَهْـلـي ورائـي

وجـاءَ الـمـسْـلِـمـونَ وَغـادَرونـي ... بـأرْضِ الـشّـامِ مُـنْـتَـهـيَ الـثَّـواءِ

فبكى زيد بن أرقم فخفقه عبد الله بن رواحة بالدِّرّة وقال: ما عليك يا لكع أن يرزقني الله الشهادة، وترجع بين شُعْبَتِي الرّحل؟

* * *

١٥٥١ ـ (يـا تَـيـم تَـيـم عَـدِيٍّ) لا أبـا لَـكُـمُ ... لا يُـلْـقِـيَـنَّـكُـمُ فـي سَـوْءةٍ عُـمَـرُ[3]

[ص ١٢٢ س ١٩]

(١) الأبيات لعبد الله بن رواحة في ديوانه ٧٩، والسمط ٢١٩، والكامل ١٦٨، والخزانة ٢/٣٠٣.

(٢) إذا أديتني: خطاب لراحلته، وفي الكامل ١٦٨، والخزانة ٢/٣٠٣: (الحساء جمع حِسْي، وهو موضع رمل تحته صلابة، فإذا مطرت السماء على ذلك الرمل نزل الماء، فمنعته الصلابة أن يغيض، ومنع الرمل السمائم «الرياح الحارة» أن تنشفه، فإذا بحث ذلك الرمل أصيب الماء».

(٣) البيت من البسيط، وهو لجرير في ديوانه ٢١٢، والأزهية ٢٣٨، والأغاني ٢١/٣٤٩، وخزانة الأدب ٢/٢٩٨، ٣٠١، ٤/٩٩، ١٠٧، والخصائص ١/٣٤٥، وشرح أبيات سيبويه ١/١٤٢، =

استشهد به على ما في البيت قبله. وهو من شواهد الرّضي أيضًا.

قال البغدادي: على أن تَيْمًا الأول يجوز فيه الضمّ والنّصب، وفي الثّاني النصب لا غير، وبيّنه الشارح المحقّق. قال اللّخمي في شرح أبيات الجمل: وأضاف تَيْمًا إلى عديّ للتّخصيص، واحترز به عن تيم مُرّة في قريش، وهم بنو الأدرم. وعن تَيْم غالب بن فهر في قريش أيضًا، وعن تيم قيس بن ثعلبة، وعن تَيْم شيبان، وعن تيم ضبة. وعديّ المذكور هو أخو تيم فإنهما ابنا عبد مناة بن أُدّ بن طابخة بن إلياس بن مضر.

ومعنى «لا أبا لكم»: الغِلظة في الخطاب، وأصله أن يُنْسَب المخاطب إلى غير أبٍ معلوم شتمًا له واحتقارًا، ثم كثرت في الاستعمال حتى جعلت في كل خطاب يُغْلظ فيه على المخاطب. وقوله: «لا يلقينكم» بالقاف: من الإلقاء وهو الرّمي. قال ابن سيده. مَن رواه بالفاء فقد صحّف وحرّف.

وروي: «لا يُوقِعَنّكم»، والنّهي واقع في اللفظ على عمر، وهو في المعنى واقع عليهم.

و«السّوءة» بالفتح: الفَعْلة القبيحة؛ أي: لا يوقعنّكم عمر في بليّة ومكروه لأجل تعرّضه لي، أي امنعوه من هجائي حتى تأمنوا أن ألقيكم في بليّة، فإنكم قادرون على كفّه، فإذا تركتم نهيه فكأنكم رضيتم بَهجوه إيّاي.

وعمر المذكور: هو عمر بن لجأ التّميمي.

والبيت من قصيدة لجرير يهجوه بها [٢/ ١٥٥].

* * *

= وشرح الأشموني ٢/ ٤٥٤، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٥٥، وشرح المفصل ٢/ ١٠، والكتاب ١/ ٥٣، ٢/ ٢٠٥، واللامات ١٠١، ولسان العرب ١٤/ ١١ (أبي)، والمقاصد النحوية ٤/ ٢٤٠، والمقتضب ٤/ ٢٢٩، ونوادر أبي زيد ١٣٩، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤/ ٢٠٤، وأمالي ابن الحاجب ٢/ ٧٢٥، وجواهر الأدب ١٩٩، ٤٢١، وخزانة الأدب ٨/ ٣١٧، ١٠/ ١٩١، ورصف المباني ٢٤٥، وشرح ابن عقيل ٥٢٢، وشرح المفصل ٢/ ١٠٥، ٣/ ٢١، ومغني اللبيب.

التوكيد

١٥٥٢ ـ (فِدَاك حيُّ خَوْلانْ جميعُهُم وهَمْدانْ
وكلُّ آل قحطانْ والأكْرَمون عَدْنان)[1]

[ص ١٢٣ س ١٤]

الشاهد في «جميعهم» أنها من ألفاظ التوكيد.

وهذا الرجز استشهد به العيني على هذه المسألة أيضًا، قال: الاستشهاد فيه في قولها: جميعهم فإنه تأكيد بمنزلة «كُلّ» في المعنى والاستعمال كما تقول: جاء الجيش كله تقول: جاء الجيش فافهم.

فِداك من الفداء. والحيّ واحد الأحياء. وخولان قبيلة من اليمن. وهمدان بفتح الهاء وسكون الميم وبالدال المهملة أيضًا: قبيلة باليمن. وأمّا همَذان بفتح الميم والذال المعجمة فهي اسم مدينة في بلاد الجبل وهي عراق العجم.

وقحطان: أبو اليمن. وعدنان بن أُد أبو معدّ. والعرب كلهم من قحطان وعدنان.

وهذا الرجز لامرأة من العرب تُرقّص به ابنها.

* * *

١٥٥٣ ـ كَم قد ذَكَرْتُكِ لو أُجزى بذِكرِكُمُ (يا أَشْبَه النَّاسِ كُلِّ النّاسِ بالقَمَرِ)[2]

[ص ١٢٣ س ٢٠]

---

(١) البيتان من الهزج، وهما لامرأة من العرب ترقص ابنها في شرح التصريح ٢/ ١٢٣، والمقاصد النحوية ٤/ ٩١، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ٣٣٠.

(٢) البيت من البسيط، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ١٤٥، وخزانة الأدب ٩/ ٣٥، وسمط اللآلي=

استشهد به على أن ابن مالك استدلّ به على جواز إضافة كل إلى ظاهر مثل المؤكد.

والبيت لكثير وسيأتي مزيد كلام عليه في الذي بعده.

* * *

١٥٥٤ ـ أنت الجوادُ الذي تُرجى نوافِلُهُ (وأَبْعَدُ الناس كُلِّ النّاسِ من عارِ)[1]

[ص ١٢٣ س ٢١]

استشهد به على ما في البيت قبله.

وفي شرح التّسهيل لأبي حيّان. وقوله: وبالإضافة إلى مثل الظاهر مثاله قول كثيّر.

كم قد ذَكَرْتُك لو أُجزى بذكركم

البيت وقال الفرزدق:

أنت الجواد الذي تُرْجى نوافِلُه وأَبْعَدُ النَّاسِ كُلِّ النّاسِ من عار

وأَقْربُ النّاس كُلِّ الناس من كَرَمٍ يُعْطِي الرّغائِب لم يَهْمُمْ بإقْتار

هكذا ذكر المصنّف هذه المسألة، واستشهد عليها بالأبيات المذكورة.

والذي ذكره النّحويون أن «كُلاً» في التّوكيد تضاف لضمير المؤكّد. وأمّا ما استشهد به فلا حجة فيه، لأن «كُلّ الناس» فيه نعت لا توكيد، وهو نعت يبيّن كلام المنعوت. وسيأتي ذكره هو لهذه المسألة في هذا الباب، وفي باب النعت. وقد مثّل هو في ذلك الباب بقولك: زيد الرجل كلّ الرجل، وأنه نعت بمعنى الكمال. ومثله قول الشاعر:

وإنّ الذي حانَتْ بِفَلْجٍ دماؤهم هُمُ القَوْمُ كُلُّ القَوْمِ يا أُمَّ خالِدِ[2]

كأنه قال هم القوم الكاملون.

وعَدّ المصنّف في الأبيات صلاحية «كلهم» مكانَ كُلّ الناس، وحملَهُ على النّعت بمعنى: الكاملين أمدح وأحسن، إذ العموم مفهوم مما قبله، وأفاد النعت معنى غير العموم وهو الكمال، فكأنه قال: يا أشبه النّاس الكاملين في الحسن.

= ٤٦٩، وشرح شواهد المغني ٢/٥١٨، وشرح عمدة الحافظ ٥٥٧، ولكُثَيِّر عزة في المقاصد النحوية ٤/٨٨، ولم أقع عليه في ديوان كثيّر، وبلا نسبة في مغني اللبيب ١/١٩٤.

(١) البيت من البسيط، وهو للفرزدق في ديوانه ١/٣٢٩.

(٢) البيت من الطويل، وهو للأشهب بن رميلة في الخزانة ٦/٧، وتقدم الشاهد مع تخريج وافٍ برقم ٩٣، ١٣٥٢.

وفي العيني بعد إيراده كلام ابن مالك السّابق: وخالفه أبو حيّان، وزعم أن كُلاً في البيت نعت، مثلها في: أطعمنا شاة كلّ شاة وليست توكيدًا. وقال ابن هشام: وليس قوله بشيء، لأن التي ينعت بها دالة على الكمال لا على عموم الأفراد. انتهى. اهـ.

وقد علمت أنّ أبي حيان صرّح بأنّ المرادَ الناس الكاملين وهذا ظاهر أيضًا في قول كثير إذ التقدير: أشبه الناس الكاملين في الحسن. وتحاملُ ابن هشام على أبي حيّان معلوم، فليس كل تعقّب له عليه صوابًا. [٢/١٥٦].

* * *

١٥٥٥ ـ يا لَيْتَنِي كُنْتُ صَبِيًّا مُرْضَعا (تَحمِلُني الذّلفاءُ حَوْلاً أكْتَعا)(١)

[ص ١٢٣ س ٢٨]

استشهد به على جواز التأكيد بأكتع بدون أجمع.

والبيت من شواهد الرّضيّ، قال البغدادي: على أن الكوفيّين استشهدوا به على جواز توكيد النكرة المؤقتة المعلومة المقدار وهو حولٌ بمعنى العالم.

قال صاحب المصباح. حال حَوْلاً من باب قال: إذا مضى، ومنه قيل للعام: حول، وإن لم يمضِ: لأنه سيكون حولاً تسميةً بالمصدر.

وفيه شاهد آخر؛ وهو التأكيد بأكتع غير مسبوق بأجمع، وبعده بيت آخر وهو:

إذا بكَيْتُ قَبّلتِني أربعا إذًا ظَلِلْتُ الدّهرَ أبكي أَجْمَعَا

وفيه أيضًا شاهدان: أحدهما: التأكيد بأجمع غير مسبوق بكل.

والثّاني: الفصل بين المؤكَّد وهو الدّهر وبين المؤكّد وهو «أجمعا» بجملة «أبكي» وبهذا استشهد ابن هشام في المغني.

قال ابن عبد ربه في العقد الفريد(٢): نظر أعرابيٌ إلى امرأةٍ حسناء ومعها صبيّ يبكي، فكلما بكى قبّلته فأنشأ يقول هذا الرّجز.

---

(١) الرجز بلا نسبة في خزانة الأدب ٥/١٦٩، وشرح الأشموني ٢/٤٠٦، وشرح ابن عقيل ٣٨٥، وشرح عمدة الحافظ ٥٦٢، ٥٦٥، ولسان العرب ٨/٣٠٥ (كتع)، والمقاصد النحوية ٤/٩٣، والمقرب ١/٢٤٠، وشرح الرضي ٢/٣٧٣، وسيعاد برقم ١٥٥٩.

(٢) العقد الفريد ٣/٤٦٠.

وقوله: «يا ليتني» الخ. «يا»: حرف تنبيه، و«مرضع»: اسم مفعول من أرضعته أُمُّه إرضاعًا. وجملة «تحملني الذلفاء»: صفة ثانية. ويجوز أن تكون حالاً من ضمير مرضع. ويجوز أن تكون خبرًا ثانيًا لكنت.

والذّلفاء بفتح الذّال المعجمة وبعد اللام الساكنة فاء: وصف مؤنث أذْلَف من الذّلف وهو صِغَر الأنف واستواء الأرنبة. ويحتمل أنه اسم امرأة منقول من هذا.

وأكتع، قال صاحب الصحاح: يقال: إنه مأخوذ من قولهم: أتى عليه حول كتيع أي تام.

وقوله: «أربعا»: أي تقبيلاً «أربعا». و«ظَلِلت» بكسر اللام، وظلّ بمعنى استمرّ من أخوات كان، التاء اسمها. وجملة «أبكي» في موضع نصب خبرها. و«الدّهر» ظرف لأبكي. وجملة «إذا ظللت» الخ: جواب لشرط محذوف، أي إن حصل ما تمنيته استمرَرْتُ على البكاء حتى تستمرّ الذّلفاء تحملني وتقبّلني كلما بكيت.

وزعم العينيّ: أن التقدير إن لم يكن الأمر كذا إذًا ظللت الخ ولا يخفى أن هذا عكس مراد الشاعر.

* * *

١٥٥٦ ـ تَرَى الثَّوْرَ فيها مُدْخِلَ الظّلِّ رَأْسَهُ **(وسائِرُهُ بادٍ إلى الشَّمْسِ أَكْتَعُ)**[1]

[ص ١٢٣ س ٢٨]

استشهد به على ما في البيت قبله. قال أبو حيان في شرح التّسهيل: ومنعه الجمهور، ولذلك خرج ابن عصفور:

وسائره بادٍ إلى الشمس أكتع

على البدل لا على التأكيد.

قال الدّمامينيّ: ويرده أن أكتع لم يستعمل تاليًا للعوامل: والبيت من شواهد سيبويه، قال الأعلم[2]: الشاهد فيه إضافة مدخل إلى الظّل ونصب الرأس به على الاتّساع. وكان الوجه أن يقول: مُدْخِل رَأْسِه الظّل لأن الرأس هو الدّاخل في الظّل، والظل هو المدخل فيه، ولذلك سماه سيبويه النّاصب في تفسير البيت، فقال: الوجه أن يكون الناصب مبدوءًا به.

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في أمالي المرتضى ٢١٦/١، وخزانة الأدب ٢٣٥/٤، والكتاب ١٨١/١.

(٢) شرح الأعلم ٩٢/١.

وصف هاجرة قد ألجأت الثيران إلى كُنُسِها[١]، فترى الثّوْر مدخلاً لرأسه في ظِلّ كِناسِه لِما يَجِدُ من شدّة الحر، وسائرُه بادٍ للشمس.

ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

١٥٥٧ - (تَوَلّوا بالدّوابِرِ واتّقَونا بِنُعمانِ بنِ زُرْعَةَ أَكْتَعِينا)[٢]

[ص ١٢٣ س ٢٩]

استشهد به على ما في البيتين قبله.

وأوله ابن عصفور على أنه ضرورة، قال: وأقبح منه قوله[٣]:

تَحْمِلُني الذّلفاء حولاً أكتعا

[١٥٧/٢] لاجتماع ضرورتين فيه. ونظر في الهمع في قوله: «ضرورة» قال: لإمكان الاتيان بدله بلفظ أجمع. ولعلّه، يرى أن الضرورة ما لا محيد عنه للشاعر.

وهذا البيت نسبه أبو حيان لأعشى ربيعة.

* * *

١٥٥٨ - (قد صرّت البكرةُ يومًا أجمعا) حتى الضياءُ بالدُّجى تَقَنّعا[٤]

[ص ١٢٤ س ٢٣]

استشهد به على جواز توكيد النّكرة المحدودة أي المؤقتة عند الأخفش والكوفيّين، وهذا هو معنى قول الألفيّة:

وإن يُفِدْ توكيد مَنْكُورٍ قُبِلْ وعن نحاة البصرةِ المنعُ شَمِلْ

وفي التسهيل وشرحه للدّمامينيّ: وإن أفاد توكيد النّكرة جاز وِفاقًا للأخفش والكوفيين.

---

(١) الكنس: جمع كناسة، وهي الموضع من الشجر يكثر فيه الظبي ويستتر.

(٢) البيت من الوافر، وهو لأعشى ربيعة، ولم يرد في المصادر النحوية الأخرى.

(٣) انظر الشاهد رقم ١٥٥٥.

(٤) الرجز بلا نسبة في أسرار العربية ٢٩١، والإنصاف ٢/ ٤٥٥، وخزانة الأدب ١/ ١٨١، ٥/ ١٦٩، وشرح الأشموني ٢/ ٤٠٧، وشرح ابن عقيل ٤٨٥، وشرح عمدة الحافظ ٥٦٥، وشرح المفصل ٣/ ٤٤، ٤٥، والمقاصد النحوية ٤/ ٩٥، والمقرب ١/ ٢٤٠.

وفي شرح المصنّف: أن بعضَ الكوفيين أجازه، وإن لم يُفِدْ، وهذا بعيدٌ جدًا، وكيف يجيز عاقل التّكلُم بشيء مع اعترافه أنه لا يفيد، ثم إنه هو قد نقل في شرح العمدة الاتفاق على المنع إذا لم يفد.

واعلم أنّ المنكَّرَ تارةً يكون معلومَ المقدار محدودًا كدرهم ودينارٍ ويوم وليلةٍ وشهرٍ، وتارةً لا يكون كذلك كرجال ودراهم مما ليس بمعلوم المَقدار. فهذا الثّاني لا خلاف في امتناع تأكيده كما نقله المصنّف في شرح العمدة.

والأول فيه خلاف، فمذهب أكثر البصريين المنع. وذهب الأخفش منهم مع الكوفيين إلى الجواز. واختاره المصنّف، وليس ببعيد لاحتمال تعلّق الفعل ببعض ذلك المحدود فتحصل فائدة التوكيد، واستشهد على ذلك بقول الشاعر:

يا ليتني كنتُ صبيًّا مُرضِعا[1]

الخ. وقول الشاعر:

قد صرّت البكرة يومًا أجمعا

وبقول الآخر:

نَلْبَثُ حَوْلاً كامِلًا كلّه لا نلتقي إلاّ على مَنْهجِ[2]

فعلى هذا لا يشترط تطابق التوكيد والمؤكَّد تعريفًا وتنكيرًا عندهم.

وهذا الشطر الشاهد استشهد به الدّماميني مفردًا واستشهد به أبو حيان هكذا.

إنا إذا خطافنا تَقَعْقَعا قد صرّت البكرةُ يومًا أَجْمعَا

وتبعه العينيّ على ذلك.

واستشهد به الرّضي في موضعين[3]: مفردًا أيضًا.

وفي كليهما يذكر البغدادي رواية العيني، ويتعقّب عليها. قال: وفيه نظر من وجهين:

الأول: أن بيت الشاهد بيت من الرّجز وليس مِصْراعًا من بيت حتى يكون ما ذكره صدرَهُ.

---

(١) تقدم برقم ١٥٥٥، وسيعاد في الشاهد التالي برقم ١٥٥٩.

(٢) البيت من السريع، وهو للعرجي في الأغاني ٢/ ٣٢٥، وخزانة الأدب ٥/ ٣٣٥، وشرح شواهد المغني ٥١٩، وبلا نسبة في مغني اللبيب ١٩٤.

(٣) شرح الرضي ١/ ١٢٠، ٢/ ٣٧٣.

والثاني: أنه غير مرتبط ببيت الشاهد [فإن بيت الشاهد][1] لا يَصحّ أن يكون خبرًا لقوله: «إنا» ولا جوابًا لـ«إذا» اللهم إلا إن قُدِّرَ الرّابطُ، أي صرت البكرة فيه، وتكون حينئذ الجملة الشّرطية خبرًا لـ«إنا» فافهم.

و«الخطّاف» بالضم والتشديد: حديدة معوجّة تكون في جانِبَيْ البكرة فيها المحور، وكل حديدة معطوفة خُطّاف. و«القَعْقَعَة»: تحريك الشيء اليابس الصُّلْب مع صوت، والتقعقع مطاوعة اهـ.

وقد تكلّف هذا التفسير لما بين الشطرين من عدم الملاءمة. أمّا الرّواية الأولى فظاهرة الملاءمة وهي في طرة (ابن بون) وقد تلقيتها عن أساتذة يقتدى بمثلهم، و«صُرَّت» بالبناء للمفعول: شُدّ عليها الصرّار؛ وهو خيط يُشد على خِلْف الناقة. و«البَكْرة»: الفتيّة من الإبل، أما إذا جعلناها التي يستقى عليها، فصرّت بمعنى صوتت، ومعناه: أنهم ظلوا يمتحون عليها اليوم كلّه. قال البغدادي: وهذا البيت مجهول لا يعرف قائله حتى قال جماعة من البصريّين: إنّه مصنوع.

* * *

١٥٥٩ ـ (يا ليتني كنت صَبِيًا مُرْضَعا تَحمِلُني الذَّلفاءُ حَوْلاً أَكْتَعا)[2]

[ص ١٢٤ س ٢٤]

[١٥٨/٢] استشهد به على توكيد النّكرة المحدودة كما في البيت قبله. وتقدّم الكلام عليه آنفًا.

* * *

١٥٦٠ ـ إن تميمًا لم يُراضِعْ مُشْبعا ولم تَلِدْهُ أُمُّهُ مُقَنَّعا
(أَوْفَتْ به حَوْلاً وَحَوْلاً أَجْمعَا)[3]

[ص ١٢٤ س ٢٤]

استشهد به على ما في البيتين قبله. ويجري فيه ما جرى فيهما. ولم أعثر على قائله.

* * *

---

(١) إضافة من الخزانة.
(٢) تقدم الشاهد برقم ١٥٥٥.
(٣) الرجز للعجاج في ملحق ديوانه ٣٥٤/٢، واللسان والتاج (سبع)، وتهذيب اللغة ١١٧/٢، والعين ٣٤٤/١، ولرؤبة في ديوانه ٩٢، واللسان (ظأر، نشع)، والتاج (ظأر، رضع، سبع، نشع)، والمجمل ١١٥/٣، وبلا نسبة في المخصص ٢٩/١، ٩٨/٣، وجمهرة اللغة ٢٩٠، ٣٣٧.

١٥٦١ ـ أَنتَ بالخيرِ حَقِيقٌ قَمِنُ[(١)]

[ص ١٢٥ س ٧]

استشهد به على التوكيد اللفظي، فـ«قمن» توكيد لفظيّ لـ«حقيق»، فـ«قمن» بمعنى: حقيق يجوز في ميمه الفتح والكسر، يستوفي فيه الواحد والمثنى والجمع. ولم أعثر على تتمة هذا البيت إن كان شعرًا ولا قائله.

* * *

١٥٦٢ ـ وَقُلْنَ على البَرْدِيّ أوّلُ مَشْرَبِ (أَجلْ جَيْرِ إنْ كانت أُبِيحَتْ دعاثِرُهْ)[(٢)]

[ص ١٢٥ س ٧]

استشهد به على التّوكيد اللّفظِيّ أيضًا. وتقدم الكلام عليه مستوفى في صحيفة ٥٢[(٣)].

* * *

١٥٦٣ ـ (تَيَمَّمْتُ هَمْدانَ الذين هُمُ هُمُ) إذا نابَ أَمْرٌ جُنَّتِي وسِهامِي[(٤)]

[ص ١٢٥ س ٧]

استشهد به على ما في البيتين قبله، فـ«هُمُ» الثاني توكيدٌ لفظيّ للأوّل. و«همدان»: قبيلة من اليمن كما تقدّم. و«الجُنّة»: ما يتوقّى به الإنسان.

والمعنى: هم تُرْسي التي أقي بها نفسي وسهامي التي أرمي بها عدوّي. والبيت من أبيات أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب كرّم الله وجهه يذكر فيها حُبّه لهمدان ومنها:

فلو كُنتُ بَوّابًا على بابِ جَنّةٍ لَقُلْتُ لهمَدانَ ادخُلي بِسَلامِ

* * *

(١) الشطر من الرمل، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني ٢/٤٠٩ (٣/٨١).

(٢) البيت من الطويل، وهو لمضرس بن ربعي في ديوانه ٧٦، والخزانة ١٠/١٠٣، ١٠٦، ١٠٧، وشرح شواهد المغني ١/٣٦٢، والمقاصد النحوية ٤/٩٨، وبلا نسبة في الجنى الداني ٣٦٠، وجواهر الأدب ٣٧٣، وشرح الأشموني ٢/٤٠٩، وشرح المفصل ٨/١٢٢، ١٢٤، واللسان (جير، دعثر).

(٣) تقدم البيت مع الشاهد رقم ١٢٠٢.

(٤) البيت من الطويل، وهو للإمام علي بن أبي طالب في ديوانه ١٧٣ (وفيه «حسامي» مكان «وسهامي»)، وشرح عمدة الحافظ ٢٩١.

١٥٦٤ ـ (أخاكَ أخاكَ إنَّ مَن لا أخا لـه) كساعٍ إلى الهَيْجا بِغَيْرِ سِلاحِ[1]

[ص ١٢٥ س ٨]

استشهد به على التّوكيد اللّفظِي أيضًا، فأخاك الثاني توكيد للأوّل. وتقدّم الكلام على هذا البيت مُستوفًى في صحيفة ١٤٦ من الجزء الأول.

* * *

١٥٦٥ ـ فأيـن إلـى أيـن الـنّجاءُ بِبَغْلَتِي (أتاكَ أتاكَ اللاحقون احْبِسِ احْبِسِ)[2]

[ص ١٢٥ س ٩]

استشهد به على ما في الأبيات قبله.

والبيت من شواهد الرّضِيّ، قال البغداديّ: على أنّ المستقبَلَ يجوز تكريرُه بلا فصل. والظّاهر أن المراد أنه من تكرير المفردات لا الجُمَل، وهو الظاهر أيضًا من كلام ابن جنيّ في «إعراب الحماسة» قال[3]: أول البيت توكيد الاستفهام، وفي الثّاني توكيد الخبر، وفي آخره توكيد الامر.

وقال ابن الشّجري في أماليه[4]: هذا البيت فيه تكرير ثلاث جُمَل، أراد: إلى أين تذهب؟ إلى أين تذهب؟ أتاك أتاك اللاّحقون احبس احبس. وهذا يُقوّي ما ذهب إليه الكسائي من حذف الفاعل في باب إعمال الفعلين، ألا تراه لو أضمر الفاعل ولم يحذفه لقال: أتوك أتاك اللاحقون، أو: أتاك أتوك. انتهى.

والصّحيح أن الثلاثة من توكيد المفردات.

أمّا الأول «فأين» مجرورة بإلى المحذوفة المدلول عليها بالمذكورة، وهو خبر مقدّم، و«إلى أين»: توكيده، و«النّجاء»: مبتدأ مؤخر، وهو مصدر نجا ينجو نجاء: إذا أسرع وسَبق.

وزعم العينيّ: أن «إلى أين» هو الخبر، وأن «أين» ظرف لمحذوف، أي: أين تذهب؟. وهذا غنيٌّ عن الردّ.

وأمّا الثاني، فإن «اللاّحقون» وهو جمع مذكر سالم مضاف للكاف [١٥٩/٢]، وحذفت نونه للإضافة فاعل لأتاك الأول، وأتاك الثاني تأكيد له. ولما كان الأول مُتّصلاً به ضمير المفعول اتّصل بالثاني ليوافق الأول.

---

(١) تقدم الشاهد برقم ٦٥٢. (٢) تقدم الشاهد برقم ١٥٢٧.

(٣) في الأصل: «قال في أول» بزيادة في، والتصويب من خزانة الأدب.

(٤) أمالي ابن الشجري ٢٤٣/١.

وقد اختلف النحويون في نحو: قام قام زيد، فقيل: زيد فاعل الأول فقط، وأما الثاني فإنه لا يحتاج لفاعل لأنه لم يؤت به للإسناد، وإنما أُتِي به لمجرد التّوكيد.

وقيل: فاعلهما ولا يلزم منه اجتماع العاملين على معمول واحد، لأن لفظهما ومعناهما واحد فكأنهما عامل واحد.

وقيل: فاعلُ أحدهما[1] وفاعل الآخر ضمير محذوف، على أنهما تنازعاه.

وقد ردّه ابن الناظم وابن هشام في شرح الألفيّة لأنه ليس هذا من مواضع حذف الفاعل، ولو كان من التنازع لقيل: أتوك أتاك، أو أتاك أتوك.

وأمّا الثّالث: فإن الأمر الثاني توكيدٌ للأمر الأول، وتوكيد الضّمير للضمير بالتّبعية ضرورة إذ لا يمكن انفكاكُه عن الأمر.

ويجوز أن يكون توكيدًا مقصودًا فيكون من قبيل توكيد الجُمل.

وزعم العينيّ: أن مفعول احبس تقديره نَفْسَك. وهذا لا يناسب المقام. والظّاهر [أنه بغلتي][2]، لوجود القرينة.

وهذا البيت مع شهرته لا يعلم له قائل ولا تتمّته. والله أعلم.

قوله والظاهر أنه بغلتي: أقول: ما قاله العينيّ أظهر لأن الشاعر يقول لصاحبه لا نجاة لكل من اللاحقين، فشجّع نفسك ولا تظهر الجزع. والله أعلم.

* * *

١٥٦٦ ـ فتِلْكَ وُلاة السّوء قد طال مكثُهُمْ (فحتّام حتّام العَنَاء المُطَوّلُ)[3]

[ص ١٢٥ س ١٠]

استشهد به على ما في الأبيات قبله فحتّى كرّرت للتأكيد اللّفظي.

والبيت من شواهد الدّمامينيّ على التسهيل على هذه المسألة، قال: وههنا فائدة وهي أنه قد علم اشتراط اتّفاق معنى المؤكد والتّأكيد اللّفظِيّ.

وأورد بعض الفضلاء على هذه القاعدة إشكالاً فيما إذا قال الزوج: أنت طالق، أنت طالق وقصد بالثّانية التأكيد وأنه لا يقع إلا واحدة والحالة هذه. فقال الجملة الثانية لا

---

(١) في الأصل «فاعلهما» مكان «فاعل أحدهما»، والتصويب من خزانة الأدب.

(٢) إضافة من خزانة الأدب.

(٣) البيت من الطويل، وهو للكميت في شرح شواهد المغني ٢/٧٠٩، وشرح عمدة الحافظ ٥٧١، والمقاصد النحوية ٤/١١١، وليس في ديوانه، وشرح الأشموني ٢/٤٠٩، ولسان العرب ١٢/٥٦٣ (لوم)، ومغني اللبيب ١/٢٩٨، وتقدم برقم ١٠١٤.

جائز أن تكون خبريّة لأن الجملة الخبريّة غير الإنشائية. وشرط التّوكيد أن يكون من جنس الأول، ولا أن تكون إنشائيّة وإلا وقع طلقتان.

وأجاب عنه القاضي تاج الدين السّبكي باختيار: أنها إنشائيّة، ولا يلزم ما ذكر، فإنها إنشاء للتوكيد، ولا يقع بإنشاء التوكيد، وليست بإنشاء الإيقاع فاشتركت مع الأولى في أصل الإنشاء، وافترقتا فيما أنشأتاه. اهـ.

«الولاة»: جمع والٍ وهو مَن يتولى أمرَ النَّاس. وأضافهم للسوء لجورهم. و«العناء»: المشقّة. و«المطوّل»: صفة له.

والبيت من قصيدة للكميت بن زيد الأسديّ.

* * *

١٥٦٧ - (لا لا أبـوح بِـحُـبِّ بَـثْـنَـةَ إنـهـا أَخَـذَتْ عَـلـيّ مَـواثِـقًا وعُـهـودَا)[١]

[ص ١٢٥ س ١١]

استشهد به على ما في الأبيات قبله فلا الثانية توكيدٌ للأولى.

والبيت من شواهد الرّضِيّ أيضًا، استشهد به بعد قوله: «فأين إلى أين». قال البغدادي: لما تقدّم قبله. وهذا في الحَرْف وما قبله في تكرار الاسم والفعل.

و«أبوح»: مضارع باح الشّيء بَوْحًا من باب قال بمعنى: ظهر، ويتعدّى بالحرف، فيقال: باح به صاحبُهُ وبالهمزة أيضًا فيقال: أباحه.

و«بَثْنَة»: بفَتح الموحدة وسكون المثلثة بعدها نون: محبوبة جميل بن معمر العذري، والمشهور «بثينة» بالتّصغير، وهي مجرورة بالفتحة لأنها لا تنصرف. وزعم العيني: أنها في محلّ الجر. وقوله: «إنها» بالكسر: استئناف بيانيّ. و«مواثق»: جمع موثق، وهو العهد. وأمّا المواثيق فهو جمع: ميثاق. وربما قيل: مياثيق على لفظ الواحد. اهـ.

قوله: «بالكسر استئناف بيانيّ» يصح أن تكون للتّعليل وعليه [٢/ ١٦٠] فيجوز الفتح والكسر.

والبيت من قصيدة لجميل بن معمر العذريّ.

* * *

(١) البيت من الكامل، وهو لجميل بثينة في ديوانه ٥٨، وخزانة الأدب ٥/ ١٥٩، وشرح التصريح ٢/ ١٢٩، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ٣٣٨، وشرح الأشموني ٢/ ٤١١، وشرح قطر الندى ٢٩١، والمقاصد النحوية ٤/ ١١٤، وشرح الرضي ٢/ ٣٦٦.

١٥٦٨ ـ (أيَا مَنْ لَسْتُ أقلاهُ ولا في البُعد أنساهُ
لك الله على ذاك لك الله لك الله)[1]

[ص ١٢٥ س ١٢]

استشهد به على ما في الأبيات قبله. فـ«لك الله»: جملة اسمية أكدت بإعادة لفظها.

ولم أعثر على قائل هذا الهَزَج.

* * *

١٥٦٩ ـ (قُم قائِمًا قم قائِمًا إنك لا ترجع إلاّ سالِما)[2]

[ص ١٢٥ س ١٣]

استشهد به على ما في الأبيات قبله.

ولم أعثر على قائله.

* * *

١٥٧٠ ـ (لَيتَني ليتني تَوَقَّيتُ مُذ أَيـ ـفعْتُ طَوعَ الهوى وكنتُ مُنِيبَا)[3]

[ص ١٢٥ س ١٦]

استشهد به على أن الحروف لا تعاد في التأكيد اختيارًا إلا مع ما دخلت عليه. وهذا هو معنى قول الألفيّة.

ولا تُعِد لفظ ضمير متّصل إلا مع اللّفظ الذي به وُصِل
كذا الحروف غير ما تحصّلا به جوابٌ كنِعَم وكبَلى

وهذا مثال للحرف.

«توقيت» من توقِّي الشيء: أي اجتنابه. و«أيفعت» من أيفع الغلام: إذا ارتفع ولم يبلغ الحُلم، قاله في المخصص: و«مُنِيبًا» اسم فاعل أناب إلى الله، أي رجع. ورواية الأصل مبينًا وهو أصوب.

---

(١) البيتان من الهزج، وهما بلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٤٠٩، وشرح عمدة الحافظ ٥٧٣، والمقاصد النحوية ٤/ ٩٧.

(٢) الرجز لامرأة من العرب في المقاصد النحوية ٣/ ١٨٤، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٩/ ٣١٧، (والرواية فيه: «صائمًا») والصاحبي في فقه اللغة ٢٣٧، والخصائص ٣/ ١٠٣، وأمالي ابن الشجري ١/ ١٦٤، ٣٤٧.

(٣) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في شفاء العليل ٧٤٥.

ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

١٥٧١ ـ (حتى تراها وكأنَّ وكأنْ) أعناقها مُشدَّدات بقَرَنْ[1]

[ص ١٢٥ س ١٨]

استشهد به على إعادة الحرف المؤكّد مفصولاً بحرف العطف.

والبيت من شواهد العينيّ، قال: الاستشهاد فيه في قوله: «وكأنَّ وكأنْ»، فإنه أكّد الحرفَ قبل أن يتصل به معموله، والأكثر أن يقال: «وكأن أعناقها وكأنها»، فيؤتى مع الأول بمعموله، ويؤتى مع الثاني بضمير ذلك المعمول.

ومثله: إن زيدًا إنه قائم، ويصح: إنّ إنّ زيدًا قائم، ولكن الأحسن أن يؤتى بالضمير، فافهم.

والضمير في «تراها» للمطيّ في بيت قبل الشاهد. و«القَرَنْ»: الحبل.

يقول: إن أعناقها مجتمعة من شدّة سوقهم لها.

والبيت من رجز قيل إنه لخطام المجاشعيّ وقيل: للأغلب العِجْليّ وهو[2]:

إنا على التّشواق منا والحَزن ... مما نمدّ للمطيّ المستفنْ
نسوقها سنًا وبعض السّوق سَن ... حتى تراها وكأن وكأن
أعناقها مشددات بقَرَن ... حتى إذا قضوا لبُنات الشَّجَنْ
وكل حاج لفلان أو لهن ... قاموا فشدّوها لما يشفي الأرن
ورحلوها رحلة فيها رَعَن ... حتى أَنخناها إلى من ومن

[٢/ ١٦١].

* * *

١٥٧٢ ـ (ليت شِعْري هل ثُمَّ هل آتِيَنَّهُم) أو يَحولَنْ من دون ذاك حِمَامُ[3]

[ص ١٢٥ س ١٨]

---

(١) الرجز لخطّام المجاشعي أو للأغلب العجلي في شرح التصريح ٢/ ١٣٠، والمقاصد النحوية ٤/ ١٠٠، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٧/ ٢٥٣، وأوضح المسالك ٣/ ٣٤٢، وشرح الأشموني ٢/ ٤١٠، وشرح التصريح ١/ ٣١٧.

(٢) الأبيات في اللسان (رعن).

(٣) البيت من الخفيف، وهو للكميت بن معروف في شرح شواهد المغني ٢/ ٧٧١، والمقاصد النحوية=

استشهد به على إعادة الحرف بلفظه مفصولاً بثُمَّ العاطفة. وهذا البيت للكميت.

* * *

١٥٧٣ - (لا يُنسِكَ الأسى تأسِّيًا فما ... ما مِنْ حِمامٍ أَحَدٌ مُعْتَصِما)(١)

[ص ١٢٥ س ١٩]

استشهد به على إعادة الحرف بلفظه في التوكيد مفصولاً بالوقف. وعبارة أبي حيان والدّماميني في شرح التسهيل: ومن الفَصْل المسموع الفصلُ بالوقف كقوله: «لا ينسك الأسى» الخ..

وهو من شواهد العينيّ أيضًا قال: الاستشهاد فيه في قوله: «فما ما»، فإنه كرر الحرف الواحد للتأكيد ولكن فصل بينهما الوقف. والظّاهر أنه جائزٌ اختيارًا. فافهم.

وظاهر عبارة أبي حيّان والدّمامينيّ أن ذلك سماع كما تقدّم.

وقوله: «تأسّيًا» أي اقتداء بمن قبلك من الصابرين. و«الحِمام» بكسر الحاء وتخفيف الميم: هو الموت.

ولم أعثر على قائل هذا الشاهد.

* * *

١٥٧٤ - فلاَ واللّهِ لا يُلْفَى لِما بي ... (ولا لِما بِهِمْ أبدًا دواءُ)(٢)

[ص ١٢٥ س ٢٠]

استشهد به على ما في البيت قبله، فإن اللام الثانية من لما بهم مؤكّدة للأولى. وتقدّم أن ذلك ضرورة.

وفي شرح التسهيل لأبي حيان: وقوله(٣): «لم يَعُدْ في غير ضرورة». مثاله في الضّرورة قوله:

فلا والله لا يُلْفى لما بي

= ٤/١٠٩، وبلا نسبة في رصف المباني ٣٣٤، ٤٠٦، وسر صناعة الإعراب ٢/٦٨٤، وشرح الأشموني ٢/٤١٠، ومغني اللبيب ٢/٣٥٠، ويروى «الردى» مكان «الحمام».

(١) الرجز بلا نسبة في تخليص الشواهد ٢٧٨، وحاشية يس ٢/١٣٠، والخزانة ٤/١٢٠، والجنى الداني ٣٢٨، وشرح الأشموني ٢/٤١٠ (٣/٨٣)، والمقاصد النحوية ٤/١١٠، وتقدم الشاهد برقم ٤٢٢.

(٢) تقدم الشاهد برقم ١٣٦٤، وسيعاد برقم ١٧٥٢، وتقدم عرضًا مع رقم ١٠٥٥، ١٠٩٤.

(٣) انظر التسهيل ١٦٦.

الخ. . وكذا قال ابن عصفور: ولا يجوز تأكيد الحرف من غير إعادة ما دخل عليه إلاّ في الضرورة. وأنشد هذا البيت.

وفي المفصّل[١]: والتأكيد بصريح التّكرير جار في كلّ شيء في الاسم والفعل والحرف، والجملة، والمظهر والمضمر، تقول: ضربت زيدًا زيدًا [وضربت ضربت زيدًا][٢] وإن وإنّ زيدًا منطلق، وجاءني زيدٌ جاءني زيد، وما أكرمني إلا أنت أنت. اهـ.

قال أبو حيّان: وذهب الزمخشريّ في المفصّل إلى توكيد الحرف غير الجواب بإعادته وحده نحو: إنّ إنّ زيدًا قائم.

وأجاز ذلك ابن هشام. قال المصنّف في الشرح: وقوله: مردود لعدم إمام يستند عليه، وسماع يعتمد عليه. ولا حجّة في قول الشاعر:

إن إن الكَرِيم يحلُم مَا لَمْ ... يَرَيَنْ مَنْ أَجارَه قد ضِيما[٣]

فإنه من الضّرورات.

وقال ابن هشام: وممّا يَقْرُبُ من تكرير اللفظ قولهم: حسن بسن، وعطشان نطشان.

والبيت من قصيدة لمسلم بن معبد الوالبي.

* * *

١٥٧٥ - (إن إنّ الكريم يحلُم مَا لَمْ ... يَرَيَنْ من أجارَهُ قد ضيما)[٤]

[ص ١٢٥ س ٢١]

استشهد به على أن الحرف المؤكد لا تجوز إعادته وحده دون فَصْل. وتقدّم بيان ذلك مستوفًى.

والبيت من شواهد العينيّ. قال الاستشهاد فيه في قوله: «إنّ إن الكريم» حيث كرّرت «إن» ههنا للتّوكيد بغير اللّفظ الذي وصلت به، فلذلك حكم بشذوذ نحو هذا. وذلك لأن الحرف لا يعاد إلا مع ما اتّصل به لكونه كالجزء منه نحو: إن زيدًا إن زيدًا قائم، وفي الدار في الدار زيد. ولا يعاد وحده إلاّ في الضّرورة. نصّ عليه ابن السّراج،

---

(١) المفصل ١١٢، وشرح المفصل ٣/ ٤١. (٢) إضافة من المفصل وشرح المفصل.
(٣) في الأصل «أضيما»، وكذا في الشاهد التالي ١٥٧٥، والتصويب من مصادر البيت.
(٤) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ٣٤٠، وشرح الأشموني ٢/ ٤١٠، وشرح التصريح ٢/ ١٣٠، والمقاصد النحوية ٤/ ١٠٧.

ثم نقل ما ذهب إليه الزمخشريّ وابن هشام اللّخمي، وما رد به ابن مالك ذلك في الذي قبله.

يقول: إن الكريم [٢/ ١٦٢] يجمل به الحلم ما لم يظلم جاره فحينئذ حلمه ذُلّ.

ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

(البـــدل)

١٥٧٦ ـ (لَـمْيَـاءُ فـي شَـفَـتَـيْـهـا حُـوّةٌ لَـعَـسٌ   وفي اللّثاتِ وفي أَنيابِها شَنَبُ)[1]

[ص ١٢٦ س ٣٣]

استشهد به على أن ابن السّيد ادّعى أن بدل الغلط يكون في الشّعر كالمثال في البيت وعلّة منعه أن الشّعر يقع في الغالب عن تروٍّ.

قال في الهمع: ورد بأنه من باب التّقديم والتأخير. وتقديره: في شفتيها حوّة، وفي اللثات لعس، وفي أنيابها شنب. وهذا التأويل نسبه أبو حيّان لأحمد بن عبد النور المالِقيّ. وفيه أيضًا قبل هذا.

وتأوّل المانعون ذلك، فقال أبو بكر بن خطّاب: اللّعس مصدر وصفت به الحوّة، تقديره: حُوّةٌ لعساء، كما تقول حُكْمٌ عَدْلٌ وقَوْلٌ فصلٌ، أي عادل، وفاصل. وقد ردّ هذا التّخريج في البيت، لأن النعت لم يستقرّ فيه أن يغير المنعوت عن معناه، إنما يقر المنعوت على دلالته ويزيده بيانًا.

والبيت لقصيدة لذي الرمّة.

* * *

١٥٧٧ ـ (رَحِـمَ الـلّـهُ أَعْـظُـمًـا دَفَـنُـوهـا   بِسِجِستـان طَلْحَةِ الطَّلَحَاتِ)[2]

[ص ١٢٧ س ٧]

---

(١) البيت من البسيط، وهو لذي الرمة في ديوانه ٣٢، والخصائص ٣/٢٩١، ولسان العرب ١/٥٠٧ (شنب)، ٦/٢٠٧ (لعس)، ١٤/٢٠٧ (حوا)، والمقاصد النحوية ٤/٢٠٣، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/٤٣٨.

(٢) البيت من الخفيف، وهو لعبيد الله بن قيس الرقيات في ديوانه ٢٠، والحيوان ١/٣٣٢، وخزانة=

استشهد به على أنّ المختار إثبات بدل الكلّ من البعض.

وفي البيت شاهدان آخران:

أحدهما: حذف «أَعْظُم»، وبقاء طلحة على جرّه من غير عطف ولا إضافة إلى مثل المحذوف وهو غير الغالب في استعمال العرب.

والثاني: في جمعه الطّلحات بالتاء.

واستشهد الرّضي بالبيت على ذلك. قال البغداديّ: على أن السّماع والاستعمال في نحو «طَلْحة» وهو كُلّ علم مذكّر مختوم بالهاء، جمعه بالألف والتاء، ولم يسمع جمعه بالواو والنون. ثم نقل كلام ابن الأنباري في مسائل الخلاف بين الكوفيين والبصريين في ذلك فارجع إليه(١).

وفي المخصّص: هذا باب جمع الاسم الذي آخره هاء التأنيث.

اعلم أنه لا خلاف بين النّحويين أن الرجل إذا سمي باسم في آخره هاء التأنيث ثم أردت جمعه جمعته بالتّاء. واستدلوا على ذلك بقول العرب: رَجُل رَبْعة ورجال رَبْعات، وبقولهم: طلحة الطّلحات قال الشاعر:

رحـــم الله أعـــظـــمًـــا دفـــنـــوهـــا

الـــخ..

وتقول العرب: ما أكثر الهُبَيْرات، يريدون جمع الهُبَيْرة. ولم نسمع رجال رَبِعُون، ولا طلحة الطّلحين، ولم نسمع ما أكثر الهبيرين ولا جمع شيء من ذلك بالواو والنّون.

وأجاز الكسائيّ والفرّاء جمع ذلك بالواو والنّون سكّنوا اللاّم من طَلْحة لأنهم يقدّرون جمع طَلْح فلا يحرّكون اللام.

وكان أبو الحسن بن كَيْسان يذهب إلى جواز ذلك ويحرك اللاّم، فيقول الطّلَحُون فيفتحها كما فتحوا أَرضَون حَمْلاً على أرضَات لو جمع بالألف والتاء لأنه بمنزلة تَمَرات.

= الأدب ٨/ ١٠، ١٤، وشرح شواهد الإيضاح ٢٩٤، وشرح المفصل ١/ ٤٧، ولسان العرب ٢/ ٥٣٣ (طلح)، وبلا نسبة في الإنصاف ٤١، وتخليص الشواهد ٩٨، والجنى الداني ٦٠٥، وخزانة الأدب ٤/ ٤١٤، ١٠/ ١٢٨، ورصف المباني ٢٩٧، ٣٤٨، ولسان العرب ٥/ ٢٢٣ (نضر) والمقتضب ٢/ ١٨٨، ٤/ ٧، وشرح الرضي ٣/ ٣٧٢.

(١) الإنصاف ٤١.

والقول الصّحيح ما قاله غيره، لأنه قول العرب الذي لم يسمع منهم غيره، ولأنه القياس، ولأنَّ طلحةَ فيه هاء التأنيث، والواو والنون من علامات التذكير، ولا يجمع في اسم واحد علامتان متضادّتان. انتهى الغرض منه.

وروي: «نضّر» موضع «رَحِم» ومعناه: حسن.

قال البغداديّ: وقوله طلحة الطّلحات روي بالجرّ والنصب. قال أبو حيان في تذكرته: حكى الكسائي والفراء عن العرب هذا البيت بخفض (طلحة) على تكرير الأعظم أي أعظُم طَلْحَةِ الطّلحات. وما اختلفوا في جواز نصب طلحة بالرّدّ على الأعظم، والحَمْل على إعرابها. انتهى.

وجعل ابن عصفور في كتاب الضّرائر الجرّ من الضّرورة، قال: ومنه حذف المضاف من غير أن يُقام المُضاف إليه مُقامه، نحو قوله:

بسجستان طلحة الطلحات

في رواية من خفض «طلحة» يريد: أَعْظُمَ طلحة الطّلحات، فحذف المضاف الذي هو أَعْظُم لدلالة أعظم المتقدّم الذكر عليه، ولم يُقِم المضاف إليه وهو طلحة مقامه، بل إبقاه على خفضه. انتهى.

وقال ابن برّي في شرح أبيات الإيضاح: والأشبه [١٦٣/٢] عندي أن تخفضه بإضافة سجستان إليه، لأنه كان أميرها.

وقول أبي حيّان نصب طلحة بالردّ على الأعظم يعني البدليّة.

وزعم بعضهم: أنه بدل كُلّ من بعض. وزاد هذا القسم في الأبدال. والصحيح أنه بدل كُلّ من كُلّ يجعل أَعْظُم من قبيل ذكر البعض، وإرادة الكل بدليل المعنى.

وطلحة الطّلحات: هو أحد الأجواد المشهورين في الإسلام، واسمه طلحة بن عبد الله بن خلف الخُزاعيّ. وأُضيف إلى الطّلحات، لأنه فاق في الجود خمسة أجواد، اسمِ كلّ واحد منهم طلحة وهم طلحة الخير، وطلحة الفياض، وطلحة الجود، وطلحة الدراهم، وطلحة الندى. وقيل: كان في أجداده جماعة اسم كُلّ [واحد] طلحة. وقيل: لأن وهب في عام واحد ألفَ جارية، فكانت كُلّ جارية منهن إذا ولدت غلامًا تسمّيه طلحة على اسم سيّدها. والطّلحات هم: طلحة بن عبيد الله التميمي وهو طلحة الفياض، وطلحة بن عمرو بن عبد الله بن معمر التميميّ أيضًا، وهو طلحة الجود. وطلحة بن عبد الله بن عوف الزُّهريّ أخي عبد الرحمٰن بن عوف، وهو طلحة النّدى. وطلحة بن الحسن بن علي بن أبي طالب وهو طلحة الخير. وطلحة بن عبد الرحمٰن بن أبي بكر

الصّديق ويسمّى طلحة الدّراهم. وطلحة بن عبد الله بن خلَف [الخزاعي][(١)] وهو سادسهم المشهور بطلحة الطّلحات.

وقال ابن برّي: سُمّي طلحَة الطّلحَات بسبب أُمه، وهي صفيّة بنت الحارث بن طَلحة بن أبي طلحة، وأخوها طلحة بن الحارث فقد تكتّفه الطّلحات كما ترى اهـ.

وهذا القول هو الصواب، لأنه لا يمكن أن يكون أكرم من طلحة بن عبيد الله الذي سماه رسول الله ﷺ طلحة الفيّاض، ويكفي من كرمه أنه باع ضيعة له في مال كثير، وقسّمه في مجلسه ذلك، ولم يحضر الصّلاة ذلك اليوم لأنه لم يجد ثوبًا يخرج به.

وسجستان: ناحية معروفة في أرض العجم.

والبيت من قصيدة لابن قيس الرّقيّات يرثي بها طلحة المذكور.

* * *

١٥٧٨ - (كأنّي غدَاة البَين يَومَ تَرَحّلُوا) لدى سَمُراتِ الحَيّ ناقِفُ حَنظَلِ[(٢)]

[ص ١٢٧ س ٨]

استشهد به على بدل الكلّ من البعض كما في البيت قَبْلَه، «فاليوم» بدل من «غداة»، وهو كُلٌّ لها.

قال أبو حيان في شرح التسهيل: وقد يجاب بأنه على حذف مضاف أي غداة يوم تحمّلوا. وتلخَّص أنَّ أقسامَ البدل المتّفق عليها ثلاثة: بدل شيء من شيء، وهما لعين واحدة، وبدل بعض من كُلٍّ، وبدل اشتمال. وقد ردّ السّهيليّ بدل البعض، وبدل الاشتمال إلى بدل الشيء من الشيء، وهما لعين واحدة، فقال العرب: تتكلّم بالعام، وتريد به الخاص، وتحذف المضاف وتَنْويه، فقولك: أكلت الرغيف ثلثه إنما تريد: أكلت بعض الرغيف، ثم بيّنت ذلك البعض، فقلت ثلثه: ألا ترى كيف أضفت الثلث إلى الضمير وذلك الضمير هو الرغيف، فدلّ على أنه بدلٌ مما هو مضاف إلى رغيف مثله، وهو البعض لأن البدل هو المبدل منه بلا مزيد، وكذلك بدل المصدر من الاسم إنما هو في الحقيقة بدل من صفة مضافة إليه، لأنك إذا قلت: أعجبتني الجارية، فلا شكّ أنّ الإعجاب إنما هو صفة من صفاتها، فحذفت المضاف إليها، وأقمتها مقامه ثم بيّنت ما تلك الصفة؟ فقلت: حسنها أو ظرفها، ولذلك لم يكن بد من إضافة المصدر إلى ضمير

(١) إضافة من الخزانة.

(٢) البيت من الطويل، وهو لامرىء القيس في ديوانه ٩، وخزانة الأدب ٤/٣٧٦، ٣٧٧، ولسان العرب ٩/٣٣٩ (نقف)، والمقاصد النحوية ٤/٢٠١، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/٤٣٧.

الاسم، لأنه بدلٌ مما هو مضاف إلى الاسم كما كان ذلك في بدل البعض من الكُلّ، فقد عادت أقسام التبدل كلها في الحقيقة إلى قسم واحد وهو بدل الشيء من الشيء، وهما لعين واحدة، وكذلك ينبغي أن يكون، لأنه تفسير، فلا يكون إلا في معنى الأول ومطابقًا له اهـ.

«السّمُرات» جمع سمرة وهي [٢/ ١٦٤] شجرة معروفة. و«ناقف الحنظل» الذي يستخرج الهبيد وهو حبّه.

والمعنى: أنه يبكي كناقف الحنظل، لأن ناقف الحنظل تدمع عيناه لحرارته.
وروي: تحمّلوا بدل تَرحّلوا.

والبيت من معلقة امرىء القيس.

* * *

١٥٧٩ ـ قَدْ أَصْبَحَتْ بِقَرْقَرَى كَوَانِسا (فلاَ تَلُمْهُ أَنْ يَنامَ البائِسَا)[١]

[ص ١٢٧ س ١١]

استشهد به على أن البدل لا تجب موافقته للمبدل منه في التّعريف والإظهار وضدّهما. ومثّل لِكُلّ.

والبيت مثال لإبدال المظهر من المضمر.

وتقدّم بسط الكلام عليه في صحيفة ٤٥ من الجزء الأول.

* * *

١٥٨٠ ـ (أَوْعَدَني بالسّجْنِ والأَداهِمِ رِجْلِي ورِجْلي شَثْنَةُ المناسِمِ)[٢]

[ص ١٢٧ س ١٤]

استشهد به على أن الظّاهر يبدلُ من ضمير الحاضر إن أفاد إحاطة أو بَعْضًا.

والبيت مثال لإفادة البعض. قال الدّماميني في شرح التسهيل: هذا على أحد الوجوه المقولة في البيت. وقيل: «رجلي» منادى استهزاء بوعيده. وقيل هو من العطف على معمولي عاملين أي: أوعد بالأداهم رجلي. وهذا لفظ أبي حيّان في شرح التسهيل، وبقي منه: فنابت الواو مناب أوعد، ومناب الباء.

---

(١) تقدم الشاهد برقم ١٨٢، ١٥٣٦.

(٢) الرجز للعديل بن الفرخ في خزانة الأدب ٥/١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، والمقاصد النحوية ٤/١٩٠، وبلا نسبة في إصلاح المنطق ٢٢٦، ٢٩٤، وشرح أبيات سيبويه ١/١٢٤، وشرح الأشموني ٢/٤٣٩، وشرح التصريح ٢/١٦٠، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٢١، وشرح شذور الذهب ٥٧٢، وشرح ابن عقيل ٥١٠، وشرح المفصل ٣/٧٠، ولسان العرب ٣/٤٦٣ (وعد)، ١٢/٢١٠ (دهم)، ومجالس ثعلب ٢٧٤، وشرح الرضي ٢/٣٩٠.

والبيت من شواهد الرّضي أيضًا، قال البغداديّ: على أنَّ قولَه: «رِجْلي» بدل بعض من باء المتكلّم في أوعدني.

هذا هو الظاهر وعليه اقتصر الفرّاء [في تفسيره عند قوله تعالى: ﴿للّذين اتّقوا عند ربّهم جناتٌ﴾][(١)]، واستُشْكِلَت البدليّة بأنّ الرِّجل لا تُوعد بالسّجن. وأجيب بأنها لما كانت سببًا في الدّخول ناسب إيعادها بذلك.

وفيه وجوه ثلاثة:

أحدها: أن يكون «رجلي» مفعولاً ثانيًا حذف منه حرف الجرّ اختصارًا كأنه أراد لرجلي.

وثانيها: أن يكون «رِجْلي» منادّى على طريق الاستهزاء بالمُوعد.

وثالثهما: أن تكون «الأداهم» معطوفةً على السِّجن، و«رجلي» معطوفةً على ضمير المتكلّم، أي أوعدني بالسّجن وأوعد رجلي بالأداهم، كما تقول: ضربني بالعَصا والسّوط ظَهْري، تريد ضربني بالعصا، وضرب ظهري بالسوط، ويكون هذا من باب عطف معمولين على معمولي عاملين مختلفين.

و«رِجْلي» الثانية مبتدأ، و«ششنة» خبرها، و«أتى» بها ظاهرةً غير مضمرة تعظيمًا لأمرها وإشادةً بذكرها، أو لأنها وقعت في جملة ثانية. و«الواو» للحال. وروي: «فرِجْلي» بالفاء على السببيّة.

و«الششنة»: الغَليظة الخشنة. و«المناسم»: جمع مَنْسِم كمَجْلِس، وهو طرف خُفّ البعير، هذا أصله واستعاره لأسفل رِجْله.

والضمير في أوعدني للحجّاج. وكان توعّد العُدَيْل بن الفَرخ صاحب الشاهد، ففرّ إلى قيصر ملك الروم فقال العُدَيل:

ودونَ يدِ الحجاجِ مِنْ أَنْ تنالَنِي بِساطٌ بأيدي النّاجياتِ عريضُ[(٢)]
مهامِهُ أشباهٌ كأنَّ سَرابَها مُلاءٌ بأيدي الغانيات رَحيضُ

فكتب الحجاج إلى قيصر: لتَبْعَثَنّ به أو لأجَهْزَنّ خيلاً[(٣)]، أولها عندكَ وآخرها عندي، فبعث إليه به، فلما مَثَلَ بين يديه، قال له أنت القائل: «ودون يد الحجاج»

(١) إضافة من خزانة الأدب، والآية المستشهد بها هي رقم ١٥، من سورة آل عمران.
(٢) الأغاني ٢٢/٣٢٩ «دار الكتب»، والشعر والشعراء ١/٤١٣.
(٣) في الأغاني: «لأغزينك جيشًا».

البيتين، فقال أنا القائل:

فلو كُنتُ في سَلْمى أجَا وشعابِها ... لكانَ لِحَجَّاج عليَّ دَلِيلُ[1]

خليلُ أمير المؤمنين وسَيْفُهُ ... لِكُلِّ إمامٍ مُصْطفًى وخَلِيلُ

بنى قُبَّةَ الإسلام حتى كأنهُ ... أتى النّاس من بعد الضّلال رَسولُ

[٢/ ١٦٥] فعفا عنه وأَطْلَقَهُ.

* * *

١٥٨١ - ذَرِيني إنَّ أَمْرَكِ لن يُطاعا ... (وما أَلْفيتِني حِلْمي مُضَاعًا)[2]

[ص ١٢٧ س ١٥]

استشهد به على إبدال الظّاهر من ضمير الحاضر لما أفاد الاشتمال وهذا هو معنى قول الألفيّة:

ومن ضمير الحاضر الظّاهر لا ... تُبْدِلْهُ إلا ما إحاطةً جَلا

أو اقتضى بعضًا أو اشتمالا ... كأنك ابتهاجَكَ اسْتمالاَ

فمثال البعض والإحاطة قد تقدّم. وهذا مثال الاشتمال.

والبيت من شواهد سيبويه والرّضي على أن قوله حِلْمي بدل اشتمال من الياء.

ورواية الرضي: إنّ حكمك.

قال ابن جني في إعراب الحماسة: إنما يجوز البدل من ضمير المتكلّم وضمير المخاطب إذا كان بدل البعض أو بدل الاشتمال نحو قولك: عجبت منك عقلِك، وضربتك رأسَكَ. ومن أبيات الكتاب:

ذريني إن أمرك لن يطاعا

البيت.

«فحِلْمي» بدل من «ني». ولو قلت: قمت زيدٌ، أو مرَرْتَ بي جَعْفَرَ، أو كلمتك أبو عبد الله على البدل لم يجز، من حيث كان ضمير المتكلم أو المخاطب غايةً في

---

(١) الأغاني٢٢/ ٣٣٠، والشعر والشعراء ١/ ٤١٤.

(٢) البيت من الوافر، وهو لعدي بن زيد في ديوانه ٣٥، وخزانة الأدب ٥/ ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ٢٠٤، وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٢٣، وشرح عمدة الحافظ ٥٨٧، ولرجل من بجيلة أو خثعم في الكتاب ١/ ١٥٦، ولعدي أو لرجل من بجيلة أو خثعم في المقاصد النحوية ٤/ ١٩٢ وبلا نسبة في شرح شذور الذهب ٥٧٣، وشرح ابن عقيل ٥٠٩، وشرح المفصل ٣/ ٦٥، ٧٠، وشرح الرضي ٢/ ٣١٩.

الاختصاص، فبطل البدل، لأن فيه ضربًا من البيان، وقد استغنى المضمر بتعرّفه. انتهى.

قوله: «ذريني» خطاب لامرأته؛ أي: اتركيني ودعيني، وجملة: «إنّ حكمك» مستأنفة «للتعليل».

وروى سيبويه: «إنّ أمرك» وهو بمعناه. وجملة «ما ألفيتني» الخ معطوفة على الجملة المستأنفة.

وروى العينيّ: «ولا ألفيتِني» وألفى بمعنى وجد من أخوات ظنّ تنصب مفعولين، و«التاء» المكسورة فاعلها و«النون»: نون الوقاية، و«الياء»: مفعول، و«حلمي»: بدل من الباء. و«مضاعا»: مفعول ثانٍ لألفى وهو اسم مفعول من الإلفاء.

يخاطب امرأته، ويقول لها: ذريني من عَذْلك، فإني لا أطيع أمرك ولا وجدتني سفيهًا مضيعًا الحلم، وعقلي يأمرني بإتلاف مالي في اكتساب الحمد.

والبيت من قصيدة لعديّ بن زيد العباديّ.

* * *

١٥٨٢ ـ (فَصَدُوا من خِيارِهنّ لِقاحًا   يَتَقاذَفْنَ كالغصون غِزارُ)[١]

[ص ١٢٧ س ٢٤]

استشهد به على إبدال النكرة من المعرفة من غير أن تكون موصوفة ولا من لفظ الأول، «فغزار» بدل الضمير في يتقاذفن. «فصدوا» من الفَصْد، وهو شقّ العِرْق لإخراج الدم، كانوا يفعلون ذلك ويطبخونه. و«من خيارهن» أي: من خيار النّوق. و«لقاحًا»: جمع لَقُوح، وهي الناقة الحَلوب أو التي نتجت. و«يتقاذفن»: يتسابقن. و«غزار»: كثيرات اللبن.

والبيت من قصيدة لأبي دؤاد الإياديّ.

* * *

١٥٨٣ ـ (فإلى ابن أُمّ أُناسٍ أرْحِلُ ناقَتِي   عَمرو فتُبْلِغُ حاجَتي أو تُزْحِفُ

مَلِكٌ إذا نَزلَ الوفودُ ببابه   غَرَفوا مَوارِدَ مُزْبِدٍ لا يُنْزَفُ)[٢]

[ص ١٢٧ س ٦، ٢٧]

---

(١) البيت من الخفيف، وهو لأبي دؤاد الإيادي، وليس في ديوانه، ولم يرد في المصادر النحوية الأخرى.

(٢) البيتان من الكامل، وهما لبشر بن أبي خازم في ديوانه ١٥٥، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٤ ـ ١٥، =

الشّاهد فيه إبدال «مَلِك» من «عمرو» مع أنه ليس من لفظه، فملك نكرة وعمرٌو معرفة.

وفي كتاب سيبويه[1]: واعلم أن كل شيء كان للنّكرة صفة فهو للمعرفة خبر، وذلك قولك: مررت بأخويك قائمين، فالقائمان هنا نَصْبٌ على حد الصّفة في النكرة. وتقول: مررت بأخويك مسلمًا وكافرًا هذا على مَن جرّ وجعلهما صفةً [٢/ ١٦٦] للنّكرة. ومن جعلهما بدلاً من النّكرة جعلهما بدلاً من المعرفة كما قال الله عزّ وجلّ: ﴿لنسْفَعًا بالنّاصية ناصيةٍ كاذبةٍ خاطئةٍ﴾[2].

وأنشد لبعض الموثوق بهم: «فإلى ابن أم أناس» البيتين.

قال الأعلم[3]: الشاهد فيه جَرْيُ «مَلِك» على ما قبله بدلاً منه، وهو من بدل النكرة من المعرفة لما فيه من زيادة الفائدة، ولو رفع على القطع لكان حسنًا.

يمدح عمرو بن هند الملك. و«أُم أناسٍ» بعض جدّاته وهي من بني يشكر. ومعنى «تزحف»: تَعْيا وتكلّ. و«الموارد»: مناهل الماء المورودة، شبّه بها عطاياه وجعله كالبحر المزيد لكثرة جوده. ومعنى «ينزف»: يستنفد ماؤه.

ولم أعثر على قائل هذين البيتين.

* * *

١٥٨٤ - (متى تَأْتِنا تُلْمِمْ بنا في دِيارِنا   تَجِدْ حَطَبًا جَزْلاً ونارًا تأَجَّجا)[4]

[ص ١٢٨ س ٩]

استشهد به على بدل الفعل من الفعل بدل كُلّ بلا خلاف.

وفي كتاب سيبويه[5]: وسألت الخليل عن قوله: متى تأتنا الخ، قال: تلمم بدل من الفعل الأول، ونظيره في الأسماء: مررتُ برجلٍ عَبْدِ الله، فأراد أن يفسر الإتيان بالإلمام كما فسّر الاسم الأول بالاسم الآخر.

= وبلا نسبة في الكتاب ٢/ ٩، والإنصاف ٢/ ٤٩٦، وشرح التصريح ٢/ ٣٢.

(١) الكتاب ٢/ ٨ ـ ٩.   (٢) ١٥، ١٦/العلق: ٩٦.

(٣) شرح الأعلم ١/ ١٢٢.

(٤) البيت من الطويل، وهو لعبيد الله بن الحر الجعفي في خزانة الأدب ٩/ ٩٠ ـ ٩٩، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٦٦، وسر صناعة الإعراب ٦٧٨، وشرح المفصل ٧/ ٥٣، وبلا نسبة في الإنصاف ٥٨٣، ورصف المباني ٣٢، ٣٣٥، وشرح الأشموني ٤٤٠، وشرح قطر الندى ٩٠، وشرح المفصل ١٠/ ٢٠، والكتاب ٣/ ٨٦، ولسان العرب ٥/ ٢٤٢ (نور)، والمقتضب ٢/ ٦٣، وحاشية يّس ٢/ ١٦٢.

(٥) الكتاب ٣/ ٨٦.

قال الأعلم[1]: الشاهد في جزم تُلْمِمْ، لأنه بدل من قوله: تأتنا وتفسيرٌ له، لأن الإلمام إتيان ولو أمكنه رفعه على تقدير الحال لجاز.

وقوله: «تأجّجا» خبر عن الحطب والنار. ويجوزُ أن يكون خبرًا عن النّار وحدها فيذكّرها لأن تأنيثها غير حقيقي ضرورة. ويجوز أن يريد تتأجّجَنَ بالنّون الخفيفة والوقف عليها بالألف اهـ.

وقوله: «حطَبًا جَزْلاً» أي: غليظًا. يريد أنهم يوقدون الحطب الجَزْل لتقوى نارهم، فينظر إليها الضّيوف على بُعْدٍ، ويقصدونها.

و«تأجّجا» في البيت: فعل ماض وألفه للإطلاق، وفاعله ضمير النّار.

قال أبو حنيفة الدّينوريّ. النار تذكّر وهو قليل. وقال بعضهم: النار مؤنثة لا غير، وإنما ردّ الضمير مذكّرًا، لأنه أراد الشهاب وهو مذكر وقيل غير ذلك.

والبيت من قصيدة لعبيد الله بن الحرّ الجَعْفيّ.

* * *

١٥٨٥ ـ (إلى اللّهِ أَشْكُو بالمدينَة حاجَةً وبالشّامِ أُخْرى كَيفَ يَلْتقِيانِ)[2]

[ص ١٢٨ س ١٥]

استشهد به على إبدال الجملة من المفرد، «فكيف يلتقيان» بدل من حاجة.

وفي التوضيح وشرحه: وقد تبدل الجملة من المفرد كقول: «إلى الله أشكو» الخ. أبدل جملة «كيف يلتقيان» من «حاجة» و«أُخرى» وهما مفردان، قاله ابن جنّي. وإنما صحّ ذلك لرجوع الجملة إلى التّقدير بمفرد أي: إلى الله أشكو هاتين الحاجتين تعذّر التقائهما، فتعذّر مصدر مضاف إلى فاعله، وهو بدل من هاتين الحاجتين.

والشّام: بلاد معروفة سمّيت بشام ابن نوح، فإنه بالشّين المعجمة بالسريانية، أو لأن أرضها شامات بيض وحمر وسود. وعلى هذا لا يهمز، وقد يذكر كذا في القاموس.

والبيت للفرزدق.

* * *

---

(١) شرح الأعلم ١/٤٤٦.

(٢) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في خزانة الأدب ٥/٢٠٨، وشرح التصريح ٢/ ١٦٢، وشرح شواهد المغني ٢/٥٥٧، والمقاصد النحوية ٤/ ٢٠١، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/٤٠٨، وشرح الأشموني ٢/ ٤٤٠، والمحتسب ٢/١٦٥، ومغني اللبيب ١/ ٢٧، ٤٢٦، والمقتضب ٢/ ٣٢٩.

١٥٨٦ ـ قِفَا نَبْكِ من ذكرى حبيبٍ ومنزِلِ بِسِقْطِ اللِّوى (بين الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ)[١]

[ص ١٢٩ س ١٦]

استشهد به على مجيء الفاء لعطف ما لا يُسْتَغنى عنه، وذلك خروج بها عَمّا لها إلى ما ليس لها، لأن هذا موضع اختصّت به الواو. قال في الألفية [٢/ ١٦٧]:

واخْصُصْ بها عَطْف الّذي لا يُغْنِي مَتْبُوعه كاصْطَفَّ هذا وابْنِي

قال الأشموني: وتخاصم زيد وعمرو، وهذا بين زيد وعمرو، ولا يجوز فيها غير الواو، وأما قوله:

...بين الدخول فحومل

فالتّقدير بين أماكن الدّخول فأماكن حَوْمل، فهو بمثابة: اختصم الزيدون فالعمرون.

وفي التّوضيح وشرحه: الصواب أن يقال بين الدّخول وحومل بالواو على الرواية المشهورة وهي القياس، لأن البَيْنِيّة لا يعطف فيها بالفاء، لأنها تدل على الترتيب.

وحجة الجماعة السّماع. واختلفوا في التّخريج.

فقال يعقوب بن السكيت: إنه على حذف مضاف وإن التّقدير بين أهل الدّخول فحومل.

وقال خطّاب المراديّ: إنه على اعتبار التّعدد حُكْمًا، لأن الدّخول مكان يجوز أن يشتمل على أمكنة متعدّدة كما تقول: قعدت بين الكوفة تريد بين دورها وأماكنها، وأن التقدير بين أماكن الدّخول فأماكن حومل فهو بمنزلة: اختصم الزيدون فالعمرون إذا كان كل فريق منهم خَصْمًا لصاحبه. قال: وهذا عندي أصحّ من أن يجعل شاذًّا إذ ثبتت الرّواية.

و«الدّخول» بفتح الدال، و«حومل» بفتح الحاء: موضعان. و«سِقْط» بكسر السين المهملة: ما تساقط من الرّمل. و«اللّوى»: بكسر اللام والقصر: رمل يعوّج ويلتوي.

---

(١) البيت من الطويل، وهو لامرىء القيس في ديوانه ٨، والأزهية ٢٤٤، ٢٤٥، وجمهرة اللغة ٥٦٧، والجنى الداني ٦٣، ٦٤، وخزانة الأدب ١/ ٣٣٢، ٣/ ٢٢٤، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٥٠١، وشرح شواهد الشافية ٢٤٢، وشرح شواهد المغني ١/ ٤٦٣، والكتاب ٤/ ٢٠٥، ولسان العرب ١٥/ ٢٠٩ (قوا)، ٤٢٨، ومجالس ثعلب ١٢٧، وبلا نسبة في الإنصاف ٢/ ٦٥٦، وأوضح المسالك ٣/ ٣٥٩، وجمهرة اللغة ٥٨٠، وخزانة الأدب ١١/ ٦، ورصف المباني ٣٥٣، وشرح الأشموني ٢/ ٤١٧، وشرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٣١٦، وشرح قطر الندى ٨٠، والصاحبي في فقه اللغة ١١٠، ومغني اللبيب ١/ ١٦١، ٢٦٦، والمنصف ١/ ٢٢٤.

وهذا البيت هو مطلع معلقة امرىء القيس.

* * *

١٥٨٧ ـ فـقـدّمـت الأديـمَ لـراهـشـيـه (وألْفَى قَوْلَها كَذِبًا ومَيْنا)[1]

[ص ١٢٩ س ٢٢]

استشهد به على أنّ الواو اختُصّتْ بعطف المُرادِف على مرادفه عن حروف العطف.

وفي المغني في معاني الواو: الثالث عشر: عطف الشّيء على مرادفه نحو ﴿إنما أشكو بَثّي وحُزْني إلى الله﴾[2] ونحو ﴿أولئك عليهم صَلَواتٌ من رَبّهم ورحمة﴾[3] ونحو ﴿عوَجًا ولا أمتا﴾[4] وقوله عليه الصّلاة والسلام «لِيليني منكم ذَوو الأحلام والنُّهَى» وقول الشاعر:

وألـفـى قَـوْلـهـا كَـذِبًـا ومَـيْـنـا

وزعم بعضهم: أن الرواية كَذِبًا مُبينًا فلا عطف ولا تأكيد، ولك أن تقدر الأحلام في الحديث جمع حُلُم بضمتين، فالمعنى ليليني البالغون والعقلاء. اهـ.

والمين والكذب واحد وهو الشاهد.

والبيت لعديّ بن زيد العباديّ.

* * *

١٥٨٨ ـ (إن الـرّزِيّـةَ لا رَزِيّـةَ مِـثْـلُـهـا فِقْدانُ مِثلِ مُحَمّدٍ ومُحَمّدِ)[5]

[ص ١٢٩ س ٢٦]

استشهد به على أن الواو اختُصّت بعطف ما حقه التّثنية.

واستشهد به الدّماميني في شرح التسهيل عند قوله: «ولا يغني العطف عن التثنية دون شذوذ أو اضطرار إلاّ مع قصد التّكثير أو فصل ظاهر مقدّر» فمثّل للفصل الظاهر

---

(١) البيت من الوافر، وهو لعدي بن زيد في ذيل ديوانه ١٨٣، والأشباه والنظائر ٣/٢١٣، وجمهرة اللغة ٩٩٣، وشرح شواهد المغني ٢/٧٧٦، والشعر والشعراء ١/٢٣٣، ولسان العرب ١٣/٤٢٥ (مين)، ومعاهد التنصيص ١/٣١٠، وبلا نسبة في مغني اللبيب ١/٣٥٧، وتقدم برقم ١٢٢٣.

(٢) يوسف: ١٢/ ٨٦. (٣) البقرة: ٢/ ١٥٧.

(٤) طه: ٢٠/ ١٠٧.

(٥) البيت من الكامل، وهو للفرزدق في ديوانه ١/١٦١، وشرح التصريح ٢/١٣٨، وشرح شواهد المغني ٢/٧٧٥، ومغني اللبيب ٢/٣٥٦، والمقرب ٢/٤٤، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/٢١١.

بقوله ﷺ: «فأذِنَ لها بِنفسَيْن نَفَسٍ في الشتاء ونَفَسٍ في الصّيف» وللفصل المقدّر في قول الحجّاج وقد نُعي له المحمدان: ابنه وأخوه: سُبحان الله، مُحمّد ومحمّد في يوم، أي محمدٌ ابني، ومحمد أخي. وإيّاهما عنى الفرزدق بقوله:

إن الــرّزيــة لا رَزِيّــةَ مِــثْــلــهــا

البيـت.

قال: وَوَجْهُ ذلك أن الفصل يزيل الثّقل الحاصل بالتّكرار مع المجاورة، لا ما قيل: مِن أن إرادة كُلّ منهما بصفة اقْتَضَت ذلك لجواز قولك: مررت برجلين كريم وبخيل.

وإنما جاز ذلك مع كون الوصف مقدّرًا، لأن المقدّر بمنزلة المنطوق به.

على أن الحكم في ذلك ينبغي أن يعد قَلِيلاً، والواقع يشهد به لا كما يفهمه ظاهر عبارة المصنّف من التّساوي.

ولقائل أن يقول: لِمَ لا [٢/ ١٦٨] يكون المبيح للفكّ في محمد ومحمد إرادة التكثير اللفظي كما في أعطيتك مائة ومائة إذ المقام مقام تعظيم وتفخيم لشأنه، فالعطف أليق به.

وفي كامل المبرّد[(١)]: وكان الحجّاج رأى في منامه أن عينيه قلعتا فطلّق الهندين: هندَ بنت المهلّب، وهندَ بنت أسماء بن خارجة فلم يلبث أن جاءه نعي أخيه من اليمن في اليوم الذي مات فيه ابنه محمد، فقال: هذا والله تأويل رُؤياي ثُمّ قال: إنا لله [وإنا إليه راجعون][(٢)] محمدٌ ومحمدٌ في يوم واحدٍ.

حسبي بقاءُ الله من كُلِّ مَيِّتٍ ... وحسبي رجاءُ الله مِنْ كُلِّ هالكِ
إذا كان ربُّ العرشِ عَنّي راضيًا ... فإن شِفاءَ النَّفْس فيما هِنالكِ

ويروى فإن سرور النفس. وقال: مَن يقول شعرًا يسلّيني به، فقال الفرزدق[(٣)]:

إن الــرَّزِيَّةَ لا رَزيّــةَ مِــثْــلُــهــا ... فِقْدانُ مِثْلِ مُحَمّدٍ ومُحَمّدِ
مَلِكان قد خَلَتِ المنابِرُ مِنْهُما ... أخذَ الحمامُ عَلَيْهِما بالمَرْصَدِ

---

(١) الكامل ٦٣٢. (٢) إضافة من الكامل.
(٣) ديوان الفرزدق ١/ ١٦١.

فقال لو زدتني! فقال الفرزدق[١]:

إني لباكٍ على ابنَيْ يوسُفٍ جَزَعًا ... ومِثْلُ فَقْدِهما للدّين يُبْكيني
ما سدَّ حَيٌّ ولا مَيْتٌ مَسَدَّهما ... إلا الخلائف مِنْ بَعْدِ النّبيّين

فقال له ما صنعت شيئًا، إنما زِدْتَ في حُزْني، فقال الفرزدق[٢]:

لئن جزع الحَجّاجُ ما مِنْ مُصيبةٍ ... تكونُ لِمَحزُونٍ أَجَلّ وأَوْجَعا
من المُصْطَفى والمُصْطَفى مِن خِيارِهم ... جناحيه لما فارقاه فودّعا
أَخٌ كان أغنى أَيْمَنَ الأَرْضِ كُلّها ... وأغنى ابنُهُ أهل العِرَاقَيْن أَجْمَعَا
جناحا غُرابٍ فارقاه كِلاهُما ... ولو نُزِعا من غَيْرِه لَتَضَعْضَعا

فقال: الآن.

* * *

١٥٨٩ ـ (أَقَمْنا بها يَوْمًا ويومًا وثالِثًا ... ويومًا له يومُ التّرحل خامِسُ)[٣]

[ص ١٢٩ س ٢٧]

استشهد به على تعاطف ما حقّه الجمع، فكان حقّه أن يقول: ثمانية أيّام.

وفي المغني بعد الاستشهاد بهذا البيت: وهذا البيت يتساءل أهل الأدب عنه فيقولون: كم أقاموا؟ والجواب ثمانية، لأن يومًا الأخير رابع، وقد وصف بأن يوم الترحل خامس له، وحينئذ فيكون يوم التّرحّل هو الثامن بالنسبة إلى أوّل يوم.

وهذا البيت من أبيات لأبي نواس أوردها الزّجاج[٤] في أماليه وهي:

ودارِ نَدامى عطّلوها وأَدْلَجُوا ... بها أثرٌ منهم جَديدٌ ودارِسُ
مسَاحِبُ من جَرّ الزِّقاق على الثرى ... وأضغاثُ رَيحانٍ جَنِيٌّ ويابِسُ
وقفتُ بها صَحْبِي فَجَدَّدْتُ عَهْدَهُم ... وإنّي على أمثالِ ذاكَ لَحَابِسُ

---

(١) البيتان من البسيط، وهما للفرزدق في الكامل ٦٣٣، والتعازي والمراثي ٢٠٣، وليس في ديوانه، والثاني في تخليص الشواهد ٧٥، وخزانة الأدب ٨/ ٦٠، ٦٦، ٦٨، وشرح المفصل ٥/ ١٤، وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٢/ ٦٢٨، وتقدم برقم ٨٥.

(٢) ديوان الفرزدق ١/ ٣٩٧، والكامل ٦٣٣، والتعازي والمراثي ٢٠١.

(٣) البيت من الطويل، وهو لأبي نواس في ديوانه ٢/ ٧، وخزانة الأدب ٧/ ٤٦٢، ومغني اللبيب ٢/ ٣٥٦، وبلا نسبة في المقرب ٢/ ٤٩، وأمالي ابن الشجري ١/ ١١، وأمالي الزجاجي ١٤٧.

(٤) لم ترد الأبيات في أمالي الزجاج، وهي في أمالي الزجاجي ١٤٧.

ولم أذرِ مَن[1] هم غَيْرَ ما شَهِدَت به بشرقِيّ ساباطَ الديارُ البسابِسُ
أقمنا بها يومًا ويومًا وثالثًا ويومًا له يومُ التّرحلِ خامسُ
تُدار علينا الرّاحُ في عَسْجَدِيّةٍ حَبَتْها بأنواع التّصاوير فارِسُ [٢/ ١٦٩]
قَرارَتَها كِسْرى وفي جَنَباتِها مَهًا تدَّريها بالقسِيِّ الفوارِسُ
فلِلخَمْرِ ما زُرَّتْ عليه جيوبُها وللماء ما دارتْ عليه القلانِسُ

«الدار»: منزل القوم مبنية كانت أو غير مبنيّة. ويقال: دار، ودارة.

و«البسابس»: القفار واحدها: بَسْبَس. ومثلها السباسب، واحدها: سَبْسَب وأصلها الصحراء والملساء، و«العسجديّة»: كأس مصنوعة من العَسْجَد وهو الذّهب.

وقوله: «قرارَتَها كِسْرى»: نصبه على الظّرف، يريد أنه كان في قرارة الكأس وهو أرضها صورة كسرى، «وفي جنَبَاتها» وهي نواحيها صُور المَهَا، وهي بقر الوحش وصور فرسان بأيديهم قِسِيٌّ ونشّابٌ يرمون تلك المها، وهو معنى تَدَّريها بالقِسّي الفوارس.

و«الدّريئة»: الشيء الذي يُرْمى يعني أنه صبّ الخمر في الكأس إلى أن بلغت صور حلوق الفرسان وهو موضع الإزار، ثم صب الماء مقدار رؤوس الصور وهو الذي تجتازه القلانس. اهـ.

وهذا معنًى بديع. قال بعض الأدباء وكان جرارًا: هذا الشّعر لو نقر به لطنّ.

* * *

١٥٩٠ ـ ألا يا نخلةً من ذات عِرْقٍ **(عليك وَرَحمة اللّهِ السّلامُ)**[2]

[ص ١٣٠ س ٢]

استشهد به على أن الواو اختصّت بجواز تقدّم المعطوف بها على المعطوف عليه للضّرورة. وتقدم بسط الكلام على هذا البيت في صحيفة ١٩٠ من الجزء الأول.

* * *

---

(١) في الأصل: «ما هم».

(٢) البيت من الوافر، وهو للأحوص في ديوانه ١٩٠، وخزانة الأدب ٢/ ١٩٢، ٣/ ١٣١، وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٧٧، ولسان العرب ٨/ ١٩١ (شيع)، ومجالس ثعلب ٢٣٩، والمقاصد النحوية ١/ ٥٢٧، وبلا نسبة في الخصائص ٢/ ٣٨٦، وشرح التصريح ١/ ٣٤٤، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٨٠٥، ومغني اللبيب ٢/ ٣٥٦، ٦٥٩، وتقدم برقم ٦٦٦، ٨٧٦، وسيعاد برقم ١٦٥٦.

١٥٩١ ـ (عَلَفْتُها تِبْنًا وماءً بارِدًا) حتى شَتَتْ هَمَّالَةً عَيْناها[١]

[ص ١٣٠ س ٥]

استشهد به على أن الواو من خصائصها عطف عامل حذف، وبقي معموله على عامل ظاهر يجمعها معنًى. وهذه المسألة ترد في باب العطف وفي باب المفعول معه أيضًا. قال ابن مالك:

والنّصب إنْ لم يَجُز العطف يَجِب أو اعتقد إضمارَ عاملٍ تُصِبْ

وقال الأشموني: فأمّا إذا امتنع ـ يعني النّصب ـ على المعيّة مع امتناع العطف وهو رابع الأقسام، وذلك كما في قوله:

علفتها تبْنًا وماء باردًا حتى شتت همّالة عيناها

وقوله:

إذا ما الغانياتُ بَرَزْنَ يَوْمًا وزجَّجْنَ الحواجِبَ والعيونا

فإن العطف ممتنع لانتفاء المشاركة، والنّصب على المعيّة ممتنع لانتفاء المصاحبة في الأول وانتفاء فائدة الإعلام بها في الثاني، فأوّل العامل المذكور بعامل يصح انصبابُهُ عليهما فأَوّل «علفتها» بأنلتها، وزجَّجْن يزيّن كما ذهب إليه الجَرْمي والمازنيّ والمبرّد، وأبو عبيدة، والأصمعي، واليزيديّ ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

١٥٩٢ ـ إذا ما الغانِياتُ بَرَزْن يَوْمًا (وزَجَّجْنَ الحواجِبَ والعُيونا)[٢]

[ص ١٣٠ س ٥]

استشهد به على ما في البيت قبله. وتقدّم شرحه فيه، وقد مرّ الكلام عليه أيضًا في صحيفة ١٩١ من الجزء الأول.

* * *

(١) الرجز بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/١٠٨، ٧/٢٣٣، وأمالي المرتضى ٢/٢٥٩، والإنصاف ٢/٦١٢، وأوضح المسالك ٢/٢٤٥، والخصائص ٢/٤٣١، وشرح الأشموني ١/٢٢٦، وشرح التصريح ١/٣٤٦، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١١٤٧، وشرح شذور الذهب ٣١٢، وشرح شواهد المغني ١/٥٨، ٢/٩٢٩، وشرح ابن عقيل ٣٠٥، ولسان العرب ٢/٢٨٧ (زجج)، ٣/٣٦٧ (قلد)، ٩/٢٥٥ (علف)، ومغني اللبيب ٢/٦٣٢، والمقاصد النحوية ٣/١٠١.

(٢) تقدم الشاهد برقم ٨٨٠.

١٥٩٣ ـ تـراه كـأنَّ الـلَّـهَ (يَـجـدَعُ أنـفَـهُ وَعَـيْـنَـيـه) إنْ مـولاه ثـابَ لَـهُ وفْـرُ[1]

[ص ١٣٠ س١٠]

استشهد به على أن العامل الأول إن صحت نسبته لما يليه، تعيّن الإضمار في الثّاني عند أبي حيّان [٢/ ١٧٠] والتقدير: ويفقأ عينيه. والضمير في تراه لمولًى في بيت قبل الشّاهد. والمولى: ابن العم. وثاب بالمُثَلّثة: رجع من بعد ذهابه. والوَفْر: المال الكثير.

وهذا البيت من أبيات قيل: إنها للزبرقان بن بدر الصّحابي. وقيل لخالد بن الطَّيفان[2] وهي:

ومَـوْلًى كـمـولـى الزّبـرقـان دَمَـلْـتُـهُ كما دَمِلَت ساقٌ يهاض بها كسْرُ

إذا مـا أحـالـت والـجـبـائـر فـوقـهـا مضى الحول لا بُرْءٌ مبينٌ ولا جبْرُ

تــراه كــأن الله يــجــدع أنــفــه وعـيـنـيـه إن مـولاه ثـاب لـه وَفْـرُ

* * *

١٥٩٤ ـ ونـنـصـر مـولانـا ونـعـلـم أنـه (كما النّاسِ مجرومٌ عَليهِ وجَارِمُ)[3]

[ص ١٣٠ س ١٣]

استشهد به على أن الواو تكون للتقسيم كالمثال في البيت. وتقدّم بسط الكلام عليه في صحيفة ٤٣.

* * *

١٥٩٥ ـ قِفَا نَبْك من ذِكْرى حبيبٍ ومَنْزِلِ بِسِقْط اللِّوى (بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ)[4]

[ص ١٣١ س ٤]

استشهد به على أن الفاء ليست للتّرتيب في الأماكن، لأنها هنا بمعنى الواو. وتقدم بَسْطُ الكلام عليه قريبًا.

* * *

---

(١) البيت من الطويل، وهو لخالد بن الطيفان في الحيوان ٦/ ٤٠، والمؤتلف والمختلف ١٤٩، وله أو للزبرقان بن بدر في الأشباه والنظائر ٢/١٠٨، والمقاصد النحوية ٤/ ١٧١، وبلا نسبة في أمالي المرتضى ٢/ ٢٥٩، ٣٧٥، والإنصاف ٢/ ٥١٥، والخصائص ٢/ ٤٣١، وكتاب الصناعتين ١٨١، ولسان العرب ٨/ ٤١ (جدع)، ومجالس ثعلب ٢/ ٤٦٤.

(٢) في الأصل «صليفان»، ولعله تحريف طباعي.

(٣) تقدم الشاهد برقم ١١٥٩.

(٤) تقدم الشاهد برقم ١٥٨٧.

١٥٩٦ ـ قِفَا نَبْك من ذكرى حبيبٍ ومنزلِ بِسِقْط اللِّوى (بين الدَّخول فحومل)

[ص ١٣١ س ١٢]

استشهد به على أن الفاء ترد بمعنى: إلى، وأن الأصل ما بين الدخول إلى حومل. كما عكس ذلك من قال: «يا أحسن الناس» الخ.

* * *

١٥٩٧ ـ (يا أَحْسَنَ النّاس ما قَرْنًا إلى قَدَمٍ) ولا جِبالَ مُحِبٌّ واصِلٍ تَصِلُ[1]

[ص ١٣١ س ١٣]

استشهد به على عكس ما قبله والأصل ما بين قرن فحذف بين وأقام قرنًا مقامها هذه عبارة المغني. ومنه تعلم أن في الهمع سَقْطًا. والأصل ما بين قرن إلى قدم وهي عبارة السيوطي في شرح شواهد المغني.

ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

١٥٩٨ ـ (وأَنْتِ التي حببت شَغْبًا إلى بدا إلَيّ وأوطاني بِلادٌ سِوَاهُما)[2]

[ص ١٣١ س ١٥]

استشهد به على أن يستأنس لما تقدّم في الذي قبله بهذا البيت، أي أن المعنى: شغبًا فبدا.

---

(١) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب ١١/ ٧، وشرح شواهد المغني ١/ ٤٦٤، ومغني اللبيب ١/ ١٦٢، وفي الأصل «ما قرن» وهو تحريف، وذكر البغدادي في الخزانة أن صدر البيت ورد في أشعار كثيرة لكن برواية «من قرن»، منها في قصيدة لقيس بن ذريح:

(يا أحسن الناس من قرن إلى قدم وأحسن الناس ثوبًا وعريانا)

وجاء أيضًا في شعر العباس بن الأحنف، وهو قوله:

(يا أحسن الناس من قرن إلى قدم وأكمل الناس أردافًا ومنعطفا)

وجاء في أول مقطوعة لأبي نواس، وهو قوله:

(يا أحسن الناس من قرن إلى قدم هل في اشتكاي إليك الحبِّ من باسِ)

(٢) البيت من الطويل، وهو لكُثَيِّر عزّة في ديوانه ٣٦٣، وخزانة الأدب ٩/ ٤٦٢، ٤٦٤، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٢٨٨، ولسان العرب ١٤/ ٦٨ (بدا)، ومعجم ما استعجم ٢٣٠، ولجميل بثينة في ملحق ديوانه ٢٤٥، وديوان المعاني ١/ ٢٦٠، ولكُثَيِّر أو لجميل في شرح شواهد المغني ١/ ٤٦٤، وبلا نسبة في مغني اللبيب ١/ ٢٦٢، وشرح الرضي ٤/ ٢٧٢.

والبيت من شواهد الرّضي. قال البغداديّ: على أن «إلى» الأولى فيه للانتهاء أي مضافًا إلى «بدا». وذكر المتعلّق لإفادة أنّ «إلى» مع مجرورها واقعة موقع الحال في شَغْبٍ، ولإفادة أنّ الغايةَ داخلة في المُغَيّا.

وزعم الكوفيّون: أنها هنا بمعنى: مع، وهو خلاف الأصل من غير ضرورة تلجىء إليه.

ومن الغريب قول ابن هشام في المغني: إنها بمعنى الفاء. قال: إذ المعنى شَغْبًا فبدا، وهما موضعان، ويدل على إرادة الترتيب قوله بعده:

حَلَلْتِ بِهذا حَلَّةً ثُمَّ حَلَّةً بهذا فطابَ الوادِيانِ كِلاهُما

وهذا المعنى غريب لأني لم أر من ذكره. اهـ.

وقد رَدّ عليه شارحه الدمامينيّ بأنّ من حقّ النّحاة أن لا يذكروه مستندين إلى هذا الدليل، لأنّا لا نسلّم إرادة الترتيب من البيت الأول لاحتمال أن تكون «إلى» فيه للمعيّة، كما قاله جماعة كثيرة ومتعلّقة بمحذوف إن لم نقل بذلك؛ أي مع «بدا» أو مضمومًا إلى «بدا».

والبيت الثاني [٢/ ١٧١] لا يدلّ على إرادة الترتيب في الأول، إذ حلولها بأحد المكانين بعد حلولها بالآخر لا يقتضي أن المكان الأول حُبِّب إليه أوّلاً بسب حُلولها فيه، وأن الثاني حبّب إليه بعد ذلك لحلولها به، إذ من الجائز أن يكون حُبُّ المكانين حَصل له في آنٍ واحد بعد حلولها فيهما على الترتيب. ثم ولو سُلّم دلالة البيت الثّاني على التّرتيب في الأول لم يدلّ على دعواه، لأن الترتيب الواقع في الثّاني إنما هو [بثم لا] بالفاء. وفي بعض النّسخ حَلّةً بعد حَلّة. اهـ.

وأمّا إلى الثانية فقد شرحها الشارح المحقق بعد أسطر.

والبيتان في الحماسة ونسبهما لكثير عزّة. والرّواية فيها كذا:

وحلّت بهذه حَلَّةً ثم أصبحت بهذا فطاب

الـخ...

قال المرزوقي[1]: خاطبها في البيت معتدًّا عليها بأنه كما آثرها على أهله وعشيرته آثر بلادها على بلاده فذكر طَرَفَي محالّها، فقال: أُحبّ لك، وفيك «شَغْبًا» إلى «بدا»،

(١) شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٢٨٨.

وبلادي بلادٌ غيرهما. ثم أخبر عنها في البيت الثاني، فقال: نَزَلَتْ بهذا يشير إلى شغب نزلت، ثم أصبحت «ببدا» ففاح الواديانِ وتضوّعا بريّاها. ومثله قول الآخر:

اسْتَوْدَعَتْ نَشْرها الرِّياض فما   تزدادُ طِيبًا إلا على القِدَمِ

وفي بعض نسخ الحماسة بيت بينهما وهو:

إذا ذَرَفَتْ عينايَ أَعْتَلُّ بالقَذَى   وعزّةُ لو يَدْرِي الطّبيب قَذاهُما

أي عزّة سبب قذاهما.

و«شَغْب»: بفتح الشين وسكون الغين المعجمتين. «وبدا» بفتح الموحّدة بعدها دال مهملة فألف مقصورة. قال العسكري: في كتاب التصحيف[1]: هما من بلاد عُذْرة. يريد أنهما من بلاد اليمن.

ويناسبه ما نقله أبو عبيد البكريّ في، «معجم ما استعجم» بعد قوله: شَغْب: قرية الزّهري الفقيه، ثم قال: لكنه بين طريق مصر والشام.

* * *

١٥٩٩ ـ (حَلَلْتِ بِهذا حَلَّةً ثم حَلَّةً   بهذا فطابَ الوادِيان كِلاهُما)[2]

[ص ١٣١ س ١٧]

استشهد به على أنه دَلالة على الترتيب في الذي قبله، وتقدّم شرحه فيه.

* * *

١٦٠٠ ـ (ألم تَسَلِ الرَّبْعَ القَواءَ فَيَنْطِقُ)   وهَلْ تُخْبِرْنكَ اليَوْمَ بَيداءُ سَمْلَقُ[3]

[ص ١٣١ س ١٨]

استشهد به على أن الفاء، قيل: إنها ترد للاستئناف أي هو ينطق. وتقدّم الكلام على هذا البيت مستوفًى في صحيفة ٨ من الجزء الأول.

* * *

(١) شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ٤٩٤. (٢) ديوان كثيّر ٣٦٣، والتاج (شغب).

(٣) البيت من الطويل، وهو لجميل بثينة في ديوانه ١٣٧، والأغاني ٨/ ١٤٦، وخزانة الأدب ٨/ ٥٢٤، ٥٢٥، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٠١، وشرح التصريح ٢/ ٢٤٠، وشرح شواهد المغني ١/ ٤٧٤، وشرح المفصل ٧/ ٣٦، ٣٧، ولسان العرب ١٠/ ١٦٤ (سملق)، والمقاصد النحوية ٤/ ٤٠٣، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ١٨٥، والجنى الداني ٧٦، والرد على النحاة ١٢٧، ورصف المباني ٣٧٨، ٣٨٥، وشرح شذور الذهب ٣٨٨، والكتاب ٣/ ٣٧، ولسان العرب ١١/ ٣٠٠ (حدب)، ومغني اللبيب ١/ ١٦٨، وتقدم برقم ١٠٢٤.

١٦٠١ - الشِّعْرُ صَعْبٌ وَطويلٌ سُلَّمُهْ إذا ارتقى فيه الذي لا يَعْلَمُهْ
زلّت به إلى الحضيض قَدَمُهْ (يُريدُ أن يُعْرِبَهُ فَيُعْجِمُهْ)(١)

[ص ١٣١ س ٢٠]

استشهد به على ما في البيت قبله. وما في الهمع مختصر من المغني ولفظه: أي فهو يعجمه. ولا يجوز نصبه بالعطف، لأنه لا يريد أن يعجمه.

والتحقيق: أن «الفاء» في ذلك كله للعطف، وأن المعتمد بالعطف الجملة لا الفعل، والمعطوف عليه في هذا الشعر قوله: «يريد»، وإنّما يقدر النّحويون كلمة «هو» ليبيّنوا أن الفعل ليس المعتمد بالعطف.

والبيت من شواهد سيبويه على هذه المسألة. قال الأعلم(٢): الشّاهد فيه رفع «فيعجمه» لأن المعنى فإذا هو يعجمه. ولا يجوز نصبه على أن لفساد المعنى، لأنه لا يريد إعجامه. وهذا البيت من وصيّة الحطيئة المشهورة. [٢/ ١٧٢].

روي(٣) أنه لما حضرته الوفاة اجتمع إليه قومه فقالوا: يا أبا مليكة أوصِ، فقال: ويلٌ للشعر من راوية السوء، قالوا: أوصِ يرحمك الله، قال من الذي يقول:

إذا أنبض الرّامون عنها ترنّمت ترنّم ثكْلى أوجعَتْها الجنائزُ

قالوا: الشّماخ، قال: أبلغوا غطفان أنه أشعر العرب، قالوا: ويحك؟ ما هذه وصية، أوْصِ، قال: أبلغوا أهل ضابىء أنه أشعر العرب حيث يقول:

لكلّ جديدٍ لذةٌ غير أنني رَأَيْتُ جديدَ الموتِ غَيْرَ لَذيذِ

قالوا: أوصِ ويحك بما ينفعك؟ قال أبلغوا أهلَ امرىء القيس أنه أشعر العرب حيث يقول:

فيا لَكَ من لَيْل كأن نُجومَه بكل مُغار الفَتْل شُدّت بيذبل

فقالوا: اتّقِ اللّهَ ودَعْ عنك هذا، قال: أبلغوا الأنصار أنّ صاحبَهم أشعرُ العرب حيث يقول:

يَغْشَون حتى ما تهرّ كلابُهم لا يَسألُون عن السوادِ المقْبِلِ

---

(١) الرجز للحطيئة في ديوانه ٢٣٩، والأزهية ٢٤٢، ولرؤبة في ملحق ديوانه ١٨٦، والكتاب ٣/ ٥٣، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٦/ ١٤٩، ومغني اللبيب ١/ ١٦٨، والمقتضب ٢/ ٣٣.

(٢) شرح الأعلم ١/ ٤٣٠.

(٣) انظر الوصية في الأغاني ٢/ ١٩٥، والمعمرون والوصايا ١٣٤، وتزيين الأسواق ٥٢٧ «طبعة دار الهلال».

فقالوا: إن هذا لا يغني عنك شيئًا، فقل غير ما أنت فيه، فقال:

الشعر صَعْبٌ وطويلٌ سُلَّمُهْ

الخ...

فقالوا: يا أبا مليكة ألك حاجة؟ قال: لا، ولكن أجزع على المديح الجيّد يمدح به مَن ليس له أهلاً[1]. قالوا: ما تقول في عبيدك؟ قال: هم عبيد قنّ ما عاقب اللّيلُ النَّهارَ. قالوا: أَوْصِ للفقراء بشيء، قال: أوصيهم بالإلحاح في المسألة[2]. قالوا: فما تقول في مالك؟ قال: للأنثى من ولدي مِثلا حَظ الذكر، قالوا: ليس هكذا قضى الله لهن قال: لكني هكذا قضيت، وما أدري أَعُوّاد أنتم أم خُصَماء؟ قالوا: فما تُوصِي لليتامى قال: كلوا أموالهم، وطئوا أُمهاتِهم. قالوا: فهل شيء تعهد فيه غير هذا؟ قال: نعم تحملونني على أتان وتتركونني راكبًا حتى أموت، فإن الكريم لا يموت على فراشه، والأتان مركب لم يمت عليه كريمٌ قط، فحملوه على أتان فجعلوا يذهبون به ويجيئون وهو عليها حتى مات وهو يقول:

لا أحدٌ الأَمُ من حُطَيئه   هجا بَنِيه وهجا المُريئَه

من لؤمه مَات على الفُرَيْئه

الفريئة: الأتان.

* * *

١٦٠٢ ـ (يموت أناسٌ أو يشيبُ فتاهُمُ   ويحدُثُ ناس والصَّغيرُ فيكْبُرُ)[3]

[ص ١٣١ س ٢٢]

استشهد به على أن الفاء ترد زائدة أي دخولها كخروجها فالمعنى والصغير يكبر.

ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

(١) بعده في الأغاني: (قالوا: فمن أشعر الناس؟ فأومأ بيده إلى فيْهِ وقال: هذا الحُجَيْر إذا طمع في خير «يعني فمه» واستعبر باكيًا، فقالوا له: قل لا إله إلا الله، فقال:
(قالت وفيها حَيْدَةٌ وذُعْرُ   عَوذٌ بربي منكم وحُجْرُ)

(٢) بعد ذلك في الأغاني: (فإنها تجارة لا تبور، واست المسؤول أضيق).

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/١٦٣، وتذكرة النحاة ٤٦، وخزانة الأدب ١١/٦١، ٤٩١، وشرح عمدة الحافظ ٦٥٣.

١٦٠٣ - (أراني إذا ما بِتُّ بِتُّ على هوًى فَثُمَّ إذا أَمْسَيْتُ أَمْسَيْتُ غادِيا)[1]

[ص ١٣١ س ٢٣]

استشهد به على ما في البيت قبله، والأصل ثُمّ بغير فاء.

وهذا البيت استشهد به أبو حيّان في «شرح التسهيل» على زيادة الفاء على رواية الأخفش، ثم قال: وقال المهاباذي: وقد تكون ثُمّ زائدة على مذهب أبي عليّ والكوفيين نحو بيت زهير:

وثم إذا أصبحت أصبحت غاديا

وعليه تأول قوله تعالى: ﴿حتى إذا ضاقت عليهم الأرض بما رحبت وضاقت عليهم أنفُسهم وظَنُّوا أن لا ملجأ مِنَ الله إلا إليه ثم تاب عليهم ليتوبوا﴾[2] أي: إلا إليه تاب عليهم.

ومَن لا يرى زيادة ثُمّ تأول هذا البيت على زيادة الواو والفاء في رواية من روى فَثُم أو جعل ثُمّ مؤكدة للفاء، أو الفاء مسلوبة المهملة مع الواو، ومسلوبة الترتيب مع الواو.

والبيت [٢/ ١٧٣] من شواهد الرّضِيّ، قال البغدادي: على أن الحرف قد يُبْدل من مثله الموافق له في المعنى كما في البيت، فإن ثُمّ بدل من الفاء.

وذهب ابن جنّي في «سر الصناعة» وتبعه ابن هشام في «المغني»: إلى أن الفاء زائدة، قال: لأن الفاء قد عُهِد زيادتها.

وكذا في كتاب «الضرائر» لابن عصفور. قال: ومن زيادة الفاء قوله:

يموت أناسٌ أو يشيبُ فتاهُمُ ويحدُثُ ناسٌ والصَّغِير فيكبُرُ

يريد: والصّغير يكبُرُ، وقول أبي كبير[3]:

فرأيتُ ما فيه فَثُمّ رزئتُه فلبثتُ بعدكَ غير راضٍ مَعْمَرِي

---

(١) البيت من الطويل، وهو لزهير بن أبي سلمى في الأشباه والنظائر ١/ ١١١، وخزانة الأدب ٨/ ٤٩٠، ٤٩٢، ورصف المباني ٢٧٥، وشرح شواهد المغني ١/ ٢٨٢، ٢٨٤، وشرح عمدة الحافظ ٦٥٤، وشرح المفصل ٨/ ٩٦، ومغني اللبيب ١/ ١١٧، وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ١/ ٢٦٤، وشرح الأشموني ٢/ ٤١٨، وشرح شواهد المغني ١/ ٣٥٨، وشرح الرضي ٤/ ٤٩، ٣٩٣.

(٢) ١١٨/ التوبة: ٩.

(٣) البيت من الكامل، وهو لأبي كبير الهذلي في خزانة الأدب ٨/ ٤٩١، ١١/ ٦١، وشرح أشعار الهذليين ١٠٨٢، ولسان العرب ٤/ ٦٠٤ (عمر)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ١١١.

يريد: ثم رزئته، وقول الأسود بن يعفر:

فَلَنَهْشَلٌ قومي ولي في نَهْشَلٍ نَسبٌ لعَمْرُ أبيك غَيْر غِلابِ

زاد الفاء في أول الكلام لأن البيت أول القصيدة اهـ.

وقال النِّيليّ في شرح الكافية: الذي أراه أن الفاء للتّرتيب المتّصل في الحكم، وكأنَّ الشاعرَ أخبرنا بالحكم الثاني عقب إخباره بالحكم الأوّل.

ونقل السّيوطي في شرح أبيات المغني عن السيرافيّ أنه قال: الأجود فَثَمَّ بفتح المثلثة لكراهة دخول عاطف على عاطف.

وقوله:

أراني إذا ما بِتّ...

الخ مع البيت بعده وهو:

إلى حُفْرَةٍ أهوي إليها مُقِيمةٍ يَحُثُّ إليها سائِقٌ من ورائيا

قال صَعوداءُ: على هوًى أي على أمْرٍ، يقول: إذا ما بت على أمر أو حاجة أريدها، ثم أغدو وأدعُ.

وقال الأعلم: أي لي حاجة لا تنقضي أبدًا، لأن الإنسان ما دام حَيًّا فلا بد أن يهوى شيئًا ويحتاج إليه.

ولم يتعرّض كلّ منهما إلى قوله فَثُمّ.

وفي جميع النسخ «غادِيا» بالغين المعجمة.

وروي البيت في مغني اللبيب كذا:

أراني إذا أصبحت أصبحتُ ذا هوًى فَثُمّ إذا أمسيت أَمْسَيْتُ عادِيا

قال ابن المُلاّ: «أراني» من أفعال القلوب التي جوز أن يكون فاعلها ومفعولها ضميرين متّصلين مُتَّحدَيْ المعنى. و«الهوى»: إرادة النفس، أي أصبح مريدًا لشيء وأمسي تاركًا له متجاوزًا عنه. يقال: عدا فلان الأمر إذا تجاوزه. قال الشُّمُنّي: وهذا يدلّ على أن «عاديا» بالعين المهملة وهو مضبوط في بعض نسخ «المغني» وغيره بالمعجمة.

قال ابن القطّاع: غدا إلى كذا بمعنى صار إليه. وإن صحّ أن يقال [المعنى] متجاوزًا إلى حفرة. ووصف الحفرة بكونها مقيمة إمّا على مُعتَقَد الجاهلية: من أنه لا فناء للعالم ولا بَعْث، أو المُقيمة عبارة عن ذات المدة الطّويلة. والسائق: الذي يحث على العَدْو إلى تلك الحفرة، وهو الزّمان فإنّه المُفْنِي المبيدُ عِنْدهم.

والبيتان من قصيدة لزهير يذكر فيها قصة النعمان بن المنذر ملك الحيرة لما خاف كِسْرى، ففرّ يستجير بقبائل العرب فلم يُجْرِهُ أحد، فرجع إلى النعمان فألقاه تحت أرجل الفيلة فقتلَتْهُ.

* * *

١٦٠٤ ـ [صاحبته ثم فارقته][1]

* * *

١٦٠٥ ـ (إنّ مَن سادَ ثم سادَ أبوهُ ثُمَّ قد سادَ قبلَ ذلك جَدُّهْ)[2]

[ص ١٣١ س ٢٨]

استشهد به على أن ثُمّ لا تفيد التّرتيب عند قطرب.

قال: وأجيب بأنها في الجميع لترتيب الأخبار لا الحكم.

وفي شرح التسهيل لأبي حيّان: وأمّا إنّ مَن ساد ـ البيت ـ فينبغي أن يحمل على ظاهره، ويكون الجَدّ قد أتاه السؤدد مِن قبل الأب، وأتى الأب من قبل الابن، وذلك مما يمدح به وإن كان الأكثر في كلامهم [٢/ ١٧٤] المدح بتوارثه ويكون البيت إذ ذاك مثل قول ابن الرّومي:

قالوا أبو الفضل من شيبانَ قلت لهم كلاّ لَعَمْري ولَكِنْ مِنهُ شَيْبان

فكَم أبٍ قد علا بابْنٍ ذُرَا حَسَبٍ كما عَلَت برسول الله عَدْنانُ[3]

ويروى: أبو الصَّقْر.

والبيت من شواهد الرّضِيّ، قال البغداديّ: على أنّ ثُمّ فيه لمجرّد الترتيب في الذكر الخ.

وهذا أحد أجوبة ثلاثة على إشكالٍ، وهو أنَّ ثُمّ هنا عطفت المتقدّم على المتأخر، وهو عكس وضعها. فأجاب الفرّاء وهو ما ذكره الشارح بأنّ «ثُمّ» فيه للترتيب الذّكري

---

(١) سقط الشاهد من الأصل، وهو من السريع وعجزه: (ليت شبابي ذاك لم يذهب)، وهو للأسود بن الجهم في حماسة البحتري ١٨١، وبلا نسبة في شفاء العليل.

(٢) البيت من الخفيف، وهو لأبي نواس في ديوانه ١/ ٣٥٥، وخزانة الأدب ١١/ ٣٧، ٤٠، ٤١، وبلا نسبة في الجنى الداني ٤٢٨، وجواهر الأدب ٣٦٤، ورصف المباني ١٧٤، ومغني اللبيب ١/ ١١٧، وشرح الرضي ٤/ ٣٩٠.

(٣) البيتان من البسيط، وهما لابن الرومي في ديوانه ٦/ ١٧٩، وخزانة الأدب ١١/ ٣٨، ومغني اللبيب ١/ ١١٨، وبلا نسبة في تخليص الشواهد ١٨٧.

ويقال له: الترتيب الإخباريّ، وترتب اللفظ أيضًا. وذلك أنّ الفاء وثُمّ يكونان لترتيب الأفعال والأقوال. وثُمّ هنا لترتيب القول بحسب الذِّكر والإخبار والتّلفّظ. قال الفراء: ومنه: بلغني ما صنعْتَ اليومَ، ثم ما صنعت أمْسِ أعجبُ.

وإليه ذهب ابن مالك في «التسهيل» فقال: وقد تقع ثُمّ في عطف المتقدّم في الزمان اكتفاءً بترتيب اللّفظ.

وفي هذا الجواب اعتراف بأنّ ثُمّ هنا للترتيب بدون تراخٍ ومُهْلة كما صرّح به الشارح وهو خلاف وضعها.

وأجاب ابن عصفور (وهو الجواب الثاني) بأن ثُمّ هنا على بابها بتقدير أن الممدوح ساد أوّلاً، ثم ساد أبوه بسيادته، ثم جَدّه.

قال في شرح الجمل: وما ذكره الفرّاء من أن المقصود بِثُمّ ترتيب الأخبار لا ترتيب الشيء نفسه فكأنه قال: اسمع مني هذا الذي هو بلغني: ما صَنَعْتَ اليومَ ثم اسمع منّي الخبر الآخر الذي هو ما صنعت أمس أعجب ـ ليس بشيء، لأنّ ثُم تقتضي تأخير الثاني عن الأول بمهلة، ولا مهلة بين الإخبارين.

وأمّا قول الشاعر: «إن مَن ساد» البيت ـ فينبغي أن يحمل على ظاهره، ويكون الجدُّ قد أتاه السؤدد من قبل الأب وأتى الأب من قِبل الابن. وذلك مما يُمدح به، وإن كان الأكثر في كلامهم توارث السّؤدد ويكون البيت إذ ذاك مثل قول ابن الرّومي:

قالوا أبو الصّقر من شَيْبان قلت لهم

انتهى.

قال المرادي في «الجَنَى الدّاني»: ما ذكره ابن عصفور في تأويل البيت لا يساعد عليه قوله: «قبل ذلك».

قال الدّمامينيّ في «الحاشية الهنديّة» وذلك لأن مضمون الكلام على ما أجاب به ابن عصفور: أن سؤدد الابن سابق لسؤدد الأب، وسؤدد الأب سابق لسؤدد الجدّ والسّابق للسّابق للشيء سابقٌ لذلك الشيء فتكون سيادة الابن سابقة [لكل من سيادة أبيه، وسيادة جده، وسيادة الأب سابقة][1] لسيادة الجد.

وقول الشّاعر: «قبل ذلك» مناف لهذا بلا شَكّ.

وهذا البيت من شِعْر مولّد لا يوثق به.

---

(١) زيادة من الخزانة.

وهو أول أبيات سبعة لأبي نواس الحسن بن هانىء مدح بها العبّاس بن عبيد الله بن أبي جعفر والرواية الصحيحة:

قُلْ لِمَنْ ساد ثم ساد أبوهُ قَبْلَهُ ثُمّ قبل ذلك جَدُّه

* * *

١٦٠٦ - (كهزّ الرُّدَيْنيّ تحت العَجَاجِ جرى في الأنابيب ثُمّ اضطَرَبْ)[١]

[ص ١٣١ س ٣١]

استشهد به على أن ثم تقع موقع الفاء في إفادة الترتيب بلا مُهْلة قال: إذ الهزّ مع جَرْيِ في أنابيب الرّمح يعقبه اضطرابه بلا تراخ.

والبيت من شواهد الأشموني على هذه المسألة، قال الصبان[٢]: قوله: «كهزّ» الخ، فإن الهز متى جرَى في أنابيب الرّمح أعقبه الاضطراب، ولم يتراخ عنه.

قاله في المُغني. واعترضه قريبه فقال: الظّاهر أنه ليس كذلك بل الاضطراب والجَرْي في زمن واحد[٣]، فتكون ثُمّ بمعنى الواو.

وجوابه: أن الترتيب يحصل في لحظات لطيفة.

والرّدينيّ: صفة للرمح، نسب إلى امرأة اسمها ردينة، كانت تقوّم الرماح [٢/ ١٧٥] والعجَاج: الغبار. والأنابيب جمع أنبوبة، وهي: ما بين كل عُقْدتين كذا في التّصريح. والاعتراض أقوى من الجواب.

وهزّ مصدر بمعنى اهتزاز كما في العَيْني مضاف إلى فاعله، والمشبّه: فرس كانت تحت الممدوح .اهـ.

والبيت من قصيدة لأبي دؤاد الإياديّ.

* * *

١٦٠٧ - (ولَسْتُ أُبالي بَعْدَ فَقْدي مالِكًا أَمَوْتي ناءٍ أَمْ هُوَ الآنُ واقِعُ)[٤]

[ص ١٣٢ س ١٧]

---

(١) البيت من المتقارب، وهو لأبي دؤاد الإيادي في ديوانه ٢٩٢، وشرح التصريح ٢/ ١٤٠، وشرح شواهد المغني ٣٥٨، والمعاني الكبير ١/ ٥٨، والمقاصد النحوية ٤/ ١٣١، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ٣٦٣، والجنى الداني ٤٢٧، وشرح الأشموني ٢/ ٤١٧، وشرح عمدة الحافظ ٦١٢، ومغني اللبيب ١١٩.

(٢) حاشية الصبان ٣/ ٩٤.

(٣) انظر النص في شرح التصريح ٢/ ١٤٠.

(٤) البيت من الطويل، وهو لمتمم بن نويرة في ديوانه ١٠٥، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٧/ ٥١، =

استشهد به على أنّ «أم» الواقعة بعد همزة التسوية تختصّ بأنها لا تقع إلاّ بين جملتين في تأويل المفردين كالمثال في البيت. وعبارة المغني موافقة لما في الأصل. ومعنى البيت ظاهر.

ولم أعثر على قائله.

* * *

١٦٠٨ ـ فَقُمْتُ للطَّيْفِ مُرتاعًا فأرَّقَنِي (فقلت أَهْيَ سَرَتْ أم عادني حُلُمُ)[1]

[ص ١٣٢ س ١٩]

استشهد به على أن «أم» المنقطعة تخالف المتصلة بأنها إذا وقعت بين الجملتين لا يكونان في تأويل مُفْرَدين.

وتقدم بسط الكلام على هذا البيت في صحيفة ٣٧ من الجزء الأول.

* * *

١٦٠٩ ـ (لَعَمْرُكَ ما أَدْرِي وإنْ كُنتُ دَارِيًا شُعَيثُ ابنُ سَهمٍ أم شُعَيثُ بنُ مِنقَرِ)[2]

[ص ١٣٢ س ٢٠]

استشهد به على ما في البيت قبله، وهو من شواهد سيبويه أيضًا.

قال الأعلم[3]: الشاهد فيه حذف ألف الاستفهام ضرورة لدلالة أم عليها، ولا يكون هذا إلاّ على تقدير الألف، لأن قوله: «ما أدري» يقتضي وقوع الألف وأم مساوية لها، كما تقول: ما أدري أزيد في الدار أم عمرو؟.

= وأوضح المسالك ٣/٣٦٨، وجواهر الأدب ١٨٧، وشرح الأشموني ٢/٤٢١، وشرح التصريح ٢/١٤٢، وشرح شواهد المغني ١/١٣٤، ومغني اللبيب ١/٤١، والمقاصد النحوية ٤/١٣٦.

(١) البيت من البسيط، وهو لزياد بن منقذ في الخزانة ٥/٢٤٤، ٢٤٥، وشرح التصريح ٢/١٤٣، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٣٩٦، ١٤٠٢، وشرح شواهد الشافية ١٩٠، وشرح شواهد المغني ١/١٣٤، ومعجم البلدان ١/٢٥٦، (أمليح)، والمقاصد النحوية ١/٢٥٩، ٤/١٣٧، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/١٢٧، وأمالي ابن الحاجب ١/٤٥٦، وأوضح المسالك ٣/٣٧٠، والخصائص ١/٣٠٥، ٢/٣٣٠، وشرح شواهد المغني ٢/٧٩٨، وشرح المفصل ٩/١٣٩، ومغني اللبيب ١/٤١، واللسان ١٥/٣٧٦ (هيا)، وتقدم برقم ١٤٦.

(٢) البيت من الطويل، وهو للأسود بن يعفر في ديوانه ٣٧، وخزانة الأدب ١١/١٢٢، وشرح التصريح ٢/١٣، وشرح شواهد المغني ١٣٨، والكتاب ٣/١٧٥، والمقاصد النحوية ٤/١٣٨، ولأوس بن حجر في ديوانه ٤٩، وخزانة الأدب ١١/١٢٨، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/٣٧٢، وشرح الأشموني ٢/٤٢١، ولسان العرب ٢/١٦٢ (شعث) والمحتسب ١/٥٠، ومغني اللبيب ١/٤٢، والمقتضب ٣/٢٩٤، وشرح الرضي ٤/٤٠٤.

(٣) شرح الأعلم ١/٤٨٥.

والمعنى: ما أدري أشعيث من بني سهم أم هم من بني منقر؟

و«شعيث»: حيّ من تميم من بني منقر، فجعلهم أدعياء، وشكّ في كونهم منهم أو من بني سهم، و«سهمٌ» هنا: حيّ من قيس. ويروى «شعيب» بالباء، وهو تصحيف.

والبيت من شواهد الرّضِيّ على ما أورده سيبويه عليه، قال البغداديّ: وأورده ابن هشام في بحث «أم» من المغني، وقال: الأصل «أشعيث» بالهمزة في أوله، والتنوين في آخره، فحذفهما للضّرورة. والمعنى: ما أدري أي النّسبين هو الصحيح.

أقول: حكمه هنا بأن حذف الهمزة ضرورة ينافيه ما تقدّم منه في بحث الألف من إطلاق جواز حذفها تقدّمت على (أم) أم لَمْ تتقدم. وإنما اعتبره منوّنًا حُذِف تنوينه للضّرورة، لأنه أخبر عنه بابن، والعَلَم المنوّن إنما يحذف تنوينه إذا وصف بابن لا إذا أُخبر عنه، ومن ثَمّ يكتب ألف ابن أيضًا وإن كان واقعًا بين عَلَمَيْن.

قال ابن المُلاّ: ويجوز أن يكون ممنوعًا من الصّرف ولا ضرورة باعتبار القبيلة، والإخبار عنه بابن لا يمنع ذلك، لجواز رعاية التّذكير والتأنيث باعتبارين.

قال السّيرافيّ: يهجو هذه القبيلة؛ يقول: إنها لم تستقرّ على أبٍ لأن بعضها يَعْزوها إلى مِنْقر فجعلهم أدعياء، وشكّ في كونهم منهم أو من بني سهم، وسهم هنا: حَيّ من قيس .اهـ.

و«شعيث» في الموضعين بضم الشين المعجمة وفتح العين المهملة وآخره ثاء مثلثة، و«مِنْقر» بكسر الميم وسكون النون وفتح القاف هو منقر بن عُبَيد بالتصغير ابن مُقاعس.

والبيت أنشده سيبويه للأسود بن يعفر وأنشده المبرّد في موضعين من الكامل[١] لِلّعين المِنْقَرِيّ.

* * *

١٦١٠ - (لَعَمْرُك ما أدري وإنْ كنتُ داريا بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الجَمْرَ أم بِثَمانِ)[٢]

[ص ١٣٢ س ٢٧]

---

(١) نسبه المبرد في الكامل ٧٩٣ إلى اللعين المنقري، ونسبه في الصفحة ١٠٩٥ إلى التميمي.

(٢) البيت من الطويل، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ٢٦٦، والأزهية ١٢٧، وخزانة الأدب ١٢٢/١١، ١٢٤، ١٢٧، ١٣٢، وشرح أبيات سيبويه ١٥١/٢، وشرح شواهد المغني ٣١/١، وشرح المفصل ١٥٤/٨، والكتاب ١٧٥/٤، ومغني اللبيب ١٤/١، والمقاصد النحوية ١٤٢/٤، وبلا نسبة في جواهر الأدب ٣٥، والجنى الداني ٣٥، ورصف المباني ٤٥، وشرح ابن عقيل ٤٩٦، وشرح عمدة الحافظ ٦٢٠، والصاحبي في فقه اللغة ١٨٤، والمحتسب ٥٠/١، والمقتضب ٢٩٤/٣، وشرح الرضي ٤٠٤/٤.

استشهد به على أن الهمزة التي تقع قبل أم المتصلة قد تحذف، وتنوى، والأصل: أبسبع.

والبيت [٢/ ١٧٦] من شواهد سيبويه والرّضِيّ. قال البغداديّ: على أن الهمزة قد تحذف في الشّعر قبل «أمْ» المتّصلة، فإن التقدير: أبسبع رَمَيْن الجمر أم بثمان. ولم يرد المنقطعة، لأن المعنى على: ما أدري أيُّهما كان.

قال سيبويه في باب [أمْ][1] المنقطعة: زعم الخليلُ أنّ قولَ الأخطل.

كـذبـتـكَ عَـيْـنُـك أم رأيـت بـواسـط

... البـيـت.

كقولك: إنها لإبل أم شاء.

ويجوز في الشّعر أن يُريد بكَذَبَتْك الاستفهام وتحذف الألف. قال الأسود بن يعفر:

لـعـمـرك مـا أدري وإن كـنـت داريًـا

... البيت المتقدّم.

وقال أبو الحسن، لعمر بن أبي ربيعة:

لعمرك ما أدري وإن كنت داريا بسبع

وساق كلام الأعلم المتقدّم.

وكذا جعله ابن عصفور ضرورة، وعمّم سواء كانت مع «أم» أم لا. قال: منه حذف همزة الاستفهام إذا أُمِن اللَّبْس للضّرورة كقول الكميت:

طَرِبْتُ وما شوقًا إلى البيضِ أَطْرَبُ ولا لِعبًا منّي وذو الشَّيْبِ يَلْعَبُ[2]

يريد: أَوَ ذو الشيب يلعب؟ ثم أنشد البيتين، وقال: وقد حذفت مع «أم» في الشّاذ في قراءة ابن مُحَيْصِن ﴿سواء عليهم أَنْذَرْتَهُم أم لم تُنْذِرْهُم﴾[3] بهمزة واحدة من غير مدّ. وكَأَنّ الذي سَهّل حذفها كراهيةُ اجتماع همزتين مع قُوّة الدلالة عليها، ألا ترى أنّ (سواء) تدلّ عليها بما فيها من معنى التّسوية، إذ التسوية لا تكون إلا بين اثنين، ويدلّ عليها مجيء أم بعد ذلك.

---

(١) زيادة من الكتاب ٣/ ١٧٢، والخبر التالي في الكتاب ٣/ ١٧٤.

(٢) البيت من الطويل، وهو للكميت في جواهر الأدب ٣٦، وخزانة الأدب ٤/٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٩، ١١/١٢٣، وشرح شواهد المغني ٣٤، والمحتسب ١/ ٥٠، ٢/ ٢٠٥، ومغني اللبيب ١٤، والمقاصد النحوية ٣/ ١١٢.

(٣) ٦/ البقرة: ٢، وانظر هذه القراءة في الإتحاف ١٢٨.

قوله: «لعمرك ما أدري»، روي موضعه: فوالله ما أدري.

وقوله: «وإن كنت داريًا»، أصله: وإن كنت داريًا من الدراية.

والضّمير في «رَمَيْن» لعائشة بنت طلحة وصواحبها، وهي إحدى عقيلتي قريش، والثانية سكينة بنت الحسين.

وروي: «رميت» موضع «رمين»، يعني أنه ذهل عن فعل نفسه من دهشه.

والبيت من قصيدة لعمر بن أبي ربيعة القرشيّ المخزومي يتغزّل فيها على عائشة بنت طلحة.

* * *

١٦١١ - (دعـانـي إلـيـهـا الـقـلـبُ إنّي لأمـره سميعٌ فما أدري أَرُشْدٌ طِلابُها)[1]

[ص ١٣٢ س ٢٩]

استشهد به على أن «أم» قد تحذف هي والمعطوف بها، والأصل: أم غيّ. والضّمير في إليها لـ(أسماء) المتقدمة الذكر في مطلع القصيدة وهو:

أَبِالصّرْم من أسماء حدثك الذي جرى بيننا يوم استقلّت رِكابُها

وروي: مطيع بدل سميع[2]. وهما من قصيدة لأبي ذؤيب الهذليّ.

* * *

١٦١٢ - (فَوَاللَّهِ ما أَدرِي أَسَلْمَى تَغَوَّلَتْ أَمِ النَّوْمُ أَمْ كُلٌّ إليّ حَبِيبُ)[3]

[ص ١٣٣ س ١٣]

استشهد به على أن «أم» ترد بمعنى «بل». والمعنى: بل كُلّ حبيب. ونقل في الهمع ردّ هذا القول بأنها للاستفهام. وهذا هو معنى قول الألفيّة:

وبانقطاع وَبِمَعْنى بل وفت إنْ تَكُ مما قُيِّدت به خَلَتْ

---

(١) البيت من الطويل، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في تخليص الشواهد ١٤٠، وخزانة الأدب ١١/ ٢٥١، وشرح أشعار الهذليين ١/ ٤٣، وشرح عمدة الحافظ ٦٥٥، وشرح شواهد المغني ٢٦، ١٤٢، ٢/ ٦٧٢، ومغني اللبيب ١٣، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٣٧١.

(٢) في المزهر ٢/ ٣٣٣: (قال أبو سعيد السكري في شرح شعر هذيل: يمتنع التلفيق في رواية الأشعار. قال: كقول أبي ذؤيب: دعاني إليها القلب.... فإن أبا عمرو رواه بهذا اللفظ «دعاني وسميع»، ورواه الأصمعي بلفظ «عصاني» بدل «دعاني» وبلفظ «مطيع» بدل «سميع». قال: فيمتنع في الإنشاء ذكر «دعاني» مع «مطيع»، أو «عصاني» مع «سميع»؛ لأنه من باب التلفيق).

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الأزهية ١٢٩، والصاحبي في فقه اللغة ١٢٦، ولسان العرب ١٠/ ٤٢١ (درك)، ١٢/ ٣٥ (أمم).

أي تأتي «أم» منقطعة بمعنى «بل» إنْ خلت مما قيّدت به وهو أن تكون مسبوقة بإحدى الهمزتين، أي همزة التسوية، وهمزة مغنية عن لفظ أيّ.

وفي شرح التسهيل لأبي حيّان: وذهب الفرّاء: إلى أن العرب تجعل «أم» مكان «بل» إذا كان في أول الكلام استفهام، واستدلّ بقول الشاعر:

فــوالله مــا أدري أَسَــلْــمَــى تَــغَــوَّلَــتْ

الخ.. وذهب بعض الكوفيّين إلى أنها تكون بمعنى «بل» فقط بعد الاستفهام وبعد الخبر. قال: وقد تكون بمعنى الهمزة إذا لم يتقدّمها استفهام. وإلى هذا ذهب الهَرَوِيّ(١).

وذهب أبو عبيدة: إلى أن «أم» بمعنى ألف الاستفهام قال: [٢/١٧٧] ومنه قوله تعالى: ﴿أم تريدون أن تَسألوا رَسُولكم﴾(٢).

وقال بعض حذّاق النّحويين: لا تأتي بمعنى الألف، ولو كان ذلك لوقعت في أول الكلام كالألف، ولا يجوز ذلك فيها. ونقل في الهمع ردّ ذلك وهو مأخوذ من شرح أبي حيّان للتسهيل بلفظه. ولم أعثر على قائل البيت.

* * *

١٦١٣ ـ (هَلْ ما عَلِمْتَ وما استُودِعْتَ مَكْتومُ أم حَبْلُها إذ نَأَتْكَ اليَوْمَ مصرومُ)(٣)

[ص ١٣٣ س ٢٠]

استشهد به على ردّ القولين المتقدِّمين بأنّ «أم» لو كانت بمعنى الهمزة: لوقعت في أول الكلام وذلك لا يجوز، ولورودها للاستفهام بعد كالمثال في البيت، قال: فإنه استأنف السؤال بعدها مع تقدّم الاستفهام، لأن المعنى بل: أحبلها، لقوله بعده:

أم هَــلْ كَــبِــيــرٌ لــم يَــقْــضِ عــبــرتــه

الخ.. وهذه عبارة أبي حيّان في شرح التسهيل: وبقي من كلامه: ولو كان المعنى: بل حبلها إذ نأتك اليوم مصروم لكان معناه: أنها لا تجازيه على بكائه.

---

(١) الأزهية ١٢٩.
(٢) ١٠٨/١/ البقرة: ٢.
(٣) البيت من البسيط، وهو لعلقمة الفحل في ديوانه ٥٠، والأزهية ١٢٨، والأشباه والنظائر ٤٩/٧، وخزانة الأدب ٢٨٦/١١، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٣، ٢٩٤، وشرح اختيارات المفضل ١٦٠٠ ـ ١٦٠١، والكتاب ١٧٨/٣، ولسان العرب ٣٧/١٢ (أمم)، واللمع ١٨٢، والمحتسب ٢٩١/٢، والمقاصد النحوية ٥٧٦/٤، وبلا نسبة في الاشتقاق ١٤٠، وجواهر الأدب ١٨٩، ورصف المباني ٩٤، ٤٠٦، وشرح المفصل ١٨/٤، ١٥٨/٨، والمقتضب ٢٩٠/٣.

وردّ ما ذهب إليه الهرويّ وبعض الكوفيّين ببيت علقمة لأنهم أنكروا الاستفهام بها إذا تقدم عليها الاستفهام، وفيه تقدّم الاستفهام، وقد استفهم بها.

قال بعض أصحابنا: والدّليل على صحة ما ذهب البصريّون إليه من أنّ «أم» المنقطعة للإضراب عما قبلها، واستئناف السؤال عما بعدها في كل موضع: أن العرب لا تدخلها على همزة الاستفهام، لا تقول: أقام زيد أم عمرو قائم؟ ولا هل قام زيد أم عمرو قائم؟ فلو لم تقدّر ببل والهمزة لدخلت عليها، ولو قدّرت ببل وحدها لجاءت معها الهمزة كما تجيء مع بل في: أقام زيد بل أقام عمرو .اهـ.

الحبل الوصل. ونأتك: بعدت منك. ومصروم: مقطوع.

* * *

١٦١٤ ـ (أَمْ هَلْ كبيرٌ بكى لم يَقْضِ عَبْرَتَهُ إِثْرَ الأَحِبَّةِ يَوْمَ البَيْنِ مَشْكُومُ)[1]

[ص ١٣٣ س ٢٢]

استشهد به على ما تقدّم بيانه في الّذي قبله. والبيت من شواهد سيبويه والرّضِيّ، قال البغداديّ: على أنه يجوز أن تأتي هل بعد أم.

وليس فيه جمع استفهامين، فإن «أم» عند الشارح مجردة عن الاستفهام إذا وقع بعدها أداة استفهام حَرْفًا كانت أم اسمًا. وأم المنقطعة عند الشارح حرف استئناف بمعنى «بل» فقط أو مع الهمزة بحسب المعنى، وذلك فيما إذا لم يُوجد بعدها أداة استئناف. وليست عاطفة عنده وفاقًا للمغاربة.

قال المراديّ في «الجنى الدّاني»: إن قلت «أم» المنقطعة هل هي عاطفة أو ليست بعاطفة؟ قلت: المغاربة يقولون: إنّها ليست بعاطفة، لا في مفردٍ ولا في جملةٍ.

وذكر ابن مالك: أنها قد تعطف المفرد كقول العرب: إنها لإبل أم شاء. قال: فأم هنا لمجرّد الإضراب عاطفةٌ ما بعدها على ما قبلها كما يكون ما بعد «بل» فإنها بمعناها. اهـ.

والبيت لعلقمة الفحل، وقبله: «هل ما علمت» ـ البيت المتقدم ـ.

واستشهد بهما سيبويه والرّضيّ أيضًا، قال البغداديّ: على أن «أم» إذا جاءت بعد «هل» يجوز أن يعاد معها هل، ويجوز أن لا يعاد بخلاف «أم» إذا جاءت بعد اسم استفهام، فإنه يجب أن يعاد معها ذلك الاسم، وقد اجتمع في البيتين إعادة هل وتركها،

---

(١) تقدم الشاهد برقم ١٣٦١، وسيعاد برقم ١٦١٦.

فإن «أم» الأولى جاءت بعد «هل» ولم تعد «هل» معها، وقد أعادها مع «أم» الثانية في البيت الثاني.

وقد أورده سيبويه في باب «أو» بعد باب «أم» المنقطعة. وأنشد فيه قول مالك بن الريب:

ألا لَيْتَ شِعْرِي هل تَغيّرت الرّحا رحا الحرب أم أضحت بفلْجٍ كما هِيَا[1]

قال: وكذلك سمعناه ممن ينشده من العرب.

وتقدّم بسط الكلام على هذا البيت في صحيفة ٩٤. [١٧٨/٢].

* * *

١٦١٥ ـ سائِلْ فوارِسَ يَرْبُوعٍ بشدّتنا (أهل رَأَوْنا بِسَفْح القاع ذِي الأَكَمِ)[2]

[ص ١٣٣ س ٢٦]

استشهد به على أن «هل» تدخل عليها همزة الاستفهام كالمثال في البيت. وتقدّم بسط الكلام عليه في صحيفة ٩٥.

* * *

١٦١٦ ـ (أم هل كبيرٌ بكى) لم يَقْضِ عَبْرَتَهُ إثْرَ الأَحِبّةِ يَوْمَ البَيْنِ مَشْكُومُ[3]

[ص ١٣٣ س ٢٧]

استشهد به على ما في البيت قبله. وتقدم بسط الكلام عليه آنفًا.

* * *

١٦١٧ ـ أبا مالِكٍ هل لُمْتَنِي إذ حَضَضْتَنِي (على القَتْل أم هل لامني فيك لائِمُ)[4]

[ص ١٣٣ س ٢٧]

استشهد به على ما في البيتين قبله.

(١) البيت من الطويل، وهو لمالك بن الريب في ديوانه ٤٦، والأزهية ١٢٧، والخزانة ١١/ ٢٩٤، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١١٣، والكتاب ٣/ ١٧٨، واللسان ١١/ ٦١٦ (مثل)، وبلا نسبة في اللامات ١٥٥.

(٢) تقدم الشاهد برقم ١٣٦٢. (٣) تقدم الشاهد برقم ١٦١٤.

(٤) البيت من الطويل، وهو للجحاف بن حكيم في شرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٨، ولسان العرب ١٢/ ٣٧ (أمم)، والمؤتلف والمختلف ٧٦، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٨/ ٢٧٧، ٢٨٠، ٣١٦، والكتاب ٣/ ١٧٦، ومغني اللبيب ٢/ ٣٨١.

وفي كتاب سيبويه[1]: (ومما يدلّك على أن الألف ليست بمنزلها أنك تقول:

أَطَـربًـا وأنـت قِـنَّـسْـرِيُّ[2]

فقد علمت أنه قد طرب، ولكن قلت لتوبخه أو تقرّره، ولا تقول هذا بعد «هل»، وإن شئت قلت: هل تأتيني أم تحدّثني، وهل عندك بُرٌّ أم شعير، على كلامين. وكذلك سائر حروف الاستفهام التي ذكرنا.

وعلى هذا قالوا: هل تأتينا أم هل تحدّثنا؟

وزعم يونس: أنه سمع رؤبة يقول:

أبا مالك هل لمتني إذْ حَضَضْتَني

الخ.. وكذلك سمعناه من العرب. فأمّا الذين قالوا:

أم هـل لامـنـي لـك لائـم

فإنما قالوه على أنه أدركه الظن بعد ما مضى صَدْرُ حديثه.

وأما الّذين قالوا: «أو هل» فإنهم جعلوه كلامًا واحدًا).

قال الأعلم: الشاهد في دخول أم منقطعة، لأنها لا تكون للعطف والتسوية إلا بعد الألف .اهـ.

وبما تقدّم تعلم أنه روي «لك» بدل «فيك»، ولكل منهما معنى صحيح، وأنه رُوي أيضًا «أو هل لامني» بدل «أم هل لامني».

وأبو مالك كنية الأخطل كناه على طريق التّهكم، وهو من أبيات للجحاف بن حكيم السّلمي، وكانت بينهم وبين بني تغلب حرب، فدخل علي عبد الملك ومعه وجوه من قيس، وكان عنده الأخطل، فأنشد الأخطل عبد الملك قوله[3]:

ألا سائِلِ الجَحَّافَ هل هو ثَائِرٌ ... بِقَتْلَى أصيبتْ من سَليم وعامِرِ

أجَحّافُ إن نَهبِط عليكَ فَتَلْتَقِي ... عـليك بحورٌ طاميات الزّواخرِ

تكن مثل أبداء الحباب الذي جرى ... به البحر تزهاه رياح الصّراصر

(١) الكتاب ٣/١٧٦، وأثبت المحقق في المتن رواية مختلفة قليلاً، وأثبت في الحاشية الرواية التي ذكرها صاحب الدرر.

(٢) تقدم الرجز برقم ٧٤٨، وسيعاد برقم ١٧٨٣.

(٣) انظر الخبر مع الشعر في الموشح ٢١٨، والأغاني ١٢/٢٠٠ تحت عنوان «خبر الجحاف ونسبه وقصته يوم البشر».

فوثب الجحاف يجرّ مطرفه من الغضب وما عَلِم، فقال عبد الملك للأخطل: ما أحسبك إلاّ أكسبت قَوْمك شرًّا.

ويقال: إنه لما أنشد الأبيات المتقدّمة تقبّض وجه الجَحاف ثم قال:

بل سوفَ نَبْكِيهم بِكُلّ مُهَنَّدٍ ونَبْكِي عُمَيْرًا بالرِّماح الخواطِرِ[1]

ثم قال: ما أظنك يا ابن النّصرانية تجترىء عليّ بمثل هذا، ولو كنت أسيرًا عندك. وأوعده فَحُمّ الأخطل من وقته، فقال له عبد الملك: أنا جارك منه، فقال هَبْك أَجَرْتَني منه في اليقظة فمن يُجيرني مِنهُ في النّوم، ثم إن الجَحّاف افتعل عهدًا من عبد الملك على صدقات بكر وتَغْلب فصحبه من قومه نحو ألف فارس، فلما انفصلوا عن بلادهم كشف لهم أمره، فرجع بعضهم وذهب بمَن بقي فوقه ببني تغلب وقعة «البشر» المشهورة بقَرَفيها بُطونَ النّساء، وقَتلَ الأولاد.

ويقال: إنّ الأخطل تَزيّا بزي عبد ورمى نفسه في جُبّ من شدة الخوف ثم إنّ الجحاف هرب إلى أرض الروم خوفًا من عبد الملك فكلّمه فيه بعض الرؤساء وقال له: إنّا لا نأمن أن يأتي [٢/ ١٧٩] بالرّوم إلى أرض المسلمين فأمّنه عبد الملك، فلما قدم إليه وجد عنده الأخطلَ أيضًا، فقال له الجَحّاف:

أبا مالكٍ هل لمتني إذ حَضَضتني على القَتْل أم هل لامني لك لائِمُ

أبا مالك إني أَطَعتك في التي حَضَضت عليها فِعْل حرّان حازم

فإن تَدْعُنِي أخرى أُجِبْك بمِثلها وإني لطبّ بالوغى جدّ عالِمِ

ألم أفنكم قتلاً وأجدع أنوفكم بفتيان قَيْسٍ والسّيوف الصوارمِ

بكل فتى يَنْعي عميرًا بسيفه إذا اعتصمت أيمانهم بالقوائمِ

* * *

١٦١٨ ـ (وما أنت أَم ما ذكرُها رَبعِيَّةً يُخَطُّ لها مِنْ ثَرْمَداءَ قَلِيبُ)[2]

[ص ١٣٣ س ٢٨]

استشهد على الجمع بين «ما» و«أم» الاستفهاميّة وأنه لا يحفظ منه غير الأبيات الثلاثة.

(١) البيت من الطويل، وهو للجحاف بن حكيم في الجنىٰ الداني ٤٢١.

(٢) البيت من الطويل، وهو لعلقمة الفحل في ديوانه ٣٥، وشرح اختيارات المفضل ١٥٨٠، ولسان العرب ٣/ ١٠٣ (ثرمد)، والمقاصد النحوية ٣/ ١٦، وبلا نسبة في رصف المباني ٩٩.

وهذه عبارة أبي حيّان في شرح التسهيل، وروايته:

وهــل أنــت أم مــا ذكــرهــا

الخ... قال كراهة الجمع بين حَرْفَيْ معنًى. وسهّل ذلك في «هل» أن الاستفهام واردٌ عليها، وأصلها أن تكون بمنزلة «قد»، وهذا يساوي رواية «ما» لأنها استفهاميّة أيضًا.

قوله: «ربعيّة» أي هي من الرّبائع، وهم أربعة أحياء من تميم: ربيعة بن مالك بن زيد مناة بن تميم، وهو ربيعة الجوع، وربيعة بن حنظلة، وربيعة بن كعب بن سعيد بن زيد مناة بن تميم. ويُدعون الحباق وهو نَبَز[1] يغضبون منه.

و«يخط لها»: أي يحفر لها، يعني أن مشربها ذلك، ومعناه أنها تحلّ بأرض غير أرضك. وقيل: المعنى أنا لا تفارق ثرمداء حتى تموت فتدفن به. و«القليب»: قيل على بابه. وقيل: هو القبر. و«ثرمداء»: قرية بالوَشْمِ وهي جِيزةٌ[2] وإليها تنتهي أوديته جمعًا.

والبيت من قصيدة لعلقمة الفحل يمدح بها الحارث بن أبي شمّر الغسّانيّ.

* * *

١٦١٩ ـ (أَمْ كَيفَ يَنفَعُ ما تُعطِي العَلوقُ به) رِئمـانُ أَنفٍ إذَا مـا ضُـنّ بـاللَّبَـنِ[3]

[ص ١٣٣ س ٣٠]

استشهد به على دخول «أم» على «كيف». والبيت من شواهد المغني والرّضيّ.

قال البغدادي: على أن «أم» فيه بمعنى «بل» وحدها بدون همزة الاستفهام، إذ الاستفهام موجودٌ فلا وجه لجمع استفهامين إلاّ على وجه التأكيد، ولا يُضطر إليه مع إمكان التأسيس.

وفيما ذهب إليه مخالفة للبصريّين وميل لقول الكوفيّين لقوته.

---

(١) النبز: اللقب. (٢) الجيزة: الناحية؛ أو جانب الوادي.

(٣) البيت من البسيط، وهو لأفنون التغلبي في خزانة الأدب ١١/١٣٩، ١٤٢، وشرح اختيارات المفضل ١١٦٤، وشرح شواهد المغني ١/١٤٤، ١٤٥، ولسان العرب ١٠/٢٦٨ (علق)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/٤٢٧، ٦/٢١٢، ٧/٥٢، ٣٢٢، والاشتقاق ٢٥٩، ٥٣٥، وجمهرة اللغة ٣٢٢ وخزانة الأدب ١١/٢٨٨، ٢٩٣، والخصائص ٢/١٨٤، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٤١٨، وشرح المفصل ٤/١٨، ولسان العرب ١٢/٢٢٣ (رام)، والمحتسب ١/٢٣٥، ومغني اللبيب ١/٤٥، وشرح الرضي ٤/٤٠٦، ٤٤٩.

وإليه ذهب ابن هشام أيضًا في المغني قال: نقل ابن الشّجريّ عن جميع البصريين أنها أبدًا بمعنى «بل» والهمزةِ جميعًا، وأنّ الكوفيّين خالفوهم في ذلك. والذي يظهر قولهم، إذ المعنى في ﴿أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ﴾[1] ليس على الاستفهام، ولأنه يلزم البصريِّين دعوى التأكيد في نحو: ﴿أم هل تستوي الظلمات﴾[1] ونحو: ﴿أم ماذا كنتم تعملون﴾[2] ﴿أَمَّنْ هذا الَّذي هُوَ جُندٌ لَكُمْ﴾[3]. وسبقهما إلى هذا أبو عليّ. قال في «المسائل المنثورة» بعد إنشاد هذا البيت: هذه المسألة فيها إشكال وهو أنّ «أمْ» للاستفهام، دخلت على «كيف» فوجهُ ذلك أنَّ «أمْ» هنا عاطفة، و«كيف» للاستفهام، كما أنك إذا قلت: ما جاءني زيد ولكن عمرو، فالواو فيه عاطفة، وخرجت لكن من معنى العطف لدخول الواو، فكذلك إذا قيل: أم، هل تَخْرُج «هل» من معنى الاستفهام لدخول «أم» فكذلك تخرج «أم» من معنى الاستفهام إلى العطف. اهـ.

وتبعه ابن جنيّ في الخصائص، قال[4]: فإن قلت: فما تقول في قوله: «أم كيف ينفع» ـ البيت ـ وجَمْعِهِ بين أم وكيف؟ فالقول إنهما ليسا لمعنًى واحد. وذلك أنّ «أمْ» هنا جُرِّدت لمعنى التّرك والتحوُّل، وجرّدت من [٢/ ١٨٠] معنى الاستفهام، وأُفيد ذلك من (كيف) لا منها.

فإن قيل: فهلاّ وُكّدت إحداهما بالأخرى توكيدًا كتوكيد اللاّم لمعنى الإضافة وياء النّسبِ لمعنى الصِّفة؟ قيل: يمنع من ذلك أن «كيف» لما بُنِيت واقتُصِر بها على الاستفهام البتّة جَرَت مجرى الحروف البتّة. وليس في الكلام اجتماع حرفين لمعنًى واحدٍ، لأن في ذلك نقضًا لما اعتُزم عليه من الاختصار في استعمال الحروف. وليس كذلك: «يا بؤس للحرب»[5] وأَحْمريّ، [وأشقريّ][6]، وذلك أنّ هنا إنما انضَمّ الحرف إلى الاسم فهما مختلفان، فجازا أن يترادفا في موضعهما لاختلاف جِنسِهما، فإن قلت: فقد قال:

وما إنْ طِبُّنا جُبْنٌ[7]

---

(١) ١٦/ الرعد: ١٣.
(٢) ٨٤/ النمل: ٢٧.
(٣) ٢٠/ الملك: ٦٧.
(٤) الخصائص ٣/١٠٧ ـ ١٠٩.
(٥) علق المحقق على ذلك في الحاشية: (يشير إلى قوله:

يا بؤس للحرب التي ... وضعت أراهط فاستراحوا)

قلت: البيت من مجزوء الكامل، وهو لسعد بن مالك في خزانة الأدب ١/٤٦٨، ٤٧٣، وشرح شواهد المغني ٥٨٢، ٦٥٧، والكتاب ٢/٢٠٧، والمؤتلف والمختلف ١٣٤، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤/٣٠٧، وأمالي ابن الحاجب ٣٢٦، والجنى الداني ١٠٧، ورصف المباني ٢٤٤، والخصائص ٣/١٠٦، وشرح شذور الذهب ٣٨٩، وشرح المفصل ٢/١٠، ١٠٥، ٤/٣٦، ٥/ ٧٢، وكتاب اللامات ١٠٨، واللسان (رهط)، والمحتسب ٢/٩٣، ومغني اللبيب ١/٢١٦.
(٦) سقطت من الأصل، والاستدراك من الخصائص ٣/١٠٨.
(٧) علق المؤلف على ذلك في الحاشية: (يشير إلى قوله:

فجمع بين «ما» و«إن» وكلاهما بمعنى النّفي، وهما كما ترى حرفان.

قيل[1]: ليست «إنْ» حرف نفي، وإنما هي حَرفٌ يؤكَّد به، بمنزلة «ما» و«لا» و«الباء» و«من» وغير ذلك. وأما قوله:

طعامُهُم لئن أكلوا مُعَدٌّ وما إن لا تُحاك لهم ثِيابُ[2]

فإن «ما» وحدها للنفي، و«إنْ» و«لا» جميعًا للتّوكيد. ولا ينكر اجتماعُ حرفين للتّوكيد لجملة الكلام. اهـ كلامه باختصار.

وحكى أحمد بن يحيىٰ المعروف بثعلب قال: اجتمع الكسائي والأصمعيّ بحضرة الرشيد، وكانا ملازمين له يقيمان بإقامته، ويظعنان بظعْنِه فأنشد الكسائي:

أنّى جَزَوْا عامرًا سُوءَى بِفِعْلِهِم أم كَيْف يَجْزُونني السُّوءَى من الحَسَنِ[3]

أم كَيْف ينفع ما تعطي العَلُوق به

الخ..

فقال الأصمعي: إنما هو رئمانَ أنف بالنّصب. فقال الكسائي: اسكت ما أنت وهذا؟ يجوز بالرّفع والنّصب والخفض. أما الرّفع فعلى الرّدّ على ما، لأنها في موضع رفع بينفع، فيصير التقدير: أم كيف ينفع رئمانُ أنف؟ والنّصب بتعطي، والخفض على الرّدّ على الهاء التي في به. قال: فسكت الأصمعيّ ولم يكن له علم بالعربيّة، كان صاحب لغة ولم يكن صاحب إعراب.

«أنّى»: اسم استفهام. والضّمير في «جَزَوْا» لقومه المقدّم ذكرهم قبل الشاهد. و«السوءى»: مؤنث الأسوء كالحُسْنى مؤنث الأحسن. و«العَلُوق» بالفتح: الناقة تعطف على غير ولدها فلا تَرْأمُهُ، وإنما تشمّه بأنفها، وينكره قلبها. وقيل: العلوق التي ترأم بأنفها ولا تدرّ على الفصيل الذي عطفت عليه.

و«ضنّ باللّبن»: بخل به. وهذا يضرب مثلاً لكل من يعد بِكُلّ جميل، ولا يفعل منه شيئًا.

= فما إن طبنا جبن لكن منايانا ودولة آخرينا)

قلت: تقدم الشاهد مع تخريجه برقم ٤٢٠.

(١) اختصر المؤلف هنا ما نقله عن الخصائص ١٠٨/٣، كما صرح بذلك في نهاية ما نقله.

(٢) سيعاد هذا الشاهد برقم ١٧٥٤.

(٣) البيت من البسيط، وهو لأفنون التغلبي في شرح اختيارات المفضل ١١٦٤، والخزانة ١٤٧/١١، والبيان والتبيين ٩/١، والتاج ٢٧٦/١ (سوأ)، وبلا نسبة في اللسان ٩٧/١ (سوأ).

والبيت آخر أبيات تسعة لأُفنون التّغلبي، وأُفنون لقب اشتهر به، واسمه صَرِيم بن معشر. وقيل اسمه: ظالم، وهو جاهليّ.

* * *

١٦٢٠ ـ (فأَصْبَح لا يَدْري أَيَقْعُدُ فِيكُمُ على حَسَكِ الشَّحْناءِ أَمْ أَيْنَ يَذْهبُ)[1]

[ص ١٣٣ س ٣١]

استشهد به على دخول أم على «كيف» و«أين» وفيه ما في الأبيات قبله. والحَسك في الأصل: نبات له شوك صُلْب، واستعاره لشدّة العداوة، فلذلك أضافه إلى الشّحناء، وهي العداوة.

ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

١٦٢١ ـ (يا لَيْتَ شِعْري ولا مَنجا من الهَرَمِ أَمْ هَلْ على العَيْشِ بَعْدَ الشَّيْبِ مِن نَدَمِ)[2]

[ص ١٣٤ س ٢]

استشهد به على أنَّ «أم» ترد زائدة.

وفي الأشموني: تنبيه: حصر «أم» في المتصلة والمنقطعة هو مذهب [٢/ ١٨١] الجمهور.

وذهب بعضهم: إلى أنها تكون زائدة، وقال في قوله تعالى:

﴿أفلا تُبْصِرون أم أنا خير﴾[3]: إن التّقدير: أفلا تبصرون أنا خير. والزّيادة ظاهرة في قول ساعدة بن جؤية.

يا ليت شعري ولا منجا من الهرم

الخ.

* * *

(١) البيت من الطويل، ولم يرد في المصادر النحوية الأخرى.

(٢) البيت من البسيط، وهو لساعدة بن جؤية في الأزهية ١٣١، وخزانة الأدب ٨/ ١٦١، ١٦٢ ١١/ ١٦٢، وشرح أشعار الهذليين ٣/ ١١٢٢، وشرح الأشموني ٢/ ٤٢٣، وشرح شواهد المغني ١٥٧١، ومغني اللبيب ١/ ٤٨، وبلا نسبة في شرح عمدة الحافظ ٣١٩، ولسان العرب ١٢/ ٣٦ (أمم). وأمالي ابن الشجري ٢/ ٣٣٦.

(٣) ٥٢/ الزخرف: ٤٣.

١٦٢٢ ـ (ماذا ترى في عيالٍ قد بَرِمْتُ بهم ... لم أُحْصِ عِدَّتَهُمْ إلاّ بعدّادِ
كانوا ثمانين أو زادوا ثمانيةً ... لولا رَجاؤُكَ قَدْ قَتَلْتُ أولادِي)(١)

[ص ١٣٤ س ١٠، ١١]

الشاهد في قوله: «أو زادوا ثمانية»، فإن «أو» فيه بمعنى «بل». والمعنى: بل زادوا ثمانية. وهذا معنى قول الألفيّة:

خيّر أبح قَسِّم بأو وأَبْهِم ... وأشْكُك وإضرابٌ بها أيضًا نُمِي

ونقل في الهمع شَرْطَيْ سيبويه لوقوعها للإضراب.

و«برمت بهم»: ضجرت منهم. والبيتان لجرير. والمخاطب هشام بن عبد الملك.

* * *

١٦٢٣ ـ وقد زَعَمَتْ ليلى بأنّي فاجرٌ ... (لِنَفسي تُقاها أو عَلَيها فُجُورها)(٢)

[ص ١٣٤ س ١٤]

استشهد به على أن «أو» ترد بمعنى: الواو، أي تكون لمطلق الجمع.

وعبارة أبي حيّان في شرح التّسهيل: وزعم الزّجاج في «المعاني» له: أنّها قد تجيء في شواذّ الشّعر بمعنى الواو. واستدلّ بقول توبة بن الحمير:

وقد زعمت لَيْلى بأني فاجرٌ

الخ. وقال: ولا حجة فيه، لأن «أو» فيه للإبهام، لأنه قد علم ما حاله: أتُقًى أو فُجور. وليلى هي الأخيليّة صاحبه توبة.

والبيت من قصيدة له مشهورة.

* * *

(١) البيتان من البسيط، وهما لجرير في ديوانه ٧٤٥، وجواهر الأدب ٢١٧، وشرح شواهد المغني ١/ ٢٠١، وشرح عمدة الحافظ ٦٢٧، ومغني اللبيب ١/ ٦٤، ٢٧٢، والمقاصد النحوية ٤/ ١٤٤، وبلا نسبة في تذكرة النحاة ١٢١، وشرح الأشموني ٢/ ٤٣٢ (الثاني فقط).

(٢) البيت من الطويل، وهو لتوبة بن الحمير في الأزهية ١١٤، وأمالي المرتضى ٢/ ٥٧، وخزانة الأدب ١١/ ٦٨، وشرح شواهد المغني ١/ ١٩٤، ومغني اللبيب ١/ ٦٢، وبلا نسبة في رصف المباني ١٣٢، ٤٢٧، ولسان العرب ١٤/ ٥٥ (أوا).

١٦٢٤ ـ (جاءَ الخِلافَةَ أو كانت له قَدَرًا) كما أَتى ربَّهُ موسى على قَدَرِ[١]

[ص ١٣٤ س ١٤]

استشهد به على ما في البيت قبله، فأو فيه بمعنى الواو، أي وكانت له قدرًا.

قال أبو حيّان في شرح التسهيل: ولا حُجّة فيه فإنّ أو فيه للشّك، فكأنه قال: نال الخلافة لما أرادها، لاستحقاقه لها أو قدرت له من غير إرادة لها ولا طلب اعتناء من الله تعالى به.

على أنّ الرواية المشهورة في البيت: «إذْ كانت له قدرًا».

وفي البيت شاهد آخر: وهو تقديم المفعول الملتبس بضمير الفاعل عليه.

واستشهد به في التّوضيح على ذلك قال في التصريح: فموسى فاعل، وربّه مفعول متوسط بين الفعل وفاعله، ولا يضرّ اتصاله بضمير الفاعل المتأخر لتقدّمه في الرّتبة.

وروي: «نال» موضع «جاء». والضمير فيه لأمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز.

والبيت من قصيدة لجرير يمدحه بها.

* * *

١٦٢٥ ـ (فقالوا: لنا ثِنْتانِ لا بُدّ منهما صدُورُ رماحٍ أُشرِعَتْ أو سَلاسِلُ)[٢]

[ص ١٣٤ س ٢٠]

استشهد به على مجيء أو للتقسيم. قال أبو حيان: جعل الثنتين للجمع على جهة الإجمال، ثم فصّل بأو فجعل إحدى الثنتين لمن يقتل منهم، وجعل الأخرى وهي السّلاسل لمن يؤسر.

قال السّيوطي في شرح شواهد المغني: وثنتان أي خصلتان. وتفسيرهما قوله: صدور الخ. وخصّ الصّدور، لأن المقاتلة بها تقع أَوْ مِن ذِكر البعض وإرادة الكل.

---

(١) البيت من البسيط، وهو لجرير في ديوانه ٤١٦، والأزهية ١١٤، وخزانة الأدب ١١/ ٦٩، وشرح التصريح ١/ ٢٨٣، وشرح شواهد المغني ١/ ١٩٦، ومغني اللبيب ١/ ٦٢، ٧٠، والمقاصد النحوية ٢/ ٤٨٥، ٤/ ١٤٥، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ١٢٤، والجنى الداني ٢٣٠، وشرح الأشموني ١/ ١٧٨، وشرح ابن عقيل ٤٩٩، وشرح عمدة الحافظ ٦٢٧، وشرح قطر الندى ١٨٤، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٣١٧.

(٢) البيت من الطويل، وهو لجعفر بن علبة الحارثي في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٤٥، وشرح شواهد المغني ١/ ٢٠٣، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٤٦٤، ومغني اللبيب ١/ ٦٥.

و«أو» في قوله: «أو سلاسل»، قال التّبريزي: «أو» على بابها من التّخيير لأن السلاسل كنّى بها عن الأسر. ومعنى قوله: لا بُدّ منهما على سبيل التعاقب أي لا بد من إحداهما أو المراد لا بد منهما جميعًا، فصدور الرّماح لمن يقتل والسّلاسل لمن يؤسر أي يكون بعضنا كذا وبعضنا كذا، فلما جعلهم صنفين [٢/ ١٨٢] صح دخول أو للتقسيم.

وأشرعت: هيئت. والضمير في فقالوا للعدوّ في بيت قبل الشاهد وهو:

أَلهفا بِقُرّا سَحْبَلٍ حين أَحْلَبَتْ   علينا الولايا والعدُوُّ المُباسِلُ

فقالوا لنا ثنتان ـ البيت وبعده.

فقلنا لهم تِلْكُم إذًا بَعْد كَرَّةٍ   تُغادِرُ صَرْعى نَوْؤُها مُتَخاذِلُ

«اللّهف»: التأسف على الشيء بعد الإشراف عليه. و«قُرا سحبل»: موضعٌ، وقيل: كل واد واسع. و«أحلبت» بالمهملة: أعانت. و«الولايا»: جمع وليّة، وهي البردعة؛ وهي في البيت كناية عن النّساء والضّعفاء. وقيل: الولايا: العشائر والقبائل كأن وليّة تأنيث وليّ وهو القريب. ويروى: «الموالي» وهم أبناء العم. و«المباسل»: من البسالة، وهي الشجاعة. وقوله: «تلكم إذًا بعد كَرّة» أي تلكم التخييرية تكون بعد عَطْفَةٍ تترك بيننا قومًا مُصْرعين، يخذلهم النّهوض. و«متخاذل»: هذا البناء يختصّ بما يحدث شيئًا بعد شيء. ومنه: تداعى البناء كأن أجزاء النهوض يخذل بعضُها بعضًا، والنَّوْء قد يكون السقُوط أيضًا.

وهذه الأبيات من قصيدة لجعفر بن علبة الحارثيّ.

* * *

١٦٢٦ ـ (تُلَقِّحُها أَمّا شَمالٌ عَرِيَّةٌ   وأما صَبًا جِنْحَ العَشِيِّ هَبُوبُ)[1]

[ص ١٣٥ س ٢٠]

استشهد به على أن «أما» قد تفتح همزتها وأن ذلك لازمٌ عند تميم وقيس وأسد.

وفي شرح التسهيل لأبي حيّان: قوله وفتح همزتها لغةٌ تميميّة. لغة أهل الحجاز، ومَن جاورهم فتح الهمزة وكسرها. ولغة قيس وأسد وتميم فتحها. ومِن فَتْحها قول القَمْقام: «تنفحها أما شمال» ـ الخ. وهذه الرّواية تنفحها بدل من تلقحها، وكلاهما صحيح المعنى.

---

(١) البيت من الطويل، وهو لأبي القمقام الأسدي في خزانة الأدب ١١/ ٨٧، ٦/ ١٢٠، وبلا نسبة في رصف المباني ١٠١.

وفي الدّماميني: أنشده ابن عصفور وغيره بفتح الهمزة من أمّا في الموضعين[1].
والشّمال: الرّيح التي تهب من ناحية القطب. ويقال فيها: شَمَل وشَمْل بسكون الميم وفتحها، وشمأل بسكون الميم وهمزة مفتوحة وشامل بالهمزة أيضًا. وعريّة على وزن فَعِيلة كقضِيّة أي باردة: مقلوب. والصّبا: ريح مهبها من مطلع الثّريا إلى بنات نَعش. وجنح العَشِيّ: حين مالت الشمس للغروب صفة لصبا مأخوذ من هبّت الريح.

والبيت نسبه أبو حيان لأبي القمقام كما تقدّم.

* * *

١٦٢٧ ـ (لا تُفسِدُوا آبالكُمْ أيمالنا أيمالكُمْ)[2]

[ص ١٣٥ س ٢١]

استشهد به على أن ميم أمّا الأولى تبدل ياءً مع فتح الهمزة أو كسرها.

وفي شرح التسهيل لأبي حيّان: وقوله: وربّما استغنى عن واو أما، قال الراجز: «لا تفسدوا آبالكم» الخ بفتح الهمزة وإبدال الميم ياء وسيأتي في الذي بعده أن ذلك مفيدٌ بتخفيف أما أي حذف الواو.

وآبال: جمع إبل، والإبل: اسم جمع. وقال في القاموس: إنه واحد يقع على الجمع. والصّحيح أنه اسم جمع، لأنه لا يقال للجمل الواحد إبل.

ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

١٦٢٨ ـ (يا ليتما أمّنا شَالت نَعامتُها إيما إلى جَنَّةٍ إيما إلى نارِ)[3]

[ص ١٣٥ س ٢٢]

استشهد به على ما في البيت قبله.

---

(١) في الأصل «الموصفين».

(٢) الرجز بلا نسبة في الجنى الداني ٥٣٥، والمحتسب ١/ ٢٨٤.

(٣) البيت من البسيط، وهو للأحوص في ملحق ديوانه ٢٢١، ولسان العرب ١٤/ ٤٦ (أما)، ولسعد بن قرط في خزانة الأدب ١١/ ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٩٠، ٩٢، وشرح التصريح ٢/ ١٤٦، وشرح شواهد المغني ١/ ١٨٦، وشرح عمدة الحافظ ٦٤٣، والمحتسب ١/ ٢٨٤، ٢/ ٣١٤، والمقاصد النحوية ٤/ ١٥٣، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ٣٨٢، وتذكرة النحاة ١٢٠، والجنى الداني ٥٣٣، وجواهر الأدب ٤١٤، ورصف المباني ١٠٢، وشرح الأشموني ٢/ ٤٢٥، وشرح المفصل ٦/ ٧٥، ومغني اللبيب ١/ ٥٩، وشرح الرضي ٤/ ٤٠٢.

وفي التسهيل وشرحه للدّمامينيّ: وقد تبدل ميمها؛ أي ميم المفتوحة [٢/ ١٨٣] الهمزة لا ميم أمّا مطلقًا. بذلك قيّده المصنّف في شرحه. والمراد ميمها الأولى ياء كقوله: «لا تفسدوا آبالكم» الخ. وقوله:

يا ليتما أمّنا شالت نعامتها

كناية عن موتها. يقال: شالت نعامته أي هلك، فإن النّعامة: باطن القدم، وشالت: ارتفعت. ومن هلك ارتفعت رجلاه، وانتكس رأسه، وظهرت أمامه قدمهُ، فهذا مخالف لما في الهمع، لكنّه يوافق ما في شرح التسهيل أيضًا لأبي حيّان، ولفظه: وقوله: وقد تبدل ميمها الأولى ياء. حكي: إبدال الميم الأولى في المكسورة الهمزة والمفتوحتها، فمنه في المكسورة الهمزة قوله: «يا ليتما أمنا» الخ، وقوله:

فإيما جهضم عَرَضٌ وإيما شماسة كُلّ عِلْقٍ مستفادِ[1]

والبيت من شواهد الرّضيّ، قال البغداديّ: على أنّ «أما» الثانية تلزم الواو، وربّما ترد بلا واو كهذا البيت، وهو غير الغالب.

وقال ابن هشام في حواشي التسهيل: لا أحفظ حذف الواو إلا مع تخفيف إمّا بالبدل كقوله: «لا تفسدوا آبالكم» الخ قال الشارح: ويروى أيما إلى جنة وهي لغة في إمّا هذا هو المشهور في رواية البيت.

وكذا أنشده أبو تمام في الحماسة وهو بفتح الهمزة وسكون الياء. قال ابن جنيّ في إعراب الحماسة: يدلّ على أن إبدال الرّاء والنون ياءين في قيراط ودينار ليس للكسرة، إنما هو للإدغام، ألا ترى أن «أَيْما» قد أبدل فيها من ميم أما ولا كسرة قبلها. انتهى.

وكذا ذكره ابن هشام في المغني قال: وفي البيت شاهد ثانٍ وهو فتح الهمزة، وثالث وهو الإبدال. انتهى.

والبيت من أبيات لسعد بن قرط أحد بني جذيمة يهجو بها أُمّه وكان عاقًّا لها.

* * *

---

(١) كذا روي في الأصل، ولعله محرف وصوابه:

(وإمّا حبُّها عَرَضٌ وإمّا بشاشةُ كلِّ عِلْقٍ مستفادِ)

والبيت من الوافر، وهو للمتلمس في ديوانه ١٧١، وجمهرة اللغة ١٣٢١، وبلا نسبة في اللسان والتاج (عرض)، وتهذيب اللغة ١/ ٤٥٦.

١٦٢٩ - (تُهاضُ بِدارٍ قَدْ تَقادَمَ عَهْدُها وإمّا بأمواتٍ أَلَمَّ خَيالُها)[١]

[ص ١٣٥ س ٢٤]

استشهد به على أن إمّا الأولى قد تحذف.

وفي شرح التّسهيل لأبي حيّان: وقد يستغنى عن الأولى بالثانية مثاله قولُ ذي الرّمة:

وكيف بنفس كُلّما قُلْتُ أشرَفَتْ على البُرْء من حَوْصَاءَ هِيض اندمالُها
تهاضُ بدار قد تقادَم عهدها وإمّا بأموات ألمّ خيالُها

على أن البصريين لا يجيزون فيها إلاّ التّكرير. وأجاز الفراء ألاّ تكرر، وأن تجري مجرى «أو». قال الفراء: يقولون: عبد الله يقوم وإمّا يقعد.

والبيت من شواهد الرّضيّ أيضًا. قال البغداديّ: على أنّ إمّا قد تجيء في الشّعر غير مسبوقة بمثلها فتقدّر كما في هذا البيت الذي أنشده الفراء. والتقدير: تُلِمّ إما بدار وإما بأموات.

كذا قال أبو عليّ في كتاب الشعر.

ولم ينشده الفرّاء لهذا، بل جعل «إمّا» نائبة عن «أو»، ولا حذف في الكلام. وهذا نصه نقلناه برمّته لكثرة فوائده قال عند تفسير قوله تعالى: ﴿إمّا أن تُلقِي وإمّا أن نكون نحنُ المُلقِين﴾[٢].

أدخل «أن» في إمّا، لأنها في موضع أمر بالاختيار فهي في موضع نصب كقول القائل: اختر ذا أو ذا. فإن قلت: «أنْ» في المعنى بمنزلة «إمّا» فهل يجوز أن تقول: يا زيد أن تقوم أو تقعد؟ تريد: اختر أن تقوم؟ قلت: [أو نقعد][٣] لا يجوز ذلك، لأن أول الاسمين في أو يكون خبرًا يجوز السّكوت عليه، ثم تستدرك الشك في الاسم الآخر فتُمضي الكلام على الخبر. ألا ترى أنك تقول: قام أخوك وتسكت. وإن بدا لك قلت: أو أبوك، فأدخلت الشّكّ والاسم الأول مكتفٍ يصلُح السّكوت عليه. وليس يجوز أن تقول: ضربت إمّا عبد الله، وتسكت. فلما آذنَتْ إمّا بالتخيير من أول الكلام أَحْدَثْتَ لها أن.

---

(١) البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ملحق ديوانه ١٩٠٢، وشرح شواهد المغني ١/ ١٩٣، وشرح عمدة الحافظ ٦٤٢، والمقاصد النحوية ٤/ ١٥٠، وللفرزدق في ديوانه ١/ ٧١، وشرح المفصل ٨/ ١٠٢، والمنصف ٣/ ١١٥، ولذي الرمة أو للفرزدق في خزانة الأدب ١١/ ٧٦، ٧٨، وبلا نسبة في الأزهية ١٤٢، والجنى الداني ٥٣٣، ورصف المباني ١٠٢، وشرح الأشموني ٢/ ٤٢٦، ومغني اللبيب ١/ ٦١، والمقرب ١/ ١٣٢، وشرح الرضي ٤/ ٤٠٢.

(٢) ١١٥/ الأعراف: ٧.

(٣) إضافة من الخزانة.

ولو وقعت إمّا وإمّا مع فعلين قد وُصلا باسم معرفة أو نكرة ولم يصلُح الأمر بالتخيير في موضع إما [٢/ ١٨٣]، لم يحدُث فيها أن كقوله تعالى: ﴿وآخرون مُرْجَوْن لأَمرِ الله إمّا يُعذِّبُهم وإمّا يَتُوبُ عليهم﴾(١).

ولو جعلت «أن» في مذهب «كَيْ» وصيّرتها صلة لمرجون، تريد أُرْجئوا لأن يعذّبوا أو يُتاب عليهم صَلُح ذلك في كلّ فعل تامّ، ولا يصلُح في كان وأخواتها، ولا في ظننت وأخواتها.

من ذلك: آتيك إمّا أن تُعْطِيَ وإمّا أن تمنع وخطأ أن تقول: أظنك إما أن تعطي وإمّا أن تمنع. ولا أصبحت إما أن تُعطِي وإما أن تمنع.

ولا تدخل أو على إمّا ولا إمّا على «أوْ». ربما فعلت العربُ ذلك لتآخيهما في المعنى على التّوهم، فيقولون: عبد الله إما جالسٌ أو ناهض. ويقولون: عبد الله يقوم وإما يَقْعدُ. وفي قراءة أبيّ: ﴿وإنا وإيّاكم لإمّا على هدى أو في ضلال﴾(٢).

فوضع أو في موضع إمّا.

وقول الشاعر:

فقلت لَهنّ امْشِيَن إمّا نُلاقِه ... كما قال أَو نَشْفِ النفوسَ فَنُعْذرَا

وقال الآخر:

فكيف بنفس كلّما قلت أشْرَفتْ ... على البُرْء من دَهْماء هِيضَ انْدِمالُها

«تهاض بدار» الخ، فوضع «إمّا» في موضع (أو)، وهُو على التوهّم إذا طالت الكلمة بعض الطّول أو فَرَقْتَ بينهما بشيء، هنالك يجوز التّوهم، كما تقول: أنت ضاربُ زيدٍ ظالمًا وأخاه، حين فرّقت بينهما بظالم جاز نصبُ الأخ وما قبلَه مخفوض. انتهى.

قوله: «فكيف بنفس» أي كيف نأمل بصحّة نفس هذه صفتُها. وقيل «الباء» زائدة، و«نفس»: مبتدأ و«كيف»: خبره. و«أشرفت»: أقبلَتْ. و«البرء» بالضّمّ: الخلاص من المرضَ.

وقوله: «من دهماء» أي من مرض حُبّها، ففيه حذف مضافين، أو «مِنْ»: تعليليّة فلا حذف، و«دهماء»: اسم امرأة. وروى العيني بدله «حَوْصاء» بالحاء والصاد المهملتين، وقال: هو فعلاء من الحَوَص بالتّحريك وهو ضيقٌ في مؤخر العين.

(١) ١٠٦/ التوبة: ٩.

(٢) ٢٤/ سبأ: ٣٤. قرأ أُبيّ بن كعب: (لأيما على هدى)، انظر مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ١٢٣، وفي الكشاف ٣/ ٢٨٩ قرأ أبيّ (إما على هدى).

قلت: وكذا رواه أبو حيّان كما تقدّم. قال: و«هيض» مجهول هاض العظمَ يَهِيضه هَيْضًا: إذا كسره بعد الجَبْر. وقوله: «اندمالها» أي اندمال جُرْحها، والضّمير للنفس. والاندمال: تراجُع الجُرْح إلى البُرْء. يريد: كلّما قارب الجرح إلى الالتحام أصيب بشيء فدَمِيَ فصار جُرْحًا كالأوّل.

وهذان البيتان قيل: إنهما لذي الرمّة. قال البغداديّ: ونسبهما أبو عليّ إلى الفرزدق وهو الصحيح. وقال المراديّ في شرح التّسهيل والعيني هما لذي الرمّة. ولم أرهما في ديوانه.

* * *

١٦٣٠ ـ (وقد كَذَبَتْك نَفْسُكَ فاكْذِبَنْها فإنْ جَزَعًا وإنْ إجْمالَ صَبْرِ)(١)

[ص ١٣٥ س ٢٧]

استشهد به على أنَّ «ما» تحذف من الأولى والثانية، وأما الهمزة في قوله: أو الثانية فإنه تحريف.

وفي الدّمامينيّ عند قول التسهيل: والأصل إنْ، وقد يستعمل اضطرارًا يشير به إلى قول الشاعر: «وقد كذبتك نفسك» إلى آخره، وقول الآخر:

سقته الرّواعِدُ من صَيِّفٍ وإنْ مِنْ خَرِيفٍ فلَنْ يَعْدَمَا(٢)

وما ذكره المصنّف من أنَّ «إمّا» في الأصل مركبة من «إن» و«ما» هو مذهب سيبويه(٣). واستدلّ عليه بأفراد إنّ كما ذكر. وقيل: هي بسيطة في البيتين لجواز كون إن فيهما شرطيّة، والجواب محذوف، فالتقدير في البيت الأول: وإن كنت ذا جزع فلا جزع، وإن كنت ذا إجمال صبر فأجمل.

---

(١) البيت من الوافر، وهو لدريد بن الصمة في ديوانه ٦٨، والأزهية ٥٧، وخزانة الأدب ١١/ ١٠٩، ١١٠، ١١٤، ١١٦، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٢٠٩، والمقاصد النحوية ٤/ ١٤٨، وبلا نسبة في تذكرة النحاة ١٠٩، والجنى الداني ٢١٢، ٥٣٤، وخزانة الأدب ١١/ ٨١، ٩٣، ٩٦، ورصف المباني ١٠٢، وشرح المفصل ٨/ ١٠١، ١٠٤، والكتاب ١/ ٢٦٦، ٣/ ٣٣٢، وما ينصرف وما لا ينصرف ١٢٩، والمقتضب ٣/ ٢٨.

(٢) البيت من المتقارب، وهو للنمر بن تولب في ديوانه ٣٨١، والأزهية ٥٦، وخزانة الأدب ١١/ ٩٣ ـ ٩٥ ـ ١٠١، ١١٠، ١١٢، وشرح شواهد المغني ١٨٠، والكتاب ١/ ٢٦٧، والمعاني الكبير ١٠٥٤، والمقاصد النحوية ٤/ ١٥١، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ٢٢٧، ٢٣٦، والجنى الداني ٢١٢، ٥٣٤، وخزانة الأدب ٩/ ٢٥، والخصائص ٢/ ٤٤١، وشرح المفصل ٨/ ١٠٢، والكتاب ٣/ ١٤١، ومغني اللبيب ١/ ٥٩، والمنصف ٣/ ١١٥.

(٣) انظر الكتاب ١/ ٢٦٦، ٣/ ١٤١.

والتقدير في البيت الثاني: وإن سقته من خريف فلن يعدم الرّي.

والبيت من شواهد سيبويه. قال الأعلم(١): الشاهد في قوله: فإن جزعًا وإن إجمال صبر. والمعنى: إما جَزعًا وإما إجمالاً فحذف «ما» من إما ضرورة.

ولا يجوز أن يكون «إن» هنا شَرْطًا لوقوع الفاء قبلها، [٢/ ١٨٥] فلو كانت شَرْطًا لكان مستأنفًا لا جواب له لمنع الفاء أو يكون جوابُه فيما قبله.

يقول معزّيًا لنفسه عن أخيه عبد الله بن الصمّة، وكان قد قتل: لقد كذبتك نفسك فيما منتك به من الاستمتاع بحياة أخيك فاكذبها في كُلّ ما تمنّيك به بعد، فإما أن تجزع لفقد أخيك، وذلك لا يجدي عليك شيئًا، وإما أن تُجْمِل الصّبر فذلك أجدى عليك. انتهى كلامه.

ووقع في هذا التفسير غلط من جهتين، انتبه البغداديّ لإحداهما ولم ينتبه للأخرى إحداهما: فاكذبنها، لأن الخطاب لامرأة، والصواب: فأكذبيها كما قال. والثانية: قوله معزّيًا لنفسه عن أخيه عبد الله، لأن القصيدة لم يذكر فيها أخاه بل هي كلها في رثاء صديقه معاوية بن عمرو بن الشريد أخي الخنساء الصحابيّة. وصواب العبارة معزّيًا لنفسه عن صديقه.

وهذا البيت من قصيدة لدرَيد بن الصّمّة يرثي بها معاوية المذكور.

* * *

١٦٣١ ـ (فإما أن تكونَ أخي بِصِدْقٍ ... فأعرفَ منك غَثّي من سمين

وإلا فاطَّرِحْني واتّخذني ... عَدُوًّا أتّقِيك وَتتقِيني)(٢)

[ص ١٣٥ س ٢٩، ٣٠]

استشهد به على حذف «وإمّا» استغناءً عنها بـ«وإلاّ».

والبيت من شواهد الرّضِيّ قال البغدادي: على أنه قد تخلف «إمّا» الثانية «إلاّ» وهي: «إن» الشرطيّة المدغمة بـ«لا» النافية أي: وإلاّ تكن أخي بحقّ فاطّرحني. فهذا

---

(١) شرح الأعلم ١/ ١٣٤، ٤٧١.

(٢) البيتان من الوافر، وهما للمثقب العبدي في ديوانه ٢١١ ـ ٢١٢، والأزهية ١٤٠ ـ ١٤١ ـ وخزانة الأدب ٧/ ٤٨٩، ١١/ ٨٠، وشرح اختيارات المفضل ١٢٦٦ ـ ١٢٦٧، وشرح شواهد المغني ١/ ١٩٠، ١٩١، ومغني اللبيب ١/ ٦١، وله أو لسحيم بن وثيل في المقاصد النحوية ١/ ١٩٢، ٤/ ١٤٩، وبلا نسبة في الجنى الداني ٥٣٢، وجواهر الأدب ٤١٥، وشرح الأشموني ٢/ ٤٢٦، والمقرب ١/ ٢٣٢، وشرح الرضي ٤/ ٤٠٢.

تصريح منه بأن المعوّض منها إلاّ، وهو إمّا تحريفٌ من النّاسخ أو المطبعة أيضًا أو غلط من البغداديّ. وعبارة التّسهيل: وربّما استغنى عنها بـ«وإلاّ» قال أبو حيّان: قوله: وبـ«أو» عن و«إمّا»[١]. وربّما استغنى عنها بـ«وإلاّ». مثال الاستغناء بأو قراءة أبيّ: ﴿وإنّا وإيّاكم لإمّا على هُدًى أو في ضَلالٍ مُبين﴾[٢].

وضع «أو» موضع إمّا. وأنشد أبياتًا على ذلك:

قال: ومثال الاستغناء بـ«وإلاّ» قول المثقب العبدي:

فـإمـا أن تـكـون أخـي بـحـق

البيتين.

وعبارة المغني: وقد يستغنى عن إمّا الثانية بذكر ما يُغْنِي عنها نحو: إمّا أن تتكلّم بخير وإلاّ فاسكت. وأنشد البيتين على ذلك. وروايته: «بصدق» كما في الهمع.

قال البغدادي: قوله: فإما أن تكون بتأويل مصدر منصوب على أنه مفعول لفعل محذوف. والتقدير بين إمّا كونك أخًا وإمّا كونك عدوًّا. وإمّا لأحد الشيئين. وجعل بعضهم ذلك المصدر مبتدأ محذوف الخبر تقديره: فإمّا أخوتك الصّادقة حاصلة. هذا كلامه. والجيّد أن يكون خبر المبتدأ[٣] محذوف والتقدير: إما شأنك كَوْنُكَ أخًا صادقًا كما قال سيبويه في قوله:

فـإن جَـزَعُ وإن إجـمـال صـبـر[٤]

وجعل مثله أبو عليّ في البغداديّات مبتدأ محذوف الخبر قوله تعالى: ﴿ياذا القَرْنَيْن إما أن تُعذِّب﴾[٥] ينبغي أن يكون رفعًا وارتفاعه على الابتداء، أي إمّا العذاب شأنك، أو أمرك، أو اتخاذ الحسن. انتهى.

قال العيني: قوله: «بحق» في محل نصب صفة لأخي. ولا يخفى أن الظّرف بعد المعرفة حال، وبعد النكرة صفة بحسب الاقتضاء، وهنا وقع بعد معرفة فكيف يكون صفة، على أنّه لا اقتضاء هنا بحسب المعنى، وإنما هو نائب عن المفعول المطلق والتّقدير [إمّا أن][٦] تكون أخي كونًا ملتبسًا بحق.

---

(١) في الأصل: «وبا وعن إما»، والتصويب من التسهيل ١٧٦.
(٢) ٢٤/ سبأ: ٣٤، وتقدمت هذه القراءة مع الشاهد ١٦٢٩.
(٣) في الأصل «مبتدأ» وهو تحريف، لأن المراد حذف المبتدأ لا الخبر.
(٤) سبق ذكر الشاهد برقم ١٦٣٠. (٥) ٨٦/ الكهف: ١٨.
(٦) إضافة من شرح أبيات المغني ٢/ ١٣.

قوله: «فأعْرِفَ» بالنصب معطوف على «تكون». وقوله: «غثي أو سميني» كذا هو بأو في المفضّليات وغيرها.

قال ابن الأنباري: أي: فأعرف نُضحك من غشك.

وروي في الشّرح ومغني اللبيب وشروح الألفيّة: غثّي من سميني. فمِن الأولى ابتدائيّة في الرّوايتين ومن الثانية للبدل كقوله تعالى: ﴿أرضيتم بالحياة الدّنيا من الآخرة﴾(١).

وأنكره قوم، فقالوا: التقدير: أرضيتم بالحياة الدّنيا بدلاً من الآخرة، فالمفيد من البدليّة متعلّقها المحذوف وأما هي فللابتداء.

قال العيني: قوله: غَثّي بفتح الغين المعجمة وتشديد الفاء [٢/١٨٦] المثلثة: من غثّ اللحم يَغِثُّ بكسر الغين وفتحها غثَاثةً وغُثُوثَةً فهو غثّ وغثيت إذا كان مهزولاً. وكذلك غث حديث القوم وأغث أي رَدُؤ وفسد.

والمعنى ههنا: أعرِفُ منك ما يُفْسِد عما يصلُح انتهى.

وقال الدّمامِينيّ: الغث الرّديء، والسّمين الجيد، أي: أعرف منك مساويّ من محاسِني، فإن المؤمن مرآة أخيه، أو: أعرف ما يضرّني منك مِمّا ينفعني وأميز بينهما.

وقوله: وإلاّ فاطّرحني، أي اتركني وهو بتشديد الطاء افتعال من الطّرح.

والبيت من قصيدة للمثقّب العبدي يخاطب بها ابن عم له.

* * *

١٦٣٢ ـ (وقد شفّنِي أن لا يزال يَرُوعُنِي خَيالُك إما طارقًا أو مغادِيًا)(٢)

[ص ١٣٥ س ٣١]

استشهد به على الاستغناء بأو عن وإما كما في البيت قبله.

«شفني»: أنحلني، وقوله: «طارقًا» هو من الطّروق؛ وهو الإتيان ليلاً. و«المغادي»: الآتي غُدوةً. وهذا البيت نسبه أبو حيان للأخطل.

* * *

---

(١) ٣٨/ التوبة: ٩.

(٢) البيت من الطويل، وهو للأخطل في شفاء العليل ٧٨٩، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في الجنى الداني ٥٣١، وتقدم برقم ٩٣٩.

١٦٣٣ - (لوِ اعْتَصَمْتَ بنا لم تَعْتَصِمْ بِعدًى بَـلْ أوليـاءَ كُـفـاةٍ غَـيْـرِ أوْغـادِ)[١]

[ص ١٣٦ س ٥]

استشهد به على ردّ قول المبرّد: إنّ «بل» تنقل حُكْمَ ما قبلها لما بعدها في النّفي والنّهي. وكلامه في الأصل هو كلام أبي حيّان في شرح التّسهيل. وروايته: «أوكال» موضع «أوغاد».

وهو من شواهد العيني أيضًا. وروايته «أوكال». قال الاستشهاد فيه: أنه احتج به على المبرّد في تجويزه أن تكون «بل» ناقلة لحكم النّفي أو النّهي لما بعدها فعلى مقتضى قوله: إذا قال: لا تضرب زيدًا بل عَمْرًا يكون نَهْيًا عن ضَرْب كُلّ واحدٍ منهما. وإذ قال: ما له عليّ دِرْهَمٌ بل درهمان لا يلزمه شيء، لأن الدّرهم منفيٌّ صريحًا، وعطف عليه الدرهمان منقولاً النفي إليهما، فصار كأنه قال: ما له عليّ درهم، وما له عليّ درهمان.

وما قاله مخالف لاستعمال العرب، ألا ترى إلى قول الشاعر: «لو اعتصمت» إلى آخره، فإنه يردّ عليه هذا القول على ما لا يخفى.

قوله: «عِدًى» هو جمع عدوّ. و«كفاة»: بضم الكاف جمع كافٍ. و«الأوكال»[٢] بفتح الهمزة جمع: «وكَلَ» بفتحتين، يقال: رجل وكَلَ أي عاجز يَكِل أمره إلى غيره.

ويروى: أوغاد جمع وَغْد بفتح الواو وسكون العين المعجمة وفي آخره دال مهملة وهو الرجل الذي يخدم بطعام بطنه.

ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

١٦٣٤ - (وما انتميتُ إلى خُورٍ ولا كُشُفٍ ولا لِـئـامٍ غـداة الـرَّوْع أوزاعِ
بل ضاربين حبيك البيض إن لَحِقوا شُمِّ العرانين عند الموت لُذّاعِ)[٣]

[ص ١٣٦ س ٦، ٧]

استشهد به على ردّ المبرّد أيضًا كما تقدّم في البيت قبله.

---

(١) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في شرح عمدة الحافظ ٦٣١، والمقاصد النحوية ٤/١٥٦.

(٢) هي رواية المقاصد النحوية ٤/١٥٦، وفيه «أوكال» مكان «أوغاد».

(٣) البيتان من البسيط، وهما لضرار بن الخطاب في المقاصد النحوية ٤/١٥٧، وسيعاد البيت الأول برقم ١٧٧٣.

وهو من شواهد العينيّ أيضًا، قال: الاستشهاد فيه مثل الاستشهاد بالبيت السابق بعينه وهو أن «بل» هنا ما نقلت حكم النّفي لما بعدها. وهو حجة على المبرد كما ذكرنا.

قوله: و«ما انتميت» أي ما انتسبت ـ و«الخور» بضم الخاء المعجمة وسكون الواو وفي آخره راء: جمع خَوّار على وزن فَعّال بالتشديد من الخَوَر بفتحتين وهو: الضّعف. و«الكُشُف»: بضم الكاف والشّين المعجمة: جمع أكشف، والأكشف: الرجل الذي لا ترس معه في الحَرْب. و«اللئام»: جمع لئيم، وهو الدنيء النّفس الشحيحها. وقوله: «غداة الرّوع»: أي يوم الفزع والحرب. قوله: «أوزاع» بفتح الهمزة: أي جماعات متفرقين.

و«حبيك»: بمعنى قوي. و«البيض»: السيوف. و«شم»: جمع أشمّ؛ مأخوذ من الشّمم، [٢/١٨٧] وهو ارتفاع قصبة الأنف وحسنها واستواء أعلاها، وانتصاب الأرنبة في حسن استواء القصبة. و«العرانين» جمع عِرْنين بالكسر، وهو الأنف كلّه أو ما صَلُب من عظمه، يعني أنهم سادات أشراف. وقوله: «لُذّاع» بضم اللام وتشديد الذال المعجمة: جمع لاذع؛ مِن لذعته النّار إذا أحرقته، ولذعه بلسانه إذا أوجعه بكلام. ويروى: «دُفّاع» بضم الدال؛ جمع دافع.

والبيتان من قصيدة لضرار بن الخطاب قالها بعد أُحُد.

* * *

١٦٣٥ ـ (وَجْهُكَ البَدْرُ لا بَلِ الشَّمْسُ لَوْ لَمْ يُقْضَ لِلشَّمْسِ كَسْفَةٌ وأفولُ)[1]

[ص ١٣٦ س ١٤]

استشهد به على أنّ «بل» تزاد قبلها لا لتوكيد الإضراب بعد الإيجاب

وفي شرح التّسهيل لأبي حيّان، قوله: وتزاد «لا» قبل بل لتأكيد التّقرير وغيره. قال المصنّف في الشّرح نحو: قام زيد لا بل عمرو، وخذ هذا لا بل ذاك، فـ«لا» للإضراب عن جَعْل الحكم للأول. وكذا كلّ ما لا نهي فيه ولا نفي. فلو وجد أحدهما قبل «لا» أفادت تأكيد تقريره ولم تقتض إضرابًا نحو: ما قام زيدٌ لا بل عمرٌو، ولا تضرب خالدًا لا بل بشرًا، فـ«لا» في هذين المثالين زائدة لتأكيد بقاء النّهي والنّفي. انتهى.

---

(١) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني ٢/٤٢٨، وشرح التصريح ٢/١٤٨، ومغني اللبيب ٢/١١٣.

ومذهب ابن درستويه: في «الهداية» له: أنها تزاد عليها بعد الإيجاب لا بعد النّفي، لأنها حرف نفي فأغنى عنها تقدّم حرف النّفي.

ففي الإيجاب نحو: جاءني زيدٌ بل عمرو، ويجوز: لا بل عمرو.

وفي النفي: ما قام زيد بل عمرو وليس إلاّ.

وذهب الجُزوليّ: إلى أنها تزاد بعد الإيجاب والأمر والنّفي والنّهي، وهي معها في الإيجاب والأمر نفي، وفي النهي والنّفي تأكيدٌ.

فإن قلت: كيف تكون نافية للأمر، والأمر لا تدخل عليه أداة نفي؟ فالجواب أن لا تكون في مثل «لا» النّاهية. فإذا قلنا: أضرب زيدًا لا بل عَمْرًا فكأنك قلت: لا تضربه بل اضرب عَمْرًا، وجعلها وافية بالنّظر إلى المعنى.

وإذا قلت: ما قام زيد لا بل عمرو تكون تأكيدًا للنّفي المتقدّم ولا تكون نافية على غير التأكيد، لأن نفي النفي بأداة نَفْي ليس من كلام العرب.

وكذا في: لا تضرب زيدًا بل عمرًا هي تأكيدٌ لمعنى النّفي الذي تدل عليه أداة النهي، ولا يكون على غير التأكيد، لما تقدّم في النّفي.

قال ابن عصفور: وهذا الذي ذهب إليه من زيادة «لا» على «بل» في النفي والنهي لا ينبغي أن يقال به إلا أن يشهد له السّماع، لأن الجمع بين أداتي نفي على جهة التأكيد قليلٌ في كلام العرب. انتهى.

وما ذهب إليه ابن درستويه، واستبعده ابن عصفور مسموعٌ من لسان العرب. قال الشّاعر في النفي:

وما سلوتك لا بل زادني شَغَفًا ... هَجْرٌ وبُعْدُ تمادٍ لا إلى أَجَلِ[1]

ومن زيادتها بعد النّهي:

لاَ تَمَلَّنَّ طاعة الله لا بل ... طاعَةَ اللَّهِ ما حَيِيت اسْتَدِيما[2]

ومن زيادتها في الموجب البيتان السّابقان: «وجهك البدر» - البيت، وقوله:

وكأنما اشتمل الضَّجيعُ بِرَيْطَةٍ ... لا بل تَزِيدُ وَثارةً ولِيانا[3]

---

(١) انظر الشاهد التالي رقم ١٦٣٦. (٢) انظر الشاهد بعد التالي رقم ١٦٣٧.
(٣) البيت من الكامل، وهو للقطامي في ديوانه ٥٨، واللسان والتاج وأساس البلاغة (وثر).

ألا ترى أن قوله: «وجهك البدر» جملة إيجابيّة، وكأنما اشتمل الضّجيع بريطة ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

١٦٣٦ - (وما هَجَرْتُك لا بل زادني شَغَفًا هَجْرٌ وبُعْدُ تَراخٍ لا إلى أَجَلِ)(١)

[ص ١٣٦ س ١٧]

استشهد به على زيادة «لا» قبل بل في الإيجاب. وتقدّم ما قيل في ذلك في الذي قبله.

الشّغف بفتح [١٨٨/٢] المعجمتين: مصدر شَغَفُه الحبّ: إذا خرق شغاف قلبه حتى وصل إلى الفؤاد. والشغاف: حجاب القلب. وقيل: جلدة رقيقة يقال لها لسان القلب.

ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

١٦٣٧ - (لاَ تَملَّنَّ طاعَةَ اللَّهِ لا بَلْ طاعَةَ اللَّهِ ما حَيِيتَ اسْتَدِيما)(٢)

[ص ١٣٦ س ١٨]

استشهد به على زيادة «لا» قبل بل في النّهي.

وتقدّم ما قبل في ذلك آنفًا. ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

١٦٣٨ - (لَقَوْمِي حَتّى الأَقْدَمُون تَمالَؤُوا) على كُلِّ أمْرٍ يُورِثُ المجْدَ والحَمْدا(٣)

[ص ١٣٦ س ٢٢]

استشهد به على أن حتّى لمطلق الجمع، وليست للترتيب فـ«الأقدمون» عطف على «قَوْمِي» وهم سابقون عليهم. تمالؤوا: اجتمعوا وتشاوروا.

ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

(١) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني ٤٢٩/٢، وشرح التصريح ١٤٨/٢، وشرح شواهد المغني ٣٤٨/١، ومغني اللبيب ١/ ١١٣.

(٢) البيت من الخفيف، ولم يرد في المصادر النحوية الأخرى.

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني٢/ ٤٢٠،وشرح عمدة الحافظ ٦١٦.

١٦٣٩ ـ (قَهَرْناكُمُ حتى الكُماة وأنتُمُ ... تخافُونَنا حتى بَنينَ الأَصاغِرا)[1]

[ص ١٣٦ س ٢٥]

استشهد به على أنَّ «حتى» تفارق الواو في أنها لا تعطف إلاّ ما كان بعضًا من المعطوف عليه، أو كبعض منه غاية له في رفعه أو خفضه. وهذا هو معنى قول الألفيّة:

بَعْضًا بحتَّى اعْطِف على كُلٍّ ولا ... يكونُ إلا غاية الذي تَلا

قال الأشموني للعطف بحتّى شرطان:

الأول: أن يكون المعطوفُ بعضًا من المعطوف عليه أو كبعضه كما قال في «التسهيل» نحو: أكلت السمكة حتى رأسِها، وأعجبتني الجارية حتى حديثُها، ولا يجوز حتى وَلدِها. وأما قوله:

ألقى الصحيفة كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ ... والزّاد حتى نَعْلَهُ أَلْقاها[2]

فعلى تأويل ما يثقله حتى نعله.

والثاني: أن يكون غاية في زيادة أو نقص نحو مات الناسُ حتى الأنبياءُ، وقدم الحُجَّاج حتى المشاة. وقد اجتمعا في قوله: «قهرناكم حتى الكماة» الخ.

الكماة جمع كَمِيّ وهو الشّجاع أو لابس السّلاح. قال في شرح شواهد المغني. قال الجوهريّ: كأنهم جمعوا كامِيًا مثل قاضٍ وقضاة، وهو غاية لما قبله في القوّة. والأصاغر غاية لما قبله في الضعف. ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

١٦٤٠ ـ (ألقى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ ... والزّادَ حتى نَعْلَهُ أَلْقاها)[3]

[ص ١٣٦ س ٢٦]

استشهد به على أن النّعل ليست بعض الصحيفة والزاد، ولكن كبعضها وتقدّم تأويل في الذي قبله.

وتقدم بَسْط الكلام على هذا البيت في صحيفة ١٦.

* * *

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الجنى الداني ٥٤٩، وشرح الأشموني ٢/٤٠١، وشرح شواهد المغني ١/٣٧٣، وشرح عمدة الحافظ ٦١٥، ومغني اللبيب ١/١٢٧.

(٢) انظر الشاهد التالي.

(٣) تقدم الشاهد برقم ١٠٦٤.

١٦٤١ ـ (سَرَيْتُ بِهِمْ حتّى تَكِلُّ مَطِيُّهم) وحتّى الجِيادُ ما يُقَدْنَ بِأَرْسانِ[1]

[ص ١٣٦ س ٣٠]

استشهد به على أنّ حتّى تعطف الجمل عند ابن السّيد، فـ«تكلّ» معطوف على «سريت».

وما في الأصل موافق لما في المغني من غير زيادة، واستشهد به على ذلك. وروي:

مَطَوْتُ بهم حتى تكلُّ غُزاتهم

الخ. والضمير في «بهم» لفتيان صدق في بيت متقدم على الشّاهد بينهما سبعة أبيات.

قال السّيوطيّ في شرح شواهد المغني: قوله: «مَطَوْتُ بهم»: يُروى: «سريت بهم حتى تكلّ مطيّهم»، كما رواه المصنف: أي حملتهم على سير الليل، فالباء في بهم للتّعدية، أي: أسريتهم وأمطيتهم. والمعنى حملتهم على السريّ وعلى المَطْو؛ وهو مد السّير وإبعاد السفر، [٢/١٨٩] و«الغزاة»: جمع غازٍ، و«حتّى» هنا حرف غاية تقع بعدها الجملة المستأنفة لا عاطفة لمصاحبتها لواو العطف ولا جارة لرفع «الجياد» بعدها، وهو مبتدأ خبره جملة: «ما يُقَدْن».

وزعم الجَرْمِيّ: أنها في البيت عاطفة وإن قرنت بالواو كما يقترن لكن بالواو وهي عاطفة.

و«تَكِل» بفتح أوله وكسر الكاف: تتعب وتُعْيِي. و«الأرسان»: جمع رسن وهو الحَبْل، و«بأرسان»: متعلّق بـ«يقدن». ويجوز كون الباء للحال متعلّق بمحذوف تقديره مستعملات.

والمعنى: أنها تساق معطلات دون حبال لِبُعْد الغزو.

والبيت من قصيدة لامرىء القيس.

* * *

---

(١) البيت من الطويل، وهو لامرىء القيس في ديوانه ٩٣، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٤٢٠، وشرح الأشموني ٢/ ٤٢٠، وشرح شواهد الإيضاح ٢٢٨، ٢٥٥، وشرح شواهد المغني ١/ ٣٧٤، وشرح المفصل ٥/٧٩، والكتاب ٣/ ٢٧، ٦٢٦، ولسان العرب ١٥/ ٢٨٤ (مطا)، ومغني اللبيب١/ ١٢٧، ١٣٠، وبلا نسبة في أسرار العربية ٢٦٧، وجواهر الأدب ٤٠٤، ورصف المباني ٥/ ١٨١، وشرح المفصل ٨/١٩، ولسان العرب ١٥/ ١٢٤ (غزا)، والمقتضب ٢/ ٧٢.

١٦٤٢ ـ (جُودُ يمْناكَ فاضَ في الخَلْقِ حتّى بـائـسٍ دَانَ بـالإسـاءةِ دِيـنـا)[١]

[ص ١٣٧ س ٤]

استشهد به على أنّ «حتّى» إن تعيّنت للعطف لا يلزم إعادة الجارّ معها عند ابن مالك. وما في الهمع وهو لفظ المغني بعينه.

وفي التسهيل وشرحه للدمامينيّ وإن عُطِفت حتى على مجرور لزم إعادة الجارّ ذكر ذلك ابن الخبّاز وأطلقه. والمصنّف قيد ذلك بقوله: ما لم يتعيّن العطف.

وإنما لزم إعادة الجارّ فَرْقًا بينها وبين الجارّة فتقول: مررت بالقوم حتى بزيد، فإذا تعيّن العطف لم يلزم إعادة الجارّ لانتفاء مقتضيه، وعجبت من القوم حتى بنيهم. وقال الشاعر: «جود يمناك» الخ. كذا قال المصنّف وهو حَسَنٌ.

وردّه أبو حيّان وقال: هي في المثال جارّة إذ لا يشترط في تالي الجارّة أن يكون بعضًا أو كبعض بخلاف العاطفة ولهذا منعوا: أعجبتني الجارية حتى ابنها. قال: وهي في البيت محتملة.

قال ابن هشام: وأقول إن شرط الجارة ما يفهم الجمع أن يكون مجرورها بعضًا أو كبعض. وقد ذكر ذلك ابن مالك في حروف الجر، وأقرّه أبو حيّان عليه. ولا يلزم من [امتناع][٢] أعجبتني الجاريةُ حتى ابنها امتناع عجبت من القوم حتى بَنيهم، لأن اسم القوم يشمل أبناءهم، واسم الجارية لا يشمل ابنَها.

قال: ويظهر لي أن الذي لحظه ابن مالك أن الموضع الذي يصحّ أن تحل فيه إلى محل حتّى العاطفة فهي به محتملة للجارّة فيحتاج حينئذ إلى إعادة الجارّ عند قَصْد العطف نَحْو: واعتكفتَ في الشّهر حتى في آخره بخلاف المثال والبيتين السّابقين.

وزعم ابن عصفور: أنّ إعادة الجارّ مع حتّى أحسن ولم يجعلها واجبة.

ثـم اعلم أن العطف بحتّى قليل وأهل الكوفة ينكرونه البتةَ، ويحملون جاء القوم حتى أبوك، ورأيتهم حتى أباك، ومررت بهم حتّى أبيك على أنّ حتّى فيه ابتدائيّة أو أنّ ما بعدها على إضمار عامل. اهـ.

وقد أطلنا لنفاسة هذا الكلام وارتباط بعضه ببعض.

---

(١) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٤٢٠، وشرح شواهد المغني ١/ ٣٧٧، ومغني اللبيب ١/ ١٢٨.

(٢) إضافة من مغني اللبيب.

قال السيوطي في شرح شواهد المغني: البائس الذي أصابه البؤس أي الشدَّة. ودان بالإساءة: تعبّد بها، بمعنى أنه اتخذها طريقًا وتجارةً يلزمها كالدِّين الذي يتعبّد به الإنسان.

والمعنى: أن جوده عم من أساء ومَن لم يُسِيء.

ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

١٦٤٣ ـ (إنّ ابـنَ ورقَـاء لا تُـخْـشَـى بـوادِرُهُ لكن وقائِعُهُ في الحَرْبُ تُنْتَظَرُ)[1]

[ص ١٣٧ س ٢٤]

استشهد به على أن «لكن» إن وليتها جملة فهي حرف ابتداء، سواء كانت بواوٍ أو بدونها.

وفي المغني: «لكن» ساكنة النون ضربان:

مخففة من الثّقيلة وهي حرف ابتداء لا تعمل خلافًا للأخفش ويونس لدخولها بعد التّخفيف على الجملتين.

وخفيفة بأصل الوضع، فإن وليها كلام فهي حرف ابتداء لمجرّد إفادة الاستدراك، وليست عاطفة. ويجوز أن تستعمل بالواو نحو: ﴿ولَكِنْ كانوا هُمُ الظّالِمين﴾[2]

وبدونها نحو قول زهير.

إن ابـــن ورقـــاء...

الـــخ.

وزعم ابن أبي الرّبيع: أنّها في اقترانها بالواو عاطفة جملة على جملة، وأنه ظاهر قول [٢/ ١٩٠] سيبويه[3]: وإن وليها مفرد فهي عاطفة بشرطين: أحدهما: أن يتقدمها نَفْيٌ أو نهي نحو: ما قام زيد لكن عمرو، على العطف، وليس بمسموع.

الشرط الثاني: أن لا تقرن بالواو قاله الفارسيّ وأكثر النّحويين.

وقال قوم: لا تستعمل مع المفرد إلاّ بالواو. انتهى الغرض منه.

---

(١) البيت من البسيط، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ٣٠٦، والجنى الداني ٥٨٩، وشرح التصريح ٢/١٤٧، وشرح شواهد المغني ٢/٧٠٣، واللمع ١٨٠، ومغني اللبيب١/ ٢٩٢، والمقاصد النحوية ٤/ ١٧٨، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ٣٨٥، وشرح الأشموني ٢/ ٤٢٧.

(٢) ٧٦/ الزخرف: ٤٣.

(٣) انظر الكتاب ١/ ٤٣٥، ٤/ ٢٣٢.

ابن ورقاء: هو الحارث بن ورقاء الصّيداويّ. ولا تخشى: لا تخاف، وبوادره جمع بادرة وهي ما يبدر من حدّة الشخص في الغضب من قَوْل أو فِعْل. وروي: غوائله، وهي جمع غائلة وهي ما يكون من شرّ وفساد. والوقائع: جمع وقيعة، وهي القتال.

قال الأعلم: يقول: ليس ابن ورقاء ممن يغتال ويغدر، ولكنه مِمّن يجاهر بالحرب وتتوقّع فيها وقائعه.

والبيت من أبيات لزهير يمدح بها الحارث بن ورقاء المذكور.

* * *

١٦٤٤ ـ (أَيـنَ الـمـفَـرُ والإلـهُ الـطّـالِـبُ والأَشْرَمُ المغلوبُ لَيسَ الغالِبُ)(١)

[ص ١٣٨ س ٣]

استشهد به على أنّ الكوفيّين أثبتوا العطف بليس كـ«لا».

وفي المغني في مبحث ليس: الرابع: يعني من أقسامها أن تكون حَرْفًا عاطفًا، أثبت ذلك الكوفيّون والبغداديّون على خلاف بين النّقلة. واستدلّوا بنحو قوله:

أيـن الـمـفـرّ والإلـهُ الـطّـالِـبُ

الخ. وخرّج على أن الغالب اسمها، والخبر محذوف.

قال ابن مالك: وهو في الأصل ضمير متّصل عائد على الأشرم، أي ليسه الغالب، كما تقول: الصّديق كأنه زيد، ثم حذف لاتّصاله به، ومقتضى كلامه أنه لولا تقديره متّصلاً لم يجز حذفه وفيه نظر. اهـ.

قال السيوطيّ في شرح هذا البيت: أخرج الواقِديّ وأبو نعيم في «دلائل النّبوّة» عن عطاء بن يسار قال: حدَّثني مَن كَلّم قائد الفيل وسائسه قال لهما: أخبراني خبر الفيل، قالا: هو فيل الملِكُ النجّاشيّ الأكبر، لم يَسِرْ به قطّ إلى جَمْع إلاّ هزَمَهُم، فاختُرت وصاحبي لِجَلدِنا ومعرفتنا بسياسة الفيل. فلمّا دَنَوْنا من الحَرَم جَعَلْنا كُلّما نوجّهه إلى الحَرَم يربض، فتارةً نضربُهُ فينهض، وتارةً نتركُهُ. فلمّا انتهى إلى «المغمس» ربض فلم يقم، فطلع العذاب وقلت: نجا غيرُكما؟ قالا: نعم ليس كلهم أصابه العذاب، وولّى أبرهة ومَن تَبِعَهُ، يريد بلاده، كلّما دخلوا أرضًا وقع منه عُضوٌ حتى انتهى إلى بلاد «خثعم» وليس عليه غير رأسه فمات.

---

(١) الرجز لنفيل بن حبيب الحميري في شرح شواهد المغني ٧٠٥، والمقاصد النحوية ١٢٣/٤، وبلا نسبة في الجنى الداني ٤٩٨، ومغني اللبيب ٢٩٦، والحيوان ١٩٨/٧.

وأخرجا عن زيد بن أسلم قال: أَقلت نَفِيلَ الحِميريّ. قال الواقديّ: وسمعت أنه لما ولّى أبرهة مُدْبِرًا جعل نفيل يقول:

أيـن الـمـفـر والإلـٰه الـطـالـب

الـــخ.

وأخرج ابن هشام في السيرة نحوه. قال نفيل بن حبيب: فذكر البيت بلفظ ليس الغالب.

الأشرم في اللغة: المشقوق الأنف وهو لقب أبرهة، وزاد أن التأويل ليس إيّاه.

* * *

١٦٤٥ ـ (إذا قَـلَّ مـالُ الـمـرْءِ لانَـتْ قَـنـاتُـهُ وهانَ على الأدنى فَكَيْفَ الأباعِدِ)[١]

[ص ١٣٨ س ٢١]

استشهد به على أن «كيف» تردُ للعطف كالمثال في البيت.

وفي المغني مسألة: زعم قوم أن «كيف» تأتي عاطفة. ومِمّن زعم ذلك عيسى بن موهب. ذكره في كتاب «العلل» وأنشد عليه.

إذا قـلّ مـال الـمـرء لانـت قـنـاتـه

الـــخ.

وهذا خطأ لاقترانها بالفاء، وإنما هي هنا اسم مرفوع المحلّ على الخبريّة، ثم يحتمل أنّ «الأباعد» مجرور بإضافة مبتدأ محذوف، أي: فكيف حال الأباعد؛ على حد قراءة ابن جمّاز ﴿والله يُريدُ الآخرةِ﴾[٢] أو بتقدير: فكيفَ الهوان على الأباعد، فحذف المبتدأ والجار أو بالعطف بالفاء، ثم أقحمت كيف بين العاطف والمعطوف [٢/ ١٩١] لإفادة الأولويّة بالحكم.

ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

١٦٤٦ ـ (لـقـد نِـلْـتَ عَـبْـدَ الله وابـنُـكَ غـايـةً مِن المَجْدِ مَنْ يَظْفَرْ بها نال سُؤْدُدَا)[٣]

[ص ١٣٨ س ٢٩]

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح شواهد المغني ٢/ ٥٥٧، ومغني اللبيب ١/ ٢٠٧.

(٢) ٦٧/ الأنفال: ٨، وانظر قراءة ابن جماز في المحتسب ١/ ٢٨١، والكشاف ٢/ ١٣٤، والبحر المحيط ٤/ ٥١٨، وشرح التصريح ٢/ ٥٦.

(٣) البيت من الطويل، ولم يرد في المصادر النحوية الأخرى.

الشاهد فيه الفصل بين المعطوف عليه والعطف بالمنادى، فالتاء ضمير رفع متّصل. وسوّغ ذلك العطف عليه.

ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

١٦٤٧ ـ (مُلِئْتَ رُعْبًا وقومٌ كنت رَاجِيهم) لمّا دَهِمْتُك من قَوْمِي بآسادِ[1]

[ص ١٣٨ س ٣٠]

الشّاهد فيه الفصل بين المعطوف عليه وهو ضمير رَفْع متّصل وبين المعطوف بالمفعول له.

الرعب: الفزع. ودهمتك: غشيتك وفاجأتك. وآساد رجال كالآساد.

ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

١٦٤٨ ـ (ورجا الأُخَيطِلُ من سَفاهَةِ رأيِهِ ما لم يَكُنْ وأبٌ له لِينَالا)[2]

[ص ١٣٨ س ٣٢]

استشهد به على ترك الفصل بين ضمير الرّفع والمستتر والمعطوف عليه. فـ«أب» معطوفٌ على الضّمير في «يكن» ضرورةً. ونقل ذلك عن أبي حيّان، ولعلّه في غير شرح التسهيل، وعبارته فيه: وقال المصنّف في الشرح: ولا يمتنع العطف دون فصل كقول بعض العرب: مررت برجل سواء والعدم، فعطف «العدم» دون فصل، ولا ضرورة على ضمير الرفع المستتر في سواء. ومنه قول جرير:

ورجا الأخيطل من سفاهة رأيه

الخ. وقول عمر بن أبي ربيعة:

قُلْتُ إذْ أقبلَتْ وَزَهْرٌ تهادَى كنِعاجِ الفَلا تَعَسَّفْنَ رَمْلا[3]

---

(١) البيت من البسيط، ولم يرد في المصادر النحوية الأخرى.

(٢) البيت من الكامل، وهو لجرير في ديوانه ٥٧، وشرح التصريح ٢/١٥١، والمقاصد النحوية ٤/١٦٠، وبلا نسبة في الإنصاف ٢/٤٧٦، وأوضح المسالك ٣/ ٣٩٠، وشرح الأشموني ٢/٤٢٩، والمقرب ١/٢٣٤.

(٣) البيت من الخفيف، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ملحق ديوانه ٤٩٨، وشرح أبيات سيبويه ٢/١٠١، وشرح عمدة الحافظ ٦٥٨، وشرح المفصل ٣/٧٦، واللمع ١٨٤، والمقاصد النحوية ٤/١٦١، وبلا نسبة في الإنصاف ٢/٤٧٥، والخصائص ٢/٣٨٦، وشرح الأشموني ٢/٤٢٩، وشرح ابن عقيل ٥٠١، والكتاب ٢/٣٧٩.

وهذا قول مختار لا مضطرّ؛ إذ كان له أن ينصب (وأبًا) (وزَهَرًا) على المفعول معه، وقول عمر رضي الله عنه: كنت وجار لي من الأنصار، وقول عليّ رضي الله عنه: كنت أسمع رسول الله ﷺ «كنت وأبو بكر وعمر وفعلت وأبو بكر وعمر» أخرجهما البخاري في صحيحه[1]. انتهى.

قلت: رجع أبو حيّان هنا إلى مذهب ابن مالك الذي كثيرًا ما ردّه عليه بأن الضرورة ما وقع في الشعر لا ما لا محيد عنه للشاعر.

واستشهد الدمّامينيّ بهذين البيتين أيضًا. قال بعد ما يوافق قول أبي حيان: ومذهب الكوفيّين وابن الأنباري جوازه بلا ضعف.

ونصّ سيبويه والخليل على قُبْحه. وصرح بعضُهم بأنه لا يجوز إلا في الضّرورة، وإنما اشترط التأكيد بالضّمير المنفصل لأنّ المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظًا ومعنًى، أما لفظًا فمن حيث إنه متّصل لا يجوز انفصاله كما جاز في الظاهر والضمير المنفصل. وأمّا معنًى فمن حيث إنه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل. فلو عطف عليه كان كالعطف على بعض حروف الكلمة فأكّدوا أولاً بمنفصل، لأنه بذلك يظهر أن ذلك المتصل منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز إفراده مما اتّصل به بتأكيده فتحصّل له نوع استقلال.

ولا يجوز أن يكون العطف على هذا التأكيد، لأن المعطوف في حكم المعطوف عليه. وكان يلزم إذن كون هذا المعطوف تأكيدًا للمنفصل وهو محال. وإنما جاز العطف مع فقْد التأكيد بالمنفصل عند وجود عاطف غيره، لأن طول الكلام قد يغني عما هو الواجب، فيحذف طلبًا للاختصار. [٢/ ١٩٢].

* * *

١٦٤٩ ـ فاليَوْمَ قَدْ بِتَّ تَهْجونا وتشتِمُنا فاذْهَبْ (فما بِكَ والأيّامِ مِن عَجَبِ)[2]

[ص ١٣٩ س ٤]

---

(١) أخرجه البخاري في فضائل الصحابة، حديث رقم ٣٤٧٤، ٣٤٨٢، ومسلم في فضائل الصحابة، باب من فضائل عمر رضي الله عنه، رقم ٢٣٨٩.

(٢) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الإنصاف ٤٦٤، وخزانة الأدب ٥/ ١٢٣ ـ ١٢٦، ١٢٨، ١٢٩، ١٤١، وشرح الأشموني ٢/ ٤٣٠، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٠٧، وشرح ابن عقيل ٥٠٣، وشرح عمدة الحافظ ٦٦٢، وشرح المفصل ٣/ ٧٨، ٧٩، والكتاب ٢/ ٣٩٢، واللمع في العربية ١٨٥، والمقاصد النحوية ٤/ ١٦٣، والمقرب ١/ ٢٣٤، وتقدم برقم ٤٠٤.

استشهد به على أنه لا يلزم عود الجارّ في العطف على ضميره وهذا معنى قول الألفيّة:

وعَوْدُ خافضٍ لَدَى عَطْفٍ على ضَميرِ خَفْضٍ لازمًا قد جُعِلا
وليس عندي لازمًا إذ قد أتى في النَّظْمِ والنَّثْرِ الصحيحِ مُثبتَا

وهذا هو مذهب الكوفيين والأخفش ويونس وابن مالك. ومقابلهم قول جمهور البصريّين. وبين القولين في الأصل وفي المسألة مذهب ثالث ذكره الأشموني ولفظه:
تنبيهان:

الأول: في المسألة مذهب ثالث وهو أنه إذا أكد الضّمير جاز نحو: مررت بك أنت وزيدٍ وهو مذهب الجَرْميّ، والزيادي وحاصل كلام الفراء، فإنه أجاز: مررت به نَفْسِه وزيدٍ، ومررتُ بِهم كُلِّهم وزيدٍ.

الثاني: أفهم كلامه جواز العطف على الضّمير المنفصل مطلقًا، وعلى المنصوب المتّصل بلا شرط نحو: أنا وزيد قائمان وإياك والأسدَ ونحو: ﴿جَمَعْنَاكم والأوّلين﴾[1].

قال الصّبان[2]: قوله: «فاذهب» جواب شرط محذوف، أي: إذا كنت فعلت الهَجْو والشّتم المذكورين في صدر البيت فاذهب، فإن ذلك ليس من مثلك ومثل هذه الأيام.

والبيت من شواهد العينيّ، قال: الاستشهاد فيه في قوله: «والأيام» فإنه عطف على الضّمير المجرور؛ أعني قوله: «بك» من غير إعادة الجار، وهذا جائز عند الكوفيّين. ووافقهم على ذلك يونس والأخفش وقطرب وأبو علي الشّلوبين وابن مالك رحمهم الله، واحتجّوا على ذلك بالبيت المذكور وبأمثاله.

والجواب عن ذلك أن كل ما روي من ذلك السّماع محمول على شذوذ إضمار الجار وفيه نظرٌ لا يخفى.

وهذا البيت من أبيات سيبويه الخمسين التي لا يعلم لها قائل.

* * *

٢٦٥٠ ـ **(الواهِبُ المائةَ الهجانَ وعَبْدَها)** عوذًا تُزَجّى بينها أطفالُها[3]

[ص ١٣٩ س ١٠]

---

(١) ٣٨/ المرسلات: ٧٧.
(٢) حاشية الصبان ٣/ ١١٥.
(٣) تقدم الشاهد برقم ١٢٢٢.

استشهد به على أن حلول المعطوف موضع المعطوف عليه لا يشترط، لأن عَبْدَها معطوف على المائة. ولا يجوز الواهب عبدها.

وتقدم الكلام على هذا البيت مستوفًى في صحيفة ٥٧.

* * *

١٦٥١ - ألا يا لَقَوْمِي كُلَّما حُمّ واقِعُ (وللطّير مَجْرَى والجُنُوب مصَارِعُ)[1]

[ص ١٣٨ س ٢٩]

الشاهد فيه حذف الجار من قوله: والجُنُوب. قال في الهمع: وأوّل ذلك من منع مطلقًا على حذف حرف الجر.

«حم»: قدر. و«الجُنُوب»: جمع جَنْب.

ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

١٦٥٢ - (ولقد أمرّ على اللّئيم يَسُبُّنِي فمضيتُ) ثُمّت قلت لا يَعْنِيني[2]

[ص ١٤٠ س ٧]

استشهد به على جواز عطف الماضي على المضارع لتأوّل المضارع وهو أمرّ بمررت.

وتقدّم الكلام على هذا البيت في صحيفة ٤ من الجزء الأول.

* * *

١٦٥٣ - (وإنّ شفاءً عَبْرَةٌ مُهَرَاقَةٌ فَهَلْ عِنْدَ رَسْم دارسٍ مِنْ مُعَوَّلِ)[3]

[ص ١٤٠ س ١٧]

استشهد به على جواز عطف الإنشاء على الخبر، فهل عند رسم الخ جملة إنشائيّة معطوفة على جملة: وإنّ شفاء، وهي جملة خبرية.

وتقدّم بسط الكلام على هذا البيت في صحيفة ٩٢ [٢/١٩٣].

* * *

(١) البيت من الطويل، وهو للبعيث في لسان العرب ١٥١/١٢، (حمم)، وله أو لقيس بن ذريح في المقاصد النحوية ٣٥٢/٣.

(٢) تقدم الشاهد برقم ١٠ مع تخريج وافٍ. (٣) تقدم الشاهد برقم ١٣٦٠.

١٦٥٤ ـ (كيف أَصْبَحْتُ كيف أَمْسَيْتُ مِمَّا يَغْرِسُ الوُدّ في فُؤادِ الكريمِ)[(١)]

[ص ١٤٠ س ٢٥]

استشهد به على جواز حذف واو العطف بدون معطوفها. الأصل: كيف أصبحت؟ وكيف أمسيت؟ بذلك قدّره أبو حيّان في شرح التّسهيل. قال: وهذه مسألة خلاف.

ذهب الفارسي: إلى جواز إضمار حرف العطف وإبقاء المعطوف، وتبعه المصنّف وابن عصفور، واستدلوا بهذا السّماع الذي أنشدنا.

وذهب ابن جنّي في «سرّ الصناعة»: إلى أنه لا يجوز ذلك. وبه قال شيخنا الأستاذ أبو الحسن بن الضائع.

قال السّهيلي: لم يجز لأن الحروف دالة على معانٍ في نفس المتكلّم فلو أضمرت لاحتاج المخاطب إلى وَحْي يُسْفِر عما في نفسه. وحكم حروف العطف حكم حروف النّفي والتّوكيد والتّمني والتّرجيّ، وغير ذلك إلا أن حرف الاستفهام يسوغ إضماره في بعض المواضع، لأن للمستفهم هيئة تخالف المخبر.

وحجة المجيز: ﴿ولا على الّذين إذا ما أَتَوْك لِتَحْمِلَهم قُلْتَ لا أَجِدُ ما أَحْمِلكُم عَلَيْه﴾[(٢)] أي وقلت. لا أجد ما أحملكم عليه.

والجواب: أن جواب «إذا تولوا» إخبارٌ عنهم. وقوله: «كيف أصبحت» البيت. والجواب: أنه لو كان كذلك لانحصر إثبات الود في هاتين الكلمتين من غير مواظبة، ولم يرد الشّاعر ذاك، إنما أراد أن يجعل الكلام ترجمة على سائره، يريد الاستمرار على هذا الكلام كما تقول: قرأت ألف باب جعلتها ترجمة لسائر الأبواب. ولو قلت ألفًا وبابًا لشعرت بانقضاء المقروء حيث عطف الباب على الألف. انتهى.

ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

١٦٥٥ ـ (فَهلْ لَك أو مِن والدٍ لك قَبْلنا يُوَسِّمُ أولادَ العِشَارِ ويَفْصِلُ)[(٣)]

[ص ١٤٠ س ٣١]

---

(١) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٨/ ١٣٤، والخصائص ١/ ٢٩٠، ٢/ ٢٨٠، وديوان المعاني ٢/ ٢٢٥، ورصف المباني ٤١٤، وشرح الأشموني ٢/ ٤٣١، وشرح عمدة الحافظ ٦٤١.

(٢) ٩٢/ التوبة: ٩.

(٣) البيت من الطويل، وهو لأمية بن أبي عائذ الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٢/ ٥٣٧، وشرح عمدة الحافظ ٦٧٠، والمقاصد النحوية ٤/ ١٨٢، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٤٣٢.

استشهد به على حذف أو ومعطوفها وما عطفت عليه. والأصل فهل لك من أخ أو والد، ويوسّم يجعل عليها السّمة. ويفصلها: يفطمها.

والبيت لأميّة بن أبي عائذ الهُذليّ.

* * *

١٦٥٦ ـ ألا يا نخلةً من ذات عِرْقٍ (عليك ورحمة اللّهِ السّلامُ)[١]

[ص ١٤٠ س ٣٣]

استشهد به على أنّ تقدم المعطوف على المعطوف عليه ضرورة.

وفي شرح التّسهيل لأبي حيّان: وقوله: قد يقدّم المعطوف بالواو للضرورة أهمل المصنف قيود هذه المسألة. وذكر أصحابنا لها أربعة شروط:

أحدها: أن يكون العاطف الواو، وهذا ذكره المصنّف وليس مجمعًا عليه، بل كونه بالواو فقط هو مذهب البصريّين. وقال هشام: وتقديم «الواو» و«الفاء» و«لا» جيّد. قال وإن كانت الأداة ترفع جاز تقديم النّسق، تقول: متى وخروج الأمير خروجك، وكذا في كيف وأين وفي جميع الصفات التامّة نحو: خلفك وعبدُ الله رجلٌ. ولا يُجيز هل وزيدٌ وعمرٌو منطلقان، ولا فيك وزيد عمرو راغبان. وأجاز هذا كله أحمد بن يحيىٰ. ولا يجوز شيء من هذا على مذهب سيبويه لا في التّام ولا في النّاقص، لأن سيبويه يرفع هذا كله بالابتداء.

والبيت الذي أنشده الكوفيون خطأ على قوله وهو «ألا يا نخلةً» الخ.

الشرط الثاني: أن لا يؤدّي إلى وقوع حرف العطف صَدْرًا.

الثالث: أن لا يؤدي إلى مباشرة حرف العطف عاملاً غير متصرف فلا تقول: إن وعمرًا زيدًا قائم.

والشرط الرابع: أن لا يكون المعطوف مخفوضًا بالباء، فلا تقول مررت وزيد بعمرو، تريد مررت بعمرو وزيدٍ.

وتقدّم الاستشهاد بهذا البيت في صحيفة ١٤٨ من الجزء الأول [٢/ ١٩٤].

* * *

(١) تقدم الشاهد برقم ٦٦٦، ٨٧٦، ١٥٩٠.

١٦٥٧ - (أأطْلالَ دَارٍ بـالـنِّـيـاعِ فَـحُـمَّـتِ   سَأَلْتَ فلمّا استَعْجَمَتْ ثُمَّ صَمَّتِ)[١]

[ص ١٤١ س ٢]

استشهد به على جواز تقديم المعطوف بالفاء عند الكوفيّين. والأصل: سألت فَحُمّت.

واستشهد به أبو حيّان على هذه المسألة: قال: وفيه حجة للكوفيّين.

وفي الدمامينيّ قيل: يشهد له - يعني تقديم المعطوف - بثم قول كثير: «أأطلال دار» الخ.

قال: ولم يَلُح لي وجه الشّاهد منه. وفي معجم ياقوت[٢]: «نِياع» بالكسر كأنه جمع نوع. واختلف فيه. فقيل: هو الجوع. وقيل: هو العطش، وهو بالعطش أشبه لقولهم: جائع نائع، فلو كان هو الجوع لم يحسن تكريره. وإن كان مع اختلاف اللفظين يحسُن التّكرار وهو موضع في قول كثير «أأطلال دار بالنياع» الخ.

ويروى النّباع بالباء. وحمّة: موضع. انتهى.

فعلى هذا لا شاهد في البيت على هذه المسألة والفاء قد وقعت موقعها الأصليّ.

«لما»: اسم شرط، وفعلُها الداخلة عليه مقدّر، أي: لمّا سألتها. و«استعجمت»: لم تتكلّم. و«صمّت»: من الصَّمَم.

* * *

١٦٥٨ - (فـلـسـت بـنـازلٍ إلاّ أَلَـمَّـتْ   بِرَحْلي أو خَيالتُها الكذوبُ)[٣]

[ص ١٤١ س ٤]

استشهد به على تقديم المعطوف بأو. والأصل: الكذوب أو خيالتها.

والبيت من شواهد الرّضِيّ، قال البغدادي: على أن قوله: «أو خيالتها» معطوف على الضمير المستتر في «ألمت» وجاز مع عدم تأكيد المستتر بمنفصل لوجود الفصل قبل حرف العطف وهو قوله: «برحلي».

---

(١) البيت من الطويل، وهو لكثيّر عزة في ديوانه ٣٢٣، ومعجم البلدان ٥/ ٢٩ (يناع)، ومعجم ما استعجم ١٢٩٢، وبلا نسبة في لسان العرب ٨/ ١٤٩ (سبع)، ١٢/ ١٦٠ (حمم).

(٢) معجم البلدان ٥/ ٥٢٩ (نياع).

(٣) البيت من الوافر، وهو لرجل من بني بحتر في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٣١٠، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٥/ ١١٩، ولسان العرب ١١/ ٢٣٠ (خيل)، والمقاصد النحوية ٢/ ١٧٠، وشرح الرضي ٢/ ٣٣٣.

قال ابن جنيّ في «إعراب الحماسة»: عطَف على الضّمير المرفوع المتصل بغير تأكيد، ولو أكّد فقال ألمّت هي، لكان أحسن، غير أن الكلام طال بقوله: «برحلي» فناب طولُه عن التأكيد كما كان قول الله سبحانه وتعالى: ﴿ما أَشْرَكْنا ولا آباؤنا﴾[1] لما طال الكلام فيه بـ «لا»، وإن كان بعد الواو حسن الكلام بطولها.

قوله: «ولست بنازل» الخ. مفعول «نازل» محذوف، أي منزلاً أو مكانًا.

والإلمام: زيادة [لا][2] لبث معها، أو هو مَن ألمّ الرجل بالقوم إلمامًا بمعنى أتاهم فنزل بهم. وفاعل ألمت ضمير الحبيبة. و«الرّحل»: كلّ شيء يُعَدّ للرحيل من وعاء للمتاع. و«الخيالة»: الطيف، يقال: خيال وخيالة كما يقال: مكان ومكانة. و«الكذوب»: صفة خيالة، وإنما لم يؤنثه لأن فعولاً يستوي فيه المذكر والمؤنث. وجَعَلَها كذوبًا كأنها تُخَيّل إليه في النوم ما لا يحقّ.

وقال المرزوقيّ[3]: جعلها كذوبًا لما لم يُحقّق قولُها وفعلها.

يقول: لا أنزل محلاً إلا رأيت هذه المرأة ملمّة برحلي، أي متصوّرة لي بهذه الصورة تشوّقًا منّي، وهذا في حال اليقظة، أو رأيت خيالها الكاذب الذي لا حقيقة له، وهذا في حال النوم.

والمعنى: أني ما أنفك منها في يقظة ولا نوم.

وهذا البيت من أبيات نسبها صاحب «العباب» لرجل من بني بُحْتُر بن عَتُود.

* * *

١٦٥٩ ـ (لعن الإلهُ وزَوْجها معها هِنْدَ الهُنودِ طَويلةَ البَظْرِ)[4]

[ص ١٤١ س ٧]

الشاهد في قوله: و«زَوْجَها»، فإنه معطوف على «هند الهنود»، وهي هند بنت عتبة بن ربيعة القرشيّة، والدة معاوية. والمراد بزوجها أبو سفيان بن حرب.

وهذا البيت من قصيدة لحسان بن ثابت يهجوها بها في وقعة أُحُد.

* * *

(١) الأنعام: ١٤٨/٦. (٢) إضافة من الخزانة.
(٣) شرح ديوان الحماسة ٣١٠.
(٤) البيت من الكامل، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ٣٥٠، والمقرب ٢٣٤/١.

١٦٦٠ ـ (مُوَرِّثَةٍ مالاً وفي الحَمْدِ رِفْعَةً   لما ضاعَ فيها مِن قُرُوء نسائِكا)(١)

[ص ١٤١ س ١٦]

[٢/ ١٩٥] استشهد به على فصل الواو من معطوفها ضرورة، فإن «رفعةً» في البيت معطوف بالواو على قوله: «مالاً»، وفصل بينهما بالمجرور.

وقوله: «مورثة» بالجرّ عطف على «رحْلةٍ» في بيت قبل الشاهد وهو:

وفي كُلّ عامٍ أنت جَاشِمِ رِحْلَةٍ   تَشُدّ لأقصاها عَظِيمَ عَرائكا

والقروء: جمع قُرْء وهو من الأضداد، يقال للحيض وللطّهر، والمراد هنا الثاني. ومعنى ضيّعه طُهْرِ نسائه: شُغله بالغزو عنهن في طُهْرِهن.

والبيت من قصيدة للأعشى يمدح بها هوذة بن عليّ بن ثمامة الحنفيّ.

* * *

١٦٦١ ـ فظَلَّ طُهاةُ اللَّحْمِ ما بَيْنَ (مُنْضِجٍ   صَفيفَ شِوَاءٍ أَوْ قَديرِ مُعَجَّلِ)(٢)

[ص ١٤١ س ٢٥]

استشهد به على أن الكوفيّين لا يشترطون في العطف على المحلّ أصالة الموضع، فـ«منضج»: وصفٌ مستكملٌ لشروط العمل، فهو كالفعل في أصالة العمل.

وفي التّسهيل وشرحه للدّمامينيّ: وقد يفعل ذلك ـ أي الجرّ ـ على التوهّم في المعطوف على منصوب اسم الفاعل المتّصل بحيث لا يكون بين المنصوب واسم الفاعل فاصل كقوله: «فظَلّ طُهاةُ اللّحم» الخ، بعطف «قدير» بالجرّ على «صفيف» الذي هو منصوب اسم الفاعل المتّصل به، وهو يصحّ على توهّم الإضافة كأنه قيل: من بين منضج صفيف، بإضافة «منضج» إلى «صفيف»، فعطف عليه بالجرّ.

وهذا الذي اختاره المصنّف ممنوع عند المغاربة. والبيت عندهم مؤول على حذف المضاف أي: وطابخ قدير، و«أو» على التّقديرين بمعنى الواو.

---

(١) البيت من الطويل، وهو للأعشى في ديوانه ١٤١، والأضداد ٦، ١٦٥، وجمهرة اللغة ١٠٩٢، ولسان العرب ١/ ١٣٠ (أثر)، ١٣١ (قرأ)، والمحتسب ١/ ١٨٣.

(٢) البيت من الطويل، وهو لامرىء القيس في ديوانه ٢٢، وجمهرة اللغة ٩٢٩، وجواهر الأدب ٢١١، وخزانة الأدب ١١/ ٤٧، ٢٤٠، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٥٧، وشرح عمدة الحافظ ٦٢٨، ولسان العرب ٩/ ١٩٥ (صفف)، ١٥/ ١٦ (طها) والمقاصد النحوية ٤/ ١٤٦، وبلا نسبة في الاشتقاق ٢٣٣، وشرح الأشموني ٢/ ٤٢٤، ومغني اللبيب ٢/ ٤٦٠.

وإنما اشترط المصنّف الاتصال بين المنصوب واسم الفاعل، لأنه لو وقع الفصل بينهما امتنعت المسألة، فلا يجوز أن يقول: من بين منضج بالنار صفيف شواء أو قديرٍ بالجرّ لأن الفاصل رافع لتوهّم الإضافة الذي كان سببًا في الجرّ. انتهى.

«الطهاة»: جمع طاه، من طهى اللحم أي طبخه، و«منضج»: اسم فاعل أنضج اللحم إذا أحكم شيّه، و«الصّفيف» من اللحم: ما صف على الجمر ليشتوي. و«الشّواء»: اللّحم المشويّ على الجمر. و«القدير»: ما طبخ من اللّحم في القِدْر. و«معجّل»: صفة له.

وهذا البيت من مُعلّقة امرىء القيس.

* * *

١٦٦٢ - (بدَا لِيَ أنّي لستُ مُدْرِك ما مَضَى ولا سابقٍ شيئًا إذا كان جائِيا)[١]

[ص ١٤١ س ٣٢]

استشهد به على أنّ شرط استحسان عطف التّوهم كثرة دخول العامل المقدّر كالمثال في البيت، فإن «سابق» معطوف على توهّم «مدرك»، ومدرك خبر «ليس» ودخول الباء على خبر ليس كثير.

والبيت من شواهد سيبويه والرّضي، قال البغداديّ: على أن قوله: «سابق» بالجرّ معطوف على مدرك على توهّم الباء فيه، فإنه يجوز زيادة الباء في خبر ليس كقوله: ﴿أليس الله بكاف عَبْدَهُ﴾[٢].

قال سيبويه في باب الحروف التي تنزّل منزلة الأمر والنّهي، لأن فيها[٣] معنى الأمر والنّهي[٤].

---

(١) البيت من الطويل، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ٢٨٧، وتخليص الشواهد ٥١٢، وخزانة الأدب ٨/ ٤٩٢، ٤٩٦، ٥٥٢، ٩/ ١٠٠، ١٠٢، ١٠٤، وشرح شواهد المغني ١/ ٢٨٢، وشرح المفصل ٢/ ٥٢، ٧/ ٥٦، والكتاب ١/ ١٦٥، ٣/ ٢٩، ٥١، ١٠٠، ٤/ ١٦٠، ولسان العرب ٦/ ٣٦٠ (نمش)، ومغني اللبيب ١/ ٩٦، والمقاصد النحوية ٢/ ٢٦٧، ٣/ ٣٥١، ولصرمة الأنصاري في شرح أبيات سيبويه ١/ ٧٢، والكتاب ١/ ٣٠٦، ولصرمة أو لزهير في الإنصاف ١/ ١٩١، وبلا نسبة في أسرار العربية ١٥٤، والأشباه والنظائر ٢/ ٣٤٧، وجواهر الأدب ٥٢، وخزانة الأدب ١/ ١٢٠، ٤/ ١٣٥، ١٠/ ٢٩٣، ٣١٥، والخصائص ٢/ ٣٥٣، ٤٢٤، وشرح الأشموني ٢/ ٤٣٢، وشرح المفصل ٨/ ٦٩، والكتاب ٢/ ١٥٥. وتقدم عرضًا مع الشاهد ١٣٩٥.

(٢) ٣٦/ الزمر: ٣٩.

(٣) في الأصل: «فيه» والتصويب من الخزانة والكتاب.

(٤) الكتاب ٣/ ١٠٠.

وسألت الخليل عن قول الله عزّ وجلّ: ﴿فأصَّدَّق وأكُنْ﴾[1] فقال: هو كقول زهير: «بدا لي أني لست مدرك» - البيت، فإنما جرُّوا هذا، لأن الأول تدخله الباء، فجاؤوا بالثاني، وكأنّهم قد أثبتوا في الأوّل الباء.

وكذلك هذا لمّا كان الفعل الذي قبله قد يكون جَزْمًا ولا فاء فيه، تكلّموا بالثاني وكأنّهم قد جزموا قبله. فعلى ذلك توهّموا هذا .اهـ.

وهذا كما ترى ليس فيه البيت السابق. (وبيان الآية، وأولها:

﴿رَبّ لولا أخّرتني إلى أجل قريب فأصّدّق وأكُنْ من الصالحين﴾.

أن «لولاَ» معناها الطّلب والتحضيض، فإذا قلت: لولا تعطيني، معناه: أعطني، فإذا أُتِيَ لها بجواب حكمُه حكمَ جواب الأمر إذ[2] كان في معناه، وكان [٢/١٩٦] مجزومًا بتقدير حرف الشرط، فإذا أجبت بالفاء كان منصوبًا بتقدير أن، فإذا عطفت عليه فعلاً آخر جاز فيه وجهان: النّصب بالعطف على ما بعد الفاء، والجزم على موضع الفاء لو لم تدخل وتقدير سقوطها.

وروي: «سابقًا» بالنصب، وروي: «ولا سابقٌ» بالرّفع على أنه خبر مبتدأ محذوف. وروي: «ولا سابِقِي شيءٌ» بإضافة سابق إلى ياء المتكلّم، و«شيء» فاعل «سابق».

وهذا البيت رواه الأعلم في قصيدة لزهير، ويروى لعبد الله بن رواحة الأنصاري، وروي لصرمة الأنصاري، وصححه ابن خَلَف.

* * *

١٦٦٣ - (ما الحازِمُ الشَّهمُ مِقْدامًا ولا بَطَلٍ) إنْ لم يَكُنْ لِلْهوَى بالعَقْلِ غَلاّبا[3]

[ص ١٤١ س ٣٣]

استشهد به على ما في البيت قبله، «فبطل» مجرور على توهّم دخول الباء على مقدامًا. ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

١٦٦٤ - (ومـا كُـنْـتُ ذا نَـيْـرَبٍ فـيـهـمُ ولا مُـنْـمِـشٍ فِـيـهُـمُ مُـنْـمِـلِ)[4]

[ص ١٤٢ س ١]

---

(١) ١٠/ المنافقون: ٦٣.

(٢) في الأصل «إذا» والتصويب من الخزانة ٩/١٠٣.

(٣) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في شرح شواهد المغني ٢/٨٦٩، ومغني اللبيب ٢/٤٧٦.

(٤) البيت من المتقارب، وهو بلا نسبة في شرح شواهد المغني ٢/٨٦٩، ولسان العرب ٦/ ٣٦٠ (نمش)، ومغني اللبيب ٢/٤٧٧.

استشهد به على ندور التّوهّم في «كان» فإن توهم دخول الباء على خبر كان نادر.

وفي التسهيل وشرحه للدّمامينيّ: وذلك أي جرّ المعطوف على الخبر المذكور في غير «ليس» و«ما» كقوله: «وما كنت ذا نيرب» الخ أي وما كنت بذي نيرب ولا منمش فقد جرّ في غير «ليس» «وما» وهو نادر، أما مع ليس وما فغير نادر. وقد تقدّم شاهد ليس. ومثال ذلك بعد «ما» قول الشاعر: «ما الحازم الشّهم» الخ. انتهى.

قوله: وقد تقدّم شاهد «ليس»، شاهدها قوله:

مشائيم لَيْسُوا مُصْلِحين عَشيرةً ولا ناعبًا إلاّ ببينٍ غُرابُها[1]

«النّيرب»: النميمة. و«المُنْمل»: كثيرها، و«المنمش»: المفسد ذات البين.

ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

(١) البيت من الطويل، وهو للأخوص (أو الأحوص) الرياحي في الإنصاف ١٩٣، والحيوان ٣/ ٤٣١، وخزانة الأدب ٤/ ١٥٨، ١٦٠، ١٦٤، وشرح شواهد الإيضاح ٥٨٩، وشرح شواهد المغني ٨٧١، وشرح المفصل ٢/ ٥٢، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٧٤، ٢/ ١٠٥، والكتاب ١/ ١٦٥، ٣٠٦، ولسان العرب ١٢/ ٣١٤ (شأم)، والمؤتلف والمختلف ٤٩، وهو للفرزدق في الكتاب ٣/ ٢٩، وبلا نسبة في أسرار العربية ١٥٥، والأشباه والنظائر ٢/ ٣٤٧، ٤/ ٣١٣، والخزانة ٨/ ٢٩٥، ٥٥٤، والخصائص ٢/ ٣٥٤، وشرح الأشموني ٢/ ٣٠٢، وشرح المفصل ٥/ ٦٨، ٧/ ٥٧، ومغني اللبيب ٤٧٨، والممتع في التصريف ٥٠.

خاتمة
في تابع المنادى

١٦٦٥ - (أَزيدُ أخا وَرْقاءَ إنْ كُنتَ ثائرًا)(١)

[ص ١٤١ س ١١]

استشهد به على لزوم نصب تابع المنادى المبنيّ إن كان مضافًا.

ولم أعثر على قائله ولا تتمّته.

* * *

١٦٦٦ - (يا زِبرقانُ أخا بَنِي ثُعَلٍ) ما أنتَ وَيبَ أَبِيك والفَخْرُ(٢)

[ص ١٤٢ س ١١]

استشهد به على ما في البيت قبله، «فَزِبرقان»: منادى مبنيّ، و«أخا بني ثعل»: صفة له؛ وهو منصوب لإضافته.

والبيت من شواهد سيبويه، وروايته: «بني خلف» موضع «بني ثُعَل».

قال الأعلم(٣): الشاهد فيه رفع الفخر عَطْفًا على أنت مع ما في الواو من معنى مع وامتناع النّصب فيه، إذ ليس قبله فِعْل يتعدّى إليه فنصبه كما كان في الباب الذي قبله.

(١) الشطر بلا نسبة في شرح المفصل ٢/ ١٥.

(٢) البيت من الكامل، وهو للمخبّل السعدي في ديوانه ٢٩٣، وخزانة الأدب ٦/ ٩١، ٩٢، ٩٥، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٢١١، ٣٦٢، وشرح المفصل ٢/ ٥١، ولسان العرب ١١/ ٧٤٠ (ويل)، وللمتنخل السعدي في خزانة الأدب ٤/ ١٥٠، والمؤتلف والمختلف ١٧٩، وبلا نسبة في الكتاب ١/ ٢٩٩.

(٣) شرح الأعلم ١/ ١٥١.

ومعنى «ويب أبيك»: التصغير له والتّحقير. و«بنو خلف»: رهط الزِّبرقان بن بدر الأدنى إليه من تميم. والبيت للمخبّل السّعديّ يهجو به الزّبرقان المذكور.

* * *

١٦٦٧ ـ (ألا يا زيدُ والضّحّاك سَيْرًا)[١]

[ص ١٤٢ س ٢٠]

استشهد به على أنّ الرفع سمع في العطف على المنادى، فالضّحاك معطوف على «زيد». وهذا معنى قول الألفيّة: [٢/ ١٩٧]

وإن يَكُن مصحوبَ أل ما نُسِقا ففيه وَجْهان ورَفْعٌ يُنْتقَى

ومثل في الهمع للوجهين بالشاهد المتقدّم وبقوله تعالى: ﴿يا جبالُ أَوِّبي مَعه والطَّيْرَ﴾[٢] قال: قرىء في السّبع بالنّصب والرّفع[٣]. وهذا يخالف ما في التّصريح[٤]. قال فيه وفي التوضيح: والمعطوف المقرون بأل كقولك: «يا زيد والضّحاك» وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

وما سواه ارفع أو انصب

وكما قال تعالى: ﴿يا جِبال أَوِّبي معه والطّير﴾ قراءة السبع بالنّصب عطفًا على محل الجِبال. واختاره أبو عمرو بن العلاء وعيسى بن عُمَر الثقفي ويونس والجَرْمي.

وقرىء في غير السبع بالرّفع عَطْفًا على لفظ «الجبال». واختاره الخليل وسيبويه[٥] والمازنيّ. وقدّروا النّصب في الطّير على العطف على «فضلًا» من قوله تعالى: ﴿ولقد آتينا دَاودَ مِنّا فَضْلًا﴾ والتقدير: وآتيناه الطّير. وجملة النداء معترضة بين المتعاطفين.

وقال المبرد: إن كانت «أل» في المعطوف للتعريف مثلها في الطير فالمختار النّصب في المعطوف، أو لغيره وهي الزائدة مثلها في «اليسع» فالمختار الرّفع.

وجه اختيار الرّفع: مشاكلة الحركة، وحكاية سيبويه أنه الأكثر.

---

(١) عجز البيت: (فقد جاوزتما خمر الطريق) والبيت من الوافر، وهو بلا نسبة في الأزهية ١٦٥، وشرح قطر الندى ٢١٠، وشرح المفصل ١/ ١٢٩، ولسان العرب ٤/ ٢٥٧ (خمر)، واللمع ١٩٥.

(٢) ١٠/ سبأ: ٣٤.

(٣) قرأها بالنصب: أبو عمرو؛ وعاصم؛ والسلمي؛ وابن هرمز؛ وأبو يحيىٰ؛ وأبو نوفل؛ ويعقوب؛ وابن أبي عبلة؛ وروح؛ ونصر؛ وعبيد بن عمير. انظر الإتحاف ٣٥٨، والكشاف ٣/ ٢٨١، والبحر المحيط ٧/ ٢٦٣.

(٤) شرح التصريح ٢/ ١٧٦.

(٥) الكتاب ٢/ ١٨٧ .

ووجه اختيار النّصب: أنَّ ما فيه «أل» لم يجز أن يَلِي حرف النداء فلم يجعل لفظه كلفظ ما وَلِيَه، ولذلك قرأ جميع القراء ما عدا الأعرج بنصب الطّير.

ووجه التّفصيل أن «أل» في نحو: «اليسع» لم تُفِد تعريفًا، فكأنّها ليست فيه، فيا زيد وليسع، مثل يا زيد ويسع.

وأل في نحو: الطّير مؤثرة تعريفًا وتركيبًا ما، شبّه ما هي فيه بالمضاف.

وهذا الشاهد ليس شعرًا[1] بل هو نثر كما لا يخفى، وإنما ذكرناه لنعلق عليه هذا البحث المفيد.

* * *

١٦٦٨ ـ (أحارِ ابنِ عَمْرٍو كَأَنّي خَمِرْ) ويَغْدو على المَرْء ما يَأْتَمِرْ[2]

[ص ١٤٣ س ١٤]

استشهد به على جواز وصف المُرَخّم فقوله: أحار منادى مُرخّم، وابن عمرو صفة له وتقدم بسط الكلام على هذا البيت في صحيفة ١٠٤.

* * *

١٦٦٩ ـ (فيا أيُّها المهْدي الخَنا مِنْ كلامِهِ كأنَّكَ تَضْغو في ثِيابِكَ خِرِنِقُ)[3]

[ص ١٤٣ س ٢٣]

استشهد به على أن ضمير المنادى الواقع في التابع يأتي بلفظ الغيبة. وقد اجتمعا في البيت قوله: من «كلامه» و«كأنك».

وفي التصريح: وإن كان مع تابع المنادى ضمير جيء به دالاً على الغيبة باعتبار الأصل نحو: يا تميم كُلّهم وعلى الحضور باعتبار الحال، نحو: يا تميم كُلّكم. وقد اجتمعا في قوله:

فيا أيها المُهدي الخنا

الخ. و«يضغو» بضاد وغين معجمتين: يصوّت. و«خرنق» بكسر الخاء المعجمة والنون: ولد الأرنب[4].

---

(١) هو شعر وذكرت تمامه في بداية سياق الشاهد. وقد نبّه المؤلف على ذلك في نهاية الجزء.

(٢) تقدم الشاهد برقم ١٣٩٢.

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح التصريح ٢/ ١٧٤.

(٤) في الأصل «الثعلب»، والتصويب من شرح التصريح، وانظر الحيوان ٥/ ٢٨٣، ٦/ ٣٤٩.

وفيه ردٌّ على الأخفش حيث منع مراعاة الحال، وقال: وأما قولهم: يا تميم كُلّكم، فإن رفعوا فهو مبتدأ، وخبره محذوف أي كلّكم مَدْعوٌّ. وإن نصبوا فبفعل محذوف أي كُلَّكُم دَعَوْتُ.

ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

١٦٧٠ - (فلا أبَ وابنًا مِثْلَ مَرْوان وابنِه) إذا هُوَ بالمَجْدِ ارْتَدى وتأزّرا[1]

[ص ١٤٣ س ٢٨]

استشهد به على أن تابع اسم «لا» يرفع وينصب مطلقًا.

والبيت من شواهد سيبويه رالرّضيّ قال البغدادي: على أنه عطف «الابن» بالنصب على لفظ اسم «لا» المبني. ويجوز رفع المعطوف باعتبار محل لا واسمها، فإنها في محل رفع على الابتداء. وإنما جاز الرّفع لأن «لا» إذا لم تَتكرّر في المعطوف وجب فتح الأول وجاز في الثاني [١٩٨/٢] النصب والرفع.

قال أبو عليّ في «المسائل البصريّة»: «مِثل» يحتمل أن يكون صفة، وأن يكون خبرًا. فإن جعلته صفة احتمل أمرين: يجوز أن تنصبه على اللّفظ، لأن اللفظ منصوب فتحمله عليه، وإن حملْتَهُ على الموضع هنا كان أقبح منه في غير هذا الموضع، وذاك أنك لمّا عطفت بالنّصب فقد أنبأت أنه منصوب فإذا رفعته بعد ذلك كان قبيحًا، لأنك كأنك حكمت برفعه بعد ما حكمتَ بنصبه.

وهذا عندي أقبح من أن تُحمَل الأسماء المبهمة على المعنى ثم تُرْجع إلى اللفظ، لأن الاسم كما يعلم منه الإفراد فقد يعلم منه الجمع، فتكون دلالته على ذا كدلالته على ذا، ولا يُعْلَم من الرّفع النَّصبُ ولا مِن النّصِب الرّفعُ فلهذا يستحسن حمل الصفة هنا على اللّفظ.

فإن قلت: فصفة أيّ الاسمين هو؟ فإنّا لا نقول صفة أحدهما، ولكن صفتهما جميعًا، ألا ترى أنه قد أضيف إلى «مروان»، وعطف «ابن» عليه، فكأنه قال مثلهما، ألا

---

(١) البيت من الطويل، وهو لرجل من عبد مناة بن كنانة في تخليص الشواهد ٤١٣، ٤١٤، وخزانة الأدب ٦٧/٤، ٦٨، وشرح التصريح ٢٤٣/١، وشرح شواهد الإيضاح ٢٠٧، والمقاصد النحوية ٣٥٥/٢، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ٤١٩/١، ٥٩٣/٢، ٨٤٧، وأوضح المسالك ٢٢/٢، وجواهر الأدب ٢٤١، وشرح الأشموني ١٥٣/١، وشرح قطر الندى ١٦٨، وشرح المفصل ١٠١/٢، ١١٠، والكتاب ٢٨٥/٢، واللامات ١٠٥، واللمع ١٣٠، والمقتضب ٣٧٢/٤، وشرح الرضي ١٦٨/٢.

ترى أن العطف بالواو نظير التثنية، فكما أن «مِثْلُهم» في قوله تعالى: ﴿إنكم إذًا مِثْلُهم﴾[(١)] خبر عن جميع الأسماء حيث كان مضافًا إلى ضمير الجمع، كذلك يكون مثل وصفًا للاسمين جميعًا، وتضمر الخبر إذا جعلته صفة.

فإذا جعلت «مِثْل» الخبر رفعت لا غير ولم تضمر شيئًا ومثل ذلك:

ولا كريمَ مِن الوِلدان مَصْبوحُ[(٢)]

وقد يستقيم أن تجعله هنا وصفًا على الموضع وتضمر، ولا يقبح من حيث قَبُح في قوله: «فلا أب وابنًا» فأما: «إذا هو بالمجد ارتدى» فالعامل في «إذا» معنى المماثلة، جعلته خبرًا أو وصفًا، وإن شئت جعلت العامل في «إذا» الخبر إذا أضمرت .اهـ كلام أبي عليّ.

وقال ابن هشام في شرح شواهده: وروى ابن الأنباريّ:

إذا ما ارتدى بالمجد ثم تأزرا

ورواية سيبويه أولى، لأن الائتزار قبل الارتداء. والواو لا ترتيب فيها بخلاف ثُم.

و«المجد»: العز والشّرف. ورجل ماجد: كريم. و«ارتدى»: لبس الرداء. و«تأزّر» لبس الإزار. والإزار: الثوب الذي يستر النصف الأسفل. والرّداء: ما يستر النّصف الأعلى.

قال الأعلم: مدح مروانَ بن الحكم وابنَه عبد الملك بن مروان، وجعلهما لشهرة مجدهما كاللاّبِسَيْن له المُرتديَين به، وجعل الخبر عن أحدهما وهو يعنيهما اختصارًا، لعلم السامع اهـ.

ولقد كذب الشاعر في هذا المدح فإن النّبي ﷺ قال في حق مروان: الوَزَغ ابن الوزَغ.

وهذا البيت من أبيات سيبويه الخمسين التي لا يعرف لها قائل.

---

(١) ١٤٠/ النساء: ٤.

(٢) صدر البيت: (وَرَدَ جازرهم حرفًا مصرّمة)، والبيت من البسيط، وهو لحاتم بن عبد الله الطائي في ملحق ديوانه ٢٩٤، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٧٤، ولأبي ذؤيب الهذلي في ملحق شرح أشعار الهذليين ١٣٠٧، وشرح شواهد الإيضاح ٢٠٥، وشرح المفصل ١/ ١٠٧، ولرجل جاهلي من بني النبيت في المقاصد النحوية ٢/ ٣٦٨، ٣٦٩، وبلا نسبة في تخليص الشواهد ٤٢٢، ورصف المباني ٢٦٦، ٢٦٧، وشرح الأشموني ١/ ١٥٤، وشرح ابن عقيل ٢٠٩، والكتاب ٢/ ٢٩٩، ولسان العرب ٤/ ٤٥٢ (صرر)، والمقتضب ٤/ ٣٧٠.

وقال ابن هشام في شرح شواهده: إنه لرجل من عبد مناة بن كنانة. والله أعلم. انتهى.

قلت: ونسبه في شرح شواهد الكشاف للفرزدق.

* * *

١٦٧١ ـ هـذا وجَـدُّكُـمُ الـصَّـغَـارُ بِـعَـيْـنِـه (لا أمَّ لـي إنْ كـانَ ذاكَ ولا أبُ)[1]

[ص ١٤٤ س ١]

الشّاهد فيه: رفع: «ولا أب» المعطوف على: «أم لي» مراعاة لمحلّه مع لا.

واختلف في قائل هذا البيت فنسبه سيبويه في الكتاب إلى رجل من «بني مذحج». ونسبه رجل من بني رياش إلى همام بن مرّة. ونسبه ابن الأعرابيّ إلى رجل من بني عبد مناة. هكذا في التّصريح.

وفي العيني: ونسبه ابن الأعرابي لرجل من بني عبد مناف قبل الإسلام بخمسمائة عام. ونسبه الحاتمي لابن أحمر. ونسبه الأصفهاني إلى ضمرة بن ضمرة.

و«الصغار» بفتح الصاد: الذل. و«بعينه»: توكيد له. و«الباء» زائدة.

* * *

١٦٧٢ ـ (لا نَـسَـبَ الـيَـوْمَ ولا خُـلَّـةً) اتّـسَـعَ الـخَـرْقُ عـلى الـرّاقِـعِ[2]

[ص ١٤٤ س ١]

---

(١) البيت من الكامل، وهو من أكثر الشواهد النحوية المختلف عليها، فهو لرجل من مذحج في الكتاب ٢/ ٢٩٢، وهو لضمرة بن جابر في خزانة الأدب ٢/ ٣٨، ٤٠، وهو لرجل من مذحج أو لضمرة بن ضمرة، أو لهمام أخي جساس ابني مرة في تخليص الشواهد ٤٠٥،وهو لرجل من مذحج أو لهمام بن مرة في شرح شواهد الإيضاح ٢٠٩، وهو لرجل من مذحج أو لهمام بن مرة أو لرجل من بني عبد مناة أو لابن الأحمر، أو لضمرة بن ضمرة في شرح التصريح ١/ ٢٤١، وهو لهنّي بن أحمر أو لزرافة الباهلي في لسان العرب ٦/ ٦١ «حيس» ولابن أحمر في المؤتلف والمختلف ٣٨، والمقاصد النحوية ٢/ ٣٣٩، ولرجل من مذحج أو لهمام أخي حسان بن مرة أو لضمرة بن ضمرة أو لابن أحمر في شرح شواهد المغني ٩٢١، ولهمام بن مرة في الحماسة الشجرية ١/ ٢٥٦، ولعامر بن جوين الطائي أو منقذ بن مرة الكناني في حماسة البحتري ٧٨، ولرجل من عبد مناة بن كنانة في سمط اللآلي ٢٨٨، وبلا نسبة في جواهر الأدب ٢٤١، ٢٤٥، والأشباه والنظائر ٤/ ١٦٢، وأمالي ابن الحاجب ٥٩٣، ٨٤٧، وأوضح المسالك ٢/ ١٦، ورصف المباني ٢٦٧، وكتاب اللامات ١٠٦، وشرح الأشموني ١٥١، وشرح ابن عقيل ٢٠٢، وشرح المفصل ٢/ ٢٩٢، واللمع في العربية ١٢٩، ومغني اللبيب ٥٩٣، والمقتضب ٤/ ٣٧١.

(٢) البيت من السريع، وهو لأنس بن العباس بن مرداس في تخليص الشواهد ٤٠٥، وشرح التصريح=

الشّاهد فيه نصب: «ولا خلة» المعطوف على لا نسب.

قال الصبّان[1]: «اليوم»: خبر «لا» الأولى، وخبر الثانية محذوف لدلالة خبر الأولى، أي ولا خلة اليوم.

وروي: «اتسع الفتق على الراتق» قال: وعلى هذا القالي[2] [١٩٩/٢] وابن الورد وغيرهما، بل قيل: هو الصواب لأن القافية قافية.

وهذا البيت من شواهد العيني، قال: الاستشهاد فيه في قوله: «ولا خلة» حيث نصب على تقدير أن تكون «لا» زائدة للتّوكيد، ويكون «خلة» عطفًا على محلّ اسم «لا» التي قبلها تنزيلاً لحركة البناء العارضة بسببٍ داخلٍ دَخَل منزلة حركة الإعراب. ومثله: «يا زيدُ الفاضلُ» برفع الصّفة.

وقال ابن مالك: هو عطفٌ على محل اسم «لا» بعد دخولها، فإن له محلين محلاً قبل دخولها وهو الرّفع على المبتدأ، ومحلاً بعد دخولها وهو النّصب بلا، فإنها عاملة عمل إنّ.

وقال يونس في «الخلة»: إنّه مبنيّ ولكنّه نوّنه للضرورة. وليس بشيء.

واستشهد به الزّمخشري على أن «خلة» منصوب بفعل مقدّر[3]، لا أنه اسم «لا». فافهم.

قال: أقول قائله هو أنس بن عباس بن مرداس السّلمي. ويقال: قائله هو أبو عامر جدّ العباس بن مرداس وبعده.

كالثّوب إذْ أَنْهجَ فيه البِلَى   أعيد على ذِي الحيلة الصّانِعِ

= ٢٤١/١، وشرح شواهد المغني ٦٠١/٢، والكتاب ٢٨٥/٢، ٣٠٩، ولسان العرب ١١٥/٥ (قمر) ٢٣٨/١٠ (عتق)، والمقاصد النحوية ٣٥١/٢، وله أو لسلامان بن قضاعة في شرح أبيات سيبويه ٥٨٣/١، ٥٨٧، ولأبي عامر جد العباس بن مرداس في ذيل سمط اللآلي ٣٧، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ٤١٢/١، وأوضح المسالك ٢٠/٢، وشرح شذور الذهب ١١٢، وشرح الأشموني ١٥١/١، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٧٥، ٩٦٧، وشرح ابن عقيل ٢٠٢، وشرح المفصل ١٠١/٢، ١٣٥، ١٣٨/٩، واللمع في العربية ١٢٨، ومغني اللبيب ٢٢٦/١، وسيعاد برقم ١٨٠٩.

(١) حاشية الصبان ٩/٢. وانظر شرح المفصل ١٠١/٢.

(٢) رواية القالي في ذيل الأمالي ٧٢: (اتسع الخرق على الراقع).

(٣) المفصل ٧٥، والفعل المقدر «ولا أرى خلة».

وروى أبو عليّ القالي:

اتّسع الفَتْق على الرّاتق[١]

وقيل: هو الصواب، لأن قبله قوله[٢]:

لا صُلْح بيني فاعلموه ولا بَيْنَكُم ما حملَتْ عَاتِقي[٣]
سَيْفي وما كُنّا بِنَجْدٍ وما قرقر قُمْر الواد الشَّاهِق[٤]

قلت: كلتا القافيتين مَرْوِيّتان، ثم يحتمل أن يكون قائلهما واحد، أو اثنين ويكون الشطر الأول، وهو قوله:

لا نسَب اليوم ولا خُلّةً

صار منهما على توارد الخواطر أو على السّرقة الشعرية.

* * *

١٦٧٣ ـ (فلا لَغْوٌ ولا تَأْثِيمَ فيها) ولا حَيْنٌ ولا فِيها مُلِيمُ[٥]

[ص ١٤٥ س ٥]

---

(١) رواية القالي في ذيل الأمالي ٧٢: (اتسع الخرق عى الراقع).

(٢) البيتان من السريع، وهما لأبي عامر جد العباس بن مرداس في ذيل سمط اللآلي ٣٧، وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٠١، واللسان والتاج (عتق، قمر)، وله أو لأنيس بن عباس في المقاصد النحوية ٢/ ٣٥١، ولأبي الربيس التغلبي في اللسان والتاج (ودي)، وبلا نسبة في اللسان (يدي)، والمقتضب ٢/ ٧٣.

(٣) في المقاصد النحوية: (وإنما قال: «حملتْ عاتقي» بالتأنيث، لأن العاتق يؤنث ويذكر، وإن كان الأفصح تذكيره، والعاتق: موضع الرواء من المنكب).

(٤) في المقاصد النحوية: («قرقر»: صوّت، يقال: قرقرت الحمامة قرقرة وقرقيرا، و«قمر الوادي» بضم القاف وسكون الميم وفي آخره راء، وهو إما جمع أقمر مثل: أحمر وحُمْر، وإما أن يكون: قُمَيْري؛ مثل: رومي وروم. و«الشاهق»: الجبل المرتفع).

(٥) البيت من الوافر، وهو لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ٥٤، وتخليص الشواهد ٤٠٦، ٤١١، وشرح التصريح ١/ ٢٤١، واللسان (أثم)، والمقاصد النحوية ٢/ ٣٤٦، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٣١٩، وجواهر الأدب ٩٣، ٢٤٥، والخزانة ٤/ ٤٩٤، وسر صناعة الإعراب ١/ ٤١٥، وشرح الأشموني ١/ ١٥٢، وشرح شذور الذهب ١١٥، وشرح ابن عقيل ٢٠٣، واللسان (فوه)، واللمع ١٢٩.

وذكر العيني في المقاصد النحوية أن النحويين حرّفوا هذا الشاهد، حيث ركبوا صدر بيت على عجز آخر والأصل في القصيدة هكذا:

ولا لغو ولا تأثيم فيها وما فاهوا به لهم مقيمُ
وفيها لَحْمُ ساهرةٍ وبحرٍ ولا حَيْنٌ ولا فيها مليمُ

استشهد به على إعمال «لا» الأولى عمل «ليس». والثانية عمل إنّ. وهذا معنى قول الألفيّة:

وإنْ رَفَعْتَ أوّلاً لا تنصبا

قال الأشموني: لأن نصبه إنما يكون بالعطف على منصوب لفظًا أو محلاً، وهو حينئذ مفقود بل يتعيّن. إما رفعه كقوله:

وما هَجَرْتُكِ حتى قُلْتِ مُعْلِنَةً لا ناقةٌ ليَ في هَذا ولا جَمَلُ[1]

وأما بناؤه على الفتح كقوله:

فلا لَغْوَ ولا تأثيمَ فيها وما فاهوا به أبدًا مُقِيمُ

فحاصل ما يجوز في نحو: لا حَوْل ولا قُوَّةَ إلاّ بالله خمسة أَوْجُه. فتحُهما، وفتح الأول مع نصب الثاني، وفتح الأول مع رفع الثاني، ورفعهما، ورفع الأول مع فتح الثاني. انتهى.

«اللغو»: القول الباطل. قال العينيّ: و«التأثيم»: من أثَّمتُهُ إذا قلت له: أثمت.

والمعنى ليس في الجنّة قول باطل ولا شيء فيه إثم حتى يقال لفاعله: قد أثمت.

وقال ابن سيده: يجوز أن يكون التأثيم مصدر أَثِم ولم أسمع به.

ويجوز أن يكون اسمًا كما ذهب إليه سيبويه في: التّثبيت والتمتين.

و«الحين»: الهلاك: و«المليم»: الذي أتى ما يلام عليه. والضمير للجنّة. وتقدّمت في بيت قبل الشّاهد. ورواية الأشموني رواها أكثر النّحاة. وهي تلفيق بين شطرين من القصيدة وهي لأُميّة بن أبي الصّلت الثقفيّ.

* * *

١٦٧٤ ـ فَمَنْ يَكُ لم يُنْجِبْ أَبوهُ وأُمُّهُ (فإنّ لنا الأمَّ النَّجِيبةَ والأبُ)[2]

[ص ١٤٤ س ٩]

---

(١) البيت من البسيط، وهو للراعي النميري في ديوانه ١٩٨، وتخليص الشواهد ٤٠٥، وشرح التصريح ١/ ٢٤١، وشرح المفصل ٢/ ١١١، ١١٣، والكتاب ٢/ ٢٩٥، ولسان العرب ١٥/ ٢٥٤ (لقا)، ومجالس ثعلب ٣٥، والمقاصد النحوية ٢/ ٣٣٦، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ١٥، وشرح الأشموني ١/ ١٥٢، واللمع ١٢٨.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٣٥٣، وتخليص الشواهد ٣٧٠، وشرح الأشموني ١/ ١٤٣، وشرح التصريح ١/ ٢٢٧، والمقاصد النحوية ٢/ ٢٦٥.

استشهد به على أن تابع اسم إنّ المكسورة إن كان نَسَقًا جاز رفعه بعد استكمال الخبر [٢/ ٢٠٠] ومفهوم النّسق أنه لا يجوز فيه كما نَصّ عليه في الهمع ولم يبيّن عِلّته. وذلك ليس على إطلاقه.

قال يس في حاشيته على التّصريح(١): قال اللّقاني: والوصفُ وعطفُ البيان والتّوكيدُ كالمنسوق عند الجَرْمِيّ والزّجاج والفراء في جواز الحمل على المحلّ. ولم يذكر غيرهم في ذلك مَنْعًا ولا إجازةً. والأصل الجواز إذ لا فارق. ولم يذكروا البدل. والقياس كونه كسائر التّوابع في جواز الرفع نحو: أن الزيدين أَسْتَحْسِنُهما شَمَائِلُهُما بالرفع كما جاز ذلك في اسم «لا» التبرئيّة نحو: لا غُلامَ رَجُلٍ في الدار إلا زيدًا. انتهى.

وقوله: «والأصل الجواز إذ لا فارق» مخالفٌ لكلام الشاطبِيّ فإنه نقل ما قاله الرّضِيّ عن التّسهيل. وقال: وجه المنع عند الجمهور في النّعت أنّ الغرض منه بيان المنعوت، ليصِحّ الإخبار عنه فحقّهُ أن يكون قبل الخبر، فإن جاء بعده فعلى نيّة التّقديم والتأخير. والحملُ على الموضع لا يكون إلاّ بعد تمام الكلام، وكذا سائرها.

وهذه المسألة كانت سبب عمى الأعلم سأله بعض نحاة عصره: لم جاز اعتبار الموضع في العطف دون النعت؟ فتكلّف الجواب وكان أرمد فنزل الماء في عينيه.

ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

١٦٧٥ - (إنّ الرّبيعَ الجَوْدَ والخَرِيفا يَدا أبي العبّاسِ والصُّيُوفَا)(٢)

[ص ١٤٤ س ١١]

استشهد به على أن نصب المعطوف على اسم إنّ بعد استكمالها لخبرها يجوز، وهو الأصل كالمثال في البيت.

وهو من شواهد سيبويه، قال الأعلم: الشاهد فيه حمل الصيوف على المنصوب بإنّ ولو رفع حملاً على موضعها، أو على الابتداء، وإضمار الخبر لجاز.

---

(١) حاشية يّس ١/ ٢٢٦.

(٢) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ١٧٩، وتخليص الشواهد ٣٦٨، وشرح التصريح ١/ ٢٢٦، والكتاب ٢/ ١٤٥، والمقاصد النحوية ٢/ ٢٦١، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٣٥١، والمقتضب ٤/ ١١١.

والبيت من شواهد التّوضيح أيضًا على هذه المسألة، قال في التصريح: فعطف «الخريف» بالنصب على «الرّبيع» قبل مجيء الخبر وهو: «يدا أبي العباس»، وعطف «الصيوف» جمع: صَيْف على «الرّبيع» بالنّصب بعد مجيء الخبر.

و«الجَوْد»: بفتح الجيم وسكون الواو والدّال: المطر الغزير. ويروى: «الجَوْن» بالنّون بدل الدال، والمراد به السحاب الأسود. والمراد بالربيع والخريف والصيوف أمطارهنّ.

والمراد بأبي العباس: السّفاحُ أول خلفاء بني العباس، وهذا من عكس التّشبيه مبالغة، لأنّ الغرض تشبيهُ يديه بالأمطار الواقعة في الرّبيع والخريف والصيوف.

وقال الأعلم[1]: مدح أبا العباس السفاح فجعل يديه لكثرة معروفه كمطر الربيع والصيف. والجود: أغزر المطر، والربيع هنا: المطر نفسه.

وأراد بالخريف وبالصيوف: أمطار الصيف. وذكر الربيع والخريف وهما في المعنى واحد توكيدًا ومبالغةً. وساغ ذلك لاختلاف اللفظين كما قالوا: النَّأْيُ والبُعْدُ.

والبيت من أرجوزة للعجّاج، يمدح بها أبا العباس السفّاح كما تقدّم.

* * *

١٦٧٦ ـ فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بالمَدِينةِ رَحْلُهُ (فإنّي وَقيّارٌ بها لَغَرِيبُ)[2]

[ص ١٤٤ س ١٧]

استشهد به على جواز العطف على منصوب إنّ بالرفع قبل استكمال الخبر.

والبيت من شواهد سيبويه.

قال الأعلم[3]: أراد: فإني لها لغريب، وإن قيّارًا بها لغريب على مذهب سيبويه، فجذف من الأول اجتزاءً بالآخر، لأن الخبر عنهما واحد فهو بمنزلة. إنّي وقيّارٌ بها لغريبان.

---

(١) شرح الأعلم ١/ ٢٨٥.

(٢) البيت من الطويل، وهو لضابىء بن الحارث البرجمي في الأصمعيات ١٨٤، والإنصاف ٩٤، وتخليص الشواهد ٣٨٥، وخزانة الأدب ٩/ ٣٢٦، ١٠/ ٣١٢، ٣١٣، ٣٢٠، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٦٩، وشرح التصريح ١/ ٢٢٨، وشرح شواهد المغني ٨٦٧، وشرح المفصل ٨/ ٨٦، والشعر والشعراء ٣٥٨، والكتاب ١/ ٧٥، ولسان العرب ٥/ ١٢٥ (قير)، ومعاهد التنصيص ١/ ١٨٦، والمقاصد النحوية ٢/ ٣١٨، ونوادر أبي زيد ٢٠، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ١٠٣، وأوضح المسالك ١/ ٣٥٨، ورصف المباني ٢٦٧، وسر صناعة الإعراب ٣٧٢، وشرح الأشموني ١/ ١٤٤، ومجالس ثعلب ٣١٦، ٥٩٨.

(٣) شرح الأعلم ١/ ٣٨.

وقيار: اسم فرسه.

وصف في البيت جيش عثمان رضي الله عنه حين استعدى عليه. والرّحل هنا: المنزل. انتهى.

والجيش فيه(١) مرقومة بالجيم والياء والشين وهي تحريف. والصّواب حبس بالحاء والسين المهملتين بينهما باء موحدة، لأنه كان حبسه كما يأتي في قصّته.

قال السيوطي في شرح شواهد المغني: قال ابن حبيب: كان ضابىء بن الحارث بن أرطاة [٢/٢٠١] ابن شهاب بن شراحيل البرجميّ رجلاً يقتنص الوحش، فاستعار من بني عبد الله بن هوذة كلبًا لهم يقال له: «قرخان»، فكان يصيد به البقر والظّباء والضباع، فلما بلغهم ذلك حسدوه، فركبوا يطلبون كلبهم فقال لامرأته: اخلطي لهم في قِدْرِك من لحوم البقر والظباء والضباع، فإن عافوا بعضًا، وأكلوا بعضًا تركوا كلبك لك. وإن هم لم يعرفوا بعضه من بعض فلا كَلْب لك، فلمّا أطعمهم أكلوه كله، ولم يَعْرِفوا بَعْضَه من بعض، ثم أخذوا كلبهم، فقال ضابىء في ذلك(٢):

تَجَشَّمَ دُونِي وفْدُ قَرْخان شُقَّةً ... تَظَلُّ بها الوَجْناءُ وَهي حَسِيرُ
فأرْدَفْتهُم كَلْبًا فراحوا كأنما ... حَباهُمْ بِبَيْت المُرْزِبانِ أَميرُ
فيا راكبًا إما عَرَضْتَ فَبَلِّغَنْ ... أُمامةَ عنّي والأمور تَدورُ
فإنّك لا مُسْتَضْعِفٌ عن عِنَايَةٍ ... ولكن كَريمٌ ما استطاع فَخُورُ
فَأُمُّكُمُ لا تُسْلِمُوها لِكَلْبِكُم ... فإن عُقُوقُ الوالدات كَبيرُ

إلى آخر الأبيات. فاستعدى عليه بنو عبد الله بن هوذة عُثمانَ بن عفّان، فأرسل إليه فأقدمه، فأنشدوه الشعر الذي قال في أُمهم، فقال له عثمان: ما أعرف رَجلاً أفحش ولا ألأم منك، فإنّي أظن رسول الله ﷺ لو كان حيًا لنزل فيك قرآن، فقال ضابىء:

فمن يَكُ أمسى بالمدينة رَحْلُه ... فإنّي وقيّارٌ بها لِغَريبُ
وما عاجِلاتُ الطَّيرِ يدنين بالفتى ... رشَادًا ولا عَنْ رِيثِهِنّ يخيبُ
ورُبّ أمورٍ لا تَضِيرُكَ ضَيْرَةً ... وَلِلْقَلْبِ من مَخْشاتِهِنّ وَجيبُ
ولا خَيْرَ فيمن لا يُوطِّنُ نَفسهُ ... على نائباتِ الدّهر حينَ تنوبُ

(١) أي في شرح الأعلم.
(٢) انظر الأبيات مع الخبر في الشعر والشعراء ١/ ٣٥٠، وطبقات فحول الشعراء ١/ ١٧٣، والنقائض ٢١٩ـ ٢٢٠، وأنساب الأشراف ٤/ ١/ ٥٧٦.

وفي الشّك تَفْرِيطٌ وفي الحَزْم قوَّةٌ ... ويُخْطِىءُ في الحَدْسِ الفتى ويُصيبُ

ولَسْتَ بِمُسْتَبْقٍ صديقًا ولا أخًا ... إذا لم تَعُدَّ الشيءَ وهوَ يرِيبُ

فقضى عثمان لبني هوذة على ضابىء بجزّ شعره وخمس إبله، فانحازوا به من المدينة إلى «الصاف» فحبسوه عند أُمهم الرباب بنت قرط.

ضابىء بالمعجمة والموحدة وهمزة. و«قيّار»: بفتح القاف وتشديد التّحتيّة. قيل: اسم رجل. وقال الخليل: اسم فرسه. وقال أبو زيد: اسم جَمَله. انتهى.

وفي كامل المبرّد[1]: أنّ الذي وجب عليه عند عثمان حبس وأدب وهو أصوب.

وفي الأغاني[2]: أن الحجاج أقسم لأهل الكوفة أن لا يجد منهم أحدًا اسمه في جريدة المهلب بعد ثالثة بالكوفة إلا قتله، فجاء عمير بن ضابىء البُرْجميّ، فقال: أيها الأمير: إنّي شيخ لا فضل فيّ، ولي ابنٌ جَلِد فاقبَلْهُ بدلاً منّي، فقال له عنبسة بن سعيد بن العاص: أيها الأمير، هذا جاء إلى عثمان وهو مقتول، فرفَسه وكسَر ضِلْعَيْن من أضلاعه وهو يقول:

أين تركتَ ضابئًا يا نعثل[3]

فقال له الحجاج: هلاّ يومئذ بعثت بديلاً، يا حَرَسيُّ: اضرب عنقه. وسمع الحجّاج ضوضاء فقال: ما هذا؟ فقالوا: هذا البراجم جاءت لتنصر عُمَيرًا، فقال: أتحفوهم برأسه، فرموهم برأسه فولّوا هاربين.

* * *

١٦٧٧ ـ فمن يَكُ أمسى بالمدينة رَحلهُ ... (فإني وَقيّارٌ بها لَغَريبُ)[4]

[ص ١٤٤ س ٢٢]

[٢/ ٢٠٢] أعاده شاهدًا على مذهب الخليل من جواز العطف على منصوب إنّ بالرفع قبل استكمال الخبر، إذا كان الخبر مفردًا كالمثال في البيت بخلاف: إن زيدًا وعمرًا قائمان.

* * *

(١) الكامل ٥٠٢.

(٢) الأغاني ١٤/ ٢٤٤ ـ ٢٤٥ «دار الكتب» ضمن أخبار عبد الله بن الزبير.

(٣) نعثل: رجل من أهل مصر كان طويل اللحية، وكان عثمان إذا نيل منه وعيب شُبِّه بهذا الرجل لطول لحيته، فكان أعداؤه وشاتموه يسمونه نعثلا لذلك، وفي حديث عائشة: اقتلوا نعثلا، قتل الله نعثلا؛ تعني عثمان، وكان هذا منها لما غاضبته وذهبت إلى مكة.

(٤) تقدم الشاهد برقم ١٦٧٦.

١٦٧٨ - وما قَصُرَتْ بي في التَّسامِي خُؤوَلَةٌ (ولكِنّ عَمِّي الطَّيِّبُ الأصْلِ والخالُ)[1]

[ص ١٤٤ س ٢٤]

استشهد به على أنّ «لكن» مثل «إنّ» في جواز العطف على محلّ اسمها بعد استكمال الخبر، وهي عبارة ابن مالك في الألفيّة.

وفي التوضيح وشرحه: فعطف الحال على محلّ «عمّي» بعد استكمال الخبر، وهو الطيّب[2]. هذا معنى قول النّاظم:

وجائزٌ رفْعُك معطوفًا على منصوب إنَّ بعد أن تستكملا

وألحقت بإنّ لَكِنّ وأنّ، وكون الرّفع بالعطف على محل الاسم، وهو قول بعض البصريّين الذين لا يشترطون وجود المحرز أي الطّالب لذلك المحلّ.

والمحقّقون مجموعون على رفع ذلك ونحوه، ليس بالعطف على محل الاسم بل على أنه مبتدأ حذف خبره، لدلالة خبر الناسخ عليه، فهو من عطف جملة على جملة. والتقدير: ولنا الأب التّجيب والخال الطيّب، أو على أنه مرفوع بالعطف على ضمير الخبر المستتر فيه، وذلك إذا كان بينهما فاصل، فهو في عطف مفرد على مفرد، فالخال معطوف على الضّمير المتصل في الطيّب لوجود الفصل بالمضاف إليه.

ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

١٦٧٩ - (يا ليتني وأنتِ يا لمِيسُ في بَلْدَةٍ ليس بها أَنِيسُ)[3]

[ص ١٤٤ س ٣٠]

استشهد به على جواز العطف على محلّ اسم «ليت» قبل استكمال الخبر عند الفرّاء إذا خفي إعراب الاسم.

وفي التوضيح وشرحه: ولم يشترط الفرّاء الشرط الثاني وهو كون العامل إنّ أو أنّ أو لكنّ تمسّكًا بنحو قوله: وهو العجاج: «يا ليتني وأَنتِ» الخ، فعطف «وأنتِ» بكسر التاء على اسم «ليت» وهو ياء المتكلم.

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٣٥٥، وتخليص الشواهد ٣٧٠، وشرح الأشموني ١/ ١٤٤، وشرح التصريح ١/ ٢٢٧، والمقاصد النحوية ٢/ ٣١٦.

(٢) في الأصل «طيب»، والتصويب من شرح التصريح ١/ ٢٢٧.

(٣) الرجز للعجاج في شرح التصريح ١/ ٢٣٠، وليس في ديوانه، ولرؤبة في ملحق ديوانه ١٧٦، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٣٦٤، ومجالس ثعلب ١/ ٣١٦.

و«لميس»: امرأة، و«أنيس»: بمعنى مؤنس. وخرّج على أن «أنت» مبتدأ حذف خبره، وأن الأصل: وأنتِ معي، والجملة من المبتدأ والخبر حاليّة متوسّطة بين اسم ليت وخبرها، فالاسم ياء المتكلم والخبر قوله: في بلدة. هذا تخريج ابن مالك. وهو على نُدورٍ أو قلّة فإنّ أكثر النحويين على امتناع تقديم الحال المنتصبة بالظرف، وهو مِمّن نصّ على ذلك فقال في باب الحال:

ونـدر نـحـو سـعـيـد مـسـتـقـرًّا فـي هـجـر

وشرحه الموضّح بقوله: يجوز بقلة توسّط الحال بين المخبر عنه والمخبر به اهـ.

والنادر والقليل لا يقاس عليهما. وأبعد منه قول بعضهم: إن الأصل أنا وأنت، فأنا مبتدأ وأنت معطوف عليه، وخبر المبتدأ وما عطف عليه «في بلدة» فحذف أنا.

* * *

١٦٨٠ ـ حتى تَهَجَّرَ في الرَّواحِ وهاجَها (طَلَبَ المعَقِّبِ حَقَّهُ المظلومُ)(١)

[ص ١٤٥ س ١٠]

استشهد به على جواز العطف على محلّ المجرور بالمصدر كالمثال في البيت.

وفي التوضيح وشرحه: وتابعُ المجرور يُجَرُّ على اللّفظ أو يُحْمَل على المحلّ فَيُرفع إن كان المجرور فاعلاً كقوله: «حتى تَهجّر» إلى آخره، «فطلب» بالنّصب مصدر، مفعول مطلق نَوْعِيّ مضاف إلى فاعله وهو المعقِّب بكسر القاف، وهو الغريم الطّالب، لأنه يأتي عقب غريمه. وحقه مفعول المصدر. والمظلومُ بالرفع نعت للمعقّب على [٢/ ٢٠٣] محلّه، أي كما يطلب المعقّب المظلوم حقّهُ.

والبيت من شواهد الرّضي، قال البغداديّ: على أن فاعل المصدر إن كان مجرورًا بإضافة المصدر إليه محلُّه الرّفع، فالمعقّب فاعل المصدر، وقد جُرّ بإضافته إليه ومحلّهُ الرّفع بدليل رفع وصفه، وهو المظلوم.

التّهجر: السير في الهاجرة، وهي نِصْف النّهار عند اشتداد الحرّ. و«حتى» بمعنى «إلى». و«الرّواح»: اسم للوقت من زوال الشمس إلى الليل وهو نقيض الغُدُوّ، لا الصّباح

(١) البيت من الكامل، وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه ١٢٨، والإنصاف ١/ ٢٣٢، وخزانة الأدب ٢/ ٢٤٢، ٢٤٥، ٨/ ١٣٤، وشرح التصريح ٢/ ٦٥، وشرح شواهد الإيضاح ١٣٣، وشرح المفصل ٦/ ٦٦، ولسان العرب ١/ ٦١٤، والمقاصد النحوية ٣/ ٥١٢، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ٢١٤، وجمهرة اللغة ٣٦٤، وخزانة الأدب ٨/ ١٣٤، وشرح الأشموني ٢/ ٣٣٧، وشرح ابن عقيل ٤١٧، وشرح المفصل ٢/ ٤٢، ٤٦، وشرح الرضي ١/ ٣٧٩، ٣/ ٤١٢.

خلافًا للجوهريّ: و«هاجها»: أزعجها. و«طلب»: مصدر تشبيهيّ، أي هاج هذا المِسْحَل[1] أتناه لطلب الماء طلبًا حثيثًا كطلب المعقّب وهو اسم فاعل من التعقيب، وهو الذي يطلب حقّه مرة بعد مرّة.

وهذا البيت من قصيدة للبيد بن ربيعة يصف عَيْرًا وأتانه شبه ناقته بهما.

* * *

١٦٨١ ـ السالِكُ الثُّغْرَةِ اليَقْظانَ سالِكُها (مَشْيَ الهَلوكِ عَلَيها الخَيْعَلُ الفُضُلُ)[2]

[ص ١٤٥ س ١١]

استشهد به على جواز نعت فاعل المصدر المجرور بإضافته إليه وتقدّم بسط الكلام على هذا البيت في صحيفة ١٦٠ من الجزء الأول.

* * *

١٦٨٢ ـ قد كنت دايَنْتُ بها حَسّانا (مخافةَ الإفلاس واللِّيانا)[3]

[١٤٥ س ١٢]

استشهد به على جواز العطف على محلّ مفعول المصدر المجرور بإضافته إليه.

وفي التوضيح وشرحه: وينصب إنْ كان المجرور مفعولاً كقوله: «قد كنت داينت بها» الخ، فمخافة مفعول لأجله، وهو مضاف إلى مفعوله. والفاعل محذوف أي مخافتي الإفلاس.

واللِّيان بكسر اللام وفتحها وهو الأكثر: المَطْلُ بالدّين معطوف بالنّصب على محل الإفلاس. وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

وجُرَّ ما يَتْبَعُ ما جُرّ ومَنْ راعى في الإتباع المحلَّ فَحَسنْ

---

(١) المسحل: الحمار الوحشي.

(٢) البيت من البسيط، وهو للمتنخل الهذلي في تذكرة النحاة ٣٤٦، وخزانة الأدب ٥/ ١١، وشرح أشعار الهذليين ٣/ ١٢٨١، والشعر والشعراء ٢/ ٦٦٥، ولسان العرب ١١/ ٢١٠ (حفل)، ١١/ ٥٢٦ (فضل)، والمعاني الكبير ٥٤٣، والمقاصد النحوية ٣/ ٥١٦، والهذلي في الخصائص ٢/ ١٦٧، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٦١١، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٥/ ١٠١، ١٠٣، وشرح الأشموني ٢/ ٣٣٧، وشرح عمدة الحافظ ٧٠١، وتقدم برقم ٧٢٧.

(٣) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ١٨٧، والكتاب ١/ ١٩١، ١٩٢، ولزياد العنبري في شرح التصريح ٢/ ٦٥، وشرح المفصل ٦/ ٦٥، وله أو لرؤبة في شرح شواهد الإيضاح ١٣١، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٦٩، والمقاصد النحوية ٣/ ٥٢٠، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ٣١٥، والخزانة ٥/ ١٠٢، وشرح ابن عقيل ٤١٨، وشرح المفصل ٦/ ٦٩٠، ومغني اللبيب ٢/ ٤٧٦.

هذا مذهب الكوفيّين وبعض البصريين.

وذهب سيبويه والجمهور: إلى منع الإتباع على المحلّ. وما جاء من ذلك مؤولٌ.

قال المراديّ: والظاهر الجواز لكثرة الشّواهد على ذلك. والتأويل خلاف الظّاهر.

وفي شَرْح التسهيل لأبي حيّان: وتأوّل السيرافي: «واللّيانا» على أنه معطوف على مخافة، على تقدير حذف مضاف أي ومخافة اللّيان، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه.

وتأوّله ابن يسعون: على أنه مفعول معه أي مخافة الإفلاس مع اللّيان.

وفي كتاب سيبويه: ومَن قال: هذا ضارب زيدٌ وعمرًا قال: عجبت له من ضرب زيدٍ وعمرًا كأنه أضمر «ويضرب عمرًا»، أو ضَرب عَمْرًا قال رؤبة:

قد كنت دايَنْتُ بها حَسّانا ... مخافة الإفلاس واللّيانا

يُحْسِن بَيْع الأَصْلِ والقِيانا

قال الأعلم[1]: الشاهد فيه نَصْبُ اللّيان والقيان على معنى الأول. والتقدير: داينت بها من أجل أن خِفْت الإفلاس واللّيان ويُحْسِن أن يبيع الأصل والقيان.

ويجوز أن يكون اللّيان مفعوله على: ولليان فلما سقط الجار نصب بالفعل.

ويجوز أن يكون نصبه على تقدير: ومخافة اللّيان، فحذف المخافة، وأقام اللّيان مقامها في الإعراب كما قال الله عزّ وجلّ: ﴿واسأل القَرْية الّتي كُنّا فيها﴾[2] واللّيان مصدر لويته بالدّين لَيًّا وليانًا: إذا مَطَلْته.

وهذا المثال قليل في المصادر لم يسمع إلاّ في هذا، وفي قوله: شنأته شنآنًا فيمن سكن النون، والقيان: جمع [٢/ ٢٠٤] قَيْنة. والمعنى ظاهر بيّن.

وقيل: إن هذا البيت لزياد العنبريّ.

* * *

١٦٧٣ - (هل أنت باعِثُ دينارٍ لِحَاجَتِنا ... أو عَبْدَ رَبٍّ أخا عَوْنِ بنِ مِخْراقِ)[3]

[ص ١٤٥ س ٢٢]

---

(١) شرح الأعلم ١/ ٩٨. (٢) ٨٢/ يوسف: ١٢.

(٣) البيت من البسيط، وهو لجابر بن لألان أو لجرير أو لتأبط شرًا، أو هو مصنوع في خزانة الأدب ٨/ ٢١٥، ولجرير بن الخطفَى، أو لمجهول، أو هو مصنوع في المقاصد النحوية ٣/ ٥١٣، =

استشهد به على أنه يجوز أن يجري النعت على اللّفظ أو المحل في تابع مجرور اسم الفاعل العامل.

والبيت من شواهد سيبويه، قال الأعلم: الشّاهد فيه نصب «عبْدَ ربٍّ» حملاً على موضع دينار، لأن المعنى: هل أنت باعثٌ دينارًا أو عَبْدَ رَبٍّ.

ويحتمل دينـارًا هنا وجهين، أحدهما: أن يكون أراد أحد الدنانير، أو يكون أراد رَجُلاً يقال له: دينار، لأنه من أسمائهم.

وهذا البيت لم يتحقّق قائله. قال العينيّ: قائل هذا البيت مجهول. وقيل: إنه مصنوع. وقيل: إنه لجرير بن الخطفَىٰ.

* * *

= وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٢٥٦، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٩٥، وشرح الأشموني ٢/ ٣٤٤، وشرح ابن عقيل ٤٢٨، والكتاب ١/ ١٧١، والمقتضب ٤/ ١٥١.

[العَــوارض]
الإخبار بالذي وفروعه

١٦٨٤ ـ (أو حَـيـث عَـلّـق قَـوْسَـهُ قُـزَحُ)[١]

[ص ١٤٦ س ٣٠]

استشهد به على أنه لا يشترط في الاسم المخبر عنه، يعني في باب التّمرين أن لا يكونَ من ثواني المركّبات عند المازنيّ. وحجته المثال في هذا البيت. ثم قال في الهمع: ورد بأن قُزَح اسم للشيطان[٢]. وكان العرب قد وضعت قوسًا للشيطان، فيكون من أكاذيبها. وعبارته في الهمع هي عبارة أبي حيّان في شرح التّسهيل من غير زيادة ولا نقصان. والصّحيح أنه لا يخبر عنها، لأنه لا يمكن أن يكون خبرًا عن شيء.

وفي اللسان: وقوس قُزَح: الحط المنعطف في السّماء على شكل القوس. ولا يفصل من الإضافة. وقيل: إنما هو قَوْسٌ، لأن قُزَح اسم شيطان، وفيه من محل آخر.

وقوسُ قُزَح طرائق متقوّسة، تبدو في السّماء أيام الربيع. زاد الأزهري: غِبَّ المطر بحُمْرة وصُفْرَة. وهو غير مصروف. ولا يفصل قزح من قوس، لا يقال: تأمل قُزَح فما أَبْينَ قَوْسَه. وفي الحديث لا تقولوا قوس قُزَح، وقولوا قَوْس اللّهِ.

ولم أعثر على تتمّة هذا البيت ولا قائله.

* * *

---

(١) صدر البيت: (فكأنما نظروا إلى قمر) والبيت من الكامل، وهو لشقيق بن سليك في المقاصد النحوية ٤/٤٧٩، وللحكم بن عبدل في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٧٨٤.

(٢) في النهاية ٤/٥٧: (لا تقولوا قوس قزح، فإن قزح من أسماء الشياطين) وانظر ثمار القلوب ٧٨، والحيوان ١/٣٤١.

العـــــدد

١٦٨٥ ـ (ثـلاثـةُ أنـفُـسٍ وثَـلاثُ ذَوْدٍ)　　لقد جَارَ الزّمانُ على عِيالِي[1]

[ص ١٤٩ س ٩]

استشهد به على أن معنى المعدود قد يعتبر دون لفظه. وبيّن أن ذلك خلاف الأصل. وتقدّم الكلام على هذا البيت مستوفًى في صحيفة ٢٠٩ من الجزء الأول.

* * *

١٦٨٦ ـ (وقـائـعُ فـي مُـضَـرٍ تِـسْـعَـةٌ)[2]

[ص ١٤٩ س ١٠]

استشهد به على اعتبار معنى المعدود دون لفظه، كما في البيت قبله فإن الوقائع جمع وقيعة، وهي مؤنثة، فحقّ معدودها: تِسْعٌ، وعبارة التسهيل وربما أوّل مذكر بمؤنث ومؤنث بمذكر فجيء بالعدد على حسب التأويل.

ولم أعثر على قائله ولا تتمته.

* * *

---

(١) البيت من الوافر، وهو للحطيئة في ديوانه ٢٧٠، والأغاني ٢/ ١٤٤، والإنصاف ٢/ ٧٧١، وخزانة الأدب ٧/ ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٩٤، والخصائص ٢/ ٤١٢، والكتاب ٣/ ٥٦٥، ولسان العرب ٣/ ١٦٨ (ذود)، ٦/ ٢٣٥ (نفس)، ولأعرابي أو للحطيئة أو لغيره في شرح الأشموني ٢/ ٦٢٠، ولأعرابي من أهل البادية في المقاصد النحوية ٤/ ٤٨٥، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ٢٤٦، وشرح التصريح ٢/ ٢٧٠، ومجالس ثعلب ١/ ٣٠٤، وتقدم برقم ٩٧٩، وسيعاد برقم ١٧٦٧.

(٢) عجز البيت: (وفي وائل كانت العاشرة)، والبيت من المتقارب، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٥/ ٢٣٦، ٢٥٧، والإنصاف ٢/ ٧٦٩، وشرح عمدة الحافظ ٥٢٠، واللسان (يوم)، ومجالس ثعلب ٢/ ٤٩٠.

١٦٨٧ - (وإنّ كلابًا هذه عشرُ أبطُنٍ) وأنتَ بَرِيءٌ من قبائِلِها العَشْرِ[1]

[ص ١٤٩ س ١١]

استشهد به على عكس ما في الذي قبله، فالبطن مُذَكّر، وحقّ عدده أن يقرن بالتاء، لكنّه مؤول بالقبائل، فجرّد من التّاء.

قال العيني: بدليل قوله: «من قبائلها العشر» وهذا البيت نسبه العيني للنواح الكلابيّ.

* * *

١٦٨٨ - كُلِّفَ من عَنائِهِ وشِقْوَتِهْ (بِنْتَ ثَماني عَشْرَةٍ مِنْ حِجّتِه)[2]

[ص ١٤٩ س ٢٩]

[٢/ ٢٥٠] استشهد به على تجويز الكوفيين إضافة النّيف إلى العشرة. قال: وأجيب بأنه ضرورة.

والبيت من شواهد العينيّ، قال: الاستشهاد فيه في قوله: «ثماني عشرة» حيث أضاف صدره إلى عَجزه بدون إضافة عشرة إلى شيء آخر. وهذا لا يجوز بالإجماع إلا في ضرورة الشّعر، كذا ادّعى ابن مالك الإجماع فيه.

وهذه الدعوى ليست بصحيحة، لأن غيره حكى عن الكوفيين أنهم أجازوا ذلك مطلقًا في الشّعر.

وهذا البيت قال صاحب التصريح هو لنفيع بن طارق على ما قيل. وظاهر العيني، أنه أنشده في أرجوزة وأنها ليست لنا.

* * *

١٦٨٩ - (كأنّ بها البَدْرَ ابنَ عَشرٍ وأرْبَعٍ) إذا هَبَواتُ الصَّيْفِ عَنْها تَجلّتِ[3]

[ص ١٥٠ س ٣]

---

(١) البيت من الطويل، وهو للنواح الكلابي في المقاصد النحوية ٤/ ٤٨٤، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ١٠٥، ٥/ ٤٩، وأمالي الزجاجي ١١٨، والإنصاف ٢/ ٧٦٩، وخزانة الأدب ٧/ ٣٩٥، والخصائص ٢/ ٤١٧، وشرح الأشموني ٣/ ٦٢٠، وشرح عمدة الحافظ ٥٢٠، والكتاب ٣/ ٥٦٥، ولسان العرب ١/ ٧٢٢ (كلب)، ١٣/ ٥٤ (بطن)، والمقتضب ٢/ ١٤٨.

(٢) الرجز لنفيع بن طارق في الحيوان ٦/ ٤٦٣، وشرح التصريح ٢/ ٢٧٥، والمقاصد النحوية ٤/ ٤٨٨ وبلا نسبة في الإنصاف ١/ ٣٠٩، وأوضح المسالك ٤/ ٢٥٩، وخزانة الأدب ٦/ ٤٣٠، ٤٣٢، وشرح الأشموني ٣/ ٦٢٧، ولسان العرب ١٤/ ٤٣٨ (شقا).

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في حاشية الصبان ٤/ ٦٨، وشفاء العليل ٥٦٦.

استشهد به على أنّ ابن مالك جوّز إظهار الواو التي بُنِي العدد لأجل تضمّنها وإعراب العدد حينئذ كالمثال في البيت.

وقال في الهمع: إن أبا حيان أنكر أن العرب تستعمل ذلك.

وفي الصّبّان[1]: قوله: تضمّنه معنى حرف العطف أي الواو، إذ الأصل قبل التّركيب: أعطيتك خمسة وعشرة مثلاً فحذفت الواو وركب العددان اختصارًا، ودفعًا لما يتبادر من العطف، من أن الإعطاء دفعتان.

قال الدمامينيّ: فإن ظهر العاطف منع التّركيب والبناء لفقد المقتضى كقوله:

كأن بها البَدْرَ ابنَ عَشْرِ وأَرْبعِ

وانظر إذا ميّز كيف يكون التّمييز حينئذ. وزعم أبو حيّان: أنه أي العاطف لا يظهر إلا مع تقدّم العِقْد كالبيت المذكور، وليس كذلك، فقد أنشد ابن الشّجريّ:

وقمير بدا ابنَ خَمْسٍ وَعَشْر (ثم: قالت له الفتاتان قوما)[2]

وقوله:

وانظر... الخ، الأظهر أن التّمييز حينئذ جَمْعٌ مجرور كتمييز ثلاثة إلى عِشرة.

ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

١٦٩٠ ـ (لقد ظَهَرْتَ فلا تَخْفى على أحدٍ) إلاّ على أحدٍ لاَ يَعْرِفُ القَمرا[3]

[ص ١٥٠ س ٢٥]

استشهد به على أنّ استعمال «أحد» بلا تَنْيف ولا إضافة قليل كالمثال في البيت أي بإفراد أحد في اللفظين.

---

(١) حاشية الصبان ٤/٦٨.

(٢) كذا ورد في الأصل، وصواب الرواية:

(وقُمَيْرٌ بدا ابنَ خمسٍ وعِشْريـ ـن له قالت الفتاتان: قوما)

والبيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ٢٣٤، وجمهرة اللغة ٧٩٢، وسر صناعة الإعراب ٢/٦٧٩، وبلا نسبة في الاشتقاق ٤٦٩، واللسان ١٥/٤٢٨ (أ).

(٣) البيت من البسيط، وهو لذي الرمة في ديوانه ١١٦٣، وشرح المفصل ١/١٢١، ولسان العرب ٤/٨١، ٨٢ (بهر).

وفي شرح شواهد الرّضِيّ: وقد سمع في «إحدى» قطعها عن الإضافة: (سئل ابن عباس رضي الله عنه عن رجل تتابع عليه رمضانان فسكت، ثم سأله آخر ـ فقال: إحدى مِن سَبْع يصوم شهرين أو يطعم.

قال ابن الأثير في النّهاية: يريد إحدى سني يوسف عليه السلام المجدبة فشبه حاله بها في الشّدة أو من اللّيالي السّبع التي أرسل الله فيها العذاب على عاد)[1]. انتهى.

وهذا يرد على ابن مالك قوله في التّسهيل: ولا يستعمل إحدى في غير تنييف دون إضافة فإن إحدى قد استعملت دون إضافة إلا أن يزعم أن الأصل أنها إحدى الأحد من سبع فحذف المضاف إليه.

ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

١٦٩١ ـ (إحدى بَلِيّ وما هام الفؤادُ بها) إلا السّفاه وإلاّ ذِكرَةً حُلُما[2]

[ص ١٥٠ س ٢٦]

استشهد به على مجيء إحدى مضافة إلى عَلَم، وهو «بليّ». قال: وأُوّل بأنه على حذف مضاف؛ أي نِساء بَلِيّ. وبلي: قبيلة من قضاعة. ويقال: بلي من بني القَيْن. وقوله: «إلا السّفاه» الخ أي لم يهم بها إلاّ سفهًا منه وتذكّرًا لرؤيتها في الحُلُم.

وهذا البيت من قصيدة للنابغة الذّبياني.

* * *

١٦٩٢ ـ (إذا الخَمْسَ والخَمْسِين جاوزْتَ فارْتَقِبْ قُدومًا على الأَمْواتِ غَيرَ بَعيدِ)[3]

[ص ١٥٠ س ٣٠]

استشهد به على أن «أل» تدخل في كل واحدٍ من جُزئي العدد، إذا تعاطفا اتّفاقًا.

ولم أعثر على [٢٠٦/٢] قائل هذا البيت.

* * *

---

(١) النهاية ١/ ٢٧ (أحد).

(٢) البيت من البسيط، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ٦١، والأشباه والنظائر ٥/ ٢١٦.

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ٢٣٣، وشفاء العليل ٥٧٣.

١٦٩٣ ـ وهَل يُرْجِعُ التّسليمَ أو يَكْشِفُ العَمَى (ثلاثُ الأثافيِّ والرُّسُومُ البلاقِعُ)[(١)]

[ص ١٥٠ س ٣٢]

استشهد به على أن «أل» تدخل على ثاني العدد المضاف دون أوله.

وفي المُخَصّص[(٢)]: قد اختلف النحويّون في تعريف العدد، فقال البصريّون: ما كان من ذلك مضافًا أدخلنا الألف واللام في آخره فقط فصار آخره معرفةً بالألف واللاّم.

ويتعرّف ما قبل الألف واللام بإضافة إلى الألف واللام، فإن زاد على واحد أكثر أضفت بعضًا إلى بعض، وجعلت آخره بالألف واللاّم، تقول في تعريف ثلاثة أثواب: ثلاثة الأثواب، وفي مائة درهم: مائة الدرهم، وفي مائة ألف درهم: مائة ألف الدّرهم وليس خلاف في أن هذا صحيح وأنه من كلام العرب قال الشاعر، وهو ذو الرمة: «وهل يرجع التسليم» الخ.

وأجاز الكوفيّون إدخال الألف واللام على الأول والثاني، وشبّهوا ذلك بالحسن الوجه، فقالوا: الثّلاثة الأثواب، والخمسة الدّراهم، كما قالوا: هذا الحسن الوجه، وقاسوا هذا بما طال أيضًا، فقالوا: الثلاث المائة الألف الدرهم.

وإذا كان العدد منصوبًا فالبصريون يدخلون الألف واللام على الأول[(٣)]، فتقول في أحد عشر درهمًا: الأحد عَشَرَ دِرْهمًا. والعشرون درهمًا، والتّسعون رجلاً، وما جرى مجراه وإن طال. ويقولون في عشرين ألف درهم: العشرون ألف درهم لا يزيدون غير الألف واللام في أوله.

والكوفيّون يدخلون الألف واللام فيهما جميعًا، فيقولون: العشرون الدرهم: والأحد عشر الدرهم. ومنهم مَن يُدْخِل الألف واللام في ذلك كله فيقولون: الأحد عشر الدّرهم.

واختلفوا أيضًا فيما كان من أجزاء الدّرهم كنصف وثلث وربع إذا عرفوه، فأهل البصرة يقولون: نصف الدرهم، وثلث الدّرهم، وربع الدّرهم يدخلون الألف واللام في الأخيرة.

---

(١) البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه ١٢٧٤، والأشباه والنظائر ٥/ ١٢٢، ٢٨٠، وإصلاح المنطق ٣٠٣، وجواهر الأدب ٣١٧، وخزانة الأدب ١/ ٢١٣، وشرح شواهد الإيضاح ٣٠٨، وشرح المفصل ٢/ ١٢٢، ولسان العرب ٦/ ٧٦ (خمس)، ومجالس ثعلب ٢٧٥، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/ ٣٥٨، وتذكرة النحاة ٣٤٤، وشرح الأشموني ١/ ٨٧، والمقتضب ٢/ ١٧٦، ٤/ ١٤٤، والمنصف ١/ ٦٤.

(٢) المخصص ١٧/ ١٠٠.

(٣) انظر الإنصاف ٣١٢ ـ ٣١٣، المسألة ٤٣.

والكوفيّون أجروه مجرى العدد، فقالوا: النّصف الدّرهم، شبّهوه بالحسن الوجه.

وقال أهل البصرة: إذا جعلت الجميع نَفْسًا للمقدار جاز، وأتبعت الجميع إعراب المقدار كقولك: الخمسة الدّراهم، ورأيت الخمسة الدّراهم، ومررت بالخمسة الدّراهم، ولا يختلفون في هذا.

فأما الفارسيّ، فقال: روى أبو زيد فيما حكاه أبو عمر عنه: أن قومًا من العرب غير فصحاء يقولونه، ولم يقولوا النصف الدرهم، ولا الثلث الدرهم فامتناعه من الاطّراد يدل على ضعفه، فإذا بلغ المائة أضيف إلى المفرد فقيل: مائة درهم، فاجتمع في المائة ما افترق في عشر وتسعين من حيث كان عشر عشرات، وكان العقد الذي به التسعين، وكذلك مائتا درهم، وما بعده إلى الألف، فإذا عرّف فقيل: مائة الدرهم ومائتا الدرهم، وثلاث مائة الدّرهم، تعرّف المضاف إليه كما تقدّم.

والبيت من شواهد سيبويه في الجموع، قال الأعلم: الشّاهد في جمع زَمَن على أزْمُن[(١)]، وباب فعَل المطّرد فيه في القياس في القليل أفعال إلا أنه شُبّه بفَعَل في إخراجه إلى أَفْعُل[(٢)]، كما شُبه به فَعْل في إخراجه إلى أفعال[(٣)].

* * *

١٦٩٤ ـ ما زال مُذ عَقَدَتْ يداهُ إزارَهُ فسما (فأَدْرَكَ خَمْسَةَ الأشبارِ)[(٤)]

[ص ١٥٠ س ٣٢]

استشهد به على ما في البيت قبله.

وتقدّم بسط الكلام عليه في صحيفة ١٨٥ من الجزء الأول.

* * *

---

(١) أراد الأعلم الشاهد التالي:

(أمنزلتي ميّ سلامٌ عليكما هل الأزمنُ اللائي مضَيْنَ رواجعُ)

وهذا الشاهد في الكتاب ٣/ ٥٧١، وهو لذي الرمة في ديوانه ١٢٧٣، وشرح المفصل ٦/ ٣٣.

(٢) مثل: زَمَن وأَزْمُن، جَبَل وأَجْبُل، انظر الكتاب ٣/ ٥٧١ ـ ٥٧٢.

(٣) انظر الكتاب ٥/ ٥٧٢.

(٤) البيت من الكامل، وهو للفرزدق في ديوانه ١/ ٣٠٥، والأشباه والنظائر ٥/ ١٢٣، والجنى الداني ٥٠٤، وجواهر الأدب ٣١٧، والخزانة ١/ ٢١٢، وشرح التصريح ٢/ ٢١، وشرح شواهد الإيضاح ٣١٠، وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٥٥، وشرح المفصل ٢/ ١٢١، ٦/ ٣٣، والمقاصد النحوية ٣/ ٣٢١، والمقتضب ٢/ ١٧٦، وبلا نسبة في إصلاح المنطق ٣٠٣، وأوضح المسالك ٣/ ٦١، وشرح الأشموني ١/ ٨٧، واللسان (خمس)، ومغني اللبيب ١/ ٣٣٦، وتقدم برقم ٨٥٥.

الضـــرائـر

١٦٩٥ ـ (كَـمْ بِـجُـودٍ مُـقْـرِفٍ نـالَ الـعُـلاَ)   وكَـريـمٍ بُـخْـلُـهُ قَـدْ وَضَـعَـهْ[1]

[ص ١٥٦ س ١]

استشهد به على أن الفصل بين كم ومدخولها لا يجوز إلاّ في الضرورة كالمثال في البيت وتقدّم [٢/ ٢٠٧] بسط الكلام عليه في صحيفة ٢١٢ من الجزء الأول.

* * *

١٦٩٦ ـ وأَنَّنِي حَوْثُما يَثْنِي الهَوى بَصَرِي   (مِنْ حَوْثُما سَلَكُوا أَدْنو فَأَنْظُورُ)[2]

[ص ١٥٦ س ١١]

استشهد به على أنّ الزيادة المؤدية إلى ما ليس أصلاً هي أقبح الضرائر.

وهذا البيت متعلّق ببيت قبله وهو:

الـلّـهُ يَـعْـلَـمُ أنّـا فـي تـلـفُّـتِـنـا   يـوم الـفـراق إلـى أحـبـابـنـا صُـوَرُ

---

(١) البيت من الرمل، وهو لأنس بن زنيم في ديوانه ١١٣، والخزانة ٦/ ٤٧١، وشرح شواهد الشافية ٥٣، والمقاصد النحوية ٤/ ٤٩٣، ولعبد الله بن كريز في الحماسة البصرية ٢/ ١٠، وبلا نسبة في الإنصاف ١/ ٣٠٣، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٠، وشرح الأشموني ٣/ ٦٣٥، وشرح عمدة الحافظ ٥٣٤، وشرح المفصل ٤/ ١٣٢، والكتاب ٢/ ١٦٧، والمقتضب ٣/ ٦١، والمقرب ١/ ٣١٣، وتقدم الشاهد برقم ٩٨٩.

(٢) البيت من البسيط، وهو لابن هرمة في ملحق ديوانه ٢٣٩، وبلا نسبة في أسرار العربية ٤٥، والأشباه والنظائر ٢/ ٢٩، والإنصاف ١/ ٢٤، والجنى الداني ١٧٣، وخزانة الأدب ١/ ١٢١، ٧/ ٧، ٨/ ٢٢٠، ٣٧٣، ورصف المباني ١٣/ ٤٣٥، وسر صناعة الإعراب ١/ ٢٦، ٣٣٨، ٢/ ٦٣٠، وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٨٥، والصاحبي في فقه اللغة ٥٠، ولسان العرب ١٤/ ٤٣٠ (شرى)، ١٥/ ٤٢٩ (الألف)، ١٥/ ٤٨٨ (وا)، والمحتسب ١/ ٢٥٩، ومغني اللبيب ٢/ ٣٦٨، والممتع في التصريف ١/ ١٥٦، وشرح الرضي ١/ ٧٨.

وعجز هذا البيت استشهد به الرَّضِيُّ، قال البغداديّ: على أن الواو حاصلة من إشباع الضّمّة. وأصله: أنظر. ويروى «إلى إخواننا» بدل أحبابنا. والصّور بصاد مهملة جمع أصور وهو المائل من الشوق من: صَوِر يَصْوَر صَوَرًا بالتّحريك: مال. وأصارهُ فانصار: أماله فَمال.

ويجوز أن يكون جمع «صورة» أي إذا تلفَّتْنا إلى الأحباب عند رحيلهم، فكأننا أشكال وأشباح ليس فيها أرواح. و«أَنني» بفتح الهمزة و«حوث»: ظرف مكان لغة في «حيث» بتثليث الثاء فيهما وهو خبر أنّ «وما» زائدة. وثناه: أماله، والهوى: العشق، وهو فاعل، و«بصري» مفعوله. أي أنا في الجهة التي يُميل الهوى بصري إليها.

وقوله: «حوثما» رُوِي في الموضعين: «حيثما» متعلّق بأدنو [وبأنظر أي أدنو][1]، فأنظر إليهم من الجهة التي سلكوا فيها.

وروى ابن جنيّ في «سرّ الصناعة». وفي «الخصائص»[2] وفي «المبهج»[3]. «يسري» بدل «يثني».

وزاد في المحتسب: وقال: هكذا روى أبو علي: «يسري» مِن: سريت.

ورواه ابن الأعرابي: «يُشْرِي» بالشين المعجمة أي يعلّق ويحرّك الهوى بَصَرِي. وما أحسن هذه الرواية وأَظْرفها. انتهى.

أمّا الأول فهو مضارع: سريت الثوب عنّي سَرْيًا لغة في: سروته عني سروًا بمعنى: ألقيته.

وأما الثاني فهو مضارع: أشريته، متعدي: شَرِى البرق شَرًى[4] من باب فَرِح، إذا كثر لمعانهُ، وشرى زمامُ النّاقة إذا كثر اضطرابه، وشرى الرجل واستشرى إذا لجّ في الأمر.

وقوله: «أدنو فأنظورُ» روى ابن جنيّ موضعه: «أثني فأنظور» أي أثني عنقي فأنظر نحوهم، من ثناه بمعنى: لواهُ.

قال أبو عليّ وتبعه ابن جنيّ: لو سميت رجلاً: أنظر لمنعته الصّرف للتّعريف ووزن الفعل، ولو سميته بأنظور من قول الشاعر: «أدنو فأنظور» لصرفته لزوال لفظ الفعل، وإن كنا نعلم أن الواو إنما تولدت من إشباع ضمّة الظاء وأن المراد عند الجميع: أنظُر.

---

(١) إضافة من الخزانة.

(٢) لم يرد الشاهد في الخصائص.

(٣) في الأصل: «المبهم».

(٤) في الأصل «ثريًا» والتصويب من الخزانة.

ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

١٦٩٧ - كأني بفتخاءِ الجناحَيْنِ لِقْوَةٍ على عَجَلٍ مِنّي (أَطَأْطِئُ شِيمالِي)[١]

[ص ١٦٦ س ١٢]

استشهد به على أن أقبح الضّرائر الزيادة المؤدية إلى ما ليس أصلاً كما في «شيمالي» فأصله: شمالي.

وفي أصول اللغة لابن الأنباري في مبحث نِعْم: وأما نَعِيم بالياء فإنما نشأت فيه الياء عن إشباع الكسرة كما قال الشاعر:

كأني بفتخاء الجناحين...

الخ. وقال الآخر:

لا عَهْدَ لي بِنيضَالِي أصبحت كالشّنّ بالِي[٢]

وقال الآخر:

أَلَمْ يَأْتِيك والأنباء تَنْمي بما لاقت لَبُون بَني زيادِ[٣]

وهذا أكثر من أن يحصى، وقد ذكرناه مستقصًى في «المسائل الخلافية» فلا نعيده هاهنا فهذا يقتضي أنه عنده ليس قبيحًا كما تقدّم.

---

(١) البيت من الطويل، وهو لامرىء القيس في ديوانه ٣٨، وشرح شواهد المغني ١/ ٣٤١، ولسان العرب ١١/ ٣٦٤ (شمل)، والمعاني الكبير ٢٨، وبلا نسبة في الإنصاف ١/ ٢٨، والخصائص ١/ ١١.

(٢) الرجز بلا نسبة في الإنصاف ٢٩، واللسان ١١/ ٦٦٥ (نضل)، ١٥/ ٤٢٩ (الألف اللينة)، ١٥/ ٤٩١ (يا)، والتاج (نضل).

(٣) البيت من الوافر، وهو لقيس بن زهير في الأغاني ١٧/ ١٣١، وخزانة الأدب ٨/ ٣٥٩، ٣٦١، ٣٦٢، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٤٠، وشرح شواهد ٣٢٨، ٨٠٨، والمقاصد النحوية ١/ ٢٣٠، ولسان العرب ١٤/ ١٤ (أتى)، وبلا نسبة في أسرار العربية ١٠٣، والأشباه والنظائر ٥/ ٢٨٠، والإنصاف ١/ ٣٠، وأوضح المسالك ١/ ٧٦، والجنى الداني ٥٠، وجواهر الأدب ٥٠، وخزانة الأدب ٩/ ٥٢٤، والخصائص ١/ ٣٣٣، ٣٣٧، ورصف المباني ١٤٩، وسر صناعة الإعراب ١/ ٨٧، ٢/ ٦٣١، وشرح الأشموني ١/ ١٦٨، وشرح شافية ابن الحاجب ٣/ ١٨٤، وشرح المفصل ٨/ ٢٤، ١٠/ ١٠٤، والكتاب ٣/ ٣١٦، ولسان العرب ٥/ ٧٥ (قدر)، ١٤/ ٣٢٤ (رضي)، ١٤/ ٤٣٤ (شظي)، ١٥/ ٤٩٢ (يا)، والمحتسب ١/ ٦٧، ٢١٥، ومغني اللبيب ١/ ١٠٨، ٢/ ٣٨٧، والمقرب ١/ ٥٠، ٢٠٣، والممتع في التصريف ٢/ ٥٣٧، والمنصف ٢/ ٨١، ١١٤، ١١٥. وتقدم برقم ١١٢.

وفي العيني قوله: فتخاء الجناحين: يعني ليّنة الجناحين. واللّقوة بكسرة [٢/٢٠٨] اللام: العقاب. قوله: شِماليّ بالتشديد أصله: شِمال، معناه: شِمال فزيدت فيه الياء كما يقال رجُلٌ ألدّ وألندد بالنّون.

ورواه المفضّل: شمآلي بالهمزة، ومعناه: سريعتي، يقال ناقة شملال: وشمللة: إذا كانت سريعة. هـ. وهذا التفسير الأخير يوافق الرّواية الشّائعة عند الناس وهي: «شِمْلالي» بلامين بينهما ألف. وصواب رواية المفضّل: شِمْلالي ولعل ما في العيني تحريف.

وهذا البيت من قصيدة لامرىء القيس.

* * *

١٦٩٨ ـ (درس المنا بِمُتالِعٍ فأبان) فتقادَمَتْ بالجُبْس فالسّوبانِ[١]

[ص ١٥٦ س ١٢]

استشهد به على أنّ ما يؤدي إلى النّقص المُجْحِف من أقبح الضّرورات كالمثال في البيت «فالمنا» أصله: المنازل.

وفي التّسهيل وشرحه للدّمامينيّ في باب التّرخيم: ويُرخّم في الضّرورة ما ليس منادًى مِن صالح للنّداء كقوله:

قواطنًا مكّة من وُرْق الحَمِي[٢]

فإن هذا وإن حذف منه شَيْء في الآخر، لكنّه من الحذف الذي يستباح للضّرورة لا على طريقة التّرخيم كقوله:

درس المَنا بِمُتالع فأبان

بدليل أن المنازل لو سمى به مجرّدًا من الألف واللام لم يرخّم بحذف الزّاي واللام اتّفاقًا.

قوله: «بمتالع» هو جبل بنجد وميمه مضمومة ولامه مكسورة، و«أبان»: اسم جبل؛ إما أن يريد به أبان الأبيض أو الأسود. و«السوبان»: واد معروف.

وهذا البيت من قصيدة للبيد بن ربيعة العامريّ الصّحابيّ.

* * *

---

(١) البيت من الكامل، وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه ١٣٨، وسمط اللآلي ١٣، وشرح التصريح ٢/١٨٠، وشرح شواهد الشافية ٣٩٧، ولسان العرب ٨/٣٧ (تلع)، ١٣/٥ (أبن)، والمقاصد النحوية ٤/٢٤٦، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/٤٤، وشرح الأشموني ٢/٤٦٠.

(٢) تقدم الشاهد برقم ٧١٣.

١٦٩٩ - فِيهِ الرِّماحُ وفيه كلُّ سابِغَةٍ (جَدْلاءُ محكمةٌ مِنْ نَسْجِ سَلَّامِ)(١)

[ص ١٥٦ س ١٣]

استشهد به على أنه من أقبح الضّرورات.

والمراد بسلام: سليمان عليه السّلام.

قال السّكّري: أي مجدولة رقيقة. وروايته: مُبْهمة موضع محكمة. قال: ويروى: محكمة. وقوله: من نسج سَلّام: أراد سليمان بن داود صلى الله وسلم عليهما، وإنما أراد داود كما قال النّابغة:

ونَسْجِ سُلَيْمِ كُلَّ قَضَّاءَ ذَائِلِ(٢)

أراد: سليمان. ويقال: سلاّم وسُلَيمان وسليم وسَلْمان وسليمان تصغير سَلْمان. القَضّاء التي فيها خشونة كأنه مأخوذ من القضيض وهو الحصى الصغار. انتهى.

وهذا البيت من قصيدة في ديوان الحطيئة، والصّحيح أن حمادًا الرّاوية وضعها على لسانه ليتقرب بذلك إلى بلال بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعريّ. وزعم أن الحطيئة مدح بها أبا موسى. فقال له بلال: إنه لو مدحه ما خفي ذلك عليّ ولكن دَعْها تذهب في النّاس.

* * *

١٧٠٠ - (قد كان شَيْبانُ شديدًا هَبِصُه حتى أتاه قِرْنُه فوقَصُهْ)(٣)

[ص ١٥٦ س ١٧]

استشهد به على أنّ نقل الحركة لغير مَحلّه من أقبحَ الضّرورة أيضًا كالمثال في البيت.

---

(١) البيت من البسيط، وهو للحطيئة في ديوانه ٧٥، والأغاني ١٢/ ١٣٢، وجمهرة اللغة ١٣٢٧، وسمط اللآلي ٦٨٨، ولسان العرب ١١/ ١٠٥ (جدل)، ١٢/ ٣٠٠ (سلم)، والمعاني الكبير ١٠٣٢، ١٠٣٥، وسيعاد برقم ١٧٥٧.

(٢) صدر البيت: (وكل صموتٍ نثلةٍ تبَّعيّةٍ)، والبيت من الطويل، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ١٤٦، واللسان (صمت، حوذ، قضض، ذيل، قضى)، وجمهرة اللغة ١٣٢٧، وتهذيب اللغة ٨/ ٢٥١، ١٢/ ١٥٦، ٤٤٣، والتاج (صمت، قضض، ذيل، نثل، قضى).

(٣) الرجز لامرأة من عبد القيس في شرح التصريح ٢/ ٣٤٢، ولسان العرب ٧/ ١٠٣ (هبص)، ١٠٦ (وقص)، والتاج ١٨/ ٢١١ (هبص)، ٢٠٤ (وقص)، وديوان الأدب ٣/ ٢٥٢.

وفي اللسان في مادة «وقَص» قال خالد بن جنبة: وُقِصَ البعيرُ فهو موقوص: إذا أصبح داؤه في ظهره لا حراك به، وكذلك العُنُق والظَّهر في الوقص، ويقال: وُقِصَ الرّجلُ فهو موقوص، وقول الراجز:

مـا زال شـيـبـان شـديـدًا هَـبـصُـه   حـتـى أتـاه قِـرنـه فَـوَقَـصُـهْ

قال: أراد: فَوَقَصَهُ، فلمّا وقف على الهاء نقل حركتها، وهي الضّمّة إلى الصّاد قبلها فحركها بحركتها.

وأورده أيضًا في مادة «هبص» قال: الهبص من النّشاط والعجلة، قال الراجز: «ما زال شيبان» الخ. وكذلك صاحب «التاج» في المادتين إلاّ أن روايته في «هبص».

حـتـى أتـاه قِـرْنُـه فـوَهَـصـهُ

والبيت مركب من بيتين قال السّيوطي في [٢٠٩/٢] «شرح شواهد المغني» عند قول الشاعر المتقدّم:

يـا لَـيْـتَـمـا أُمُـنـا شـالَـت نَـعَـامَـتُـهـا[١]

الخ. كانت امرأة من عبد القيس لها ابن يقال له: سعد بن قرط[٢] بن سيّار ويُلقب: النحيت الحدري يعقّها وكان شرّيرًا فقال يهجوها: «يا ليتما أمنا» الخ في أبيات، فكانت أُمه كثيرًا ما تعظه، فلا يزيدها إلاّ شرًّا فنشأ له ابن فكان شرًّا، من أبيه فكان يعظه ويقول:

حَـذَارِ بُـنَـيَّ الـبَـغْـيَ لا تَـقْـرَبَـنَّـهُ   حذار فـإن الـبَـغْـيَ وَخْـمُ مـراتِـعُـه

وعِرْضَكَ لا تَمْعَكْ بِعِرْضِكَ إنّني   وجَدْتُ مُضِيعَ العِرْض تُلْحى طَبائِعُه

وكـم قـد رأيت الـدَّهـر غـادَر باغِيًا   بِـمَـنْـزِلَـةٍ ضاقت عـلـيـه مَـطالِـعُـه

فلم يزل به الحَيْن إلى أن وثب على ابن عم له أَشَرًا وبَطرًا[٣] فأخذه ابن عمه فحطأ به الأرض[٤] حطأة دق عنقه [فمات][٥] فبلغها فقالت كالشّامتة:

مـا زال شَـيْـبـانُ شَـديـدًا هَـبَـصُـهْ   يَـطْـلُـبُ مَـنْ يَـقْـهَـرُهُ ويَـهـصُـه

ظُـلْـمًا ويَـغْـيًـا والـبـلايا تُـنْـشِـصُـه   حـتـى أتـاه قِـرنـه فَـيَـقِـصُـه

فـعـاد عـنـه خَـالُـه وعَـرَصُـه

اهـ.

(١) تقدم الشاهد برقم ١٦٢٨.

(٢) في الأصل «قرين»، والتصويب من شرح شواهد المغني ١/ ١٨٦.

(٣) في الأصل: «أشر وأبطر منه»، والتصويب من شرح شواهد المغني.

(٤) حطأ به الأرض: صرعه.

(٥) إضافة من شرح شواهد المغني.

خاله: تَكَبُّره. وعَرَصَه: نشاطه.

* * *

١٧٠١ ـ (تكاد أواليها تُفَرّي جُلودُها)[١]

[ص ١٥٦ س ١٨]

استشهد به على أن الحذف المجحف من أقبح الضّرورات. والأصل أوائِلَها، فإنه زاد ونقص. وكلا الأمرين قليلٌ في مثله.

ولم أعثر على قائله ولا تتمته.

* * *

١٧٠٢ ـ تَغَيَّرَ كُلُّ حُسْنٍ وطِيبٍ (وقلَّ بشاشَةَ الوجْهُ المليحُ)[٢]

[ص ١٥٦ س ١٩]

استشهد به على أن حذف تنوين «بشاشةَ» من أقبح الضّرورات أيضًا قال: أي بشاشةً بالنصب على أنه تمييز نِسبة، «الوجه»: فاعل قَلّ. وفي شرح الشواهد الكبرى: وحكي عن القاضي أبي سعيد السّيرافي أنه قال: حضرت في مجلس أبي بكر بن دريد، ولم أكن قبل ذلك رأيته، فجلست في ذيله، فأنشد أحد الحاضرين بيتين يُعْزيان إلى آدم عليه اسلام، قالهما لما قتل ابنه وهما:

تَغَيَّرَتِ البلادِ ومَن عَلَيْها فَوَجهُ الأَرْضِ مُغْبَرٌّ قبيحُ
تغيَّر كُلُّ ذي حُسْنٍ وطيبٍ وقلَّ بشاشةَ الوجهُ المليحُ

فقال أبو بكر: هذا شعر قد قيل في صَدْر الدّنيا وجاء فيه الإقواء، فقلت: إن له وجهًا يخرجه من الإقواء، قال: ما هو؟ قلت: نصب «بشاشةَ» وحذف التّنوين منها لالتقاء الساكنين لا للإضافة، فتكون بهذا التّقدير نكرة منتصبة على التمييز، ثم رفع وجه وصفته بإسناد «قَلّ» إليه، فيصير اللفظ: «وقلّ بشاشةَ الوجهُ المليحُ»، فقال: ارتفع، فرفعني حتى أقعدني إلى جنبه. اهـ.

---

(١) عجز البيت: (ويكتحل التالي بمورٍ وحاصِبِ)، والبيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ملحق ديوانه ١٨٤٨، ولسان العرب ٧١٦/١١ (وأل)، وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٧٤٢، والمنصف ٥٧/٢.

(٢) البيت من الوافر، وهو لآدم، عليه السلام، في خزانة الأدب ٣٧٧/١١، وأمالي ابن الشجري ٣٤٦/١، وبلا نسبة في الإنصاف ٦٦٢/٢.

قال: أقول وتوجيه السيرافي فيه تخلص من ضرورة إلى ضرورة، ويقال: إن الأبيات التي منها هذان البيتان موضوعة.

* * *

١٧٠٣ ـ (أُريدُ صَلاحَها وتُريدُ قَتْلي وشتّا بَينَ قَتْلِي والصّلاحِ)[1]

[ص ١٥٦ س ٢٠]

[٢/ ٢١٠] استشهد به على أنّ حذف نون «شتّان» من أقبح الضرورات.

ولنتكلّمْ على «شتّان»؛ لأن الهمع أهملها في موضعها إذ لم يزد على أن قال: شتان بمعنى افترق، وهذا غير كافٍ.

قال في التّصريح: أطلق الجمهور وقيّدهُ الزمخشريّ بكون الافتراق في المعاني والأحوال، قال ابن عمرون: كالعِلْم والجهل والصّحة والسّقم، قال: ولا تستعمل في غير ذلك لا تقول شتان الخصمان عن مجلس الحُكْم، ولا شتان المتبايعان عن مجلس العَقْد، بمعنى افترقا عنه. انتهى.

ومَن أراد استيعاب ما قيل في شتّان فعليه بشرح الدّماميني للتّسهيل.

ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

١٧٠٤ ـ (فلست بآتيه ولا أستَطِيعُه ولاكِ اسْقِني إن كانَ ماؤُك ذَا فَضْلِ)[2]

[ص ١٥٦ س ٢٢]

استشهد به على أنّ حذف نون لكن من أقبح الضّرورات.

---

(١) البيت من الوافر، وهو لجميل بثينة في ديوانه ٥٢، والتنبيه على أوهام أبي علي في أماليه ٥٢، وخزانة الأدب ٦/ ٢٧٨، وسمط اللآلي ٦٤، ١٣٨، ولسان العرب ٢/ ٥٠ (شتت).

(٢) البيت من الطويل، وهو للنجاشي الحارثي في ديوانه ١١١، والأزهية ٢٩٦، وخزانة الأدب ١٠/ ٤١٨، ٤١٩، وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٩٥، وشرح التصريح ١/ ١٩٦، وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٠١، والكتاب ١/ ٢٧، والمنصف ٢/ ٢٢٩، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ١٣٣، ٣٦١، والإنصاف ٢/ ٦٨٤، وأوضح المسالك ١/ ٦٧١، وتخليص الشواهد ٢٦٩، والجنى الداني ٥٩٢، وخزانة الأدب ٥/ ٢٦٥، ورصف المباني ٢٧٧، ٣٦٠، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٤٤٠، وشرح الأشموني ١/ ١٣٦، وشرح المفصل ٩/ ١٤٢، واللامات ١٥٩، ولسان العرب ١٣/ ٣٩١ (لكن)، ومغني اللبيب ١/ ٢٩١.

والبيت من شواهد سيبويه، قال الأعلم[1]: حذف النّون من «لكن» لاجتماع السّاكنين ضرورة لإقامة الوزن، وكان وجه الكلام أن يكسر لالتقاء السّاكنين. شبّهها في الحذف بحروف المدّ واللّين إذا سكنت وسكن ما بعدها؛ نحو يغزُ العدو، ويقضِ الحقّ، ويخشَ الله لما استعمل محذوفًا نحو لم يَكُ، ولا أدر.

وصف أنه اصطحب ذئبًا في فلاة مضلّة لا ماء فيها، وزعم أن الذئب ردّ عليه، فقال: لست بآتٍ ما دعوتني إليه من الصّحبة ولا أستطيعه، لأنني وحشيّ وأنت إنسِيّ، لكني اسقني إن كان ماؤك فاضلاً عن ريّك.

وأشاد بهذا إلى تعسّفه للفلوات التي لا ماء فيها، فيهتدي الذئب إلى مظانّه فيها لاعتياده لها.

والبيت من أبيات للنّجاشيّ.

* * *

١٧٠٥ ـ (لم يَكُ الحَقُّ سوى أَنْ هاجَهُ رَسْمُ دارٍ قَد تَعَفَّت بالطَّلَلْ)[2]

[ص ١٥٦ س ٢٣]

استشهد به على أن حذف نون لم يكن قبل ساكن من أقبح الضرورات. وتقدم بسط الكلام عليه في صحيفة ٩٣ من الجزء الأول والرواية بالسرر موضع الطلل كما تقدم.

* * *

١٧٠٦ ـ (لَعَمْرُ أبي دَهْماء زالَتْ عَزيزَةً على أَهْلِها ما فَتَل الزَّنْدَ قادحُ)[3]

[ص ١٥٦ س ٢٥]

استشهد به على أن حذف ما في البيت من أقبح الضرورات، لأن شرط حذف النّافي أن يكون لفظ «لا» في مضارع جواب قسم. وروي:

لعمر أبي دهماء زالت عزيزة علي وإن قَدْ قَلّ منها نَصِيبا[4]

---

(١) شرح الأعلم ١/ ٩.

(٢) تقدم الشاهد برقم ٤١٥، وروايته: (تعفت بالسرز).

(٣) البيت من الطويل، وهو لتميم بن مقبل في ملحق ديوانه ٣٥٨، وبلا نسبة في تذكرة النحاة ٢٨٧، وخزانة الأدب ٩/ ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٣، ١٠/ ١٠٠، ١٠١، وشرح شواهد المغني ٨٢٠، ومغني اللبيب ٣٩٣، والمقرب ١/ ٩٤.

(٤) تقدم الشاهد بهذه الرواية برقم ٣٥٥.

وتقدم شرحه في صحيفة ٨١ من الجزء الأول.

* * *

١٧٠٧ - (رأَيتُكَ يا ابنَ الحارِثيةِ كالتي صناعتَها أبقَتْ ولا الوَهْيَ تَرْقَعُ)[1]

[ص ١٥٦ س ٢٦]

استشهد به على شذوذ حذف النافي من مثله لتخلّف شَرْطين من شروطه والأصل: لا صناعتها أبقت ولا رقعت الوَهَى.

ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

١٧٠٨ - (وذلِكَ أنّ ألفَكُم كَثِيرٌ لواحدنا أجَلْ أيضًا وَمِينُ)[2]

[ص ١٥٦ س ٢٧]

[٢/ ٢١١] الشّاهد فيه حذف الهمز من: «مئين». وقبل البيت.

قتلتم واحدًا منا بألفٍ ألا للّهِ ذا الظَّفَرُ المبينُ

وهما من قصيدة لحسان بن ثابت يخاطب بها الأوس في بعض حروبهم مع الخزرج.

* * *

١٧٠٩ - (أزمانَ قَومي والجماعة) كالذي لَزِم الرِّحالةَ أن تَميلَ مَمِيلا[3]

[ص ١٥٦ س ١٨]

استشهد به على شذوذ حذف كان بلا عوض عنها مِمّا بعد إنْ ونحوهما مما تقدّم في موضوعه. والأصل: أزمان كان قومي.

وتقدّم الكلام على هذا البيت مستوفًى في صحيفة ٩٢ من الجزء الأول.

* * *

(١) البيت من الطويل. ولم يرد في المصادر النحوية الأخرى.

(٢) البيت من الوافر، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ٣٢٠.

(٣) البيت من الكامل، وهو للراعي للنميري في ديوانه ٢٣٤، والأزهية ٧١، والخزانة ٣/ ١٤٥، ١٤٨، وشرح التصريح ١/ ١٩٥، والتسهيل ١٠٠، والكتاب ١/ ٣٠٥، والمقاصد النحوية ٢/ ٩٩، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٢٦٦، وشرح الأشموني ١/ ٢٢٥، وتقدم الشاهد برقم ٤١٢.

١٧١٠ - (لا بُدّ من صَنْعا وإن طال السَّفَرْ) ولـو تـحـنّـى كُـلُّ عَـوْدٍ ودَبِـرْ[1]

[ص ١٥٦ س ٢٦]

استشهد به على أن قَصْر الممدود من الضرورة أيضًا.

وفي التوضيح وشرحه: «مسألة»: أجمعوا على جواز قصر الممدود للضرورة. وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

وقصْر ذِي المدّ اضطرارًا مُجْمَعْ عليه

كقوله:

لا بـد مـن صـنـعـا...

الخ بقصر صنعاء للضّرورة.

وجواب الشرط محذوف، أي لا بُدّ منه وتَحنّى: من حَني ظهرُهُ: إذا احدودب. والعود بفتح العين المهملة وسكون الواو: المسنّ من الإبل. ودَبِر بفتح الدال وكسر الموحدة من دَبِر البعير بالكسر يَدْبَر دبرة ودُبورًا: إذا عقر ظهره.

ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

١٧١١ - فَـهُـم مَـثَـلُ الـنّـاسِ الّـذي يَـعْـرِفـونَـهُ (وأهلُ الوفا مِنْ حادثٍ وقديمِ)[2]

[ص ١٥٦ س ٣٠]

استشهد به على ما في البيت قبله.

وهو من شواهد التّوضيح على ذلك أيضًا. قال في التّصريح: فقصر الوفاء للضّرورة وهو ممدود، وأراد: أن القوم الذين مدحهم مَثَلٌ للناس يعرفونهم، ويَضْرِبون بهم مثلاً في كل نوع من أنواع الخير، وأنهم مع هذا أهل الوفاء بالعهود من حادث متجدّد وقديم ماض.

ومنع الفرّاء قصر الممدود للضّرورة فيما له قياسٌ يوجب مدّه نحو فَعْلاء، لأن فَعلاء تأنيث أفعل لا يكون إلا ممدودًا فلا يجوز عنده أن يقصر للضرورة.

---

(١) الرجز بلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ٢٩٦، وشرح الأشموني ٣/ ٦٥٧، وشرح التصريح ٢/ ٢٩٣، والمقاصد النحوية ٤/ ١١، والمخصص ١٥/ ١١، ١٦/ ٤٢، واللسان والتاج (صنع)، والعين ٢/ ٢١٩.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ٢٩٦، وشرح الأشموني ٣/ ٦٥٧، وشرح التصريح ٢/ ٢٩٣، والمقاصد النحوية ٤/ ٥١٢.

ورد بقوله:

فقلت لو باكرت مشمولة[1]

الخ، فقصر «صفراء» للضرورة، وهي فَعلاء أنثى أفعل، فلهذا لم يعتدّ بخلافه.

وحُكي الجواز على الإجماع تبعًا للناظم. انتهى.

وفي الأشموني عند قول الألفية:

وقَصْر ذِي المدّ اضطرارًا مُجْمَعٌ عليه

لأنه رجوع إلى الأصل، إذ الأصل القصر.

قال الصّبان[2]: بدليل أن الممدود لا تكون ألفه إلا زائدة وألف المقصور قد تكون أصليّة، والزيادة خلاف الأصل.

ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

١٧١٢ ـ فَقُلْتُ لو باكَرْتِ مَشْمُولَةً (صَفْرا كَلَوْنِ الفَرَسِ الأَشْقَرِ)[3]

[ص ١٥٦ س ٣٢]

استشهد به على قصر صفراء للضرورة وتقدّم ما فيه في الذي قبله.

والبيت من أبيات للأُقيشر يخاطب بها امرأته وقد عذلته في الخَمْر.

وتقدمت في صحيفة ٣٢ من الجزء الأول.

* * *

١٧١٣ ـ (يا لَكَ مِنْ تَمْرٍ ومن شِيشَاءِ يَنْشَبُ في المَسْعَلِ واللّهاءِ)[4]

[ص ١٥٧ س ٣]

[٢/ ٢١٢] استشهد به على أن مدّ المقصور من الضرورة.

---

(١) انظر الشاهد التالي برقم ١٧١٢. (٢) حاشية الصبان ٤/ ١٠٩.

(٣) البيت من السريع، وهو للأقيشر الأسدي في ديوانه ٤٣، وشرح التصريح ٢/ ٢٩٣، والمقاصد النحوية ٤/ ٥١٦، وبلا نسبة في تذكرة النحاة ٤٤٨، والحماسة البصرية ٢/ ٣٦٨، وشرح الأشموني ٣/ ٦٥٨، ومجالس ثعلب ١/ ١١٠، وتقدم عرضًا مع الشاهد ١٢٩.

(٤) الرجز لأبي مقدام الراجز في سمط اللآلي ٨٧٤، وشرح الأشموني ٣/ ٦٥٩، وله أو لأعرابي من أهل البادية في المقاصد النحوية ٤/ ٥٠٧، وبلا نسبة في الإنصاف ٢/ ٧٤٦، والخصائص ٢/ ٢٣١، ٣١٨، وشرح ابن عقيل ٦٢٨، ولسان العرب ٣/ ١٤١ (حدد)، ٦/ ٣١١ (شيش)، ١٥/ ٢٦٢ (لها)، وتهذيب اللغة ٦/ ٤٣٠، وديوان الأدب ٣/ ٣٨١، والتاج ٧/ ٢٤٠ (شيش)، (لها).

وفي التوضيح وشرحه: واختلفوا في جواز مدّ المقصور للضّرورة، فأجازه الكوفيّون متمسكين بقوله:

سَيُغْنِيني الّذي أغناك عنّي ... فلا فَقْرٌ يَدومُ ولا غِناءُ[(١)]

فمدّ غِنًى للضّرورة مع أنه مقصور.

وورد في الاختيار كقراءة طلحة بن مصرف. ﴿يكادُ سنَا بَرْقِه﴾[(٢)] بالمدّ[(٣)]. ووافقهم ابن ولاّد وابن خروف. ومنعه البصريّون، وقالوا: القراءة شاذّة. وقدّروا الغناء في هذا البيت مَصْدرًا لغانيت، لأنه يقال: غانيت غناءً كقاتلت قِتالاً، لا مَصْدَرًا لغَنِيتُ غِنًى كرَضِيت رِضًى، وهو تعسف.

وإلى الخلاف في ذلك أشار النّاظم بقوله:

والعكس بخلف يقع

والبيت من شواهد العيني أيضًا على مدّ «شيشاء» و«واللهاء» للضرورة.

قال: أقول: قائله أعرابيّ من أهل البادية، قاله الفرّاء ولم يسمّه.

ونسبه أبو عبد الله البكريّ في «اللآلي» لأبي المقدام الرّاجز وقبله.

قد علمت أخت بني السّعلاء ... وعلمت ذاك مع الجراء

أن نعم مأكولاً على الخَواءِ

وهي من الرّجز المُسدّس.

قوله: «شيشاء» بشينين معجمتين أولاهما مكسورة بينهما ياء، آخر الحروف ساكنة وبالمَدّ وهو الشّيص، وهو التّمر الذي لم يشتدّ نواه، وكذلك الشّيصاء، وإنما تشيص إذا لم تلقح. وقيل: الشّيصاء: رديء التمر. وقال ابن فارس: الشيص أردأ البُسْر. وقال الجوهري: الشّيش والشيشاء لغة في الشيص والشيصاء.

قوله: «ينشب»: أي يتعلق في المَسْعل؛ من نَشِب الشّيء بالكسر نشوبًا أي علق فيه ومادته: نون وشين معجمة وباء موحّدة.

---

(١) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في الإنصاف ٧٤٧، وأوضح المسالك ٤/٢٩٧، وتذكرة النحاة ٥٠٩، وشرح الأشموني ٣/٦٥٨، وشرح التصريح ٢/٢٩٣، وشرح ديوان زهير ٧٣، ولسان العرب ١٥/١٣٦ (غنا)، والمقاصد النحوية ٤/٥١٣. والمنقوص والممدود ٢٨.

(٢) ٤٣/ النور: ٢٤.

(٣) أي «سناء برقه»، انظر هذه القراءة في المحتسب ٢/١١٤، والبحر المحيط ٦/٤٦٥، وشرح التصريح ٢/٢٩٣.

و«المسعل»: بفتح الميم وسكون السين وفتح العين المهملتين وفي آخره لام، وهو موضع السّعال من الحَلْق.

قوله: واللّهاء بفتح اللام وبالمدّ، وأصله «لها» بالقصر، لأنه جمع لهاة وهي الهنة المطبقة في أقصى الفم، ويروى بكسر اللاّم. قال أبو عبيد: هو جمع لها مثل الإضاء جمع إضى، والإضى جمع إضاة.

قوله «بني السّعلاء»: السّعلى بكسر السين مقصور: ذكر الغيلان، والأنثى سعلاة، ولكن مدّ هنا للضّرورة.

ويجمع السّعلى على سَعالى. والجراء من قولهم: جارية بيّنة الجرَاء بفتح الجيم من الجرأة وهي الشّجاعة.

* * *

١٧١٤ ـ يَـفْـدِيـكَ يَـا زَرْعُ أبـي وَخَـالِـي (قـد مـرّ يـومـانِ وهـذا الـثـالـي[١]

وأنـت بـالـهِـجْـران لا تُـبـالـي)

[ص ١٥٧ س ٨]

استشهد به على أن إبدال الياء من الثّاء من الضّرورات. والأصل قد مر يومان، وهذا الثالث.

ولم أعثر على قائل هذا الرّجز.

* * *

١٧١٥ ـ مَضَتْ ثلاثُ سِنينَ مُنْذُ حَلّ بها (وعامَ حَلّتْ وهذا التّابعُ الخامِي)[٢]

[ص ١٥٧ س ٩]

واستشهد به على أن إبدال الياء من سين «خامس» من الضّرورات. والأصل: وهذا التابع الخامس.

(١) الرجز بلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٧٦٤، وشرح الأشموني ٣/ ٨٨٠، وشرح شافية ابن الحاجب ٣/٢١٣، وشرح شواهد الشافية ٤٤٨، وشرح المفصل ١٠/ ٢٤، ٢٨، ولسان العرب ٢/ ١٢١ (ثلث)، وتاج العروس ٥/ ١٨٩ (ثلث).

(٢) البيت من البسيط، وهو للحادرة (قطبة بن أوس) في لسان العرب ٦/ ٦٧ (خمس)، ١٤/ ٢٤٣ (خما)، وبلا نسبة في إصلاح المنطق ٣٠١، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٧٤٢، والمقرب ١/ ٣١٥، والممتع في التصريف ١/ ٣٦٩.

وفي المخصص في أثناء بحث له طويل: ونقول هو الأول والثاني والثالث والرابع والخامس، وقد قالوا: الخامي.

قال أبو عليّ: وهو من شاذّ المحوّل كقولهم: أمليت في أمللت، ولا أملاه يريدون: لا أمله، إلاّ أن هذا حوّل للتّضعيف [٢/٢١٣] وخامس ليس فيه تضعيف فإذًا هو من باب: حسيت وأحست في حسست وأحسست. وقالوا: «ساد» على حد: «خام».

وأنشد ابن السّكيت:

إذا مـا عُـدّ أربـعـةٌ فِـسـالٌ[1]

ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

١٧١٦ - إذا مـا عُـدّ أربـعـةٌ فِـسـالٌ (فَزوجُكِ خامِسٌ وأَبوكِ سَادِي)[2]

[ص ١٥٧ س ٩]

استشهد به على ما تقدّم بيانه في الّذي قبله.

قال في المخصّص: وفي هذا ثلاث لغات: جاء سادسًا وساديًا وساتًا، فمن قال: سادسًا أخرجه على الأصل، ومَن قال: ساتًا فعلى اللّفظ، ومَن قال: سادسًا فعلى الإبدال والتّحويل. وروايته «فسال» كما رأيت، وهي رواية للدّماميني على التّسهيل في باب الإبدال، وفيه في الجموع في محفوظات فُعول عند قول التّسهيل وفي نحو «فَسْل»، قال مما هو صفة على زنة فَعْل المفتوح الفاء الساكن العَين، جُمِع فَسْل على، فُسول وفِسال. قال الشاعر:

إذا مـا عُـدّ أربـعـة فـسـول

الخ، والفسل: الرجل الدّون الخسيس.

وفي اللسان: الفسل الرّذل النّذل الذي لا مروءة له ولا جَلَد. وقال أيضًا أبو عمرو: الفسل: الرجل الأحمق.

---

(١) انظر الشاهد التالي.

(٢) البيت من الوافر، وهو لامرىء القيس في ملحق ديوانه ٤٥٩، وبلا نسبة في إصلاح المنطق ٣٠١، وسر صناعة الإعراب ٢/٧٤١، وشرح الأشموني ٣/٨٧٩، وشرح شافية ابن الحاجب ٣/٢١٣، وشرح شواهد الشافية ٤٤٦، وشرح المفصل ١٠/٢٤، ولسان العرب ٢/٤٠ (ستت)، ١١/٥١٩ (فسل)، ١٥/٤٩٢ (يا)، ١٤/٣٧٧ (سدا)، والممتع في التصريف ١/٣٦٨.

وروايةِ صاحب المخصص: «وزوجك» بدل أبيك، وهي رواية الدّمامينيّ. ورواية اللّسان: «فسال وأبوك» كالأشموني.

ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

١٧١٧ - لـهـا أشـاريـرُ مِـن لَـحْـمٍ تُتَمِّـرُهُ (مِنَ الثّعالي وَوَخْزٌ مِنْ أرانـيـها)(١)

[ص ١٥٧ س ١٠]

استشهد به على شذوذ إبدال الياء المثنّاة التّحتيّة من باء الثعالب والأرانب أي الموحدة.

وتقدّم بسطُ الكلام على هذا البيت في صحيفة ١٥٧ من الجزء الأول.

* * *

١٧١٨ - ومَـنْـهَـلٍ لَـيْـسَ لَـهُ حَـوازِقُ (ولـضِـفَـادِي جـمّـه نَـقـانِـقُ)(٢)

[ص ١٥٧ س ١٠]

استشهد به على شذوذ إبدال الياء من عين ضفادع.

النقانق جمع نقنقة، وهي صوت الضفدع،

ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

١٧١٩ - إذا الـكـرامُ ابْـتَـدَرُوا الـبـاعَ ابـتَـدَرْ (تَقَضِّي البـازِي إذا البـازِي كَسَرْ)(٣)

[ص ١٥٧ س ١٠]

استشهد به على شذوذ إبدال الياء من الضّاد وبعده:

دانى جناحيه من الطّور فمر أبصر خِرْبان فضاءٍ فانْكَدَرْ

---

(١) تقدم الشاهد برقم ٧١٠.

(٢) الرجز لخلف الأحمر في شرح الأعلم ١/ ٣٤٤، وبلا نسبة في الخزانة ٤/ ٤٣٨، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٧٦٢، وشرح الأشموني ٣/ ٨٨٠، وشرح شافية ابن الحاجب ٣/ ٢١٢، وشرح المفصل ١٠/ ٢٤، والكتاب ٢/ ٢٧٣، والمقتضب ١/ ٢٤٧، والممتع في التصريف ١/ ٣٧٦، واللسان (ضفدع، حزق)، والتاج (عنج، ضفدع، الياء)، وتهذيب اللغة ٣/ ٣٢٨، ١٥/ ٦٦٩.

(٣) الرجز للعجاج في ديوانه ١/ ٤٢، وأدب الكاتب ٤٨٧، والأشباه والنظائر ١/ ٤٨، وإصلاح المنطق ٣٠٢، وشرح المفصل ١٠/ ٢٥، والممتع في التصريف ١/ ٣٧٤، وبلا نسبة في الخصائص ٢/ ٩٠، وشرح الأشموني ٣/ ٨٧٩، والمقرب ٢/ ١٧١.

قال الصّبان[١]: قوله: «ابتدروا الباع». بدَر إلى الشيء من باب قَعد، وابتدر وبادر أسرع. و«الباغ» بموحدة ثم غين معجمة الكرم كما في العينيّ والمصباح وعبارته الباغ[٢]، والكرم لفظة أعجميّة استعملها الناس بالألف واللام.

والبيت من شواهد الكشّاف على إقران الشّطر الثاني بآخر غير الأول، قال شارحها: هو للعجّاج يمدح عمر بن معمر التّميميّ، في سورة التكوير عند قوله تعالى: ﴿وإذا النجوم انكَدَرَتْ﴾[٣] انقضت.

ويُروى في الشّمس والنّجوم أنها تطرح في جهنم ليراها مَن عبدَها كما قال تعالى: ﴿إنكم وما تَعْبدون من دُون الله حصَبُ جهَنَم﴾[٤].

تقضّى أصله تقضّـض. وكذا حُكم التّضعيف فإنه يبدل منه حرف العلة نحو تظنَّيت في تظَنَّنْت.

وخِربان جمع خَرَب وهو طائر ويقال له حُبارى أيضًا.

وانكدر البازي إذا انقضّ. وكذا النّجم قال تعالى: ﴿وإذا النجوم انكدرت﴾ والباغ يستعمل في الكرم، يقول: إذا الكرام [٢/ ٢١٤] ابتدروا فِعْل المكارم بَدِرْهَم أي تَسرّع كانقضاض البازي على الحُبارَى.

* * *

١٧٢٠ - (يا رَبّ إن كنتَ قبِلْتَ حَجَّتِجْ) فلا يزالُ شاحجٌ يأتِيكَ بِجْ[٥]

[ص ١٥٧ س ١١]

استشهد به على أنّ إبدال الجيم من الياء من أقبح الضّرورات. وتقدّم بسط الكلام على هذين الشّطرين في صحيفة ١٥٥ من الجزء الأول.

* * *

(١) حاشية الصبان ٤/ ٣٣٦.

(٢) رواية الديوان «الباع» بالعين المهملة، يقال: رجل واسع الباع: إذا كان واسع الصدر وهذا مثل. يريد أن الكرام إذا ابتدروا الخير كان هو السابق لهم.

(٣) ٢/ التكوير: ٨١.

(٤) ٩٨/ الأنبياء: ٢١.

(٥) الرجز لرجل من اليمانيين في المقاصد النحوية ٤/ ٥٧٠، وبلا نسبة في اللسان ٢/ ٢٠٥ (حرف الجيم)، (نهز، دلق)، والتاج ٥/ ٣٩٥ (ج)، (نهز، دلق)، وسر صناعة الإعراب ١/ ١٧٧، وشرح الأشموني ٢/ ٤٤٩، وشرح التصريح ٢/ ٣٦٧، وشرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٢٨٧، وشرح شواهد الشافية ٢١٥، وشرح المفصل ٩/ ٧٥، ١٠/ ٥٠، ومجالس ثعلب ١/ ١٤٣، والمحتسب ١/ ٧٥، والمقرب ٢/ ١٦٦، والممتع في التصريف ١/ ٣٥٥، ونوادر أبي زيد ١٦٤، ومقاييس اللغة ٤/ ٢٩.

١٧٢١ ـ اللَّهُ نَجَّاكَ بِكَفَّيْ مَسْلَمتْ (من بَعْد ما وبَعْدِ ما وبعد مَتْ)[1]
كادَتْ نُفوسُ القَوْمِ عِنْدَ الغَلْصَمَتْ وكادَتِ الحُرَّةُ أَنْ تُدْعى أَمَتْ
[ص ١٥٧ س ١٢]

استشهد به على إبدال الهاء من ألف «ما» من أقبح الضّرورات.

وفي التّوضيح: ومن الوقف بتركه، أي بترك الإبدال هاء قراءة نافع وابن عامر وحمزة: ﴿إن شَجَرت﴾[2] بالتّاء.

وقال أبو النّجم:

الله نجّاك بكفّيّ مسلمت

إلى آخر الرّجز المتقدّم. قال: فلم تبدل التاء فيهن.

والمراد بقوله: بعد مت: بعدما، فأبدل في التّقدير من الألف هاء، ثم أبدل الهاء تاءً لتوافق بقيّة القوافي. هذا تعليل الجار بردي.

وذكر ابن جني في «الخاطريّات»: أنه أبدل الألف هاء، ثم الهاء تاء تشبيهًا لها بهاء التأنيث، فوقف عليها بالتاء، وذكر أنه عرض ذلك على شيخه أبي علي فقبله.
والغَلْصَمة: رأس الحلقوم وهو الموضع الثّاني في الحلقوم.

* * *

١٧٢٢ ـ قَدْ أَقْبلَتْ مِنْ أَمْكِنَهْ (مِن هَاهُنا ومِن هُنَهْ)[3]
[ص ١٥٧ س ١٢]

---

(١) الرجز لأبي النجم الراجز في شرح التصريح ٢/ ٣٤٤، ولسان العرب ١٥/ ٤٧٢ (ما)، ومجالس ثعلب ١/ ٣٢٦، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ١١٣، وأوضح المسالك ٤/ ٣٤٨، وخزانة الأدب ٤/ ١٧٧، ٧/ ٣٣٣، والخصائص ١/ ٣٠٤، ورصف المباني ١٦٢، وسر صناعة الإعراب ١/ ١٦٠، ١٦٣، ٢/ ٥٦٣، وشرح الأشموني ٣/ ٧٥٦، وشرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٢٨٩، وشرح قطر الندى ٣٢٥، وشرح المفصل ٥/ ٨٩، ٩/ ٨١، والمقاصد النحوية ٤/ ٥٥٩، وسيعاد برقم ١٨٠٠.

(٢) ٤٣/ الدخان: ٤٤. ولهذه الآية قراءتان، الأولى بكسر الشين؛ وهي بدون نسبة، والثانية بإبدال الهاء تاءً والوقف عليها، ونسبت هذه القراءة إلى ابن كثير والكسائي وأبي عمرو ويعقوب. انظر الإتحاف ٣٨٨.

(٣) الرجز بلا نسب في رصف المباني ١٦٣، وسر صناعة الإعراب ١/ ١٦٣، وشرح الأشموني ٢/ ٨٧٦ وشرح شواهد الشافية ٤٧٦، وشرح المفصل ٣/ ١٣٨، ٤/ ٦، ٩/ ٨١، ١٠/ ٤٢، ٤٣، والمحتسب ١/ ٢٧٧، والمقرب ٢/ ٣٢، والممتع في التصريف ١/ ٤٠٠، والمنصف ٢/ ١٥٦، وتقدم برقم ٢١٥، وسيعاد برقم ١٧٩٤.

استشهد به على شذوذ إبدال الهاء من ألف «هناء».

زاد الأشموني:

إنْ لَـم أُرَوِّهـا فَـمَـهْ

قال: فأبدل الهاء في هنه من الألف.

وأما قوله: «فَمَهْ» فيجوز أن يكون فَمَهْ بمعنى: اكفف، أي إنها وردت من كل جانب وكثرت، فإن لم أروها فلا تَلُمْني، واكفف عني. وتقدّم الكلام على هذا البيت في صحيفة ٥٢ من الجزء الأول.

* * *

١٧٢٣ ـ إذا تـأوّب نـوحٌ قـامَـتَـا مَـعَـهُ (ضَرْبًا أليمًا بِسِبْتٍ يَلْعج الجِلِدا)[١]

[ص ١٥٧ س ١٣]

استشهد به على أنّ تحريك الساكن من أقبح الضّرورات. والأصل الجِلْد بتسكين اللام.

ومعنى يلعج: يحرق. قاله في المخصّص. وأنشد الشّطر على ذلك وقبله:

مـاذا يَـغِـير ابْـنَـتَـي رَبْـعِ عَـوِيـلُـهـا لاَ تَـرقُـدانِ ولا بُـؤسـى لِـمَـن رَقَـدا

يغير بمعنى ينفع. والسِّبْت: جلود البقر المدبوغة.

والبيتان لعبد مناف الهُذَليّ.

* * *

١٧٢٤ ـ (مُـذ سَـنَـةٌ وخَـمْـسُـون عَـدَدا)[٢]

[ص ١٥٧ س ١٣]

الشاهد فيه تحريك دال عددا بالفك وقياسه عدا.

ولم أعثر على قائله ولا تتمته[٣]

* * *

---

(١) البيت من البسيط، وهو لعبد مناف بن ربع الهذلي في جمهرة اللغة ٤٨٣، وشرح أشعار الهذليين ٢/ ٦٧٢، ولسان العرب ٢/ ٣٥٧ (لعج)، ٣/ ١٢٤ (جلد)، ١١/ ٤٣٠ (عجل)، ونوادر أبي زيد ٣٠، وبلا نسبة في الخصائص ٢/ ٣٣٣، والمنصف ٢/ ٣٠٨.

(٢) الرجز بلا نسبة في اللسان ٦/ ٦٧ (خمس)، ١٢/ ٦٥٠ (يوم)، والخصائص ٢/ ٧٧، والمحتسب ١/ ٨٦، ونوادر أبي زيد ١٦٥، والتاج ١٦/ ٢٩ (خمس).

(٣) قبل هذا البيت: (علامَ قتلُ مسلم تعبدا).

١٧٢٥ ـ (أقلّي اللّوم عاذِلَ والعِتابا) وقُولي إنْ أصَبْتُ لقد أصابا[1]

[ص ١٥٧ س ١٤]

استشهد به على أنّ زيادة الألف في «أصابا» من الضّرورة.

وهذا الذي استشهد به عليه إشارة إلى [٢/ ٢١٥] ما في كتاب سيبويه في باب وجوه[2] القوافي في الإنشاد. وساق سيبويه البيت على ذلك.

قال الأعلم[3]: الشاهد فيه إجراء المنصوب، وفيه الألف واللام في إثبات الألف لوصل القافية مجرى ما لا ألف ولا لام فيه، لأن المنوّن في القوافي سواء على ما بيّن في الباب.

وتقدّم بسط الكلام على هذا البيت في صحيفة ١٠٣.

* * *

١٧٢٦ ـ تقول ابنَتِي لمّا رأتْنِيَ شاحبًا (كأنَّكَ فينا يا أَبَاتَ غَرِيبُ)[4]

[ص ١٥٧ س ١٤]

استشهد به على أنّ زيادة التاء في «يا أبات» ضرورة.

والبيت من شواهد العينيّ، قال: الاستشهاد فيه في قوله: «يا أبات» حيث زاد فيه التّاء، لأن أصله: «يا أبا» بالقصر، ولو لم يعوّض[5] لقال: يا أباي، كما يقال: يا فتاي.

وقال الفارسي: ردّ اللاّم وقلبها ألفًا كما تُقْلب في قطاة، ونحو ذلك.

قال ابن سيده: وذهب أبو عثمان المازنيّ في قراءة مَن قرأ ﴿يا أبتَ﴾ بفتح التّاء[6]: إلى أنه أراد يا أبتاه فحذف الألف.

وقوله: «تقول ابنتي الخ» أراد يا أبات إنما أراد «يا أبتا» فقدّم الألف وأخّر التاء.

---

(١) تقدم الشاهد برقم ١٣٨٩، وسيعاد برقم ١٨٠٥.
(٢) في الأصل «وجود»، والتصويب من الكتاب ٤/ ٢٠٤.
(٣) شرح الأعلم ٢/ ٢٩٨ ـ ٢٩٩.
(٤) البيت من الطويل، وهو لأبي الحدرجان في نوادر أبي زيد ٢٣٩، وبلا نسبة في الخصائص ١/ ٣٣٩، ولسان العرب ١٤/ ٨، ١٠ (أبى)، والمقاصد النحوية ٤/ ٢٥٣.
(٥) في الأصل «يعرض»، والتصويب من المقاصد النحوية.
(٦) ٤/ يوسف: ١٢١، ٤٢/ مريم: ١٩، وهي قراءة ابن عامر، وأبي جعفر والأعرج. انظر الإتحاف ٢٦٢، ٢٩٩، والبحر المحيط ٥/ ٢٧٩، ٦/ ١٩٣.

وقال أبو حيان وزعم بعض رواة اللغة من البغداديين أن قول الشاعر: «يا أبات» إنما أراد: يا أبتي، فقلب، وهذا ممتنع بعيد لأنه يلزم من هذا أن تكون تاء التأنيث قد لحقت بعد الياء التي هي اسم المتكلم. وهذا لا يجوز، ولم يُوجد في موضع، ومع ذلك فإن التاء في «يا أبت» في تقدير الإضافة.

وقال أبو حيّان: والأصل في مثل هذا البيت النادر تخريجه على الإشباع كما قال الشاعر:

أعــوذ بــالله مــن الـعِـقـرابِ[1]

وقال سيبويه: لا يكادون يقولون: يا أبات.

قوله: شاحِبًا أي متغيّرًا.

ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

١٧٢٧ ـ (تَقَطَّعَتْ في دُونِك الأسبابُ)[2]

[ص ١٥٧ س ١٤]

استشهد به على زيادة «في» في «دونك» ضرورةً.

ولم أعثر على قائله ولا تتمته.

* * *

١٧٢٨ ـ (هُمُ القائِلونَ الخَيرَ والآمِرونَهُ) إذا ما خَشُوا من مُحْدَثِ الأَمْرِ مُعْظَما[3]

[ص ١٥٧ س ١٥]

استشهد به على أن إثبات النّون في الإضافة ضرورة كالمثال في البيت.

وروي: هم الفاعلون الخير الخ.

---

(١) الرجز بلا نسبة في اللسان ١/ ٤٦٠ (سبسب)، والتاج ٣/٥٨، (سسب)، ورصف المباني ١٢، وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٩٥، ومغني اللبيب ٢/ ٣٧٢.

(٢) الشطر من الكامل، وهو بلا نسبة في مغني اللبيب ٢/ ٥٤٧، وفي الأصل: «تنقطعت» مكان «تقطعت».

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في أمالي ابن الحاجب / ٣٩١، وخزانة الأدب ٤/ ٢٦٦، ٢٦٩، ٢٧٠، وشرح المفصل ٢/ ١٢٥، والكتاب ١/ ١٨٨. ولسان العرب ٨/ ٢٣٦ (طلع)، ١٣/ ١٣٥ (حين)، ١٥/ ٤٨٠ (ها) وفيه «مفظعا» مكان «معظما»، ومجالس ثعلب ١/ ١٥٠.

وفي كتاب سيبويه[1]: واعلم أن حذف النّون والتنوين لازمٌ مع علامة المضمر غير المنفصل لأنه لا يتكلّم به مفردًا حتى يكون متّصلاً بفعل قَبْله أو باسم فيه ضمير، وصار كأنه النّون والتنوين في الاسم، لأنهما لا يكونان إلا زوائدَ، ولا يكونان إلا في أواخر الحروف.

والمُظهَرُ وإن كان يعاقب النّون والتّنوين فإنه ليس كعلامة المضمر المتّصل، لأنه اسم ينفصل ويبتدأ به وليس كعلامة الإضمار لأنها في اللفظ كالنّون والتّنوين فهي أقرب إليها من المُظهر، اجتمع فيها هذا والمعاقبة.

وقد جاء في الشعر، فزعموا أنه مصنوع

هــم الــقَــائِــلــون الــخَــيْــرَ. . .

الــــخ.

قال الأعلم[2]: الشاهد فيه الجمع بين النّون والضمير في قوله الآمرون. وحكم الضمير أن يعاقب النّون والتنوين، لأنه بمنزلتهما في الضّعف والاتصال فهو معاقب لهما، إذا كان المُظْهَر مع قوته وانفصاله قد يعاقبهما.

وقد رُدّ على سيبويه حمله على هذا التقدير، وجعلت الهاء بيانًا لحركة النون على نيّة الوقف وإثباتها في الوصل ضرورة وتشبيهًا في الحركة بهاء الإضمار ضرورة. وكلا الوجهين بعيد.

وقال البغدادي: قال أبو جعفر النحاس: هذا خطأ عند المبرّد، لأن المجرور لا يقوم بنفسه، ولا يُنْطق به وحده، فإذا أتى بالتّنوين فقد فصل ما لا ينفصل، وجمع بين زائدين.

وهذا لا يلزم سيبويه منه غلط، لأنه قد قال نصًّا وزعموا أنه مصنوع، فهو عنده مصنوع لا يجوز، فكيف يلزمه منه غلط. اهـ.

ولا يبعد أن يكون من باب [٢/٢١٦] الحذف والإيصال، والأصل: «والآمرون به»، فحذفت الباء، واتّصل الضمير به فإن «أَمَر» يتعدّى إلى المأمور بنفسه، وإلى المأمور به بالباء، يقال: أمرته بكذا والمأمور هنا محذوف، أي الآمرون الناس بالخير، فيكون الضمير منصوبًا لا مجرورًا.

---

(١) الكتاب ١/١٨٧ ـ ١٨٨.

(٢) شرح الأعلم ١/٢٣٦.

يقول: هؤلاء يفعلون الخير ويأمرون به وقت خشيتهم الأمرَ العظيم من حوادث الدهر فلا يمنعهم خوف الضّرر عن الأمر بالمعروف. وروي [في][1] المفصَّل[2] وغيره:

هـم الآمـرون الـخـيـر والـفـاعِـلـونَـه إذا ما خَشوا من مُحدث الدهر مُعْظَما

والمعظم: اسم مفعول وهو الأمر الذي يَعْظُم دفْعُهُ.

وقد روى الجوهريّ في هاء السكت المصراع الثاني كذا.

إذا مـا خَـشُـوا مـن مُـعْـظَـم الأمـر مُـفْـظِـعـا

وهو اسم فاعل من أفظع الأمر إفظاعًا. ومثله من فَظُع الأمر فظاعة: إذا جاوز الحدّ في القبح.

وخشوا بضمّ الشّين. وأصله: خَشِيُوا بكسرها، فحذفت الكسرة ونقلت ضمّة الياء إليها ثم حذفت الياء للساكنين.

* * *

١٧٢٩ - (الـحَـمْـدُ لِـلَّـهِ الـعَـلِـيّ الأجْـلَـلِ) الواسِعِ الفَضْلِ الوَهُوبِ المُجْزِلِ[3]

[ص ١٥٧ س ١٦]

استشهد به على أن فَكّ المُدْغم من الضرورة. والقياس: (الأجل) لاستكماله شروط الإدغام. وهو آخر شواهد العيني.

قال: الاستشهاد فيه في قوله: «الأجلل»؛ حيث فكّ الإدغام فيه للضّرورة مع أنه واجب في مثل هذا الموضع، ولهذا قال علماء المعاني: إن الفصاحة في المفرد خلوصه من تنافُر الحروف والغرابة ومخالفة القياس. ثم قالوا: ومخالفة القياس نحو

الـحـمـدُ لله الـعـلـيّ الأجـلـل. . .

والقياس الأجلّ.

---

(١) إضافة من خزانة الأدب.

(٢) في الأصل والخزانة «المفضل»، والشاهد في المفصل للزمخشري ٨٥.

(٣) الرجز لأبي النجم في خزانة الأدب ٢/ ٣٩٠، ٣٩٢، ٣٩٤، وشرح شواهد المغني ١/ ٤٤٩، والمقاصد النحوية ٤/ ٥٩٥، والأغاني ١٠/ ١٥٧، ١٥٨، ١٦٣، ١٦٥، وديوان أبي النجم ١٧٥، والطرائف الأدبية ٥٧، وشرح التصريح ٢/ ٤٠٣، وشرح شواهد الشافية ٣١٣، والكتاب ٤/ ٢١٤، وبلا نسبة في الخصائص ٣/ ٨٧، وشرح الأشموني ٣/ ٥٠٨، ٨٩٣، والمقتضب ١/ ١٤٢، ٢٥٣، والممتع في التصريف ٢/ ٦٤٩، والمنصف ١/ ٣٣٩، ونوادر أبي زيد ٤٤، والأشباه والنظائر ١/ ٥١، وأوضح المسالك ٤/ ٤١٢، وسر صناعة الإعراب ٥٠٣.

قوله: «الوهوب»: صيغة مبالغة في الواهب. و«المجزل»: من أجزل إذا أعطى عطاء كَثيرًا.

والبيت من قصيدة لأبي النّجم العِجْليّ.

* * *

١٧٣٠ ـ (وكل إثنين إلى افتراقِ)[١]

[ص ١٥٧ س ١٦]

استشهد به على أن قطع همزة الوصل من الضّرورة فلفظ اثنين همزته وصل. ولم أعثر على قائل هذا البيت ولا تتمّته.

* * *

١٧٣١ ـ وإنَّ لساني شُهْدَةٌ يُشْتَفَى بها (وهُوَّ على مَنْ صَبَّهُ اللَّهُ عَلْقَمُ)[٢]

[ص ١٥٧ س ١٧]

استشهد به على أنّ تشديد الواو من «هُوّ» للضرورة كالمثال في البيت. وتقدّم بسط الكلام على هذا البيت في صحيفة ٣٧ من الجزء الأول، فارجع إليه لتعلم أنَّ تشديدَ الواو لغةُ همدان.

* * *

١٧٣٢ ـ يا أيُّها الراكِبُ المُزجِي مَطِيَّتَهُ (سائِلْ بني أَسَدٍ ما هذِهِ الصَّوْتُ)[٣]

[ص ١٥٧ س ١٧]

استشهد به على أن تأنيث المذكّر من الضّرورة، يعني أن الصوت مذكّر وأشير إليه بهذه، وهي إشارة تخصّ المؤنث.

---

(١) الرجز بلا نسبة في رصف المباني ٤١، وسر صناعة الإعراب ٣٤١، وقبله في الخصائص ٢/ ٤٧٥، والمحتسب ١/ ٢٤٨: (يا نفسِ صبرًا كل حيٍّ لاقِ).

(٢) البيت من الطويل، وهو لرجل من همدان في شرح التصريح ١/ ١٤٨، والمقاصد النحوية ١/ ٤٥١، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ١٧٧، وتخليص الشواهد ١٦٥، والجنى الداني ٤٧٤، والخزانة ٥/ ٢٦٦، وشرح الأشموني ١/ ٨١، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٤٢، وشرح المفصل ٣/ ٩٦، واللسان ١٥/ ٤٧٨ (ها)، ومغني اللبيب ٢/ ٤٣٤، وتقدم الشاهد برقم ١٥٠.

(٣) البيت من البسيط، وهو لرويشد بن كثير الطائي في سر صناعة الإعراب ١١، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٦٦، وشرح المفصل ٥/ ٩٥، ولسان العرب ٢/ ٥٧ (صوت)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ١٠٣، ٥/ ٢٣٧، والإنصاف ٧٧٣، والخصائص ٢/ ٤١٦، وتخليص الشواهد ١٤٨، وخزانة الأدب ٤/ ٢٢١.

وأورد ابن جنيّ هذا البيت في الخصائص في باب «الحمل على المعنى» قال: (أنّث على الاستغاثة. وحكى الأصمعيّ عن أبي عمرو أنه سمع رجلاً من أهل اليمن يقول: «فلانٌ لغوبٌ جاءته كتابي فاحتقرها، فقلت له: أتقول: جاءته كتابي!؟ فقال: نعم، أليس بصحيفة!؟ قلت: فما اللغوب؟ قال: الأحمق)[1].

وهذا البيت [٢/ ٢١٧] أول أبيات ثلاثة لرويشد بن كثير الطّائي وهي من الحماسة. قال التبريزي[2]: وهذه الأبيات شاذة في الشّعر القديم، لأن العادة قد جرت إذا استعملوا هذا الوزن أن يكون اللّين فيه كاملاً، وذلك أن يكون قبل الرّوي ألفٌ أو واوٌ قبلها ضَمّة أو ياء قبلها كسرة.

وقوله: الصوت قد جاء بالواو وما قبلها مفتوح.

والمُزجي: السائق، يقال: زجا الشيء يزجو، وأزجاه وأزجيته. إذا استحثثته والمطيّة من المطا، وهو الظهر. يقال: مطاه وامتطاه: إذا ركبه. وللحوق الهاء به صار اسمًا.

ويروى: «بلّغ بني أسد».

وقوله: «ما هذه الصوت» والجملة في موضع المفعول، وارتفع الصّوت على أنه عطف البيان. وأراد بالصوت: الجلبة أو الصيحة. وهذا الكلام تهكّم.

ويجوز أن يكون المراد بقوله: «ما هذه الصوت»: ما هذه القصة؟ التي تتأدّى إليّ عنكم. يقال: ذهب صوت هذا الأمر في النّاس أي انتشر، فكأنه على هذا يوهمهم أنه لم يصح عنده ما يقال، وأنهم إن لم يقيموا المعذرة والدّلالة على براءة السّاحة عاقبهم.

* * *

١٧٣٣ ـ (أبي من تراب خَلْقَهُ الله آدمُ)[3]

[ص ١٥٧ س ١٨]

استشهد به على أن تسكين لام خَلْقَهُ ضرورة أيضًا.

ولم أعثر على قائل هذا البيت ولا تتمّته.

* * *

١٧٣٤ ـ (ولكنَّ نَظْرَاتٍ بِعَيْنٍ مريضةٍ)[4]

[ص ١٥٧ س ١٨]

---

(١) انظر الخبر في الخصائص ١/ ٢٤٩، ٢/ ٤١٦ (٢) شرح ديوان الحماسة ١/ ١٦٤.

(٣) الشطر من الطويل، ولم يرد في المصادر النحوية الأخرى.

(٤) الشطر من الطويل.

استشهد به على أن تسكين ظاء «نَظْرات» من الضرورة، لأن نَظْرة مستكملاً لشروط إتباع العين للفاء وهي التي نظمها في الألفيّة:

والسّالِمَ العَيْنِ الثُّلاثِي اسمًا أَنِل ... إتباع عَيْنٍ فاءَه بما شُكِلْ
إنْ ساكنَ العين مؤنثًا بدا ... مُختتمًا بالتّاء أو مُجرّدا

فنظرة مماثلة لجفْنَة، فكما يقال جَفَنات بالإتباع يقال: نظَرات به أيضًا.

ولم أعثر على قائل هذا البيت ولا تتمته.

* * *

١٧٣٥ ـ (وأخو الغوانِ متى يشأ يَصْرِمْنَهُ) ... وَيَكُنَّ أعداءً بُعَيْدَ وِدادِ[١]

[ص ١٥٧ س ١٩]

استشهد به على أن حذف ياء «الغوان» ضرورة.

وهو من شواهد سيبويه. قال الأعلم[٢]: أراد: «الغواني»، فحذف الياء ضرورة وقد تقدمت علّته.

وصف النساء بالغدر وقلّة الوفاء والصّبر، فيقول: مَن كان مشغوفًا بهن ومواصلاً لهن إذا تعرّض لصرمِهِنّ سارعن إلى ذلك لتغير أخلاقهن وقلة وفائهن.

وأراد متى يشأ صَرْمَهُنّ يصرمنه، فحذف.

وقد قيل: المعنى: متى يشأ وصالهن يصرمنه. والأول أصحّ، لأنه قد أثبت المواصلة منهن والوداد بقوله: «بعيد وداد». ولو صحّ هذا التأويل، وقطعه على أنه متى يشأ الوصل صرم لما جاز أن يتواصل عاشقان أبدًا.

وواحدة الغواني: غانية، وهي التي غَنِيت بشبابها وحُسْنِها عن الزينة. ويقال: هي التي غنيت بزوجها عفّة وتحصّنًا. ويقال: هي التي غنيت في البيوت، أي أقامت بها ولم تنصرف صيانةً لها. اهـ.

---

(١) البيت من الكامل، وهو للأعشى في ديوانه ١٧٩، وشرح أبيات سيبويه ١/٥٩، والكتاب ١/٢٨، وبلا نسبة في الإنصاف ١/٣٨٧، وخزانة الأدب ١/٢٤٤، وسر صناعة الإعراب ٢/٥١٩، ٧٧٢، ولسان العرب ١٥/١٣٨ (غنا)، والمنصف ٢/٧٣.

(٢) شرح الأعلم ١/١٠.

قوله: «وتقدّمت عِلّتُهُ»، يريد عند قول الشاعر:

فإن يَكُ غثًّا أو سمينًا فإنّني سأَجْعل عَيْنيهِ لِنَفسه مقْنَعَا[(١)]

قال: أراد لنفسي، فحذف الياء ضرورةً في الوصل تشبيهًا بها في الوقف. وهذا البيت أعني الشّاهد للأعشى [٢/٢١٨].

* * *

١٧٣٦ - قد قَرَّبَتْ ساداتُها الرَّوائِسا (والبَكَراتِ الفُسَّجِ العطامِسَا)[(٢)]

[ص ١٥٧ س ١٩]

استشهد به على أن «عطامسا» ضرورة، لأن مفرده عيطموس فقياسه: عطاميس.

والبيت من شواهد سيبويه. قال الأعلم: الشاهد في جمع العيطموس من النّوق وهي الفتيّة الحسنة الخَلْقِ على: عطامس ضرورة.

و«الروائس»: السّريعة المتقدمة واحدتها رائسة. و«الفسج»: جمع فاسج وفاسجة وهي التي ضَربها الفَحْل قبل أن تستحق الضرّاب، أي: قرّبوا جميع أموالهم للرّحيل.

* * *

١٧٣٧ - وربّ هذا الحرم المحرَّمِ القاطنات البيت غير الريمِ

(والفًا مكَّةَ من وُرْق الحَمي)[(٣)]

[ص ١٥٧ س ٢٠]

---

(١) البيت من الطويل، وهو لمالك بن خريم في الأصمعيات ٦٧، وسمط اللآلي ٧٤٩، وشرح أبيات سيبويه ١/٢٤٣، والكتاب ١/٢٨، وبلا نسبة في الإنصاف ٢/٥١٧، وشرح شواهد الإيضاح ٢٨٤، والمعاني الكبير ٤٢٢، والمقتضب ١/٣٨، ٢٦٦.

(٢) الرجز لغيلان بن حريث الربعي في شرح شواهد الإيضاح ٥٩٨، والكتاب ٣/٤٤٥، وبلا نسبة في الخصائص ٢/٦٢، ولسان العرب ١/٥٦٩ (ضبطب)، ٢/٣٤٥ (فسج)، ٨/٤٠٢، (وعع)، ٩/١٩٠ (صرف)، ١٢/١٥٧ (حمم)، ٤٤٥ (غنم)، ١٣/٤٩٠ (دهده)، ١٥/٣٦ (عدا)، والمحتسب ١/٩٤، ٣٠٠، والمخصص ٤/٤٧، ٧/٦١، ١٣٨، والتاج (فسج).

(٣) الرجز للعجاج في ديوانه ١/٤٥٣، واللسان (حمم، قطن، منى)، وشرح ابن عقيل ٤٢٥، والكتاب ١/٢٦، ١١٠، وما ينصرف وما لا ينصرف ٥١، والمحتسب ١/٧٨، والمقاصد النحوية ٣/٥٥٤، ٤/٢٨٥، وتهذيب اللغة ١٥/٣٨١، والتاج (ألف)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/٢٩٤، والإنصاف ٢/٥١٩، والخصائص ٣/١٣٥، ورصف المباني ١٧٨، وسر صناعة الإعراب ١/٧٢١، وشرح التصريح ٢/١٨٩، وشرح الأشموني ٢/٣٤٣، ٤٧٦، وشرح المفصل ٦/٧٥، وتهذيب اللغة ٤/١٦، ومقاييس اللغة ١/١٣١، والمخصص ١٧/١٠٧، وكتاب العين ٨/٣٣٦.

استشهد به على أن: «الحمي» أصله الحَمَام. وقد اضطر الشّاعر إلى أن جعله الحَمِي.

وتقدّم بسط الكلام عليه في صحيفة ١٥٧ من الجزء الأول.

* * *

١٧٣٨ ـ (وهم مُتكَنِّفو البلدَ الحرَاما)[١]

[ص ١٥٧ س ٢١]

استشهد به على أن حذف النّون لغير الإضافة ضرورة. ولم أعثر على قائله ولا تتمته.

* * *

١٧٣٩ ـ (أبوهم أبي والأُمهاتُ امّهاتُنا)[٢]

[ص ١٥٧ س ٢٢]

استشهد به على أن وصل همزة القطع من الضّرورات أيضًا ولم أعثر على قائله ولا تتمته.

* * *

١٧٤٠ ـ وقبيلٌ مِن لُكَيْزٍ شاهِدٌ (رَهطُ ابن مَرْجومٍ ورهطُ ابنِ المُعَلْ)[٣]

[ص ١٥٨ س ٢٢]

استشهد به على أن تخفيف المشدّد من الضّرورات أيضًا. وفي هذه العبارة تقصير.

وفي كتاب سيبويه: ويقولون في فَخِذ: فَخْذ، يعني بكسر الخاء في الأول وتسكينها في الثاني. وفي عَضُد: عَضْدٌ، يعني بضمّ الضاد في الأوّل وتسكينُها في الثّاني، ولا يقولون في جَمَل: جَمْل، يعني لا يسكّنون ميمه ولا يخفّفون، لأن الفتح أخفُّ

(١) الشطر من الوافر، ولم يرد في المصادر النحوية الأخرى.

(٢) الشطر من الطويل، ولم يرد في المصادر النحوية الأخرى.

(٣) البيت من الرمل، وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه ١٩٩، والأشباه والنظائر ١/ ٢٧٢، والخصائص ٢/ ٢٩٣، وشرح شواهد الإيضاح ٣٢٠، وشرح شواهد الشافية ٢٠٧، والكتاب ٤/ ١٨٨، ولسان العرب ١٢/ ٢٢٩ (رجم)، والمقاصد النحوية ٤/ ٥٤٨، والممتع في التصريف ٢/ ٦٢٢، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ٤٦٦، ورصف المباني ٣٦، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٥٢٢، ٧٢٨، وشرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٢٨٥، ٣٠٣، ٣٠٨، والمحتسب ١/ ٣٤٢، والمقرب ٢/ ٢٩. وسيعاد برقم ١٧٩٣.

[عليهم][(١)] والألف، فمن ثَمّ لم تحذف الألف إلاّ أَنْ يُضطَرَّ شاعر فيشبّهها بالياء، لأنها أختها، وهي قد تذهب مع التّنوين. قال الشاعر حيث اضطُر، وهو لبيد.

وقـبـيـلٌ مـن لُـكَـيـزٍ...

يريد: «المُعَلّى».

قال الأعلم[(٢)]: الشاهد فيه حذف ألف المُعَلّى.

* * *

١٧٤١ ـ (لَوْ كانَ مِدْحَةُ حَيٍّ مُنْشِرًا أحدًا)[(٣)]

[ص ١٥٧ س ٢٣]

استشهد به على أن تذكير المؤنث من الضّرورات أيضًا، فمنشرًا خبر مدحة قبل دخول النّاسخ.

ولم أعثر على قائله ولا تتمته.

* * *

١٧٤٢ ـ (أَتَوْا نَارِي فقُلْت مَنُونَ أَنْتُم) فقالوا الجِنُّ قُلْتُ عِمُوا ظَلامَا[(٤)]

[ص ١٥٧ س ٢٤]

استشهد به على أن زيادة مَن في الحكاية من الضّرورات أيضًا وهذا هو المشار إليه بقول [٢/ ٢١٩] صاحب الألفيّة:

وإنْ تَصِلْ فَلَفْظُ مَنْ لا يَخْتلِف ونـادرٌ مـنـونَ فـي نَظْم عُـرِف

وفي التوضيح وشرحه: وهذه الأحرف كأحرف إطلاق لا تكون إلاّ في الوقف. فأما قوله وهو شمر بن الحارث الضبّي: «أتوا ناري» الخ والقياس: مَن أنتم فنادرٌ. وحَملهُ

---

(١) إضافة من الكتاب ٤/ ١٨٨.

(٢) شرح الأعلم ١/ ٢٩١.

(٣) عجز البيت: (أحيا أباكن يا ليلى الأماريحُ)، والبيت من البسيط، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ١٢٧، ولسان العرب ٥/ ٢٠٦ (نشر)، ٢/ ٥٨٩ (مدح)، ١٤/ ٨ (أبي).

(٤) البيت من الوافر، وهو لشمر بن الحارث في الحيوان٤/ ٤٨٢، ٦/ ١٩٧، وخزانة الأدب ٦/ ١٦٧، ١٦٨، ١٧٠، ولسان العرب ٣/ ١٤٩ (حسد)، ١٣/ ٤٢٠ (منن)، ونوادر أبي زيد ١٢٣، ولسمير الضبي في شرح أبيات سيبويه ٢/ ١٨٣، ولشمر أو لتأبط شرًا في شرح التصريح ٢/ ٢٨٣، وشرح المفصل ٤/ ١٦، ولأحدهما أو لجذع بن سنان في المقاصد النحوية ٤/ ٤٩٨، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/ ٤٦٢، وأوضح المسالك ٤/ ٢٨٢، وجواهر الأدب ١٠٧، والحيوان ١/ ٣٢٨، والخصائص ١/ ١٢٨، ورصف المباني ٤٣٧، وشرح الأشموني ٢/ ٦٤٢، وشرح ابن عقيل ٦١٨، وشرح شواهد الشافية ٢٩٥، والكتاب ٢/ ٤١١، ولسان العرب ٦/ ١٢ (أنس)، ١٤/ ٣٧٨ (سرا)، والمقتضب ٢/ ٣٩٧، والمقرب ١/ ٣٠٠، وسيعاد الشاهد برقم ١٨٠٧.

سيبويه على مَن قال: ضرب مَنٌ مَنًا[1]، قال[2]: إنما يجوز «منون» على هذا. فهو عنده معرب كأي مجموع بالواو والنون.

وقال الكسائي: ربما احتاج الشاعر فزاد هذه الرواية في الأصل.

قال ابن خروف: وتوجيه سيبويه أجود وهو أن يكون معربًا، وجمعه كأيّ.

وحكى الكوفيون: أن منهم مَن يقول: منو أنت، ومنان أنتما، ومنون أنتم، فيكون البيت على هذا.

ولا يقاس عليه خلافًا ليونس وحجّته: أنه سمع بعض العرب يقول: ضرب مَن منا، ومنومنا لمن قال: ضرب رجلٌ رجَلاً، حكاه عنه سيبويه. ووجهه أنه أزال الاستفهام عن صدريّته، وأعرب أحدهما فاعلاً والآخر مفعولاً في الأولين. وحكاهما في الوصل في الباقين. واستبعده سيبويه.

وفي هذا البيت شذوذان آخران: أحدهما: أنه حكى الضمير في أتوا، وهو معرفة. وليس وجه شذوذه أنه حكى مقدّرًا خلافًا للشارح.

والثاني: أنه حرّك النّون وحكمها السّكون.

وعِمُوا بكسر العين المهملة بمعنى أنعموا.

وظلامًا جوّز فيه ابن السيد كونه ظرفًا أي انعموا في ظلامكم، وكونه تمييزًا أي من جهة ظلامكم. انتهى.

والأولى أولى. ويؤيده: أنه يُنْشَدُ: «عِموا صباحًا»، وهو إنشاد صحيح وقع في قصيدة حائيّة منسوبة إلى جذع بن سنان الغسّاني.

ونص ابن الحاجب في الأمالي: على أنه لا يحسن أن يكون ظرفًا إذ ليس المراد أنهم نعموا في ظلام أو في صباح، وإنما المراد أنهم: نعم ظلامهم أو صباحهم. انتهى.

* * *

١٧٤٣ ـ (يا مَرْحَبَاهُ بحمارِ ناجِيَةْ) إذا أتى قَرَّبْتُهُ لِلسّانِيَهْ[3]

[ص ١٥٧ س ٢٤]

---

(١) في الأصل: «منومنا»، والتصويب من الكتاب ٢/ ٤١١.

(٢) في الكتاب: (وهذا بعيد لا تتكلم به العرب، ولا يستعمله منهم ناس كثير. وكان يونس إذا ذكرها يقول: لا يقبل هذا كلُّ أحد. فإنما يجوز: مَنون يا فتى على ذا).

(٣) الرجز بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٣٨٠، وخزانة الأدب ٢/ ٣٨٨، ١١/ ٤٦٠، والخصائص ٢/ ٣٥٨، ورصف المباني ٤٠٠، وشرح المفصل ٩/ ٤٦، ٤٧، ولسان العرب ١٤/ ٤٠٤ (سنا)، =

استشهد به على أن زيادة هاء السّكت في الوصل من الضّرورات أيضًا.

والبيت من شواهد الرّضيّ. قال البغداديّ[١]: على أن هاء السّكت الواقعة بعد الألف، يضمُّها بعضُ العرب ويفتحُها في حاله الوصل في الشِّعر قال ابن جنّي في باب الحُكم يقف بين الحُكْمَين من الخصائص[٢]: ومِنْ ذلك بيت الكتاب[٣]:

لــه زَجَــلٌ كــأنــه صَـوتُ حــادٍ إذا طـلـبَ الـوَسِـيـقـةَ أو زَمِـيـرُ

فحذف الواو من [قوله][٤] كأنه، [لا على حدّ الوقف و][٤] لا على حد الوَصْل، أمّا الوقف فيقضى بالسكون: كأنَّهْ، وأمّا الوصل فيقضى بالمَطْل، وتمكين واو كأنّهو، فقوله إذن: كأنَّه منزلة بين الوصل والوقف.

وكذلك أيضًا قوله:

يــا مــرحــبــاه بــحــمــارِ نــاجــيــه

الــــخ.

فثبات الهاء في «مرحباه» ليس على حدّ الوقف، ولا على حدّ الوصل، أمّا الوقف فيؤذِن بأنها ساكنة [يا مرحباهْ][٥]، وأمّا الوصل فيؤذن بحذفها أصْلاً [يا مرحبا بحمار ناجيه][٥]، فإثباتها[٦] في الوصل متحركةً منزلة بين المنزلتين. انتهى.

وقوله: «يا مرحباه» المنادى محذوف، «ومرحبا» مصدر منصوب بعامل محذوف أي صادف رُحْبًا وسَعة. حذف تنوينه لنيّة الوقف، ثم بعد أن وصل به هاء السّكت عنّ له الوصل فوَصَل.

قال: و«ناجية» بالجيم والنون: اسم شخص. و«السّانية»: الدّلو العظيمة وأداتها، والنّاقة التي يُسْنَى عليها، أي: يستقى عليها من البئر.

وأراد بتقريب الحمار للسّانية: أن يُستقى عليه من البئر بالدّلو العظيمة.

ولم أعثر على قائله.

* * *

= والممتع في التصريف ١/ ٤٠١، والمنصف ٣/ ١٤٢.

(١) خزانة الأدب ٢/ ٣٨٨.
(٢) الخصائص ٢/ ٣٥٨.
(٣) الشاهد في الكتاب ١/ ٣٠، وتقدم برقم ١٣٦.
(٤) إضافة من الخصائص وخزانة الأدب.
(٥) إضافة من الخصائص.
(٦) في الخصائص: «فثباتها».

١٧٤٤ ـ (فقلت أيا ربّاه أوّل سُؤلَتِي) بِنَفسِيَ لَيْلى ثُمَّ أَنتَ حَسيبُها[1]

[ص ١٥٧ س ٢٥]

[٢/ ٢٢٠] استشهد به على ما في البيت قبله ويجري فيه ما جرى فيه.

والبيت من أبيات لمجنون ليلى.

* * *

١٧٤٥ ـ (أُحِبُّ مِنْكَ مَوْضِعَ الوِشْحَنِّ ومَوْضِعَ الإزارِ والقَفَنِّ)[2]

[ص ١٥٧ س ٢٦]

استشهد به على أن زيادة النّون الشديدة في آخر الكلمة من الضّرورات أيضًا والأصل الوشاح والقفَا.

ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

١٧٤٦ ـ ومَلَكْتَ ما بَيْنَ العِراقِ ويَثْرِبِ (مُلكًا أجارَ لِمُسْلِم ومُعاهِدِ)[3]

[ص ١٥٧ س ٢٧]

استشهد به على أن زيادة اللاّم في مفعول تقدّم قبل فعله من الضّرورات أيضًا.

وهذا البيت استشهد به في المغني[4] على اللاّم الزائدة بين الفعل ومفعوله، ولم يقل: إن ذلك ضرورة ولا غيرها.

وفي التّوضيح وشرحه[5]؛ في معاني اللاّم: الخامس التوكيد، وهي الزائدة، وهي أنواع: منها المعترضة بين الفعل المتعدي ومفعوله نحو قوله: «وملكت ما بين العراق» الخ، أي أجار مُسْلِمًا وهي بالجيم.

وقال الدّمامينيّ: لا تتعين الزّيادة فيه لاحتمال أن يكون أجار بمعنى فعل الإجارة واللام صلة. اهـ.

---

(١) البيت من الطويل، وهو للمجنون في ديوانه ٥٦، وخزانة الأدب ١١/ ٤٥٨، والشعر والشعراء ٥٧٣، ولسان العرب ١٥/ ٤٨٠ (ها).

(٢) الرجز لدهلب بن قريع في اللسان (وشح، قتل)، والتنبيه والإيضاح ١/ ٢٧٩، ٢/ ٣٢٨، وبلا نسبة في اللسان (قفن)، والعين ٥/ ١٧٦، ٢٢٢، وتهذيب اللغة ٥/ ١٤٦، ٩/ ١٩١، والتاج (قفن).

(٣) تقدم الشاهد برقم ١١١٨.

(٤) انظر مغني اللبيب ١/ ٢١٥.

(٥) شرح التصريح ٢/ ١١.

والخطاب لعبد الواحد بن سليمان بن عبد الملك.

والبيت من أبيات لابن ميّادة يمدحه بها.

* * *

١٧٤٧ - (كما مَا امرؤٌ في مَعْشَرٍ غَيْرِ قَوْمِهِ ضعيفُ الكَلامِ شخصُهُ مُتضائِلُ)[1]

[ص ١٥٧ س ١٨]

استشهد به على أنَّ زيادةَ «ما» بعد «كما» من الضّرورات أيضًا. و«متضائل»: يصغر شَخْصُه لئلا يراه أحد.

ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

١٧٤٨ - (ومَا عَلَيْكِ أن تَقُولِي كُلّما سَبَّحْتِ أو هلّلْتِ يا للهمّ ما)[2]

[ص ١٥٧ س ٣٠]

استشهد به على أن زيادة «ما» بعد اللّهم من الضّرورات أيضًا.

والبيت من شواهد الرّضي، وبعده.

أرْدِدْ عَلَيْنا شَيْخنا مُسَلَّما

قال البغداديّ: على أن «ما» تزاد قليلاً بعد «يا اللهم».

وهذا الرجز أيضًا مما لا يعرف قائله. وزاد بعد هذا الكوفيّون:

مِنْ حَيْثُما وكيفَما وأينَمَا فإنّنا مِن خَيْره لن نُعْدَما

فقوله: «وما عليك» الخ، «ما» استفهاميّة، والمعنى على الأمر.

والتسبيح: تنزيه الله وتعظيمه وتقديسُه.

وصليت بمعنى: دعوت، والصّلاة الشرعيّة، وروي بدله: «هلّلت»، أي قلت: لا إله إلا الله، كما أن سبحت: قلت: سبحان الله.

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب ١١/٣٣٠، وهو لإبراهيم بن هرمة في ملحق ديوانه ٢٧٤، ولابن قيس الرقيات في ديوانه ١٧٦.

(٢) الرجز بلا نسبة في أسرار العربية ٢٣٣، والإنصاف ١/٣٤٢، وخزانة الأدب ٢/٢٩٦، ورصف المباني ٣٠٦، وكتاب اللامات ٩٠، ولسان العرب ١٣/٤٧٠ (أله)، وشرح الرضي ١/٣٨٤.

و«الشيخ» هنا: الأب أو الزوج. و«مسلّمًا»: اسم مفعول من السّلامة. وقوله: «من حيثما» أي: من حيثما يوجد الخ. وقوله: «فإننا من خيره»، الخير هنا: الرزق والنفع. و«لن نُعدما»: بالبناء للمفعول.

أمر بُنيّتَه أو زوجته بالدّعاء له إذا سافر وغاب في أوقات الدعوات؛ وفي مكان القبول.

* * *

١٧٤٩ ـ (مَا مَعَ أنّكَ يَوْمَ الورد ذُو جَزَرٍ ضَخْمُ الدّسيعَةِ بالسَّلْمينِ وكّارُ)[١]

[ص ١٥٧ س ٣١]

استشهد به على أنّ زيادة «ما» أولاً من الضّرورات. والجَزر في الأصل: المدّ، استعاده لكثرة عطائه. و«الدّسيعة»: العطيّة. قوله: «بالسّلمين»: هما تثنية سَلْم بالفتح؛ وهو في الأصل: الدلو، ويكنون به عن العطاء، يقال: انفح [٢/ ٢٢١] لي بسجل من عطيّتك. و«وكّار»: عدّاء على الشجعان.

ولم أعثر على قائل هذا البيت ولا يخفى ما في وزنه.

* * *

١٧٥٠ ـ (وكأنّه لَهَقُ السَّراة كأنّهُ ما حاجبَيْهِ مُعيَّنٌ بِسَوادِ)[٢]

[ص ١٥٨ س ١]

استشهد به على زيادة «ما» بين البدل والمبدل منه من الضّرورات أيضًا.

والبيت من شواهد سيبويه، قال الأعلم[٣]: الشاهد في بدل «الحاجبين» من الضّمير المتصل بكأنّ «وما» زائدة مؤكدة للكلام.

وردّ قوله: «معين بسواد» على الضّمير لا على الحاجبين، وهو في المعنى خبرٌ عنهما، لأن الخبر إنما يكون عن البدل لا عن المبدل منه، لأن المبدل منه ساقط في التقدير، فكأنه لغو.

---

(١) البيت من البسيط، وهو لعبدة بن الطبيب في ديوانه ٣٨، والحيوان ٥/ ٢٦٣، ٦/ ٦٨، ونوادر أبي زيد ٤٧، وبلا نسبة في الاشتقاق ٣٥، وأمالي ابن الشجري ١/ ٣٧٠، ١٢/ ٢٢٠، ٢٢٢.

(٢) البيت من الكامل، وهو للأعشى في الكتاب ١/ ١٦١، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٥/ ١٩٧، ١٩٨، وشرح المفصل ٣/ ٦٧، ولسان العرب ٣/ ٣٠٢ (عين).

(٣) شرح الأعلم ١/ ٨٠.

وصف ثَوْرًا وحشيًا شبه به بعيره في حِذْقه ونشاطه، فيقول: كأنه ثور لهق السّراة أي أبيض أعلى الظهر، وسراة الظّهر: أعلاه، أسفع الخدين كأنما عيّن بسواد، وكذلك بقر الوحش بيض كلّها إلا سفعة في خدودها ومغابنها وأكارعها. ويقال للأبيض: لَهِق ولَهَق. والبيت للأعشى.

* * *

١٧٥١ - لَوْ بأبانَيْنِ جاءَ يَخْطُبُها (ضُرِّجَ ما أَنْفُ خاطِبٍ بِدَمِ)[1]

[ص ١٥٨ س ٢]

استشهد به على أن زيادة «ما» بين الفعل ومرفوعه من الضّرورات.

قوله: «لو بأبانين» الخ قال المبرد في الكامل[2]: (أبان جبل، وهما أبانان، أبان الأسود، وأبان الأبيض). والأصل ضرج أنف خاطب.

قوله: «ضرج» أي لطخ، يعني ردّ عنها. وكانوا يسمّون الفحل الذي لا يرضى للفحالة: القدوع، لأنه يقدع، أي يضرب أنفه لينكف.

وهذا البيت من أبيات للمهلهل بن ربيعة؛ سببها أنه نزل في آخر حرب البسوس في جنب بن عمرو بن جَلْد بن مالك[3]، وهو مذحج، و«جنب»: حيٌّ من أحيائهم وضيعٌ، فخطبوا بنته ومُهِرَت أدما، فلم يقدر على الامتناع فزوجها فقال:

أنكَحها فقدُها الأراقمَ في ... جَنْبٍ وكان الحِبَاء من أَدَمِ
لو بأبانين جاء يَخْطُبها ... ضُرِّجَ ما أَنْفُ خاطبٍ بِدَمِ
هانَ على تَغْلِب الّذي لقيت ... أُخت بني المالكين مِن جُشَمِ
أصْبَحْتُ لا مَنفسًا أصبْتُ ولا ... أَبت كَريمًا حُرًّا من النَّدَمِ
ليسوا بأكفَائِنا الكِرام ولا ... يغنون من عيلة ومِن عدِمِ

* * *

(١) البيت من المنسرح، وهو للمهلهل في الأغاني ٥/٤٣، وشرح شواهد المغني ٢/٧٢٤، ٧٢٥، والشعر والشعراء ١/٣٠٥، ولسان العرب ١٣/٥ (ابن)، ومعجم البلدان ١/٦٤ (أبانان)، ومغني اللبيب ١/٣١٢، ولعصم بن النعمان في معجم الشعراء ٢٧٥، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ١٠٢٨، وسر صناعة الإعراب ٢/٤٦٢، وشرح المفصل ١/٤٦، ولسان العرب ٢/٣١٣ (ضرج)، والكامل ٩٩٣، ومعجم البلدان ١/٦٢ (أبانان).

(٢) الكامل ٩٩٣.

(٣) كذا في الأصل. وذكر محقق الكامل أن الصواب كما في جمهرة أنساب العرب ٤١٣: (جنب بن يزيد بن حرب بن علة بن جلد).

١٧٥٢ ـ فـلا والله لا يُـلـفـى لـمـا بـي (ولا لِـلِـمـا بِـهِـمْ أبـدًا دواءُ)[1]

[ص ١٥٨ س ٣]

استشهد به على أن زيادة الجار على جارّ مثله من الضّرورات. وتقدم بسط الكلام عليه في صحيفة ١٦١.

* * *

١٧٥٣ ـ (فأصْبَحْنَ لا يَسْأَلْنَهُ عَنْ بما به) أَصَعَّدَ في عُلْوِ الهوَى أَمْ تَصَوَّبا[2]

[ص ١٥٨ س ٣]

استشهد به على ما في البيت قبله. وتقدم بسط الكلام عليه في صحيفة ١٤.

* * *

١٧٥٤ ـ (ومـا إن لا تُـحـاك لـهـم ثِـيَـابُ)[3]

[ص ١٥٨ س ٤]

[٢/ ٢٢٢] استشهد به على أن زيادة النّافي من الضّرورات أيضًا. والمراد بالنافي الزائد لفظة «لا»: وليس المراد إنْ، وإن كانت حَرْف نفي كما قالوا في قول الشاعر:

بـنـي غُـدانَـةَ مـا إن أنـتُـم ذهـبًـا ولا صريفًا ولكن أنتُم الخَزَفُ[4]

إن إنْ على رواية النصب مؤكدة لـ«ما»، لا زائدة.

ولم أعثر على قائل هذا البيت ولا تتمته.

* * *

١٧٥٥ ـ (إلا الأواريّ لأيًـا مـا أُبـيِّـنُـهـا) والنّؤي كالحَوْضِ بالمظْلُومةِ الجلَدِ[5]

[ص ١٥٨ س ٤]

---

(١) تقدم الشاهد برقم ١٥٧٤، ١٣٦٤.

(٢) تقدم الشاهد برقم ١٠٥٥، ١٠٩٤، ١٣٦٣.

(٣) صدر البيت: (طعامهم لئن أكلوا مُعَدٌّ)، والبيت من الوافر، وهو لأمية (؟) في الخصائص ٢/ ٢٨٢، وليس في ديوان أمية بن أبي الصلت، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٤٣٠، وتذكرة النحاة ٦٦٧، وخزانة الأدب ١١/ ١٤١، والخصائص ٣/ ١٠٨، وتقدم عرضًا مع الشاهد ١٦١٩.

(٤) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ٣٤٠، وأوضح المسالك ١/ ٢٧٤. وتخليص الشواهد ٢٧٧، والجنى الداني ٣٢٨، وجواهر الأدب ٢٠٧، ٢٠٨، وخزانة الأدب ٤/ ١١٩، وشرح الأشموني ١/ ١٢١، وشرح التصريح ١/ ١٩٧، وشرح شذور الذهب ٢٥٢، وشرح شواهد المغني ١/ ٨٤، وشرح عمدة الحافظ ٢١٤، وشرح قطر الندى ١٤٣، ولسان العرب ٩/ ١٩٠ (صرف)، ومغني اللبيب ١/ ٢٥، والمقاصد النحوية ٢/ ٩١، وتقدم برقم ٤٢١.

(٥) البيت من البسيط، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ١٥، والأزهية ٨٠، وإصلاح المنطق ٤٧، =

استشهد به على ما تقدّم في البيت قبله، فإن لفظة «ما» من قوله: «ما أبينها» زائدة وتقدّم بسط الكلام على هذا البيت في صحيفة ١٩١ من الجزء الأول.

* * *

١٧٥٦ - (إلى الحَوْل ثم اسمُ السّلام عَليكُما) ومَن يَبْكِ حَوْلاً كامِلاً فَقَد اعْتَذَرْ[1]

[ص ١٥٨ س ٥]

استشهد به على زيادة لفظ «اسم» من الضّرورات.

وتقدّم بسط الكلام عليه في صحيفة ٥٨.

* * *

١٧٥٧ - فيه الرّماحُ وفيه كُلُّ سابِغَةٍ جَدْلاء (مُحْكَمَةٌ مِن نَسجِ سَلاّمِ)[2]

[ص ١٥٨ س ٨]

استشهد به على أن إبدال اسم بمناسبهِ في الاستفهام ممنوع ولا يجوز في الشّعر ولا في غيره كالمثال في البيت، فإنّ «سلام» يناسب «سليمان».

وتقدّم بسط الكلام على هذا البيت في صحيفة ٢٠٨.

* * *

١٧٥٨ - (والشَّيخُ عثمانُ أبو عفّانا)[3]

[ص ١٥٨ س ٩]

استشهد به على أن إبدال اسم من اسم غير مناسب له لا يجوز في ضرورة ولا غيرها، وهو عكس ما قبله.

ولم أعثر على قائل هذا البيت ولا تتمته.

* * *

= والأغاني ٢٧/١١، والإنصاف ٢٦٩/١، والخزانة ١٢٢/٤، ٣٦/١١، وشرح أبيات سيبويه ٥٤/٢، والكتاب ٣٢١/٢، والمقاصد النحوية ٣١٥/٤، ٥٧٨، والمقتضب ٤١٤/٤، واللسان (جلد، ظلم، بين)، وبلا نسبة في شرح المفصل ١٢٩/٨، وتقدم برقم ٨٨١.

(١) تقدم الشاهد برقم ١٢٢٤. (٢) تقدم الشاهد برقم ١٦٩٩.

(٣) صدر البيت: (من نسج داود أبي سلام)، والبيت من السريع، وهو بلا نسبة في العقد الفريد ١٨٥/٤. ولم يرد في المصادر النحوية الأخرى.

١٧٥٩ ـ (علـيّ نـحـت الـقَـوافـي ومـا عَـلـيّ إذَا لَـمْ)(١)

[ص ١٥٨ س ١١]

استشهد به على أنَّ ما في البيت قبيح عند النحاة، وهو عند أهل البديع حسن.

وقد أشار الباخرزيّ إلى قول البُحتري:

عليّ نَحْتُ القوافي من مَعادِنها ... وما علـيّ إذا لـم تَـفْـهَـمِ الـبَـقَـرُ

* * *

(١) البيت من المجتث، ولم يرد في المصادر النحوية الأخرى.

[الباب الخامس] [شواهدُ الأبنِيَة]
[المبنيّ للمفعول]

١٧٦٠ ـ (لَيتَ وهل يَنفع شيئًا لَيتُ لَيت شبابًا بُوع فاشتَرَيتُ)[(١)]

[ص ١٦٥ س ٦]

استشهد به على جواز ضمّ أول المبني للمجهول الذي أصله الكسر.

وبين في الهمع تعليلَه. وظاهره: أن هذه اللغة تساوي لغة الكسر وليس كذلك. وقد أشار صاحب الألفيّة إلى قلة الضم بقوله:

واكْسِر أَوَ اشمِمْ فا ثُلاثِيٍّ أُعِلّ عَيْنًا وَضَمٌّ جا كَبُوع فاحْتُمِلْ

قال الأشموني: (تنبيه): أشار بقوله: فاحتمل إلى ضعف هذه اللّغة بالنسبة إلى اللّغتين الأوليين، وتعزى لبني فقعس وبني دبير.

قال الصبّان: قوله: «ليت الخ» [ليت][(٢)] الثانية مراد [بها][(٢)] لفظها فاعل «ينفع» وليت الثالثة[(٣)] تأكيد للأولى التي لها الاسم والخبر، و«شيئًا» مفعول مطلق لا مفعول به وفاقًا للموضّح، وخلافًا للعينيّ. والبيت لرؤبة بن العَجّاج [٢/ ٢٢٣].

* * *

---

(١) الرجز لرؤبة بن العجاج في ملحق ديوانه ١٧١، وشرح التصريح ١/ ٢٩٥، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨١٩، والمقاصد النحوية ٢/ ٥٢٤، وبلا نسبة في أسرار العربية ٩٢، وأوضح المسالك ٢/ ١٥٥، وتخليص الشواهد ٤٩٥، وشرح الأشموني ١/ ١٨١، وشرح ابن عقيل ٢٥٦، ومغني اللبيب ٢/ ٦٣٢، وتقدم برقم ٩٦١.

(٢) إضافة من حاشية الصبان ٢/ ٦٣.

(٣) في الأصل: «الثانية»، والتصويب من حاشية الصبان.

١٧٦١ ـ (حُوكَتْ على نَوْلَيـنِ إذ تُحاكُ) تَخْتَبِطُ الشَّوْكَ ولا تُشاكُ[(١)]

[ص ١٦٥ س ٦]

استشهد به على ما في البيت قبله ويجري فيه ما جرى فيه.

والضّمير في: «حوكت» يرجع إلى كساء، إمّا أن تكون تقدّم ذكرها أو عُلِمَت ذِهْنًا.

قال العيني[(٢)]: قوله: على نَوْلَيْن: تثنية نَوْل بفتح النون، وسكون الواو، وهو الخشب الذي يَلُفّ عليه الحائك الثوب، ويقال له: المنوال ويجمع الأول على: أنوال، والثاني على: مناول. ويُروى على نِيرَيْن بكسر النون، وسكون الياء آخر الحروف، وفي آخره راء، وهو تثنية نِير. والنِّير: علم الثوب ولحمته أيضًا فإذا نسج على نِيرَيْن كان أصفق وأبقى.

تقول: نرت الثوب أنيره نَيْرًا، وكذلك أنرت الثّوب، وهنرته، مثل أرقت وهرقت، وتختبط الشّوك ولا تشاك أي لا تتأثر بضربه.

ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

١٧٦٢ ـ (نُوط إلى صُلْبٍ شَديدِ الخَلِّ)[(٣)]

[ص ١٦٥ س ٦]

استشهد به على ما في البيتين قبله. والأصل نيط أي علّق. والصّلب: الظهر.

ولم أعثر على قائله ولا تَتِمّته.

* * *

---

(١) الرجز بلا نسبة في أوضح المسالك ٢/١٥٦، وتخليص الشواهد ٤٩٥، وشرح الأشموني ١/١٨١، وشرح التصريح ١/٢٩٥، وشرح ابن عقيل ٢٥٥، والمقاصد النحوية ٢/٥٢٦، والمنصف ١/٢٥٠.

(٢) ثمة خلاف بين ما نقله صاحب الدرر وبين ما ورد في المقاصد النحوية، إلا أنه خلاف لا يخل بالمضمون.

(٣) في الأصل: «الحمل» مكان «الخل»، والرجز في المنصف ١/٢٥٠، والمحتسب ٢/١٧٨، ويروى الرجز:

(ثم إلى هادٍ شديد الخلِّ وعُنُق في الجذع مُتَمَهِلِّ)

وهذا الرجز لجندل بن المثنى الطهوي في التاج (خلل)، وجمهرة اللغة ١٠٧، ولمنظور في العين ٤/١٤٠، وبلا نسبة في اللسان (خلل، مهل).

التعجب وأفعل التفضيل

١٧٦٣ ـ (فَلَهُوَ أَخوفُ عِندي إذ أُكَلِّمُهُ) وقِيلَ إنَّكَ مَنسُوبٌ ومَسؤُولُ[1]

[ص ١٦٦ س ١٣]

استشهد به على جواز بناء أفعل التفضيل من المبنيّ للمجهول إذا أمن اللبس، «فأخوف» مبنيّ من خِيفَ، والضمير في «فَلَهُوَ» لرسول الله ﷺ المتقدّم ذكره قبل البيت.

ورواية ابن هشام:

لذاك أهيب عندي أن أكلمه

الخ. قال: اللاّم للابتداء، ويحتمل أن يكون قبلها قسَمٌ مُقَدّر، لأن المقام يقتضيه والإشارة إلى الرسول ﷺ.

ويروى: أرهب، وكلاهما اسم تفضيل مبنيّ من فعل المفعول كقولهم: «أشغل من ذات النِّحْيَيْن»[2]، و«أزهى من ديك»[3].

وفصل بين أفعل ومن بظَرْف مكان، وظرف زمان، وحال. وعاملهن أفعل.

ويحتمل أن عامل الحال يكلّمني أو أكلمه على اختلاف الرّوايتين. والحال محكيّة على كلّ تقدير، لأن القول متقدّم.

---

(١) البيت من البسيط، وهو لكعب بن زهير في ديوانه ٦٦، والمقرب ١/ ٧١، وبلا نسبة في رصف المباني ٢٣١.

(٢) انظر المثل في الدرة الفاخرة ١/ ٢٣٦، ٢٦٠، ٢/ ٤٠٥، والفاخر ٨٦، وجمهرة الأمثال ١/ ٥٦٤، والمستقصى ١/ ١٩٦، ومجمع الأمثال ١/ ٣٧٦، وفصل المقال ٥٠٣، وأمثال ابن سلام ٣٧٤.

(٣) انظر المثل في الدرة الفاخرة ١/ ٢١٣، ومجمع الأمثال ١/ ٣٢٧، والمستقصى ١/ ١٥١.

و«منسوب»: مؤول عن نسبتك، أي لمّا مَثَلْتُ بين يديه، وكنت قد قيل لي قبل ذلك: إنه باحث عنك، ومسائلك عما نقل عنك حصل لي من الرّهب ما حصل. وفيه تضمين، إذ لا يتم المعنى إلا بالبيت الذي بعده.

وقال التّبريزيّ: «إذ أكلّمه» جملة في موضع الحال، وكذا الواو في: «وقيل إنك منسوب» واو الحال. والتقدير: لذاك أهيب عندي متكلّمًا ومسؤولاً ومنسوبًا. اهـ.

ونسخه عبد اللطيف بحروفه في كتابه، وهو معترض من ثلاثة أوجه:

أحدها: أنَّ «إذْ أكَلّمه» ليس بجملة، بل «إذ» مفرد مضاف إلى جملة.

والثاني: أنه ليس في الكلمة شيء منتصب على الحال بل «إذ» ظرفٌ، و«أكلمه» مضاف إليه، ولا تكون «إذ» حالاً، أعني متعلّقة بكون منصوب هو حال، لأن الزّمان لا يكون حالاً من الجثّة.

والثالث: أنَّ الجملة المقرونة بالواو ليس تقديرها منسوبًا ومسؤولاً بل مقولاً لي إنك منسوب ومسؤول.

والبيت من قصيدة كعب بن زهير التي مدح بها رسول الله ﷺ وتعرف بالبردة وبعده:

من خدر من ليوث الأسد مَسْكنه مـن بـطـن عـثـر غـيـلٌ دونـه غِـيـلُ

[٢/ ٢٢٤].

* * *

١٧٦٤ ـ (بِلالُ خَيرُ النَّاسِ وابنُ الأخيَرِ)[١]

[ص ١٦٦ س ٢٩]

استشهد به على ندور إثبات همزة «أخير» في التفضيل والتعجّب. و«أخير» في البيت مثال للتفضيل، وهما من وادٍ واحد فكلّما جاز في أحدهما في الآخر اطّرادًا أو شذوذًا[٢].

وفي التصريح: وأما خير وشر في التفضيل فأصلهما أخير وأشر، وحذفت الهمزة بدليل ثبوتها في قراءة أبي قلابة: ﴿سَيَعْلمون غَدًا مَن الكذّاب الأشَرّ﴾[٣].

---

(١) الرجز لرؤبة في الدر المصون ١٠/ ١٤٠، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في شرح التصريح ٢/ ١٠١، وشرح عمدة الحافظ ٧٧٠، وعمدة الحفاظ (شرر)، وشرح الأشموني (٣/ ٤٣).

(٢) انظر المسائل العضديات ٢٦٤ ـ ٢٦٧، (المسألة ١٠٩ «تعليل حذف الهمزة من خير وشر في التفضيل والتعجب»).

(٣) ٢٦/ القمر: ٥٤، وهي قراءة أبي قلابة وقتادة وأبي حيوة. انظر المحتسب ٢/ ٢٩٩، والبحر=

بفتح الشين وتشديد الّراء، وقول الشاعر:

بـلالُ خَـيْـر الـنّـاس وابـن الأَخْـيَـرِ

واختلف في سبب حذف الهمزة منهما، فقيل: لكثرة الاستعمال.

وقال الأخفش: لأنهما لمّا لم يُشتقّا من فعل خُولِف لفظهما، فعلى هذا فيهما شذوذان: حذف الهمزة، وكونهما: لا فعل لهما.

قوله: «بلال» هو غير مصروف للضرورة.

ولم أعثر على قائل هذا البيت ولا تتمته.

* * *

١٧٦٥ ـ وَزَادَنِي كَلَفًا بالحُبّ أن مُنِعَتْ (وحَبُّ شَيْءٍ إلى الإنسان ما مُنِعا)[١]

[ص ١٦٦ س ٣٠]

استشهد به على أنّ حذف الهمزة من أفعل التّفضيل نادرٌ إذا كان غير خير وشر.

وقال صاحب التّصريح: إنه ضرورة.

وعبارة الأشموني: وقد يعامل معاملتها في ذلك «حَبّ» كقول الشاعر:

وحـبّ شـيء إلـى الإنـسـان مـا مـنـعـا

قال الصبّان[٢]: قوله في ذلك: أي في حذف الهمزة لا في كثرة الاستعمال كما يؤخذ تعبيره بقد.

ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

١٧٦٦ ـ (ما أَقْدَرَ اللَّهَ أن يُدْنِي على شَحَطٍ مَنْ دارُه الحَزْنُ مِمَّنْ دارُهُ صُولُ)[٣]

[ص ١٦٧ س ٤]

= المحيط ٨/ ١٨٠، والكشاف ٤/ ٣٩.

(١) البيت من البسيط، وهو للأحوص في ديوانه ١٥٣، والأغاني ٤/ ٣٠١، وتذكرة النحاة ٤٨ و٦٠٤، والحماسة الشجرية ١/ ٥٢١، وشرح عمدة الحافظ ٧٧٠، والعقد الفريد ٣/ ٣٠٦، وهو لمجنون ليلى في ديوانه ١٥٨، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٣٨٣، وعيون الأخبار ٢/ ٥، ولسان العرب ١/ ٢٩٢ (حبب)، ونوادر أبي زيد ٢٧.

(٢) حاشية الصبان ٣/ ٤٣.

(٣) البيت من البسيط، وهو لحندج بن حندج المرّي في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٨٣١، ومعجم البلدان ٣/ ٤٣٥ (صول)، والمقاصد النحوية ١/ ٢٣٨، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر=

استشهد به على شذوذ: «ما أَقْدَرَ الله» قال لعدم قبول صفات الله الكثرة.

ورجّح في الهمع جواز التعجّب من صفات الله. وساق على ذلك أدلة فارجع إليها.

وفي شرح التّسهيل لأبي حيان: وأمّا صفات الله تعالى فلا يجوز التعجّب منها لا يقال: ما أعلم الله، لأن علمه تعالى لا يَقْبل الزّيادة.

وقالت العرب: ما أَعْظَمَ الله وأَجَلَّهُ. وقال الشاعر: «ما أَقْدرَ الله» الخ.

وتأول النحويون قول العرب على وجوه.

وفي البيت شاهد آخر: وهو تقدير النّصب في «يُدْني» لأجل الضّرورة.

والبيت من شواهد العينيّ. قال: الاستشهاد فيه في قوله: «أن يُدْنِي» حيث أثبت الشاعر الياء فيه ساكنة مع تقدير النّصب وهو قليل.

واستشهد به الدمامينيّ على ذلك أيضًا. قال: «الشَّحَط» بشين معجمة على زنة الفرَس: البعد. و«الحَزْن» بفتح الحاء المهملة وسكون الزاي ونون: بلاد العرب. و«صول» بضم الصاد المهملة: موضع.

والبيت من قصيدة لحندج بن حندج المريّ.

* * *

= ٧/ ١٦٤، والإنصاف ١/ ١٢٨، وشرح الأشموني ١/ ٤٥ (١/ ١٠١).

التأنيث

١٧٦٧ - (ثلاثةُ أنفُسٍ وثلاثُ ذَودٍ) لَقَدْ جارَ الزَّمانُ على عِيالِي[(١)]

[ص ١٧٠ س ٢٦]

استشهد به على أن المؤنث قد يذكّر كالمثال في البيت، فإن النفس مؤنثة فحقّ عددها التّجريد من التاء. وتقدّم بسط الكلام على هذا البيت في صحيفة ٢٠٩.

* * *

١٧٦٨ - (فلا مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَها) ولا أَرْضَ أَبْقَلَ إبْقالَها[(٢)]

[ص ١٧١ س ٢]

استشهد به على أن مجازيّ التأنيث تلزم التاء في الفعل المسند إلى ضميره، وأن تجريده منها ضرورة كالمثال في البيت.

وفي المغني في الكتاب السادس: الثاني عشر: قولهم: المؤنّث المجازي يجوز معه التذكير [٢/ ٢٢٥] والتأنيث وهذا يتداوله الفقهاءُ في محاوراتهم، والصّواب تقييده بالمسند

---

(١) تقدم الشاهد برقم ٩٧٩، ١٦٨٥.

(٢) البيت من المتقارب، وهو لعامر بن جوين في تخليص الشواهد ٣٨٤، وخزانة الأدب ١/ ٤٥، ٤٩، ٥٠، وشرح التصريح ١/ ٢٧٨، وشرح شواهد الإيضاح ٣٣٩، ٤٦٠، وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٤٣، والكتاب ٢/ ٤٦، ولسان العرب ٧/ ١١١ (أرض)، ١١/ ٦٠ (بقل)، والمقاصد النحوية ٢/ ٤٦٤، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/ ٣٥٢، وأوضح المسالك ٢/ ١٠٨، وجواهر الأدب ١١٣، والخصائص ٢/ ٤١١، وشرح الأشموني ١/ ١٧٤، والرد على النحاة ٩١، ورصف المباني ١٦٦، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٥٥٧، وشرح ابن عقيل ٢٤٤، وشرح المفصل ٥/ ٩٤، ولسان العرب ١/ ٣٥٧ (خضب)، والمحتسب ٢/ ١١٢، ومغني اللبيب ٢/ ٦٥٦، والمقرب ١/ ٣٠٣.

إلى المؤنث المجازيّ. ويكون المُسند فعلاً أو شِبْهَهُ. ويكون المؤنّث ظاهرًا، وذلك يجوز، نحو: طلع الشمس، وتطلع الشمس، وأطالعُ الشمس. ولا يجوز: هذا الشمس، ولا: الشّمس هذا، أو هو. ولا يجوز في غير ضرورة: الشمس طلع، خلافًا لابن كيسان. واحتجّ بقوله:

ولا أَرض أبــقــل إبْــقــالَــهــا

قال وليس بضرورة لتمكّنه من أن يقول: أبقلت إبقالها بالنّقل.

وردّ بأنا لا نسلم أنَّ هذا الشّاعر: ممَّن لغته تخفيف الهمزة بنقل أو غيره.

قال السيوطي: مزنة مبتدأ واسم لا على إلغائها أو إعمالها عمل ليس، وهي واحدة المُزْن، وهو السّحاب الأبيض، ويقال للمطر: حب المُزن.

قال المصنّف: وهم ابن يسعون، فقال: إنه المطر نفسه. ويردّه قوله تعالى: ﴿أأنتم أَنْزَلتمُوه من المزنِ﴾[1]، والودق: بالدال المهملة: المطر، ودَقت تَدِقُ: قطرت. والجملة خبر المبتدأ، أو نعت لمزنة، والخبر محذوف؛ أي موجودة. وودقها وإبقالها مصدران تشبيهيّان. وأرض اسم «لا» التبرئة. وأبقل خبرها فمحله الرفع، أو نعت لاسمها فمحلّه النّصب والرّفع. يقال للمكان أول ما ينبت فيه البقل: أبقل، وقد يقال: بَقَلَ بَقْلاً وبقولاً، ولوجه الغلام أول ما ينبت فيه الشعر: بَقَلَ لا غير.

وأنكر جماعة منهم الأصمعيّ: بقل في المكان، وادَّعَوْا أنّ باقلاً من الشواذ كأعشب فهو عاشب. واستشهد بقوله: «أبقل» على حذف التاء من الفعل المسند إلى ضمير المؤنث المجازيّ ضرورة.

قال المصنف: وكأنه لما اضطرّ حمل الأرض على الموضع.

وزعم ابن كَيْسان: أنَّ ذلك جائز في النثر، وأن البيت ليس بضرورة لتمكنه من أن يقول: أبقلت إبقالها، بنقل كسر الهمزة إلى التاء فتحذف الهمزة.

وأجاب السّيرافِيّ بأنه يجوز أن يكون هذا الشاعر ليس ممن لغته تخفيف الهمزة.

وذكر ابن يسعون: أنَّ بعضهم رواه بالتاء وبالنقل المذكور.

قال المصنّف: فإن صَحّت الرّواية وصحّ أنَّ القائلَ لذلك هو الّذي قال: «ولا أرض أبقل» بالتذكير صحّ لابن كيسان مُدَّعاه، وإلا فقد كانت العرب ينشد بعضهم قولَ بعض،

---

(١) ٦٩/ الواقعة: ٥٦.

وكلٌّ يتكلّم على مقتضى لغته التي فُطِر عليها، ومن هنا تكثر الروايات في بعض الأبيات.
والبيت لجوين الطّائيّ.

* * *

١٧٦٩ ـ (تمنّى ابنتَايَ أَنْ يَعِيش أبوهما) وهل أنا إلا مِن رَبِيعة أو مُضَرْ[١]

[ص ١٧١ س ٢]

استشهد به على شذوذ حذف التّاء من تمنّى، لأنه فاعله حقيقيّ التأنيث وهو «ابنتاي»، وهذا هو معنى قول الألفيّة:

وإنّما تَلْزمُ فِعْلَ مُضْمَر مُتَّصِلٍ أو مُفْهِمٍ ذَاتَ حِرِ

وفي شرح شواهد الرضيّ: وقوله: تمنّى ابنتاي هو مضارع، وأصله: تَتَمنّى بتاءين. وزعم بعضهم أنه فعل ماضٍ ولو كان كما زعم لقال: تمنّت ولا موجب لحمله على الضّرورة. وقوله: وهل أنا إلاّ من ربيعة الخ، أي جميع آبائي من ربيعة ومضر قد ماتوا ولم يسلم أحدٌ منهم من الموت فكذلك أنا، لا بدّ لي من الموت. انتهى الغرض منه. فعلمت أن البيت لا شاهد فيه على تجريد الفعل المُسْند للمؤنث الحقيقيّ التأنيث.

وهو من أبيات للبيد بن ربيعة وتقدمت قصّتها[٢] في صحيفة ٥٨.

* * *

١٧٧٠ ـ (إنَّ امرَءًا غَرّهُ مِنْكُنَّ واحدةٌ) بَعْدِي وبَعْدَك في الدُّنيا لمَغْرُورُ[٣]

[ص ١٧١ س ٦]

استشهد به على جواز ترك التّاء في الفعل المسند إلى ظاهر حقيقي التأنيث إذا كان مفصولاً بغير [٢/٢٢٦] إلاّ.

والبيت من شواهد العينيّ. قال: الاستشهاد فيه في قوله: غَرَّهُ حيث ذكّر الفعل المسند إلى المؤنث وهو قوله واحدة. والتقدير: امرأة واحدة. هكذا قدّره سيبويه والجمهور.

---

(١) البيت من الطويل، وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه ٢١٣، والأزهية ١١٧، والأغاني ١٥/٣٠٥، والخزانة ٤/٣٤٠، ١١/٦٨، ٦٩، وشرح شواهد المغني ٢/٩٠٢، وبلا نسبة في جواهر الأدب ٢١٢، وشرح شذور الذهب ٢٢١، واللسان والتاج (أوا)، وشرح الرضي ٤/٣٩٧.

(٢) انظر التعليق على الشاهد ١٢٢٤.

(٣) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الإنصاف ١/١٧٤، وتخليص الشواهد ٤٨١، والخصائص ٢/٤١٤، وشرح الأشموني ١/١٧٣، وشرح شذور الذهب ٢٢٤، وشرح المفصل ٥/٩٣، ولسان العرب ٥/١١ (غرر)، واللمع ١١٦، والمقاصد النحوية ٢/٤٧٦.

والمرأة مؤنّث حقيقي، وتركت التاء من الفعل للفصل بالمفعول وهو «الهاء»، وبالجارّ والمجرور وهو «منكن».

وقال المبرد: التقدير: خصلة واحدة. فلا دليل حينئذ في البيت، لأن التأنيث مجازيّ. والتقدير الأول أظهر، لأنه إلى الذهن أسبق. ويؤيد صحته حكاية سيبويه[١]: حضر القاضي اليوم امرأةٌ.

ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

١٧٧١ ـ (مـا بَـرِئَـتْ مِـن رِيـبَـةٍ وذمّ   فـي حَـرْبِـنـا إلاّ بَـنـات الـعَـمّ)[٢]

[ص ١٧١ س ١٣]

استشهد به على إثبات التّاء في الفعل المسند إلى فاعل ظاهر حقيقيّ التأنيث مفصول بإلاّ ضرورة.

قال في التصّريح: لأن ما بعد «إلاّ» ليس هو الفاعل في الحقيقة وإنما هو بدل من فاعل مقدّر قَبْلَ إلاّ، وذلك المقدّر هو المستثنى منه، وهو مذكّر، ولذلك ذكّر الفعل، والتقدير: ما قام أحد إلاّ هندٌ. قال: فـ«بنات العمّ» فاعل «برئت» وأنّثه مع وجود الفصل بـ«إلا».

قال العيني: وإذا كان الفاصل بين الفعل والفاعل غير إلاّ يجوز فيه الوجهان والتأنيث أكثر، وإذا كان إلاّ فالتّذكير أكثر إلاّ في الشعر، فإن التأنيث خاص به نَصّ عليه الأخفش.

وقد جاء في النّثر أيضًا على قراءة مَن قرأ ﴿إن كانت إلاّ صيحةٌ﴾[٣] بالرّفع.

ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

١٧٧٢ ـ (لـعـلّـهـمـا أن تَـبْـغِـيـا لـك حـاجـةً)   وأن تَرْحبَا صَدْرًا بما كنت أَحْصَرُ[٤]

[ص ١٧١ س ٢١]

---

(١) لم يرد الشاهد في كتاب سيبويه.

(٢) الرجز بلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ١٧٤، وشرح التصريح ١/ ٢٧٩، وشرح شذور الذهب ٢٢٦، والمقاصد النحوية ٢/ ٤٧١.

(٣) ٢٩/ يٓس: ٣٦. وهي قراءة أبي جعفر وشيبة ومعاذ بن الحارث والأعرج، انظر الإتحاف ٣٦٤، والبحر المحيط ٧/ ٣٣٢، والمحتسب ٣/ ٢٠٦.

(٤) البيت من الطويل، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ٩٩، وتقدم برقم ٥٠٥.

استشهد به على جواز دخول التّاء على أول المضارع المخبر به عن ضمير غيبة المؤنّث.

وفي الدّمامينيّ عند قول التّسهيل في تعريف المضارع: وللغائبتين تثنية غائبة فشمل الظاهر، نحو: تقوم الهندان. ومثّل له بعض الشّارحين بـ«الهندان تَقُومان» وهو سَهْوٌ، فإن الفعل إنما أسند فيه لمضمر لا لظاهرٍ، وشمل المضمر نحو: «الهندان تقومان»، والحقيقة كما تقدّم والمجازيّ نحو: «تدمع العينان»، و«العينان تدمعان»، لكن لو كانت للغائبتين بلفظ ضمير الغيبة فهل تقول: «هما تفعلان» بتاء فوقيّة، يعني امرأتين، حملاً للمضمر على المظهر ورعيًا للمعنى، ونظرًا إلى أن الضمائر تردّ الأشياء إلى أصولها؟ وهو قول ابن أبي العافية تلميذ الأعلم. أو تقول: «هما يفعلان» بياء تحتيّة رعيًا لِلّفظ، فإن هذا اللّفظ يكون للمذكّرين وهو قول ابن الباذش[1]؟ والمرجّح الأول، وجاء به السماع، قال عمر بن أبي ربيعة:

أقُصُّ على أُخْتِي بدء حَدِيثنا ... وما لهما أن تَعْلَما متأخّرُ

لَعَلّهما أن تبغيا لك حاجةً ... وأن ترحبا سِربًا بما كنت أَحْصَرُ

أحصر بفتح الصاد المهملة مضارع حَصِر بكسرها أي ضاق صدره. ومنه قوله تعالى: ﴿أو جاؤوكم حَصِرت صُدُورُهم﴾[2].

وتقدّم الكلام على هذا البيت في صحيفة ١١٣ من الجزء الأول. وإنما أطلنا فيه هنا لأنا لم نشبع الكلام عليه من هذا الوجه هناك.

* * *

(١) هو علي بن أحمد بن خلف الأنصاري الغرناطي، المعروف بابن الباذش، من العلماء بالعربية، له: «شرح كتاب سيبويه»، و«شرح الإيضاح» للفارسي. توفي ٥٢٨هـ. انظر الأعلام ٥/ ٦٠، وهدية العارفين ١/ ٦٩٦.

(٢) ٩٠/ النساء: ٤.

الجمـــوع

١٧٧٣ ـ (وما انتَمَيتُ إلى خُورٍ ولا كُشُفٍ)   ولا لِـئـامٍ غَـداةَ الـرَّوْعِ أوزَاعِ[1]

[ص ١٧٥ س ٢٥]

استشهد به على جواز ضمّ عين «فُعْل» وفائِه جمع: أفعل وفَعْلاء كالمثال في البيت، فكُشُف جمع أكشف.

وعبارة الهمع موافقة للفظ التسهيلِ وشرح الدّماميني له. غير أنه استشهد عليه بالبيت الآتي[2] وبقول طرفة [٢/ ٢٧٧]:

أيـهـا الـفِـتْـيـان فـي مَـجْـلِـسِـنـا   جَـرِّدُوا مِـنـهـا ورادًا وشُـقـرْ[3]

وتقدّم بسط الكلام على هذا البيت في صحيفة ١٨٦.

* * *

١٧٧٤ ـ طَوى الجَدِيدانِ ما قد كُنت أَنْشُرُهُ   (وأنكَرَتْنِي ذواتُ الأعْيُنِ النُّجُلِ)[4]

[ص ١٧٥ س ٢٥]

استشهد به على ما في البيت قبله.

---

(١) تقدّم الشاهد برقم ١٦٣٤.   (٢) أي الشاهد رقم ١٧٧٤.

(٣) البيت من الرمل، وهو لطرفة بن العبد في ديوانه ٥٧، وخزانة الأدب ٩/ ٣٧٩، والخصائص ٢/ ٣٣٥، وشرح شواهد الإيضاح ٥٨١، وشرح المفصل ٥/ ٦٠، والمحتسب ١/ ١٦٢، وبلا نسبة في لسان العرب ٩/ ٢٧١ (غلف).

(٤) البيت من البسيط، وهو لأبي سعد المخزومي في ديوانه ٥١، وأمالي القالي ١/ ٢٥٩، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٣/ ٦٧٧، والمقاصد النحوية ٤/ ٥٣٠.

والبيت من شواهد العينيّ، قال: الاستشهاد فيه في قوله: «النّجُل» فإنه بضم النّون والجيم وذلك للضّرورة، لأن الأصل في مثل هذا الجمع سكون العين.

قال: «الجديدان» اللّيل والنهار. و«الأعين»: جمع عَيْن. و«النُّجل» بضم النون: جمع نَجْلاء من النّجل وهو: سعة شقّ العين. والرّجل أَنْجَل، والعَيْن نَجْلاء، ومنه يقال: طعنة نَجْلاء؛ أي واسعة بينة النّجل.

وفي الأشموني: يجوز في الشّعر ضمّ عينه، يعني فُعْلاً بثلاثة شروط: صحة عينه، وصحة لامه، وعدم التّضعيف، كقوله:

وأنكرتني ذوات الأعين النُّجُل

وهو كثير، فإن اعتلّت عينه نحو: بيض وسُود، أو لامه نحو: عُمي وعُشي، أو كان مضاعفًا نحو: «غُر» لم يجز الضمّ.

فقوله: «كثير» يخالف ما تقدم من أنه ضرورة.

وهذا البيت قصيدة نسبها أبو علي القالي لأبي سعيد المخزوميّ.

* * *

١٧٧٥ ـ (عَنْ مُبْرِقاتٍ بالبُرِيْنِ وتَبْـ ـدو في الأَكُفّ اللامِعاتِ سُوُر)(١)

[ص ١٧٦ س ٥]

استشهد به على أن عين «فُعْل» يجب إسكانها إلاّ في الضرورة، فإنها تضمّ كما في البيت.

وهذا البيت استشهد به سيبويه بنصفه الثّاني، وروايته هكذا:

وفي الأكف اللامعات سُوُرْ

قال الأعلم(٢): الشّاهد فيه تحريك الواو من «سُوُر» بالضمّ على الأصل، تشبيهًا للمعتل بالصّحيح عند الضرورة، فالمستعمل في هذا إسكان الثاني تخفيفًا إذا كان ذلك

(١) البيت من الكامل، وهو لعدي بن زيد في ديوانه ١٢٧، وشرح أبيات سيبويه ٢/٤٢٥، وشرح شواهد الشافية ١٢١، وشرح المفصل ٥/٤٤، ١٠/٨٤، والكتاب ٤/٣٥٩، ولسان العرب ١٠/٤٤٦ (سوك)، وللعجاج في المقتضب ١/١١٣ (وليس في ديوانه)، وبلا نسبة في شرح شافية ابن الحاجب ٢/١٢٧، ٣/١٤٦، ورصف المباني ٤٢٩، والمقرب ٢/١١٩، والممتع في التصريف ٢/٤٦٧، والمنصف ١/٣٣٨.

(٢) شرح الأعلم ٢/٣٦٩.

جائزًا في الصّحيح في مثل: الحُمْر والرُّسْل؛ ونحوه، فتقول: الحُمُر والرُّسُل. فلما كان في الصّحيح جائز مع خفّته كان في المعتلّ لازمًا لثقَلِه.

و«السُّوُر»: جمع سِوار. وأراد «بالأكف»: المعاصم، فسمّاها باسمها لِقُربها منها.

وفي المخصص: أبو عبيد: هو سِوارُ المرأة وسُوارها.

قال سيبويه: الجمع أسْوِرة. وأَساور: جمع الجمع.

وحكى ابن جنّي: سُوُر، وسُور. فأمّا سيبويه فلم يحكِ سُوُرًا إلاّ على الضرورة، وذلك لاستثقال الضمّة على الواو. وإنما حمل بيت عديّ بن زيد على الضّرورة وهو.

عـن مُـبْـرِقـات بـالـبُـرِيْـن وتـبـدو

الخ. قال: ووافق الذين يقولون: «سِوارًا» الذين يقولون: «سُوارًا»، على أنّ بابَ فِعال الحكم فيه أن يُكسّر على فِعْلان وفُعْلان فيه أيضًا، فلما قالوا «سُوُر»، ولم يُسْمع: «سُوران» ولا «سِيران» عُلِم أنّ الذين يقولون: «سُوار» بالضم قد وافقوا الّذين يقولون «سِوارًا» بالكسر في حدّ الجمع.

قال أبو علي: قال أبو إسحٰق في قول الله عزّ وجلّ: ﴿يُحَلّون فيها مِن أَساوِرَ مِن ذَهَبٍ﴾(١) قد حكى: سِوار.

وحكى قطرب: أسوار. وذكر أنّ أساورَ: جمع أسوار على حذف الياء، لأن جمع أسوار: أساوير.

وقال أيضًا في قوله: ﴿يحلّون فيها من أساور من ذهب﴾ هو جمع أَسْوِرة؛ واحدها سِوار.

والإسوار: من أساورة الفرس، وهو الجيد الرّمي بالسّهام قال الشاعر:

ووتـــر الأَســـاوِرُ الـــقِـــيـــاسَـــا صُـغْـدِيَّـةً تَـنْـتَـزِعُ الأنـفـاسـا(٢)

قال أبو عليّ: قول مَن حكى سوارًا صحيح يدلّ عليه:

وفـــي الأكـــفّ الـــلاّمـــعـــات ســـور

---

(١) ٣١/ الكهف: ١٨.

(٢) الرجز للقلاخ بن حزن في اللسان (قوس)، والتنبيه والإيضاح ٢٩٦/٢، والتاج (قوس)، وبلا نسبة في التاج (سور)، واللسان (صفد، سور)، والتهذيب ٥١/١٣، والمقاييس ٤١/٥، والمجمل ١٣٤/٤، والمخصص ٤٦/٤، ٩/١٧، والجمهرة ٣٩٥، ٧٢٣، ٨٥٣.

وفعل يُجمع به هذا النّحو. فأمّا ما حكاه قطرب من أنه يقال فيه: أَسوار فهذا الضّرب من الأشباه قليلٌ جدًا. إلاّ أن الثقة إذا حكى شيئًا لزم قبوله.

ونظيره قولهم: الأعصار. ولا يجوز أن يكون عندي الجمع الذي جاء في التنزيل مكسّرًا [٢/٢٢٨] من هذا الوجه، ألا ترى أنه لو كان كذلك لوجب إثبات الياء في التّكثير ليكون على زنة: دنانير، لأن حرف اللّين إذا كان رابعًا في الواحد ثبت في المكسّر؛ ولم يحذف إلا في الضّرورة للوزن.

* * *

١٧٧٦ ـ (ألا إن جيرانِي العشيّةَ رَائِحُ دَعَتْهُم دواعٍ لِلْهَوَى وَمَنادِحُ)[(١)]

[ص ١٨٢ س ١٨]

استشهد به على أن ياء مفاعل لا يجوز حذفه إلاّ في الضرورة كالمثال في البيت. قال: والأصل مناديح، لأنه جمع مندوحة. اهـ.

والمندوحة: الأرض الواسعة.

ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

١٧٧٧ ـ عليها أُسودٌ ضارياتٌ لَبُوسُهُم (سَوابيغُ بِيضٍ لا تُخَرِّقُها النَّبْلُ)[(٢)]

[ص ١٨٢ س ١٩]

استشهد به على عكس ما في البيت قبله، فإن سوابيغ جمع سابغة.

قال في التّسهيل: يجوز مماثلة ما ماثل مفاعيل لمفاعل، وكذلك العكس في غير فواعل مَا لَم يشذ كسوابيغ.

قال الدّمامِينيّ في جمع سابغة ـ وهي الدّرع الواسعة ـ وحقّه أن يكون سوابغ بغير ياء، لكن سمع بالياء شاذًا كقول الشّاعر:

سوابيغ بيض لا تخرّقها النبل

---

(١) البيت من الطويل، وهو لحيّان بن جبلة المحاربي في الأشباه والنظائر ٤/٢٢٧، وشرح شواهد الإيضاح ٥٧٠، ومعجم ما استعجم ١٧٣، ونوادر أبي زيد ١٥٧.

(٢) البيت من الطويل، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ١٠٣، والمقاصد النحوية ٤/٥٣٣، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٣/٧٠٢.

قال الشّارح: ما ذكره المصنّف من حذف هذه الياء هو مذهب الكوفيّين، وعلى هذا جاء عندهم قوله تعالى: ﴿وعنده مفاتح الغيب﴾[١] جمع مفتاح. وقوله تعالى: ﴿ولو ألقى معاذِيره﴾[٢] جمع: «معذرة».

ومذهب البصريّين: أن ذلك لا يجوز إلاّ في الضّرورة. والمفاتح في تلك الآية عندهم جمع: مفتح. والمعاذير في الآية الأخرى جمع مِعْذار. اهـ.

قوله: «عليها»: يعود على الخيل المقدّم ذكرها قبل الشّاهد في قوله:

بِـخَـيْـلٍ عـلـيـهـا جِـنَّـةٌ عَـبْـقَـرِيَّـةٌ   جَدِيرونَ يَوْمًا أن يَنالوا فَيَسْتَعْلُوا
وإن يُقْتَـلـوا فَيُشْتَفى بدمائِهم   وكانوا قديمًا مِن مناياهُمُ القَتْلُ

عليها أسود الخ.

قال الأعلم: قوله: عليها أسود، يعني على الخيل رجال كالأسود الضّاريات في الجراءة وشدة الحملة.

و«اللبوس»: ما يلبسه الإنسان وهو فعول في تأويل: مفعول. وأراد به الدّرع. و«السوابغ»: الكاملة. وأراد بالبيض: أنها صقيلة لم تصدأ. اهـ.

وروايته سوابغ بغير ياء في نسخ كثيرة وقفنا عليها. والبيت من قصيدة لزهير يمدح بها سنان بن أبي حارثة المريّ.

* * *

١٧٧٨ ـ (يـا وَيـحَـهُ مِـنْ جَـمَـلٍ مـا أشْـقَـاهْ   فـي كُـلِّ مـا يَـوْمٍ وكُـلِّ لَـيْـلاهْ)[٣]

[ص ١٨٢ س ٣٣]

استشهد به على أن «ليلاه» قد استعملت قليلاً، فلذلك جعلوا اللّيالي مجموعة عليها، ولم يجعلوها من باب: كياكية[٤] ونحوها.

---

(١) ٥٩/ الأنعام: ٦.   (٢) ١٥/ القيامة: ٧٥.
(٣) الرجز لدلم أبي زغيب في اللسان ١٢/ ٢٠٤ (دلم)، والتاج (دلم)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ١٢٣، والخصائص ١/ ٢٦٧، ٣/ ١٥١، وشرح شافية ابن الحاجب ١/ ٢٧٧، ٢/ ٢٠٦، وشرح شواهد الإيضاح ٤١١، وشرح شواهد الشافية ١٠٢، وشرح شواهد المغني ١/ ١٥٠، ولسان العرب ٢/ ٣٣٥ (عوج)، ١١/ ٦٠٨ (ليل)، ١٤/ ٢٩١ (رأي)، والمحتسب ١/ ٢١٨، وتهذيب اللغة ٣/ ٥٠، والتاج (ليل) والمخصص ٩/ ٤٤.
(٤) الكيكة: البيضة.

وفي اللسان في مادة «ليل»[1]: قال ابن سيده: فأما ما حكاه سيبويه من قولهم: سير عليه ليلٌ، وهم يريدون: ليل طويلٌ، فإنما حذف الصّفة لما دلّ من الحال على موضعها، واحدته: ليلة، والجمع: ليالٍ على غير قياس، توهّموا واحدته: ليلاه. ونظيره: ملامح ونحوها مِمّا حكاه سيبويه.

وتصغيرها: لُيَيْلِيَة، شذ التّحقير كما شذ التّكسير. هذا مذهب سيبويه في كل ذلك.

وحكى ابن الأعرابي: ليلاه. وأنشد:

في كل يومٍ ما وكُلّ ليلاه ... حتى يقولَ كُلّ راءٍ إذْ رآه

يا ويحه من جَمَلٍ ما أشقاه

ولم أقف على قائل هذا الرّجز.

* * *

١٧٧٩ - (وكلُّ أناسٍ سوف تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ ... دُوَيْهِيَةٌ تَصْفَرُّ منها الأنامِلُ)[2]

[ص ١٨٥ س ٢٢]

استشهد به على أن التّصغير يرد للتّعظيم «كَدُوَيْهِيَةٌ» في البيت. هذا على مذهب الكوفيّين.

قال [٢/٢٢٩] في التّصريح: وخَرّجها البصريّون على التّقليل، لأن الداهية إذا عظمت قلّت مُدَّتُها.

والبيت من شواهد العينيّ، قال: الاستشهاد فيه في قوله: دُوَيْهِيَةٌ، فإن الكوفيّين احتجّوا بها على أنّ التّصغير قد يأتي للتعظيم، فإن: دُوَيْهِيَة تصغير «داهية». والمراد بها: الموت. والمعنى: دُوَيْهِيَة عظيمة.

وأجيب على هذا بأن الدّاهية وإن كانت عظيمة في نفسها ولكنّها سريعة الوصول، فبالنظر إلى هذا المعنى صغرت الدّاهية إشارة إلى تقليل المدّة وتحقيرها. وفيه نظر لا يُخفى.

---

(١) اللسان ١١/٦٠٨ - ٦٠٩.

(٢) البيت من الطويل، وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه ٢٥٦، وجمهرة اللغة ٢٣٢، وخزانة الأدب ٦/١٥٩، ١٦٠، ١٦١، وسمط اللآلي ١٩٩، وشرح شواهد الشافية ٨٥، وشرح شواهد المغني ١/١٥٠، ولسان العرب ٣/١٤ (خوخ)، والمعاني الكبير ٨٥٩، ١٢٠٦، ومغني اللبيب ١/١٣٦، ١٩٧، والمقاصد النحوية ١/٨، ٤/٥٣٥، وبلا نسبة في الإنصاف ١/١٣٩، وخزانة الأدب ١/٩٤، ٦/١٥٥، وديوان المعاني ١/١٨٨، وشرح الأشموني ٣/٧٠٦، وشرح المفصل ٥/١١٤، ومغني اللبيب ١/٤٨، ٢/٦٢٦.

وهذا البيت من قصيدة للبيد بن ربيعة العامريّ الصّحابيّ.

* * *

١٧٨٠ ـ (يَا ما أُمَيلحَ غِزلانًا شَدَنّ لنا) مِن هَؤليّائِكُنَّ الضَّالِ والسَّمُرِ[١]

[ص ١٩١ س ٢٠]

استشهد به على أنه تصغير: ما أملح.

وتقدّم بسط الكلام على هذا البيت في صحيفة ٤٩ من الجزء الأول.

* * *

١٧٨١ ـ (فأصبحتُ كُنتِيًا وأَصَبَحْتُ عاجِنًا) وشَرُّ خِصالِ المَرْءِ كُنْتُ وعاجِنُ[٢]

[ص ١٩٣ س ٤]

استشهد به على أن العرب قد ينسبون إلى الجملة بأسرها مثل: كُنْتِيّ، فإنه منسوب إلى: «كنت».

وفي التّسهيل وشرحه للدمامينيّ: ويحذف لها ـ أي لهذه الياء المذكورة ـ عجز المركّب غير المضاف. وهذا يشمل المركّب تركيب إسناد نحو: تأبّط شرًّا، وشاب قرناها، فتقول في النّسبة إلى بعلبك، وخمسة عشر: بَعْلِيّ وخَمْسِيّ.

ويشمل غيرهما نحو: «لولا» و«حيثما»، فتقول في النّسب إليهما: لولِيّ وحَيْثِي لجريانها مَجْرى الجملة.

وعلى المصنّف مناقشة، وذلك أن ظاهر قوله: «ويحذف لها عَجز المركّب» يقتضي أنك إذا سميت بـ«خرج اليوم زيد»، ونسبت إليه، فإنما يحذف العَجز فقط وهو زيدٌ. وليس كذلك، بل يحذف ما زاد على الصّدر، فتقول في النّسبة إليه خَرَجِيّ. فلو عبّر بما يقتضي ذلك لكان خَيرًا.

فإن قلت: وعليه مناقشة أخرى، وذلك أنه سُمِع من كلامه بالنّسبة إلى كُنت: كُنْتِيّ، فلم يحذف العجزُ من المركّب غير المضاف.

---

(١) تقدم البيت برقم ٢٠١، ٢٠٦، ١٤٤٦.

(٢) البيت من الطويل، وهو للأعشى في شرح الأشموني ٣/ ٧٣٥، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في أسرار العربية ٨٢، وتذكرة النحاة ٥٣٩، وسر صناعة الإعراب ١/ ٢٢٤، وشرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٧٧، وشرح شواهد الشافية ١١٨، وشرح المفصل ١/ ١٤، ٦/ ٧، ولسان العرب ١٣/ ٢٧٧ (عجن)، ٣٦٩ (كنن)، والمقرب ٢/ ٧٠.

قلت: هو شاذٌ فلا يَرِد نَقْضًا عليه. والنّسبة القياسيّة إليه: كونيّ .اهـ.

وفي القاموس وشرحه[1]: والكنتي والكُنتنيّ بزيادة النون: نسبةٌ إلى «كنت».

وزعم سيبويه: أن إخراجه على الأصل أقيس، فتقول: الكونيّ؛ على حدّ ما يوجب النّسب إلى الحكاية، وهو الكبير العُمُر.

وقد جمع الشاعر بينهما في بيت:

وما كنتُ كُنْتِيًّا وما كنتُ عاجِنًا وشر الرّجال الكُنْتُنيّ وعَاجِنُ

قال الجوهريّ: يقال للرّجل إذا شاخ: هو كُنْتِيّ، كأنه نُسب إلى قوله: كنت في شبابي كذا. وأنشد:

فأَصْبَحْتُ كُنْتِيًا وأَصْبَحْتُ عاجِنًا

الخ بلفظ الشاهد. قال: وهكذا أنشده الجرجانيّ في كتاب «الكنايات». وقال ابن بُزُرج: الكُنْتِي: القوي الشديد؛ وأنشد:

وقد كُنْتُ كنتِيًّا فأصبحت عاجِنًا وشرُّ خِصال النّاس كُنتُ وعاجِنُ

وقال أبو زيد: الكنتي: الكبير وأنشد:

إذا ما كُنْتُ ملتمِسًا لقوت

البيت الآتي. وهذا الشّاهد نسبه في الهمع للأعشى.

* * *

١٧٨٢ ـ (إذا ما كُنْتُ مُلْتَمِسًا لِقُوتٍ فلا تَصْرخ بكنتي يُجِيبُ)[2]

[ص ١٩٣ س ٥]

استشهد به على ما في البيت قبله، ويجري فيه ما جرى فيه. ووقع في هذا البيت التحريف من [٢/ ٢٣٠] موضعين: أحدهما: قوله: «لقوت» بالقاف والتاء المثنّاة من فوق، والثاني في قوله: يجيب. وأنشده صاحب التّاج مع ما بعده هكذا[3]:

إذا ما كنت ملتمسًا لغوثٍ فلا تصرخ بكُنِتيٍّ كبيرِ

فليس بمُدْرك شَيْئًا بِسَعْيٍ ولا سَمْعٍ ولا نَظَرٍ بَصِيرِ

(١) انظر التاج (كنن)، واللسان ١٣/ ٣٦٩ (كنن).

(٢) البيت من الوافر، ولم يرد في المصادر النحوية الأخرى.

(٣) البيتان من الوافر، وهما بلا نسبة في التاج (كون)، واللسان ١٣/ ٣٦٩ (كون)، والبيت الأول في التاج ٥/ ٧١ (كنت)، وتهذيب اللغة ١٠/ ١٤٠.

ولم أعثر على قائلهما.

* * *

١٧٨٣ - أَطَرَبًا وأَنْتَ قِنَّسْرِيُّ (والدَّهْرُ بالإنسانِ دَوَّارِيُّ)[١]

[ص ١٩٨ س ١٧]

استشهد به على أن الياء في «دوارِيّ» ليست للنسب، إذ المعنى: دوّار. قال الدّماميني: يحتمل كون الياء فيه للمبالغة.

وتقدّم بسط الكلام على هذا البيت في صحيفة ١٦٥ من الجزء الأول.

* * *

(١) الرجز للعجاج في ديوانه ١/ ٤٨٠، واللسان والتاج (دور، قسر، قعسر، قنسر) والجمهرة ١١٥١، والخزانة ١١/ ٢٧٤، ٢٧٥، وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٥٢، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٨١٨، وشرح شواهد الإيضاح ٢٤٧، وشرح شواهد المغني ١/ ٤١، ٢/ ٧٢٢، والكتاب ١/ ٣٣٨، وتهذيب اللغة ٣/ ٢٨٣، ١٤/ ١٥٣، والمخصص ١/ ٤٥، والمحتسب ١/ ٣١٠، وكتاب العين ٢/ ٢٩١، ٥/ ٢٩٢، ٨/ ٥٦، والمجمل ٢/ ٢٩٩، ومغني اللبيب ١/ ١٨، وبلا نسبة في الخزانة ٦/ ٥٤٠، والخصائص ٣/ ١٠٤، وشرح الأشموني ٢/ ٣٠٥، وشرح المفصل ١/ ١٢٣، ٣/ ١٠٤، ومغني اللبيب ٢/ ٦٨١، والمقتضب ٣/ ٢٢٨، ٢٦٤، ٢٨٩، والمقرب ١/ ١٦٢، ٢/ ٥٤، والمنصف ٢/ ١٧٩، ومقاييس اللغة ٢/ ٣١٠، وتهذيب اللغة ٩/ ٣٩٤. وتقدم برقم ٧٤٨.

التقاء الساكنين

١٧٨٤ ـ ولـلأرضِ أمّـا سُـودُهـا فَـتَـحَـجَّـلَـتْ (بَـيـاضًـا وأَمَّا بِـيـضُـهـا فـاذهَـأَمَّـتِ)[١]

[ص ١٩٩ س ١٠]

استشهد به على أنه رُبّما فرّ من التقاء الساكنين في المتّصل بإبدال همزة مفتوحة من الألف.

وفي التسهيل وشرحه للدّماميني: وربما فرّ من ذلك أي من التقاء الساكنين. والفارّ من ذلك. عُكَل وتَمِيم بِجَعْل همزة مفتوحة بدل الألف نحو قول هؤلاء[٢]: دأبة وشأبة.

وقرىء في الشواذ: ﴿ولا الضَّألين﴾[٣].

قال ابن جِنّي: وعلى هذا قول كثيّر:

إذا ما الـغـوالي بـالـعَـبـيـطِ احـمـأَرَّتِ

وقـول الآخـر:

ولـلأرض أمّـا سُـودهـا فـتَـحَـجّـلـتَ بَـيـاضًـا وأمـا بِـيـضُـهـا فـادهـأَمَّـتِ

قال الشارح: ونصّ جماهير النحاة على أنه لا يقاسُ عليه. وعلى قول ابن الحاجب: إنه لغة ينبغي أن يقاس.

---

(١) البيت من الطويل، وهو لكثيِّر عزّة في ديوانه ٣٢٣، وسر صناعة الإعراب ٧٤، وشرح المفصل ١٠/ ١٢، والمحتسب ١/ ٤٧، ٣١٢، والممتع في التصريف ٣٢٢، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٥٢، والخصائص ٣/ ١٢٧، ١٤٨، ورصف المباني ٥٧.

(٢) في الأصل: «هؤلاء الفأر من»، بزيادة «الفأر من».

(٣) ٧/ الفاتحة: ١، وهي قراءة أيوب السختياني. انظر المحتسب ١/ ٤٦.

وفي شرح التسهيل لأبي حيان: وقوله: وربما فرّ من ذلك أي التقاء الساكنين. فمن ذلك قراءة عمرو بن عبيد: ﴿فيومئذٍ لا يُسألُ عن ذَنْبِهِ إنس ولا جَأن﴾[١].

قال أبو زيد: فظننت أنه قد لحن حتى سمعت العرب تقول: دأبة. وقال الشاعر:

«وللأرض أما سودها» الخ وروايته: «تجلّلت» وهي الصّواب.

ولم أعثر على قائله.

* * *

١٧٨٥ ـ (تَـنْـتَـهِـضُ الـرِّعْـدَةُ فـي ظُـهَـيْـرِي مـن لَـدُنِ الـظُّـهْـرِ إلـى الـعُـصَـيْـرِ)[٢]

[ص ١٩٩ س ١٥]

استشهد به على أنّ كسر نون لدن ضرورة. وتقدّم الكلام على هذا البيت في صحيفة ١٨٤ من الجزء الأول.

* * *

١٧٨٦ ـ فَـأَلْـفَـيْـتُـهُ غَـيْـرَ مُـسْـتَـعْـتِـبٍ (ولا ذاكِـرِ الـلَّـهَ إلاّ قَـلِـيـلا)[٣]

[ص ١٩٩ س ٢٠]

استشهد به على حذف التّنوين لالتقاء السّاكنين مطلقًا لغةً كالمثال في البيت، يعني أن لفظ الجلالة هاؤه مفتوحة، لأنه عطفه على قراءة: ﴿ولا اللّيلُ سابِقُ النّهارَ﴾[٤] وهذه القراءة نسبها أبو حيّان في شرح التسهيل لعمارة بن عقيل.

---

(١) ٣٩/ الرحمٰن: ٥٥، وهي قراءة الحسن وعمرو بن عبيد. انظر المحتسب ٢/ ٣٠٥، والإتحاف ٤٠٥.

(٢) الرجز لرجل من طيىء في المقاصد النحوية ٣/ ٤٢٩، وبلا نسبة في الخصائص ٢/ ٢٣٥، وشرح الأشموني ٢/ ٣١٨، وشرح ابن عقيل ٣٩٣، واللسان والتاج (نهض)، وتقدم الشاهد برقم ٨٤٨.

(٣) البيت من المتقارب، وهو لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ٥٤، والأغاني ١٢/ ٣١٥، والأشباه والنظائر ٦/ ٢٠٦، وخزانة الأدب ١١/ ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٨، ٣٧٩، وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٩٠، وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٣٣، والكتاب ١/ ١٦٩، ولسان العرب ١/ ٥٧٨ (عتب)، ١١/ ٤٤٧ (عسل)، والمقتضب ٢/ ٣١٣، والمنصف ٢/ ٢٣١، وبلا نسبة في الإنصاف ٢/ ٦٥٩، ورصف المباني ٤٩، ٣٥٩، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٥٣٤، وشرح المفصل ٢/ ٦، ٩/ ٣٤، ٣٥، ومجالس ثعلب ١٤٩، ومغني اللبيب ٢/ ٥٥٥.

(٤) ٤٠/ يس: ٣٦، وهي قراءة عمارة بن عقيل. انظر البحر المحيط ٧/ ٣٣٨، والخصائص ١/ ١٢٥، ٢٤٩، ٣٧٣، ٣/ ٣١٨.

وفي الخصائص لابن جنيّ[١]: ويدّلك على أن الفصيح من العرب قد يتكلّم باللّغة غيرها أقوى في القياس عنده، منها ما حدّثنا به أبو عليّ [رحمه الله قال:][٢] عن أبي بكر عن أبي العباس: أن عمارة كان يقرأ ﴿ولا اللّيلَ سابِقُ النّهارَ﴾ بالنّصب، قال أبو العباس: فقلت له: ما أردت؟ فقال: سابقٌ النّهارَ، [قال][٢] فقلت له: فهلاً قلته؟ فقال: لو قلته لكان أوزن. [فقوله «أوزن»:][٢] أي أقوى وأمكن في النّفس. أفلا تراه كيف جنح إلى لغة وغيرها أقوى في نفسه منها. [٢/ ٢٣١].

وأورد هذه الحكاية أيضًا في موضع آخر من الخصائص، وقال[٣]: لنا في هذه الحكاية ثلاثة أغراض مستنبطة منها:

أحدها: تصحيح قولنا: إن أصل كذا كذا.

والآخر [قولنا][٤]: إنها ـ أي العرب ـ فعلت كذا لكذا، ألا تراه إنما طلب الخفّة يدل عليه قوله: «لكان أوزن»، أي أثقل في النفس وأقوى من قولهم: هذا درهم وازنٌ: أي ثقيل له وزن.

والثالث: أنها [قد][٤] تنطق بالشيء غيره في نفسها أقوى منه؛ لإيثارها التخفيف اهـ.

والضمير في «فألفيته» يعود على «امرىء» المتقدّم قبل الشّاهد، ومراده به امرأته.

وهذا البيت من أبيات لأبي الأسود الدؤلي. وروي[٥]: أنه كان يجلس إلى فناء امرأة بالبصرة يتحدّث إليها، وكانت [برزة][٦] جميلة، فقالت له: يا أبا الأسود؛ هل لك [في][٦] أن أتزوجك، فإني صنَاع الكفّ، حسنة التّدبير، قانعةٌ بالميسور؟ قال: نعم، فجمعت أهلها فتزوجته، فوجد عندها خلاف ما قدّره، وأسرعت في ماله، ومدت يدها إلى خيانته، وأفشت سرّه، فغدا على مَن كان حضر تزويجه إيّاها، فسألهم أن يجتمعوا عنده ففعلوا، فقال لهم:

أَرَيـتِ امْـرَأً كـنـتُ لـم أَبـلُـهُ ... فقال اتَّخِذْني صَدِيقًا خَلِيلا[٥]
فـخَالَـلْـتُـهُ ثـم أَكْـرَمْـتُـهُ ... فـلـم أَسْتَفِـد من لـديـه فَـتِـيـلا
وأَلْـفَـيْـتُـه حـيـن جَـرَّبْـتُـهُ ... كذوبَ الحديثِ سروقًا بَخِيلا

(١) الخصائص ١/ ١٢٥.
(٢) زيادة من الخصائص ١/ ١٢٥.
(٣) الخصائص ١/ ٢٤٩.
(٤) زيادة من الخصائص.
(٥) انظر الخبر مع الأبيات في الأغاني ١٢/ ٣١٥، والأبيات في ديوانه ٥٣.
(٦) زيادة من الأغاني.

فَــذَكَّــرْتُــهُ ثُــمَّ عــاتَــبْــتُــهُ عِــتــابًــا رَفِيقًا وقَــوْلاً جَــمِــيــلا
فــألــفَــيْــتُــه غــيــر مُــسْــتَــعــتِــبٍ ولا ذاكــرِ الــلَّــهِ إلاَّ قَــلِــيــلا
ألــســتُ حــقــيــقًــا بِــتَــوْدِيــعــه وإتــبــاع ذلــك صُــرْمًــا طَــوِيــلا

فقالوا: بل والله يا أبا الأسود! فقال: تلك صاحبتكم وقد طَلَّقْتُها [لكم][1]، وأنا أحب أن أستر ما أنكرته مِن أمرها، فانْصَرَفَتْ مَعَهُم.

* * *

١٧٨٧ ـ (كــأنــهــمــا مِــلآنَ لــم يَــتَــغَــيَّــرا) وقَدْ مَرَّ لِلدّارَيْنِ مِنْ بَعْدِنا عَصْرُ[2]

[ص ١٩٩ س ٣٣]

استشهد به على قلة حذف نون «من» مع حرف التعريف كالمثال في البيت، فإن الأصل: «مِنَ الآن».

وفي التاج: في المستدرك: «فائدة مهمّة»، قال اللحياني: رحمه الله تعالى: إذا لقيت النّون ألف الوصل فمنهم مَن يَخفِض النّون فيقولون: مِن القَوْم، ومِن ابنكِ. قال: وأراهم إنما ذهبوا في فتحها إلى الأصل، لأن أصلها إنما هو: «مِنَا» فلما جعلت أداة حذفت الألف وبقيت النّون مفتوحة قال: وهي في قضاعة. وأنشد للكسائيّ عن بعض قضاعة[3]:

بَــذَلْــنــا مــارِنَ الــخَــطِّــي فِــيــهِــمْ وكُــلَّ مُــهَــنَّــدٍ ذَكَــرٍ حُــســامِ
مِــنَــا أَنْ ذَرّ قَــرْنُ الــشَّــمْــس حــتّــى أغــابَ شَــرِيــدَهُــمْ قَــتَــرُ الــظَّــلامِ

قال ابن جنّي[4]: قال الكسائيّ: أراد «مِنْ»، وأصلها عندهم: «مِنَا» واحتاج إليها فأظهرها على الصحّة هنا.

وقال سيبويه[5]: قالوا: «مِنَ الله»، و«مِنَ الرّسول»، [ومن المؤمنين، لمّا كَثُرت في كلامهم ولم تكن فعلاً؛ وكان الفتح أخفّ عليهم][6] فتحوا وشبهوها بـ«كَيْفَ»،

---

(١) إضافة من الأغاني.
(٢) البيت من الطويل، وهو لأبي صخر الهذلي في سر صناعة الإعراب ٢/ ٥٣٩، وشرح أشعار الهذليين ٢/ ٩٥٦، وشرح شواهد المغني ١/ ١٦٩، والمنصف ١/ ٢٢٩، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ١٣٣، والخصائص ١/ ٣١٠، ورصف المباني ٣٢٦، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٤٣٩، ٤٤٠، وشرح شذور الذهب ١٦٥، وشرح المفصل ٨/ ٣٥، ولسان العرب ١٣/ ٤٣ (أين)، وتقدم برقم ٨٠٣.
(٣) تقدم البيتان برقم ١١٢٨، وهما لبعض قضاعة في لسان العرب ١٣/ ٤٢٣ (منن)، والتاج (منن).
(٤) سر صناعة الإعراب ٢/ ٤٣٩. (٥) الكتاب ٤/ ١٥٣ـ ١٥٤.
(٦) إضافة من الكتاب ٤/ ١٥٣ ـ ١٥٤.

«وأين». وزعموا[١] أنّ أناسًا يقولون بكسر النّون فَيُجْرونها على القياس.

يعني أنّ الأصلَ في ذلك الكسر على الأصل في التقاء السّاكنين.

واختلفوا [في «مِنْ»[٢] إذا كان ما بعدها ألف وصل [غير ألف اللام][٢]، فكسره قومٌ على القياس، [وهي أكثر في كلامهم][٢] وهي الجيّدة.

ونقل عن قوم: فيه الفتح أيضًا.

وقال أبو إسحٰق: يجوز حذف النّون مِنْ: «من» و«عن» عند الألف واللام؛ لالتقاء السّاكنين، وهو في «مِنْ» أكثر. يقال: مِنَ الآن، ومِ الآن. ونقل ذلك [٢/ ٢٣٢] عن ابن الأعرابي أيضًا. اهـ. ولبعض النحويّين:

والفتحُ حقّ نون «مِنْ» مِن قبل أل وحَذْفُه في الشّعر غَيْرُ مُسْتَقِل

وتقدّم الاستشهاد بهذا البيت في صحيفة ١٧٥ من الجزء الأول.

* * *

١٧٨٨ - (الـمُـطْـعِـمِـيـن لَـدَى الـشِّـتَـا ءِ سَـدائِـفًـا مِـلْـنِـيـبِ غُـرًا)[٣]

[ص ٢٠٠ س ٨]

استشهد به على حذف نون مِن مع أل المدغمة وذلك قليل.

ولم أعثر على قائل هذا البيت ولا تتمته.

* * *

(١) في الكتاب ٤/ ١٥٤: (وزعموا أنّ ناسًا من العرب يقولون: مِن اللّهِ، فيكسرونه ويُجرونه على القياس).

(٢) إضافة من الكتاب ٤/ ١٥٤.

(٣) البيت من مجزوء الكامل، وهو للتغلبي في الأشباه والنظائر ٦/ ١٦١.

الإمالة

١٧٨٩ ـ **(ها إنّ ذي عِذرَةٌ) إلاّ تَكُنْ نَفعَتْ** فإنَّ صاحِبَها مُشارِكُ النَّكَدِ[1]

[ص ٢٠٢ س ٢٥]

استشهد به على أنَّ أَلِفَ «ها» في البيت لا تجوز إمالتها، لأنها من كلمة، والكسر من كلمة، وهذا معنى قول الألفيّة:

ولا تُمِلْ لِسَبَبٍ لم يَتَّصِلْ

قال الأشموني: بأن يكون مُنفصلاً اي من كلمة أخرى، فلا تُمالُ ألفُ «سابور» للياء قبلها في قولك: رأيت يدي سابور، ولا ألف ياء للكسر قبلها ممن قولك: لِهذا الرّجل مال. وكذلك لو قلت: «ها إنّ ذي عذرة» لم تُمِلْ ألف «ها إن»، لكسرة إنّ، لأنها من كلمة أخرى.

والحاصل: أنَّ شرطَ تأثيرِ سببِ الإمالة أَنْ يكونَ من الكلمة التي فيها الألف.

العِذْرة بالكسر: الاعتذار. والمشار إليه القصيدة التي اعتذر بها إلى النعمان.

والبيت من قصيدة للنابغة.

* * *

(١) البيت من البسيط، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ٢٨، والجنى الداني ٣٤٩، وخزانة الأدب ٥/ ٤٥٩، وشرح المفصل ٨/ ١١٣، ولسان العرب ٤/ ٥٤٥ (عذر)، ١٥/ ٤٤٥ (تا)، ١٥/ ٤٧٥ (ها)، وبلا نسبة في خزانة الأدب ١١/ ١٩٤، ١٩٥، وشرح الأشموني ١/ ٦٦، ٣/ ٧٧٢، وشرح شافية ابن الحاجب ١/ ١٨٠.

الوقف

١٧٩٠ ـ (إذا اغْتَزَلَتْ من بِقامِ الفَرِير   فيا حُسْنَ شِمْلَتِها شَمْلَتا)[١]

[ص ٢٠٥ س ٨]

استشهد به على أنّ مَن يقف على آخره هاء التأنيث بالتّاء يبدل من التنوين ألفًا كالمثال في البيت. هكذا أطلق عن هذه اللّغة.

وفي الأشموني عند قول الألفيّة:

تنوينًا إثْرَ فَتْحٍ اجْعَلْ أَلِفا   وَقْفًا وتِلْوَ غَيْرِ فَتْحٍ احْذِفَا

(تنبيهات):

الأول: شمل قوله: «إثر فتح»: فتحة الإعراب، نحو: رأيت زَيْدًا، وفتحة البناء نحو: أَيها، ووَيْهَا فكلا النّوعين يُبْدل تنوينُهُ ألفًا على المشهور.

الثاني: [يستثنى][٢] من المنون المنصوب ما كان مؤنّثًا بالتاء نحو: قائمة فإن تنوينه لا يبدل، بل يحذف، وهذا في لغة مَن يقف بالهاء وهي الشهيرة. وأما مَن يقف بالتّاء فبَعضُهم يُجْريها مُجرى المحذوف فيبدل التّنوين ألفًا، فيقول: رأيت قائمتا. وأكثر هذه اللّغة يسكّنها لا غير.

ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

---

(١) البيت من المتقارب، وهو بلا نسبة في لسان العرب ٣٦٨/١١ (شمل)، ٥٢/١٢ (بقم)، وشرح الأشموني ٧٤٩/٣، ورواية (صدر) البيت في الأصل: (إذا اعتزلت من مقام العزيز)، وهو تحريف، تصويبه من المصادر السابقة. بقام: الصوف يغزل لُبّةً. الفرير: ولد النعجة.

(٢) إضافة من شرح الأشموني.

١٧٩١ - (ألا حَبّذا غُنْمٌ وحُسْنُ حَدِيثِها لقد تَركت قَلبِي بها هائِمًا دَنِفْ)(١)

[ص ٢٠٥ س ١٢]

استشهد به على أن لغة ربيعة حذف التّنوين من المنصوب، ولا يبدلون منه ألفًا، فيقولون: رأيت زيدًا، حملاً على المرفوع والمجرور، ليجري الباب مَجْرًى واحدًا.

وفي التوضيح وشرحه: إذا وقفت على منوّن غير مؤنّث بالتّاء فللعرب فيه ثلاث لغات: حذف التنوين مُطلقًا، والوقف بالسكون مطلقًا، وهو لغة ربيعة، وإبدال التّنوين مطلقًا [ألفًا](٢) بعد الفتحة، وواوًا بعد الضمّة، وياء بعد الكسرة، وهي لغة الأزد.

والتّفصيل بين المفتوح وغيره.

وفي الأشموني أيضًا: إنّ هذه لغة ربيعة نَقْلاً عن المصنّف.

قال الصّبان(٣): قال ابن عقيل: والظاهر أن هذا غير لازم في لغة ربيعة ففي أشعارهم كثيرًا الوقف على المنصوب المنوّن بالألف، فكأن الّذي اختصوا به جواز الإبدال.

«غُنْم»: اسم امرأة. و«الهائم»: الذي هام على وجهه. و«الدّنِف»: بالكسر الذي به [٢/ ٢٣٣] دنَفُ بالفتح، أي مَرض.

ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

١٧٩٢ - (وأراك تَفْرِي ما خَلَقْتَ وبَعْـ ـضُ القَوْم يخلُقُ ثمّ لا يَفِر)(٤)

[ص ٢٠٦ س ٩]

استشهد به على أن الياء الساكنة لا تحذف إلاّ في صلة أو قافية.

واستشهد به سيبويه على ما في الهمع. قال الأعلم(٥): الشّاهد فيه في الوقف من قوله: يَفر فيمن سَكّن الراء ولم يُطلق القافية للترنّم. وإثبات الياء أكثر، لأنه فعل لا

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح قطر الندى ٢٨، والمقاصد النحوية ٤/ ٥٤٣، وشرح التصريح ٢/ ٣٣٨.

(٢) إضافة من شرح التصريح.

(٣) حاشية الصبان ٤/ ٢٠٤.

(٤) البيت من الكامل، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ٩٤، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٤٧١، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٤٤، وشرح شواهد الإيضاح ٢٧٠، وشرح المفصل ٩/ ٧٩، والكتاب ٤/ ١٨٥، ٢٠٩، ولسان العرب ١٠/ ٨٧ (خلق)، ١٥/ ١٥٣ (فرا)، والمنصف ٢/ ٧٤، ٢٣٢، وبلا نسبة في شرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٣٠٢.

(٥) شرح الأعلم ٢/ ٢٨٩.

يدخله التّنوين، ويعاقب ياءً في الوصل، فيحذف، لذلك في الوقف كقاضٍ وغازٍ وما أشبههما.

مدح هَرم بن سنان المريّ بالحَزْم وإمضاء العزم.

ومعنى «تفري»: تقطع، يقال: فَرَيْتُ الأديم: إذا قطعته للإصلاح، وأفريته: إذا قطعته لتفسده، ومعنى «خلقت»: أي قدرت، يقال: خلقت الأديم إذا قدرته لتقطعه، فضرب هذا مثلاً لتقدير الأمر وتدبيره، ثم إمضائه وتنفيذ العزم فيه.

وفي المخصص: صاحب العَين: خَلَقْت الأديم أخلقُهُ خَلقًا إذا قَدَّرْتَه لما تُريد. وأنشد البيت.

وهو من قصيدة لزهير يمدح بها هَرِمًا المذكور.

* * *

١٧٩٣ ـ وقبيلٌ من لُكَيْزٍ شاهِدٌ (رَهطُ ابن مَرْجُومٍ ورَهطُ ابنِ المُعَلْ)[1]

[ص ٢٠٦ س ١١]

استشهد به على أن ألف المقصور لا تحذف في الوقف إلاّ في الضّرورة وتقدّم بسط الكلام على هذا البيت في صحيفة ٢١٨.

* * *

(والكرامة ذاتُ أكرمكم الله بَه)[2]

[ص ٢٠٦ س ١٢]

استشهد به على أن ألف ضمير الغائبة يحذف فَتحُهُ منقولاً اختيارًا.

وفي الأشمونيّ[1]: وذكر في التّسهيل: أنه قد يحذف ألف ضمير الغائبة منقولاً فتحه إلى ما قبله اختيارًا كقول بعض طيىء: «والكرامة ذات أكرمكُم الله بَه» يريد: بهَا، واستشكل [قوله: «اختيارًا»][2] فإنه يقتضي جواز القياس [عليه][4] وهو قليل.

وأجاب الصَّبّان بما معناه؛ أنّ تعبيره أي ابن مالك «بقد» يفيد أنه قليل. وهذا أكثر لقول بعض طيىء: والكرامة الخ وليس شعرًا بل هو كلام لبعض السُّؤال.

* * *

(١) تقدم الشاهد برقم ١٧٤٠.

(٢) هذا ليس شاهدًا من الشعر، بل هو شاهد نثري في شرح الأشموني (٤/٢٠٦).

(٣) شرح الأشموني (٤/ ٢٠٥ ـ ٢٠٦). (٤) إضافة من شرح الأشموني.

١٧٩٤ ـ قَـدْ أقْـبَلَـتْ مِـن أمكِنَـهْ (مِـن هَـٰهُـنـا ومِـن هُـنَـهْ)[1]

[ص ٢٠٦ س ١٧]

استشهد به على أن قلب الألف هاء في الوقف شاذ. وتقدّم بسط الكلام على هذا البيت في صحيفة ٢١٤ وفي ٥٢ من الجزء الأول.

* * *

١٧٩٥ ـ (يُرى رَوْمُنَا والعُمْيُ تَسْمَعُ صَوْتَهُ وإشمامُنا مِثلُ الإشارة بالشّعْرِ)

[ص ٢٠٧ س ٢٢]

استشهد به على أن الرّوم يستوي فيه الأعمى والبصير بخلاف الإشمام فإنما يراه البصير.

وفي الألفيّة:

وَغَيْرَ: «ها» التّأنيثِ من مُحَرَّكِ سَكِّنْهُ أَو قِفْ رَائِم التَّحَرُّكِ

أو اشْمِم الضّمّة الخ.

قال الأشموني: الإشمام ضمّ الشّفتين بعد الإسكان في المرفوع والمضموم للإشارة للحركة[2] من غير صوت. والغرض به: الفرق بين السّاكن والمسكّن في الوقف. وعلامته نقطة قدّام الحرف هكذا «.».

والرّوم [٢/ ٢٣٤]: وهو أن تأتي بالحركة مع إضعاف صوتها. والغرض به هو الغرض بالإشمام، [إلا أنه أتم في البيان من الإشمام][3] فإنّه يُدرِكه الأعمى والبصير، والإشمام لا يدركه إلاّ البصير، ولذلك جعلت علامته في الخطّ أَتمّ. وهو خط قُدّام الحرف هكذا «ـ».

والبيت من قصيدة لأبي الحسن الحصريّ كما في الهَمْع.

* * *

١٧٩٦ ـ (أنـا ابـنُ مـاويـةَ إذْ جـدَّ الـنَّـقُـرْ) وجـاءَتِ الـخَـيْـلُ أثـابـيّ زُمَـرْ[4]

[ص ٢٠٨ س ٣]

---

(١) تقدم الشاهد برقم ٢١٥، ١٧٢٢.

(٢) في الأصل: «بالحركة»، والتصويب من شرح الأشموني (٤/ ٢٠٩).

(٣) إضافة من شرح الأشموني ٤/ ٢٠٩.

(٤) الرجز لعبيد الله ابن ماوية في لسان العرب ٥/ ٢٣١، وله أو لبعض السعديين أو لفدكي بن أعبد=

استشهد به على الوقف بالنّقل. قال: الخامس: يعني من أنواع الوقف النّقل بأن تنتقل حركة الحَرْف الموقوف عليه إلى الحرف السّاكن قبله نحو: قام عمرُو بضمّ الميم، ومررت بِبَكِرٍ بكسر الكاف.

قـــال:

أنــا ابــن مــاويــة إذ جَــدّ الــنَّــقُــر

وهو من شواهد سيبويه. قال الأعلم: الشاهد فيه إلقاء حركة الراء على القاف للوقف.

والنَّقُر: صَوتٌ يسكن به الفرس عند احتمائه، وشدّة حركته، أي أنا الشّجاع البطل إذا احتمت الخيل عند اشتداد الحرب.

وفي التوضيح وشرحه: الخامس أن تقف بنقل الحرف إلى ما قبله كقراءة بعضهم، وهو أبو عمرو: ﴿وتواصَوا بالصبرِ﴾[1] بنقل الكسرة إلى الباء.

وقـولـه:

أنــا ابــن مــاويّــة إذ جَــدّ الــنــقــر

الخ بنقل ضمّة الراء إلى القاف قبلها. والنَّقْر بسكون القاف: صوت مخرجه من طرف اللّسان وما يليه من الحَنَك الأعلى، يسكّن به الفرس إذا اضطرب بفارسه.

واختلف في قائل هذا البيت، فقال الصّاغاني: قائله: فدكي بن عبد الله المنقري. وقال ابن السيّد: أظنه لعبد الله ابن ماويّة الطّائي. وجزم بذلك الجوهري. وقال سيبويه: هو لبعض السّعديين، وماويَة اسم أُمّه. وذكر الموضّح أنه وجد حاشية بخط الشيخ بهاء الدين بن النّحاس

. . . إذ جَـــدّ الـــنَّـــفُـــر

بالفاء المضمومة يريد النّفر بإسكانها. والعامل في «إذ» ما في ابن ماوية من معنى شُجاع أو بطل أو مِقْدام أو مشهور. انتهى.

* * *

= المنقري في المقاصد النحوية ٤/٥٥٩، ولبعض السعديين في شرح شواهد الإيضاح ٢٥٩، والكتاب ٤/١٧٣، وبلا نسبة في أسرار العربية ٤١٤، والإنصاف ٢/٧٣٢، وأوضح المسالك ٤/٣٤٦، وشرح التصريح ٢/٣٤١، ولسان العرب ١٠/٦٣ (حلق)، ومغني اللبيب ٢/٤٣٤، وتقدم برقم ١٥١٤، وفي الأصل: «أثافي» مكان «أثابي»، والأثابي: جمع ثبة وهي الجماعة. وفي الأصل أيضًا: «مأوي» مكان «ماوية»، والتصويب من المصادر السابقة.

(١) ٣/ العصر: ١٠٣، وانظر هذه القراءة في البحر المحيط ٨/٥٠٩.

١٧٩٧ - (أَرَتْنِي حِجْلاً على سَاقِها فَهَشَّ الفُؤادُ لذاك الحِجِلْ)[1]

[ص ٢٠٨ س ٤]

استشهد به على ما في البيت قبله، فإنّ حركة اللاّم نقلت إلى العين.

وفي أصول اللغة لابن الأنباري: فإن قيل: فَلِم لا يجوز الإشمام في حال الجَرّ؟ قيل: لأنه يؤدي إلى تشويه الحلق.

وأما الإتباع فلأنه لمّا وجب التحريك لالتقاء الساكنين اختاروا لها الضمّة في حالة الرفع، لأنها الحركة التي كانت في حالة الوصل، وكانت أولى من غيرها. قال الشاعر:

أنا ابن ماويّة إذ جَدّ النُّقُر

وكذلك حكم الكسرة في قول الآخر: «أرتني حِجِلاً» الخ بكسر الحاء والجيم.

وقال ابن رشيق في «العمدة»[2]: وأنشد أبو العباس ثعلب:

أرتني حِجِلاً على ساقها فهشّ الفؤادُ لذاك الحِجِلْ
فَقُلْتُ ولم أُخفِ عَن صاحبي ألا بأبي أصْلُ تِلْك الرِّجِلْ

وقال: نقل لاضطرار القافية. اهـ.

وفي قوله: الرِّجِل ما مثل له بالحجل. والحِجِل بالكسر والفتح، وكإبل، وطِمِر: الخلخال.

ولم أعثر على قائل هذين البيتين.

* * *

١٧٩٨ - (عَجِبْتُ والدَّهْرُ كَثيرٌ عَجَبُهُ مِن عَنَزِيٍّ سَبَّنِي لم أَضْرِبُهْ)[3]

[ص ٢٠٨ س ٥]

[٢/ ٢٣٥] استشهد به على ما في البيتين قبله.

---

(١) البيت من المتقارب، وهو بلا نسبة في أسرار العربية ٤١٥، والإنصاف ٢/ ٧٣٣، وشرح المفصل ٩/ ٧١، والصاحبي في فقه اللغة ١١٨، ولسان العربي ١١/ ٢٦٧ (رجل)، ومجالس ثعلب ١١٨، والمنصف ١/ ١٨، ١٦١، والعمدة ١٠٨٧.

(٢) العمدة ١٠٨٧.

(٣) الرجز لزياد الأعجم في ديوانه ٤٥، وشرح شواهد الإيضاح ٢٨٦، وشرح شواهد الشافية ٢٦١، والكتاب ٤/ ١٨٠، ولسان العرب ١٢/ ٥٥٤ (لمم)، وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ١/ ٣٨٩، وشرح الأشموني ٣/ ٧٥٣، وشرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٣٢٢، وشرح عمدة الحافظ ٩٧٤، وشرح المفصل ٩/ ٧٠، والمحتسب ١/ ١٩٦.

والبيت من شواهد سيبويه. قال الأعلم[1]: الشاهد فيه نقل حركة الهاء إلى الباء من قول: «أَضْرِبُهْ» ليكون أبين لها في الوقف، لأن مجيئها ساكنة بعد ساكن أخفى لها.

وعنزة: قبيلة من ربيعة بن نزار، وهم عنزة بن أسد بن ربيعة.

والبيت لزياد الأعجم، وإنّما سُمّي الأعجم لِلُكْنةٍ كانت فيه؛ وهو من عبد القين.

* * *

١٧٩٩ - (مَنْ يَأْتَمِرِ بِالخَيْرِ فيما قَصَدُهْ تُحْمَدْ مَساعِيه ويُعْلَمْ رَشَدُهْ)[2]

[ص ٢٠٨ س ١٨]

استشهد به على أنّ لَخمًا ينقلون إلى المتحرّك.

وفي التسهيل وشرحه للدّماميني: والوقف بالنّقل إلى المتحرّك لغة لخميّة.

قال المصنّف في بعض كتبه: كقول الشاعر: «مَن يَأْتَمِرْ بالخَيْر» الخ بنقل حركة الهاء من: قَصَدُهْ إلى الدال وهي متحرّكة.

واعترض على المصنّف بأنه إن كان مستنده في إثبات هذه اللغة هذا البيت فلا حُجّة فيه لاحتمال أن يكون أصله: قَصدُوه حَمْلاً على معنى «مَن» ثم حذف الواو واكتفى بالضمّة كقوله:

فلو أن الأطِبّا كان حولي وكان مع الأطِبّاء الأُساةُ[3]

قال العيني: قوله: «مَن يأتمر» أي مَن يباشر الخير فيما قَصدَه تُحْمد مساعيه، وهو جمع: مَسْعى بمعنى السّعي. والرَّشَد بفتحتين: التّهدّي إلى طريق الصواب.

ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

١٨٠٠ - (اللّهُ نَجّاك بِكَفّي مُسْلِمَتْ مِنْ بَعْدِما وبَعْدِما وبَعْدِمَتْ
كادتْ نُفوسُ القَوْمِ عِندَ الغَلْصَمَتْ وكادَتِ الحُرَّةُ أنْ تُدعَى أَمَتْ)[4]

[ص ٢٠٩ س ٢٤ و٢٥]

(١) شرح الأعلم ٢/ ٢٨٧.
(٢) الرجز بلا نسبة في المقاصد النحوية ٤/ ٥٥٢، وشرح الأشموني ٣/ ٧٥٤.
(٣) تقدم الشاهد برقم ١٣٣.
(٤) تقدم الشاهد برقم ١٧٢١.

استشهد به على أن بعض العرب لا يبدل ما آخره تاء تأنيث هاء في الوقف، والحال أن ما قبلها مفتوح. وهذا غير الغالب.

وتقدم الاستشهاد بهما في صحيفة ٢١٤.

* * *

١٨٠١ - يـا رُبَّ يَـومٍ لِـيَ لا أُظَـلَّـلُـه أَرْمَضُ مِن تَحْتُ (وأَضحَى مِن عَلُه)[١]

[ص ٢١٠ س ٢٣]

استشهد به على شذوذ اتّصال الهاء بـ «عل».

وفي التّسهيل وشرحه للدّماميني: شذّ اتصالها بـ«عل» كقول الرّاجز: «يا رُبّ يوم لي» الخ. هكذا قالوا.

قلت: وليس بقاطع لاحتمال أن يكون مضافًا إلى الضمير، بني لإضافته إلى مبنيّ فلا يتعيّن حينئذ كون الهاء للسّكت.

وتقدّم الاستشهاد بهذا البيت في صحيفة ١٧٢ من الجزء الأول.

* * *

١٨٠٢ - (قَـدْ وَعَـدَتْـنِـي أُمُّ عَـمـرٍو أن تـا)[٢]

[ص ٢١٠ س ٣٢]

استشهد به على أنه قَد يوقف على حَرفٍ منصوب بألف كالمثال في الشّطر. قال أي تأتي فوقف على حرف المضارعة ووصله. والمعروف من شواهد هذه المسألة [٢/٢٣٦].

جـاريـة قـد وعَـدَتْـنِـي أنْ تـا تَـدْهُـنَ رأسـي وتُـفَـلِّـيـنـي أو تا

وسيأتي مثاله فيما بعد.

ولم أعثر على قائله.

* * *

---

(١) الرجز لأبي مروان في شرح التصريح ٢/٣٤٦، ولأبي الهجنجل في شرح شواهد المغني ١/٤٤٨، ولأبي ثروان في المقاصد النحوية ٤/٤٥٤، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/٣٥١، والخزانة ٢/٣٩٧، وشرح الأشموني ٢/٣٢٣، ٣/٧٦٠، وشرح عمدة الحافظ ٩٨١، وشرح المفصل ٤/٨٧، ومغني اللبيب ١/١٥٤، والمخصص ١٤/٥٧، وتقدم الشاهد برقم ٧٩١.

(٢) الرجز لحكيم بن معيّة التميمي في الموشح ١٥، وبلا نسبة في الخصائص ١/٢٩١، ولسان العرب ١/١٦٤ (نتأ)، ٩/٢٩٢ (قنف)، ١٥/١٦٢ (فلا).

١٨٠٣ - (بِالخَيرِ خيراتٍ وإن شَرًّا فا) ولا أريد الشَّرّ إلا أن تا[١]

[ص ٢١٠ س ٣٣]

استشهد به على ما في البيت قبله.

قال: أي فَشَرٌّ، فوقف على الفاء التي هي جواب الشّرط ووصلها بهمزة وألف.

وفي كتاب سيبويه[٢]: قال الخليل يومًا وسأل أصحابه: كيف تقولون إذا أردتم أن تلفظوا بالكاف التي في لَكَ، والكاف التي في مالك، والباء التي في ضرب؟ فقيل له: تقول: باء، كاف، فقال: إنما جئتم بالاسم ولَم تلفظوا بالحَرْف. وقال: أقول كَه، وبَه، فقلنا: لِم ألحقت الهاء؟ فقال: رأيتهم قالوا: عَه، فألحقوا هاءَ حتى صيّروها يُستطاع الكلام بها، لأنه لا يُلْفَظ بحرف. فإن وصلت قُلت: «كَـ»، و«بَ» فاعلم يا فتى كما قالوا: عِ يا فتى، فهذه طريقة كلّ حرف كان متحرّكًا. وقد يجوز أن يكون الألف هنا بمنزلة الهاء لقربها منها، وشَبَهِها بها فتقول: «با»، و«كا»، كما تقول: أنا.

وسمعت من العرب مَن يقول: «ألا تَا، بلى فا»، فإنما أرادوا ألا تَفْعلُ، وبلى فَافْعل، ولكنّه قطع كما كان قاطعًا بالألف في أنا. وشركت الألف الهاء كَشَرِكَتها في قوله: أنا، بَيَّنُوها بالألف كبيانهم بالهاء في هِيَهْ، وهُهنّه، وبَغْلَتِيَهْ. قال الرّاجز:

بـالـخَـيْـر خَـيْـراتٍ وإن شـرًّا فـأ

الخ يريد: إن شرًّا فشرٌّ، ولا يريد الشرّ إلاّ أن تشاء. انتهى الغرض منه.

قال الأعلم[٣]: الشّاهد في لفظه بالفاء من قوله: «فشرٌّ» والتاء من قوله: «تشاء»، ولمّا لفظ بهما وفصلهما ممّا بعدهما ألحقهما الألف للسّكت عوَضًا من الهاء التي يوقف عليها كما قالوا: أنا، وحَيْهلاَ في الوقف.

والمعنى أجزيك بالخير خيرات وإن كان منك شرّ كان منّي مثله، ولا أريد الشر إلا أن تشاء، فحذف لعلم السامع.

ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

(١) الرجز لنعيم بن أوس في شرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٢٠، ٣٢١، وللقيم بن أوس في نوادر أبي زيد ١٢٦، ١٢٧، ولحكيم بن معيّة التميمي وللقمان بن أوس بن ربيعة في لسان العرب ١٥/ ٢٨٨ (معي)، وبلا نسبة في شرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٣٢٣، وشرح شواهد الشافية ٢٦٢، والكتاب ٣/ ٣٢١، ولسان العرب ١٥/ ٤٤٤ (تا)، وما ينصرف وما لا ينصرف ١١٨، ونوادر أبي زيد ١٢٧.

(٢) الكتاب ٣/ ٣٢٠ - ٣٢١.

(٣) شرح الأعلم ٢/ ٦٢.

١٨٠٤ ـ أَغَـرَّكِ مِـنّـي أنَّ حُـبَّـكِ قـاتِـلـي (وأَنَّكِ مَهما تَأمري القَلْبَ يَفعَلي)[1]

[ص ٢١١ س ١]

استشهد به على أن الحجازيّين يقفون بزيادة مدّة مطلقًا، قصدوا الترنّم أم لا؟ كالمثال في البيت.

وفي التسهيل وشرحه للدّماميني: وأثبتها الحجازيُون أي يثبتون المدّة ليتأتّى زيادة الصوت والتَّطريب فيه مطلقًا أي في حالة النصب وغيرها.

والبيت من معلقّة امرىء القيس.

* * *

١٨٠٥ ـ (أَقِـلّـي الـلَّـوم عـاذِلَ والـعِـتـاب) وقُـولِـي إن أَصَـبْـتُ لـقـد أَصـاب[2]

[ص ٢١١ س ٣]

استشهد به على أنَّ التّميميين إذا لم يَترَنّموا حذفوا المدّة، ثم منهم مَن يقف بالسّكون كما يقف في الكلام كأنه ليس في شِعْر.

وفي التسهيل وشرحه للدّمامينيّ متصلاً بكلامهما السابق: وإن ترنّم التميميّون فكذلك، وإلا عوّضوا منها أي من المدّة والتنوين مطلقًا، أي في حالة النّصب وغيرها، فالتّنوين حينئذ لترك الترنّم لا لتحصيله.

قال: وظاهر كلام المصنّف أنّ بني تميم قاطبةً على التفصيل الذي حكاه وليس كذلك، بل منهم مَن يعوض عند تركه، الترنم، ومنهم مَن يسَكّن. انتهى.

وهذا صحيحٌ بيّن لأن البيت الشّاهد لجرير وهو تميميّ، وقصيدته كُلّها اتفق الرواة على إثبات مدّة الرّوي فيها، أما هذه الرواية التي استشهد بها فإنما سمعت من بعضهم، فلذلك بنى [٢/٢٣٧] المسألة عليها، لأن رواية العربيّ تثبت بها القواعد. وتقدم بسط الكلام على هذا البيت في صحيفة ١٠٣.

* * *

---

(١) البيت من الطويل، وهو لامرىء القيس في ديوانه ١٣، وشرح أبيات سيبويه ٢/٣٣٨، وشرح شواهد المغني ١/٢٠، وشرح قطر الندى ٨٥، والكتاب ٤/٢١٥، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/٥٦، والخصائص ٣/١٣٠، وسر صناعة الإعراب ٢/٥١٤، وشرح المفصل ٧/٤٣.

(٢) تقدم الشاهد برقم ١٣٨٩، ١٧٢٥.

١٨٠٦ - (يا أبا الأسود لِم خَلَّفتَني) لـهـمـومِ طـارقـاتٍ وذِكَـر[١]

[ص ٢١١ س ٤]

استشهد به على إجراء الوصل مَجرى الوقف ضرورة. وسيأتي مزيد كلام على ذلك في الّذي بعده.

ولم أعثر على قائله.

* * *

١٨٠٧ - (أتَـوْا نـاري فـقـلـتُ مَـنُـون أنـتـم) فقالوا الجِنُّ قُلْتُ عِمُوا ظَلاما[٢]

[ص ٢١١ س ٥]

استشهد به على ما في البيت قبله وهذا معنى قوله الألفيّة:

ورُبّـمـا أُعْـطِـي لَـفـظُ الـوَصـلِ مـا لِـلـوَقْـفِ نـثـرًا وفـشـا مُـنـتَـظِـمَـا

قال الأشموني: أي قد يُحكم للوصل بحكم الوقف وذلك في النّثر قليلٌ كما أشار إليه بقوله: «وربما».

ومنه قراءة غير حمزة والكسائي: ﴿لَمْ يَتَسَنَّه وانظُر﴾[٣]. ﴿فَبِهُداهُم اقتِده قُل﴾[٤]. ومنه أيضًا ﴿مالِيَهْ هلك عني سلطانيه خذوه﴾[٥] ﴿ماهِيَهْ نار حاميه﴾[٦] ومنه قول بعض

---

(١) البيت من الرمل، وهو بلا نسبة في الإنصاف ١/ ٢١١، وخزانة الأدب ٦/ ١٠٠، ٧/ ١٠٨، ١٠٩، وشرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٢٩٧، وشرح شواهد الشافية ٢٢٤، وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٠٩، وشرح المفصل ٩/ ٨٨ والصاحبي في فقه اللغة ١٥٩، ومغني اللبيب ١/ ٢٢٩.

(٢) تقدم الشاهد برقم ١٧٤٢.

(٣) ٢٥٩/ البقرة: ٢، قرأ أُبيّ (لم يَسَّنَّهْ)؛ انظر البحر المحيط ٢/ ٢٩٢، وقرأ طلحة بن مصرف (لم يسَّنّ)؛ انظر تفسير القرطبي ٣/ ٢٩٢، وقرأ ابن مسعود (لم يَتَسَنَّنْ)، انظر تفسير الرازي ٢/ ٣٣٠. وأما قراءة حمزة والكسائي فهي بحذف الهاء في الوصل وإثباتها في الوقف.

(٤) ٩٠/ الأنعام: ٦، قرأ ابن محيصن (اقتدي) انظر مختصر شواذ القراءات ٣٨. وقرأ ابن عباس وهشام (اقتدِه) وصلاً، انظر الإتحاف ٢١٣. وقرأ ابن عامر وابن ذكوان (اقتدهي) وصلاً، انظر الإتحاف ٢١٣. أما قراءة حمزة والكسائي فهي (اقتد) وصلاً، انظر الإتحاف ٢١٣، وشرح التصريح ٢/ ٣٤٤.

(٥) ٢٨ - ٣٠/ الحاقة: ٦٩. قرأ حمزة وحميد ويعقوب والأعمش وابن أبي إسحق وابن محيصن ومجاهد (ماليه، سلطانيه) بهاء السكت وقفًا. انظر الإتحاف ٤٢٣، والبحر المحيط ٨/ ٣٢٥. وقرأ ابن محيصن بإسكان الياء دون هاء. انظر الكشاف ٤/ ١٥٣.

(٦) ١١/ القارعة: ١٠١، قرأ حمزة والكسائي ويعقوب والأعمش وابن محيصن (ماهيه) بحذف الهاء وصلا. انظر الإتحاف ٤٤٣. وقرأها مزاحم الخاقاني بالإمالة، انظر همع الهوامع ٢/ ٢١١.

طيّىء: «هذه حُبْلَو يا فتى» لأنه إنّما تُبدل هذه الألف واوًا في الوقف، فأجرى الوصلَ مجراه وهو في النّظم كثير من ذلك قوله:

لـقـد خَـشِـيـتُ أن أرى جَـدَبّـا مـثـل الـحَـرِيـقِ وافَـقَ الـقَـصَـبّـا[1]

فشدّد الباء مع وصلها بحرف الإطلاق. وقوله:

أتـوا نـاري فـقـلـت مـنـون أنـتـم

وتقدّم بسط الكلام على هذا البيت في صحيفة ٢١٨.

* * *

(١) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ١٦٩، وشرح شواهد الشافية ٢٥٤، ٢٥٧، والكتاب ٤/ ١٧٠، ولربيعة بن صبح في شرح شواهد الإيضاح ٢٦٥، ولأحد الاثنين في المقاصد النحوية ٤/ ٥٤٩، وبلا نسبة في شرح المفصل ٩/ ٦٩، ولسان العرب ١/ ٢٥٤ (جدب)، ١/ ٣٥٦ (خصب).

[إثبات همزة الوصل]

١٨٠٨ - (إذا جـاوَزَ الإِثْـنَـيْـنِ سِـرٌّ فَـإِنَّـهُ   بِنَثٍّ وتكثيرِ الحديثِ قَمِينُ)[(١)]

[ص ٢١١ س ٢٨]

استشهد به على أن همزة الوصل لا تثبت في غير الابتداء إلاّ ضرورة.

وفي شرح التّسهيل لأبي حيّان: مثال ثبوتها غير مبدوء بها في الضّرورة قول الشاعر: «إذا جاوز الإثنين» الخ. شبّه قَطْعها حَشْوًا في الضّرورة بكونها مبتدأ بها، وقد كثر قطعها في أوائل أنصاف الأبيات، لأنها إذ ذاك كأنها في ابتداء الكلام نحو قول الشاعر هو حسان:

لَتَسْمعَنّ سَرِيعًا في دِيارِكم   الله أكبر يا ثاراتِ عُثمانا[(٢)]

وقال الآخر:

ولا يُبادِرُ بالعَشاء وَلِيدُنا   ألقِدر يُنْزِلُها بغير جِعَال[(٣)]

---

(١) البيت من الطويل، وهو لقيس بن الخطيم في ديوانه ١٦٢، وحماسة البحتري ١٤٧، وسمط اللآلي ٧٩٦، وشرح شواهد الشافية ١٨٣، ولسان العرب ٢/ ١٩٤ (نثث)، ١٣/ ٣٤٧(قمن)، ١٤/ ١١٧ (ثني)، والمقاصد النحوية ٤/ ٥٦٦، ونوادر أبي زيد ٢٠٤، ولجميل بثينة في ملحق ديوانه ٢٤٠، وكتاب الصناعتين ١٥١، وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ١/ ٣٤٢، وشرح شافية ابن الحاجب ١/ ٢٦٥، وشرح المفصل ٩/ ١٩، ١٣٧.

(٢) البيت من البسيط، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ٢١٦، ولسان العرب ٤/ ٩٦، ٩٨ (ثور)، ١٠/ ٥١٣ (وشك)، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٧/ ٢١٠، ورصف المباني ٤١، والمنصف ١/ ٦٨.

(٣) البيت من الكامل، وهو للبيد العامري في شرح شواهد الشافية ١٨٧ وليس في ديوانه ولحاجب بن حبيب الأسدي في شرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٧٤، وبلا نسبة في شرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٢٦٦، والكتاب ٤/ ١٥٠، ولسان العرب ٦/ ١٩٠ (كأس)، ١١/ ١١٢ (جعل).

وروايته: «وإفشاء» بدل «تكثير» وهي رواية العينيّ. قال: قوله: وإفشاء أي إظهار الحديث. وقمين أي جدير وحَرِيّ.

قال: قوله: «بنَثّ» بالباء الجارة وفتح النون وبتشديد الثاء المثلثة: من نثّ الحديث ينثّه بالضّم نثاء إذا أفشاه.

والبيت من قصيدة لقيس بن الخطيم الأوسيّ [٢/٢٣٨].

* * *

١٨٠٩ ـ (لا نَسَبَ اليَوْمَ ولا خُلّةً ... إِتّسَعَ الخَرقُ على الرّاقِعِ)[1]

[ص ٢١١ س ٣٠]

استشهد به على كثرة قطع همزة الوصل في أنصاف الأبيات كما تقدّم في الذي قبله.

وتقدّم بسط الكلام على هذا البيت في صحيفة ١٩٨.

* * *

(١) تقدم الشاهد برقم ١٦٧٢.

[التّصريف]
[الحذف القياسي والشاذّ]

١٨١٠ ـ (عَلَى ما قام يَشْتِمُني لَئِيمٌ) كَخِنْزِيرٍ تَمَرَّغَ في رَمادِ[1]

[ص ٢١٧ س ٢٨]

استشهد به على شذوذ إبقاء ألف «ما» الاستفهاميّة. وهذا هو معنى قول الألفيّة:

وما في الاستفهام إن جُرَّت حُذِفْ أَلِفُها وأَوْلِها الْهَا إنْ تَقِفْ

قال الأشموني عند قوله حذف ألفها: وجوبًا سواء جُرّت بحرف أو اسم.

وأما قوله:

على ما قام يشتمني لئيم

فضروره. وفي الهمع مفهوم الاستفهاميّة فارجع إليه.

والبيت من شواهد الرّضي. قال البغداديّ: على أن ثبوت الألف في «ما» الاستفهاميّة المجرورة في غير الأغلب. مفهومه أن إثباتها فيها غالب.

ويوافقه قول صاحب الكشاف في سورة «يّس» عند قوله تعالى: ﴿بما غَفَر لي ربّي﴾[2] طرحُ الألف أجود، وإن كان إثباتها جائزًا.

---

(١) البيت من الوافر، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ٣٢٤، والأزهية ٨٦، وخزانة الأدب ٥/ ١٣٠، ٦/٩٩، ١٠١، ١٠٢، ١٠٤، وشرح التصريح ٢/ ٣٤٥، وشرح شواهد الشافية ٢٢٤، ولسان العرب ١٢/ ٤٩٧ (قوم)، والمحتسب ٢/ ٣٤٧، ومغني اللبيب ١/ ٢٩٩، والمقاصد النحوية ٤/ ٥٥٤، ولحسان بن منذر في شرح شواهد الإيضاح ٢٧١، وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٠٩، وبلا نسبة في تخليص الشواهد ٤٠٤، وشرح الأشموني ٣/ ٧٥٨، وشرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٢٩٧، وشرح الرضي ٣/ ٥٠، وشرح المفصل ٤/ ٩، وتقدم عرضًا مع الشاهد ٤٠٤.

(٢) ٢٧/ يّس: ٣٦.

وهذا معارَضٌ لقوله في سورة «الأعراف» عند قوله تعالى: ﴿فبما أغويتني﴾[(١)] قيل: «ما» للاستفهام، وإثبات الألف قليلٌ شاذٌّ.

وقال الشّارح المحقق في «شرح الشافية»: وبعضُ العرب لا يحذف الألف من «ما» الاستفهاميّة المجرورة كقوله:

على ما قام يَشْتِمني لئيم

البيت، فهذا لا يقول على «مَهْ» وقفًا بل يقف بالألف التي كانت في الوصل[(٢)]. والأولى حذف ألف ما الاستفهامية مجرورة لما ذكرنا في الموصولات. اهـ.

أراد أنه ذكره في شرح الموصولات من «شرح الكافيّة».

وإذا ثبت أن هذا لغة لبعض العرب لم يكن إثبات الألف نادرًا ولا ضرورة كما قيل في قوله تعالى: ﴿عمّا يتساءلون﴾[(٣)] فيمن قرأ «عما» بالألف[(٤)]. قال القالي في «شرح اللّباب»: الكثير الشائع حذف الألف وجاء إثباتها في ﴿عمّا يتساءلون﴾ وفي قوله: «على ما قام يشتمني» البيت.

وقال السّمين[(٥)]: يجوز إثبات الألف في ضرورة؛ أو في قليل من الكلام[(٦)].

وقال ابن جني في المحتسب[(٧)]: إثبات الألف أضعف اللغتين.

وقال ابن السّمين[(٨)]: في سورة يس: المشهور من مذهب البصريين وجوب حذف ألفها إلا في ضرورة.

وكذلك قال ابن هشام في «المغني»: يجب حذف ألف ما الاستفهاميّة إذا جرّت، وإبقاء الفتحة دليلاً عليها. وربما تبعت الفتحةُ الألفَ في الحذف وهو

---

(١) ١٦/ الأعراف: ٧.

(٢) في الأصل: «الأصل»، والتصويب من الخزانة.

(٣) ١/ النبأ: ٧٨.

(٤) هي قراءة ابن مسعود وأُبيّ وعكرمة وعيسى بن عمر. انظر البحر المحيط ٨/ ٤١٠، والمحتسب ٢/ ٣٤٧، والكشاف ٤/ ٢٠٦.

(٥) السمين: هو شهاب الدين أبو العباس أحمد بن يوسف بن محمد بن مسعود، ويعرف بالسمين الحلبي نشأ في حلب، وانتقل إلى القاهرة حيث توفي فيها ٧٥٦هـ. كان من علماء اللغة والتفسير والقراءات. له «عمدة الحفاظ» وهو معجم لغوي لألفاظ القرآن الكريم، ألفه على طريقة مفردات القرآن الراغب الأصفهاني، و«الدر المصون» وهو تفسير. انظر ترجمته في الدرر الكامنة ١/ ٣٦٠، ومقدمة تحقيق الدر المصون؛ وعمدة الحفاظ.

(٦) انظر عمدة الحفاظ ٤/ ١٢٨ (ما).

(٧) المحتسب ٢/ ٣٤٧.

(٨) ابن السمين: هو أحمد بن علي البغدادي الحلبي؛ صاحب «مفردات القرآن». انظر كشف الظنون ٢/ ١٢٠٨.

مخصوص بالشعر كقوله:

يـا أبـا الأسـود لِـم خَـلَّـفـتَـنـي لـهـمـوم طـارقـاتٍ وذِكَـرْ(١)

ثم قال: وأما قراءة عِكْرمة وعيسى: ﴿عَمّا يتساءلون﴾ فنادر. وقول حسان: «على ما قام يشتمني» الخ فضرورة.

ومثله قول الآخر:

إنـا قَـتَـلْـنـا بـقـتـلانـا سَـرَاتَـكُـم أهلَ اللِّواء ففيما يَكْثر القِيلُ(٢)

قال الدمامينيّ في «الحاشية الهندية»: ادعى المصنّف أنَّ إثباتَ الألف في البيتين ضرورة، ولقائل أن يمنع ذلك بناءً على تفسيرها بما لا مندوحة للشاعر عنه، إذ الوزن مع حذف الألف في كل منهما مستقيم. غاية الأمر يكون في بيت حسان العقل وفي الآخر الخبن، وكلٌّ منهما زِحاف مغتفر. اهـ.

قوله: «على ما قام»: «على» تعليلية، أي لأجل [٢/ ٢٣٩] أي شيء.

ونقل العينيّ عن ابن جنيّ أن لفظة: «قام» ههنا زائدة والتقدير: ما يشتِمُني(٣)

وقال ابن يَسْعون: وليس كذلك عندي، لأنها مقتضى النّهوض بالشتم والتّشمير له والجِدّ فيه.

وقوله: «كخنزير» الخ، تعريض بقبحه، فلذلك خصّ الخنزير لأنه مِسخٌ قبيح المنظرُ سَمِج الخلق، أكّال العَذِرة. وقوله: «تمرغ في رماد» تتميمٌ لذمّه، لأنه يدلُك خَلْفه بالشّجر، ثم يأتي للطين والحمأة فيتلطخ بهما، وكلّما تساقط منه شيء عاد فيهما.

قال الجاحظ(٤): والعَيْن تكره الخنزير جملة دون سائر المسوخ، لأن القِرد وإن كان مسيخًا فهو مستملح. والفيل عجيب ظريفٌ نبيلٌ بَهِيٌّ وإن كان سمجًا قبيحًا.

والبيت من أبيات قالها حسّان بن ثابت في هجو بني عابدٍ بموحدة بعدها دال غير معجمة، ابن عبد الله عميـر بن مخزوم. قال البلاذري: لم يكن لهم هِجْرة ولا سابقة. قال: وقال الأثرم عن أبي حيرة: قال حسّانُ هذا الشِّعرَ في رُفيع بن صَيْفِيّ بن عابد.

---

(١) تقدم الشاهد برقم ١٨٠٦.

(٢) البيت من البسيط، وهو لكعب بن مالك في ديوانه ٢٥٥، وخزانة الأدب ٦/ ١٠١، ١٠٥، ١٠٦، وبلا نسبة في الأزهية ٨٦، وشرح شواهد المغني ٢/ ٧١٠.

(٣) في الأصل: «على ما قام يشتمني»؛ بزيادة «على» والتصويب من الخزانة.

(٤) انظر مثل هذا القول في الحيوان ٧/ ٣٩.

وقُتِل رفيع يوم بدر كافرًا. ورفيع بضم الراء وفتح الفاء مُصغّر رفع بالعين المهملة. وصَيْفي بفتح الصاد المهملة وسكون المثّناة التحتيّة وكسر الفاء وتشديد التحتيّة.

* * *

١٨١١ ـ (إلامَ تقولُ النّاعياتُ إلامهْ) ألا فاندبوا أَهْلَ النَّدَى والكَرَامَهْ[١]

[ص ٢١٧ س ٣٣]

استشهد به على أن حذف ألف «ما» المرفوعة ضرورة وهو مفهوم ما تقدّم قال الصّبان[٢]: بناء على ما مرّ يعني من أن ما وقع في الشعر ضرورة. قال: وإلا فللشاعر مندوحة عن حذف الألف بإثباتها ولا يلزم شيء بل يكون الجزء سالمًا من الزّحاف.

ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

١٨١٢ ـ (فَإِنَّهُ أَهْلٌ لأَنْ يُؤَكْرَما)[٣]

[ص ٢١٨ س ١١]

استشهد به على شذوذ إثبات همزة: «يؤكرم» في البيت قال في الألفية:

وحَذْفُ هَمْزِ أَفْعَل اسْتَمرَّ في مضارع وَبِنْيَتي مُتَّصِفِ

قال الأشموني: مما اطّرد حذفُه همزة أَفْعَل من مضارعه، واسمي فاعِله ومفعوله، وهما المراد بقوله: «وبِنْيَتَيْ مُتصف» فتقول: أَكْرَمُ يكْرِمُ فهو مكرِم ومكرَمٌ والأصل: يُؤَكْرِم ومُؤَكْرِم ومُؤَكْرَمٌ إلا أنه لما كان من حروف المضارعة همزة المتكلم حذفت همزة أفعل معها، لئلاّ تجتمع همزتان في كلمة واحدة. وحمل على ذي الهمزة أخواته واسما الفاعل والمفعول.

ولا يجوز إثبات هذه الهمزة على الأصل إلاّ في ضرورة أو كلمة مستندرة، فمن الضرورة قوله:

فإنه أهل لأن يؤكرما

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني ٣/٧٥٨، والمقاصد النحوية ٤/٥٥٣. ولم يرد في المصادر النحوية الأخرى.

(٢) حاشية الصبان ٤/٢١٦.

(٣) الرجز بلا نسبة في الإنصاف ١١، وأوضح المسالك ٤/٤٠٦، وخزانة الأدب ٢/٣١٦، والخصائص ١/١٤٤، وشرح الأشموني ٣/٨٨٧ وشرح شافية ابن الحاجب ١/١٣٩، وشرح شواهد الشافية ٥٨، ولسان العرب ١/٤٣٥ (رنب)، ١٢/٥١٢ (كرم) والمقاصد النحوية ٤/٥٧٨، والمقتضب ٢/٩٨، والمنصف ١/٣٧، ١٩٢، ٢/١٨٤.

والكلمة المستندرة قولهم: «أرض مُؤَرْنِبةٌ» بكسر النون أي كثيرة الأرانب، وقولهم: «كساءٌ مؤرنَب» إذا خُلِط صوفه بوبر الأرانب. هذا على القول بزيادة همزة الأرانب، وهو الأظهر. اهـ.

قال الصبان[1]: أما على القول بأصالة همزة أرنب فلا يكون قولهم ذلك مستندرًا.

ولم أعثر على قائل هذا البيت ولا تتمته.

* * *

١٨١٣ ـ (تِ لي آلَ زَيْدٍ واندُهمْ لي جَماعَةً)[2]

[ص ٢١٨ س ٢٦]

استشهد به على أنّ «تِ لي» ضرورة قال: يريد «ائت لي آل زيد».

ومعنى اندهم: ائت ناديهم أي جماعتهم.

ولم أعثر على قائل هذا البيت ولا تتمته. [٢/ ٢٤٠].

* * *

(١) حاشية الصبان ٤/ ٣٤٣ ـ ٣٤٤.

(٢) عجز البيت: (وسَلْ آل زيدٍ أي شيء يضيرها)، والبيت من الطويل، وهو بلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٢/ ٨٢٣، ولسان العرب ١٤/ ١٤ (أتي)، وأمالي ابن الشجري ٢/ ١٧.

النقل

١٨١٤ ـ (صَدَدْتِ فأَطْوَلتِ الصُّدودَ وقَلّما) وِصالٌ على طُولِ الصُّدودِ يَدومُ[١]

[ص ٢٢٤ س ٤]

استشهد به على أن تصحيح أطولت قليل كما يفهمه قوله[٢]: «وربما» والقياس: أطلت. وتقدم الكلام على هذا البيت مستوفًى في صحيفة ١٠٧.

* * *

(١) تقدم الشاهد برقم ١٤٠٢.

(٢) أي قول السيوطي في همع الهوامع.

الإدغـــام

١٨١٥ ـ فقال نَبِيُّ المسلمين تَقدَّموا (وأَحْبِبْ إلَينا أنْ يَكونَ المُقَدَّما)(١)

[ص ٢٢٧ س ١٤]

استشهد به على وجوب الفكّ في أفعل في التعجّب.

وفي التسهيل وشرحه للدمامينيّ: فإن سكن ثانيهما لاتّصاله بضمير مرفوع نحو: رَدَدْتُ ورَدَدْن أو يكون ما هما فيه أَفْعِل بكسر العين وسكون اللام تعجّبًا أي في حال كونه ذا تعجّب نحو: أحْبِب بزيد تعيّن الفك في المسألتين.

وحكي عن الكسائي أنّ «أَفعِل» في التعجب يدغم يقال: أَحِبّ بزيد.

وتقدم بسط الكلام على هذا البيت في صحيفة ١١٩.

* * *

١٨١٦ ـ (فَغُضِّ الطَّرْفَ) إنَّكَ مِن نُمَيْرٍ فلا كَعْبًا بَلَغْتَ ولا كِلابا(٢)

[ص ٢٢٧ س ٢٣]

استشهد به على أن المدغم إذا وليه ساكنٌ يُكْسر كالمثال في البيت.

---

(١) تقدم الشاهد برقم ١٤٤٨، ١٤٥٣.

(٢) البيت من الوافر، وهو لجرير في ديوانه ٨٢١، وجمهرة اللغة ١٠٩٦، وخزانة الأدب ١/ ٧٢، ٧٤، ٩/ ٥٤٢، وشرح المفصل ٩/ ١٢٨، ولسان العرب ٣/ ١٤٢، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ٤١١، وخزانة الأدب ٦/ ٥٣١، ٩/ ٣٠٦، وشرح الأشموني ٣/ ٨٩٧، وشرح شافية ابن الحاجب ٢٤٤، والكتاب ٣/ ٥٣٣، والمقتضب ١/ ١٨٥.

وفي الأشموني: والتزم أكثرهم الكسر قبل ساكن فقالوا: رُدِّ القَوْمَ، لأنها حركة التقاء السّاكنين في الأصل.

ومنهم مَن يفتح وهم بنو أسد، وحكى ابن جنّي الضمّ، وقد روي بهنّ قوله:

فغُضّ الطّرف إنّك من نمير

نَعَم الضّمّ قليل. قال في التسهيل؛ في باب التقاء الساكنين: ولا يضم قبل ساكن بل يكسر، وقد يفتح. هذا لفظه.

فإن لم يتصل الفعل بشيء مما ذكر ففيه ثلاث لغات:

الفتح مطلقًا نحو: رُدَّ، وفِرَّ، وغُضَّ وهي لغة أسد وناس غيرهم.

والكسر مطلقًا نحو: رُدِّ، وفِرِّ، وغُضِّ، وهي لغة كعب ونمير.

والإتباع لحركة الفاء نحو: رُدُّ وفِرِّ وغَضَّ، وهذا أكثر في كلامهم.

والبيت من قصيدة جرير المعروفة بالدامغة هجا بها الرّاعي النّميري وقومه. ويقال: إنَّ امرأةً مَرّتْ على جماعةٍ من بني نميرٍ فضحكوا منها، وقالوا كلمة تخل بالأدب، فقالت: ما امتثلتم قول الله تعالى: ﴿قُلْ للمؤمنين يَغضُّوا من أبصارهم﴾[1] ولا قول جرير:

فَغِضّ الطَّرْفَ إنّك مِن نُميرِ

الـــخ.

* * *

(١) ٣٠/ النور: ٢٤.

[الخَطّ والرَّسم]
[مخارج الحروف]

١٨١٧ ـ (نَخمِي حَقِيقتَنَا وبعـ ـضُ القوم يَسْقط بَيْن بَيْنا)[1]

[ص ٢٢٩ س ١٩]

استشهد به على طريق التفسير لقولهم في الهمزة المسهّلة بين بين، كما عكس ذلك الدّمامينيّ في باب الظروف عند قول ابن مالك في عده للظروف غير المتصرفة: وعند، ولَدُن، ومع، وبين بين كقوله:

وبعض القوم يَسْقُط بين بينا

قال: أي بين هؤلاء وهؤلاء. فنزل الأسماء منزلة خمسة عشر. ومنه قولهم: يسهل الهمزة بين بين، أي بين الهمزة والألف مثلاً.

والبيت من قصيدة لعبيد بن الأبرص.

* * *

(١) البيت من مجزوء الكامل، وهو لعبيد بن الأبرص في ديوانه ١٤١، والخزانة ٢/٢١٣، وسر صناعة الإعراب ١/٤٩، وشرح شواهد المغني ١/٢٥٨، وشرح المفصل ٤/١١٧، والشعر والشعراء ١/٢٧٣، واللسان ١٣/٦٦ (بين)، واللمع ٢٤٢، والمقاصد النحوية ١/٤٩١، وبلا نسبة في شرح شذور الذهب ٩٧، وما ينصرف وما لا ينصرف ١٠٦، وتقدم برقم ٨٣٠.

خاتمة في الخط

١٨١٨ ـ (فلم أَجْبُنْ ولم أَنكلْ ولكنْ   يَمَمْتُ بها أَبا صَخْرِ بن عَمرِو)[١]

[ص ٢٣٦ س ٢٨]

استشهد به على أن ألف «ابن» تحذف في كل موضع يحذف منه التنوين، سواء كان عَلمًا أم مكنيًّا كالمثال في البيت، فإن أبا صخر كنية وحذف منه الألف.

ولم أعثر على قائل هذا البيت. [٢/ ٢٤١].

* * *

١٨١٩ ـ (فَقُلْتُ والمَرْءُ تُخطِيه مَنِيّتُهُ   أَدْنى عَطِيَّته إيّايَ مِيآتُ)[٢]

[ص ٢٣٩ س ٧]

استشهد به على أن الدليل على أن أصل مائة: مِيائة؛ جمعها على ميآت، لأنَّ الجمع يرد الأشياء إلى أصولها.

وتقدم إيراد هذا البيت في صحيفة ١٣٠ من الجزء الأول.

* * *

---

(١) البيت من الوافر، وهو ليزيد بن سنان في شرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٧٩، وشرح اختيارات المفضل ١/ ٣٥١، وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٢/ ٤٥٦، ٥٢٨، والكتاب ٣/ ٥٠٦، ولسان العرب ١٢/ ٢٢ (أمم).

(٢) البيت من البسيط، وهو لتميم بن مقبل في المقاصد النحوية ٢/ ٣٧٦، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في تذكرة النحاة ٥٠٨، واللسان والتاج (ضربج)، وتهذيب اللغة ١١/ ٢٤٠، وتقدم عرضًا مع الشاهد ٥٧١.

رسم المصحف

١٨٢٠ ـ (يا دار مي يَتَبِلْ عَلْياءِ فسْ سَنَدي   أَقْوَتْ وَطالَعَلَيْ ها سالِفُلْ الأَبَدي)[1]

[ص ٢٤٣ س ٢٧]

استشهد به على قول أبي حيان، إن العروضيّين يكتبون ما يسمع خاصة إذ الذي يقيّد به في صنعة العروض إنما هو ما يلفظ به لأنهم يريدون به عدّ الحروف التي يقوم بها الوزن متحرّكًا كان أو ساكنًا، فيكتبون التّنوين نونًا ولا يراعون حذفها في الوقف والمدغم حرفين. ويكتبون الحرف بحسب أجزاء التفعيل. فقد تقطّع الكلمة بحسب ما يقع في تبيين الأجزاء، ثم أعاد البيت مرة ثانية هكذا على رسمه الأصليّ:

يـا دارَ مَـيَّـة بـالـعـلـيـاء فـالـسّـنـد   أَقـوت وطـال عـلـيـهـا سـالـف الأبـد

مية اسم امرأة. والعلياء في الأصل: المكان المرتفع وهو هنا موضع بعينه. والسّند: اسم جبل أيضًا. وأقوت: خلت. وسالف: أي ماضي. الأبد: وهو الدّهر ويروى بالباء والميم.

والبيت مطلع قصيدة للنابغة الذّبياني مشهورة.

* * *

(١) تقدم الشاهد برقم ٢٥٨، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ١٤.

(تنبيـــــه)

مرت أشطار من هذا الكتاب لم نعثر على تتمتها وقت طَبعه فألحقنا ما عثرنا عليهما بعد ذلك تتميمًا للفائدة مشارًا إليه بنمرة صحيفته.

وقع في الجزء الأول في صحيفة ١٤٨ شطر وهو بتمامه هكذا:

أيـا مُـوقـدًا نـارًا لِـغَـيْـرِك ضَـوْؤهـا ويا حاطبًا في غير حبلك تحطبُ[١]

وفي صحيفة ١٧٦ شطر وتمامه هكذا:

فـمـا وجـد الـنَّـهْـدِيُّ وَجْدًا وَجْدتُه ولا وَجَـد الـعُـذْرِيُّ قَـبْـلُ جَـمِـيـلُ[٢]

وفي صحيفة ٢٠٣ شطر. وتمامه هكذا:

دَهـم الـشِّـتـاءُ ولَـسْـت أمـلِـكُ عُـدَّةً والصَّبْر في الشَّتَواتِ غَيْرُ مُطيعِي[٣]

وفي الجزء الثالث صحيفة ٣٣ شطر وهو مع ما بعده هكذا:

أوْمَـت بِـكَـفَّـيْـهـا مـن الـهَـوْدَجِ لـولاك في ذَا العامِ ولـم أَخْجُـجِ[٤]

أنــت إلــى مــكــة أخــرجــتــنــي حبًـا ولــولا أنــت لــم أَخْـرُجِ

ونسبهما أبو هلال العسكري لابن أبي ربيعة.

* * *

وفي صحيفة ٥٥ شطر وهو بتمامه هكذا:

كأنَّ على الكَتِفين منه إذا تنحى مداك عَرُوسٍ أو صلاية حنظل[٥]

---

(١) تقدم الشاهد برقم ٦٦٥.

(٢) تقدم الشاهد برقم ٨١٠.

(٣) تقدم الشاهد برقم ٩٥٠.

(٤) تقدم الشاهد برقم ١١٢٣.

(٥) تقدم الشاهد برقم ١٢١٣.

وروي: الكفّين؛ وروي: سراته. وهو من معلقة امرىء القيس.

* * *

وفي ٦٤ شطر وهو بتمامه هكذا:

مـرّت بـنـا فـي نِـسْـوةٍ خَـولَـةٌ والمِسْكُ مـن أردانـهـا نـافـحه[1]

* * *

وفي صحيفة ٦٥ شطر وهو بتمامه هكذا: [٢/ ٢٤٢]

الآكِـلُ الـمـالِ الـيـتـيـمِ بَـطِـرًا يـأكـل نـارًا وسَـيـصـلـى سَـقَـرا[2]

* * *

وفي صحيفة ١٩٦ قلنا هنالك: إنه ليس بشعر وذلك غير صحيح بل هو شعر وهو بتمامه هكذا:

إلا يـا زَيـدُ والـضّـحـاك سـيـرا فـقـد جـاوزتُـمـا خَـمْـر الـطّـريـقِ[3]

* * *

الحمد لله الذي بنعمته تَتِمّ الصالحات، وصلّى اللّـه وسلم على صاحب المعجزات. وبعد:

فقد تم بتوفيق الله تعالى شرح شواهد الهمع مع طبعه، فجاء بحمد الله تعالى متمّمًا لأصله محتويًا على ما يسرّ المُطالِع المنصف الذي جنّبه اللّهُ داء الحَسَد والتعسّف، ولم آل جهدًا في صحة النّقول التي أوردتها تتميمًا[4] للأبحاث التي اقتصرها السيوطي رحمه الله، فإنه كما قال في أول كتابه اختصره من نحو مائة مصنّف.

ولقد أجاد رحمه الله. ومَن رأى صنيعه في هذا الكتاب عَلِمَ سعةَ اطّلاعه، فلقد جمع كثيرًا من مسائل النحو، حتى إنه في بعض المواضع زاد على التسهيل، وربّما بينت اعتماده على غير المشهور في مواضع أيضًا.

وقد وضعت عند كل بيت علامة للصحيفة والسطر اللذين أوردهما فيه الهمع المطبوع، ليكون له ذلك كالفِهْرست، وليسهل على مَن نظر في الشواهد الحصول عليه في الهمع؛ فإنه كثيرًا ما ترد أشطار فيه لم يجعل لها المصحّح علامة، فالتبست بالنثر.

(١) تقدم الشاهد برقم ١٢٥٣.

(٢) تقدم الشاهد برقم ١٢٥٨.

(٣) تقدم الشاهد برقم ١٦٦٧.

(٤) في الأصل: «تتيممًا» وهذا تحريف.

وقد وردت فيه «مُثل» وجعل لها المصحّح علامة كعلامة الأبيات الناقصة فيه فتركت أكثرها، وربما شرحت بعضها إن كان مشتملاً على مَثَل أو قصّة.

والكتاب يحتوي على ألف وخمسمائة شاهد ونيّف غير المكرّرات.

وكان تمام طبعه بالمطبعة الجمالية الكائنة بحارة الروم في مصر المحميّة ختام سنة ١٣٢٨ هجريّة على صاحبها أفضل الصلاة وأتمّ التحيّة.

* * *



فهرس المصادر والمراجع
الدرر اللوامع

ـ أ ـ

١ ـ **أدب الكاتب**: ابن قتيبة (عبد الله بن مسلم). حقَّقه وعلَّق حواشيه ووضع فهارسه محمد الدالي. مؤسَّسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٩٨٢م.

٢ ـ **الأزمنة والأمكنة**: المرزوقيّ (أبو علي أحمد بن محمد). مطبعة مجلس دائرة المعارف. حيدرآباد الدكن، الهند، ١٣٣٢ هـ.

٣ ـ **الأزهيَّة في علم الحروف**: الهرويّ (علي بن محمد). تحقيق عبد المعين الملّوحيّ. مطبوعات مجمع اللغة العربيَّة بدمشق، ط ١، ١٩٨١م.

٤ ـ **أساس البلاغة**: الزمخشري (جار الله محمود بن عمر). تحقيق عبد الرحيم محمود. دار المعرفة، بيروت، لا ط، ١٩٨٢م.

٥ ـ **أسرار العربيَّة**: عبد الرحمٰن بن محمد الأنباري. تحقيق محمد بهجت البيطار. مطبوعات المجمع العلمي العربيّ بدمشق، ط ١، ١٩٥٧م.

٦ ـ **الأشباه والنظائر**: السيوطيّ (جلال الدين عبد الرحمٰن بن الكمال). تحقيق عبد العال سالم مكرّم. مؤسَّسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٩٨٥م.

٧ ـ **الاشتقاق**: ابن دريد (محمد بن الحسن). تحقيق وشرح عبد السلام هارون. دار المسيرة، بيروت، ط ٢، ١٩٧٩م.

٨ ـ **أشعار اللصوص**: جمع وتحقيق عبد المعين الملوحي. دار الحضارة الجديدة، بيروت.

٩ ـ **إصلاح المنطق**: ابن السكِّيت (يعقوب بن إسحٰق). شرح وتحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون. دار المعارف بمصر، ط ١، ١٩٨٧م.

١٠ ـ **الأصمعيّات**: الأصمعيّ (عبد الملك بن قريب). تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون. دار المعارف بمصر، ط ٥، لا ت.

١١ ـ **الأضداد**: ثلاثة كتب في الأضداد.

١٢ ـ **الأغاني**: أبو الفرج الأصفهانيّ (علي بن الحسين). تحقيق وإشراف لجنة من الأدباء. الدار التونسيَّة للنشر، ودار الثقافة، بيروت، ط ٦، ١٩٨٣م. وطبعة دار الكتب المصرية.

١٣ ـ **الاقتضاب في شرح أدب الكاتب**: ابن السيِّد البطليوسيّ. دار الجيل، بيروت، ١٩٧٣م، (نسخة مصوَّرة).

١٤ ـ **أمالي ابن الحاجب**: عمرو بن عثمان بن الحاجب. دراسة وتحقيق فخر سليمان قدارة. دار الجيل، بيروت، ودار عمَّار، عمَّان، ط ١، ١٩٨٩م.

١٥ ـ **أمالي الزجَّاجيّ**: عبد الرحمٰن بن إسحٰق. تحقيق وشرح عبد السلام هارون. المؤسَّسة العربيَّة الحديثة، القاهرة، ط ١، ١٣٨٢ هـ.

١٦ ـ **الأمالي**: إسماعيل بن القاسم القالي. دار الكتاب العربي، بيروت، لا ط، لا ت.

١٧ ـ **أمالي المرتضَى، غرر الفوائد ودرر القلائد**: الشريف المرتضى (عليّ بن الحسين). تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. دار الكتاب العربيّ ط ٢، ١٩٦٧م.

١٨ ـ **إنباه الرّواة على أنباه النحاة**: القفطيّ (علي بن يوسف). تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. دار الفكر العربيّ، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافيَّة، بيروت، ط ١ ١٩٨٦م.

١٩ ـ **أنساب الأشراف**: البلاذري، القسم الرابع، الجزء الأول. تحقيق إحسان عباس. بيروت ١٩٧٩م.

٢٠ ـ **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويِّين البصريِّين والكوفيِّين**: عبد الرحمٰن بن محمد الأنباريّ. ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف. تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، لا ب، لا ط، لا ت.

٢١ ـ **أوضح المسالك إلى ألفيَّة ابن مالك**: ابن هشام (عبد الله جمال الدين بن يوسف). ومعه كتاب عدَّة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد. دار الجيل، بيروت، ط ٥، ١٩٧٩م.

ـ ب ـ

٢٢ ـ **البحر المحيط**: أبو حيان الأندلسي. مطبعة السعادة، ط ١.

٢٣ ـ **بغية الوعاة في طبقات اللغويِّين والنحاة**: السيوطيّ (جلال الدين عبد الرحمٰن بن الكمال). دار الفكر، بيروت، ط ٢، ١٩٧٩م.

٢٤ ـ **بلاغات النساء**: ابن طيفور. انتشارات الشريف الرضي. قم، إيران.

٢٥ ـ **البيان والتبيين**: الجاحظ (عمرو بن بحر). تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون. دار الجيل، بيروت، لا ط، لا ت.

ـ ت ـ

٢٦ ـ **تاج العروس**: المرتضى الزبيدي.

٢٧ ـ **تاريخ بغداد**: الخطيب البغدادي. دار الفكر، بيروت.

٢٨ ـ **تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد**: ابن هشام (عبد الله بن يوسف). تحقيق وتعليق عبَّاس مصطفى الصالحي. المكتبة العربيَّة، بيروت، ط ١، ١٩٨٦م.

٢٩ ـ **التذكرة السَّعديَّة في الأشعار العربيَّة**: العبيدي (محمد بن عبد الرحمٰن). تحقيق عبد الله الجبُّوري. الدار العربيَّة للكتاب، ليبيا ـ تونس، ط ١، ١٩٨١م.

٣٠ ـ **تذكرة النحاة**: أبو حيَّان محمد بن يوسف الغرناطي. تحقيق عفيف عبد الرحمٰن. مؤسَّسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٩٨٦م.

٣١ ـ **تزيين الأسواق في أخبار العشَّاق**: داود بن عمر الأنطاكي. دار الهلال، بيروت، ط ١، ١٩٨٤م.

٣٢ ـ **تسهيل الفوائد**: ابن مالك. تحقيق محمد كامل بركات. دار الكتاب العربي، القاهرة.

٣٣ ـ **التعازي والمراثي**: المبرِّد. تحقيق محمد الديباجي. مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٧٦م.

٣٤ ـ **التنبيه والإيضاح عمَّا وقع في الصحاح**: عبد الله بن بري. تحقيق مصطفى حجازي. مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ط ٢، ١٩٨٠ ـ ١٩٨١م.

٣٥ ـ **تهذيب اللغة**: محمد بن أحمد الأزهري. تحقيق عبد السلام هارون، مراجعة محمد علي النجار. المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر، ١٩٦٤م.

ـ ث ـ

٣٦ ـ **ثلاثة كتب في الأضداد للأصمعيّ وللسجستانيّ ولابن السكِّيت**: نشر أُوغست هفنر. المطبعة الكاثوليكيَّة، بيروت، ١٩١٣م.

٣٧ ـ **ثمار القلوب**: الثعالبي. تحقيق إبراهيم صالح. دار البشائر، دمشق، ١٩٩٤م.

- ج -

٣٨ ـ **جمهرة أشعار العرب في الجاهليَّة والإسلام**: محمد بن أبي الخطاب القرشيّ. حقَّقه وعلَّق عليه وزاد في شرحه محمد علي الهاشميّ. دار القلم، دمشق، ط ٢، ١٩٨٦م.

٣٩ ـ **جمهرة الأمثال**: أبو هلال العسكريّ (الحسن بن عبد الله). دار الجيل، بيروت، ط ٢، ١٩٨٨م.

٤٠ ـ **جمهرة اللغة**: ابن دريد (محمد بن الحسن). حقَّقه وقدَّم له رمزي منير بعلبكي. دار العلم للملايين، بيروت، ط ١، ١٩٨٧م. ونسخة أخرى مصوَّرة في دار صادر عن طبعة حيدرآباد.

٤١ ـ **الجنى الداني في حروف المعاني**: الحسن بن قاسم المرادي. تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نبيل فاضل. دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط ٢، ١٩٨٣م.

٤٢ ـ **جواهر الأدب في معرفة كلام العرب**: الإمام علاء الدين بن علي الإربليّ. صنعة إميل بديع يعقوب. دار النفائس، بيروت، ط ١، ١٩٩١م.

- ح -

٤٣ ـ **حاشية الصبان**.

٤٤ ـ **حاشية يّس على التصريح**: مطبوع مع شرح التصريح على التوضيح.

٤٥ ـ **الحلل في شرح أبيات الجمل**: البطليوسي. تحقيق مصطفى إمام. القاهرة، ١٩٧٩م.

٤٦ ـ **حماسة البحتري**: الوليد بن عبيد. اعتنى بضبطه لويس شيخو. بيروت، لا ط، لا ت.

٤٧ ـ **الحماسة البصريَّة**: علي بن الحسن البصري. تحقيق مختار الدين أحمد. عالم الكتب، بيروت، ط ٣، ١٩٨٣م.

٤٨ ـ **الحماسة الشَّجريَّة**: ابن الشَّجريّ (هبة الله بن علي). تحقيق عبد المعين الملوحيّ وأسماء الحمصيّ. منشورات وزارة الثقافة في الجمهوريَّة العربيَّة السوريَّة، دمشق، ط ١، ١٩٧٠م.

٤٩ ـ **الحيوان**: الجاحظ (عمرو بن بحر). تحقيق وشرح عبد السلام هارون. دار الجيل ودار الفكر، بيروت، ط ١، ١٩٨٨م.

- خ -

٥٠ ـ **خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب**: عبد القادر بن عمر البغدادي. تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون. مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٣، ١٩٨٩م. وطبعة أخرى في مطبعة بولاق.

٥١ ـ **الخصائص**: أبو الفتح عثمان بن جنّي. تحقيق محمد علي النجار. دار الكتاب العربيّ، بيروت، لا ط. لا ت.

- د -

٥٢ ـ **الدرّ المصون**: لابن السمين الحلبي. تحقيق أحمد الخراط. دار القلم، دمشق.

٥٣ ـ **الدرّة الفاخرة**: للأصفهاني. تحقيق عبد المجيد قطامش. دار المعارف، القاهرة.

٥٤ ـ **درّة الغوّاص في أوهام الخواصّ**: الحريري (القاسم بن عليّ). تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة، لا ط، لا ت.

٥٥ ـ **ديوان الأدب**: الفارابي. تحقيق أحمد مختار عمر. مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ١٩٧٤م.

٥٦ ـ **ديوان ابن أحمر**: شعر عمرو بن أحمر.

٥٧ ـ **ديوان الأحوص الأنصاريّ**: شعر الأحوص الأنصاريّ.

٥٨ ـ **ديوان الأخطل**: شرح ديوان الأخطل.

٥٩ ـ **ديوان أبي الأسود الدُّؤلي**: ظالم بن عمرو بن سفيان ٦٩هـ. تحقيق محمد حسن آل ياسين. لا ناشر، ط ١، ١٩٨٢م.

٦٠ ـ **ديوان الأسود بن يعفر**: صنعة نوري حمودي القيسي. وزارة الثقافة والإعلام في الجمهورية العراقيّة، ط ١، لا ت.

٦١ ـ **ديوان الأعشى**: ميمون بن قيس ٧ هـ. شرح وتعليق محمد محمد حسين. مؤسّسة الرسالة، بيروت، ط ٧، ١٩٨٣م. وتحقيق رودلف جابر[1]، ڤينا، ١٩٢٧م.

٦٢ ـ **ديوان الأغلب العجلي**: الأغلب بن عمرو. ضمن «شعراء أمويّون».

٦٣ ـ **ديوان الأفوه الأوديّ**: صلاءة بن عمرو. ضمن «الطرائف الأدبيّة».

(١) نبّهنا إلى هذه الطبعة عندما اعتمدنا عليها، وفي حال عدم التنبيه تكون طبعة مؤسسة الرسالة هي المعتمدة.

٦٤ ـ **ديوان الأُقيشر الأسدي**: المغيرة بن عبد الله. جمع وتحقيق خليل الدويهي. دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١، ١٩٩١م.

٦٥ ـ **ديوان أميّة بن أبي الصلت**: جمعه بشير يمّوت. بيروت، ط ١، ١٩٣٤م.

٦٦ ـ **ديوان أنس بن زنيم**: ضمن «شعراء أمويّون».

٦٧ ـ **ديوان أوس بن حجر**: تحقيق محمد يوسف نجم. دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، لا ط، ١٩٨٦م.

٦٨ ـ **ديوان أيمن بن خريم**: جمع الطَّيِّب العيَّاش. مجلة حوليَّات الجامعة التونسيَّة، العدد التاسع، تونس، ١٩٧٢م.

٦٩ ـ **ديوان البحتريّ**: الوليد بن عبيد ٢٨٤ هـ. دار صادر، بيروت، لا ط، لا ت.

٧٠ ـ **ديوان بشر بن أبي خازم الأسديّ**: تحقيق عزَّة حسن. منشورات دار الثقافة، دمشق، ط ٢، ١٩٧٢م.

٧١ ـ **ديوان تأبّط شرًا**: ثابت بن جابر. جمع وتحقيق وشرح علي ذو الفقار شاكر. دار الغرب الإسلاميّ، ط ١، ١٩٨٤م.

٧٢ ـ **ديوان أبي تمام**: شرح ديوان أبي تمام.

٧٣ ـ **ديوان تميم بن مقبل**: تحقيق عزَّة حسن. مطبوعات مديريَّة إحياء التراث القديم في وزارة الثقافة والإرشاد القوميّ، دمشق، ١٩٦٢م.

٧٤ ـ **ديوان ثابت بن قطنة**: شعر ثابت بن قطنة العتكيّ.

٧٥ ـ **ديوان جران العود النميريّ**: عامر بن الحارث. صنعة أبي جعفر محمد بن حبيب، رواية أبي سعيد الحسن بن الحسين السكّريّ، تحقيق وتذييل نوري حمّودي القيسيّ. منشورات وزارة الثقافة والإعلام في الجمهورية العراقيَّة، ط ١، ١٩٨٢م.

٧٦ ـ **ديوان جرير بن عطيَّة**: تحقيق نعمان أمين طه. دار المعارف بمصر، ط ٣، لا ت.

٧٧ ـ **ديوان جميل بثينة**: جمع وتحقيق وشرح إميل يعقوب. دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١، ١٩٩٢م.

٧٨ ـ **ديوان حاتم الطائي**: حاتم بن عبد الله. صنعة يحيىٰ بن مدرك الطائيّ، رواية هشام بن محمد الكلبيّ، دراسة وتحقيق عادل سليمان جمال. مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٢، ١٩٩٠م.

٧٩ ـ **ديوان الحارث بن حلِّزة**: جمع وتحقيق وشرح إميل يعقوب. دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١، ١٩٩١م.

٨٠ ـ **ديوان الحارث بن خالد المخزوميّ**: شعر الحارث بن خالد المخزومي.

٨١ ـ **ديوان حسّان بن ثابت الأنصاريّ**: تحقيق سيّد حنفي حسنين. دار المعارف بمصر، ١٩٧٧م. وطبعة دار الأندلس، تحقيق عبد الرحمٰن البرقوقي، دار الأندلس، ١٩٨٠م.

٨٢ ـ **ديوان الحسين بن مطير**: شعر الحسين بن مطير.

٨٣ ـ **ديوان الحطيئة**: جرول بن أوس. شرح أبي سعيد السكّريّ. دار صادر، بيروت، لا ط، ١٩٨١م.

٨٤ ـ **ديوان حميد بن ثور الهلاليّ وفيه بائيّة أبي دؤاد الإيادي**: صنعة عبد العزيز الميمني. الدار القوميّة للطباعة والنشر، القاهرة، لا ط، لا ت، [تاريخ المقدمّة ١٩٥٠م].

٨٥ ـ **ديوان الخرنق بنت بدر**: رواية أبي عمرو بن العلاء. تحقيق وشرح يسري عبد الغني عبد الله. دار الكتب العلميّة، بيروت، ط ١، ١٩٩٠م.

٨٦ ـ **ديوان خفاف ابن ندبة السلمي**: شعر خفاف ابن ندبة السلميّ.

٨٧ ـ **ديوان الخنساء**: تماضر بنت عمر. رواية ثعلب (أحمد بن يحيىٰ)، تحقيق أنور أبو سويلم. دار عمّار، ط ١، ١٩٨٨م.

٨٨ ـ **ديوان الخوارج شعرهم خطبهم رسائلهم**: جمعه وحقّقه نايف معروف. دار المسيرة، بيروت، ط ١، ١٩٨٣م.

٨٩ ـ **ديوان أبي دؤاد الإياديّ**: جارية أو حارثة بن الحجّاج. نشر جوستاف جرونيام ضمن دراسات في الأدب العربي، ترجمة إحسان عبّاس. منشورات مكتبة الحياة، بيروت، ط ١، ١٩٥٩م.

٩٠ ـ **ديوان دريد بن الصّمّة**: جمع وتحقيق محمد خير البقاعيّ، قدّم له شاكر الفحّام. دار قتيبة، دمشق، لا ط، ١٩٨١م.

٩١ ـ **ديوان دعبل بن علي الخزاعيّ**: جمع وتحقيق محمد يوسف نجم. دار الثقافة، بيروت، لا ط، لا ت.

٩٢ ـ **ديوان ابن الدمينة**: عبد الله بن عبيد الله. صنعة أبي العبّاس ثعلب ومحمد بن حبيب، تحقيق أحمد راتب النفّاخ. مكتبة دار العروبة، القاهرة، ط ١، ١٩٥٩م.

٩٣ ـ **ديوان أبي دهبل الجمحي**: وهب بن زمعة. رواية أبي عمرو الشيباني، تحقيق عبد العظيم عبد المحسن. بغداد، ١٩٧٢م.

٩٤ ـ **ديوان ذي الإصبع العدواني**: حرثان بن محرث. جمعه وحقّقه عبد الوهاب محمد علي العدواني ومحمد نايف الديلمي. ساعدت وزارة الإعلام العراقية على نشره. الموصل، ١٩٧٣م.

٩٥ - **ديوان ذي الرّمّة**: غيلان بن عقبة. شرح أحمد بن حاتم الباهلي، رواية أبي العباس ثعلب، تحقيق عبد القدوس أبي صالح. مؤسسة الإيمان، بيروت، ط ١، ١٩٨٢م. وطبعة أخرى بعناية كارليل هنري مكارتني. كمبردج، ١٩١٩م.

٩٦ - **ديوان رؤبة بن العجّاج**: تحقيق وليم بن الورد. دار الآفاق الجديدة. بيروت، ط ٢، ١٩٨٠م.

٩٧ - **ديوان الراعي النميري**: عبيد بن حصين. جمعه وحقّقه راينهرت ڤاييرت. نشر فرانتس شتايز بڤيسبادن، بيروت، ط ١، ١٩٨٠م.

٩٨ - **ديوان ربيعة الرقّيّ**: ربيعة بن ثابت. تحقيق وجمع ودراسة يوسف حسين بكّار. دار الأندلس، بيروت، ط ٢، ١٩٨٤م.

٩٩ - **ديوان ابن الرومي**: علي بن العباس. شرح وتحقيق عبد الأمير علي مهنّا. دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط ١، ١٩٩١م.

١٠٠ - **ديوان الزبرقان بن بدر**: شعر الزبرقان بن بدر.

١٠١ - **ديوان أبي زبيد الطائي**: شعر أبي زبيد الطائي.

١٠٢ - **ديوان زهير بن أبي سلمى**: شرح ديوان زهير بن أبي سلمى.

١٠٣ - **ديوان زياد الأعجم**: شعر زياد الأعجم.

١٠٤ - **ديوان زيد الخيل الطائي**: شعر زيد الخيل الطائي.

١٠٥ - **ديوان سحيم عبد بني الحسحاس**: تحقيق عبد العزيز الميمني. القاهرة، ١٩٥٠م.

١٠٦ - **ديوان أبي سعد المخزومي**: شعر أبي سعد المخزومي.

١٠٧ - **ديوان سلامة بن جندل**: تحقيق فخر الدين قباوة. دار الكتب العلميّة، بيروت، ط ٢، ١٩٨٧م.

١٠٨ - **ديوان السموأل بن عادياء**: مطبوع مع ديوان عروة بن الورد. دار صادر، بيروت، لا ط، لا ت.

١٠٩ - **ديوان الشماخ بن ضرار**: تحقيق صلاح الدين الهادي. دار المعارف بمصر، ط ١، ١٩٦٨م.

١١٠ - **ديوان الشّنفرى**: عمرو بن مالك. جمع وتحقيق وشرح إميل يعقوب. دار الكتاب العربي، بيروت، ط ٢، ١٩٩١م.

١١١ - **ديوان صخر الغيّ بن عبد الله**: ضمن «شرح أشعار الهذليين».

١١٢ ـ **ديوان طرفة بن العبد**: دار صادر، بيروت، لا ط، ١٩٨٠م. وطبعة مكس سلغسون[1]، مدينة شالون على نهر سَوْن بمطبعة برطرند، ١٩٠٠م.

١١٣ ـ **ديوان الطرماح**: الكامل بن حكيم. تحقيق عزّة حسن. دمشق، ١٩٦٨م.

١١٤ ـ **ديوان طفيل الغنويّ**: طفيل عن عوف. تحقيق محمد عبد القادر أحمد. دار الكتاب الجديد، بيروت، ط ١، ١٩٦٨م.

١١٥ ـ **ديوان عامر بن الطفيل**: رواية أبي بكر محمد بن القاسم الأنباريّ عن أبي العباس أحمد بن يحيىٰ ثعلب. دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، لا ط، ١٩٨٦م.

١١٦ ـ **ديوان العبَّاس بن الأحنف**: دار صادر، بيروت، لا ط، ١٩٧٨م.

١١٧ ـ **ديوان عباس بن مرداس**: جمع وتحقيق يحيىٰ الجبّوري. نشر مديريَّة الثقافة العامَّة في وزارة الثقافة والإعلام في الجمهوريَّة العراقيَّة، بغداد، ١٩٦٨م.

١١٨ ـ **ديوان عبد الرحمٰن بن حسَّان**: شعر عبد الرحمٰن بن حسان.

١١٩ ـ **ديوان عبد الله بن رواحة الأنصاريّ الخزرجيّ**: دراسة وجمع وتحقيق حسن محمد باجودة. مكتبة التراث، القاهرة، ط ١، ١٩٧٢م.

١٢٠ ـ **ديوان عبد الله الزبعرى**: شعر عبد الله الزبعرى.

١٢١ ـ **ديوان عبد الله بن الزبير الأسديّ**: شعر عبد الله بن الزبير الأسديّ.

١٢٢ ـ **ديوان عبدة بن الطبيب**: شعر عبدة بن الطبيب.

١٢٣ ـ **ديوان عبيد بن الأبرص**: دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، لا ط، ١٩٨٣م.

١٢٤ ـ **ديوان عبيد الله بن قيس الرقيَّات**: تحقيق وشرح محمد يوسف نجم. دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، لا ط، ١٩٨٦م.

١٢٥ ـ **ديوان أبي العتاهية**: إسماعيل بن القاسم. تحقيق شكري فيصل. مطبعة جامعة دمشق، لا ط، ١٩٦٥م.

١٢٦ ـ **ديوان عديّ بن زيد بن الرقاع**: جمع وشرح حسن محمد نور الدين. دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط ١، ١٩٩٠م.

١٢٧ ـ **ديوان عديّ بن زيد العباديّ**: تحقيق محمد جبار المعيبد. منشورات وزارة الثقافة والإرشاد في الجمهورية العراقية، بغداد، سلسلة كتب التراث ٢، لا ط، لا ت.

---

(١) نبّهنا إلى هذه الطبعة عندما اعتمدنا عليها، وفي حال عدم التنبيه تكون طبعة دار صادر هي المعتمدة.

١٢٨- **ديوان عروة بن الورد:** شرح ابن السكِّيت (يعقوب بن إسحٰق). تحقيق عبد المعين الملوحي. طبع وزارة الثقافة والإرشاد القوميّ. سوريا، ط ١، ١٩٦٦م. وطبعة دار صادر.

١٢٩ - **ديوان علقمة بن عبدة الفحل:** تحقيق لطفي الصقَّال ودريَّة الخطيب، راجعه فخر الدين قباوة. دار الكتاب العربيّ بحلب، ط ١، ١٩٦٩م.

١٣٠ - **ديوان الإمام علي بن أبي طالب:** جمع نعيم زرزور. دار الكتب العلميَّة، بيروت، لا ط، لا ت.

١٣١ - **ديوان عمارة بن عقيل:** جمع وتحقيق شاكر العاشور، مطبعة البصرة.

١٣٢ - **ديوان عمر بن أبي ربيعة:** دار صادر، بيروت.

١٣٣ - **ديوان عمر بن أبي ربيعة:** شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة.

١٣٤ - **ديوان عمران بن حطَّان:** ضمن «ديوان الخوارج».

١٣٥ - **ديوان عمرو بن قميئة البكريّ:** تحقيق حسن كامل الصَّيرفي. مجلة معهد المخطوطات العربية، المجلد ١١، القاهرة، ١٩٦٥م.

١٣٦ - **ديوان عمرو بن كلثوم:** جمع وتحقيق إميل يعقوب. دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١، ١٩٩١م.

١٣٧ - **ديوان عمرو بن معديكرب الزبيديّ:** شعر عمرو بن معديكرب.

١٣٨ - **ديوان عنترة بن شدّاد:** تحقيق ودراسة محمد سعيد مولوي. المكتب الإسلاميّ، بيروت، ط ٢، ١٩٨٣م.

١٣٩ - **ديوان أبي فراس الحمدانيّ:** الحارث بن سعيد. تحقيق محمد التونجيّ. منشورات المستشاريَّة الثقافيَّة للجمهوريَّة الإسلاميَّة الإيرانيَّة بدمشق، ط ١، ١٩٨٧م.

١٤٠ - **ديوان الفرزدق:** همَّام بن غالب. دار صادر، بيروت، لا ط، لا ت. وطبعة الصاوي[1] ١٣٥٤م.

١٤١ - **ديوان القتَّال الكلابيّ:** عبد أو عبيد الله بن محبَّب أو مجيب. حقَّقه وقدَّم له إحسان عبَّاس. دار الثقافة، بيروت، لا ط، ١٩٨٩م.

١٤٢ - **ديوان القطامي.** تحقيق إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب. دار الثقافة، بيروت.

١٤٣ - **ديوان قطري بن الفجاءة:** ضمن «ديوان الخوارج».

(١) نبَّهنا إلى هذه الطبعة عندما اعتمدنا عليها، وفي حال عدم التنبيه تكون طبعة دار صادر هي المعتمدة.

١٤٤ ـ **ديوان أبي قيس بن الأسلت الأوسيّ الجاهليّ**: دراسة وجمع وتحقيق حسن محمد باجودة. دار التراث، القاهرة، لا ط، لا ت.

١٤٥ ـ **ديوان قيس بن الخطيم**: تحقيق ناصر الدين الأسد. دار صادر، بيروت، ط ٢، ١٩٦٧م.

١٤٦ ـ **ديوان قيس بن ذريح**: قيس ولُبنى وشعر ودراسة.

١٤٧ ـ **ديوان ابن قيس الرّقيّات**: ديوان عبيد الله بن قيس الرقيّات.

١٤٨ ـ **ديوان قيس بن الحدادية**: شعراء مُقِلُّون.

١٤٩ ـ **ديوان قيس بن زهير**: تحقيق عادل جاسم البياتي. النجف، ط ١، ١٩٧٢م.

١٥٠ ـ **ديوان كُثَيِّر عَزَّة**: تحقيق إحسان عبَّاس. دار الثقافة، بيروت، ط ١، ١٩٧١م.

١٥١ ـ **ديوان كعب بن زهير**: تحقيق وشرح علي فاعور. دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط ١، ١٩٨٧م.

١٥٢ ـ **ديوان كعب بن مالك الأنصاريّ**: دراسة وتحقيق سامي مكّي العاني. منشورات مكتبة النهضة، بغداد، ط ١، ١٩٦٦م.

١٥٣ ـ **ديوان الكميت بن زيد**: شعر الكميت بن زيد الأسدي.

١٥٤ ـ **ديوان الكميت بن معروف الأسديّ**: ضمن «شعراء مُقِلُّون».

١٥٥ ـ **ديوان لبيد بن ربيعة العامريّ**: تحقيق إحسان عبَّاس. نشر وزارة الإعلام في الكويت، مطبعة حكومة الكويت، ط ٢، ١٩٨٤م.

١٥٦ ـ **ديوان ليلى الأخيليَّة**: جمع وتحقيق خليل إبراهيم العطيَّة وجليل العطيَّة. دار الجمهوريَّة، بغداد، لا ط، ١٩٦٧م.

١٥٧ ـ **ديوان مالك بن الريب**: ضمن «شعراء أمويُّون».

١٥٨ ـ **ديوان المتلمِّس الضُّبَعي**: جرير بن عبد المسيح. رواية الأثرم وأبي عبيدة عن الأصمعي، تحقيق حسن كامل الصَّيرفي. مجلة معهد المخطوطات العربيَّة، المجلد ١٤، القاهرة، ١٩٦٨م.

١٥٩ ـ **ديوان متمِّم بن نويرة**: مالك ومتمِّم ابنا نويرة اليربوعيّ. تأليف ابتسام الصفار. مطبعة الإرشاد، بغداد، لا ط، ١٩٦٨م.

١٦٠ ـ **ديوان المتنبّي**: شرح ديوان المتنبِّي.

١٦١ ـ **ديوان المثقَّب العبديّ**: عابد بن محصن. تحقيق حسن كامل الصَّيرفي. مجلة معهد المخطوطات العربيَّة، المجلد ١٦، القاهرة، ١٩٧٠م.

١٦٢ ـ **ديوان مجنون ليلى**: قيس بن الملوَّح. جمع وتحقيق عبد الستَّار أحمد فرَّاج. مكتبة مصر، القاهرة، لا ط، لا ت.

١٦٣ ـ **ديوان أبي محجن الثقفيّ**: عمرو بن عمرو. صنعة الحسن بن عبد الله العسكريّ. نشره وقدَّم له صلاح الدين المنجّد. دار الكتاب الجديد، بيروت، ط ١، ١٩٧٠م.

١٦٤ ـ **ديوان محمد بن بشير**: شعر محمد بن بشير الخارجيّ.

١٦٥ ـ **ديوان المخبّل السعدي**: ربيعة أو ربيع أو كعب بن ربيعة. ضمن «شعراء مُقِلُّون».

١٦٦ ـ **ديوان المرار بن سعيد الفقعسيّ**: ضمن «شعراء أمويّون».

١٦٧ ـ **ديوان المزرّد بن ضرار الغطفانيّ**: تحقيق خليل إبراهيم العطيَّة. قدَّم له محمد رضا الشبيبيّ. مطبعة أسعد، بغداد، ١٩٦٢م.

١٦٨ ـ **ديوان مضرِّس الربعي**: جمع وتحقيق خليل إبراهيم العطيَّة وعبد الله الجبّوريّ. مطبعة دار البصريّ، بغداد، ط ١، ١٩٧٠م.

١٦٩ ـ **ديوان مضرس الربعي**: ضمن «شعراء أمويّون».

١٧٠ ـ **ديوان ابن المعتزّ**: عبد الله بن المعتز. دار صادر، بيروت، لا ط، لا ت.

١٧١ ـ **ديوان معن بن أوس**: تحقيق شوارتز. ليبزج، ١٩٠٣م.

١٧٢ ـ **ديوان ابن مفرغ**: ديوان يزيد بن المفرغ.

١٧٣ ـ **ديوان ابن مقبل**: ديوان تميم بن مقبل.

١٧٤ ـ **ديوان ابن ميَّادة**: شعر ابن ميادة.

١٧٥ ـ **ديوان النابغة الجعدي**: شعر النابغة الجعدي.

١٧٦ ـ **ديوان النابغة الذبياني**: زياد بن معاوية. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. دار المعارف بمصر، ١٩٧٧م.

١٧٧ ـ **ديوان النجاشيّ الحارثيّ**: شعر النجاشي الحارثي.

١٧٨ ـ **ديوان أبي النجم العجلي**. صنعة علاء الدين آغا. النادي الأدبي بالرياض.

١٧٩ ـ **ديوان نصيب بن رباح**: شعر نصيب بن رباح.

١٨٠ ـ **ديوان النعمان بن بشير الأنصاريّ**: عُنِيَ بنشره وتصحيحه أبو عبد الله محمد بن يوسف السورتي. المطبع الرحماني، مصر، ١٣٣٢ هـ.

١٨١ ـ **ديوان النمر بن تولب**: ضمن «شعراء إسلاميّون».

١٨٢ ـ **ديوان أبي النواس**: شرح ديوان أبي نواس.

١٨٣ ـ **ديوان هدبة بن الخشرم**: شعر هدبة بن الخشرم.

١٨٤ ـ **ديوان الهذليِّين**: نسخة مصوَّرة عن طبعة دار الكتب. نشر الدار القوميّة للطباعة والنشر، القاهرة، ط ١، ١٩٦٥م.

١٨٥ ـ **ديوان ابن هرمة**: شعر إبراهيم بن هرمة.

١٨٦ ـ **ديوان الهذليين**. الدار القومية للنشر، ١٩٦٥م (مصوَّرة دار الكتب).

١٨٧ ـ **ديوان الوليد بن يزيد**: جمع وتحقيق ف. فابريلي. دار الكتاب الجديد، بيروت، ط ٣، ١٩٦٧م.

١٨٨ ـ **ديوان يزيد بن الطثريّة**: شعر يزيد بن الطَّثريَّة.

١٨٩ ـ **ديوان يزيد بن مفرَّغ الحميريّ**: جمع وتنسيق عبد القدوس أبو صالح. مؤسَّسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٩٨٢م.

ـ ذ ـ

١٩٠ ـ **ذيل الأمالي**: مطبوع مع أمالي القالي.

١٩١ ـ **ذيل السّمط**: مطبوع مع سمط اللآلي.

ـ ر ـ

١٩٢ ـ **ربيع الأبرار**: للزمخشري. تحقيق سليم النعيمي. دار الذخائر، قم، طهران.

١٩٣ ـ **رصف المباني في شرح حروف المعاني**: المالقي (أحمد بن عبد النور). تحقيق أحمد محمد الخرَّاط. مطبوعات مجمع اللغة العربيّة بدمشق، ط ١، ١٩٧٥م.

١٩٤ ـ **الردّ على النحاة**: ابن مضاء القرطبيّ (أحمد بن عبد الرحمٰن). تحقيق شوقي ضيف. دار المعارف بمصر، لا ط، ١٩٨٢م.

ـ ز ـ

١٩٥ ـ **زهر الآداب وثمر الألباب**: إبراهيم بن علي الحصريّ القيروانيّ. تحقيق زكي مبارك. دار الجيل، بيروت.

ـ س ـ

١٩٦ ـ **سرّ صناعة الإعراب**: أبو الفتح عثمان بن جنّي. دراسة وتحقيق حسن هنداوي. دار القلم، دمشق، ط ١، ١٩٨٥م.

١٩٧ ـ **سفر السعادة**: للسخاوي. تحقيق محمد الدالي. مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٨٣م.

١٩٨ ـ **سمط اللآلـي في شرح أمالي القالي وذيل اللآلـي**: أبو عبيد البكري (عبد الله بن عبد العزيز). تحقيق عبد العزيز الميمنيّ. دار الحديث، بيروت، ط ٢، ١٩٨٤م.

١٩٩ ـ **السِّيرة**: ابن هشام (عبد الملك بن هشام). تحقيق وستنفلد جوتنجن. ١٨٥٩م.

٢٠٠ ـ **سِيَر أعلام النبلاء**: للذهبي. تحقيق شعيب أرناؤوط. مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٨٢م.

ـ ش ـ

٢٠١ ـ **شرح أبيات سيبويه**: السِّيرافيّ (يوسف بن أبي سعيد). دار المأمون للتراث، دمشق وبيروت، لا ط، ١٩٧٩م.

٢٠٢ ـ **شرح أبيات المغني**: للبغدادي. تحقيق عبد العزيز رباح. دار البيان، دمشق ١٩٧٣م.

٢٠٣ ـ **شرح اختيارات المفضّل**: الخطيب التبريزيّ (يحيىٰ بن عليّ). تحقيق فخر الدين قباوة. دار الكتب العلميّة، بيروت، ط ٢، ١٩٨٧م.

٢٠٤ ـ **شرح أشعار الهذليِّين**: صنعة أبي سعيد الحسن بن الحسين السّكّري، رواية أبي الحسن علي بن عيسى بن علي النحويّ عن أبي بكر أحمد بن محمد الحلوانيّ عن السّكّريّ. حقّقه عبد السَّتَّار أحمد فرّاج وراجعه محمود محمد شاكر. مكتبة دار العروبة، القاهرة، لا ط، لا ت.

٢٠٥ ـ **شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك المُسَمَّى «منهج السالك إلى ألفيّة ابن مالك»**: الأشموني (علي بن محمد). تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. مكتبة النهضة المصريّة، القاهرة، ط ١، ١٩٥٥م. وطبعة أخرى[1]: حاشية الصبان.

٢٠٦ ـ **شرح الأعلم (تحصيل عين الذهب)**: بولاق.

٢٠٧ ـ **شرح التصريح على التوضيح**: خالد بن عبد الله الأزهري. وبهامشه حاشية يّس بن زين الدين. دار إحياء الكتب العربيّة (عيسى البابي الحلبي وشركاه)، القاهرة، لا ط، لا ت.

٢٠٨ ـ **شرح ديوان الأخطل**: (غياث بن غوث). صنّفه وكتب مقدّماته وشرح معانيه وأعدَّ فهارسه إيليا سليم الحاوي. دار الثقافة، بيروت، ط ٢، ١٩٧٩م.

---

(١) نبّهنا إلى هذه الطبعة بحصر رقم الصفحة المُحال إليها بين قوسين.

٢٠٩ ـ **شرح ديوان أبي تمام**: (حبيب بن أوس). ضبطه وشرحه شاهين عطيّة. دار الكتب العلميّة، لا ط، لات، بيروت.

٢١٠ ـ **شرح ديوان زهير بن أبي سلمى**: صنعة أبي العباس ثعلب. نسخة مصوَّرة عن طبعة دار الكتب، ١٩٤٤م، نشر الدار القوميّة للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٤م.

٢١١ ـ **شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة**: تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. دار الأندلس، ط ٤، ١٩٨٨م.

٢١٢ ـ **شرح ديوان المتنبي**: أحمد بن الحسين. وضعه عبد الرحمٰن البرقوقي. دار الكتاب العربي، بيروت، لا ط، ١٩٨٠م.

٢١٣ ـ **شرح ديوان أبي نواس**: الحسن بن هانىء. ضبط معانيه وشروحه وأكملها إيليا الحاوي. الشركة العالميّة للكتاب، بيروت، لا ط، ١٩٨٧م.

٢١٤ ـ **شرح الرضي على الكافية**: تصحيح يوسف حسن عمر. مؤسسة الصادق، طهران ١٩٧٨م.

٢١٥ ـ **شرح شافية ابن الحاجب**: الأستراباذيّ (محمد بن الحسن)، مع شرح شواهده لعبد القادر البغدادي، حقَّقهما وضبط غريبهما، وشرح مبهمهما محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد. دار الكتب العلميّة، بيروت، لا ط، ١٩٨٢م.

٢١٦ ـ **شرح شذور الذهب**: ابن هشام (عبد الله جمال الدين بن يوسف). رتَّبه وعلَّق عليه وشرح شواهده عبد الغني الدقر. دار الكتب العربيّة، ودار الكتاب، لا ب، لا ط، لا ت.

٢١٧ ـ **شرح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسي**: تأليف عبد الله بن برّيّ. تقديم وتحقيق عبيد مصطفى درويش. مراجعة محمد مهدي علاَّم. مطبوعات مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة، لا ط، ١٩٨٥م.

٢١٨ ـ **شرح شواهد ابن الحاجب**: مطبوع مع شرح شافية ابن الحاجب.

٢١٩ ـ **شرح شواهد الكشاف**.

٢٢٠ ـ **شرح شواهد المغني**: السّيوطيّ (عبد الرحمٰن بن الكمال). منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، لا ط، لا ت.

٢٢١ ـ **شرح الفصيح**: للزمخشري. تحقيق إبراهيم الغامدي. جامعة أُم القرى، مكة المكرَّمة، ١٩٩٦م.

٢٢٢ ـ **شرح ابن عقيل على ألفيَّة ابن مالك**: قدَّم له وضبطه وعلَّق حواشيه وأعرب شواهده وفهرسه أحمد سليم الحمصيّ ومحمد أحمد قاسم. دار جروس، طرابلس ـ لبنان، ط ١، ١٩٩٠م.

٢٢٣ ـ **شرح عمدة الحافظ وعدَّة اللافظ**: جمال الدين محمد بن مالك. تحقيق رشيد عبد الرحمٰن العبيدي. نشر لجنة إحياء التراث في وزارة الأوقاف في الجمهوريَّة العراقيَّة، ط ١، ١٩٧٧م.

٢٢٤ ـ **شرح القصائد السبع الطِّوال الجاهليَّات**: أبو بكر الأنباريّ (محمد بن القاسم). تحقيق وتعليق عبد السلام محمد هارون. دار المعارف بمصر، ط ٤، ١٩٨٠م.

٢٢٥ ـ **شرح القصائد العشر**: الخطيب التبريزيّ (يحيىٰ بن عليّ). تحقيق فخر الدين قباوة. دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط ٣، ١٩٧٩م.

٢٢٦ ـ **شطر قطر الندى وبلّ الصدّى**: ابن هشام (عبد الله جمال الدين بن يوسف). ومعه كتاب «سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى» تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد. المكتبة التجاريَّة الكبرى، ط ١١، ١٩٦٣م.

٢٢٧ ـ **شرح المعلَّقات السبع**: الزوزنيّ (الحسين بن أحمد). منشورات التجاريَّة المتَّحدة دار البيان، بيروت، لا ط، لا ت.

٢٢٨ ـ **شرح المعلَّقات العشر وأخبار شعرائها**: الشنقيطي (أحمد بن الأمين). قدَّم له فايز ترحيني. دار الكتاب العربيّ، بيروت، طبعة مزيدة ومنقَّحة، ١٩٨٨م.

٢٢٩ ـ **شرح المفصل**: ابن يعيش (يعيش بن علي). عالم الكتب، بيروت، ومكتبة المتنبِّي، القاهرة، لا ط، لا ت.

٢٣٠ ـ **شرح مقامات الحريري**: للشريشي. تحقيق أبو الفضل إبراهيم. المكتبة العصرية، بيروت ـ صيدا، ١٩٩٢م.

٢٣١ ـ **شعر إبراهيم بن هرمة القرشيّ**: تحقيق محمد نفاع وحسين عطوان. مطبوعات مجمع اللغة العربيَّة بدمشق. لا ط، لا ت. [تاريخ المقدمة ١٩٦٩م].

٢٣٢ ـ **شعر الأحوص الأنصاريّ**: جمع وتحقيق عادل سليمان جمال. الهيئة المصريَّة العامَّة للتأليف والنشر. القاهرة، لا ط، ١٩٧٠م.

٢٣٣ ـ **شعر الحارث بن خالد المخزومي**: تحقيق يحيىٰ الجبوري، بغداد، ١٩٧٢م.

٢٣٤ ـ **شعر الحسين بن مطير الأسديّ**: جمعه وشرحه وقدَّم له حسين عطوان. دار الجيل، بيروت، لا ط، لا ت.

٢٣٥ ـ **شعر خفاف ابن ندبة**: جمع وتحقيق نوري حمودي القيسي. مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٦٨م.

٢٣٦ ـ **شعر الخوارج**: جمع وتحقيق إحسان عباس. دار الثقافة، بيروت.

٢٣٧ ـ **شعر الزبرقان بن بدر**: تحقيق ودراسة سعود محمود عبد الجابر. مؤسَّسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٩٨٤م.

٢٣٨ ـ **شعر أبي زبيد الطائيّ**: تحقيق نوري حمودي القيسي. ساعد المجمع العلميّ العراقيّ على نشره، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٦٧م.

٢٣٩ ـ **شعر زياد الأعجم**: زياد بن سليمان أو سليم. جمع وتحقيق يوسف حسين بكّار. دار المسيرة، ط ١، ١٩٨٣م.

٢٤٠ ـ **شعر زيد الخيل الطائيّ**: زيد بن مهلهل. صنعه أحمد مختار البرزة. دار المأمون للتراث، دمشق، لا ط، لا ت.

٢٤١ ـ **شعر أبي سعد المخزوميّ**: عيسى بن الوليد. جمع وتحقيق رزوق فرج رزوق. ساعدت جامعة بغداد على نشره، بغداد، ط ١، ١٩٧١م.

٢٤٢ ـ **شعر عبد الرحمـٰن بن حسَّان**: جمعه وحقَّقه مكّي العاني. بغداد، ط ١، ١٩٧١م.

٢٤٣ ـ **شعر عبد الله الزبعرى**: تحقيق يحيىٰ الجبوري. مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٩٨١م.

٢٤٤ ـ **شعر عبد الله بن الزبير الأسدي**: جمع وتحقيق يحيىٰ الجبوري. نشر مديريَّة الثقافة والإعلام في وزارة الإعلام في الجمهوريَّة العراقية، ط ١، ١٩٧٤م.

٢٤٥ ـ **شعر عبدة بن الطبيب**: تحقيق يحيىٰ الجبوري. ساعدت جامعة بغداد على نشره. دار التربية، بغداد، ط ١، ١٩٧١م.

٢٤٦ ـ **شعر عمرو بن أحمر الباهليّ**: جمعه وحقَّقه حسين عطوان. مطبوعات مجمع اللغة العربيَّة بدمشق، لا ط، لا ت.

٢٤٧ ـ **شعر عمرو بن معدي كرب**: جمعه مطاع الطرابيشي. مطبوعات مجلَّة اللغة العربيَّة بدمشق، ط ٢، ١٩٨٥م.

٢٤٨ ـ **شعر الكميت بن زيد الأسديّ**: جمع وتقديم داود سلوم. مكتبة الأندلس، بغداد، لا ط، ١٩٦٩م.

٢٤٩ ـ **شعر محمد بن بشير الخارجيّ**: جمعه وحقَّقه وشرحه محمد خير البقاعي. دار قتيبة، دمشق، ط ١، ١٩٨٥م.

٢٥٠ ـ **شعر ابن ميّادة:** الرماح بن أبرد. جمعه وحقّقه حنّا جميل بغداد. راجعه وأشرف على طباعته قدري الحكيم. مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط ١، ١٩٨٢م.

٢٥١ ـ **شعر النابغة الجعدي:** قيس بن عبد الله. تحقيق عبد العزيز رباح. المكتب الإسلاميّ، بيروت، ط ١، ١٩٦٤م.

٢٥٢ ـ **شعر النجاشيّ الحارثي:** قيس بن عمرو. جمعه سليم النعيميّ، مجلّة المجمع العلميّ العراقيّ، المجلد الثالث عشر، بغداد، ١٩٦٦م.

٢٥٣ ـ **شعر نصيب بن رباح:** جمع وتقديم داود سلّوم. مكتبة الأندلس، بغداد، ط ١، ١٩٦٨م.

٢٥٤ ـ **شعر هدبة بن الخشرم:** جمع وتحقيق يحيىٰ الجبّوري. منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القوميّ بدمشق، لا ط، ١٩٨٦م.

٢٥٥ ـ **شعر يزيد الطثريّة:** تحقيق ناصر الرشيد. دار الوثبة، دمشق، لا ط، لا ت.

٢٥٦ ـ **الشعر والشعراء:** ابن قتيبة (عبد الله بن مسلم). تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر. لا ناشر، لا بلدة، ط ٣، ١٩٧٧م.

٢٥٧ ـ **شعراء إسلاميّون:** تحقيق نوري حمودي القيسي. عالم الكتب، بيروت، ومكتبة النهضة العربية، بغداد، ط ٢، ١٩٨٤م. ونشر جامعة بغداد، ١٩٧٦م.

٢٥٨ ـ **شعراء أمويّون:** تحقيق نوري حمودي القيسي. عالم الكتب، بيروت، ومكتبة النهضة العربية بغداد، ط ١، ١٩٨٥م.

٢٥٩ ـ **شعراء مُقِلُّون:** تحقيق حاتم صالح الضامن. عالم الكتب، بيروت، ومكتبة النهضة العربية، بغداد، ط ١، ١٩٨٧م.

٢٦٠ ـ **شفاء العليل في إيضاح التسهيل:** للسليلي. تحقيق الشريف عبد الله الحسيني البركاتي. المكتبة الفيصلية، مكة، ١٩٨٦م.

ـ ص ـ

٢٦١ ـ **الصاحبي في فقه اللغة وسُنن العرب في كلامها:** أحمد بن فارس. حقّقه وقدّم له مصطفى الشويمي. مؤسسة بدران، ط ١، ١٩٦٣م.

٢٦٢ ـ **صبح الأعشىٰ في صناعة الإنشا:** للقلقشندي. الهيئة المصرية العامّة للكتاب، ١٩٨٥م.

ـ ض ـ

٢٦٣ ـ **الضرورة** = ما يجوز للشاعر في الضرورة.

- ط -

٢٦٤ ـ **طبقات الشعراء**: ابن المعتزّ (عبد الله). تحقيق عبد الستّار أحمد فرّاج. دار المعارف بمصر، لا ط، ١٩٧٦م.

٢٦٥ ـ **طبقات فحول الشعراء**: محمد بن سلام الجمحيّ. قرأه وشرحه محمود شاكر. مطبعة المدني، القاهرة، ط ١، ١٩٧٤م.

٢٦٦ ـ **الطرائف الأدبيّة**: صحّحه وخرّجه وعارضه على النسخ المختلفة وذيّله عبد العزيز الميمني. دار الكتب العلميّة، بيروت، لا ط، لا ت.

- ع -

٢٦٧ ـ **العقد الفريد**: ابن عبد ربّه (أحمد بن محمد). شرحه وضبطه وصحّحه وعنون موضوعاته ورتّب فهارسه أحمد أمين وأحمد الزين وإبراهيم الأبياري. دار الكتاب العربيّ، بيروت، لا ط، ١٩٨٣م.

٢٦٨ ـ **عمدة الحفّاظ**: للسمين الحلبي. تحقيق محمد باسل. عيون السود. دار الكتب العلمية. بيروت، ١٩٩٧.

٢٦٩ ـ **العمدة في محاسن الشعر وآدابه**: ابن رشيق (الحسن بن رشيق). تحقيق محمد قرقزان. دار المعرفة، بيروت، ط ١، ١٩٨٨م.

٢٧٠ ـ **عيون الأخبار**: ابن قتيبة (عبد الله بن مسلم). شرحه وضبطه وعلّق عليه وقدّم له ورتّب فهارسه يوسف علي طويل. دار الكتب العلميّة، بيروت، لا ط، لا ت.

- غ -

٢٧١ ـ **الغيث المسجم في شرح لاميّة العجم**: صلاح الدين بن خليل بن أيبك الصفديّ. دار الكتب العلميّة، بيروت، ط ١، ١٩٧٥م.

٢٧٢ ـ **غيث النفع في القراءات السبع**: للصفاقسي. طبع على هامش سراج المبتدي. مطبعة مصطفى الحلبي.

- ف -

٢٧٣ ـ **الفاخر**: المفضّل بن سلمة بن عاصم. تحقيق عبد العليم الطحاوي، مراجعة محمد علي النجار. دار إحياء الكتب العربيّة (عيسى البابي الحلبي وشركاه)، القاهرة، ط ١، لا ت.

٢٧٤ ـ **الفاضل**: للمبرّد. تحقيق عبد العزيز الميمني. دار الكتب المصرية، ١٩٦٥م.

٢٧٥ ـ **فصل المقال في شرح كتاب الأمثال**: أبو عبيد البكريّ (عبد الله بن عبد العزيز). حقّقه وقدّم له إحسان عبّاس وعبد المجيد عابدين. دار الأمانة ومؤسّسة الرّسالة، بيروت، ط ٣، ١٩٨٣م.

٢٧٦ ـ **فهارس شرح المفصل لابن يعيش**: صنعة عاصم بهجة البيطار. مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط ٢، ١٩٩٠م.

٢٧٧ ـ **فهارس لسان العرب**: أشرف على برامجه أحمد أبو الهيجاء، صنَّفه وقدَّم له خليل أحمد عمايرة. مؤسَّسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٩٨٧م.

ـ ق ـ

٢٧٨ ـ **قيس ولُبنى وشعر ودراسة**: جمع وتحقيق وشرح حسين نصَّار. مكتبة مصر، القاهرة، لا ط، لا ت.

ـ ك ـ

٢٧٩ ـ **الكتاب**: سيبويه (عمرو بن عثمان). تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون. مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٣، ١٩٨٨م.

٢٨٠ ـ **كتاب الأمثال**: للقاسم بن سلام. تحقيق عبد المجيد قطامش. دار المأمون للتراث. دمشق ١٩٨٠م.

٢٨١ ـ **كتاب الأمثال**: مجهول. مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد، ط ١.

٢٨٢ ـ **كتاب الجيم**: أبو عمرو الشيباني. تحقيق إبراهيم الأبياري ورفاقه. مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ط ١، ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥م.

٢٨٣ ـ **كتاب العين**: الخليل بن أحمد الفراهيدي. تحقيق مهدي المخزومي. مؤسسة دار الهجرة، إيران، ١٤٠٩ هـ.

٢٨٤ ـ **كتاب الصّناعتين الكتابة والشعر**: أبو هلال العسكريّ (الحسن بن عبد الله). تحقيق علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم. المكتبة العصرية، صيدا ـ بيروت، لا ط، ١٩٨٦م.

٢٨٥ ـ **كتاب اللامات**: الزجَّاجي (عبد الرحمٰن بن إسحٰق). تحقيق مازن المبارك. دار الفكر، دمشق، ط ٢، ١٩٨٥م.

ـ ل ـ

٢٨٦ ـ **لسان العرب**: ابن منظور (محمد بن مكرم). دار صادر، بيروت، لا ط، لا ت.

٢٨٧ ـ **اللمع في العربيّة**: صنعة أبي الفتح عثمان بن جنّي. تحقيق حسين محمد محمد شرف. عالم الكتب، القاهرة، ط ١، ١٩٧٩م.

ـ م ـ

٢٨٨ ـ **ما يجوز للشاعر في الضرورة**: محمد بن جعفر القزّاز القيروانيّ. تحقيق منجي الكعبي. تونس، ١٩٧١م.

٢٨٩ ـ **ما ينصرف وما لا ينصرف**: أبو إسحٰق الزجّاج (إبراهيم بن السريّ). تحقيق هدى محمود قراعة. نشر لجنة إحياء التراث الإسلاميّ في المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميَّة في الجمهوريَّة العربية المتحدة، ط ١، ١٩٧١م.

٢٩٠ ـ **المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم**: الآمدي (الحسن بن بشر) مطبوع مع معجم الشعراء للمرزبانيّ (محمد بن عمران). مكتبة القدسيّ، القاهرة، ط ٢، ١٩٨٢م.

٢٩١ ـ **مجالس ثعلب**: أحمد بن يحيىٰ ثعلب. شرح وتحقيق عبد السلام محمد هارون. دار المعارف بمصر، ط ٥[1]، ١٩٨٧م.

٢٩٢ ـ **مجمع الأمثال**: الميداني. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. دار القلم، بيروت، لا ط، لا ت.

٢٩٣ ـ **مجمل اللغة**: أحمد بن فارس، تحقيق هادي حسن حمودي. معهد المخطوطات العربية، الكويت، ط ١، ١٩٨٥م.

٢٩٤ ـ **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**: أبو الفتح عثمان بن جنّي. تحقيق علي النجدي ناصف وعبد الحليم النجّار وعبد الفتاح إسماعيل شلبي. نشر لجنة إحياء التراث الإسلاميّ في المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميَّة في الجمهوريَّة العربيَّة المتَّحدة. القاهرة، لا ط، ١٣٨٦ هـ.

٢٩٥ ـ **مختار الأغاني في الأخبار والتهاني**: ابن منظور محمد بن مكرم. تحقيق عبد الستَّار أحمد فراج. المؤسسة المصريَّة العامَّة للتأليف والأنباء والنشر، القاهرة، لا ط، ١٩٦٥م.

٢٩٦ ـ **المخصَّص**: ابن سيده. دار الكتب العلمية، بيروت، لا ط، لا ت.

٢٩٧ ـ **مراتب النحويِّين**: أبو الطيِّب اللغويّ (عبد الواحد بن عليّ). تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. دار نهضة مصر، القاهرة، لا ط، لا ت.

٢٩٨ ـ **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**: السيوطيّ (عبد الرحمٰن بن الكمال). شرحه وضبطه وصحَّحه وعنون موضوعاته وعلَّق حواشيه محمد أحمد جاد المولى وعلي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم. دار الجيل، ودار الفكر، بيروت، لا ط، لا ت.

٢٩٩ ـ **المسائل العضديات**: أبو علي الفارسي. تحقيق شيخ الراشد. وزارة الثقافة بدمشق، ط ١، ١٩٨٦.

---

(١) اعتمدت هذه الطبعة في فهارسها على أرقام الطبعة الأولى المثبتة على جوانب الطبعة التي اعتمدتها والموضوعة بين معقوفين [ ].

٣٠٠ ـ **المستقصى في أمثال العرب**: الزمخشري. حيدرآباد، ١٩٩٦م، طبعة مصوَّرة بدار الكتب العلميَّة، بيروت، ١٩٨٧م.

٣٠١ ـ **مسند الإمام أحمد**: المكتب الإسلامي، بيروت.

٣٠٢ ـ **مصارع العشّاق**: جعفر بن أحمد بن الحسين السَّرَّاج. دار بيروت للطباعة والنشر. بيروت، لا ط، لا ت.

٣٠٣ ـ **المعاني الكبير في أبيات المعاني**: ابن قتيبة (عبد الله بن مسلم). دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط ١، ١٩٨٤م.

٣٠٤ ـ **معاني القرآن**: الفرَّاء. دار الكتب المصرية، ١٩٦٥م.

٣٠٥ ـ **معاهد التنصيص على شواهد التلخيص**: عبد الرحيم بن أحمد العبَّاسيّ. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. عالم الكتب، بيروت، لا ط، ١٩٤٧م.

٣٠٦ ـ **معجم الأدباء**: ياقوت بن عبد الله الحمويّ. دار إحياء التراث العربيّ، بيروت، لا ط، ١٩٧٩م.

٣٠٧ ـ **معجم البلدان**: ياقوت بن عبد الله الحمويّ. دار صادر، بيروت، لا ط، لا ت.

٣٠٨ ـ **معجم الشعراء**: المرزباني (محمد بن عمران). مكتبة القدسيّ، القاهرة، ط ٢، ١٩٨٢م.

٣٠٩ ـ **معجم شواهد العربيَّة**: عبد السلام هارون. مؤسسة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٩٧٢م.

٣١٠ ـ **معجم شواهد النحو الشِّعريَّة**: حنَّا جميل حداد. دار العلوم، الرياض، ط ١، ١٩٨٤م.

٣١١ ـ **معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع**: عبد الله بن عبد العزيز البكريّ. حقَّقه وضبطه مصطفى السَّقَّا. عالم الكتب، بيروت، ط ٣، ١٩٨٣م.

٣١٢ ـ **المعرَّب من الكلام الأعجميّ على حروف المعجم**: أبو منصور الجواليقي (موهوب بن أحمد). تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر. طبع بالأُفست، طهران، ١٩٦٦م.

٣١٣ ـ **المعمرون والوصايا**: السجستاني، تحقيق عبد المنعم عامر. مطبعة الحلبي، القاهرة، ١٩٦١م.

٣١٤ ـ **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**: ابن هشام (عبد الله جمال الدين بن يوسف). تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. المكتبة العصريَّة، صيدا ـ لبنان، لا ط، ١٩٨٧م.

٣١٥ ـ **المفصل للزمخشري**: دار الجيل، بيروت.

٣١٦ ـ **المقاصد النحويّة في شرح شواهد شروح الألفيّة**: محمود بن أحمد العيني. مطبوع مع خزانة الأدب. دار صادر، لا ط، لا ت.

٣١٧ ـ **مقاييس اللغة**: ابن فارس. تحقيق عبد السلام هارون. مكتب الإعلام الإسلامي، طهران.

٣١٨ ـ **المقتضب**: المبرّد (محمد بن يزيد). تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة. عالم الكتب، بيروت، لا ط، لا ت.

٣١٩ ـ **الممتع في التصريف**: ابن عصفور الإشبيليّ (علي بن مؤمن). تحقيق فخر الدين قباوة. دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط ٤، ١٩٧٩م.

٣٢٠ ـ **المنصف شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جنّي النحويّ لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازنيّ النحويّ البصريّ**: تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين. شركة مكتبة ومطبعة المصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط ١، ١٩٥٤م.

٣٢١ ـ **المنقوص والممدود**: الفرّاء (يحيىٰ بن زياد). تحقيق عبد العزيز الميمني، دار المعارف بمصر، ١٩٦٧م.

٣٢٢ ـ **الموشح**: المرزباني (محمد بن عمران). تحقيق علي محمد بجاوي. القاهرة، ١٩٦٥م.

٣٢٣ ـ **الموطأ**: ابن مالك، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي. القاهرة.

- ن -

٣٢٤ ـ **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**: ابن تغري بردي. دار الكتب المصرية.

٣٢٥ ـ **نزهة الألبّاء في طبقات الأدباء**: ابن الأنباري (أبو البركات عبد الرحمٰن بن محمد). تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. دار نهضة مصر للطباعة، القاهرة، ١٩٦٧م.

٣٢٦ ـ **نهاية الأرب في فنون الأدب**: النويري (أحمد بن عبد الوهاب). مطبعة دار الكتب المصريّة، ١٩٢٨م.

٣٢٧ ـ **النهاية في غريب الحديث والأثر**: ابن الأثير. تحقيق الزاوي والطناحي. القاهرة، ١٩٦٣م.

٣٢٨ ـ **النوادر في اللغة**: أبو زيد سعيد بن أوس. دار الكتاب العربي، ط ٢، ١٩٦٧م.

٣٢٩ ـ **نوادر المخطوطات**: تحقيق عبد السلام هارون، لجنة التأليف والنشر، القاهرة، ١٩٥١م.

ـ هـ ـ

٣٣٠ ـ **همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربيّة**: السيوطي (عبد الرحمٰن بن الكمال). نشر مكتبة الكلّيّات الأزهريّة، القاهرة، ط ١، ١٣٢٧ هـ.

ـ و ـ

٣٣١ ـ **الوافي بالوَفَيَات**: صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي. ج ١١ باعتناء شكري فيصل. نشر فرانز شتايز بفيسبادن، ط ١، ١٩٨١م.

٣٣٢ ـ **الوحشيات**: أبو تمام، تحقيق عبد العزيز الميمني، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٣م.

٣٣٣ ـ **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**: ابن خلّكان (أحمد بن محمد). تحقيق إحسان عبّاس. دار صادر، بيروت، لا ط، لا ت.

فهرس المحتويات